

الطبعة الوحيدة الكاملة من:

# كتاب الحج

تشرح المذهب للشيرازي

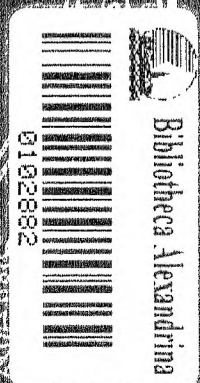
للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

المجلد الأول

مفتحة على شرحه في كل مسألة

نعم في كل مسألة

في سيرة المطيعي







لا ق

297.

به شرفا به مری سه هسه الخرافا

، ٦٢١-٦٧٦ ه



19422

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
رقم التصنيف	294.114
رقم التسجيل	1/57688

الطبعة الوحيدة الكاملة من

# كتاب المجموع

شرح المذهب للشيرازي

للإمام أبي زكريا يحيى الدين بن شرف النووي

الجزء الأول

محققه وعلق عليه وأكمل به نقصانه

محمد نجيب المطيعي

مكتبة الإشراف

جدة - المملكة العربية السعودية

وہقوق الطبع محفوظہ ہے

## هذا الكتاب وتكملته تقرير مجمع البحوث الإسلامية

الذى قدمه الخبير المنتدب لمحكمة القاهرة الكلية  
الدائرة ٢٩ تجارى

صاحب الفضيحة الشيخ مختار إبراهيم الهاج  
رئيس لجنة السنة بالمجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا  
محمد النبى الامى المبعوث رحمة للعالمين وصل اللهم على آله وصحابه ومن  
اهتدى بهديه الى يوم الدين .

(وبعد) فقد قضت المحكمة الابتدائية بالقاهرة الدائرة التجارية بجلسته  
١٩٧٠/١٢/١٩ بندبى خبيراً فى القضية ٤٧١ تجارى وهى القضية البينة  
بعمريضة الدعوى المتنازع فيها بين المدعى الاستاذ محمد نجيب المطيمى وبين  
المدعى عليه زكريا على يوسف الناصر وموضوع النزاع حول مطالبة المدعى  
بحقه وأجره من المدعى عليه نظير قيامه بتحقيق الاجزاء الاثنى عشر من كتاب  
المجموع شرح المذهب للإمامين النووى والسبكي ونظير قيامه كذلك بتكملة  
شرح المذهب من حيث انتهى اليه الامام تقي الدين السبكي الذى قام بالتكملة  
الاولى لشرح المذهب بعد وفاة الامام النووى رضى الله عنه .

ومن حيث ان مهمتى فى هذه القضية كما هو موضح بمنطوق الحكم  
بندبى خبيراً فى هذه القضية بعد ان رشحنى مجمع البحوث الإسلامية لهذه  
المهمة وبناء على طلب المحكمة هو ما يأتى :

« اولا » : ( ١ ) مراجعة الاجزاء الاثنى عشر من كتاب المجموع فى طبعته  
الاولى والثانية وبيان جهد المدعى فى الطبعة الثانية ، وهل هو تصحيح للأخطاء  
الواردة فى الطبعة الاولى أم ان عمل المدعى تحقيق وتعليقات جديدة مما هو  
ليس موجودا فى الطبعة الاولى .

(ب) القيام بمراجعة الاجزاء الخمسة من الثالث عشر الى نهاية السابع

عشر . وكذلك المزمرة الأولى من الجزء الثامن عشر التى يدعى الأستاذ المطيعى انه قام بتأليفها بقلمه وتكملة تانية لشرح المذهب من حيث انتهى الامام السبكي صاحب التكملة الأولى لشرح المذهب بعد وفاة الامام النووى رضى الله عنهما .

وبيان هل ما قام به المدعى فى هذه الأجزاء عبارة عن نقل لعمل مؤلف آخر أو تأليف اصيل مستقل له قيمته العلمية .

(ج) القيام بتصفية الحساب المالى بين المدعى والمدعى عليه على أية حال ينتهى إليها البحث والفحص الدقيق والمراجعة للكتاب فى طبعيته الأولى والثانية بالنسبة للأجزاء الاثنى عشر الأولى . وكذلك فحص ومراجعة الأجزاء الخمسة التى قام بتأليفها المدعى .

## ثانيا - التعريف بالامام النووى رضى الله عنه

نسبه - مولده - وفاته - بعض مؤلفاته

نقلا عن تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبى

هو الامام الحافظ الاوحد القدوة شيخ الاسلام وعلم الاولياء ، محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مرى الحزامى الشافعى صاحب التصانيف النافعة .

ولد رضى الله عنه فى المحرم سنة ٦٣١ بقرية نوى من أعمال دمشق بالشام وقدم دمشق سنة ٦٤٩ ، فسكن الرواجية ، يتناول خبز المدرسة فحفظ ( التنبيه ) فى اربعة اشهر ونصف ، وقرا ربع المذهب وهما للامام الشيرازى ، وحفظه فى باقى السنة على شيخه الكمال ابن احمد ثم حج الى بيت الله الحرام مع أبيه ، واقام فى المدينة شهرا ونصفا ، ومرض اكثر الطريق فذكر شيخنا أبو الحسن بن المطار أن الشيخ محبى الدين ذكر له انه كان يقرأ كل يوم اثنى عشر درساً على مشايخه شرحاً وتصحيحاً ، درسين فى الوسيط ودرسا فى المذهب ودرسا فى الجمع بين الصحيحين ودرسا فى صحيح مسلم ودرسا فى ( اللمع ) لابن جنى ، ودرسا فى أصول الدين ، ودرسا فى أصول المنطق ، ودرسا فى التصريف .

قال الامام النووى : وكنت اعلق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل وتوضيح عبارة وضبط لفظة وبارك الله تعالى فى وقتى ، وخطر لى ان اشتغل فى الطب حتى اشتغلت فى كتاب القانون واظلم قلبى ، وبقيت اياما لا اقدر على الاشتغال : فاشتغقت على نفسى ورميت القانون فنار قلبى اهد . ومن تصانيفه ومؤلفاته رضى الله عنه : شرح صحيح مسلم ورياض الصالحين .

والأذكار ، و تحرير الالفاظ لكتاب التنبيه . والارشاد في علوم الحديث .  
 والتبيان في آداب حملة القرآن ، والفتاوى ، والزوضة في أربعة اسفار .  
 وشرح المذهب وهو المسمى بالمجموع . وغير ذلك من الكتب التي حفلت بها  
 المكتبة العربية والاسلامية في شتى العلوم ، وتوفي الامام النووي ليلة الأربعاء  
 لست بقين من رجب سنة ٦٧٦ هـ ودفن ببلدة نوى رضى الله عنه وقبره يزار  
 الآن .

« ثالثا » التعريف بكتاب المجموع وبيان قيمته العلمية والتاريخية .  
 يعتبر كتاب المجموع للامام النووي من اكبر المراجع الفقهية في مذهب الامام  
 الشافعى رضى الله عنه خاصة ، وفي الفقه الاسلامى عامة ، وهو يعد بحق  
 من التراث الاسلامى الاصيل ، ومن ذخائر الفقه الاسلامى المقارن ولهذا  
 السفر الجليل من الخصائص التي امتاز بها من حيث المنهج العلمى الدقيق  
 الرائع ما يجعله في الذورة بالنسبة للموسوعات الفقهية في القديم والحديث ،  
 ومما لا ريب فيه أن كتاب المجموع ثروة عظيمة ضخمة في الفقه الاسلامى ،  
 تجلّى بمبادئه وتشريعاته التي تجعل رجال التشريع وأئمة القانون يحنون  
 الهام ويخطئون الرعوس اجلالا لعظمة التشريع الاسلامى الخالد الباقي على  
 الزمن ، والكفيل بسد حاجة الانسانية في كل زمان ومكان الى أن يرث الله  
 الارض ومن عليها وصدق الله العظيم حيث يقول : ( ثم جعلناك على شريعة من  
 الامر فاتبعها ولا تتبع اهواء الذين لا يعلمون ) وان الذى يستعرض اكبر  
 الامهات في الفقه الاسلامى في مختلف المذاهب كالمحلى لابن حزم ، والام  
 للامام الشافعى ، والمغنى لابن قدامة في فقه الحنابلة ، وكتاب المبسوط  
 للسرخسى ، يجد أن كتاب المجموع للامام النووي أحد هذه الموسوعات  
 الضخمة الحافلة بالآراء الفقهية لجميع أئمة المذاهب الأربعة وغيرها ، وان  
 كانت عنايته في المرتبة الأولى خاصة بالفقه الشافعى . وكتاب المجموع يتميز  
 عن غيره من امهات كتب الفقه باستقصائه لآراء المذاهب واستيعاب أدلتها مع  
 ذكر الترجيح بين هذه الآراء . ولا ادل على سعة افق الامام النووي وطول  
 باعه من أنه شرح من متن المذهب للامام الشيرازى نحو مائة وأربعين صفحة  
 في تسعة مجلدات من كتاب المجموع ثم عاجلته المنية دون أن يتمكن من اكمال  
 شرح المذهب على المنهج العلمى الذى اخذ به نفسه والتزمه ، ومن تخريجه  
 لأحاديث الأحكام ، وشرح آياتها ، وذكر جميع اقوال الأئمة من الفقهاء  
 والترجيح بين آرائهم ومذاهبهم ، وبيان علل الأحاديث ودرجاتها والترجمة  
 لروايتها وتفسير غريب القرآن والأحاديث ، وشرح المفردات اللغوية الواردة  
 في متن المذهب ، مما يجعل كتاب المجموع بحق دائرة معارف عامة في الفقه  
 والتشريع والتفسير لآى القرآن والحديث . وغريب اللغة وتراجم الاعلام من  
 الرواة والمحدثين .

واذا كان النووي رضى الله عنه لم يقدر له ان يتم رسالته في شرح

المهذب في القرن السابع الهجري حيث وافته المنية سنة ٦٧٦ بعد ان ملا الدنيا علما وتأليفا فقد تصدى بعده لهذا العمل الجليل أحد الأئمة الأعلام وهو الامام تقي الدين السبكي شيخ الاسلام في عصره ، وقد ولد ببلدة سبك من اعمال المنوفية سنة ٦٨٣ وتوفي سنة ٧٥٦ واذا كان الامام النووي مغفرة لعلماء الشام فقد كان الامام تقي الدين السبكي مغفرة لمصر وعلماء من اعلامها ، وقد قام الامام الفقيه بالتكملة الاولى لشرح المهذب من حيث انتهى الامام النووي عند اول المعاملات ، وقد سار على منهج سلفه من شرح المهذب للامام الشيرازي ، فعاملته المنية ووافاه الاجل بعد ان اتم ثلاثة اجزاء من المجموع ، فاصبح عدد اجزائه اثني عشر جزءا . وقد بقي هذا التراث الاسلامي قرابة ستة قرون من الزمان مخطوطات اثرية في دور الكتب العامة في الشرق والغرب ، بعضها في تركيا ، وبعضها في اوربا ، وبعضها في دار الكتب المصرية وظل هذا السفر الجليل كنزا مخبوءا لم تنله عناية الفقهاء طيلة هذه القرون الستة بالشرح للبقية منه اللهم الا ما كان من بعض الشروح القليلة لابن بطال الركبى على متن المهذب ولكنها لا تغنى او لا تسد حاجة الفقهاء ، وظل الامر على هذا الحال بالنسبة لشرح المهذب الذي انتهى الامام تقي الدين السبكي فيه الى باب المراجعة من كتاب البيوع .

ثم اذن الله لهذا السفر الخالد ان يفرج عنه من محبيه وان يأخذ سبله الى عالم النشر حيث ينتفع به الفقهاء ويتزود من معينه رجال التشريع فقيض الله له صفوة من كبار علماء الأزهر وشيوخه الفيورين على تراث الاسلام وعلى رأسهم الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى ، والشيخ الأكبر محمد الاحمدى الظواهري طيب الله تراثهما .

وقد قام هؤلاء العلماء مشكورين بالعمل الجاد باحياء كتاب المجموع وتحقيقه ، تمهيدا لتكملته ، وقد وفق الله القائمين بأمر هذا العمل فتم بحمد الله وتوفيقه طبع كتاب المجموع للمرة الاولى بعد ان ظل زهاء ستة قرون محفوظات اثرية .

وقد اشرف على هذه الطبعة لجنة من العلماء برياسة المرحوم العالم الجليل الشيخ محمود الدينارى وكان ذلك في سنة ١٩٢٥ م . ثم فترت الهمم بعد ذلك ، ولم يواصل العلماء جهدهم لتكملة شرح المهذب بعد ان وفق الله لطبع المخطوطات التى هى شرح الامامين الجليلين النووي والسبكي ، حتى ما طبع للمرة الاولى بالجهود الذاتية لعلماء الأزهر لم يحاول احد ان يقوم باعادة طبعه مرة ثانية حتى عز الكتاب وغلا سعره فبلغ ثمن النسخة ستين جنيها للاثني عشر جزءا التى طبعت في الطبعة الاولى .

وهنا تظهر عظمة الكتاب ، وتتجلى قيمته العلمية والتاريخية ، لانه تراث اسلامي اصيل ، وموسوعة فقهية وسجل حافل بضروب التشريع

الإسلامي لا غنى عنه للفقهاء والمشرع المشغول بعلوم السنة وفوق ذلك كله فهو حافل بالتراجم للأعلام . ولا شك أن القيام بإعادة طبع الكتاب وتحقيقه للمرة الثانية والتعليق عليه يجلب أحكامه ويوضح غامضه ويكمل ما عسى أن يكون فيه من نقص وأنا لنعلم أن الكتاب في عصرنا هذا لطبع مرات . وكل طبعة تكمل سابقتها مهما تناولها التحقيق . كل ذلك يؤكد ضرورة إعادة طبع كتاب المجموع وإعادة تحقيقه .

وإذا كان تحقيق الكتاب للمرة الثانية لا شك أنه يفيد جديداً ويؤدي خدمة كبيرة للكتاب نفسه وللقرءاء ، فلا شك أن الحاجة ماسة إلى تكملة كتاب المجموع على نهج الإمامين النووي والسبكي طيب الله ثراهما وجزاها ما خير ما يجزي به العلماء المخلصين الذين جاهدوا في سبيل نشر العلم إيماناً واحتساباً وابتغاء رضوان الله الكريم .

وهنا يظهر ضخامة العمل وعظيم الجهد لمن يتصدى لهذا العمل الجليل بعد هذين الإمامين العظميين على النهج العلمي الذي سلكاه في شرح المذهب ، وقد قام بهذا العمل الكبير مشكوراً السيد الأستاذ محمد نجيب المطيعي وقد وفقه الله وبارك جهوده مع الناشر في إعادة طبع هذه الذخيرة من كنوز التراث الإسلامي فتم بفضل الله تعالى على يديه إخراج كتاب المجموع في طبعته الثانية محققاً تحقيقاً دقيقاً ، جعل الناشر يشهد للأستاذ محمد نجيب المطيعي ويشن على تحقيقه بأنه أتم وأوفى من تحقيق الطبعة الأولى التي قام بها جماعة علماء الأزهر ولكن الحق أن الفضل الأول لهؤلاء العلماء الذين حققوا الكتاب من المخطوطات لأول مرة . وقد وعد الناشر القراء وزف إليهم البشري بأن الأستاذ المطيعي سيقوم بتكملة شرح المذهب بمشيشة الله تعالى على نهج الإمامين النووي والسبكي، وقد أثبت الناشر ذلك في آخر الجزء الثاني عشر وقد ير الأستاذ المطيعي بوعدة وأقام بما اعتزمه واتفق عليه مع الناشر ، وقدم جهداً محموداً في سبيل إتمام هذه المهمة الشاقة التي ينوء بها العصبة أولو القوة .

وقدم منهجاً لعمله في إتمام شرح المذهب ، وقد أعد للأمر عدته فاستعان بمعظم المراجع الكبرى للفقهاء الإسلاميين بعامة والفقهاء الشافعيين بخاصة حتى جاءت تكملة نموذجاً ممتازاً هذا فيه حذو سلفيه فسدد وقارب وأتم من شرح المذهب خمسة أجزاء من الثالث عشر حتى السابع عشر والمزمنة الأولى من الجزء الثامن عشر .

ولما كان كتاب المجموع له هذه القيمة العلمية والتاريخية فقد كان لإعادة طبعه وتكملة صدى قوى في الأوساط العلمية وخاصة الذين يعينهم شأن الفقه الإسلامي المقارن ويهتمون بأمر التشريع الإسلامي ويلقون بالآلأاحياء التراث الإسلامي الأصيل .

وفد برز ذلك الاهتمام فيما كتبه الكتاب من العلماء ورجال الصحافة ،  
فعد عنى الكاتب الاسلامى الكبير الأستاذ على الجنبلاطى المستشار لوزارة  
التربية والتعليم بأمر كتاب المجموع فكتب مقالين ضافيين بمجلة منبر  
الاسلام تعريفًا بكتاب المجموع وأشادة بشأنه ، وقد وضعه فى قمة الموسوعات  
الفقهية من كتب التراث الاسلامى التى يجب الحفاظ عليها والعمل على  
أحيائها .

وقد كان مقالاه الأول بمنبر الاسلام بعددها الصادر فى رجب سنة  
١٢٨٨ هـ . وقد نشر مقالته الثانى فى جمادى الآخرة سنة ١٣٩٠ هـ . ولقد  
كان للمقالين أثرهما فى إيقاظ الراى العام وحفزاه للاهتمام بهذه الذخيرة من  
كنوز الفقه الاسلامى ليحرص عليها محبو التراث الاسلامى خصوصا وأنه  
أشار فى مقالته الأول الى المجهود الموفق الذى بذله الأستاذ محمد نجيب  
المطيعى الذى جند نفسه لتحقيق الأجزاء الاثنى عشر الأولى من الكتاب ،  
وهى التى أعيد طبعها كما نبه القراء الى قيام الأستاذ المطيعى بتكملة شرح  
المذهب على نهج سلفيه الامامين النووى والسبكى ، وقد نبه فى مقالته الآخر  
الى قيام أحدهم بتكملة شرح المذهب فى الجزء الآخر من الكتاب وهو الجزء  
الثامن عشر بعد أن حالت الظروف بين الأستاذ المطيعى وبين إتمامه لشرح  
المذهب بعد أن قام بشرح المذهب فى خمسة أجزاء من ال ١٣ الى ال ١٧ (١) .

وقد قارن الأستاذ على الجنبلاطى بين جهد الأستاذ المطيعى فى الأجزاء  
الخمس المذكورة وبين عمل ( ذلك الذى حاول إتمام الجزء ١٨ وأسمه )  
محمد حسين العقبى وأوضح أن البون شاسع بين الرجلين وبين عمليهما ،  
وأبان أن الأستاذ المطيعى قد التزم منهج سلفيه وسار على هديهما أما الآخر  
فقد جانب التوفيق فى شرحه فى الجزء ١٨ والحق أن ما نبه اليه الأستاذ على  
الجنبلاطى من المقارنة بين عمل الأستاذ المطيعى وبين عمل العقبى وأن الفارق  
كبير بينهما حق وصدق فشكر الله للأستاذ على الجنبلاطى غيرته الصادقة  
ويقظته وتقديره الصائب ومتابعته لحركة النشر الاسلامى . الى أن قال  
فضيلته :

وقد تصدى للكتابة فى شأن كتاب المجموع وأمر تحقيقه وتكملته العالم  
الجليل فضيلة الشيخ على رفاعى من كبار علماء الأزهر الفيورين والمراقب  
العام لقسم الوعظ والارشاد سابقا وأحد الأساتذة المتنبدين للدراسات العليا  
بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر . فقد كتب ذلك العالم الجليل مقالا فى مجلة  
الاعتصام فى عدد ربيع الآخر سنة ١٣٩٠ هـ تحت عنوان ( عبث لا يسكت  
عليه وبيان لأبد منه ) والمقال فيه غيرة صادقة على التراث الاسلامى وتحذير

(١) هذا الكلام طبعاً بالنسبة للطبعة السابقة التى اطلعنا ذلك الناشر .



من العدوان على ذلك التراث بتصدى من لا يحسن القيام ( أمثال المعصبي )  
بتكملة شرح المذهب كما صنع العقبي في تكملة شرح المذهب في الجزء ١٨ وقد  
قارن الكاتب في مقاله بين عمل الأستاذ المطيعي والعقبي . المطيعي الذي التزم  
في شرحه للمذهب منهج سلفيه الإمامين الثووي والسبكي ورجع إلى أصول  
مذهب الشافعي خاصة ، وإلى أصول المذاهب الفقهية الأخرى عامة .  
فاستعان بها في شرحه للمذهب مما جعل عمله يقارب عمل سلفيه ويتوفى  
بالفرض الذي يخدم هذه الموسوعة الفقهية النادرة . كما وجه الكاتب في  
مقاله النقد المبرر لصنيع العقبي ووصفه بأنه عبث لا يثبت عليه ، وبمراجعتي  
لما كتبه العقبي في تكملة في الجزء ١٨ ظهر لي أنه لم تتوفر له المراجع الأصلية  
خصوصاً في مذهب الشافعي الذي هو العمدة والأصل في شرح المذهب وقد  
اكتفى بنقل شرح ابن بطلال الركني للمذهب ( بدون عزو إلى صاحبه (١) )  
وما نقله من غيره من أصول المذاهب لم يكن محرراً ، فجاء شرحه ناقصاً  
مختصراً لا يفي بالمقصود .

ولا يفوتني أن أؤوه بيقظة صحافتنا الواعية واهتمامها بتراث الإسلام  
العلمي ومتابعتها لشئون نشره والقاء الأضواء عليه . إلى أن قال : جاء  
بجريدة الأخبار ٢٢ جمادى الأولى ١٣٩٠ هـ ٢٦ يوليو ١٩٧٠ م بالملحق  
الأدبي تحت عنوان ( هذا الكتاب قتله نأشره ) للأستاذ فاروق منصور المحرر  
بالأخبار ، وقد أنصف الكاتب الأستاذ المطيعي الذي قام بجهد مشكور في  
تحقيق كتاب المجموع وتكملة حتى نهاية الجزء السابع عشر ، وقد أخذ  
الكاتب على الناشر اسناد تكملة شرح المذهب في الجزء ١٨ في غيبة الأستاذ  
المطيعي إلى العقبي الذي لم يلتزم في عمله في شرح التكملة منهج أسلافه ،  
فطلع الجزء ١٨ على غير الصورة المثلى التي ينشدها العلماء ، وأن الباعث  
الذي دفع الأستاذ فاروق منصور إلى نقد العقبي إنما هو الغيرة على التراث  
الإسلامي . ثم خلص فضيلته إلى تصفية الحساب المالي .

---

(١) لقد سرق العقبي كل ما كتبه ابن بطلال الركني الشافعي في شرح غريب المذهب بدون  
أن يشير إلى اسمه في أي موضع وبدون أي تصرف أو حذف أو إضافة وسطاً عليه بغيره  
وبغيره وبأخطائه الطبيعية حتى تعليقات الأستاذ المحقق الشيخ الزهرى الحارثي تسد من  
السطر الغبي الخؤون وهذا لعمرو الحق جهل شنيع واستهتار فظيع . ط .

## مقدمة المحقق وصاحب التكملة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وبرحمته تهون الملمات ، وتذلل الصعوبات ، وأشهد أن لا اله الا الله قيوم الأرض والسموات ، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمدا رسوله الى الجن والانس من البريات ، وأصلى وأسلم على أوجه المرسلين عند رب العالمين ، محمد نبي الرحمة والشفيع المشفع يوم الدين ، أكرم الأصفياء ، والداعى الى سلوك المحجة البيضاء ، صلاة معترف بالقصور عن ادراك اقل مراتب الثناء ، وعلى آله السادة التجباء ، وصحابه وأزواجه البررة الأتقياء ، والتابعين لهم ما دامت الأرض والسماء .

في يوم ٩ من شوال سنة ١٣٤٣ الموافق أول يونيه سنة ١٩٢٥ عرضت فكرة طبع كتاب المجموع « على نقصانه » لبعض كبار العلماء ثم صح العزم على اخراج (١) هذه الفكرة الى حيز الوجود على يد لجنة الفت لذلك ، وما كان هذا الاهتمام كله ليتم لولا عظمة هذا الكتاب وفضله على ما سواه مما هو من نوعه .

وقد أوردت اللجنة في بيانها الذي طبعته في آخر الجزء التاسع أسماء السادة الذين اكتبوا في طبع الكتاب وكان في مقدمتهم السادة الآتية أسماؤهم :  
الاستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى - وقد تقلد مشيخة الأزهر .

الاستاذ الأكبر الشيخ محمد الأحمدي الظواهري - وقد تقلد مشيخة الأزهر .

الاستاذ الكبير الشيخ عبد الرحمن قراة - وقد تقلد منصب مفتي الديار المصرية .

الاستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق - وقد تقلد مشيخة الأزهر .  
صاحب السعادة أحمد تيمور باشا .  
صاحب السعادة طلعت حرب ( باشا ) .

السيد عبد الرحمن بن شيخ الكاف ، وهو جد زوج كريمتنا الشيخ سقاف ابن على الكاف . وغيرهم من الدعاة والوعاة والهداة والعلية ، من المسلمين

(١) من تقرير اللجنة التي قامت بطبع الكتاب سنة ١٩٢٥

في شتى اقطارهم واصقاعهم وبعد ان اتمت اللجنة طبع الأجزاء التسعة عمدت مطبعة التضامن الأخرى التي تولت طبع هذه الأجزاء الى طبع مائتين واثنتين من السبكي واخرجته في ثلاثة اجزاء مع صفرها . وكان الأسبب ان تكون في جزئين لتبلغ او تقارب حجم كل جزء من الأجزاء السابقة . ثم نفذت هذه الطبعة من السوق ، وبلغ ثمن المعروض منها ستين جنيها للنسخة الواحدة ، فعمد أحد اصحاب المطابع الى استقلال هذه الحاجة عند الناس لهذا الكتاب ، فعرض على ان اقوم بتحقيقه فلم آل جهدا في القيام بذلك ، ولم يكن ينقصني خلال هذا العمل سوى رداءة الطبع ، وقبح الاخراج وعدم الدقة في ادراج كل تحقيقاتي ، وما قمت به من تكملة الكتاب بشرح الباقي من متن المذهب ، الامر الذي عولت معه على أن أعيد النظر فيما عملت من طول ما عبثت يد هذا الرجل بعمله ، حتى وصل الأمر الى رفع الدعوى عليه أمام القضاء ، وكان آخر جنائياته على هذا الكتاب ان اهتبل فرصة محنة اعتقالي فأخرج جزءا زائفا زائفا يطفح بالجهالات والضلالات والسرقات الواضحات ، والسطو على شرح غريب المذهب لابن بطل ، وعزوه الى صاحب تلك الاضحوكة التي اسمها الجزء الثامن عشر ، مما حمل العلماء والنقاد واصحاب الاقلام ان ينبروا لشجب هذا العمل الشائن فكتبت مجلة منبر الاسلام لسان المجلس الأعلى للشئون الاسلامية في عدد جمادى الأولى من سنة ١٣٩٠ تقول في صفحة ١٩٤ بقلم الأستاذ على الجمبلاطي مستشار وزارة التربية والتعليم :

« ولقد حقق اخونا « المطيعي » هذه الاثني عشر جزءا التي كانت مطبوعة بواسطة لجنة من اعلام الأزهر الشريف فكان لهذا التحقيق اثره المكمل لعمل السادة الذين أشرفوا على الطبعة الأولى فسد الثغرات التي تخلفت صفحاته ، من البياضات الموجودة في الأصل ، وحقق النصوص المنقولة . ثم شرح الغامض ، وبعد ذلك نهض بالتكملة محتذيا حذو سلفيه الكريمين ، وقد تعلم على علمهما ، وتأثر بمنهجهما ، فاعتمد في شرح المذهب على اكثر ما اعتمد عليه الامامان الجليلان ، من مخطوطات في دار الكتب والوثائق وفي الجامعة العربية ، وبعض مكتبات الاقاليم الموقوفة ، اذ رايناه ينقل عن الشامل لابن الصباغ ، ويشير الى مكان النسخة الخطية في ( معهد دمياط ) وذلك مع الاستيعاب لمذاهب المسلمين ، والاقوال والأوجه والاحوال والطرق التي تضمنتها كتب المذاهب ، مع عدم الاسراف في القول مما حرص عليه الشيخان ، حتى لا يطول الكتاب الى ما قدرناه بخمسين جزءا ، مضانا الى ذلك التفات الى مستحدثات العصر : عصر الآتار الصناعية ، والصواريخ عابرات القارات ، وقد سبق ان اوردنا نماذج من هذه التكملة في مقالنا السابق . »

ثم قال الكاتب رعاه الله واقامه على الحق : وقد عن لى أن اصل في فرائد لهذا السفر الجليل الى المجلد الثامن عشر والآخر فوجدت المزمة

الأولى تسير على نهج الأجزاء الماضية الى ان قال : وبعد الصفحة الخامسة عشرة وجدت هذه البقية تختلف نهجا ، واسلوبا ، وأداء ، ووسما عما عهدته فيما سلف ، فهو يجرى على غير سنن الكتاب ، ولم يلتزم باصطلاحات اصحاب الشافعي وأئمة مدرسته - ثم أورد الكاتب نماذج من المسقطات الشنيعة التي سقطها كاتب تلك الأضحوة ثم قال : « والحق اننى اكتريت بهذه التكملة الأخيرة لتطعمها بأضخم عمل فى ترائنا التليد ، فإذا كان تحقيقها بمثل هذا الذى رأيناه فى المجلد الأخير ، فقد حق على حماة التراث من رسميين ومحتسبين ان يذودوا عن حماه غيرة على أعمال الخالدين ، من اتجار الناشرين ، هذا الى ان الأمر يتصل فى ديمومه بعلوم أصيلة ، ومراجع شامخة ، ويتصل حالا أو عاجلا بسمعتنا فى البلاد الإسلامية كافة لأن ذكرنا فيها يوزن بمعيار ما يصدر عنا من انتاج ، اذا لم يأنسوا فيه النضج والسمو كنا موضع الزراية . وهذا ما ياباه ماضينا واسلامنا . ا هـ » .

وكتبت صحيفة الأخبار اليومية فى ملحقها الادبى للأستاذ فاروق منصور بتاريخ ٢٣ جمادى الأولى سنة ١٣٩٠ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٠ تحت عنوان هذا الكتاب قتله ناشره ، وقد شغل المقال عمودين وسط الصفحة ، نعى على الناشر هذا العمل الذى وصفه الكاتب بأنه جريمة ، ويجب ان تشمل القوانين عندنا حتى تعاقب على مثل هذا العمل الذى يضر بسمعتنا العلمية ومما جاء فى المقال :

وكان الجهد العلمى الذى بذله محمد نجيب المطيعى صفحة جديدة فى تاريخ هذا الكتاب العلمى الشاق ، لقد قام المطيعى بما قصرت عنه اللجنة ، فآخذ على عاتقه اكمال شرح الكتاب فبدأ بالجزء الثالث عشر ووصل الى السابع عشر ، فخرج احاديث الأحكام ، وشرح الآيات وسرد اقوال الفقهاء من المذاهب الإسلامية ، والترجيح بينها ، والجديد الذى فعله المطيعى هو قيامه بتبسيط احكام الفقه فى ضوء العلم الحديث ، وما استحدثه الانسان فى علم الذرة ، مهتما بالفقه العلمى ، ثم عرج الكاتب على عمل الناشر ونعى عليه جرأته وصاحبه وتناولهما على الجزء الثامن عشر .

وجاء فى مجلة الاعتصام لسان ( الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ) بقلم فضيلة الأستاذ الشيخ على رفاعى الأستاذ بالدراسات العليا بالأزهر مقال حول هذه القضية فجزى الله الدايين عن الحق ، المدافعين عن ترائنا الأصيل ، وخدامه المخلصين احسن الجزاء .

والعجب ممن يتصدى للمهذب ويتناول على عمل الاكابر وهو امى عاقل من وسائل العلم لأبسط ضروريات اللغة والفقه والحديث مما جعل تلك الأضحوة يأتى فيها من ضروب الجهل والاجترأ والسطو والتلفيق

والسرقة والافتراء ما يندى له جبين العلم ويبخع نفسه أسفا وحزنا كل عبقري النهى ذكى الفؤاد .

وقد استخلصت من خلال ممارستي لتحقيق الكتاب منهج الامام النووي مبسطا على النحو الذى نهجته فى اكمال الكتاب ، واجمله فيما يلى :

١ - الكلام على أشرف ما فى الفصل من كلام الله تعالى بذكر اسباب النزول وما ورد فى الآيات من !حاديث مرفوعة أو آثار موقوفة .

٢ - الكلام على ما يلى القرآن العظيم فى الشرف من احاديث نبوية و قدسية ، وتخريجها وبيان طرقها ، والكلام على كل حديث وبيان طرقه والجمع بينه وبين ما يعارضه ان وجد أو الترجيح اذا تعذر ، وبيان العلل وكشف الغطاء عن روايته وما قيل فيهم من علماء الجرح والتعديل .

٣ - الكلام على غريب الفصل ومفرداته . وبيان مشتقاته ومصادره واسمائيه ، ومسموعه ومقيسه والشواهد على ذلك من اشعار الماضين ، وعلماء العربية الراوين : وأئمتها المتقين .

٤ - الانتقال الى الكلام على الأحكام باستيعاب الأقوال والأوجه : وبيان ما ورد من المذاهب المخالفة . وبيان دليلها ثم مناقشته فى حدود الامكان وعلى قدر ما يسمح به المقام ، وبيان دليل مذهب الامام الشافعى رضى الله عنه و متمسكه والاصل الذى يبنى عليه حكمه .

٥ - الاعتماد فى نقل أقوال المذهب وأوجهه على الموسوعات الأصلية من كتب اصحاب الشافعى رضى الله عنه ومن يليهم من أئمة المذهب ومجتهديه .

ولما كان المطبوع من كتب الفقه لا يمكن أن يوفر لنا من المادة ما يطفى شرح المذهب ، فقد عمدنا الى المخطوطات القديمة نرتوى منها ، ونعب من منهلها فاعتمدنا على كتاب الحاوى للماوردي وهو امام مدرسة أصحابنا العراقيين ، وعلى الشامل لابن الصباغ وبحر المذهب للرويانى وهى كلها من المخطوطات النادرة ، وكذلك البيان للعمرونى فضلا عن الأم للشافعى . ومختصره للمزنى ، والرسالة والمسند للشافعى ، مما يتضح ذلك فى ثنايا الكتاب . حسب القارئ منها انها ثمرة الثمرات لمجهودات مضية متلاحقة متتابعة ، من الدرس والنقل ، وتحرير النقول ، وربطها بالمذهب ربطا محكما ليتكون منها جميعا بناء لا اضطراب فيه ولا جفاء .

٦ - ربط الاحكام الفقهية بالمستحدثات والمكتشفات العلمية وما جد من عقود ومعاملات لربط احكام الفقه بمظاهر الحياة المعاصرة مع المحافظة التامة على مقومات التراث ومنهجه والمحافظة عليه وصونه .

٧ - ربط قضايا الفقه بالأحداث التاريخية المعاصرة ليكون ذلك ديوانا ينطق بطريقة غير مباشرة ليترجم عنها ويسجلها ، ويثبتها للأجيال القابلة ، في تلافيف الأمثال الفقهية ، ليزداد المؤمنون أفادة من تجارب عصرهم ، وسيهديهم الله ويصلح بالهم ، ويجنبهم العثرات والنكبات ، ويشرح صدورهم للمكرمات .

٨ - في الفقه أحكام جنائية ومعاملات مدنية وأحوال شخصية وقوانين دولية وأحكام في الحروب مرعية ، وأخلاق مرضية ، وأقضية وشهادات ودعاوى وبيانات ، وأقرارات ومصالحات ، وعقائد وديانات وبيان المبدل منها والمحرف ، ومتى حرف ومن المحرف ، وصواعق محرقة لمن ينحرف عن دعوتنا ، وينال من ملتنا ، في حوار المؤمنين المعتزين بالانتماء الى خير أمة أخرجت للناس ، والانتساب الى أشرف ملة ارتضاها لنفسه العلى الغفار « أن الدين عند الله الاسلام » . فهو كتاب في الفقه ، وفي العقائد مقارن ، وهو كتاب فيه من النقد الأدبي ما لو جرد في كتاب لكان جديرا بالاحتفاء ، وهو في علوم الحديث يعد أجمع كتاب في العلل وأشملها لما يحويه من أدلة لجميع الأصول والفروع والأحكام .

وبالجملة فهو كتاب يعد موسوعة اسلامية كبرى يفنى عن جميع الكتب، ولا تقنى جميعها عنه .

وقد شاب عمل اللجنة الأزهرية أن كثيرا من كتب الرجال ومراجع السنة لم تكن قد طبعت وقتئذ وكذلك وردت فروق كثيرة فيما ثبت في المجموع عن مطبوعة المهذب التي شرح غريبها ابن بطال الركني فجاءت الأخطاء في المتون والأعلام شائعة ، ثم جاءت أسماء الحيوانات في جزاء الصيد كذلك ، فقلما تجد فيها اسما صحيحا ، الأمر الذي جعلني أعاني كثيرا في الرجوع الى كتب الحيوان قديمها وحديثها لضبط أسمائها ، هذا غير النقول المفلوطة من كتب لم يتسن للجنة الاطلاع عليها . وقد كان للمشايخ تعليقات أثبتتها ورمزت انيها : (ش) . ورمزت لتعليقاتي ب (ط) ورمزت لطبعة القلعة ب (ق) . وإذا كان لي أن أقدم بين يدي هذا العمل شخصا أعتز بمعاونته لي ، وخدمته لهذا العمل النبيل فهو ابنتي التقية ، وكريمتي النقية ، السيدة عفاف الأبية ، عفيفة الأستاذ الشيخ العلامة سقاف بن عمر بن شيخ الكاف فقد كان لصبرها على نقل المخطوطات ودأبها على تقديم كل ما تستطيع وما لا تستطيع من عمل في سبيل جمع المواد اللازمة لإكمال هذا الشرح وإدراكها الكامل لشرف القصد وسمو الغاية كل ذلك كان له أكبر الأثر في نجاح هذا العمل الضخم ، الذي يعتز به كل مسلم معاصر .

محمد نجيب إبراهيم الطيمى

## مقدمة الامام النووي رضى الله عنه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله البر الجواد ، الذى جلت نعمه عن الاحصاء بالأعداد ، خالق اللطف والارشاد الهادى الى سبيل الرشاد ، الموفق بكرمه لطرق السداد . المان بالتفقه فى الدين على من لطف به من العباد ، الذى كرم هذه الأمة زادها الله شرفا بالاعتناء بتدوين ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم حفظا له على تكرار العصور والآباد ، ونصب كذلك جهابذة من الحفاظ النقاد ، وجعلهم دائبين فى ايضاح ذلك فى جميع الأزمان والبلاد . باذلين وسعهم مستفرغين جهدهم فى ذلك فى جماعات وآحاد . مستعزين على ذلك متابعين فى الجهد والاجتهاد .

أحمده ابلغ الحمد واكملهُ ، وازكاه واشمله ، وأشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الواحد القهار ، الكريم الغفار ، وأشهد ان محمدا عبده ورسوله وحبيبه وخليله ، المصطفى بتعميم دعوته ورسالته ، المفضل على الاولين والآخرين من بريته ، المشرف على العالمين قاطبة بشمول شفاعته ، المخصوص بتأييد ملته وسماحة شريعته ، المكرم بتوفيق امته للمبالغة فى ايضاح منهاجه وطريقته . والقيام بتبليغ ما ارسل به الى امته : صلوات الله وسلامه عليه وعلى اخوانه من النبيين ، وآل كل وسائر الصالحين . وتابعيهم باحسان الى يوم الدين .

( اما بعد ) فقد قال الله تعالى العظيم ، العزيز الحكيم : ( وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ، ما اريد منهم من رزق وما اريد ان يطعمون ) وهذا نص فى ان العباد خلقوا للعبادة ، ولعمل الآخرة ، والاعراض عن الدنيا بالزهادة ، فكان اولى ما اشتغل به المحققون ، واستغرق الأوقات فى تحصيله العارفون ، وبذل الوسع فى ادراكه المشهورون ، وهجر ما سواه ليله المتيقظون ، بعد معرفة الله وعمل الواجبات ، التسمير فى تبين ما كان مصححا للعبادات ، التى هى داب ارباب العقول واصحاب الانفس الزكيات ، اذ ليس يكفى فى العبادات صور الطاعات ، بل لابد من كونها على وفق القواعد الشرعية .

وهذا فى هذه الأزمان وقبلها بأعصار خاليات ، قد انحصرت معرفته فى الكتب الفقهيات . المصنفة فى احكام الديانات ، فهى المخصوصة ببيان ذلك وايضاح الخفيات منها والجليات ، وهى التى أوضح فيها جميع احكام الدين والوقائع الغالبات والنادرات ، وحرر فيها الواضحات والمشكلات ،

وقد أكثر العلماء رضى الله عنهم التصنيف فيها من المختصرات والمبسوطات، وأودعوا فيها من المباحث والتحقيقات، والنفايس الجليلات، وجمع ما يحتاج اليه وما يتوقع وقوعه ولو على أندر الاحتمالات، البدائع وغايات النهايات، حتى لقد تركونا منها على الجليات الواضحات، فشكر الله الكريم لهم سعيهم وأجزل لهم المثوبات، وأحلهم في دار كرامته أعلى المقامات، وجعل لنا نصيبا من ذلك ومن جميع أنواع الخيرات، وأدامنا على ذلك في ازدياد حتى الممات، وغفر لنا ما جرى وما يجرى منا من الزلات، وفعل ذلك بوالدينا ومشايخنا وسائر من نجه وبجينا ومن أحسن إلينا وسائر المسلمين والمسلمات، أنه سميع الدعوات جزيل المعطيات .

ثم إن أصحابنا المصنفين رضى الله عنهم أجمعين . وعن سائر علماء المسلمين، أكثروا التصانيف كما قدمنا، وتنوعوا فيها كما ذكرنا، واشتهر منها لتدريس المدرسين، وبحث المشتغلين (المهذب والوسيط) وهما كتابان عظيمان صنفهما إمامان جليلان: أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي، وأبو حامد محمد بن محمد الغزالي رضى الله عنهما، وتقبل ذلك وسائر أعمالهما منهما .

وقد وفر الله الكريم دواعي العلماء من أصحابنا رحمهم الله على الاشتغال بهذين الكتابين، وما ذاك إلا لجلالتهما وعظم فائدتهما وحسن نية ذينك الإمامين، وفي هذين الكتابين دروس المدرسين، وبحث المحصلين المحققين، وحفظ الطلاب المعتمدين فيما مضى وفي هذه الأعصار، في جميع النواحي والأمصار .

فإذا كانا كما وصفنا، وجلالتهما عند العلماء كما ذكرنا، كان من أهم الأمور العناية بشرحهما إذ فيهما أعظم القوائد، وأجزل العوائد، فإن فيهما مواضع كثيرة أكرها أهل المعرفة، وفيها كتب معروفة مؤلفة، فمنها ما ليس عنه جواب سديد، ومنها ما جوابه صحيح موجود عتيق، فيحتاج إلى الوقوف على ذلك من لم تحضره معرفته، ويفتقر إلى العلم به من لم تحط به خبرته، وكذلك فيهما من الأحاديث واللغات، وأسماء النقلة والرواة والاحتراقات، والمسائل والمشكلات، والأصول المفتقرة إلى فروع وتمعات، ما لا بد من تحقيقه وتبيينه بأوضح العبارات .

فأما الوسيط فقد جمعت في شرحه جملا مفرقات، سأهذبها إن شاء الله تعالى في كتاب مفرد، وأضحات متمعات .

وأما المهذب فاستخرت الله الكريم، الرؤوف الرحيم، في جمع كتاب في شرحه سميت به (المجموع) والله الكريم أسأل أن يجعل نفى وسائر المسلمين به من الدائم غير المنوع .



أذكر فيه ان شاء الله تعالى جملا من علومه الزاهرات ، وأبين فيه أنواعا من فنونه المتعددة ، فمنها تفسير الآيات الكريمات ، والأحاديث النبوية ، والآثار الموقوفة ، والفتاوى المقطوعات والأشعار الاستشهاديات ، والأحكام الاعتقادية والفروعية ، والأسماء واللغات ، والقيود والاحترازات ، وغير ذلك من فنونه المعروفة .

وأبين من الأحاديث صحيحها ، وحسنها ، وضعيفها ، مرفوعها ، وموقوفها ، متصلها ، ومرسلها ، ومنقطعها ، ومعضلها ، وموضوعها . مشهورها ، وغريبها ، وشاذها ، ومنكرها ، ومقلوبها ، ومعللها ، ومدرجها وغير ذلك من أقسامها مما سترها ان شاء الله تعالى في مواطنها ، وهذه الأقسام التي ذكرتها كلها موجودة في المذهب وسنوضحها ان شاء الله تعالى .

وأبين منها أيضا لغاتها ، وضبط نقلتها ورواتها ، وإذا كان الحديث في صحيح البخاري ومسلم رضي الله عنهما ، أو في أحدهما اقتصر على إضافته إليهما ، ولا أضيفه معهما إلى غيرهما إلا نادرا ، لفرض في بعض المواطن . لأن ما كان فيهما أو في أحدهما غنى عن التقوية بالإضافة إلى ما سواهما ، وأما ما ليس في واحد منهما فأضيفه إلى ما تيسر من كتب السنن وغيرها أو إلى بعضها . فإذا كان في سنن أبي داود والترمذي والنسائي التي هي تمام أصول الإسلام الخمسة أو في بعضها اقتصر أيضا على إضافته إليها ، وما أخرج عنها أضيفه إلى ما تيسر ان شاء الله تعالى مبينا صحته أو ضعفه ، ومتى كان الحديث ضعيفا بينت ضعفه ونهت على سبب ضعفه ان لم يطل الكلام بوصفه .

وإذا كان الحديث الضعيف هو الذي احتج به المصنف أو هو الذي اعتمده أصحابنا صرح بضعفه ، ثم أذكر دليلا للمذهب من الحديث [ الصحيح ] (١) ان وجدته والا فمن القياس وغيره .

وأبين فيه ما وقع في الكتاب من الفاظ اللغات وأسماء الأصحاب ، وغيرهم من العلماء والنقلة والرواة ، مبسوطا في وقت ، ومختصرا في وقت بحسب المواطن والحاجة ، وقد جمعت في هذا النوع كتابا سميت به ( تهذيب الأسماء واللغات ) جمعت فيه ما يتعلق بمختصر الزنى والمذهب ، والوسيط ، والتنبيه ، والوجيز ، والروضة الذي اختصرته من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي رحمه الله من الألفاظ العربية والعجمية والأسماء والحدود والقيود والقواعد والضوابط ، وغير ذلك مما له ذكر في شيء من هذه الكتب الستة ، ولا يستغنى طالب علم عن مثله ، فما وقع هنا مختصرا لضرورة احلته على ذلك ، وأبين فيه الاحترازات والضوابط الكليات .

(١) ما بين المتوفين لنا حتى ينشق المعنى ( ط ) .

( وأما الاحتكام ) فهو مقصود الكتاب ، فأبالغ في إيضاحها بأسهل العبارات ، وأضم إلى ما في الأصل من الفروع والتمتعات ، والزوائد المستجادات ، والقواعد المحررات ، والضوابط المهدات ، ما تقر به أن شاء الله تعالى عين أولى البصائر والعنايات ، والمبرئين من أدناس الزيغ والجهالات .

ثم من هذه الزيادات ما أذكره في أثناء كلام صاحب الكتاب ، ومنها ما أذكره في آخر الفصول والأبواب ، وإبين ما ذكره المصنف وقد اتفق الأصحاب عليه ، وما وافقه عليه الجمهور وما انفرد به أو خالفه فيه المعظم ، وهذا النوع قليل جدا ، وإبين فيه ما أنكر على المصنف من الأحاديث والأسماء واللغات ، والمسائل المشككات ، مع جوابه أن كان من المرضيات وكذلك إبين فيه جملا مما أنكر على الإمام أبي إبراهيم اسماعيل بن يحيى المزني في مختصره ، وعلى الإمام أبي حامد الغزالي في الوسيط ، وعلى المصنف في التنبيه ، مع الجواب عنه أن أمكن . فإن الحاجة إليها كالحاجة إلى المذهب ، والتزم فيه بيان الراجح من القولين ، والوجهين ، والطريقين ، والأقوال ، والأوجه ، والطرق . مما لم يذكره المصنف أو ذكره ووافقوه عليه أو خالفوه .

واعلم أن كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب ، بحيث لا يحصل للمطالع وثوق يكون ما قاله مصنف منهم هو المذهب حتى يطالع معظم كتب المذهب المشهورة ، فلهذا لا أترك قولاً ولا وجهاً ولا نقلاً ولو كان ضعيفاً أو واهياً إلا ذكرته إذا وجدته أن شاء الله تعالى ، مع بيان رجحان ما كان راجحاً ، وتضعيف ما كان ضعيفاً ، وتزييف ما كان زائفاً ، والمبالغة في تقليط قائله ولو كان من الأكابر .

وانما أقصد بذلك التحذير من الاغترار به . واحرص على تتبع كتب الأصحاب من المتقدمين والمتأخرين إلى زمانى من المبسوطات والمختصرات ، وكذلك نصوص . الإمام الشافعى صاحب المذهب رضى الله عنه : فانقلها من نفس كتبه المتيرة عندى كالام والمختصر والبويطى . وما نقله المفتون المعتمدون من الأصحاب .

وكذلك اتبع فتاوى الأصحاب ، ومتفرقات كلامهم في الأصول والطبقات ، وشروحهم للحديث وغيرها ، وحيث أنقل حكماً أو قولاً ، أو وجهاً ، أو طريقاً ، أو لفظة لغة ، أو اسم رجل أو حالة ، أو ضبط لفظة . أو غير ذلك وهو من المشهور ، أقصر على ذكره من غير تعيين قائله لكثرتهم . إلا أن اضطر إلى بيان قائله لغرض مهم . فأذكر جماعة منهم ثم أقول : وغيرهم ، وحيث كان ما أنقله غريباً أضيفه إلى قائله في الغالب ، وقد أذهل عنه في بعض المواطن .

وحيث أقول : ( الذى عليه الجمهور كذا ) أو الذى عليه المعظم ، أو قال

الجمهور ، أو المعظم ، أو الأكثرون . كذا ، ثم انقل عن جماعة خلاف ذلك .  
فهو كما اذكره ان شاء الله تعالى .

ولا يهولنك كثرة من اذكره في بعض المواضع على خلاف الجمهور او  
خلاف المشهور أو الأكثرين ونحو ذلك ، فاقى انما اترك تسمية الأكثرين  
لعظم كثرتهم ، كراهة لزيادة التطويل .

وقد اكثر الله سبحانه وتعالى وله الحمد والنعمة كتب الأصحاب  
وغيرهم من العلماء من مبسوط ومختصر وغريب ومشهور . وسترى من  
ذلك ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب ما تقر به عينك ويزيد رغبتك في  
الاشتغال والمطالعة ، وترى كتباً وائمة قلما طرخوا سمعك ، وقد اذكر  
الجمهور بأسمائهم في نادر من المواضع لضرورة تدعو اليهم . وقد انبه على  
تلك الضرورة .

واذكر في هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مذاهب السلف من الصحابة  
والتابعين ، فمن بعدهم من فقهاء الأمصار رضى الله عنهم أجمعين ، بأدلتها  
من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، واجيب عنها مع الانصاف ان شاء  
الله تعالى ، وأبسط الكلام في الأدلة في بعضها واختصره في بعضها بحسب  
كثرة الحاجة الى تلك المسألة وقلتها ، وأعرض في جميع ذلك عن الأدلة  
الواهية وان كانت مشهورة ، فان الوقت يضيق عن المهات . فكيف يضيع  
في المنكرات والواهيات ، وان ذكرت شيئاً من ذلك على ندور نبهت على ضعفه .

واعلم ان معرفة مذاهب السلف بأدلتها من اهم ما يحتاج اليه ، لان  
اختلافهم في الفروع رحمة ، وبذكر مذاهبهم بأدلتها يعرف المتمكن المذاهب  
على وجهها ، والراجع من الرجوح . ويتضح له ولغيره المشكلات . وتظهر  
الفوائد النفيسات ، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب ، ويتفتح ذهنه ،  
ويتميز عند ذوى البصائر والألباب ، ويعرف الأحاديث الصحيحة من  
الضعيفة ، والدلائل الراجحة من المرجوحة . ويقوم بالجمع بين الأحاديث  
المتعارضات والمعمول بظاهرها من المؤولات ، ولا يشكل عليه الا أفراد  
من النادر .

واكثر ما انقله من مذاهب العلماء من كتاب الاشراف والاجماع لابن  
المنذر ، وهو الامام ابو بكر محمد بن ابراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي ،  
القدوة في هذا الفن ، ومن كتب أصحاب أئمة المذاهب ، ولا انقل من كتب  
أصحابنا من ذلك الا القليل ، لانه وقع في كثير من ذلك ما ينكرونه .

واذا مرتت باسم احد من اصحابنا أصحاب الوجوه او غيرهم اشرت  
الى بيان اسمه وكنيته ونسبه ، وربما ذكرت مولده ووفاته ، وربما ذكرت

طرفا من مناقبه ، والمقصود بذلك التنبيه على جلالته ، وإذا كانت المسألة  
أو الحديث أو الاسم أو اللفظة أو نحو ذلك له موضعان يليق ذكره فيهما  
ذكرته في أولهما ، فإن وصلت إلى الثاني نبهت على أنه تقدم في الموضع  
الفلاني .

واقدم في أول الكتاب أبوابا وفضولا تكون لصاحبه قواعد وأصولا ،  
أذكر فيها أن شاء الله نسب الشافعي رحمه الله وأطرافا من أحواله ، وأحوال  
المصنف الشيخ أبي إسحق رحمه الله ، وفضل العلم وبيان أقسامه ،  
ومستحقى فضله ، وآداب العالم والعلم والمتعلم ، وأحكام المفتي والمستفتي ،  
وصفة الفتوى وآدابها ، وبيان القولين والوجهين والطريقين ، وماذا يعمل  
المفتي المقلد فيها ، وبيان صحيح الحديث وحسنه وضعيفه ، وغير ذلك مما  
يتعلق به كاختصار الحديث ، وزيادة الثقات واختلاف الرواة في رفعه  
ووقفه ووصله وإرساله ، وغير ذلك ، وبيان الإجماع وأقوال الصحابة رضي  
الله عنهم . وبيان الحديث المرسل وتفصيله ، وبيان حكم قول الصحابة :  
أمرنا بكذا أو نحوه ، وبيان حكم الحديث الذي نجده يخالف نص الشافعي  
رحمه الله وبيان جملة من ضبط الأسماء المتكررة أو غيرها كالربيع المرادي  
والجيزي والتغال وغير ذلك والله أعلم .

ثم أتى أباغ أن شاء الله تعالى في إيضاح جميع ما أذكره في هذا الكتاب  
وإن أدى إلى التكرار ولو كان واضحا مشهورا ، ولا أترك الإيضاح وإن أدى  
إلى التطويل بالتمثيل ، وإنما أقصد بذلك النصيحة ، وتيسير الطريق إلى  
فهمه ، فهذا هو مقصود المصنف الناصح .

وقد كنت جمعت هذا الشرح مبسوطا جدا بحيث بلغ إلى آخر باب  
الحيف ثلاث مجلدات ضخمة : ثم رأيت أن الاستمرار على هذا المنهاج  
يؤدي إلى سآمة مطالعه . ويكون سببا لقلّة الانتفاع به لكثرة ، والمعجز عن  
تحصيل نسخة منه ، فتركت ذلك المنهاج . فأسلك الآن طريقة متوسطة  
أن شاء الله تعالى لا من المطولات ، ولا من المختصرات المخلات ، وأسلك فيه  
أيضا مقصودا صحيحا ، وهو أن ما كان من الأبواب التي لا يعم الانتفاع بها  
لا أبسط الكلام فيها لقلّة الانتفاع بها . وذلك ككتاب اللعان وعويص  
الفرائض (١) ، وشبه ذلك ، لكن لا بد من ذكر مقاصدها .

---

(١) شابت إرادة الله أن يتولى الضعيف كاتب هذا شرح الفرائض على النهج الذي أرادته  
الإمام النووي ، وقد رأيت في المنام مرارا مفتبطا ، بعضها وأنا في عافية وبعضها وأنا مستحق ،  
وكان رضي الله عنه يرأى فارق السن بيني وبينه ، فأتانا أكبره بنحو عشر سنين ، وأنا أراعي  
فارق العلم فهو يكبرني بمئات السنين .

واعلم أن هذا الكتاب - وإن سميت شرح المذهب - فهو شرح للمذهب كله بل لمذاهب العلماء كلهم ، وللحديث وجمل من اللغة والتاريخ والأسماء . وهو أصل عظيم في معرفة صحيح الحديث وحسنه وضعيفه ، وبيان علله والجمع بين الأحاديث المتعارضات ، وتأويل الخفيات . واستنباط المهمات . واستمدادى في كل ذلك وغيره اللطف والمعونة من الله الكريم ، الرؤوف الرحيم ، وعليه اعتمادى وإليه تفويضى واستنادى .

أسأله سلوك سبيل الرشاد . والعصمة من أحوال أهل الزيغ والعناد . والدوام على جميع أنواع الخير في ازدياد . والتوفيق في الأقوال والأفعال للصواب ، والجرى على آثار ذوى البصائر والألباب ، وإن يفعل ذلك بوالدينا ومشايخنا وجميع من نحبه ويحبنا . وسائر المسلمين أنه الواسع الوهاب . وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه متاب . حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم .

## فصل

### في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدمته لمقاصد : منها تبرك الكتاب به ، ومنها أن يحال عليه ما سأذكره من الأنساب إن شاء الله تعالى . وقد ذكره المصنف مستوفى في باب قسم (١) الفء فهو صلى الله عليه وسلم أبو القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان .

إلى هنا مجمع عليه ، وما بعده إلى آدم مختلف فيه ، ولا يثبت فيه شيء ، وقد ذكرت في ( تهذيب الأسماء واللغات ) عن بعضهم أن للنبي صلى الله عليه وسلم ألف اسم ، وذكرت فيه قطعة تتعلق بأسمائه وأحواله صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

---

(١) كان هذا الباب مما ألقته العناية الإلهية على عاتقنا . وقد جاء موقع هذا الباب في الجزء الثامن عشر من كتاب الجهاد والسير .

## باب

### في نسب الشافعي رحمه الله وطرف من اموره واحواله

هو الامام أبو عبد الله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع ابن السائب بن عبد الله بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبى الشافعي الحجازي المكي ، يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد مناف . وقد أكثر العلماء من المصنفات في مناقب الشافعي رحمه الله واحواله من المتقدمين . كداود الظاهري وآخرين ، ومن المتأخرين كالبيهقي وخلائق لا يحصون ، ومن أحسنها تصنيف البيهقي ، وهو مجلدتان مشتملتان على نفائس من كل فن . وقد شرعت أنا في جمع متفرقات كلام الأئمة في ذلك ، وجمعت من مصنفاتهم في مناقبه ، ومن كتب أهل التفسير والحديث والتاريخ والأخبار والفقهاء والزهاد وغيرهم في مصنف متوسط بين الاختصار والتطويل ، واذكر فيه ان شاء الله من النفائس ما لا يستغنى طالب علم عن معرفته لاسيما المحدث والفقهاء ، ولا سيما منتحل مذهب الشافعي رضي الله عنه . وأرجو من فضل الله ان يوفقني لاتمامه على أحسن الوجوه . وأما هذا الموضع الذي نحن فيه فلا يحتمل الا الإشارة الى بعض تلك المقاصد ، والرمز الى أطراف من تلك الكليات والمعاهد . فأقول مستعينا بالله متوكلا عليه مفوضا امرى اليه :

الشافعي قريشي مطلبى باجماع أهل النفل من جميع الطوائف وأمه ازدية ، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة في فضائل قريش . وانعقد اجماع الأمة على تفضيلهم على جميع قبائل العرب وغيرهم . وفي الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « الأئمة من قريش » (١) وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الناس تبع لقريش في الخير والشر » وفي كتاب الترمذي أحاديث في فضائل الأزدي .

(١) الذي في الصحيحين : « لا يزال هذا الأمر في قريش » الحديث ولعن نسبه الى الصحيحين من حيث المعنى ، والذي رواه بهذا اللفظ البخاري في تاريخه . والسنن في سننه وأبو يعلى والامام أحمد بن حنبل وأبو داود الطيالسي والبزار ، والله اعلم .

## فصل

في مولد الشافعي رضى الله عنه ووفاته وذكر نبذ من أموره وحالاته

وأجمعوا انه ولد سنة خمسين ومائة ، وهى السنة التى توفى فيها أبو حنيفة رحمه الله . وقيل : انه توفى في اليوم الذى ولد فيه الشافعي ، ولم يثبت التقييد باليوم ، ثم المشهور الذى عليه الجمهور ان الشافعي ولد بغزة وقيل بعقلان (١) وهما من الأراضى المقدسة التى بارك الله فيها : فانهما على نحو مرحطين من بيت المقدس . ثم حمل الى مكة وهو ابن سنتين وتوفى بمصر سنة أربع ومائتين ، وهو ابن أربع وخمسين سنة . قال الربيع : توفى الشافعي رحمه الله ليلة الجمعة بعد المغرب وأنا عنده . ودفن بعد العصر يوم الجمعة آخر يوم من رجب سنة أربع ومائتين ، وقبره رضى الله عنه بمصر عليه من الجلالة ، وله من الاحترام ما هو لائق بمنصب ذلك الامام . قال الربيع : رايت في المنام أن آدم صلى الله عليه وسلم مات ، فسألت عن ذلك فقيل : هذا موت اعلم أهل الأرض ، لأن الله تعالى علم آدم الأسماء كلها . فما كان الا يسيرا حتى مات الشافعي ، ورأى غيره ليلة مات الشافعي قائلا يقول : الليلة مات النبي صلى الله عليه وسلم .

ونشأ يتيما في حجر امه في قلة من العيش ، وضيق حال . وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيده في العظام ونحوها ، حتى ملا منها خبايا . وعن مصعب بن عبد الله الزبيري قال : كان الشافعي رحمه الله في ابتداء أمره يطلب الشعر وأيام العرب والادب . ثم اخذ في الفقه بعد ، قال : وكان سبب اخذه في العلم انه كان يوما يسير على دابة له وخلفه كاتب لا ي ، فتمثل ببيت شعر فقرعه كاتب أبى بسوطه ثم قال له : مثلك يذهب بمروءته في مثل هذا ؟ اين أنت من الفقه ؟ فهزه ذلك فقصد مجالسة الزنجي مسلم بن خالد ، وكان مفتى مكة ، ثم قدم علينا فلزم مالك بن أنس . وعن الشافعي رحمه الله قال : كنت أنظر في الشعر فارتقيت عقبة بمعنى ، فاذا صوت من خلفي : عليك بالفقه . وعن الحميدى قال : قال الشافعي : خرجت اطلب النحو والادب فلفيني مسلم بن خالد الزنجي فقال : يا فتى من اين أنت ؟ قلت من أهل مكة قال : اين منزلك ؟ قلت : تسع بالخيف قال : من اى قبيلة أنت ؟ قلت من عبد مناف قال : يخ يخ لقد شرفك الله في الدنيا والآخرة ، الا جعلت فهمك في هذا الفقه فكان احسن بك ؟

(١) هاتان المدينتان وكذا بيت المقدس تزوح جميعا وقت كتابة هذه الحاشية تحت نيز .  
الرجس الصهيونى ، والنسل اليهودى ، طهر الله مقدسه مما تعانیه .



ثم رحل الشافعي من مكة الى المدينة قاصدا الاخذ عن ابي عبد الله مالك بن انس رحمه الله . وفي رحلته مصنف مشهور مسموع ، فلما قدم عليه قرا عليه الموطأ حفظا ، فأعجبه قراءته ولازمه ، وقال له مالك : اتق الله واجتنب المعاصي فانه سيكون لك شأن . وفي رواية اخرى انه قال له : ان الله عز وجل قد ألقى على قلبك نورا فلا تطفئه بالمعاصي . وكان للشافعي رحمه الله حين اتى مالكا ثلاث عشرة سنة ثم نزل باليمن .

واشتهر من حسن سيرته وحله الناس على السنة والطرائق الجميلة اشياء كثيرة معروفة . ثم ترك ذلك واخذ في الاشتغال بالعلوم ، ورحل الى العراق . وناظر محمد بن الحسن وغيره ، ونشر علم الحديث ومذهب اهله ، وتصر السنة ، وشاع ذكره وفضله ، وطلب منه عبد الرحمن بن مهدي امام اهل الحديث في عصره ان يصنف كتابا في اصول الفقه فصنف كتاب الرسالة ، وهو اول كتاب صنف في اصول الفقه . وكان عبد الرحمن ويحيى بن سعيد القطان يعجبان به ، وكان القطان واحمد بن حنبل يدعوان للشافعي في صلاتهما ، واجمع الناس على استحسان رسالته ، واقوالهم في ذلك مشهورة . وقال المزني : قرأت الرسالة خمسمائة مرة ما من مرة الا واستفدت منها فائدة جديدة ، وفي رواية عنه قال : انا انظر في الرسالة من خمسين سنة ، ما أعلم اني نظرت فيها مرة الا واستفدت شيئا لم اكن عرفته .

واشتهرت جلاله الشافعي رحمه الله في العراق ، وسار ذكره في الافاق ، واذعن بفضل له الموافقون والمخالفون ، واعترف بذلك العلماء اجمعون ، وعظمت عند الخلفاء وولاة الامور مرتبته ، واستقرت عندهم جلالته وامامته ، وظهر من فضله في مناظراته اهل العراق وغيرهم ما لم يظهر لغيره . واظهر من بيان القواعد ومهمات الاصول ما لا يعرف لسواه ، وامتنح في مواطن بما لا يحصى من المسائل ، فكان جوابه فيها من الصواب والسادد بالمحل الأعلى . والمقام الاسمى . وعكف عليه للاستفادة منه الصغار والكبار ، والائمة والاخيار ، من اهل الحديث والفقه وغيرهم ، ورجع كثيرون منهم عن مذاهب كانوا عليها الى مذهبه ، وتمسكوا بطريقته ، كابي ثور وخلاتق لا يحصون ، وترك كثير منهم الاخذ عن شيوخهم ، وكبار الائمة ، لانقطاعهم الى الشافعي لما راوا عنده ما لا يجدونه عند غيره ، وبارك الله الكريم له ولهم في تلك العلوم الباهرة ، والمحاسن المتظاهرة ، والخيرات المتكاثرة ، والله الحمد على ذلك . وعلى سائر نعمه التي لا تحصى .

وصنف في العراق كتابه القديم ، ويسمى كتاب الحجة ، وبرويه عنه اربعة من جلة اصحابه وهم احمد بن حنبل ، وابو ثور ، والزعفراني ، والكرابي .

ثم خرج الى مصر سنة تسع وتسعين ومائة . قال ابو عبد الله حرمله ابن يحيى : قدم علينا الشافعى مصر سنة تسع وتسعين ، وقال الربيع سنة مائتين . ولعله قدم فى آخر سنة تسع جمعا بين الروائتين . وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر ، وسار ذكره فى البلدان وقصده الناس من الشام والعراق واليمن وسائر النواحي للأخذ عنه وسماع كتبه الجديدة ، وأخذها عنه . وساد اهل مصر وغيرهم ، وأبتكر كتابا لم يسبق اليها ، منها اصول الفقه . ومنها كتاب القسامة ، وكتاب الجزية ، وقتال اهل البغى وغيرها .

قال الامام ابو الحسن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازى فى كتابه ( مناقب الشافعى ) : سمعت ابا عمرو احمد بن على بن الحسن البصرى قال : سمعت محمد بن حمدان بن سفيان الطرائفى البغدادى يقول : حضرت الربيع بن سليمان يوما وقد حط على باب داره سبعمائة راحلة فى سماع كتب الشافعى ، رحمه الله ورضى الله عنه .

## فصل

### فى تلخيص جملة من حال الشافعى رضى الله عنه

اعلم انه كان من انواع المحاسن بالمقام الأعلى والمحل الاسنى ، لما جمعه الله الكريم له من الخيرات ، ووفقه له من جميل الصفات ، وسهله عليه من انواع المكرمات . فمن ذلك شرف النسب الطاهر ، والعنصر الباهر ، واجتماعه هو ورسول الله صلى الله عليه وسلم فى النسب ، وذلك غاية الفضل ونهاية الحسب . ومن ذلك شرف المولد والمنشأ : فانه ولد بالارض المقدسة ونشأ بمكة ، ومن ذلك انه جاء بعد ان مهدت الكتب وصنفت . وقررت الاحكام وتفتحت . فنظر فى مذاهب المتقدمين ، واخذ عن الائمة المبرزين ، وناظر الحذاق المتقنين ، فنظر مذاهبهم وسبرها ، وتحققها وخبرها ، فلخص منها طريقة جامعة للكتاب والسنة والاجماع والقياس ، ولم يقتصر على بعض ذلك . وتفرغ للاختيار والترجيح ، والتكميل والتنقيح ، مع جمال قوته ، وعلو همته ، وبراعته فى جميع انواع الفنون ، واضطلاعه منها اشد اضطلاع ، وهو المبرز فى الاستنباط من الكتاب والسنة : البارع فى معرفة الناسخ والمنسوخ ، والمجمل والمبين ، والخاص والعام . وغيرها من تقاسيم الخطاب ، فلم يسبقه احد الى فتح هذا الباب ، لانه اول من صنف اصول الفقه بلا خلاف ولا ازياب ، وهو الذى لا يساوى بل لا يدانى فى معرفة كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد بعضها الى بعض .

وهو الامام الحجة فى لغة العرب ونحوهم ، فقد اشتغل فى المربية

عشرين سنة مع بلاغته وفصاحته ، ومع انه عربي اللسان والدار والعصر ، وبها يعرف الكتاب والسنة ، وهو الذي قلد المن الجسيمة جميع أهل الآثار ، وحلة الأحاديث ونقله الأخبار ، بتوقيفه اياهم على معاني السنن وتنبههم ، وقذفه بالحق على باطل مخالف السنن وتمويههم ، فنعشهم بعد ان كانوا خاملين وظهرت كلمتهم على جميع المخالفين ، ودمغهم بواضحات البراهين حتى ظلت أعناقهم لها خاضعين .

قال محمد بن الحسن رحمه الله : ان تكلم أصحاب الحديث يوما ما فلبس الشافعي ، يعني لما وضع من كتبه ، وقال الحسن بن (١) محمد الزعفراني : كان أصحاب الحديث رقودا فأيقظهم الشافعي فتيقظوا ، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله ما أحد مس بيده محبرة ولا قلم الا وللشافعي في رقبته منة ، فهذا قول امام أصحاب الحديث وأهله ، ومن لا يختلفون في ورعه وفضله .

ومن ذلك ان الشافعي رحمه الله مكنته الله من أنواع العلوم حتى عجز لديه المناظرون من الطوائف وأصحاب الفنون ، واعترف بتبريزه ، وأذعن الموافقون والمخالفون في المحافل المشهورة الكبيرة ، المشتعلة على أئمة عصره في البلدان ، وهذه المناظرات معروفة موجودة في كتبه رضي الله عنه ، وفي كتب الأئمة المتقدمين والتأخرين ، وفي كتاب الأم للشافعي رحمه الله من هذه المناظرات جمل من العجائب والآيات ، والنفائس الجليلات ، والقواعد المستفادات ، وكم من مناظرة وقاعدة فيه يقطع كل من وقف عليها وأنصف وصدق ، انه لم يسبق إليها .

ومن ذلك انه تصدر في عصر الأئمة المبرزين للافتاء والتدريس والتصنيف ، وقد أمره بذلك شيخه أبو خالد مسلم بن خالد الزنجي ، امام أهل مكة ومفتيها ، وقال له : أفت يا أبا عبد الله فقد والله آن لك ان تفتي . وكان للشافعي اذ ذاك خمس عشرة سنة ، وأقارب أهل عصره في هذا كثيرة مشهورة ، وأخذ عن الشافعي العلم في سن الحداثة ، مع توفر العلماء في ذلك العصر ، وهذا من الدلائل الصريحة لعظم جلالته ، وعلو مرتبته ، وهذا كله من المشهور المعروف في كتب مناقبه وغيرها .

ومن ذلك شدة اجتهاده في نصرة الحديث واتباع السنة ، وجمعه في مذهبه بين أطراف الأدلة ، مع الاتقان والتحقيق . والغوص التام على المعاني والتدقيق ، حتى لقب حين قدم العراق بناصر الحديث ، وغلب في عرف

(١) الحسن بن محمد بن الصباح المكنى بابي علي صاحب الشافعي التوفيق في سنن شعبان ، وقيل في شهر رمضان سنة ستين ومائتين وهو منسوب الى الزعفرانية قرية قرب بغداد .  
المطبع

العلماء المتقدمين والفقهاء الخراسانيين على متبعي مذهبه لقب ( اصحاب الحديث ) في القديم والحديث : وقد روينا عن الامام أبي بكر محمد بن اسحق ابن خزيمة المعروف بامام الأئمة . وكان من حفظ الحديث ومعرفة السنة بالغاية العالية انه سئل هل تعلم سنة صحيحة لم يودعها الشافعي كتبه ؟ قال : لا . ومع هذا فاحتاط الشافعي رحمه الله لكون الاحاطة ممتنعة على البشر . فقال ما قد ثبت عنه رضى الله عنه من اوجه من وصيته بالعمل بالحديث الصحيح ، وترك قوله المخالف للنص الثابت الصريح .

وقد امثل اصحابنا رحمهم الله وصيته ، وعملوا بها في مسائل كثيرة مشهورة ، كمسألة التثويب في الصبح ، ومسألة اشتراط التحلل في الحج بعذر ، وغير ذلك ، وستراها في مواضعها ان شاء الله تعالى ، ومن ذلك تمسكه بالأحاديث الصحيحة واعراضه عن الأخبار الواهية الضعيفة . ولا تعلم احدا من الفقهاء اعتنى في الاحتجاج بالتمييز بين الصحيح والضعيف كاعتنائه ، ولا قريبا منه ، فرضى الله عنه ، ومن ذلك اخذه رضى الله عنه بالاحتياط في مسائل العبادات وغيرها كما هو معروف من مذهبه ، ومن ذلك شدة اجتهاده في العبادة ، وسلوك طرائق الورع والسخاء والزهادة ، وهذا من خلقه وسيرته مشهور معروف ، ولا يتماهى فيه الا جاهل أو ظالم عسوف ، فكان رضى الله عنه بالحل الأعلى من متانة الدين وهو من المقطوع بمعرفته عند الموافقين والمخالفين .

وليس يصح في الأذهان شيء اذا احتاج النهار الى دليل

واما سخاؤه وشجاعته ، وكمال عقله وبراعته فانه مما اشترك الخواص والعوام في معرفته ، فلهذا لا استدل له لشهرته ، وكل هذا مشهور في كتب المناقب من طرق ، ومن ذلك ما جاء في الحديث المشهور : « ان عالم قرش يملا طباق الأرض علما » وحمله العلماء من المتقدمين وغيرهم من غير اصحابنا على الشافعي رحمه الله ، واستدلوا له بان الأئمة من الصحابة رضى الله عنهم ، الذين هم اعلام الدين ، لم ينقل عن كل واحد منهم الا مسائل معدودة ، اذ كانت فتاواهم مقصورة على الوقائع ، بل كانوا ينهون عن السؤال عما لم يقع وكانت همهم مصروفة الى قتال (١) الكفار لاعلاء كلمة الاسلام ، والى مجاهدة النفوس والعبادة فلم يتفرغوا للتصنيف ، واما من جاء بعدهم وصنف من الأئمة فلم يكن فيهم قريشي قبل الشافعي . ولم يتصف بهذه الصفة احد قبله ولا بعده .

وقد قال الامام ابو زكريا يحيى بن زكريا الساجي في كتابه المشهور في

(١) وفي نسخة بدل قتال : جهاد ( ش ) .

الخلافاً : إنما بدأت بالشافعي قبل جميع الفقهاء وقدمته عليهم وإن كان فيهم أقدم منه اتباعاً للسنة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « قدموا قريشاً وتعلموا من قريش » وقال الإمام أبو نعيم عبد الملك بن محمد ابن عدي الاسترأبادي (١) صاحب الربيع بن سليمان المرادي : في هذا الحديث علامة بينة إذا تأمله الناظر المميز ، علم أن المراد به رجل من علماء هذه الأمة من قريش ، ظهر علمه ، وانتشر في البلاد ، وكتب كما تكتب المصاحف ، ودرسه المشايخ والشبان في مجالسهم ، واستظهروا أقاويله وأجروها في مجالس الحكام والأمراء والقراء وأهل الآثار وغيرهم ، قال : وهذه صفة لا نعلم أنها أحاطت بأحد إلا بالشافعي ، فهو عالم قريش الذي دون السلم وشرح الأصول والفروع ومهد القواعد .

قال البيهقي بعد رواية كلام أبي نعيم : وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل في تأويل الخبر . ومن ذلك مصنفات الشافعي في الأصول والفروع التي لم يسبق إليها كثرة وحسناً ، فإن مصنفاته كثيرة مشهورة ، كالآلام في نحو عشرين (٢) مجلداً وهو مشهور وجامع المزنى الكبير وجامعه الصغير ، ومختصره الكبير والصغير ، ومختصر البويطي والربيع . وكتاب حرملة وكتاب الحجّة وهو القديم ، والرسالة القديمة ، والرسالة الجديدة . والآمال والأملاء ، وغير ذلك مما هو معلوم من كتبه ، وقد جمعها البيهقي في المناقب . قال القاضي الإمام أبو محمد الحسين بن محمد المروزي في خطبة تعليقه : قيل إن الشافعي رحمه الله صنف مائة وثلاثة عشر كتاباً في التفسير والفقه والأدب وغير ذلك ، وأما حسنها فأمر يدرك بمطالعتها فلا ينماری في حسنها موافق ولا مخالف .

وأما كتب أصحابه التي هي شروح لنصوصه ، ومخرجة على أصوله ، مفهومة من قواعده فلا يحصيها مخلوق مع عظم فوائدها ، وكثرة عوائدها ، وكبر حجمها ، وحسن ترتيبها ونظمها ، كتعليق الشيخ أبي حامد الاسفرايني ، وصاحبيه القاضي أبي الطيب ، وصاحب الحاوي ، ونهاية المطلب لإمام الحرمين ، وغيرها مما هو مشهور معروف ، وهذا من المشهور الذي هو أظهر من أن يظهر ، وأشهر من أن يشهر ، وكل هذا مصرح بغزارة علمه ، وجزالة كلامه ، وصحة نيته في علمه ، وقد نقل عنه مستفيضاً من صحة نيته في علمه نقول كثيرة مشهورة وكفى بالاستقراء في ذلك دليلاً قاطعاً ، وبرهاناً صادعاً .

(١) هو أحد أئمة المسلمين وكان مقدماً في الفقه والحديث توفي سنة ٢٢٠ هـ .

(٢) النسخة المطبوعة من الإيم بين أيدينا برواية الربيع بن سليمان المرادي طبعة بولاق

وبها مشتمل مختصر المزنى وتقع في سبعة أجزاء ( ط ) .

قال الساجي في اول كتابه في الخلاف : سمعت الربيع يقول سمعت الشافعي يقول : « وددت ان الخلق تعلموا هذا العلم على ان لا ينسب الى حرف منه » فهذا اسناد لا يتمارى في صحته ، فكتاب الساجي متواتر عنه وسمعه من امام عن امام : وقال الشافعي رحمه الله : « ما ناظرت احدا قط على الغلبة . ووددت اذا ناظرت احدا ان يظهر الله الحق على يديه » ونظائر هذا كثيرة مشهورة عنه . ومن ذلك مبالفته في الشفقة على المتعلمين وغيرهم ، ونصيحته لله تعالى وكتابه ورسوله صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، وذلك هو الدين كما صح عن سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم وهذا الذي ذكرته وان كان كله معلوما مشهورا فلا بأس بالاشارة اليه ليعرفه من لم يقف عليه . فان هذا المجموع ليس مخصوصا ببيان الخفيات وحل المشكلات .

## فصل

في نواذر من حكم الشافعي واحواله اذكرها ان شاء الله تعالى رموزا للاختصار

قال رحمه الله : طلب العلم افضل من صلاة النافلة . وقال : من اراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن اراد الآخرة فعليه بالعلم . وقال : ما تقرب الى الله تعالى بشيء بعد الفرائض افضل من طلب العلم . وقال : ما افلح في العلم الا من طلبه بالقلة . وقال رحمه الله : الناس في غفلة عن هذه السورة ( والعصر ان الانسان لفي خسر ) وكان قد جزء الليل ثلاثة اجزاء : الثلث الاول يكتب ، والثاني يصلى ، والثالث ينام .

وقال الربيع : نعمت في منزل الشافعي ليالى فلم يكن ينام من الليل الا ايسره ، وقال بحر بن نصر : ما رايت ولا سمعت كان في عصر الشافعي اتقى الله ولا اورع ولا احسن صوتا بالقرآن منه ، وقال الحميدي : كان الشافعي يختم في كل شهر ستين ختمة . وقال حرملة سمعت الشافعي يقول : وددت ان كل علم اعلمه تعلمه الناس اؤجر عليه ولا يحمدونني .

وقال احمد بن حنبل رحمه الله : كان الله تعالى قد جمع في الشافعي كل خير ، وقال الشافعي رحمه الله : الظرف الوقوف مع الحق حيث وقف ، وقال : ما كذبت قط ولا خلفت بالله تعالى صادقا ولا كاذبا ، وقال : ما تركت غسل الجمعة في برد ولا سفر ولا غيره ، وقال : ما شيعت منذ ست عشرة سنة الا شعبة طرحتها من ساعتى ، وفي رواية من عشرين سنة . وقال : من لم تمزه التقوى فلا عز له ، وقال : ما فزعت من فقر قط ، وقال : طلب فضول الدنيا عقوبة عاقب الله بها اهل التوحيد ، وقيل للشافعي : مالك تدمن امساك العصا ولست بضعيف ؟ فقال : لاذكر انى مسافر - يعنى في الدنيا ، وقال : من شهد الضعف من نفسه نال الاستقامة وقال : من غلبته

شدة الشهوة للدنيا لزمته العبودية لاهلها . ومن رضى بالقنوع زال عنه الخسوع وقال : خير الدنيا والآخرة في خمس خصال : غنى النفس وكف الاذى وكسب الحلال ولباس التقوى والثقة بالله تعالى على كل حال .

وقال للربيع : « عليك بالزهد » وقال : انفع الدخائر التقوى واضرها العدوان . وقال : من احب أن يفتح الله قلبه أو ينوره . فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه ، واجتناب المعاصي . ويكون له خبيثة فيما بينه وبين الله تعالى من عمل ، وفي رواية : « فعليه بالخلوة ، وقلة الاكل وترك مخالطة السفهاء . وبغض أهل العلم الذين ليس معهم انصاف ولا ادب » وقال : « يا ربيع لا تتكلم فيما لا يعينك ، فانك اذا تكلمت بالكلمة ملكتك ولم تملكها » وقال ليونس بن عبد الأعلى : « لو اجتهدت كل الجهد على أن ترضى الناس كلهم فلا سبيل ، فأخلص عملك ونيتك لله عز وجل » وقال : « لا يعرف الرياء مخلص » وقال : لو أوصى رجل بشيء لأعقل الناس صرف الى الزهاد . وقال : سياسة الناس أشد من سياسة الدواب . وقال : « العاقل من عقله عقله عن كل مذموم » وقال : « لو علمت أن شرب الماء البارد ينقص من مروءتي ما شربته » .

وقال : « للمروءة أربعة أركان : حسن الخلق . والسخاء . والتواضع . والنسك » وقال : « المروءة عفة الجوارح عما لا يعينها » وقال : « أصحاب المروءات في جهد » وقال : « من احب أن يقضى الله له بالخير فليحسن الظن بالناس » وقال : « لا يكمل الرجال في الدنيا الا بأربع بالديانة . والأمانة ، والصيانة ، والزمانة » وقال : اقامت أربعين سنة أسأل اخواني الذين تزوجوا عن أحوالهم في تزوجهم فما منهم أحد قال « انه رأى خيراً » وقال : « ليس بأخيك من احتجت الى مداراته » وقال : « من صدق في أخوة أخيه قبل علله ، وسد خلله ، وغفر زلله » وقال : « من علامة الصديق أن يكون لصديق صديقه صديقاً » .

وقال : « ليس سرور يعدل صحبة الأخوان ، ولا غم يعدل فراقهم » وقال : « لا تقصر في حق أخيك اعتماداً على مودته » وقال : « لا تبذل وجهك الى من يهون عليه ردك » وقال : « من برك فقد أوثقك ومن جفاك فقد أطلقك » وقال : « من نم لك نم بك » ومن اذا أرضيته قال فيك ما ليس فيك ، واذا أغضبته قال فيك ما ليس فيك » وقال : « الكيس العاقل هو القطن المتعافل » .

وقال : « من وعظ أخاه سرا فقد نصحه وزانه ، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه » وقال : « من سام بنفسه فوق ما يساوى ، رده الله الى

قيّمته « وقال : « الفتوة حلى الأحرار » وقال : « من تزين ببساط هتك  
ستره ، وقال : « التواضع من أخلاق الكرام والتكبر من شيم اللئام » وقال :  
« التواضع يورث المحبة ، والقناعة تورث الراحة » وقال : « ارفع الناس  
قدرا من لا يرى قدره ، واكثرهم فضلا من لا يرى فضله » وقال : « اذا  
كثرت الحوائج فابدا بأهمها » وقال : « من كتم سره كانت الخيرة في يده »  
وقال : « الشفاعات زكاة المروءات » وقال : « ما ضحك من خطأ رجل الا  
ثبت صوابه في قلبه » .

وهذا الباب واسع جدا لكن نهت بهذه الأحرف على ما سواها .

## فصل

قد اشرت في هذه الفصول الى طرف من حال الشافعى رضى الله عنه ،  
وبيان رجحان نفسه وطريقته ومذهبه ، ومن اراد تحقيق ذلك فليطالع كتب  
المناقب التى ذكرتها ، ومن أهمها : كتاب البيهقى رحمه الله ، وقد رايت أن  
اقتصر على هذه الكلمات ، لئلا أخرج عن حد هذا الكتاب ، وأرجو بما أذكره  
واشيعة من محاسن الشافعى رضى الله عنه ، وأدعو له فى كتابتى وغيرها من  
أحوالى ، أن اكون موفيا لحقه أو بعض حقه على ما وصلنى من كلامه وعلمه ،  
وانتفعت به ، وغير ذلك من وجوه احسانه الى رضى الله عنه وأرضاه ، وأكرم  
نزله ومثواه ، وجمع بينى وبينه مع احبابنا فى دار كرامته ، ونفعنى باتساع  
اليه وانتمائى الى صحبته .



## فصل

### في احوال الشيخ ابي اسحاق مصنف الكتاب

اعلم ان احواله رحمه الله كثيرة : لا يمكن ان تستقصى لخروجها عن ان تحصى ، لكن اشير الى كلمات يسيرة من ذلك ، ليعلم بها ما سواها مما هنالك ، وبالغ في اختصارها ، لعظمها وكثرة انتشارها .

هو الامام المحقق ، المتقن المدقق ، ذو الفنون من العلوم المتكاثرات ، والتصانيف النافعة المستجدات ، الزاهد العابد الورع ، المعرض عن الدنيا ، المقبل بقلبه على الآخرة ، الباذل نفسه في نصرته دين الله تعالى ، المجانب للهوى ، أحد العلماء الصالحين ، وعباد الله العارفين الجامعين بين العلم والعبادة ، والورع والزهادة ، المواظبين على وظائف الدين ، واتباع هدى سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ورضى الله عنهم أجمعين .

أبو اسحاق ابراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي (١) الفيروزآبادي رحمه الله ورضي عنه ، منسوب الى فيروزآباد من بلاد شيراز ولد سنة ثلاث (٢) وتسعين وثلاثمائة وتفقه بفارس على ابي الفرج (٣) بن البيضاوي وبالبصرة على الجوزي ، ثم دخل بغداد سنة خمس عشرة وأربعمائة وتفقه على شيخه الامام الجليل الفاضل ابي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ، وجماعات من مشايخه المعروفين . وسمع الحديث على الامام الفقيه الحافظ ابي بكر البرقاني وابي علي بن شاذان وغيرهما من الأئمة المشهورين . ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقال له : ( شيخ ) فكان يفرح ويقول سماني رسول الله صلى الله عليه وسلم شيخا . قال رحمه الله : كنت اعيد كل درس مائة مرة ، واذا كان في المسألة بيت شعر يستشهد به حفظت القصيدة كلها من اجله .

وكان عاملا بعلمه ، صابرا على خشونة العيش ، معظما للعلم ، مراعيًا للعمل بدقائق الفقه والاحتياط . كان يوما يمشي ومعه بعض أصحابه ، فمرض في الطريق كلب فزجره صاحبه فنهاه الشيخ وقال : أما علمت أن

(١) في ضبط الأعلام لأحمد تيمور باشا : الملقب بجمال الدين ( ط ) .

(٢) هذه مثل رواية ابن خلكان وروي أبو عبد الله الحميدي انه سأل عن ولده فذكر

دلائل دلت على سنة ست وتسعين ( ط ) .

(٣) في ابن خلكان أبو عبد الله ( ط ) .

الطريق بينى وبينه مشترك ؟ . ودخل يوما مسجدا لياكل طعاما على عادته  
ففى فيه دينارا ، فذكره فى الطريق فرجع فوجده ، كفكر ساعة وقال :  
ربما وقع هذا الدينار من غيرى ، فتركه ولم يمسه ، قال الامام الحافظ  
ابو سعد السمعاني : كان الشيخ ابو اسحاق امام الشافعية ، والمدرس  
ببغداد فى النظامية ، شيخ الدهر وامام العصر ، رحل اليه الناس من  
المصار ، وقصدوه من كل الجوانب والافطار ، وكان يجرى مجرى  
ابى العباس بن سريج ، قال : وكان زاهدا ورعا متواضعا ، متخلفا ظريفا  
كريما سخيا جوادا طلق الوجه دائم البشر ، حسن المجالسة ، مليح  
المحاور ، وكان يحكى الحكايات الحسنة ، والاشعار المستبدعة المليحة ،  
وكان يحفظ منها كثيرا ، وكان يضرب به المثل فى الفصاحة .

وقال السمعاني ايضا : تفرد الامام ابو اسحق بالعلم الوافر ، كالبحر  
الزاهر ، مع السيرة الجميلة ، والطريقة المرضية ، جاءته الدنيا صاغرة  
فأبأها ، وأطرحها وقلاها ، قال : وكان عامة المدرسين بالعراق والجبال  
تلاميذه وأصحابه ، صنف فى الأصول والفروع ، والخلاف والجدل  
والمذهب كتابا ، أضحت للدين أنجما وشها . وكان يكثر مياطرة أصحابه  
بما سنع له من الرجز ، وكان يكرمهم ويطمعهم .

حكى السمعاني انه كان يشتري طعاما كثيرا ، ويدخل بغض المساجد ويأكل  
مع أصحابه ، وما فضل قال لهم : اتركوه لمن يرغب فيه . وكان رحمه الله  
طارحا للتكلف . قال القاضي أبو بكر محمد بن عبد الباقي الانصارى :  
حملت فتوى الى الشيخ ابى اسحاق فرايته فى الطريق ، فمضى الى دكان  
خباز أو بقال ، وأخذ قلمه ودوائه وكتب جوابه ومسح القلم فى ثوبه .

وكان رحمه الله ذا نصيب وافر من مراقبة الله تعالى ، والاخلاص له ،  
وارادة اظهار الحق ، ونصح الخلق ، قال ابو الوفاء بن عقيل : شأهت  
شيخنا ابا اسحاق لا يخرج شيئا الى فقير الا احضر النية ، ولا يتكلم فى  
مسألة الا قدم الاستعانة بالله عز وجل ، وأخلص القصد فى نصره الحق :  
ولا صنف مسألة الا بعد أن صلى ركعات . فلا جرم شاع اسمه ، وانتشرت  
تصانيفه شرقا وغربا لبركة اخلاصه .

قلت : وقد ذكر الشيخ ابو اسحاق فى اول كتابه الملخص فى الجدل ،  
جملا من الآداب للمناظرة ، واخلص النية وتقديم ذلك بين يدي شروعه  
فيها ، وكان فيما نعتده متصفا بكل ذلك .

أنشد السمعاني وغيره للرئيس ابى الخطاب على بن عبد الرحمن  
ابن هارون بن الجراح :

سقى لمن صنف التنبيه مختصرا الفاظه الغر واستقصى معانيه  
ان الامام ابا اسحاق صنفه الله والدين لا للكبر والتبويه  
راى علوما عن الأفهام شاردة فحازها ابن على كلها فيه  
بقيت للشرع ابراهيم منتصرا تدود عنه أعاديهِ وتحيمه  
قوله مختصرا بكسر الصاد والفاظه منصوب به . ولاى الخطاب  
ايضا :

اضحت بفضل ابى اسحاق ناطقة صحائف شهدت بالعلم والورع  
بها المعانى كسلك العقد كامنة واللفظ كالدر سهل جد ممتنع  
راى العلوم وكانت قبل شاردة فحازها الأملى النذب فى اللمع  
لا زال علمك ممدوداً سرادقه على الشريعة منصورا على البدع

ولاى الحسن القيروانى :

ان شئت شرع رسول الله مجتهدا تفتى وتعلم حقا كل ما شرعا  
فاقصد هديت ابا اسحاق مفتنما وادرس تصانيفه ثم احفظ اللعنا

وتقل عنه رحمه الله قال بدات فى تصنيف المهذب سنة خمس وخمسين  
واربعمائة ، وفترغت يوم الاحد آخر رجب سنة تسع وستين واربعمائة .

توفى رحمه الله ببغداد يوم الاحد ، وقيل ليلة الاحد الحادى والعشرين  
من جمادى الآخرة ، وقيل (١) الاولى سنة ست وسبعين واربعمائة ودفن  
من القند واجتمع فى الصلاة عليه خلق عظيم ، وقيل : اول من صلى عليه  
امير المؤمنين المقتدى بأمر الله ، ورؤى فى النوم وعليه ثياب بيض فقيل  
له : ما هذا ؟ فقال : عز العلم .

فهذه احرف يسيرة من بعض صفاته ، اشرت بها الى ما سواها من  
جميل حالاته ، وقد بسطتها فى ( تهذيب الاسماء واللفات ) وفى كتاب  
( طبقات الفقهاء ) فرحمه الله ورضى عنه وأرضاه وجمع بينى وبينه وسائر  
اصحابنا فى دار كرامته .

وقد رايت أن اقدم فى أول الكتاب فصولا ، تكون لمحصله وغيره من  
طالبى جميع العلوم وغيرها من وجوه الخير ذخرا وأصولا ، وأحرص مع  
الايضاح على اختصارها ، وحذف الأدلة والشواهد فى معظمها ، خوفا من  
انتشارها . مستعينا بالله متوكلا عليه ، مفوضا أمرى اليه .

(١) نقل ابن خلكان هذه الرواية من روايتى السمعانى فى الدليل . وقال : ودفن من  
القند بباب ابريز ببغداد . المطمى .

## فصل

وفي الاخلاص والصدق واحضار النية في جميع الاعمال البارزة والخفية

قال الله تعالى : « وما امرؤ الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين » (١) وقال تعالى : « فاعبدوا الله (٢) مخلصا » وقال تعالى « (ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره على الله » وروينا عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : ( سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : انما الأعمال بالنياب وانما لكل امرئ ما نوى ، فمن كانت هجرته الى الله ورسوله ، فهجرته الى الله ورسوله ، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه ) حديث صحيح متفق على صحته مجمع على عظم موقعه وجلالته . وهو احدى قواعد الايمان ، وأول دعائمه ، وأكد الأركان .

قال الشافعى رحمه الله : يدخل هذا الحديث في سبعين بابا من الفقه ، وقال أيضا : هو ثلث العلم ، وكذا قاله أيضا غيره . وهو أحد الأحاديث التي عليها مدار الاسلام . وقد اختلف في عددها ف قيل : ثلاثة وقيل : اربعة وقيل : اثنان وقيل : حديث . وقد جمعتها كلها في جزء الأربعين فبلغت أربعين حديثا ، لا يستغنى متدين عن معرفتها . لانها كلها صحيحة جامعة قواعد الاسلام . في الأصول والفروع والزهد والآداب ومكارم الأخلاق وغير ذلك ، وانما بدأت بهذا الحديث تاسيا بآئمتنا . ومتقدمي اسلافنا من العلماء رضى الله عنهم : وقد ابتدا به امام اهل الحديث بلا مدافعة أبو عبد الله البخارى صحيحه . ونقل جماعة ان السلف كانوا يستحبون افتتاح الكتب بهذا الحديث تنبيها للطالب على تصحيح النية و ارادته وجه الله تعالى بجميع أعماله البارزة والخفية .

ورويانا (٤) عن الامام أبى سعيد عبد الرحمن بن مهدى رحمه الله قال : لو صنفت كتابا بدأت في أول كل باب منه بهذا الحديث ، وروينا عنه أيضا

(١) الآية ٢ من سورة البينة .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة النساء .

(٣) الآية ٢ من سورة الزمر .

(٤) حكي الأستاذ آصف بن على أصغر فيضى عن الأستاذ احمد محمد شافى رحمه الله ان القراءة الصحيحة هي وروينا على وزن فعل المبني للمجهول بتشديد العين والفعل روى التمدى لمفولين بتشديد الواو فتقول : روى زيد بكرا الحديث ا هـ من دعائم الاسلام طيبة المعارف .

قال : من اراد ان يصنف كتابا فليبدأ بهذا الحديث : وقال الامام أبو سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب الخطابي الشافعي الامام في ( كتابه المعالم ) (١) رحمه الله تعالى كان المتقدمون من شيوخنا يستحبون تقديم حديث : « الأعمال بالنيات » امام كل شيء ينشأ ويبتدأ من امور الدين ، لعموم الحاجة اليه في جميع انواعها .

وهذه احرف من كلام العارفين في الاخلاص والصدق . قال ابو العباس عبد الله بن عباس رضى الله عنهما : « انما يعطى الرجل على قدر نيته » وقال ابو محمد سهل بن عبد الله التستري رحمه الله : نظر الاكياس في تفسير الاخلاص فلم يجدوا غير هذا ، ان تكون حركاته وسكونه في سره وعلانيته لله تعالى وحده ، لا يمازجه شيء ، لا نفس ولا هوى ولا دنيا . وقال السري رحمه الله : لا تعمل للناس شيئا ولا تترك لهم شيئا ولا تعطهم شيئا ولا تكشف لهم شيئا .

ورويانا عن حبيب بن ابي ثابت التميمي رحمه الله انه قيل له : حدثنا فقال : حتى تجيء النية ، وعن ابي عبد الله سفيان بن سعيد الثوري رحمه الله قال : ما عالجت شيئا اشد على من نيتي انها تنقلب على ، ورويانا عن الاستاذ ابي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري رحمه الله في رسالته المشهورة قال : الاخلاص افراد الحق في الطاعة بالقصد ، وهو ان يريد بطاعته التقرب الى الله تعالى ، دون شيء آخر من تصنع لمخلوق ، او اكتساب محمدة عند الناس ، او محبة مدح من الخلق ، او شيء سوى التقرب الى الله تعالى . قال : ويصح ان يقال الاخلاص تصفية العقل عن ملاحظة الخلق ، والصدق التنقي عن مطالعة النفس (٢) .

فالمخلص لا رياء له والصادق لا اعجاب له . وعن ابي يعقوب السوسى رحمه الله قال : متى شهدوا في اخلاصهم الاخلاص ، احتاج اخلاصهم الى اخلاص . وعن ذى النون رحمه الله قال : ثلاثة من علامات الاخلاص استواء المدح والذم من العامة ، ونسيان رؤية الأعمال في الأعمال ، واقتضاء ثواب العمل في الآخرة . وعن ابي عثمان رحمه الله قال : الاخلاص نسيان رؤية الخلق بدوام النظر الى الخالق ، وعن حذيفة المرعشى رحمه الله قال الاخلاص ان تستوى أفعال العبد في الظاهر والباطن .

(١) ما بين القوسين منا لان الاصل في ملومه والخطابي له معالم السنن واعلام السنن ( ط ) .

(٢) هكذا نسخة الأدرسي ، وفي الاذكار للمؤلف : التنقي عن مطالعة النفس .

وعن أبي على الفضيل بن عياض رحمه الله قال : ترك العمل لأجل الناس رياء ، والعمل لأجل الناس شرك ، والإخلاص أن يعافيك الله منهما . وعن رويم رحمه الله قال : الإخلاص أن لا يريد على عمله عوضا من الدارين ولا حظا من الملكين . وعن يوسف بن الحسين رحمه الله قال : أعز شيء في الدنيا الإخلاص . وعن أبي عثمان قال : إخلاص العوام مالا يكون للنفس فيه حظ ، وإخلاص الخواص ما يجرى عليهم لا بهم ، فتبدو منهم الطاعات وهم عنها بمعزل ، ولا يقع لهم عليها رؤية ولا بها اعتداد .

وأما الصدق فقال الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين (١) » قال القشيري : الصدق عماد الأمر وبه تمامه ، وفيه نظامه ، وأقله استواء السر والعلانية . وروينا عن سهل بن عبد الله التستري قال : لا يشم رائحة الصدق عبد داهن نفسه أو غيره . وعن ذي النون رحمه الله قال : الصدق سيف الله ما وضع على شيء إلا قطعه . وعن الحارث بن أسد المحاسبى بضم الميم رحمه الله قال : الصادق هو الذي لا يبالي لو خرج كل قدر له في قلوب الخلق من أجل صلاح قلبه ، ولا يجب اطلاع الناس على مثاقيل الدر من حسن عمله ، ولا يكره اطلاعهم على السيء من عمله لأن كراهته ذلك دليل على أنه يحب الزيادة عندهم ، وليس هذا من أخلاق الصديقين .

وعن أبي القاسم الجنيد بن محمد رحمه الله قال : الصادق يتقلب في اليوم أربعين مرة ، والمرأى (٢) يثبت على حالة واحدة أربعين سنة .

( قلت ) معناه أن الصادق يدور مع الحق حيث دار فإذا كان الفضل الشرعى في الصلاة مثلا صلى ، وإذا كان في مجالسة العلماء والصالحين والضيغان والعيال ، وقضاء حاجة مسلم ، وجبر قلب مكسور ونحو ذلك فعل ذلك الأفضل وترك عاداته . وكذلك الصوم والقراءة والذكر والأكل والشرب والجد والمزح ، والاختلاط والاعتزال والتنعم ، والابتذال ونحوها ، فحيث رأى الفضيلة الشرعية في شيء من هذا فعله : ولا يرتبط بعبادة ولا بعبادة مخصوصة ، كما يفعل المرأى . وقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم أحوال في صلاته وصيامه وأوراده وأكله وشربه ولبسه وركوبه ، ومعاشرة أهله ، وجده ومزاحه ، وسروره وغضبه وأغلاظه في انكار المنكر ، ورفقه فيه ، وعقوبته مستحقى التعزيز . وصفحه عنهم ، وغير ذلك بحسب الامكان ، والأفضل في ذلك الوقت والحال .

(١) الآية ١١٩ التوبة .

(٢) هكذا نسخة الأندلس وفي نسخة أخرى المارءى .

ولا شك في اختلاف احوال الشيء في الافضلية ، فان الصوم حرام يوم العيد ، واجب قبله ، مسنون بعده ، والصلاة مجبوبة في معظم الاوقات ، وتكره في اوقات واحوال ، كمدافعة الأخبثين ، وقراءة القرآن مجبوبة ، وتكره في الركوع والسجود ، وغير ذلك . وكذلك تحسين اللباس يوم الجمعة والعيد ، وخلافه يوم الاستسقاء ، وكذلك ما اشبه هذه الامثلة . وهذه نبذة يسيرة ترشد الموفق الى السداد ، وتحمله على الاستقامة وسلوك طريق الرشاد .

## باب

في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه ، وتعلمه  
وتعليمه ، والحث عليه ، والإرشاد الى طرقه

قد تكاثرت الآيات والأخبار والآثار وتواترت ، وتطابقت الدلائل الصريحة وتوافقت ، على فضيلة العلم والحث على تحصيله ، والاجتهاد في اقتباسه وتعليمه . وأنا أذكر طرفا من ذلك ، تنبيها على ما هتالك ، قال الله تعالى : « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقال تعالى : « وقل رب زدني علما » وقال تعالى : « انما يخشى الله من عباده العلماء » وقال تعالى « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » . والآيات كثيرة معلومة . وروينا عن معاوية رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين » رواه البخارى ومسلم .

وعن ابي موسى عبد الله بن قيس الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء ، فانبثت الكلأ والعشب الكثير ، وكان منها أجادب أمسكت الماء ، فنفع الله بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان لا تمسك الماء ولا تنبت كلأ ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثنى الله به ، فعلم وعلم ومثل من لم يرفع بذلك رأسا ، ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به » رواه البخارى ومسلم .

وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال النبی صلى الله عليه وسلم : « لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » . رواه . والمراد بالحسد الغبطة . وهى ان يتمنى مثله . ومعناه ينبغى ان لا يغبط احدا الا في هاتين الموصلتين الى رضاء الله تعالى .

وعن سهل بن سعد رضى الله عنه ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لملئ رضى الله عنه : « فوالله لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم » رواه . وعن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دعا الى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه ، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا الى ضلالة كان عليه من الأثم مثل آثم من تبعه لا ينقص ذلك من آثمهم » رواه مسلم . وعن ابي هريرة رضى



الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له » رواه مسلم . وعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع » رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في حجرها ، وحتى الحوت ليصلون على معلمي الناس الخير » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لن يشبع مؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة » رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » رواه الترمذى ، وعن أبي هريرة مثله وزاد : « لكل شيء عماد وهذا الدين الفقه وما عبد الله بأفضل من فقه في الدين » . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الدنيا ملعونة ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه ، وعالمًا ومتعلمًا » رواه الترمذى وقال : حديث حسن .

وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من سلك طريقًا يبتغي فيه علما سهل الله له طريقا إلى الجنة ، وإن الملائكة لتضع ، اجنحتها لطالب العلم رضاء وإن العالم ليستغفر له من في السماوات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، وإن العلماء ورثة الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما وفي الباب أحاديث كثيرة وفيما أشرنا إليه كفاية .

وأما الآثار عن السلف فأكثر من أن تحصر ، وأشهر من أن تذكر ، لكن نذكر منها أحرفا متبركين ، مشيرين إلى غيرها ومنبهين : عن علي رضي الله عنه : « كفى بالعلم شرفا أن يدعيه من لا يحسنه ، ويفرح إذا نسب إليه ، وكفى بالجهل ذما أن يتبرا منه من هو فيه » . وعن معاذ رضي الله عنه : « تعلموا العلم فإن تعلمه لله خشية ، وطلبه عبادة ومذاكرته تسبيح ، والبحث عنه جهاد ، وتعليمه من لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قرينة » قال أبو مسلم الخولاني : « مثل العلماء في الأرض مثل النجوم في السماء إذا بدت للناس اهتدوا بها وإذا خفيت عليهم تحيروا » .

عن وهب بن منبه قال : « يتشعب من العلم الشرف وإن كان صاحبه دنيا ، والعز وإن كان مهينا ، والقرب وإن كان قصيا . والفنى وإن كان فقرا ، والتبلى وإن كان حقيرا ، والمهابة وإن كان وضيعا ، والسلامة وإن كان سفيا » . وعن الفضيل قال : « عالم عامل بعلمه يدعى كبيرا فى ملكوت السموات » . وقال غيره : « اليس يستغفر لطالب العلم كل شيء أفكهاذا منزلة ؟ » وقيل : العالم كالعين العذبة نفعها دائم ، وقيل : العالم كالسراج من مر به اقتبس . وقيل : العلم يحرسك وأنت تحرس (١) المال وهو يدفع عنك وأنت تلهف عن المال .

وقيل : العلم حياة القلوب من الجهل ، ومصباح البصائر فى الظلم ، به تبلغ منازل الأبرار ، ودرجات الأخيار والتفكر فيه ، ومدارسته ترجع على الصلاة ، وصاحبه مجل مكرم ، وقيل : مثل العالم مثل الحمة تأتينا البعداء ويتركها الأقرباء فبينا هى كذلك إذ غار ماؤها وقد انتفع بها وبقي قوم يتفكرون أى يتندمون .

قال أهل اللغة الحمة بفتح الحاء عين ماء حار يستشفى بالاغتمسال فيها ، وقال الشافعى رحمه الله : طلب العلم أفضل من صلاة النافلة ، وقال ليس بعد الفرائض أفضل من طلب العلم . وقال : من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، وقال : من لا يحب العلم فلا خير فيه فلا يكن بينك وبينه معرفة ولا صداقة ، وقال : العلم مزوءة له ، وقال : ان لم يكن الفقهاء العاملون أولياء الله فليس لله ولى .

وقال : ما أحد أروع لخالفه من الفقهاء ، وقال : من تعلم القرآن عظمت قيمته . ومن نظر فى الفقه نبى قدره ، ومن نظر فى اللغة رقى طبعه ، ومن نظر فى الحساب جزل رأيه ، ومن كتب الحديث قويت حجته ومن لم يصن نفسه لم ينفعه علمه ، وقال البخارى رحمه الله فى أول كتاب الفرائض من صحيحه قال عقبه بن عامر رضى الله عنه « تعلموا قبل الظانين » قال البخارى يعنى الذين يتكلمون بالظن . ومعناه تعلموا العلم من أهله المحققين الورعين قبل ذهابهم ومجئ قوم يتكلمون فى العلم بمثل نفوسهم وظنونهم التى ليس لها مستند شرعى .

(١) من كلام على رضى الله عنه فيما رواه كميل بن زياد النخعى عنه من كلام طوين الطيمى

## فصل

### في ترجيح الاشتغال بالعلم على الصلاة والصيام وغيرهما من العبادات القاصرة على فاعلها

قد تقدمت الآيات الكريمات في هذا المعنى كقوله تعالى : « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقوله تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وغير ذلك ، ومن الأحاديث ما سبق كحديث ابن مسعود : ( لا حسد الا في اثنتين ) وحديث : ( من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ) وحديث : ( اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث ) وحديث : ( فضل العالم على العابد كفضلي على ادناكم ) وحديث : ( فقيه واحد اشدد على الشيطان من ألف عابد ) وحديث : ( من سلك طريقا يلتمس فيه علما ، وحديث : ( من دعا الى هدى ) وحديث : ( لأن يهدي الله بك رجلا واحدا ) وغير ذلك مما تقدم .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال : ( خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا في المسجد مجلسان : مجلس يتفقهون ، ومجلس يدعون الله ويسألونه ، فقال كلا المجلسين الى خير ، أما هؤلاء فيدعون الله تعالى ، وأما هؤلاء فيتعلمون ويفقهون الجاهل . هؤلاء افضل ، بالتعليم أرسلت ثم تعد معهم ) رواه أبو عبد الله بن ماجه ، وروى الخطيب الحافظ أبو احمد بن على بن ثابت البغدادي في كتابه ( كتاب الفقيه والمتفقه ) احاديث وآثارا كثيرة بأسانيدھا المطرقة منها عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا مررتم برياض الجنة فارتعوا قالوا : يا رسول الله وما رياض الجنة ؟ قال : حلق الذكر فان لله سيارات من الملائكة ، يطلبون حلق الذكر ، فاذا اتوا عليهم حفوا بهم .

وعن عطاء قال : مجالس الذكر هي مجالى الحلال والحرام كيف تشتري وتبيع ، وتصلى ، وتصوم وتنكح وتطلق ، وتحج واشباه هذا . وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ( مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة ) وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( يسير الفقه خير من كثير العبادة ) وعن أنس رضى الله عنه قال : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فقيه واحد افضل عند الله من ألف عابد ) .

وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ( افضل العبادة الفقه )

وعن ابي الدرداء : ( ما نحن لولا كلمات الفقهاء ؟ ) وعن على رضى الله عنه :  
( العالم اعظم اجرا من الصائم القائم الغازى في سبيل الله ) وعن ابي ذر و ابي  
هريرة رضى الله عنهما قالا : ( باب من العلم نتعلمه احب اليانا من الف ركعة  
تطوع ، وباب من العلم نتعلمه عمل به او لم يعمل ، احب اليانا من مائة ركعة  
تطوعا ) وقال : سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ( اذا جاء  
الموت طالب العلم وهو على هذه الحال مات وهو شهيد ) .

وعن ابي هريرة رضى الله عنه : ( لان أعلم بابا من العلم في امر ونهى ،  
احب الى من سبعين غزوة في سبيل الله ) وعن ابي الدرداء : ( مذاكرة العلم  
ساعة خير من قيام ليلة ) وعن الحسن البصري ، قال لان اتعلم بابا من  
العلم فأتعلمه مسلما احب الى من ان تكون لى الدنيا كلها في سبيل الله تعالى .  
وعن يحيى بن ابي كثير : دراسة العلم صلاة . وعن سفیان الثوري والشافعي :  
( ليس شيء بعد الفرائض افضل من طلب العلم ) وعن احمد بن حنبل وقيل  
له : اى شيء احب اليك ؟ : ( اجلس بالليل انسخ او اصل تطوعا ، قال  
فتسحك (١) تعلم بها امر دينك لهو احب ) . وعن مكحول : ما عبد الله بأفضل  
من الفقه .

وعن الزهري : ما عبد الله بمثل الفقه . وعن سعيد بن المسيب قال :  
ليست عبادة الله بالصوم والصلاة ، ولكن بالفقه في دينه . يعنى ليس  
اعظمها وافضلها الصوم ، بل الفقه . وعن اسحق بن عبد بن ابي فروة :  
اقرب الناس من درجة النبوة اهل العلم واهل الجهاد فالعلماء دلوا الناس  
على ما جاءت به الرسل واهل الجهاد جاهدوا على ما جاءت به الرسل . .  
وعن سفیان بن عيينة : ارفع عند الله تعالى منزلة من كان بين الله وعباده ،  
وهم الرسل والعلماء . وعن سهل التستري : من اراد النظر الى مجالس  
الانبياء فليتنظر الى مجالس العلماء فاعرفوا لهم ذلك .

### \*\*\*

فهذه احرف من اطراف ما جاء في ترجيح الاشتغال ( بالعلم ) على  
العبادة ، وجاء عن جماعات من السلف ممن لم اذكره نحو ما ذكرته ،  
والحاصل انهم متفقون على ان الاشتغال بالعلم افضل من الاشتغالات بنوافل  
الصوم والصلاة والتسبيح ونحو ذلك من نوافل عبادات البدن ، ومن  
دلائله سوى ما سبق ان نفع العلم يعم صاحبه والمسلمين ، والنوافل  
المذكورة مختصة به ، ولان العلم مصحح فغيره من العبادات مفتقر اليه  
ولا ينعكس ، ولان العلماء ورثة الانبياء ولا يوصف المتعبدون بذلك ، ولان  
العابد تابع للعالم مقتد به مقلد له في عبادته وغيرها واجب عليه طاعته ولا

(١) وهكذا في الاصل ولعل المعنى لتسحك مسألة الخ . . ( ط ) .

ينعكس ، ولأن العلم تبقى فائدته واثره بعد صاحبه ، والنوافل تنقطع بموت صاحبها ، ولأن العلم صفة لله تعالى ، ولأن العلم فرض كفاية أعنى العلم الذى كلامنا فيه ، فكان أفضل من النافلة .

وقد قال امام الحرمين رحمه الله فى كتابه الغيائى (١) : فرض الكفاية افضل من فرض العين من حيث ان فاعله يسد مسد الأمة ، ويسقط الحرج عن الأمة ، وفرض العين قاصر عليه ، وبالله التوفيق .

## فصل

فيما أنشدوه فى فضل طلب العلم وهذا واسع جدا ، ولكن من عيونه ما جاء عن أبى الأسود الدؤلى ظالم بن عمرو التابى رحمه الله :

العلم زين وتشريف لصاحبه فاطلب هديت فنون العلم والآداب  
لا خير فيمن له أصل بلا أدب حتى يكون على ما زانه حادبا  
كم من كريم أخى عى وطمطممة قدم لدى القوم معروف اذا انسبا  
فى بيت مسكرمة أبأؤه نجب كانوا الرؤوس فامسى بعدهم ذنبا  
وخامل مقرف الآباء ذى أدب نال المعالى بالآداب والرتبا  
امسى عزيزا عظيم الشأن مشتهرا فى خده صعر قد ظل محتجبا  
العلم كنز وذخر لا نفاد له نعم القرن اذا ما صاحب صحبا  
قد يجمع المرء مالا ثم يحرمه عما قليل فيلقى الدل والحربا  
وجامع العلم مغبوط به ابدا ولا يحاذر منه الفوت والسلبا  
يا جامع العلم نعم الذخر تجميعه لا تعدلن به درا ولا ذهبيا

غيره :

تعلم فليس المرء بولد عالما وليس أخو علم كمن هو جاهل  
وان كبير القوم لا علم عنده صفر اذا التفت عليه المحافل

والآخر :

علم العلم من اتاك لعلم واغتتم ما حيت منه الدعاء  
وليكن عندك الغنى اذا ما طلب العلم والفقر سواء

(١) لامام الحرمين كتاب اسمه فياث الاسم ، وكتاب اسمه منيخ الخلق ، ولعن المقصود الاول .  
المطبوع

ولآخر :

ما الفخر الا لاهل العلم انهمو على الهدى لمن استهدى ادلاء  
وقدر كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لاهل العلم اعداء

ولآخر :

صدر المجالس حيث جل لبيها فكن اللبيب وانت صدر المجلس

ولآخر :

عاب التفقه قوم لا عقول لهم وما عليه اذا عابوه من ضرر  
ماضئ من الضحى والشمس طالعة ان لا يرى ضوءها من ليس ذا بصر

## فصل

في ذم من اراد بفعله غير الله تعالى

اعلم ان ما ذكرناه من الفضل في طلب العلم انما هو فيمن طلبه مريدا به  
وجه الله تعالى ، لا لغرض من الدنيا ومن اراده لغرض دنيوى كمال او  
رياسة او منصب او وجاهة او شهرة او استمالة الناس اليه ، او قهر  
الناظرين ، او نحو ذلك فهو مذموم ، قال الله تعالى : « من كان يريد حرث  
الآخرة تزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها ، وما له في  
الآخرة من نصيب » وقال تعالى : « من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها  
ما نشاء لمن نريد ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا » الآية . وقال  
تعالى : « ان ربك لبالمرصاد » وقال تعالى : « وما امرؤ الا ليعبدوا الله  
مخلصين له الدين حنفاء » والآيات فيه كثيرة .

ورويانا في صحيح مسلم عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : ( سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان اول الناس يقضى يوم القيامة  
عليه رجل اششهد فاتى به فعرفه نعمه فعرفها قال : فما عملت فيها ؟  
قال : قاتلت فيك حتى استشهدت قال : كذبت ، ولكنك قاتلت ليقال  
جرىء . فقد قيل ثم امر به ف مسح على وجهه حتى القى في النار . ورجل  
تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فاتى به فعرفه نعمه فعرفها قال : فما عملت  
فيها ؟ قال : تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن ، قال كذبت ، ولكنك  
تعلمت ليقال عالم ، وقرأت القرآن ليقال قارىء فقد قيل ثم امر به ف مسح  
على وجهه حتى القى في النار ) .

ورويانا عن ابي هريرة ايضا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

( من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة . يعنى ربحها ) رواد ابو داود وغيره باسناد صحيح ، وروينا عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( من تعلم علما ينتفع به في الآخرة ، يريد به عرضا من الدنيا لم يرح رائحة الجنة ) روى بفتح الياء مع فتح الراء وكسرها وروى بضم الياء مع كسر الراء وهى ثلاث لغات مشهورة . ومعناه لم يجد ربحها .

وعن انس وحذيفة قالا : ( قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من طلب العلم ليمارى به السفهاء ويكاثر به العلماء ، او يصرف به وجوه الناس اليه فليتبوا مقعده من النار ) ورواه الترمذى من رواية كعب من مالك . وقال فيه : ( ادخله الله النار ) وعن ابي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( أشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لا ينتفع به ) وعنه صلى الله عليه وسلم : ( شرار الناس شرار العلماء ) .

ورويانا في مسند الدارمى عن على بن ابي طالب رضى الله عنه قال : ( يا حملة العلم اعملوا به فانما العالم من عمل بما علم . ووافق علمه عمله وسيكون اقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم . يخالف عملهم علمهم . ويخالف سريرتهم علانيتهم . يجلسون حلقا يباهى بعضهم بعضا حتى ان الرجل ليفضب على جلسيه ان يجلس الى غيره ويدعه . اولئك لا تصعد اعمالهم في مجالسهم تلك الى الله تعالى ) وعن سفيان ما ازداد عبد علما فازداد في الدنيا رغبة الا ازداد من الله بعدا . وعن حماد بن سلمة : ( من طلب الحديث لغير الله مكر به ) والآثار به كثيرة .

## فصل

في النهى الاكيد والوعيد الشديد ، لمن يؤذى او ينتقص الفقهاء والمتفقهين والحث على اكرامهم وتعظيم حرمتهم

قال الله تعالى : « ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب » وقال تعالى : « ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه » وقال تعالى : « واخفض جناحك للمؤمنين » وقال تعالى : « والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتانا واثما مبينا » وثبت في صحيح البخارى عن ابي هريرة رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . ( ان الله عز وجل قال : « من آذى لى وليا فقد آذنته بالحرب » ) وروى الخطيب البغدادى عن الشافعى وابى حنيفة رضى الله عنهما قالا : ان لم تكن الفقهاء اولياء الله فليس لله ولى . وفى كلام الشافعى : الفقهاء العاملون .

وعن ابن عباس رضى الله عنهما : من آذى فقيها فقد آذى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن آذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد آذى الله تعالى عز وجل . وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم : ( من صلى الصبح فهو فى ذمة الله فلا يطلبنكم الله بشيء من ذمته ) وفى رواية ( فلا تخفروا الله فى ذمته ) .

وقال الامام الحافظ أبو القاسم ابن عساكر رحمه الله : اعلم يا اخى وفقنى الله واياك لمرضاته ، وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق ثقاته ، ان لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله فى هتك أستار منتقصهم معلومة ، وان من اطلق لسانه فى العلماء بالثلب ، بلاه الله قبل موته بموت القلب ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره ان تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم ) .



## باب أقسام العلم الشرعى

هى ثلاثة : الأول فرض العين وهو تعلم المكلف مالا يتأذى الواجب الذى تعين عليه فعله الا به ، ككيفية الوضوء والصلاة ونحوهما ، وعليه حمل جماعات الحديث المروى فى مسند أبى يعلى الموصلى عن أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم : ( طلب العلم فريضة على كل مسلم ) وهذا الحديث وان لم يكن ثابتاً فمعناه صحيح . وحمله آخرون على فرض الكفاية . وأما اصل واجب الاسلام وما يتعلق بالعقائد فيكفى فيه التصديق بكل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتقاده اعتقاداً جازماً سليماً من كل شك ، ولا يتعين على من حصل له هذا تعلم أدلة المتكلمين . هذا هو الصحيح الذى أطبق عليه السلف والفقهاء والمحققون من المتكلمين من أصحابنا وغيرهم فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يطلب احداً بشئ سوى ما ذكرناه .

وكذلك الخلفاء الراشدون ومن سواهم من الصحابة ، فمن بعدهم من الصبر الأول ، بل الصواب للعوام وجماهير المتفهمين والفقهاء الكف عن الخوض فى دقائق الكلام ، مخافة من اختلال يتطرق الى عقائدهم يصعب عليهم اخراجه بل الصواب لهم الاقتصار على ما ذكرناه من الاكتفاء بالتصديق الجازم . وقد نص على هذه الجملة جماعات من حذاق اصحابنا وغيرهم .

وقد بالغ اماننا الشافعى رحمه الله تعالى فى تحريم الاشتغال بعلم الكلام اشد مبالغة . واطنب فى تحريمه وتغليظ العقوبة لمعاطيه وتقيح فعله وتعظيم الاثم فيه فقال : « لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك خير من أن يلقاه بشئ من الكلام » والفاظه بهذا المعنى كثيرة مشهورة .

وقد صنف الفزالى رحمه الله فى آخر امره كتابه المشهور الذى سماه (الجام العوام عن علم الكلام ) وذكر أن الناس كلهم عوام فى هذا الفن من الفقهاء وغيرهم الا الشاذ النادر الذى لا تكاد الأعصار تسمح بواحد منهم والله اعلم .

ولو تشكك والعياذ بالله فى شئ من أصول العقائد مما لا بد من اعتقاده ، ولم يزل شكه الا بتعليم دليل من أدلة المتكلمين وجب تعلم ذلك لازالة الشك وتحصيل ذلك الاصل .

( فسر ) اختلفوا فى آيات الصفات واخبارها هل يخاض فيها بالتأويل أم لا ؟ فقال قائلون تناول على ما يليق بها ، وهذا أشهر المذهبين للمتكلمين ، وقال آخرون : لا تناول بل يمسك عن الكلام فى معناها ويوكل

علمها الى الله تعالى ويعتقد مع ذلك تنزيه الله تعالى وانتفاء صفات الحادث عنه ، فيقال مثلا : تؤمن بأن الرحمن على العرش استوى ، ولا نعلم حقيقة معنى ذلك والمراد به ، مع أنا نعتقد أن الله تعالى (( ليس كمثله شيء )) وأنه منزله عن الحلول وسمات الحدود ، وهذه طريقة السلف أو جماهيرهم وهي أسلم . اذ لا يطالب الإنسان بالخوض في ذلك ، فاذا اعتقد التنزيه فلا حاجة الى الخوض في ذلك ، والمخاطرة فيما لا ضرورة بل لا حاجة اليه ، فان دعت الحاجة الى التأويل لرد مبتدع ونحوه تأولوا حينئذ . وعلى هذا يحمل ما جاء عن العلماء في هذا والله اعلم .

( فرع ) ولا يلزم الإنسان تعلم كيفية الوضوء والصلاة وشبههما الا بعد وجوب ذلك الشيء ، فان كان بحيث لو صبر الى دخول الوقت لم يتمكن من تمام تعلمها مع الفعل في الوقت فهل يلزمه التعلم قبل الوقت ؟ تردد فيه الغزالي ، والصحيح ما جزم به غيره أنه يلزمه تقديم التعلم كما يلزم السعي الى الجمعة لمن بعد منزله قبل الوقت ، ثم اذا كان الواجب على الفور كان تعلم كيفية على الفور ، وان كان على التراخي كالحج فعلى التراخي . ثم الذي يجب من ذلك كله ما يتوقف اداء الواجب عليه غالبا ، دون ما يطرا نادرا ، فان وقع وجب التعلم حينئذ ، وفي تعلم أدلة القبلة أوجه ، أحدها : فرض عين ، والثاني : كفاية وأصحهما فرض كفاية ، الا أن يريد سفرا فيتمتعين لعموم حاجة المسافر الى ذلك .

( فرع ) اما البيع والنكاح وشبههما مما لا يجب أصله فقال امام الحرمين والغزالي وغيرهما : يتعين على من اراده تعلم كيفيته وشرطه وقيل : لا يقال يتعين بل يقال : يحرم الاقدام عليه الا بعد معرفة شرطه ، وهذه العبارة اصح ، وعبارتهما محمولة عليهما . وكذا يقال في صلاة النافلة : يحرم التلبس بها على من لم يعرف كيفيتها ، ولا يقال يجب تعلم كيفيتها .

( فرع ) يلزمه معرفة ما يحل وما يحرم من المأكول والمشروب والملبوس ونحوها مما لا غنى له عنه غالبا ، وكذلك أحكام عشرة النساء ان كان له زوجة ، وحقوق المالك ان كان له مملوك ونحو ذلك .

( فرع ) قال الشافعي والأصحاب رحمهم الله : على الآباء والأمهات تعليم اولادهم الصغار ما سيتعين عليهم بعد البلوغ ، فيعلمه الولي الطهارة والصلاة والصوم ونحوها ، ويعرفه تحريم الزنا واللواط والسرقة ، وشرب المسكر والكذب والنسبة وشبهها ، ويعرفه أن بالبلوغ يدخل في التكليف ويعرفه ما يبلغ به ، وقيل هذا التعليم مستحب ، والصحيح وجوبه ، وهو ظاهر نصه ، وكما يجب عليه النظر في ماله فهذا أولى وانما المستحب ما زاد على هذا من تعليم القرآن ونقه وأدب .

ويعرفه ما يصلح معاشه ، ودليل وجوب تعليم الولد الصغير والمملوك قول الله عز وجل : « يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا » قال على بن أبى طالب رضى الله عنه ومجاهد وقتادة : ( معناه علموهم ما ينجون به من النار ) وهذا ظاهر ، وثبت فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ( كلكم راع ومسئول عن رعيته ) . ثم اجرة التعليم فى النوع الأول فى مال الصبى . فان لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته .

وأما الثانى فذكر الامام أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى صاحب التهذيب فيه وجهين ، وحكماهما غيره أصحابهما : فى مال الصبى ، لكونه مصلحة له ، والثانى : فى مال الولى ، لعدم الضرورة اليه ، واعلم ان الشافعى والأصحاب إنما جعلوا للام مدخلا فى وجوب التعليم لكونه من التربية وهى واجبة عليها (١) كالنفقة والله اعلم .

( فرع ) أما علم القلب وهو معرفة امراض القلب كالحدس والعجب وشبههما فقال الغزالى : معرفة حدودها واسبابها وطبها وعلاجها فرض عين ، وقال غيره : ان رزق المكلف قلبا سليما من هذه الامراض المحرمة كفاه ذلك ولا يلزمه تعلم دوائها ، وان لم يسلم نظر - ان تمكن من تطهير قلبه من ذلك بلا تعلم - لزمه التطهير كما يلزمه ترك الزنا ونحوه من غير تعلم أدلة الترك ، وان لم يتمكن من الترك الا بتعلم العلم المذكور تعين حينئذ والله اعلم .

( القسم الثانى ) فرض الكفاية وهو تحصيل ما لا بد للناس منه فى اقامة دينهم من العلوم الشرعية ، كحفظ القرآن والأحاديث وعلومهما . والأصول والفقه والنحو واللغة والتصريف ، ومعرفة رواة الحديث ، والاجماع والخلاف ، وأما ما ليس علما شرعيا ويحتاج اليه فى قوام امر الدنيا كالطب والحساب ففرض كفاية أيضا نص عليه الغزالى ، واختلفوا فى تعلم الصنائع التى هى سبب قيام مصالح الدنيا كالخياطة والفلاحة ونحوهما . واختلفوا أيضا فى أصل فعلها فقال امام الحرمين والغزالى : ليست فرض كفاية .

وقال الامام أبو الحسن على بن محمد بن على الطبرى المعروف بالكنيا الهراسى صاحب امام الحرمين : هى فرض كفاية . وهذا اظهر ، قال أصحابنا : وفرض الكفاية المراد به تحصيل ذلك الشيء من المكلفين به او بعضهم ، ويعم وجوبه جميع المخاطبين به ، فاذا فعله من تحصل به الكفاية سقط الحرج عن الباقيين ، واذا قام به جمع تحصل الكفاية ببعضهم فكلهم سواء فى حكم القيام بالفرض فى الثواب وغيره . فاذا صلى على .

(١) هكذا فى نسخة ، وفى نسخة اخرى : اذا وجبت عليها النفقة ا ش ا .

جنازة جمع ثم جمع ثم جمع فالكل يقع فرض كفاية ولو اطبقوا كلهم على تركه اثم كل من لا عذر له ممن علم ذلك وامكنه القيام به ، او لم يعلم وهو قريب امكنه العلم ، بحيث ينسب الى تقصير ، ولا يأثم من لم يتمكن لكونه غير اهل او لعذر .

ولو اشتغل بالفقه وتحوه وظهرت نجابته فيه ورجى فلاحه وتبريزه فوجهان أحدهما : يتعين عليه الاستمرار لقلة من يحصل هذه المرتبة ، فينبغي الا يضيع ما حصله وما هو بصدد تحصيله . وأصحهما لا يتعين ، لان الشروع لا يغير المشروع فيه عندنا الا في الحج والعمرة ، ولو خلت البلدة من مفت فقيل : يحرم المقام بها والأصح لا يحرم ان امكن الذهاب الى مفت ، واذا قام بالفتوى انسان في مكان سقط به فرض الكفاية الى مسافة القصر من كل جانب .

واعلم ان للقائم بفرض الكفاية مزية على القائم بفرض العين ، لانه اسقط الحرج عن الأمة وقد قدمنا كلام امام الحرمين في هذا في فصل ترجيح الاشتغال بالعلم على العبادة القاصرة .

( القسم الثالث ) النفل وهو كالتبحر في اصول الادلة والامعان فيما وراء القدر الذي يحصل به فرض الكفاية ، وكتعلم العامى نوافل العبادات لفرض العمل لا ما يقوم به العلماء من تمييز الفرض من النفل ، فان ذلك فرض كفاية في حقهم ، والله اعلم .

## فصل

قد ذكرنا اقسام العلم الشرعى ، ومن العلوم الخارجة عنه ما هو محرم أو مكروه أو مباح ، فالمحرم كتعلم السحر فانه حرام على المذهب الصحيح ، وبه قطع الجمهور . وفيه خلاف تذكره في الجنائيات حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى (١) وكالفلسفة والشعبذة والتنجيم وعلوم الطبائعين ، وكل ما كان سببا لاثارة الشكوك ، ويتفاوت في التحريم . والمكروه كاشعار المولدين التي فيها الغزل والبطالة . والمباح كاشعار المولدين التي ليس فيها سخف ، ولا شيء مما يكره ، ولا ما ينشط الى الشر ، ولا ما يشبط عن الخير . ولكن ما بحث على خير او يستعان به عليه .

(١) شابت ارادة الله ان نتولى شرح كلام المصنف على النهج الذى نهجه الامام النووى رضى الله عنه ، نقول : على نهجه لا على شاوه .  
الطيمى

## فصل

تعليم الطالبين وافتاء المستفتين فرض كفاية ، فان لم يكن هناك من يصلح الا واحد تعين عليه ، وان كان جماعة يصلحون فطلب ذلك من احدهم فامتنع فهل يائمه ؟ ذكروا وجهين في المفتى : والظاهر جريانها في المعلم ، وهما كالوجهين في امتناع احد الشهود ، والأصح لا يائمه . ويستحب للمعلم ان يرفق بالطالب ويحسن اليه ما أمكنه فقد روى الترمذى باسناده عن ابي هرون العبدى قال : « كنا نأتى ابا سعيد الخدرى رضى الله عنه فيقول : مرحبا بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم ان النبى صلى الله عليه وسلم قال : ان الناس لكم تبع وان رجالا ياتونكم من اقطار الارض يتفقون في الدين فاذا اتوكم فاستوصوا بهم خيرا » .

## باب آداب المعلم

هذا الباب واسع جدا وقد جمعت فيه نفائس كثيرة لا يختل هذا الكتاب عشرها ، فأذكر فيه ان شاء الله تعالى نبدا منه ، فمن آدابه أدبه في نفسه وذلك في أمور ، منها أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى ، ولا يقصد توصلا الى غرض دنيوى : كتحصيل مال أو جاه أو شهرة أو سمعة أو تميز عن الأشياء . أو تكثر بالمشتغلين عليه ، أو المختلفين اليه ، أو نحو ذلك ، ولا يشين علمه وتعليمه بشيء من الطمع في رفق تحصل له من مشتغل عليه من خدمة أو مال أو نحوهما وأن قل ، ولو كان على صورة الهدية التى لولا اشتغاله عليه لما أهداها اليه .

ودليل هذا كله سبق في باب ذم من أراد بعلمه غير الله تعالى من الآيات والاحاديث ، وقد صح عن الشافعى رحمه الله تعالى أنه قال : « وددت أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب الى حرف منه » وقال رحمه الله تعالى : « ما ناظرت أحدا قط على الغلبة ، وودت اذا ناظرت أحدا أن يظهر الحق على يديه » وقال : « ما كلمت أحدا قط الا وددت أن يوفق ويسدد ، ويعان ، ويكون عليه رعاية من الله وحفظ » وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى قال : يا قوم أريدوا بعلمكم الله فاني لم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن اتواضع الا لم أقم حتى أعلوهم ، ولم أجلس مجلسا قط أنوى فيه أن أعلوهم الا لم أقم حتى افتضح .

ومنها أن يتخلق بالمحاسن التى ورد الشرع بها وحث عليها ، والخلال الحميدة والشيم المرضية التى أرشد اليها من التزهّد في الدنيا والتقلل منها ، وعدم المبالاة بفواتها والسخاء والجود ومكارم الأخلاق ، وطلاقة الوجه من غير خروج الى حد الخلاعة ، والحلم والصبر والتنزّه عن دنىء الاكتساب ، وملازمة الورع والخشوع والسكينة والوقار والتواضع والخضوع واجتناب الضحك والاكثار من المزح وملازمة الآداب الشرعية الظاهرة والخفية كالتنظيف بازالة الأوساخ ، وتنظيف الإبط ، وإزالة الروائح الكريهة واجتناب الروائح المكروهة وتسريح اللحية .

ومنها الحذر من الحسد والرياء والاعجاب واحتقار الناس وان كانوا دونه بدرجات ، وهذه أدواء وأمراض يبتلى بها كثيرون من أصحاب الأنفس الخبيثات ، وطريقه في نفي الحسد أن يعلم أن حكمة الله تعالى اقتضت جمل هذا الفضل في هذا الإنسان فلا يعترض ولا يكره ما اقتضته الحكمة (١) بزم الله احترازا من المعاصى .

(١) هكذا في نسخة وفي أخرى ولم يدمه الله وكلتا العبارتين تحتاج الى تأمل وتحريش.

وطريقه في نفى الرياء أن يعلم أن الخلق لا ينفعوته ولا يضرونه حقيقة فلا يتشغل بمراعاتهم فيتعبد نفسه ويضر دينه ويحبط عمله ويرتكب ما يجلب سخط الله ويفوت رضاه ، وطريقه في نفى الإعجاب أن يعلم أن العلم فضل من الله تعالى ومنة عارضة فإن الله تعالى ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فينبغي أن لا يعجب بشيء لم يخترعه وليس مالكا له ولا على يقين من دوامه .

وطريقه في نفى الاحتقار التأدب بما أدبنا الله تعالى ، قال الله تعالى : ( فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن أتقى ) وقال تعالى : ( أن أكرمكم عند الله اتقاكم ) فربما كان هذا الذي يراه دونه أتقى لله تعالى وأظهر قلبا . وأخلص نية ، وأزكى عملا ، ثم انه لا يعلم ماذا يختم له به ، ففي الصحيح : « أن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة » الحديث نسال الله العافية من كل داء ، ومنها استعماله أحاديث التسبيح والتهليل ونحوهما من الأذكار والدعوات وسائر الآداب الشرعية . ومنها دوام مراقبته لله تعالى في علانيته وسره . محافظا على قراءة القرآن ، ونوافل الصلوات والصوم وغيرها ، . معولا على الله تعالى في كل أمره معتمدا عليه ، مفوضا في كل الأحوال أمره إليه .

ومنها - وهو من أهمها - أن لا يذل العلم ، ولا يذهب به الى مكان ينتسب الى من يتعلمه منه ، وإن كان المتعلم كبير القدر ، بل يصون العلم عن ذلك كما صانه السلف ، وأخبارهم في هذا كثيرة مشهورة مع الخلفاء وغيرهم . فإن دعت اليه ضرورة أو اقتضت مصلحة راجحة على مفسدة ابتذاله ، رجونا انه لا بأس به ما دامت الحالة هذه ، وعلى هذا يحمل ما جاء عن بعض السلف في هذا .

ومنها أنه اذا فعل فعلا صحيحا جائزا في نفس الأمر ، ولكن ظاهره أنه حرام أو مكروه ، أو مخل بالمروءة ، ونحو ذلك ، فينبغي له أن يخبر أصحابه ومن يراه يفعل ذلك بحقيقة ذلك الفعل لينتفعوا ، ولئلا يائثموا بظنهم الباطل ، ولئلا ينفروا عنه ويمتنع الانتفاع بعلمه ، ومن هذا الحديث الصحيح : « أنها صفة » (١) .

---

(١) قلت الذي أخرجه البخاري من طريق الزهري عن علي بن الحسن رضي الله عنهما أن صفة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أخبرته أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوره في اعتكافه في المسجد في المشر الأواخر من رمضان فتحدثت عنده ساعة . ثم قام تنقلب ، فقام النبي صلى الله عليه وسلم معها يقلبها حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب أم سلمة اذ مر رجلان من الأنصار فلما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : « على رسلكما ، إنما هي صفة بنت حبي » فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكبر عليهما فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان النيطار يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإنى خشيت أن يتدف في قلوبكما شيئا .

## فصل

ومن آدابه في دوسه واشتغاله ، فينبغي ان لا يزال مجتهدا في الاشتغال بالعلم قراءة واقتراء ، ومطالعة وتعليقا ، ومباحثة ومذاكرة وتصنيفا ، ولا يستنكف من التعلم ممن هو دونه في سن أو نسب أو شهرة أو دين ، أو في علم آخر ، بل يحرص على الفائدة ممن كانت عنده ، وإن كان دونه في جميع هذا ، ولا يستحي من السؤال عما لم يعلم ، فقد روينا عن عمر وابنه رضي الله عنهما قالا : « من رق وجهه رق علمه » . وعن مجاهد : لا يتعلم العلم مستح ولا مستكبر . وفي الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قالت : « نعم النساء نساء الأنصار ، لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين » .

وقال سعيد بن جبیر : « لا يزال الرجل عالما ما تعلم ، فإذا ترك العلم وظن أنه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو أجهل ما يكون » وينبغي أن لا يمنعه ارتفاع منصبه وشهرته من استفادة ما لا يعرفه ، فقد كان كثيرون من السلف يستفيدون من تلامذتهم ما ليس عندهم ، وقد ثبت في الصحيح رواية جماعة من الصحابة عن التابعين ، وروى جماعات من التابعين عن تابعي التابعين ، وهذا عمرو بن شعيب ليس تابعا ، وروى عنه أكثر من سبعين من التابعين .

وثبت في الصحيحين ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ : « لم يكن الذين كفروا (١) » على أبي بن كعب رضي الله عنه وقال : أمرني الله أن أقرأ عليك ) فاستنبط العلماء من هذا فوائد ، منها بيان التواضع ، وإن الفاضل لا يمتنع من القراءة على المفضول ، وينبغي أن تكون ملازمة الاشتغال بالعلم هي مطلوبة ورأس ماله فلا يشتغل بغيره ، فإن اضطر إلى غيره في وقت ، فعل ذلك الفير بعد تحصيل وظيفته من العلم .

وينبغي أن يعتنى بالتصنيف إذا تاهل له ، فيه يطلع على حقائق العلم ودقائقه ، ويثبت معه ، لأنه يضطره إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة والإطلاع على مختلف كلام الأئمة ومتفقه وواضحه من مشكله . وصحيحه من ضعيفه ، وجزله من ركيكه وما لا اعتراض عليه من غيره ، وبه يتصف المحقق بصفة المجتهد .

وليحذر كل الحذر أن يشرع في تصنيف ما لم يتاهل له ، فإن ذلك

(١) الآية الأولى من سورة البينة .



يضره في دينه وعلمه وعرضه ، وليحذر أيضا من اخراج تصنيفه من يده  
الا بعد تهذيبه وترداد نظره فيه وتكريره ، وليحرص على ايضاح العبارة  
وايجازها ، فلا يوضح ايضاحا ينتهي الى الركاقة ، ولا يوجز ايجازا يفضي  
الى المحق (١) والاستغلاق ، وينبغي ان يكون اعتناؤه من التصنيف بما لم  
يسبق اليه اكثر . والمراد بهذا ان لا يكون هناك مصنف يغنى عن مصنفه في  
جميع اساليبه ، فان اغنى عنه بعضها فليصنف من جنسه ما يزيد زيادات  
يحتفل بها ، مع ضم ما فاته من الاساليب . وليكن تصنيفه فيما يعم  
الانتفاع به ، ويكثر الاحتياج اليه ، وليعتن بعلم المذهب ، فانه من اعظم  
الانواع نفعا ، وبه يتسلط المتمكن على المعظم من باقى العلوم .

ومن آدابه وآداب تعليمه : اعلم ان التعليم هو الاصل الذى به قوام  
الدين ، وبه يؤمن امحاق العلم ، فهو من اهم امور الدين ، واعظم العبادات .  
واكد فروض الكفايات ، قال الله تعالى (٢) : « واذا اخذ الله ميثاق الذين  
اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه » وقال تعالى : ( ان الذين  
يكتمون ما انزلنا ) الآية . وفي الصحيح من طرق ان النبى صلى الله عليه  
وسلم قال : « ليلغ الشاهد منكم الغائب » والاحاديث بمعناه كثيرة ،  
والاجماع منعقد عليه .

ويجب على المعلم ان يقصد بتعليمه وجه الله تعالى لما سبق ، والا يجعله  
وسيلة الى غرض دنيوى ، فيستحضر المعلم في ذهنه كون التعليم أكد  
العبادات ، لكون ذلك حاثا له على تصحيح النية ، ومحرضا له على صيانه  
من مكدراته ومن مكروهاته ، مخافة قوأت هذا الفضل العظيم ، والخير  
الجسيم . قالوا : وينبغي ان لا يمتنع من تعليم احد لكونه غير صحيح  
النية ، فانه يرجى له حسن النية ، وربما عسر في كثير من المستدئين  
بالاشتغال تصحيح النية لضعف نفوسهم ، وقلة انهم بموجبات تصحيح  
النية ، فالامتناع من تعليمهم يؤدي الى تفويت كثير من العلم مع انه يرجى  
ببركة العلم تصحيحها اذا اتس بالعلم .

وقد قالوا : طلبنا العلم لغير الله فابى ان يكون الا لله ، معناه كانت  
عاقبته ان صار لله ، وينبغي ان يؤدب المتعلم على التدريج بالآداب السنية .  
والشيم المرضية ، ورياضة نفسه بالآداب والدقائق الخفية . وتموده  
الصيانة في جميع اموره الكامنة والجلية .

(١) محقه محقا من باب نفع نفسه وذهب بركته ، او اذهب الامر كله ومحاء فلم  
يبق اثر له ومنه قوله تعالى : « يمحَقُّ الله الربا » .

(٢) الآية ١٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٥٩ من سورة البقرة .

فأول ذلك أن يحرضه بأقواله وأحواله المتكررات ، على الاخلاص والصدق وحسن النيات ، ومراقبة الله تعالى في جميع اللحظات ، وأن يكون دائماً على ذلك حتى الممات : ويعرفه أن بذلك تنفتح عليه ابواب المعارف ، وينشرح صدره وتنفجر من قلبه ينابيع الحكم والطائف ، ويبارك له في حاله وعلمه ، ويوفق للاصابة في قوله وفعله وحكمه ، ويزهده في الدنيا ، ويصرفه عن التعلق بها ، والركون اليها ، والاغترار بها ، ويذكره انها فانية ، والآخرة آتية باقية ، والتأهب للباقي ، والاعراض عن الغاني : هو طريق الحازمين ، وداب عباد الله الصالحين .

وينبغي أن يرغب في العلم ، ويذكره بفضائله وفضائل العلماء ، وأنهم ورثة الانبياء ، صلوات الله وسلامه عليهم ، ولا رتبة في الوجوه اعلى من هذه . وينبغي أن يحنو عليه ويعتنى بمصالحه كاعتناؤه بمصالح نفسه وولده ، ويجريه مجرى ولده في الشفقة عليه ، والاهتمام بمصالحه : والصبر على جفائه وسوء أدبه ، ويعذره في سوء أدب وجفوة تعرض منه في بعض الأحيان ، فإن الانسان معرض للنقائص ، وينبغي أن يحب له ما يحب لنفسه من الخير ، ويكره له ما يكرهه لنفسه من الشر ، ففي الصحيحين : « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » .

جدا

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « أكرم الناس على ، جليسي الذي يتخطى الناس ، حتى يجلس الي ، لو استطعت الا يقع الذباب على وجهه لفعلت » وفي رواية : « أن الذباب يقع عليه فيؤذني » وينبغي أن يكون سمحا يبذل ما حصله من العلم سهلاً بالقائه الى مبتغيه : متلطفاً في افادته طالبيه ، مع رفق ونصيحة وارشاد الى المهمات وتحريض على حفظ ما يبذله لهم من الفوائد النفيسة ، ولا يدخر عنهم من انواع العلم شيئاً يحتاجون اليه اذا كان الطالب أهلاً لذلك ، ولا يلقى اليه شيئاً لم يتأهل له ، لئلا يفسد عليه حاله ، فلو سأله المتعلم عن ذلك لم يجبه ، ويعرفه أن ذلك يضره ولا ينفعه ، وأنه لم يمنعه ذلك شحاً ، بل شفقة ولطفاً .

وينبغي أن لا يتعظم على المتعلمين ، بل يلين لهم ويتواضع ، فقد أمر بالتواضع لأحد الناس ، قال الله تعالى : « وأخفص جناحك للمؤمنين (١) » وعن عياض بن حمار (٢) رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن الله أوحى الي أن تواضعوا » رواه مسلم ، وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما نقصت صدقة من مال ، وما زاد الله عبداً بعفو إلا عزاً ، وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله » رواه مسلم .

(١) الآية ٨٨ من سورة الحجر .

(٢) في الأصل حماد بالبدال وكذا في أسد الغابة وهو تحريف ومصاوبه بالراء ( ط ) .

فهذا في التواضع لمطلق الناس ، فكيف بهؤلاء الذين هم كاولاده ؟ مع ما هم عليه من الملازمة لطلب العلم ، ومع ما لهم عليه من حق الصحة . وترددتهم اليه واعتمادهم عليه ؟ وفي الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لينوا لمن تعلمون ولمن تتعلمون منه (١) » وعن الفضيل بن عياض رحمه الله : « ان الله عز وجل يحب العالم المتواضع ويبغض العالم الجبار ، ومن تواضع لله تعالى ورثه الحكمة » . وينبغي أن يكون حريصا على تعليمهم مهتما به مؤثرا له على حوائج نفسه ومصالحه ما لم تكن ضرورة ، ويرحب بهم عند اقبالهم اليه ، لحديث أبي سعيد السابق ، ويظهر لهم البشر وطلاقة الوجه ، ويحسن اليهم بعلمه وماله وجاهه بحسب التيسر ، ولا يخاطب الفضل منهم باسمه بل بكنيته ونحوها ، ففي الحديث عن عائشة رضي الله عنها : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكنى أصحابه أكراما لهم وتسنية لأموالهم » .

وينبغي أن يتفقدتهم ويسأل عن غاب منهم ، وينبغي أن يكون باذلا وسعه في تفهيمهم ، وتقريب الفائدة الى أذهانهم ، حريصا على هدايتهم ، ويفهم كل واحد بحسب فهمه وحفظه فلا يعطيه ما لا يحتمله ، ولا يقصر به عما يحتمله بلا مشقة ، ويخاطب كل واحد على قدر درجته ، وبحسب فهمه وهيمته ، فيكتفى بالإشارة لمن يفهمها فهما محققا ، ويوضح العبارة لغيره ، ويكررها لمن لا يحفظها الا بتكرار ، ويذكر الأحكام موضحة بالأمثلة من غير دليل لمن لا ينحفظ له الدليل ، فان جهل دليل بعضها ذكره له . ويذكر الدلائل لمحتملها ، ويذكر : هذا ما بينا ، على هذه المسألة وما يشبهها . وحكمه حكمها وما يقاربها ، وهو مخالف لها ، ويذكر الفرق بينهما ، ويذكر ما يرد عليها وجوابه ان أمكنه .

وبين الدليل الضعيف ، لئلا يفتر به فيقول : استدلوا بكذا وهو ضعيف لكذا ، وبين الدليل المعتمد ليعتمد ، وبين له ما يتعلق بها من الأصول والأمثال والأشعار واللفات ، وينبههم على غلط من غلط فيها من المصنفين ، فيقول مثلا : هذا هو الصواب ، وأما ما ذكره فلان فغلط او فضعيف ، قاصدا النصيحة لئلا يفتر به ، لا لتنقص للمصنف . وبين له على التدرج قواعد المذهب التي لا تنخرم غالبا ، كقولنا : اذا اجتمع سبب

---

(١) هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ساقه الشيخ أعينى البحث عنه وانما الذي في مجمع الزوائد ولعله هو وذكره الشيخ بمعناه ما جاء من أبي هريرة رضي الله عنه مرئوعا : « تعلموا العلم وتعلموا مع العلم السكينة والوقار ، وتواضعوا لمن تعلمون منه » رواه الطبراني في الأوسط وفيه عباد بن كثير ( ط ) .

ومباشرة قدمنا المباشرة (١) ، وإذا اجتمع أصل وظاهر ففى المسألة غالبا قولان . وإذا اجتمع قولان قديم وجديد فالعمل غالبا بالجديد الا فى مسائل معدودة . ستذكرها قريبا ان شاء الله تعالى .

وان من قبض شيئا لغرضه ، لا يقبل قوله فى الرد الى المالك : ومن قبضه لغرض المالك قبل قوله فى الرد الى المالك لا الى غيره . وان الحدود تسقط بالشبهة . وان الامين اذا فرط ضمن ، وان العدالة والكفاية شرط فى الولايات . وان فرض الكفاية اذا فعله من يحصل به المطلوب سقط الحرج عن الباقيين والا ائتموا كلهم بالشرط الذى قدمناه ، وان من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به . وان النكاح والنسب مبنيان على الاحتياط ، وان الرخص لا تباح بالمعاصي . وان الاعتبار فى الايمان بالله او العتاق او الطلاق او غيرها بنية الحالف الا ان يكون المستحلف قاضيا فاستحلفها الله تعالى : لدعوى اقتضته ، فان الاعتبار بنية القاضى او نائبه ان كان الحالف يوافق فى الاعتقاد ، فان خالفه كحنفى استحلف شافعيا فى شفعة الجوار ففيمى تعتبر نيته ؟ وجهان . وان اليمين التى يستحلف بها القاضى لا تكون الا بالله تعالى وصفاته . وان الضمان يجب فى مال المثلغ بغير حق ، سواء كان مكلفا او غيره : بشرط كونه من اهل الضمان فى حق المثلغ عليه .

فقولنا : من اهل الضمان ، احتراز من اتلاف المسلم مال حريمى ونفسه وعكسه . وقولنا : فى حقه ، احتراز من اتلاف العبد مال سيده الا ان يكون المثلغ قاتلا خطأ او شبه عمد ، فان الدية على عاقلته ، وان السيد لا يثبت له مال فى ذمة عبده ابتداء وفى ثبوته دواما وجهان . وان اصل الجمادات الطهارة الا الخمر وكل نبيذ مسكر . وان الحيوان على الطهارة الا انكلب والخنزير وفرع احدهما .

ويبين له جملا مما يحتاج اليه وينضبط له من اصول الفقه : وترتيب الأدلة من الكتاب والسنة والاجماع والقياس ، واستصحاب الحال عند من يقول به . ويبين له انواع الاقيسة ودرجاتها وكيفية استثمار الأدلة . ويبين حد الامر والنهى . والعموم والخصوص : والمجمل والمبين . والناسخ والمنسوخ . وان صيغة الامر على وجوه ، وانه عند تجرده يحمل على الوجوب عند جماهير الفقهاء . وان اللفظ يحمل على عموميه وحقيقته ، حتى يردده دليل تخصيص ومجاز .

(١) كالعرض على القتال ، المير لاسبابه ، والمستحضر لآلاته فهذا هو السبب ، والمنعد للعمل المستعمل لآلة التى احضرها ( السبب ) فهذا هو المباشر . وقد اوضحنا فى الجنايات ان لا تقاص على السبب وانما يقع القصاص على المباشر الا فى احوال بسطناها فى الجزء السابع عشر .

المطبع

وان اقسام الحكم الشرعى خمسة : الوجوب ، والندب ، والتحريم ، والكراهة ، والاباحة . وينقسم باعتبار آخر الى صحيح وفاسد ، فالواجب ما يذم تاركه شرعا على بعض الوجوه ، احترازا من الواجب الموسع والمخير ، وقيل : ما يستحق العقاب تاركه ، فهذان اصح ما قيل فيه . والمندوب ما رجع فعله شرعا وجاز تركه . والمحرم ما يذم فاعله شرعا . والمكروه ما نهى عنه الشرع نهيا غير جازم . والمباح ما جاء الشرع بانه لا فرق بين فعله وتركه فى حق المكلف . والصحيح من العقود ما ترتب اثره عليه ، ومن العبادات ما اسقط القضاء ، والباطل والفاسد خلاف الصحيح .

ويبين له جملا من اسماء المشهورين من الصحابة رضى الله عن جميعهم فمن بعدهم من العلماء الاخيار ، وانسابهم وكناسهم واعصارهم وطرف حكاياتهم ونواديرهم ، وضبط المشكل من انسابهم وصفاتهم ، وتمييز المشتبه من ذلك ، وجملا من الالفاظ اللغوية والعرفية المتكررة فى الفقه ضبطا لمشكلها وخفى معانيها ، فيقول : هى مفتوحة ، او مضمومة . او مكسورة ، مخففة او مشددة ، مهموزة او لا ، عربية ، او عجمية . او معربة . وهى التى اصلها عجمى وتكلمت بها العرب ، مصروفة او غيرها . مشتقة ام لا ، مشتركة ام لا ، مترادفة ام لا ، وان المهور والمشدد يخففان ام لا . وان فيها لغة اخرى ام لا .

ويبين ما ينضبط من قواعد التصريف ، كقولنا : ما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين فمضارعه يفعل بفتح العين الا احرفا جاء فيهن الفتح والكسر من الصحيح والمعتل ، فالصحيح دون عشرة احرف . كنعم او بسى وحسب ، والمعتل كوتر ووبق وورم وورى الزند ، وغيرهن . واما ما كان من الاسماء والافعال على فعل بكسر العين جاز فيه ايضا اسكانها مع فتح الفاء وكسرها فان كان الثانى او الثالث حرف حلق جاز فيه وجه رابع فعل بكسر الفاء والعين .

واذا وقعت مسألة غريبة لطيفة ، او مما يسال عنها فى المعايات ، نبه عليها وعرفه حالها فى كل ذلك ، ويكون تعليمه اياهم كل ذلك تدريجا شيئا فشيئا ، لتجتمع لهم مع طول الزمان جمل كثيرات .

وينبغى ان يحرضهم على الاشتغال فى كل وقت ، ويطلبهم فى اوقات باعادة محفوظاتهم ويسألهم عما ذكره لهم من المهمات ، فمن وجده حافضا مراعىا له اكرمه واثنى عليه ، واشاع ذلك ، ما لم يخف فساد حاله باعجاب ونحوه ، ومن وجده مقصرا عنفه الا ان يخاف تنفيره . ويعيده له حتى يحفظه حفظا راسخا ، وينصفهم فى البحث فيعترف بفائدة يقولها بعضهم

وان كان صغيرا ، ولا يحسد احدا منهم لكثرة تحصيله ، فالحسد حرام  
للأجانب وهنا اشد ، فانه بمنزلة الوالد ، وفضيلته يعود الى معلمه منها  
نصيب وافر ، فانه مربيه ، وله في تعليمه وتخريججه في الآخرة الثواب  
الجزيل ، وفي الدنيا الدعاء المستمر والثناء الجميل .

وينبغي ان يقدم في تعليمهم اذا ازدحموا الأسبق فالأسبق ، لا يقدمه  
في اكثر من درس الا برضا الباقيين ، واذا ذكر لهم درسا تحرى تفهيمهم  
بأسر الطرق ، ويذكره مترسلا مبينا واضحا ، ويكرر ما يشكل من معانيه  
والفاظه ، الا اذا وثق بأن جميع الحاضرين يفهمون بدون ذلك ، واذا لم  
يصل البيان الا بالتصريح بعبارة يستحى في العادة من ذكرها فليذكرها  
بصريح اسمها ، ولا يمتنع الحياء ومراعاة الآداب من ذلك فان ايضاهاهم من  
ذلك . وانما تستحب الكناية في مثل هذا اذا علم بها المقصود علما جليا ،  
وعلى هذا التفصيل يحمل ما ورد في الأحاديث من التصريح في وقت .  
والكناية في وقت ، ويؤخر ما ينبغي تأخيره ، ويقدم ما ينبغي تقديمه ،  
ويقف في موضع الوقف ، ويصل في موضع الوصل .

واذا وصل موضع الدرس صلى ركعتين ، فان كان مسجدا تأكد الحث  
على الصلاة ، ويقعد مستقبلا القبلة على طهارة ، متربعا ان شاء ، وان شاء  
محتبيا وغير ذلك ، ويجلس بوقار ، وثيابة نظيفة بيض ، ولا يعتنى بفاخر  
الثياب ، ولا يقتصر على خلق ينسب صاحبه الى قلة المروءة ويحسن خلقه  
مع جلسائه ، ويوفر فاضلهم بعلم او سن او شرف او صلاح ونحو ذلك ،  
ويتلطف بالباقيين ، ويرفع مجلس الفضلاء ، ويكرمهم بالقيام لهم على سبيل  
الاحترام ، وقد ينكر القيام من لا تحقيق عنده ، وقد جمعت جزءا فيه  
الترخيص فيه ودلائله ، والجواب عما يوهم كراهته .

وينبغي ان يصون يديه عن العبث ، وعينه عن تفريق النظر بلا حاجة ،  
ويلتفت الى الحاضرين التفاتا قصدا بحسب الحاجة للخطاب ، ويجلس في  
موضع يبرز فيه وجهه لكلهم ويقدم على الدرس تلاوة ما تيسر من القرآن .  
ثم يبسم ويحمد الله تعالى ، ويصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه  
وسلم ثم يدعو للعلماء الماضين من مشايخه ووالديه والحاضرين وسائر  
المسلمين ، ويقول : حسبنا الله ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة الا بالله  
العلي العظيم ، اللهم انى أعوذ بك من ان أضل او أضل او أزل او أزل او  
أظلم او أظلم او أجهل او يجهل على .

فان ذكر دروسا قدم أهمها ، فيقدم التفسير ، ثم الحديث ، ثم  
الاصول ، ثم المذهب ، ثم الخلاف ، ثم الجدل . ولا يذكر الدرس وبه

ما يزعجه كمرض ، أو جوع ، أو مدافعة الحدث ، أو شدة فرح وعم .  
ولا يطول مجلسه تطويلا يملهم أو يمنهم فهم بعض الدروس أو ضبطه .  
لان المقصود افادتهم وضبطهم ، فاذا صاروا الى هذه الحالة فاته المقصود .

وليكن مجلسه واسعا ولا يرفع صوته زيادة على الحاجة ، ولا يخفضه  
خفضا يمنع بعضهم كمال فهمه ، ويصون مجلسه من اللفظ ، والحاضرين  
عن سوء الأدب في المباحثة ، واذا ظهر من احدهم شيء من مبادئ ذلك  
تلطف في دفعه قبل انتشاره ، وبذكرهم ان اجتماعنا ينبغي ان يكون لله  
تعالى ، فلا يليق بنا المنافسة والمشاخنة ، بل شأنا الرفق والصفاء .  
واستفادة بعضنا من بعض ، واجتماع قلوبنا على ظهور الحق وحصول  
الفائدة .

واذا سأل سائل عن اعجوبة فلا يسخرون منه ، واذا سئل عن شيء  
لا يعرفه ، أو عرض في الدرس ما لا يعرفه ، فليقل : لا اعرفه او لا اتحفظه ،  
ولا يستنكف عن ذلك ، فمن علم العالم ان يقول فيما لا يعلم : لا اعلم او الله  
اعلم ، فقد قال ابن مسعود رضى الله عنه : يا ايها الناس من علم شيئا  
فليقل به ، ومن لم يعلم فليقل : الله اعلم ، فان من العلم ان يقول لما لا يعلم :  
الله اعلم ، قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم : ( قل ما أسألكم عليه  
من اجر ، وما أنا من المتكلمين (١) ) رواه البخارى وقال عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه ، « نهينا عن التكلف » رواه البخارى .

وقالوا : ينبغي للعالم ان يورث اصحابه لادري . معناه يكثر منها .  
وليعلم ان معتقد المحققين ان قول العالم : لا ادري لا يضع منزلته ، بل هو  
دليل على عظم محله ، وتقواه ، وكمال معرفته ، لان الممكن لا يضره عدم معرفته  
مسائل معدودة ، بل يستدل بقوله : لا ادري على تقواه ، وانه لا يجازف في  
فتواه ، وانما يمتنع من ( لا ادري ) من قل علمه ، وقصرت معرفته .  
وضعفت تقواه لانه يخاف لتصوره ان يسقط من اعين الحاضرين . وهو  
جهالة منه ، فانه باقداه على الجواب فيما لا يعلمه يبوء بالاثم العظيم .  
ولا يرفعه ذلك عما عرف له من القصور ، بل يستدل به على قصوره ، لانا  
اذا راينا المحققين يقولون في كثير من الاوقات : لا ادري وهذا القاصر  
لا يقولها ابدا علمنا انهم يتورعون لعلمهم وتقواهم وانه يجازف لجهله وقلة  
دينه ، فوقع فيما فر عنه ، واتصف بما احترز منه ، لفساد نيته وسوء  
طويته ، وفي الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « المتشيع بما  
لم يعط كلابس ثوبي زور » .

(١) الآية ٨٦ من سورة ( مر ) .

## فصل

وينبغي للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه من مستفاد المسائل .  
ويختبر بذلك أفهامهم ويظهر فضل الفاضل ويثنى عليه بذلك ، ترغيبا له  
وللباقين في الاشتغال والفكر في العلم وليتدربوا بذلك ويعتادوه ، ولا يعنف  
من غلط منهم في كل ذلك إلا أن يرى تعنيفه مصلحة له ، وإذا فرغ من  
تعليمهم أو القاء درس عليهم أمرهم بإعادته ، ليرسخ حفظهم له ، فإن أشكل  
عليهم منه شيء ما ، عاودوا الشيخ في إيضاحه .

## فصل

ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ عليه إذا قرأ على غيره ، وهذه  
مصيبة يبتلى بها جهلة المعلمين لقباوتهم وفسادنياتهم ، وهو من الدلائل  
الصريحة على عدم إرادتهم بالتعليم وجه الله تعالى الكريم ، وقد قدمنا عن  
على رضى الله عنه الإغلاظ في ذلك والتأكيد في التحذير منه . وهذا إذا كان  
المعلم الآخر أهلا ، فإن كان فاسقا أو مبتدعا أو كثير الغلط ونحو ذلك ،  
فليحذر من الإغترار به وبالله التوفيق .



## باب آداب المتعلم

أما آدابه في نفسه ودرسه فكآداب المعلم ، وقد أوضحناها . وينبغي أن يظهر قلبه من الأدناس ليصلح يقبول العلم وحفظه واستثماره ، ففى الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . « أن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله ، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهى القلب » وقالوا : تطيب القلب للعلم كتطيب الأرض للزراعة . وينبغي أن يقطع العلائق الشاغلة عن كمال الاجتهاد فى التحصيل ، ويرضى باليسير من القوت ، ويصبر على ضيق العيش .

قال الشافعى رحمه الله تعالى : لا يطلب أحد هذا العلم بالملك وعز النفس فيفلح ، ولكن من طلبه بذل النفس ، وضيق العيش ، وخدمة العلماء أفلح . وقال أيضا : لا يدرك العلم إلا بالصبر على الذل . وقال أيضا : لا يصلح طلب العلم إلا لمفلس ، فقيل : ولا الفنى المكفى ؟ فقال : ولا الفنى المكفى . وقال مالك بن أنس رحمه الله : لا يبلغ أحد من هذا العلم ما يريد حتى يضربه الفقر ، ويؤثره على كل شيء . وقال أبو حنيفة رحمه الله : يستعان على الفقه بجمع الهم ، ويستعان على حذف العلائق بأخذ اليسر عند الحاجة ولا يزد .

وقال إبراهيم الأجرى (١) : من طلب العلم بالفاقة ورث الفهم . وقال الخطيب البغدادى (٢) فى كتابه ( الجامع لأدب الراوى والسامع ) : يستحب للطالب أن يكون عزبا ما أمكنه ، لئلا يقطعه الاشتغال بحقوق الزوجة ، والاهتمام بالمعيشة ، عن اكمال طلب العلم ، واحتج بحديث : « خيركم بعد المائتين خفيف الحاذ ، وهو الذى لا أهل له ولا ولد » . وعن إبراهيم بن أدهم رحمه الله : « من تعود أخاذا النساء لم يفلح » يعنى اشتغل بهن . وهذا فى غالب الناس لا الخواص . وعن سفيان الثورى : إذا تزوج الفقيه فقد ركب البحر ، فإن ولد له فقد كسر به .

(١) الأجرىون عددهم خمسة كما فى متشابه الاسماء للدهبى وينسبون الى صناعة الأجر وليس أحد منهم من رجال السنة ، وقال ابن خلكان فى ترجمة أبى بكر الأجرى : نسبة الى قرية من قرى بغداد يقال لها : أجر ( ط ) .

(٢) الحافظ أبو بكر أحمد الخطيب البغدادى الحدث المسند صاحب تاريخ بغداد ، وهو الذى حمل على أبى حنيفة رحمه الله فى تاريخه ما جعل خاتمة الحنفية الشيخ محمد زاهد الكوثرى عليه رحمة الله يصنف كتابه ( تائيب الخطيب ) وقد ود عليه المولى البمانى المحدث بكتابه ( التنكيل ) الذى طبعه الشيخ محمد نصيف على نفقته ( ط ) .

وقال سفيان لرجل : تزوجت ؟ فقال : لا ، قال : ما تدري ما أنت فيه من العافية . وعن بشر الحافي رحمه الله : من لم يحتج الى النساء فليترك الله لا يألف أفاذهن .

( قلت ) هذا كله موافق لمذهبنا ، فان مذهبنا أن من لم يحتج الى النكاح استحبه له تركه ، وكذا ان احتاج وعز عن مؤنته ، وفي الصحيحين عن اسامة بن زيد رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما تركت بعدى فتنة هي اضر على الرجال من النساء » (١) وفي صحيح مسلم عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ان الدنيا حلوة خضرة ، وان الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون ، فاتقوا الدنيا ، واتقوا النساء ، فان اول فتنة بنى اسرائيل كانت في النساء » .

وينبغي له ان يتواضع للعلم والمعلم فيتواضع يناله ، وقد امرنا بالتواضع مطلقا فهنا اولي ، وقد قالوا : العلم حرب للمتعالى ، كالسيل حرب للمكان العالى . وينقاد لمعلمه ، ويشاوره في اموره ، ويأتمر بأمره ، كما ينقاد المريض لطبيب حاذق ناصح ، وهذا اولى لتفاوت مرتبتهما ، قالوا : ولا يأخذ العلم الا ممن كملت اهليته ، وظهرت ديانته ، وتحققت معرفته واشتهرت صيافته وسيادته ، فقد قال ابن سيرين ومالك وخلائق من السلف : هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم .

ولا يكفى في اهلية التعليم أن يكون كثير العلم ، بل ينبغي مع كثرة علمه بذلك الفن كونه له معرفة في الجملة بغيره من الفنون الشرعية ، فانها مرتبطة ، ويكون له دربة ودين وخلق جميل وذهن صحيح ، واطلاع تام . وقالوا : ولا تأخذ العلم ممن كان اخذه له من بطون الكتب من غير قراءة على شيخ أو شيخ حاذق ، فمن لم يأخذه الا من الكتب يقع في التصحيف ، ويكثر منه الغلط والتحريف . وينبغي ان ينظر معلمه بعين الاحترام ويعتقد كمال اهليته ، ورجحانه على اكثر طبقاته ، فهو اقرب الى انتفاعه به ، ورسوخ ما سمعه منه في ذهنه .

وقد كان بعض المتقدمين اذا ذهب الى معلمه تصدق بشيء وقال : اللهم استر عيب معلمى عنى ، ولا تذهب بركة علمه منى . وقال الشافعى رحمه الله : كنت اصفح الورقة بين يدي مالك رحمه الله صفحا رفيقا هيبه له .

---

(١) قلت : كل استشهاد الامام النووي هو في مقام طالب العلم وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تواجه ومن امهات المؤمنين طهرهن الله وصلى وسلم عليهن ومن صواحي بيت النبوة : « اتكن صواحب يوسف » .  
المطبع

ثلا يسمع وقعها . وقال الربيع : والله ما اجترأت ان اشرب الماء وانشافعي ينظر الى هيبة له . وقال (١) حمدان بن الاصفهانى : كنت عند شريك (٢) رحمه الله فاتاه بعض اولاد المهدي ، فاستند الى الحائط وسأله عن حديث فلم يلتفت اليه ، واقبل علينا ثم عاد فعاد لمثل ذلك ، فقال : استخف بأولاد الخلفاء ؟ فقال : شريك : لا ، ولكن العلم أجل عند الله تعالى من ان اضعه ، فجثا على ركبتيه ، فقال شريك : هكذا يطلب العلم .

وعن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال : من حق العالم عليك ان تسلم على القوم عامة وتخصه بالتحية ، وأن تجلس امامه ، ولا تشرن عنده بيدك ، ولا تعمعن بعينك غيره ، ولا تقولن : قال فلان خلاف قوله . ولا تفتابن عنده احدا ، ولا تسار في مجلسه ، ولا تأخذ بثوبه ، ولا تلح عليه اذا كسل ، ولا تشيع من طول صحبته ، فانما هو كالنحلة تنتظر متى يسقط عليك منها شيء .

ومن آداب المتعلم أن يتحرى رضى المعلم وان خالف رأى نفسه ، ولا يفتاب عنده ولا يفشي له سرا ، وأن يرد غيبته اذا سمعها ، فان عجز فارق ذلك المجلس . والا يدخل عليه بغير اذن ، واذا دخل جماعة قدموا افضلهم واسنهم ، وأن يدخل كامل الهيئة ، فارغ القلب من الشواغل . متظفرا منتظفا بسواك ، وقص شارب وظفر ، وازالة كريبه رائحة ، ويسلم على الحاضرين كلهم بصوت يسمعون اسماعا محققا ، ويخص الشيخ بزيادة اكرام ، وكذلك يسلم اذا انصرف ، ففي الحديث الأمر بذلك ، ولا التفات الى من أنكره ، وقد اوضحت هذه المسألة في كتاب الأذكار . ولا يتخطى رقاب الناس ، ويجلس حيث انتهى به المجلس الا أن يصرح له الشيخ أو الحاضرون بالتقدم والتخطى ، أو يعلم من حالهم ايثار ذلك ، ولا يقيم احدا من مجلسه ، فان آثره غيره بمجلسه لم يأخذه الا ان يكون في ذلك مصلحة للحاضرين ، بأن يقرب من الشيخ ، ويذكره مذاكرة ينتفع الحاضرون بها ، ولا يجلس وسط الحلقة الا لضرورة . ولا بين صاحبين الا برضاها ، واذا فسح له قعد وضم نفسه ، ويحرص على القرب من الشيخ ليفهم كلامه فهما كاملا بلا مشقة ، وهذا بشرط ان لا يرتفع في المجلس على افضل منه ويتأدب مع رفقته وحاضري المجلس ، فان تأدبه معهم تأدب مع

(١) هو حمدان بن محمد بن سليمان الاصفهانى من الطبقة الثامنة في الكولين توفى بالكوفة روى عن شريك وغيره . ( ط )

(٢) شريك بن عبد الله النخعي . قال في الطبقات الكبرى : اخبرنا محمد بن سليم المدي قال : سمعت شريكا يحدث مشايخنا عنده فقال : انا شريك بن عبد الله بن ابي شريك : وابو شريك جدى شهد القادسية . ١ هـ وقال احمد بن حنبل : هو في ابي اسحق اثبت من زهير . وقال ابن معين : ثقة يغلط . وقال العجلي : ثقة سيء الحفظ . ( ط )

الشيخ ، واحترام لجلسه . ويقعد قعدة المتعلمين لا قعدة المعلمين ، ولا يرفع صوته رفعا بليغا من غير حاجة ، ولا يضحك ، ولا يكثر الكلام بلا حاجة ، ولا يعيب بيده ولا غيرها ، ولا يلتفت بلا حاجة ، بل يقبل على الشيخ مصفيا إليه ، ولا يسبقه الى شرح مسألة أو جواب سؤال الا أن يعلم من حال الشيخ ايشار ذلك ، ليستدل به على فضيلة المتعلم .

ولا يقرأ عليه عند شغل قلب الشيخ وماله وغمه ، ونعاسه واستيفازه ، ونحو ذلك مما يشق عليه ، أو يمنعه استيفاء الشرح . ولا يسأله عن شيء في غير موضعه الا أن يعلم من حاله أنه لا يكرهه . ولا يلج في السؤال الحاحا مضجرا ، ويفتنم سؤاله عند طيب نفسه وفراغه ، ويتلطف في سؤاله ، ويحسن خطابه ، ولا يستحي من السؤال عما أشكل عليه ، بل يستوضحه اكمل استيضاح ، فمن رق وجهه رق علمه ، ومن رق وجهه عند السؤال ظهر نقصه عند اجتماع الرجال .

واذا قال له الشيخ : أفهمت ؟ فلا يقل : نعم ، حتى يتضح له المقصود ايضا جليا ، لئلا يكذب ويفوته الفهم . ولا يستحي من قوله : لم أفهم ، لأن استنباطه يحصل له مصالح عاجلة وآجلة ، فمن العاجلة حفظه المسألة : وسلامته من كذب وتفاق ، باظهاره فهم ما لم يكن يفهم . ومنها اعتقاد الشيخ اعتناءه ورغبته وكمال عقله وورعه ، وملكه لنفسه وعدم نفاقه ، ومن الآجلة ثبوت الصواب في قلبه دائما ، واعتياده هذه الطريقة المرضية ، والاخلاق الرضية .

وعن الخليل بن احمد رحمه الله : منزلة الجهل ، بين الحياء والانفة . وينبغي اذا سمع الشيخ يقول مسألة ، أو يحكى حكاية وهو يحفظها ، أن يصفى لها اصفاء من لم يحفظها ، الا اذا علم من حال الشيخ ايشاره علمه بأن المتعلم حافظها .

وينبغي أن يكون حريصا على التعلم ، مواظبا عليه في جميع اوقاته ليلا ونهارا ، حضرا أو سفرا ، ولا يذهب من اوقاته شيئا في غير العلم ، الا بقدر الضرورة ، لاكل ونوم قدرا لا بد منه ، ونحوهما كاستراحة يسيرة لازالة الملل ، وشبه ذلك من الضروريات وليس بعاقل من أمكنه درجة ورثة الأنبياء ثم فوتها ، وقد قال الشافعي رحمه الله في رسالته : « حق على طلبة العلم بلوغ غاية جهدهم في الاستكثار من علمه ، والصبر على كل عارض دون طلبه ، واخلاص النية لله تعالى في ادراك علمه نضا واستنباطا ، والرغبة الى الله تعالى في العون عليه » .

وفي صحيح مسلم عن يحيى بن أبي كثير قال : « لا يستطاع العلم براحة الجسم » ذكره في أوائل مواقيت الصلاة . قال الخطيب البغدادي : أجود اوقات الحفظ الأسحار ، ثم نصف النهار ، ثم الفسدة ، وحفظ الليل أنفع من حفظ النهار ، ووقت الجوع أنفع من وقت الشبع . قال : وأجود أماكن الحفظ الغرف ، وكل موضع بعد عن اللهيات ، وقال : وليس

بمحمود الحفظ بحضرة النبات ، والخضرة ، والأنهار ، وقوارع الطرق .  
لأنها تمنع - غالبا - خلو القلب .

وينبغي أن يصبر على جفوة شيخه ، وسوء خلقه ، ولا يصدده ذلك عن ملازمته واعتقاد كماله ، ويتأول لأفعاله التي ظاهرها الفساد تأويلات صحيحة ، فما يعجز عن ذلك الا قليل التوفيق . وإذا جفاه الشيخ ابتدا هو بالاعتذار ، وأظهر أن الذنب له ، والعتب عليه ، فذلك أنفع له دينا ودنيا ، وأبقى لقلب شيخه . وقد قالوا : من لم يصبر على ذل التعلم بقى عمره في عمية الجهالة ، ومن صبر عليه آل أمره الى عز الآخرة والدنيا . ومنه الأثر المشهور عن ابن عباس رضى الله عنهما : ( ذلت طالبا فعززت مطلوبا ) .

ومن آدابه الحلم والناة ، وأن يكون همته عالية ، فلا يرضى باليسر مع امكان الكثير ، وأن لا ينوف في اشتغاله ، ولا يؤخر تحصيل فائدة وإن قلت اذا تمكن منها ، وأن أمن حصولها بعد ساعة ، لأن للتأخير آفات ، ولأنه في الزمن الثاني يحصل غيرها ، وعن الربيع قال : « لم أر الشافعي أكلا بنهار ، ولا نائما بليل ، لاهتمامه بالتصنيف ، ولا يحمل نفسه ما لا يطيق مخافة الملل ، وهذا يختلف باختلاف الناس ، وإذا جاء مجلس الشيخ فلم يجده انتظره ولا يفوت درسه الا أن يخاف كراهة الشيخ لذلك ، بأن يعلم من حاله الإقراء في وقت بعينه فلا يشق عليه بطلب القراءة في غيره .

قال الخطيب : وإذا وجده نائما لا يستأذن عليه ، بل يصبر حتى يستيقظ أو ينصرف والاختيار الصبر ، كما كان ابن عباس والسلف يفعلون . وينبغي أن يفتنم التحصيل في وقت الفراغ والنشاط ، وحال الشباب وقوة البدن ، ونباهة خاطر ، وقلة الشواغل ، قبل عوارض البطالة ، وارتفاع المنزلة ، فقد روينا عن عمر رضى الله عنه : « تفقهوا قبل أن تسودوا » وقال الشافعي : « تفقه قبل أن ترأس ، فإذا رأست فلا سبيل الى التفقه » .

ويعتني بتصحيح درسه الذي يتحفظه ، تصحيحا متقنا على الشيخ . ثم يحفظه حفظا محكما ، ثم بعد ذلك يكرره مرات ليرسخ رسوخا متأكدا ، ثم يراعيه بحيث لا يزال محفوظا جيدا ، ويبدأ درسه بالحمد لله والصلاة على رسوله صلى الله عليه وسلم ، والدعاء للعلماء ومشايخه ووالديه وسائر المسلمين ، ويكرر بدرسه لحديث : « اللهم بارك لأمتي في بكورها » ويداوم على تكرار محفوظاته ، ولا يحفظ ابتداء من الكتب استقلالا ، بل يصحح على الشيخ كما ذكرنا ، فالاستقلال بذلك من أضر المقاسد والى هذا أشار الشافعي رحمه الله بقوله : « من تفقه من الكتب ضيع الأحكام » .

وليذاكر بمحفوظاته ، وليدم الفكر فيها ، ويعتني بما يحصل فيها من الفوائد ، وليرافق بعض حاضري حلقة الشيخ في المذاكرة . قال الخطيب :

وأفضل المذاكرة مذاكرة الليل ، وكان جماعة من السلف يفعلون ذلك ، وكان جماعة منهم يبدؤون من العشاء فربما لم يقوموا حتى يسمعوا اذان الصبح . وينبغي أن يبدأ من دروسه على المشايخ ، وفي الحفظ والتكرار والمطالعة بالأهم فالأهم ، وأول ما يبدأ به حفظ القرآن العزيز فهو أهم العلوم وكان السلف لا يعلمون الحديث والفقه إلا لمن يحفظ القرآن ، وإذا حفظه فليحذر من الاشتغال عنه بالحديث والفقه وغيرهما اشتغالا يؤدي الى نسيان شيء منه . أو تمريره للنسيان .

وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن مختصرا ، ويبدأ بالأهم ، ومن أهمها الفقه والنحو ، ثم الحديث والأصول ، ثم الباقي على ما تيسر ، ثم يشتغل باستشراح محفوظاته ، ويعتمد من الشيوخ في كل فن أكملهم في الصفات السابقة ، فان أمكنه شرح دروس في كل يوم فعل ، والا اقتصر على الممكن من درسين أو ثلاثة وغيرها ، فإذا اعتمد شيئا في فن وكان لا يتأذى بقراءة ذلك الفن على غيره فليقرأ أيضا على ثلث وثلث وأكثر ما لم يتأذوا ، فان تأذى المعتمد اقتصر عليه ، وراعى قلبه فهو أقرب الى انتفاعه ، وقد قدمنا أنه ينبغي أن لا يتأذى من هذا .

وإذا بحث المختصرات ، انتقل الى بحث أكبر منها مع المطالعة المتقنة ، والمناجاة الدائمة المحكمة ، وتعلق ما يراه من النفائس والغرائب وحل المشكلات مما يراه في المطالعة أو يسمعه من الشيخ . ولا يحتقرن فائدة يراها أو يسمعه في أي فن كانت ، بل يبادر الى كتابتها ثم يواظب على مطالعة ما كتبه ، وليلزم حلقة الشيخ وليعتن بكل الدروس ، ويعلق عليها ما أمكن ، فان عجز اعتنى بالأهم ، ولا يؤثر بنوبته ، فان الاثر بالقرب مكروه ، فان رأى الشيخ المصلحة في ذلك في وقت فأشار به امثل أمره .

وينبغي أن يرشد رفيقه وغيرهم من الطلبة الى مواطن الاشتغال والفائدة ، ويذكر لهم ما استفادوا على جهة النصيحة والمذاكرة وارشادهم ، يبارك له في علمه ، ويستنير قلبه ، وتؤكد المسائل معه ، مع جريل ثواب الله عز وجل ، ومتى بخل بذلك كان بضده ، فلا يثبت معه ، وان ثبت لم يثمر . ولا يحسد أحدا ولا يحتقره ، ولا يعجب بفهمه ، وقد قدمنا هذا في آداب المعلم .

فإذا فعل ما ذكرناه وتكاملت أهليته واشتهرت فضيلته اشتغل بالتصنيف وجد في الجمع والتأليف محققا كل ما يذكره ، متشبها في نقله واستنباطه ، متحررا بأصاح العبارات ، وبيان المشكلات ، متجنباً العبارات الركيكات ، والأدلة الواهيات ، مستوعبا معظم أحكام ذلك الفن ، غير مختل بشيء من أصوله ، منبها على القواعد ، فبذلك تظهر له الحقائق ، وتكشف المشكلات ، ويطلع على القوامض وحل المضلات ، ويعرف مذاهب العلماء ، والراجح من المرجوح ، ويرتفع عن الجمود على محض التقليد ، ويلتحق بالائمة المجتهدين أو يقاربهم أن وفق لذلك ، وبالله التوفيق .

## فصل

### في آداب يشترك فيها العالم والمتعلم

ينبغي لكل واحد منهما أن لا يخل بوظيفته لعروض مرض خفيف ونحوه ، مما يمكن معه الاشتغال ، ويستشفى بالعلم ، ولا يسأل أحدا تعنتا وتعجيزا ، فالسائل تعنتا وتعجيزا لا يستحق جوابا ، وفي حديث النهي عن غلوطات (١) المسائل . وإن يعنى بتحصيل الكتب شراء واستعارة ، ولا يشتغل بنسخها أن حصلت بالشراء لأن الاشتغال أهم إلا أن يتعذر الشراء لعدم الثمن ، أو لعدم الكتاب مع نفاسته فيستنسخه والا فليستخه ولا يهتم بتحسين الخط بل بتصحيحه ، ولا يرتضى الاستعارة ، مع إمكان تحصيله ملكا فإن استعاره لم يبطيء به لئلا يفوت الانتفاع به على صاحبه ، ولئلا يكسل عن تحصيل الفائدة منه ، ولئلا يمتنع عن اعارته غيره .

وقد جاء في ذم الإبطاء برد الكتب المستعارة عن السلف أشياء كثيرة نثرا ونظما ، ورويناها في كتاب الخطيب ( الجامع لأخلاق الراوى والسامع ) منها عن الزهرى : إياك وغلول الكتب وهو حبسها عن أصحابها ، وعن الفضيل : ليس من أفعال أهل الورع ولا من أفعال الحكماء أن يأخذ سماع رجل وكتابه ، فيحبسه عنه ، ومن فعل ذلك فقد ظلم نفسه . وقال الخطيب : وبسبب حبسها امتنع غير واحد من اعارتها ، ثم روى في ذلك جملا عن السلف وأنشد فيه أشياء كثيرة . والمختار استحباب الاعارة لمن لا ضرر عليه في ذلك ، لأنه اعانة على العلم مع ما في مطلق العارية من الفضل . وروينا عن وكيع : أول بركة الحديث اعارة الكتب .

وعن سفيان الثوري : من بخل بالعلم ابتلى باحدى ثلاث : أن ينساه . أو يموت ولا ينتفع به ، أو تذهب كتبه . وقال رجل لأبي العتاهية (٢) : اعزنى كتابك ، قال : انى اكره ذلك ، فقال : اما علمت أن المكارم موصولة بالمكاره ، فأعاره . ويستحب شكر المعير لاحسانه .

فهذه نبذة من آداب العلم والمتعلم ، وهى ان كانت طويلة بالنسبة الى هذا الكتاب فهى مختصرة بالنسبة الى ما جاء فيها ، وانما قصدت بإيرادها أن يكون جامعا لكل ما يحتاج اليه طالب العلم وبالله التوفيق .

(١) قوله : غلوطات هكذا في نسخة الأذرى بدون همز وفي نسخة أخرى اغلوطات بالهمز وهما روايتان . والحديث في سنن أبى داود قال المنذرى : وفي روايته مجهول وهو عبد الله ابن سعد ، وأراد بالغلوطات المسائل التى بغلط بها العلماء ليؤلوا فيها فيهبج بذلك شر وفطنة . وانما نهي عنها لأنها غير نافعة في الدين ولا تكاد تكون الا فيما لا يقع ( ش ) .

(٢) أبو العتاهية اسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان العنسى بالولاء المكنى بأبى اسحاق الشاعر المعروف بالولود سنة ١٣٠ والمتوفى سنة ٢١٣ على ما ذكره ابن خلكان . قال في القاموس : أبو العتاهية كراهية لقب أبى اسحق اسماعيل بن أبى القاسم بن سويد لا كنيته وروى الجوهرى وقال الزبيدى شارح القاموس قوله : ابن أبى القاسم السواب ابن القاسم ( ط ) .

## باب

### ( آداب الفتوى والمفتى والمستفتي )

اعلم ان هذا الباب مهم جدا فاجبت تقديمه لعموم الحاجة اليه ، وقد صنف في هذا جماعة من اصحابنا منهم ابو القاسم الصيمري شيخ صاحب (١) الحاوي ، ثم الخطيب ابو بكر الحافظ البغدادي ثم الشيخ ابو عمرو بن الصلاح (٢) ، وكل منهم ذكر نفائس لم يذكرها الآخرون ، وقد طالعت كتب الثلاثة ولخصت منها جملة مختصرة مستوعبة لكل ما ذكره من المهم ، وضعت اليها نفائس من متفرقات كلام الاصحاب وبالله التوفيق .

اعلم ان الافتاء عظيم الخطر ، كبير الموقع ، كثير الفضل ، لان المفتي وارث الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، وقائم بغرض الكفاية ولكنه معرض للخطا ، ولهذا قالوا : المفتي موقع عن الله تعالى ، وروينا عن ابن المنكدر قال : العالم بين الله تعالى وخلقته ، فلينظر كيف يدخل بينهم . وروينا عن السلف وفضلاء الخلف من التوقف عن الفتيا اشياء كثيرة معروفة نذكر منها احرفا تبركا ، وروينا عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : ادركت عشرين ومائة من الانتصار من اصحاب رسول الله صلى الله

---

(١) ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب المعروف بالماوردي صاحب الحاوي وهو مخطوطة في دار الكتب والوثائق العربية بالقاهرة وهو غير كامل لا يوجد الجزء الذي فيه كتاب الودعة وهناك نسخة في المكتبة الازهرية لا يوجد منها سوى الجزء الاول والنسخة الكاملة هي المصورة في وثائق الجامعة العربية بالقاهرة ، وله الاحكام السلطانية ، وادب الدنيا والدين وهما مطبوعان متداولان والنكت والميون ، وتفسير القرآن الكريم ولم ارهما .

اخذ الفقه في البصرة على ابي القاسم الصيمري واخذه في بغداد عن الشيخ ابي حامد الاسفرايني وقد استوطن بغداد في درب الزعفران ، ثم قادف بغداد عائدا الى البصرة ثم عاد الى بغداد وتوفي يوم الثلاثاء سلخ ربيع الاول سنة ٥٠٠ هـ ودفن من القديس في مقبرة باب حرب ببغداد وعمره سنة وثمانون سنة ، والماوردي نسبة الى بيع الماورد هكذا قاله السمعاني واقاده ابن خلكان ( ط ) .

(٢) ابو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن ابي النصر الكردي الشهير بوزيري اللقب تقي الدين ابن الصلاح الفقيه الشافعي المحدث ، صاحب المقدمة في علوم الحديث ، قال ابن خلكان : هو احد اشياخ الذين انتفعت بهم ، حصل علم الحديث بخراسان ثم رجع الى الشام وتولى التدريس بالمدرسة الناصرية بالقدس ، ثم انتقل الى دمشق وتولى تدريس الحديث بالرواجية ثم تولى التدريس بمدرسة دار الحديث بدمشق ، ثم تولى التدريس بمدرسة ست الشام زمرد خاتون بنت ايوب شقيقة توران شاه وزوجة ناصر الدين بن اسد الدين شيركوه ( ط ) .



عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا الى هذا ، وهذا الى هذا ، حتى ترجع الى الاول . وفي رواية : ما منهم من يحدث بحديث الا ود أن أخاه كفاه إياه ، ولا يستفتى عن شيء الا ود أن أخاه كفاه الفتيا .

وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم من أفتى عن كل ما يسأل فهو مجنون . وعن الشعبي والحسن وأبي حصين بفتح الحاء التابعين قالوا : أن أحدكم ليفتى في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر . وعن عطاء ابن السائب التميمي : أدركت أقواما يسأل أحدهم عن الشيء فينتكم وهو يرعد ، وعن ابن عباس ومحمد بن عجلان : إذا أغفل العالم ( لا أدري ) أصيبت مقاتله . وعن سفيان بن عيينه وسحنون : أجسر الناس على الفتيا أقلهم علما .

وعن الشافعي وقد سئل عن مسألة فلم يجب ، فقليل له ، فقال : حتى أدري أن الفضل في السكوت أو في الجواب . وعن الأثرم : سمعت أحمد بن حنبل يكثر أن يقول : لا أدري . وذلك فيما عرف الأقاويل فيه . وعن الهيثم بن جميل : شهدت مالكا سئل عن ثمان وأربعين مسألة فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري . وعن مالك أيضا : أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة فلا يجيب في واحدة منها ، وكان يقول : من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف خلاصه ثم يجيب . وسئل عن مسألة فقال : لا أدري ، فقليل : هي مسألة خفيفة سهلة ، فغضب وقال : ليس في العلم شيء خفيف .

وقال الشافعي : ما رأيت أحدا جمع الله تعالى فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة أسكت منه عن الفتيا . وقال أبو حنيفة : لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفتيت ، يكون لهم المنة وعلى الوزر . وأقوالهم في هذا كثيرة معروفة . قال الصيمري والخطيب : قل من حرص على الفتيا ، وسابق إليها ، وثابر عليها ، الا قل توفيقه ، واضطرب في أموره . وإن كان كارها لذلك ، غير مؤثر له ما وجد عنه مندوحة ، وأحال الأمر فيه على غيره ، كانت المعونة له من الله أكثر ، والصالح في جوابه أغلب ، واستدلا بقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « لا تسأل الإمارة فانك ان أعطيتها عن مسألة وكلت إليها ، وإن أعطيتها عن غير مسألة اعنت عليها » .

## فصل

قال الخطيب : ينبغى للإمام أن يتصفح أحوال المفتين ، فمن صلح للفتيا أقره ، ومن لا يصلح منعه ، ونهاه أن يعود ، وتوعده بالعقوبة ان عاد ، وطريق الإمام الى معرفة من يصلح للفتوى أن يسأل علماء وقته ،

ويعتمد اخبار الموثوق بهم ، ثم روى بإسناده عن مالك رحمه الله قال : ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك . وفي رواية : ما أفتيت حتى سألت من هو أعلم مني : هل يراني موضعاً لذلك ؟ قال مالك : ولا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء حتى يسأل من هو أعلم منه .

## فصل

قالوا : وينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع مشهوراً بالديانة الظاهرة ، والصيانة الباهرة . وكان مالك رحمه الله يعمل بما لا يلزمه الناس ، ويقول : لا يكون عالماً حتى يعمل في خاصة نفسه بما لا يلزمه الناس مما لو تركه لم يَأْثَم . وكان يحكي نحوه عن شيخه ربيعة (١) .

## فصل

شرط المفتي كونه مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، سليم الذهن ، رصين الفكر ، صحيح التصرف والاستنباط ، متيقظاً سواء فيه الحر والعبد والمرأة والأعمى ، والأخرس إذا كتب أو فهمت اشارته . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، وينبغي أن يكون كالراوى في أنه لا يؤثر فيه قرابة وعداوة ، وجور ونفع ودفع ضرر ، لأن المفتي في حكم مخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص ، فكان كالراوى لا كالشاهد ، وفتواه لا يرتبط بها الزام بخلاف حكم القاضي .

قال : وذكر صاحب الحاوى أن المفتي إذا نابذ في فتواه شخصاً معيناً صار خصماً حكماً (٢) معانداً ، فترد فتواه على من عاداه كما ترد شهادته عليه ، واتفقوا على أن الفاسق لا تصح فتواه ، وتقل الخطيب فيه أجماع المسلمين .

ويجب عليه إذا وقعت له واقعة أن يعمل باجتهاد نفسه ، وأما المستور وهو الذي ظاهره العدالة ولم تختبر عدالته باطناً ، ففيه وجهان أصحهما : جواز فتواه ، لأن العدالة الباطنة يعسر معرفتها على غير القضاة ، والثاني : لا يجوز كالشهادة ، والخلاف كالخلاف في صحة النكاح بحضور المستورين . قال الصيمري : وتصح فتاوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا تكفره ببدعته ولا نفسه ، وتقل الخطيب هذا ثم قال : وأما الشرار والرافضة الذين يسبون السلف الصالح ففتاويهم مردودة وأقوالهم ساقطة . والقاضي كفيhre في جواز الفتيا بلا كراهة ، هذا هو الصحيح المشهور من مذهبننا ، قال الشيخ : ورأيت في بعض تعاليق الشيخ أبى حامد أن له الفتوى في العبادات،

(١) شيخه ربيعة المعروف بريئة الراى أبو عثمان بن أبى عثمان فروخ مولى آل المنكدر التميميين ( ط ) .

(٢) وفي نسخة باسقاط « حكماً » .

وما لا يتعلق بالقضاء ، وفي القضاء وجهان لأصحابنا أحدهما : الجواز لأنه  
أهل ، والثاني : لا ، لأنه موضع تهمة ، وقال ابن المنذر : تكره الفتوى في  
مسائل الأحكام الشرعية (١) وقال شريح : أنا أقضى ولا أفتى .

## فصل

قال أبو عمرو : المفتون قسمان مستقل وغيره ، فالمستقل شرطه  
مع ما ذكرناه أن يكون قيما (٢) بمعرفة أدلة الأحكام الشرعية عن الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس ، وما التحق بها على التفصيل ، وقد  
فصلت في كتب الفقه فتبهرت والله الحمد ، وأن يكون عالما بما يشترط في  
الأدلة ، ووجوه دلالتها ، وبكيفية اقتباس الأحكام منها ، وهذا يستفاد من  
أصول الفقه ، عارفا من علوم القرآن ، والحديث ، والناسخ والمنسوخ ،  
والنحو واللغة والتصريف ، واختلاف العلماء واتفاقهم بالقدر الذي يتمكن  
معه من الوفاء بشروط الأدلة والاقتباس منها ، ذا دربة وارتياض في  
استعمال ذلك ، عالما بالفقه ضابطا لأمهات مسائله وتفاريعه ، فمن جمع  
هذه الأوصاف فهو المفتي المطلق المستقل ، الذي يتأدى به فرض الكفاية .

وهو المجتهد المطلق المستقل ، لأنه يستقل بالأدلة بغير تقليد وتفيد  
بمذهب أحد ، قال أبو عمرو : وما شرطناه من حفظه لمسائل الفقه لم  
يشترط في كثير من الكتب المشهورة لكونه ليس شرطاً لمنصب الاجتهاد .  
لأن الفقه ثمرته فيتأخر عنه ، وشرط الشيء لا يتأخر عنه ، وشرطه الأستاذ  
أبو اسحاق الإسفراييني وصاحبه أبو منصور البغدادي وغيرهما ، واشترطه  
في المفتي الذي يتأدى به فرض الكفاية هو الصحيح وإن لم يكن كذلك في  
المجتهد المستقل .

ثم لا يشترط أن يكون جميع الأحكام على ذهنه ، بل يكفي كونه حافظا  
المعظم ، متمكنا من ادراك الباقي على قرب . وهل يشترط أن يعرف من  
الحساب ما يصحح به المسائل الحسابية الفقهية ؟ حكى أبو اسحاق  
وأبو منصور فيه خلافا لأصحابنا ، والأصح اشتراطه ، ثم انما نشترط  
اجتماع العلوم المذكورة في مفت بطلق في جميع أبواب الشرع . فاما مفت  
في باب خاص كالمناسك والفرائض فيكفيه معرفة ذلك الباب ، كذا قطع به  
الفزالي وصاحبه ابن برهان (٣) (بفتح الباء) وغيرهما ، ومنهم من منعه  
مطلقا وأجازه ابن الصباغ في الفرائض خاصة والأصح جوازه مطلقا .

« القسم الثاني » المفتي الذي ليس بمستقل ، ومن دهر طويل عدم

(١) في نسخة باسقاط « الشرعية » .

(٢) قوله : قيما هكذا في نسخة الأندلس وفي نسخة أخرى « فقيها » بدل « قيما » (ش)

(٣) أحمد بن علي بن محمد الوكيل الكني بابي الفتح الفقيه الشافعي المتوفى ببغداد

سنة ٢٠هـ قال ابن خلكان بفتح الباء وسكون الراء وبعد الهاء الف ونون [ ط ] .

الفتى المستقل ، وصارت الفتوى الى المتسبين الى ائمة المذاهب المتبوعة ،  
والمفتى المنتسب اربعة احوال .

(( احدها )) : ان لا يكون مقلدا لامامه ، لا في المذهب ولا في دليله ،  
لاتصافه بصفة المستقل ، وانما ينسب اليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد .  
وادعى الاستاذ ابو اسحاق هذه الصفة لاصحابنا ، فحكى عن اصحاب مالك  
رحمه الله واحمد وداود واكثر الحنفية انهم صاروا الى مذاهب ائمتهم  
تقليدا لهم ، ثم قال : والصحيح الذي ذهب اليه المحققون ما ذهب اليه  
اصحابنا : وهو انهم صاروا الى مذهب الشافعي لا تقليدا له ، بل لما  
وجدوا طريقه في الاجتهاد والقياس اسد الطرق ولم يكن لهم بد من الاجتهاد  
سلوكا طريقه . فطلبوا معرفة الأحكام بطريق الشافعي . وذكر ابو علي  
السنجى ( بكسر السين المهملة ) نحو هذا فقال : اتبعنا الشافعي دون غيره ،  
لانا وجدنا قوله ارجح الأقوال وأعدلها ، لا أنا قلدها .

(( قلت )) هذا الذي ذكرناه موافق لما أمرهم به الشافعي ثم المزنى في أول  
مختصره وغيره بقوله : « مع اعلاميه نهيه عن تقليده وتقليد غيره » قال  
ابو عمرو : دعوى انتفاء التقليد عنهم مطلقا لا يستقيم ، ولا يلائم المعلوم  
من حالهم أو حال أكثرهم ، وحكى بعض اصحاب الأصول منا أنه لم يوجد  
بعد عصر الشافعي مجتهد مستقل ، ثم فتوى المفتى في هذه الحالة كفتوى  
المستقل في العمل بها ، والاعتداد بها في الاجماع والخلاف .

(( الحالة الثانية )) ان يكون مجتهدا مقيدا في مذهب امامه ، مستقلا  
بتقرير أصوله بالدليل ، غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول امامه وقواعده ،  
وشروطه كونه عالما بالفقه وأصوله ، وأدلة الأحكام تفصيلا ، بصيرا بمسالك  
الاقيسة والمعاني ، تام الارتياض في التخريج والاستنباط ، قيما بالحقاق  
ما ليس منصوفا عليه لامامه بأصوله ، ولا يعرى عن شوب تقليد له لاخلاله  
ببعض أدوات المستقل ، بأن يخل بالحديث أو العربية ، وكثيرا ما اخل بهما  
المقيد ، ثم يتخذ نصوص امامه أصولا يستنبط منها كفعل المستقل بنصوص  
الشرع ، وربما اكتفى في الحكم بدليل امامه ، ولا يبحث عن معارض كفعل  
المستقل في النصوص ، وهذه صفة اصحابنا اصحاب الوجوه ، وعليها كان  
ائمة اصحابنا أو أكثرهم ، والعامل بفتوى هذا مقلد لامامه لا له .

ثم ظاهر كلام الاصحاب ان من هذا حاله لا يتأدى به فرض الكفاية .  
قال ابو عمرو : ويظهر تأدى الفرض به في الفتوى وان لم يتأدى في احياء  
العلوم التي منها استمداد الفتوى ، لانه قام مقام امامه المستقل تفريعا  
على الصحيح ، وهو جواز تقليد الميت . ثم قد يستقل المقيد في مسألة أو  
باب خاص كما تقدم ، وله ان يفتى فيما لا نص فيه لامامه بما يخرج على  
أصوله ، هذا هو الصحيح الذي عليه العمل ، واليه مفزع المفتين من مدد

طويلة ، ثم اذا افنى بتخريجه فالمستفتى مقلد لامامه لا له ، هكذا قطع به امام الحرمين في كتابه الفياثي ، وما اكثر فوائده .

قال الشيخ ابو عمرو : وينبغي ان يخرج هذا على خلاف حكاة الشيخ ابو اسحاق الشيرازي وغيره ، ان ما يخرج اصحابنا هل يجوز نسبته الى الشافعي ؟ والاصح انه لا ينسب اليه ، ثم تارة يخرج من نص معين لامامه وتارة لا يجده ، فيخرج على اصوله بأن يجد دليلا على شرط ما يحتج به امامه فيفتي بموجبه ، فان نص امامه على شيء ونص في مسألة تشبهها على خلافه فخرج من احدهما الى الآخر سمي قولاً مخرجاً وشرط هذا التخريج ان لا يجد بين نصيه فرقاً ، فان وجده وجب تقريرهما على ظاهرهما ، ويختلفون كثيراً في القول بالتخريج في مثل ذلك لاختلافهم في امكان الفرق .

« قلت » واكثر ذلك يمكن فيه الفرق وقد ذكره .

« الحالة الثالثة » ان لا يبلغ رتبة اصحاب الوجوه ، لكنه فقيه النفس ، حافظ مذهب امامه ، عارف بادلته ، قائم بتقريرها ، بصور ، وبحرر ، ويقرر ، ويمهد ، ويضيف ، ويرجح . لكنه قصر عن اولئك لقصوره عنهم في حفظ المذهب ، او الارتياض في الاستنباط ، او معرفة الأصول ونحوها من ادواتهم ، وهذه صفة كثير من المتأخرين - الى اواخر المائة الرابعة - المصنفين الذين رتبوا المذهب وحرروه ، وصنفوا فيه تصانيف فيها معظم اشتغال الناس اليوم ، ولم يلحقوا الذين قبلهم في التخريج . واما فتاويهم فكانوا يتبسطون فيها تبسط اولئك او قريباً منه ، ويقيسون غير المنقول عليه ، غير مقتصرين على القياس الجلي ، ومنهم من جمعت فتاويه ولا تبلغ في التحاقها بالمذهب مبلغ فتاوى اصحاب الوجوه .

« الحالة الرابعة » ان يقوم بحفظ المذهب ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ، ولكن عنده ضعف في تقرير ادلته وتحرير اقيسته ، فهذا يعتمد نقله وفتواه فيما يحكيه من مسطورات مذهبه ، من نصوص امامه ، وتفريع المجتهدين في مذهبه ، وما لا يجده منقولاً ان وجد في المنقول معناه ، بحيث يدرك بغير كبير فكر انه لا فرق بينهما ، جاز الحاقه به والفتوى به ، وكذا ما يعلم اندراجه تحت ضابط ممهد في المذهب ، وما ليس كذلك يجب امساكه عن الفتوى فيه ، ومثل هذا يقع نادراً في حق المذكور . اذ يبعد كما قال امام الحرمين ان تقع مسألة لم ينص عليها في المذهب ، ولا هي في معنى المنصوص ، ولا مندرجة تحت ضابط . وشرطه كونه فقيه النفس ذا حفظ وافر من الفقه ، قال ابو عمرو : وان يكتفى في حفظ المذهب في هذه الحالة والتي قبلها بكون المعظم على ذهنه ، ويتمكن لدرجته من الوقوف على الباقي على قرب .

## فصل

هذه اصناف المفتين وهي خمسة ، وكل صنف منها يشترط فيه حفظ المذهب وفقه النفس ، فمن تصدى للفتيا وليس بهذه الصفة فقد باء بأمر عظيم ، ولقد قطع امام الحرمين وغيره بأن الأصولي الماهر المتصرف في الفقه لا يحل له الفتوى بمجرد ذلك ، ولو وقعت له واقعة لزمه أن يسأل عنها ويلتحق به المتصرف النظار الباحث ، من أئمة الخلاف وفحول المناظرين ، لانه ليس أهلا لأدراك حكم الواقعة استقلالا ، لقصور آله ، ولا من مذهب امام ، لعدم حفظه له على الوجه المعبر .

فان قيل : من حفظ كتابا أو أكثر في المذهب وهو قاصر ، لم يتصف بصفة أحد ممن سبق ، ولم يجد العامي في بلده غيره ، هل له الرجوع الى قوله ؟

فالجواب : ان كان في غير بلده مفت يجد السبيل اليه وجب التوصل اليه بحسب امكانه ، فان تعذر ذكر مسألته للقاصر ، فان وجدها بعينها في كتاب موثوق بصحته وهو ممن يقبل خبره نقل له حكمه بنصه ، وكان العامي فيها مقلدا صاحب المذهب ، قال أبو عمرو : وهذا وجدته في ضمن كلام بعضهم ، والدليل يعضده ، وان لم يجدها مسطورة بعينها لم يقسها على مسطور عنده ، وان اعتقده من قياس لا فارق ، فانه قد يتوهم ذلك في غير موضعه .

فان قيل : هل لمقلد أن يفتي بما هو مقلد فيه ؟

قلنا : قطع أبو عبد الله الحليمي وأبو محمد الجويني وأبو المحاسن الروياني وغيرهم بتحريمه ، وقال القفال المروزي : يجوز ، قال أبو عمرو : قول من منعه معناه لا يذكره على صورة من يقوله من عند نفسه ، بل يضيفه الى امامه الذي قلده ، فعلى هذا من عددناه من المفتين المقلدين ليسوا مفتين حقيقة ، لكن لما قاموا مقامهم وادوا عنهم عدوا معهم ، وسبيلهم أن يقولوا مثلا : مذهب الشافعي كذا أو نحو هذا ، ومن ترك منهم الاضافة فهو اكتفاء بالمعلوم من الحال عن التصريح به ، ولا بأس بذلك . وذكر صاحب الحاوي في العامي اذا عرف حكم حادثة بناء على دليلها ثلاثة أوجه .

( أحدها ) يجوز أن يفتي به ويجوز تقليده ، لانه وصل الى علمه كوصول العالم .

( والثاني ) يجوز ان كان دليلها كتابا أو سنة ، ولايجوز ان كان غيرهما .

( والثالث ) لا يجوز مطلقا وهو الأصح والله اعلم .

## فصل

### ( في أحكام المفتين - فيه مسائل )

( احداها ) الافتاء فرض كفاية فاذا استفتى وليس في الناحية غيره  
 تعين عليه الجواب ، فان كان فيها غيره وحضرا فالجواب في حقهما فرض  
 كفاية ، وان لم يحضر غيره فوجهان أصحهما : لا يتعين لما سبق عن ابن  
 ابي ليلى ، والثاني : يتعين ، وهما كالوجهين في مثله في الشهادة . ولو  
 سال عامي عما لم يقع لم يجب جوابه .

( الثانية ) اذا افتى بشيء ثم رجع عنه - فان علم المستفتى برجوعه ،  
 ولم يكن عمل بالأول - لم يجر العمل به ، وكذا ان نكح بفتواه واستمر على  
 نكاح بفتواه ثم رجع ، لزمه مفارقتها كما لو تغير اجتهاد من قلده في القبله  
 في اثناء صلاته ، وان كان عمل قبل رجوعه - فان خالف دليلا قاطعا - لزم  
 المستفتى تقض عمله ذلك ، وان كان في محل اجتهاد لم يلزمه نقضه ، لان  
 الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد . وهذا التفصيل ذكره الصيمري والخطيب  
 وأبو عمرو ، واتفقوا عليه ، ولا أعلم خلافا ، وما ذكره الغزالي والرازي  
 ليس فيه تصريح بخلافه .

قال أبو عمرو : واذا كان يفتى على مذهب امام فرجع لكونه بان له قطعا  
 مخالفة نص مذهب امامه ، وجب نقضه وان كان في محل الاجتهاد ، لان  
 نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل . اما اذا  
 لم يعلم المستفتى برجوع المفتي فحال المستفتى في علمه كلما (١) قبل الرجوع .  
 ويلزم المفتي اعلامه قبل العمل وكذا بعده حيث يجب النقض ، واذا عمل  
 بفتواه في اتلاف فبان خطؤه وأنه خالف القاطع فعن الأستاذ أبي اسحاق انه  
 يضمن ان كان اهلا للفتوى ، ولا يضمن ان لم يكن اهلا ، لان المستفتى  
 قصر . كذا حكاها الشيخ أبو عمرو وسكت عليه ، وهو مشكل وينبغي ان  
 يخرج الضمان على قولی الفرور المعروفين في بابي الفصب والنكاح وغيرهما .  
 أو يقطع بعدم الضمان ، اذ ليس في الفتوى الزام ولا الجاء (٢) .

( الثالثة ) يحرم التساهل في الفتوى ، ومن عرف به حرم استفتاؤه ،  
 فمن التساهل ان لا يتثبت ، ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقها من النظر  
 والفكر ، فان تقدمت معرفته بالمسئول عنه فلا بأس بالمبادرة ، وعلى هذا  
 يحمل ما نقل عن الماضين من مبادرة . ومن التساهل أن تحمله الاغراض

(١) كذا بالأصل والمبارة ليها ركاة ، وتستقيم هكذا : كما كان قبل الرجوع [ ط ] .

(٢) بهامش نسخة الأذرى ما نصه : ولا في الفرور الزام ولا الجاء نقوله أو يقطع بعدم

الضمان عجب اهـ [ ش ] .

الفاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكروهة ، والتمسك بالشبه طلبا للترخيص لمن يروم نفعه ، أو التغليظ على من يريد ضره ، وأما من صح قصده فاحتسب في طلب حيلة لا شبهة فيها ، لتخليص من ورطة يمين ونحوها فذلك حسن جميل . وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من نحو هذا ، كقول سفيان : إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسبه كل أحد ، ومن الحيل التي فيها شبهة ويدم فاعلها : الحيلة الريجية في سد باب الطلاق .

« الرابعة » ينبغي أن لا يفتى في حال تغير خلقه ، وتشغل قلبه ، وبمنعه التأمل ، كغضب ، وجوع ، وعطش ، وحزن ، وفرح غالب ، ونعاس ، أو ملل ، أو حر مزعج أو مرض مؤلم ، أو مدافعة حدث ، وكل حال يشتغل فيه قلبه ويخرج عن حد الاعتدال فإن أفتى في بعض هذه الأحوال وهو يرى أنه لم يخرج عن الصواب جاز وإن كان مخاطرا بها .

« الخامسة » المختار للمتصدي للفتوى أن يتبرع بذلك ، ويجوز أن يأخذ عليه رزقا من بيت المال إلا أن يتعين عليه وله كفاية ، فيحرم على الصحيح . ثم إن كان له رزق لم يجز أخذ أجره أصلا ، وإن لم يكن له رزق فليس له أخذ أجره من أعيان من يفتيه على الأصح كالحاكم . واحتال الشيخ أبو حاتم القزويني من أصحابنا فقال : له أن يقول : يلزمني أن أفتيك قولا ، وأما كتابة الخط فلا ، فإذا استأجره على كتابة الخط جاز . قال الصيمري والخطيب : لو اتفق أهل البلد فجعلوا له رزقا من أموالهم على أن يتفرغ لفتاويهم جاز ، أما الهدية فقال أبو مظفر السمعاني : له قبولها ، بخلاف الحاكم فإنه يلزم حكمه . قال أبو عمرو : ينبغي أن يحرم قبولها إن كانت رشوة على أن يفتيه بما يريد كما في الحاكم وسائر ما لا يقابل بعوض .

قال الخطيب : وعلى الإمام أن يفرض لمن نصب نفسه لتدريس الفقه والفتوى في الأحكام ما يفي به عن الاحتراف ، ويكون ذلك من بيت المال ، ثم روى بإسناده أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أعطى كل رجل ممن هذه صفته مائة دينار في السنة .

« السادسة » لا يجوز أن يفتى في الإيمان والاقرار ونحوهما مما يتعلق بالالفاظ إلا أن يكون من أهل بلد الالفاظ ، أو متنزلا منزلتهم في الخبرة بمرادهم من الفاظهم وعرفهم فيها .

« السابعة » لا يجوز لمن كانت فتواه نقلا لمذهب امام — إذا اعتمد الكتب — أن يعتمد الا على كتاب موثوق بصحته ، وبأنه مذهب ذلك الامام ، فإن وثق بأن أصل التصنيف بهذه الصفة لكن لم تكن هذه النسخة معتمدة ، فليستظهر بنسخ منه متفقة ، وقد تحصل له الثقة من نسخة غير موثوق



بها في بعض المسائل اذا رأى الكلام منتظما وهو خير قطن لا يخفى عليه لدبرته موضع الاسقاط والتغيير . فان لم يجده الا في نسخة غير موثوق بها فقال أبو عمرو : ينظر فان وجدته موافقا لأصول المذهب ، وهو أهل لتخريج مثله في المذهب - لو لم يجده منقولا - فله ان يفتى به . فان أراد حكايته عن قائله فلا يقل : قال الشافعي مثلا كذا ، وليقل : وجدت عن الشافعي كذا ، او بلغني عنه ، ونحو هذا . وان لم يكن أهلا لتخريج مثله لم يجز له ذلك ، فان سبيله النقل المحض ، ولم يحصل ما يجوز له ذلك . وله ان يذكره - لا على سبيل الفتوى - مفصحا بحاله ، فيقول . وجدته في نسخة من الكتاب الفلاني ونحوه .

« قلت » لا يجوز لمفت على مذهب الشافعي اذا اعتمد النقل ان يكتفي بمصنف ومصنفين ونحوهما من كتب المتقدمين وأكثر المتأخرين لكثرة الاختلاف بينهم في الجزم والترجيح لأن هذا المفتى المذكور انما ينقل مذهب الشافعي ، ولا يحصل له وثوق بأن ما في المصنفين المذكورين ونحوهما هو مذهب الشافعي ، او الراجح منه ، لما فيهما من الاختلاف . وهذا مما لا يتشكك فيه من له أدنى أنس بالمذهب ، بل قد يجزم نحو عشرة من المصنفين بشيء وهو شاذ بالنسبة الى الراجح في المذهب ، ومخالف لما عليه الجمهور ، وربما خالف نص الشافعي او نصوصا له ، وسترى في هذا الشرح ان شاء الله تعالى أمثلة ذلك ، وأرجو ان تم (١) هذا الكتاب انه يستغنى به عن كل مصنف ويعلم به مذهب الشافعي علما قطعيا ان شاء الله تعالى .

« الثامنة » اذا أفتى في حادثة ثم حدثت مثلها ، فان ذكر الفتوى الأولى ودليلها بالنسبة الى أصل الشرع ان كان مستقلا ، او الى مذهبه ان كان منتسبا ، أفتى بذلك بلا نظر ، وان ذكرها ولم يذكر دليلها ولا طرا ما يوجب رجوعه ، فقل : له ان يفتى بذلك ، والأصح وجوب تجديد النظر ، ومثله القاضي اذا حكم بالاجتهاد ثم وقعت المسألة ، وكذا تجديد الطلب في التيمم ، والاجتهاد في القبلة ، وفيهما الوجهان . قال القاضي (٢) أبو الطيب في تعليقه في آخر باب استقبال القبلة : وكذا العامي اذا وقعت له مسألة فسأل عنها ثم وقعت له فليزمه السؤال ثانيا - يعنى على الأصح - قال : الا ان تكون مسألة يكثر وقوعها ويشق عليه إعادة السؤال عنها ، فلا يلزمه ذلك ، ويكفيه السؤال الأول للمشقة .

(١) كانت أمنية الامام النووي ان يتم هذا الكتاب حتى يغنى عن جميع المصنفات ، ولكن هكذا قدر الله ، وأرجو ان تقر عين الشيخ وأعين النصفين بشامه بقلم هذا السكين المكدود محمد نجيب الطيمي .

(٢) أبو الطيب طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري الفقيه الشافعي المولود بآمل سنة ٣٤٨ التوفى ببغداد سنة ٤٥٠ ذكر ابن خلكان انه منسوب الى طبرستان ! ط .

« التاسعة » ينبغي أن لا يقتصر في فتواه على قوله : في المسألة خلاف ، أو قولان ، أو وجهان ، أو روايتان ، أو يرجع الى رأى القاضى ، ونحو ذلك ، فهذا ليس بجواب ، ومقصود المستفتى بيان ما يعمل به ، فينبغى أن يجزم له بما هو الراجح ، فان لم يعرفه توقف حتى يظهر ، أو يترك الافتاء كما كان جماعة من كبار أصحابنا يمتنعون من الافتاء في حث الناس .

## فصل

### في آداب الفتوى - فيه مسائل

« احدها » : يلزم المفتى أن يبين الجواب بيانا يزيل الاشكال . ثم له الاختصار على الجواب شفاها . فان لم يعرف لسان المستفتى كفاه ترجمة ثقة واحد ، لانه خبر ، وله الجواب كتابة ، وان كانت الكتابة على خطر . وكان القاضى ابو حامد (١) كثير الهرب من الفتوى في الرقاع . قال الصيمرى وليس من الأدب كون السؤال بخط المفتى ، فاما باملائه وتهذيبه فواسع ، وكان الشيخ ابو اسحاق الشيرازى قد يكتب السؤال على ورق له ، ثم يكتب الجواب . واذا كان في الرقعة مسائل فالأحسن ترتيب الجواب على ترتيب السؤال ، ولو ترك الترتيب فلا بأس ، ويشبه معنى قول الله تعالى : « يوم تبيض (٢) وجوه وتسود وجوه ، فاما الذين استودت » .

واذا كان في المسألة تفصيل لم يطلق الجواب فانه خطأ . ثم له أن يستفصل السائل ان حضر ، ويقيد السؤال في رقعة أخرى ثم يجيب ، وهذا أولى وأسلم . وله أن يقتصر على جواب احد الاقسام اذا علم أنه الواقع للسائل ، ويقول : هذا اذا كان الأمر كذا ، وله ان يفصل الاقسام في جوابه ، ويذكر حكم كل قسم . لكن هذا كرهه ابو الحسن القابسى من أئمة المالكية وغيره . وقالوا : هذا تعليم للناس الفجور ، واذا لم يجد المفتى من يساله فصل الاقسام واجتهد في بيانها واستيفائها .

« الثانية » : ليس له أن يكتب الجواب على ما علمه من صورة الواقعة اذا لم يكن في الرقعة تعرض له ، بل يكتب جواب ما في الرقعة ، فان اراد جواب ما ليس فيها فليقل : وان كان الأمر كذا وكذا ، فجوابه كذا .

(١) هو القاضى أحمد بن عامر بن بشر بن حامد المكنى بابى حامد المروذى المتوفى سنة ٣٦٢ ، أخذ الفقه عن أبى اسحاق المروذى وصنف الجامع في المذهب وشرح مختصر المزنى ، وكان اماما لا يشق غباره ، ونزل بالبصرة ودرس بها ، وعنه أخذ فقهاء البصرة ، ومن تلاميذه أبو حيان التوحيدى ( ط ) .

(٢) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران والشاهد فيها عدم التقيد بالترتيب في قوله تبيض وتسود - واما الذين استودت - واما الذين ابيضت . [ ط ] .

واستحب العلماء أن يزيد على ما في الرقعة ما له تعلق بها . مما يحتاج إليه السائل لحديث : « هو الطهور ماؤه الحل ميتته (١) » .

« الثالثة » : إذا كان المستفتى بعيد الفهم فليرفق به ، ويصبر على تفهم سؤاله ، وتفهم جوابه ، فإن ثوابه جزيل .

« الرابعة » : ليتأمل الرقعة تأملاً شافياً ، وآخرها أكد : فإن السؤال في آخرها ، وقد يتقيد الجميع بكلمة في آخرها ويفعل عنها ، قال الصيمري : قال بعض العلماء : ينبغي أن يكون توقفه في المسألة السهلة كالصعوبة ليتعاده ، وكان محمد بن الحسن يفعل (٢) . وإذا وجد كلمة مشبهة سأل المستفتى عنها ونقطها وشكلها ، وكذا أن وجد لحناً فاحشاً أو خطأ يحيل المعنى أصلحه ، وأن رأى بياضاً في أثناء سطر أو آخره خط عليه أو شغله ، لأنه ربما قصد المفتي بالابذاء ، فكتب في البياض بعد فتواه ما يفسدها ، كما بلى به القاضي أبو حامد المروزي .

« الخامسة » : يستحب أن يقرأها على حاضريه ممن هو أهل لذلك ، ويشاورهم ويباحثهم برفق وانصاف ، وأن كانوا دونه وتلامذته ، للاقتداء بالسلف ، ورجاء ظهور ما قد يخفى عليه إلا أن يكون فيها ما يقبح ابدأه . أو يؤثر السائل كتمانها ، أو في اشاعته مفسدة .

« السادسة » : يكتب الجواب بخط واضح وسط ، لا دقيق خاف ، ولا غليظ جاف ، ويتوسط في سطورها بين توسيعها وتضييقها ، وتكون عبارة واضحة صحيحة تفهمها العامة ولا يزدريها الخاصة ، واستحب بعضهم أن لا تختلف أعلامه وخطه خوفاً من التزوير ، ولئلا يشتبه خطه ، قال الصيمري : قل ما وجد التزوير على المفتي ، لأن الله تعالى حرس أمر الدين . وإذا كتب الجواب أعاد نظره فيه ، خوفاً من اختلال وقع فيه . أو اختلال ببعض المسئول عنه .

« السابعة » : إذا كان هو المبتدئ فالعادة قديماً وحديثاً أن يكتب في الناحية اليسرى من الورقة . قال الصيمري وغيره : وابن كتب من وسط

(١) الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالولاء الفقيه صاحب أمر حنيفه أصله من قرية على باب دمشق في وسط الفوطه اسمها [ حرستا ] وولد في واسط ونسباً بالكوفة ، وحضر مجلس أبي حنيفة ثم تفقه على أبي يوسف توفي سنة ١٨٩ برنوبه قرية من قرى الري . [ ط ] .

الرقعة أو حاشيتها فلا عتب عليه ، ولا يكتب فوق البسمة بحال ، وينبغي أن يدعو إذا أراد الافتاء .

وجاء عن مكحول ومالك رحمهما الله أنهما كانا لا يفتيان حتى يقولوا : لا حول ولا قوة الا بالله ، ويستحب الاستعاذة من الشيطان ، ويسمى الله تعالى ويحمده ، ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وليقل : ( رب اشرح لى صدري ( ١ ) الآية ونحو ذلك ، قال الصيمري : وعادة كثيرين أن يبدأوا فتاويهم : الجواب وبالله التوفيق ، وحذف آخرون ذلك ، قال : ولو عمل ذلك فيما طال من المسائل واشتمل على فصول ، وحذف في غيره ، كان وجها .

(( قلت )) : المختار قول ذلك مطلقا ، واحسنه الابتداء بقول : الحمد لله ، لحديث : (( كل امرئ ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أجذم ( ٢ ) )) وينبغي أن يقوله بلسانه ويكتبه ، قال الصيمري : ولا يدع ختم جوابه بقوله : وبالله التوفيق ، أو : والله أعلم ، أو : والله الموفق ، قال : ولا يقبح قوله : الجواب عندنا ، أو : الذى عندنا ، أو : الذى نقول به ، أو : نذهب اليه ، أو : نراه كذا ، لانه من أهل ذلك ، قال : وإذا أغفل السائل الدعاء للمفتي أو الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الفتوى الحق للمفتي ذلك بخطه ، فان العادة جارية به .

(( قلت )) : وإذا ختم الجواب بقوله : والله أعلم ونحوه مما سبق فليكتب بعده : كتبه فلان ، أو : فلان بن فلان الفلاني ، فينتسب الى ما يعرف به من قبيلة أو بلدة أو صفة ، ثم يقول : الشافعي ، أو : الحنفي مثلا ، فان كان مشهورا بالاسم أو غيره فلا بأس بالاختصار عليه ، قال الصيمري : ورأى بعضهم أن يكتب المفتي بالمداد دون الحبر خوفا من الحك ، قال : والمستحب الحبر لا غير .

(( قلت )) : لا يختص واحد منهما هنا بالاستحباب ، بخلاف كتب العلم ، فالمستحب فيها الحبر ، لأنها تراد للبقاء ، والحبر أبقي ، قال الصيمري : وينبغي إذا تعلقت الفتوى بالسلطان أن يدعو له فيقول : وعلى ولي الأمر أو السلطان أصلحه الله أو سده الله أو قوى الله عزمه أو أصلح الله به ، أو شد الله أزره ، ولا يقل : أطال الله بقاءه فليست من ألفاظ السلف .

(١) يريد الآيات ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ من سورة طه وهي آيات قصيرة كأنها آية واحدة [ ط ] .

(٢) أخرجه النسائي وابن حبان عن أبي هريرة [ ط ] .

« قلت » : نقل أبو جعفر النحاس وغيره اتفاق العلماء على كراهة قول : « أطال الله بقاءك » وقال بعضهم : هي تحية الزنادقة ، وفي (١) صحيح مسلم في حديث أم حبيبة رضي الله عنها إشارة إلى أن الأولى ترك نحو هذا من الدعاء بطول البقاء وأشباهه .

« الثامنة » : ليختصر جوابه ويكون بحيث تفهمه العامة ، قال صاحب الحاوي : يقول : يجوز ، أو لا يجوز ، أو حق ، أو باطل ، وحكى شيخه الصيمري عن شيخه القاضي أبي حامد ، أنه كان يختصر غاية ما يمكنه . واستفتى في مسألة آخرها : يجوز أم لا ؟ فكتب : لا ، وبالله التوفيق .

« التاسعة » : قال الصيمري والخطيب : إذا سئل عن : أنا اصدق من محمد بن عبد الله ، أو الصلاة لعب ، وشبه ذلك ، فلا يبادر بقوله : هذا حلال الدم ، أو : عليه القتل ، بل يقول : ان صح هذا باقرا . أو بالبينه ، استتابه السلطان ، فان تاب قبلت توبته ، وان لم يتب فعل به كذا وكذا ، وبالغ في ذلك وأشبعه . قال : وان سئل عن تكلم بشيء يحتمل وجوها يكفر ببعضها دون بعض قال : يسأل هذا القائل . فان قال : أردت كذا ، فالجواب كذا . وان سئل عن قتل أو قلع عينا أو غيرها احتياط ، فذكر الشروط التي يجب بجمعها القصاص ، وان سئل عن فعل ما يوجب التعزير . ذكر ما يعزr به فيقول : يضربه السلطان كذا وكذا ، ولا يزداد على كذا ، هذا كلام الصيمري والخطيب وغيرهما .

قال أبو عمرو : ولو كتب : عليه القصاص ، أو التعزير بشرطه . فليس ذلك باطلاق ، بل تقييده بشرطه يحمل الوالي على السؤال عن شرطه والبيان أولى .

« العاشرة » : ينبغي إذا ضاق موضع الجواب أن لا يكتبه في رقعة أخرى ، خوفا من الحيلة ، ولهذا قالوا : يصل جوابه بآخر سطر ، ولا يدع فرجة لئلا يزيد السائل شيئا يفسدها ، وإذا كان موضع الجواب ورقة ملصقة كتب على الألفاق ، ولو ضاق باطن الرقعة وكتب الجواب في ظهرها كتبه في أعلاها إلا أن يتدّى من أسفلها متصلا بالاستفتاء فيضيق الموضع فيتمه في أسفل ظهرها ليتصل جوابه ، واختار بعضهم أن يكتب على ظهرها لا على حاشيتها ، والمختار عند الصيمري وغيره أن حاشيتها أولى من ظهرها ، قال الصيمري وغيره : والأمر في ذلك قريب .

(١) أم حبيبة لها في صحيح مسلم ثلاثة أحاديث حديث : [ من صلى في كل يوم نلتني عشرة ركعة سوى الفريضة بنى الله له بيتا في الجنة ] في كتاب الصلاة ، وحديث : « النبي عن الحداد فوق ثلاثة أيام » وفي كتاب الطلاق ، وحديث : « اتكح اختى بنت أبي سفيان » في كتاب النكاح ، فلا ادري أيها المقصود عنده [ ط ] .

« الحادية عشرة » : اذا ظهر للمفتي أن الجواب خلاف غرض المستفتي وأنه لا يرضى بكتابته في ورقته فليقتصر على مشافهته بالجواب ، وليحذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه ، ووجوه الميل كثيرة لا تخفى . ومنها أن يكتب في جوابه ما هو له ويترك ما عليه ، وليس له أن يبدأ في مسائل الدعوى والبيّنات بوجوه المخالصة منها ، وإذا سأله أحدهم وقال : بئى شيء تندفع دعوى كذا وكذا ؟ أو بينة كذا ؟ لم يجبه كيلا يتوصل بذلك الى ابطال حق ، وله أن يسأله عن حاله فيما ادعى عليه ، فإذا شرّحه له عرفه بما فيه من دافع وغير دافع .

قال الصيمري : وينبغي للمفتي إذا رأى للسائل طريقا يرشده اليه أن ينبهه عليه ، يعنى ما لم يضر غيره ضررا بغير حق ، قال : كمن حلف لا يتفق على زوجته شهرا ، يقول : يعطيها من صداقها أو قرضا أو بيعا ثم يبريها ، وكما حكى أن رجلا قال لأبى حنيفة رحمه الله : خلعت أنى أطا امرأتى في نهار رمضان ولا أكفر ولا أعصى ، فقال : سافر بها .

« الثانية عشرة » : قال الصيمري إذا رأى المفتي المصلحة أن يفتى العامى بما فيه تقيظ وهو مما لا يعتد ظاهره ، وله فيه تأويل ، جاز ذلك زجرا له ، كما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سئل عن توبة القاتل فقال : ( لا توبة له ) وسأله آخر فقال : ( له توبة ) ثم قال : « أما الأول فرأيت في عينه ارادة القتل فمنعته ، وأما الثانى فجاء مستكينا قد قتل فلم أقنطه » قال الصيمري : وكذا ان سأله رجل فقال ان قتلت عبدي هل على قصاص ؟ فواسع ان يقول : ان قتلت عبدا قتلناك ، فقد روى عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من قتل عبده (١) قتلناه » ولأن القتل له معان قال : ولو سئل عن سب الصحابى هل يوجب القتل ؟ فواسع ان يقول : روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من سب أصحابى فاقتلوه » فيفعل كل هذا زجرا للامة ، ومن قل دينه ومروءته (٢) .

« الثالثة عشرة » : يجب على المفتي عند اجتماع الرقاع بحضرته أن يقدم الاسبق فالاسبق ، كما يفعله القاضى فى الخصوم ، وهذا فيما يجب فيه الافتاء ، فان تساوا أو جهل السابق قدم بالقرعة ، والصحيح أنه

(١) أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد فى مسنده ، وقال الترمذى : حديث غريب قلت : رواياته كلها عن الحسن البصرى عن سمرة بن جندب ، وفى سماع الحسن من سمرة خلاف معروف قال البخارى : قال على بن المدنى : سماع الحسن من سمرة صحيح ، واخذ بحديثه : « من قتل عبدا قتلناه » [ ط ] .

(٢) قلت : هذا اذا علم أنه لا يعمل بما يفعله أما لو علم كما لو كان السائل اميرا ونحوه فلا يجبه الا بما يعتقده فى المسألة أه من هامش نسخة الاذرى [ ش ] .

يجوز تقديم المرأة والمسافر الذي شد رحله ، وفي تأخيرِه ضرر بتخلفه عن رفقته ونحو ذلك على من سبقهما الا اذا كثر المسافرون والنساء ، بحيث يلحق غيرهم بتقديمهم ضرر كثير فيعود بالتقديم بالسبق او القرعة ، ثم لا يقدم احدا الا في فتيا واحدة .

« الرابعة عشرة » : قال الصيمري وابو عمرو : اذا سئل عن ميراث فليست العادة أن يشترط في الورثة عدم الرق والكفر والقتل ، وغيرها من موانع الميراث ، بل المطلق محمول على ذلك بخلاف ما اذا اطلق الاخوة والاخوات والأعمال وبنيتهم ، فلا بد أن يقول في الجواب : من أب وأم ، او من أب ، او من أم ، واذا سئل عن مسألة عول كالمسيرة (١) - وهي زوجة وأبوان وبنتان فلا يقل : للزوجة الثمن ، ولا التسع ، لأنه لم يطلقه احد من السلف ، بل يقل : لها الثمن عائلا ، وهي ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين ، اولها ثلاثة أسهم من سبعة وعشرين ، او يقول ما قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه : صار ثمنها تسعا . واذا كان في المذكورين في رقعة الاستفتاء من لا يرث افصح بسقوطه فقال وسقط فلان ، وان كان سقوطه في حال دون حال قال : وسقط فلان في هذه الصورة او نحو ذلك ، لئلا يتوهم أنه لا يرث بحال .

واذا سئل عن اخوة واخوات ، او بنين وبنات ، فلا ينبغي أن يقول للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان ذلك قد يشكل على العامي ، بل يقول : يتقسمون التركة على كذا وكذا سهم ، لكل ذكر كذا وكذا سهم ، ولكل أنثى كذا وكذا سهم ، قال الصيمري : قال الشيخ : ونحن نجد في تعمد العدول عنه حزا في النفس ، لكونه لفظ القرآن العزيز ، وأنه قلما يخفى معناه على احد .

وينبغي أن يكون في جواب مسائل المناسبات شديد التحرز والتحفظ . وليقل فيها لفلان كذا وكذا ميراثه من أبيه ، ثم من أخيه . قال الصيمري : وكان بعضهم يختار أن يقول لفلان كذا وكذا سهم ، ميراثه عن أبيه كذا . وعن أمه كذا . قال : وكل هذا قريب ، قال الصيمري وغيره : وحسن أن يقول : تقسم التركة بعد اخراج ما يجب تقديمه من دين او وصية ان كانا .

« الخامسة عشرة » : اذا رأى المفتي رقعة الاستفتاء وفيها خط غيره . ممن هو اهل للفتوى ، وخطه فيها موافق لما عنده ، قال الخطيب وغيره : كتب تحت خطه : هذا جواب صحيح ، وبه أقول . او كتب : جوابي مثل هذا . وان شاء ذكر الحكم بعبارة النخص من عبارة الذي كتب ، وأما اذا

(١) أوضناها بجميع صورها في كتاب المرافض و الجزء ١٤ [ ط ] .

رأى فيها خط من ليس أهلا للفتوى ، فقال الصيمرى : لا يفتى معه ، لأن فى ذلك تقريرا منه لمنكر ، بل يضرب على ذلك بأمر صاحب الرقعة ، ولو لم يستأذنه فى هذا القدر جاز ، لكن ليس له احتباس الرقعة إلا بأذن صاحبها . قال : وله انتهاز السائل وزجره ، وتعريفه قبح ما أتاه ، وأنه كان واجبا عليه البحث عن أهل للفتوى ، وطلب من هو أهل لذلك ، وأن رأى فيها اسم من لا يعرفه سأل عنه ، فإن لم يعرفه فواسع أن يمتنع من الفتوى معه ، خوفا مما قلناه . قال : وكان بعضهم فى مثل هذا يكتب على ظهرها ، قال : والاولى فى هذا الموضع أن يشار على صاحبها بإبدالها ، فإن أبى ذلك أجابه شفاها .

قال أبو عمرو : وإذا خاف فتنة من الضرب على فتيا العادم للأهلية ، ولم تكن خطأ ، عدل الى الامتناع من الفتيا معه ، فإن غلبت فتاويه لتغلبه على منصبها بجاه أو تلبس أو غير ذلك ، بحيث صار امتناع الأهل من الفتيا معه ضارا بالمستفتين ، فليفت معه ، فإن ذلك أهون الضررين ، وليتلف مع ذلك فى اظهار قصوره لمن يجله . أما إذا وجد فتيا من هو أهل - وهى خطأ مطلقا بمخالفتها القاطع ، أو خطأ على مذهب من يفتى ذلك المخطئ على مذهب قطعا - فلا يجوز له الامتناع من الإفتاء ، تاركا للتنبيه على خطئها إذا لم يكفه ذلك غيره ، بل عليه الضرب عليها عند تيسره ، أو الإبدال وتقطيع الرقعة بأذن صاحبها ، أو نحو ذلك . وما يقوم مقامه كتب صواب جوابه عند ذلك الخطأ ، ثم ان كان المخطئ أهلا للفتوى فحسن أن تعاد اليه بأذن صاحبها أما إذا وجد فيها فتيا أهل للفتوى ، وهى على خلاف ما يراه هو ، غير أنه لا يقطع بخطئها ، فليقتصر على كتب جواب نفسه ، ولا يتعرض لفتيا غيره بتخطئة ولا اعتراض قال صاحب الحاوى : لا يسوغ لمفت إذا استفتى أن يتعرض لجواب غيره برد ولا تخطئة ، ويجب بما عنده من موافقة أو مخالفة (١) .

« السادسة عشرة » : إذا لم يفهم المفتى السؤال أصلا ولم يحضر صاحب الواقعة فقال الصيمرى يكتب « يزاد فى الشرح ليُجيب عنه » . أو « لم أفهم ما فيها فأجيب » قال وقال بعضهم لا يكتب شيئا أصلا قال : ورأيت بعضهم كتب فى هذا : يحضر السائل لنخاطبه شفاها . وقال الخطيب : ينبغي له إذا لم يفهم الجواب أن يرشد المستفتى الى مفت آخر ان كان والا فليبسك حتى يعلم الجواب ، قال الصيمرى وإذا كان فى رقعة الاستفتاء مسائل فهم بعضها دون بعض ، أو فهمها كلها ولم يرد الجواب

(١) وق هامش نسخة الأذرى ما نصه : قلت : لعل مراده ما إذا كان الجواب محتيلا ، أما إذا كان غلطاً فالوجه التنبيه عليه لئلا يعمل به ، وكذا لو كان مما يقتضى لئله الحكم وقد كان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يصنع هذا . ١ هـ .



في بعضها ، أو احتاج في بعضها إلى تأمل أو مطالعة . أجاب عما اراد وسكت عن الباقي ، وقال : لنا في الباقي نظر أو تأمل أو زيادة نظر .

« السابعة عشرة » : ليس بمنكر أن يذكر المفتي في فتواه الحجة اذا كانت نصا واضحا مختصرا ، قال الصيمزى : لا يذكر الحجة ان اُفتى عاميا ، ويذكرها ان اُفتى فقيها ، كمن يسأل عن النكاح بلا ولى فحسن ان يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح الا بولي » . أو عن رجعة المطلقة بعد الدخول فيقول : له رجعتها قال الله تعالى : « وبعولتهن أحق بردهن (١) » ، قال ولم تجر العادة أن يذكر في فتواه طريق الاجتهاد ، ووجه القياس والاستدلال ، الا أن تتعلق الفتوى بقضاء قاض فيومي ، فيها الى طريق الاجتهاد . ويلوح بالنكتة وكذا اذا اُفتى غيره فيها بفلط فيفعل ذلك لينبه على ما ذهب اليه ، ولو كان فيما يفتى به غموض فحسن ان يلوح بحجته .

وقال صاحب الحاوي : لا يذكر حجة ليفرق بين الفتيا والتصنيف . قال : ولو ساغ التجاوز الى قليل لساغ الى كثير ، ولصار المفتي مدرسا . والتفصيل الذي ذكرناه اولى من اطلاق صاحب الحاوي المنع . وقد يحتاج المفتي في بعض الوقائع الى أن يشدد ويبالغ فيقول : وهذا اجماع المسلمين . أو : لا أعلم في هذا خلافا ، أو : فمن خالف هذا فقد خالف الواجب وعدل عن الصواب ، أو : فقد اثم وفسق ، أو : وعلى ولى الأمر أن يأخذ بهذا ولا يهمل الأمر ، وما أشبه هذه الألفاظ على حبيب ما تقتضيه المصلحة وتوجيه الحال .

« الثامنة عشرة » : قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله : ليس له اذا استفتى في شيء من المسائل الكلامية أن يفتى بالتفصيل ، بل يمنع مهتفيه وبسائر العامة من الخوض في ذلك أو في شيء منه وإن قل . ويأمرهم بأن يقتصروا فيها على الايمان جملة من غير تفصيل ، ويقولوا فيها وفي كل ما ورد من آيات الصفات وأخبارها المتشابهة : ان الثابت فيها في نفس الأمر ما هو اللائق فيها بجلال الله تبارك وتعالى ، وكماله وتقديسه المطلق . فيقول معتقدنا فيها ، وليس علينا تفصيله وتعيينه ، وليس البحث عنه من شأننا ، بل نكل علم تفصيله الى الله تبارك وتعالى ، ونصرف عن الخوض فيه قلوبنا والسنننا ، فهذا ونحوه هو الصواب من أئمة الفتوى في ذلك . وهو سبيل سلف الأمة ، وأئمة المذاهب المعتمدة ، وأكابر العلماء والصالحين وهو أصون وأسلم للعامة وأشبهاهم ، ومن كان منهم اعتقد اعتقادا باطلا تفصيلا ، ففي هذا صرف له عن ذلك الاعتقاد الباطل بما هو أهون وأيسر وأسلم .

(١) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

وإذا عزر ولى الأمر من حاد منهم عن هذه الطريقة ، فقد تأسى بعمر بن الخطاب رضى الله عنه في تعزير ( صبيح ) بفتح الصاد المهملة الذي كان يسأل عن التشابهات على ذلك . قال : والمتكلمون من أصحابنا معترفون بصحة هذه الطريقة . وبأنها اسلم لمن سلمت له ، وكان الغزالي منهم في آخر أمره شديد المبالغة في الدعاء اليها والبرهنة عليها ، وذكر شيخه امام الحرمين في كتابه الغياني أن الامام يحرص ما أمكنه على جمع الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك .

واستفتى الغزالي في كلام الله تبارك وتعالى فكان من جوابه : وأما الخوض في أن كلامه تعالى حرف وصوت أو ليس كذلك فهو بدعة ، وكل من يدعو العوام الى الخوض في هذا فليس من أئمة الدين ، وإنما هو من المخلين . ومثاله من يدعو الصبيان الذين لا يحسنون السباحة الى خوض البحر ، ومن يدعو الزمن المقعد الى السفر في البرارى من غير مركوب .

وفي رسالة له : الصواب للخلق كلهم الا الشاذ النادر ، الذى لا تسمح الاعصار الا بواحد منهم أو اثنين ، سلوك مسلك السلف في الايمان المرسل ، والتصديق المجمل ، بكل ما انزله الله تعالى ، وأخبر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من غير بحث وتفتيش ، والاستغفال بالتقوى ففيه شغل شاغل .

وقال الصيمرى في كتابه ( أدب المفتى والمستفتى ) ان مما اجمع عليه اهل التقوى ان من كان موسوما بالفتوى في الفقه لم ينبغ ( وفي نسخة ) لم يجز له أن يضع خطه بفتوى في مسألة من علم الكلام ، قال : وكان بعضهم لا يستنم قراءة مثل هذه الرقعة قال : وكره بعضهم أن يكتب : ليس هذا من علمنا ، أو ما جلسنا لهذا ، والسؤال عن غير هذا أولى ، بل لا يتعرض لشيء من ذلك .

وحكى الامام الحافظ الفقيه أبو عمر بن عبد البر الامتناع من الكلام في كل ذلك عن الفقهاء والعلماء قديما وحديثا من اهل الحديث والفتوى ، قال : وإنما خالف ذلك اهل البدع ، قال الشيخ : فان كانت المسألة مما يؤمن - في تفصيل جوابها من ضرر - الخوض المذكور جاز الجواب تفصيلا ، وذلك بأن يكون جوابها مختصرا مفهوما ، ليس لها اطراف يتجاذبها المتنازعون ، والسؤال عنه صادر عن مسترشد خاص منقاد ، أو من عامة قليلة التنازع والممارسة ، والمفتى ممن ينقادون لفتواه ونحو هذا ، وعلى هذا ونحوه يحمل ما جاء عن بعض السلف من بغض الفتوى في بعض المسائل الكلامية : وذلك منهم قليل نادر والله اعلم .

(( التاسعة عشرة )) : قال الصيمرى والخطيب رحمهما الله : وإذا

سأل فقيه عن مسألة من تفسير القرآن العزيز - فإذا كانت تتعلق بالأحكام - أجاب عنها وكتب خطه بذلك ، كمن سأل عن الصلاة الوسطى ، والقرء . ومن بيده عقدة النكاح ، وإن كانت ليست من مسائل الأحكام ، كالسؤال عن الرقيم والنقير والقطمير والفلسين ، رده إلى أهله ، ووكله إلى من نصب نفسه له من أهل التفسير ، ولو أجابه شفاها لم يستقبح ، هذا كلام الصيمري والخطيب : ولو قيل : أنه يحسن كتابته للفقيه العارف به : لكان حسنا ، وإى فرق بينه وبين مسائل الأحكام ؟ والله أعلم .

## فصل

( في آداب المستفتي وصفته وأحكامه ، فيه مسائل : )

« **أحداها** » في صفة المستفتي : كل من لم يبلغ درجة المفتي فهو فيما يسأل عنه من الأحكام الشرعية مستفت مقلد من يفتيه ، والمختار في التقليد أنه قبول قول من يجوز عليه الإصرار على الخطأ بغير حجة على عين ما قبل قوله فيه ، ويجب عليه الاستفتاء إذا نزلت به حادثة ، يجب عليه علم حكمها ، فإن لم يجد ببلده من يستفتيه وجب عليه الرحيل إلى من يفتيه . وإن بعدت داره ، وقد رحل خلائق من السلف في المسألة الواحدة الليالي والأيام .

« **الثانية** » يجب عليه قطعا البحث الذي يعرف به أهلية من يستفتيه للافتاء إذا لم يكن عارفا بأهليته . فلا يجوز له استفتاء من انتسب إلى العلم ، وانتصب للتدريس والاقراء وغير ذلك من مناصب العلماء ، بمجرد انتسابه وانتصابه لذلك . ويجوز استفتاء من استفاض كونه أهلا للفتوى . وقال بعض أصحابنا المتأخرين : إنما يعتمد قوله : أنا أهل للفتوى لا شهرته بذلك ، ولا يكتفى بالاستفاضة ولا بالتواتر ، لأن الاستفاضة والشهرة بين العامة لا يوثق بها ، وقد يكون أصلها التلبس ، وأما التواتر فلا يفيد العلم إذا لم يستند إلى معلوم محسوس .

والصحيح هو الأول لأن إقدامه عليها أخبار منه بأهليته . فإن الصورة مفروضة فيمن وثق بديانته ، ويجوز استفتاء من أخبر المشهور المذكور بأهليته . قال الشيخ أبو إسحاق المصنف رحمه الله وغيره : يفضل في أهليته خبر العدل الواحد . قال أبو عمرو (١) : وينبغي أن نشترط في المخبر أن يكون عنده من العلم والبصر ما يميز به الملتبس من غيره ، ولا يعتمد في ذلك

(١) أبو عمرو بر الصلاح في القدمات [ ط ] .

على خبر آحاد العامة ، لكثرة ما يتطرق اليهم من التلبيس في ذلك . واذا اجتمع اثنان فأكثر ممن يجوز استفتاءهم فهل يجب عليه الاجتهاد في اعلمهم ؟ والبحث عن الاعلم والأورع والاثق لبقوله دون غيره ؟ فيه وجهان .

« احدهما » : لا يجب ، بل له استفتاء من شاء منهم ، لأن الجميع اهل ، وقد اسقطنا الاجتهاد عن العامي ، وهذا الوجه هو الصحيح عند اصحابنا العراقيين ، قالوا : وهو قول اكثر اصحابنا .

« والثاني » : يجب ذلك لأنه يمكنه هذا القدر من الاجتهاد بالبحث والسؤال ، وشواهد الأحوال . وهذا الوجه قول أبي العباس بن سريج (١) ، واختيار (٢) القفال المروزي ، وهو الصحيح عند القاضي (٣) حسين . والاول اظهر وهو الظاهر من حال الاولين . قال أبو عمرو رحمه الله ، لكن متى اطلع على الاوثق ، فالأظهر أنه يلزمه تقليده ، كما يجب تقديم ارجح الدليلين ، واوثق الروايتين ، فعلى هذا يلزمه تقليد الأورع من العالمين والأعلم من الورعين ، فان كان احدهما أعلم والاخر اورع ، قلد الأعلم على الأصح ، وفي جواز تقليد الميت وجهان الصحيح : جوازه لأن المذاهب لا تموت بموت اصحابها ، ولهذا يعتد بها بعدهم في الاجماع والخلاف ، ولأن موت الشاهد قبل الحكم لا يمنع الحكم بشهادته بخلاف فسقه . والثاني : لا يجوز لفوات اهليته كالفاسق ، وهذا ضعيف لا سيما في هذه الأعصار .

« الثالثة » : هل يجوز للعامي أن يتخير ويقلد أي مذهب شاء ؟ قال

(١) قال الشيخ أبو اسحق الشيرازي في حقه في كتاب الطبقات : كان من عظماء الشافعيين وائمة المسلمين وكان يقال له : الباز الأشهب ولي القضاء بشيراز ، وكان يفضل على جميع اصحاب الشافعي حتى على المزي ، وان فهرست كتبه كانت تشتمل على اربعمائة مصنف ، وكان الشيخ أبو حامد الاسفرايني يقول : نحن نجرى مع أبي العباس في ظواهر الفقه لا في دقائقه . وقد انتشر بفضل أبي العباس بن سريج مذهب الشافعي في اكثر الافاق ، وكان يناظر أبا بكر محمد بن داود الظاهري ، وحكى أنه قال له محمد بن داود يوما : ابلغني ريتي ، قال : ابلغتك دجلة ، وكان يقال : ان الله يمث على رأس المائة عمر بن عبد العزيز ليظهر السنة ويغفي البدعة ، ثم يمث على رأس المائة الثانية محمد بن ادريس الشافعي ثم يمث أبا العباس بن سريج على رأس المائة الثالثة . مات سنة ٣٠٦ ودفن بحجرته ببغداد بالجانب الغربي من الكرخ بسوقه غالب وهمرة آنذاك سبع وخمسون سنة وستة أشهر و١٠.

(٢) أبو بكر عبد الله بن أحمد بن عبد الله الفقيه المعروف بالقتال المروزي تلقى الفقه عليه الشيخ أبو علي السنجي ، والقاضي حسين بن محمد والشيخ أبو محمد الجويني والد امام الحرمين وغيرهم من الاكابر توفي سنة ٤١٧ وهو ابن تسعين سنة ودفن ببغستان . [ط]

(٣) القاضي حسين بن محمد المروزي صاحب التلخيص في الفقه توفي سنة ٤٦٢ بمرورود .

الشيخ (١) : ينظر ، ان كان منتسبا الى مذهب بني ناه علي وجهين حكاهما القاضي حسين في ان العامي هل له مذهب ام لا ؟

( أحدهما ) لا مذهب له ، لان المذهب لعارف الادلة فعلى هذا له ان يستفتى من شاء من حنفى وشافعى وغيرهما .

( والثاني ) وهو الأصح عند القفال : له مذهب فلا يجوز له مخالفته . وقد ذكرنا في المفتى المنتسب ما يجوز له ان يخالف امامه فيه ، وان لم يكن منتسبا بنى على وجهين حكاهما ابن برهان في ان العامي : هل يلزمه ان يتمذهب بمذهب معين ؟ يأخذ برخصه وعزائمه ؟ « أحدهما » لا يلزمه كما لم يلزمه في العصر الأول ان يخص بتقليده عالما بعينه ، فعلى هذا هل له ان يستفتى من شاء ؟ أم يجب عليه البحث عن أشد المذاهب وأصحها أصلا ليقلد اهله ؟ فيه وجهان المذكوران كالوجهين السابقين في البحث عن الأعلام والأوثق من المفتين .

« والثاني » : يلزمه وبه قطع أبو الحسن الكيا (٢) ، وهو جار في كل من لم يبلغ رتبة الاجتهاد من الفقهاء وأصحاب سائر العلوم ، ووجهه انه لو جاز اتباع أى مذهب شاء لأفضى الى أن يلتقط رخص المذاهب متبعا هواه . ويتخير بين التحليل والتحرير والوجوب والجواز . وذلك يؤدي الى انحلال رتبة التكليف بخلاف العصر الأول ، فانه لم تكن المذاهب الوافية بأحكام الحوادث مهذبة وعرفت ، فعلى هذا يلزمه ان يجتهد في اختيار مذهب يقلده على التعيين ، ونحن نمهد له طريقا يسلكه في اجتهاده سهلا ، فنقول : أولا ليس له ان يتبع في ذلك مجرد التشهى ، والميل الى ما وجد عليه آباءه ، وليس له التمهذ بمذهب أحد من أئمة الصحابة رضي الله عنهم وغيرهم من الأولين ، وان كانوا أعلم وأعلى درجة ممن بعدهم ، لانهم لم يتفرغوا لتدوين العلم وضبط أصوله وفروعه ، فليس لأحد منهم مذهب مهذب محقق ، وانما قام بذلك من جاء بعدهم من الأئمة الناهضين بالوضوح أصولها وفروعها ، كمالك وأبي حنيفة وغيرهما .

(١) يراد بالشيخ هنا الشيخ أبو محمد الجويني والد امام الحرمين وشيخه ( ط ) .

(٢) زميل الامام الغزالي وهو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الملقب

عماد الدين المعروف بالكيا الهراي ، كان من اهل طبرستان وخرج الى نيسابور وتفقته على امام الحرمين أبي المعالي الجويني ، وكان حسن الوجه جهوى الصوت ، ثم خرج الى نيسابور ثم الى بيهق ، ودرس بها مدة ثم خرج الى العراق ، وتولى تدريس المدرسة النظامية ببغداد الى وفاته في مستهل المحرم سنة ٥٠٤ هـ ببغداد في رتبة الشيخ أبي اسحق الشيرازي [ط]

ولما كان الشافعي قد تأخر عن هؤلاء الأئمة في العصر ، ونظر في مذاهبهم نحو نظرهم في مذاهب من قبلهم ، فسبرها وخبرها وانتقدها ، واختار أرجحها ، ووجد من قبله قد كفاه مؤنة التصوير والتأصيل ، ففترغ للاختيار والترجيح ، والتكميل والتنقيح ، مع معرفته ، وبراعته في العلوم ، وترجيحه في ذلك على من سبقه . ثم لم يوجد بعده من بلغ محله في ذلك ، كان مذهبه أولى المذاهب بالاتباع والتقليد ، وهذا مع ما فيه من الانصاف والسلامة من القدح في أحد الأئمة جلي واضح ، اذا تأمله العاقل قاده الى اختيار مذهب الشافعي ، والتذهب به .

« الرابعة » : اذا اختلف عليه فتوى مفتيين ، ففيه خمسة أوجه للأصحاب ، أحدها : يأخذ بأغظهما والثاني : بأخفهما ، والثالث : يجتهد في الأولى فيأخذ بفتوى الأعمم الأورع كما سبق ايضاحه واختاره السمعاني الكبير ونص الشافعي رضي الله عنه على مثله في القبلية ، والرابع : يسأل مفتيا آخر فيأخذ بفتوى من وافقه ، والخامس : يتخير فيأخذ بقول أيهما شاء وهذا هو الأصح عند الشيخ أبي اسحاق الشيرازي المصنف ، وعند الخطيب البغدادي ، ونقله المحاملي في أول المجموع عن أكثر أصحابنا واختاره صاحب الشامل فيما اذا تساوى المفتيان في نفسه .

وقال الشيخ أبو عمرو : المختار ان عليه ان يبحث عن الأرجح فيعمل به فإنه حكم التعارض فيبحث عن الأوثق من المفتيين فيعمل بفتواه وان لم يترجح عنده أحدهما استفتى آخر . وعمل بفتوى من وافقه ، فان تعذر ذلك وكان اختلافهما في التحريم والاباحة ، وقبل العمل ، اختار التحريم . فإنه أحوط ، وان تساويا من كل وجه خيرناه بينهما ، وان أبينا التخير في غيره ، لأنه ضرورة وفي صورة نادرة .

قال الشيخ : ثم انما نخطب بما ذكرناه المفتيين ، واما العاقل الذي وقع له ذلك فحكمه أن يسأل عن ذلك ذينك المفتيين او مفتيا آخر وقد ارشدنا المفتي الى ما يجيبه به وهذا الذي اختاره الشيخ ليس بقوى بل الأظهر أحد الأوجه الثلاثة ، وهي : الثالث والرابع ، والخامس ، والظاهر ان الخامس أظهرها ، لأنه ليس من أهل الاجتهاد ، وانما فرضه أن يقلد عالما أهلا لذلك ، وقد فعل ذلك بأخذه بقول من شاء منهما والفرق بينه وبين ما نص عليه في القبلية ان أمارتها حسية فادراك صوابها أقرب ، فيظهر التفاوت بين المجتهدين فيها ، والفتاوى أمارتها معنوية فلا يظهر كبير تفاوت بين المجتهدين والله أعلم .

« الخامسة » : قال الخطيب البغدادي : اذا لم يكن في الموضع الذي هو فيه الامتياز واحد فأفتاه لزمه فتواه . وقال أبو المظفر السمعاني رحمه

الله : اذا سمع المستفتي جواب المفتي لم يلزمه العمل به الا بالتزامه : قال : ويجوز ان يقال انه يلزمه اذا اخذ في العمل به ، وقيل : يلزمه اذا وقع في نفسه صحته قال السمعاني : وهذا اولى الأوجه . قال الشيخ ابو عمرو : لم اجد هذا لغيره ، وقد حكى هو بعد ذلك عن بعض الأصوليين انه اذا افتاه بما هو مختلف فيه خيره بين ان يقبل منه أو من غيره ثم اختار هو انه يلزمه الاجتهاد في اعيان المفتين ويلزمه الأخذ بفتيا من اختاره باجتهاده .

قال الشيخ : والذي تقتضيه القواعد ان نفصل فنقول : اذا افتاه المفتي نظر فان لم يوجد مفت آخر لزمه الأخذ بفتياه ، ولا يتوقف ذلك على التزامه لا بالأخذ في العمل به ولا بغيره ، ولا يتوقف أيضا على سكون نفسه الى صحته . وان وجد مفت آخر - فان استبان ان الذي افتاه هو الاعلم الأوثق - لزمه ما افتاه به ، بناء على الأصح في تعيينه كما سبق . وان لم يستب ذلك لم يلزمه ما افتاه بمجرد افتائه اذ يجوز له استفتاء غيره وتقليده ، ولا يعلم اتفاقهما في الفتوى ، فان وجد الاتفاق أو حكم به عليه حاكم لزمه حينئذ .

(( السادسة )) : اذا استفتى فافتى ثم حدثت تلك الواقعة له مرة أخرى ، فهل يلزمه تجديد السؤال ؟ فيه وجهان . احدهما : يلزمه لاحتمال تغير رأى المفتي والثاني : لا يلزمه وهو الأصح ، لأنه قد عرف الحكم الأول ، والأصل استمرار المفتي عليه ، وخصص صاحب الشامل الخلاف بما اذا قلد حيا وقطع فيما اذا كان ذلك خبرا عن ميت ، بأنه لا يلزمه ، والصحيح انه لا يختص ، فان المفتي على مذهب الميت قد يتغير جوابه على مذهبه .

(( السابعة )) : ان يستفتى بنفسه وله ان يبعث ثقة يعتمد خبره ليستفتى له ، وله الاعتماد على خط المفتي اذا أخبره من يثق بقوله انه خطه ، أو كان يعرف خطه ولم يتشكك في كون ذلك الجواب بخطه .

(( الثامنة )) : ينبغى للمستفتي ان يتأدب مع المفتي ويبجله في خطابه وجوابه ونحو ذلك ، ولا يومئ بیده في وجهه ، ولا يقل له ما تحفظ في كذا ؟ أو ما مذهب امامك أو الشافعي في كذا ؟ ولا يقل اذا أجابه : هكذا قلت أنا ، أو كذا وقع لي . ولا يقل : افتاني فلان أو غيرك بكذا ، ولا يقل : ان كان جوابك موافقا لمن كتب فاكتب والا فلا تكتب ، ولا يسأله وهو قائم أو مستوفز أو على حالة ضجر أو هم أو غير ذلك مما يشغل القلب . وينبغي أن يبدأ بالأسن الاعلم من المفتين ، وبالأولى فالأولى ان أراد جمع الأجوبة في رقعة ، فان أراد افراد الأجوبة في رقاع بدأ بمن شاء ، وتكون رقعة الاستفتاء واسعة ، ليتمكن المفتي من استيفاء الجواب واضحا ، لا مختصرا مضرا بالمستفتي . ولا يدع الدعاء في رقعة لمن يستفتيه .

قال الصيمري : فان اقتصر على فتوى واحد قال : ما تقول رحمك الله ؟ او رضى الله عنك ، او وفقك الله ، وسددك ورضى عن والدك ؟ . ولا يحسن ان يقول رحمتنا الله واياك . وان اراد جواب جماعة قال : ما تقولون رضى الله عنكم ؟ او ما تقول الفقهاء سددهم الله تعالى ؟ ويدفع الرقعة الى المفتى منشورة ، وبأخذها منشورة فلا يحوجه الى نشرها ولا الى طبها .

« التاسعة » : ينبغي ان يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال ، ويضعه على الغرض مع ابانة الخط واللفظ وصيانتها عما يتعرض للتصحيح . قال الصيمري : يحرص ان يكون كاتبها من اهل العلم ، وكان بعض الفقهاء ممن له رياسة لا يفتى الا في رقعة كتبها رجل بعينه من اهل العلم ببلده : وينبغي للعالمى ان لا يطالب المفتى بالدليل ، ولا يقل : لم قلت ؟ فان احب ان تسكن نفسه لسماع الحجة طلبها في مجلس آخر ، او في ذلك المجلس بعد قبول الفتوى مجردة . وقال السمعاني : لا يمنع من الطلب الدليل ، وانه يلزم المفتى ان يذكر له الدليل ان كان مقطوعا به ، ولا يلزمه ان لم يكن مقطوعا به لافتقاره الى اجتهاد يقصر فهم العالمى عنه ، والصواب الاول .

« العاشرة » : اذا لم يجد صاحب الواقعة مفتيا ولا احدا ينقل له حكم واقعته لا في بلده ولا في غيره قال الشيخ : هذه مسألة فترة الشريعة الاصولية ، وحكمها حكم ما قبل ورود الشرع ، والصحيح في كل ذلك القول بانتفاء التكليف عن العبد ، وانه لا يثبت في حقه حكم لا ايجاب ولا تحريم ولا غير ذلك ، فلا يؤخذ اذن صاحب الواقعة باى شيء صنعه فيها . والله اعلم .



## باب في فصول مهمة تتعلق بالمذهب ويدخل كثير منها وأكثرها في غيره أيضا

### فصل

إذا قال الصحابي قولا - ولم يخالفه غيره ، ولم ينتشر - فليس هو اجماعا ، وهل هو حجة ؟ فيه قولان للشافعي ، الصحيح الجديد : انه ليس بحجة والتقديم : انه حجة ، فان قلنا : هو حجة ، قدم على القياس : ولزم التابعي العمل به ، ولا يجوز مخالفته . وهل يخص به العموم ؟ فيه وجهان ، وإذا قلنا : ليس بحجة فالقياس مقدم عليه ، ويسوغ للتابعي مخالفته . فأما إذا اختلفت الصحابة رضى الله عنهم على قولين فينبني على ما تقدم ، فان قلنا بالجديد لم يجز تقليد واحد من الفريقين ، بل يطلب الدليل ، وان قلنا بالتقديم فهما دليلان تعارضا فيرجح أحدهما على الآخر بكثرة العدد ، فان استوى العدد قدم بالاثمة ، فيقدم ما عليه امام منهم على ما لا امام عليه ، فان كان على أحدهما أكثر عددا وعلى الآخر أقل الا أن مع القليل اماما فهما سواء .

فان استويا في العدد والاثمة - الا أن في أحدهما أحد الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ، وفي الآخر غيرهما - ففيه وجهان لأصحابنا ، أحدهما : أنهما سواء . والثاني : يقدم ما فيه أحد الشيخين . وهذا كله مشهور في كتب أصحابنا العراقيين في الأصول وأوائل كتب الفروع . والشيخ أبو اسحاق المصنف ممن ذكره في كتابه اللمع ، هذا كله إذا لم ينتشر قول الصحابي ، فأما إذا انتشر - فان خولف - فحكمه ما ذكرناه . وان لم يخالف ففيه خمسة أوجه ، الأربعة الأول ذكرها أصحابنا العراقيون أحدها : انه حجة واجماع ، قال المصنف الشيخ أبو اسحاق وغيره من أصحابنا العراقيين : هذا الوجه هو المذهب الصحيح ، والوجه الثاني : انه حجة وليس باجماع قال المصنف وغيره : هذا قول أبي بكر الصيرفي . والثالث : ان كان فتيا فقيه فسكتوا عنه فهو حجة ، وان كان حكم امام أو حاكم فليس بحجة . قال المصنف وغيره : هذا قول أبي علي بن أبي هريرة . والرابع ضد هذا : انه ان كان القائل حاكما أو اماما كان اجماعا ، وان كان فتيا لم يكن اجماعا ، حكاه صاحب الحاوي في خطبة الحاوي ، والشيخ أبو محمد الجويني في أول كتابه الفروق ، وغيرهما .

قال صاحب الحاوي : هو قول أبي اسحاق المروزي ، ودليله ان الحكم لا يكون غالبا الا بعد مشورة ومباحثة ومناظرة ، وينتشر انتشارا ظاهرا ،

والفتيا تخالف هذا . والخامس : مشهور عند الخراسانيين من اصحابنا في كتب الاصول ، وهو المختار عند الفزالي في المستصفي : أنه ليس باجماع ولا حجة . ثم ظاهر كلام جمهور اصحابنا أن القائل القول المنتشر من غير مخالفة لو كان تابعيا او غيره ممن بعده ، فحكمه حكم الصحابي على ما ذكرناه من الأوجه الخمسة . وحكى فيه وجهان لأصحابنا ، منهم من قال : حكمه حكمه . ومنهم من قال : لا يكون حجة وجها واحدا . قال صاحب الثماني : الصحيح أنه يكون اجماعا ، وهذا الذي صححه هو الصحيح . فان التابعي كالصحابي في هذا من حيث أنه انتشر وبلغ الباقيين ، ولم يخالفوا فكانوا مجمعين ، واجماع التابعين كاجماع الصحابة . واما اذا لم ينتشر قول التابعي فلا خلاف أنه ليس بحجة ، كذا قال صاحب الثماني وغيره ، قالوا : ولا يجيء فيه القول القديم الذي في الصحابي ، لأن الصحابة ورد فيهم الحديث .

## فصل

قال العلماء : الحديث ثلاثة اقسام ، صحيح ، وحسن ، وضعيف قالوا : واما يجوز الاحتجاج من الحديث في الأحكام بالحديث الصحيح أو الحسن . فاما الضعيف فلا يجوز الاحتجاج به في الأحكام والعقائد وتجوز روايته (١) والعمل به في غير الأحكام كالقصص ، وفضائل الأعمال ، والترغيب والترهيب ، فالصحيح ما اتصل سنده بتقل العدل الضابط عن مثله ، من غير شذوذ ولا علة . وفي الشاذ خلاف ، مذهب الشافعي والمحققين أنه رواية الثقة ما يخالف الثقات . ومذهب جماعات من أهل الحديث ، وقيل : أنه مذهب أكثرهم : أنه رواية الثقة ما لم يروه الثقات وهذا ضعيف .

**وأما العلة** فمعنى نفي في الحديث ، قاذح فيه ، ظاهره السلامة منه ، انما يعرفه الحذاق المتقنون ، الفواصون على الدقائق .

**وأما الحديث الحسن** فقسمان ، أحدهما : ما لا يخلو اسناده من مستور لم يتحقق أهليته ، وليس مغفلا كثير الخطأ ، ولا ظهر منه سبب مفسق ، ويكون متن الحديث معروفا برواية مثله أو نحوه من وجه آخر . **والقسم الثاني** : أن يكون راويه مشهورا بالصدق والأمانة الا أنه يقصر في الحفظ والاتقان عن رجال الصحيح بعض القصور . واما الضعيف فبما ليس فيه صفة الصحيح ولا صفة الحسن .

(١) هذا في غير الموضوع من الاحاديث اما الموضوع فإنه يحرم روايته مع العلم به الا مبينا ، كذا بهامش نسخة الألباني [ ط ] .

## فصل

إذا قال الصحابي أمرنا بكذا أو نهيننا عن كذا أو من السنة كذا ، أو مضت السنة بكذا ، أو السنة كذا ، ونحو ذلك ، فكله مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم على مذهبن الصحيح المشهور ومذهب الجتهائر . ولا فرق بين أن يقول ذلك في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بعده ، صرح به الفزالي وآخرون . وقال الامام أبو بكر الاسماعيلي من أصحابنا : له حكم الموقوف على الصحابي . وأما إذا قال التابعي : من السنة كذا ففيه وجهان حكاهما الفاضل أبو الطيب الطبري : الصحيح منهما والمشهور : أنه موقوف على بعض الصحابة . والثاني : أنه مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه مرفوع مرسل .

وإذا قال التابعي أمرنا بكذا قال الفزالي : يحتفل أن يريد امر النبي صلى الله عليه وسلم أو أمر كل الأمة ، فيكون حجة ، ويحتفل أمر بعض الصحابة ، لكن لا يليق بالعالم أن يطلق ذلك الا وهو يريد من تجب طاعته : فهذا كلام الفزالي ، وفيه اشارة الى خلاف في أنه موقوف أو مرفوع مرسل .

أما إذا قال الصحابي : كنا نفعل كذا ، أو نقول كذا ، أو كانوا يقولون كذا ، ويفعلون كذا ، أو لا يرون بأسا بكذا ، أو كان يقال أو يفعل كذا : فاختلّفوا فيه هل يكون مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟ فقال المصنف في اللع : أن كان ذلك مما لا يخفى في العادة كان كما لو رآه النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينكره ، فيكون مرفوعا ، وإن جاز خفاؤه عليه صلى الله عليه وسلم لم يكن مرفوعا : كقول بعض الأنصار : كنا نجتمع فنكسل ، ولا نفتسل ، فهذا لا يدل على عدم وجوب الفصل من الاكسال (١) لأنه يفعل سرا فيخفى .

وقال غير الشيخ : أن أضاف ذلك الى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مرفوعا حجة ، كقوله : كنا نفعله في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو في زمنه وهو فينا أو وهو بين أظهرنا . وإن لم يصفه فليس بمرفوع ، وبهذا قطع الفزالي في المستصفي وكثيرون . وقال أبو بكر الاسماعيلي وغيره : لا يكون مرفوعا أضافه أم لم يصفه .

وظاهر استعمال كثيرين من المحدثين وأصحابنا في كتب الفقه أنه مرفوع مطلقا ، سواء أضافه أم لم يصفه ، وهذا قوي ، فإن الظاهر من قوله : كنا نفعل أو كانوا يفعلون ، الاحتجاج به وأنه فعل على وجه يحتج

(١) في المصباح اكسل المجامع بالالف إذا نزع ولم ينزل ، ضعفا كان أو غيره ، انتهى .

به . ولا يكون ذلك الا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويبلغه .  
قال الفزالي : واما قول التابعي : كانوا يفعلون ، فلا يدل على فعل جميع  
الامة ، بل على البعض فلا حجة فيه الا ان يصرح بنقله عن اهل الاجماع  
وفي ثبوت الاجماع بخبر الواحد كلام .

قلت : اختلفوا في ثبوت الاجماع بخبر الواحد ، فاختر الفزالي انه  
لا يثبت ، وهو قول اكثر الناس . وذهب طائفة الى ثبوته وهو اختيار  
الرازي .

## فصل

الحديث المرسل لا يحتج به عندنا وعند جمهور المحدثين ،  
وجماعة من الفقهاء ، وجماهير اصحاب الأصول والنظر ، وحكاة الحاكم  
أبو عبد الله بن البيع عن سعيد بن المسيب ومالك وجماعة أهل الحديث  
وفقهاء الحجاز . وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه ، واحمد وكثيرون  
من الفقهاء او اكثرهم : يحتج به ، ونقله الفزالي عن الجماهير . قال  
أبو عمر بن عبد البر وغيره : ولا خلاف انه لا يجوز العمل به اذا كان مرسله  
غير متحرز ، يرسل عن غير الثقات . ودليلنا في رد المرسل مطلقا انه اذا  
كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله ، فرواية المرسل أولى ،  
لان المروي عنه محذوف مجهول العين والحال .

ثم ان مرادنا بالمرسل هنا ما انتقطع اسناده فسقط من روايته واحد  
فأكثر ، وخالفنا في حده أكثر المحدثين فقالوا : هو رواية التابعي عن النبي  
صلى الله عليه وسلم . قال الشافعي رحمه الله : « واحتج بمرسل كبار  
التابعين اذا اسند من جهة أخرى ، أو أرسله من أخذ عن غير رجال الأول  
ممن يقبل عنه العلم ، أو وافق قول بعض اصحابه ، أو أفتى أكثر العلماء  
بمقتضاه . قال : ولا أقبل مرسل غير كبار التابعين ، ولا مرسلهم الا  
بالشرط الذي وصفته » هذا نص الشافعي في الرسالة وغيرها ، وكذا  
نقله عنه الأئمة المحققون من اصحابنا الفقهاء والمحدثين ، كالبيهقي والخطيب  
البغدادى وآخرين ، ولا فرق في هذا عنده بين مرسل سعيد بن المسيب  
وغيره ، هذا هو الصحيح الذي ذهب اليه المحققون .

وقد قال الشافعي في مختصر المزني في آخر باب الربا : اخبرنا مالك  
عن زيد بن اسلم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« نهى عن بيع اللحم بالحيوان » (١) وعن ابن عباس أن جزورا تحرت على

(١) في هامش نسخة الأذري ما نصه : قال الماوردي في باب بيع اللحم بالحيوان : والذي  
يصير به المرسل حجة احد سبعة اشياء اما قياس ، أو قول صحابي ، واما فعل صحابي ،

عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه فجاء رجل بعناق (١) فقال : اعطوني بهذه العناق ، فقال أبو بكر رضي الله عنه : لا يصلح هذا . قال الشافعي : وكان القاسم بن محمد وسعيد بن المسيب وغروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن يحرمون بيع اللحم بالحيوان ، قال الشافعي : وبهذا تأخذ . قال : ولا تعلم أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف أبا بكر الصديق رضي الله عنه .

قال الشافعي : « وارسال ابن المسيب عندنا حسن » هذا نص الشافعي في المختصر نقلته بحروفه ، لما يترتب عليه من الفوائد . فإذا عرف هذا فقد اختلف أصحابنا المتقدمون في معنى قول الشافعي : « ارسال ابن المسيب عندنا حسن » على وجهين حكاهما المصنف الشيخ أبو إسحاق في كتابه اللع ، وحكاهما أيضا الخطيب البغدادي في كتابيه كتاب « الفقيه والمتفقه » « والكفاية » وحكاهما جماعات آخرون ، أحدهما : معناه أنها حجة عنده بخلاف غيرها من المراسيل . قالوا : لأنها فتشت فوجدت مسندة ، **والوجه الثاني** : أنها ليست بحجة عنده بل هي كغيرها على ما ذكرناه ، وقالوا : وإنما رجح الشافعي بمرسله والترجيح بالمرسل جائز .

وقال الخطيب البغدادي في كتاب ( الفقيه والمتفقه ) والصواب الوجه الثاني . وأما الأول فليس بشيء وكذا قال في الكفاية : الوجه الثاني هو الصحيح عندنا من الوجهين ، لأن في مراسيل سعيد ما لم يوجد مسندا بحال من وجه يصح . قال : وقد جعل الشافعي لمراسيل كبار التابعين منزلة على غيرهم ، كما استحسّن مرسل سعيد ، هذا كلام الخطيب . وذكر الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي نص الشافعي كما قدمته ثم قال : فالشافعي يقبل مراسيل كبار التابعين إذا انضم إليها ما يؤكدها ، فإن لم ينضم لم

وأما أن يكون قول الأكثرين ، وأما أن ينتشر بين الناس من غير دافع له ، وأما أن يمس به أهل العصر وأما أن لا توجد دلالة سواء هذا لفظه . وقال قبله : أخذ الشافعي في التقديم بمراسيل ابن المسيب وجعلها على أفرادها حجة لأمور ، منها أنه لم يرسل حديثا قط إلا وجد مسندا . ومنها أنه كان قليل الرواية لا يروي أخبار الأحاد ، ولا يحدث إلا بما سمعه من جماعة أو عضده قول الصحابة ورواه منتشرا عند الكافة أو وافقه فعل أهل العصر . ومنها أن رجال سعيد الذين أخذ منهم وروى عنهم هم أكابر الصحابة . وليس كثيره يأخذ عن وجد . ومنها أن مسانيدته فتشت فكانت عن أبي هريرة وكان يرسلها لما بينهما من الأئس والوصلة فإنه كان صبر أبي هريرة على ابنته . فصار إرساله كاستناده عن أبي هريرة . ومذهب الشافعي في الجديد أن مرسل سعيد وغيره ليس بحجة . وإنما قال مرسل سعيد عند حسن لهذه الأمور التي وصفها استئناسا بإرساله . ثم اعتادا على ما قارنه من اندليس . فيصير المرسل حجة . وذكر ما كتبه في صدر الحاشية . وفي كلامه فوائد فتأمل .

(١) العناق بفتح العين الأتني من ولد المز قبل استكمالها الحول والجمع اضر وسوق

[ ط ] .

يقبلها ، سواء كان مرسل ابن المسيب أو غيره ، قال : وقد ذكرنا مراسيل لابن المسيب لم يقبلها الشافعي حين لم ينضم اليها ما يؤكد ما ، ومراسيل لغيره قال بها حيث انضم اليها ما يؤكد ما ، قال : وزيادة ابن المسيب في هذا على غيره انه اصح التابعين ارسالا فيما زعم الحفاظ .

فهذا كلام البيهقي والخطيب ، وهما امامان حافظان فقيهان شافعيان ، مضطلعان من الحديث والفقه والاصول ، والخبرة التامة بنصوص الشافعي : ومعاني كلامه ، ومحلها من التحقيق والاتقان ، والنهاية في العرفان ، بالفاية الفصوى ، والدرجة العليا . وأما قول الامام أبي بكر القفال المروزي في أول كتابه ( شرح التلخيص ) قال الشافعي في الرهن الصغير : مرسل ابن المسيب عندنا حجة ، فهو محمول على التفصيل الذي قدمناه عن البيهقي والخطيب والمحققين والله أعلم .

( قلت ) ولا يصح تعلق من قال : ان مرسل سعيد حجة (١) بقوله : ارساله حسن . لأن الشافعي رحمه الله لم يعتمد عليه وحده ، بل اعتمده لما انضم اليه قول أبي بكر الصديق ومن حضره وانتهى اليه قوله من الصحابة رضي الله عنهم مع ما انضم اليه من قول أئمة التابعين الأربعة الذين ذكرهم ، وهم أربعة من فقهاء المدينة السبعة ، وقد نقل صاحب الشامل وغيره هذا الحكم عن تمام السبعة وهو مذهب مالك وغيره ، فهذا عاضد ثان للمرسل ، فلا يلزمه من هذا الاحتجاج بمرسل ابن المسيب اذا لم يعتضد .

فان قيل : ذكرتم ان المرسل اذا اسند من جهة أخرى احتج به ، وهذا انقول فيه تساهل ، لأنه اذا اسند عملنا بالسند فلا فائدة حينئذ في المرسل ولا عمل به .

فالجواب : ان بالسند يتبين صحة المرسل ، وانه مما يحتج به . فيكرن في المسألة حديثان صحيحان حتى لو عارضهما حديث صحيح من طريق واحد وتعدر الجمع تقدمهما عليه والله أعلم .

هذا كله في غير مرسل الصحابي ، أما مرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي صلى الله عليه وسلم أو نحوه مما نعلم أنه لم يحضره لصغر

(١) قال ابن أبي حاتم في كتابه [ المراسيل ] : حدثنا أبي قال : سمعت يونس ابن عبد الأعلى الصدفي قال : قال لي محمد بن إدريس الشافعي : ليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع سعيد بن المسيب ، وروى البيهقي في المدخل عن الإمام أحمد أنه قال : مراسلات ابن المسيب صحاح ، لا نرى أصح من مراسلاته . وعن يحيى بن معين ، قال : أصح المراسيل مراسيل ابن المسيب رحمه الله والله أعلم اهـ من هامش نسخة الأذري . « ث »

سنه ، او لتأخر اسلامه ، او غير ذلك ، فالمذهب الصحيح المشهور الذى قطع به جمهور أصحابنا وجماهير أهل العلم أنه حجة ، وأطبق المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بأن المرسل ليس بحجة على الاحتجاج به ، وادخاله فى الصحيح ، وفى صحيح البخارى ومسلم من هذا مالا يحصى .

وقال الأستاذ أبو اسحاق الاسفراينى من أصحابنا : لا يحتج به بل حكمه حكم مرسل غيره ، إلا أن يبين أنه لا يرسل إلا ما سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم أو صحابى ، قال : لأنهم قد يروون عن غير صحابى ، وحكى الخطيب البغدادى وآخرون هذا المذهب عن بعض العلماء ولم ينسبوه ، وعزاه الشيخ أبو اسحاق المصنف فى التبصرة الى الأستاذ أبى اسحاق ، والصواب الأول ، وأنه يحتج به مطلقا ، لأن روايتهم عن غير الصحابى نادرة ، وإذا رووها بينوها فإذا اظنقوا ذلك فالظاهر أنه عن الصحابة ، والصحابة كلهم عدول ، والله أعلم .

فهذه الفاظ وجيزة فى المرسل ، وهى وإن كانت مختصرة بالنسبة الى غيرها فهى مبسطة بالنسبة الى هذا الموضع ، فإن بسط هذا الفن ليس هذا موضعه ، ولكن حملنى على هذا النوع اليسر من البسط أن معرفة المرسل لما يعظم الانتفاع بها ، ويكثر الاحتياج اليها ، ولا سيما فى مذهبنا ، خصوصا هذا الكتاب الذى شرعت فيه ، أسأل الله الكريم اتمامه (١) على أحسن الوجوه واكملها ، واتمها واعجلها ، وانفعها فى الآخرة والدنيا ، واكثرها انتفاعا به ، وأعمها فائدة لجميع المسلمين ، مع أنه قد شاع فى السنة كثيرين من المشتغلين بمذهبنا بل أكثر أهل زماننا أن الشافعى رحمه الله لا يحتج بالمرسل مطلقا إلا مرسل ابن المسيب ، فانه يحتج به مطلقا ، وهذان غلطان ، فانه لا يردده مطلقا ولا يحتج بمرسل ابن المسيب مطلقا ، بل الصواب ما قدمناه والله أعلم ، وله الحمد والنعمة ، والفضل والمنة .

## فروع

قد استعمل المصنف فى المذهب احاديث كثيرة مرسله واحتج بها ، مع أنه لا يجوز الاحتجاج بالمرسل ، وجوابه أن بعضها اعتضد بأحد الأمور المذكورة ، فصار حجة ، وبعضها ذكره للاستئناس ويكون اعتماده على غيره من قياس وغيره . وأعلم أنه قد ذكر فى المذهب احاديث كثيرة جعلها هو مرسله وليست مرسله ، بل هى مسندة صحيحه مشهورة فى الصحيحين وكتب السنن ، وسنبينها فى مواضعها ان شاء الله تعالى ،

(١) لعل الله استجاب دعائه ، فان كان كذلك فارجو أن يتقبل الله هذا العمل مع قصوره وتقصير صاحبه وان يغفر زلاته ويقبل عثراته آمين . [ ط ]

نحديث ناقة البراء ، وحديث الاغارة على بنى المصطلق ، وحديث اجابة  
الوليمة في اليوم الثالث ، وتظايرها ، والله أعلم .

## فصل

قال العلماء المحققون من اهل الحديث وغيرهم : اذا كان  
الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم او فعل  
او امر او نهى او حكم وما اشبه ذلك من صيغ الجزم ، وكذا لا يقال فيه  
روى ابو هريرة ، او قال ، او ذكر ، او اخبر او حدث او نقل او افتي ،  
وما اشبهه ، وكذلك لا يقال ذلك في التابعين ومن بعدهم فيما كان ضعيفا  
فلا يقال في شيء من ذلك بصيغة الجزم ، وانما يقال في هذا كله روى عنه  
او نقل عنه او حكى عنه او جاء عنه او بلغنا عنه ، او يقال او يذكر او يحكى  
او يروى او يرفع او يعزى وما اشبه ذلك من صيغ التمرىض ،  
وليست من صيغ الجزم ، قالوا : فصيغ الجزم موضوعة للصحيح او  
الحسن ، وصيغ التمرىض لما سواهما ، وذلك ان صيغة الجزم تقتضى  
صحته عن المضاف اليه فلا ينبغي ان يطلق الا فيما صح والا فيكون الانسان  
في معنى الكاذب عليه . وهذا الادب اخل به المصنف وجماهير الفقهاء من  
اصحابنا وغيرهم ، بل جماهير اصحاب العلوم مطلقا ، ما عدا حذاق  
المحدثين ، وذلك تساهل قبيح ، فانهم يقولون كثيرا في الصحيح : روى  
عنه ، وفي الضعيف : قال ، وروى فلان ، وهذا حيد عن الصواب .

## فصل

صح عن الشافعى رحمه الله انه قال : اذا وجدتم في كتابى  
خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ودعوا قولى . وروى عنه : اذا صح الحديث خلاف قولى  
فاعملوا بالحديث واتركوا قولى ، او قال : فهو مذهبي ، وروى هذا المعنى  
بالفاظ مختلفة . وقد عمل بهذا اصحابنا في مسألة التثويب واشترائط  
التحلل من الاحرام بعذر المرض وغيرهما ، مما هو معروف في كتب المذهب .  
وقد حكى المصنف ذلك عن الاصحاب فيهما .

ومن حكى عنه انه افتي بالحديث من اصحابنا ابو يعقوب (١)

(١) ابو يعقوب يوسف بن يحيى البويطى المصرى صاحب الشافعى كان واسطة عقد  
جماعته وظهرهم نجابة وقام مقامه في الدرس والفتوى ، روى عنه ابو اسماعيل الترمذى  
وابراهيم الحارثى والقاسم الجوهري والرمادى وغيرهم ، وقد امتحن في خلافة الواثق وتيد  
بالحديث ليقول بخلق القرآن فامتنع ولم يزل في القيد والسجن حتى مات ( ط ) .



البويطي ، وأبو القاسم الداركي (١) ، ومن نص عليه أبو الحسن (٢) ؛ لئلا  
الطبري في كتابه في أصول الفقه ، ومن استعمله من أصحابنا المحدثين  
الإمام أبو بكر (٣) البيهقي وآخرون ، وكان جماعة من متقدمي أصحابنا  
إذا رأوا مسألة فيها حديث ، ومذهب الشافعي خلافه عملوا بالحديث .  
وأفتوا به قائلين : مذهب الشافعي ما وافق الحديث ، ولم يتفق ذلك إلا  
نادرا ومنه ما نقل عن الشافعي فيه قول على وفق الحديث .

وهذا الذي قاله الشافعي ليس معناه أن كل أحد رأى حديثا صحيحا  
قال هذا مذهب الشافعي وعمل بظاهره . وإنما هذا فيمن له رتبة الاجتهاد  
في المذهب على ما تقدم من صفته أو قريب منه ، وشرطه أن يقلب على  
ظنه أن الشافعي رحمه الله لم يقف على هذا الحديث أو لم يعلم صحته .  
وهذا إنما يكون بعد مطالعة كتب الشافعي كلها ونحوها من كتب أصحابه  
الآخذين عنه وما أشبهها ، وهذا شرط صعب قل من يتصف به ، وإنما  
اشترطوا ما ذكرنا لأن الشافعي رحمه الله ترك العمل بظاهر أحاديث كثيرة  
رآها وعلمها ، لكن قام الدليل عنده على طعن فيها أو نسخها أو تخصيصها  
أو تأويلها أو نحو ذلك .  
قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله : ليس العمل بظاهر ما قاله الشافعي

بالحين ، فليس كل فقيه يسوغ له أن يستقل بالعمل بما يراه حجة من  
الحديث ، وفيمن سلك هذا المسلك من الشافعيين من عمل بحديث تركه  
الشافعي رحمه الله عمدا ، مع علمه بصحته لما تعطل عليه وخفى على

(١) أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز الداركي كان أبوه  
محدث أصبهان في وقته . نزل أبو القاسم نيسابور سنة ٢٥٣ ودرس الفقه بها سنتين ثم  
انتقل إلى بغداد وسكنها إلى حين وفاته تفقه على إسحاق المروزي وعليه تفقه الشيخ أبو حامد  
الاسفرايني وكان يخالف في فتواه الإمامين أبا حنيفة والشافعي فيقال له في ذلك فيقول :  
ويحكم حدث فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا وبكذا والأخذ بالحديث  
أولى من الأخذ بقول الإمامين . وتوفي ببغداد يوم الجمعة ثلاث عشرة ليلة خلت من سوال  
سنة ٣٧٥ عن نيف وسبعين عاما ( ط ) .

(٢) الكيا الهراشي مفتت ترجمته في حاشية باب آداب المفتي .

(٣) أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي الخروجردي أحد كبار  
أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البيع في الحديث ثم الزائد عليه ، وهو أول من جمع  
نصوص الإمام الشافعي في عشر مجلدات . هكذا أئاده ابن خلكان ، ومن مشهور مصنفاته السفر  
الكبير ، ودلائل النبوة والسنن الصغير ، والسنن والآثار ، وشعب الإيمان ، ومناقب الشافعي  
المطلب ، ومناقب أحمد ابن حنبل وغير ذلك ، كان مولده في شعبان سنة ٢٨٤ وتوفي في  
العاشر من جمادى الأولى سنة ٤٥٨ ونسبته إلى بيهق وهي مجموعة من القرى بنواحي نيسابور  
وخروجردي من قراها وهي بضم الغاء ( ط ) .

غيره ، كأبي الوليد (١) موسى بن أبي الجارود ممن صحب الشافعى قال :  
صح حديث افطر الحاجم والمحجوم . فاقول قال الشافعى : افطر الحاجم  
والمحجوم . فردوا ذلك على أبى الوليد ، لان الشافعى تركه مع علمه  
بصحته ، لكونه منسوخا عنده ، وبين الشافعى نسخه واستدل عليه ،  
وستراد فى كتاب الصيام ان شاء الله تعالى .

وقد قدمنا عن ابن خزيمة انه قال : لا أعلم سنة لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم فى الحلال والحرام لم يودعها الشافعى كتبه . وجلالة ابن خزيمة  
وامامته فى الحديث والفقہ ، ومعرفته بنصوص الشافعى بالمحل المعروف .  
قال الشيخ ابو عمرو : فمن وجد من الشافعية حديثا يخالف مذهبه نظر  
- ان كملت آلات الاجتهاد فيه مطلقا ، او فى ذلك الباب او المسألة - كان  
له الاستقلال بانعزل به . وان لم يكمل وشق عليه مخالفة الحديث بعد أن  
بحث . فلم يجد لمخالفته عنه جوابا شافيا ، فله العمل به ان كان عمل  
به امام مستقل غير الشافعى ، ويكون هذا عذرا له فى ترك مذهب امامه  
هنا ، وهذا الذى قاله حسن متعين والله أعلم .

## فصل

اختلف المحدثون واصحاب الاصول فى جواز اختصار الحديث  
فى الرواية على مذاهب . اصحابها : يجوز رواية بعضه اذا كان غير مرتبط  
بما حذفه ، بحيث لا تختلف الدلالة ، ولا يتغير الحكم بذلك ، ولم نر احدا  
منهم منع من ذلك فى الاحتجاج فى التصانيف ، وقد أكثر من ذلك المصنف  
فى المذهب ، وهكذا اطبق عليه الفقهاء من كل الطوائف ، وأكثر منه أبو  
عبد الله البخارى فى صحيحه وهو القدوة .

## فصل

قد أكثر المصنف من الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم ونص هو فى كتابه اللمع وغيره من  
اصحابنا على انه لا يجوز الاحتجاج به هكذا ، وسببه انه عمرو بن شعيب  
ابن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، فجدّه الأدنى محمد تابعى ،  
والاعلى عبد الله صحابى ، فان أراد بجده الأدنى وهو محمد فهو مرسل .  
لا يحتج به . وان أراد عبد الله كان متصلا ، واحتج به . فاذا اطلق ولم

---

(١) موسى بن أبى الجارود المكي أبو الوليد صاحب الشافعى روى عن ابن عيينة  
واليوثلى وجبارة عنه ووثقة ابن حبان وغيره وتل ابن حجر فى التقریب : صدوق ، من صفاء  
الطبقة العاشرة ( ط ) .

يبين احتمال الأمرين فلا يحتج به ، وعمرو وشعيب ومحمد ثقات وثبت سماع شعيب من محمد ومن عبد الله ، هذا هو الصواب الذي قاله المحققون والجماهير ، وذكر أبو حاتم بن حبان ( بكسر الحاء ) أن شعيبا لم يلق عبد الله ، وأبطل الدارقطني وغيره ذلك ، وأثبتوا سماع شعيب من عبد الله وبينوه (١) .

فاذا عرف هذا فقد اختلف العلماء في الاحتجاج بروايته هكذا فمنعه طائفة من المحدثين كما منعه المصنف وغيره من أصحابنا ، وذهب أكثر المحدثين إلى صحة الاحتجاج به وهو الصحيح المختار . روى الحافظ عبد الفنى بن سعيد المصرى بإسناده عن البخارى أنه سئل أيحتج به ؟ فقال : رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدنى والحميدى وإسحاق بن راهويه يحتجون بعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين ، وذكر غير عبد الفنى هذه الحكاية ، ثم قال قال البخارى : من الناس بعدهم ؟ وحكى الحسن بن سفيان عن إسحاق بن راهويه قال : عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده كأيوب عن نافع عن ابن عمر ، وهذا التشبيه نهاية الجلالة من مثل إسحاق رحمه الله ، فاختر المصنف في اللمع طريقة أصحابنا في منع الاحتجاج به ، وترجع عنده في حال تصنيف المذهب جواز الاحتجاج به ، كما قال المحققون من أهل الحديث والأكثرين ، وهم أهل هذا الفن وعنهم يؤخذ ، ويكفى فيه ما ذكرناه عن إمام المحدثين البخارى ، ودليله أن ظاهره الجد الأشهر المعروف بالرواية وهو عبد الله .

## فصل

### فصل في بيان القولين والوجهين والطريقين

فالأقوال للشافعى ، والأوجه لأصحابه ، المنتسبين إلى مذهبه ، يخرجونها على أصوله ، ويستنبطونها من قواعده ، ويجتهدون في بعضها وإن لم يأخذوه من أصله ، وقد سبق بيان اختلافهم في أن المخرج هل ينسب إلى الشافعى ؟ والأصح أنه لا ينسب ، ثم قد يكون القولان قديمين ، وقد يكونان جديدين ، أو قديما وجديدا ، وقد يقولهما في وقت ، وقد يقولهما في وقتين ، وقد يرجح أحدهما ، وقد لا يرجح ، وقد يكون الوجهان لشخصين ، ولشخص ، والذي لشخص ينقسم كالتقسيم القولين .

(١) ذهب ابن حزم رد رواية عمرو بن شعيب كما فعل صاحب المذهب ولكن التحقيق الذى صرنا إليه أن هذا الإسناد هو اسناد أصح الصحيح لثبوت لقاء شعيب لجده عبد الله ابن عمرو رضى الله عنه ، ولأن أكثر أحاديث هذا الإسناد أو كلها كان عبد الله قد كتبها في الصداقة ، وتداولها بنوه بالنقل والحفظ والدرس ( ط ) .

و اما الطرق فهى اختلاف الاصحاب فى حكاية المذهب ، فيقول بعضهم مثلاً : فى المسألة قولان ، أو وجهان ، ويقول الآخر : لا يجوز قولاً واحداً ، أو وجهاً واحداً . أو يقول أحدهما : فى المسألة تفصيل . ويقول الآخر فيها خلاف مطلق . وقد يستعملون الوجهين فى موضع الطريقين وعكسه ، وقد استعمل المصنف فى المذهب النوعين ، فمن الأول قوله فى مسألة ولوغ الكلب : « وفى موضع القولين وجهان » ومنه قوله فى باب كفارة (١) الظهار « اذا افطرت المرضع فقيه وجهان ، أحدهما : على قولين . والثانى : ينقطع التتابع قولاً واحداً » ومنه قوله فى آخر القسمة : « ان استحق بعد القسمة جزء مشاع بطلت فيه ، وفى الباقي وجهان أحدهما : على قولين . والثانى : يبطل ، ومنه قوله فى زكاة الدين المؤجل وجهان أحدهما على قولين . والثانى : يجب ومنه ثلاثة مواضع متوالية فى أول باب عدد الشهود ، أولها قوله : « وان كان المقر أعجمياً ، ففى الترجمة وجهان أحدهما : ثبت باثنين . والثانى : على قولين كالأقرار » ومن النوع الثانى قوله فى قسم الصدقات : « وان وجد فى البلد بعض الأصناف فطريقان . أحدهما : يغلب حكم المكان . والثانى : الأصناف » ومنه قوله فى السلم : الجارية الحامل طريقان ، أحدهما : لا يجوز . والثانى : يجوز » وانما استعملوا هذا لأن الطرق والوجوه تشترك فى كونها من كلام الأصحاب ، وستأتى فى مواضعها زيادة فى شرحها ان شاء الله تعالى .

## مسألة

كل مسألة فيها قولان للشافعى رحمه الله قديم وجديد ، فالجديد هو الصحيح وعليه العمل ، لأن القديم مرجوع عنه ، واستثنى جماعة من اصحابنا نحو عشرين مسألة أو أكثر ، وقالوا : يفتى فيها بالقديم ، وقد يختلفون فى كثير منها ، قال امام الحرمين فى النهاية فى باب المياه ، وفى باب الأذان ، قال الأئمة : كل قولين قديم وجديد ، فالجديد اصح الا فى ثلاث مسائل : مسألة التثويب فى اذان الصبح ، القديم استحبابه . ومسألة التباعد عن النجاسة فى الماء الكثير ، القديم انه لا يشترط ، ولم يذكر الثالثة هنا . وذكر فى مختصر النهاية ان الثالثة تأتى فى زكاة التجارة . وذكر فى النهاية عند ذكره قراءة السورة فى الركعتين الاخيرتين ان القديم انه لا يستحب قال : وعليه العمل .

وذكر بعض المتأخرين من اصحابنا ان المسائل التى يفتى بها على القديم اربع عشرة ، فذكر الثلاث المذكورات ، ومسألة الاستنجاء بالحجر فيما

(١) لا تركى على الله احدا اذا قلنا : لقد اشبعنا هذه المسائل فى تكميلنا بتوفيق من الله على نحو مقرر به أمين أولى الإلياب ( ط ) .

جأوز المخرج ، والقديم جأوزه . ومسألة لمس المحارم . والقديم لا ينقض . ومسألة الماء الجارى : القديم لا ينجس الا بالتغير . ومسئله تعجيل العشاء . القديم أنه أفضل . ومسألة وقت المغرب . والقديم امتداده الى غروب الشفق . ومسألة المنفرد اذا نوى الاقتداء فى أثناء الصلاة ، القديم جأوزه . ومسألة اكل جلد الميتة المذبوغ ، القديم تحريمه . ومسئله وطء المحرم بملك اليمين . القديم أنه يوجب الحد . ومسألة تعليم اطفال الميت . القديم كراهته . ومسألة شرط التحلل من الاحرام بمرض ونحوه . القديم جأوزه . ومسألة اعتبار النصاب فى الزكاة . القديم لا يعتبر .

وهذه المسائل التى ذكرها هذا القائل ليست متفقا عليها . بل خالف جماعات من الأصحاب فى بعضها أو اكثرها . ورجحوا الجديد . ونقل جماعات فى كثير منها قولا آخر فى الجديد يوافق القديم . فىكون العمل على هذا الجديد لا القديم .

وأما حصره المسائل التى يفتى فيها على القديم فى هذه فضعيف أيضاً . فان لنا مسائل آخر صحح الأصحاب أو أكثرهم أو كثير منهم فيها القديم . منها الجهر بالتأمين للمأموم فى صلاة جهرية ، القديم استحبابه وهو الصحيح عند الأصحاب ، وان كان القاضى (١) حين قد خالف الجمهور فقال فى تعليقه : القديم أنه لا يجهر ، ومنها من مات وعليه صوم ، القديم يصوم عنه وليه ، وهو الصحيح عند المحققين للأحاديث الصحيحة فيه . ومنها استحباب الخط بين يدي المصلى اذا لم يكن معه عصا ونحوها . القديم استحبابه وهو الصحيح عند المصنف وجماعات . ومنها اذا امتنع أحد الشريكين من عمارة الجدار ، أجبر على القديم وهو الصحيح عند ابن الصباغ وصاحبه الشاشى ، وأفتى به الشاشى ، ومنها الصداق فى يد الزوج مضمون ضمان اليد على القديم ، وهو الأصح عند الشيخ أبى حامد وابن الصباغ والله أعلم .

ثم ان أصحابنا أفتوا بهذه المسائل من القديم ، مع أن الشافعى رجع عنه فلم يبق مذهبا له ، هذا هو الصواب الذى قاله المحققون ، وجزم به المتقنون من أصحابنا وغيرهم ، وقال بعض أصحابنا : اذا نص المجتهد على خلاف قوله لا يكون رجوعا عن الأول ، بل يكون له قولان . قال الجمهور : هذا غلط لأنهما كنصين للشارع تعارضا وتعذر الجمع بينهما ، يعمل بالثانى ويترك الأول : قال امام الحرمين فى باب الآنية من النهاية : معتقدى أن الأقوال القديمة ليست من مذهب الشافعى حيث كانت ، لأنه جزم فى الجديد بخلافها ، والمرجوع عنه ليس مذهبا للراجع . فاذا علمت حال

(١) ترجبناه فى هامش آداب الفتى والمستفتى ( ط ) .

القديم ووجدنا اصحابنا افتوا بهذه المسائل على القديم ، حملنا ذلك على انه آداهم اجتهادهم الى القديم ، لظهور دليله وهم مجتهدون ، فافتوا به ولا يلزم من ذلك نسبته الى الشافعى ، ولم يقل احد من المتقدمين فى هذه المسائل انها مذهب الشافعى ، او انه استثنائها ، قال ابو عمرو : فيكون اختيار احدهم للقديم فيها من قبيل اختياره مذهب غير الشافعى اذا اذاع اجتهاده اليه ، فانه ان كان ذا اجتهاد اتبع اجتهاده ، وان كان اجتهاده مقيدا مشوبا بتقليد ، نقل ذلك الشوب من التقليد عن ذلك الامام ، واذا افتى بين ذلك فى فتواه ، فيقول : مذهب الشافعى كذا ، ولكنى اقور بمذهب ابى حنيفة وهو كذا .

قال ابو عمرو : وبلتحق بذلك ما اذا اختار احدهم القول المخرج على القول المنصوص ، او اختار من قولين رجح الشافعى احدهما غير ما رجحه ، بل هذا اولى من القديم . قال : ثم حكم من لم يكن اهلا للترجيح ان لا يتبعوا شيئا من اختياراتهم المذكورة ، لانه مقلد للشافعى دون غيره . قال : واذا لم يكن اختياره لغير مذهب امامه بنى على اجتهاده - فان ترك مذهبه الى اسهل منه - فالصحيح تحريره ، وان تركه الى احوط ، فالظاهر جوازه ، وعليه بيان ذلك فى فتواه . هذا كلام ابى عمرو . فالحاصل ان من ليس اهلا للتخريج يتعين عليه العمل والافتاء بالجديد من غير استثناء ومن هو اهل للتخريج والاجتهاد فى المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل فى العمل والفتيا مبينا فى فتواه ان هذا رايه وان مذهب الشافعى كذا وهو ما نص عليه فى الجديد .

هذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح ، اما قديم عضده نص حديث صحيح لا معارض له فهو مذهب الشافعى رحمه الله ، ومنسوب اليه اذا وجد الشرط الذى قدمناه ، فيما اذا صح الحديث على خلاف نصه ، والله اعلم .

واعلم ان قولهم : القديم ليس مذهباً للشافعى ، او مرجوع عنه ، او لا فتوى عليه ، المراد به قديم نص فى الجديد على خلافه . اما قديم لم يخالفه فى الجديد او لم يتعرض لتلك المسألة فى الجديد ، فهو مذهب الشافعى واعتقاده ، ويعمل به ويفتى عليه ، فانه قاله ولم يرجع عنه وهذا النوع وقع منه مسائل كثيرة ستأتى فى مواضعها ان شاء الله ، وانما اطلقوا ان القديم مرجوع عنه ولا عمل عليه لكون غالبه كذلك .

( فروع ) ليس للمفتى ولا للعامل المنتسب الى مذهب الشافعى رحمه الله فى مسألة القولين ، او الوجهين ، ان يعمل بما شاء منهما بغير نظر : بل عليه فى القولين العمل باخرهما ان علمه ، والا فبالذى رجحه الشافعى ، فان قالهما فى حالة ولم يرجح واحدا منهما - وسنذكر ان شاء الله تعالى

انه لم يوجد هذا الا في ست عشرة او سبع عشرة مسألة او نقل عنه قولان . ولم يعلم اقالهما في وقت ام في وقتين ؟ وجهلنا السابق - وجب البحث عن ارجحهما ، فيعمل به ، فان كان اهلا للتخريج والترجيح استقل به متعرفا ذلك من نصوص الشافعي ومأخذه وقواعده . فان لم يكن اهلا فليقله عن اصحابنا الموصوفين بهذه الصفة فان كتبهم موضحة لذلك : فان لم يحصل له ترجيح بطريق . توقف حتى يحصل .

واما الوجهان فيعرف الراجح منهما بما سبق ، الا انه لا اعتبار فيهما بالتقدم والتأخر الا اذا وقعا من شخص واحد : واذا كان احدهما منصوحا والآخر مخرجا فالمنصوص هو الصحيح الذي عليه العمل غالبا ، كما اذا رجح الشافعي احدهما ، بل هذا أولى الا اذا كان المخرج من مسألة يتعذر فيها الفرق ، فقل لا يترجح عليه المنصوص . وفيه احتمال ، وقل ان يتعذر الفرق : اما اذا وجد من ليس اهلا للترجيح خلافا بين الاصحاب في الراجح من قولين او وجهين فليعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع ، فان تعارض الأعلم والأورع قدم الأعلم ، فان لم يجد ترجيحا عن احد اعتبر صفات الناقلين للقولين والقاتلين للوجهين ، فما راواه البويطي والربيع المرادي (١) والمزني (٢) عن الشافعي مقدم عند اصحابنا على ما رواه الربيع الجيزي وحرمله وكذا نقله أبو سليمان الخطابي عن اصحابنا في أول معالم السنن الا انه لم يذكر البويطي فالحقته انا لكونه أجل من الربيع المرادي والمزني وكتابه مشهور فيحتاج الى ذكره .

قال الشيخ أبو عمرو : ويترجح ايضا ما وافق أكثر أئمة المذاهب وهذا الذي قاله فيه ظهور واحتمال ، وحكى القاضي حسين فيما اذا كان للشافعي

---

(١) أبو محمد الربيع بن سلمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بالولاء ، المؤذن المصري صاحب الامام الشافعي وهو الذي روى أكثر كتبه ، وقال فيه الشافعي : الربيع راويتي وقال : ما خدمني أحد ما خدمني الربيع ، وكان يقول له : يا ربيع لو امكنتي ان اطعمك العلم لاطعمتك ومن شعر الربيع :

صبرا جميلا ما أسرع الفرجا من صدق الله في الأمور نجا  
من خشي الله لم ينله أذى ومن رجا الله كان حيث رجا

وتوفي في شوال سنة ٢٧٠ ودفن بالقرافة مما يلي القضاء بمصر ( ط ) .

(٢) أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن عمرو بن اسحاق المزني صاحب الشافعي وهو امام الشافعيين وأعرفهم بطرق الشافعي وفتاواه وله الجامع الكبير ، والجامع الصغير ، ومختصر المختصر ، والمنثور ، والمسائل العنبرية ، والترغيب في العلم ، وكتاب الوثائق وغير ذلك ، وهو الذي تولى غسل الامام الشافعي توفي في رمضان سنة ٢٦٤ ودفن من تربة الامام الشافعي بالقرافة الصغرى بسفح المقطم عاش تسعا وثمانين سنة وصلى على الربيع المرادي . والمزني نسة الى مزينة بنت كلب قبيلة مشهورة ( ط ) .

قولان - أحدهما يوافق إبا حنيفة ، وجهين لأصحابنا . أحدهما : أن القول المخالف أولى ، وهذا قول الشيخ أبي حامد الاسفراييني فإن الشافعي إنما خالفه لإطلاعه على موجب المخالفة . والثاني : القول الموافق أولى وهو قول القفال ، وهو الأصح ، والمسألة المفروضة فيما إذا لم يجد مرجحاً مما سبق ، وأما إذا رأينا المصنفين المتأخرين مختلفين ، فنجزم أحدهما بخلاف ما جزم به الآخر . فهما كالوجهين المتقدمين على ما ذكرناه من الرجوع إلى البحث على ما سبق ويرجح أيضاً بالكثرة كما في الوجهين ويحتاج حينئذ إلى بيان مراتب الأصحاب ، ومعرفة طبقاتهم وأحوالهم وجلالاتهم وقد بينت ذلك في ( تهذيب الأسماء واللغات ) بيانا حسنا ، وهو كتاب جليل لا يستغنى طالب علم من العلوم كلها عن مثله . وذكرت في كتاب ( طبقات الفقهاء ) من ذكرته منهم أكمل من ذلك وأوضح ، وأشبعت القول فيهم وأنا سابع في إتمامه ، أسأل الله الكريم توفيقى له ولسائر وجوه الخير .

وأعلم أن نقل أصحابنا العراقيين لنصوص الشافعي وقواعد مذهبه ووجوه متقدمي أصحابنا اتقن ، وأثبت من نقل الخراسانيين غالباً ، والخراسانيون أحسن تصرفاً وبحثاً وتفريعاً وترتيباً غالباً ، ومما ينبغي أن يرجح به أحد القولين ، وقد أشار الأصحاب إلى الترجيح به أن يكون الشافعي ذكره في بابه ومظنته ، وذكر الآخر في غير بابه ، بأن جرى بحث وكلام جر إلى ذكره ، فالذي ذكره في بابه أقوى ، لأنه أتى به مقصوداً وقرره في موضعه بعد فكر طويل بخلاف ما ذكره في غير بابه استطراداً ، فلا يفتنى به اعتناؤه بالأول ، وقد صرح أصحابنا بمثل هذا الترجيح في مواضع لا تنحصر ، سترها في هذا الكتاب في مواطنها إن شاء الله تعالى ، وبالله التوفيق .

## فصل

حيث أطلق في المذهب ( إبا المباس ) فهو ابن سريج أحمد بن عمر بن سريج وإذا أراد إبا المباس (١) ابن القصاص قيسده ، وحيث أطلق إبا إسحاق (٢) فهو المروزي ، وحيث أطلق إبا سعيد من الفقهاء فهو

(١) أحمد بن ابن أحمد المعروف بابن القاص الطبري تفقه على ابن سريج الذي سبق ترجمته له كتب كثيرة منها التلخيص ، وأدب القاضي ، والمواثيق والمفتاح وكلها تصانيف صغيرة الحجم كبيرة الفائدة ، وقد غر مفضلاً عليه في أثناء وعظه بطربسوس حيث دفن بها سنة ٢٢٥ هـ ، وعرف والده بالقاص لأنه كان يقص الآثار والأخبار .

(٢) إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي تفقه على ابن سريج وانتهت إليه الرياسة بعد ابن سريج في العراق ثم ارتحل إلى مصر حيث توفي بها ودفن قريباً من الإمام الشافعي في رجب سنة ٢٤٠ هـ وله من الكتب مختصر الزمن .



الاصطخرى (١) ولم يذكر ابا سعيد من الفقهاء غيره ولم يذكر في المذهب ابا اسحاق الاسفراينى الاستاذ المشهور بالكلام والاضول وان كان له وجوه كثيرة في كتب الاصحاب . واما ابو حامد ففي المذهب اثنان ( احدهما ) القاضي ابو حامد (٢) المروروذى ، ( والثانى ) الشيخ ابو حامد الاسفراينى . لكنهما يأتیان مقيدین بالقاضى والشيخ فلا يلتبسان وليس فيه ابو حامد غيرهما لا من اصحابنا ولا من غيرهم .

وفيه ابو على ابن خيران وابن ابى هريرة والطبرى ويأتون موصوفين ولا ذكر لابى على (٣) على السنجى في المذهب وانما يتكرر في الوسيط والنهاية وكتب متأخرى الخراسانيين . وفيه ابو القاسم جماعة : اولهم الأنماطى (٤) ثم الداركى ثم ابن كج (٥) والصيمرى وليس فيه ابو القاسم غير هؤلاء الأربعة ، وفيه ابو الطيب اثنان فقط من اصحابنا اولهما ابن سلمة . والثانى القاضى ابو الطيب شيخ المصنف ويأتیان موصوفين .

وحيث اطلق في المذهب « عبد الله » في الصحابة فهو ابن مسعود ، وحيث اطلق الربيع من اصحابنا فهو الربيع بن سليمان المرادى صاحب الشافعى ، وليس في المذهب الربيع غيره ، لا من الفقهاء ولا من غيرهم الا الربيع بن سليمان (٦) الجيزى في مسألة دباغ الجلد هل يطهر الشعر ؟ وفيه عبد الله

---

(١) أبو سعيد الحسن بن أحمد اسحاق بن عيسى بن الفضل الاصطخرى كان من نظراء ابى العباس بن سريج واقربان ابى على ابن ابى هريرة وله مصنفات حسنة منها كتاب الاقضية وكان قاضى قم وتولى حجة بغداد واستقضاء القتل على سجان نزار اليها وابطل ما كانهم حيث كانت على غير ولى ولد سنة ٢٤٤ وتوفى سنة ٣٢٨ وقالوا في النسبة الى اصطرخ اصطرخاوى كالنسبة الى مرو مروذى والنسبة الى الرى راوى ( ط ) .

(٢) أحمد بن عامر بن بشر بن حامد المروروذى مفتت ترجمته في آداب المستفتى .

(٣) الحسين بن شعيب بن محمد الفقيه الشافعى المتوفى سنة ثيف وثلاثين وأربعمائة ومنج قرية كبيرة من قرى مرو .

(٤) أبو الطاهر بركات الخشوى والأنماطى هو الذى يبيع القرش ، وهو المسمى الجيروى القرشى الرفاء المحدث المولود بدمشق في رجب سنة ١٠ ، والمتوفى في صفر سنة ٥٩٨ سئل ابوه لم سموا الخشويين فقال : كان جدنا الاهل يؤم الناس فتوفى في المحراب نسي الخشوى نسبة الى الخشوع .

(٥) القاضي يوسف بن أحمد بن يوسف الكجى الدينورى صاحب ابا الحسين وحضر مجلس ابى القاسم الدراكى سبقت ترجمته ، وقد صنف كتابا كثيرة في المذهب وتولى القضاء بالدينور وكانت له نعمة كثيرة فقتله العيارون بالدينور في ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٤٠٥ .

(٦) أبو محمد الربيع بن سليمان بن داود بن الاعرج الازدى بالولاء المصرى الجيزى صاحب الامام الشافعى رضى الله عنه لكنه كان قليل الرواية عنه ، وانما روى عن عبد الله بن

ابن زيد من الصحابة اثنان احدهما الذي رأى الاذان وهو عبد الله (١) بن زيد ابن عبد ربه الأوسى ، والآخر عبد الله بن زيد (٢) بن عاصم المازني ، وقد يتلبسان على من لا انس له بالحديث واسماء الرجال فيتوهمان واحدا لكونهما يأتيان على صورة واحدة وذلك خطأ ، فأما ابن عبد ربه فلا ذكر له في المذهب الا في باب الاذان ، وأما ابن عاصم فمكرر ذكره في المذهب في مواضع من صفة الوضوء ، ثم في مواضع من صلاة الاستسقاء ، ثم في أول باب الشك في الطلاق ، وقد أوضحتهما أكمل ايضاح في تهذيب الاسماء واللغات .

وحيث ذكر عطاء في المذهب فهو عطاء بن ابي رباح ، ذكره في الحيض ، ثم في أول صلاة المسافر ، ثم في مسألة التقاء الصفيين من كتاب السير . وفي التابعين ايضا جماعات يسمون عطاء ، لكن لا ذكر لاحد منهم في المذهب غير ابن ابي رباح وفيه من الصحابة معاوية اثنان ( احدهما ) معاوية ابن الحكم ذكره في باب ما يفسد الصلاة لا ذكر له في المذهب في غيره . ( والآخر ) معاوية بن ابي سفيان الخليفة احد كتاب الوحي تكرر ويأتي مطلقا غير منسوب .

وفيه من الصحابة معقل اثنان احدهما معقل بن يسار بياء قبل السين المذكور في أول الجنائز ، والآخر معقل بن سنان بسين ثم نون في كتاب الصداق في حديث بروع (٣) وفيه ابو يحيى البلخي من أصحابنا ذكره في مواضع من المذهب منها مواقيت الصلاة ، وكتاب الحج ، وليس فيه ابو يحيى غيره .

الحكم كثيرا ، وكان ثقة روى عنه ابو داود والنسائي ، والجيزي نسبة الى الجيزة وقبره بها والعمامة في مصر تنسب الى الجيزة فتقول : جيزاوى ، والجيزة بلدة في قبالة مصر يفصل بينهما النيل ( ط ) .

(١) عبد الله بن زيد يقول ابن عبد البر في الاستيعاب هو ابن ثعلبة بن عبد الله بن زيد من بني الحارث بن الخوارج . وقال عبد الله بن محمد الأنصاري : ليس في آبائه ثعلبة ووافى النووي في كونه عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن زيد بن الحارث ، وثعلبة بن عبد ربه هو عم عبد الله ، واخو زيد فادخلوه في نسبه وذلك خطأ ويخالف النووي من حيث كونه خزرجيا لا اوسيا كما ذكر النووي والصواب انه خزرخي شهد العقبة وبدرا ( ط ) .

(٢) هو عبد الله بن زيد ابن عاصم بن كعب المازني الأنصاري من مازن بن النجار . يعرف بابن عمارة ، لم يشهد بدرا ، وهو الذي قتل مسيلمة ، وكان مسيلمة قد قتل اخاه حبيب بن زيد وقطعه عضوا عضوا . قال خليفة بن خياط اشترط وحشى وعبد الله بن زيد في قتل مسيلمة ، وقتل عبد الله يوم الحرة سنة ٦٣ وهو صاحب حديث الوضوء ( ط ) .

(٣) حديث علقمه قال : « ابي عبد الله في رجل لا زوج امرأة وفيه : فقال معقل بن سنان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في تزوج بنت واشق بمثل ما قضيت ، ففرج بذلك » راجع الجزء ١٥ من المجموع .

وفيه أبو يحيى بناءً مثناةً فوق مكسورة يروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في آخر قتال أهل البقي ، ولا ذكر له في غير هذا الموضع من المذهب ، وفيه القفال ذكره في موضع واحد ، وهو في أول النكاح في مسألة تزويج بنت ابنه بابن ابنه ، وهو القفال الكبير الشاشي ، ولا ذكر للقفال في المذهب إلا في هذا الموضع . وليس للقفال المروزي الصغير في المذهب ذكر . وهذا المروزي هو المتكرر في كتب متأخري الخراسانيين كالإبانة ، وتعليق القاضي حسين ، وكتاب المسعودي . وكتب الشيخ أبي محمد الجويني . وكتب الصيدلاني ، وكتب أبي علي السنجي . وهؤلاء تلامذته ، والنهاية . وكتب الغزالي ، والتتمة ، والتهذيب ، والعدة وأشباهها ، وقد أوضحت حال القفالين في تهذيب الأسماء واللغات ، وفي كتاب الطبقات ، وسأوضح إن شاء الله تعالى حالهما هنا إن وصلت موضع ذكر القفال وكذلك أوضح باقي المذكورين في مواضعهم كما شرطته في الخطبة إن شاء الله تعالى .

وحيث أطلقت أنا في هذا الشرح ذكر القفال فمرادى به المروزي لأنه أشهر في نقل المذهب ، بل مدار طريقة خراسان عليه ، وأما الشاشي فذكره قليل بالنسبة إلى المروزي في المذهب ، فإذا أردت الشاشي قيده فوصفته بالشاشي .

وقصدت ببيان هذه الأحرف تعجيل فائدة لطالع هذا الكتاب . فربما أدركتني الوفاة أو غيرها من القاطعات قبل وصولها ، ورايتها مهمة لا يستغنى مشتغل بالمذهب عن معرفتها وأسأل الله خاتمة الخير والطف وبالله التوفيق .

## فصل

المزني وأبو ثور وأبو بكر بن المنذر أئمة مجتهدون ، وهم منسوبون إلى الشافعي ، فأما المزني وأبو ثور فصاحبان للشافعي حقيقة ، وابن المنذر متأخر عنهما ، وقد صرح في المذهب في مواضع كثيرة بأن الثلاثة من أصحابنا أصحاب الوجوه ، وجعل أقوالهم وجوهاً في المذهب ، وتأثرة يشير إلى أنها ليست وجوهاً ، ولكن الأول ظاهر إirاده إياها ، فإن عادته في المذهب أن لا يذكر أحداً من الأئمة أصحاب المذاهب غير أصحابنا إلا في نحو قوله : يستحب كذا للخروج من خلاف مجاهد ، أو عمر بن عبد العزيز ، أو الزهري ، أو مالك ، وأبي حنيفة ، وأحمد ، وشبه ذلك ، ويذكر قول أبي ثور والمزني وابن المنذر ذكر الوجوه ، ويستدل له ويجيب عنه ، وقد قال إمام الحرمين في باب ما ينقض الوضوء من النهاية : إذا انفرد المزني برأي فهو صاحب مذهب : وإذا أخرج للشافعي قولاً فتخريجه أولى من تخريج غيره ، وهو ملتحق بالمذهب لا محالة ، وهذا الذي قاله الإمام حسن لاشك أنه متعين .

**فرع :** ان استغرب من لا انس له بالمذهب الموضع الذى صرح صاحب المذهب فيه بأن ابا ثور وابن المنذر من اصحابنا ، دللناه وقلنا : ذكر في أول الفصـب في مسألة من رد المـفـصـوب ناقص القيمة دون العين أن ابا ثور من أصحابنا ، وذكر نحوه ابن المنذر في صفة الصلاة في آخر فصل : ثم يسجد سجدة أخرى .

**فرع :** اعلم ان صاحب المذهب أكثر من ذكر ابي ثور لكنه لا ينصفه فيقول : قال ابو ثور كذا وهو خطأ ، والتزم هذه العبارة في أقواله وربما كان قول ابي ثور أقوى دليلاً من المذهب في كثير من المسائل ، وافرط المصنف في استعمال هذه العبارة حتى في عبد الله بن مسعود الصحابي رضي الله عنه ، الذى محله في الفقه وأنواع العلم معروف قل من يساويه فيه من الصحابة فضلاً عن غيرهم لاسيما الفرائض فحكى عنه في باب الجد والأخوة مذهبه في المسألة المعروفة بعريضة ابن مسعود ثم قال : وهذا خطأ . ولا يستعمل المصنف هذه العبارة غالباً في آحاد أصحابنا أصحاب الوجوه الذين لا يقاربون ابا ثور وربما كانت أوجههم ضعيفة ، بل واهية . وقد اجمع نقلة اللـم على جلالة ابي ثور ، وامامته ، وبراعته في الحديث والفقه . وحسن مصنفاة فيهما ، مع الجلالة والافتان ، وأحواله ببسوطه في تهذيب الاسماء . وفي الطبقات رحمه الله .

فهذا آخر ما تيسر من المقدمات ولولا خوف املال مطالعة لذكرت فيه مجلدات ، من النفائس المهمة والفوائد المستجدات ، لكنها تأتي ان شاء الله تعالى مفترقة في مواطنها من الأبواب وأرجو الله النفع بكل ما ذكرته وما سأذكره ان شاء لى ولوالدى ومشايخى وسائر احبائى والمسلمين اجمعين انه الواسع الوهاب .

وهذا حين اشرع في شرح اصل المصنف رحمه الله .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( الحمد لله الذي وفقنا لشكره ، وهدانا لذكره ) .

«الشرح» بدأ رحمه الله بالحمد لله للحديث المشهور عن أبي هريرة رضي الله عنه واسمه عبد الرحمن بن صخر على الأصح ، من نحو ثلاثين قولاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع » وفي رواية ( بحمد الله ) وفي رواية ( بالحمد فتر أقطع ) وفي رواية : ( كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم ) وفي رواية ( كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم أقطع ) .

روينا كل هذه الألفاظ في كتاب الأربعين للحافظ عبد القادر الرهاوي . ورويناه فيه من رواية كعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه ، والمشهور رواية أبي هريرة ، وحديثه هذا حديث حسن ، رواه أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني ، وأبو عبد الله محمد بن يزيد ، هو ابن ماجه القزويني في سننهما ، وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي في عمل اليوم والليلة وأبو عوانة يعقوب ابن اسحاق الاسفرايني في أول صحيحه المخرج على صحيح مسلم ، وروى موصولاً ومرسلاً ورواية الموصول أساندها جيد .

قوله صلى الله عليه وسلم : « كل أمر ذي بال » معناه له حال يهتم به . ومعنى أقطع أي ناقص قليل البركة ، وأجذم بمعناه ، وهو بجيم وذال معجمة ، يقال : جذم يجذم كعلم يعلم ، قال العلماء رحمهم الله : يستحب البداءة بالحمد لله لكل مصنف ، ودارس ومدرس ، وخطيب وخطب . ومزوج ومتزوج وبين يدي سائر الأمور المهمة ، قال الشافعي رحمه الله : أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته ( يعني بكسر الخاء ) وكل أمر طلبه حمد الله تعالى ، والثناء عليه سبحانه ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واعترضوا على المزني رحمه الله حيث لم يبدأ في مختصره بحمد الله وأجاب الأصحاب عنه بأجوبة ( أحدها ) أنه بدأ بالحمد لله وخطب خطبة ، فأخل بذلك من تقل كتابه ، قالوا : وقد وجد في بعض النسخ . الحمد لله الذي لا شريك له في ملكه ولا مثل ، الذي هو كما وصف نفسه . وفوق ما يصفه به خلقه ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير .

الجواب الثاني : يحتمل أن الحديث لم يبلغ المزني ولا يقدح ذلك في جلالة .

الجواب الثالث : ان الذى اقتضاه الحديث ان يحمد ، لا ان يكتبه ،  
والظاهر ان المزنى حمد بلسانه ، فان الحديث مشهور ، فيبعد خفاؤه عنيه  
وتركه له مع علمه .

الجواب الرابع : ان لفظة الحمد ليست متعينة لتسميته حمدا ، لأن  
الحمد الثناء وقد اثنى المزنى على الله تعالى في أول كتابه ، فقال بسم الله  
الرحمن الرحيم . والتسمية من ابلغ الثناء ، ويؤيد هذا التأويل أنه جاء في  
رواية كما تقلناه ، وذكروا أجوبة كثيرة غير مرضية فتركناها ، وأما معنى  
« الحمد » فقال العلماء هو الثناء على المحمود جميل صفاته وانفعاله .  
والشكر الثناء عليه بانعامه . فكل شكر حمد وليس كل حمد شكرا .  
ونقيض الحمد الذم ، ونقيض الشكر الكفر ، وقوله : ( الذى وفقنا ) قال  
أصحابنا المتكلمون : التوفيق خلق قدرة الطاعة ، والخلدان خلق قدرة  
المعصية ، والموفق فى شئ لا يعصى فى ذلك الشئ ، اذ لا قدرة له على  
المعصية . قال امام الحرمين : والمعصية هى التوفيق فان عمت كانت  
توفيقا عاما ، وان خصت كانت توفيقا خاصا . قالوا : ويكون الشكر بالقول  
والفعل . ويقال : شكرته وشكرت له ، ويقال فى لغة غريبة : شكرت به  
بالباء وتشكرت له كشكرته ، والشكران خلاف الكفران وقوله : ( وهذان  
لذكره ) المراد هنا بالهدى خلق الايمان واللفظ ، وقد يكون الهدى بمعنى  
البيان ومنه : ( وأما ثمود فهديناهم ) أى بينا طريق الخير والشر ومثله  
( أنا هديناه السبيل ) ( وهديناه النجدين ) أى بينا طريق الخير والشر ، وأما  
الذكر فاصله التنبيه قال الامام أبو الحسن على بن أحمد الواحدى المفسر  
الأديب الشافعى : أصل الذكر فى اللغة التنبيه على الشئ ، واذا ذكرته  
فقد تنبته عليه ، ومن ذكرك شيئا فقد نبهك عليه ، وليس من لازمه ان  
يكون بعد نسيان ، قال : ومعنى الذكر حضور المعنى فى النفس . ويكون  
تارة بالقلب ، وتارة باللسان ، وتارة بهما ، وهو أفضل الذكر : ويليهِ ذكر  
القلب . والله اعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وصلواته على محمد خير خلقه وعلى آله وصحبه ) .

« الشرح » أصل الصلاة فى اللغة الدعاء هذا قول جمهور العلماء من أهل  
اللغة وغيرهم . وقال الزجاج : أصلها اللزوم ، قال الأزهري وآخرون :  
الصلاة من الله تعالى الرحمة ، ومن الملائكة الاستغفار ، ومن الأدمى تضرع  
ودعاء . وأما تسمية رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدا فقال أهل اللغة :  
رجل محمد ومحمود اذا كثرت خصاله الحمودة . قال أبو الحسين أحمد  
ابن فارس فى كتابه ( المجمل ) : وبذلك سُمى رسول الله صلى الله عليه  
وسلم محمدا يعنى اللهم الله تعالى أهله تسميته به ، لما علم من خصاله

المحمودة ، وأنشد أبو نصر اسماعيل بن حماد الجوهري في صحاحه  
وغیره :

اليك أبيت اللعن كان كلالها الى الماجد القرم الجواد المحمد .

( القرم بفتح القاف : السيد وقوله : خير خلقه ) كذا قاله الامام  
الشافعي والعلماء انه صلى الله عليه وسلم خير الخلق كلهم من الملائكة  
والآدميين .

فان قيل كيف قلتم بالفضل في الصحيحين عن ابي هريرة رضي الله  
عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تفضلوا بين الأنبياء » وفي  
الحديث الآخر : « لا تفضلوني على يونس » ؟ فالجواب من اوجه :

( احدها ) ان النهي عن تفضيل يؤدي الى تنقيص بعضهم . فان ذلك  
كفر بلا خلاف .

( الثاني ) انه صلى الله عليه وسلم نهى قبل ان يعلم انه خير الخلق فلما  
علم قال « أنا سيد ولد آدم » .

( الثالث ) نهى تادبا وتواضعا .

( الرابع ) نهى لئلا يؤدي الى الخصومة كما ثبت في الصحيح في سبب  
ذلك .

( الخامس ) نهى عن التفضيل في نفس النبوة لا في ذوات الأنبياء .  
ولا تفاوت النبوة وانما التفاوت بالخصائص ، وقد قال الله تعالى :  
« فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات » ( ١ ) .

واما قوله : ( وعلى آله ) فهو صحيح موجود في الكلام الفصيح .  
واستعمله العلماء من جميع الطوائف . وذكر أبو محمد عبد الله بن محمد بن  
السيد البطليوسي في أول كتابه ( الاقتضاب في شرح ادب الكتاب ) أن أبا  
جعفر النحاس وأبا بكر الزبيدي قالا : لا يجوز اضافة آل الى مضمرة :  
فلا يقال : صلى الله على محمد وآله ، وانما يقال وأهله أو آل محمد قال :  
وهذا مذهب الكسائي وهو أول من قاله ، وليس قوله وقولهما بصحيح  
لانه لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده .

قال : وقد ذكر أبو علي البغدادي انه يقال وآله في قلة . وذكر المبرد  
في الكامل حكاية فيها اضافة آل الى مضمرة ثم انشد أبياتا كثيرة للعرب في  
اضافة آل الى مضمرة منها قول عبد المطلب :

( ١ ) الآية ٢٥٢ من سورة البقرة .

لا هم ان المرء يحسب سمي رحله فامنع رحالك  
وانصر على آل الصليح مب وعابديه اليوم آلك

يعنى قريشا وكانت العرب تسميهم آل الله لكونهم أهل البيت . واختلف العلماء من أهل اللغة والفقهاء في آل النبي صلى الله عليه وسلم على أقوال ( أحدها ) وهو نص الشافعي وجمهور أصحابنا أنهم بنو هاشم وبنو المطلب ( والثاني ) عثرته النسويون اليه .

( والثالث ) أهل دينه كلهم واتباعه الى يوم القيامة ، قال الأزهرى : هذا القول أقربها الى الصواب واختاره أيضا غيره وأما صحابته صلى الله عليه وسلم ففيهم مذهبان ( أحدهما ) وهو الصحيح وقول المحدثين أن الصحابي كل مسلم رآه صلى الله عليه وسلم وبهذا قطع البخاري في صحيحه وسواء جالسة أم لا ( والثاني ) واختاره جماعة من أهل الأصول هو من طالت صحبته ومجالسته على طريق التبعية .

وأما قول الفقهاء : قال أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة وأصحابنا فمجاز مستفيض للموافقة بينهم وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة ، ويجمع صاحب على صاحب كراكب وركب ، وصحاب كجائع وجياع ، وصحبة بالضم كفارة وفرهة وصحبان كشاب وشبان .

والأصحاب جمع صحب كفرخ وأفراخ والصحابة والأصحاب وجمع الأصحاب أصحاب وقولهم في النداء « صاح » معناه صاحبي هكذا سمع من العرب مرخما وصحبته بكسر الحاء أصحبه بفتحها صحبة بضم الصاد وصحابة بالفتح .

وانما نرى المصنف رحمه الله بعد حمد الله تعالى بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى : ( ورفعنا لك ذكرك ) قال الشافعي في الرسالة ومواضع : أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : معناه لا أذكر إلا ذكرت معي أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ، وروينا هذا التفسير في كتاب الأربعين للرهاوي ، عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( هذا كتاب مذهب أذكر فيه إن شاء الله تعالى أصول مذهب الشافعي رحمه الله بأدلتها وما تفرع على أصوله (١) في المسائل المشككة بملها ) .

(١) في المطبوعة ( من المسائل ) الطبعي .



« الشرح » قد يقال قوله « هذا » إشارة الى جاضر ، وليس هنا الآن شيء يشار اليه ، وجوابه أن هذه العبارة استعملها الأئمة من جميع اصحاب الفنون في مصنفاتهم وامام النحويين سيبويه رحمه الله صدر كتابه بها . واجاب العلماء من اصحابنا والنحويين وغيرهم عنها بأجوبة مجموعها انه لما تأكد عزمه على تصنيفه عاملة معاملة الموجود فأشار اليه . وذلك لغة العرب قال الله تعالى ( هذا يوم الفصل (١) ) ونظائره .

ومن المصنفين من يترك موضع الخطبه بياضا فاذا فرغ ذكرها فأشار الى حاضر لتكون عبارته في الخطبة موافقة لما ذكره .

وقوله : كتاب ، أصل الكتب في اللغة الضم ومنه كتيبة الخيل لتتابعها واجتماعها فسمى كتابا لضم حروفه ومسائله بعضها الى بعض ، والكتاب اسم للمكتوب مجازا وهو من باب تسمية المفعول بالمصدر وهو كثير ، وهو في اصطلاح المصنفين كالجنس المستقل الجامع لآبواب ، تلك الأبواب أنواعه ، فكتاب الطهارة يشمل باب المياه والآنية وباب الوضوء وغيرها قال اهل اللغة يقال : كتب يكتب كتابا وكتابة وكتابا وجمعه كتب تضم التاء وتسكن .

وقوله : مهذب قال : اهل اللغة التهذيب التنقية والتصفية والمهذب المنقى من العيوب ورجل مهذب مطهر الأخلاق ، وقوله اذكر فيه ان شاء الله قاله امثالا لقول الله تعالى « (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله (٢) ) » فيسن قول : ان شاء الله في كل شيء يعزم على فعله ولا يدخل الاستثناء في الماضي فلا يقال خرجت أمس ان شاء الله والله اعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

« والى الله الكريم أرغب (٣) ( وإياه أسأل ) ان يوفقنى فيه لمرضاته وان ينفع (٤) به في الدنيا والآخرة انه قريب مجيب وعلى ما يشاء قدير ، وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت (٥) واليه أنيب وهو حسبى ونعم الوكيل » .

« الشرح » أما الكريم في أسماء الله تعالى فذكر امام الحرمين في الارشاد ثلاثة مذاهب في معناه فقال : معناه المفضل ، وقيل العفو وقيل العلى .

(١) الآية ٢١ من سورة الصافات و ٣٨ من المراتل .

(٢) الآية ١٣ من سورة الكهف .

(٣) ما بين المعقوفين زيادة في نسخة الركبى ( ط ) .

(٤) في المطبوعة ( ينفعنى ) .

(٥) زيادة في نسخة الركبى ( ط ) .

قال وكل نفيس كريم : وقوله يوفقنى تقدم بيانه ، وقوله وأن ينفع به ، هذا مما يرغبك في المذهب وهو دعاء هذا العبد الصالح ، وقد سبق في بيان أحواله أنه كان مجاب الدعوة ، والدنيا اسم لهذه الدار وما فيها سميت به لدنوها وقربها وينسب اليها دنياوى ودنيوى ، قال الجوهرى : ودنيى .

وقوله انه قريب مجيب ، اقتداء بصالح صلى الله عليه وسلم في قوله « ان ربي قريب مجيب » وتادبا بقول الله تعالى « فاني قريب أجيب دعوة الداع » قالوا : ومعنى قريب أى بالعلم كما في قوله تعالى « وهو معكم » وقوله وهو حسبي أى الذى يكفينى ، والوكيل الحافظ وقيل الموكل اليه تدبير خلقه . وقيل القائم بمصالحهم .

قال أبو جعفر النحاس قول الانسان وحسبى الله احسن من قوله وحسبنا الله لما في الثانى من التعظيم قال تعالى : « فان تولوا فقل حسبى الله » قال وفى الاتيان بالواو في قولك وحسبى الله او وحسبنا الله اعلام بانك لم تضرب عن الكلام الاول قال ولو حذفها جاز لأن المعنى معروف .

واعلم انه يستحب لكل أحد في كل موطن قول حسبى الله ، قال الله تعالى : « فان تولوا فقل حسبى الله » وقال تعالى « وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل » الآية ، وروى البخارى في صحيحه عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : حسبنا الله ونعم الوكيل قالها ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين القى في النار ، وقالها محمد صلى الله عليه وسلم حين قالوا : ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم ايمانا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل .

وفى البخارى عن ابن عباس ايضا قال كان آخر قول ابراهيم صلى الله عليه وسلم حين القى في النار حسبى الله ونعم الوكيل ، واقتدى المصنف وغيره من العلماء في كتبهم وغيرها بهذا واختموا كلامهم بحسبى الله ونعم الوكيل .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### كتاب الطهارة

« باب ما يجوز به الطهارة من المياه وما لا يجوز »

الشرح : أما الكتاب فسبق بيانه ، والباب هو الطريق الى الشيء والموصل اليه وباب المسجد والدار ما دخل منه اليه . وباب المياه ما يوصل به الى أحكامها . وقد يذكرون في الباب أشياء لها تعلق بمقصود الباب وان لم يكن مما ترجم له كادخاله الختان وتقليم الأظفار وقص الشارب ونحوها في باب السواك لكونها جميعا من خصال الفطرة فيكون التقدير باب السواك وما يتعلق به ويقاربه .

وقوله : يجوز الطهارة . لفظة يجوز يستعملونها تارة بمعنى يحل وتارة بمعنى يصح وتارة تصلح للأمرين ، وهذا الموضع مما يصلح فيه للأمرين . وأما الطهارة فهي في اللغة النظافة والنزاهة عن الأدناس ويقال طهر الشيء بفتح الهاء وظهر بضمها والفتح أفصح يطهر بالضم والاسم الطهر ، والظهور بفتح الطاء اسم لما يتطهر به وبالضم اسم للفعل هذه اللغة المشهورة التي عليها الأكثر من أهل اللغة . واللغة الثانية بالفتح فيها واقتصر عليها جماعات من كبار أهل اللغة ، وحكى صاحب مطالع الأنوار الضم فيها وهو غريب شاذ ضعيف وقد أوضحت هذا كله مفاضاً <sup>(١)</sup> في تهذيب الأسماء واللغات .

وأما الطهارة في اصطلاح الفقهاء فهي إزالة حدث أو نجس أو ما في معناها وعلى صورتها ، وقولنا في معناها أردنا به التيمم والأغسال المسنونة كالجمعة وتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة في الحدث والنجس أو مسح الأذن والمضمضة ونحوها من نوافل الطهارة ، وضهارة المستحاضة وسلس البول ، فهذه كلها طهارات ولا ترفع حدثاً ولا نجساً وفي المستحاضة والسلس والتيمم وجه ضعيف أنها ترفع .

(١) في الأصل المطبوع مضافاً وبالرجوع الى النسخة المخطوطة لهذا الجزء بدار الوثائق وجدناها نقراً مفاضاً وهو معنى أدق وأعم .

وأما المياه فجميع ماء وهو جمع كثرة وجمعه في القلة أمواه وجمع  
الفئة عشرة فما دونها والكثرة فوقها وأصل ماء موه وهو أصل مرفوض ،  
والهمزة في ماء بدل من الهاء ابدال لازم عند بعض النحويين وقد ذكر  
صاحب المحكم لغة أخرى فيه أن يقال ماء على الأصل وهذا يبطل دعوى  
لزوم الابدال •

وانما قال المصنف مياه وأتى بجمع الكثرة لأن أنواع الماء زائدة على  
العشرة فانه ظاهر وظهور ونجس ، والظهور ينقسم الى ماء السماء وماء  
الأرض وماء السماء ينقسم الى مطر وذوب ثلج وبرد ، وماء الأرض الى  
ماء أنهار وبحار وآبار ومشمس ومسخن ومتغير بالكثرة وبما لا يمكن  
صونه منه وبالتراب وغير ذلك من أنواعه ، وينقسم الطاهر والنجس  
أقساماً معروفة •

وبدأ المصنف بكتاب الطهارة ثم باب المياه وكذا فعله الشافعي  
والأصحاب وكثيرون من العلماء لمناسبة حسنة ذكرها صاحب التتمة وهو  
أبو سعيد بن عبد الرحمن بن المأمون المتولي قال : بدأنا بذلك لحديث ابن  
عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « بنى الاسلام  
على خمس شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج  
وصوم رمضان » وفي رواية « وصوم رمضان والحج » رواه البخاري  
ومسلم فبدأ صلى الله عليه وسلم بعد الايمان بالصلاة والعرب تبدأ بالأهم  
فكان تقديم الصلاة أهم •

وأما التوحيد فله كتب مستقلة وهو علم الكلام وقدموا الصوم على  
الحج لأنه جاء في احدي الروايتين ولأنه أعم وجوبا من الحج فانه يجب  
على كثيرين ممن لا حج عليه ، ويجب أيضا على الفور ويتكرر واذا ثبت  
تقديم الصلاة فينبغي تقديم مقدماتها ومنها الطهارة ثم من الطهارة أعمها  
والأصل فيها وهو الماء وبالله التوفيق •

#### قال المصنف رحمه الله

يجوز رفع الحدث وازالة النجس بالماء المطلق وهو ما نزل من السماء

أو نبع من الأرض فما نزل من السماء ماء المطر وذوب الثلج والبرد .  
والأصل فيه قوله عز وجل ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به ) .

الشرح : قوله عز وجل ( وينزل ) قرئ بالتشديد والتخفيف قراءتان  
في السبع ، والنجس بفتح الجيم هو عين النجاسة كالبول ونحوه ، وأما  
الماء المطلق فالصحيح في حده أنه العاري عن الاضافة اللازمة واذ شئت  
قلت هو ما كفى في تعريفه اسم ماء وهذا الحد نص عليه الشافعي رحمه  
الله في البويطي ، وقيل هو الباقي على وصف خلقته وغلطوا قائله لأنه  
يخرج عنه المتغير بما يتعدر صونه عنه أو بمكث أو تراب ونحو ذلك .

واختلفوا في المستعمل هل هو مطلق أم لا على وجهين أحدهما وبه  
قطع المصنف في باب ما يفسد الماء من الاستعمال وآخرون من محققى  
أصحابنا أنه ليس بمطلق ، والثاني أنه مطلق وبه قطع ابن القاص في  
التلخيص والقفال في شرحه وقال صاحب التقريب ابن القفال الشافعي :  
الصحيح أنه مطلق منع استعماله تعبدا .

قال القفال : وكونه مستعملا لا يخرججه عن الاطلاق لأن الاستعمال  
نعت كالحرارة والبرودة وانما يخرججه عن الاطلاق ما يضاف اليه كماء  
الزعفران وسمى المطلق مطلقا لأنه اذا أطلق الماء انصرف اليه .

وأما قوله نزل من السماء أو نبع من الأرض فكذا قاله غيره واعترض  
عليه بأن الكل من السماء قال الله تعالى : ( أنزل من السماء ماء فسلكه  
ينابيع في الأرض ) والجواب من وجهين ( أحدهما ) المراد ينبع ما نشاهده  
ينبع ولهذا فسر به فقال وما نبع من الأرض ماء البحار الى آخره ،  
والثاني ليس في الآية أن كل الماء نزل من السماء لأنه نكرة في الاثبات  
ومعلوم أنها لا تعم ، ويقال ينبع ينبع بفتح الباء في المضارع وضما  
وكسرها والمصدر نبوع أى خرج .

وذوب الثلج ذائبه وهو مصدر يقال ذاب ذوبا وذوبانا وأذبه وذوبته .  
وانما ذكر المصنف ذوب الثلج والبرد لأن في استعمالهما على حالهما

نخصيلاً سنذكره في فرع قريباً إن شاء الله تعالى . ووجه الدلالة من الآية لما استدلل به المصنف هنا وهو جواز الطهارة بقاء السماء ظاهر وهذا الحكم مجمع عليه ، واعترض بعض الغالطين على الفقهاء باستدلالهم بها وقأن ماء نكرة ولا عسوم لها في الاثبات .

والجواب أن هذا خيال فاسد وانما ذكر الله تعالى هذا امتناناً علينا فنو لم نحمله على العسوم نقات المطلوب . وإذا دس دليل على ارادة العسوم بالنكرة في الاثبات أفادته ووجب حملها عليه والله أعلم .

فرع : قال أصحابنا : إذا استعمل الثلج والبرد قبل اذابتهما فإن كان يسيل على العضو لشدة حر وحرارة الجسم ورخاوة الثلج صح الوضوء على الصحيح . وبه قطع الجمهور لحصول جريان الماء على العضو . وقيل لا يصح لأنه لا يسي غسلاً . حكاه جماعة منهم أقضى القضاة أبو الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردي البصري صاحب الحاوي وأبو النرج محمد بن عبد الواحد بن محمد الدارمي صاحب الاستذكار وهما من كبار آئتنا العراقيين . وعزاه الدارمي إلى أبي سعيد الاصطخري ، وإن كان لا يسيل لم يصح الغسل بلا خلاف .

ويصح مسح المسحوق وهو الرأس والخف والجيرة بهذا مذهبا وحكى أصحابنا عن الأوزاعي جواز الوضوء به وإن لم يسيل . ويجزيه في المغسول والمسحوق وهذا ضعيف أو باطل إن صح عنه لأنه لا يسي غسلاً ولا في معناه . قال الدارمي ولو كان معه ثلج أو برد لا يذوب ولا يجد ما يسخنه به صلى بالتيمم : وفي الاعادة أوجه ثالثها يعيد الحاضر دون المسافر بناء على التيمم لشدة البرد ، ووجه الاعادة ندور هذا الحان ( قلت ) أصحابها الثالث .

فرع : استدلو لجواز الطهارة بقاء الثلج والبرد بما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسكت بين تكبيرة الاحرام والقراءة سكتة يقول فيها أشياء منها اللهم اغسل خطايي بالماء والثلج والبرد » وفي رواية « بقاء الثلج والبرد » .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

« وما نبع من الأرض ماء البحار وماء الأنهار وماء الآبار ، والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم في البحر « هو الطهور مأؤه الحل ميتته » وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعة » .

الشرح : هذان الحديثان صحيحان وهما بعضان من حديثين . أما الأول فروى أبو هريرة قال سأل سائل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء فان توضأنا به عطشنا أفئتوضأ بماء البحر ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هو الطهور مأؤه الحل ميتته » حديث صحيح رواه مالك في الموطأ والشافعي وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم .

قال البخاري في صحيحه هو حديث صحيح وقال الترمذي حديث حسن وروى « الحل ميتته » وروى « الحلال » وهما بسعني . والطهور بفتح الطاء وميتته بفتح الميم . واسم السائل عن ماء البحر عبيد وفيل عبد . وأما قول السمعاني في الأنساب اسمه العركي ففيه إيهام أن العركي اسم علم له وليس كذلك بل العركي وصف له وهو ملاح السفينة .

وأما الثاني فروى أبو سعيد الخدري رضى الله عنه قال قيل يا رسول الله أتتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها الحيض ، ولحم الكلاب والتتن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ان الماء طهور لا ينجسه شيء » حديث صحيح رواه الأئمة الذين نقلنا عنهم رواية الأول . قال الترمذي حديث حسن صحيح .

وقوله : « أتتوضأ » بتأين مثنيتين من فوق خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم معناه تتوضأ أنت يا رسول الله من هذه البئر وتستعمل ماءها في وضوئك مع أن حالها ما ذكرناه ، وإنما ضبطت كونه بالياء لئلا يصحف فيقال أتتوضأ بالنون ، وقد رأيت من صحفه واستبعد كون النبي صلى الله عليه وسلم توضأ منها . وهذا غلط فاحش ، وقد جاء التصريح بوضوء النبي صلى الله عليه وسلم منها في هذا الحديث من طرق كثيرة ذكرها البيهقي في السنن الكبير ورواها آخرون غيره .

وفي رواية لأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقال له انه يستقي لك من بئر بضاعة وهي بئر يلقي فيها لحوم الكلاب ، وهذا في معنى روايات البيهقي وغيره المصراحة بأنه صلى الله عليه وسلم توضأ منها ، ولهذا قال المصنف وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من بئر بضاعة .

وفي رواية الشافعي في مختصر المزني قيل يا رسول الله انك تتوضأ من بئر بضاعة ، وذكر تمام الحديث ، وروى النسائي عن أبي سعيد الخدري قال : مررت بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ من بئر بضاعة فقلت أتوضأ منها وهي يطرح فيها ما يكره من التتن فقال : « الماء لا ينجسه شيء » فهذه الرواية تقطع كل شك ونزاع .

وبضاعة بضم الباء الموحدة ويقال بكسرهما لغتان مشهورتان حكاهما ابن فارس والجوهرى وآخرون والضم أشهر ولم يذكر جماعة غيره ، ثم قيل هو اسم لصاحب البئر وقيل اسم لموضعها .

وقوله : يلقي فيها الحيض بكسر الحاء وفتح الياء وفي رواية المحايض ومعناه الخرق التي يمسح بها دم الحيض قاله الأزهرى وغيره ، قال الامام أبو سليمان أحمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب الخطابي : لم يكن اللقاء المحيض فيها تعمدًا من آدمي بل كانت البئر في حدور والسيول تكسح الأقدار من الأفنية وتلقيها فيها ولا يؤثر في الماء لكثرتة وكذا ذكر نحو هذا المعنى آخرون . وقيل : كانت الريح تلقى الحيض فيها حكاه صاحب الحاوي وغيره ، ويجوز أن يكون السيل والريح يلقيان قال صاحب الشامل : ويجوز أن المنافقين كانوا يلقون ذلك .

( فرع ) الحكم الذي ذكره وهو جواز الطهارة بسا نبع من الأرض مجمع عليه الا ما سأذكره ان شاء الله تعالى في البحر وماء زمزم .

( فرع ) ينكر على المصنف قوله في الحديث الثاني : وروى بصيغة تبريض مع أنه حديث صحيح كما سبق ، وقد سبق في الفصول في مقدمة الكتاب أنه لا يقال في حديث صحيح « روى » بل يقال بصيغة الجزم



فيقال هنا : وتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم من بئر بضاعة . وأما قوله في الحديث الأول : لقوله صلى الله عليه وسلم فعبارة صحيحة لأنها جزم في حديث صحيح . وهذان الحديثان بعضان ، وقد سبق في المقدمة بيان جواز اختصار الحديث .

( فرع ) في فوائد الحديث الأول (أحداها) أنه أصل عظيم من أصول الطهارة ذكر صاحب الحاوي عن الحميدى شيخ البخارى وصاحب الشافعى قال قال الشافعى : هذا الحديث نصف علم الطهارة ( الثانية ) أن الطهور هو المطهر وسأفرد له فرعا ان شاء الله تعالى ( الثالثة ) جواز الطهارة بماء البحر ( الرابعة ) أن الماء المتغير بما يتعذر صونه عنه طهور ( الخامسة ) جواز ركوب البحر ما لم يهيج وسيأتى بسط المسألة في كتاب الحج ان شاء الله تعالى حيث ذكرها المصنف والأصحاب ( السادسة ) أن ميتات البحر كلها حلال الا ما خص منها وهو الضفدع والسرطان ، وهذا هو الصحيح ، وفيه خلاف في باب الصيد والذبائح ( السابعة ) أن الطافي من حيوان البحر حلال وهو ما مات حتف أنفه وهذا مذهبنا ( الثامنة ) فيه أنه يستحب للعالم والمفتى اذا سئل عن شيء وعلم أن بالسائل حاجة الى أمر آخر متعلق بالمستول عنه لم يذكره السائل أن يذكره له ويعلمه اياه لأنه سأل عن ماء البحر فأجيب بمائه وحكم ميتته لأنهم يحتاجون الى الطعام كالماء . قال الخطابى : وسبب هذا أن علم طهارة الماء مستفيض عند الخاصة والعامة ، وعلم حل ميتة البحر تخفى ، فلما رآهم جهلوا أظهر الأمرين كان أخفاهما أولى . ونظيره حديث المسىء صلاته فانه سأل انبى صلى الله عليه وسلم أن يعلمه الصلاة فابتدأ بتعليمه الطهارة ثم الصلاة لأن الصلاة تفعل ظاهرا والوضوء في خفاء غالبا فلما جهل الأظهر كان الأخفى أولى والله أعلم .

( فرع ) الطهور عندنا هو المطهر وبه قال أحمد بن حنبل وحكاه بعض أصحابنا عن مالك ، وحكوا عن الحسن البصرى وسفيان وأبى بكر الأصب وابن داود وبعض أصحاب أبى حنيفة وبعض أهل اللغة أن الطهور هو

الظاهر واحتج لهم بقوله تعالى : ( وسقاهم ربههم شرابا طهورا <sup>(١)</sup> )  
ومعلوم أن أهل الجنة لا يحتاجون الى التطهير من حدث ولا نجس ، فعلم  
أن المراد بالطهور الطاهر ، وقال جرير في وصف النساء :

### عذاب الثنايا ريقهن طهور

والريق لا يتطهر به وإنما أراد طاهر ، واحتج أصحابنا بأن لفظة  
طهور حيث جاءت في الشرع المراد بها التطهير ، من ذلك قوله تعالى :  
( وأنزلنا من السماء ماء طهورا <sup>(٢)</sup> ) ( وينزل عليكم من السماء ماء  
ليطهركم به <sup>(٣)</sup> ) فهذه مفسرة للمراد بالأولى ، وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في الحديث الصحيح المذكور في الفصل : « هو الطهور مأؤه »  
ومعلوم أنهم سألوا عن تطهير ماء البحر لا عن طهارته ولولا أنهم يفهمون  
من الطهور المطهر لم يحصل الجواب وقوله صلى الله عليه وسلم : « طهور  
إنا أحكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبعا » رواه مسلم من رواية  
أبي هريرة أى مطهره ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « جعلت لى الأرض  
مسجدا وطهورا » رواه مسلم وغيره من رواية حذيفة والمراد مطهرة  
وبكونها مطهرة اختصت هذه الأمة لا بكونها طاهرة .

فان قيل : يرد عليكم حديث : « الماء طهور » قلنا لا نسلم كونه  
مخالفا وأجاب أصحابنا عن قوله تعالى : ( شرابا طهورا ) بأنه تعالى وصفه  
بأعلى الصفات وهى التطهير ، وكذا قول جرير حجة لنا لأنه قصد تفضيلهن  
على سائر النساء فوصف ريقهن بأنه مطهر يتطهر به لكمالهن وطيب ريقهن  
وامتيازهن على غيره ، ولا يصح حمله على ظاهره ، فانه لا مزية لهن فى  
ذلك ، فان كل النساء ريقهن طاهر ، بل البقر والغنم وكل حيوان - غير  
الكلب والخنزير ، وفرع أحدهما - ريقه طاهر والله أعلم .

( فرع ) قال أصحابنا : حديث بئر بضاعة لا يخالف حديث القلتين لأن  
مائها كان كثيرا لا يغيره وقوع هذه الأشياء فيه ، قال أبو داود

(١) الآية ٢١ من سورة الانسان .  
(٢) الآية ٤٨ من سورة الفرقان .  
(٣) الآية ١١ من سورة الانفال .

السجستاني في سننه : سمعت قتيبة بن سعيد يقول : سألت قيم بئر بضاعة عن عمقها قال : أكثر ما يكون الماء فيها الى العانة قلت : فاذا نقص ؟ قال دون العورة قال أبو داود : قدرت بئر بضاعة بردائي مددته عليها ثم ذرعت فاذا عرضها ست أذرع وقال لي الذي فتح لي الباب : يعني باب البستان الذي هي فيه لم يغير بناؤها عما كانت عليه ، قال : ورأيت فيها ماء متغير اللون .

قوله : متغير اللون يعني بطول المكث وبأصل المنبع لا بشيء أجنبي وهذه صفتها في زمن أبي داود ، لا يلزم أن يكون كانت هكذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .

واعلم أن حديث بئر بضاعة عام مخصوص خص منه المتغير بنجاسة فانه نجس للاجماع ، وخص منه أيضا ما دون قلتي اذا لاقته نجاسة كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى ، فالمراد الماء الكثير الذي لم يغيره نجاسة لا ينجسه شيء ، وهذه كانت صفة بئر بضاعة والله أعلم .

(فرع) قوله : ماء الأبقار وهو باسكان الباء وبعدها همزة ومن العرب من يقول : آبار همزة ممدودة في أوله وفتح الباء ولا همزة بعدها . وهو جمع بئر جمع قلة ، ويجمع أيضا في القلة أبؤر باسكان الباء وبعدها همزة مضمومة وفي الكثرة بئار بكسر الباء وبعدها همزة والبئر مؤنثة مهموزة يجوز تخفيفها بقلب الهمزة ياء .

(فرع) قال المزي في المختصر : قال الشافعي : فكل ماء من بحر عذب أو مالح أو بئر أو سماء أو ثلج أو برد مسخن وغير مسخن فسواء والتطهر به جائز ، واعترض عليه وقالوا : مالح خطأ وصوابه ملح قال الله تعالى . ( وهذا ملح أجاج (١) ) .

والجواب أن هذا الاعتراض جهالة من قائله بل فيه أربع لغات ماء ملح ومالح ومليح وملاح بضم الميم وتخفيف اللام ، حكاها الخطابي وآخرون

(١) الآية ٥٢ من سورة الفرقان .

من الأئمة وقد جمعت ذلك بدلائله وآقوال الأئمة فيه وانشاد العرب فيه  
في تهذيب الأسماء واللغات ، فمن الآيات قول عمر بن أبي ربيعة :

ونو ثقلت في البحر والبحر مانح  
لأصبح ماء البحر من ريقها عذبا<sup>(١)</sup>

وقول محمد بن حازم :

تلونت ألوانا على كثيره  
وخالط عذبا من اخائك مانح

فهذا هو الجواب الذي نختاره ونعتمد ، وذكر أصحابنا جواين  
أحدهما هذا ، والثاني أن هذه العبارة ليست للشافعي بل للمزني ، وعبارة  
الشافعي في الأم عذب أو أجاج ، وهذا الجواب ضعيف جدا لوجهين  
أحدهما : أن المزني ثقة وقد نقله عن الشافعي ولا يلزم من كونه ذكر في  
الأم عبارة أن لا يذكر غيرها في موضع آخر ولا أن لا يسميها المزني  
شفاه ، والثاني : أن هذا الجواب يتضمن تغليب المزني في النقل ونسبته  
إلى اللحن ، ولا ضرورة بنا إلى واحد منهما ، ثم وجدت في رسالة للبيهقي  
إلى الشيخ أبي محمد الجويني أن أكثر أصحابنا ينسبون المزني في هذا  
إلى الغلط ويزعمون أن هذه اللفظة لم توجد للشافعي .

قال البيهقي : وقد سمي الشافعي البحر مانحا في كتابين أحدهما في  
أمالى الحج في مسألة كون صيد البحر حلالا للمحرم ، والثاني في المناسك  
الكبير وبالله التوفيق .

قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يكره من ذلك الا ما قصد إلى تشميسه فانه يكره الوضوء به ،  
ومن أصحابنا من قال : لا يكره كما لا يكره<sup>(٢)</sup> بماء تشمس في البرك  
والأنهار ، والمذهب الأول ، والدليل عليه ما روى أن النبي صلى الله عليه

(١) فنشت في ديوانه فلم أجده ( ط ) .

(٢) في المطبوعة ( لا يكره ما تشمس الخ ) ( ط )

وسلم قال لعائشة وقد سخنت ماء بالشمس : « يا حميراء لا تفعلی هذا فانه يورث البرص » ( ١ ) . ويخالف ( ٢ ) ماء البرك والأنهار لأن ذلك لا يمكن حفظه من الشمس ، ولم يتعلق به المنع ( ٣ ) .

( الشرح ) هذا الحديث المذكور ضعيف باتفاق المحدثين ، وقد رواه البيهقي من طرق وبين ضعفها كلها ، ومنهم من يجعله موضوعا ، وقد روى الشافعي في الأم بأسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يكره الاغتسال بالماء المشمس وقال : انه يورث البرص ، وهذا ضعيف أيضا باتفاق المحدثين فانه من رواية ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى وقد اتفقوا على تضعيفه وجرحوه . وبينوا أسباب الجرح الا الشافعي رحمه الله فانه وثقه ، فحصل من هذا أن الشمس لا أصل لكرهاته ، ولم يثبت عن الأطباء فيه شيء ، فالصواب الجزم بأنه لا كراهة فيه . وهذا هو الوجه الذي حكاه المصنف وضعفه ، وكذا ضعفه غيره وليس بضعيف ، بل هو الصواب الموافق للدليل ولنص الشافعي فانه قال في الأم : لا أكره الشمس الا أن يكره من جهة الطب ، كذا رأيت في الأم ، وكذا نقله البيهقي بأسناده في كتابه معرفة السنن والآثار عن الشافعي . وأما قوله في مختصر المزني : « الا من جهة الطب لكرهه عمر لذلك وقوله : انه يورث البرص » فليس صريحا في مخالفة نصه في الأم ، بل يمكن حمله عليه ، فيكون معناه لا أكرهه الا من جهة الطب ان قال أهل الطب : انه يورث البرص فهذا ما نعتقد في المسألة وما هو كلام الشافعي . ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وداود والجمهور أنه لا كراهة كما هو المختار .

وأما الأصحاب فمجموع ما ذكروا فيه سبعة أوجه ( أحدها ) لا يكره مطلقا كما سبق ( والثاني ) يكره في كل الأواني والبلاد بشرط القصد الى تشميسه وهو الأشهر عند العراقيين وزعم صاحب البيان أنه المنصوص وبه قطع المصنف في التنبيه والقاضي أبو علي الحسن بن عمر البندنجي من كبار العراقيين في كتابه الجامع . ( والثالث ) يكره مطلقا ولا يشترط القصد وهو المختار عند صاحب الحاوي قال : ومن اعتبر القصد فقد غلط

( ٢ ) ما بين المقونين من نسخة الركني ( ط ) .

( والرابع ) يكره في البلاد الحارة في الأواني المنطبعة وهي المطرقة ، ولا يشترط القصد ولا تغطية رأس الاناء وهذا هو الأشهر عند الخراسانيين وغلط امام الحرمين العراقيين في اشتراط القصد ، وعلى هذا فالمراد بالمنطبعة أوجه ( أحدها ) جميع ما يطرق وهو قول الشيخ أبى محمد الجوينى . ( والثانى ) أنها النحاس خاصة وهو قول الصيدلانى ( والثالث ) كل ما يطرق الا الذهب والفضة لصفائهما واختاره امام الحرمين .

( والخامس <sup>(١)</sup> ) يكره في المنطبعة بشرط تغطية رأس الاناء حكاه البغوى وجزم به شيخه القاضى حسين وصاحب التتمة ( والسادس ) ان قال طيبان يورث البرص كره والا فلا ، حكاه صاحب البيان وغيره وضعفوه وزعموا أن الحديث لم يفرق فيه ولم يقيد بسؤال الأطباء . وهذا التضعيف غلط بل هذا الوجه هو الصواب ان لم يجزم بعدم الكراهة وهو موافق لنصه في الأم ، لكن اشتراط طيبين ضعيف بل يكفي واحد فانه من باب الاخبار ( والسابع ) يكره في البدن دون الثوب ، حكاه صاحب البيان وهو ضعيف أو غلط فانه يوهم أن الأوجه السابقة عامة للبدن والثوب وليس كذلك بل الصواب ما قاله صاحب الحاوى أن الكراهة تختص باستعماله في البدن في طهارة حدث أو نجس أو تبرد أو تنظف أو شرب ، قال : وسواء لاقى البدن في عبادة أم غيرها قال : ولا كراهة في استعماله فيما لا يلاقى البدن من غسل ثوب واناء وأرض لأن الكراهة للبرص ، وهذا مختص بالجسد ، قال : فان استعمله في طعام وأراد أكله - فان كان مائعا كالمرق - كره وان لم يبق مائعا كالخبز والأرز المطبوخ به لم يكره ، هذا كلام صاحب الحاوى وذكر مثله صاحب البحر وهو الامام أبو المحاسن عبد الواحد بن اسماعيل الرويانى . واذا قلنا بالكراهة فتبرد ، ففى زوالها أوجه حكاه الرويانى وغيره ثالثها <sup>(٢)</sup> ان قال طيبان : يورث البرص كره والا فلا .

(١) بقية الأوجه السبعة التى للأصحاب .

(٢) أولها يكره وثانيها لا يكره ، فانتبه ( ط ) .

وحيث أثبتنا الكراهة فهي كراهة تنزيه وهل هي شرعية يتعلق الثواب بتركها وان لم يعاقب على فعلها ؟ أم ارشادية لمصلحة دنيوية لا ثواب ولا عقاب في فعلها ولا بتركها ؟ فيه وجهان ذكرهما الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ، قال : واختار الغزالي الارشادية وصرح الغزالي به في درسه قال : وهو ظاهر نص الشافعي قال : والأظهر واختيار صاحبي الحاوي والمهذب وغيرهما الشرعية . ( قلت ) : هذا الثاني هو المشهور عن الأصحاب والله أعلم .

( فرع ) قوله : روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضي الله عنها . هذه عبارة جيدة لأنه حديث ضعيف ، فيقال فيه روى بصيغة التمريض ، وعائشة رضي الله عنها تكني أم عبد الله كنيت بابن أختها أسماء عبد الله بن الزبير ، وهي عائشة بنت أبي بكر عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشية التيمية تلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ، وسبق باقي نسبها في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الكتاب ، ومناقب عائشة كثيرة مشهورة ذكرت منها جملة صالحة في تهذيب الأسماء : توفيت سنة ثمان وقيل : تسع وقيل : سبع وخمسين بالمدينة ، ولم يتزوج النبي صلى الله عليه وسلم بكرا غيرها ، وأقامت عنده تسع سنين وتوفى وهي بنت ثمان عشرة .

وقول المصنف : « قصد الى تشميسه » صحيح وزعم بعض الغالطين أنه لا يقال قصد الى كذا بل قصد كذا ، وهذا خطأ بل يقال : قصده وقصدت اليه وقصدت له ، ثلاث لغات حكاهن ابن القطاع وغيره . ومن أظرف الأشياء أن اللغات الثلاث اجتمعت متوالية في حديث واحد في صحيح مسلم في نحو سطر ، عن جندب البجلي رضي الله عنه : « أن رجلا من المشركين كان اذا شاء أن يقصد الى رجل من المسلمين قصد له فقتله . وأن رجلا من المسلمين قصد غفلته » وهذا نص بحروفه والله أعلم ، وأما قوله : كما لا يكره ماء تشمس في البرك والأنهار متفق عليه لعدم امكان الصيانة وتأثير الشمس .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان (١) تطهر منه صحت طهارته ، لأن المنع لخوف الضرر وذلك (٢) لا يمنع صحة الوضوء كما لو توضأ بماء (٣) يخاف من حره أو برده ) .

« الشرح » أما صحة الطهارة فمجمع عليه ، وقوله لأن المنع لخوف الضرر ، وذلك لا يمنع صحة الوضوء معناه أن النهى ليس راجعاً الى نفس النهى عنه . بل لأمر خارج وهو الضرر . وإذا كان النهى لأمر خارج لا يقتضى الفساد على الصحيح المختار لأهل الأصول من أصحابنا وغيرهم . فان قيل لا حاجة الى قوله : لا يمنع صحة الوضوء لأن كراهة التنزيه لا تمنع الصحة قلنا : هذا خطأ لأن الكراهة نهى مانع من الصحة سواء كان نهى تحريم أو تنزيه الا أن يكون لأمر خارج ، فلهذا علل المصنف بأنه لأمر خارج ، ومما حكم فيه بالفساد لنهى التنزيه الصلاة في وقت النهى فانها كراهة تنزيه ولا تنعقد على أصح الوجهين كما سنوضحه في موضعه ان شاء الله تعالى . وأما قوله : كما لو توضأ بماء يخاف حره أو برده فمعناه أنه يكره ويصح الوضوء ، وهذان الأمران متفق عليهما عندنا ودليل الكراهة أنه يتعرض للضرر ، ولأنه لا يمكنه استيفاء الطهارة على وجهها .

( فرع ) في قول المصنف : « ولا يكره من ذلك الا ما قصد الى تشييسه » تصريح بما صرح به أصحابنا وهو أنه لا تكره الطهارة بماء البحر ولا بماء زمزم ولا بالمتغير بطول المكث ولا بالمسخن ما لم يخف الضرر لشدة حرارته سواء سخن بظاهر أو نجس ، وهذه المسائل كلها متفق عليها عندنا وفي كلها خلاف لبعض السلف ، فأما ماء البحر فججمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم على أنه لا يكره كمذهبنا ، وحكى الترمذى في جامعه وابن المنذر في الاشراف وغيرهما عن عبد الله بن عمر

(١) في نسخة المذهب للركبى (فان خالف وتوضأ به صح الوضوء) (ط) .

(٢) في نسخة الركبى ( قلم يمنع ) ( ط )

(٣) في الركبى ( بما يخاف ) ( ط ) .



ابن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهم أنهما كرهما الوضوء به ، وحكاه أصحابنا أيضا عن سعيد بن المسيب . واحتج لهم بحديث روى عن ابن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تحت البحر نار وتحت النار بحر حتى ، عد سبعة وسبعة » رواه أبو داود في سننه . واحتج أصحابنا بحديث : « هو الطهور مأؤه » وبحديث : « الماء طهور » ولأنه لم يتغير عن أصل خلقته فأشبهه غيره ، وأما حديث تحت البحر نار فضعيف باتفاق المحذئين ومن بين ضعفه أبو عمر بن عبد البر ولو ثبت لم يكن فيه دليل ولا معارضة بينه وبين حديث هو الطهور مأؤه .

وأما زمزم فمذهب الجمهور كمذهبنا أنه لا يكره الوضوء والغسل به ، وعن أحمد رواية بكراهته لأنه جاء عن العباس رضى الله عنه أنه قال وهو عند زمزم : « لا أحله لغتسل ، وهو لشارب حل وبل » ودليلنا النصوص الصحيحة الصريحة المطلقة في المياه بلا فرق ، ولم يزل المسلمون على الوضوء منه بلا انكار ، ولم يصح ما ذكره عن العباس ، بل حكى عن أبيه عبد المطلب ولو ثبت عن العباس لم يجز ترك النصوص به . وأجاب أصحابنا بأنه محمول على أنه قاله في وقت ضيق الماء لكثرة الشارين .

وأما المتغير بالكث فنقل ابن المنذر الاتفاق على أنه لا كراهة فيه الا ابن سيرين فكرهه ، ودليلنا النصوص المطلقة ولأنه لا يمكن الاحتراز منه فأشبه المتغير بما يتعذر صونه عنه .

وأما المسخن فالجمهور أنه لا كراهة وحكى أصحابنا عن مجاهد كراهته ، وعن أحمد كراهة المسخن بنجاسة وليس لهم دليل فيه روح ، ودليلنا النصوص المطلقة ولم يثبت تهى .

( فرع ) ثبت في الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما : « أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحجر أرض شود فاستقوا من آبارها وعجنوا به العجين فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا ويعلقوا الابل العجين ، وأمرهم أن يستقوا

من البئر التي كانت تردّها الناقة» وفي رواية للبخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نزل الحجر في غزوة تبوك أمرهم أن لا يشربوا من آبارها ، ولا يستقوا منها ، فقالوا : قد عجنّا منها واستقينا ، فأمرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يطرحوا ذلك العجين ويهريقوا ذلك الماء •

قلت : فاستعمال ماء هذه الآباء المذكورة في طهارة وغيرها مكروه أو حرام الا لضرورة لأن هذه سنة صحيحة لا معارض لها ، وقد قال الشافعي : اذا صح الحديث فهو مذهبي • فيمنع استعمال آبار الحجر الا بئر الناقة ، ولا يحكم بنجاستها لأن الحديث لم يتعرض للنجاسة ، والماء طهور بالأصالة ، وهذه المسألة ترد على قول المصنف : لا يكره من ذلك الا ما قصد الى تسميسه ، وكذلك يرد عليه : شديد الحرارة والبرودة والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وما سوى الماء المطلق من المائعات كالخل وماء الورد والنيذ وما اعتصر من الثمر أو الشجر لا يجوز رفع الحدث ولا ازالة النجس به لقوله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) فأوجب التيمم على من لم يجد الماء فدل على أنه لا يجوز الوضوء بغيره ، ولقوله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر الصديق رضى الله عنهما في دم الحيض يصيب الثوب : « حثيه ثم اقرصيه ثم اغسله بالماء » فأوجب الغسل بالماء فدل على أنه لا يجوز بغيره ) •

« الشرح » أما حديث أسماء فرواه البخاري ومسلم بمعناه لكن عن أسماء أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : « تحته ثم تقرصه بالماء » وفي رواية : « فلتقرصه ثم لتنضحه بماء » هذا لفظه في الصحيح وليس في الصحيح أن أسماء هي السائلة ولا في كتب الحديث المعتمدة ، لكن رواه الشافعي في الأم كذلك في رواية ضعيفة بعد أن رواه عن أسماء أن امرأة سألت ، وقد أنكر جماعة على المصنف روايته أن أسماء هي السائلة وغلطوه فيه ، وليس هو بغلط ، بل رواه الشافعي كما

ذكرنا ، والمراد متن الحديث وهو صحيح ، ولو اعتنى المصنف بتحقيق الحديث وأتى برواية الصحيحين لكان أكمل له وأبرأ لدينه وعرضه . ومعنى حثه حكيه ومعنى اقرصيه قطعيه واقلعيه بظفرك ، والدم مخفف الميم على اللغة الفصيحة المشهورة ، وتشدد الميم في لغية ، والاستدلال من الآية والحديث ليس بالمفهوم ، بل أمر بالتيمم والغسل بالماء فمن غسل بسائغ فقد ترك المأمور به .

وأما حكم المسألة : وهو أن رفع الحدث وإزالة النجس لا يصح الا بالماء المطلق فهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا ، وبه قال جماهير السلف والخلف من الصحابة فمن بعدهم ، وحكى أصحابنا عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وأبي بكر الأصم أنه يجوز رفع الحدث وإزالة النجس بكل مائع طاهر ، قال القاضي أبو الطيب : الا الدمع فان الأصم يوافق على منع الوضوء به ، وقال أبو حنيفة : يجوز الوضوء بالنيذ على شرط سأذكره في فرع مستقل ، وأذكر إزالة النجاسة في فرع آخر ان شاء الله تعالى .

واحتج لابن أبي ليلى بأنه مائع طاهر فأشبه الماء ، واحتج الأصحاب بالآية التي ذكرها المصنف وبأن الصحابة رضی الله عنهم كانوا يعدمون الماء في أسفارهم ومعهم الدهن وغيره من المائعات وما نقل عن أحد منهم الوضوء بغير ماء ، ولا يصح القياس على الماء فان الماء جمع اللطافة وعدم التركيب من أجزاء وليس كذلك غيره .

وأما قول الغزالي في الوسيط : طهارة الحدث مخصوصة بالماء بالاجماع ، فمحمول على أنه لم يبلغه قول ابن أبي ليلى ان صح عنه . وأما الأصم فلا يمتد بخلافه ، وقد أوضحت حال الأصم في تهذيب الأسماء واللغات ، وقد قال ابن المنذر في الاشراف وكتاب الاجماع : أجبع أهل العلم على أنه لا يجوز الوضوء بماء الورد والشجر والعصفر وغيره ما لا يقع عليه اسم ماء وهذا يوافق نقل الغزالي .

( فرع ) أما النيذ فلا يجوز الطهارة به عندنا على أى صفة كان من غسل أو تسر أو زيب أو غيرها مطبوخا كان أو غيره . فان نش وأسكر

فيؤ نجن يجرم شربه وعلى شاربہ الحد ، وان لم ينش <sup>(١)</sup> فظاهر لا يجرم شربه ولكن لا تجوز الطهارة به ، هذا تفصيل مذهبنا وبه قال مالك وأحمد وأبو يوسف والجمهور وعن أبي حنيفة أربع روايات (أحدها) يجوز الوضوء بنيذ التمر المطبوخ اذا كان في سفر وعدم الماء (والثانية) يجوز الجمع بينه وبين التيمم وبه قال صاحبه محمد بن الحسن (والثالثة) يستحب الجمع بينهما (الرابعة) أنه رجع عن جواز الوضوء به وقال يتيمم ، وهو الذي استقر عليه مذهبه ، كذا قاله العبدري ، قال : وروى أنه قال : الوضوء بنيذ التمر منسوخ ، وحكى عن الأوزاعي الوضوء بكل نبذ وحكى الترمذى عن سفيان الوضوء بالنبذ .

واحتج لمن جوز برواية شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو ابن حريث عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن : « هل في ادواتك ماء ؟ قال : لا الا نبذ تمر ، قال : ثمرة طيبة وماء ظهور ، وتوضأ به » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه في سننهم . وعن ابن عباس رفعه : « النبذ وضوء من لم يجد الماء » وعن على وابن عباس وغيرهما موقوفات ، واحتج أصحابنا بالآية : « فلم تجدوا ماء فتيمموا » وقد سبق وجه التمسك بالآية ، فمن توضأ بالنبذ فقد ترك المأمور به ، ولهم أسئلة ضعيفة على الآية لا يلتفت إليها وبحديث أبي ذر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم « قال : الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو لم يجد الماء عشر سنين ، فاذا وجد الماء فليمنه بشرته » حديث صحيح رواه أبو داود والترمذى والنسائى في سننهم والحاكم أبو عبد الله محمد بن البيهقي في المستدرک على الصحيحين قال الترمذى : حديث حسن صحيح وقال الحاكم : حديث صحيح ، والاستدلال منه كالاستدلال من الآية .

ومن القياس كل شيء لا يجوز التطهر به حضرا لم يجز سفرا كما ورد ، ولأنه مائع لا يجوز الوضوء به مع وجود الماء فلم يجز مع عدمه كما بالاقلا ، ولأنه شراب فيه شدة مطربة فأشبهه الخمر ولأنه مائع لا يطلق

(١) نبت الخمر اذا اخلت نفلى ( ط ) .

عليه اسم ماء كالخل . وأما الجواب عن شبههم فحديث ابن مسعود ضعيف باجماع المحدثين . قال الترمذي وغيره : لم يروه غير أبي زيد مولى ابن حريث وهو مجهول لا يعرف ولا يعرف عنه غير هذا الحديث .

وقد ثبت في صحيح مسلم عن علقمة قال : « سألت ابن مسعود هل شهد أحد منكم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الجن ؟ قال : لا ولكننا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة ففقدناه فالتمسناه في الأودية والشعاب فقلنا استظير أو اغتيل ، فبتنا بشر ليلة بات بها قوم ؟ فلما أصبحنا اذ هو جاء من قبل حراء فقلنا : يا رسول الله فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبتنا بشر ليلة بات بها قوم فقال : أتاني داعي الجن فذهبت معه فقرأت عليهم القرآن . قال : فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم » . وفي صحيح مسلم أيضا عن علقمة عن عبد الله قال : « لم أكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووددت أني كنت معه » فثبت بهذين الحديثين مع ما ذكرناه من اتفاق الحفاظ على تضعيف حديث النبيذ بطلان احتجاجهم .

وأجاب أصحابنا مع هذا بأربعة أجوبة ( أحدها ) أنه حديث مخالف الأصول فلا يحتاج به عند أي حنيفة ( والثاني ) أنهم شرطوا لصحة النوضء بالنبيذ السفر وإنما كان النبي صلى الله عليه وسلم في شعاب مكة كما ذكرناه ( الثالث ) أن المراد بقوله : نبيذ أي ماء نبذت فيه تمرات ليعذب ، ولم يكن متغيرا ، وهذا تأويل سائف لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ثمرة طيبة وماء طهور » فوصف النبي صلى الله عليه وسلم شيئين ليس النبيذ واحدا منهما .

فان قيل : فابن مسعود نفى أن يكون معه ماء . وأثبت النبيذ ، فالجواب أنه انما نفى أن يكون معه ماء معد للطهارة وأثبت أن معه ماء نبذ فيه تمرا معدا للشرب ، وحمل كلام النبي صلى الله عليه وسلم على الحقيقة وتأويل كلام ابن مسعود أولى من عكسه . ( الرابع ) أن النبيذ الذي زعم أنه كان مع ابن مسعود لا يجوز الطهارة به عندهم لأنه نقيع

لا مطبوخ ، فان العرب لا تطبخه وانما تلقى فيه حبات تمر حتى يحلو فتشربه ، وذكر الأصحاب أجوبة كثيرة غير ما ذكرنا وفيما ذكرنا كفاية .

وأما حديث ابن عباس والآثار عنه وعن علي وغيرهما فكلها ضعيفة واهية ، ولو صحت لكان عنها أجوبة كثيرة ولا حاجة الى تضييع الوقت بذكرها بلا فائدة ، ولقد أحسن وأنصف الامام أبو جعفر أحمد بن محمد ابن سلامة الطحاوي امام الحنفية في الحديث والمنتصر لهم حيث قال في أول كتابه : انما ذهب أبو حنيفة ومحمد الى الوضوء بالنيذ اعتمادا على حديث ابن مسعود ولا أصل له فلا معنى لتطويل كتابي بشيء فيه .

(فرع) قد ذكرنا أن ازالة النجاسة لا تجوز عندنا وعند الجمهور الا بالماء فلا تجوز بخل ولا بمائع آخر ، ومنن نقل هذا عنه مالك ومحمد ابن الحسن وزفر واسحق بن راهويه ، وهو أصح الروايتين عن أحمد ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وداود : يجوز ازالة النجاسة من الثوب والبدن بكل مائع يسيل اذا غسل به ثم عصر كالخل وماء الورد ، ولا يجوز بدهن ومرق ، وعن أبي يوسف رواية أنه لا يجوز في البدن بغير الماء .

واحتج لهم بحديث عائشة رضى الله عنها قالت : « ما كان لاحدانا الا ثوب واحد تحيض فيه فاذا أصابه شيء من دم قالت يريتها فمصعته بظفرها » رواه البخارى ، ومصعته بفتح الميم والصاد والعين المهملتين أى أذهبته ، وعن محمد بن ابراهيم عن أم ولد لابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف عن أم سلمة رضى الله عنها قالت قلت : « يا رسول الله انى امرأة أطيل ذيلى فأجره على المكان القدر فقال صلى الله عليه وسلم : يطهره ما بعده » رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه وموضع الدلالة أنها طهارة بغير الماء فدل على عدم اشتراطه ، وبحديث أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا جاء أحدكم الى المسجد فلينظر فان رأى في نعليه قدرا أو أذى فليمسحه ، وليصل فيهما » حديث حسن رواه أبو داود باسناد صحيح وبحديث أبي هريرة عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فان التراب له طهور » رواه أبو داود ، والدلالة من هذين كهى مما قبلهما .

وذكروا: أحاديث لا دلالة فيها كحديث : « إذا ولغ الكلب في ائاء أحدكم فاغسلوه » وبأى شىء غسله سمي غاسلاً . قالوا : ولأنه مائع طاهر فأشبه الماء ، ولأنها عين تجب ازالتها للعبادة فجاز بغير الماء كالطيب عن ثوب المحرم وهذا يعتمدونه ، ولأن الحكم يتعلق بعين النجاسة فزال بزوالها ، ولأن المراد ازالة العين والخل أبلغ ، ولأن الخمر اذا انقلبت خلا طهرت وطهر الدن وما طهر الا بالخل ، ولأنها نجاسة فلا يتعين لها الماء كنجاسة النجو ، ولأن الهرة لو أكلت فأرة ثم ولغت في ائاء لم تنجسه فدل على أن ريقها طهر فيها .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( وأنزلنا من السماء ماء طهوراً <sup>(١)</sup> ) ( وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به <sup>(٢)</sup> ) فذكره سبحانه وتعالى امتناناً فلو حصل بغيره لم يحصل الامتنان ، وبحديث أسماء المذكور وتقدم بيان وجه وجه الدلالة ، ولأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ازالة النجاسة بغير الماء ونقل ازالتها بالماء ، ولم يثبت دليل صريح في ازالتها بغيره ، فوجب اختصاصه ، اذ لو جاز بغيره لبينه مرة فأكثر ، ليعلم جوازه كما فعل في غيره ، ولأنها طهارة شرعية فلم تجز بالخل كالوضوء . ولأن حكم النجاسة أغلظ من حكم الحدث بدليل أنه يتييم عن الحدث دونها ، ولو وجد من الماء ما يكفيه لأحدهما غسلها ، والمستعمل في النجاسة نجس عند أبي حنيفة ، وكذا عندنا ان انفصل ولم يطهر المحل على الأظهر ، والمستعمل في الحدث طاهر عندنا ، وكذا على الأصح عن أبي حنيفة ، فاذا لم يجز الوضوء بغير الماء فالنجاسة التي هي أغلظ أولى .

وأما الجواب عن أدلتهم فحديث عائشة أجاب عنه الشيخ أبو حامد وغيره بأن مثل هذا الدم اليسير لا تجب ازالته ، بل تصح الصلاة معه ويكون عفواً ، ولم ترد عائشة غسله وتطهيره بالريق ، ولهذا لم تقل كنا نفسله بالريق ، وانما أرادت اذهاب صورته لقبح منظره ، فيبقى المحل نجساً كما كان ولكنه معفو عنه لقلته . وهذا الجواب على مذهب من

(١) الآية ٤٨ من سورة الفرقان .

(٢) الآية ١١ من سورة الانفال .

يقول قول الصحابي : كنا تفعل كذا يكون مرفوعا وان لم يصفه الى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم أما من اشترط الاضافة فلا يكون عنده مرفوعا بل يكون موقوفا ، ويجيء فيه التفصيل في قول الصحابي هل اتشر أم لا ؟ وهل هو حجة في الحالين أم لا ؟ . وفي كل هذا خلاف قدمناه واضحا في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح .

وأما حديث أم سلمة فالجواب عنه من وجهين ( أحدهما ) أنه ضعيف لأن أم ولد ابراهيم مجهولة ، (والثاني) أن المراد بالقذر نجاسة يابس ، ومعنى يطهره ما بعده أنه اذا انجر على ما بعده من الأرض ذهب ما علق به من اليا بس ، هكذا أجاب أصحابنا وغيرهم ، قال الشيخ أبو حامد في تعليقه : ويدل على هذا التأويل الاجماع أنها لو جرت ثوبها على نجاسة رطبة فأصابته لم يطهر بالجر على مكان طاهر ، وكذا نقل الاجماع في هذا أبو سليمان الخطابي ، ونقل الخطابي ، هذا التأويل عن آباء عبد الله مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله (١) .

وأما حديث أبي سعيد فلنا في المسألة قولان ، القديم أن مسح أسفل الخف الذي لصقت به نجاسة كاف في جواز الصلاة فيه مع أنه نجس عفى عنه ، والجديد أنه ليس بكاف ، فعلى هذا الجواب أن الأذى المذكور محمول على مستقذر طاهر كمخاط وغيره مما هو طاهر أو مشكوك فيه ، وأما حديث أبي هريرة فرواه أبو داود من طرق كلها ضعيفة ولو صح لأجيب عنه بنحو ما سبق . وأما حديث : « اذا ولغ الكلب » فالغسل فيه وفي غيره من الأحاديث المطلقة محمول على الغسل بالماء ، لأنه المعروف المعهود السابق الى الفهم عند الاطلاق ، قال أصحابنا : ولا يعرف الغسل في اللغة بغير الماء ، وأما قياسهم على الماء فباطل لأنه يرفع الحدث بخلاف المائع ولأنه ينتقض بالدهن والمرق .

وقياسهم على الطيب مردود من وجهين (أحدهما) أن ازالة الطيب وغسله ليس واجبا بل الواجب اذهاب رائحته واهلاكها ، بدليل أنه لو طلى عليه

(١) كل واحد من هؤلاء الائمة كنيته أبو عبد الله فصح قوله عن آباء عبد الله ( ط ) .



طيناً أو غسله بدهن كفاه ( والثاني ) أن النجاسة بطهارة الحدث أشبه من إزالة الطيب ، فالحاق طهارة بطهارة أولى • وأما قولهم : الحكم يتعلق بعين النجاسة فزال بزوالها فليس بلازم ، وينتقض بلحم الميتة إذا وقع في ماء قليل فينجسه ، وإذا زال لا يزول التنجيس ، وقولهم : الخل أبلغ ، غير مسلم لأن في الماء لطافة ورقة ليست في الخل وغيره ، ولو صح ما قالوه لكان إزالة النجاسة بالخل أفضل وأجمعنا بخلافه •

وأما قولهم : الدن يطهر بالخل فغير صحيح ، بل يطهر تبعاً للخل للضرورة ، ولو كان الخل هو الذي طهره لتنجس الخل : لأن المانع إذا أزيلت به النجاسة تنجس عندهم ، ولأنه لو كان مطهراً لوجب أن تتقدم طهارته في نفسه ، ولو كان كذلك لم يطهر الخل لحصوله في محل نجس ، وأما نجاسة النجو فإذا استنجى بالأحجار عفى عما بقي للضرورة ، وهي رخصة ورد الشرع بها ، ولا خلاف أن المحل يبقى نجساً ولهذا لو انفس في ماء قليل نجسه فلم تحصل إزالة نجاسة بغير الماء •

وأما مسألة الهرة ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا مذكورة بعد هذا . فإن قلنا بطهارة ما ولغت فيه فليس هو لطهارة قمها بريقها ، بل لأنه لا يمكن الاحتراز منها فعفى عنها كأثر الاستنجاء •

وينبغي للناظر في هذا الكتاب أن لا يسأم من طول بعض المسائل فإنها لا تطول إن شاء الله تعالى إلا بفوائد وتمهيد قواعد ، ويحصل في ضمن ذكر مذاهب العلماء ودلائلها وأجوبتها فوائد مهمة نفيسة وتوضح المشكلات وتظهر المذاهب المرجوحة من الراجحة ، ويتدرب الناظر فيها بالسؤال والجواب ، ويتنقح ذهنه ويتميز عند أولى البصائر والألباب ، ويتعرف الأحاديث الصحيحة من الضعيفة ، والدلائل الراجحة من المرجوحة . ويقوى للجمع بين الأحاديث التي تظن متعارضات ، ولا يخفى عليه بعد ذلك إلا أفراد نادرات وبالله التوفيق •

( فرع ) قال الشافعي في أول مختصر المزني : وما عدا الماء من ماء ورد أو شجر أو عرق لا تجوز الطهارة به ، واختلف أصحابنا في ضبط قوله : عرق

فقل هو بفتح العين والراء وهو عرق الحيوان ، وقيل بفتح العين واسكان الراء وهو المعتصر من كرش البعير . وقد نص على هذا في الأم ، وقيل بكسر العين واسكان الراء وهو عرق الشجر أى المعتصر منه والأول أصح ، والثالث ضعيف لأنه عطفه على الشجر والثانى فيه بعد لأنه نجس لا يخفى امتناع الطهارة به فلا يحتاج الى بيان .

( فرع ) اذا أغلى ماء ما فارتفع من غليانه بخار تولد منه رشح فليس بطهور بلا خلاف كالرق ، ولو أغلى ماء مطلقا فتولد منه الرشح قال صاحب البحر قال بعض أصحابنا بخراسان : لفظ الشافعى يقتضى أنه لا تجوز الطهارة به لأنه عرق قال الرويانى : وهذا غير صحيح عندى لأن رشح الماء ماء حقيقة . وينقص منه بقدره فهو ماء مطلق فيطهر به . ( قلت ) : الأصح جواز الطهارة به والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان كمل الماء المطلق بمائع بأن احتاج فى طهارته الى خمسة أرتال ومعه أربعة أرتال فكملة بمائع لم يتغير به كماء ورد انقطعت رائحته ففيه وجهان ، قال أبو على الطبرى : لا يجوز الوضوء به لأنه كمل الوضوء بالماء والمائع فأشبه اذا غسل بعض أعضائه بالماء وبعضها بالمائع ، ومن أصحابنا من قال : انه يجوز ، لأن المائع استهلك فى الماء فصار كما لو طرح ذلك فى ماء يكفيه ) .

ثم قال المصنف فى أول الباب الثانى <sup>(١)</sup> : ( اذا اختلط بالماء شئ ظاهر ولم يتغير به لقلته لم يمنع الطهارة به ، لأن الماء باق على اطلاقه ، وان لم يتغير به لموافقته الماء فى الطعم واللون والرائحة كماء ورد انقطعت رائحته ففيه وجهان ( أحدهما ) ان كانت الغلبة للماء جازت الطهارة به لبقاء اسم الماء المطلق ، وان كانت الغلبة للخالط لم تجز لزوال اطلاق اسم الماء ، ( والثانى ) ان كان ذلك قدرا لو كان مخالفا للماء فى صفاته لم يغيره لم يمنع ، وان كان قدرا لو كان مخالفا له غيره منع ، لأن الماء لما لم يغير بنفسه اعتبر بما يغيره ،

(١) هذه العبارة مقتطعة من أول الباب الثانى وقد أتى به محذوفا منه هذه القطعة ( ط ) .

كما تقول في الجناية التي ليس لها آرش مقدر لها لم يمكن اعتبارها بنفسها  
اعتبرت بالجناية على العبيد ) •

( اشرح ) اعلم أن المسألة الأولى معدودة في مشكلات المذهب . وهي  
أول مسألة ذكروها في مشكلاته ووجه الاشكال أن بينها وبين المسألة التي  
بعدها في أول الباب الثاني اشتباها كما تراه . وأجابوا بأن المسألة الأولى  
مفرعة على الثانية فكان ينبغي للمصنف أن يذكر الثانية أولا . وحاصل حكم  
المذهب أن المائع المخالط للماء ان قل جازت الطهارة منه والا فلا . وبإدراك  
تعريف القلة والكثرة ؟ ينظر - فان خالفه في بعض الصفات - فالعبرة بالتغير  
فان غيره فكثير والا فقليل ، وهذه هي المسألة الأولى من الباب الثاني وهذا  
متفق عليه ، وان وافقه في صفاته فقيما تعتبر به القلة والكثرة الوجهان  
المذكوران في الكتاب في المسألة الثانية أصحهما بتقديره مخالفا في صفاته كما  
سنوضحه ان شاء الله تعالى . هكذا صححه جمهور الخراسانيين وهو  
المختار . ومن صححه البغوي والرافعي وقطع به القاضي حسين بن محمد  
وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني ( بضم  
الفاء ) صاحب الابانة وامام الحرمين والغزالي وآخرون . والثاني : يعتبر  
الوزن فان كان الماء أكثر وزنا جازت الطهارة منه ، وان كان المائع أكثر أو  
تساويا فلا ، وصححه صاحب البيان وبعض العراقيين . وقطع به الماوردي  
وأبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الجاهلي في كتابيه المجموع  
والتجريد وأبو علي البندنجي ، والمذهب الأول . ولو خالط الماء المطلق ماء  
مستعمل فطريقان أصحهما أنه كالمائع ففيه الوجهان ، وهذا قطع الجمهور  
منهم القاضي أبو الطيب طاهر بن عبد الله وصححه الرافعي وآخرون ( والثاني )  
يعتبر الوزن قطعا وبه قطع الشيخ أبو حامد وأبو نصر عبد السيد بن محمد  
ابن عبد الواحد صاحب الشامل المعروف بابن الصباغ •

ثم حيث حكمنا بقلة المائع اما لكونه لم يغير الماء مع مخالفته . واما لقلة  
وزنه على وجه ، واما لعدم تغيره بتقدير المخالفة على الأصح فالوضوء منه  
جائز ، وهل يجوز استعماله كله ؟ أم يجب ترك قدر المائع ؟ فيه الوجهان  
الذان ذكرهما المصنف في آخر الباب ( الأول ) قول أبي على الطبري وقول

غيره والصحيح منهما عند الجمهور جواز استعمال الجميع لما ذكره المصنف ، وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين ، وقد اتفق الجمهور على تغليب أبي على ونقل امام الحرمين عن العراقيين تغليظه وكذا هو في كتبهم ونقل الرافعي أن الأصحاب أطبقوا على تغليظه ، وقد شذ عن الأصحاب القاضي أبو الطيب والشيخ أبو محمد الجويني فصحا قول أبي على ، ونقل الماوردي أن طائفة وافقت أبا على وأن الجمهور خالفوه .

ثم ضابط قول أبي على أن الماء ان كان قدرا يكفي للطهارة صحت طهارته سواء استعمل الجميع أو بقي قدر المائع ، وان كان لا يكفيها الا بالمائع وجب أن يبقى قدر المائع ، فعلى مذهبه لو احتاج الجنب الى عشرة أرتال ومعه تسعة من الماء فطرح فيه رطل مائع وقلنا : الاعتبار بالوزن - فان اغتسل بالجميع - لم يصح ولو توضع عن حدث بجميعه جاز ، قال أصحابنا : هذا الذي قاله ظاهر الفساد وتحكم لا أصل له ، وأي فرق بين طرحه في كاف وغيره ؟ وبهذا رد المصنف عليه بقوله كما لو طرح ذلك في ماء يكفي .

واعلم أن عبارة المصنف في حكاية قول أبي على الطبرى ناقصة وموهمة خلاف المراد ، فان ظاهرها أنه يقول لا يجوز الوضوء منه مطلقا ، وليس المراد كذلك بل مذهبه أنه يجوز أن يستعمل منه قدر الماء بلا شك ، وتما تفصيله على ما ذكرناه من ضابطه ، هكذا صرح به الأصحاب في حكايتهم عنه ، ولو نقله المصنف كما نقله الأصحاب على ما ذكرناه كان أولى وأصوب وبالله التوفيق .

ثم المراد بقولهم لا يكفي أي لو اوجب الطهارة وهو مرة مرة ، صرح به الفوراني والبنوي وآخرون . قال امام الحرمين : لو كان الماء يكفي الوجه واليدين ويقصر عن الرجلين وخطه بالمائع المذكور صح غسل الوجه واليدين وفي الرجلين خلاف أبي على والجمهور ، فلو كان كافيا وضوءه فقط صح الوضوء به فان فضل شيء فقي استعماله في طهارة أخرى الخلاف ، وحكى الرافعي وجهها أنه يجب تبقية قدر المائع وان كان الماء كافيا وهذا غريب . واذا قلنا بالمذهب وهو جواز استعمال الجميع فكان الماء لا يكفي ومعه مائع يكمله لزمه التكميل ذكره الرافعي وهو فرع حسن ، وصورته أن لا يزيد ثمن المائع على

تمن الماء ، فان زاد لم يجب كما لا يجب شراء الماء بأكثر من ثمن المثل . وقال الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الفروق تقريرا على قول أبي علي : لو كان معه ماء كاف لوضوءين الا عضوا فكملة بمائع صحت صلاته بالوضوءين وفرق بينه وبين ما اذا نقص عن أعضائه مرة فكملة بأنه يتيقن استعمال مائع في طهارة معينة وهنا يتيقن في احدى الطهارتين لا بعينها والله أعلم .

( فرع ) اذا قلنا بالأصح في المائع المخالط أن الاعتبار بتقديره بغيره فالمعتبر أوسط الصفات وأوسط المخالطات لا أعلاها ولا أدناها . وهذا متفق عليه الا الروياني فانه قال : يعتبر بما هو أشبه بالمخالط ، وأما اذا وقع في قلتين فصاعدا مائع نجس يوافق الماء في صفاته كبول انقطعت رائحته فيعتبر بتقديره مخالفا بلا خلاف ولا يجيء فيه الوجه القائل باعتبار الوزن . ويعتبر أغلظ الصفات وأشد المخالطات هنا بلا خلاف لفظ أمر النجاسة ، هكذا صرح به الأصحاب واتفقوا عليه .

( فرع ) أبو علي الطبري المذكور اسمه الحسن بن القاسم الطبري نسبة إلى طبرستان وكذا القاضي أبو الطيب منسوب إلى طبرستان (١) ، وتفق عليه أبو علي الطبري على ابن أبي هريرة وصنف كتباً كثيرة منها الافصاح وهو كتاب نقيس وصنف في أصول الفقه والجدل . قال المصنف في طبقاته : وصنف المحرر في النظر وهو أول مصنف في الخلاف المجرد . ودرس ببغداد توفي سنة خمسين وثلاثمائة رحمه الله وبالله التوفيق .

(١) النسبة إلى طبرستان طبري والنسبة إلى طبرية طبراني ( ط ) .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

\* ( ما يفسد الماء من الطاهرات وما لا يفسده ) \*

\* ( اذا اختلط بالماء شيء طاهر - الى قوله : اعتبر بالجنسية على التعيين ) \* (١)

( الشرح ) هاتان المسألتان تقدمتا في آخر الباب الأول بشرحهما  
استوفى قال أهل اللغة : الفساد ضد الاستقامة وفسد الشيء بفتح السين  
وضمها يفسد فسادا وفسودا .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان تغير أحد أوصافه من طعم أو لون أو رائحة نظرت - فان كان مما لا يمكن حفظ الماء منه كالطحلب وما يجري عليه الماء من الملح والنورة وغيرهما - جاز الوضوء به لأنه لا يمكن صون الماء منه فعفى عنه كما عفى عن النجاسة اليسيرة والعمل القليل في الصلاة ، وان كان مما يمكن حفظه (٢) منه نظرت - فان كان ملحا انعقد من الماء - لم يمنع الطهارة به لأنه كان ماء في الأصل فهو كالثلج اذا ذاب فيه ، وان كان ترابا طرح فيه لم يؤثر ، لأنه يوافق الماء في التطهير فهو كما لو طرح فيه ماء آخر فتغير به ، وان كان شيئا سوى ذلك كالزعفران والتمر والدقيق والملح الجبلى والطحلب اذا أخذ ودق وطرح فيه وغير ذلك مما يستغنى عنه الماء لهم يجز الوضوء به لأنه زال عنه اطلاق اسم الماء بمخالطة ما ليس بمطهر ، والماء مستغن عنه فلم يجز الوضوء به كماء اللحم والبقلاء ) .

( الشرح ) أما قوله أولا اذا تغير بما لا يمكن حفظه منه جاز الوضوء به ، فمجمع عليه ، ووجهه ما ذكره من تعذر الاحتراز . ولو قال : جازت

(١) سبقت عبارة المتن هذه فلا حاجة الى امادتها وانظر الفصل قبله فعد قال السراج رحمه الله تعالى ، ثم قال المصنف في اول الباب الثانى ( ط ) .  
(٢) في نسخة الركبى : وان كان مما يمكن حفظ الماء منه ( ط ) .

الطهارة لكان أعم وأحسن ولكن قد علم أنه لا فرق بين الوضوء وغيره من أنواع الطهارة في هذا ، وأن مالا يمنع الوضوء من هذا لا يمنع غيره منها .  
وأما قوله : أن كان ملحا أنعقد من الماء لم يمنع الطهارة ، ثم ذكر بعده في الملح الجبلى أنه يسلب الطهورية فهذا أحد أوجه ثلاثة لأصحابنا الخراسانيين .  
وهو أصحابها عند جمهورهم وبه قطع جمهور العراقيين . ( والثاني ) يسلبان ( والثالث ) لا يسلبان ، ومن ذكر الخلاف في المائي من العراقيين الماوردي والدارمي ، ومن ذكره في الجبلى القوراني والغزالي والرويانى ، ونقل القوراني أن اختيار القفال لا يسلبان ، وإنما ذكرت هذا لأنى رأيت بعض الكبار ينكر الخلاف في الجبلى وينسب الغزالي الى التفرد به وكأنه اغتر بقول امام الحرمين : الجبلى يقطع بأن يسلب ومن ظن فيه خلافا فهو غلط .

وأما قوله : وان كان ترابا طرح فيه قصدا (١) لم يؤثر . فهذا هو المذهب الصحيح وبه قطع جماهير العراقيين وصححه الخراسانيون وذكروا وجها أنه يسلب وحكاها الماوردي من العراقيين قولا . وأما قوله في التراب : لأنه يوافق الماء في التطهير ، فكذا قاله الجمهور وأنكره عليهم امام الحرمين . وقال : هذا من ركيك الكلام وان ذكره طوائف . فان التراب غير مطهر : وإنما علقت به اباحة بسبب ضرورة ، وهذا الانكار باطل بل الصواب تسيته طهورا ، قال الله تعالى : « ولكن يريد ليظهركم (٢) » وفي صحيح مسلم أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « وجعلت لنا الأرض مسجدا وطهورا » وفي رواية « وتربتها طهورا » وقد سبق بيان هذا الحديث ، ومذهبنا أن الطهور هو المطهر فثبت أن التراب مطهر وان لم يرفع الحدث واطلاق اسم التطهير والطهور على التراب في السنة وكلام الشافعى والأصحاب أكثر من أن يحصر .

وأما قوله : والطحلب اذا أخذ ودق وطرح فيه ، فانما قال ( ودق ) لأنه اذا لم يدق فهو مجاور لا مخالط ، وهذا الذى ذكره من أنه اذا دق يسلب هو المذهب ، وبه قطع الجمهور وحكى الماوردي والرويانى عن الشيخ أبى حامد أنه لا يسلب قالاً : وهو غلط ، وقال صاحب البيان أبو الخير يحيى

(١) لم يقل في المذهب « قصدا » ١ هـ من هامش الأندلس .  
(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

ابن سالم و غيره في الطحلب المدقوق وورق الأشجار المدقوق وجهان حكاهما أبو على في الافصاح والشيخ أبو حامد . وقال البغوى : الزرنخ والنورة والحجر المسحوق والطحلب والعشب المدقوق اذا طرح في الماء هل يسلب ؟ فيه وجهان ، الصحيح نعم لامكان الاحتراز عنه ( والثاني ) لا ، لأنه معفو عن أصله نص عليه الشافعى في رواية حرمله وهذا النص غريب والمشهور من النص ما سبق .

وأما قوله : زال عنه اطلاق اسم الماء . فاحتراز مما اذا لم يتغير به لقلته . وقوله : بمخالطة . احتراز من المجاورة . وقوله : ما ليس بطهر . احتراز من التراب ، وقوله : والماء مستغن عنه ، احتراز مما يجرى عليه كالنورة ونحوها ، وقوله : كماء اللحم والباقلاء يعنى مرقهما ، وانما قاس عليهما لأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى يخالفنا في المسألة ويوافق عليهما ، وأما قوله : تغير أحد أوصاف الماء من طعم أو رائحة أو لون وجعله أحد الأوصاف سالبا . فهو المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور في الطرق ، ونص عليه الشافعى رحمه الله في البويطى والأم ، كذلك رأيته فيهما .

وحكى المتولى والرويانى عن الشافعى أنه قال : لا يسلب الا تغير الأوصاف الثلاثة وهو نص غريب ، وحكى الرافعى أن صاحب جمع الجوامع حكى قولين ( أحدهما ) وهو المشهور واختيار ابن سريج أن أحد الأوصاف يسلب ( والثانى ) وهو رواية الربيع أن اللون وحده يسلب والطعم مع الرائحة يسلب ، فان انفرد أحدهما فلا ، وهذا أيضا غريب ضعيف وأما صفة التغير - فان كان تغيرا كثيرا - سلب قطعا ، وان كان يسيرا بأن وقع فيه قليل زعفران فاصفر قليلا أو صابون أو دقيق فابيض قليلا بحيث لا يضاف اليه فوجهان ، الصحيح منهما أنه طهور ، صححه الخراسانيون وهو المختار ( والثانى ) ليس بطهور ، نقله امام الحرمين وغيره عن العراقيين والقفال ووجه القياس على النجاسة فلا فرق فيها بين التغير الكثير واليسير ، ويجب عن هذا المذهب المختار : بأن باب النجاسة أغلظ .

( وأما ألفاظ الفصل ) فالطحلب بضم الطاء وضم اللام وفتحها لغتان مشهورتان والنورة بضم النون حجارة رخوة فيها خطوط بيض يجرى عليها



الماء فتتحل ، وفي الباقلاء لغتان احدهما تشديد اللام مع القصر ويكتب بالياء ، والثانية تخفيف اللام مع المد ويكتب بألف والله أعلم .

( فرع ) هذا الذى ذكرناه من منع الطهارة بالمتغير ( بمخالطة ما ليس بمطهر ، والماء يستغنى عنه ) هو مذهبنا ومذهب مالك ودادود وكذا أحمد فى أصح الروايتين . وقال أبوحنيفة : يجوز بالمتغير بالزعفران وكل طاهر سواء قل التغير أو كثر بشرط كونه يجرى لاثخينا الا مرقة اللحم ومرقة الباقلاء ، ولهذا رد المصنف عليهم بقوله كماء اللحم والباقلء ، وهذه عادة المصنف يشير الى الزام المخالف بما يوافق عليه فتفتن لذلك . وحكى القاضى حسين فى تعليقه قولاً للشافعى كمذهب أبى حنيفة ، وهذا غريب جداً وضعيف ، واحتج لأبى حنيفة بالقياس على الطحلب وشبهه ، واحتج أصحابنا بالقياس الذى ذكره المصنف واعتمدوه .

فان قالوا : انما لم تجز الطهارة بماء الباقلاء لأنه صار أدماً ، فالجواب من وجهين ( أحدهما ) لا تأثير لكونه أدماً لأن الماء لو طبخ فيه حنظل وغيره لم يجز التطهر به بالاتفاق وان لم يصير أدماً فدل أنه لا أثر للادمية ، وانما الاعتبار بزوال اطلاق اسم الماء ( والثانى ) أن هذا المعنى موجود فى ماء الزعفران فانه صار صبغاً وطيباً ويحرم على المحرم منه ويلزمه به القدية . وأما قياسهم على الطحلب فضعيف لأن الطحلب تدعو الحاجة اليه ولا يمكن الاحتراز عنه بخلاف ما نحن فيه والله أعلم .

( فرع ) قال أصحابنا صاحب الحاوى وغيره : سواء فى مخالطة الطاهر للماء كان الماء قلتين أو أكثر ، والحكم فى كل ذلك واحد على ما سبق .

( فرع ) قال امام الحرمين : ان اعترض متكلف من أهل الكلام على الفقهاء فى فرقهم بين المجاورة والمخالطة فزعم أن الزعفران ملاقاته أيضاً مجاورة فان تداخل الأجرام محال قلنا له : مدارك الأحكام التكليفية لا تؤخذ من هذه المآخذ بل تؤخذ مما يتناوله أفهام الناس ، لاسيما فيما بنى الأمر فيه على معنى ، ولاشك أن أرباب اللسان لغة وشرعاً قسموا التغير الى

مجاورة ومخالطة وان كان ما يسمى مخالطة عند الاطلاق مجاوره في الحقيقة .  
فالنظر الى تصرف اللسان •

( فرع ) حلف لا يشرب ماء فشرب ماء متغيرا بزعفران ونحوه لم  
يحث وان وكل من يشتري له ماء فاشتره لم يقع الشراء للموكل لأن الاسم  
لا يقع عليه عند الاطلاق ، ذكره صاحب البيان •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان وقع فيه مالا يختلط به فغير <sup>(١)</sup> رائحته كالدهن الطيب والعود  
ففيه قولان : قال في البويطي : لا يجوز الوضوء به <sup>(٢)</sup> كالمتغير بزعفران ،  
بروي المزني أنه يجوز الوضوء به ، لأن تغيره عن مجاورة ، فهو كما  
لو تغير بجيفة بقره ، وان وقع فيه قليل كافور فتغيرت به رائحته ففيه وجهان  
( أحدهما ) لا يجوز الوضوء به كما لو تغير بالزعفران ( والثاني ) يجوز لأنه  
لا يختلط به وانما يتغير من جهة المجاورة ) •

( الشرح ) هذان القولان مشهوران الصحيح منهما باتفاق الأصحاب  
رواية المزني أنه يجوز الطهارة به ، وقطع به جمهور كبار العراقيين منهم  
الشيخ أبو حامد وصاحبا الماوردي والمحاملي في كتبه المجموع والتجريد  
والمقنع ، وأبو علي البندنجي في كتابه الجامع ، والشيخ أبو الفتح نصر بن  
ابراهيم بن نصر المقدسي الدمشقي الزاهد في كتابيه التهذيب والانتخاب  
وغيرهم ، وجماعة من الخراسانيين من أصحاب القفال منهم الشيخ أبو محمد  
في الفروق والقاضي حسين والفوراني وغيرهم ، والأصح من الوجهين في  
المسألة الثانية الجواز أيضا •

• واعلم أن المسألة الأولى مسألة القولين لا فرق فيها بين أن يكون التغير  
بطعم أو لون أو رائحة ، هذا هو الصواب ، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح  
رحمه الله : عندى أن التغير بالمجاورة لا يكون الا بالرائحة لأن تغير اللون  
والطعم لا يتصور الا بانفصال أجزاء واختلاطها والرائحة تحصل بدون ذلك ،

(١) في نسخة الركني : فتغيرت به رائحته ( ط ) •

(٢) في الركني : كما يجوز بما تغير بالزعفران ( ط ) •

ولهذا تتغير رائحته بما على طرف الماء لا ضمه ولونه ، وهذا الذى قاله الشيخ أبو عمرو ضعيف مردود لا نعرفه لأحد من الأصحاب إلا ما سأذكره عن الماوردى أن شاء الله تعالى بل هو مخالف لفهوم كلام الأصحاب واختلافهم المقتضى عدم الفرق بين الأوصاف الثلاثة ، بل هو مخالف لما صرح به جماعة منهم ، منهم شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد وصاحبه المحاملى .

وقال أبو حامد فى تعليقه فى باب الماء الذى ينجس والذى لا ينجس : وإن وقع فيه مالا يختلط كالعود الصلب والعنبر ، أو الدهن الطيب فإنه لا يختلط ولكن لو غير بعض أوصافه فهو مطهر ، وقال المحاملى فى التجريد قال الشافعى : وإن وقع فيه قليل لا يختلط به كعود وعنبر ودهن فلا بأس . قال : ولا فرق بين أن يغير أوصاف الماء أو لا يغيره . فهذا لفظهما . وقولهما : أحد أوصافه ، صريح فيما ذكرته فالصواب أنه لا فرق بين الأوصاف ، وقوله كما لو تغير بجيفة بقره يعنى جيفة ملقاة خارج الماء قرية منه وفى هذه الصورة لا تضر الجيفة قطعاً بل الماء طهور بلا خلاف .

وأما قوله : وإن وقع فيه قليل كافور فتغيرت به رائحته فوجهان . فقد اضطرب المتأخرون فى تصويرها ، ومن نقحها أبو عمرو بن الصلاح فقال : من فسر الكافور هنا بالصلب فقد أخطأ لأنه لا يثرى لقوله قليل فائدة ولا معنى ، ولأنه حينئذ تكون هى المسألة الأولى بعينها ، والصواب أن صورته أن يكون رخوا لكنه قليل بحيث لا يظهر فى أقطار الماء لقلته ، بل يستهلك فى موضع وقوعه . فاذا تغيرت رائحة الجميع علم أنه تغير بالمجاورة يجرى فيه وجهان مخرجان من المسألة السابقة مسألة القولين .

فإن قيل : فالمغير لم يجاور الجميع فكيف يقال تغير الجميع بالمجاورة ؟ قلنا لا نعتبر فى المغير لمجاوره مجاورته لجميع أجزاء الماء فإن ذلك هو المخالط بل يكفى مجاورة بعضه كما فى الدهن والعود وهذا هو الفرق بين المخالط والمجاور ، هذا كلام أبى عمرو ، وكذا ذكر صاحب البيان فى كتابه البيان ومشكلات المذهب أن المراد ما يختلط أجزاؤه باليسير من أجزاء الماء ثم يتغير به رائحة جميع الماء ، وقد صرح بهذا القورائى فقال فى الإبانة : اليسير

من الكافور الذى يختلط بالماء ويذوب فيه بحيث لا يصل جميع أجزاء الماء اذا وقع فى الماء وتزوج به فيه وجهان • هذا ما يتعلق بتحقيق صورة الكتاب ، وقال الماوردى : للكافور ثلاثة أحوال : حال يعلم انحلاله فى الماء فيسلب لأنه مخالط ، وحال يعلم أنه لم ينحل فلا يسلب لأنه مجاور ، وحال يتك فان تغير بطعم أو لون يسلب وان تغير برائحة فوجهان • هذا كلام الماوردى ، وقوله فى الحال الأول ينبغي أن يحمل على كافور كثير ليوافق ما سبق والله أعلم •

( فرع ) هذا أول <sup>(١)</sup> موضع ذكر فيه البويطى والمزنى وهما أجل أصحاب الشافعى رحمهم الله ، فأما البويطى بضم الباء فمنسوب الى بويط قرية من صعيد مصر الأدنى ، وهو أبو يعقوب يوسف بن يحيى أكبر أصحاب الشافعى المصريين وخليفته فى حلقة بعد وفاته ، أوصى الشافعى أن يجلس فى حلقة البويطى وقال : ليس أحد أحق بمجلسى من يوسف ابن يحيى ، وليس أحد من أصحابى أعلم منه • ودام فى حلقة الشافعى الى أن جرت فتنة القول بخلق القرآن فحملوه الى بغداد مقيدا ليقول بخلقه فأبى وصبر محتسبا لله تعالى ، وحسوه ودام فى الحبس الى أن توفى فيه ، وجرى له فى السجن أشياء عجيبة • وكان البويطى رضى الله عنه طويل الصلاة ويختتم القرآن كل يوم ، قال الربيع : ما رأيت البويطى بعد ما فطنت له الا رأيت شغفه يتحركان بذكر أو قراءة ، قال : وكان له من الشافعى منزلة ، وكان الرجل ربما سأل الشافعى مسئلة فيقول : سل أبا يعقوب ، فاذا أجابه أخبره فيقول : هو كما قال ، قال الربيع : وما رأيت أحدا أنزع بحجة من كتاب الله تعالى من البويطى وربما جاء الى الشافعى رسول صاحب الشرطة فيوجه الشافعى البويطى ويقول : هذا لسانى •

وقال أبو الوليد بن أبى الجارود : كان البويطى جارى وما انتهت ساعة من الليل الا سعته يقرأ ويصلى ، وكان الشافعى قال لجماعة من أصحابه : أنت يا فلان يجرى لك كذا وأنت كذا وقال للبويطى : ستموت فى

١١) يرمى للمصنف والا فالنسخ ذكرهما فى مقدمته وترجمتهما فى حواشى هذا الجزء راجع

حديثك ، فكان كما تفرس • جرى لكل واحد ما ذكره ، ودعى البويطى الى القول بخلق القرآن فأبى ، فقيده وحمل الى بغداد ، قال الربيع : رأيت لبويطى وفى رجليه أربع حلق قيود فيها أربعون رطلا وفى عنقه غل مشدود الى يده ، وتوفى فى السجن فى رجب سنة احدى وثلاثين ومائتين رحمه الله •

وأما المزنى فهو ناصر مذهب الشافعى وهو أبو ابراهيم اسماعيل بن يحيى بن اسماعيل بن عمرو بن اسحاق بن مسلم بن نهدة بن عبد الله المصرى قال المصنف فى الطبقات : كان المزنى زاهدا عالما مجتهدا مناظرا محججا غواصا على المعانى الدقيقة ، صنف كتبا كثيرة منها الجامع الكبير والجامع الصغير والمختصر والمنثور ، والمسائل المعتبرة ، والترغيب فى العلم ، وكتاب الوثائق • وقال الشافعى : المزنى ناصر مذهبى ، قال البيهقى : ولما جرى للبويطى ما جرى كان القائم بالتدريس والتفقيه على مذهب الشافعى المزنى وأنشد المنصور الفقيه :

لم تر عيناي وتسمع أذنى أحسن نظما من كتاب المزنى

وأنشد أيضا فى فضائل المختصر وذكر من فضائله شيئا كثيرا ، قال البيهقى : ولا نعلم كتابا صنف فى الاسلام أعظم نفعا وأعم بركة وأكثر ثمرة من مختصره ، قال : وكيف لا يكون كذلك واعتقاده فى دين الله تعالى ثم اجتهاده فى الله تعالى ثم فى جمع هذا الكتاب ثم اعتقاد الشافعى فى تصنيف الكتب على الجملة التى ذكرناها رحمة الله وإياهما وجمعنا فى جنته بفضلته ورحمته •

وحكى القاضى حسين عن الشيخ الصالح الامام أبى زيد المروزى رحمه الله قال : من تتبع المختصر حق تتبعه لا يخفى عليه شئ من مسائل الفقه ، فانه ما من مسألة من الأصول والفروع الا وقد ذكرها تصرحا أو إشارة ، وروى البيهقى عن أبى بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة امام الأئمة قال : سمعت المزنى يقول : مكثت فى تأليف هذا الكتاب عشرين سنة ، وألفته ثمانى مرات وغيرته ، وكنت كلما أردت تأليفه أصوم قبله ثلاثة أيام وأصلى كذا وكذا ركعة • وقال الشافعى : لو ناظر المزنى الشيطان لقطعه • وهذا

قاله الشافعى - والمزنى فى سن الحداثة - ثم عاش بعد موت الشافعى سنين سنة يقصد من الآفاق وتشدد اليه الرجال ، حتى صار كما قال أحمد بن صالح: نو حلف رجل أنه لم ير كالمزنى لكان صادقا ، وذكروا من مناقبه فى أنواع طرق الخير جملا نفيسة لا يحتمل هذا الموضع عشر معشارها ، وهى مقتضى حاله وحال من صحب الشافعى : توفى المزنى بصبر ودفن يوم الخميس آخر شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائتين - قال البيهقى : يقال كان عسره سبعا وثمانين سنة .

فهذه نبذة من أحوال البويطى والمزنى ذكرتها تنبيها للمتفقه ليعلم محلها وقد استقصيت أحوالهما بأبسط من هذا فى تهذيب الأسماء وفى الطبقات وبالله التوفيق ، وقوله : قال فى البويطى معناه قال الشافعى فى الكتاب الذى رواه البويطى عن الشافعى فسمى الكتاب باسم مصنفه مجازا ، كما يقول : فرأت البخارى ومسلما والترمذى والنسائى وسيبويه وفضائلها والله أعلم .

( فرع ) فى مسائل تتعلق بالباب ( احداها ) قال الشافعى رحمه الله فى الأم : اذا وقع فى الماء قطران فتغير به ريحه جاز الوضوء به ثم قال بعده بأسطر : اذا تغير بالقطران لم يجز الوضوء به كذا رأيت فى الأم وكذا نقله القاضى أبو الطيب والمحاملى فى المجموع وعكسه الشيخ أبو حامد والمحاملى فى التجريد وغيرهما ، فقدموا النص المؤخر . ولعل النسخ مختلفة فى التقديم والتأخير ، قال الشيخ أبو حامد والأصحاب : ليست على قولين بل على حالين ، فقله : يجوز أراد ان لم يختلط بل تغير بمجاوره ، وقوله : لا يجوز يعنى اذا اختلط ، وقيل القطران ضربان مختلط وغيره قال الماوردى : وقال بعض أصحابنا : هما قولان وهذا غلط .

( الثانية ) قال الماوردى : الماء الذى يعتقد منه ملح ان بدأ فى الجمود وخرج عن حد الجارى لم تجز الطهارة به . وان كان جاريا فهو ضربان ضرب يصير ملحا لجوهر الترية كالسباخ التى اذا حصل فيها مطر أو غيره صار ملحا جازت الطهارة به ، وضرب يصير ملحا لجوهر الماء كأعين الملح التى ينبع ماؤها ماء ثم يصير ملحا جامدا ، فظاهر مذهب الشافعى وما عليه جمهور أصحابه جواز الطهارة لأن اسم الماء يتناوله فى الحال وان تغير فى وقت آخر

كما يجمد الماء فيصير جمدا • وقال أبو سهل الصعلوكي : لا يجوز لأنه جنس آخر كالنفط ، وكذا نقل القاضي حسين وصاحباه المتولي والبعوى وجهين في الماء الذي ينعد منه ملح وعبرة البعوى ماء الملاحة ، والصواب الجواز مطلقا ما دام جاريا والله أعلم •

( الثالثة ) قال الماوردي : لو وقع في الماء تسر أو قمح أو شعير أو غيرها من الحبوب وتغير به نظر — ان كان بحاله صحيحا لم ينحل في الماء — جازت الطهارة بذلك الماء لأنه تغير مجاورة ، وان انحل لم يجز للمخالطة ، وان طبخ ذلك الحب بالنار فان انحل فيه لم يجز وان لم ينحل ولم يتغير به جازت ، وان لم ينحل وتغير به فوجهان ، قال : ولو تغير بالشمع جازت الطهارة كالدهن ، يعني على الصحيح من القولين • ولو تغير بشحم أذيب فيه فوجهان ، قال : ولو تغير بالمنى فوجهان لأنه لا يكاد يماع ولم يرجح واحدا من الوجهين والأصح أنه لا يجوز •

( الرابعة ) الماء المتغير بورق الشجر ، قطع الشيخ أبو حامد والماوردي بأنه طهور وكذا نقله الروياني عن نص الشافعي وذكر الخراسانيون فيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) طهور ( والثاني ) لا ( والثالث ) يعفى عن الخريفى فلا يسلب بخلاف الربيعى ، لأن في الربيعى رطوبة تخالط الماء ولأن تساقطه نادر والخريفى يخالفه في هذين ، والأصح العفو مطلقا ، صححه القوراني والرويانى والشاشي في كتابه المعتمد وصاحب البيان وغيرهم ، ثم الجمهور أطلقوا المسألة وحررها الغزالي ثم الرافعى فقال : ان لم تنفت الأوراق فهو تغير مجاورة ففيه القولان في العود ، الصحيح أنه لا يؤثر ، وان تعفنت واختلطت ففيها الأوجه الأصح العفو قال الرافعى وغيره : وهذا اذا تنائرت بنفسها فان طرحت قصدا فقل على الأوجه ، وقيل : يسلب المتفتت قطعها وهذا أصح • قال الرويانى : ولو تغير بالثمار سلب قطعها والله أعلم •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

#### ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده

( إذا وقعت في الماء نجاسة لا يخلو اما أن يكون راكدا أو جاريا أو بعضه راكدا وبعضه جاريا - فان كان راكدا نظرت في النجاسة - فان كانت نجاسة يدركها الطرف من خمر أو بول أو ميتة لها نفس سائلة - نظرت - فان تغير أحد أوصاف الماء من طعم أو لون أو رائحة بالنجاسة - فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم « الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه أو ريحه » فنص على الطعم والريح ، وقسنا اللون عليهما لأنه في معناه ) •

( الشرح ) هذا الحكم الذي ذكره وهو نجاسة الماء المتغير بنجاسة مجمع عليه ، قال ابن المنذر: أجمعوا أن الماء القليل أو الكثير اذا وقعت فيه نجاسة فغيرت طعما أو لونا أو ريحا فهو نجس ، ونقل الاجماع كذلك جماعات من أصحابنا وغيرهم ، وسواء كان الماء جاريا أو راكدا قليلا أو كثيرا ، تغير تغيرا فاحشا أو يسيرا ، طعمه أو لونه أو ريحه ، فكله نجس بالاجماع ، وقد سبق في المتغير بظاهر أنه لا يعتبر التغير اليسير على الأصح وأنه يعتبر تغير الأوصاف الثلاثة على قول ضعيف وتقدم الفرق • ويستثنى مما ذكرناه ما اذا تغير الماء بميتة لا نفس لها سائلة كثرت فيه ، فانه لا ينجس على وجه ضعيف مع قولنا بنجاسة هذا الحيوان ، لكن لما كان هذا الوجه ضعيفا لم يلتفت الأصحاب اليه فلم يستثنوه •

واما الحديث الذي ذكره المصنف فضعيف لا يصح الاحتجاج به ، وقد رواه ابن ماجه والبيهقي من رواية أبي أمامة وذكرنا فيه طعمه أو ريحه أو لونه ، واتفقوا على ضعفه ، ونقل الامام الشافعي رحمه الله تضعيفه عن أهل العلم بالحديث ، وبين البيهقي ضعفه وهذا الضعف في آخره وهو الاستثناء •

وأما قوله : الماء طهور لا ينجسه شيء فصحيح من رواية أبي سعيد الخدري وسبق بيانه في أول الباب الأول ، واذا علم ضعف الحديث تعين



الاجتماع بالاجماع كما قاله البيهقي وغيره من الأئمة ، وقد أشبار اليه الشافعي أيضا فقال : الحديث لا يثبت أهل الحديث مثله ولكنه قول العامة لا أعلم بينهم فيه خلافا . وأما قول المصنف : فنص على الطعم والريح وقسنا اللون عليهما فكأنه قاله لأنه لم يقف على الرواية التي فيها اللون وهي موجودة في سنن ابن ماجه والبيهقي كما قدمنا ، فان قيل : لعله رآها فتركها لضعفها . قلنا : هذا لا يصح لأنه لو راعى الضعف واجتنبه لترك جملة الحديث لضعفه المتفق عليه والله أعلم .

(فرع) لو وقعت جيفة في ماء كثير فتروح بها بالمجاورة ولم ينحل منها شيء فوجهان الصحيح الذي صرح به كثيرون واقتضاه كلام الباقيين أنه نجس ، ونقله امام الحرمين عن دلالة كلام الأئمة وصححه ، لأنه يعد متغيرا بالنجاسة ومستقدرا ، وقال الشيخ أبو محمد : طاهر لأنه مجاور فأشبهه النجاسة خارج الماء .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان تغير بعضه دون بعض نجس الجميع لأنه ماء واحد فلا يجوز أن ينجس بعضه دون بعض ) .

(الشرح) هذه معدودة من مشكلات المذهب وليست كذلك ، وحاصله أن الماء اذا تغير بعضه بالنجاسة ففيه وجهان ( أحدهما ) وبه قطع المصنف وصاحب الشامل وذكر الرافعي أنه ظاهر المذهب أنه ينجس الجميع سواء كان الذي لم يتغير قلتين أو أكثر ( والثاني ) وهو الصحيح انجاري على القواعد أن المتغير كنجاسة جامدة ، فان كان الباقي قلتين فطاهر والا فنجس ، وهذا الذي صحناه هو الذي قطع به القفال في شرح التلخيص وصاحب التتمة ، وصححه غيرهما أيضا وذكر صاحب البيان فيه وفي مشكلات المذهب أن بعض الأصحاب حمل كلام صاحب المذهب على هذا التفصيل وقال : مراده اذا كان الباقي دون قلتين ، وفرع صاحب الشامل على الوجه الأول فقال : لو كان ماء راكد متغير بنجاسة فمرت به قلتان غير متغيرتين فقياس المذهب نجاستهما اذا اتصلتا به فاذا انفصلتا عنه زال حكم النجاسة لأنه قلتان مستقلتان بلا تغير والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله

( وان لم يتغير نظرت - فان كان الماء دون القلتين - فهو نجس ، وان كان قلتين فصاعدا فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا كان الماء قلتين فانه لا يحمل الخبث » ولأن القليل يمكن حفظه من النجاسة في الظروف ، والكثير لا يمكن حفظه من النجاسة فجعل القلتان حدا فاصلا بينهما ) .

( الشرح ) هذا الحديث حديث حسن ثابت من رواية عبد الله بن عمر ابن الخطاب رضى الله عنهما ، رواه أبو عبد الله الشافعى وأحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى سننهم وأبو عبد الله الحاكم فى المستدرک على الصحيحين قال الحاكم : هو حديث صحيح على شرط البخارى ومسلم وجاء فى رواية لأبى داود وغيره : « اذا كان الماء قلتين لم ينجس » قال البيهقى وغيره : اسناد هذه الرواية اسناد صحيح ، والخبث بفتح الخاء والباء . ومعناه هنا لم ينجس كما جاء فى الرواية الأخرى ، وقوله : قلتين فصاعدا ، معناه فأكثر وهو منصوب على الحال .

وأما حكم المسألة : وهى اذا وقع فى الماء الراكد نجاسة ولم تغيره فحكى ابن المنذر وغيره فيها سبعة مذاهب للعلماء ( أحدها ) ان كان قلتين فأكثر لم ينجس وان كان دون قلتين نجس ، وهذا مذهبنا ومذهب ابن عمر وسعيد ابن جبیر ومجاهد وأحمد وأبى عبيد وإسحاق بن راهويه ( الثانى ) أنه ان بلغ أربعين قلة لم ينجسه شيء ، حكوه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ومحمد بن المنکدر ( الثالث ) ان كان كرا (١) لم ينجسه شيء . وروى عن مسروق وابن سيرين ( والرابع ) اذا بلغ ذنوبين لم ينجس ، روى عن ابن عباس فى رواية وقال عكرمة : ذنوبا أو ذنوبين (الخامس) ان كان أربعين دلوا لم ينجس ، روى عن أبى هريرة ( السادس ) اذا كان بحيث لو حرك جانبه تحرك الجانب الآخر نجس والا فلا ، وهو مذهب أبى حنيفة ( والسابع )

(١) قال فى النهاية الکبرى : ستون قفيرا لمائة مكايك والمكوك صاع ونصف فعلى هذا فهو هذا فهو اثنا عشر وستا كل وست ستون صاعا وهو بضم الكاف ( ش ) .

لا ينجس كثير الماء ولا قليله الا بالتغير ، حكوه عن ابن عباس وابن انسب  
والحسن البصرى وعكرمة وسعيد بن جببر وعطاء وعبد الرحمن بن أبى  
ليلى وجابر بن زيد ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي قال  
أصحابنا : وهو مذهب مالك والأوزاعى وسفيان الثورى وداود وتقلوه عن  
أبى هريرة والنخعى . قال ابن المنذر : وبهذا المذهب أقول ، واختاره الغزالى  
فى الاحياء واختاره الرويانى فى كتابيه البحر والحلية قال فى البحر : « هو  
اختيارى واختيار جماعة رأيتمهم بخراسان والعراق » وهذا المذهب أصحها  
بعد مذهبنا .

واحتج لأبى حنيفة بأشياء ليس فى شئ منها دلالة لكنى أذكرها لبيان  
جوابها ان أوردت على ضعيف المرتبة . منها قوله صلى الله عليه وسلم :  
« لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم ثم يتوضأ منه » حديث صحيح متفق على  
صحته رواه البخارى ومسلم قالوا : وروى أن زنجيا مات فى زمزم فأمر  
ابن عباس بنزحها ، ومعلوم أن ماء زمزم يزيد على قلتين ولأنه مائع ينجس  
بورود النجاسة عليه اذا قل فكذا اذا كثر كسائر المائعات ولأنه يتقن حصول  
نجاسة فيه فهو كالقليل .

واحتج أصحابنا على أبى حنيفة بحديث ابن عمر المذكور فى الكتاب  
« اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » وفى رواية « لم ينجس » وهما صحيحان  
كما سبق ، وبحديث أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه فى وضوء النبى صلى  
الله عليه وسلم من بثر بضاعة وكانت يلقى فيها لحوم الكلاب وخرق الحيض  
كما سبق بيانه فى أول كتاب الطهارة وسبق أنه حديث صحيح وهذه البثر  
كانت صغيرة كما سبق بيانها وهم لا يجيزون الوضوء من مثلها .

قال أصحاب أبى حنيفة : انما توضأ منها لأنها كانت جارية ، قال  
الواقدي : كان يسقى منها الزرع والبساتين وكذا قاله الطحاوى ونقله عن  
الواقدي . قال أصحابنا هذا غلط ولم تكن بثر بضاعة جارية بل كانت واقعة  
لأن العلماء ضبطوا بثر بضاعة وعرفوها فى كتب مكة والمدينة ، وأن الماء لم  
يكن يجرى ، وقد قدمنا بيان هذا فى أول الكتاب عند ذكر حديث بثر  
بضاعة ، وذكرنا ما رواه أبو داود عن قتبية وما وصفه هو .

قال أصحابنا : ما نقلوه عن الواقدي مردود لأن الواقدي رحمه الله ضعيف عند أهل الحديث وغيرهم لا يحتج برواياته المتصلة فكيف بما يرسله أو يقوله عن نفسه ، قالوا : ولو صح أنه كان يسقى منها الزرع لكان معناه أنه يسقى منها بالدلو والناضح عملا بما نقله الأئبات في صفتها . قال أصحابنا : وعدتنا حديث القلتين ، فإن قالوا : هو مضطرب لأن الوليد بن كثير رواه تارة عن محمد بن عباد عن جعفر ، وتارة عن محمد بن جعفر بن الزبير ، وروى تارة عن عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن أبيه وتارة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وهذا اضطراب ثان .

فالجواب أن هذا ليس اضطرابا بل رواه محمد بن عباد ومحمد بن جعفر بهما ثقتان معروفان ، ورواه أيضا عبد الله وعبيد الله ابنا عبد الله بن عمر عن أبيهما وهما أيضا ثقتان وليس هذا من الاضطراب . وبهذا الجواب أجاب أصحابنا وجماعات من حفاظ الحديث وقد جمع البيهقي طرقة وبين رواية المحدثين وعبد الله وعبيد الله وذكر طرق ذلك كله وبينها أحسن بيان ثم قال : فالحديث محفوظ عن عبد الله وعبيد الله ، قال : وكذا كان شيخنا أبو عبد الله الحافظ الحاكم يقول : الحديث محفوظ عنهما وكلاهما رواه عن أبيه ، قال وإلى هذا ذهب كثير من أهل الرواية . وكان اسحاق بن راهويه يقول : غلط أبو أسامة في عبد الله بن عبد الله إنما هو عبيد الله بن عبد الله بالتصغير . وأطنب البيهقي في تصحيح الحديث بدلائله فحصل أنه غير مضطرب ، قال الخطابي : ويكفي شاهدا على صحته أن نجوم أهل الحديث صححوه وقالوا به واعتمدوه في تحديد الماء وهم القدوة وعليهم المعول في هذا الباب . فمن ذهب إليه الشافعي وأحمد واسحاق وأبو ثور وأبو عبيد ومحمد بن اسحاق وابن خزيمة وغيرهم .

( قلت ) وقد سلم أبو جعفر الطحاوي امام أصحاب أبي حنيفة في الحديث والذباب عنهم بصحة هذا الحديث لكنه دفعه واعتذر عنه بما ليس بدافع ولا عذر فقال : هو حديث صحيح لكن تركناه لأنه روى قلتين أو ثلاثا ، ولأننا لا نعلم قدر القلتين : فأجاب أصحابنا بأن الرواية الصحيحة المعروفة المشهورة قلتين ، ورواية الشك شاذة غريبة فهي متروكة فوجودها كعدمها ، وأما قولهم :

لا نعلم قدر القلتين فالمراد قلال هجر كما رواه ابن جريج ، وقلال هجر كانت معروفة عندهم مشهورة يدل عليه حديث أبي ذر في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم أخبرهم عن ليلة الاسراء فقال : « رفعت الى السدرة المنتهى فإذا ورقها مثل آذان القيلة وإذا نبقتها مثل قلال هجر » فعلم بهذا أن القلال معلومة عندهم مشهورة وكيف يظن أنه صلى الله عليه وسلم يحدد لهم أو يمثل بما لا يعلمونه ولا يهتدون اليه ؟

فان قالوا : روى أربعين قلة وروى أربعين غربا وهذا يخالف حديث القلتين فالجواب أن هذا لا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما نقل أربعين قلة عن عبد الله بن عمرو بن العاص . وأربعين غربا أى دلوا عن أبي هريرة كما سبق ، وحديث النبي صلى الله عليه وسلم مقدم على غيره فهذا ما نعلمه في الجواب . وأجاب أصحابنا أيضا بأنه ليس مخالفا بل يحمل على أن تلك الأربعين صفار تبلغ قلتين بقلال هجر فقط . فان قالوا : يحمل على الجارى . فالجواب أن الحديث عام يتناول الجارى والراكد ، فلا يصح تخصيصه بلا دليل ولأن توقيته بقلتين يمنع حمله على الجارى عندهم .

فان قالوا : لا يصح التمسك به لأنه متروك بالاجماع في التفسير بنجاسة ، فالجواب أنه عام خص في بعضه فبقى الباقي على عمومته كما هو المختار في الأصول ، فان قالوا : قد روى ابن علية هذا الحديث موقوفا على ابن عمر ، فالجواب أنه صح موصولا مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم من طرق الثقات فلا يضر تفرد واحد لم يحفظ توقيه ، وقد روى البيهقي وغيره بالاسناد الصحيح عن يحيى بن معين امام هذا الشأن أنه سئل عن هذا الحديث فقال : جيد الاسناد ، قيل له : فان ابن علية لم يدفعه قال يحيى : وان لم يحفظه ابن علية فالحديث جيد الاسناد .

فان قالوا : انما لم يحمل خبثا لضعفه عنه وهذا يدل على نجاسته ، فالجواب ما قال أصحابنا وأهل الحديث وغيرهم ان هذا جهل بمعاني الكلام وبطرق الحديث ، أما جهل قائله بطرق الحديث ففى رواية صحيحة لأبي داود : « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » وقد سبق بيانها ، فإذا ثبت بهذه الرواية تعين حمل الأخرى عليها وأن معنى : « لم يحمل خبثا » : لم

ينجس وقد قال العلماء أحسن تفسير غريب الحديث أن يفسر بما جاء في رواية أخرى لذلك الحديث •

وأما جهله بمعاني الكلام فبيانه من وجهين ( أحدهما ) أنه صلى الله عليه وسلم جعل القلتين حدا ، فلو كان كما زعم هذا القائل لكان التقييد بذلك باطلا ، فإن ما دون القلتين يساوى القلتين في هذا ( والثاني ) أن الحمل بضربان حمل جسم وحمل معنى ، فإذا قيل في حمل الجسم فلان لا يحمل الغشبة مثلاً فمعناه لا يطبق ذلك لثقله ، وإذا قيل في حمل المعنى فلان لا يحمل الضيم فمعناه لا يقبله ولا يلتزمه ولا يصبر عليه قال الله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها » <sup>(١)</sup> معناه لم يقبلوها أحكامها ولم يلتزموها ، والماء من هذا الضرب لا يشكك في هذا من له أدنى فهم ومعرفة والله اعلم •

واحتج أصحابنا من جهة الاعتبار والاستدلال بأشياء ( أحدها ) وهو العدة على ما قاله الشيخ أبو حامد أن الأصول مبنية على أن النجاسة اذا صعبت ازالها وشق الاحتراز منها غفى عنها كدم البراغيث • وموضع النجو وسلس البول والاستحاضة ، وإذا لم يشق الاحتراز لم يعف كغير الدم من النجاسات ومعلوم أن قليل الماء لا يشق حفظه وكثيره يشق فعفى عما شق دون غيره ، وضبط الشرع حد القلة بقتلين فتعين اعتباره ولا يجوز لمن بلغه الحديث المدول عنه • قال أصحابنا : ولهذا ينجس المائع وأن كثر بملاقاة النجاسة لأنه لا مشقة في حفظه والمادة جارية به وذكروا دلائل كثيرة وفيما ذكرناه كفاية •

والجواب عما احتجوا به من حديث : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه » من وجهين ( أحدهما ) أنه عام مخصوص بحديث القلتين ( والثاني ) وهو الأظهر أنه نهى تنزيهه فيكره كراهة شديدة ولا يحرم • وسبب الكراهة الاستقذار لا النجاسة ولأنه يؤدي الى كثرة البول وتغير الماء به وأما قولهم : ان زنجيا مات في زمزم فنزحها ابن عباس فجوابه من ثلاثة

(١) الآية • من سورة الجمعة •

أوجه أجاب بها الشافعي ثم الأصحاب أحسنها : أن هذا الذي زعموه باطل لا أصل له ، قال الشافعي : لقيت جماعة من شيوخ مكة فسألتهم عن هذا فقالوا : ما سمعنا هذا • وروى البيهقي وغيره عن سفيان بن عيينة أمام أهل مكة قال : أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر أحدا لا صغيرا ولا كبيرا يعرف حديث الزنجي الذي يقولونه وما سمعت أحدا يقول : نزحت زمزم • فهذا سفيان كبير أهل مكة قد لقي خلائق من أصحاب ابن عباس وسمعهم فكيف يتوهم بعد هذا صحة هذه القضية التي من شأنها إذا وقعت أن تشيع في الناس لاسيما أهل مكة لاسيما أصحاب ابن عباس وحاضروها ؟ وكيف يصل هذا الى أهل الكوفة ويجهله أهل مكة ؟ وقد روى البيهقي هذا عن ابن عباس من أوجه كلها ضعيفة لا يلتفت اليها •

( الثاني ) لو صح لحمل على أن دمه غلب على الماء فغيره ( الثالث ) فعله استحبابا وتنظفا فان النفس تعافه والمشهور عن ابن عباس أن الماء لا يتنجس الا بالتغير كما نقله ابن المنذر وغيره وقد سبق بيانه ، وأما قياسهم على المائع فجوابه من أوجه ( أحدها ) أنه قياس يخالف السنة فلا يلتفت اليه ( الثاني ) أنه لا يشق حفظ المائع وان كثر بل العادة حفظه وقد سبق بيان هذا ( الثالث ) أن للماء قوة في دفع النجس بالاجماع وهو اذا كان بحيث لا يتحرك طرفه الآخر بخلاف المائع ( الرابع ) للماء قوة رفع الحدث فكذا له دفع النجس بخلاف المائع ، وأما قياسهم على الماء القليل فجوابه ظاهر مما ذكرناه •

قال أصحابنا : اعتبروا حدا واعتبرنا حدا ، وحدنا ما حده رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي أوجب الله تعالى طاعته وحرم مخالفته ، وحدهم مخالف حده صلى الله عليه وسلم مع أنه حد بما لا أصل له وهو أيضا حد لا ضبط فيه فانه يختلف بضيق موضع الماء وسعته ، وقد يضيق موضع الماء الكثير لعمقه ويتسع موضع القليل لعدم عمقه ، فهذا ما يتعلق بالخلاف، بيننا وبين أبي حنيفة رحمه الله • وأما مالك وموافقه فاحتج لهم بقوله صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء » وهو حديث صحيح كما سبق وبالقاس على القلتين وعلى ما اذا ورد الماء على النجاسة •

واحتج أصحابنا عليهم بحديث القلتين وقد وافقنا مالك رحمه الله على القول بدليل الخطاب وبحديث أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاثناء حتى يغسلها فانه لا يدرى أين باتت يده » رواه البخارى ومسلم فنهاء صلى الله عليه وسلم عن غمس يده وعلمه بخشية النجاسة ، ويعلم بالضرورة أن النجاسة التى قد تكون على يده وتخفى عليه لا تغير الماء ، فلولا تنجيسه بحلول نجاسة لم تغيره لم ينهه وبحديث أبي هريرة أيضا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ولغ الكلب في اثناء أحدكم فليغسله سبعا » رواه البخارى ومسلم ، وفى رواية لمسلم : « فليرقه ثم ليغسله سبع مرات » فالأمر بالاراقة والغسل دليل النجاسة ، وبحديث أبي قتادة رضى الله عنه أنه كان يتوضأ فجاءت هرة فأصغى لها الاثناء فشربت فتعجب منه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم أو الطوافات » حديث صحيح رواه مالك فى الموطأ وأبو داود والترمذى وغيرهم قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وفيه دلالة ظاهرة أن النجاسة اذا وردت على الماء نجسته ، واحتجوا بغير ذلك من الأحاديث .

ومن حيث الاستدلال ما سبق مع أبى حنيفة فى أن النجاسة التى يشق الاحتراز منها يعفى عنها وما لا فلا ، وهذا يقتضى الفرق بين القليل والكثير وضبط الشرع بقلتين ، قال امام الحرمين : ولأنه لا يشك منصف أن السلف لو رأوا رطل ماء أصابه قطرات بول أو خمر لم يجيزوا الوضوء به .

وأما الجواب عن الحديث الذى احتجوا به فهو أنه محمول على قلتين فأكثر فانه عام وخبرنا خاص فوجب تقديمه جمعا بين الحديثين ، والجواب عن قياسهم على ما اذا ورد الماء على النجاسة من وجهين ( أحدهما ) من حيث النص وهو أنه صلى الله عليه وسلم فرق بينهما وذلك فى حديثين أحدهما حديث : « إذا استيقظ أحدكم » فمنع صلى الله عليه وسلم من ايراد انيد على الماء وأمر بإيراده عليها ففرق بينهما ( والثانى ) أنه صلى الله عليه وسلم أمر باراقة ما ولغ فيه الكلب لورود النجاسة ، وأمر بإيراد الماء على الاثناء . فان قالوا : الكلب طاهر عندنا ، قلنا : سنوضح الدلائل على نجاسته



في بابه ان شاء الله تعالى ، والجواب الثاني من حيث المعنى وهو أنا اذا نجسنا دون القلتين بورود النجاسة لم يشق لامكان الاحتراز منها ولو نجسنا دون القلتين بوروده على نجاسة لثق وأدى الى أن لا يظهر شيء حتى يغس في قلتين ، وفي ذلك أشد الحرج فسقط والله أعلم .

واعلم أنه حصل في هذه المسألة جملة من الأحاديث ذكرناها وبجميعها يقول الشافعي رحمه الله على حسب ما سبق ، ولم يرد منها شيئاً وهذه عادته رحمه الله في تمسكه بالسنة وجمعه بين أطرافها ورده بعضها الى بعض على أحسن الوجوه ، وسترى ان شاء الله تعالى في هذا الكتاب في ظائر هذه من مسائل الخلاف وغيرها من ذلك ما تقر به عينك ، وتزداد اعتقاداً في الشافعي ومذهبه فليس الخبر الجملي كالبيان التفصيلي وبالله التوفيق .

( فرع ) نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الأصبهاني رحمه الله مذهباً عجيباً فقالوا : انفرد داوود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يجز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه » وهو حديث صحيح سبق بيانه قال : ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده ولو بال في اناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول الى النهر قال : يجوز أن يتوضأ هو منه لأنه ما بال فيه بل في غيره ، قال : ولو تغوط في ماء جاز أن يتوضأ منه لأنه تغوط ولم يبل . وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد فهو أشنع ما نقل عنه ان صح عنه رحمه الله ، وفساده مغن عن الاحتجاج عليه ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المعتنئين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايتهم مذهبهم وقالوا : فساده مغن عن افساده وقد خرق الاجماع في قوله في الغائط ، اذ لم يفرق أحد بينه وبين البول ، ثم فرقه بين البول في نفس الماء والبول في اناء ثم يصب في الماء من أعجب الأشياء .

ومن أخصر ما يرد به عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه بالبول على ما في معناه من التغوط وبول غيره كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في القارة تسوت في السمن : « ان كان جامداً فآلقوها وماحولها » وأجمعوا أن

النور كالفأرة في ذلك وغير السمن من الدهن كالسمن وفي الصحيح :  
« إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله » فلو أمر غيره فغسله ان قال داود  
لا يطهر لكونه ما غسله هو ، خرق الاجماع وان قال : يطهر فقد نظر الى  
المعنى وناقض قوله ، والله أعلم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادى لأنه روى في الخبر بقلال هجر  
فان ابن جريج : رأيت قلال هجر فرأيت القلة منها تسع قربتين أو قربتين  
وشيئا ، فجعل الشافعى رحمه الله الشيء نصفًا احتياطًا ، وقرب الحجاز كبار  
تسع كل قرية مائة رطل فصار الجميع خمسمائة رطل ، وهل ذلك تحديد  
أو تقريب ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) أنه تقريب فان نقص منه رطل أو رطلان  
لم يؤثر لأن الشيء يستعمل فيما دون النصف في العادة ( والثاني ) تحديد  
قلو نقص ما نقص نجس لأنه لما وجب أن يجعل الشيء نصفًا احتياطًا ( وجب  
استيفاؤه كما أنه لما وجب غسل شيء من الرأس احتياطًا لغسل الوجه ) صار  
ذلك فرضًا ( ١ ) •

( الشرح ) ذكر أصحابنا الخراسانيون في القلتين ثلاثة أوجه ،  
الصحيح وبه قطع العراقيون وجماعات غيرهم أنهما خمسمائة رطل ببغدادية  
( والثاني ) ستمائة رطل ، حكاه امام الحرمين وغيره عن أبي عبد الله الزبيرى  
صاحب الكافي ، قال الامام : وهو اختيار القفال ، قال صاحب الابانة : وهو  
الأصح وعليه الفتوى ، وكذا قال الغزالى هو الأقصد • وهذا الذى اختاره  
ليس بشيء بل شاذ مردود ، واستدل له الغزالى بأبطل منه وأكثر فسادا  
فزعهم أن القلة مأخوذة من استقلال البعير ، وذكر كلاما طويلا لا حاصل له  
ولا أصل ( والوجه الثالث ) أنهما ألف رطل ، وهو محكى عن الشيخ الصالح  
أبى زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزى وهو شيخ القفال  
المروزى •

قال صاحب الحاوى : علم أن الشافعى رحمه الله لم ير قلال هجر ولا

( ١ ) ما بين المتوفين ليس في ش و ق ( ط ) •

أهل عصره لنقادها ، فاحتاج الى بيانها بما هو معروف عندهم ومشاهد لهم ، فقدرها بقرب الحجاز لأنها متماثلة مشهورة ، وروى عن ابن جريج أنه قال : رأيت قلال هجر والقلعة تسع قربتين أو قربتين وشيئا فقال الشافعي : الاحتياط أن تكون القلتان خمس قرب ، وهذا ليس تقليدا لابن جريج بل قبول أخباره ، قال : ولم يتعرض الشافعي لتقدير القرب بالأرطال ، لأنه استغنى بمعرفة أهل عصره في بلده القرب المشهورة بينهم كما اكتفى النبي صلى الله عليه وسلم بالقلال المشهورة بينهم عن تقديرها . قال : ثم ان أصحابنا بعد الشافعي بعدوا عن الحجاز وغابت عنهم تلك القرب وجعل العوام مقدارها فاضطروا الى تقديرها بالأرطال فاختبروا قرب الحجاز ثم اتفق رأيهم على تقدير كل قرية بمائة رطل بغدادية . قال : وكان أول من قدر ذلك من أصحابنا ابراهيم بن جابر وأبو عبيد بن حريويه ثم تابعهما سائر أصحابنا : فصارت القلتان خمسمائة رطل عند جميع أصحابنا ، هذا كلام صاحب الحاوي ، وهذا الذي ذكره من أن التقدير بالأرطال ليس هو للشافعي بل لأصحابه هو المشهور الذي صرح به الجمهور .

وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه : الذي قاله الشافعي في جميع كتبه خمس قرب بقرب الحجاز ، قال : ورأيت أبا اسحاق يحكى عن الشافعي أنه قال خمس قرب وذلك خمسمائة رطل وكذا نقل البندنجي عن الشافعي أنها خمسمائة رطل وقال المحاملي : حكى أبو اسحاق أن الشافعي قال في بعض كتبه : انه شاهد القرب وأن القرية تسع مائة رطل . وقال امام الحرمين ظاهر كلام الشافعي أن القرية تسع مائة رطل .

هذا حد القلة في الشرع ، وأما في اللغة فقال الأزهري : هي شبه جب يسع جرارا سميت قلة لأن الرجل القوي يقلها أى يحملها . وكل شيء حملته فتد أقللته ، قال : والقلال مختلفة بالقرى العربية ، وقلال هجر من أكبرها . وقول المصنف : روى في الخبر بقلال هجر ، يعنى الخبر المذكور : « اذا كان الماء قلتين بقلال هجر لم يحمل خبثا » هكذا رواه بهذه الزيادة الشافعي في الأم ومختصر المزني وكذا رواه البيهقي في السنن الكبير . وهجر هذه

بفتح الهاء والجيم وهي قرية بقرب المدينة ، وليست هجر البحرين ، وقد أوضحت حال هجر هذه وتلك في تهذيب الأسماء واللغات وقال جماعة من أصحابنا : كان ابتداء عمل هذه القلال بهجر فنسبت إليها ثم عملت في المدينة فبقيت النسبة على ما كانت ، كما يقال ثياب مروزية <sup>(١)</sup> وإن كانت تعمل ببغداد .

قال الخطابي : قلال هجر مشهورة الصنعة معلومة المقدار ، لا تختلف كما لا تختلف المكاييل والصيغان المنسوبة الى البلدان ، قال : وقلال هجر أكبرها وأشهرها لأن الحد لا يقع بالمجهول . وقال الشيخ أبو حامد في تعليقه : قال أبو اسحق ابراهيم بن جابر صاحب الخلاف سألت قوما من ثقات هجر فذكروا أن القلال بها لا تختلف ، وقالوا : قايصنا قلتين فوجدناهما خمسمائة رطل . وأما قوله : فرأيت القلة تسع قربتين ، أو قربتين وشيئا ، فهو شك من ابن جريح في قدر كل قلة ، هذا هو الصواب ، وأما قول الشيخ أبي عمرو ابن الصلاح رحمه الله يحتمل قوله أو قربتين وشيئا التقسيم ، ويحتمل الشك ، فليس كذلك لأنه يقتضى كون القلة مجهولة القدر لاختلافها ، وحينئذ لا يحصل تقدير ، فالصواب أنه للشك وقد صرح به أصحابنا وغيرهم ، ممن صرح به صاحب الحاوي وامام الحرمين والغزالي وخلائق وهو موافق لما سبق عن الخطابي وعن نقل الشيخ أبي حامد عن ابن جابر أن هذه القلال متساوية ، وكذا اتفق عليه أصحابنا وجعلوا هذا جوابا عن اعتراض أصحاب أبي حنيفة .

وقولهم القلال تختلف فقالوا : بل هي متفقة كما سبق ، وبالضرورة نقطع أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يضبط بمبهم مجهول لا يحصل به ضبط بل شك ونزاع ، والله أعلم .

وأما الرطل فيقال بكسر الراء وفتحها لفتان الكسر أفصح ، قال الأزهري : ويكون الرطل كيلا ووزنا ، واختلفوا في رطل ببغداد ، فقليل مائة وثلاثون

(١) النسبة الى مرو مروزي وهذا قاصر على من يعقل اما الثياب والخيل والسيوف وسائر الاشياء فانها تنسب الى مرو فيقال : ثياب مروية وخيول مروية ( ط ) .

درهما بدراهم الاسلام ، وقيل مائة وثمانية وعشرون ، وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم : وهي تسعون مثقالا وسيأتي بسط هذا ان شاء الله تعالى في زكاة النبات عند ذكر الأوسق ، ومختصره مذكورناه .

وفي بغداد أربع لغات ، احداها بدالين مهملتين . والثانية باهمال الأولى واعجام الثانية ، والثالثة بغداد بالنون والرابعة مغدان أولها ميم ، ذكرهن أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح وابن الأنباري وآخرون ، وحكوها عن أبي عبيدة وأبي زيد الانصاري اللغوي وهو من تلاميذ الشافعي ، وقال ابن الأنباري وتذكر وتوثق فيقال : هذا بغداد وهذه بغداد ، وقالوا كلهم : ومعناها بالعربية عطية الصنم ، وقيل بستان الصنم . قال الخطيب البغدادي وأبو سعد السمعاني : الفقهاء يكرهون تسميتها ببغداد من أجل هذا ، وسماها أبو جعفر المنصور مدينة السلام لأن دجلة كان يقال لها وادي السلام ويقال لها الزوراء أيضا ، وقد ذكرتها في تهذيب الأسماء أبسط من هذا ، ودعت الحاجة الى هذه الأحرف هنا لتكررها في الكتاب وسائر كتب العلم والله أعلم .

وأما قوله : هل ذلك تحديد أو تقريب ؟ فيه وجهان ، فالوجهان مشهوران واختلفوا في أصحهما ، فقال امام الحرمين قال الأصحاب : الأصح التحديد : وصححه أيضا القاضي أبو الطيب والرويانى وابن كج وهو قول أبي اسحق المروزي وصحح أكثر الأصحاب أنه تقريب ، ومنهم الغزالي والرافعي ، وهو قول ابن سريج قال المتولي : هو قول عامة الأصحاب غير أبي اسحق ودليل الوجهين في الكتاب ، والصحيح المختار التقريب .

فان قلنا : تحديد . فقال أصحابنا : لو نقص ما نقص نجس الماء بملافة النجاسة ، وان قلنا تقريب لم يضر النقص القليل . واختلفت عباراتهم فيه ويجمعها أوجه : أحدها : لا يضر نقص رطلين ويضر ما زاد ، وهذا ظاهر عبارة المصنف والمحاملي في التجريد وآخرين ، ونقله الغزالي في الوسيط عن أكثر الأصحاب . والثاني : لا يضر نقص ثلاثة أرطال ويضر ما زاد ، حكاه الغزالي وغيره . وقطع به البغوي . والثالث : لا يضر نقص ثلاثة وما قاربها ، قاله المحاملي في المجموع وتبعه عليه صاحب البيان وآخرون . والرابع : لا يضر

نقص مائة رطل وهو القدر الذى شك فيه ابن جريج . وهذا قول صاحب  
التقريب حكاه عنه امام الحرمين والمتولى وقطع به المتولى .

قال الامام : وهذا الذى قاله صاحب التقريب بعيد جدا وليس يانا  
للتقريب وكأنه رد القلتين الى أربعمائة رطل وطرح المشكوك فيه . قال  
الامام : ولست أعد كلامه هذا من المذهب وانما هو خطأ ظاهر . والخامس :  
اختاره امام الحرمين والغزالي وجزم به الرافعى أنه لا يضر نقص قدر لا يظهر  
بنقصه تفاوت فى التغير بمقدار مغير معين من زعفران أو نحوه . فان قيل :  
التقدير بالأرطال رجوع الى التحديد كما أشار اليه الغزالي . فالجواب أن هذا  
وان كان تحديدا فهو غير التحديد الذى قاله القائل بالتحديد ونفاه القائل  
بالتقريب ، لأن ذلك التحديد المختلف فيه هو التحديد بخمسائة رطل وهذا  
غيره والله أعلم .

وأما قول المصنف فى تعليقه : لأن الشيء يستعمل فيما دون النصف فى  
العادة فمعناه ما قاله الأصحاب أن العرب تقول فيما اذا زاد على الواحد دون  
النصف واحد وشيء ، فان كان الزائد نصفاً قالوا : واحد ونصف فان زاد  
على النصف قالوا : اثنان الا شيئاً فيستعملون الشيء فى الموضعين فى دون  
النصف . وأما قوله : لما وجب أن يجعل الشيء نصفاً احتياطاً وجب استيفاءه  
كما أنه لما وجب غسل شيء من الرأس احتياطاً لغسل الوجه صار فرضاً فكذا  
فانه أصحابنا وذكروا مثله وجوب امساك لحظة من الليل على الصائم ليتيقن  
استيفاء النهار ، والفرق عند القائل بالتقريب أن استيفاء الوجه محقق وجوبه،  
ولا يتحقق الا بجزء من الرأس ، وما لا يتم الواجب الا به واجب ، وهنا لم  
يتيقن أن الشيء نصف ليتعين استيفاءه ، وجعلناه نصفاً احتياطاً ، والاحتياط  
لا يجب .

( فرع ) ابن جريج المذكور بجيمين الأولى مضمومة وهو منسوب الى  
جده واسمه عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج القرشى الأموى مولا هم المكى  
أبو الوليد ، ويقال أبو خالد من كبار تابع التابعين ، ومن جلة العلماء المتقدمين  
وفضلاء الفقهاء والمحدثين ، وهو أحد الفقهاء الشافعية فى سلسلة الفقه

وسلسلتى متصلة به بحمد الله وقد أوضحتها في أول تهذيب الأسماء ، فإن الشافعى رحمه الله تفقه على أبى خالد مسلم بن خالد بن مسلم الزنجى امام أهل مكة ومفتيهم ، وتفقه الزنجى على ابن جريج وابن جريج على أبى محمد عطاء بن أبى رباح ، وعطاء على ابن عباس وابن عباس على النبى صلى الله عليه وسلم وعلى جماعات من الصحابة عن النبى صلى الله عليه وسلم وقد أوضحت هذا كله في التهذيب •

قال أحمد بن حنبل رضى الله عنه : أول من صنف الكتب ابن جريج وابن أبى عروبة ، ، وقال عطاء بن أبى رباح : ابن جريج سيد أهل الحجاز ، توفى سنة خمسين ومائة في قول الجمهور ، وقيل احدى وخمسين ، وقيل تسع وأربعين وقيل ستين ، وقد جاوز مائة سنة رحمه الله وقد بسطت حاله وفضله في التهذيب •

( فرع ) قال القاضى حسين في تعليقه : قدر القلتين في أرض مستوية ذراع وربيع في ذراع وربيع طولاً وعرضاً في عمق ذراع وربيع وهذا حسن تمس الحاجة الى معرفته •

( فرع ) لو وقع في الماء نجاسة وشك هل هو قلتان أم لا ؟ فقد قطع أبو القاسم عبد الواحد بن الحسين الصيمرى وصاحبه الماوردى وصاحب البيان بأنه يحكم بنجاسته ، قالوا : لأن الأصل فيه القلّة ، وقال امام الحرمين والغزالي فيه احتمالان أظهرهما عندهما هذا ، والثاني : أنه طاهر •

قلت : وهذا الثانى هو الصواب : ولا يصح غيره لأن أصل الماء على الطهارة وشككنا في المنجس ولا يلزم من حصول النجاسة التنجيس ، وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « الماء طهور لا ينجسه شيء » فلا يخرج من هذا العموم الا ما تحققناه • قال الماوردى والرويانى وغيرهما : لو رأى كلباً وضع رأسه في ماء هو قلتان فقط وشك هل شرب منه فنقص عن قلتين أم لا فهو طاهر بلا خلاف عملاً بالأصل ، والله أعلم •

( فرع ) أما غير الماء من المائعات وغيرها من الرطبات فينجس ببلاقة

( فرع ) قد سبق وجهان في أن تقدير القلتين بخمسمائة رطل هل هو تحديد أو تقرب ؟ ولهما نظائر منها سن الحيز تسع سنين والمسافة بين الصفين ثلاثمائة ذراع . ومسافة القصر ثمانية وأربعون ميلا ، ونصاب المعشرات ألف وستمائة رطل بغدادية فقي كل هذه المسائل وجهان أصحهما تقرب ، والثاني تحديد ، وستأتي مسوطة في مواضعها ان شاء الله تعالى .

واعلم أن المقدرات ثلاثة أضرب ( ضرب ) تقديره للتحديد بلا خلاف ( وضرب ) للتقريب بلا خلاف ( وضرب ) فيه خلاف ، فالمختلف فيه هذه الصورة السابقة ، وأما المتفق على أنه تقريب فسن الرقيق المسلم فيه بأن أسلم في عبد سنه عشر سنين فيستحق ابن عشر تقريبا ، وكذا لو وكله في سن ابن عشر سنين لأنه يتعذر تحصيل ابن عشر بالأوصاف المشروطة ، حتى لو شرط ألا يزيد على عشر ولا ينقص لا يصح العقد ذكره البغوي وغيره .

وأما المتفق على أنه تحديد فكثير جداً فمنه تقدير مدة مسح الخف يوم وليلة حضراً وثلاثة سفراً وأحجار الاستجاء بثلاث ، وغسل ولوغ الكلب سبع وانمقاد الجمعة بأربعين ، ونصب زكاة النعم والنقد والعروض والمعشرات وتقدير الأسنان المأخوذة في الزكاة كينت مخاض بسنة ونظائرها وسن الأضحية . والأوسق الخمسة في العرايا إذا جوزناها في خمسة . والآجاء في حول الزكاة والجزية ودية الخطأ وتغريب الزاني وانتظار المولى والعين ومدة الرضاع ومقادير الحدود كحد الزنا والقذف في الحر والعبد . ونصاب السرقه بربع دينار وغير ذلك فكل هذا تحديد ، وسيب أن هذه المقدرات منصوصة ولتقديرها حكمة ، فلا يسوغ مخالفتها ، وأما المختلف فيه فسيب أن تقديره بالاجتهاد اذ لم يجيء نص صحيح في ذلك وما قارب المقدر فهو في المعنى مثله . والله أعلم .



## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كانت النجاسة مما لا يدركها الطرف ففيه ثلاثة طرق من أصحابنا من قال : لا حكم لها لأنها لا يمكن الاحتراز منها ، فهي كغبار السرجين . ومنهم من قال : حكمها حكم سائر النجاسات لأنها نجاسة متيقنة فهي كالنجاسة التي يدركها الطرف . ومنهم من قال : فيه قولان ( أحدهما ) لا حكم لها ( والثاني ) لها حكم ووجهها ما ذكرناه ) .

( الشرح ) قوله : لا يدركها الطرف معناه لا تشاهد بالعين لقلتها بحيث لو كانت مخالفة للون ثوب ونحوه ووقعت عليه لم تر لقلتها وذلك كذبابة تقع على نجاسة ثم تقع في الماء ، قال المتولي وغيره : وكالبول يترشش اليه ونحو ذلك ، وقوله : « السرجين » هي لفظة عجمية ويقال سرقين أيضا بالقفاء وتكسر السين فيهما وتفتح فهي أربع لغات موضحات في تهذيب الأسماء .

( أما حكم المسألة ) فعادة أصحابنا يضمنون الى هذه المسألة مسألة الثوب اذا أصابه نجاسة لا يدركها الطرف ، والمصنف ذكر هذه الثانية في باب طهارة البدن ، وأنا أذكرهما جميعا هنا على عادة الأصحاب ووفاء بشرط هذا الكتاب في تقديم المسائل في أول مواطنها .

قال أصحابنا : في الماء والثوب سبع طرق . ( أحدها ) : يعفى فيها . ( والثاني ) ينجان . قال الماوردي : هذه طريقة ابن سريج ( والثالث ) فيهما قولان ، قال الماوردي : وهذه طريقة أبي اسحاق المروزي ، ( والرابع ) : ينجس الماء لا الثوب لأن الثوب أخف حكما في النجاسة ولهذا يعفى عن دم البراغيث وقليل سائر الدماء والقيح في الثوب دون الماء ، ( والخامس ) : عكسه لأن للماء قوة دفع النجاسة عن غيره . فعن نفسه أولى بخلاف الثوب ( والسادس ) ينجس الثوب وفي الماء قولان ، ( والسابع ) ينجس الماء وفي الثوب قولان قال الماوردي : وهذه طريقة ابن أبي هريرة .

واختلف المصنفون في الأصح من هذه الطرق . فقال الماوردي : الأصح وهو طريقة المتقدمين لا ينجس الماء وينجس الثوب كما هو ظاهر نص

الشافعي ووافقه على تصحيحه البنديجي ، وعكسه القاضي أبو الطيب فقال :  
الصحيح ينجس الماء لا الثوب الا أن يكون رطبا وكذا قال الامام : الصحيح  
ينجس الماء وفي الثوب وجهان وهي طريقة الصيدلاني ، وقطع البغوي بنجاسة  
الماء وهي طريقة القفال وأصحابه . والصحيح المختار من هذا كله لا ينجس  
الماء ولا الثوب . وبهذا قطع المحاملي في المقنع ، ونقله في كتابه عن أبي  
الطيب بن سلمة وصححه الفزالي وصاحب العدة وغيرهما لتعذر الاحتراز  
وحصول الحرج وقد قال الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من  
حرج <sup>(١)</sup> » والله أعلم .

وأما بيان الطرق والأقوال والأوجه فقد سبق في أواخر مقدمة الكتاب  
وبالله التوفيق .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كانت النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة كالذباب والزبور وما  
أشبههما ففيه قولان ( أحدهما ) أنها كغيرها من الميتات لأنه حيوان لا يؤكل  
بعد موته لا لحرمته فهو كالحيوان الذي له نفس سائلة . ( والثاني ) أنه  
لا يفسد الماء لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا وقع الذباب في  
إثاء أحدكم فامقلوه ، فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء » وقد يكون  
الطعام حارا فيموت بالمقل فيه فلو كان يفسده لما أمر بمقله ليكون شفاء لنا  
اذا أكلناه ، فان كثر من ذلك ما غير الماء ففيه وجهان .

( أحدهما ) أنه ينجس لأنه ماء تغير بالنجاسة . ( والثاني ) لا ينجس لأن  
ما لا ينجس الماء اذا وقع فيه وهو دون القلتين لم ينجسه وان تغير به كالسك  
والجراد ) .

( الشرح ) هذا الحديث صحيح رواه البخاري بمعناه من رواية أبي  
هريرة رضي الله عنه وفيه : « فليغمسه كله ثم لينزعه » ورواه أبو داود في  
سننه وزاد : « وانه يتقى بجناحه الذي فيه الداء فليغمسه كله » ورواه

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج .

اليهتي عن أبي سعيد الخدري أيضا ، ومعنى امقلوه : اغسوه كما في رواية البخاري .

قال الخطابي : فيه من الفقه أن أجسام الحيوان طاهرة الا ما دلت عليه السنة من الكلب وما ألحق به . قال : وقد تكلم على هذا الحديث بعض من لا خلاق له ، وقال : كيف يجتمع الداء والشفاء في جناحي الذبابة ؟ وكيف نعلم ذلك حتى نقدم جناح الداء ؟ قال الخطابي : وهذا سؤال جاهل أو منجاهل . وأن الذي يجد نفسه وثفوس عامة الحيوان قد جمع فيه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة (١) وهي أشياء متضادة اذا تلاقت تفسدت . ثم يرى الله عز وجل قد ألف بينها وجعلها سببا لبقاء الحيوان وصلاحه نجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والدواء في جزءين من حيوان واحد ، وأن الذي ألهم النحل اتخاذ ثقب عجيب الصنعة وتعمل فيه ، وألهم النملة كسب قوتها وادخارها لأوان حاجتها اليه هو الذي خلق الذبابة وجعل لها الهداية التي أن تقدم جناحا وتؤخر آخر لما أراد من الابتلاء الذي هو مدرجة التعبد ، والامتحان الذي هو مضمار التكليف ، وفي كل شيء حكمة وعلم ( وما يذكر الا أولو الأبواب ) والله أعلم .

(١) كانت مجلة لواء الاسلام قد أحالت علينا امر الرد على ما كتبه مجلة العربي الكويتية فكتبتنا رد على بعض الحافدين على السنة المطهرة ، ومما جاء في ذلك ما نشرناه في العدد السادس من السنة العشرين صفر سنة ١٣٨٦ ما يأتي : حديث الذباب هو حديث في الامور المادية وليس في التمدية كحديث كلوا الزيت وادهنوا به ، فليس في ذلك عزيمة وليس في تركه مخالفة الى ان قلت : فقد يكون لقوله صلى الله عليه وسلم بؤاعت تربوية لأصحابه أو اسباب اقتصادية لحاجة الواحد منهم الى رشفة من شراب قد يحرم منها لو عانت نفسه هذا الشراب لمجرد ان ذبابة سقطت فيه وقد يكون في هذا العمل بالنسبة لهم مما يكسبهم سعادة وحسنة تفهم مضار الذباب كل ذلك يمكن توجيه الحديث اليه الا ان نتناول بهذا الى التجريح مادام تبوته عن طريق المدلل الضابط عن مثله مستندا الى رسول الله عليه الصلاة والسلام ولقد قرأت بحثا للمسترد دويد مدير مصلحة الكورنيتين المصرية الأسبق حول الامراض المتوطنة في الهند في مجلة طبية منذ ثلاثين عاما تقريبا : يفيد بان الذباب اذا سقط على شيء اكل منه فاستحال في جوفه الى مادة اسمها البكتريوفاج وهذه المادة تستعمل في قتل الجراثيم التي تتركها الذبابة باطرافها ، وقالوا : ان الذباب يتقي هذه المادة اذا مات بأسفكسبا الفرق ، وان هذه المادة استعملت مصلا وعلاجا في الامراض المتوطنة ، ولا نزاع نقول : ان الحديث ليس من العزائم وان كان معجزة علمية . والذين يعمنون في لبب السنة استنادا على مثل هذا الحديث قوم حاققون مفرضون دأبهم صدد جدار السنة بالتوهين من روايات البخاري كحديث فقا عين ملك الموت وتبع الماء وقد اجبت عن هذا كله في كتابنا لا القول المسدد في الذود عن سنة محمد صلى الله عليه وسلم من سلسلة [ تحت راية السنة ] .

وقوله : « ما لا نفس لها سائلة » يعنى ما ليس لها دم يسيل والنفس الدم ويجوز فى اعراب سائلة ثلاثة أوجه الفتح بلا تنوين والنصب والرفع مع التنوين فيهما ، والزبور بضم الزاى ، وقوله : لأنه حيوان لا يؤكل بعد موته ، فيه احتراز من السمك والجراد ، وقوله : لا لحرمة احتراز من الآدمى فإنه لا ينجس الماء بميته على الصحيح وهو تفريع على القول بطهارة ميتته ، وسنوضحه ان شاء الله تعالى .

قال أصحابنا : والميتة التى لا نفس لها سائلة هى كالذباب والزبور والنحل والنمل والخنفساء والبق والبعوض والصراصير والعقارب وبنات وردان والقمل والبراغيث وأشباهها ومن صرح بالقمل والبراغيث الامام الشافعى فى الأم والشيخ أبو حامد وآخرون ، وأما الحية فحكى الماوردى فيها وجهين أحدهما وهو قول أبى القاسم الداركي وصاحبه الشيخ أبى حامد الاسفرائنى : لها نفس سائلة والثانى وهو قول أبى الفياض البصرى وصاحبه أبى القاسم الصيمرى : ليس لها نفس سائلة والأول أصح . وأما الوزغ فقطع الجمهور بأنه لا نفس له سائلة ، ممن صرح بذلك الشيخ أبو حامد فى تعليقه والبندنجى والقاضى حسين وصاحب الشامل وغيرهم . ونقل الماوردى فيه وجهين كالحية وقطع الشيخ نصر المقدسى بأن له نفسا سائلة قال : وقد ذكره أبو عبيد فى كتاب الطهور ، وأنه قتل فوجد فى رأسه دم ، وكذا رأيت أنا فى كتاب الطهور لأبى عبيد أن الوزغ والحية لهما نفس سائلة ودم فى رءوسهما .

( اذا ثبت ما ذكرناه ) فاذا مات ما لا نفس لها سائلة فى دون القلتين من الماء فهل ينجس ؟ فيه قولان مشهوران فى كتب المذهب ونص عليهما الشافعى فى الأم والمختصر . وهذه أول مسألة ذكر فى الأم فيها قولين قال امام الحرمين وذكر صاحب التقريب قولاً ثالثاً مخرجا وهو أن ما يعم لا ينجسه كالذباب والبعوض ونحوهما وما لا يعم كالخنفس والعقارب والجمالان ينجسه . نظرا الى تعذر الاحتراز وعدمه ، وهذا القول غريب ، والمشهور اطلاق قولين . والصحيح منهما أنه لا ينجس الماء ، هكذا صححه الجمهور ، وقطع به أبو الفتح سليم بن أيوب الرازى فى كتابه الكفاية وصاحبه أبو الفتح نصر المقدسى فى كتابه الكافى وغيرها ، وشذ المحاملى فى المقنع والرويانى فى

البحر ورجحا النجاسة ، وهذا ليس بشيء ، والصواب الطهارة وهو قول جمهور العلماء بل نسب جماعة الشافعى الى خرق الاجماع فى قوله الآخر بالنجاسة .

قال ابن المنذر فى الاشراف : قال عوام أهل العلم لا يفسد الماء بموت الذباب والخنفساء ونحوهما قال : ولا أعلم فيه خلافا الا أحد قولى أنا شافعى وكذا قال ابن المنذر أيضا فى كتاب الاجماع : أجمعوا أن الماء لا ينجس بذلك الا أحد قولى الشافعى . وقد نقل الخطابى وغيره عن يحيى بن أبى كثير أنه قال : ينجس الماء بموت العقرب فيه ، ونقله بعض أصحابنا عن محمد بن المنكدر ، وهذان امامان من التابعين فلم يخرق الشافعى الاجماع .

فاذا قلنا بالصحيح أنه لا ينجس الماء فلو كثر هذا الحيوان فغير الماء فهل ينجسه ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، قال الشيخ أبو حامد والبندنجى والمحاملى فى المجموع وصاحب العدة وغيرهم : هذان الوجهان حكاهما أبو حفص عمر بن أبى العباس بن سريج عن أبيه ، والأصح منهما أنه ينجسه وصححه الشاشى والرافعى وآخرون وقطع به الدارمى فى الاستذكار وابن كج فى التجريد لأنه ماء تغير بالنجاسة ، والوجهان جريان سواء كان الماء المتغير به قليلا أو كثيرا ، ومن صرح بجريانهما فيما دون القلتين القاضى أبو الطيب فى تعليقه وأشار الى جريانهما أيضا الشيخ أبو حامد ، ويجريان فى الطعام المتغير بهذا الحيوان ذكره الشيخ أبو حامد . قال صاحب البيان : فان قلنا لا ينجس الماء المتغير به كان طاهرا غير طهور ، قال : وكذا ما تغير بسمك أو جراد يكون طاهرا غير مطهر . وحكاه أيضا عن الصيدلانى ، وقال امام الحرمين : يكون على هذا الوجه كالتغير بورق الشجر يعنى فيكون فيه الخلاف السابق فى الورق ، والصواب ما ذكره الصيدلانى وصاحب البيان لأنه ليس بأقل من المتغير بزغفران ونحوه والله أعلم .

( فرع ) هذان القولان السابقان انما هما فى نجاسة الماء بموت هذا الحيوان وأما الحيوان نفسه ففيه طريقتان أحدهما أن فى نجاسته القولين ان قلنا نجس الماء والا فلا ، وهذا قول القفال ( والثانى ) القطع بنجاسة

الحيوان وبهذا قطع العراقيون وغيرهم وهو الصحيح لأنه من جملة الميتات ومذهب مالك وأبي حنيفة أنه لا ينجس بالموت ، دليلنا أنه ميتة وانما لا ينجس أثناء لتعذر الاحتراز منه .

( فرع ) القولان بنجاسة الماء بموته يجريان في جميع المائعات والأطعمة، صرح به أصحابنا واتفقوا عليه ، والصحيح في الجميع الطهارة للحديث وعموم البلوى وعسر الاحتراز .

( فرع ) هذا الخلاف السابق انما هو في نجاسة الماء وسائر المائعات وغيرها بموت حيوان أجنبي عنه ، أما الدود المتولد في الأطعمة والماء كدود التين والتفاح والباقلاء والجبن والخل وغيرها فلا ينجس ما مات فيه بلا خلاف ، هكذا صرح به الأصحاب في كل الطرق ، قال الرافعي وغيره : وينجس هذا الحيوان على المذهب ولا ينجس على قول عند القفال ، وأما ما شذ به الدارمي في الاستذكار فقال : قال بعض الأصحاب في نجاسة المائع بهذا الحيوان خلاف ، فغلط لا يعد من المذهب ، وانما نهت عليه لئلا يغتر به ، فالصواب ما اتفق عليه الأصحاب وهو الجزم بطهارته .

قال امام الحرمين : فان انعصر هذا الحيوان فيما يجري من تصرف وعصر أو اختلط من غير قصد فلا مبالاة به وان جمع جامع منه شيئا وتعمد أكله منفردا فوجهان أصحهما تحريمه لأنه ميتة ( والثاني ) يحل لأن دود الخل والجبن كجزء منه طبعاً وطعماً ، قال الامام : فان حرمناه عاد الخلاف في نجاسته يعني خلاف القفال والجمهور ، وذكر غير الامام في جواز أكل هذا الحيوان مع ما مات فيه وجهين ، قال الفزالي في الوجيز : لا يحرم أكله مع الطعام على الأصح ، وجب الرافعي هذا الخلاف فقال : في جواز أكله ثلاثة أوجه أصحها يجوز أكله مع ما تولد منه لا منفرداً . ( والثاني ) يجوز مطلقاً . ( والثالث ) يحرم مطلقاً . وأما الذباب وسائر ما لا نفس لها سائلة وليس متولداً ما مات فيه فلا يحل أكله بالاتفاق . وان قلنا انه طاهر عند القفال لأنه ميتة ومستقذر ، قال أصحابنا : فان أخرج هذا الحيوان ما مات فيه وألقى في مائع غيره أورد اليه فهل ينجسه ؟ فيه القولان في الحيوان الأجنبي . وهذا متفق عليه في الطريقتين .

( فرع ) ما يعيش في البحر مما له نفس سائلة ان كان مأكولا فميتته ظاهرة ولا شك أنه لا ينجس الماء . وما لا يؤكل كالضفدع وكذا غيره اذا قلنا لا يؤكل — فاذا مات في ماء قليل أو مائع قليل أو كثير — نجسه ، صرح به أصحابنا في طرقهم وقالوا : لا خلاف فيه ، الا صاحب الحاوي فانه قال : في نجاسته به قولان ، ولعله أراد أن في نجاسته به خلافا مبني على حل أكله . وان أراد مع تحريم أكله فشاذ مردود . وذكر الروياني في الضفدع وجهين ( أحدهما ) لا نفس لها سائلة فيكون في نجاسة الماء بها قولان ( والثاني ) لها نفس سائلة فتنجسه قطعاً ، وهذا الثاني هو المشهور في كتب الأصحاب ، وجعلوا المسألة خلافية فحكوا هم وابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد ابن الحسن وأبي عبيد أن الضفدع لا ينجس ما مات فيه ، وكذلك السرطان ، ومذهبنا أنه ينجسه والله أعلم .

( فرع ) الآدمي الذي لا نجاسة عليه مسلماً كان أو كافراً اذا مات في ماء دون قلتين أو في مائع قليل أو كثير فهل ينجس ما مات فيه ؟ فيه قولان بناء على نجاسته بالموت والصحيح أنه لا ينجس فلا ينجسه .

( فرع ) اذا قلنا بالقول الضعيف وهو أن ما ليس له نفس سائلة ينجس ما مات فيه ، فالجواب عن الحديث ما أجاب به الشافعي والأصحاب أنه لا يلزم من المقل الموت فان قيل : لا يؤمن الموت لا سيما ان كان الطعام حاراً ، قلنا : لا يمتنع أن يقصد مصلحة الشيء وان احتمل تلفه ، كما يقصد بالقصد وشرب الدواء المصلحة وقد يفرض الى التلف . فان قيل : لم يه النبي صلى الله عليه وسلم عن أكله على تقدير موته ، قلنا : قد تقرر نجاسة الميتة وما ماتت فيه فلا حاجة الى ذكره في كل حديث ، وبالله التوفيق .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

\* ( اذا أراد تطهير الماء النجس نظر — فان كانت نجاسته بالتغير وهو أكثر من قلتين — طهر ، بأن يزول التغير بنفسه أو بأن يضاف اليه ماء آخر . أو بأن يؤخذ بعضه لأن النجاسة بالتغير وقد زال ) \* .

(الشرح) اذا زال تغير الماء النجس وهو أكثر من قلتين نظر - ان زال بإضافة ماء آخر اليه - طهر بلا خلاف سواء كان الماء المضاف طاهرا أو نجسا قليلا أو كثيرا ، وسواء صب الماء عليه أو نبع عليه . وان زال بنفسه أى بأن لم يحدث فيه شيء بل زال تغيره بطلوع الشمس أو الريح أو مرور الزمان طهر أيضا على المذهب وبه قطع الجمهور ، وحكى المتولى عن أبى سعيد الاصطخرى أنه لا يطهر لأنه شيء نجس فلا يطهر بنفسه ، وهذا ليس بشيء لأن سبب النجاسة التغير ، فاذا زال طهر لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » وان زال بأخذ بعضه طهر بلا خلاف بشرط أن يكون الباقي بعد الأخذ قلتين ، فان بقى دونهما لم يطهر بلا خلاف . ويتصور زوال تغيره بأخذ بعضه بأن يكون كثيرا لا يدخله الريح ، فاذا نقص دخلته وقصرته وكذلك الشمس فيطيب ، ثم اذا زال التغير وحكمنا بطهارته ثم تغير فهو باق على طهارته ولا أثر لتغيره لأنه ماء طاهر تغير بغير نجاسة لافتة فكان طاهرا كالذى لم ينجس قط ، ذكره صاحب الحاوى وهو ظاهر لا خفاء به ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

\* (وان طرح فيه تراب أو جص فزال التغير فيه قولان ، قال فى الأم : لا يطهر كما لا يطهر اذا طرح فيه كافور أو مسك فزال رائحة النجاسة ، وقال فى حرملة : يطهر ، وهو الأصح لأن التغير قد زال فصار كما لو زال بنفسه أو بماء آخر ، ويفارق الكافور والمسك ، لأن هناك يجوز أن تكون الزائفة باقية وانما لم تطهر لغلبة رائحة الكافور والمسك ) \*

(الشرح) هذان القولان مشهوران وذكر المصنف أن أحدهما فى الأم والآخر فى حرملة ، وكذا قاله المحاملى فى المجموع ، وقال القاضى أبو الطيب : القولان نقلهما حرملة ونقلهما المزنى فى الجامع الكبير ، وقال الشيخ أبو حامد والماوردى : هذان القولان نقلهما المزنى فى جامعه الكبير عن الشافعى ، وقال صاحب الشامل : نص عليهما فى رواية حرملة ، وقال المحاملى فى التجريد : قال الشافعى فى عامة كتبه : يطهر ، وقال فى حرملة : لا يطهر ، كذا قال فى التجريد عن حرملة لا يطهر ، وهو خلاف ما نقل هو فى المجموع وصاحب



المهذب والجمهور عن حرمة أنه يطهر ، ولكن ذكرنا عن القاضي أبي الطيب وصاحب الشامل أنهما نقلًا عن حرمة نقل القولين فصح نقله في التجريد عن حرمة ونقل الأصحاب .

ثم اختلف المصنفون في الأصح من القولين فصح المصنف هنا وفي التنبيه وشيخه القاضي أبو الطيب وأبو العباس الجرجاني والشاشي وغيرهم الطهارة ، وهو اختيار المزمعي والقاضي وأبي حامد المروزي ، وصحح الأكثر أن لا يطهر ، وهو الأصح المختار ، ممن صححه المحاملي في كتابه المجموع والتجريد والفوراني والبغوي وصاحب العدة والرافعي وغيرهما ، وقطع به المحاملي في المقنع والشيخ نصر في الكافي وآخرون . واحتج له المتولي بأنه وقع الشك في زوال التغير ، وإذا وقع الشك في سبب الإباحة لم تثبت الإباحة كما لو رأى شاة مذبوحة في موضع فيه مسلمون ومجوس ، وشك هل ذبحها المجوسي أو المسلم ؟ لا تباح .

واعلم أن صورة المسألة أن يكون كدرا ولا تغير فيه ، أما إذا صفا فلا يبقى خلاف بل إن كان التغير موجودا فنجس قطعا والا فطاهر قطعا ، كذا صرح به المتولي وغيره ولا فرق بين أن يكون التغير بالطعم أو اللون أو الرائحة ففي الجميع القولان هذا هو الصواب . وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : عندي أن القولين إذا تغير بالرائحة ، فأما إذا تغير بالطعم أو اللون فلا يطهر قطعا لأنه يستتر بالتراب ، قال : وهذا تحقيق لو عرض على الأئمة لقبولوه ، وهذا الذي قاله رحمه الله خلاف ظاهر كلام الأصحاب وخلاف مقتضى إطلاق من أطلق منهم ، وخلاف تصريح الباقيين ، فقد صرح جماعة من كبارهم بأنه لا فرق ، قال المحاملي في التجريد : إن تغير لونه فورد عليه ما له لون كالخل فأزال تغيره أو تغير ريحه فورد عليه ما له ريح كالكاפור فأزاله لم يطهر بلا خلاف ، قال : وإن طرح عليه ما لا ريح له ولا لون كالتراب وغيره فأزاله فقولان .

وقال هو في المجموع : إذا تغير طعم الماء أو لونه أو ريحه نجس ويطهر بأربعة أشياء متفق عليها ، وخامس مختلف فيه فذكر زواله بنفسه وبما يضاف

إليه أو ينبع فيه أو يؤخذ منه ، ثم قال : والمختلف فيه أن يزول بالتراب فقولان ، ثم قال : وجملته أنه متى تغير طعم الماء فورد عليه ما له طعم ، أو ريحه فورد عليه ما له ريح ، أو لونه فورد عليه ماله لون ، لم يطهر بلا خلاف ، وإن ورد عليه ما لا طعم له ولا لون ولا ريح فأزال تغيره فهل يطهر ؟ فيه قولان ، هذا كلام المحاملي . وقال صاحب التتمة : إن تغير لونه فطرح فيه زعفران أو ريحه فطرح فيه مسك لم يطهر ، وإن طرح تراب فهل يطهر قبل أن يصفو ؟ فيه قولان أحدهما : لا يطهر لأن زوال لون النجاسة لم يتحقق لاحتمال أن لون التراب غلبه ، وقال الفوراني : إذا وقعت نجاسة في ماء تغيرت طعمه أو لونه أو ريحه — فإن زال التغير بزعفران — لم يطهر ، وإن زال بتراب فقولان ، الأصح لا يطهر لأنه يستر لون النجاسة . وقال الرافعي : أحد القولين يطهر ، لأن التراب لا يغلب على شيء من الأوصاف الثلاثة ، والأصح لا يطهر لأنه وإن لم يغلب على هذه الأوصاف إلا أنه يكدر الماء ، والكدورة سبب الستر ، قال : وذكر بعضهم أن هذا الخلاف في مسألة التراب مفروض في التغير بالرائحة ، فأما اللون فلا يؤثر فيه التراب ، قال الرافعي : والأصول المعتمدة ساكتة عن هذا التفصيل ، فهذا الذي ذكره هؤلاء مصرح بأنه لا فرق بين الأوصاف والله أعلم .

وأما قوله وإن طرح فيه تراب أو جص ففيه قولان ، فكذا قاله الأكثرون ، فطردوا القولين في الجص والنورة التي لم تحرق ونحو ذلك مما ليس بغالب لصفة تغير الماء وقيل : القولان في التراب فقط ، وأما غيره فلا يؤثر قطعا <sup>(١)</sup> نقله الروياني وصاحب البيان وغيرهما ، والصحيح الأول قال الروياني : وقد نقل المزني وحرمة النورة صريحا ونقلها فيها القولين .

ويقال جص بكسر الجيم وفتحها لغتان مشهورتان والكسر أجود ، وهي أعجمية معربة . وقول المصنف : قال في الأم وقال في حرمة ، يعني قال الشافعي في كتابه ( الأم ) وهو الكتاب المعروف رواه عنه الربيع بن سليمان

(١) يعني فلا يطهر قطعا وقول الروياني في البحر : وقال أبو حامد : القولان في التراب فأما

بغيره فلا يطهر قول واحد ، كذا بهامش الأندلس .

المرادى ، وقوله : قال فى حرملة يعنى الشافعى فى الكتاب الذى يرويه حرملة عنه ، فسمى الكتاب باسم راويه ونأقله وهو حرملة مجازا واتساعا كما سبق بيانه عند ذكر البويطى ، وهو حرملة بن يحيى بن عبد الله بن حرملة بن عمران ابن قراد التجيبى بضم التاء المثناة فوق ، ويقال بفتحها والضم أشهر ، المصرى أبو خنص وقيل أبو عبد الله وهو شيخ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح . أكثر من الرواية عنه فى صحيحه ، وكفى بذلك له شرفا وفضلا ، ولد سنة ست وستين ومائة وتوفى فى شوال سنة ثلاث وأربعين ومائتين ، وقيل سنة أربع وأربعين رحمه الله .

فان قيل : اذا زال التغير بالتراب ينبغى أن يجزم بنجاسة الماء لكونه متغيرا بتراب متنجس ، قلنا : هذا خيال فاسد لأن نجاسة التراب نجاسة مجاورة للماء النجس ، فاذا زالت نجاسة الماء طهر التراب والماء جميعا لأن عينه ظاهرة .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان قلتين طهر بجميع ما ذكرناه الا بأخذ بعضه فانه لا يطهر لأنه ينقص عن قلتين وفيه نجاسة ) .

( الشرح ) هذا الذى قاله متفق عليه ، ويقال : طهر بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح ، وسبق بيانه فى أول الكتاب والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كانت نجاسته بالقلة بأن يكون دون القلتين طهر بأن يضاف اليه ماء ( آخر ) حتى يبلغ قلتين ، ويطهر بالمكاثرة وان لم يبلغ قلتين كالأرض النجسة اذا طرح عليها ماء حتى غمر النجاسة . ومن أصحابنا من قال : لا يطهر لأنه دون القلتين وفيه نجاسة ، والأول أصح ، لأن الماء إنما ينجس بالنجاسة اذا وردت عليه ، وههنا ورد الماء على النجاسة فلم ينجس ، اذ لو نجس لم يطهر الثوب ( النجس ) اذا صب عليه الماء ) .

( الشرح ) أما المسألة الأولى وهى اذا كثره فبلغ قلتين فيصير طاهرا مطهرا بلا خلاف سواء كان الذى أورده عليه طاهرا أو نجسا ، قليلا أو كثيرا ،

بقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » فلو فرقه بعد ذلك لم يؤثر التريق بل هو باق على طهوريته ، وكذا لو كان معه قلتان متفرقتان نجستان فجمعهما - ولا تغير فيهما - صارتا طاهرتين ، فان فرقنا بعد ذلك فهما على طهوريتهما ، كما لو وقعت نجاسة مائعة في قلتين ولم تغيرهما ثم فرقنا فانهما على الطهورية بلا خلاف ، هذا مذهبنا .

وقال أصحاب أحمد : اذا جمع القلتين النجستين لم تطهرا لأن النجستين لا يتولد منهما طاهر ، كالتولد من كلب وخنزير ، ودليلنا حديث القلتين ، ويخالف ما ذكروه فان للماء قوة وغاية اذا وصلها لا تؤثر فيه نجاسة بخلاف ما ذكروه والله أعلم .

. وأما المسألة الثانية وهي اذا كوثر بالماء ولم يبلغ قلتين فهل يطهر ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وذكر دليلهما ، وهما مشهوران ، لكن الأصح عند المصنف وسائر العراقيين أنه يطهر ، وبه قطع منهم شيخهم أبو حامد وهو قول ابن سريج ، والصحيح عند الخراسانيين لا يطهر ، وبه قطع منهم القاضي حسين ، وقال امام الحرمين : ان صح عن ابن سريج قوله الطهارة فهو من هفواته ، اذ لا معنى لغسل الماء من غير أن يبلغ قلتين ، قال : فلا يمارى في فساد وكذا صحح البغوى والرافعى عدم الطهارة وهو الأرجح .

فان قلنا بالأول فهو طاهر غير مطهر كما ذكره المصنف في الفصل بعده . وسنوضحه ان شاء الله تعالى . قال المتولى وآخرون : هذان الوجهان مبنيان على الوجهين في اشتراط عصر الثوب النجس اذا غسل ، قالوا : ووجه البناء أن الماء الوارد على النجاسة مزيل لها فلا فرق بين أن يرد على ثوب أو ماء نجس ، والوجهان في العصر مبنيان على أن الغسالة بعد الفراغ من الغسل طاهرة أم لا ؟ . وفيه الخلاف المشهور . قال أصحابنا : ولو كان الماء نجسا بالتغير فكأثره فزال التغير ولم يبلغ قلتين فهو على الوجهين .

ثم صورة المسألة التي نحن فيها أن يكون الماء الطاهر واردا على الماء النجس ، وأن يكون مطهرا وأن يكون أكثر من النجس ، فان كان مثله لم

يطهر بلا خلاف : صرح به الشيخ أبو علي السنجي وإمام الحرمين والبعوي وآخرون ، وهو مفهوم من قول المصنف : ( ويطهر بالكثرة ) ونبه عليه أيضا في الفصل الذي بعده بقوله : ( لأن الغلبة للماء الذي غمره ) وذكر المحاملي في التجريد ثم الشيخ نصر المقدسي ، وبه أجاب الروياني في البحر أنه يشترط كون الوارد سبعة أضعاف النجس ، وهذا شاذ وغلط نبهت عليه لنلا يغتر به . ويظن غفلتنا عنه . وكأنه أخذ من وجه لنا شاذ أنه يشترط كون الماء انذى يغسل به النجاسة سبعة أمثالها ، وسنذكره ان شاء الله تعالى في باب إزالة النجاسة ونوضح ضعفه وبطلانه . قال الشيخ أبو حامد في التعليق : فان قيل : حيث حكمتهم بطهارة هذا الماء ينبغي أن تقولوا اذا ولغ الكلب في اناء فصب عليه ماء كثره به أن يطهر الماء والاناء ، يعنى وان لم يبلغ قلتين : قلنا : من أصحابنا من قال يطهر ومنهم من قال لا يطهر حتى يبلغ قلتين وفرق بينهما .

( فرع ) قد ذكرنا أنه اذا كوثر الماء فبلغ قلتين طهر بلا خلاف . وذكرنا انه سواء كوثر بماء طاهر أو نجس كثير أو قليل ، ولو كوثر الماء النجس بيوت أو ماء ورد أو عرق أو غير ذلك مما ليس بماء فبلغ به قلتين ولا تغير فيه فالجميع نجس بلا خلاف ، وطريقه في طهارته بعد هذا أن يصب عليه ماء آخر حتى يبلغ به قلتين طاهرا كان المضاف أو نجسا ، ولو كوثر النجس بماء مستعمل فوجهان حكاهما القاضي حسين وصاحبا المتولى والبعوي وغيرهم . أحدهما : يكون الجميع نجسا لأن المستعمل كالمائع فصار كالعرق ، وأصحهما يصير الجميع مطهرا لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » وهذا كله ماء وقد بلغ قلتين . وبني القاضي والمتولى الوجهين على أن المستعمل اذا بلغ قلتين هل يعود طهورا ؟ ان قلنا نعم فهذا طهور والا فنجس . ولو كوثر ماء متغير بزعفران ونحوه فزال تغيره الذي كان بالزعفران فهو طهور . فان وقع فيه بعد ذلك نجاسة لم تنجسه ، قال الروياني وصاحب البيان : ولو كان معه من الماء الطاهر قلتان الا كوزا فصب عليه كوز ماء متغير بزعفران ونحوه ثم وقعت فيه نجاسة لم ينجس ، فهذا تحقيق مذهبنا وما يتعلق به في هذه المسألة .

وأما ما يخترعه بعض الحنفية ويقول : ان مذهب الشافعى أنه لو كان قلتين الا كوزا فكملة يبول طهر . فهتاهان لا يعرفه أحد من أصحابنا ، قال الشيخ أبو حامد شيخ الأصحاب : اذا كمله يبول أو نجاسة أخرى فالجميع نجس بلا خلاف بين الشافعيين ، وقال : وأصحاب أبى حنيفة يحكون عنا ما ليس مذهبنا لنا والله أعلم .

( فرع ) وأما قول المصنف : لأن الماء انما ينجس بالنجاسة اذا وردت عليه ، وهنا ورد عليها فلم ينجس ، ففيه بيان قاعدة لنا معروفة وهى الفرق بين الوارد والمورود ، وهذه القاعدة أخذها أصحابنا من قوله صلى الله عليه وسلم : « اذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده فى الاناء حتى يغسلها ، فإنه لا يدري أين باتت يده » رواه البخارى ومسلم ، وقد سبق بيانه وبيان القاعدة وسنعيده حيث ذكره المصنف فى أول صفة الوضوء ان شاء الله تعالى ، ولنا وجه أن الثوب النجس اذا أورد على الماء بنية غسله لم ينجس الماء بل يطهر الثوب . وهذا القائل لا يفرق بين الوارد والمورود وسنوضحه مع القاعدة فى باب ازالة النجاسة ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

« واذا أراد الطهارة بالماء الذى وقعت فيه نجاسة وحكم بطهارته نظرت — فان كان دون قلتين وحكم بطهارته بالكثر — لم يجز الوضوء به لأنه — وان كان طاهرا — فهو غير مطهر ، لأن الغلبة للماء الذى غرسه ، وهو ماء أزيل به النجاسة فلم يصلح للطهارة .

وان كان أكثر من قلتين نظرت — فان كانت النجاسة جامدة — فالمذهب انه تجوز الطهارة منه ، لأنه لا حكم للنجاسة القائمة فكان وجودها كعدمها . وقال أبو اسحق وأبو العباس بن القاص : لا يجوز حتى يكون بينه وبين النجاسة قلتان ، فان كان بينه وبين النجاسة أقل من قلتين لم يجز لأنه لا حاجة به الى استعمال ماء فيه نجاسة قائمة ، وان كان الماء قلتين وفيه نجاسة قائمة ففيه وجهان ، قال أبو اسحق : لا تجوز الطهارة به لأنه ماء واحد . فاذا كان ما يبقى بعد ما غرغ نجسا وجب أن يكون الذى غرغه نجسا ، والمذهب أنه

يجوز لأن ما يغرف منه يفصل منه قبل أن يحكم بنجاسته فيبقى على الطهارة ،  
وان كانت النجاسة ذائبة جازت الطهارة به ، ومن أصحابنا من قال : لا يظهر  
بالجميع بل يبقى منه قدر النجاسة كما قال الشافعي رحمه الله فيمن حلف  
لا يأكل ثمرة فاختلطت بتمر كثير أنه يأكل الجميع الا ثمرة ، وهذا لا يصح  
لأن النجاسة لا تتميز بل تختلط بالجميع فلو وجب ترك بعضه لوجب ترك  
جميعه بخلاف التمر ) •

( الشرح ) أما المسألة الأولى وهي اذا حكمنا بطهارة الماء النجس  
بالمكثرة من غير أن يبلغ قلتين فقد قطع المصنف بأنه ليس بطهور . وهكذا  
قطع به الجمهور وهو تفريع على المذهب أن المستعمل في ازالة النجاسة  
لا تجوز الطهارة به ، فأما اذا قلنا بقول الأنطاطي : ان المستعمل في النجس  
يستعمل في الحدث فيجوز الوضوء به هنا فانها هي المسألة بعينها . وقد به  
على هذا صاحب الحاوي وآخرون وصرحوا به •

وأما المسألة الثانية وهي اذا كان الماء أكثر من قلتين وفيه نجاسة جامده  
فقد ذكر وجهين ( الصحيح منهما ) أنه لا يجب التباعد ، بل تجوز الطهارة  
منه من حيث شاء • ( والثاني ) يجب التباعد عن النجاسة بقدر قلتين ، وهذا  
الخلافا مشهور في الطريقتين ، لكن العراقيون والنفوس حكون وجهين كما  
حكاه المصنف ، وحكاه جمهور الخراسانيين قولين : الجديد يجب التباعد .  
والقديم لا يجب ، واتفقوا على أن الصحيح أنه لا يجب التباعد • قال القاضي  
أبو الطيب والماوردي والمحاملي وهو قول ابن سريج وأبي سعيد الاصطخري  
وعامة أصحابنا : قال الخراسانيون وهذه من المسائل التي يفتي فيها على  
القديم ، وقد قدمت في مقدمة الكتاب بيانها وحكمها وما يتعلق بها . وقد  
حكى الشيخ أبو على السنجي بكسر السين المهمة واسكان النون وبالجيـم  
أن الشافعي نص في كتابه اختلاف الحديث وهو من كتبه على موافقة القديم ،  
وحينئذ لا يسلم كون الافتاء هنا بالقديم •

قال أصحابنا : فاذا شرطنا التباعد لابد من رعاية التناسب في الأبعاد ، فلو  
كانت النجاسة على وجه البحر فتباعد شبرا ليحسب عمق البحر وحينئذ يزيد  
على قلتين لم يكفه ذلك ، بل يشترط أن يتباعد قدرا لو حسب مثله في العمق

وسائر الجوانب لبلغ قلتين ، لأن المقصود أن يكون ماء القلتين حائلا بينه وبين النجاسة والعمق الزائد لا يصلح لذلك ، وإن كان الماء منبسطا في عمق تسير فليتباعد زيادة على ذلك بنسبته على ما ذكرنا ، هكذا قاله امام الحرمين والأكثرين ، وحكى المتولى فيه وجهين أحدهما هذا ، والثاني : يعتبر ذلك من جميع جهات النجاسة ( سواء <sup>(١)</sup> ) الجهة التي يغترف منها وغيرها . والصحيح الأول لأنه لا تعلق للمسنقى بباقي الجهات .

وإذا أوجبنا التباعد هل يكون الماء المجتنب نجسا أم طاهرا منع من استعماله ؟ فيه وجهان أحدهما طاهر منع استعماله لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » وبهذا قطع كثيرون . واقتضاه كلام آخرين . ممن صرح به القاضي أبو الطيب في تعليقه ، والمحاملى في كتابيه المجموع والتجريد ، وأصحاب الحاوى والشامل والبيان وغيرهم من العراقيين وجماعة من الخراسانيين ونقل الاتفاق عليه الشيخان أبو حامد الاسفرايني وأبو محمد الجويني . ( والوجه الثاني ) وبه قطع القاضي حسين وامام الحرمين والبعوى بأنه نجس حتى قال هؤلاء الثلاثة : لو كان الماء قلتين فقط كان نجسا على هذا القول ، وهذا ضعيف أو غلط منابذ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس » وأما إذا قلنا لا يشترط التباعد فله أن يتطهر من أى موضع شاء منه . هكذا صرح به الأصحاب واتفقوا عليه . قال الماوردي : له أن يستعمل منه أقربه الى النجاسة وألصقه بها ، وخالفهم الغزالي فقال في الوسيط يجب التباعد عن حريم النجاسة وهو ما تغير شكله بسبب النجاسة ، وهذا الذى قاله شاذ متروك مخالف لما اتفق عليه الأصحاب ، وقد صرح هو في البسيط بموافقة الأصحاب فقطع بأن الراكد لا حريم له يجتنب . وكذا صرح به شيخه امام الحرمين في مواضع من النهاية في هذا الباب ، وقال : له أن يستعمل من قرب النجاسة قال : ووجه ذلك أن تراد الماء يوجب تساوى أجزائه في النجاسة فالقريب والبعيد سواء والله أعلم .

( وأما المسألة الثالثة ) وهى إذا كان الماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة ففى جواز استعماله الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، واتفق المصنفون على

(١) فى ش وق وقدنا فى الوحيدة ( سوى ) والصواب سواء ( ط ) .



أن الأصح الجواز كما ذكره المصنف . ودليله ما ذكره . والثاني : لا يجوز .  
 حكاه المصنف والأصحاب عن أبي اسحق . وحكاه البندنجي عنه وعن ابن  
 سريج . ثم ان استعمال هذا الماء يحتاج الى فقه وهو أنه : ان أراد استعمال  
 ما يعرفه بدلو مثلا فينبغي أن يغمس الدلو في الماء غمسة واحدة : ولا يغترف  
 في النجاسة ثم يرفعه فيكون باطن الدلو وما فيه من الماء طاهرا ويكون ظاهر  
 الدلو والباقي بعد المعروف نجسا ، أما نجاسة الباقي فلأن فيه نجاسة وقد  
 نقص عن قلتين . وأما نجاسة ظاهر الدلو فلملاصقة الماء النجس ، وهو الباقي  
 بعد المعروف . وانما حكنا بطهارة ما في الدلو لأنه انفصل عن الباقي قبل أن  
 ينقص عن قلتين وانما نقص بعد انفصال المأخوذ . فلو خالف وأدخل الماء في  
 الدلو شيئا فشيئا فالجميع نجس بلا خلاف ، لأنه حين دخل أول الشيء في  
 الدلو نقص الباقي عن قلتين فصار نجسا ، فاذا تزلت الدفعة الثانية في الدلو  
 وهي نجسة تنجس ما في الدلو فصار الجميع نجسا ، فطريقه بعد هذا الى  
 طهارته أن يصبه في الباقي أو يغمسه غمسة واحدة حتى يغيره الماء ويمكن  
 لحظة وهو واسع <sup>(١)</sup> الرأس فيطهر الجميع ، فاذا فصل الدلو كان باطنه  
 وما فيه طاهرا ويكون الباقي وظاهر الدلو نجسا لما سبق .

أما اذا أراد استعمال ما يبقى بعد الغرف فينظر ان أخذها وحدها في  
 الدلو فالباقي قلتان فهو طاهر بلا خلاف ، وأبو اسحق يوافق على هذا لأنه  
 قلتان وليس فيه نجاسة ، وان أخذ النجاسة مع شيء من الماء — فان أخذه  
 دفعة واحدة — فباطن الدلو وما فيه نجس وظاهره وما بقي طاهر . أما نجاسة  
 باطن الدلو وما فيه فلكونه ماء يسيرا فيه نجاسة ، وأما طهارة الباقي فلانفصال  
 النجاسة عنه قبل نقصه عن قلتين فبقى على طهارته .

قال أصحابنا : فان قطر من الدلو الى الماء الباقي قطرة نظر — ان كانت  
 من ظاهر الدلو — فالباقي على طهارته لأن ظاهر الدلو طاهر وان كانت من  
 باطنه صار الباقي نجسا ، وان شك فالباقي على طهارته ، ذكره الماوردي  
 وغيره وهو واضح . فان تنجس الباقي وأراد تطهيره فطريقه أن يصبه فيه أو

(١) لعل واسع الرأس هنا بمعنى أنه يستلزم بغمسة واحدة ا ط ١ .

يرد الدلو ويفسسه فيه على ما سبق ، قال أصحابنا : ويستحب له أن يخرج النجاسة أولا ثم يمس الدلو ليكون طهورا بلا خلاف ، ويخرج من خلاف أبي اسحق ومن مراعاة هذه الدقائق • وكذلك يستحب له في مسألة التبعاد أيضا • ولو اختطف النجاسة أولا ثم نزل عليها من الماء شيء فباطن الدلو وما فيه من الماء نجس ، وظاهره ظاهر ، وكذا الباقي من الماء •

وهذه الصورة في النقص عن قلتين محمولة على نقص يؤثر ، سواء قلنا : القلتان خمسمائة تحديدا أو تقريبا • وفي الدلو لفتان التأنيث والتذكير ، والتأنيث أفصح • وانما ذكرت هذا هنا لئلا ينكر استعمالنا لها من لا معرفة له والله أعلم •

( وأما المسألة الرابعة ) وهي اذا وقع في قلتين أو أكثر نجاسة ذائبة ففيها الوجهان اللذان ذكرهما المصنف ، الصحيح منهما باتفاق الأصحاب جواز استعمال جميعه • والثاني : يجب ببقية قدر النجاسة ولم يسم الجمهور قائل هذا الوجه ، وساء الدارمي فقال : حكاه ابن القطان عن ابن ميمون • قال أصحابنا : هذا الوجه غلط وأبطلوه بما أبطله به المصنف ، قالوا : لأننا نقطع بأن الباقي ليس عين النجاسة فلا فائدة في تركه ، بل ان وجب ترك شيء وجب ترك الجميع ، فلما اتفقوا على أنه لا يجب ترك الجميع وجب أن يقال : يستعمل الجميع لأن النجاسة استهلكت • وصورة المسألة أن تكون النجاسة الذائبة قليلة لم تغير الماء مع مخالفتها له في صفاته ، أو كانت موافقة له في صفاته وكانت بحيث لو قدرت مخالفة له لم تغيره ، وقد تقدم بيان هذا في آخر الباب الأول والله أعلم •

( فرع ) ان قيل : ما الفائدة في حكاية المصنف : مذهب أبي اسحق فيما اذا كان الماء قلتين فقط ، ونحن قد عرفنا مذهبه من المسألة الأولى فانه اشترط التبعاد عن النجاسة بقلتين ، فيعلم بهذا أنه اذا كان قلتين لا يجوز استعماله بفقد الشرط وهو التباعد ؟ فالجواب أن أبا اسحق يقول هنا : لا يجوز استعماله وان جوزناه هناك لمعنى هنا وهو ما علل به •

( فرع ) ذكر المصنف أبا اسحق وابن القاص ، فأما أبو اسحق فهو المروزي واسمه ابراهيم بن أحمد وهو صاحب أبي العباس بن سريج انتهت

عليه رياسة بغداد في العلم وشرح المختصر وصنف في الأصول والفروع . وعنه وعن أصحابه انتشر فقه الشافعي في الأقطار ، وهو جَدُّنا في التفقه فإنه أحد أركان سلسلة تفقه الشافعية ، توفي بمصر سنة أربعين وثلثمائة ، وأما أبو العباس بن القاص بتشديد الصاد المهمل فاسمه أحمد بن أبي أحمد ، إمام جليل ، وهو صاحب ابن سريج أيضا . وعنه أخذ الفقه أهل طبرستان . صنف كتباً كثيرة كالتلخيص والمفتاح وأدب القاضى والمواقيت والقبلة وغيرها ، توفي بطرسوس سنة خمس وثلاثين وثلثمائة رحمه الله .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان الماء جاريا وفيه نجاسة جارية كالميتة والجربة المتغيرة فالماء الذى قبلها طاهر ، لأنه لم يصل الى النجاسة فهو كالماء الذى يصيب على النجاسة من ابريق ، والذى بعدها طاهر أيضا لأنه لم تصل اليه النجاسة ، وأما ما يحيط ( بالنجاسة ) من فوقها وتحتها ويمينا وشمالها - فان كان قلتين ونم يتغير - فهو طاهر وان كان دونهما فنجس كالراكد ، وقال أبو العباس ابن القاص : فيه قول آخر قاله فى القديم انه لا ينجس الماء الجارى الا بالتغير لأنه ماء ورد على النجاسة فلم ينجس من غير تغير كالماء المزال به النجاسة ، وان كانت النجاسة واقفة والماء يجرى عليها فان ما قبلها وما بعدها طاهر ، وما يجرى عليها ان كان قلتين فهو طاهر ، وان كان دونهما نجس ، وكذا كل ما يجرى عليها بعدها فهو نجس ، ولا يطهر شيء من ذلك حتى يركد فى موضع ويبلغ قلتين ، وقال أبو اسحاق وأبو العباس بن القاص والقاضى أبو حامد : ما لم يصل الى الجيفة فهو طاهر : ( والماء الذى بعد الجيفة ) يجوز أن يتوضأ منه اذا كان بينه وبين الجيفة قلتان والأول أصح ، لأن لكل جربة حكم نفسها فلا يعتبر فيه القلتان ) .

( الشرح ) هذا الفصل كله ذكره أصحابنا كما ذكره المصنف ورجحوا ما رجع به ، الا أن إمام الحرمين والغزالي والبغوى اختاروا فيما اذا كانت النجاسة مائعة مستهلكة لا ينجس الماء وان كان كل جربة دون قلتين ، وهذا غير القول القديم الذى حكاه ابن القاص ، فان ذلك لا فرق فيه بين النجاسة الجامدة والمائعة ، واحتج الامام والغزالي لهذا بأن الأولين لم يزالوا يتوضئون

من الأنهار الصغيرة أسفل من المستنجين وهذا الذى اختاره قوى ، وأجاب الامام عن حديث الثقلين بأن مجسوع الماء الذى فى هذا النهر يزيد على الثقلين ، والمشهور فى المذهب والذى عليه الجمهور أنه لا فرق بين الجارى والراكد ، وكذا نقله الرافعى عن الجمهور .

وأما ما ذكره من وضوء الأولين فلم يثبت أنهم كانوا يتوضئون تحت المستنجين ولا أنهم كانوا يستنجون فى نفس الماء ، وقوله : الجرية هى بكسر النجيم وهى الدفعة التى بين حافتى النهر فى العرض ، هكذا فسرهما أصحابنا ، وأما قوله : فان كان الذى يحيط بهما قلتين فهو طاهر ، فكذا صرح به الأصحاب وله أن يتطهر من أى موضع أراد ولو من نفس النجاسة ولا يجتنب شيئاً : هذا هو المذهب ، وقيل يجىء الخلاف فى التباعد حكاه امام الحرمين عن بعض الأصحاب ، وحكاه الغزالى والبغوى وغيرهم ، قال الامام وقال الأكثرون : لا يجىء ذلك الخلاف لأن جريان الماء يمنع انتشار النجاسة . ثم اختار الامام والغزالى فى البسيط والوسيط أنه يجب اجتناب حريم النجاسة فى الجارى وهو ما ينسب اليها . وقد سبق أن الغزالى فى الوسيط أوجب اجتناب حريم الراكد أيضاً ، ففرق فى البسيط بين الحريمين فأوجب اجتنابه فى الجارى دون الراكد أو كذا فرق شيخه : قال : لأن الراكد لا حركة له حتى يفصل البعض عن البعض فى الحكم . والمذهب المشهور الذى قطع به الجمهور أنه لا يجب اجتناب الحريم لا فى الجارى ولا فى الراكد ، وكذا نقله الرافعى عن الجمهور وجعله المذهب والله أعلم .

واذا كانت الجرية التى فيها النجاسة دون الثقلين وقلنا : انها نجسة فقال البغوى : محل النجاسة من الماء والنهر نجس ، والجرية التى تعقبها تفصل المحل فهى فى حكم غسالة النجاسة حتى لو كانت نجاسة كلب فلا بد من سبع جريات عليها ، وقوله فى النجاسة الواقعة : ان كان ما يجرى عليها قلتين فطاهر ، يعنى ان كانت الجرية قلتين وكذا كل جرية هى قلتان لا تغير فيها فهى طاهرة ، وقوله : ان كانت دونه فنجس يعنى على الصحيح الجديد ، وأما على القديم أن الجارى لا ينجس الا بالتغير فهو طاهر . وقوله : ولا يطهر شئ من ذلك حتى يركد فى موضع فيبلغ قلتين ، وقال أبو اسحاق وابن القاص

— انى قوله : والأول أصح — هذا الذى صححه هو الذى صححه أصحابنا 'المصنفون' وهو قول أكثر المتقدمين ، وعلى هذا لا يزال نجسا وان امتد فراسخ وبلغ مجموعه ألف قلة • وقد يقال : ماء بلغ ألف قلة لا تغير فيه وهو محكوم بنجاسته وهذه صورته ، ويقال : ماء بلغ ألف قلة ولا تغير فيه وهو محكوم بطهارته لا يصح الوضوء ببعضه ، وذلك يتصور فى مسألة البئر التى تسقط فيها شعر الفأرة كما سنوضحها فى مسائل الفرع ان شاء الله تعالى والله أعلم •

( فرع ) لو كانت جرية نجسة لمرورها على نجاسة واقعة أو لوفوع نجاسة مائعة فيها أو غير ذلك فاتصلت بماء راكد تبلغ به قلتين الا أنها لم تختلط به لكون أحدهما صافيا ، والآخر كدرا ، حكم بطهارة الجميع بلا خلاف بمجرد الاتصال ، كذا قاله أصحابنا لحديث القلتين ، قالوا : ولأن الاعتبار باجتماع الماء الكثير فى مكان واحد وقد وجد ذلك ، وكذا لو كان قلتان صافية وكدرة أحدهما نجسة غير متغيرة بالنجاسة فجمعهما وبقي الكدر متميزا غير ممزوج حكم بطهارة الجميع بلا خلاف •

( فرع ) ذكر المصنف هنا القاضى أبا حامد وهو المروروذى بالذال المعجمة وبالتشديد واسمه أحمد بن عامر بن بشر وهو صاحب أبى اسحاق المروزي قال المصنف فى طبقاته : كان اماما لا يشق غباره ، نزل البصرة ودرس بها وعنه أخذ فقهاؤها . وصنف الجامع فى المذهب وشرح مختصر المزنى وصنف فى أصول الفقه . توفى سنة اثنتين وستين وثلاثمائة رحمه الله •

( فرع ) ذكر المصنف أن الماء الذى يصب على نجاسة من ابريق لا ينجس ، ومراده الذى يتصل طرفه بالنجاسة بحيث يكون الماء متصلا من الابريق الى النجاسة ، وانما لا ينجس لأن النجاسة لا تنعطف . وهذا الذى قاله متفق عليه ، قال امام الحرمين فى كتاب الصيد والذبائح فى مسألة عض الكلب : الماء المتصعد من فوارة اذا وقعت نجاسة على أعلاه لا ينجس ما تحته ويصح هذا ما ذكره القاضى حسين فى الفتاوى ، قال : لو كان كوزيز (١) الماء

(١) لعله من البربار بفتح الباء ناسبة من حديد • على ثم الكبر ينفخ الساخن قال الاعشى :  
( ايها خشيم حرك البربارا ) وبزبر النوى روى به ، ويكر ان يكون كوزيز بالون ط •

من أسفله فوضع أسفله على نجاسة لا ينجس الماء لأن خروج الماء يمنع  
النجاسة والله أعلم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان بعضه جاريا وبعضه راكدا بأن يكون في النهر موضع منخفض  
يركد فيه الماء والماء يجري بجانبه ، والراكد زائل عن سمت الجرى فوق في  
الراكد نجاسة وهو دون قلتين — فان كان مع الجرية التي يحاذيها يبلغ قلتين  
— فهو طاهر ، وان لم يبلغ قلتين فهو نجس ، وتنجس كل جرية بجانبها الى  
أن يجتمع في موضع قلتان فيطهر ) •

( الشرح ) هذا الذي ذكره المصنف قد ذكره هكذا أيضا كثيرون ،  
وقال الشيخ أبو حامد ، ان كان الراكد النجس دون قلتين نظر — ان دخل  
الجارى على الراكد وخرج منه من الجانب الآخر — فان بلغا قلتين فطاهران  
والا فنجسان • وان لم يدخل على الراكد بل جرى على سنته ، فان كان  
الجارى دون قلتين — فهو نجس لأنه يلاصق ماء نجسا ، وان كان قلتين لم  
ينجس ، ولكن قال الشافعى : لا يطهر به الراكد لأنه يفارقه وما فارق الشئ ،  
فليس معه ، وهذا الذي ذكره أبو حامد ضعيف •

وسلك امام الحرمين طريقا جامعا مبسوطا في هذه المسألة ، ثم اختصره  
الغزالي في البسيط • فقال : اذا جرى الماء في حوض طرفاه راكدان فللطرفين  
حكم الراكد ، وللمتحرك حكم الجارى ، فلو وقعت نجاسة في الجارى لم  
ينجس الراكد اذا لم نوجب التباعد ، وان كان الراكد قليلا • لأنا نجوز رفع  
الماء من طرفي النجاسة في هذه الصورة ، فلو وقع في الراكد وهو دون قلتين  
بنجاسة فهو نجس ، والجارى يلاقى في جريانه ماء نجسا وقد يقتضى الحال  
تنجيئه على ما سبق ، فلو كان الماء يستدير في بعض أطراف الحوض ثم يشتد  
في المنفذ ، قال الامام : أرى له حكم الراكد لأن الاستدارة في معنى التدافع  
والتراد يزيد على الركود • ولو كان في وسط النهر حفرة لها علق ، فقد نقل  
صاحب التقریب أن الماء في الحفرة له حكم الراكد • وان جرى فوقها • يعنى  
نقله عن نص الشافعى • قال الغزالي : والوجه أن يقال : ان كان الجارى يقلب  
ماء الحفرة ويبدله فله حكم الجارى أيضا ، وان كان يلبث فيها قليلا ثم يزايها

فله في وقت اللبث حكم الراكد وكذا ان كان لا يلبث ، ولكن تتناقل حركته  
فله في وقت التناقل حكم الماء الذي بين يديه ارتفاع وسنذكره ان شاء الله  
تعالى في فرع .

( فرع ) قال امام الحرمين والغزالي في البسيط : اذا جرى الماء منحدرًا  
في صلب أو مستو من الأرض فهو الجارى حقا ، فلو كان قدماه ارتفاع فالما  
يتراد لا محالة ، ويجرى مع ذلك جريا متباطئا ، فظاهر المذهب أن له حكم  
الراكد ، ومن أصحابنا من قال : هو جار ، قال الامام والغزالي : وهذا ضعيف  
لا نعهده من المذهب .

( فرع ) في مسائل تتعلق بالباب ( احداها ) : سبق أن المائعات غير الماء  
تنجس بملاقاة النجاسة وان بلغت قلالا ، وسبق بيان الفرق بينه وبين الماء ،  
وحكى صاحب العدة عن أبي حنيفة أن المائع كالماء اذا بلغ الحد الذي  
يعتبرونه .

الثانية : انغمست فأرة في مائع أو ماء قليل وخرجت حية فنفذها نجس  
وقد لاقاه فهل ينجسه ؟ وجهان حكاهما الامام وآخرون ، أصحابها : لا . لأن  
الأولين لم يحترزوا عن مثل هذا والثاني : نعم طردا للقياس . ولو انغمس  
فيه مستجمر بالأحجار نجسه بلا خلاف . ولو حمل المصلى مستجمرًا بطلت  
صلاته في أصح الوجهين لعدم الحاجة اليه .

الثالثة : قال امام الحرمين ولو وقف ماء كثير على مستو من الأرض  
وانبسط في عمق شبر أو فتر مثلا فليس للماء في هذا المقر تراد وتدافع  
ولا يتقوى البعض ببعض كما يتقوى اذا كان له عمق مناسب لطوله  
وعرضه . فاذا وقعت نجاسته على طرف هذا الماء وقلنا لا يجب التباعد فهل  
يجب هنا ؟ وجهان حكاهما المحاملي في القولين والوجهين أحدهما : لا ، طردا  
للقياس . والثاني : يجب لأن أجزاء هذا الماء وان تواصلت فهي ضعيفة ، فاذا  
قرب من محلها كان كالمغترف من ماء قليل ، قال الامام : وهذا الذي ذكره  
يقتضى سياقه أن يقال : لو نقص عن القلتين قدرا يسيرا وهو منبسط كما  
سبق فوَقمت في طرفه نجاسة لا ينجس الطرف الأقصى على الفور . لأن

النجاسة لا تنبث بسرعة مع انبساط الماء وضعف تراهه ، قال الامام : وهذا  
ثم يصر اليه أحد من الأئمة •

الرابعة : قال صاحب العدة : لو كانت ساقية تجرى من نهر الى آخر  
فانقطع طرفها ووقعت فيها نجاسة ، قال صاحب التلخيص نجس الذي فيها  
لأنه دون قلتين ، وان كان متصلا بقلتين قال أصحابنا : هذا اذا كان أسفل  
الساقية وأعلاها مستويا والماء راكد فيها نجس كله اذا تقاصر عن قلتين . فأما  
ان كان أعلا الساقية أرفع من أسفلها والماء يجري فيها — فوقعت نجاسة في  
أسفلها — فلا ينجس الذي في أعلاها ، وصار بمنزلة ماء يصب من اناء على  
نجاسة فما لم يصل النجاسة منه طاهر ، وان كان في الطريق •

الخامسة : قال صاحب العدة لو توضأ من بئر ثم أخرج منها دجاجة ميتة  
متنفخة لم يلزمه أن يعيد من صلاته الا التي يتقن أنه صلاها بماء نجس ،  
قال : وقال أبو حنيفة : يلزمه إعادة صلوات ثلاثة أيام ولياليها •

السادسة : قال أصحابنا : لو غمس كوز ممتلئ ماء نجسا في ماء كثير  
طاهر — فان كان واسع الرأس — فأصح الوجهين أنه يعود مطهرا لاتصاله  
بقلتين ( والثاني ) لا ، لأنه كالمنفصل • وان كان ضيق الرأس فأصح الوجهين  
لا يطهر ، واذا قلنا في الصورتين يطهر فهل يطهر على الفور أو لابد من مكث  
زمان يزول فيه التغير لو كان متغيرا ؟ فيه وجهان أحدهما الثاني ويكون  
الزمان في الضيق أكثر منه في الواسع ، فان كان ماء الكوز متغيرا فلا بد من  
زوال تغيره ولو كان الكوز غير ممتلئ فما دام يدخل فيه الماء لا يطهر لعدم  
الاتصال الا أن يدخل فيه أكثر مما كان فيه فيكون فيه الوجهان السابقان في  
المكاثرة • قال القاضي حسين والمتولي : ولو كان ماء الكوز طاهرا فغمسه  
في نجس ينقص عن قلتين بقدر ماء الكوز فهل يحكم بطهارة النجس ؟ فيه  
وجهان قلت : والطهارة هنا أولى والله أعلم •

السابعة : ماء البئر كغيره في قبول النجاسة وزوالها ، فان كان قليلا  
وتنجس بوقوع نجاسة فينبغي ألا ينزح لينبع طهور بعده لأنه اذا نزح بقي  
قعر البئر نجسا وقد يتنجس جدران البئر بالنزح أيضا ، بل ينبغي أن يترك



ليزداد فيبلغ حد الكثرة ، فان كان نبعها قليلا لا يتوقع كثرته صب فيها ماء  
 ليبلغ الكثرة ويحول التغير ان كان تغير ، وان كان الماء كثيرا طاهرا وتفتتت  
 فيه نجاسة كفارة تمعط شعرها بحيث يغلب على الظن أنه لا تخلو دلو عن  
 شعرة - فان لم يتغير - فهو طهور كما كان لكن يتعذر استعماله ، فالطريق  
 اني ذلك أن يستقى الماء كله ليذهب الشعر معه . فان كانت العين فوارة  
 وتعذر نزح الجميع فلينزح ما يغلب على الظن أن الشعر خرج كله . وفسر  
 امام الحرمين هذا بأن يتابع الدلاء بحيث لا تسكن حركة ماء البئر بالدلو  
 الأولى حتى تلحقها الثانية ، ثم هكذا في كل دلو حتى ينزح مثل الماء الذي  
 كان في البئر مرة ، قال : والاستظهار عندى أن ينزح مثله مرارا واذا أخذ من  
 هذه البئر بعد الاستقاء المذكور شيئا فهو طاهر لأنه غير مستيقن النجاسة  
 ولا مظنونها ، ولا يضر احتمال بقاء الشعر فان تحقق بعد ذلك شعرا حكم  
 به ، فلو أخذ قبل النزح دلو فنظر فلم ير فيها شعرا فهو طهور قطعاً ، فلو لم  
 ينظر وغلب على ظنه أنه لا ينفك عن شعر ففى طهارته القولان في تقابل الأصل  
 والظاهر ، هكذا ذكره امام الحرمين وهو كلام حسن ، هذا كله تفريع على  
 المذهب وهو أن الشعر نجس - فان قلنا : طاهر - فالماء على طهارته صرح به  
 الرافعي وغيره . ونقل عن الغزالي أنه أجرى في تدريسه للوسيط هذا الحكم  
 مع القول بطهارة الشعر ، قال : لأن الشعر يتمعط ملتصقا به شيء من جلد  
 الفأرة ولحمها وذلك نجس ، وهذا النقل ان صح عنه متروك لأنه توهم  
 منجس والأصل عدمه والله أعلم .

هذا تفصيل مذهبنا ، وحكى ابن المنذر وغيره خلافا منتشرا للعلماء في  
 البئر اذا وقعت فيها نجاسة لم تغيرها ، فقال مالك وموافقه في أن الماء  
 لا ينجس الا بالتغير : هو طاهر يجوز استعماله ، وقال : وعن علي بن أبي  
 طالب وابن الزبير : ينزحها حتى تغلبهم ، وعن الحسن والثوري : ينزحها  
 كلها ، وقال الشعبي والأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهم : ينزح منها دلاء  
 مخصوصة ، واختلفوا في عددها واختلافها باختلاف النجاسة ولا أصل لشيء  
 من ذلك ، فالصواب ما قدمناه من مذهبنا ومذهب مالك والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

### ما يفسد الماء من الاستعمال وما لا يفسده

( الماء المستعمل ضربان مستعمل في طهارة الحدث ، ومستعمل في طهارة النجس ، فأما المستعمل في طهارة الحدث فينظر فيه — فإن استعمل في رفع الحدث — فهو طاهر ، لأنه ماء طاهر لاقي محلا طاهرا فكان طاهرا ، كما لو غسل به ثوب طاهر ، وهل يجوز به الطهارة أم لا ؟ فيه طريقتان : من أصحابنا من قال : فيه قولان ( المنصوص ) أنه لا يجوز لأنه زال عنه إطلاق اسم الماء فصار كما لو تغير بالزغفران ، وروى عنه أنه قال : يجوز الوضوء به لأنه استعمال لم يغير صفة الماء فلم يمنع الوضوء به كما لو غسل به ثوب طاهر ، ومن أصحابنا من لم يثبت هذه الرواية ) •

( الشرح ) يعنى طهارة الحدث الوضوء والغسل ، واجبا كان أو مندوبا كالأغسال السنونة وتجديد الوضوء والغسل الثانية ، ثم قسم طهارة الحدث الى ما رفع حدثا وغيره ، وأما قوله : المنصوص أنه لا يجوز ، فخص هذا بأنه منصوص مع أن هذا الثاني عند هذا القائل منصوص أيضا ثابت عن الشافعي ، فجوابه أنه أراد بالمنصوص المسطور في كتب الشافعي ، وقد استعمل المصنف مثل هذه العبارة في مواضع ، منها في باب الآنية في نجاسة النشعور ، وأما قوله : وروى عنه فيعنى روى عن الشافعي وهذا الراوى هو عيسى بن أبان الامام المشهور •

قال الشيخ أبو حامد : نص الشافعي في جميع كتبه القديمة والجديدة أن المستعمل ليس بطهور ، وقال أبو ثور : سألت أبا عبد الله عن الوضوء به فتوقف فيه وحكى عيسى بن أبان أن الشافعي أجاز الوضوء به وتكلم عليه . قال أبو حامد : فقال بعض أصحابنا مذهب الشافعي أنه غير طهور ، وقول أبي ثور لا ندرى من أراد بأبي عبد الله ؟ هل هو الشافعي ؟ أو مالك ؟ أو أحمد ؟ ولو أراد الشافعي فتوقفه ليس حكما بأنه طهور ، وعيسى بن أبان مخالف لنا ، ولا نأخذ مذهبا عن المخالفين ، وقال بعض الأصحاب : عيسى

ثقة لا يتهم فيما يحكيه ، ففي المسألة قولان . وقال صاحب الحاوي : نصه في كتبه القديمة والجديدة وما نقله جميع أصحابه سماعا ورواية أنه غير طهور . وحكى عيسى بن أبان في الخلاف عن الشافعي أنه طهور ، وقال أبو ثور : سألت الشافعي عنه فتوقف ، فقال أبو اسحق وأبو حامد المروزي : فيه قولان ، وقال ابن سريج وأبو علي بن أبي هريرة : ليس بطهور قطعا ، وهذا أصح ، لأن عيسى - وإن كان ثقة - فيحكي ما حكاه أهل الخلاف ، ولم يلق الشافعي فيحكيه سماعا ولا هو منصوص فيأخذه من كتبه ولعله تأول كلامه في نصرته طهارته ردا على أبي يوسف فحملة على جواز الطهارة به .

وقال المحاملي : قول من رد رواية عيسى ليس بشيء ، لأنه ثقة وإن كان مخالفا ( قلت ) هذا هو الصواب ، وأن في المسألة قولين وهذا الطريق قطع المصنف في التنبيه والفوراني والمتولي وآخرون ، واتفقوا على أن المذهب الصحيح أنه ليس بطهور ، وعليه التفرع . وأما قول المصنف زال عنه اطلاق اسم الماء ففيه تصريح بأن الماء المستعمل ليس بمطلق ، وقد سبق الخلاف فيه في أوائل الباب الأول .

( فرج ) قد ذكرنا أن المستعمل طاهر عندنا بلا خلاف وليس بمطهر على المذهب وفي المسألتين خلاف للعلماء ، فأما كونه طاهرا فقد قال به مالك وأحمد وجهور السلف والخلف ، وقال أبو يوسف : نجس وعن أبي حنيفة ثلاث روايات ، أحداها رواية محمد بن الحسن : طاهر كمذهبنا ، قال صاحب الشامل وغيره : وهو المشهور عنه . والثانية : نجس نجاسة مخففة . والثالثة : نجس نجاسة مغلظة ، واحتج لهما بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ، ولا يغتسل فيه من الجنابة » قالوا فجمع بين البول والاعتسال ، والبول ينجسه وكذا الاعتسال ، قالوا : ولأنه أدى به فرض طهارة فكان نجسا كالمزال به النجاسة .

واحتج أصحابنا بحديث جابر رضي الله عنه قال : « مرضت فأتاني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله عنه يعوداني فوجداني قد أغشى على فتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم ثم صب وضوءه على فأفقت » رواه البخاري ومسلم ، هكذا احتج به أصحابنا والبيهقي منهم ، وقد يعترض على

الاستدلال به والجواب ظاهر ، واحتجوا أيضا بقوله صلى الله عليه وسلم :  
 « الماء طهور لا ينجسه شيء » وهو حديث صحيح سبق بيانه في أول الكتاب  
 وموضع بعده وهو على عمومه الا ما خص لدليل . واحتج الشافعي ثم  
 الأصحاب بأن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضی الله عنهم كانوا  
 يتوضئون ويتقاطر على ثيابهم ولا يغسلونها ، واحتجوا بما ذكره المصنف :  
 ماء طاهر لاقي محلا طاهرا فكان طاهرا ، كما لو غسل به ثوب طاهر ، لأن  
 الماء طاهر والأعضاء طاهرة فمن أين النجاسة ؟ .

قالت الحنفية : لا يمتنع مثل هذا فان الشافعي قال : لو وطئ عبد أمة  
 يعتقدها حرة فولدت فالولد حر ، فالحرية من أين جاءت ، فأجاب الشيخ  
 أبو حامد بأن حكم الولد يتغير بالاعتقاد ، ولهذا لو وطئ أمة يعتقدها أمة  
 كان الولد رقيقا ولو اعتقدها حرة كان حرا ، فيتغير بالاعتقاد وليس الماء  
 كذلك .

والجواب عن حديث « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ولا يغتسل فيه  
 من الجنابة » من أوجه ( أحدها ) أن هذا الحديث رواه هكذا أبو داود في  
 سننه من رواية محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ورواه البخاري ومسلم في صحيحيهما عن أبي هريرة عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال : « لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه »  
 وفي رواية لمسلم : « لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب ، فليل لأبي  
 هريرة : كيف يفعل ؟ قال : يتناوله تناولا » فهاتان الروايتان خلاف رواية  
 أبي داود ، قال البيهقي : رواية الحفاظ من أصحاب أبي هريرة كسا رواه  
 البخاري ومسلم .

وأشار البيهقي الى تقديم هذه الرواية وجعله جوابا لاستدلالهم به . لكن  
 لا يرتضى هذا الجواب ولا الترجيح ، لأن الترجيح انما يستعمل اذا تعذر  
 الجمع بين الروايتين وليس هو متعذرا هنا بل الجواب المرضي ما اعتسده  
 أصحابنا ، لأنه لا يلزم اشتراك القرنين في الحكم قال الله تعالى : « كلوا من  
 ثمره اذا أثمر وآتوا حقه <sup>(١)</sup> » فالأكل غير واجب ، والائتاء واجب . وأجاب

١. الآية ١٤١ من سورة الانعام .

الشيخ أبو حامد بأن المراد اشتراكهما في منع الوضوء به بعد ذلك ، ونحن نقول به بشرط كون الماء دون قلتين • وجواب آخر وهو أن النهي عن البول والاعتسال فيه ليس لأنه ينجس بمجرد ذلك بل لأنه يقدره ويؤدي الى تغيره ، ولهذا نص الشافعي والأصحاب على كراهة الاعتسال في الماء الراكد وان كان كثيرا ، وسنوضحه في باب الغسل ان شاء الله تعالى • وعلى الجملة تعلقهم بهذا الحديث وحكمهم بنجاسة الماء به عجب •

وأما قياسهم على المزال به نجاسة فجوابه من أوجه أحدها : لا نسلم نجاسته اذا لم يتغير وتفصل وقد طهر المحل • الثاني : أنا حكمنا بنجاسته لملاقاته محلا نجسا بخلاف المستعمل في الحدث • الثالث : أنه انتقلت اليه النجاسة ، والله أعلم •

وأما المسألة الثانية : وهي كونه ليس بمطهر فقال به أيضا أبو حنيفة وأحمد وهو رواية عن مالك ، ولم يذكر ابن المنذر عنه غيرها ، وذهب طوائف الى أنه مطهر وهو قول الزهري ، ومالك والأوزاعي - في أشهر الروايتين عنهما • وأبي ثور وداود • قال ابن المنذر : وروى عن علي وابن عمر وأبي أمامة وعطاء والحسن ومكحول والنخعي أنهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللا : يكفيه مسحه بذلك البلل ، قال ابن المنذر : وهذا يدل على أنهم يرون المستعمل مطهرا ، قال : وبه أقول •

واحتج لهؤلاء بقول الله تعالى : « وأنزلنا من السماء ماء طهورا » والفعول لما يتكرر منه الفعل ، وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه : « توضأ فمسح رأسه بفضل ماء في يده » وفي حديث آخر أنه صلى الله عليه وسلم : « مسح رأسه ببلل لحيته » وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم : « اغتسل فنظر لمعة من بدنه لم يصبها الماء فأخذ شعرا من بدنه عليه ماء فأمره على ذلك الموضع » قالوا : ولأنه ماء لاقى طاهرا فبقى كما لو غسل به ثوب ، ولأنه مستعمل فجاز الطهارة به كالمستعمل في تجديد الوضوء ، ولأن ما أدى به الفرض مرة لا يمتنع أن يؤدي به ثانيا كما يجوز للجماعة أن يتيمموا من موضع واحد ، وكما يخرج الطعام في الكفارة ثم يشتره ويخرجه فيها ثانيا وكما يصلى في الثوب الواحد مرارا •

قالوا : ولأنه لو لم تجز الطهارة بالمستعمل لامتنعت الطهارة ، لأنه بمجرد حصوله على العضو يصير مستعملا ، فاذا سال على باقى العضو ينبغي أن لا يرفع الحدث . وهذا متروك بالاجماع فدل أن المستعمل مطهر ، واحتج أصحابنا بحديث الحكم بن عمرو رضى عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم : « نهى أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة » رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم قال الترمذى : حديث حسن ، وقال البخارى : ليس هو بصحيح . قالوا : ووجه الاستدلال أن المراد بفضل ظهورها ما سقط عن أعضائها لأننا اتفقنا نحن والنازعون على أن الباقي فى الاناء مطهر فتعين حمله على الساقط وفى صحة هذا الحديث والاستدلال به هنا نظر وسيأتى بيانه أوضح من هذا فى باب الفسل ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف . واحتجوا بحديث أبى هريرة السابق مع أبى حنيفة : « لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم وعو جنب » قالوا : والمراد نهيه لئلا يصير مستعملا ، وفى هذا الاستدلال نظر لأن المختار والصواب أن المراد بهذا الحديث النهى عن الاغتسال فى الدائم وان كان كثيرا لئلا يقدره وقد يؤدى تكرار ذلك الى تغيره .

واحتجوا بالقياس على المستعمل فى ازالة النجاسة ولكن الفرق ظاهر ، وأقرب شئ يحتج به ما احتجوا به قال امام الحرمين وهو عمدة المذهب أن النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم احتاجوا فى مواطن من أسفارهم الكثيرة الى الماء ولم يجمعوا المستعمل لاستعماله مرة أخرى . فان قيل : تركوا الجمع لأنه لا يتجمع منه شئ ، فالجواب أن هذا لا يسلم ، وان سلم فى الوضوء لم يسلم فى الفسل . فان قيل : لا يلزم من عدم جمعه منع الطهارة به ولهذا لم يجمعوه للشرب والطبخ والعجن والتبرد ونحوها مع جوازها به بالاتفاق ، فالجواب ان ترك جمعه للشرب ونحوه للاستقذار فان النفوس تعافه فى العادة وان كان طاهرا كما استقدر النبى صلى الله عليه وسلم الضب وتركه قليل أحرام هو ؟ قال : « لا ولكنى أعافه » وأما الطهارة به ثانية فليس فيها استقذار ، فتركه يدل على امتناعه .

ومما احتجوا به أن السلف اختلفوا فىمن وجد من الماء بعض ما يكفيه لطهارته هل يستعمله ثم يتيمم للباقي ؟ أم يتيمم ويتركه ؟ ولم يقل أحد يستعمله ثم يجمعه ثم يستعمله فى بقية الأعضاء ، ولو كان مطهرا لقالوه .

فان قيل : لأنه لا يتجمع منه شيء فالجواب لا نسلم ذلك بل الحال في ذلك مختلف كما قدمته قريبا .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فمن وجهين أحدهما : لا نسلم أن فعولا لا يقتضى التكرار مطلقا بل منه ما هو كذلك ومنه غيره وهذا مشهور لأهل العربية والثاني : المراد بظهور المطهر والصالح للتطهير والمعد لذلك .

وأما قولهم : توضأ النبي صلى الله عليه وسلم فمسح رأسه بفضل ماء كان في يده . فهذا الحديث رواه هكذا أبو داود في سننه واسناده عن عبد الله <sup>(١)</sup> بن محمد بن عقيل عن الربيع بنت معوذ رضى الله عنها ، وروى مسلم وأبو داود وغيرهما عن عبد الله بن زيد <sup>(٢)</sup> رضى الله عنه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فذكر صفة الوضوء الى أن قال : « ومسح برأسه بماء غير فضل يديه ، وغسل رجله » وهذا هو الموافق لروايات الأحاديث الصحيحة في أنه صلى الله عليه وسلم أخذ لرأسه ماء جديدا .

( فاذا ثبت هذا ) فالجواب عن الحديث من أوجه ( أحدها ) أنه ضعيف فان راويه عبد الله بن محمد ضعيف عند الأكثرين ، واذا كان ضعيفا لم يحتج بروايته ولو لم يخالفه غيره ، ولأن هذا الحديث مضطرب عن عبد الله بن محمد قال البيهقي : قد روى شريك عن عبد الله في هذا الحديث : « فأخذ الماء جديدا فمسح رأسه مقدمه ومؤخره » .

( الجواب الثاني ) لو صح لحمل على أنه أخذ ماء جديدا وصب بعضه ومسح رأسه ببقيته ليكون موافقا لسائر الروايات ، وعلى هذا تأوله البيهقي على تقدير صحته .

( الثالث ) يحتمل أن الفاضل في يده من الغسلة الثالثة لليد ونحن نقول به على الصحيح وكذا في سائر نقل الطهارة .

(١) قلت عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي أبو محمد المدني عن أبيه وخاله محمد ابن الحنفية وعنه السفيانان وابن عجلان ضعفه النسائي ولينه أبو حاتم وقال الترمذي : صدوق وقال سمعت محمدا يقول : كان أحمد واسحاق والعبيدي يحتجون بحديثه نان الواقدي : مات بعد ٢٤٠ ( ط ) .  
(٢) راجع من ١١٨ ( ط ) .

وأما قولهم مسح رأسه ببلل لحيته فجوابه من وجهين ( أحدهما ) أنه ضعيف ( والثاني ) حملة على بلل الغسلة والثالثة وهو مطير على الصحيح .  
وأما قولهم اغتسل وترك لمعة ثم عصر عليها شعرا فجوابه من أوجه ( أحدها ) أنه ضعيف وقد بين الدارقطني ثم البيهقي ضعفه ، قال البيهقي : وإنما هو من كلام النخعي ( الثاني ) لو صح لحمل على بلل باق من الغسلة الثالثة ( الثالث ) أن حكم الاستعمال إنما يثبت بعد الانفصال عن العضو ، وهذا لم يفصل وبدن الجنب كعضو واحد ، ولهذا لا ترتيب فيه .

وأما قياسهم على ما غسل به ثوب وعلى تجديد الوضوء فجوابه أنه لم يؤد به فرض . وأما قياسهم على تيمم الجساعة فجوابه أن المستعمل ما علق بالعضو أو سقط عنه على الأصح ، وأما الباقي بالأرض فغير مستعمل قطعا فليس هو كالماء ، وأما طعام الكفارة فأنما جاز أداء الفرض به مرة أخرى لتجدد عود الملك فيه فنظيره تجدد الكثرة في الماء يبلوغه قلتين ، ونحن نقول به على الصحيح ، وأما الثوب فلم يتغير من صفته شيء فلا يسمى مستعملا بخلاف الماء ، وتغير الصفات مؤثر فيما أدى به الفرض كالبعد يعتقه عن كفارة ، أما قولهم لو لم تجز الطهارة به لامتنت الخ . . . فجوابه أنا لا نحكم بالاستعمال ما دام مترددا على العضو بلا خلاف فلا يؤدي إلى مفسدة ولا حرج والله أعلم وله الحمد والنعمة .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

• ( وإن قلنا : لا يجوز الوضوء به فهل تجوز إزالة النجاسة به أم لا ؟ فيه وجهان ، قال أبو القاسم الأنماطي وأبو علي بن خيران رحمة الله عليهما : يجوز لأن للماء حكيمين : رفع الحدث ، وإزالة النجس ، فإذا رفع الحدث بقي إزالة النجس ، والمذهب أنه لا يجوز لأنه ماء لا يرفع الحدث فلم يزل النجس كالماء النجس ) •

( الشرح ) هذان الوجهان مشهوران واتفقوا على تصحيح عدم الجواز كما ذكره المصنف وقطع به جماعة من المصنفين وهو المنصوص ، وبه قال جمهور أصحابنا أصحاب الوجوه ، وأما قول الأنماطي : للماء حكمان



فلا يسلم أن له حكسين على جهة الجسع بل على البديل . ومعناه أنه يصلح لهذا ولهذا . فأيهما فعل لم يصلح بعده للآخر . قال الأصحاب : وهذا كما أنه يصلح لرفع الحدث الأصغر وللجناية فلو استعمله في أحدهما لم يصلح للآخر بالاتفاق من الأنماطى وغيره والله أعلم .

( فرع ) الأنماطى بفتح الهمزة هو أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار ( بالباء الموحدة ) وكان اماما عظيما جليل المرتبة . أخذ الفقه عن ابن الربيع ، قال المصنف : وكان هو السبب في نشر مذهب الشافعى ببغداد ركتب كتبه وعليه تفقه ابن سريج ، وهو أحد أجدادنا في سلسلة التفقه . توفى ببغداد سنة ثمانين ومائتين رحمه الله .

وأما ابن خيران فهو أبو على الحسن الامام الجليل الزاهد الورع ضبوه للقضاء فامتتع فحبسوه مدة وصبر على امتناعه ثم أطلقوه . وعقب على ابن سريج لكونه تولى القضاء وقال : هذا الأمر لم يكن في أصحابنا وانما كان بلية في أصحاب أبى حنيفة رحمه الله . توفى أبو على سنة عشرين وثلثمائة . وربما اشتبه أبو على بن خيران هذا بأبى الحسن بن خيران البغدادى صاحب الكتاب المسمى باللطيف وهو كتاب حسن رأيته في مجلدين لطيفين وهو متأخر عن أبى على بن خيران والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان جمع المستعمل حتى صار قلتين ففيه وجهان ( أحدهما ) أنه يزول حكم الاستعمال كما يزول حكم النجاسة ، ولأنه لو توضأ فيه أو اغتسل وهو قلتان لم يثبت له حكم الاستعمال ، فاذا بلغ قلتين وجب أن يزول عنه حكم الاستعمال ، والثانى <sup>(١)</sup> : لا يزول لأن المنع منه لكونه مستعملا ، وهذا لا يزول بالكثرة ) .

( الشرح ) الكثرة بفتح الكاف وكسرهما حكاهما الجوهري وغيره ، والفتح أشهر وأفصح وبه جاء القرآن ، وهذان الوجهان مشهوران وتعليهما مذكور ، واتفقوا على أن الأصح زوال حكم الاستعمال وقطع به جماعات من

(١) في نسخة الركبى ( ومن أصحابنا من قال ) بدل ( والثانى ) ط : .

أصحاب المختصرات منهم المحاملى فى المقنع ، والجرجانى فى كتابه التحرير والبلغة ، قال الرويانى : وهو المنصوص فى الأم والجامع الكبير ، وهو قول أبى اسحق ، والوجه الآخر وهو قول ابن سريج وكذا حكاه عنه الشيخ أبو حامد والماوردى وغيرهما ، وخالفهم البندنجى وصاحب الابانة فحكيا عن ابن سريج أنه يزول حكم الاستعمال ، والشيخان أعرف من صاحب الابانة وأتقن .

ويجوز أن يكون لابن سريج فيه وجهان ، ويؤيده أن ابن القاص قال فى التلخيص : سمعت أبا العباس بن سريج يقول اذا بلغ الماء قلتين لم يضره الاستعمال ، وهذا ظاهر أنه اراد اذا جمع المستعمل قبلين ، ثم رأيت لابن سريج فى كتابه المسمى كتاب الأقسام فى ذلك وجهين ، وكيف كان فالقول بأنه غير ظهور ضعيف ، قال أبو حامد والمحاملى : هو غلط واحتج الأصحاب للصحيح بالثلثين المذكورتين فى الكتاب وهما متفق عليهما ، قالوا : وهو أولى بالجواز من الماء النجس لأن النجاسة أغلظ ، والفرق على الوجه الآخر بينه وبين الماء النجس ما فرق به الفوزانى وصاحبه المتولى وغيرهما قالوا : النجاسة صارت مستهلكة فسقط أثرها عند ظهور قوة الماء بالكثرة ، وصفة الاستعمال ثابتة لجميعه فنظيره من الماء النجس ما لو كانت النجاسة ملاقية لكل جزء من الماء بأن كان متغيرا ، ففى هذه الحالة لا يزول حكم النجاسة ببلوغه قلتين مع بقاء التغير والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان استعمل فى نفل الطهارة كتجديد الوضوء والدفعة الثانية والثالثة ففيه وجهان ( أحدهما ) لا تجوز الطهارة لأنه مستعمل فى طهارة فهو كالمستعمل فى رفع حدث ( والثانى ) يجوز لأنه ماء لم يرفع به حدث ولا نجس فهو كما لو غسل به ثوب طاهر ) .

( الشرح ) الوجهان مشهوران واتفق الجماهير فى جميع الطرق على أن الصحيح أنه ليس بمستعمل وهو ظاهر نص الشافعى ، وقطع به المحاملى فى المقنع والجرجانى فى كتابيه ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : الوجه غلط ، وشذ امام الحرمين عن الأصحاب فقال : الأصح أنه مستعمل ، قال المحاملى فى

المجموع : هذان الوجهان خرجهما ابن سريج ، قال : ومذهب أبي حنيفة أنه مستعمل ، قال أصحابنا : ويجزى الوجهان في جميع أنواع ثقل الطهارة كتجديد الوضوء والغسلة الثانية والثالثة وغسل الجمعة وسائر الأغسال المسنونة ، وماء المضمضة والاستنشاق ، واتفقوا على أن المستعمل في الغسلة الرابعة ليس بمستعمل لأنها ليست بنفل .

وأما الجنب إذا اغتسل بماء قليل فالمرّة الأولى مستعملة وفي الثانية والثالثة الوجهان لأنهما ثقل . وقال الماوردي : ليست الثانية والثالثة مستعملتين قطعا لأن تكرار الثلاثة مأثور في الوضوء وإزالة النجاسة دون الغسل . وهذا الذي قاله ضعيف وثاذا بل الصواب الذي عليه الجمهور استحباب الثلاث في الغسل ، وسنوضحه إن شاء الله تعالى في بابيه ونبين خلافاً ممن صرح به .

وأما تجديد الغسل فالصحيح أنه لا يستحب ، وفي وجه يستحب . فعلى هذا الوجه في كونه مستعملاً الوجهان وعلى الصحيح ليس بمستعمل قطعا ذكره امام الحرمين ، وأما الماء الذي استعمله الصبي فالمذهب أنه مستعمل وبه قطع البغوي لأنه رفع حدثاً ، وحكى القاضي حسين وجهاً آخر أنه غير مستعمل لأنه لم يؤد به فرضاً ، ولهذا الفصل فروع سأذكرها في آخر الباب إن شاء الله تعالى والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(وأما المستعمل في النجس فينظر فيه ، فإن انفصل عن المحل متغيراً فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم : « الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه » وإن كان غير متغير ففيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) أنه طاهر وهو قول أبي العباس وأبي إسحاق لأنه ماء لا يمكن حفظه من النجاسة فلم ينجس من غير تغير كالماء الكثير إذا وقع فيه نجاسة ( والثاني ) أنه ينجس وهو قول أبي القاسم الأنماطي لأنه ماء قليل لاقي نجاسة فأشبهه إذا وقعت فيه نجاسة ( والثالث ) أنه إن انفصل - والمحل طاهر - فهو طاهر ، وإن انفصل - والمحل نجس - فهو نجس وهو قول أبي العباس بن القاص لأن الانفصل من جملة الباقي في المحل ، فكان حكمه في النجاسة والطهارة حكمه . فان قلنا :

انه ظاهر فهل يجوز الوضوء به ؟ فيه وجهان ، قال ابن خيران : يجوز وقال سائر أصحابنا : لا يجوز وقد مضى توجيههما ) •

( الشرح ) أما الحديث المذكور فسبق في أول باب ما يفسد الماء من النجاسات أنه ضعيف ولكن يحتج على نجاسة الماء المتغير بنجاسة بالاجماع كما سبق هناك ، وأما أبو العباس فهو ابن سريج الامام المشهور ، وهذا أول موضع جاء ذكره فيه في المذهب وقد ذكرت في فصول مقدمة الكتاب أنه متى أطلق في المذهب أبا العباس فهو ابن سريج وهو أحمد بن عمر بن سريج الامام البارع ، قال المصنف في الطبقات : كان القاضي أبو العباس بن سريج من عظماء الشافعيين وأئمة المسلمين ، وكان يقال له الباز الأشهب ، وولي القضاء بشيراز وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي قال وفهرست كتبه يعنى مصنفاته تشتمل على أربعمئة مصنف ، وقام بنصرة مذهب الشافعي • تفقه على أبي القاسم الأنماطي وأخذ عنه فقهاء الاسلام وعنه انتشر فقه الشافعي في أكثر الآفاق ، توفي ببغداد سنة ست وثلثمائة رحمه الله • ( قلت ) وهو أحد أجدادنا في سلسلة التفقه •

( أما حكم الفصل ) فغسالة النجاسة ان انفصلت متغيرة الطعم أو اللون أو الريح بالنجاسة فهي نجسة بالاجماع والمحل المغسول باق على نجاسته • وإن لم يتغير فان كانت فلتين - فطاهرة بلا خلاف ومطهرة على المذهب • وقيل : في كونها مطهرة وجهان ، وسنذكرهما ان شاء الله تعالى • وإن كانت دون الفلتين فثلاثة أوجه ، وحكاها الخراسانيون أقوالا أصحابها الثالث وهو أنه ان انفصل وقد طهر المحل فطاهرة والا فنجسة • قال الخراسانيون : وهذا هو الجديد وصححه الجمهور في الطريقتين وقطع به المحاملي في المقنع والجرجاني في البلغة وشد الشاشي فصيح في كتابيه المعتمد والمستظهرى أنها ناهرة مطلقا ، وهو ظاهر كلام المصنف في التنبيه : والمختار ما صححه الجمهور ، قالوا : والقول بالطهارة مطلقا هو القديم وبالنجاسة مطلقا خرجه الأنماطي من رفع الحدث •

ووجه التخريج أنه انتقل اليه المنع كما في المستعمل في رفع الحدث قالوا : فالجديد يقول حكم الغسالة حكم المحل بعد الغسل ، والقديم حكمها قبل

الفسل والمخرج لها حكم المحل قبل الفسل ويتخرج على هذا الخلاف غسالة ولوغ الكلب ، فاذا وقع من الأولى شيء على ثوب وغيره فعلى القديم لا يجب غسله ، وعلى الجديد يغسل ستا ، وعلى المخرج سبعا ، ولو وقع من السابعة لم يغسل على الجديد والقديم . ويغسل على المخرج مرة ، ومتى وجب الفسل عنها فان سبق التعفير بالتراب لم يجب والا وجب ، وفي وجه ضعيف لكل غسلة سبع حكم المحل فيغسل منها مرة .

هذا كله اذا لم يزد وزن الفسالة فان كانت النجاسة بيول مثلا فغسل فراد وزن الفسالة ولم يتغير فطريقان المذهب القطع بأنها نجسة ، والثاني فيها الأقوال أو الأوجه .

هذا كله في الفسل الواجب فاذا غسل المحل النجس غسلة واحدة فزالت النجاسة وحكمنا بطهارة المحل فهذه الغسالة طاهرة على الأصح كما ذكرنا وهل هي مطهرة في إزالة النجاسة مرة أخرى ؟ فيه الطريقان السابقان في أن المستعمل في الحدث هل يستعمل مرة أخرى في الحدث ؟ أصحهما : لا . والثاني على قولين . فاذا قلنا : هي مطهرة في إزالة النجس ففي الحدث أولى . وإن قلنا : ليست مطهرة في النجس وهو المذهب فهل هي مطهرة في الحدث ؟ فيه الوجهان المذكوران في الكتاب والصحيح ليست مطهرة وأما الغسلة الثانية والثالثة في إزالة النجاسة فطاهرتان بلا خلاف ، وهل هما مطهرتان في إزالة النجاسة ؟ فيه الوجهان المذكوران في المستعمل في نقل الطهارة أصحهما : مطهرتان ، فان قلنا مطهرتان في النجاسة ففي الحدث أولى والا فالوجهان . وأما الغسلة الرابعة فمطهرة بلا خلاف لأنها ليست مشروعة ، وإذا بلغ المستعمل في النجاسة طاهر قلتن فالمذهب أنه مطهر قولاً واحداً لحديث القلتين ، وبهذا قطع الجرجاني في التحرير والبلغة وغيره ، وخكى البغوى فيه الوجهين في المستعمل في الحدث والله أعلم .

( فرع ) في مسائل تتعلق بالباب ( أحداها ) قد تقرر أن المستعمل في طهارة الحدث في المرة الأولى يحكم بأنه مستعمل بلا خلاف . واختلف الأصحاب في علة كونها مستعملة على وجهين أحدهما : كونها أدى بها عبادة فعلى هذا المستعمل في نقل الطهارة ليس بطهور ، وأصحهما أن العلة كونها

أدى بها فرض الطهارة والمراد بفرض الطهارة ما لا تجوز الصلاة ونحوها ووطء المتسلة عن حيض إلا به لا ما يأتى بتركه فيدخل فيه غسل الكتانية عن الحيض ، ووضوء الصبي والوضوء للنافلة ، ولا تدخل الغسلة الرابعة على الوجهين فليست عبادة •

وقولنا : أدى بها فرض الطهارة ، هذه هى العبارة الصحيحة المشهورة التى قالها الأكثرون منهم امام الحرمين والغزالي فى البسيط ، وخالفهم الغزالي فى الوسيط فقال : العلة انتقال المنع ، وهذه العبارة غريبة قل أن توجد لغيره وفيها تجوز اذ ليس هنا انتقال محقق ، ولكنها صحيحة فى الجملة والله أعلم •

( الثانية ) الحنفى اذا توضأ بماء هل يصير مستعملاً ؟ حكى صاحب البيان فيه ثلاثة أوجه بناء على جواز اقتداء الشافعى به (أحدها) أنه كالشافعى ان نوى صار مستعملاً والا فلا ، فانه لا يصح وضوءه حينئذ ( والثانى ) لا يصير وان نوى ، لأنه لا يعتقد وجوب النية ( والثالث ) يصير وان لم ينو لأنه محكوم بصحة صلاته ولهذا لا يقتل بالاتفاق ، وهذا الثالث أصح •

( الثالثة ) لو غسل المتوضىء رأسه بدل مسحه فوجهان مشهوران حكاهما أبو على الطبرى فى الافصاح والماوردي فى الحاوى ، والدارمى فى الاستذكار وآخرون قالوا حكاهما أبو على بن أبى هريرة أحدهما : لا يصير مستعملاً لأن المستحق فى الرأس المسح ( والثانى ) يصير لأن الزيادة فى الاستعمال على قدر الحاجة لا يمنع مصيره مستعملاً كما لو توضأ بصاع من يكفيه نصف صاع ، فان الكل مستعمل ، وهذا الثانى هو الأصح ، وممن صححه الشاشى فى كتابيه المعتمد والمستظهرى •

( الرابعة ) : لو غمس المستيقظ من النوم يده فى الاناء قبل غسلها فقط ارتكب مكروها ولا يصير الماء مستعملاً ، هذا هو المذهب وهو المشهور ، وبه قطع القاضى حسين وغيره ، وحكى صاحب البيان فيه طريقين أحدهما هذا ( والثانى ) فى مصيره مستعملاً وجهان كالمستعمل فى ثقل الطهارة ، وهذا قول أبى على الطبرى •

( الخامسة ) : قال القاضى حسين وامام الحرمين لو تقاطر من أعضاء

المتطهر قطرات في الاناء فان كان قدرا لو كان مخالفا للماء لغيره لم تجز انظاره به وهذه المسألة تقدمت في آخر الباب الأول مبسطة .

( السادسة ) : اذا جرى الماء من عضو المتطهر الى عضوه الآخر - فان كان محدثا - صار انفصاله عن الأول مستعملا فلا يرفع الحدث عن الثاني . وسواء في ذلك اليدين وغيرهما ، هذا هو الصحيح الذي قطع به صاحب الحاوى وغيره ، وحكى صاحب البيان في باب التيمم وجها أنه اذا انتقل من يد الى يد لا يصير مستعملا لأن اليدين كمضوء واحد ، ولهذا لا ترتيب فيهما والصواب الأول لأنهما عضوان متميزان ، وانما عفونا عن ذلك في العضو الواحد للضرورة ، وان كان المتطهر جنبا فقال صاحب الحاوى والبحر : فيه وجهان ( أحدهما ) يصير مستعملا فلا يرفع الجنابة عن العضو والذي انتقل اليه كالمحدث ، قالوا : وأصحهما لا يصير مستعملا حتى يفصل عن كل البدن لأنه كله كعضو . وقال الفوراني والمتولي وصاحب العدة : اذا صب الجنب على رأسه الماء فسقط من الرأس الى البطن وخرق الهواء صار مستعملا لانفصاله ، وحكى امام الحرمين هذا الكلام عن بعض المصنفين ويعنى به صاحب الابانة الفوراني قال الامام : وفي هذا فضل نظر فان الماء اذا كان يتردد على الأعضاء وهي متفاوتة الخلقة وقع في جريانه بعض التقاذف من عضو الى عضو لا محالة ، ولا يمكن الاحتراز من هذا ، كيف ؟ ولم يرد الشرع بالاعتناء بهذا أصلا فما كان من هذا الجنس فهو عفو قطعاً . وأما التقاذف الذي لا يقع الا نادرا فان كان عن قصد فهو مستعمل ، وان اتفق ذلك بلا قصد لم يمتنع أن يعفى عنه فان الغالب على الظن أنه كان يقع أمثال هذا من الأولين ، وما وقع عنه بحث من سائل ولا تنبيه من مرشد .

( السابعة ) : اذا غمس المتوضئ يده في اناء فيه دون القلتين - فان كان قبل غسل الوجه - لم يصر الماء مستعملا ، سواء نوى رفع الحدث أم لا . وان كان بعد غسل الوجه فهذا وقت غسل اليد ففيه تفصيل ذكره امام الحرمين وجماعات من الخراسانيين ، قالوا : ان قصد غسل اليد صار مستعملا وارتفع الحدث عن الجزء الأول من اليد وهو الذي قارته النية ، ومن يرتفع

عن باقى اليد ؟ فيه خلاف سنذكره ان شاء الله تعالى بين الخضرى والجماعة،  
المذهب أنه يرتفع .

وان قصد بوضع يده فى الاناء أخذ الماء لم يصير مستعملا وان وضع اليد.  
ونم يخضر له واحدة من الثنتين فالمشهور الذى قطع به الامام والجمهور أنه  
يصير مستعملا لأن من نوى وعزيت نيته ثم غسل بقية الأعضاء بلا قصد ارتفع  
حدثه . وقال الغزالى : المشهور أنه مستعمل ويتجه أن يقال هيئة الاغتراف  
صارفة للملاقة الى هذه الجهة بحكم العادة فلا يصير مستعملا ، وهذا  
الاحتمال الذى ذكره الغزالى قطع به البغوى فجزم فى آخر باب الفسل بأنه  
لا يصير مستعملا .

والجنب بعد النية كالمحدث بعد غسل وجهه اذ لا ترتيب فى حقه فهذا  
وقت غسل يده وقال صاحب التتمة : اذا أدخل الجنب يده ناويا غسل الجنابة  
ليقلب الماء على رأسه ولم يقصد أن يكون أخذه لرأسه دون يده قال  
المحققون : ترتفع الجنابة عن يده اذا أخرجها ويصير مستعملا ، فان قلب الماء  
الذى فى يده على رأسه لم يرتفع حدثه ، قال : ومن أصحابنا من قال :  
لا يصير مستعملا لأنه لا يقصد من حيث العادة غسل اليد وانما يجعلها آلة  
فتصير كقصد الاغتراف ، فعلى هذا يجب غسل اليد بعد هذا قال : والمحدث  
بعد غسل الوجه كالجنب والله أعلم .

( الثامنة ) : قد سبق أن الماء ما دام مترددا على العضو لا يصير مستعملا  
بالنسبة الى ذلك العضو ، فاذا نزل جنب فى ماء واغسل فيه نظرا ان كان  
قلتين - ارتفعت جنابته ولا يصير مستعملا بلا خلاف ، صرح به أصحابنا فى  
جميع الطرق ، وصرحوا بأنه لا خلاف فيه وقد ذكره المصنف فى قوله : ولأنه  
لو توضأ فيه أو اغتسل وهو قلтан لم يثبت له حكم الاستعمال وكذا لو  
اغتسل فى قلتين جماعات مجتسعين أو متفرقين ارتفعت جنابتهم ولم يصير  
مستعملا ، وقد نقل الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه الفروق نص الشافعى  
رحمه الله على أن الجماعات اذا اغتسلوا فى القلتين لا يصير مستعملا ، وكذا  
صرح به البغوى فى باب الفسل وخلائق لا يحصون ولا نعلم فيه خلافا .

وانما نهت على هذا لأن فى كتاب الانتصار لأبى سعد بن أبى عسرون



أنه لو اغتسل جماعة في ماء لو فرق على قدر كفايتهم استوعبوه أو ظهر تغيره لو خالفه صار مستعملاً في أصح الوجهين وهذا الذي ذكرناه شاذ منكر مردود لا يعرف ولا يعرج عليه : وإنما نهت عليه لتلا يغتر به . ونحو هذا ما ذكره صاحب البيان قال : ذكر صاحب الشامل أنه لو انغمس في قلتين أو أدخل يده فيه بنية غسل الجنابة ففيه وجهان أحدهما ترتفع جنابته ولا يصير مستعملاً . والثاني : ترتفع ويصير مستعملاً . وهذا النقل غلط من صاحب البيان ، ولم يذكر صاحب الشامل هذا الذي زعمه : بل ذكر مسألة المستعمل إذا جمع فبلغ قلتين هل يعود طهوراً ؟ فيه الوجهان لكن في عبارته بعض الخفاء فأوقع صاحب البيان في ذلك الوهم الباطل وليس في عبارته لبس واشكال كبير بحيث يلتبس هذا الالتباس . فحصل أنه ليس في المسألة خلاف ما دام الماء قلتين .

أما إذا نزل في دون قلتين فينظر - أن نزل بلا نية فلما صار تحت الماء نوى الغسل - ارتفعت جنابته في الحال ولا يصير الماء مستعملاً بالنسبة إليه حتى ينفصل منه ، هكذا قاله الأصحاب واتفقوا عليه وفيه نظر ، لأن الجنابة ارتفعت وإنما قالوا لا يصير الماء مستعملاً ما دام الماء على العضو للحاجة إلى رفع الحدث عن باقيه ، ولا حاجة هنا فإن الجنابة ارتفعت بلا خلاف ، وهذا الاشكال ذكره الرافعي وغيره وهو ظاهر . وأما بالنسبة إلى غير هذا المقتل فيصير في الحال مستعملاً على الصحيح الذي قطع به الجمهور . ومن قطع به الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق والمتولى والرويانى وغيرهم وفيه وجه أنه لا يصير حتى ينفصل كما في حق المقتل ، ذكره البغوي وهو غريب ضعيف .

قال امام الحرمين : ولو كان المنغمس فيه متوضئاً فهو كالجنب وأما إذا نزل الجنب فأولاً فقد صار الماء بنفس الملاقاة مستعملاً بالنسبة إلى غيره على الصحيح ، وفيه وجه البغوي وارتفعت الجنابة عن القدر الملاقى للماء من بدنه أول نزوله ، وكذا لو نزل إلى وسطه مثلاً بلا نية ثم نوى ارتفعت جنابة ذلك انقدر من بدنه بلا خلاف ، وهل ترتفع جنابة الباقي من بدنه في صورتين إذا تم الانفاس ؟ فيه وجهان أحدهما : لا ، وقد صار مستعملاً قاله أبو عبد الله الخضري ( بكسر الخاء واسكان الضاد المعجمتين ) من كبار أصحابنا

احراسانيين ومتقدميهم • والثاني : وهو المنصوص وهو الصحيح باتفاق الأصحاب يرتفع لأنه إنما يصير مستعملا إذا انفصل ، ولأنه لو ردد الماء عليه لم يصير مستعملا حتى ينفصل وهاتان القاعدتان وافق عليهما الخضرى • قال امام الحرمين : قول الخضرى غلط ، وقد ذكر صاحب الابانة والعدة أن الخضرى رجع عنه ، وصورة المسألة إذا تم غسل الباقي بالانغماس كما ذكرناه أولا ، أما لو اغترف الماء باناء أو يده وصبه على رأسه أو غيره فلا ترتفع جنابة ذلك القدر الذى اغترف له بلا خلاف ، صرح به المتولى والرويانى وغيرهما وهو واضح لأنه انفصل •

ولو نزل جنبان في دون قلتين نظر — ان نزلا بلانية ثم لما صارا تحت الماء نوبا معا ان تصور ذلك — ارتفعت جنابتهما وصار مستعملا ، فان نوى أحدهما قبل الآخر ارتفعت جنابة السابق بالنية ، وصار الماء مستعملا بالنسبة الى الآخر وغيره وفيه وجه البغوى وان نزلا مع النية دفعة واحدة ارتفعت جنابة أول جزء من كل منهما وصار مستعملا في الحال فلا ترتفع عن باقيهما لأنه كالمنفصل عن بدن كل واحد منهما بالنسبة الى غيره وفيه وجه البغوى •

فان قيل : كيف حكمتكم في هذه الصورة بكونه مستعملا كله مع أن الذى لاقى البدن شيء يسير ، وقد يفرض في بعض الصور أنه لو قدر مخالفا لون باقى الماء لما غيره ؟ فالجواب ما أجاب به امام الحرمين أنه اذا نزل فيه فقد اتصل به جميع الماء ولم يختص الاستعمال بملاقى البشرة لا اسما ولا اطلاقا والله أعلم •

(التاسعة) : اذا كان تحت المسلم كتابية فانقطع حيضها لزمها الغسل واذا اغتسلت بنية غسل الحيض صح غسلها وحل للزوج الوطء وهل يلزمها إعادة هذا الغسل اذا أسلمت ؟ وجهان سنوضحهما ان شاء الله تعالى في باب نية الوضوء أصحابهما يجب ، فان قلنا : لا يجب فقد أدت به عبادة وارتفع حدثها فيصير مستعملا ، وان قلنا : يجب ، ففى صيرورته مستعملا وجهان أصحابهما يصير ، وهما مبنيان على الوجهين السابقين في أن المقتضى لكون الماء مستعملا هل هو تأدى العبادة به ؟ أم أداء الفرض وانتقال المنع ؟ فمن قال بالأول لم يجعل هذا مستعملا ، ومن قال بالثاني جملة • هكذا ذكر المسألة امام الحرمين

وتابعه الغزالي ثم الرافعي وآخرون ، وأما الفوراني وتابعاه صاحبا التمسّة والعدة فقالوا : هل يصير مستعملاً ؟ وجهان ان قلنا لا تجب الاعادة صار والا فلا ، والمختار ما ذكره الامام .

( العاشرة ) : اذا كان على بعض أعضاء المتوضئ أو المغتسل نجاسة حكومية فغسله مرة بنية رفع الحدث أو رفع الحدث والنجس معا طهر عن النجاسة بلا خلاف ، وهل يطهر عن الحدث ؟ وجهان الأصح يطهر وستأتى المسألة مبسوطة في آخر باب نية الوضوء ان شاء الله تعالى والله أعلم .

( الحادية عشرة ) : يجوز الوضوء في النهر والقناة الجارية ولا كراهة في ذلك عندنا وعند الجمهور . وحكى الخطابي عن بعض الناس أنه كره الوضوء في مشاريع المياه الجارية وكان يستحب أن يؤخذ له الماء في ركوة ونحوها ، ويزعم أنه من السنة لأنه لم يبلغه أن النبي صلى الله عليه وسلم نوضاً في نهر أو شرع في ماء جار ، ودليلنا انه ماء طهور ولم يثبت فيه نهى فلم يكره . وأما قوله : « لم يتوضأ النبي صلى الله عليه وسلم في نهر » فسببه أنه لم يكن بحضرته نهر ، ولو كان لم يثبت كراهته حتى يثبت النهى والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

## الشك في نجاسة الماء والتحرى فيه

( اذا تيقن طهارة الماء وشك في نجاسته توضأ به لأن الأصل بقاءه على الطهارة ، وان تيقن نجاسته وشك في طهارته لم يتوضأ به ، لأن الأصل بقاءه على النجاسة ، وان لم يتيقن طهارته ولا نجاسته توضأ به لأن الأصل طهارته ) .

( الشرح ) هذه الصور الثلاث متفق عليها كما قاله المصنف ، فان قيل : كيف جعل الماء ثلاثة أقسام ، ثالثها : أن لا يتيقن طهارة ولا نجاسة ، ومعلوم أن الماء أصله الطهارة فالصورة الثالثة كالأولى وداخلة فيها ؟

فالجواب أن مراده تقسيم الماء بالنسبة الى حال هذا المتوضئ لا بالنسبة

الى أصل الماء ، ولهذا المتوضىء ثلاثة أحوال ( أحدها ) أن يكون قد عهد هذا الماء طاهرا وتيقن ذلك بأن اغترفه من ماء كثير لا تغير فيه ثم شك في نجاسته ( الثاني ) أن يكون عهده نجسا وشك في طهارته بأن كان دون قلتين ولاقته نجاسة ثم صب عليه ماء لا يزيد عليه ، وشك هل بلغ قلتين فيطهر أم لا فيبقى نجسا ؛ فالأصل بقاؤه نجسا فيحكم بنجاسته ( الثالث ) ألا يكون له به عهد وشك فيه فالأصل طهارته • ولهذا قال المصنف في الصورة الأولى : « توضأ به » لأن الأصل بقاؤه على الطهارة ، وفي الثالثة « توضأ به » لأن الأصل طهارته ، ولم يقل الأصل بقاؤه على الطهارة لأنه لم يعهده طاهرا لكون أصل الماء الطهارة •

والأصل في هذا الباب أعنى باب العمل على الأصل وعدم تأثير الشك في المياه والأحداث والثياب والطلاق والاعتاق وغير ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد شكى اليه الرجل يخيل اليه أنه يجد الشيء في الصلاة فقال : « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » رواه البخارى ومسلم ، وسيأتى ان شاء الله تعالى في آخر هذا الباب فرع حسن في مسائل تتعلق بهذه القاعدة •

وقوله : « الشك في نجاسة الماء والتحري » اعلم أن مراد الفقهاء بالشك في الماء والحدث والنجاسة والصلاة والصوم والطلاق والعق وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه ، سواء كان الطرفان في التردد سواء أو أحدهما راجحا ، فهذا معناه في استعمال الفقهاء في كتب الفقه • وأما أصحاب الأصول ففرقوا بينهما فقالوا : التردد <sup>(١)</sup> بين الطرفين ان كان على السواء فهو الشك ، والا فالراجح ظن والرجوح وهم •

وأما التحري في الأواني والقبلة وأوقات الصلاة والصوم وغيرها فهو حذب الصواب والتفتيش عن المقصود ، والتحري والاجتهاد والتأخي بمعنى <sup>(٢)</sup> ، قال الأزهرى تحريت الشيء وتأخيته اذا قصدته والله أعلم •

(١) يبحث الأصوليون في مراتب الأدلة بين القطع والظن والشك والوهم فالأول الاعتقاد الجازم المطابق للواقع • والثاني التجويز الراجح ، والثالث التساوى بين جواز النوع وعدمه ، الرابع التجويز المرجوح • ط •

(٢) لعله من التوخى اذا قلنا بالابدال ( ط ) •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( فإن وجدته متغيراً ولم يعلم بأى شيء تغير توضع به ، لأنه يجوز أن يكون تغير بطول المكث ، وأن رأى حيواناً يبول في ماء ثم وجدته متغيراً وجوز أن يكون تغيره بالبول لم يتوضع به ، لأن الظاهر أن تغيره من البول ) .

( الشرح ) المكث اللبث وهو بضم الميم وفتحها والضم أفصح ، قال الله تعالى : ( لتقرأ على الناس على مكث <sup>(١)</sup> ) فأما المسألة الأولى وهي إذا رآه متغيراً ولم يعلم بأى شيء تغير فهو ظاهر بلا خلاف لما سبق من القاعدة .

وأما الثانية فصورتها أن يرى حيواناً يبول في ماء هو قلتان فأكثر ولا تعظم كثرته عظماً لا يغيره ذلك البول ، ويكون البول كثيراً بحيث يحتمل ذلك الماء التغير بذلك البول وهذا معنى قوله : « وجوز أن يكون تغيره بأنبول » وإنما حكم بالنجاسة هنا عملاً بالظاهر مع أن الأصل للطهارة ، ولم يجيء فيه الخلاف في المقبرة المشكوك في نبشها وشبهها ، لأن الظاهر هنا استند إلى سبب معين وهو البول فترجح بذلك على الأصل وعمل بالظاهر قولاً واحداً ، كما إذا أخبره عدل بولوج كلب فانه يرجح الظاهر . وهو قول العدل ويحكم بالنجاسة قولاً واحداً ، ويترك الأصل ، لكون الظاهر مستنداً إلى سبب معين ، وإنما محل الخلاف في أصل وظاهر مستنده عام غير معين ، كغلبة الشك نحو المقبرة وتظايرها ، وسنوضح هذا الأصل في مسائل الفرع في آخر الباب إن شاء الله تعالى .

ثم إن ظاهر كلام المصنف أنه لا فرق بين أن يكون رأى الماء قبل البول غير متغير أو لم يكن رآه ، هكذا أطلق المسألة أكثر أصحابنا ، وكذا أطلقها الشافعي في الأم ، وقال صاحب التهذيب نص الشافعي أن الماء ينجس فقال صاحب التلخيص : هو على إطلاقه ، ومنهم من قال : صورته أن يكون رآه قبل البول غير متغير ثم رآه عقبه متغيراً ، فإن لم يكن رآه قبل البول أو رآه وطال عهده فهو على طهارته ، هذا كلام صاحب التهذيب . وقال القفال في شرح التلخيص : قال أصحابنا : صورة المسألة أنه رأى الحيوان يبول في

(١) من الآية ١٠٦ من سورة الاسراء .

الغدير فلما انتهى الى شط الغدير فوجده متغيرا ، فأما اذا انتهى الى فوجده غير متغير فتغير بعد ذلك فلا يحكم بنجاسته بل يستعمله ، وذكر الدارمي أنه لو رأى نجاسة حلت في ماء فلم يغيره فمضى عنه ثم رجع فوجده متغيرا لم يتغير به ، وهذا الذي ذكره فيه نظر والله أعلم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان رأى هرة أكلت نجاسة ثم وردت على ماء قليل فشربت منه ففيه ثلاثة أوجه ) ( أجدها ) أنها تنجسه لأنها تيقنا نجاسة فيها ( والثاني ) أنها ان غابت ثم رجعت لم تنجسه لأنه يجوز أن تكون قد وردت على ماء فطهر فيها فلا ينجس ما تيقنا طهارته بالشك ( والثالث ) لا ينجس بكل حال لأنه لا يمكن الاحتراز منها فغفي عنها ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « انها من الطوافين عليكم أو الطوافات » •

( الشرح ) هذه الأوجه مشهورة ودلائلها كما ذكره المصنف وأصحها عند الجمهور الوجه الثاني ، وهو أنها ان غابت وأمكن ورودها على ماء كثير بحيث اذا ولغت فيه طهر فيها ثم رجعت فولغت لم ينجس ما ولغت فيه ، وان ولغت قبل أن تغيب أو بعد أن غابت ولم يمكن ورودها على الماء الموصوف نجسته . ودليل هذا الصحيح أنها اذا غابت ثم ولغت فقد تيقنا طهارة الماء وشككنا في نجاسة فيها ، فلا ينجس الماء المتيقن بالشك ، واذا لم تغب وولغت فهي نجاسة متيقنة • وليس في الحديث أن الهرة كانت نجسة الفم • وما يستدل به القائل بالطهارة مطلقا من عسر الاحتراز عنها لا يسلم ، فان العسر انما هو في الاحتراز من مطلق الولوغ ، لا من ولوغ بعد تيقن النجاسة وحكى عن المصنف أنه صحح أنها لا تنجسه بحال ، وهذا هو الأحسن عند انغزالي في الوجيز ، ودليله الحديث وعموم الحاجة وعسر الاحتراز وقد قال الله تعالى : « وما جعل عليكم في الدين من حرج <sup>(١)</sup> » وفي تنجيس هذا حرج ، وقد علم أن بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بحضرته ماء كثير يطهر فيها ، ولم يعلل صلى الله عليه وسلم بورودها الماء بل بعسر الاحتراز • وخالف صاحب الحاوي الأصحاب فقال : ان ولغت قبل أن تغيب نجسته

(١) من الآية ٧٨ من سورة الحج •

وان غابت فوجهان الأصح تنجسه • ذكره في مسألة اشتراط الماء في ازالة النجاسة ، والمشهور تصحيحه ما قدمناه من الفرق بين غيبتها وعدمها ، وكذا نقل الرافعي عن معظم الأصحاب تصحيحه • ثم صورة المسألة اذا تيقنا نجاسة فيها بأكل نجاسة أو ولوغها في ماء نجس أو نجاسة فيها بدم أو غيره ، ولا فرق في هذا كله بين ولوغها في ماء ناقص عن قلتين أو مائع آخر والله أعلم •

( فرع ) وأما الحديث المذكور فصحيح رواه الأئمة الأعلام مالك في الموطأ والشافعي في مواضع ، وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم • وهذا الحديث عمدة مذهبنا في طهارة سؤر السباع وسائر الحيوان ، غير الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، فأنا أنقله بلفظه واختلاف طرقه لشدة الحاجة الى تحقيقه •

لفظ رواية مالك عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت أبي قتادة قالت : « دخل أبو قتادة فسكبت له وضوءا فجاءت هرة لتشرب منه فاصفى لها الاناء حتى شربت قالت كبشة : فرأني أنظر اليه ، فقال : أتعجبين يا ابنة أخي ؟ قلت : نعم فقال : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أنها ليست بنجس إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات » هذا لفظ رواية مالك ورواية الترمذي مثلها بحروفها الا أن رواية مالك أو الطوافات « بأو » ورواية الترمذي ( إنما هي من الطوافين والطوافات ) بالواو وب حذف عليكم •

وفي رواية الدارمي وأبي داود عن كبشة (١) بنت كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة ، ثم في رواية أبي داود ( والطوافات ) وفي رواية الدارمي ( أو الطوافات ) بأو وفي رواية ابن ماجه عن كبشة بنت كعب وكانت تحت بعض ولد أبي قتادة وفيها ( والطوافات ) بالواو ، ورواه الربيع عن الشافعي عن مالك بالاسناد • وقال في كبشة : وكانت تحت ابن أبي قتادة ، أو أبي قتادة ، قال البيهقي : الشك من الربيع ، وقال فيه أو الطوافات بأو • وقال

(١) في تهذيب التهذيب : كبشة بنت كعب بن مالك الانصاري روت عن ابن قتادة وكانت زوجة ابنه عبد الله في الوضوء من سؤر الهرة ومنها بنت اختها حبيدة بنت عبيد بن رفاعمة زوجة اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة قلت : قال ابن حبان : لها صحبة وبعه الربيع بن بكار وأبو موسى هـ ( ط ) •

البيهقي : ورواه الربيع في موضع آخر عن الشافعي ، وقال : وكانت تحت ابن أبي قتادة . ولم يشك ، ورواه الشافعي بإسناده عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه .

وروى أبو داود وابن ماجه هذا الحديث أيضا من رواية عائشة وفيه زيادة قالت عائشة : « وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضله » . قال الترمذي : حديث أبي قتادة حسن صحيح قال : وهو أحسن شيء في الباب . قال البيهقي : إسناده صحيح وعليه الاعتماد .

وأما لفظة أو الطوافات فرويت بأو وبالواو كما ذكرناها ، قال صاحب مطالع الأنوار : ويحتمل « أو » أن تكون للشك ويحتمل أن تكون للتقسيم . ويكون ذكر الصنفين من الذكور والاناث ، وهذا الذي قاله محتمل ، وهو أظهر لأنه للنوعين كما جاء في روايات الواو ، قال أهل اللغة : الطوافون الخدم والماليك . وقيل : هم الذين يخدمون برفق وعناية .

ومعنى الحديث أن الطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الأوقات الثلاث التي ذكرها الله تعالى إنما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة وكثرة مداخلتهم بخلاف الأحرار البالغين ، فكذا يعنى عن الهرة للحاجة ، وقد أشار الى نحو هذا المعنى أبو بكر <sup>(١)</sup> بن العربي في كتابه عارضة الأحوذى في شرح الترمذي .

وذكر أبو سليمان الخطابي أن هذا الحديث يتأول على وجهين : أحدهما أنه شبهها بخدم البيت ومن يطوف على أهله للخدمة ( والثاني ) شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة ومعناه الأجر في مواساتها كالأجر في مواساة من يطوف للحاجة والمسألة ، وهذا التأويل الثاني قد ياباه سياق قوله صلى الله عليه وسلم : « انها ليست بنجس » والله أعلم .

( فرع ) : سؤر الحيوان مهموز ، وهو ما بقى في الاناء بعد شربه أو أكله . ومراد الفقهاء بقولهم سؤر الحيوان طاهر أو نجس : لعابه ورطوبه

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المارق الأندلسي الأشبيلي المالكي المهور ولد ليلة الخميس لثمان من شعبان سنة ٤٦٨ وتوفي بالعدوة ودفن بمدينة فاس شهر ربيع الآخر سنة ٥٤٣ .



فيه ، ومذهبنا أن سؤر الهرة طاهر غير مكروه وكذا سؤر جميع الحيوانات من الخيل والبغال والحمير والسباع والفأرة والحيات وسام أبرص<sup>(١)</sup> وسائر الحيوان المأكول وغير المأكول ، فسؤر الجميع وعرقه طاهر غير مكروه الا الكلب والخنزير وفرع أحدهما ، وحكى صاحب الحاوي مثل مذهبنا عن عمر بن الخطاب وعلى وأبي هريرة والحسن البصري وعطاء والقاسم بن محمد . وكره أبو حنيفة وابن أبي نيلي سؤر الهرة وكذا كرهه ابن عمر ، وقال ابن المسيب وابن سيرين : يفسل الاثاء من ولوغه مرة ، وعن طاوس قال : يفسل سبعا ، وقال جمهور العلماء : لا يكره كقولنا .

وقال أبو حنيفة : الحيوان أربعة أقسام ( أحدها ) مأكول كالبقر والغنم فسؤره طاهر ( والثاني ) سباع الدواب كالأسد والذئب فهي نجسة ( والثالث ) سباع الطير كالبازي والصقر فهي طاهرة السؤر الا أنه يكره استعماله وكذا الهر ( الرابع ) البخل والحصار مشكوك في سؤرهما لا يقطع بطهارته ولا بنجاسته ولا يجوز الوضوء به ، واختلف قوله في سؤر الفرس والبرذون .

واحتج من منع الطهارة بسؤر السباع بحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الماء يكون بالفلاة وما ينوبه من السباع والدواب فقال : « اذا كان الماء قلتين لم ينجس » قالوا : فهذا يدل على أن لورود السباع تأثيرا في تنجيس الماء ، ولأنه حيوان لبنة نجس فكذا سؤره كالكلب .

واحتج أصحابنا بحديث أبي قتادة في الهرة ليست بنجس وهو صحيح كما سبق بيانه ، قال البيهقي وغيره من أصحابنا : هذا الحديث هو عمدة المذهب ، واحتجوا برواية الشافعي عن ابراهيم بن محمد وابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن أبيه عن جابر أن النبي صلى

(١) بتشديد الميم وهو من كبار الوذغ وهو معرفة الا انه تعريف جنس وما اسما جملنا واحدا ويجوز فيه وجهان : ( أحدهما ) أن يبينهما على الفتح خمسة عشر ( والثاني ) أن تربط الأول تضيغه الى الثاني مفتوحا لكونه لا ينصرف ولا يشتى ولا يجمع على هذا اللفظ بل تقول في النشبة هذان ساما أبرص وفي الجمع هؤلاء سوام أبرص وان شئت قلت هؤلاء السوام ولا تذكر أبرص ، وان شئت قلت : هؤلاء البرص والأبارص ولا تذكر سام قال الشافعي : والله لو كنت لهذا خالسا ما كنت مبدا لكل الأبارص ( ط ) .

الله عليه وسلم قيل له : أتتوضأ بما أفضلت الحمر ؟ قال : « نعم وبما أفضلت السباع » وهذا الحديث ضعيف لأن الإبراهيميين ضعيفان جدا عند أهل الحديث لا يحتج بهما .

وانما ذكرت هذا الحديث وان كان ضعيفا لكونه مشهورا في كتب الأصحاب ، وربما اعتمده بعضهم فنبهت عليه ولم يذكره الشافعي والمحققون من أصحابنا معتمدين عليه بل تقوية واعتضادا . واعتمدوا حديث أبي قتادة وقد قال البيهقي في حديث الإبراهيميين : اذا ضمت أسانيده بعضها الى بعض أخذت قوة .

ومما احتج أصحابنا به ما رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج في ركب فيه عمرو بن العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص : يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر بن الخطاب : « يا صاحب الحوض لا تخبره فانما ترد على السباع وترد علينا » . وموضع الدلالة أن عمر قال : « نرد على السباع وترد علينا » ولم يخالفه عمرو ولا غيره من الصحابة رضى الله عنهم ، وهذا الأثر إسناداه صحيح الى يحيى بن عبد الرحمن لكنه مرسل منقطع ، فان يحيى وان كان ثقة فلم يدرك عمر بل ولد في خلافة عثمان . هذا هو الصواب قال يحيى بن معين : يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عمر باطل ، وكذا قاله غير ابن معين الا أن هذا المرسل له شواهد تقويه والمرسل عند الشافعي اذا اعتضد احتج به كما سبق بيانه في مقدمة الكتاب ، وهو حجة عند أبي حنيفة مطلقا فيحتج به عليهم . واحتج أصحابنا من القياس بأنه حيوان يجوز بيعه فكان سؤره طاهرا كالشاة .

فان قال المخالف : لا حجة لكم في هذه الأحاديث لأنها محمولة على ماء كثير فالجواب أن الحديث عام فلا يخص الا بدليل .

فان قالوا : هذا الخبر ورد قبل تحريرهم لحوم السباع ، فالجواب من أوجه أجاب بها الشيخ أبو حامد وغيره ( أحدها ) هذا غلط فلم تكن السباع في وقت حلالا ، وقائل هذا يدعى نسخا والأصل عدمه ( الثاني ) هذا فاسد اد

لا يسألون عن سؤره وهو مأكول اللحم ، فانه لا فرق حينئذ بين السباع وغيرها ( الثالث ) لو صح هذا وكان لحمها حلالا ثم حرم ، بقى السؤر على ما كان من الطهارة حتى يرد دليل تنجيئه .

وأما الجواب عما احتجوا به من الخبر فمن أوجه ( أحدها ) أنه تمسك بدليل الخطاب وهم لا يقولون به ( الثانى ) أن السؤال كان عن الماء الذى ترده الدواب والسباع فتشرب منه وتبول فيه غالبا ( الثالث ) أن الكلاب كانت من جملة ما يرد فالتنجيس بسببها ، ويدل على دخول الكلاب فى ذلك أوجه ( أحدها ) أنه جاء فى رواية « الدواب والسباع والكلاب » ( الثانى ) أنها من جملة السباع ( الثالث ) أنها داخله فى الدواب . وأما قياسهم على الكلب فهو قياس فى مقابلة النص فلا يقبل ولأن الكلب ورد الشرع بتغليظ بجاسته وغسلها سبعا للتنفير منه ، وأن الملائكة عليهم السلام لا تدخل بيتا فيه كلب ، وليس غيره فى معناه فلا يصح قياسه عليه ، هذا ما يتعلق بسؤر السباع جملة . وأما الهرة فاستدل أصحاب أبى حنيفة رحمه الله لكراهة سؤرها بحديث أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « يفسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ومن ولوغ الهرة مرة » ولأنها لاتجتنب النجاسة فكره سؤرها .

واحتج أصحابنا بحديث أبى قتادة وحديث عائشة وغير ذلك مما قدمناه واضحا ، ولأنه حيوان يجوز اقتناؤه لغير حاجة فكان سؤره طاهرا غير مكروه كالشاة .

وأما الجواب عن حديث أبى هريرة فهو أن قوله : « من ولوغ الهرة مرة » ليس من كلام النبى صلى الله عليه وسلم بل هو مدرج فى الحديث من كلام أبى هريرة موقوفا عليه ، كذا قاله الحفاظ ، وقد بين البيهقى وغيره ذلك ونقلوا دلائله وكلام الحفاظ فيه ، قال البيهقى : وروى عن أبى صالح عن أبى هريرة يفسل الاناء من الهرة كما يفسل من الكلب ، وليس بمحفوظ ، وعن عطاء عن أبى هريرة وهو خطأ من لىث بن أبى سليم ، انما رواه ابن جريج وغيره عن عطاء من قوله ، قال : وروى عن ابن عمر كراهة الوضوء بفضل الهرة .

قال الشافعى رحمه الله : الهرة ليست بنجس فنتوضأ بفضلها ونكتفى بالخبر عن النبى صلى الله عليه وسلم ولا يكون فى أحد قال خلاف قول النبى صلى الله عليه وسلم حجة ، قال أصحابنا : ولو صح حديث أبى هريرة لم يكن فيه دليل لأنه متروك الظاهر بالاتفاق ، فان ظاهره يقتضى وجوب غسل الاثاء من ولوغ الهرة ولا يجب ذلك بالاجماع . قال البيهقى : وزعم الطحاوى أن حديث أبى هريرة صحيح ولم يعلم أن الثقة من أصحابه ميزه من الحديث وجعله من قول أبى هريرة .

وأما قولهم : لا تجتنب النجاسة فمنتقض باليهودى وشارب الخمر فانه لا يكره سؤرها والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى .

( وان ورد على ماء فأخبره رجل بنجاسته لم يقبل حتى يبين بأى شئ نجس لجواز أن يكون رأى سبما ولغ فيه فاعتقد أنه نجس بذلك . فان بين النجاسة قبل منه كما يقبل ممن يخبره بالقبلة ، ويقبل فى ذلك قول الرجل والمرأة والعمر والمبد ، لأن أخبارهم مقبولة . ويقبل قول الأعمى لأن له طريقا الى العلم بالحسن والخير ، ولا يقبل فيه قول صبي ولا فاسق ولا كافر ، لأن أخبارهم لا تقبل ) .

( الشرح ) اذا أخبره ثقة بنجاسة ماء أو ثوب أو طعام وغيره فان بين سبب النجاسة وكان ذلك السبب يقتضى النجاسة حكم بنجاسته بلا خلاف لأن خبره مقبول ، وهذا من باب الخبر لا من باب الشهادة ، ويقبل فى هذا المرأة والعمر والأعمى بلا خلاف لأن خبرهم مقبول ولا يقبل فاسق وكافر بلا خلاف ، ولا مجنون وصبي لا يميز ، وفى الصبي المميز وجهان الصحيح لا يقبل وبه قطع الجمهور كما قطع به المصنف ، ونقله البنديجى والرويانى عن نص الشافعى لأنه لا يوثق بقوله ( والثانى ) يقبل لأنه غير متهم ، حكاه جماعات من الخراسانيين وصاحب البيان وقطع به المحاملى فى المجموع والقاضى أبو الطيب ، وقال البغوى : هو الأصح ، وطردها الوجين فى روايته حديث النبى صلى الله عليه وسلم وغيره ، والصحيح المنع مطلقا ، أما ماتجمله فى الصبا وهو مميز ثم بلغ ورواه وأخبر به فيقبل على المشهور الذى قطع به

الجمهور ، وفيه خلاف ضعيف ستوضحه في موضعه <sup>(١)</sup> حيث ذكره المصنف من كتاب الشهادات ان شاء الله تعالى .

هذا اذا بين سبب النجاسة ، فان لم يبين لم يقبل ، هكذا نص عليه الشافعي والأصحاب ، قال الشيخ أبو حامد : نص عليه الشافعي رواه عنه المزني في الجامع الكبير . ثم ان الجمهور أطلقوا المسألة كما أطلقها المصنف . ممن أطلقها الشيخ أبو حامد والماوردي وابن الصباغ والمتولي وغيرهم ، وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي وغيرهما : قال الشافعي : فان كان يعلم من حال المخبر أنه يعلم أن سؤر السباع طاهر وأن الماء اذا بلغ قلتين لا يتنجس فبل قوله عند الاطلاق ، هكذا نقل هؤلاء نص الشافعي ، وكذا قطع بهذا التفصيل الذي نص عليه جماعات من أصحابنا المصنفين منهم الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق والبعوى والرويانى وغيرهم ، ونقله صاحب العدة عن أصحابنا العراقيين ، ونقل صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد أنه نقله عن نص الشافعي ولم أر لأحد من أصحابنا تصريحاً بمخاطفته فهو اذن متفق عليه، ومن أطلق المسألة فكلامه محمول على ما ذكره الامام الشافعي صاحب المذهب ثم كبار أصحابنا .

( فرع ) لو أخبره بنجاسته عدلان فهما كالمعدل على التخصيص المتقدم ذكره الماوردي وهو ظاهر .

( فرع ) قال أصحابنا : اذا أخبره مقبول الخير بالنجاسة وجب قبوله ولا يجوز الاجتهاد بلا خلاف كما لا يجتهد المفتي اذا وجد النص ، وكما لا يجتهد اذا أخبره ثقة عن علم بالقبلة ووقت الصلاة وغير ذلك ، وقول المصنف : « فان بين النجاسة قبل منه » أى لزمه قبوله .

( فرع ) قال أصحابنا يقبل قول الكافر والفاسق في الاذن في دخول الدار وحمل الهدية كما يقبل قول الصبي فيهما ولا أعلم في هذا خلافاً ، ذكر أكثر أصحابنا هذه المسألة في باب استقبال القبلة ، وممن ذكرها هناك صاحب

(١) شاء الله ان يلتقى على كاهلنا ما كان في نيته رضى الله عنه انجازاً لله الحمد والمنة سبحانه ( ط ) .

الحاوي والقاضي أبو الطيب في تعليقه ، وقال : سمعت أبا الحسن المارجسي يقول : يقبل قول الكافر في ذلك • قلت : ودليل هذه الأحاديث الصحيحة ( أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل هدايا الكفار ) •

( فرع ) قول المصنف : يقبل في ذلك قول الأعمى لأن له طريقا إلى العلم بالحس والخبر ( الحس بالحاء ) يعني يدركه بأحدى الحواس الخمس ، وأما الخبر فهو السماع من ثقة واحد أو جماعة ، واعلم أن أصحابنا وغيرهم من الثقات يطلقون لفظ العلم واليقين والمعرفة ويريدون به الاعتقاد القوي ، سواء كان علما حقيقيا أو ظنا ، وهذا نحو ما قدمناه في استعمالهم لفظ الشك <sup>(١)</sup> والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وإن كان معه انا آن فأخبره رجل أن الكلب ولغ في أحدهما قبل قوله ولم يجتهد لأن الخبر مقدم على الاجتهاد كما تقوله في القبلة ، وإن أخبره رجل أنه ولغ في هذا دون ذلك وقال آخر : بل ولغ في ذلك دون هذا حكم بنجاستهما ، لأنه يمكن صدقهما بأن يكون ولغ فيهما في وقتين ، وإن قال أحدهما : ولغ في هذا دون ذلك في وقت معين ، وقال الآخر : بل ولغ في ذلك دون هذا في ذلك الوقت بعينه فهما كالبيتين إذا تعارضا ، فإن قلنا : انهما تسقطان سقط خبرهما وجازت الطهارة بهما ، لأنه لم يثبت نجاسة واحد منهما ، وإن قلنا : لا تسقطان أراقهما أو صب أحدهما في الآخر ثم تيمم ) •

( الشرح ) أما المسألة الأولى وهي إذا أخبره ثقة بولوغ الكلب في أحد الاناءين بعينه فصورتها أن يكون له انا آن يعلم أن الكلب ولغ في أحدهما ولا يعلم عينه كذا صورها الامام الشافعي في حرمة وكذا نقله عنه المحاملي في كتابيه ، وكذا صورها الشيخ أبو حامد وآخرون وهو واضح فيجب قبول خبره ويحكم بنجاسة ذلك المعين وطهارة الآخر ، وهذا لا خلاف فيه وحينئذ لا يجوز الاجتهاد •

وأما المسألة الثانية وهي إذا أخبره ثقة بولوغه في ذا ، وثقة بولوغه في

(١) سبق قوله الشك تساوى طرفي الجواز ومعه ( ط ) •

ذاك ، فيحكم بنجاستهما بلا خلاف أيضا نص عليه الشافعي في الأم وحرمة  
واتفق عليه الأصحاب لما ذكره المصنف من احتمال الولوغ في وقتين ، ومتى  
أمكن صدق المخبرين الثقتين وجب العمل بخبرهما .

وأما المسألة الثالثة وهي اذا أخبره ثقة بولوغه في ذا دون ذاك حين بدا  
حاجب الشمس يوم الخميس مثلا ، فقال الآخر : بل ولغ في ذاك دون ذا في  
ذلك الوقت ، فقد اختلف الأصحاب فيها فقطع الصيدلاني والبغوي بأنه  
يجتهد فيهما ويستعمل ما غلب على ظنه طهارته ، ولا يجوز أخذ أحدهما بنفي  
اجتهاد لأن المخبرين اتفقا على نجاسة أحدهما فلا يجوز إلغاء قولهما ، وقطع  
أصحابنا العراقيون وجمهور الخراسانيين بأن المسألة تبنى على القولين  
المشهورين في البيتين اذا تعارضا أصحابهما تسقطان ( والثاني ) يستعملان  
وفي الاستعمال ثلاثة أقوال ( أحدها ) بالقرعة ( والثاني ) بالقسم ( والثالث )  
يوقف حتى يصطلح المتنازعان .

قالوا : ان قلنا يسقطان سقط خبر الثقتين وبقي الماء على أصل الطهارة ،  
فيتوضأ بأيهما شاء ، وله أن يتوضأ بهما جميعا ، قالوا : لأن تكاذبهما وهن  
خبرهما ولا يمكن العمل بقولهما للتعارض فسقط ، قالوا : وان قلنا  
تستعملان لم يجيء قول القسم بلا خلاف وامتناعه واضح ، وأما القرعة  
فقطع الجمهور بأنها لا تجيء أيضا كما قطع به المصنف وحكى صاحب المذهب  
( بضم الميم واسكان الذال ) وجها أنه يقرع ويتوضأ بما اقتضت القرعة  
طهارته . وحكى هذا الوجه صاحب البيان وأشار اليه المحاملي في المجموع  
فقال : ويمكن الاقراء وهو شاذ ضعيف ، وأما الوقف فقد جزم المصنف بأنه  
لا يجيء فانه جزم بأنه على قول الاستعمال يريقهما وواقفه على هذا صاحبه  
الشاشي صاحب المستظهرى وهو شاذ .

والصحيح الذي عليه الجمهور مجيء الوقف ، ومن صرح به الشيخ  
أبو حامد وصاحبه القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في كتايه المجموع  
والتجريد ، والبندنجي وصاحب الشامل وآخرون من العراقيين وصاحبا  
التتمة ، والبحر وآخرون من الخراسانيين ، قال القاضي أبو الطيب وصاحبا  
الشامل والتتمة وغيرهم : فعلى هذا يتيم ويصلى ويعيد الصلاة لأنه تيمم

ومعه ماء محكوم بطهارته ، ووجه جريان الوقف أنه ليس هنا ما يمنعه بخلاف  
الفسمة والقرعة .

ووجه قول المصنف : ( لا يجيء الوقف ) القياس على من اشتبه عليه  
الناء آن واجتهد وتحير فيهما ، فانه يريقهما ويصلى بالتيمم بلا اعادة ، لأنه  
معذور في الازاقة ولم يقولوا بالوقف فكذا هنا . فهذا ما ذكره الأصحاب  
واختار الشيخ أبو عمرو بن الصلاح أنه يجتهد على جميع أقوال الاستعمال ،  
لأن قول المخبرين على هذا القول مقبول ، وقد اتفقا على نجاسة أحد الاناءين  
دون الآخر فيجب العمل بذلك ويميز بالاجتهاد لأنه طريق للتمييز في هذا  
الباب بخلاف البيتين .

وسلك امام الحرمين طريقة أخرى انفرد بها فقال : اذا تعارض خبراهما  
وكان أحد المخبرين أوثق وأصدق عنده اعتمده كما اذا تعارض خبران وأحد  
الروايتين أوثق ، قال فان استويا فلا تعلق بخبرهما . هذا كلام الامام  
ومقتضاه أنه اذا كان المخبر في أحد الطرفين أكثر رجح وعمل به وقد ذكر  
مثله صاحب البحر وهو الصحيح بل الصواب ، وخالف في ذلك صاحب البيان  
فقال : لا فرق بين أن يستوى المخبرون وبين أن يكون أحد الطرفين أكثر  
فالحكم واحد . وهذا الذي قاله ليس بشيء ، وليس هذا من باب الشهادات  
التي لها نصاب لا تأثير للزيادة عليه فلا يقع فيها ترجيح بزيادة العدد ، بل هو  
من باب الأخبار التي يترجح فيها بالعدد . ودليله أنه يقبل في النجاسة قول  
الثقة الواحد والمبد والمرأة بلا خلاف ، بخلاف الشهادة .

فهذا ما ذكره الأصحاب وحاصله أوجه أرجحها عند الأكثرين أنه يحكم  
بطهارة الاناءين فيتوضأ بهما ( والثاني ) يحكم بنجاسة أحدهما ويجب  
الاجتهاد وبه قطع الصيدلاني والبغوي ( والثالث ) يقرع وهو ضعيف أو  
غلط ( والرابع ) يوقف حتى يبين ويصلى بالتيمم ويعيد ، وهذه الأوجه اذا  
استوى المخبران في الثقة ، فان رجح أحدهما أو زاد العدد عمل به على  
المذهب كما سبق والله أعلم .

( فرع ) قوله : ان قلنا تستعملان ، هو بالتاء المثناة فوق وكذا كل  
مؤنثين غائبين فبالثناة فوق ، سواء ما له فرج حقيقى وغيره قال الله تعالى :



( اذ همت طائفتان منكم أن تفتشلا <sup>(١)</sup> ) ( ووجد من دونهم امرأتين نذودان <sup>(٢)</sup> ) ( ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا <sup>(٣)</sup> ) ( فيهما عيتان نجريان <sup>(٤)</sup> ) وانما نهت بهذا لكثرة ما يلحن في ذلك والله أعلم .

( فرع ) قال ثقة : ولغ الكلب في هذا الاناء في وقت بعينه ، وقال آخر : كان هذا الكلب في ذلك الوقت في مكان آخر ، فوجهان محكيان في المستظهرى وغيره أصحهما أنه طاهر للتعارض كما سبق ( والثاني ) نجس لأن الكلاب تشبه وقال صاحب المستظهرى : وهذا الوجه ليس بشيء .

( فرع ) أدخل كلب رأسه في اناء وأخرجه ولم يعلم هل ولغ فيه ؟ قال صاحب الحاوى وغيره : ان كان فيه يابس فالماء طاهر بلا خلاف ، وان كان رطبا فوجهان ( أحدهما ) يحكم بنجاسة الماء لأن الرطوبة دليل ظاهر في ولوغه فصار كالحيوان اذا بال في ماء ثم وجده متغيرا حكم بنجاسته بناء على هذا السبب المعين ، وأصحهما : أن الماء باق على طهارته لأن الطهارة يقين ، والنجاسة مشكوك فيها ، ويحتمل كون الرطوبة من لعابه وليس كمسألة بول الحيوان ، لأن هناك تيقنا حصول النجاسة وهو سبب ظاهر في تغير الماء ، بخلاف هذا والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اشتبه عليه ماء أن طاهر ونجس تحرى فيها فما غلب على ظنه طهارته منهما توضحاً به لأنه سبب من أسباب الصلاة يمكن التوصل اليه بالاستدلال ، فجاز له الاجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة ) .

( الشرح ) اذا اشتبه ماء أن طاهر ونجس ففيه ثلاثة أوجه ، الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور وتظاهرت عليه نصوص الشافعى رحمه الله أنه لا تجوز الطهارة بواحد منهما الا اذا اجتهد وغلب على ظنه طهارته بعلامة تظهر ، فان ظنه بغير علامة تظهر لم تجز الطهارة به ( والثاني ) تجوز الطهارة

(١) الآية ١٢٢ من سورة آل عمران .

(٢) الآية ٢٢ من سورة القصص .

(٣) الآية ٤١ من سورة فاطر .

(٤) الآية ٥٠ من سورة الرحمن .

به اذا ظن طهارته وان لم تظهر علامة بل وقع في نفسه طهارته ، فان لم يظن  
لم تجز . حكاه الخراسانيون وصاحب البيان ( والثالث ) يجوز استعمال  
أحدهما بلا اجتهاد ، ولا ظن ، لأن الأصل طهارته حكاه الخراسانيون أيضا .  
قال امام الحرمين وغيره : الوجهان الأخيران ضعيفان .

والترفع بعد هذا على المذهب وهو وجوب الاجتهاد واشتراط ظهور  
علامة ، وسواء عندنا كان عدد الطاهر أكثر أو أقل حتى لو اشتبه اثناء طاهر  
بمائة اثناء نجسة تحرى فيها ، وكذلك الأطمعة والثياب ، هذا مذهبنا وبمثله  
قال بعض أصحاب مالك ، وكذا قال بمثله أبو حنيفة في القبلة والأطعمة  
والثياب ، وأما الماء فقال لا يتحرى الا بشرط أن يكون عدد الطاهر أكثر من  
عدد النجس ، وقال أحمد وأبو ثور والمزني : لا يجوز التحرى في المياه بل  
يتيمم ، وهذا هو الصحيح عند أصحاب مالك .

ثم اختلف هؤلاء فقال أحمد : لا يتيمم حتى يريق الماء في احدى الروايتين  
وقال المزني وأبو ثور : يتيمم ويصلى ولا إعادة وان لم يرقه ، وقال عبد الملك  
ابن الماجشون ( بكسر الجيم وضم الشين المعجمة ) من أصحاب مالك : يتوضأ  
بكل واحد ويصلى بعد الوضوءين ولا يعيد الصلاة وقال محمد بن سلمة  
من أصحاب مالك : يتوضأ بأحدهما ثم يصلى ثم يتوضأ بالآخر ثم يعيد  
الصلاة ، ونقل القاضي أبو الطيب عن أكثر العلماء جواز الاجتهاد في الثياب .  
قال ابن الماجشون ومحمد بن سلمة (١) : يصلى في كل ثوب مرة ، وأجمعت  
الأمة على الاجتهاد في القبلة .

احتج لأحمد والمزني بأنه اذا اجتهد قد يقع في النجس ، ولأنه اشتبه طاهر  
بنجس فلم يجز الاجتهاد كما لو اشتبه ماء وبول ، وأما الماجشون وابن سلمة  
فقالا : هو قادر على اسقاط الفرض بيقين باستعمالهما فلزمه ، واحتج أصحابنا  
على الطائفتين بالقياس على القبلة ، وبالقياس على الاجتهاد في الأحكام وفي  
تقويم المتلفات وان كان قد يقع في الخطأ .

وأما الجواب عن الماء والبول من أوجه ( أحدها ) أن الاجتهاد يرد الماء

(١) في الأصل وفيه خطأ وهو خطأ وصوابه سلمة بكسر اللام ( ط ) .

الى أصله بخلاف البول ( والثاني ) أن الاشتباه في الماء يكثر فدعت الحاجة الى الاجتهاد فيهما بخلاف الماء والبول ( والثالث ) أن الحاق المياه بالقبلة أولى ، وأما قول ابن الماجشون فضعيف بل باطل ، لأن أمره بالصلاة بنجاسة متيقنة وبالوضوء بماء نجس ، وأما أبو حنيفة فاحتج له في اشتراط زيادة عدد الطاهر بحديث الحسن بن علي رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « دع ما يريبك الى ما لا يريبك » حديث حسن رواه الترمذى والنسائى ، قال الترمذى : حديث حسن صحيح •

قالوا : فكثرة النجس تريب فوجب تركه والعدول الى ما لا ريب فيه وهو التيمم قالوا : ولأن الأصول مقررة على أن كثرة الحرام واستواء الحلال والحرام يوجب تغليب حكمه في المنع كأخت أو زوجة اختلطت بأجنبية ، ولأنه استوى الطاهر والنجس فأشبه الماء والبول ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( فلم تجدوا ماء فتيمموا ) وهذا واجد فلم يجز التيمم ، وقياسا على اثياب والأطعمة والقبلة فانه يجوز الاجتهاد فيها باتفاقنا مع زيادة عدد الخطأ •

فان قالوا : انما جاز الاجتهاد في الثياب لأنها أخف حكما بدليل أنه يعفى عن النجاسة اليسيرة فيها ، فالجواب من وجهين ( أحدهما ) لا نسلم أن الماء يخالف الثياب في هذا بل يعفى عن النجاسة فيه اذا بلغ قلتين ، وكذا في دون القلتين اذا كانت نجاسة لا يدركها الطرف أو ميتة لا نفس لها سائلة على الأصح فيهما ( الثاني ) أن هذا الفرق لما لم يوجب فرقا بينهما اذا زاد عدد الطاهر لم يوجب اذا استويا • فان قالوا : انما جاز الاجتهاد في الثياب لأن الضرورة تبيحها اذا لم يجد غيرها بخلاف الماء ، فالجواب من وجهين •

( أحدهما ) لا نسلم أن الثوب النجس تباح الصلاة فيه لعدم غيره بل يصلى عاريا ولا إعادة •

( الثاني ) لا يجوز اعتبار الاشتباه بحال الضرورة بل بحال الاختيار وهما فيه سواء •

( وأما الجواب ) عن الحديث فهو أن الرية زالت بغلبة الظن بطهارته وبقيت الرية في صحة التيمم مع وجود هذا الماء ، وأما قياسهم على الأجنبية المشتبهة بأخته فجوابه من وجهين ( أحدهما ) أنه قياس فاسد لأن الأخت مع

أجنبية أو أجنبيات لا يجرى فيهن التحرى بحال ، بل ان اختلطت الأخت بمحصورات لم يجز نكاح واحدة منهن . وان اختلطت بغير محصورات نكح من أراد منهن بلا تحر . وإذا لم يجز فيهن التحرى بحال - وقد اتفقنا على جريانه في الماء اذا كان الطاهر أكثر - لم يصح الحاق أحدهما بالآخر ( الثاني ) أن الاشتباه في النساء نادر بخلاف الماء فدعت الحاجة الى التحرى فيه دونهن . وأما قياسهم على اختلاط زوجته بأجنبيات فجوابه من أربعة أوجه ( أحدها ) ندرة ذلك بخلاف الماء ( الثاني ) أن التحرى يرد الشيء انى أصله فالماء يرجع الى أصله وهو الطهارة فأثر فيه الاجتهاد ، وأما الوطء فالأصل تحريمه ( الثالث ) أن في مسألة الزوجة لو زاد عدد المباح لم يتحر بخلاف الماء ( الرابع ) اذا تردد فرع بين أصلين ألحق بأشبههما به وشبه المياه بالثياب والقبلة أكثر فألحق بها دون الزوجة .

وأما قياسهم على الماء والبول فجوابه من أوجه ( أحدها ) التحرى يرد الماء انى أصله وهو الطهارة بخلاف البول ( الثاني ) الاشتباه في المياه يكثر وتعم به البلوى بخلاف الماء والبول ( الثالث ) لا نسلم أن امتناع التحرى في الماء والبول لعدم زيادة الطاهر ، بل لأن البول ليس مما يجتهد فيه بحال ، ولهذا لو زاد عدده لم يجز التحرى والله أعلم .

( فرع ) قول المصنف : « توضأ به لأنه سبب من أسباب الصلاة يمكن التوصل اليه بالاستدلال فجاز الاجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة » الضمير<sup>(١)</sup> في « لأنه » يعود الى الوضوء أو التطهير الذى دل عليه قوله توضأ به ، وقوله « سبب » أراد به الشرط ، فان الوضوء شرط للصلاة لا سبب لها فان الشرط ما يعدم الحكم لعدمه ، والسبب ما توصل به الى الحكم ، فتساهل المصنف باطلاق السبب على الشرط واحترز به عن الشك في عدد الركعات والركوع والسجود وغير ذلك من أجزاء الصلاة .

وقوله : « من أسباب الصلاة » أى شروطها وقد صرح بما ذكرناه في باب طهارة البدن فيما اذا اشتبه ثوبان فقال تحرى فيهما ، لأنه شرط من شروط

(١) الضمير هائد الى المشتبه تطمأ بدليل قوله : فجاز الاجتهاد فيه وهو لا يجتهد في الماء انتهى .

الصلاة : وفيه احتراز من الذكاة فانها شرط ، ولكن ليست شرطا في الصلاة بل في حل الحيوان ولا يدخلها الاجتهاد فيما اذا اشتبهت ميتة بمذكاة . وقوله « يمكن التوصل اليه بالاستدلال » احتراز مما اذا شك هل توضأ أم لا أو هل غسل عضوه أم لا ، ومن القبلة في حق الأعمى ، وقاس المصنف على القبلة لأنها مجمع على الاجتهاد فيها . وقوله : « فجاز الاجتهاد فيه عند الاشتباه كالقبلة » كلام صحيح ومراده الرد على من منع الاجتهاد كما سبق . واذا ثبت جوازه فقد يجب اذا لم يقدر على غيره وضاق وقت الصلاة ، وقد لا يجب بأن لا يكون كذلك ، وقد يعترض على المصنف فيقال : كان ينبغي أن يقول : فوجب الاجتهاد ، وهذا اعتراض باطل لما ذكرناه .

( فرع ) أما كيفية الاجتهاد فقال صاحب البيان : قال أصحابنا العراقيون هو أن ينظر الى الاناءين ويميز الطاهر منهما بتغير لون أو ريح أو اضطراب فيه أو رشاش حوله أو يرى أثر كلب الى أحدهما أقرب ونحو ذلك ، فاذا فعل ذلك غلب على ظنه نجاسة أحدهما لوجود بعض هذه العلامات وطهارة الآخر لعدمها قال : فأما ذوق الماء فلا يجوز لاحتمال نجاسته ، قال : وأما الخراسانيون فقالوا : هل يحتاج الى نوع دليل ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) نعم كالمجتهد في الأحكام ( والثاني ) لا ، قال : وهذا ليس بشيء وهذا الذي حكاه عن العراقيين هو كذلك في كتبهم ، وكذا نقله أيضا البغوي عن العراقيين .

وقد قدمنا ثلاثة أوجه في أنه تشترط العلامة ؟ أم يكفي الظن بلا علامة ؟ أم يجوز الهجوم بلا علامة ولا ظن ولا اجتهاد ؟ والصحيح اشتراط العلامة كما اذا اشتبهت القبلة فانه لا بد من علامة بلا خلاف وكذا القاضى والمفتى يشترط ظهور دليل له بلا خلاف ، قال امام الحرمين : ولأن الأمور الشرعية لا نبني على الالهامات والخواطر ، ومن اكتفى بالظن قال : يجوز استعماله اعتمادا على الأصل والظاهر . وفرق القاضى حسين وصاحبه البغوي وغيرهما بينه وبين القبلة بأن جهة القبلة مشاهدة . ولها علامات ظاهرة تعلم بها اذا اتقن النظر علما يقينا . والأواني لا طريق الى اليقين فيها فكفى الظن والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان انقلب أحدهما قبل الاجتهاد ففيه وجهان ( أحدهما ) أنه يتحرى في الثاني ، لأنه قد ثبت جواز الاجتهاد فيه فلم يسقط بالانقلاب ( والثاني ) وهو الأصح لا يجتهد لأن الاجتهاد يكون بين أمرين ، فان قلنا : <sup>(١)</sup> يجتهد فما الذي يصنع ؟ فيه وجهان قال أبو علي الطبري : يتوضأ به لأن الأصل فيه الطهارة فلا يزال اليقين بالشك ، وقال القاضي أبو حامد : يتيمم ولا يتوضأ <sup>(٢)</sup> لأن حكم الأصل زال بالاشتباه بدليل أنه منع من استعماله من غير تحر فوجب التيمم ) •

( الشرح ) حاصل ما ذكره ثلاثة أوجه أصحابها عند أكثر الأصحاب لا يتحرى في الباقي بل يتيمم ويصلى ولا يعيد ، لأنه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد فسقط فرضه بالتيمم ( والثاني ) يتوضأ به بلا اجتهاد ( والثالث ) يجتهد فان ظهر له نجاسته تركه ويتيمم ، وان ظن طهارته توضأ به ولا إعادة على التقديرين ودليل الأوجه المذكور في الكتاب • وممن صحح الأول المصنف ، ولو قلبه صاحبه فهو كما لو انقلب ففيه الأوجه ، صرح به الشيخ أبو حامد والمحاملي والغزالي وغيرهم • وأما قول المصنف لا يزال حكم اليقين بالشك ، فهي عبارة مشهورة للفقهاء قد أكثر المصنف وغيره منها وأنكرها بعض أهل الأصول على الفقهاء ، وقال : الشك اذا طرأ لم يبق هناك يقين لأن اليقين الاعتقاد الجازم ، والشك متردد وهذا الانكار فاسد لأن مرادهم أن حكم اليقين لا يزال بالشك لا أن اليقين نفسه يبقى مع الشك ، فان ذلك محال لا يقوله أحد ، ودليل هذه القاعدة وهي كون حكم اليقين لا يزال بالشك الحديث الذي ذكرناه في أول الباب والله أعلم •

وأبو علي الطبري والقاضي أبو حامد تقدم بينهما •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اجتهد فيهما فلم يغلب على ظنه شيء أراقهما أو صب أحدهما في

(١) في نسخة الركبي ( فان قلنا : لا يجتهد ) ولعله المصواب ( ط ) .

(٢) في نسخة الركبي ( يتيمم ولا يتحرى ) ط •

الآخر وتيمم ، فان تيمم وصلى قبل الازاقة أو الصب أعاد الصلاة لأنه تيمم ومعه ماء طاهر ييقن ) •

( الشرح ) اذا اجتهد فلم يظهر له شيء فليرقهما أو يخلطهما ثم يتيمم ويصلى ولا إعادة عليه بلا خلاف ، بخلاف ما لو أراق ماء ييقن طهارته في الوقت لغير عذر وتيمم فانه يعيد الصلاة على وجه لأنه مقصر ، وهنا معذور ، ولو أراق الماءين في مسألتنا قبل الاجتهاد فهو كإراقة الماء الذي ييقن طهارته سفها ، فان كان قبل الوقت فلا إعادة ، وإن كان في الوقت فلا إعادة في أصح الوجهين لكنه يعصى قطعاً ، قال أصحابنا : ولو اجتهد فظن طهارة اثناء فأراقة أو أراقهما فهو كالإراقة سفها على ما ذكرنا •

فأما اذا تيمم وصلى قبل الازاقة فتيممه باطل وتلزمه إعادة الصلاة لأنه تيمم ومعه ماء طاهر ييقن ، هكذا قطع به الجمهور وهو الصحيح ، وفي البيان وجه آخر أنه لا إعادة لأنه ممنوع من هذين الماءين ، فكأنما كالعدم ، كما لو حال بينه وبينه سبع • وهذا وإن كان له وجه فالمختار الأول لأن معه ماء طاهراً وقد ينسب الى تقصير في الاجتهاد وله طريق الى اعدامه بخلاف السبع • وذكر صاحب الحاوي في الازاقة المذكورة فيما اذا لم يغلب على ظنه شيء وجهين : ( أحدهما ) أنها واجبة ليصح تيممه بلا إعادة ( والثاني ) قال وهو قول جمهور أصحابنا : لا تجب الازاقة لكن تستحب لأنه ليس معه ماء يقدر على استعماله فجاز له التيمم ويلزمه الإعادة لأن معه ماء طاهراً فلو كانا لو خلطاً بلغا قلتين وجب خلطهما بلا خلاف والله أعلم •

قال المصنف رحمه الله تعالى

( وإن غلب على ظنه طهارة أحدهما توضاً به والمستحب أن يريق الآخر حتى لا يتغير اجتهاده بعد ذلك ) •

( الشرح ) هذا الذي ذكره متفق عليه ، وقوله توضاً به أي لزمه الوضوء به ولا يجوز المدول عنه الى التيمم ، وقوله : والمستحب أن يريق الآخر ، يعنى يستحب إراقته قبل استعمال الطاهر ، صرح به صاحب الحاوي وغيره ، وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر فانه قال : تأخى وأراق النجس

على الأغلب عنده وتوضاً بالطاهر وعلل أصحابنا استحباب الازالة بشيئين أحدهما الذي ذكره المصنف والثاني لتلا يغلط فيستعمل النجس أو يشبه عليه ثانياً ، قال الشافعي في الأم والأصحاب : فان خاف العطش أمسك النجس ليشره اذا اضطر والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان تيقن أن الذي توضأ به كان نجسا غسل ما أصابه منه وأعاد الصلاة لأنه تعين له يقين الخطأ فهو كالحاكم اذا أخطأ النص ) .

( الشرح ) هذا الذي ذكره من وجوب غسل ما أصابه منه واعادة الصلاة هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، وذكر الغزالي في باب القبلة فيما اذا بان الخطأ في الأواني قولين كالقبلة ثم اذا غسله عن النجاسة فهل يكفيه غسلة واحدة عن ازالة النجاسة والوضوء معا ؟ فيه وجهان سبق بيانهما في آخر باب ما يفسد الماء من الاستعمال ، وسنذكرهما مبسوطين في أواخر نية الوضوء ان شاء الله تعالى ، والأصح يكفيه ، قال القاضي أبو الطيب ووافقنا أبو حنيفة في هذه المسألة وهي اعادة الصلاة اذا تيقن استعمال النجس وهي أصل يقيس أصحابنا عليه مسائل : منها اذا أخطأ في القبلة ، ومنها اذا أخطأ الماء في رحله وتيمم والله أعلم .

( فرع ) قول المصنف تيقن أن الذي توضأ به كان نجسا ، كذا عبارة أصحابنا ، واعلم أنهم يطلقون العلم واليقين ويريدون بهما الظن الظاهر لا حقيقة العلم واليقين ، فان اليقين هو الاعتقاد الجازم وليس ذلك بشرط في هذه المسألة وظواهرها ، وقد قدمنا في هذا الباب بيان هذا حتى لو أخبره ثقة بنجاسة الماء الذي توضأ به فحكمه حكم اليقين في وجوب غسل ما أصابه واعادة الصلاة . وانما يحصل بقول الثقة ظن لا علم و يقين ولكنه نص يجب العمل به ، ولا يجوز العمل بالاجتهاد مع وجوده ، وينقض الحكم المجتهد فيه اذا بان خلاف النص وان كان خبر واحد ، وهذا الذي ذكرته من وجوب الاعادة بسبب خبر الثقة بنجاسة الماء متفق عليه ومن صرح به القاضي حسين في تعليقه والله أعلم .



## قال المصنف رحمه الله تعالى :

( وان لم يتيقن ولكن تغير اجتهاده فظن أن الذي توضأ به كان نجسا قال أبو العباس : يتوضأ بالثاني كما لو صلى الى جهة بالاجتهاد ثم تغير اجتهاده ، والمنصوص في حرملة أنه لا يتوضأ بالثاني لأننا لو قلنا انه يتوضأ به ولم يغسل ما أصابه الماء الأول من ثيابه وبدنه أمرناه أن يصلى وعلى بدنه نجاسة يتيقن وهذا لا يجوز ، وان قلنا : انه يغسل ما أصابه من الماء الأول نقضنا الاجتهاد بالاجتهاد وهذا لا يجوز ، ويخالف القبلة فان هناك لا يؤدي الى الأمر بالصلاة الى غير القبلة ولا الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ، واذا قلنا بقول أبي العباس توضأ بالثاني وصلى ولا اعاده عليه ، وان قلنا بالمنصوص فانه يتيمم ويصلى ، وهل يعيد الصلاة ؟ فيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) أنه لا يعيد لأن ما معه من الماء ممنوع من استعماله بالشرع فصار وجوده كعدمه كما لو تيمم ومعه ماء يحتاج اليه للتعطش ( والثاني ) يعيد لأنه تيمم ومعه ماء محكوم بطهارته ( والثالث ) وهو قول أبي الطيب بن سلمة : ان كان قد بقى من الأول بقية أعاد لأن معه ماء طاهرا يتيقن ، وان لم يكن بقى من الأول شيء لم يعد ، لأنه ليس معه ماء طاهر يتيقن ) .

( الشرح ) : هذه المسألة لها مقدمة لم يذكرها المصنف وقد ذكرها أصحابنا فقالوا : اذا غلب على ظنه طهارة أحدهما فقد سبق أنه يستحب اراقة الآخر ، فلو خالف فلم يرقه حتى دخل وقت الصلاة الثانية فهل يلزمه اعادة الاجتهاد للصلاة الثانية ؟ ينظر - فان كان على الطهارة الأولى - لم يلزمه بلا خلاف بل يصلى بها ، وان كان قد أحدث ظن - ان بقى من الذي ظن طهارته شيء - لزمه اعادة الاجتهاد ، صرح به القاضى أبو الطيب فى تعليقه والمحاملى فى كتابيه وصاحب الشامل وغيرهم من العراقيين والقاضى حسين وصاحبه صاحب التمهيد والتهذيب وغيرهم من الخراسانيين ، وقاسوه على اعادة الاجتهاد فى القبلة للصلاة ، وعلى القاضى والمفتى اذا اجتهد فى قضية وحكم بشيء ثم حضرت مرة أخرى يلزمه أن يعيد الاجتهاد .

وفى هذه المسائل المقيس عليها وجه مشهور ، أنه لا يجب اعادة الاجتهاد بل له أن يصلى ويحكم بمقتضى الاجتهاد الأول ما لم يتغير اجتهاده ، وينبغي

أن يجيء ذلك الوجه هنا وهو أولى ، وإن لم يبق من الذى ظن طهارته شئ ،  
ففى وجوب إعادة الاجتهاد فى الآخر طريقان ( أحدهما ) أنه على الوجهين فيما  
إذا انقلب أحد الاناءين قبل الاجتهاد هل يجتهد فى الباقي ؟ وقد سبق ، وبهذا  
النظر قطع المتولى ( والثانى ) وهو المذهب لا يعيد الاجتهاد وجها واحدا ،  
وبهذا قطع الماوردى والبغوى والرافعى وغيرهم .

إذا عرفت هذه المقدمة فدخل وقت صلاة أخرى فأعاد الاجتهاد — فإن ظن  
طهارة الأول — فلا اشكال فيتوضأ ببقية ان كان منه بقية ويصلى ، وإن ظن  
طهارة الثانى فقد نقل المزنى عن الشافعى رضى الله عنه أنه قال : لا يتوضأ  
بالثانى ولكن يصلى بالتيمم ويعيد كل صلاة صلاها بالتيمم ، وكذا نقل حرمة  
عن الشافعى أنه لا يتوضأ بالثانى ، فقال جمهور الأصحاب : الذى نقله المزنى  
وحرمة هو المذهب ، وقال أبو العباس بن سريج هذا الذى نقله المزنى  
لا يعرف للشافعى وقد غلط المزنى على الشافعى ، والذى يجيء على قياس  
الشافعى أنه يتوضأ بالثانى كالقبلة .

واتفق جمهور أصحابنا المصنفين فى الطريقتين على أن الصواب والمذهب  
ما نقله المزنى وحرمة ، وأن ما قاله أبو العباس ضعيف وضعفوه بما ضعفه به  
المصنف وهو ظاهر . قال الشيخ أبو حامد فى تعليقه : أبى أصحابنا أجمعون  
ما قال أبو العباس قال : وقالوا هذا من زلات أبى العباس ، قال : قال  
أبو الطيب بن سلمة ما غلط المزنى لأن الشافعى نص على هذا فى حرمة ، قال  
أبو حامد : لا يحتاج الى حرمة فإن الشافعى نص عليها فى الأم فى باب الماء  
يشك فيه ، وقال صاحب الحاوى : مذهب الشافعى وما عليه جمهور أصحابه  
أنه لا يجوز استعمال بقية الأول ولا يجوز استعمال الثانى وخالفهم  
أبو العباس ، وكذا قال المحاملى خالف سائر أصحابنا أبا العباس فى هذا ،  
وقالوا : المذهب أنه لا يتوضأ بالثانى . فهذا كلام أعلام الأصحاب . وقد  
جزم جماعة من المصنفين بالمنصوص ، منهم القاضى حسين والبغوى وآخرون  
ولم يرجعوا على قول أبى العباس لشدة ضعفه ، وشذوذه عن الأصحاب  
أجمعين فرجع قول أبى العباس وليس بشئ فلا يغتر به .

قال أصحابنا : فإن قلنا بقول أبى العباس توضأ بالثانى ولا بد من ايراد

الماء على جميع المواضع التي ورد عليها الماء الأول لئلا يكون مستعملا للنجاسة ييقن • وممن صرح بهذا الفوراني وامام الحرمين وصاحب الشامل والغزالي والرافعي وآخرون ، قال صاحب الشامل : ينبغي أن يغسل ما أصابه الماء الأول في غير مواضع الوضوء ، لأن مواضع الوضوء يطهرها الماء عن الحدث والنجس جميعا ، قال : ولا يكون ذلك نقضا للاجتهاد بالاجتهاد ، لأننا لا نحكم بيطلاق طهارته الأولى ولا صلاته بها ، وانما أمرناه بغسل ما غلب على ظنه نجاسته كما أمرناه باجتنب بقية الماء الأول وحكمنا بنجاسته ، ولا يقال : هو نقض الاجتهاد بالاجتهاد •

وهذا الذي قاله صاحب الشامل رحمه الله من أنه في أعضاء الوضوء يكفيه امرار الماء مرة واحدة عن الحدث والنجس هو ظاهر كلام الغزالي أيضا ، وقال الرافعي : لابد من غسلها مرتين ، مرة عن الحدث ومرة عن النجس ، وهذا الذي ذكره الرافعي خلاف قول الأصحاب في حكاية مذهب ابن سريج كما ذكرناه عن صاحب الشامل والغزالي ، وقد قدمنا أن العضو الذي تيقنا نجاسته يكفى غسله مرة واحدة عن الحدث والنجس على الأصح من الوجهين ، فهنا أولى اذا لم تتيقن نجاسته ، وعلى الجملة قول ابن سريج هنا ضعيف جدا والله أعلم •

ولا يجب قضاء الصلاة الأولى ولا الثانية على قول ابن سريج ، وأما اذا قلنا بالمنصوص فانه لا يجوز له استعمال الماء الثاني ولا بقية الأول • بل يتيمم ويصلى ، وفي وجوب اعادة هذه الصلاة التي صلاها بالتيمم الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف ، أصحها الثالث وهو أنه ان كان بقي من الأول بقية لزمه الاعادة والا فلا ، والمراد بهذه البقية بقية يجب استعمالها بأن تكون كافيته لطهارته أو غير كافية وقلنا : يجب استعمالها وهو أصح القولين كما سيأتي في كتاب التيمم ان شاء الله تعالى •

فان كانت البقية غير كافية لطهارته وقلنا لا يجب استعمالها فهي كالمعدومة. صرح به امام الحرمين وآخرون وهو واضح ، وأجاب الأصحاب عن قون انقائل الآخر انه ممنوع من استعمال هذا الماء فقالوا : هو قادر على اسقاط الاعادة بأن يريقهما فهو مقصر بترك الاراقة ، وهذا الخلاف انما هو في

وجوب إعادة الصلاة الثانية التي صلاها بالتيمم • فأما الأولى فلا تجب إعادةتها بلا خلاف • وسواء قلنا بالمنصوص أو بقول ابن سريج اتفق أصحابنا على هذا إلا الدارمي فإنه شذ عنهم فقال في وجوب إعادة الصلاتين ثلاثة أوجه (أحدها) تجب إعادةتهما جميعاً (والثاني) تجب إعادة الأولى فقط (والثالث) تجب إعادة الثانية فقط • وهذا الذي شذ به الدارمي وانفرد به عن الأصحاب ضعيف أو باطل وأظنه اشتبه عليه وكيف كان فهو خطأ لا يلتفت إليه ، وإنما أذكر مثله لأبين فسادَه لئلا يغتر به والله أعلم •

(فرع) : لو أراد من جرى له تغير الاجتهاد أن لا يلزمه إعادة الصلاة بلا خلاف تقريباً على المنصوص أراق الماء الثاني والبقية وتيمم وصلى ولا إعادة قطعاً لأنه معذور في الازالة لا كمن أراقه سفهاً ، قال امام الحرمين : ولو صب أحدهما في الآخر فكلاهما فليتيمم ويصلى بلا إعادة ، وقال : ولو صب الثاني وأبقى بقية الأول تيمم وصلى ولا إعادة لأنه ليس معه ماء متيقن الطهارة ولا مظنونها ، ولو صب البقية وترك الثاني ففي إعادة الوجهان المذكوران في الكتاب • والفرق بين هذه المسألة وبين ما إذا حال بينه وبين الماء سبع ونحوه فإنه لا إعادة قطعاً وهنا خلاف أنه في مسألة السبع متيقن المانع ولا طريق له ، وهنا مقصر بترك الازالة والله أعلم •

(فرع) أبو الطيب بن سلمة هذا أول موضع ذكر فيه في المذهب واسمه محمد بن الفضل بن سلمة بن عاصم البغدادي من كبار أصحابنا تفقه على ابن سريج صنف كتباً كثيرة توفي في المحرم سنة ثمان وثلاثمائة رحمه الله •

قال المصنف رحمه الله تعالى

(وان اشتبه عليه ماء آن ومعه ماء ثالث يتيقن طهارته ففيه وجهان : (أحدهما) لا يتحرى لأنه يقصر على إسقاط الفرض ييقن فلا يؤدي بالاجتهاد كالمكي في القبلة (والثاني) أنه يتحرى لأنه يجوز إسقاط الفرض بالطاهر في الظاهر مع القدرة على الطاهر ييقن ألا ترى أنه يجوز أن يترك ما نزل من النساء ويتيقن طهارته ويتوضأ بما يجوز نجاسته ؟ ) •

(الشرح) : هذان الوجهان مشهوران ، قال صاحب الحاوي : وحكماهما أبو اسحاق المروزي في شرحه أصحابهما عند جمهور أصحابنا في الطريقتين

جواز التحرى وهو قول ابن سريج وجمهور أصحابنا المتقدمين أصحاب الوجوه ، والوجه الآخر اختيار أبى اسحاق المروزي ورجحه صاحب المستظهرى . قال : وهو اختيار صاحب الشامل ولم يرجح فى الشامل واحدا من الوجهين فلعله سمعه منه أو رآه فى مصنف آخر له ، والصحيح ما صححه الجمهور وهو جواز التحرى ، واتفقوا على أنه اذا جوزنا التحرى استحج تركه واستعمال الطاهر ييقن احتياطا .

وأجاب الأصحاب عن تمسك من منع الاجتهاد بالقياس على القبلة بأجوبة أحسنها أن القبلة فى جهة واحدة ، فاذا قدر عليها كان طلبها لها فى غيرها عبثا بخلاف الماء الطهور فانه فى جهات كثيرة ( الثانى ) أن اليقين فى القبلة حاصل فى محل الاجتهاد بخلاف الماء ( الثالث ) أن المنع من الاجتهاد فى القبلة فى المسألة المفروضة لا يؤدى الى مشقة بخلاف الماء والثياب ( الرابع ) ذكره الشيخ أبو محمد فى الفروق عن بعض الأصحاب أن الماء مال متمول وفى الاعراض عنه تفويت ماليته مع امكانها فلا تفوت منفعة مال لوجود مال آخر بخلاف القبلة . واستدل الأصحاب فى ترجيح المذهب مع ماسبق بأن الصحابة رضى الله عنهم كان يسمع أحدهم الحديث عن النبى صلى الله عليه وسلم من صحابى آخر فيعمل به ولا يفيد الا الظن ولا يلزمه أن يأتى النبى صلى الله عليه وسلم فيسمعه منه . فيحصل له العلم قطعا واستدل من منع الاجتهاد من نص الشافعى بقوله فى المختصر : ولو كان فى السفر معه انا ان يستيقن أن أحدهما طاهر ، والآخر نجس ، قالوا : فجعل السفر شرطا للاجتهاد لكونه ليس معه ماء آخر ، وأجاب الجمهور بأن السفر شرط لوجوب الاجتهاد لا لجوازه والله أعلم .

وأما قول المصنف : ( لأنه يقدر على اسقاط القرض ييقن فلا يؤدى بالاجتهاد كالمكى فى القبلة ) فمراده بالمكى من كان بمكة وليس بينه وبين الكعبة حائل لا أصلى ولا طارئ ، فأما من هو بمكة وبينه وبين الكعبة حائل أصلى كالجبل فانه يجتهد بلا خلاف ، وكذا من بينه وبينها حائل طارئ كالبناء على الصحيح ، كذا صرح به المصنف فى باب استقبال القبلة والأصحاب .

وقوله : ( ألا ترى أنه يجوز أن يترك ماء نزل من السماء ) الى آخره ،  
معناه أنه اذا كان بحضرته ماء السماء الذى شاهد نزوله من السماء ولم يقع  
على نجاسة فهو يقطع بطهارته . ومع هذا يجوز أن يتركه ويتوضأ من انا  
فيه ماء قليل قد غاب عنه واحتمل ولوغ كلب فيه أو نجاسة أخرى ، وكذا لو  
كان بحضرة نهر وشبهه من المياه الكثيرة جاز الوضوء من الاناء الممكن  
نجاسته ، وهذا لا خلاف فيه والله أعلم .

( فرع ) : قال أصحابنا يتخرج على هذين الوجهين مسائل ، والعبارة  
الجامعة لها أنه هل يجوز الاجتهاد مع القدرة على اليقين ؟ منها لو اشتبه  
ماءان مستعمل ومطلق وهى المسألة التى ذكرها المصنف بعد هذا - فان قلنا :  
يلزم الأخذ باليقين - توضأ بهما والا اجتهد ( الثانية ) اشتبه ثوبان ومعه ثالث  
ظاهر ييقن أو معه ماء يمكنه غسل أحدهما به ، فان أوجبنا اليقين لم يجتهد  
بل يصلى فى الثالث أو يغسل وان لم نوجب اليقين اجتهد ( الثالثة ) معه  
مزدتان فى كل واحدة قلة واحداهما نجسة واشتبهت - فان أوجبنا اليقين -  
وجب خلطهما والا اجتهد ( الرابعة ) اشتبه لبن طاهر ولبن متنجس ومعه لبن  
ثالث من ذلك الجنس يتيقن طهارته ، قال الشيخ أبو حامد والمحاملى فى  
المجموع وأبو على البندنجى فى جواز التحرى : هذان الوجهان ، قال  
المتولى : لعل الشيخ أبا حامد أراد اذا كان مضطرا يريد شرب اللبن حتى  
يجب عليه طلب الطاهر كما عليه فى مسألة الماء طلب الطاهر للطهارة . قال :  
فأما فى غير حال الاضطرار فلا يمنع من الاجتهاد بلا خلاف لأنه ليس عليه  
فرض حتى يمنعه على أحد الوجهين من الاجتهاد للقدرة على اليقين ، وانما  
الغرض الآن المالية ، هذا كلام المتولى وذكر صاحب الشامل نحوه ، وأبكر  
على الشيخ أبى حامد فالصحيح جواز الاجتهاد فيهما مطلقا من غير خلاف :  
والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اشتبه ماء مطلق وماء مستعمل ففيه وجهان ( أحدهما ) لا يتحرى  
لأنه يقدر على اسقاط الفرض بيقين بأن يتوضأ بكل واحد منهما ( والثانى )  
أنه يتحرى لأنه يجوز اسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين ) .

(الشرح) : هذان الوجان مبيان على الوجهين السابقين في المسألة قبلها  
كما ينه ، والصحيح منهما جواز التحرى ويتوضأ بما ظن أنه المطلق  
« والثاني » لا يجوز التحرى بل يلزمه اليقين بأن يتوضأ بكل واحد مرة ،  
وعلى هذا لو أراد الاستنجاء أو غسل نجاسة أخرى غسل بأحدهما ثم بالآخر  
وإذا توضأ بهما فهو غير جازم في نيته بطهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة .  
كمن نسي صلاة من خمس والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اشتبه عليه ماء مطلق وماء ورد لم يتحر بل يتوضأ بكل واحد  
منهما . وان اشتبه عليه ماء ورد وبول انقطعت رائحته لم يتحر بل يريقهما  
ويستيم لأن ماء الورد والبول لا أصل لهما في التطهير فيرد اليه بالاجتهاد ) .

(الشرح) : هذا الذى ذكره في المسألتين هو المذهب الصحيح الذى قطع  
به العراقيون في كتبهم المشهورة ، وصححه الخراسانيون ، وحكوا وجها أنه  
يجوز التحرى في المسألتين وحكاه المصنف في كتابه في الخلاف ، قال البغوى  
وسائر الخراسانيين : وعلى هذا الوجه لا بد من ظهور علامة ولا يجىء فيه  
الوجه السابق في الماءين أنه يكفى الظن بلا علامة ، قال الخراسانيون : ومثل  
هذه المسألة مسائل ، منها : اذا اشتبه لبن بقر ولبن أتان وقلنا بالمذهب انه  
نجس ، أو اشتبه خل وخمر أو شاة ذكاه مسلم وشاة ذكاه مجوسى ، أو  
لحم ميتة ولحم مذكاة . فالمذهب في الجميع منع الاجتهاد ، وبه قطع  
العراقيون . وللخراسانيين وجه ضعيف أنه يجتهد .

ولو اشتبه شاتان مذكاتان احدهما مسمومة ، جاز الاجتهاد فيها بلا  
خلاف كالماءين والطعامين لأنهما مباحتان طراً على احدهما مانع ، ذكره  
القاضى حسين ، وهو واضح والله أعلم . وقوله : فيرد اليه بالاجتهاد هو  
بنصب الدال .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اشتبه عليه طعام طاهر وطعام نجس ، تحرى فيهما لأن أصلهما على  
الإباحة فهما كالماءين ) .

( الشرح ) : هذا الذى ذكره من التحرى فى الأطعمة متفق عليه ، وسواء كانا جنسا كلبنين أو دبسين أو خلين أو زيتين أو عسلين أو سمنين أو عصيرين أو طحينين ونحو ذلك ، أو جنسين كخل ولبن أو دبس وزيت أو طيبخ وخبز ونحو ذلك ، وكذا طعام وثوب أو تراب وكذا تراب وتراب أو تراب وثوب ونحو ذلك . وكل هذا يجوز التحرى فيه بلا خلاف الا أن الشيخ أبا حامد والدارمى حكيا وجها عن الزيرى أنه قال : لا يجوز الاجتهاد فى جنسين ، قال أبو حامد : وهذا ليس بشئ ، ولو اشتبه طعامان ومعه ثالث يتيقن طهارته فالمذهب جواز الاجتهاد وفيه خلاف سبق قريبا والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ان اشتبه الماء الطاهر بالماء النجس على أعمى ففيه قولان ، قال فى حرمة : لا يتحرى ( لأن عليه أمارات تتعلق بالبصر ، فهو كالقبة ) ، وقال فى الأم . يتحرى ( لأن<sup>(١)</sup> ) له طريقا الى ادراكه بالسمع والشم فيتحرى فيه ) كما يتحرى فى وقت الصلاة ، فان قلنا يتحرى فلم يكن له دلالة على الأغلب عنده فوجهان : ( أحدهما ) (٢) لا يقلد لأن من جاز له الاجتهاد فى شئ لا يقلد فيه غيره كالبصير ، ( والثانى ) (٣) يقلد وهو ظاهر نصه فى الأم لأن أمارته تتعلق بالبصر وغيره ، فاذا لم يغلب على ظنه دل على أن أماراته تعلقت بالبصر فصارى كالأعمى فى القبة ) .

( الشرح ) اتفقوا على أن الأعمى يجتهد فى أوقات الصلاة ولا يجتهد فى القبة وفى الأوانى قولان ، الصحيح منهما عند الأصحاب جواز الاجتهاد وقطع به جماعات منهم الفورانى والماوردى والمحاملى فى المقنع والغزالى فى الوجيز وغيرهم . وقال الشيخ أبو حامد فى التعليق قال أصحابنا : البصير والأعمى فى الأوانى سواء ، ولم يذكر فيه خلافا ، وشذ عن الأصحاب أبو العباس الجرجانى فقطع فى كتابيه التحرير والبلغة بأنه لا يتحرى ، وهذا شاذ متروك نبهت عليه لئلا يفتر به .

(١) كل ما بين المعقوفين ساقط من شى وق وط ( ط ) .  
(٢) فى نسخة الركبى ( أحدهما من أصحابنا قال ) ط .  
(٣) فى نسخة الركبى ( ومنهم من قال : يجوز أن يقلد ) .



فان قلنا يجتهد فاجتهد فلم يظهر له شيء فوجهان ، ذكر المصنف دليلهما  
أصحهما له التقليد وهو ظاهر نصه في الأم ، والثاني لا ، فان قلنا : لا يقلد  
أو قلنا يقلد . فلم يجد من يقلده أو وجد بصيرا وقلده فتحير البصير أيضا  
قال ابن الصباغ قال الشافعي لا يتييم ، ولكن يخمن أكثر ما يقدر عليه  
ويتوضأ ويصلي ، ولم يذكر الاعادة ، قال القاضي أبو الطيب : عندى تجب  
الاعادة لأنه لم تثبت طهارة الماء عنده بأمرة .

وقال الشيخ أبو حامد : يتييم ويصلي ويعيد لأنه لم يعلم طهارة الماء  
ولا ظنها ، قال ابن الصباغ : قول القاضي موافق للنص وقول الشيخ  
أبي حامد أقيس قال : فان قيل فالأصل الطهارة فالجواب أن يقين النجاسة في  
أحدهما منع العمل بالأصل بدليل وجوب التحري . هذا كلام ابن الصباغ ،  
وقوله الشيخ أبي حامد هو الصحيح الجارى على قاعدة المذهب وعلى  
الأصول ، والنص يتأول على من ظن طهارته بعلامة أو على غير ذلك والله أعلم .  
وقول المصنف ( لم يكن دلالة ) هو بفتح الدال وكسرهما لغتان مشهورتان  
ويقال : دلولة بضم الدال حكاهما الجوهري وهى العلامة .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اشتبه ذلك على رجلين فأدى اجتهد أحدهما الى طهارة أحدهما ،  
واجتهاد الآخر الى طهارة الآخر توضحاً كل واحد منهما بما أداه اليه اجتهداه .  
ولم يأت أحدهما بالآخر ، لأنه يعتقد أن صلاة امامه باطلة ) .

( الشرح ) : هذا الذى ذكره متفق عليه كما ذكره الا أن أصحابنا حكوا  
عن أبي ثور رحمه الله أنه يجوز أن يأت أحدهما بالآخر ولا شك في ضعف  
مذهبه فان صلاة المأموم حينئذ باطلة قطعاً اما لعدم طهارته واما لعدم طهارة  
امامه مع علمه بالحوال ، ومثل هذه المسألة اذا اختلف اجتهد رجلين في القبلة  
أو خرج من أحدهما حدث وتناكراه ففى كل هذه الصور تصح صلاة كل  
واحد اعتباراً باعتقاده ولا يصح اقتداؤه بالآخر والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كثرت الأواني وكثر المجتهدون فأدى اجتهد كل واحد منهم الى  
طهارة ائاء وتوضأ به وتقدم أحدهم وصلى بالباقيين الصبح وتقدم آخر وصلى

بهم الظهر وتقدم آخر وصلى بهم العصر فكل من صلى خلف امام يجوز أن يكون ظاهرا فصلاته خلفه صحيحة وكل من صلى خلف امام يعتقد أنه نجس . فصلاته خلفه باطلة ) .

( الشرح ) : هذه المسألة كثيرة الفروع مختلف في أصلها ، وقد ذكرها المصنف مختصرة جدا فنذكر صورة الكتاب مع التنبيه على قاعدة المذهب ثم فروعها ان شاء الله تعالى .

فصورة الكتاب أن يكون هناك ثلاثة من الأواني طاهران ونجس واشتبهت ، فاجتهد فيها ثلاثة رجال فأدى اجتهاد كل واحد الى طهارة اثناء فاستعمله ثم صلى أحدهم بصاحبه الصبح ثم آخر بصاحبه الظهر ثم الآخر العصر وكلهم صلوا الصلوات بتلك الطهارة ففي المسألة ثلاثة أوجه حكاه أصحابنا الخراسانيون أصحابها وهو قول ابن الحداد وبه قطع المصنف وسائر العراقيين والمتولي من الخراسانيين أنه يصح لكل واحد الصلاة التي أم فيها والاقتداء الأول ويطل الاقتداء الثاني .

( والوجه الثاني ) يصح لكل واحد التي أم فيها فقط ولا يصح له اقتداء أصلا ، وهذا قول أبي العباس بن القاص صاحب التلخيص لأن المقتدى يعتقد أن أحد اماميه محدث فهو شاك في أهلية كل واحد منهما للامامة فأشبهه الخنثى ، وهذا القياس على الخنثى ضعيف . والفرق أن صاحب الاناء الذي هو الامام يظن أهليته للامامة باجتهاده بخلاف الخنثى فانه لا يظن أهلية نفسه للامامة الرجال فنظير صاحب الاناء أن يكون الخنثى قد ظن كونه رجلا بعلامة كانبول وغيره ، أو بيله الى النساء ، وحينئذ يصح اقتداء الرجل به قطعا .

( والوجه الثالث ) وهو قول أبي اسحق المروزي : تصح لكل واحد التي أم فيها ويصح الاقتداء الأول ان اقتصر عليه ، فلو اقتدى بعد ذلك بالآخر بطلت احدى صلاتيه خلفهما لا بعينها فيلزمه اعادتهما كمن نسي صلاة من صلاتين ، فاتفق ابن القاص والمروزي على وجوب اعادة الصلاتين اذا اقتدى اقتداءين ، واختلفا اذا اقتصر على اقتداء فأوجب الاعادة ابن القاص لا المروزي ، واتفق ابن الحداد والمروزي على صحة الاقتداء الأول اذا اقتصر

عليه واختلفا إذا اقتدى ثانيا فقال ابن الحداد : يتعين الثاني للبطان . وقال المروزي : يجب اعادتهما جميعا وعلى الأوجه كلها يصح لكل واحد الصلاة التي أم فيها بلا خلاف ، وشذ صاحب البيان فحكى وجها أن صلاة امام العصر في المثال المذكور باطلة في حقه لأنه لما صلى خلف امامي الصبح والظهر صار كأنه اعترف بأنهما الطاهران فتعين هو للنجاسة . وهذا خيال عجيب وعجب من قال هذا وكيف يقال هذا ؟ فانه لو اعتقد نفسه نجسا كانت صلاته كلها سواء ، وهذا الوجه خطأ صريح ، وانما أذكر مثله للتنبيه على بطلانه لئلا يفتر به ثم لا تفريع عليه وما أذكره بعد هذا تفريع على المذهب .

قال أصحابنا : ولو اشتبهت أوان والطاهر واحد والباقي نجسات فصلاة كل امام صحيحة فيما أم فيه باطلة في الاقتداء كله ، خلافا لأبي ثور كما سبق ولو كان الطاهر اثنين والنجس اثنين وصلى كل واحد صلاة فصلاة الأئمة صحيحة بلا خلاف ، وأما الاقتداء ففيه الأوجه ، فعلى قول ابن الحداد وهو الأصح صلاة الصبح صحيحة للجميع وصلاة الظهر صحيحة لامامها وامام الصبح ، باطلة في حق الباقيين ، وصلاتا العصر والمغرب صحيحتان لاماميهما . باطلة للمأمومين . وعلى قول ابن القاص لا يصح الا ما أم فيها ، وعلى قول المروزي يصح الاقتداء الأول ان اقتصر عليه فان اقتدى ثانيا بطل جميع ما اقتدى فيه ، ولو كان الطاهر ثلاثة وواحد نجسا وصلوا كما ذكرنا فالصبح والظهر صحيحتان في حق الجميع ، والعصر صحيحة في حق غير امام المغرب . والمغرب باطلة في حق غير امامها ، هذا قول ابن الحداد ، وعلى قول ابن القاص : لا يصح الاقتداء مطلقا ، والمروزي يصح اقتضاءين ان اقتصر عليهما والا بطل جميع اقتدائه .

ولو كانت خمسة فان كان الطاهر واحدا والباقي نجسا لم يصح الا ما أم فيها بلا خلاف ، وان كان الطاهر اثنين صحت الصبح للجميع والظهر لامامها وامام الصبح وتبطل للباقيين والعصر والمغرب والعشاء باطلات الا في حق أئمتها ، ولو كان الطاهر ثلاثة صحت الصبح والظهر للجميع والعصر لامامها وامامي الصبح والظهر فقط ، وبطلت المغرب والعشاء الا لاماميهما . ولو كان الطاهر أربعة صحت الصلوات كلها الا المغرب في حق امام العشاء

والا العشاء في حق غير امامها ، هذا الذي ذكرناه في الخمسة مذهب ابن الحداد ولا يخفى تفريع الآخرين •

ولو كثرت الأواني والمجتهدون لم يخف حكمهم وتخرج مسائلهم على ما ذكرنا ، وضابطه على قول ابن الحداد يصح لكل واحد ما أم فيه ومن اقتدى به الأول فالأول بعدد بقية الطاهر •

قال أصحابنا : ولو جلس رجلان فسمع منهما صوت حدث فتناكراه فهو كمسألة الاناءين فتصح صلاة كل واحد في الظاهر ولا يصح اقتداؤه بصاحبه • ولو كانوا ثلاثة فسمع بينهم صوت تناكروه فهو كمسألة الأواني الثلاثة وفيها المذاهب فعند ابن القاص لا يصح اقتداء ، وعند ابن الحداد يصح الاقتداء للأول والمروزي يصح الاقتداء الأول ان اقتصر عليه والا فيعيدهما ، ولو كانوا أربعة أو خمسة فعلى ما سبق في الآنية حرفا حرفا ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور ، وذكر الشيخ أبو محمد الجويني والمتولي وجها أنه لا يصح الاقتداء هنا وان صح في الآنية لتيسر الاجتهاد في الآنية دون الأشخاص في الحدث •

قال امام الحرمين : وقد يفرض زيادة في الآنية وهي أن الخمسة لو اجتهدوا في الآنية الخمسة - والنجس واحد - فأدى اجتهاد أحدهم الى طهارة اناء فتوضأ به واجتهد في بقيتها فعين النجس باجتهاده ، فمن استعمل هذا النجس لا يقتدى به هذا الانسان ويصح اقتداؤه بالباقيين بلا خلاف كيف كان ، يعنى ولا اعادة • قال : ولا يتأتى هذا في مسألة الحدث اذ ليس هناك اجتهاد ولا تمسك بدلالة يعول عليها ، قال : فان تكلف متكلف وفرض فيه علامات ظنية استوى البابان فيما ذكرناه الآن والله أعلم •

( فرع ) : ذكر الشيخ أبو حامد وصاحبه القاضي أبو الطيب والمحاملي والبندنجي وغيرهم هنا مسألة ذات فروع تشبه هذه التي نحن فيها ، وذكرها كثيرون في آخر صفة الوضوء ، وقد رأيت تقديمها تأسيسا بهؤلاء الأئمة ومسارعة الى الخيرات قبل حلول المنية وغيرها من الآفات ، وكان عادة القاضي حسين اذا ذكر مسألة ذكر معها كل ما له تعلق بها وما يشبهها ونعمت الخصلة •

قال أصحابنا رحمهم الله : اذا توضأ للظهر عن حدث وصلّاها ثم توضأ للعصر عن حدث وصلّاها ثم يتيقن أنه نسي مسح الرأس أو فرضاً من فروض الطهارة من إحدى الطهارتين ولم يعرف عينها لزمه إعادة الصلاتين لأن أحدهما باطلة وقد جهلها فهو كمن نسي صلاة من صلاتين ، وهذا لاخلاف فيه بين أصحابنا .

وأما الطهارة فهي مبنية على تفريق الوضوء ، فان قلنا بالقول الصحيح الجديد أن تفريق الوضوء جائز مسح رأسه ثم غسل رجليه وتمت طهارته ، وان قلنا بالقديم ان تفريق الوضوء يبطله ، استأنف الطهارة ، ولو توضأ للظهر عن حدث فصلّاها ثم حضرت العصر فجدد الوضوء ولم يحدث وصلى العصر ثم يتيقن ترك مسح الرأس في إحدى طهارتيه وجهلها ، فهذه المسألة تبنى على أصليين أحدهما تفريق الوضوء والآخر أن التجديد هل يرفع الحدث ؟ وفيهما خلاف فنذكر الطهارة ثم الصلاة .

فأما الطهارة فان قلنا : التجديد يرفع الحدث فهو الآن متطهر طهارة صحيحة ، اما الأولى واما الثانية ، واما بعضها من الأولى وبعضها من الثانية ، لأنه ان تركه من الثانية فالأولى صحيحة ، والا فالثانية ان قلنا لا يجوز التفريق ، وان جوزناه حصل الوجه واليدان من الأولى ، والرأس والرجلان من الثانية ، وان قلنا بالمذهب الصحيح ان التجديد لا يرفع الحدث بنى على التفريق ، فان قلنا : لا يجوز استأنف الطهارة ، وان قلنا : يجوز بنى على أنه فرق هل يحتاج الى نية أخرى لباقي الأعضاء ؟ وفيه وجهان ( أحدهما ) لا يحتاج بل تكفيه النية السابقة .

فان قلنا يحتاج الى نية جديدة انبنى على أن تفريق النية على الأعضاء هل يجوز أم لا ؟ وفيه وجهان أحدهما يجوز ، فان قلنا : يجوز بنى على طهارته فيمسح رأسه ثم يغسل رجليه ، وان قلنا : تكفيه النية السابقة انبنى على أن من ترك لمة من عضوه في الغسلة الأولى فانفصلت في الثانية هل يرتفع حدثه ؟ وفيه وجهان أحدهما نعم ، فان قلنا : لا يرتفع فهو كما اذا قلنا لا تكفيه النية السابقة ، وان قلنا يرتفع في مسألة اللمة ففي التجديد وجهان ( أحدهما ) هو كاللمة ( والثاني ) الجزم بأنه لا يرتفع ، وهذه الأوجه والمسائل المبنى عليها سنأتى في باب صفة الوضوء وباب نية ان شاء الله تعالى واضحة مبسطة .

والحاصل للفتوى من هذا الخلاف أنه يبنى على طهارته فيمسح رأسه ثم يغسل رجليه بناء على الراجح في جميع هذه الأصول . هذا حكم الطهارة .  
وأما الصلاة فيجب إعادة الظهر بلا خلاف بين أصحابنا ، لأننا شككنا في فعلها بظهاره ، والأصل بقاؤه عليه ، وأما العصر فمبنية على الطهارة فإن قلنا طهارته الآن صحيحة فعصره صحيح ، وإن قلنا يجب استئنافها أو البناء عليها بمسح الرأس وغسل الرجلين وجب إعادة العصر ، هكذا قاله الأصحاب واتفقوا عليه .

وقد يقال : كيف جزموا بوجوب إعادة الظهر وقد حصل الشك فيها بعد الفراغ منها ، ومن شك في ترك سجدة من الصلاة بعد الفراغ لا شيء عليه ، بل صلاته صحيحة على المذهب الصحيح وبه قطع المصنف وسائر العراقيين كما هو معروف في باب سجود السهو . والجواب أن هذه المسألة ليست كذلك ، والفرق من وجهين ( أحدهما ) أن الطهارة شرط للصلاة وشككنا هل أتى به أم لا ؟ وعلى تقدير أن لا يكون أتى به لم يدخل في الصلاة فشككنا هل دخل فيها أم لا ؟ والأصل عدم الدخول ولم يعارض هذا الأصل في شيء آخر ، وأما مسألة ترك السجدة فقد تعين فيها الدخول في الصلاة وشككنا بعد الفراغ في أنه جرى مبطل أم لا ، والأصل عدم مبطل ، والظاهر مضيها على الصحة .

الفرق الثاني أن الشك في ترك السجدة ونحوها تعم به البلوى فعفى عنه بخلاف الطهارة ، هذا تحرير المسألة وقد ذكرها جماعة ناقصة وأحسنهم لها ذكرها القاضي أبو الطيب في تعليقه . ولو توضع للصباح عن حدث فصلها ثم جدد للظهر ثم توضع للعصر عن حدث ثم جدد للمغرب ثم توضع للعشاء عن حدث ثم علم أنه ترك مسحاً في إحدى الطهارات ( وجب <sup>(١)</sup> إعادة كل صلاة صلاها بطهارة حدث بلا خلاف ، وفي التي صلاها بعد تجديد الخلاف التفصيل السابق ولو توضع عن حدث وصلى الصبح ثم نسي أنه توضع وصلى فتوضع ثانياً وصلى ثم علم أنه ترك مسحاً في إحدى الطهارتين ) وسجدة من إحدى الصلاتين ولم يعلم محلها فطهارته الآن صحيحة بلا خلاف ،

(١) ما بين المعنيتين استدركناه من مقابلة النسخ جميعاً .

ويلزمه إعادة الصلاة لاحتمال أنه ترك المسح في الطهارة الأولى والسجدة من الصلاة الثانية ، ذكره صاحب العدة وهو واضح والله أعلم .

( فرع ) وما ذكره امام الحرمين وغيره متصلاً بهذه وهو مما يشبهها .  
اقتدى شافعي بحنفي وعكسه وفيه خلاف وتعم به البلوى : والأكثر ذكره في باب صفة الأئمة ، وأنا أرى تقديمه موافقة للإمام ومسارة الى الخير ، لكنني أذكرها مختصرة فان وصلت باب صفة الأئمة بسطتها ان شاء الله تعالى .

قال امام الحرمين : كان شيخى يذكر هنا اقتداء الشافعي بالحنفي قال : ونحن نذكره . فاذا توضأ حنفي واقتدى به شافعي ، والحنفي لا يعتقد وجوب نية الوضوء والشافعي يعتقد ثلاثاً أوجه ( أحدها ) وهو قول الأستاذ أبى اسحق الاسفراينى لا يصح اقتداؤه : نوى أو لم ينو ، لأنه وان نوى فلا يراها واجبة فهي كالمعدومة فلا تصح طهارته ( والثاني ) وهو قول القفال يصح وان لم ينو لأن كل واحد مؤاخذ بموجب اعتقاده والاختلاف في الفروع رحمة ( والثالث ) وهو قول الشيخ أبى حامد الاسفراينى ان نوى صح والا فلا .

فهذه الأوجه مشهورة ، والمختار وجه رابع سنذكره مع غيره من فروع المسألة ان شاء الله تعالى في باب صفة الأئمة ، وهو أنه يصح الاقتداء بالحنفي ونحوه الا أن يتحقق اخلاؤه بما نشترطه ونوجبه ، وهذه الأوجه جارية في صلاة الشافعي خلف حنفي وغيره على وجه لا يراه الشافعي ويراه ذلك المصلي بأن أبدل الفاتحة أو لم يطمئن أو مس فرجا أو امرأة ، فعند الأستاذ أبى اسحق وأبى حامد صلاة الشافعي خلفه باطلة اعتباراً باعتقاد المأموم ، وعند القفال صحيحة اعتباراً باعتقاد الامام .

قال البغوى : ولو صلى الحنفي على خلاف مذهبه مما يصححه الشافعي بأن اقتصد ولم يتوضأ أو توضأ بقاء قدر قلتين وقعت فيه نجاسة لم تميزه فاقتدى به شافعي فعند القفال لا يصح اعتباراً باعتقاد الامام ، وعند أبى حامد يصح اعتباراً باعتقاد المأموم ، قال الامام ولو وجد شافعي وحنفي نبيذ نثر

ولم يجد ماء فتوضأ به الحنفى وتيسم الشافعى ، واقتدى أحدهما بالآخر  
فصلاة المأموم باطلة لأن كل واحد يرى بطلان صلاة صاحبه فأشبهه الرجلين  
إذا سمع منهما صوت حدث تناكراه ، ومن هذا القبيل الماء الذى يتوضأ به  
حنفى هل هو مستعمل ؟ وقد قدمناه فى بابيه والله أعلم .

( فرع ) : فى مسائل تتعلق بالباب لم يذكرها المصنف أحدها قال القاضى  
حسين فى تعليقه : لو كان له غنم فاختلفت بغنم غيره أو اختلفت رحله برحال  
غيره أو حمامه بحمام غيره فله التحرى وكذا قال البغوى : لو اختلفت شاة  
أو حمامه بشاة غيره وحمامه فله أخذ واحدة بالاجتهاد ، فإن نازعه من قى يده  
فالقول قول صاحب اليد ، وذكر المتولى والرويانى فى شاته وثوبه المختلطين  
وجهن فى جواز الاجتهاد به .

الثانية : قال أصحابنا إذا اختلفت زوجته بنساء واشتبهت لم يجز له وطء  
واحدة منهن بالاجتهاد بلا خلاف سواء كن محصورات أو غير محصورات ،  
لأن الأصل التحريم ، والأبضاع يحتاط لها والاجتهاد خلاف الاحتياط ، ولو  
اشتبهت أخته من الرضاع أو النسب أو غيرها من محارمه بنسوة فإن كن غير  
محصورات كنسوة بلد كبير فله أن ينكح واحدة منهن بلا خلاف ، ولا يفترق  
الى اجتهاد كما لو غصبت شاة وذبحت فى بلد لا يحرم اللحم بسببها  
لانفمارها فى غيرها ، وإن كن محصورات كقرية صغيرة فوجهان ، الصحيح  
لا يجوز نكاح واحدة منهن ولو اجتهد ، والثانى يجوز سواء اجتهد أم لا ،  
وهذان الوجهان حكاهما الامام وغيره فى كتاب النكاح .

الثالثة : ان اختلفت ميتة بمذكيات بلد أو اثناء بول بأوانى بلد ، فله أكل  
بعض المذكيات والوضوء ببعض الأوانى . وهذا لا خلاف فيه ، والى أى حد  
ينتهى ؟ فيه وجهان حكاهما صاحب البحر ( أحدهما ) الى أن يبقى واحد كما  
لو حلف لا يأكل ثمرة فاختلفت بتمر كثير ، فانه يأكل الجميع الا ثمرة ولا  
يحنث ( والثانى ) يجوز الى أن يبقى قدر لو كان الاختلاط به ابتداء منع  
الجواز ولم يرجح واحدا من الوجهين والمختار الأول ، وقد جزم صاحب  
التممة بمثله فيما لو خفى عليه موضع النجاسة من أرض ونحوها وسنوضح  
المسألة فى باب طهارة البدن ان شاء الله تعالى .



الرابعة : حكى صاحب البحر عن القاضى حسين أنه قال : لو كان له دناءة في أحدهما دبس وفي الآخر خل ، واغترف منهما في اناء واحد ثم رأى في الاناء فأرة ميتة لا يعلم من أيهما هي ؟ تحرى في الدين . فإذا أدى اجتهاده الى طهارة أحدهما ونجاسة الآخر - فإن كان اغترف بمغرفتين فالذى أدى اجتهاده الى طهارته طاهر ، والآخر نجس ، وإن كان بمغرفة واحدة فإن ظهر بالاجتهاد أن الفأرة كانت في الثانى فالأول باق في طهارته ، وإن ظهر أنها كانت في الأول فهما نجسان .

الخامسة : اذا اشتبه الماء آن فتوضأ بأحدهما من غير اجتهاد وفلنا بالمذهب : انه لا يجوز من غير اجتهاد فإن أن الذى توضأ به طاهر ، فقد حكى الشاشي في كتابيه المستظهرى تم المعتمد أنه لا يصح وضوءه في اختيار الشيخ أبى اسحق المصنف لأنه متلاعب فهو كالمصلى الى جهة بغير اجتهاد . فانه لا تصح صلاته بالاتفاق وإن وافق القبلة . وكذا من صلى شاكا في دخول الوقت بلا اجتهاد فوافقه لا تصح صلاته . قال : واختيار ابن الصباغ أنه يصح وضوءه لأن المقصود اصابة الطاهر وقد حصل ، قال الشاشي : وهذا يلزم عليه القبلة ويمكنه أن يعتذر بأنه شرع في الصلاة شاكا في شرطها ، فوزانه لو صلى هنا قبل بيان طهارة الذى توضأ به فانه لا تصح صلاته بالاتفاق ، قال : ويجب عن هذا بأن الطهارة في نفسها عبادة وقد شرع فيها شاكا في شرطها فكان متلاعبا .

( قلت ) وقد قطع الغزالي في فتاويه بصحة وضوءه والمختار بطلان وضوءه والله أعلم .

## فصل

نقدم في أول الباب الحديث الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه شكى اليه الرجل يخيل اليه الشئ في الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم « لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا » قال : أصحابنا : نبه صلى الله عليه وسلم على أن الأصل واليقين لا يترك حكمه بالشك ، وهذه قاعدة

مطرودة لا يخرج منها الا مسائل يسيرة لأدلة خاصة على تخصيصها . وبعضها اذا حقق كان داخلا فيها ، وسأذكرها الآن ان شاء الله تعالى .

فعلى هذه القاعدة لو كان معه ماء أو مائع آخر من لبن أو عسل أو دهن أو طيبخ أو ثرب<sup>(١)</sup> أو عصير أو غيرها مما أصله الطهارة وتردد في نجاسته فلا يضر تردده وهو باق على طهارته ، وسواء كان تردده بين الطهارة والنجاسة مستويا أو ترجح احتمال النجاسة الا على قول ضعيف حكاه الحراسانيون أنه اذا غلب على ظنه النجاسة حكم بها والصحيح ما سبق . وكذا لو شك في طلاق أو عتق أو حدث أو طهارة أو حيض زوجته وأمثه فله البناء على الأصل ولا يلزمه شيء ، هذا كله ما لم يستند الظن الى سبب معين فان استند كمسألة بول الحيوان في ماء كثير اذا تغير ومسألة المقبرة المشكوك في نبشها وثياب المتدينين باستعمال النجاسة وغير ذلك فلها أحكام معروفة ففى بعضها يعمل بالظاهر بلا خلاف كمسألة بول الحيوان وشهادة شاهدين فانها تعيد الظن وتقدم على أصل براءة الذمة بلا خلاف وفي بعضها قولان كمسألة المقبرة ونحوها .

وقد ذكر المصنف في آخر باب الآنية في آنية الكفار المتدينين باستعمال النجاسة وجهين ( أحدهما ) أنه محكوم بنجاستها عملا بالظاهر ( والثاني ) بطهارتها عملا بالأصل ، وهذا الثاني هو الأصح عند الأصحاب . قال جماعة من الأصحاب هذا الخلاف مبنى على الخلاف في المقبرة المشكوك في نبشها قالوا : ومأخذ الخلاف أنه تعارض أصل وظاهر فأيهما يرجح فيه هذا الخلاف . وبالنسبة لجماعات من الخراسانيين في التخريج على هذا فأجروا قولين في الحكم بنجاسة ثياب مدمني الخمر والقصابين وشبههم ممن يخالط النجاسة ولا يتصون منها مسلما كان أو كافرا . وطردها في طين الشوارع الذي يغلب على الظن نجاسته ، وأبعد بعضهم فطردها في ثياب الصبيان وزاد بعضهم فقال : هل تثبت النجاسة بغلبة الظن ؟ فيه قولان ، والراجح المختار في هذا كله طريقة العراقيين وهي القطع بطهارة هذا أو شبهه وقد نص التتافعي على طهارة

(١) الثرب : شحم قد غشى الكرش والامعاء رقيق ( مختار الصحاح ) قلت : هو المسمى بالطرب عند العامة ( ط ) .

ثياب الصبيان في مواضع . وذكر جماعة من متأخري أصحابنا الخراسانيين أن كل مسألة تعارض فيها أصل وظاهر أو أصلان ففيها قولان . ومن ذكر هذه القاعدة القاضي حسين وصاحبه صاحب التمهيد والقاضي أبو سعد الهروي في كتابه الاشراف على غوامض الحكومات . وهذا الاطلاق الذي ذكره ليس على ظاهره ، ولم يريدوا حقيقة الاطلاق فان لنا مسائل يعمل فيها بالظن بلا خلاف بشهادة عدلين فانها تفيد الظن ويعمل بها بالاجماع ، ولا ينظر الى أصل براءة الذمة ، وكمسألة بول الحيوان وأشباهاها ، ومسائل يعمل فيها بالأصل بلا خلاف كمن ظن أنه طلق أو أحدث أو أعتق أو صلى أربعاً لا ثلاثاً فانه يعمل فيها بالأصل وهو البقاء على الطهارة وعدم الطلاق والعرق والركعة الرابعة وأشباهاها بل الصواب في الضابط ما حرره الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح فقال : اذا تعارض أصلان أو أصل وظاهر وجب النظر في الترجيح كما في تعارض الدليلين . فان تردد في الراجح فهي مسائل القولين وان ترجح دليل الظاهر حكم به كإخبار عذبل بالنجاسة ، وكبول الصبية . وان ترجح دليل الأصل حكم به بلا خلاف ، هذا كلام أبي عمرو .

قال امام الحرمين ما يتردد في طهارته ونجاسته مما أصله الطهارة ثلاثة أقسام :

( أحدها ) : ما يغلب على الظن طهارته ، فالوجه الأخذ بطهارته ، ولو أراد الانسان طلب يقين الطهارة فلا حرج بشرط أن لا ينتهي الى الوسواس الذي ينكد عيشه ويكدر عليه وظائف العبادات ، فان المنتهى الى ذلك خارج عن مسالك السلف الصالحين ، قال والوسوسة مصدرها الجهل بسالك الشريعة أو نقصان في غريزة العقل .

( القسم الثاني ) : ما استوى في طهارته ونجاسته التقديران فيجوز الأخذ بطهارته ولو تركه الانسان كان محتاطا .

( الثالث ) : ما يغلب على الظن نجاسته ففيه قولان للشافعي . ( أحدهما ) طهارته ( والثاني ) نجاسته . ( قلت ) هذا الذي أطلقه من القولين ليس على إطلاقه بل هو على ما سبق تفصيله والله أعلم .

( فرع ) : اعلم أن للشيخ أبي محمد الجويني رحمه الله كتاب التبصرة في الوسوسة وهو كتاب نافع كثير النفايس وسأنقل منه مقاصده ان شاء الله تعالى في مواضعها من هذا الكتاب ، واشتد انكار الشيخ أبي محمد في كتابه هذا على من لا يلبس ثوبا جديدا حتى يغسله لما يقع ممن يعاني قصر الثياب وتجفيفها وطيبها من التسهل والقائها وهي رطبة على الأرض النجسة ومباشرتها لما يغلب على القلب نجاسته ولا يغسل بعد ذلك ، قال وهذه طريقة الحرورية الخوارج ابتلوا بالغلو في غير موضعه ، وبالتسهل في موضع الاحتياط ، قال : ومن سلك ذلك فكأنه يعترض على أفعال رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر المسلمين فانهم كانوا يلبسون الثياب الجديدة قبل غسلها ، وحال الثياب في ذلك في أعصارهم كحالها في عصرنا بلا شك . ثم قال : رأيت لو أمرت بغسلها أكنت تأمن في غسلها أن يصيبها مثل هذه النجاسة المتهمة ؟ فإن قلت : أنا أغسلها بنفسى فهل سمعت في ذلك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن أحد من الصحابة أنهم وجها على الانسان على سبيل الايجاب أو الندب أو الاحتياط غسل ثوبه بنفسه احترازا من أوهام النجاسة ؟ .

( فرع ) : قال أبو محمد في التبصرة : نبغ قوم يغسلون أقواهم اذا أكلوا خبزا ويقولون الحنطة تداس بالبقر وهي تبول وتروث في المداسة أياما طويلة ولا يكاد يخلو طحين ذلك عن نجاسته ، قال : وهذا مذهب أهل الغلو والخروج عن عادة السلف ، فانا نعلم أن الناس في الأعصار السالفة ما زالوا يدرسون بالبقر كما يفعل أهل هذا العصر ، وما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين وسائر ذوى التقوى والورع أنهم رأوا غسل القمح من ذلك .

هذا كلام الشيخ أبي محمد ، قال الشيخ أبو عمرو : والفقه في ذلك أن ما في أيدي الناس من القمح المتنجس بذلك قليل جدا بالنسبة الى القمح السالم من النجاسة فقد اشتبه اذن واختلط قمح قليل نجس بقمح طاهر لا ينحصر ، ولا منع من ذلك بل يجوز تناول من أى موضع أراد ، كما لو اشتبهت أخته بنساء لا ينحصرن فله نكاح من شاء منهن ، وهذا أولى

بالجواز ، وفي كلام الأستاذ أبي منصور البغدادي في شرحه للمفتاح إشارة الى أنه وان تعين ما سقط الروث عليه في حال الدراس فمغفوع عنه لتعذر الاحتراز عنه •

( فرع ) : قال الشيخ أبو محمد في التبصرة : لو أصاب ثوبه أو غيره شيء من لعاب الخيل والبغال والحمير وعرقها جازت صلاته فيه قال لأنها وان كانت لا تزال تتمرغ في الأمكنة النجسة وتحك بأفواهها قوائمها التي لا تخلو من النجاسة فانا لا نتيقن نجاسة عرقها ولعابها لأنها تخوض الماء الكثير وتكرع فيه كثيرا ، فغلبنا أصل الطهارة في لعابها وعرقها قال : ولم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسائر المسلمين بعدهم يركبون الخيل والبغال والحمير في الجهاد والحج وسائر الأسفار ولا يكاد ينفك الراكب في مثل ذلك عن أن يصيبه شيء من عرقها أو لعابها وكانوا يصلون في ثيابهم التي ركبوها فيها ، ولم يعدوا ثوبين ثوبا للركوب وثوبا للصلاة والله أعلم •

( فرع ) سئل الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في فتاويه عن خرج (١) حكى أن الكفار الذين يعملونها يجعلون فيها شحم خنزير واشتهر ذلك عنهم من غير تحقيق فقال اذا لم يتحقق فيما بيده نجاسة لم يحكم بالنجاسة ، وسئل عن بقل في أرض نجسة أخذه البقالون وغسلوه غسلًا لا يعتمد عليه في التطهير هل يحكم بنجاسة ما يصيبه في حال رطوبته ؟ فقال : اذا لم يتحقق نجاسة ما أصابه من البقل بأن احتمل أنه مما ارتفع عن منبته النجس لم يحكم بنجاسة ما أصابه من ذلك لتظاهر أصليين على طهارته •

وسئل عن الأوراق التي تعمل وتبسط وهي رطبة على الحيطان المعمولة بيماد نجس وينسخ فيها ويصيب الثوب من ذلك المداد الذي يكتب به فيها مع عموم البلوى ، فقال : لا يحكم بنجاسته • وسئل عن قليل قمح بقى في سفلى هري ، وقد عمت البلوى ببيعر القارة في أمثال ذلك فقال ما معناه : انه لا يحكم بنجاسة ذلك الا أن يعلم نجاسة في هذا الجب المعين والله أعلم •

( فرع ) : قال امام الحرمين وغيره : في طين الشوارع الذي يغلب على الظن نجاسته قولان أحدهما : يحكم بنجاسته ، والثاني بطهارته بناء على

(١) الحج وعاء عربى معروف - المصباح - الطبري •

تعارض الأصل والظاهر ، قال الامام : كان شيخى يقول : واذا تيقنا نجاسة طين الشوارع فلا خلاف فى العفو عن القليل الذى يلحق ثياب الطارقين فان الناس لابد لهم من الانتشار فى حوائجهم ، فلو كلفناهم الغسل لعظمت المشقة ، ولهذا عفونا عن دم البراغيث والبشرات ، قال الامام : وكان شيخى يقول : القليل المعفو عنه ما لا ينسب صاحبه الى كبوة أو عثرة أو قلة تحفظ عن الطين .

( فرع ) : ماء الميزاب الذى يظن نجاسته ولا يتيقن طهارته ولا نجاسته ، قال المتولى والرويانى : فيه القولان فى طين الشوارع ، وهذا الذى ذكره فيه نظر والمختار الجزم بطهارته لأنه ان كان هناك نجاسة انغسلت .

( فرع ) قد سبق أن الشافعى رحمه الله نص على طهارة ثياب الصبيان فى مواضع ، ويدل له أن النبى صلى الله عليه وسلم صلى وهو حامل أمانة رضى الله عنها وهى طفلة ، رواه البخارى ومسلم وكذا يجوز مؤاكلة الصبيان فى اناء واحد من طبيخ وسائر المائعات وأكل فضل مائع أكل منه صبي وصبية ما لم يتيقن نجاسة يده ، فان يده محمولة على الطهارة حتى يتحقق نجاستها ، وقد ثبت فى الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل مع الصبي طبيخا ، ولم تزل الصحابة والتابعون ومن بعدهم على ذلك من غير انكار ، وكذا ريق الصبي وان كان يكثر منه وضع النجاسة فى فمه فهو محمول على الطهارة حتى تتيقن نجاسته .

( فرع ) : هذا الذى ذكرناه كله فيما علم أن أصله الطهارة وشك فى عروض نجاسته ، أما ما جهل أصله فقد ذكر المتولى فيه مسائل يقبل منه بعضها وينكر بعض ، فقال : لو كان معه اناء لبن ولم يدر أنه لبن حيوان مأكول أو غيره أو رأى حيوانا مذبوحا ولم يدر أذبحه مسلم أم مجوسى ؟ أو رأى قطعة لحم وشك هل هى من مأكول أو غيره ؟ أو وجد نباتا ولم يدر هل هو سم قاتل أم لا ؟ فلا يباح له التناول فى كل هذه الصور ، لأنه يشك فى الاباحة . والأصل عدمها . هذا كلام المتولى .

فأما مسألة المذكاة وقطعة اللحم فعلى ما ذكر لأنها انما تباح بذكاة أهل المذكاة ، وشكنا فى ذلك والأصل عدمه ، وأما مسألة النبات واللبن وشبههما

فيتعين اجراءها على الخلاف المشهور لأصحابنا في أصول الفقه وكتب المذهب  
أن أصل الأشياء قبل ورود الشرع على الإباحة أم التحريم أم لا حكم قبل  
ورود الشرع ؟ وفيه ثلاثة أوجه مشهورة الصحيح منها عند المحققين لا حكم  
قبل ورود الشرع ولا يحكم على الإنسان في شيء يفعل به تحريم ولا حرج .  
ولا نسميه مباحا لأن الحكم بالتحريم والإباحة من أحكام الشرع . فكيف  
يدعى ذلك قبل الشرع . ومذهبنا ومذهب سائر أهل السنة أن الأحكام  
لا تثبت الا بالشرع ، وأن العقل لا يثبت شيئا . فان قلنا بالتحريم فهو كما  
قال المتولي لأن الأصل التحريم وان قلنا بالصحيح فهو حلال حتى يتحقق  
سبب التحريم .

ويشبه هذا ما ذكره المصنف وأصحابنا في باب الأطعمة فيما اذا وجدنا  
حيوانا لا يعرف أهو مأكول أم لا ؟ ولا تستطيعه العرب ولا تستخبئه ولا ظهير  
له في المستطاب والمستخبث فهل يحل أكله ؟ فيه وجهان مشهوران لأصحابنا  
بناهما الأصحاب على هذه القاعدة التي ذكرناها .

وأما مسألة قطعة اللحم فقد أطلق المتولي الحكم بتحريمها وقال شيخه  
القاضي حسين في تعليقه فيها تفصيلا حسنا فقال : لو وجد قطعة لحم ملقاة  
وجهل حالها ، فان كانت ملقاة على الأرض غير ملفوفة بخرقه ونحوها فالظاهر  
أنها ميتة وقت من طائر ونحوه فتكون حراما ، وان كانت في مكمل أو خرقه  
ونحوهما فالظاهر أنها مذكاة فتكون حلالا الا اذا كان في البلد مجوس  
واخلطوا بالمسلمين فلا تباح والله أعلم .

( فرع ) : قد ذكرنا في أول هذا الفصل المتعلق بالشك في الأشياء أن حكم  
اليقين لا يزال بالشك الا في مسائل يسيرة خرجت لأدلة خاصة على تخصيصها .  
وبعضها اذا حقق كان داخلا فيها ، وقد اندرج من تلك المسائل جملة فيما  
سبق في هذا الفصل كسألة الصبية ونحوها فقد ذكر أبو العباس بن القاسم  
في كتابه التلخيص أن كل من شك في شيء هل فعله أم لا ؟ فهو غير فاعل في  
الحكم ولا يزال حكم اليقين بالشك الا في إحدى عشرة مسألة .

( احداها ) اذا شك ماسح الخف هل انقضت المدة أم لا ؟

( والثانية ) شك هل مسح في الحضر أم في السفر ؟ يحكم في المسألتين  
بانقضاء المدة .

( الثالثة ) اذا أحرم المسافر بنية القصر خلف من لا يدري أمسافر هو أم  
مقيم ؟ لم يجز القصر .

( الرابعة ) بال حيوان في ماء كثير فوجده متغيرا ولم يدر أتغير بالبول أم  
بغيره ؟ فهو نجس .

( الخامسة ) المستحاضة المتحيرة يلزمها الغسل عند كل صلاة تشك في  
انقطاع الدم قبلها .

( السادسة ) من أصابته نجاسة في بدنه أو ثوبه وجهل موضعها يلزمه  
غسله كله .

( السابعة ) شك مسافر أوصل بلده أم لا ؟ لا يجوز له الترخص .

( الثامنة ) شك مسافر هل نوى الإقامة أم لا ؟ لا يجوز له الترخص .

( التاسعة ) المستحاضة وسلس البول اذا توضأ ثم شك هل انقطع حدثه  
أم لا فصلى بطهارته ، لم تصح صلاته .

( العاشرة ) تيمم ثم رأى شيئا لا يدري أسراب هو أم ماء ؟ بطل تيممه  
وان بان سرايا .

( الحادية عشرة ) رمى صيدا فجرحه ثم غاب فوجده ميتا وشك هل  
أصابته رمية أخرى من حجر غيره ؟ لم يحل أكله وكذا لو أرسل عليه كلبا .

هذه مسائل صاحب التلخيص ، قال القفال في شرحه للتلخيص : قد خالفه  
أصحابنا في هذه المسائل كلها ، فالمسألة الأولى والثانية في مسح الخف قال  
أصحابنا : لم يترك فيهما اليقين بالشك ، بل لأن الأصل غسل الرجل وشرط  
المسح بقاء المدة وشكنا فيه فعملنا بالأصل « الغسل » هذا قول القفال  
وفيه نظر ، والظاهر قول أبي العباس .

قال القفال : وأما المسألة الثالثة فحكمها صحيح لكنه ليس ترك يقين  
بتك لأن القصر رخصة بشرط ، فاذا لم يتحقق رجع الى الأصل وهو



الانتماء . قال : وأما الرابعة فحكمها صحيح لكن ليس هو ترك يقين بشك لأن الظاهر تغيره بالبول وهذا فيه نظر ، والظاهر قول أبي العباس أنه ترك الأصل بظاهر وقد سبقت المسألة مستوفاة .

قال : وأما الخامسة فحكمها صحيح لكن ليس ترك أصل بشك بل لأن الأصل وجوب الصلاة عليها ، فإذا شكت في انقطاع الدم فصلت بلا غسل لم يستيقن البراءة من الصلاة ، وفي هذا الذي قاله القفال نظر . والظاهر قول أبي العباس .

قال : وأما السادسة فليس ترك يقين بشك لأن الأصل أنه ممنوع من الصلاة إلا بطهارة عن هذه النجاسة فما لم يغسل الجميع هو شك في زوال منعه من الصلاة .

قال : وأما السابعة ففيها وجهان ( أحدهما ) له القصر لأنه شك في زوال سبب الرخصة والأصل عدمه ( والثاني ) لا يجوز كما قال أبو العباس ولكن ليس ذلك ترك يقين بشك ، وهذا الذي قاله القفال فيه نظر ، والظاهر قول أبي العباس

قال : وأما الثامنة فحكمها صحيح ولكن ليس ترك يقين بشك بل الأصل الانتماء فلا يقصر حتى يتيقن سبب الرخصة وفي هذا نظر ، والظاهر قول أبي العباس .

وأما التاسعة : فحكمها صحيح لكن ليس ترك يقين بشك لأن المستحاضة لا تحل لها الصلاة مع الحدث إلا للضرورة ، فإذا شكت في انقطاع الدم فقد شكت في السبب المجوز للصلاة مع الحدث فرجعت الى أصل وجوب الصلاة بطهارة كاملة والظاهر قول أبي العباس .

وأما العاشرة : فحكمها صحيح لكن ليس ترك يقين بشك ، وإنما بطل التيمم برؤية السراب لأنه توجه الطلب ، وإذا توجه الطلب بطل التيمم والظاهر قول أبي العباس .

قال : وأما الحادية عشرة : ففي حل الصيد قولان ، فإن قلنا : لا يحل فليس ترك يقين بشك لأن الأصل التحريم ، وقد شككنا في الإباحة . قال

الغفان : فثبت أن هذه المسائل كلها مستمرة على مذهب الشافعي أن اليقين لا يزال بالشك . هذا كلام القفال والصواب في أكثرها مع أبي العباس كما ذكرنا وهو ظاهر لمن تأمله .

وقال امام الحرمين في باب ما ينقض الوضوء : استثنى صاحب التلخيص مسائل مما يترك فيها اليقين بالشك قال : ونحن نذكر المستفاد منها ونحذف ما لا يشكل . قال : فما استثناء أن الناس لو شكوا في انقضاء الوقت يوم الجمعة لم يصلوا الجمعة ولم يستصبحوا اليقين ، وذكر الامام أيضا مسألتى 'الخف ومسألتى شك المسافر في وصول بلده ونيته الاقامة ، ولم يزد الامام على ذلك وكذا اقتصر الغزالي على هذه المسائل ونقل خلافا في مسألتى المسافر دون المسح والجمعة . قال الامام : لعل الفرق أن مدة المسح ووقت الجمعة ليس مما يتعلق باختياره فاذا وقع فيه شك لاح تعين الرد الى الأصل . وأما وصول دار الاقامة والعزم على الاقامة فمتعلق بفعل الشاك ومنه تتلقى معرفته ، فاذا جهله من نفسه فكأنه لم يقع ذلك المعنى أصلا . قال الامام على أن الوجه ما ذكره صاحب التلخيص ، هذا آخر كلام الامام .

ومما لم يستثنه هؤلاء الجماعة اذا توضأ ثم شك هل مسح رأسه مثلا أم لا ؟ وفيه وجهان الأصح صحة وضوئه ، ولا يقال الأصل عدم المسح . ومثله لو سلم من صلاته ثم شك هل صلى ثلاثا أم أربعا ؟ ففيه ثلاثة أقوال عند الخراسانيين ( أصحابها ) وبه قطع العراقيون لا شيء عليه ومضت صلاته على الصحة ، فان تكلف متكلف وقال المسألان داخلان في القاعدة فانه شك هل ترك أم لا ؟ والأصل عدمه ، فليس تكلفه بشيء لأن الترتك عدم باق على ما كان . وانما المشكوك فيه الفعل ، والأصل عدمه ولم يعمل بالأصل .

وأما اذا سلم من صلاته فرأى عليه نجاسة واحتمل حصولها في الصلاة وحدوثها بعدها فلا يلزمه إعادة الصلاة بل مضت على الصحة . وقد ذكر المصنف المسألة في باب طهارة البدن ، فيحتمل أن يقال : الأصل عدم النجاسة فلا يحتاج الى استثناءها لدخولها في القاعدة ، ويحتمل أن يقال تحققت النجاسة وشك في انقضاء الصلاة والأصل عدمه وبقاؤها في الذمة فيحتاج الى استثناءها . والله أعلم بالصواب وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب الآنية

( كل حيوان نجس بالموت طهر جلده بالدباغ وهو ما عدا الكلب والخنزير لقوله صلى الله عليه وسلم : « أيما اهاب دبح فقد طهر » ولأن الدباغ يحفظ الصحة على الجلد ويصلحه للارتفاع به كالحياة ثم الحياة تدفع النجاسة عن الجلد فكذلك الدباغ ، وأما الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما فلا يطهر جلدهما بالدباغ لأن الدباغ كالحياة ثم الحياة لا تدفع النجاسة عن الكلب والخنزير فكذلك الدباغ ) •

( الشرح ) : الآنية جمع اناء وجمع الآنية الأواني ، فالاناء مفرد وجمعه آنية والأواني جمع الجمع فلا يستعمل في أقل من تسعة الا مجازا • وأما استعمال الغزالي رحمه الله وجماعة من الخراسانيين الآنية في المفرد فليس بصحيح في اللغة ، قال الجوهري : جمع الاناء آنية وجمع الآنية الأواني كسقاء وأسقية وأساق • وأما الحديث المذكور فصحيح رواه مسلم في صحيحه وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم من رواية ابن عباس رضي الله عنهما ، أما مسلم فذكره في آخر كتاب الطهارة وأما أبو داود والترمذي ففي كتاب اللباس والنسائي في الذبائح وهذا المذكور لفظ رواية الترمذي وقليلين : قال الترمذي : حديث حسن صحيح وأما رواية مسلم وأبي داود وآخرين ففيها « اذا دبح الاهاب فقد طهر » وقد جمعت طرقه واختلاف ألفاظه في كتاب جامع السنة ، ويقال طهر بفتح الهاء وضمها والفتح أفصح وأشهر وقد سبق بيانه في أول كتاب الطهارة •

وأما الاهاب بكسر الهمزة فجميعه أهب بضم الهمزة والهاء • وأهب بفتحها لغتان ، واختلف أهل اللغة فيه فقال امام اللغة والعربية أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد رحمه الله الاهاب هو الجلد قبل أن يدبغ ، وكذا ذكره أبو داود السجستاني في سننه وحكاه عن النضر بن شيل ولم يذكر غيره . وكذا قاله الجوهري وآخرون من أهل اللغة ، وذكر الأزهري في شرح ألفاظ المختصر والخطابي وغيرهما أنه الجلد ولم يقيدوه بما لم يدبغ •

الخنزير معروف واختلف أهل العربية في نونه هل هي زائدة أم أصلية ؟  
وقد أوضحت في تهذيب الأسماء واللغات •

وأما قول المصنف : « فكل حيوان نجس بالموت » فمعناه حكمنا بعد موته بأنه نجس فيدخل فيه الكلب والخنزير فلهذا استثناء المصنف فقال : ما عدا الكلب والخنزير ؛ وقد ادعى بعضهم أن هذا الاستثناء ليس بصحيح وأنه لا حاجة إليه وزعم أن بقوله : « نجس بالموت » يخرج الكلب والخنزير لأنه لم ينجس بالموت بل كان نجسا قبله واستمرت نجاسته ، هذا الإنكار باطل وإنما حصل الإنكار لحمله كلام المصنف على غير مراده الذي ذكرته قالصواب ما قدمته والله أعلم •

( أما حكم المسألة ) فكل الجلود النجسة بعد الموت تطهر بالدباغ الا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما ، وهذا متفق عليه عندنا وسنذكر مذاهب العلماء فيه ان شاء الله تعالى في فرع ، وحكى المتولى والرويانى وجها أن جلد الميتة ليس بنجس • حكاه المتولى عن حكاية ابن القطان قال : وإنما أمر بالدبغ بسبب الزهومة التى فى الجلد فانها نجسة فيؤمر بالدبغ لازالتها كما يغسل الثوب من النجاسة ، وهذا الوجه فى نهاية الضعف وغاية الشذوذ، وفساده أظهر من أن يذكر • وكيف يصح هذا مع قوله صلى الله عليه وسلم « اذا دبغ الاهاب فقد طهر » •

فان قيل : ليس فى الحديث أن الجلد نجس العين فتحمل الطهارة فيه على انطهارة من نجاسة المجاورة بالزهومة كما يقال طهر ثوبه اذا غسل من النجاسة . فالجواب أن هذا تأويل بعيد ليس له دليل يعضده ولا حجة تسنده فهو مردود على قائله ، وتخصيصه الجلد بالطهارة دون باقى الأعضاء والأجزاء دليل على تناقض قوله وقد قال امام الحرمين : اتفق علمائنا على أن جلد الميتة قبل الدباغ نجس ، وكذا صرح بنقل الاتفاق عليه آخرون ، والله أعلم •

وأما الكلب والخنزير وفرع أحدهما فلا يطهر جلده بالدباغ بلا خلاف لما ذكره المصنف ، وقوله : فلا يطهر جلدها بالدباغ وفى بعض النسخ المعتمدة جلدها بالثنية ، وكلاهما صحيح ، فالثنية تعود الى النوعين ، وقوله :

جلدها يعود الى الأنواع الأربعة الكلب والخنزير واللدان بعدها ، وأما قوله : ( كل حيوان نجس بالموت ) فاحتراز مما لا ينجس بالموت بل ينفى طاهرا ، وذلك خمسة أنواع ذكرها صاحب الحاوي : السمك والجراد والجنين بعد ذكاة أمه ، والصيد اذا قتله الكلب أو السهم بشرطه ، والخنازير والآدمي على أصح القولين . فهذه ميتات طاهر لحمها وجلدها . فأما الجراد فلا جلد له والسمك منه ما لا جلد له ومنه ما له جلد كعظيم حيتان البحر . والجنين والصيد لهما جلد فيتصرف فيه بلا دباغ جسيع أنواع التصرف من بيع واستعمال في يابس ورطب وغير ذلك .

وأما الآدمي فاذا قلنا بالصحيح : انه لا ينجس بالموت فجلده طاهر لكن لا يجوز استعمال جلده ولا شيء من أجزائه بعد الموت لحرمته وكرامته . اتفق أصحابنا على تحريمه وصرحوا بذلك في كتبهم منهم امام الحرمين وخلائق ، قال الدارمي في الاستذكار : لا يختلف القول أن دباغ جلود بني آدم واستعمالها حرام ، ونقل الامام الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم في كتابه كتاب الاجماع <sup>(١)</sup> اجماع المسلمين على تحريم سلخ جلد الآدمي واستعماله وان قلنا بالقول الضعيف : ان الآدمي ينجس بالموت فجلده نجس وهل يطهر بالدبغ ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين وابن الصباغ والغزالي وغيرهم الصحيح منهما أنه يطهر وهو اختيار المصنف والجمهور ، لأنهم قالوا : كل جلد نجس بالموت طهر بالدباغ ودليله عموم الحديث : ( أيما اهاب دبغ فقد طهر ) ( والوجه الثاني ) لا يطهر بالدبغ لأن دباغه حرام لما فيه من الامتهان ، قال امام الحرمين : وهذا فاسد لأن الدباغ لا يحرم لعينه وانما المحرم حصول الامتهان على أي وجه حصل ، وأغرب الدارمي وابن الصباغ ، وذكرنا وجهاً أنه لا يتأتى دباغه والله أعلم .

(١) هو كتاب ( مراتب الاجماع ) وابن حزم اذكي واقفه من امام مدعيه داود بن علي ولعله اوثق منه رواية ( ط ) .

## فرع في مذاهب العلماء في جلود الميتة

هي سبعة مذاهب أحدها : لا يطهر بالدباغ شيء من جلود الميتة لما روى عن عمر بن الخطاب وابنه وعائشة رضى الله عنهم وهو أشهر الروايتين عن أحمد ورواية عن مالك . والمذهب الثاني : يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم دون غيره وهو مذهب الأوزاعي وابن المبارك وأبي داود وإسحق بن راهوية . والثالث : يطهر به كل جلود الميتة إلا الكلب والخنزير والمتولد من أحدهما وهو مذهبنا ، وحكوه عن علي بن أبي طالب وابن مسعود رضى الله عنهما . والرابع : يطهر به الجميع إلا جلد الخنزير وهو مذهب أبي حنيفة . والخامس : يطهر الجميع والكلب والخنزير إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه فيستعمل في اليايس دون الرطب ويصلى عليه لا فيه ، وهو مذهب مالك فيما حكاه أصحابنا عنه . والسادس : يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة والكلب والخنزير ظاهرا وباطنا ، قال داود وأهل الظاهر : وحكاه الماوردي عن أبي يوسف . والسابع : ينتفع بجلود الميتة بلا دباغ ويجوز استعمالها في الرطب واليايس حكوه عن الزهري .

واحتج لأحمد وموافقيه بأشياء منها قول الله تعالى : ( حرمت عليكم الميتة <sup>(١)</sup> ) وهو عام في الجلد وغيره وبحديث عبد الله بن عكيم قال : أتنانا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : قبل موته بشهر « ألا تنتفعوا من الميتة بأهاب ولا عصب » وهذا الحديث هو عمدتهم قالوا : ولأنه جزء من الميتة فلم يطهر بشيء كاللحم ، ولأن المعنى الذي نجس به هو الموت وهو ملازم له لا يزول بالدبغ فلا يتغير الحكم . واحتج أصحابنا بالحديثين السابقين : « إذا دبغ الأهاب فقد طهر » و « أيما أهاب دبغ فقد طهر » وهما صحيحان كما سبق بيانه ، وبحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شاة ميمونة : « هلا أخذوا أهابها فدبغوه فانتفعوا به » قالوا : يا رسول الله انها ميتة قال : « إنما حرم أكلها » رواه البخاري ومسلم في

(١) الآية ٢٣ من سورة المائدة .

صحيحهما من طرق ، أما مسلم فرواه في آخر كتاب الطهارة ، وأما البخارى فرواه في مواضع من صحيحه منها كتاب الزكاة في الصدقة على موالى أزواج رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب الصيد والذبائح وغيره .

وانما ذكرت هذا لأن بعض الأئمة والحفاظ جعله من أفراد مسلم كأنه خفى عليه مواضعه من البخارى ، واحتجوا أيضا بحديث ابن عباس عن سودة زوج النبی صلى الله عليه وسلم قالت : ( ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا ننبذ فيه حتى صار شاة ) رواه البخارى ، هكذا رواه أبو يعلى الموصلى في مسنده بأسناد صحيح عن ابن عباس قال : ( ماتت شاة لسودة فقالت : يا رسول الله ماتت فلانة تعنى الشاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا أخذتم مسكها ؟ فقالت : فأخذ مسك شاة قد ماتت ؟ ) وذكر تمام الحديث كروايه البخارى . وبحديث عائشة رضى الله عنها أن النبی صلى الله عليه وسلم ( أمر أن يستمتع بجلود الميتة اذا دبغت ) حديث حسن رواه مالك في الموطأ وأبو داود والنسائي وآخرون بأسانيد حسنة . وأبو داود وابن ماجه في اللباس ، والنسائي في الذبائح . وبحديث ابن عباس قال : ( أراد النبی صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ من سقاء فقل له : انه ميتة فقال : دباغه يذهب بخبثه أو نجسه أو رجسه ) رواه الحاكم أبو عبد الله في المستدرک على الصحيحين وقال : حديث صحيح ، ورواه البيهقي وقال : هذا اسناد صحيح . وبحديث جون ( بفتح الجيم ) ابن قتادة عن سلمة بن المحبق ( بالحاء المهملة وبفتح الباء الموحدة المشددة وكسرهما ) رضى الله عنه ( أن نبى الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة قالت : ما عندي الا في قرية لى ميتة قال : أليس قد دبغتها ؟ قالت : بلى قال : فان دبغها ذكاتها ) رواه أبو داود والنسائي بأسناد صحيح ، الا أن جونا اختلفوا فيه قال أحمد بن حنبل : هو مجهول وقال على ابن المدينى : هو معروف . وفي المسألة أحاديث كثيرة وفيما ذكرنا كفاية ، ولأنه جلد طاهر طرأت عليه نجاسة فجاز أن يطهر كجلد المذكاة اذا تنجس .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها عامة خصتها السنة . وأما حديث عبد الله بن عكيم فرواه أبو داود والترمذى والنسائي وغيرهم قال

الترمذى : هو حديث حسن ، قال : وسمعت أحمد بن الحسن يقول : كان أحمد بن حنبل يذهب الى حديث ابن عكيم هذا لقوله : « قبل وفاته بشهرين » وكان يقول : هذا آخر الأمر ، قال : ثم ترك أحمد بن حنبل هذا الحديث لما اضطربوا في اسناده حيث روى بعضهم عن ابن عكيم <sup>(١)</sup> عن أشياخ من جبهة . هذا كلام الترمذى . وقد روى هذا الحديث « قبل موته بشهر » وروى « شهرين » وروى ( بأربعين يوما ) قال البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار وآخرون من الأئمة الحفاظ : هذا الحديث مرسل وابن عكيم ليس بصحابي ، وقال الخطابي : مذهب عامة العلماء جواز الدباغ ووهنوا هذا الحديث لأن ابن عكيم لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم انما هو حكاية عن كتاب أناهم ، وعللوه أيضا بأنه مضطرب ، وعن مشيخة مجهولين لم تثبت صحبتهم .

إذا عرف هذا فالجواب عنه من خمسة أوجه ( أحدها ) ما قدمناه عن الحفاظ أنه حديث مرسل ( والثاني ) أنه مضطرب كما سبق وكما نقله الترمذى عن أحمد ولا يقدر في هذين الجوابين قول الترمذى : انه حديث حسن ، لأنه قاله عن اجتهاده ، وقد بين هو وغيره وجه ضعفه كما سبق ( الثالث ) أنه كتاب ، وأخبارنا سماع وأصح اسنادا وأكثر رواية وسالة من الاضطراب فهي أقوى وأولى ( الرابع ) أنه عام في النهي ، وأخبارنا مخصصة للنهي بما قبل الدباغ مصرحة بجواز الانتفاع بعد الدباغ ، والخاص مقدم .

( والخامس ) أن الاهداب الجلد قبل دباغه ولا يسمى اهابا بعده كما قدمناه عن الخليل بن أحمد والنضر بن شميل وأبى داود السجستاني والبيهقي وغيرهم ، فلا تعارض بين الحديثين بل النهي لما قبل الدباغ نصريحا .

فإن قالوا : خبرنا متأخر فقدم ، فالجواب من أوجه ( أحدها ) لا نسلم

(١) قال ابن عبد البر في الاستيعاب : عبد الله بن عكيم الجهني يكنى أبا معبد ، اختلف في سماعة من النبي صلى الله عليه وسلم حديثه عنه صلى الله عليه وسلم « من علق شيئا وكل إليه » وهو القائل : جاءنا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى أرض جبهة قبل وفاته بشهر وساق الحديث ( ط ) .



تأخره على أخبارنا لأنها مطلقة فيجوز أن يكون بعضها قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بدون شهرين وشهر ( الثاني ) أنه روى قبل موته بشهر وروى شهرين وروى أربعين يوما كما سبق ، وكثير من الروايات ليس فيها تاريخ ، وكذا هو في روايتي أبي داود والترمذي وغيرهما . فحصل في نوع اضطراب فلم يبق فيه تاريخ يعتمد ( الثالث ) لو سلم تأخره لم يكن فيه دليل لأنه عام ، وأخبارنا خاصة ، والخاص مقدم على العام سواء تقدم أو تأخر كما هو معروف عن الجاهل من أهل أصول الفقه .

وأما الجواب عن قياسهم على اللحم فمن وجهين ( أحدهما ) أنه قياس في مقابلة نصوص فلا يلتفت إليه ( والثاني ) أن الدباغ في اللحم لا يتأتى وليس فيه مصلحة له ، بل يحقه بخلاف الجلد فإنه ينظفه ويطيبه ويصلبه ، وبهذين الجوابين يجاب عن قولهم : العلة في التنجيس الموت وهو قائم والله أعلم .

وأما الأوزاعي ومن وافقه فاحتج لهم بما روى أبو الميخ عامر بن أسامة<sup>(١)</sup> عن أبيه رضي الله عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع » رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأنييد صحيحة ، ورواه الحاكم في المستدرك وقال : حديث صحيح . وفي رواية ائتمزدي وغيره نهى عن جلود السباع أن تفرش ، قالوا : فلو كانت تنهر بالدباغ لم ينه عن اقتراشها مطلقا ، وبحديث سلمة بن المحبق الذي قدمناه : ( دباغ الأديم ذكاته ) قالوا : وذكاة ما لا يؤكل لا تطهره قالوا : ولأنه حيوان لا يؤكل فلم يطهر جلده بالدبغ كالكلب .

واحتج أصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم : « أيما آهاب دبغ فقد طهر » وبحديث : « إذا دبغ الآهاب فقد طهر » وهما صحيحان كما سبق ، وهما عامان لكل جلد . وبحديث عائشة : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت » وهو حديث حسن كما سبق . وبحديث ابن عباس الذي ذكرناه عن المستدرك وغير ذلك من الأحاديث العامة فهي

(١) هو أسامة بن عمر الهذلي بصرى له صحبة ورواية لم يرد عن أسامة هذا غير ابنه

أبي الميخ عامر ( ط ) .

عنى عمومها الا ما آجبنا على تخصيصه وهو الكلب والخنزير فان قالوا :  
جلد ما لا يؤكل لا يسمى اهابا كما حكاه عنهم الخطابي ، فالجواب ان هذا  
خلاف لغة العرب . قال الامام أبو منصور الأزهرى : جعلت العرب جلد  
الاسان اهابا وأنشد فيه قول عنتره :

فشككت بالرمح الأصم اهابه .

أراد رجلا لقبه في الحرب فانتظم جده بسان رمح ، وأنشد الخطابي  
وغيره فيه آياتا كثيرة منها قول ذى الرمة :

لا يدخران من الأيغام باقية حتى تكاد تفرى عنهما الأهب

وعن عائشة في وصفها أيها رضى الله عنهما قالت : « وحقن الدماء في  
أهبا » تريد دماء الناس ، وهذا مشهور لا حاجة الى الاطالة فيه ولأنه جلد  
حيوان طاهر فأشبهه المأكول .

وأما الجواب عن حديثهم الأول فمن وجهين أحسنهما وأصحهما ولم  
يذكر البيهقي وآخرون غيره أن النهى عن افتراش جلود السباع انما كان  
لكونها لا يزال عنها الشعر في العادة ، لأنها انما تقصد للشعر كجلود الفهد  
والنمر . فاذا دبغت بقى الشعر نجسا فانه لا يطهر بالدبغ على المذهب  
النصحيح ، فلهذا نهى عنها ( الثانى ) أن النهى محمول على ما قبل الدبغ ، كذا  
أجاب بعض أصحابنا وهو ضعيف ، اذ لا معنى لتخصيص السباع حينئذ بل  
كل الجلود في ذلك سواء وقد يجاب عن هذا الاعتراض بأنها خست بالذكر  
لأنها كانت تستعمل قبل الدباغ غالبا أو كثيرا .

والجواب عن حديث سلمة أن المراد أن دباغ الأديم مطهر له ومبيح  
لاستعماله كالذكاة . وأما قياسهم على الكلب فجوابه أنه نجس في حياته  
فلا يزيد الدباغ على الحياة والله أعلم . وأما أبو حنيفة في قوله يطهر بالدبغ  
جلد الكلب ، ودأود في قوله والخنزير فاحتج لهما بعموم الأحاديث السابقة  
وبالقياس على الحمار وغيره ، واحتج أصحابنا بأحاديث لا دلالة فيها فتركها  
لأنى التزمت في خبة الكتاب الاعراض عن الدلائل الواهية . واحتجوا بأن  
الحياة أقوى من الدباغ بدليل أنها سبب لطهارة الجملة ، والدباغ انما يطهر

الجلد ، فاذا كانت الحياة لا تظهر الكلب والخنزير فالدباغ أولى . ولأن  
الشجاسة انما نزول بالمعالجة اذا كانت طارئة كثوب نجس ، أما اذا كانت  
لازمة للعين فلا ، كالعدرة والروث فكذا الكلب .

وأما احتجاجهم بالأحاديث فأجاب الأصحاب بأنها عامة محصورة بعير  
الكلب والخنزير لما ذكرناه ، وجواب آخر لأبي حنيفة أنا اتفقنا نحن وآتت  
على اخراج الخنزير من العموم ، والكلب في معناه ، وأما قياسهم على الحمار  
فالفرق أنه طاهر في الحياة فرده الدباغ الى أصله والله أعلم . وأما مالك ومن  
وافقه فاحتجوا في طهارة ظاهره دون باطنه بأن الدباغ انما يؤثر في الظاهر .  
واحتج أصحابنا بعموم الأحاديث الصحيحة السابقة كحديث : « اذا دبح  
الاهاب فقد طهر » وغيره فهي عامة في طهارة الظاهر والباطن . وبحديث  
سودة المتقدم قالت : ( ماتت لنا شاة فديفنا مسكها وهو جلدها فما زلنا  
نبتذ فيه حتى صار شتا ) حديث صحيح كما سبق وهو صريح في المسألة فانه  
استعمل في مائع وهم لا يجيزونه ، وان كانوا يجيزون شرب الماء منه ، لأن  
الماء لا ينجس عندهم الا بالتغير ، قال أصحابنا : ولأن ما طهر ظاهره طهر  
باطنه كالذكاة .

وأما الجواب عن قولهم : انما يؤثر الدباغ في الظاهر . فمن وجهين  
( أحدهما ) لا نسلم ، بل يؤثر في الباطن أيضا باتزاع الفضلات ونشيف  
رطوباته المعفنة كتأثيره في الظاهر ( والثاني ) أن ما ذكره مخالف للنصوص  
الصحيحة الصريحة فلا يلتفت اليه والله أعلم .

وأما الزهري فاحتج برواية جاءت في حديث ابن عباس : « هلا أخذتم  
أهابها فانتفتم به » ولم يذكر الدباغ ، واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة  
لسابقة . وأما هذه الرواية فمطلقة محمولة على الروايات الصحيحة  
المشهورات والله أعلم .

وذكر امام الحرمين في النهاية مذاهب السلف بنحو ما سبق ثم قال :  
ولا يستند على هذا السير<sup>(١)</sup> غير مذهب الشافعي ، فان من قال يؤثر الدباغ

(١) السير كلمة اصطلاحية عند علماء اصول الفقه وأصلها في اللغة من قبله توسع في الحرج  
معرفة عمقه ، وكأنها استعملت في معناها مجازا عندهم . ( ط ) .

في المأكول خاصة تعلقوا بخصوص السبب في شاة ميمونة ، وليس ذلك بصحيح فان اللفظ عام مستقل بالافادة ، وأبو حنيفة لم يطرد مذهبه في الخنزير عملا بالعموم ولا يظهر فرق بين الكلب والخنزير .

وأما الشافعي فانه نظر الى ما أمر به الشرع من استعمال الأشياء الجائزة كالتقرب ، وغاص على فهم المعنى وهو أن سبب نجاسة الجلود بالموت بأنها بانقطاع الحياة عنها تتعرض للبلى والعفن والتفنن ، فاذا دبغت لم تتعرض للتغير ، وقد بطل حمل اللفظ على خصوص السبب وامتنع التعميم لما ذكرنا في جند الخنزير ، وأرشد<sup>(١)</sup> الدباغ الى معنى يضاهي به المدبوغ الحيوان في حال الحياة فان الحياة دافعة للعفن ، والموت جالب له ، والدباغ يردده الى مضاهاة الحياة في السلامة من التغير ، فانتظم بذلك اعتبار المدبوغ بالحي فقال . كل ما كان في الحياة طاهرا عاد جلده بالدبغ طاهرا ، وما كان نجسا لا يظهر ، ثم ثبت عنده نجاسة الكلب من نجاسة لعابه والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجوز الدباغ بكل ما ينشف فضول الجلد ويطيئه ويمنع من ورود الفساد عليه كالثث والقرظ وغير ذلك مما يعمل عمله ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال « أليس في الماء والقرظ ما يطهره ؟ » فنص على القرظ لأنه يصلح الجلد ويطيئه فوجب أن يجوز بكل ما عمل عمله ) .

( الشرح ) هذا الحديث حديث حسن رواه الامامان الحافظان

أبو الحسن بن عمر الدارقطني وأبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي في سنتهما من رواية ابن عباس رضي الله عنهما قال : « مر النبي صلى الله عليه وسلم بشاة ميتة فقال : هلا اتفعتم باها بها ؟ » قالوا : يا رسول الله انها ميتة قال : « انما حرم أكلها ، أو ليس في الماء والقرظ ما يطهرها ؟ » ورواه أبو داود والنسائي في سنتهما بمعناه عن ميسونة رضي الله عنها قالت : « مر على النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يجرون شاة لهم مثل الحمار فقال صلى

(١) لعل مضافا محذوفنا تقديره : ( حديث ) . فتقول : وأرشد حديث الدباغ ( ط ) .

الله عليه وسلم : « لو أخذتم اهابها ؟ » قالوا : انها ميتة فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يطهرها الماء والقرظ » . هكذا جاءت روايات الحديث بطهرها بالتأنيث ووقع في المذهب « يطهره » وهو تحريف ، وان كان معناه صحيحا : والقرظ بالطاء لا بالضاد ، وهذا وان كان واضحا فلا يضر التنبيه عليه فانه يوجد في كثير من كتب الفقه مصحفا .

والقرظ ورق شجر<sup>(١)</sup> السلم بفتح السين واللام ومنه أديم مقروظ أى مدبوغ بالقرظ ، قالوا : والقرظ ينبت بنواحي تهامة ، وأما الشث فمضطحا في المذهب بالناء المثلثة ، ووقعت هذه اللفظة في كلام الشافعي فقال الأزهري : هو الشب بالباء الموحدة وهو من الجواهر التي جعلها الله تعالى في الأرض يدبغ به يشبه الزاج قال : والسماع فيه الشب يعنى بالموحدة وقد صحنه بعضهم فقال الشث يعنى بالمثلثة قال : والشث بالمثلثة شجر مر الطعم لا أدري أيديغ به أم لا ؟ هذا كلام الأزهري وتابعه عليه صاحب الشامل والبحر . وذكره الامام أبو الفرج الدارمي بالمثلثة . وفي صحاح الجوهري الشث بالمثلثة : نبت طيب الرائحة مر الطعم يدبغ به . وفي تعليق الشيخ أبي حامد قال أصحابنا : الشث يعنى بالمثلثة ، قال : وقاله الشافعي بالموحدة : قال : وقد فيل الأمران ، وأيها كان فالدباغ به جائز ، وصرح القاضي أبو الطيب في تعليقه وآخرون بأنه يجوز بالشب والشث جميعا وهذا لا خلاف فيه .

واعلم أنه ليس للشب ولا الشث ذكر في حديث الدباغ وانما هو من كلام الامام الشافعي رحمه الله فانه قال رحمه الله : والدباغ بما كانت انعرب تدبغ به وهو الشث والقرظ ، هذا هو الصواب ، وقد قال صاحب الحاوي وغيره : جاء في الحديث النص على الشث والقرظ ، كذا نقله الشيخ أبو حامد عن الأصحاب فانه قال في تعليقه : الذي وردت به السنة ثم ذكر حديث ميمونة الذي قدمته وقال : هذا هو الذي أعرفه مرويا ، قال : وأصحابنا يروون : « يطهره الشث والقرظ » وهذا ليس بشيء .

١ : انعامه في الديار المصرية نسبة بحر السط والقرظ سره وليس ورقه ط .

واعلم أن الدباغ لا يختص بالشب والقرظ ، بل يجوز بكل ما عمل عليها كقشور الرمان والعفص وغير ذلك مما في معناه ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : يجوز الدباغ بكل شيء قام مقام القرظ من العفص وقشور الرمان وغيرها إذا ظلف الفضول واستخرجها من باطن الجلد وحفظه من أن يسرع إليه الفساد ، قال : والمرجع في ذلك إلى أهل الصنعة . هذا هو المذهب وهو الذي نص عليه الشافعي كما قدمته . وبه قطع المصنف والجمهير في جميع الطرق ، وذكر بعض العراقيين فيه قولين ( أحدهما ) هذا ( والثاني ) لا يجوز بغير الشب والقرظ كما يختص ولوغ الكلب بالتراب على أحد القولين .

وقد حكى الرافعي أيضا وجها في اختصاصه بالشب والقرظ وحكاها الماوردي عن أهل الظاهر ، وهو غلط لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلق الدباغ وكانت العرب تدبغ بأنواع مختلفة فوجب جوازه بكل ما حصل به مقصود الدباغ . والفرق بينه وبين ولوغ الكلب أن الدباغ حالة فحصل بها تحصل به الاحالة ، والولوغ ازالة نجاسة دخلها التعبد فاقتصت بالتراب كالتييم ولا تفريع على هذا الوجه ، وإنما التفريع على المذهب وهو جواز الدباغ بكل ما حصل به مقصوده .

قال أصحابنا في الطريقتين ولا يحصل بتشيس الجلد ونص عليه الشافعي وفي وجه شاذ يجوز ، حكاه الرافعي وهو مذهب أبي حنيفة ، وأما التراب فالمذهب الصحيح أنه لا يحصل الدباغ به ونص عليه الشافعي وقطع به الجمهور ، ممن قطع به الشيخ أبو حامد والمحاملي في كتابيه وأبو الفتح سليم بن أيوب الرازي في كتابه رءوس المسائل والقاضي حسين والفوراني وابن الصباغ وإمام الحرمين والبعوى والمتولى وخلائق آخرون من العراقيين والخراسانيين وفيه وجه شاذ أنه يحصل حكاه أبو العباس الجرجاني في التحرير ورجحه ، وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه : قال أبو علي الطبري في الافصاح : نص الشافعي على أن الدباغ لا يحصل بالتراب والرماد قال القاضي : ولم أر للشافعي في هذا نصا ، والمرجع في ذلك إلى أهل الصنعة فإن كان للتراب والرماد هذا الفعل حصل الدباغ بهما ، وأما الملح فنقل أبو علي

الطبرى فى الافصاح أن الشافعى رحمه الله نص أنه لا يحصل به الدباغ ، وبه قطع صاحب الشامل ، وقطع امام الحرمين بالحصول .

( فرع ) لو دبغه بعين نجسة كذرق الحمام وغيره أو بمتنجس كقرظ أصابته نجاسة أو دبغه بماء نجس فهل يحصل به الدباغ ؟ فيه وجهان مشهوران فى الطريقتين أصحهما عند الأصحاب الحصول ، وبه قطع ابن الصباغ والبنغوى ، لأن الغرض تطيب الجلد وإزالة الفضول ، وهذا حاصل بالنجس كالظاهر ( والثانى ) لا يحصل لأن النجس للتطهير ، فإن قلنا بالأصح وجب غسله بعد حصول الدباغ بلا خلاف ويكون نجسا بالمجاورة بخلاف ما لو دبغه بطاهر ، فإنه لا يجب غسله على أحد الوجهين كما سيأتى إن شاء الله تعالى .

( فرع ) لا يفتقر الدباغ الى فعل فاعل لأن ما طريقه إزالة النجاسة لا يفتقر الى فعل كالسيل إذا مر على نجاسة فأزالها ، فإنه يطهر محلها بلا خلاف . فلو أطارى الريح جلد ميتة فألقته فى مدبغة فاندبغ صار طاهرا ذكره الماوردى وغيره وهو واضح .

( فرع ) لو أخذ جلد ميتة لغيره فدبغه طهر ولمن يكون ؟ فيه أوجه ( أحدها ) للدباغ كمن أحيا مواتا بعد أن تحجره غيره فإنه للمحيى ( والثانى ) لصاحب الميتة لتقدم حقه ( والثالث ) أن كان رفع يده عنه ثم أخذه الدابغ فهو لندابغ . وإن كان غصبه فللمغصوب منه ، وهذا الثالث هو الأصح . وستأتى هذه الأوجه مبسطة إن شاء الله تعالى فى أواخر كتاب الغصب حيث ذكرها المصنف ، وإنما أشرت إليها لما قدمته فى الخطبة أنه متى أمكن تقديم مسألة لنوع ارتباط قدمتها ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وهل يفتقر الى غسله بالماء بعد الدباغ ؟ فيه وجهان أحدهما : لا يفتقر . لأن طهارته تتعلق بالاستحالة وقد حصل ذلك فطهر كالخمر إذا استحالت خلا وقال أبو اسحاق : لا يطهر حتى يغسل بالماء لأن ما يدبغ به تنجس بسلافة

الجلد ، فإذا زالت نجاسة الجلد بقيت نجاسة ما يدبغ به فوجب أن يغسل حتى يطهر ) •

( الشرح ) هذان الوجهان مشهوران وذكر صاحب المستظهرى أن الأول منهما قول أبى العباس بن القاص ، ورأيت أنا كلامه فى التلخيص وفيه إشارة الى ما ذكره ، واختلف المصنفون فى أصحهما فالأكثر على أن الأصح وجوب الغسل ، من صححه القوراني وامام الحرمين والغزالي فى البسيط والوجيز ، وابن الصباغ والمتولى والرويانى والرافعى وآخرون ، وقطع به الشيخ أبو الفتح نصر بن ابراهيم المقدسى فى كتابيه التهذيب والانتخاب • وقال !بغوى : الأصح لا يفتقر ، وهو مذهب أبى حنيفة والأكثرين وتوجيه الوجهين المذكور فى الكتاب ويدل لعدم الغسل قوله صلى الله عليه وسلم ( اذا دبغ الالهاب فقد طهر ) ويجاب عنه بأن المراد طهرت عينه التى كانت نجسة ، وليس فيه أنه لا يغسل وهذا فى وجوب غسله بعد الدباغ •

وأما استعمال الماء فى أثناء الدباغ ففى وجوبه وجهان مشهوران عند الحراسانيين وذكرهما الماوردى من العراقيين أصحهما لا يفتقر اليه ، قال امام الحرمين : هذا قول المحققين ، قالوا ومأخذ الوجهين أن المقلب فى الدباغ الازالة أم الاحالة وفيه وجهان . فان غلبنا الازالة افتقر اليه والا فلا • ويستدل للأصح بالقياس على الخمر اذا استحالت فانها تطهر بمجرد الاستحالة ، وللوجه الآخر بقوله صلى الله عليه وسلم « يطهرها الماء والقرظ » ولأنه يلين الجلد ويصل به الشئ والقرظ ونحوهما الى جميع أجزائه • واذا أوجبنا غسله بعد الدباغ فهو ظاهر العين بلا خلاف والدباغ حاصل قطعاً لكنه نجس بالمجاورة على هذا الوجه ، فهو كالثوب النجس فيجوز بيعه اذا جوزنا بيع جلد الميتة المدبوغ ، صرح به امام الحرمين وغيره ، وأما اذا أوجبنا استعمال الماء فى أثناء الدباغ فلم يستعمله فالجلد نجس العين بلا خلاف • صرح به امام الحرمين وآخرون • وهل يطهر بعد ذلك بنقعه فى ماء كثير أم يشترط رده الى المدبغة واستعمال الثئ ؟ حكى الرافعى فيه وجهين . وحكى امام الحرمين عن شيخه والده أبى محمد أنه قال : لا بد من ابتداء دبغه ثانياً ، قال الامام : ولا يبعد عندى أنه يكتفى بنقعه فى الماء الطهور ، ووجه الامام



أحسن توجيهه : وأنا أظن الرافعي أراد بالوجهين قوله الامام ووالده ثم اذا اوجبنا استعمال الماء بعد الدباغ اشترط كونه طهورا نقياً من أدوية الدباغ وغيرها بلا خلاف لأنه ازالة نجاسة ، وأما اذا اشترطناه في أثناء الدباغ فلا بأس بكونه متغيراً بأدوية الدباغ والله أعلم .

( فرع ) الأجزاء التي يتشربها الجلد من الأدوية المدبوغ بها طاهرة بلا خلاف وأما الأجزاء المتناثرة من الأدوية فان تناثرت في أثناء الدباغ فهي نجسة بلا خلاف ، صرح به البغوي ، وان تناثرت بعده فهل نحكم بطهارته تبعاً للجلد أم بنجاستها ؟ فيه وجهان مشهوران قالوا : وهما الوجهان في افتقار الجلد الى غسله بعد الدباغ ان قلنا يفتقر فهي نجسة والا فهي طاهرة تبعاً له ، كذا قاله القاضي حسين والمتولي والرويانى وغيرهم والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

( واذا طهر الجلد بالدباغ جاز الانتفاع به لقوله صلى الله عليه وسلم : « هلا أخذتم اهابها فديتموه فانتفعتم به » ) .

( الشرح ) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية ابن عباس رضى الله عنهما وقد سبق بيانه في هذا الباب ، وقوله : « جاز الانتفاع به » يعنى في اليابسات والمائعات ، وجازت الصلاة عليه وفيه ، وطهر ظاهره وباطنه . هذا هو المذهب الصحيح الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعى وقطع به العراقيون تصريحاً والبغوي وغيره من الخراسانيين ، قال الشيخ أبو حامد شيخ الأصحاب في تعليقه لا يختلف المذهب أنه بعد الدباغ طاهر ظاهراً وباطناً . وأن الانتفاع به جائز في المائعات ، وحكى أبو على بن أبى هريرة في طهارته قولين ، وحكماهما جماعات من الخراسانيين أصحابهما وهو الجديد : يطهر ظاهراً وباطناً كما ذكرنا .

( والثانى ) وهو القديم : لا يظهر باطناً فيستعمل في يابس لا رطب ويصلى عليه لا فيه . وهذا النقل عن القديم غريب والمحققون ينكروه . ويقولون : ليس للشافعى قول بعدم طهارة باطنه لا قديم ولا غيره . وانما هذا مذهب مالك كما قدمناه عنه . قال الدارمى في الاستذكار قال ابن أبى

هريرة : فوله في القديم في هذه المسألة كمذهب مالك : قال الدارمي : ولم ير هذا في القديم وما يدل على أن هذا القول الذي حكاه الخراسانيون ليس بصحيح عن القديم أن امام الحرمين قال : كان شيخى يحكى عن النقال أنه قال : لا يتوجه القول القديم في منع بيع المدبوغ الا بتقدير قول للشافعى كمذهب مالك أنه يظهر ظاهره لا باطنه ، وهذا دليل على أنه ليس للشافعى صريح بذلك بل استنبطوه من منع البيع ، وليس ذلك بلازم بل لمنع البيع دليل آخر قد ذكره المصنف وغيره والله أعلم .

( فرع ) اعلم أن القول القديم ليس بلازم أن يكون كمذهب مالك بل هو قول مجتهد قد يوافق مالكا وقد يخالفه قال النقال في شرح التخليص : أكثر القديم قد يوافق مالكا ، وانما ذكرت هذا الفرع لأنى رأيت من يغلط في هذا بما لا أوثر نشره والله أعلم .

( اذع ) استعمال جلد الميتة قبل الدباغ جائز في اليابس دون الرطب سرح به الماوردى وغيره ، ونقله الرويانى عن الأصحاب فقال قال أصحابنا : يجوز استعماله قبل الدباغ في اليابسات ، وأما قول الشيخ أبى حامد والشيخ نصر المقدسى وصاحب البيان لا يجوز استعماله قبل الدباغ فمرادهم استعماله في الرطبات أو في اللين لا في اليابس وسيأتى كلام الأصحاب ان شاء الله تعالى في عظم القيل أنه يكره استعماله في اليابس ولا يحرم ، ومن صرح في عظم التميل بكره استعماله في اليابس وتحريمه في الرطب الشيخ نصر فدل أن مراده هنا استعماله في الرطب . وأما قول العبدري : لا يجوز استعماله قبل الدباغ في اليابسات عندنا وعند أكثر العلماء فغلط منه ، وصوابه أن يقول : في الرطبات .

( فرع ) قال الماوردى : يجوز هبته قبل الدباغ ولا يجوز رهنه ، وقال أبو حنيفة يجوز بيعه ورهنه كالثوب النجس ، دليلنا أنه عين نجسة فلا يجوز بيعه ورهنه كالعذرة بخلاف الثوب النجس فإن عينه طاهر : وكذا قال الرويانى : يجوز هبته على سبيل نقل اليد ، وكذا الوصية به لا النسليك والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وهل يجوز بيعه ؟ فيه قولان قال في القديم : لا يجوز لأنه حرم التصرف فيه بالموت ثم رخص في الانتفاع به فبقى ما سوى الانتفاع على التحريم . وقال في الجديد : يجوز لأنه منع من بيعه لنجاسته . وقد زالت النجاسة فوجب أن يجوز البيع كالخمر إذا تخلت ) .

( الشرح ) هذان القولان في صحة بيع جلد الميتة بعد الدباغ مشهوران ، والصحيح منهما عند الأصحاب هو الجديد وهو صحته . وبه قال أبو حنيفة وجمهور العلماء ، وقول المصنف : « لأنه حرم التصرف فيه ثم رخص في الانتفاع » يعني الانتفاع بعينه لأنه المفهوم من إطلاق الانتفاع . وأما الانتفاع بشبهه فليس انتفاعا به ولا يلزم من كونه طاهرا منتفعا به أن يجوز بيعه ، فاز أم الولد والوقف والطعام في دار الحرب بهذه الصفة ولا يجوز بيعها ، هذا هو الصواب في توجيه القديم . وأما ما يوجه به كثير من الخراسانيين من قولهم : أن منع بيعه إنما هو لكونه لا يظهر باطنه فضعيف كما قدمناه ، وأجاب الأصحاب عما احتج به للقديم من القياس على أم الولد والوقف وطعام دار الحرب بأن منع بيع أم الولد لاستحقاقها الحرية . والوقف لا يملكه على الأصح وإن ملكه فيتعلق به حق البطن الثاني . وضام دار الحرب لا يملكه وإنما أبيع له أكل قدر الحاجة . والمنع في مسألتنا للنجاسة وقد زالت فجاز البيع .

فإذا جوزنا بيعه جاز رهنه واجارته وإن لم نجوز بيعه ففي جواز اجارته وجهان كالكلب المعلم ذكره الماوردي والرويانى ، وقال الرويانى : وقيل يجوز اجارته قطعا وإنما القولان في بيعه ورهنه ، أما بيعه قبل الدباغ فباطل عندنا وعند جماهير العلماء وحكى العبدري عن أبي حنيفة جوازه .

قال المصنف رحمه الله تعالى :

( وهل يجوز أكله ؟ ينظر - فإن كان من حيوان يؤكل - ففيه قولان . قال في القديم : لا يؤكل لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما حرم من الميتة أكلها » وقال في الجديد : يؤكل لأنه جلد طاهر من حيوان مأكول فأشبهه جلد

المذكى . وان كان من حيوان لا يؤكل لم يحل أكله لأن الدباغ ليس بأقوى من الذكاة . والذكاة لا تبيح ما لا يؤكل لحمه ، فلأن لا يبيحه الدباغ أولى . وحكى شيخنا أبو حاتم القزوينى عن القاضى أبى القاسم بن كج أنه حكى وجها آخر أنه يحل لأن الدباغ عمل فى تطهيره كما عمل فى تطهير ما يؤكل فعمل فى إباحته بخلاف الذكاة ) .

( الشرح ) الحديث المذكور ثابت فى الصحيحين وهو تمام حديث ابن عباس المذكور فى أول الفصل فإنه صلى الله عليه وسلم قال : « علا أخذتم اهايا فديتموه فانتفعتم به ؟ » قالوا : انها ميتة قال : « انما حرم أكلها » وفى رواية النسائى : « انما حرم الله أكلها » وهذان القولان فى حل أكله مشهوران أصحهما عند الجمهور : القديم ، وهو التحريم للحديث ، وهذه المسألة مما يفتى فيه على القديم ، وقد تقدم بيان المسائل التى يفتى فيها على القديم فى مقدمة الكتاب . وصححت طائفة الجديد وهو حل الأكل ، منهم القفال فى شرح التلخيص والفورانى والرويانى والجرجانى فى كتابه البلغة وقطع به فى التحرير ، ويجب لهؤلاء عن الحديث بأن المراد تحريم أكل اللحم فإنه المعهود ، هذا حكم جلد المأكول . فأما جلد ما لا يؤكل فالمذهب الجزم بتحريمه ، وبه قطع جماعات منهم القاضى أبو الطيب والمحاملى والدارمى والبعوى وغيرهم ، والوجه الآخر ضعيف وحكى الفورانى عن شيخه القفال أنه قال : لا فرق بين المأكول وغيره ففى الجميع القولان وهذا ضعيف .

وقول المصنف : فلأن لا يبيحه الدباغ أولى ، هذه اللام فى قوله « فلأن » مفتوحة وهى لام الابتداء كقولك : لزيد قائم أو اللام الموطئة للقسم ، وهى كثيرة التكرار فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفقه وغيرها . وانما ضبطتها لأن كثيرا من المبتدئين يكسرونها وذلك خطأ ، وأما الشيخ أبو حاتم فاسمه محمود بن الحسن كان حافظا للمذهب له مصنفات فى الأصول والمذهب والخلاف والجدل : وهو القزوينى بكسر الواو منسوب الى قزوين بكسر الواو المدينة المعروفة بخراسان ، وأما ابن كج فبفتح الكاف وبعدها جيم مشددة اسمه يوسف بن أحمد بن كج له مصنفات كثيرة تقيسة فيها نقول غريبة ومسائل غريبة مهمة لا تكاد توجد لغيره : تفقه على أبى

الحسين بن القطان وحضر مجلس الداركي ، قتله اللصوص ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة خمس وأربعمائة بالدينور ، قال المصنف في التليقات . جمع ابن كج رئاسة العلم والدنيا ورحل اليه اناس من الآفاق رغبة في علمه وجوده والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( كل حيوان نجس بالموت نجس شعره وصفه على النصوص - وروى عن الشافعي رحمه الله أنه رجع عن تنجيس شعر الآدمي . واختلف أصحابه في ذلك على ثلاث طرق ، فمنهم من لم يثبت هذه الرواية وقال : ينجس الشعر بالموت قولاً واحداً ، لأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقه فينجس بالموت كالأعضاء ، ومنهم من جعل الرجوع عن تنجيس شعر الآدمي رجوعاً عن تنجيس جميع الشعور فجعل في الشعور قولين ( أحدهما ) ينجس لما ذكرناه ( والثاني ) لا ينجس لأنه لا يحس ولا يتألم فلا تلحقه نجاسة الموت : ومنهم من جعل هذه الرواية رجوعاً عن تنجيس شعر الآدمي خاصة فجعل في الشعر <sup>(١)</sup> قولين ( أحدهما ) ينجس الجميع لما ذكرناه ( والثاني ) ينجس الجميع الا شعر الآدمي فإنه لا ينجس لأنه مخصوص بالكرامة ، ولهذا يحل لبنة مع تحريم آكله ، وأما شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا اذا قلنا شعر غيره ظاهر فشعره صلى الله عليه وسلم أولى بالطهارة واذا قلنا : ان شعر غيره نجس ففي شعره عليه السلام وجهان ( أحدهما ) أنه نجس لأن ما كان نجساً من غيره كان نجساً منه كالدم ، وقال أبو جعفر الترمذي : هو ظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم ناول أبا طلحة رضي الله عنه شعره فقسمه بين الناس . وكل موضع قلنا : انه نجس عفى عن الشعرة والشعرتين في الماء والثوب لأنه لا يمكن الاحتراز منه فعفى عنه كما عفى عن دم البراغيث ) .

( الشرح ) أما قوله لأن النبي صلى الله عليه وسلم « ناول أبا طلحة شعره فقسمه بين الناس » فحديث صحيح رواه البخاري ومسلم .

أما أحكام المسألة فحاصلها أن المذهب نجاسة شعر الميتة غير الآدمي ،

(١) نسخة الركني ( الشعور ) ( ط ) .

وطهارة شعر الآدمي : هذا مختصر المسألة : وأما بسطها فقد ذكر المصنف ثلاث طرق وهي مشهورة في المذهب : قال القاضي أبو الطيب وآخرون : الشعر والصوف والوبر والعظم والقرن والظلف تحلها الحياة ، وتنجس بالموت : هذا هو المذهب : وهو الذي رواه البويطي والمزني والريعي المرادي وحرمله . وروى إبراهيم البليدي عن المزني عن الشافعي أنه رجع عن تنجيس شعر الآدمي . وقال صاحب الحاوي : الشعر والوبر والصوف ينجس بالموت . هذا هو المروي عن الشافعي في كتبه والذي نقله عنه جمهور أصحابه البويطي والمزني والريعي المرادي وحرمله وأصحاب القديم .

قال : وحكى ابن سريج عن أبي القاسم الأنساطي عن المزني عن الشافعي أنه رجع عن تنجيس الشعر وحكى إبراهيم البليدي عن المزني عن الشافعي أنه رجع عن تنجيس شعر الآدمي ، وحكى الريع الجيزي عن الشافعي أن الشعر تابع للجلد يطهر بطهارته وينجس بنجاسته .

واختلف أصحابنا في هذه الحكايات الثلاث التي شذت عن الجمهور فجعلها بعضهم قولاً ثانياً للشافعي أن الشعر طاهر ، وامتنع الجمهور من إثبات قول ثان لمخالفتها نصوصه ، ويحتمل أنه حكى مذهب غيره .

وأما شعر الآدمي ففيه قولان أشهرهما عنه أنه نجس ( والثاني ) وهو منصوص في الجديد أنه طاهر ، هذا كلام صاحب الحاوي . واتفق الأصحاب على أن المذهب أن شعر غير الآدمي وصوفه ووبره وريشه ينجس بالموت : وأما الآدمي فاختلّفوا في الراجح فيه فالذي صححه أكثر العراقيين نجاسته ، والذي صححه جميع الخراسانيين أو جماهيرهم طهارته ، وهذا هو الصحيح فقد صح عن الشافعي رجوعه عن تنجيس شعر الآدمي ، فهو مذهبه وما سواه ليس بمذهب له ، ثم الدليل يقتضيه وهو مذهب جمهور العلماء كما سنذكره إن شاء الله تعالى في فرع في مذاهب العلماء .

ثم إن هذا الخلاف في شعر ميتة الآدمي مفرع على نجاسة ميتة الآدمي ، أما إذا قلنا بطهارة ميتته فشعره طاهر بلا خلاف ، كذا صرح به البغوي والمتولي وغيرهما من الخراسانيين وابن الصباغ والشاشي والشيخ نصر

المقدسى وصاحب البيان وغيرهم من العراقيين . واذا انفصل شعر آدمى في حياته فظاهر على أصح الوجوهين تكرمة للآدمى ولعموم البلوى وعسر الاحتراز . وأما اذا انفصل جزء من جسده كیده وفقره فقطع العرافيون أو جمهورهم بنجاسته قالوا : وانما الخلاف في ميتة بجنته لحرمة الجنة . وقال الخراسانيون : فيه وجهان أصحهما الطهارة . وهذا هو الصحيح . فان امام الحرمين من قال : العضو المبان في الحياة نجس فقد غلط والوجه نصير الجزء بالجملة بعد الموت ، وأما شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم فذا فلنا بطهارة غيره فهو أولى والا فوجهان . قال أبو جعفر : هو ظاهر وقيل غيره : هو نجس ، وهذا الوجه غلط أو كالمغلط . وسأذكر في شعره صلى الله عليه وسلم وفضلات بدنه قُرعا مخصوصا بها ان شاء الله تعالى .

وأما قول المصنف : « وكل موضع قلنا : انه نجس عفى عن الشعرة أو الشعرين فظاهره تعميم العفو في شعر الآدمى وغيره ، وقد اتفق أصحابنا على العفو ولكن اختلفوا في تخصيصه بالآدمى فأطلقت طائفة الكلام املافا يقتضى التعميم كما أطلقه المصنف ، منهم القاضى حسين والمحامى في المجموع . وصرح القاضى بجريان العفو في شعر غير الآدمى . ونقل بعضهم هذا عن تعليق الشيخ أبى حامد ولم أره أنا فيه هكذا . ولكن نسخ تعليق الشيخ أبى حامد والقاضى حسين يقع فيها اختلاف . وخصت طائفة ذلك بشعر الآدمى منهم الثوراني وابن الصباغ والجرجاني في التحرير والرويانى والبنغوى وصاحب البيان ، ولكل واحد من الوجهين وجه ولكن الصحيح التعميم . وعبارة المصنف كالصريحة فيه . فانه فصل الكلام في الشعر ثم قال « وكل موضع قلنا انه نجس عفى » ولأن الجميع سواء في عموم الابتلاء وعسر الاحتراز .

وأما قول المصنف : « كالشعرة والشعرين » فليس تحديدا لما يعفى عنه بل كالمثال لليسير الذى يعفى عنه ، وعبارة أصحابنا يعفى عن اليسير منه . كذا صرح به الجمهور ، وذكر ابن الصباغ أن بعض أصحابنا فسره بالشعرة والشعرين . وقال امام الحرمين : اذا حكمنا بنجاسة شعر الآدمى فما ينتف من اللحية والرأس على العرف الغالب معفو عنه مع نجاسته كدم البراغيث .

قال : ثم القول في ضبط القليل كالقول في دم البراغيث ، قال : ولعل القليل ما يغلب انتتافه مع اعتدال الحان ، والله أعلم •

( فرع ) المذهب الصحيح القطع بطهارة شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سبق ودليله الحديث وعظم مرتبته صلى الله عليه وسلم ومن قال بالنجاسة قالوا : انما قسم الشعر للتبرك ، قالوا : والتبرك يكون بالنجس كما يكون بالطاهر ، كذا قاله الماوردي وآخرون ، قالوا : لأن القدر الذي أخذه كل واحد كان يسيرا معفوا عنه . والصواب القطع بالطهارة كما قاله أبو جعفر وحكاه الروياني عن جماعة آخرين وصححه القاضي حسين وآخرون •

وأما بوله صلى الله عليه وسلم ودمه ففيهما وجهان مشهوران عند الخراسانيين وذكر القاضي حسين وقليل منهم في العذرة وجهين ونقلهما في العذرة صاحب البيان عن الخراسانيين ، وقد أنكر بعضهم على الغزالي طرده الوجهين في العذرة وزعم أن العذرة نجسة بالاتفاق ، وأن الخلاف مخصوص بالبول والدم وهذا الإنكار غلط بل الخلاف في العذرة مشهور ، نقفه غير الغزالي كما حكيناه عن القاضي حنين وصاحب البيان وآخرين ، وأشار إليه امام الحرمين وآخرون فقالوا : في فضلات بدنه صلى الله عليه وسلم كبوله ودمه وغيرهما وجهان وقال القفال في شرح التلخيص في الخصائص : قال بعض أصحابنا : جبيع ما يخرج منه صلى الله عليه وسلم طاهر ، قال : وليس بصحيح ، فهذا نقل القفال وهو شيخ طريقة الخراسانيين وعليه مدارها ، واستدل من قال بنجاسة هذه الفضلات بأنه صلى الله عليه وسلم كان يتنزه منها ، واستدل من قال بطهارتها بالحديثين المعروفين : « أن أبا طيبة الحاجم حجه صلى الله عليه وسلم وشرب دمه ولم ينكر عليه » • « وأن امرأة شربت بوله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر عليها » • وحديث أبي طيبة ضعيف وحديث شرب المرأة البول صحيح رواه الدارقطني وقال : هو حديث صحيح وهو كاف في الاحتجاج لكل الفضلات قياسا • وموضع الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليها ولم يأمرها بغسل فمها ولا نهاها عن العود الى مثله ، وأجاب القائل بالطهارة عن تنزهه صلى الله عليه وسلم عنها أن ذلك على الاستحباب والنظافة ، والصحيح عند الجمهور نجاسة الدم والفضلات وبه



قطع المراقبون ، وخالفهم القاضى حين فقال : الأصح طهارة الجميع والله أعلم .

( فرع ) قدمنا فى شعر ميتة غير الآدمى خلافا . المذهب الصحيح أنه نجس ، وهذا الخلاف فيما سوى الكلب والخنزير والتولد من أحدهما ، أما شعور هذه فقطع المراقبون وجماعات من الخراسانيين بنجاستها ولم يذكروا فيها الخلاف ، وقال جماعة من الخراسانيين : إذا قلنا بطهارة غيرها ففيها وجهان أحدهما : الطهارة وأصحهما النجاسة ، قال امام الحرمين : قطع الصيدلانى بنجاستها على هذا القول ، وقال القاضى أبو حامد المروروذى : مى على هذا القول طاهرة : قال الامام : واختاره شيخى يعنى والده أبا محمد الجوينى ، قال الرافعى : والوجهان جاريان فى حالتى الحياة والموت .

( فرع ) قول المصنف : « لأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقه فنجس بالموت كالأعضاء » احترز بقوله : « متصل » عن الحمل والبيض المتصلب فى جوف ميتته وبقوله : « بالحيوان » عن أغصان الشجر ، كذا قاله الشيخ أبو حامد وغيره ، ويقول : « اتصال خلقه » عن الأذن الملتصقة . وقوله : « فمنهم من لم يثبت هذه الرواية وقال : ينجس الشعر بالموت فولا واحدا » ليس معناه القدح فى الناقل بتكذيب ونحوه ، وإنما معناه تأويل الرواية على حكاية مذهب الغير كما قدمناه عن نقل صاحب الحاوى . وقوله : ينجس بضم الجيم وفتحها ، وقوله : « لا يحس ولا يألَم » يحس بضم الياء وكسر الحاء هذه اللغة الفصيحة وبها جاء القرآن قال الله تعالى : « هل تحس منهم من أحد <sup>(١)</sup> » وفيه لغة قليلة يحس بفتح الياء وضم الحاء ، وقوله : يألَم بالهمز ويجوز تركه .

( فرع ) قول المصنف : « لأن ما كان نجسا من غيره كان نجسا منه كالدم » قد وافقه على هذه العبارة صاحب الشامل ، وهذا القياس يقتضى القطع بنجاسة الدم وليس مقطوعا به . بل فيه الخلاف الذى قدمناه ، وقد قال صاحب الحاوى : ان أبا جعفر الترمذى القائل بطهارة شعره صلى الله

(١) الآية ١٨ من سورة مريم .

عليه وسلم قيل له قد حجه أبو طيبة وشرب دمه أفتقول بطهارة دمه ؟ فركب الباب وقال : أقول به ، قيل له قد شربت امرأة بوله صلى الله عليه وسلم أفتقول بطهارته ؟ فقال : لا ، لأن البول استحلال من الطعام والشراب وليس كذلك الدم والشعر لأنه من أصل الخلقة ، هذا كلام صاحب الحاوي ، وفيه التصريح بأن أبا جعفر يقول بطهارة الشعر والدم ، فإذا كان كذلك لم يرد عليه القياس على الدم لأنه ظاهر عنده ، وحينئذ ينكر على المصنف هذا القياس ويجاب عنه بأن المصنف اختار في أصول الفقه أن القياس على المختلف فيه جائز ، فإن منع الخصم الأصل أثبت القياس بدليله الخاص ثم ألحق به الفرع ، وقد أكثر المصنف في المذهب من القياس على المختلف فيه وكله خارج على هذه القاعدة ، والله أعلم .

( فرع ) ذكر المصنف في هذا الفصل أبا طلحة الصحابي وأبا جعفر الترمذي ، أما أبو طلحة فاسم زيد بن سهل بن الأسود الأنصاري شهد العقبة وبدرا وأحدا وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أحد النقباء ليلة العقبة رضى الله عنهم ، وكان من الصحابة الذين سردوا الصوم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسذكروهم ان شاء الله تعالى في كتاب الصيام ، قال أبو زرعة الدمشقي الحافظ : عاش أبو طلحة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين سنة يسرد الصوم ، وخالفه غيره ، فقال توفي سنة أربع وثلاثين من الهجرة ، وقيل سنة اثنتين وثلاثين رضى الله عنه .

وأما أبو جعفر فاسم محمد بن أحمد بن نصر أحد الأئمة الذين تنشرح بذكرهم الصدور ، وترتاح لذكر مآثرهم القلوب ، كان رضى الله عنه حنفيا ثم صار شافعيا لرؤيا رآها مشهورة ، قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام فقلت : يا رسول الله آخذ برأى أبى حنيفة ؟ فأعرض عني ، فقلت : برأى مالك ؟ فقال : خذ ما وافق سنتي ، فقلت : برأى الشافعي ؟ فقال أو ذاك رأى الشافعي ، ذلك رد من خالف سنتي . حكى هذه الرؤيا المصنف في الطبقات وآخرون ، وهو منسوب الى ترمذ البلدة المعروفة التي نسب اليها الامام الحافظ أبو عيسى الترمذي ، وفي ضبطها ثلاثة أوجه ذكرها

الحافظ أبو سعد السمعاني في كتابه الأنساب ، أحدها ترمذ بكسر التاء والنمير  
والثاني : بضمها قال : وهو قول أهل المعرفة والثالث : بفتح التاء وكسر  
النمير وهو المتداول بين أهل ترمذ وهي مدينة قديمة على طرف نهر بلخ الذي  
يقال له : ( جيحون ) وهذه الأوجه الثلاثة تقال في كل من يقال له الترمذي .  
قال المصنف في الطبقات : سكن أبو جعفر الترمذي بغداد ولم يكن للشافعيين  
في وقته بالعراق رأس ولا أروع ولا أكثر نقلا منه . وكان قوته في كل شهر  
أربعة دراهم ، ولد في ذي الحجة سنة مائتين وتوفي في المحرم سنة خمس  
ونسعين ومائتين رحمه الله ، وموضع بسط أحواله الطبقات والله أعلم .

### فرع في مذاهب العلماء في شعر الميتة وعصبتها

فمذهبنا أن الشعر والصوف والوبر والريش والعصب والعظم والقرن  
والسن والظلف نجسة ، وفي الشعر خلاف ضعيف سبق ، وفي العظم خلاف  
أضعف منه قد ذكره المصنف بعد هذا ، وأما العصب فنجس بلا خلاف ، هذا  
في غير الآدمي ومن قال بالنجاسة عطاء وذهب عمر بن عبد العزيز والحسن  
البصري ومالك وأحمد واسحق والمزني وابن المنذر إلى أن الشعور والصوف  
والوبر والريش طاهرة والعظم والقرن والسن والظلف والظفر نجسة كذا  
حكى مذهبهم القاضي أبو الطيب ، وحكى العبدري عن الحسن وعطاء  
والأوزاعي والليث بن سعد أن هذه الأشياء تنجس بالموت لكن تطهر بالفسل،  
وعن مالك وأبي حنيفة وأحمد أنه لا ينجس الشعر والصوف والوبر والريش .  
قال أبو حنيفة وداد : وكذا لا ينجس العظام والقرون وباقيها . قال  
أبو حنيفة لا شعر الخنزير وعظمه ورخص للخرازين في استعمال شعر الخنزير  
لحاجتهم إليه ، وعنه في العصب روايتان .

واحتج لمن قال بطهارة الشعر بقول الله تعالى : « ومن أوصافها وأوبارها  
وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين <sup>(١)</sup> » وهذا عام في كل حال بقوله صلى الله  
عليه وسلم في الميتة « إنما حرم أكلها » وهو في الصحيحين وقد قدمناه . وعن  
أم سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا بأس بجلد الميتة إذا دبغ

(١) الآية ٨٠ من سورة النحل .

ولا بشعرها اذا غسل « وذكروا أقيسه ومناسبات ليست بقوة ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : « حرمت عليكم الميتة <sup>(١)</sup> » وهو عام للشعر وغيره ، فان قالوا : الشعر ليس ميتة قال أصحابنا : قلنا بل هو ميتة ، فان الميتة اسم لما فارقت الروح بجميع أجزائه ، قال صاحب الحاوي : ولهذا لو حلف لا يمس ميتة فمس شعرها حث .

فان قالوا : هذه الآية عامة في الميتة ، والآية التي احتجنا بها خاصة في بعضها وهو الشعر والصوف والوبر . والخاص مقدم على العام . فالجواب أن كل واحدة من الآيتين فيها عموم وخصوص ، فان تلك الآية أيضا عامة في الحيوان الحي والميت ، وهذه خاصة بتحريم الميتة ، فكل آية عامة من وجه : خاصة من وجه ، فتساويا من حيث العموم والخصوص ، وكان التسك بآيتنا أولى لأنها وردت لبيان المحرم ، وأن الميتة محرمة علينا ، ووردت الأخرى للامتنان بما أحل لنا .

واحتجوا بحديث : « هلا أخذتم اهابها فديغتموه فانتفعتم به ؟ » والغالب أن الشاة لا تخلو من شعر وصوف ولم يذكر لهم طهارته والانتفاع به في انعال ، ولو كان طاهرا لبينه ، وفي الاستدلال بهذا نظر . واعتاد الأصحاب على القياس الذي ذكره المصنف وذكروا أقيسة كثيرة تركتها لضعفها . وأجاب الأصحاب عن احتجاجهم بقوله تعالى : « ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها » أنها محمولة على شعر المأكول اذا ذكي أو أخذ في حياته كما هو المنهود ، وأجاب الماوردي بجواب آخر أن من للتبعض والمراد بالبعض الطاهر وهو ما ذكرناه .

وأما الجواب عن قوله صلى الله عليه وسلم « انما حرم أكلها <sup>(٢)</sup> » .

وأما الجواب عن حديث أم سلمة فمن وجهين أجودهما أنه ضعيف باتفاق الحفاظ قالوا : لأنه تفرد به يوسف بن السفر ( بفتح السين المهملة واسكان

(١) الآية ٣ من سورة المائدة .

(٢) بياض بالاصل ولعل السقط هو ( انه في طهارة الجلد بالدباغ ) لان بقية الحذب لا ليس في الماء والقرظ ما يطهرها ، والله اعلم ( ط ) .

الفاء ) قالوا : وهو متروك الحديث ، هذه عبارة جميع أهل هذا الشأن فيه وهي أبلغ العبارات عندهم في الجرح ، قال الدارقطني : هو متروك يكذب على الأوزاعي ، وقال البيهقي : هو يضع الحديث .

الجواب الثاني : أن هذا الحديث لا يمكن أن يتمسك به من يقول بطهارة الشعر بلا غسل والله أعلم .

واحتج من قال : يطهر الشعر بالغسل بحديث أم سلمة ، وقد بينا اتفاق الحفاظ على ضعفه ، وبيانهم سبب الضعف والجرح ، واحتج أصحابنا بأنها عين نجسة فلم تطهر بالغسل كالعذرة واللحم . واحتج من قال بطهارة عظام الميتة بحديث عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : « امتشط بمشط من عاج » وبما رواه أبو داود في سننه بإسناده عن حبيد الشامي عن سليمان المنبهي عن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « يا ثوبان اشتر لقاطنة قلادة من عصب وسوارين من عاج » قال صاحب هذا المذهب : والعاج عظم القيل .

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال : من يحيى العظام وهي رميم قل يحييها الذي أنشأها أول مرة <sup>(١)</sup> ) فأثبت لها أحياء فدل على موتها والميتة نجسة ، فإن قالوا : المراد أصحاب العظام فحذف المضاف اختصارا ، قلنا : هذا خلاف الأصل والظاهر فلا يلتفت إليه .

واحتج الشافعي رحمه الله بما روى عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كره أن يدهن في عظم فيل لأنه ميتة ، والسلف يطلقون الكراهة ويريدون بها التحريم ولأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقة فأشبه الأعضاء . والجواب عن حديث أنس من وجهين أحدهما أنه ضعيف ضعفه الأئمة ( والثاني ) أن العاج هو الذبل بفتح الذال المعجمة واسكان الباء انوحدة وهو عظم ظهر السلحفاة البحرية ، وكذا قاله الأصمعي وابن قتيبة وغيرهما . من أهل اللغة : وقال أبو علي البغدادي : العرب تسمى كل عظم عاجا .

والجواب عن حديث ثوبان بالوجهين السابقين فإن حبيد الشامي

(١) الآية ٧٨ من سورة يس .

وسليمان المنبهي مجهولان ( والمنبهي بضم الميم وبعدها نون مفتوحة ثم باء،  
موحدة مكسورة مشددة ) والله أعلم وبالله التوفيق •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان دبغ جلد الميتة وعليه شعر ) فقد ( قال في الأم : لا يطهر لأن الدباغ  
لا يؤثر في تطهيره ، وروى الربيع بن سليمان الجيزي عنه أنه يطهر لأنه شعر  
ثابت على جلد طاهر ، فكان كالجلد في الطهارة كسعر الحيوان في حال  
الحياة ) •

( الشرح ) هذان القولان مشهوران أصحابهما عند الجمهور نصه في  
الأم أنه لا يطهر وقد تقدم عن صاحب الحاوي أنه قال : هو المشهور عن  
الشافعي والذي نقله عنه جمهور أصحابه ، ومن صححه من المصنفين  
أبو القاسم الصيمري والشيخ أبو محمد الجويني والبنغوي والشافعي والرافعي  
وقطع به الجرجاني في التحرير ، وصحح الأستاذ أبو اسحق الاسفرايني  
والرويانى طهارته قال الرويانى : لأن الصحابة في زمن عمر رضى الله عنهم  
قسموا القرى (١) المغنومة من الفرس وهى ذبائح مجوس •

ومما يدل لعدم الطهارة حديث أبى المليلح ( بفتح الميم ) عامر بن أسامة  
عن أبيه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن جلود السباع » رواه  
أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة ، ورواه الحاكم في المستدرك  
وقال : حديث صحيح ، وعن المقدم (٢) بن معد يكرب أنه قال لمعاوية رضى  
الله عنهما : « أنشدك بالله هل تعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
لبس جلود السباع والركوب عليها ؟ قال نعم » رواه أبو داود والنسائي  
بأسناد حسن وعن معاوية أنه قال لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم « هل  
تعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ركوب جلود النمر ؟  
قالوا : نعم » رواه أبو داود • فهذه الأحاديث ونحوها احتج بها جماعة من  
أصحابنا على أن الشعر لا يطهر بالدباغ لأن النهى متناول لما بعد الدباغ :

(١) لعله الفراء ( ط ) •

(٢) المقدم بن مديكرب الكندي صحابى له اربعون حديثا انفرد له البخارى بحديث •

وحينئذ لا يجوز أن يكون النهى عائدا الى نفس الجلد فانه ظاهر بالدباغ بالدلائل السابقة ، وانما هو عائدا الى الشعر ، وأما ما احتج به الرويانى من انقضى المغنومة فليس فيه أنهم استعملوها فيما لا يجوز استعمال النجس فيه من صلاة وغيرها .

( فرع ) اذا قلنا بالأصح : ان الشعر لا يطهر بالدباغ قال القاضى حسين والجرجاني وغيرهما يعنى عن القليل الذى يبقى على الجلد ويحكم بطهارته تبعا .

( فرع ) مما ينبغى أن يتقطن له وتدعو الحاجة الى معرفته جلود الثعالب ونحوها اذا ماتت أو أفسدت ذكاتها بإدخال السكين في آذانها ونحو ذلك ، وجلد ما لا يؤكل لحمه ، فهذه لا تصح الصلاة فيها على الأصح لعدم نهارة الشعر بالدباغ قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : وأما القدس<sup>(١)</sup> فبحثنا عنه فلم يثبت أنه مأكول فينبغى أن تجتنب الصلاة فيه . ولأصحابنا وجهان في تحريم ما أشكل من الحيوان فلم يدر أنه مأكول أم لا ، وسنذكر في فرع قريب عن صاحب الحاوى نحو هذا في الشعر ان شاء الله .

( فرع ) قال صاحب الحاوى : لو باع جلد الميتة بعد الدباغ قبل اماطة الشعر عنه وفرعنا على أن الجلد يصح بيعه وأن الشعر لا يطهر بالدباغ فله ثلاثة أحوال ( احداها ) أن يقول : بعتك الجلد دون الشعر فالباع صحيح ( الثانية ) أن يقول بعتك الجلد مع شعره فبيع الشعر باطل وفي الجلد قولاً تفرق الصفقة أصحهما الصحة ( الثالثة ) أن يبيعه مطلقا فهل هو كالحالة الثانية أم الأولى ؟ فيه وجهان .

( فرع ) ذكر المصنف « الربيع بن سليمان الجيزى » ولا ذكر له في المذهب الا في هذا الموضع ، وله ذكر في غير المذهب في مسألة قراءة القرآن بالألحان فانه نقلها عن الشافعى ، وقد ذكرتها في الروضة وفي تهذيب الأسماء ،

(١) في كتب الحيوان انه كلب الماء ونسب به حديث أبى هريرة رضى الله عنه الذى رواه الجماعة الا النسائى مرفوعا : « قتالون بين يدي الساعة قوما نعالهم الشعر وفي رواية يلبسون الشعر ويمسكون في الشعر وجوههم كالجان المطرفة حمر الوجوه صفار الاعين ذلف الأنوف » قال الدميرى : وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : بحثنا عن القدس فلم يتبين لنا انه مأكول أو غير فينبغى أن يتورع عن الصلاة فيه ا هـ فانظر الفرق بين المبرتين ( ط ) .

وأما الربيع المتكرر في المذهب وكتب الأصحاب فهو الربيع بن (١) سليمان المرادي وهو راوي الأم وغيرها من كتب الشافعي عنه ، وقد أوضحت حال الربيعين في تهذيب الأسماء واللغات ، وهذا الجيزي بكسر الجيم وبالزاي منسوب الى جيزة مصر ، وهو الربيع بن سليمان المصري الأزدي مولاهم توفي في ذي الحجة سنة ست وخمسين ومائتين ، روى عنه أبو داود والنسائي في سننهما وأبو جعفر الطحاوي وآخرون من الأئمة ، وكان عمدة عند المحدثين والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى :

( وان جز الشعر من الحيوانات نظرت - فان كان من حيوان يؤكل - لم ينجس لأن الجز في الشعر كالذبح في الحيوان ولو ذبح الحيوان لم ينجس فكذلك اذا جز شعره ، وان كان من حيوان لا يؤكل فحكمه حكم الحيوان ولو ذبح الحيوان كان ميتة فكذلك اذا جز شعره وجب أن يكون ميتة ) .

( الشرح ) في هذه القطعة مسائل ( احداها ) اذا جز شعر أو صوف أو وبر من مأكول اللحم فهو طاهر بنص القرآن واجماع الأمة ، قال امام الحرمين وغيره : وكان القياس نجاسته كسائر أجزاء الحيوان المنفصلة في الحياة ولكن أجمعت الأمة على طهارتها لمسيس الحاجة اليها في ملابس الخلق ومفارشهم ، وليس في شعور المذكيات كفاية لذلك قالوا : ونظيره اللبن محكوم بطهارته مع أنه مستحيل في الباطن كالدّم والله أعلم .

الثانية : لا فرق بين أن يجزّه مسلم أو مجوسى أو وثنى : وهذا لا خلاف فيه .

الثالثة : اذا انفصل شعر أو صوف أو وبر أو ريش عن حيوان مأكول في حياته بنفسه أو بتنف فيه أوجه ، الصحيح منها وبه قطع امام الحرمين والبعقوى والجمهور أنه طاهر . والثانى : أنه نجس سواء انفصل بنفسه أو بتنف ، حكاه الرافعى وغيره ولا يطهر الا المجزوز ، لأن ما أئين من حى فهو ميت والثالث : ان سقط بنفسه فطاهر وان تنف فنجس لأنه عدل به عن

(١) ترجمناه في حواشى هذا الجزء ( ط ١ ) .



الطريق المشروع ، ولما فيه من ايذاء الحيوان فهو كبخنقه ، حكاه القاضى حسين والمتولى والرويانى والشاشى وغيرهم : والمختار ما قطع به الجمهور وهو الطهارة مطلقا لأنه فى معنى الجز ، وهو شبيه ببن ذبح بسكين كال فاته يفيد الحل وان كان مكروها ، وأما قول المصنف رحمه الله : وان جز الشعر لم ينجس . لأن الجز كالذبح فربما أوهم أن الساقط بنفسه نجس ، وهذا الوهم خطأ ، وانما مراده بالجز التمثيل لما انفصل فى الحياة .

( فرع ) قال البغوى : لو قطع جناح طائر مأكول فى حياته فما عليه من الشعر والريش نجس تبعا لميته .

الرابعة : اذا جز الشعر والصوف والوبر والريش من حيوان لا يؤكل أو سقط بنفسه أو تتف فاتفق أصحابنا على أن له حكم شعر الميتة ، لأن ما أئين من حى فهو ميت وحينئذ يكون فيه الخلاف السابق فى شعر الميتة . والمذهب نجاسته من غير الآدمى وطهارته من الآدمى .

( فرع ) مهم : قد اشتهر فى السنة الفقهاء وكتبهم أن ما أئين من حى فهو ميت وهذه قاعدة مهمة ودليها حديث أبى واقد الليثى رضى الله عنه قال : قدم النبى صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يجبون أسنة الابل ويقطعون أليات الغنم فقال : « ما يقطع من البهيمة وهى حية فهو ميتة » رواه أبو داود والترمذى وغيرهما وهذا لفظ الترمذى وقال : هو حديث حسن قال : والعمل عليه عند أهل العلم .

( فرع ) اذا قلنا بالمذهب : ان الشعر ينجس بالموت فرأى شعرا لم يدر أنه طاهر أو نجس قال الماوردى : ان علم أنه من حيوان يؤكل فهو طاهر عملا بالأصل ، وان علم أنه من غير مأكول فهو نجس لأنه لا طريق الى طهارته ، وان شك فوجهان بناء على اختلاف الأصحاب فى أن أصل الأشياء على الاباحة أو التحريم ، وذكر مثل هذا التفصيل صاحب البحر ثم قال احتمالا لنفسه فى نجاسة المأكول : لأنه لا يدرى أخذ فى حياته أم بعد موته ؟ وهذا الاختسار خطأ لأننا تيقنا طهارته ولم يعارضها أصل ولا ظاهر .

وأما قوله فيما اذا شك فوجهان ، فالمختار منهما الطهارة لأننا تيقنا طهارته

في الحياة ولم يعارضها أصل ولا ظاهر . فانه لا يمكن دعوى كون الظاهر نجاسته ، وأما احتساب كونه شعر كلب أو خنزير فضعيف لأنه في غاية الدور . وأما قول صاحب المستظهرى بعد حكاية الوجهين عن حكاية صاحب الحاوى : هذا ليس بشئ بل لا يجوز الانتفاع به وجها واحدا فسرود بما ذكرناه من نقل والدليل والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأما العظم والسن والقرن والظلف والظفر ففيه طريقان . من أصحابنا من قال : هو كالشعر والصوف لأنه لا يحس ولا يألم ، ومنهم من قال : نجس قولاً واحداً ) .

( الشرح ) هذان الطريقان مشهوران ، المذهب منهما عند الأصحاب القطع بالنجاسة وقد تقدم دليل المسألة ومذاهب العلماء فيها في مسألة الشعر ، والقايل بأنه على الخلاف هو أبو اسحاق المروزي ، قال أصحابنا : وفوله لأنه لا يحس ولا يألم غير مسلم فإن السن تضرس والعظم <sup>(١)</sup> يحس . قال أصحابنا : حكم الظفر حكم العظم والظلف والقرن هذا في غير الآدمي ، وأما أجزاء الآدمي فتقدم بيانها في مسألة الشعر ، وأما خف البعير الميت فنجس بلا خلاف .

( فرع ) العاج المتخذ من عظم الفيل نجس عندنا كنجاسة غيره من العظام لا يجوز استعماله في شئ رطب ، فإن استعمل فيه نجسه ، قال أصحابنا : ويكره استعماله في الأشياء اليابسة لمباشرة النجاسة ولا يحرم لأنه لا يتنجس به ، ولو اتخذ مشطاً من عظم الفيل فاستعمله في رأسه أو لحيته فإن كانت رطوبة من أحد الجانبين تنجس شعره والا فلا ولكنه يكره ولا يحرم . هذا هو المشهور للأصحاب . ورأيت في نسخة من تعليق الشيخ أبي حامد أنه قال : ينبغي أن يحرم وهذا غريب ضعيف .

قلت : وينبغي أن يكون الحكم هكذا في استعمال ما يصنع ببعض بلاد

(١) هذا الكلام مبنى على القول بأن الشعر والظفر والسن تحل فيها الحياة ويرد نسو الشعر عند طاقه ويبب الس - الصرس عند دفعه الى السوع وقد استدل القزالي في معارج الفلاس على حياة النبات بنسوء والنسوء حركة وانتشار ( ط ١ ) .

حوران من أحشاء للغنم على هيئة الأقداح والقصاع ونحوها لا يجوز استعماله في رطب ويجوز في يابس مع الكراهة ، قال الروياني : ولو جعل اندهن في عظم الفيل للاستصباح أو غيره من الاستعمال في غير البدن فالصحيح جوازه ، وهذا هو الخلاف في جواز الاستصباح بزيت نجس لأنه بنجس بوضعه في العظم . هذا تفصيل مذهبنا في عظم الفيل . وانما أفردته عن العظام كما أفردته الشافعي ثم الأصحاب ، قالوا : وانما أفردته لكثرة استعمال الناس له ، ولاختلاف العلماء فيه . فان أبا حنيفة قال بطهارته بناء على أصله في كل العظام ، وقال مالك في رواية : ان ذكي فطاهر والا فنجس بناء على رواية له أن الفيل مأكول ، قال ابراهيم النخعي : انه نجس لكن يظهر بخرطه ، وقد قدمنا دليل نجاسة جميع العظام وهذا منها ومذهب النخعي ضعيف بين الضعف والله أعلم .

( فرع ) قال صاحب الشامل وغيره من أصحابنا في هذا الموضع : سئل فقيه العرب عن الوضوء من الاناء الموعج فقال : ان أصاب الماء تعويجه لم يجز والا فيجوز ، والاناء الموعج هو المضرب بقطعة من عظم الفيل ، وهذا صحيح والصورة فيما دون القلتين . وفقه العرب ليس شخصا بعينه وانما العلماء يذكرون مسائل فيها الغاز وملح ينسبونها الى فتيا فقيه العرب وصنف الامام أبو الحسين بن فارس كتابا سماه فتيا فقيه العرب ، ذكر فيه هذه المسألة وأشد الغازا منها .

( فرع ) يجوز ايقاد عظام الميتة غير الآدمي تحت القدور وفي التناير وغيرها ، صرح به صاحب الحاوي والجرجاني في كساياه التحرير والبلغة والرويانى وغيرهم .

قال المصنف رحمه الله تعالى :

( وأما اللبن في زرع الشاة الميتة فهو نجس ، لأنه ملاق للنجاسة فهو كاللبن في اناء نجس وأما البيض في جوف الدجاجة الميتة فان لم يتصلب قشره فهو كاللبن ، وان تصلب قشره لم ينجس كما لو وقعت بيضة في شيء نجس ) .

( الشرح ) أما مسألة اللبن فهو نجس عندنا بلا خلاف ، هذا حكم لبن الشاة وغيرها من الحيوان الذى ينجس بالموت ، فأما اذا ماتت امرأة وفي

ثديها لبن - فان قلنا ينجس الآدمى بالموت - فاللبن نجس كما في الشاة .  
وان قلنا بالمذهب : ان الآدمى لا ينجس بالموت فهذا اللبن طاهر ، لأنه في اثناء  
ظاهر وفد ذكر الروياني المسألة في آخر باب بيع الغرر والله أعلم .

وأما البيضة ففيها ثلاثة أوجه حكاهما الماوردي والرويانى والشاشى  
وآخرون أصحها وبه قطع المصنف والجمهور : ان تصلبت فطاهرة والا  
فنجسة ( والثانى ) طاهرة مطلقا ( والثالث ) نجسة مطلقا ، وحكاه المتولى عن  
نص الشافعى وهذا نقل غرب شاذ ضعيف . قال صاحب الطاوى والبحر :  
ولو وضعت هذه البيضة تحت طائر فصارت فرخا كان الفرخ طاهرا على  
الأوجه كلها كسائر الحيوان .

ولا خلاف أن ظاهر هذه البيضة نجس ، وأما البيضة الخارجة في حياة  
الدجاجة فهل يحكم بنجاسة ظاهرها ؟ فيه وجهان ، حكاهما الماوردي  
والرويانى والبغوى وغيرهم بناء على الوجهين في نجاسة رطوبة فرج المرأة .  
وكذا الوجهان في الولد الخارج في حال الحياة ذكرهما الماوردي والرويانى .

وأما اذا انفصل الولد حيا بعد موتها فعينه طاهرة بلا خلاف ، ويجب  
غسل ظاهره بلا خلاف . واذا استحالت البيضة المنفصلة بما فهل هى نجسة  
أم طاهرة ؟ وجهان ، ولو اختلطت صفرتها بياضها فهى طاهرة بلا خلاف :  
وسنعيد المسألة في باب ازالة النجاسة مبسوطة ان شاء الله تعالى ، والدجاجة  
والدجاج بفتح الدال وكسرهما لغتان والفتح أفصح والله أعلم .

( فرع ) قد ذكرنا أن اللبن في زرع الميتة نجس ، هذا مذهبنا وقول  
مالك وأحمد وقال أبو حنيفة : هو طاهر ، واحتج له بأنه يلاقى نجاسة باطنية  
فكان طاهرا كاللبن من شاة حية فانه يخرج من بين فرث ودم ، قالوا : ولأن  
نجاسة الباطن لا حكم لها بدليل أن المنى طاهر عندكم ويخرج من مخرج  
البول ، واحتج أصحابنا بأنه ملاق لنجاسة فهو كلبن في اثناء نجس .

وأحابوا عن قولهم : ان اللبن يلاقى الفرث والدم بأن لا نسلم الملاقاة  
لأن الفرث في الكرش ، والدم في العروق واللبن بينه وبينها حجاب رقيق ،  
وأما قولهم نجاسة الباطن لا حكم لها فغير مسلم بل لها حكم اذا انفصل

ما لاصقها ، ولهذا لو ابتلع جوزة وتقاياها صارت نجسة الظاهر ، وأما المنى فقال ابن الصباغ : ان سلمنا أن مخرجه مخرج البول فالفرق أنه غفى عنه امسوم البلوى به ، وتعذر الاحتراز عنه بخلاف اللبن في الشاة الميتة . وأما مسألة البيض في دجاجة ميتة فقد ذكرنا فيها ثلاثة أوجه لأصحابنا وحكى تنجيها عن علي بن أبي طالب وابن مسعود ومالك رضى الله عنهم وطهارتها عن أبي حنيفة والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى :

( اذا ذبح حيوان يؤكل لم ينجس بالذبح شيء من أجزائه ، ويجوز الانتفاع بجلده وشعره وعظمه ما لم يكن عليها نجاسة لأنه جزء ظاهر من حيوان طاهر مأكول فجاز الانتفاع به بعد الذكاة كاللحم ) .

( الشرح ) هذا الذى ذكره متفق عليه ، وقوله : « من حيوان مأكول » احتراز من أجزاء غير المأكول فانه لا يجوز الانتفاع بها بمجرد الذكاة .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى :

( وان ذبح حيوان لا يؤكل نجس بذبحه كما ينجس بموته لأنه ذبح لا يبيح أكل اللحم فنجس به كما ينجس بالموت كذبح المجوسى ) .

( الشرح ) مذهبنا أنه لا يطهر بذبح ما لا يؤكل شعره ولا جلده ولا شيء من أجزائه وبه قال مالك وأحمد وأبو حنيفة يطهر جلده واختلف أصحابه في طهارة لحمه واتفقوا أنه لا يحل أكله ، وحكى القاضى أبو الطيب وابن الصباغ عن مالك طهارة الجلد بالذكاة . قال ابن الصباغ : الا جلد الخنزير فان مالكاً وأبا حنيفة وافقوا على نجاستهما ، واحتج لأبي حنيفة بما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال : « دباغ الأديم ذكاته » فشبّه الدباغ بالذكاة والدباغ يطهره فكذا الذكاة ولأنه جلد يطهر بالدباغ فطهر بالذكاة كالمأكول ولأن ما طهر جلد المأكول طهر غيره كالدباغ . واحتج أصحابنا بأشياء أحسنها ما ذكره المصنف وفيه كفاية .

فان قالوا : هذا منتقض بذبح الشاة المسمومة فانه لا يبيح أكلها ويفيد

ضهارتها . فالجواب أن أكلها كان مباحا وانما امتنع لعارض وهو السم حتى لو قدر على رفع السم بطريق أبيض الأكل : ودليل آخر وهو أن المقصود بالأصلي بالذبح أكل اللحم فإذا لم ييجع هذا الذبح فلأن لا يبيح طهارة الجلد أولى . وأما الجواب عما احتجوا به من حديث : « دباغ الأديم ذكاته » فمن أوجه على تقدير صحته ( أحدها ) : أنه عام في المأكول وغيره فنخصه بالمأكول بدليل ما ذكرنا ( والثاني ) : أن المراد أن الدباغ يطهره ( الثالث ) ذكره القاضي أبو الطيب أن الأديم انما يطلق على جلد الفم خاصة وذلك يطهر بالذكاة بالاجماع فلا حجة فيه للمختلف فيه . والجواب عن قياسهم على الدباغ من وجهين ( أحدهما ) أن الدباغ موضوع لازالة نجاسة حصلت بالموت وليس كذلك الذكاة ، فانها تمنع عندهم حصول نجاسة ( والثاني ) أن الدباغ احالة ولهذا لا يشترط فيه فعل بل لو وقع في المدفعة اندبغ بخلاف الذكاة فانها مبيحة فيشترط فيها فعل فاعل بصفة في حيوان بصفة ، والله أعلم .

( فرع ) مذهبنا أنه لا يجوز ذبح الحيوان الذي لا يؤكل لأخذ جلده ولا ليصطاد على لحمه النور والعقبان ونحو ذلك ، وسواء في هذا الحمار الزمن والبغل المكسر وغيرهما ، ومن نص على المسألة القاضي حسين ذكرها في تعليقه في باب بيع الكلاب قبيل كتاب السلم ، قال وقال أبو حنيفة : يجوز ذبحه لجلده ، وحكى غيره عن مالك روايتين أصحهما عنه جوازه والثانية تحريمه ، وهما مبيتان على تحريم لحمه عنده .

( فرع ) اتخذ حوضا من جلد نجس ووضع فيه قلتين أو أكثر من الماء فالماء طاهر والآناء نجس : وفي كيفية استعماله كلام سبق في موضعه ، وإن كان دون قلتين فنجس ونظيره لو ولغ كلب في اناء فيه ماء فإن كان قلتين فهو ماء طاهر في اناء نجس ، والا فهما نجسان . قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : ولا نظير لهاتين المسألتين والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويكره استعمال أوواني الذهب والفضة لما روى حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشربوا في آنية الذهب

والفضة ولا تأكلوا في صحافهما فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة » وهل يكره كراهة تنزيه أو تحريم ؟ قولان قال في القديم : كراهة تنزيه لانه انما نهى عنه للسرف والخيلاء والتشبه بالأعاجم ، وهذا لا يوجب التحريم . وقان في الجديد : يكره كراهة تحريم وهو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم . « الذى يشرب فى آنية الفضة انما يجرجر فى جوفه نار جهنم » فتوعد عليه النار فدل على أنه محرم . وان توضحاً منه صح الوضوء لأن المنع لا يختص بالطهارة فأشبه الصلاة فى الدار المغصوبة ولأن الوضوء هو جريان الماء على الأعضاء وليس فى ذلك معصية وانما المعصية فى استعمال الطرف دون ما فيه . فان أكل أو شرب منه لم يكن المأكول والمشروب حراماً لأن المنع لأجل النظر دون ما فيه .

وأما اتخاذها ففيه وجهان أحدهما : يجوز لأن الشرع ورد بتحريم الاستعمال دون الاتخاذ . والثانى : لا . وهو الأصح لأن ما لايجوز استعماله لا يجوز اتخاذه كالطنبور والبربط ، وأما أواني البلور والفيروزج وما أشبههما من الأجناس المثلثة ففيه قولان ، روى حرملة أنه لا يجوز لأنه أعظم فى السرف من الذهب والفضة ، فهو بالتحريم أولى . وروى المزنى أنه يجوز وهو الأصح لأن السرف غير ظاهر لأنه لا يعرفه الا الخواص من الناس ) .

( الشرح ) قد جمع هذا الفصل جملاً من الحديث فى اللغة والأحكام ويحصل بيانها بمسائل ( احداها ) : حديث حذيفة فى الصحيحين لكن لفظه فيهما : « لا تشربوا فى آنية الذهب والفضة » الخ فذكر فيه الذهب والفضة . ووقع فى أكثر نسخ المذهب الفضة فقط ، وفى بعضها الذهب والفضة ، وأما الصحاف فجمع صفته كقصعة وقصاع والصفحة دون القصعة ، قال الكسائى : القصعة ما تسع ما يشبع عشرة والصفحة ما يشبع خمسة . وأما روايه فهو أبو عبد الله حذيفة بن اليمان ، واليمان لقب واسمه حسيل بضم الحاء وفتح السين المهملتين وآخره لام ويقال حسل بكسر الحاء واسكان السين ، واليمان صحابى شهد هو وابنه حذيفة أحدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل المسلمون يومئذ اليمان رضى الله عنه خطأ ، وكان حذيفة من

فضلاء الصحابة والخصيص برسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بالمدائن سنة ست وثلاثين بعد وفاة عثمان بأربعين ليلة .

وأما قوله : « الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر » فهو حديث صحيح رواه البخاري ومسلم من رواية أم سلمة رضي الله عنها ولفظه فيهما : « الذي يشرب في آنية الفضة انما يجرجر في بطنه نار جهنم » وفي رواية لمسلم : « ان الذي يأكل ويشرب في آنية الفضة والذهب » وفي رواية له : « من شرب في اناء من ذهب أو فضة فانما يجرجر في بطنه نارا من جهنم » . وقوله صلى الله عليه وسلم يجرجر بكسر الجيم الثانية بلا خلاف ونارا بالنصب على المشهور الذي جزم به المحققون وروى بالرفع على أن النار فاعلة والصحيح الأول ، وهو الذي اختاره الزجاج والخطابي والأكثرين ، ولم يذكر الأزهري وآخرون غيره ، ويؤيده رواية مسلم : نارا من جهنم ، ورويناه في مسند أبي عوانة وفي الجعديات من رواية عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الذي يشرب في الفضة انما يجرجر في جوفه نارا » كذا هو في الأصول نارا بالألف من غير ذكر جهنم .

وأما معناه فعلى رواية النصب الفاعل هو الشارب مضمّر في يجرجر ، أي يلقيها في بطنه بجرع متتابع يسمع له صوت لتردده في حلقه ، وعلى رواية الرفع تكون النار فاعلة ، معناه أن النار تصوت في جوفه ، وسمى المشروب نارا لأنه يؤول اليها كما قال الله تعالى : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا <sup>(١)</sup> ) وأما جهنم عاقابا الله منها ومن كل بلاء وسائر المسلمين فقال الواحدى : قال يونس وأكثر النحويين : هي عجمية لا تنصرف للتعريف والعجمة ، وقال آخرون : هي عربية لا تنصرف للتأنيث والتعريف ، وسميت بذلك لبعدها يقال بئر جهنم اذا كانت عميقة القعر ، وقال بعض اللغويين : مشتقة من الجهومة وهي الغلظ سميت به لغلظ أمرها في العذاب .

المسألة الثانية في لغات الفصل : سبق منها ما يتعلق بالحديثين ، وأما السرف فقال أهل اللغة : هو مجاوزة الحد قال الأزهري : هو مجاوزة القدر

(١) الآية ١٠ من سورة النساء ( ط ) .



المحدود لمثله ، وأما الخيلاء فبضم الخاء والمد من الاختيال ، قال الواحدى :  
الاختيال مأخوذ من التخيل وهو التشبه بالشيء فالمختال يتخيل فى صورة  
من هو أعظم منه تكبرا . وقوله : والتشبه بالأعاجم يعنى بهم الفرس من  
المجوس وغيرهم وكان هذا غالبا فى الأكاسرة ، وأما الطنبور فبضم الطاء  
وأنباء والبربط بفتح الباءين الموحدين وهو العود والأوتار . وهو فارسى  
ومعناه بالفارسية صدر البط وعنقه لأن صورته تشبه ذلك .

قال الامام أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد الخضر الجوالقى  
فى كتابه المغرب هو معرب وتكلمت به العرب قديما وهو من ملاهى العجم ،  
قال الجوالقى : والطنبور معرب وقد استعمل فى لفظ العرب قال : والطنبار  
لغة فيه ، وأما الفيروزج فبفتح الفاء وضم الراء وفتح الزاى والبلور بكسر  
الباء وفتح اللام هذا هو المشهور ، ويقال بفتح الباء وضم اللام ومن حكى  
عنه هذا الثانى أبو القاسم الحريرى وهاتان اللفظتان أيضا عجبتان والله أعلم .

المسألة الثالثة فى أحكام الفصل : فاستعمال الاناء من ذهب أو فضة حرام  
على المذهب الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور وحكى المصنف وآخرون  
من العراقيين والقاضى حسين وصاحبه المتولى والبغوى قولا قديما أنه يكره  
كراهة تنزيه ولا يحرم ، وأنكر أكثر الخراسانيين هذا القول وتأوله بعضهم  
على أنه أراد أن المشروب فى نفسه ليس حراما ، وذكر صاحب التقريب أن  
سياق كلام الشافعى فى القديم يدل على أنه أراد أن عين الذهب والفضة الذى  
اتخذ منه الاناء ليست محرمة ، ولهذا لم يحرم الحلى على المرأة ، ومن أثبت  
القديم فهو معترف بضعفه فى النقل والدليل . ويكفى فى ضعفه منابذته  
للأحاديث الصحيحة كحديث أم سلمة وأشباهه ، وقولهم فى تعليقه : انما نهى  
عنه للسرف والخيلاء ، وهذا لا يوجب التحريم . ليس بصحيح بل هو موجب  
للتحريم ، وكم من دليل على تحريم الخيلاء ، قال القاضى أبو الطيب : هذا  
الذى ذكروه للقديم موجب للتحريم كما أوجب تحريم الحرير والمعنى  
فيها واحد .

واعلم أن هذا القديم لا تفرع عليه وما ذكره الأصحاب ونذكره تفرع  
على الجديد وحكى أصحابنا عن داود أنه قال : انما يحرم الشرب دون

الأكل والظاهرة وغيرها وهذا الذى قاله غلط فاجش قفى حديث حذيفة وأم سلمة من رواية مسلم التصريح بالهوى عن الأكل والشرب كما سبق . وهذان نصان فى تحريم الأكل واجتماع من قبل داود حجة عليه . قال أصحابنا : أجمعت الأمة على تحريم الأكل والشرب وغيرها من الاستعمال فى اناء ذهب أو فضة إلا ما حكى عن داود والا قول الشافعى فى القديم ، ولأنه اذا حرم الشرب فالأكل أولى لأنه أطول مدة وأبلغ فى السرف .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم « الذى يشرب فى آنية الفضة » ولم يذكر الأكل فجبوا به من أوجه ( أحدها ) أنه مذكور فى رواية مسلم كما سبق ( الثانى ) أن الأكل مذكور فى رواية حذيفة وليس فى هذا الحديث معارضة له ( والثالث ) أن النهى عن الشرب تنبيه على الاستعمال فى كل شئ لأنه فى معناه كما قال الله تعالى : ( لا تأكلوا الربا ) وجميع أنواع الاستيلاء فى معنى الأكل بالاجماع وانما نبه به لكونه الغالب والله أعلم .

الرابعة : قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : يستوى فى تحريم استعمال اناء الذهب والفضة الرجال والنساء وهذا لا خلاف فيه لعموم الحديث ونسول المعنى الذى حرم بسببه ، وانما فرق بين الرجال والنساء فى التحلى لما يقصد فيهن من غرض الزينة للأزواج والتجمل لهم .

الخامسة : قال أصحابنا : يستوى فى التحريم جميع أنواع الاستعمال من الأكل والشرب والوضوء والغسل والبول فى الاناء ، والأكل بملقعة الفضة والتجبر بمجرة فضة اذا احتوى عليها قالوا : ولا بأس اذا لم يحتو عليها وجاءته الرائحة من بعيد وينبغى أن يكون بعدها بحيث لا ينسب اليه أنه متطيب بها . وتحرم المكحلة ، وظرف الغالية وان صغر على الصحيح الذى قطع به الجمهور ، وحكى امام الحرمين عن والده أبى محمد ترددا فى جواز ذلك اذا كان من فضة .

قال الامام : والوجه القطع بتحريمه ، وأطلق الغزالي خلافا فى استعمال الاناء الصغير كالمكحلة ولم يخصه بالفضة وكلامه محمول على ما ذكره شيخه وهو التخصيص بالفضة ، ويحرم تزيين الحوائت والبيوت والمجالس بأواني الذهب والفضة على المذهب الصحيح المشهور ، وحكى امام الحرمين أن

شيخه حكى فيه وجهين . قال الامام : والوجه القطع بالتحريم للسرف .  
واتفقوا على تحريم استعمال ماء الورد من فارورة الفضة .

قال القاضي حسين في تعليقه : والحيلة في استعماله منها أن يصبه في يده  
اليسرى ثم يصبه من اليسرى في اليمنى ويستعمله فلا يحرم : وكذا قال  
البعغوي في فتاويه : لو توضأ من اثناء فضة فصب الماء على يده ثم صبه منها  
على محل الطهارة جاز . قال : وكذا لو صب الماء في يده ثم شربه منها جاز  
فلو صب الماء على العضو الذي يريد غسله فهو حرام : لأنه استعمال . وذكر  
صاحب الحاوي نحو هذا فقال : من أراد التوقي عن المعصية في الأكل من  
اثناء الذهب والفضة فليخرج الطعام الى محل آخر ثم يأكل من ذلك المحل  
فلا يصح ، قال : وفعل مثل هذا الحسن البصري ، وحكى القاضي حسين  
مثله عن شيخه القفال المروزي ودليله ظاهر ، لأن فعله هذا ترك للمعصية  
فلا يكون حراما كمن توسط أرضا مغسوبة فانه يؤمر بالخروج بنية التوبة .  
ويكون في خروجه مطيعا لا عاصيا والله أعلم .

السادسة : لو توضأ أو اغتسل من اثناء الذهب صح وضوءه وغسله  
بلا خلاف نص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ، واتفق الأصحاب عليه ودليله  
ما ذكره المصنف . وقوله : كالأصالة في الدار المغسوبة ، هكذا عادة أصحابنا  
ينسبون ما كان من هذا القبيل عنى الصلاة في الدار المغسوبة . وسبب ذلك  
أنهم نقلوا الإجماع على صحة الصلاة في الدار المغسوبة قبل مخالفة أحمد  
رحمه الله ، ومثل هذا لو توضأ أو تيمم بماء أو بتراب مغسوب أو ذبح  
بسكين مغسوب أو أقام الامام الحد بسوط مغسوب صح الوضوء والتيمم  
والذبح والحد ويأثم والله أعلم . وأما قول المصنف : ولأن الوضوء هو  
جريان الماء على الأعضاء ففيه تصريح منه بما اتفق عليه الأصحاب من أنه  
لا يصح الوضوء حتى يجري الماء على العضو . وأنه لا يكفي امسأسه وأنبل  
وستأنئ المسألة مبسطة في باب صفة الوضوء ان شاء الله تعالى ، وبهذا الذي  
ذكرناه من صحة الوضوء من اثناء الذهب والفضة قال مالك وأبو حنيفة  
وجماهير العلماء وقال داود : لا يصح .

السابعة : اذا أكل أو شرب من اثناء الفضة أو الذهب عصى بالفعل

ولا يكون المأكول والمشروب حراما نص عليه الشافعى فى الأم واتفق  
الأصحاب عليه ودليله ما ذكره المصنف والله أعلم •

الثامنة : هل يجوز اتخاذ الاناء من ذهب أو فضة وادخاره من غير استعمال ؟ فيه خلاف حكاه المصنف هنا وفى التنبيه والماوردى والقاضى أبو الطيب والأكثرون وجهين وحكاه الشيخ أبو حامد والمحاملى فى كتابيه المجوع والتجريد والبندنجى وصاحب العدة والشيخ نصر المقدسى قولين وذكر صاحبنا الشامل والبحر وصاحب البيان أن أصحابنا اختلفوا فى حكايته فبعضهم حكاه قولين وبعضهم وجهين واتفقوا على أن الصحيح تحريم اتخاذ وقطع به بعضهم وهو مذهب مالك وجهور العلماء لأن ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه كالطنبور • ولأن اتخاذه يؤدى الى استعماله فحرم كامسك الخمر • قالوا : لأن المنع من الاستعمال لما فيه من السرف والخيلاء وذلك موجود فى اتخاذ ، وبهذا يحصل الجواب عن قول القائل الآخر : ان الشرع ورد بتحريم الاستعمال دون اتخاذ فيقال عقلنا العلة فى تحريم الاستعمال وهى السرف والخيلاء وهى موجودة فى اتخاذ والله أعلم •

قال أصحابنا : ولو صنع الاناء صانع أو كسره كاسر – فان قلنا : يجوز اتخاذه – وجب للصانع الأجرة وعلى الكاسر الأرض والا فلا •

التاسعة : هل يجوز استعمال الأواني من الجواهر النفيسة كالياقوت والفيروزج والعقيق والزمرد وهو بالزاي المعجمة وفتح الراء وضحاها والزبرجد وهو بالدال المهملة والبلور وأشباهها ؟ فيه قولان أصحابنا باتفاق الأصحاب الجواز وهو نصه فى الأم ومختصر المزنى وبه قال مالك ، ودليل القولين المذكور فى الكتاب ، وإذا قلنا بالأصح : انه لا يحرم فهو مكروه ولو اتخذ اناء من هذه الجواهر النفيسة ولم يستعمله قال المحاملى : ان قلنا يجوز استعماله فالاتخاذ أولى والا فكالاتخاذ اناء ذهب أو فضة فى جميع الأحكام • قال أصحابنا : وما كانت نفاسته بسبب الصنعة لا لجوهره كالزجاج المخروط وغيره لا يحرم بلا خلاف هكذا صرحوا فى جميع الطرق بأنه لا خلاف فيه وأشار صاحب البيان الى وجه تحريمه وهو غلط والصواب من حيث المذهب والدليل الجزم بإباحته ، ونقل صاحب الشامل الاجماع على ذلك ، قال

أصحابنا : وكذا لو اتخذ لخاتمته فصا من جوهرة مشنة فهو مباح بلا خلاف ، قال أصحابنا : وكذا لا يكره لبس الكتان النفيس والصوف ونحوه قال صاحبنا الحاوي والبحر : الاثناء المتخذ من طيب رفيع كالكاפור المرتفع والمصاعد والمعجون من مسك وغبر يخرج فيه وجهان ( أحدهما ) يحرم استعماله بحصول السرف ( والثاني ) لا ؛ لعدم معرفة أكثر الناس له قالوا : وأما غير المرتفع كالصندل والمسك فاستعماله جائز قطعاً .

( فرع ) قد ذكر المصنف أن البلور <sup>(١)</sup> كالياقوت وأن في جواز استعماله القولين وقد علق في ذهن كثير من مبتدئين وشبههم أن المصنف خالف الأصحاب في هذا ، وأنهم قطعوا بجواز استعمال اثناء البلور لأنه كالزجاج ، وهذا الذي علق بأذهانهم وهم فاسد ، بل صرح الجمهور بجريان القولين في البلور ، ومن صرح بذلك شيخ الأصحاب الشيخ أبو حامد في تعليقه وأبو علي البندنجي والمحاملي في المجموع والتجريد والقاضي أبو الطيب وصاحب الشامل وأبو العباس الجرجاني في كتابيه التحرير والبلغة والشيخ نصر المقدسي وصاحب البيان وآخرون من العراقيين والقاضي حسين وصاحب الابانة والغزالي في الوجيز وصاحب التتمة والتهذيب والروايات في كتابيه البحر والحلية وصاحب العدة وآخرون من الخراسانيين ، وانما خالفهم صاحب الحاوي فقطع بجوازه وقال امام الحرمين : ألحق شيخى البلور بالزجاج وألحقه الصيدلاني والعراقيون بالجواهر النفيسة فيكون على القولين . فحصل أن الجمهور من أصحابنا في الطريقتين على طرد القولين في البلور ولم يخالف فيه الا صاحب الحاوي والشيخ أبو محمد والله أعلم .

( فرع ) اذا باع اثناء ذهب أو فضة قال القاضي أبو الطيب : البيع صحيح لأن المقصود عين يصح بيعها هكذا أطلق القاضي هنا ونقل أبو علي البندنجي في جامعه هنا اتفاق الأصحاب عليه ، وينبغي أن يبنى على الاتخاذ فان جوزناه صح البيع ، وان حرمناه كان حكمه حكم ما اذا باع جارية مغنية تساوى ألقا بلا غناء ، وألفين بسبب الغناء وذكرها امام الحرمين في أواخر

(١) يفيط البلور بكر الباء وفتح اللام المشددة كما يفيط بفتح الباء وضم اللام المشددة ( ط ) .

كتاب الصداق في فروع تتعلق به . قال : قال الشيخ أبو علي : ان باعها بألف صح - وان باعها بألفين فثلاثة أوجه ( أحدها ) : لا يصح البيع قاله أبو بكر المحمودي . لئلا يصير الغناء مقابلا بسال ( والثاني ) : ان قصد المشتري بالمغلاة في ثمنها غناءها لم يصح البيع ، وان لم يقصده صح ، قاله الشيخ أبو زيد ( والثالث ) : يصح بكل حال ولا يختلف الحكم بالمقصود والأغراض قاله أبو بكر الأودني ، قال الامام : وهذا هو القياس السديد والله أعلم .

( فرع ) اذا دخل رجل أو امرأة أسنانه أو شعره بخلال فضة أو اكتحلا بيل فضة فهو حرام كما سبق في المكحلة .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأما المصنّف بالذهب فانه يحرم قليله وكثيره لقوله صلى الله عليه وسلم في الذهب والحرير : « ان هذين حرام على ذكور أمتي حل لائناهما » فان اضطر اليه جاز لما روى أن عرفة بن أسعد أصيب أنفه يوم الكلاب فاتخذ أنفا من ورق فأنتن عليه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخذ أنفا من ذهب ) .

( الشرح ) أما الحديث الأول فحديث صحيح رواه الترمذی من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال . « حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لائناهما » قال الترمذی . حديث حسن صحيح . ورواه أبو داود والنسائي وغيرهما من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأسناد حسن . وليس في رواية أبي داود والنسائي ( حل لائناهما ) ووقع في رواية لغيرهما ، ورواه البيهقي وغيره من رواية عقبة ابن عامر بلفظه في المذهب والله أعلم .

وأما حديث عرفة فحديث حسن أيضا رواه أبو داود والترمذی والنسائي وغيرهم بأسناد جيد قال الترمذی وغيره : هو حديث حسن . وينكر على المصنف قوله ( روى ) بصيغة تمييز في حديث حسن وقد تقدم ذكرنا التبيين على هذا في مقدمة الكتاب وبعدها . وروى حديث عرفة هذا عو عرفة رضي الله عنه .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « إن هذين حرام » أى حرام استحساناً في التحلى ونحوه . والحل بكسر الحاء هو الخلال . وقوله : « يوم الكذاب » هو بضم الكاف وتخفيف اللام وهو يوم معروف من أيام الجاهلية كانت لهم فيه وقعة مشهورة ، والكذاب اسم لماء من مياه العرب كانت عنده الواقعة فسمى ذلك اليوم يوم الكلاب . وفيل عنده وقتان مشهورتان يقال فيهما الكذب الأول والكلاب الثاني . وقوله : « من ورق » هو بكسر الراء وهو الفضة وهذا لا خلاف فيه من صرح به ابن قتيبة ثم الخطابي وخالفه لا يحسون كلهم مصرحون بأنه ورق بكسر الراء ويوضحه أنه في روايه انسائي : « اتخذ ألقا من فضة » وكذا رواه الشافعي في الأم في باب ما يوصل بالرجل والمرأة من أبواب الطهارة ، وكذا رواه المصنف في المذهب في باب ما يكره لبسه .

واعلم أن كل ما كان على فعل مفتوح الأول مكسور الثاني جاز اسكان ثانية مع فتح أوله وكسره فيصير فيه ثلاثة أوجه كورق وورق وورق وكتف وكتف وورق وورك وأشباهه ، فإن كان الحرف الثاني أو الثالث حرف حلق جاز فيه أربعة أوجه الثلاثة المذكورة ، والرابع بكسر أوله وثانيه كفيخذ وفخذ وفخذ وفخذ . وحروف الحلق العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة .

وهذا انما أذكره وان كان ظاهراً لكثرة تكرره في هذا الكتاب وغيره فقد يتكلم به انسان على بعض الأوجه الجائزة فيغلطه فيه من لا يعرف هذه القاعدة وقد رأيت ذلك وبالله التوفيق .

وأما عرفجة الراوى فهو بفتح العين المهملة وأسعد بفتح الهمزة والعين وهو عرفجة بن أسعد بن كرب بن صفوان التميمي العطاردي رضى الله عنه .

أما حكم المسألة : فاعلم أن المضرب هو ما أصابه شق ونحوه فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه وتوسع الفقهاء في اطلاق الضربة على ما كان للزينة بلاشق ونحوه . ثم المضرب بالذهب فيه طريقتان الصحيح منها التقطع بنحريره سواء كثرت الضبطة <sup>(١)</sup> أو قلت لحاجة أو لزينة . وبهذا قطع المصنف

(١) كذا بالأصل ولعله الضبة فزبدت الطاء سموا رط ا .

وصاحب الحاوى والجرجانى فى كتابيه • والشيخ نصر فى كتابه الكافى والعبدى فى الكفاية وغيرهم من العراقيين ، ونقله البغوى عن العراقيين • والطريق الثانى وقاله الخراسانيون أنه كالمضرب بالفضة على الخلاف والتفصيل المذكور فيه ، ونقله الرافعى عن معظم الأصحاب لأنه لما استويا فى الإلقاء فكذا فى الضبة ، والمختار الطريق الأول للحديث فإنه يقتضى تحريم الذهب مطلقا ، وأما ضبة الفضة فإنما أبحث لحديث قبيصة السيف وضبة القدح وغير ذلك ، ولأن باب الفضة أوسع فإنه يباح منه الخاتم وغيره والله أعلم •

وأما قول المصنف : ان اضطر الى الذهب جاز استعماله فمتفق عليه وقال أصحابنا : فيباح له الأتف والسن من الذهب ومن الفضة ، وكذا شد السن المليئة بذهب وفضة جائز ويباح أيضا الأئمة منهما ، وفى جواز الأصبع واليد منهما وجهان حكاهما المتولى أحدهما : يجوز كالأئمة وبه قطع القاضى حسين فى تعليقه ، وأشهرهما لا يجوز وبه قطع الفورانى والرويانى وصاحب المدة والبيان لأن الأصبع واليد منهما لا تعمل عمل الأصلية بخلاف الأئمة ، والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأما المضرب بالفضة فقد اختلف أصحابنا فيه فمنهم من قال : ان كان قليلا للحاجة لم يكره لما روى أنس رضى الله عنه « أن قدح النبى صلى الله عليه وسلم انكسر فاتخذ مكان الشفة سلسلة من فضة » وان كان للزينة كره لأنه غير محتاج اليه ولا يحرم لما روى أنس قال : « كان نعل سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة وقبيصة سيفه فضة وما بين ذلك حلق الفضة » وان كان كثيرا للحاجة كره لكثرتة ولم يحرم للحاجة ، وان كان كثيرا للزينة حرم لقول ابن عمر : لا يتوضأ ولا يشرب من قدح فيه حلقة من فضة أو ضبة من فضة ، وعن عائشة رضى الله عنها : « أنها نهت أن تضرب الأقداح بالفضة » ومن أصحابنا من قال : يحرم فى موضع الشرب لأنه يقع الاستعمال به ولا يحرم فيما سواه لأنه لا يقع به الاستعمال ، ومنهم من قال : يكره ولا يحرم لحديث أنس فى سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم ) •



(الشرح) قد جمعت هذه القطعة جملا من الأحاديث واللفات والأحكام يحصل بياتها بمسالتين ( احدهما ) حديث القدح صحيح رواه البخارى الا أنه وقع فى المذهب فاتخذ مكان « الشفة » هو تصحيف ، والصواب ما فى صحيح البخارى وغيره فاتخذ مكان الشعب بفتح الشين المعجمة واسكان العين وبعدها باء موحدة والمراد بالشعب الشق والصدع : وقوله : انكسر معناه انشق كما جاء فى رواية انصدع والمراد أنه شد الشق بخيط فضة فصارت صورته صورة سلسلة وفى رواية للبخارى فلسله بفضة .

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : وقوله فاتخذ ، يوهم أن النبى صلى الله عليه وسلم هو المتخذ وليس كذلك بل أنس هو المتخذ ففى رواية قال أنس : فجعلت مكان الشعب سلسلة . وهذا الذى قاله أبو عمرو قد أشار اليه البيهقى وغيره ، وفى رواية للبخارى عن عاصم قال : رأيت قدح النبى صلى الله عليه وسلم عند أنس بن مالك فكان قد انصدع فلسله بفضة ، وقد أوضحت ذلك مع طرق الحديث فى جامع السنة والله أعلم .

وأما الحديث الآخر فحسن روى أبو داود والترمذى منه : « كانت قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم من فضة » قال الترمذى : هو حديث حسن وروى محمد بن سعد كاتب الواقدى فى الطبقات القدر المذكور فى المذهب كله بالطريق الذى رواه منه أبو داود والترمذى فجمع الحديث على شرط أبى داود والترمذى فهو حديث حسن .

والقبعة بفتح القاف وكسر الباء الموحدة وهى التى تكون على رأس قائم السيف وطرف مقبضه ، والحلق بفتح الحاء وكسرهما لفتان مشهورتان واللام فيهما مفتوحة جمع حلقة باسكان اللام ، وحكى الجوهري فتحها أيضا فى لغة رديئة ، والمشهور اسكانها ، ونعل السيف ما يكون فى أسفل غمده من حديد أو فضة ونحوهما . وأما الأثر عن ابن عمر رضى الله عنهما فصحيح رواه البيهقى وغيره باسناد صحيح لكن لفظه : « كان ابن عمر لا يشرب فى قدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة » وأما الأثر عن عائشة رضى الله عنها فحسن رواه الطبرانى والبيهقى بعنايه والله أعلم .

وأما أنس فهو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصارى التجارى

بالتون والجيم المدني ثم البصري خدم النبي صلى الله عليه وسلم عشر سنين .  
وتوفي بالبصرة ودفن بها سنة ثلاث وتسعين وهو ابن مائة وثلاث سنين .  
وكان أكثر الصحابة أولادا لدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم له بكثرة  
المال والولد والبركة . وهو من أكثر الصحابة رواية . وأما ابن عمر فهو أبو  
عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي : أسلم مع  
أبيه بمكة قديما شهد الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة وما بعده من المشاهد  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بمكة سنة ثلاث وسبعين وهو ابن  
ثلاث وثمانين وقيل أربع ، ومناقب ابن عمر وأنس مشهورة ذكرت جلا منها  
في تهذيب الأسماء وبالله التوفيق .

والسألة الثانية في الأحكام : قال الشافعي رحمه الله في المختصر : ( وأكره  
لمضرب بالفضة لثلاث يكون شاربا على فضة ) وللأصحاب في المسألة أربعة  
أوجه حكى المصنف ثلاثة بدلائلها ( أحدها ) ان كان قليلا للحاجة لم يكره :  
وان كان للزينة كره ، وان كان كثيرا حرم ، وان كان للحاجة كره ( والوجه  
الثاني ) ان كان في موضع الاستعمال كموضع فم الشارب حرم والا فلا  
( والثالث ) يكره ولا يحرم بحال ( والرابع ) حكاه الشيخ أبو محمد الجويني  
يحرم بكل حال لما ذكرناه عن ابن عمر وعائشة رضى الله عنهم ، وأصح هذه  
الأوجه الأول وهو الأشهر عند العراقيين وقطع به كثيرون منهم أو أكثرهم  
وصححه الباقر منهم ، ممن قطع به الشيخ أبو حامد والمحاملي والماوردي  
والشيخ نصر المقدسي ونقله القاضي أبو الطيب عن الداركي ومتأخري  
الأصحاب ، قال : وحملوا نص الشافعي عليه .

( والوجه الثاني ) هو قول أبي اسحق المروزي حكاه عنه القاضي  
أبو الطيب . والقائل لا يحرم بحال هو أبو علي الطبري وغيره ، كذا قاله  
القاضي أبو الطيب ، وعلى هذا الوجه الأول وهو الصحيح المختار ذكرنا أن  
القليل للزينة يكره ، وحكى الخراسانيون وجها على هذا أنه يحرم ، وحكى  
الماوردي وجها أنه لا يكره .

( فرع ) في بيان الحاجة والقلة في قولهم ان كان قليلا للحاجة ، أما  
الحاجة فقال الأصحاب : المراد بها غرض يتعلق بالتفسيب سوى الزينة

كأصلاح موضع الكسر ونحوه ولا يتجاوز به موضع الكسر الا بقدر ما يتسك به ، قال أصحابنا : ولا يشترط العجز عن التضييب بنحاس وحديد وغيرهما ، هكذا صرح به ابن الصباغ والمتولي والغزالي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم وذكر امام الحرمين احتسالىن لنفسه أحدهما هذا ، والثانى معناها أن يعدم ما يضرب به غير الذهب والفضة وأما ضبط القليل والكثير ففيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) وهو المشهور فى طريقتى العراق وخراسان أن الكثير هو الذى يستوعب جزءا من أجزاء الاناء بكماله كأعلاه أو أسفله أو شفته أو عروته أو شبه ذلك ، والقليل ما دونه وبهذا قطع الفورانى والمتولى والبنغوى وصاحب العدة والبيان وغيرهم . واستدل له الامام أبو الحسن الكيا الهراسى صاحب امام الحرمين فى كتابه ( زوايا المسائل ) بأنه اذا استوعبت الفضة جزءا كاملا خرج عن أن يكون تابعا للاناء وخرج الاناء عن أن يكون اناء نحاس أو حديد مثلا ، بل يقال اناء مركب من نحاس وفضة لكون جزء من أجزائه المقصودة بكماله فضة بخلاف ما اذا لم يستوعب جزءا بكماله فانه يقع مغمورا تابعا ، ولا يعد الاناء بسببه مركبا من فضة ونحاس ، وهذا استدلال حسن .

والوجه الثانى : أن الرجوع فى القلة والكثرة الى العرف قاله الرويانى وحكاها الرافعى وأشار الى اختياره واستحسانه ، ودليله أن ما أطلق ولم يحد رجع فى ضبطه الى العرف كالقبض فى البيع والحرز فى السرقة واحياء الموات ونظائرها .

والثالث : وهو اختيار امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما أن الكثير ما يلمع للناظر على بعد ، والقليل ما لا يلمع ومرادهم ما لا يخرج عن الاعتدال والعادة فى رفته وغلظه ، وأنكر امام الحرمين الوجه الأول وضعفه ثم اختار لهذا الثالث ، وهذا الذى اختاره فيه ضعف والمختار الرجوع الى العرف ، والوجه المشهور حسن متجه أيضا ، ومتى شككنا فى الكثرة فالأصل الاباحة والله أعلم .

( فرع ) اذا ضبب الاناء تضييبا جائزا فله استعماله مع وجود غيره من الآنية التى لا فضة فيها ، وهذا لا خلاف فيه ، صرح به امام الحرمين وغيره .

## فروع تتعلق بالفصلين السابقين في الاواني

( أحدها ) قال أصحابنا : لو شرب بكفيه وفي أصبعه خاتم فضة لم يكره وكذا لو صب الدراهم في اناء وشرب منه أو كان في فيه دنائير ودراهم فشرّب لم يكره ولو أثبت الدراهم في الاناء بمسامير للزينة قال المتولي والرويانى وصاحب العدة : هو كالضبة للزينة وقطع القاضي حسين بجوازه .

( الثانى ) لو اتخذ اناء من ذهب أو فضة وطلاء بنحاس داخله وخارجه فوجان مشهوران في تعليق القاضي حسين والتسمة والتهديب والعدة والبيان وغيرها أصحابهما لا يحرم قالوا : وهما مبنيان على أن الذهب والفضة حرام لعينهما أم للخلاء ؟ ان قلنا لعينهما حرم والا فلا ، وقال امام الحرمين : ان غشى ظاهره ففيه الوجان وان غشى ظاهره وداخله فالذى أراه القطع بجواز استعماله لأنه اناء نحاس أدرج فيه ذهب مستتر ، وبهذا الذى قاله الامام جزم الغزالي في البسيط وقال : لا خلاف فيه ولو اتخذ اناء من نحاس وموهه بذهب أو فضة قال امام الحرمين والغزالي في البسيط والرافعى وغيرهم : ان كان يتجمع منه شيء بالنار حرم استعماله والا فوجان بناء على المعنيين . والأصح لا يحرم قاله في الوسيط والوجيز وأطلق القاضي حسين والبغوى والمتولى وصاحب العدة والبيان الوجهين ولم يفرقوا بين المستهلك وما يتجمع منه شيء . والصواب حمل كلامهم على المستهلك كما ضرح به امام الحرمين وتابعوه ، وقد جزم الماوردى والجرجاني بأنه اذا غشى جميعه بالفضة حرم استعماله والله أعلم .

( الثالث ) لو كان له قدح عليه سلبله فضة قطع القاضي حسين وصاحباه المتولى والبغوى وصاحب العدة بجوازه ، وزاد المتولى والبغوى فقالا : لو اتخذ لائانه حلقة أو سلسلة فضة أو رأسا جاز لأنه منفصل عن الاناء لا يستعمله ، هذا كلام هؤلاء الأئمة وينبغى أن يجعل كالتضييب وينبغى فيه التفصيل والخلاف .

( الرابع ) اذا قلنا بطريقة الخراسانيين : ان المضيب بذهب كالمضيب بفضة فهل يسوى بينهما في التفصيل في الصغر والكبر ؟ على ما سبق ، قال الرافعى :

لم يتعرض الأكثرون لذلك وعن الشيخ أبي محمد أنه ينبغي أن لا يسوى لأن الخيلاء في قليل الذهب كالخيلاء في كثير الفضة ، وأقرب ضابط له تعبير قيمة ضبة الذهب اذا قومت بفضة ، قال الرافعي وقياس الباب أن لا فرق . وهذا الذى قاله الرافعي هو الصحيح لأن مأخذ المسألة أن بعض الاناء كالآناء أم لا ؟ والله أعلم .

( الخامس ) لو اضطر الى استعمال اناء ولم يجد الا ذهباً أو فضة جاز استعماله حال الضرورة ، وصرح به امام الحرمين والغزالي وجماعات والله أعلم .

#### ( فرع ) في مذاهب العلماء في المضيب بالفضة

قد ذكرنا تفصيل مذهبننا فيه ونقل القاضى عياض أن جمهور العلماء من السلف والخلف على كراهة الضبة والحلقة من الفضة ، قال : وجوزها أبو حنيفة وأصحابه وأحمد واسحق اذا لم يكن فيه على الفضة في الشرب ، هذا كلام القاضى والمعروف عن أحمد كراهة المضيب .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويكره استعمال أواني المشركين وثيابهم لما روى أبو ثعلبة الخشني رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله أنا بأرض أهل الكتاب وأكل في آنيهم فقال : « لا تأكلوا في آنيهم الا ان لم تجدوا عنها بدا فاغسلوها بالماء ثم كلوا فيها » ولأنهم لا يجتنبون النجاسة فكره لذلك فان توضأ من أوانيهم نظرت - فان كانوا ممن لا يتدينون باستعمال النجاسة - صح الوضوء لأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ من مزادة مشركة . وتوضأ عمر رضى الله عنه من جرة نصراني . ولأن الأصل في أوانيهم الطهارة . وان كانوا ممن يتدينون باستعمال النجاسة ففيه وجهان ( أحدهما ) : أنه يصح الوضوء لأن الأصل في أوانيهم الطهارة ( والثاني ) : لا يصح لأنهم يتدينون باستعمال النجاسة كما يتدين المسلمون بالماء الطاهر فالظاهر من أوانيهم وثيابهم النجاسة ) .

( الشرح ) حديث أبي ثعلبة رواه البخارى ومسلم ولفظه فيهما

« قلت : يا رسول الله أنا بأرض قوم أهل كتاب أفتأكل في آيتهم ؟ فقال :  
 ان وجدتكم غيرها فلا تأكلوا فيها وان لم تجدوا فاغسلوها وكلوا فيها » وفي  
 رواية للبخاري : « فلا تأكلوا في آيتهم الا أن لا تجدوا بدا فان لم تجدوا  
 بدا فاغسلوها وكلوا » وفي رواية أبي داود : « انا نجاور أهل الكتاب وهم  
 يضبخون في قدورهم الخنزير ويشربون في آيتهم الخمر ، فقال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم : « ان وجدتكم غيرها فكلوا فيها واشربوا ، وان لم تجدوا  
 غيرها فارحضوها بالماء وكلوا واشربوا » . هذا لفظ الحديث في كتب  
 الحديث ، ووقع في المنهذب ( لا تأكل ) خطابا للواحد وله وجه ولكن المعروف  
 لا تأكلوا . قال أهل اللغة : يقال لا بد من كذا أى لا فراق منه ولا انفكاك  
 عنه أى هو لازم . وأبو ثعلبة الراوى وهو الخشنى بخاء مضمومة ثم شين  
 مفتوحة معجمتين ثم نون منسوب الى خشين بطن من قضاة واسد جرحهم  
 بضم الجيم والهاء ، قاله أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وآخرون . وقيل  
 جرثوم بضم الجيم والمثناة وقيل غير ذلك ، واسم أبيه ناشم بالنون والشين  
 المعجمة وقيل غير ذلك . وكان أبو ثعلبة ممن بايع رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم تحت الشجرة ثم نزل الشام وتوفي أيام معاوية وقيل أيام عبد الملك سنة  
 خمس وسبعين . »

وأما قوله : « توضع النبي صلى الله عليه وسلم من مزادة مشركة » فهو  
 بعض من حديث طويل رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من رواية عمران  
 ابن حصين رضى الله عنهما أنهم كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في  
 سفر فعطشوا فأرسل من يطلب الماء فجاءوا بامرأة مشركة على بعير بين مزادتين  
 من ماء فدعا النبي صلى الله عليه وسلم باناء فأفرغ فيه منها ثم قال فيه  
 ما شاء الله ثم أعاده في المزادتين ونودي في الناس : اسقوا واستقوا فتربوا  
 حتى رويوا ولم يدعوا اناء ولا سقاء الا ملاؤه وأعطى رجلا أصابته جنابة اناء  
 من ذلك الماء وقال : أفرغه عليك ثم أمسك عن المزادتين وكأنهما أشد امتلاء  
 مما كانتا ، ثم أسلمت المرأة بعد ذلك هي وقومها . هذا معنى الحديث  
 مختصرا وفيه المعجزة الظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وليس فيه أن  
 النبي صلى الله عليه وسلم توضع منه صريحا ، لكن الظاهر أنه صلى الله عليه  
 وسلم توضع منه لأن الماء كان كثيرا وان لم يكن توضع فقد أعطى الجنب

ما يغسل به ، وبهذا يحصل المنقود وهو طيّارة اثناء المشرك ، والمزادة هي انتى تسميها الناس الراوية ، وانما الراوية في الأضل البعير الذى يستقى عليه .

وأما قوله : توضحاً عمر من جر نصراني ، فصحيح رواه الشافعى وانيهفى باسناد صحيح وذكره البخارى في صحيحه بمعناه تعليقا فقال : وتوضاً عمر بالحميم من بيت نصرانية والحسيم الماء الحار ، لكن وقع في المذهب نصراني بالتذكير ، قال الحافظ أبو بكر محمد بن موسى الحازمي رواه خلاد بن أسلم عن سفيان بن عيينة باسناد كذلك قال : والمحفوظ ما رواه الشافعى عن ابن عيينة باسناد نصرانية بالتأنيث .

قوله : من « جر » كذا هو في المذهب وغيره « جر » ورواه الشافعى في الأم جرة نصرانية بالهاء في آخرهما وهو الصحيح واختلف الأئمة في معنى الذى في المذهب فالمشهور الذى قاله الأكثرون أنه جمع جرة وهي الأقاء المعروف من الخرف ، وقولنا جمع جرة هو على اصطلاح أهل السنة واما أهل التصريف والنحو فيقولون فيه وفي أشباهه هو اسم جنس ولا يسوونه جسا ، وذكر ابن فارس في كتابه حلية العلماء أن الجر هنا سلاخه عرقوب البعير يجعل وعاء للماء ، وذكر هو في المجمل نحوه والله أعلم .

أما حكم المسألة : فيكره استعمال أوانى الكفار وثيابهم سواء فيه أهل الكتاب وغيرهم والمتدين باستعمال النجاسة وغيره ، ودليله ما ذكره المصنف من الحديث والمعنى ، قال الشافعى رحمه الله : وانا لسراويلاتهم وما يلى أسافلهم أشد كراهة ، قال أصحابنا وأوانهم المستعملة في الماء أخف كراهة فان تيقن طهارة أوانهم أو ثيابهم قال أصحابنا فلا كراهة حينئذ في استعمالها كتياب المسلم . ممن صرح بهذا المحاملى في المجموع والبنديجى والجرجاني في البلغة والبعوى وصاحباً العدة والبيان وغيرهم ولا نعلم فيه خلافاً .

ومراد المصنف بقوله يكره استعمالها اذا لم يتيقن طهارتها وتعليه يد عليه ، فان قيل فحديث أبى ثعلبة يقتضى كراهة استعمالها اذا وجد عنها بداء وان تيقن طهارتها .

فالجواب أن المراد النهى عن الأكل في أوانهم التى كانوا يطبخون فيها

لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر كما سبق بيانه في رواية أبي داود ، وانما نهى عن الأكل للاستقذار كما يكره الأكل في المحجمة المنسولة ، واذا تظهر من اثناء كافر ولم يعلم طهارته ولا نجاسته - فان كان من قوم لا يتدينون باستعمال النجاسة - صحت طهارته بلا خلاف وان كان من قوم يتدينون باستعمال النجاسة فوجهان الصحيح منهما باتفاق الأصحاب في الطريقتين أنه تصح طهارته وهو نصه في الأم وحرمة والتقديم وبه قال ابن أبي هريرة .

والوجه الثاني : لا تصح طهارته وهو قول أبي اسحاق وصححه المتولي وهو مخرج من القولين في الصلاة في المقبرة المنبوشة كذا قاله الشيخ أبو حامد وقال القاضي أبو الطيب : هو مخرج من مسألة بول الصبية (١) وهذا أجود ، قال أصحابنا المتدينون باستعمال النجاسة وهم الذين يعتقدون ذلك دينا وفضيلة وهم طائفة من المجوس يرون استعمال أبوال البقر وأحشائها قرابة وطاعة قال الماوردي ومن يرى ذلك البراهمة ، وأما الذين لا يتدينون فكاليهود والنصارى قال امام الحرمين : ولو ظهر من الرجل اختلاطه بالنجاسات وعدم تصونه منها مسلما كان أو كافرا ففى نجاسة ثيابه وأوانيه الخلاف والله أعلم .

( فرع ) هذا الذى ذكرناه من الحكم بطهارة أواني الكفار وثيابهم هو مذهبنا ومذهب الجمهور من السلف وحكى أصحابنا عن أحمد واسحاق نجاسة ذلك لقوله تعالى : ( انما المشركون نجس ) ولحديث أبي ثعلبة وقوله صلى الله عليه وسلم فاغسلوها واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ) ومعلوم أن طعامهم يطبخونه في قدورهم ويبأشرونه بأيديهم وبحديث عمران وفعل عمر المذكورين في الكتاب وبأن الأصل الطهارة وبأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأذن للكفار في دخول المسجد ، ولو كانوا أنجاسا لم يأذن . وأجاب الأصحاب عن الآية بجوابين ( أحدهما ) معناها أن المشركين نجس ، أديانهم واعتقادهم وليس المراد أبدانهم وأوانيهم بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أدخلهم المسجد ، واستعمل آيتهم وأكل طعامهم وأجابوا عن حديث أبي ثعلبة بأن السؤال كان عن الآنية التى يطبخون

(١) في بعض الأصول ( الظبية ) بالطاء ( ط ) .



فيها لحم الخنزير ويشربون فيها الخمر كما جاء في رواية أبي داود التي قدمنها . وجواب آخر أنه محمول على الاستحباب ، ذكره الشيخ أبو حامد ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم نهاهم عن استعمالها مع وجود غيرها . وهذا محمول على الاستحباب بلا شك والله أعلم .

( فرع ) قول المصنف : « ويكره استعمال أواني المشركين » يعني بالمشركين الكفار سواء أهل الكتاب وغيرهم واسم المشركين يطلق على الجميع ، ومن ذلك قول الله تعالى ( ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء <sup>(١)</sup> ) ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم « من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة » ونظائر ذلك في الكتاب والسنة واستعمال سلف الأمة مشهورة ، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى ( وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله <sup>(٢)</sup> ) وقال في آخر الآية الثانية ( سبحانه عما يشركون ) والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب تغطية الاناء لما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بتغطية الاناء وايكاء السقاء ) .

( الشرح ) هذا الحديث صحيح رواه البخاري ومسلم في صحيحهما من رواية جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وروى في غير الصحيح من رواية أبي هريرة ولفظ رواية جابر : « غطوا الاناء وأوكوا السقاء » وفي رواية « خمر اناءك واذكر اسم الله ولو تعرض عليه شيئاً » وتعرض بضم الراء ، روى بكسرها والضم أصح وأشهر ومعناه تضع عليه عوداً أو نحوه عرضاً .

وقوله : ( تغطية <sup>(٣)</sup> الوضوء ) هو بفتح الواو وهو الماء الذي يتوضأ به ، وقوله : وايكاء السقاء الايكاء والسقاء ممدودان والايكاء هو شد رأس السقاء وهو قربة اللبن أو الماء ونحوهما بالوكاء وهو الخيط الذي يشد به وهو ممدود أيضاً وهذا الحكم الذي ذكره وهو استحباب تغطية

(١) الآية ١٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٣٠ من سورة التوبة .

(٣) لم يذكر المصنف هذه العبارة ولا جاءت في الحديث الذي أورده ( ط ) .

الأناء متفق عليه ، وسواء فيه اناء الماء واللبن وغيرهما ودليله الحديث الصحيح الذى ذكرناه وفائدته ثلاثة أشياء • أحدها : ما ثبت فى الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فان الشيطان لا يحل سقاء ولا يكشف اناء » • الثانى : جاء فى رواية لمسلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « فان فى السنة ليلة ينزل فيها وباء لا يمر باناء ليس عليه غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء الا نزل فيه من ذلك الوباء » قال الليث بن سعد أحد رواة فى مسلم : فالأعاجم يتقون ذلك فى كانون الأول • والوباء بالمد والقصر لغتان وإذا قصر هز وكانون عجى لا بنصرف ، الثالث : صيافته من النجاسة وتسببها والله أعلم •

( فرع ) أبو هريرة رضى الله عنه راوى الحديث هو أول من كنى بهده التكنية قيل كان له هرة يلعب بها فى صغره فكنى بها • واختلف فى اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين قولاً أشهرها وأصحها أنه عبد الرحمن بن صخر : وبه قطع جماعات من أهل هذا الفن وهو سابق المحدثين وأول حفاظه المتصدين لحفظه : تصدى لحفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى برع فيه وفاق سائر الصحابة رضى الله عنهم فيه ، وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثاً وليس لأحد من الصحابة ما يقارب هذا •

قال الشافعى رحمه الله : أبو هريرة أحفظ من روى الحديث فى دهره . وقال البخارى رحمه الله : روى عن أبى هريرة نحو ثمانمائة رجل وأكثر من اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم وغيرهم ، وكان أبو هريرة أشهر أهل النصفة فى زمن صحبته ، وكان عرف أهل النصفة توفى بالمدينة ودفن فى البقيع سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة رضى الله عنه وقد بسطت حاله فى تهذيب الأسماء وبالله التوفيق •

( فرع ) مما يتعلق بما سبق ما ثبت فى صحيح مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا كان جنح الليل وأمستم فكفوا صيائكم فان الشيطان ينتشر حينئذ ، فاذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم وأغلقوا الباب واذكروا اسم الله ، فان الشيطان لا يفتح باباً مغلقاً ، وأوكوا قريبكم واذكروا

اسم الله وخمروا آيتكم واذكروا اسم الله ولو أن تعرضوا عليها شيئا واضفوا مصايحكم » وفي رواية لمسلم أيضا : « لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم ، إذا غابت الشمس حتى تذهب فحمة العشاء » وفي الصحيحين عن ابن عمر وأبي موسى رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون » فهذه سنن ينبغي المحافظة عليها ، وجنح الليل بضم الجيم وكسرهما ظلّامه ، والفواشي بالفاء جمع فاشية وهي كل ما يتشر من المال كالبهائم وغيرها ، وفحمة العشاء ظلمتها ، وقد أوضحت شرح هذه الأحاديث وما يتعلق بها ومعانيها في شرح صحيح مسلم رحمه الله .

وفي صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا دخل الرجل بيته فذكر الله تعالى عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء ، وإذا دخل ولم يذكر الله تعالى قال الشيطان : أدركتم المبيت ، والعشاء » .

واعلم أنه يستحب التسمية عند دخوله بيته وبیت غيره ، والسلام إذا دخله وإن لم يكن فيه أحد ، ويدعو عند خروجه ، قال أنس رضي الله عنه . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قال يعني إذا خرج من بيته : باسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله ، يقال له : كفيت ووقيت وتنحى عنه الشيطان » رواه أبو داود والترمذي وقال : حديث حسن . وفي الباب أحاديث كثيرة من هذا أوضحها في أول كتاب الأذكار ، وفيها أشياء كثيرة تتعلق بهذا الفصل والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب السواك

( السواك سنة لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السواك مطهرة للقم مرضاة للرب » ويستحب في ثلاثة أحوال ( أحدها ) عند القيام للصلاة لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك » ( والثاني ) عند اصفرار الأسنان لما روى العباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « استاكوا لا تدخلوا على قلحا » والثالث عند : تغير القم وذلك قد يكون من النوم وقد يكون بالأزم ، وهو ترك الأكل وقد يكون بأكل شيء يتغير به القم لما روت عائشة رضى الله عنها قالت : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك » وانما استاك لأن النائم ينطبق فمه ويتغير ، وهذا المعنى موجود في كل ما يتغير به القم فوجب أن يستحب له السواك ) •

( الشرح ) في هذه القطعة جمل من الأحاديث والأسماء واللغات والأحكام يحصل بياها ان شاء الله تعالى بمسائل ( احداها ) حديث عائشة : « السواك مطهرة للقم مرضاة للرب » حديث صحيح رواه أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة امام الأئمة في صحيحه والنسائي والبيهقي في سننهما وآخرون بأسانيد صحيحة ، وذكره البخاري في صحيحه في كتاب الصيام تعليقا فقال : وقالت عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم : « السواك مطهرة للقم مرضاة للرب » وهذا التعليق صحيح لأنه بصيغة جزم ، وقد ذكرت في علوم الحديث أن تعليقات البخاري اذا كانت بصيغة الجزم فهي صحيحة • والمطهرة بفتح الميم وكسرهما لغتان ذكرهما ابن السكيت وآخرون وهي كل افاء يتطهر به ، شبه السواك بها لأنه ينظف القم • والطهارة : النظافة • وقوله صلى الله عليه وسلم « مرضاة للرب » قال العلماء : الرب بالألف واللام لا يطلق الا على الله تعالى بخلاف رب فانه يضاف الى المخلوق ، فيقال رب المال ورب الدار ورب الماشية كما قال النبي

صلى الله عليه وسلم في الحديث في ضالة الابل : « دعها حتى يأتيها ربها » وقد أنكر بعضهم اضافة رب الى الحيوان وهذا الحديث يرد قوله . وقد أوضحت كل هذا بدلائله في آخر كتاب الأذكار . وما جاء في فضل السواك مطلقا حديث أنس رضى الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أكثرت عليكم في السواك » رواه البخارى في باب الجمعة والله أعلم .

وأما حديث عائشة : « صلاة بسواك خير من سبعين بغير سواك » ضعيف رواه البيهقى من طرق وضعفها كلها وكذا ضعفه غيره ، وذكره الحاكم في المستدرک وقال : هو صحيح على شرط مسلم ، وأنكروا ذلك على الحاكم وهو معروف عندهم بالتساهل في التصحيح ، وسبب ضعفه أن مداره على محمد بن اسحاق وهو مدلس ولم يذكر سماعه ، والمدلس اذا لم يذكر سماعه لا يحتج به بلا خلاف كما هو مقرر لأهل هذا الفن . وقوله : انه على شرط مسلم ليس كذلك فان محمد بن اسحاق لم يروه له مسلم شيئا محتجا به ، وانما روى له متابعة ، وقد علم من عادة مسلم وغيره من أهل الحديث أنهم يذكرون في المتابعات من لا يحتج به للتقوية لا للاحتجاج ، ويكون اعتناهم على الاسناد الأول وذلك مشهور عندهم ، والبيهقى أتقن في هذا الفن من شيخه الحاكم وقد ضعفه والله أعلم .

ويغنى عن هذا الحديث حديث أبى هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » رواه البخارى ومسلم ، وفي رواية للبخارى « مع كل صلاة » وقد غلط بعض الأئمة الكبار فزعم أن البخارى لم يروه وجعله من أفراد مسلم ، وقد رواه البخارى في كتاب الجمعة . وأما حديث العباس فهو ضعيف رواه أبو بكر ابن أبى خيثمة في تاريخه ثم البيهقى عن العباس ، ورواه البيهقى أيضا عن ابن عباس واسنادهما ليس بقوى ، قال البيهقى : هو حديث مختلف في اسناده وضعفه أيضا غيره ، ويغنى عنه في الدلالة حديث : « السواك مطهرة لتقم » والله أعلم .

وأما حديث عائشة : « اذا قام من النوم يشوص فاه بالسواك » فهو في الصحيحين بهذا اللفظ من رواية حذيفة بن اليمان رضى الله عنهما . لا من

رواية عائشة : وقيل : ان ذكر عائشة وهم من المصنف وعدوه من غلظه والله أعلم .

المسألة الثانية في لغاته : قال أهل اللغة : السواك بكسر السين ويطلق السواك على الفعل وهو الاستياك وعلى الآلة التي يستاك بها ويقال في الآلة أيضا مسواك بكسر الميم ، يقال : ساك فاه يسوكه سوكا ، فان قلت : استاك ، لم تذكر القم . والسواك مذكر نقله الأزهري عن العرب ، قال : وغلط الليث ابن المظفر في قوله : انه مؤنث ، وذكر صاحب المحكم أنه يؤنث ويذكر اغتان . قالوا : وجمعه سواك بضم السين والواو ككتاب وكتب ويخفف باسكان الواو وقال صاحب المحكم : قال أبو حنيفة : يعنى الدينورى الامام في اللغة : ربما همز فقل سواك ، قال : والسواك مشتق من ساك الشيء اذا دلكه ، وأشار غيره الى أنه مشتق من التساوك يعنى التمايل يقال جاءت الابل تتساوك أى تمايل في مشيتها ، والصحيح أنه من ساك اذا دلك ، هذا مختصر كلام أهل اللغة فيه وهو في اصطلاح الفقهاء استعمال عود أو نحوه في الأسنان لادخاب التغير ونحوه والله أعلم .

وقوله : « مطهرة للقم مرضاة للرب » سبق شرحها ، وميم القم مخففة على المشهور ، وفي لغية يجوز تشديدها ، وقد بسطت ذلك في تهذيب الأساء واللغات ، وقوله : « يستحب في ثلاثة أحوال » كذا هو في المذهب ثلاثة وهو صحيح ، وفي الحال لغتان التذكير والتأنيث فيقال ثلاثة أحوال ، وثلاث أحوال وحال حسن ، وحالة حسنة .

وقوله : « صلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك » معناه ثوابها أكثر من ثواب سبعين ، وقوله : لا تدخلوا على قلحا بضم القاف واسكان اللام والحاء المهملة جمع أقلح وهو الذى على أسنانه قلع بفتح القاف واللام وهو صفرة ووسخ يركبان الأسنان . قال صاحب المحكم : ويقال فيه أيضا انقلاح بضم القاف وتخفيف اللام ويقال قلع الرجل بفتح القاف وكسر اللام وأقلح .

وقوله : وقد يكون بالأزم وهو ترك الأكل ، الأزم بفتح الهمزة واسكان الزاى وأصله في اللغة الامساك وذكره الشافعى وتأوله أصحابنا تأويلين

أحدهما : الجوع ، والثاني : السكوت وكلاهما صحيح ، وقول المصنف : « ترك الأكل » كان ينبغي أن يقول : « ترك الأكل والشرب » وقوله : « يشوص فاه » بضم الشين المعجمة وبالصاد المهملة ، والشوص ذلك الأسنان عرضا بالسواك ، كذا قاله الخطابي وغيره ، وقيل : الغسل وقيل : التنقية وقيل غير ذلك والصحيح الأول والله أعلم .

المسألة الثالثة : العباس هو العباس بن عبد المطلب أبو الفضل عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمايم نسبه في رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بستين أو ثلاث ، توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين ، وقيل أربع وثلاثين ، وكان أشد الناس سمعا .

المسألة الرابعة في الأحكام : فالسواك سنة ليس بواجب هذا مذهبا ومذهب العلماء كافة الا ما حكى الشيخ أبو حامد وأكثر أصحابنا عن داود أنه أوجبه ، وحكى صاحب الحاوي أن داود أوجبه ولم يبطل الصلاة بتركه . قال : وقال اسحاق بن راهويه . هو واجب فان تركه عمدا بطلت صلاته . وهذا النقل عن اسحاق غير معروف ولا يصح عنه ، وقال القاضي أبو الطيب والعبدري : غلط الشيخ أبو حامد في حكايته وجوبه عن داود . بل مذهب داود أنه سنة لأن أصحابنا نصوا أنه سنة ، وأنكروا وجوبه ولا يلزم من هذا الرد على أبي حامد . واحتج لداود بظاهر الأمر : واحتج أصحابنا بما احتج به الشافعي في الأم والمختصر بحديث أبي هريرة الذي ذكرناه : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة » قال الشافعي رحمه الله : لو كان واجبا لأمرهم به ، شق أو لم يشق . قال العلماء في هذا الحديث أن الأمر للوجوب واستدل أصحابنا بأحاديث أخر وأقيسة ، ولا حاجة الى الاطالة في الاستدلال اذا لم تيقن خلافا ، والأحاديث الواردة بالأمر محسولة على التذبذب جمعا بين الأحاديث والله أعلم .

واعلم أن السواك سنة في جميع الأحوال الا للصائم بعد الزوال ، ويتأكد استحبابه في أحوال ، هكذا قاله أصحابنا . وعبارة المصنف توهم اختصاص الاستحباب بالأحوال الثلاثة المذكورة وليس الحكم كذلك بل هو مستحب

في كل الأحوال لغير الصائم لقوله صلى الله عليه وسلم : « السواك مطهرة  
لنعم مرضاة للرب » .

وأما الأحوال التي يتأكد الاستحباب فيها فخمسة أحدها : عند القيام الى  
الصلاة ، سواء صلاة الفرض والنفل ، وسواء صلى بطهارة ماء أو تيمم أو  
بغير طهارة كمن لم يجد ماء ولا ترابا وصلى على حسب حاله ، صرح به  
الشيخ أبو حامد والمتولي وغيرهما . الثاني : عند اصفرار الأسنان ودليله  
حديث : « السواك مطهرة » وأما احتجاج المصنف له بحديث العباس  
فلا يصح لأنه ضعيف كما سبق . الثالث : عند الوضوء اتفق عليه أصحابنا ،  
ومن صرح به صاحبا الحاوي والشامل وامام الحرمين والغزالي والرويانى  
وصاحب البيان وآخرون ، ولا يخالف هذا اختلاف الأصحاب في أن السواك  
هل هو من سنن الوضوء أم لا ؟ فإن ذلك الخلاف انما هو في أنه يعد من  
سنن الوضوء أم سنة مستقلة عند الوضوء لا منه ، وكذا اختلفوا في التسمية  
وغسل الكفين ولا خلاف أنهما سنة ، وانما الخلاف في كونها من سنن  
الوضوء ، ودليل استحبابه عند الوضوء حديث أبي هريرة رضى الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم  
بالسواك مع كل وضوء » وفي رواية : « لفرضت عليهم السواك مع الوضوء »  
وهو حديث صحيح رواه ابن خزيمة والحاكم في صحيحيهما وصححه  
وأسانيده جيدة ، وذكره البخارى في صحيحه في كتاب الصيام تعليقا بصيغة  
جزم ، وفيه حديث آخر في الصحيح ذكرته في جامع السنة تركته هنا لطوله .  
الرابع : عند قراءة القرآن ذكره الماوردي والرويانى وصاحب البيان والرافعى  
وغيرهم . والخامس : عند تغير الفم ، وتغيره قد يكون بالنوم وقد يكون  
بأكل ما له رائحة كريهة ، وقد يكون بترك الأكل والشرب ، وبطول  
السكوت ، قال صاحب الحاوي : ويكون أيضا بكثرة الكلام والله أعلم .

هذه الأحوال الخمسة التي ذكرها أصحابنا ، وفي صحيح مسلم عن عائشة  
أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان اذا دخل بيته بدأ بالسواك » والله أعلم .

( فرع ) اذا أراد أن يصلى صلاة ذات تسليمات كالتراويح والضحى  
وأربع ركعات سنة الظهر أو العصر والتهجد ونحو ذلك استحباب أن يستاك



لكل ركعتين لقوله صلى الله عليه وسلم « لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل صلاة » وهو حديث صحيح كما سبق .

( فرع ) قال المزني في المختصر : قال الشافعي رحمه الله : أحب السواك للصلاة عند كل حال تتغير فيها الفهم . كذا وقع في المختصر « عند » بغير واو ، قال القاضي حسين أدخل المزني بالواو ، وكذا قاله غير القاضي وهو كما قالوه فقد قاله الشافعي رحمه الله في الأم بالواو ، واتفق نص الشافعي رحمه الله والأصحاب على أن السواك سنة عند الصلاة ، وإن لم يتغير الفهم .

( فرع ) في أول كتاب النكاح من الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أربع من سنن المرسلين : الحياء والتعطر والسواك والنكاح » قال الترمذي : حديث حسن ، هذا كلامه وفي إسناده الحجاج بن أرطاة وأبو الشمال ، والحجاج ضعيف عند الجمهور . وأبو الشمال مجهول فلعله اعتضد بطريق آخر فصار حسنا وقوله : الحياء هو بالياء لا بالنون وإنما ضبطته لأنني رأيت من صحفه في عصرنا وقد سبق بتصحيحه وقد ذكر الإمام الحافظ أبو موسى الأصبهاني هذا الحديث في كتابه الاستغناء في استعمال الحياء وأوضحه وقال : هو مختلف في إسناده ومثته . بروى عن عائشة وابن عباس وأنس وجد مليح كلهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : واتفقوا على لفظ الحياء قال : وكذا أورده الطبراني والدارقطني وأبو الشيخ وابن منده وأبو نعيم وغيرهم من الحفاظ والأئمة قال : وكذا هو في مسند الإمام أحمد وغيره من الكتب . ومرادى بذكر هذا الفرع بيان أن السواك كان في الشرائع السابقة والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يكره إلا في حالة واحدة وهو للصائم بعد الزوال لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » والسواك يقطع ذلك فوجب أن يكره ، ولأنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره أزالته كدم الشهداء ) .

( الشرح ) حديث أبي هريرة هذا رواه البخاري ومسلم وهو بعض

حديث والخلوف بضم الخاء واللام وهو تغير رائحة الفم ، ولا يجوز فتح الخاء يقال : خلف فم الصائم بفتح الخاء واللام يخلف بضم اللام وأخلف يخلف اذا تغير .

أما حكم المسألة : فلا يكره السواك في حال من الأحوال لأحد الا للصائم بعد الزوال فانه يكره . نص عليه الشافعي في الأم وفي كتاب الصيام من مختصر المزني وغيرهما ، وأطبق عليه أصحابنا ، وحكى أبو عيسى (١) في جامعهم في كتاب الصيام عن الشافعي رحمه الله أنه لم ير بالسواك للصائم بأساً أول النهار وآخره ، وهذا النقل غريب وان كان قويا من حيث الدليل . وبه قال المزني وأكثر العلماء وهو المختار . والمشهور الكراهة وسواء فيه صوم الفرض والنفل وتبقى الكراهة حتى تغرب الشمس وقال الشيخ أبو حامد : حتى يفرط . قال أصحابنا : وانما فرقنا بين ما قبل الزوال وبعده لأن بعد الزوال يظهر كون الخلوف من خلو المعدة بسبب الصوم لا من الطعام الشاغل للمعدة بخلاف ما قبل الزوال والله أعلم .

( فرع ) قول المصنف ولأنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره ازالته كدم الشهداء قال أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي علي القلعي رحمه الله : قوله مشهود له بالطيب احتراز من بلل الوضوء على أحد الوجهين ومن أثر التيمم وشعر المحرم . وقال غيره : احتراز مما يصيب ثوب العالم من الحبر فانه وان كان أثر عبادة لكنه مشهود له بالفضل لا بالطيب ، ودم الشهداء مشهود له بالطيب في قوله صلى الله عليه وسلم « فانهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تفجر دما ، اللون لون الدم والريح ريح المسك » .

وأما الشهداء فجمع شهيد ، واختلف في سبب تسميته شهيدا فقال الأزهري : لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم شهد له بالجنة ، وقال النضر بن شميل : الشهيد الحي ، فسموا بذلك لأنهم أحياء عند ربهم . وقيل : لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه ، وقيل : لأنه من شهد يوم القيامة على الأمم . حكى هذه الأقوال الأزهري ، وقيل لأنه شهد له بالايان وخاتمة الخير بظاهر حاله وقيل : لأن له شاهدا بقتله وهو دمه

(١) هو للترمذي .

لأنه يبعث وجرحه يتفجر دما ، وقيل : لأن روحه تشهد دار السلام وروح غيره لا تشهدا الا يوم القيامة .

( فرع ) يتعلق بقوله صلى الله عليه وسلم « لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك » وكان وقع نزاع بين الشيخ أبي عمرو بن الصلاح والشيخ أبي محمد بن عبد السلام رضى الله عنهما في أن هذا الطيب في الدنيا والآخرة أم في الآخرة ، فقال أبو محمد : في الآخرة خاصة لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية لمسلم : « والذي نفس محمد بيده لخولف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة » وقال أبو عمرو : ( هو عام في الدنيا والآخرة ) واستدل بأشياء كثيرة منها ما جاء في المسند الصحيح لأبي حاتم بن حبان بكسر الحاء البستى وهو من أصحابنا المحدثين الفقهاء قال : باب في كون ذلك يوم القيامة . وباب في كونه في الدنيا وروى في هذا الباب بإسناده الثابت أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لخولف فم الصائم حين يخلف أطيب عند الله من ريح المسك » .

وروى الامام الحسن بن سفيان في مسنده عن جابر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أعطيت أمتي في شهر رمضان خسا » قال : « وأما الثانية فانهم يمسون وخولف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك » وروى هذا الحديث الامام الحافظ أبو بكر السمعاني في أماليه وقال : هو حديث حسن ، فكل واحد من الحديثين مصرح بأنه في وقت وجود الخولف في الدنيا يتحقق وصفه بكونه أطيب عند الله من ريح المسك قال : وقد قال العلماء شرقا وغربا معنى ما ذكرته في تفسيره ، قال الخطابي : ( طيبه عند الله رضاء به وثناؤه عليه ) . وقال ابن عبد البر معناه أزكى عند الله تعالى وأقرب اليه وأرفع عنده من ريح المسك ، وقال البغوي في شرح السنة : معناه اثناء على الصائم والرضا بفعله ، وكذا قاله الامام القدوري امام الحنفية في كتابه في الخلاف معناه أفضل عند الله من الرائحة الطيبة ، ومثله قال البوني من قدماء المالكية ، وكذا قال الامام أبو عثمان الصابوني وأبو بكر السمعاني وأبو حفص بن الصفار الشافعيون في أماليهم وأبو بكر بن العربي المالكي وغيرهم .

فهمؤلاء أئمة المسلمين شرقا وغربا لم يذكروا سوى ما ذكرته ولم يذكر أحد منهم وجها بتخصيصه بالآخرة مع أن كتبهم جامعة للوجوه المشهورة والعربية ، ومع أن الرواية التي فيها ذكر يوم القيامة مشهورة في الصحيح ، بل جزموا بأنه عبارة عن الرضا والقبول ونحوهما مما هو ثابت في الدين والآخرة ، وأما ذكر يوم القيامة في تلك الرواية فلأنه يوم الجزاء وفيه يظهر رجحان الخوف في الميزان على المسك المستعمل لدفع الرائحة الكريهة طلبا لرضى الله تعالى حيث يؤمر باجتنابها واجتلاب الرائحة الطيبة كما في المساجد والصلوات وغيرها من العبادات ، فخص يوم القيامة بالذكر في الرواية لذلك كما خص في قوله تعالى : « ان ربهم بهم يومئذ لخبير <sup>(١)</sup> » وأطلق في باقي الروايات نظرا إلى أن أصل أفضليته ثابت في الدارين كما سبق تقريره ، هذا مختصر ما ذكره الشيخ أبو عمرو رحمه الله .

#### ( فرع ) في مذاهب العلماء في السوائد للصائم

قد ذكرنا أن مذهبنا : المشهور أنه يكره له بعد الزوال وحكاه ابن المنذر عن عطاء ومجاهد وأحمد واسحق وأبي ثور ، وحكاه ابن الصباغ أيضا عن ابن عمر <sup>(٢)</sup> والأوزاعي ومحمد بن الحسن ، قال ابن المنذر : ورخص فيه في جميع النهار النخعي وابن سيرين وعروة بن الزبير ومالك وأصحاب الرأي ، قال : وروى ذلك عن عمر وابن عباس وعائشة رضى الله عنهم . واحتج القائلون بأنه لا يكره في جميع النهار بالأحاديث الصحيحة في فضله ولم ينه عنه ، واحتجوا بما رواه أبو اسحق إبراهيم بن البيطار الخوارزمي قال : قلت لعاصم الأحول : أيستاك الصائم أول النهار وآخره ؟ قال : نعم قلت : عمن ؟ قال عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : ولأنه طهارة للفم فلم يكره في جميع النهار كالمضمضة .

وإحتج أصحابنا بحديث أبي هريرة في الخلوف وهو صحيح كما سبق .

(١) الآية ١١ من سورة والماديات .

(٢) الثابت من ابن عمر خلاف هذا قال البخارى في كتاب الصيام في باب اغتسال الصائم : « وقال ابن عمر يستاك أول النهار وآخره » نعم حكاه الموفق الحنبلى في المغنى من معمر لم يحكى عن معمر رواية أخرى انه لا يكره إلا أه أذرى .

وبحديث عن خباب بن الارت رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا صتم فاستاكوا بالغداة ولا تستاكوا بالعشي ، فانه ليس من صائم تيس شفتاه بالعشي الا كاتتا نورا بين عينيه يوم القيامة » رواه البيهقي ولكنه ضعفه وبين ضعفه ، واحتجوا بما ذكره المصنف أنه أثر عبادة مشهود له بالطيب فكره ازالته كدم الشهيد . وأجابوا عن أحاديث فضل السواك بأنها عامة مخصوصة والمراد بها غير الصائم آخر النهار ، وعن حديث الخوارزمي بأنه ضعيف فان الخوارزمي ضعيف باتفاقهم . وعن المضمضة بأنها لا تزال انخلوف بخلاف السواك والله أعلم .

( فرع ) ان قيل ما ذكرتموه من الحديث والمعنى يقتضى فضيلة الخلوف فلم قلتم انه أفضل من تحصيل فضيلة السواك ؟ فالجواب أنه قد ثبت أن دم الشهيد لا يزال بل يترك للمحافظة عليه (١) غسل الميت والصلاة عليه وهما واجبان فاذا ترك من أجله واجبان دل على رجحانه عليهما لكونه مشهودا له بالطيب ، فالمحافظة على الخلوف الذى يشاركه فى الشهادة له بالطيب أولى بالمحافظة فانه انما يترك من أجله سنة السواك والله أعلم .

( فرع ) مذهبنا أنه لا يكره للصائم السواك الرطب قبل الزوال اذا لم يتفصل منه شيء يدخل جوفه وبه قال جماعات من العلماء ، وكرهه بعض السلف ، وستأتى المسألة مبسوطة حيث ذكرها الشافعى والأصحاب رحمهم الله فى كتاب الصيام ان شاء الله تعالى .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن يستاك عرضا لقوله صلى الله عليه وسلم « استاكوا » (٢) عرضا وادهنوا غبا واكتحلوا وترا » ) .

( الشرح ) هذا الحديث ضعيف غير معروف ، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله : بحث عنه فلم أجد له أصلا ولا ذكرا فى شيء من كتب

(١) كذا بالأصل ولعل واوا ساقطة فيقال للمحافظة عليه وغسل الميت الخ ( ط ) .  
(٢) روى ابن أبي شيبة فى مصنفه والطبرانى فى الأوسط عن سليمان بن مرد حدثنا بعد المعنى ولفظه ( استاكوا وتظفروا وادهنوا فان الله عز وجل وتر يحب الوتر ) . ط .

الحديث ، واعتنى جماعة بتخريج أحاديث المذهب فلم يذكروه أصلا ، وعقد البيهقي بابا في الاستيائك عرضا ولم يذكر فيه حديثا يحتج به وهذا الحكم الذى ذكره وهو استحباب الاستيائك عرضا يستدل له أنه يخشى في الاستيائك طولاً ادماء اللثة وافساد عمود الأسنان <sup>(١)</sup> وأما الحديث الذى اعتسده المصنف فلا اعتماد عليه ولا يحتج به ، وهذا الذى ذكرناه من استحباب الاستيائك عرضا هو المذهب الصحيح الذى قطع به الأصحاب في الطريقتين الا امام الحرمين والغزالي فانهما قالا : يستاك عرضا وطولاً فان اقتصر فعرضاً ، وهذا الذى قاله شاذ مردود مخالف للنقل والدليل .

وقد صرح جماعة من الأصحاب بالنهى عن الاستيائك طولاً منهم الماوردي والقاضي حسين وصاحب العدة وغيرهم ، وصرح صاحب الحاوى بكراهة الاستيائك طولاً فلو خالف واستاك طولاً حصل السواك وان خالف المختار ، وصرح به أصحابنا وأوضح صاحب الحاوى كيفية السواك فقال : يستحب أن يستاك عرضاً في ظاهر الأسنان وباطنها ويمر السواك على أطراف أسنانه وكراسي أضراسه ، ويمر على سقف حلقه امراراً خفيفاً ، قال : فأما جلاء الأسنان بالحديد وبردها بالمبرد فمكروه لأنه يضعف الأسنان ويفضى الى انكسارها ولأنه يخشنها فتتراكم الصفرة عليها والله أعلم .

( فرع ) ذكر في هذا الحديث الادهان غبا وهو بكسر الغين ، وهو أن يدهن ثم يترك حتى يجف الدهن ثم يدهن ثانياً ، وأما الاكتحال وترا فاختلف فيه قليل يكون في عين وترا وفي عين شفعاً ليكون المجموع وتراً : والصحيح الذى عليه المحققون أنه في كل عين وتر ، وعلى هذا فالسنة أن يكون في كل عين ثلاثة أطراف لما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل منها كل ليلة في كل عين ثلاثة » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، والوتر بفتح الواو وكسرهما لفتان فصيحتان قرئ بهما في السبع والله أعلم .

(١) اطباء الأسنان يقولون : أن الاستيائك الصحيح يكون طولاً أى أعلى وأسفل لان المشاء المعاجى الاملس الذى يكسو الأسنان ينبغي المحافظة عليه فالاستيائك عرضاً يضر بهذا الفشاء يسرع الى الاسنان الفساد وعلى هذا يتوجه كلام امام الحرمين وتلميذه الغزالي ( ط ) .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن لا يستاك بعود رطب لا يقطع ولا يابس يجرح اللثة ، بل يستاك بعود بين عودين ، وبأى شيء استاك مما يقطع القلح ويزيل التغير كالخرقة الخشنة وغيرها أجزاء لأنه يحصل به المقصود ، وإن أمر أصبعه على أسنانه لم يجزئه لأنه لا يسمى سواكا ) •

( الشرح ) اللثة بكسر اللام وتخفيف الثاء المثناة وهي ما حول الأسنان من اللحم ، كذا قاله الجوهري وقال غيره : هي اللحم الذي ينبت فيه الأسنان ، فأما اللحم الذي يتخلل الأسنان فهو عمر بفتح العين واسكان الميم وجسه عمور بضم العين ، وجمعها لثات ولثى •

أما حكم المسألة • فقوله : لا يستاك يابس ولا رطب بل بمتوسط • كذا قاله أصحابنا قالوا : فإن كان يابسا نداه بماء ، وقوله : وبأى شيء استاك مما يزيل التغير والقلح أجزاء ، كذا قال أصحابنا واتفقوا عليه ، قال القاضي أبو الطيب وصاحبه صاحب الشامل وآخرون : فيجوز الاستياك بالسعد والأشنان وشبههما •

وأما الأصبع فإن كانت لينة لم يحصل بها السواك بلا خلاف ، وإن كانت خشنة ففيها أوجه : الصحيح المشهور لا يحصل ، لأنها لا تسمى سواكا ولا هي في معناه بخلاف الأشنان ونحوه فإنه وإن لم يسم سواكا فهو في معناه ، وبهذا الوجه قطع المصنف والجمهور ( والثاني ) يحصل لحصول المقصود وبهذا قطع القاضي حسين والمحاملي في الباب والبغوي واختاره الروياني في كتابه البحر ( والثالث ) أن لم يقدر على عود ونحوه حصل • إلا فلا ، حكاه الرافعي • ومن قال بالحصول فدليله ما ذكرناه من حصول المقصود •

وأما الحديث المروي عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « يجزى من السواك الأصابع » فحديث ضعيف ضعفه البيهقي وغيره ، والمختار الحصول لما ذكرناه ثم الخلاف إنما هو في أصبعه أما أصبع غيره الخشنة فتجزى قطعا لأنها ليست جزءا منه فهي كالأشنان • وفي الأصبع عشر لغات

كسر الهمزة ، وفتحها ، وضمتها مع الحركات الثلاث في الباء ، والعاشره  
أسبوع بضع الهمزة والباء وأفصحهن كسر الهمزة مع فتح الباء والله أعلم .

( فرع ) قال أصحابنا : يستحب أن يكون السواك يعود وأن يكون

يعود أراك ، قال الشيخ نصر المقدسي : الأراك أولى من غيره ثم بعده النخل  
أولى من غيره ، قال المتولي : يستحب أن يكون عودا له رائحة طيبة كالأراك ،  
واستدلوا للأراك بحديث أبي خيرة الصباحي <sup>(١)</sup> رضي الله عنه قال : كنت في  
الوفد يعني وفد عبد القيس الذين وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« فأمر لنا بأراك فقال استاكوا بهذا » وأبو خيرة بفتح الخاء المعجمة واسكان  
المثناة تحت ، والصباحي بضم الصاد المهملة ، وبعدها باء موحدة مخففة  
وبالحاء المهملة هكذا ضبطه ابن ماكولا وغيره ، قال : ولم يرو عن النبي  
صلى الله عليه وسلم من هذه القبيلة سواء والله أعلم .

#### ( فرع ) في مسائل تتعلق بالسواك

قال أصحابنا : يستحب أن يبدأ في الاستياك بجانب فمه الأيمن للحديث  
الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم « كان يحب التيامن في تطهره وترجله  
وسأله كله » وقياسا على الوضوء ، قال القاضي حسين : وينوي به الاتيان  
بالسنة ، ولا بأس بالاستياك بسواك غيره بأذنه للحديث الصحيح فيه .  
قالوا : ويستحب أن يعود الصبي السواك ليألفه كسائر العبادات ، قال  
الصيمري : ويستحب إذا أراد أن يستاك ثانيا أن يغسل مسواكه ، وهذا  
يحتاج له بحديث عائشة رضي الله عنها قالت : « كان نبي الله صلى الله عليه  
وسلم يستاك فيعطيني السواك لأغسله فأبدأ به فأستاك ثم أغسله فأدفعه  
إليه » حديث حسن رواه أبو داود بإسناد جيد ، وهذا محمول على ما إذا

(١) في القاموس الصباحي . وفي الاستيعاب هو من ولد صباح بن لكيز بن أفضى بن عبد  
القيس وينتهي الى ربيعة بن نزار وفي الإصابة : أبو خيرة العبدي ثم الصباحي نسبة الى صباح  
بضم المهملة وتخفيف الموحدة وآخره جاء مهملة لكيز بن أفضى بطن من عبد القيس ، أخرج  
البخاري في التاريخ مختصرا وخليفة والدولابي والطبراني وأبو أحمد الحاكم من طريق داود  
ابن المشاور عن مقاتل بن همام عن أبي خيرة الصباحي قال : كنت في الوفد الذين أتوا رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس فزودنا الأراك نستاك به فقلنا يا رسول الله عندنا الجريد ولكن  
نقبل كرامتك وعطيتك فقال : اللهم اغفر لمبد القيس ، اسلموا طائفتين غير مكرهين ، اد تعد  
قوم لم يسلموا الا حرا با موتورين اه لفظ الطبراني ( ط ) .



حصل عليه شيء من وسخ أو رائحة ونحوهما قال الصيمري : ويكره أن يدخل مسواكه في ماء وضوئه ، وهذا فيه نظر ، وينبغي ألا يكره . قال : ثرواني : قال بعض أصحابنا : يستحب أن يقول عند ابتداء السواك : اللهم يبيض به أسناني وشد به لثاتي وثبت به لهاتي ، وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين . وهذا الذي قاله وإن لم يكن له أصل فلا بأس به فانه دعاء حسن .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب أن يقليم الأظفار ويقص الشارب ويغسل البراجم ويتنف الإبط ويحلق العانة لما روى عمار بن ياسر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الفطرة عشرة : المضمضة ، والاستنشاق ، والسواك ، وقص الشارب ، وتقليم الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الإبط ، والاتضح بإبناء ، والختان ، والاستحداد » ) .

( الشرح ) في هذه القطعة جمل وبيانها بمسائل ( أحداها ) حديث عمار رواه أحمد بن حنبل وأبو داود وابن ماجه بإسناد ضعيف منقطع من رواية علي بن زيد بن جدعان عن سلمة بن محمد بن عمار عن عمار ، قال الحفاظ : لم يسمع سلمة عمارة ولكن يحصل الاحتجاج بالمتن لأنه رواه مسلم في صحيحه من رواية عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « عشر من الفطرة : قص الشارب ، وإغفاء اللحية ، والسواك ، واستنشاق الماء ، وقص الأظفار ، وغسل البراجم ، وتنف الإبط ، وحلق العانة ، واتقاص الماء » قال مصعب بن شيبة أحد رواة : ونسيت العاشرة إلا أن تكون « المضمضة » وقال وكيع وهو أحد رواة : اتقاص الماء الاستبراء وهو بالقاف والصاد المهملة .

المسألة الثانية في لغاته : فالظفر فيه لغات : ضم الظاء والفاء واسكان التاء وبكر الظاء مع اسكان الفاء وكسرهما وأظفور ، والفصيح الأول : وبه جاء القرآن ، والبراجم بفتح الباء الموحدة جمع برجمة بضمها وهي العقد المشنجة الجلد في ظهور الأصابع ، وهي مفاصلها التي في وسطها بين الرواجب والأشاجع فالرواجب هي المفاصل التي تلي رءوس الأصابع ، والأشاجع بالشين المعجمة هي المفاصل التي تلي ظهر الكف ، وقال أبو عبيد : الرواجب

والبراجم جميعا هي مفاصل الأصابع كلها وكذا قاله صاحب المحكم وآخرون ، وهذا مراد الحديث ان شاء الله فانها كلها تجمع الوسخ •

وأما الإبط فباسكان الباء وفيه لغتان التذكير والتأنيث حكاهما أبو القاسم الزجاجي وآخرون • قال ابن السكيت : الإبط مذكر وقد يؤنث فيقال إبط حسن وحسنة وأبيض وبيضاء ، وأما الفطرة فبكسر الفاء وأصلها الخلقة قال الله تعالى : « فطرة الله التي فطر الناس عليها <sup>(١)</sup> » واختلفوا في تفسيرها في هذا الحديث : فقال المصنف في تعليقه في الخلاف ، والماوردي في انحاوي ، وغيرهما من أصحابنا : هي الدين • وقال الامام أبو سليمان الخطابي : فرها أكثر العلماء في الحديث بالسنة ، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : هذا فيه اشكال لبعد معنى السنة من معنى الفطرة في اللغة قال : فلعل وجهه أن أصله سنة الفطرة أو أدب الفطرة فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه • قلت : تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب ، ففى صحيح البخارى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من السنة قص الشارب وتنف الإبط وتقليم الأظافر » وأصح ما فسر به غريب الحديث تفسيره بما جاء في رواية أخرى لاسيما في صحيح البخارى •

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « الفطرة عشرة » فمعناه معظمها عشرة « كالحج عرفة » فانها غير منحصرة في العشرة ، ويدل عليه رواية مسلم « عشر من الفطرة » وأما ذكر الختان في جملتها وهو واجب وباقيها سنة فغير ممتنع فقد يقرن المختلفان كقول الله تعالى : « كلوا من ثمره اذا أثمر وآتوا حقه <sup>(٢)</sup> » والأكل مباح والاياء واجب ، وقوله تعالى : « فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم <sup>(٣)</sup> » والاياء واجب والكتابة سنة ونظائره في الكتاب والسنة كثيرة مشهورة • وأما الانتضاح فاختلف فيه فقيل هو نضح الفرج بقليل من الماء بعد الوضوء لدفع الوسواس ، والصحيح الذي قاله الخطابي والمحققون أنه الاستنجاء بالماء ، بدليل رواية مسلم : وانتقاص الماء • وهو بالقاف والصاد المهملة ، قال الخطابي : هو مأخوذ من النضح وهو الماء

(١) الآية ٣٠ من سورة الروم •

(٢) الآية ١٤١ من سورة الانعام •

(٣) الآية ٢٣ من سورة النور •

التقليد . وأما الاستحداد فهو استعمال الحديد ، وصار كناية عن حلق العانة . وأما راوى الحديث فهو أبو اليقظان عمار بن ياسر واسم أم عمار سمية بضم السين المهملة وهو وأبوه ياسر وأمه سمية صحابيون رضى الله عنهم ، وكانوا ممن تقدم اسلامهم في أول الأمر وكانوا يعذبهم الكفار على الاسلام فيمر بهم النبي صلى الله عليه وسلم فيقول : « صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة » وسمية أول شهيدة في الاسلام توفى عمار سنة سبع وثلاثين وهو ابن ثلاث وقيل أربع وتسعين سنة رضى الله عنه ، والله أعلم .

المسألة الثالثة في الأحكام : أما تقليد الأظفار فمجمع على أنه سنة ، وسواء فيه الرجل والمرأة واليدان والرجلان ، ويستحب أن يبدأ باليد اليمنى ثم اليسرى ثم الرجل اليمنى ثم اليسرى ، قال الغزالي في الاحياء : يبدأ بسبحة اليمنى ثم الوسطى ثم البنصر ثم الخنصر ثم خنصر اليسرى الى ابهام اليمنى ، وذكر فيه حديثا وكلاما في حكمته وهذا الذي قاله مما أنكره عليه الامام أبو عبد الله المازري <sup>(١١)</sup> المالكى الامام في علم الأصول والكلام والفقه . وذكر في انكاره عليه كلاما لا أوثر ذكره ، والمقصود أن الذى ذكره الغزالي لا بأس به ، الا في تأخير ابهام اليمنى فلا يقبل قوله فيه ، بل يقدم اليمنى بكمالها ثم يشرع فى اليسرى ، وأما الحديث الذى ذكره فباطل لا أصل له .

وأما الرجلان فيبدأ بخنصر اليمنى ثم يمر على الترتيب حتى يختم بخنصر اليسرى كما فى تخليل الأصابع فى الوضوء ، وأما التوقيت فى تقليد الأظفار فهو معتبر بطولها ، فمتى طالت قلمها ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأحوال ، وكذا الضابط فى قص الشارب وتنف الأبط وحلق العانة . وقد ثبت عن أنس رضى الله عنه قال : « وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الأظفار وتنف الأبط وحلق العانة أن لا تترك أكثر من أربعين ليلة » رواه مسلم وهذا لفظه ، وفى رواية أبى داود والبيهقى « وقت لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فذكر ما سبق وقال : أربعين يوما » لكن اسنادها ضعيف والاعتماد على رواية مسلم فإن قوله : « وقت لنا » كقول الصحابى : أمرنا بكذا ونهينا

(١١) نسبة الى ماندة من مقلية .

عن كذا وهو مرفوع كقوله : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على المذهب الصحيح الذى عليه الجمهور من أهل الحديث والفقه والأصول . ثم معنى هذا الحديث أنهم لا يؤخرون فعل هذه الأشياء عن وقتها فإن أخروها فلا يؤخرونها أكثر من أربعين يوما ، وليس معناه الاذن فى التأخير أربعين مطلقا . وقد نص الشافعى والأصحاب رحمهم الله على أنه يستحب تقليم الأظفار والأخذ من هذه الشعور يوم الجمعة ، والله أعلم .

ولو كان تحت الأظفار وسخ فإن لم يمنع وصول الماء الى ما تحته لقلته صح الوضوء . وإن منع فقطع المتولى بأنه لا يجزيه ولا يرتفع حدثه ، كما لو كان الوسخ فى موضع آخر من البدن ، وقطع الغزالي فى الاحياء بالاجزاء وصحة الوضوء والغسل أنه يعفى عنه للحاجة ، قال : لأن النبى صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم بتقليم الأظفار وينكر ما تحتها من وسخ ، ولم يأمرهم بإعادة الصلاة والله أعلم .

وأما قص الشارب فمتفق على أنه سنة . ودليله الحديثان السابقان وحديث زيد بن أرقم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من لم يأخذ من شاربى فليس منا » رواه الترمذى فى كتاب الاستئذان من جامعه وقال : حديث حسن صحيح . ثم ضابط قص الشارب أن يقص حتى يبدو طرف الشفة ولا يحفه من أصله ، هذا مذهبنا ، وقال أحمد رحمه الله : أن يحفه فلا بأس ، وإن قصة فلا بأس ، واحتج بالأحاديث الصحيحة كحديث ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « أحضوا الشارب واعفوا اللحى » رواه البخارى ومسلم وفى رواية . « جزوا الشوارب » وفى رواية « انهكوا الشوارب » وهذه الروايات محمولة عندنا على الحف من طرف الشفة لا من أصل الشعر ، ومما يستدل به فى أن السنة قص بعض الشارب كما ذكرنا ما روى ابن عباس رضى الله عنهما قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يقص أو يأخذ من شاربى قال : وكان ابراهيم خليل الرحمن يفعل » رواه الترمذى وقال : حديث حسن ، وروى البيهقى فى سننه عن شرحبيل بن مسلم الخولانى قال : « رأيت خمسة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصون شواربهم : أبو أمامة الباهلى ، وعبد الله بن

بسر ، وعتبة <sup>(١)</sup> بن عبد السلسي ، والحجاج بن عامر الثمالي : والمقدم بن معد يكره وكانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة » .

وروى البيهقي عن مالك بن أنس الامام رحمه الله أنه ذكر احفاء بعض الناس شواربهم فقال مالك : ينبغي أن يضرب من صنع ذلك فليس حديث النبي صلى الله عليه وسلم كذلك ولكن يبدى حرف الشفة والنم ، قال مالك : خلق الشارب بدعة ظهرت في الناس ، قال الغزالي : ولا بأس بترك سباليه وهما طرفا الشارب ، فعل ذلك عمر رضي الله عنه وغيره . قلت : ولا بأس أيضا بتقصيره روى ذلك البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ويستحب في فص الشارب أن يبدأ بالجانب الأيمن لما سبق أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب التيامن في كل شيء ، والتوقيت في قص الشارب كما سبق في تقليم الأظفار ، وهو مخير بين أن يقص شارب به نفسه أو يقصه له غيره لأن المقصود يحصل من غير هتك مروءة ، والله أعلم .

وأما غسل البراجم فمتفق على استحبابه وهو سنة مستقلة غير مختصة بالوضوء ، وقد أوضحها الغزالي في الاحياء وألحق بها ازالة ما يجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وقعر الصماخ فيزيله بالمسح ، وربما أضرت كثرت بالسمع ، قال : وكذا ما يجتمع في داخل الألف من الرطوبات الملتصقة بجوانبه ، وكذا الوسخ الذي يجتمع على غير ذلك من البدن بعرق وغبار ونحوهما ، والله أعلم .

وأما تنف الابط فمتفق أيضا على أنه سنة ، والتوقيت فيه كما سبق في الأظفار فإنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال ، ثم السنة تنف كما صرح به الحديث ، فلو حلقه جاز ، وحكى عن يونس بن عبد الأعلى قال : دخلت على الشافعي رحمه الله وعنده المزين يحلق ابطيه ، فقال الشافعي : قد علت أن السنة ! التنف ولكن لا أقوى على الوجع ، ولو أزاله بالنورة فلا بأس . قال الغزالي : المستحب تنف وذلك سهل لمن تعود فإن حلقه جاز لأن المقصود النظافة ، وأن لا يجتمع الوسخ في خلل ذلك وربما حصل بسببه رائحة ويستحب أن يبدأ بالابط الأيمن كما سبق والله أعلم .

(١) وهو عتبة بن النذر بضم النون وفتح الدال المشددين كان اسمه عتبة فمير رسول الله صلى الله عليه وسلم ( اسمه ) ( ط ) .

وأما حلق العانة فمتفق على أنه سنة أيضا وهل يجب على الزوجة إذا أمرها زوجها ؟ فيه قولان مشهوران أصحهما الوجوب ، وهذا إذا لم يفحش بحيث ينفر التواق ، فإن فحش بحيث نقره وجب قطعا وستأتى المسألة مبسطة في كتاب النكاح حيث ذكرها المصنف ان شاء الله تعالى .

والسنة في العانة الحلق كما هو مصرح به في الحديث فلو تنفها أو قصها أو أزالها بالنورة جاز ، وكان تاركها للأفضل وهو الحلق ويحلق عانته بنفسه ، ويحرم أن يوليهما غيره إلا زوجته أو جارته التي تستبيح النظر الى عورته ومسها ، فيجوز مع الكراهة . والتوقيت في حلق العانة على ما سبق من اعتبار طولها ، وأنه ان أخره فلا يجاوز أربعين يوما ، وقد فعل من السلف جماعة بالنورة ، وكرهها آخرون منهم ، وجمع البيهقي الآثار عنهم في السنن الكبير وأفرد لها بابا .

وأما حقيقة العانة التي يستحب حلقها فالمشهور أنها الشعر الثابت حوالى ذكر الرجل وقبل المرأة وفوقهما ، ورأيت في كتاب الودائع المنسوب الى أبي العباس بن سريج وما أظنه يصح عنه قال : العانة الشعر المستدير حول حلقة الدبر . وهذا الذى قاله غريب ولكن لا مانع من حلق شعر الدبر ، وأما استحبابه فلم أر فيه شيئا لمن يعتمد غير هذا فان قصد به التنظيف وسهولة الاستنجاء فهو حسن محبوب والله أعلم .

( فرع ) يستحب دفن ما أخذ من هذه الشعور والأظفار ومواراته في الأرض نقل ذلك عن ابن عمر رضى الله عنهما واتفق عليه أصحابنا وسنيسطه في كتاب الجنائز حيث ذكره الأصحاب ان شاء الله تعالى .

( فرع ) سبق في الحديث أن اعفاء اللحية من الفطرة فالاعفاء بالمد ، قال الخطابي وغيره : هو توفيرها وتركها بلا قص ، كره لنا قصها كفعل الإعاجم ، قال : وكان من زى كسرى قص اللحية وتوفير الشوارب ، قال الغزالي في الأحياء : اختلف السلف فيما طال من اللحية فقليل : لا بأس أن يقبض عليها ويقص ماتحت القبضة ، فعله ابن عمر ثم جماعة من التابعين ، واستحسنه الشعبي وابن سيرين ، وكرهه الحسن وقتادة ، وقالوا : يتركها عافية لقوله صلى الله عليه وسلم : « واعفوا اللحى » .

قال الغزالي : والأمر في هذا قريب اذا لم ينته الى تقصيصها لأن الطول انفرط قد يشوه الخلقة . هذا كلام الغزالي والصحيح كراهة الأخذ منها مطلقا ، بل يتركها على حالها كيف كانت للحديث الصحيح « واعفوا للحي » وأما حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها » فرواه الترمذى بإسناد ضعيف لا يحتج به .

وأما المرأة اذا نبت لها لحية فيستحب حلقها ، صرح به القاضي حسين وغيره وكذا الشارب والنفقة لها ، هذا مذهبنا وقال محمد بن جرير : لا يجوز لها خلق شيء من ذلك ، ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ولا نقص .

وأما الأخذ من الحاجبين اذا طالوا فلم أر فيه شيئا لأصحابنا ، وينبغي أن يكره لأنه تغيير لخلق الله لم يثبت فيه شيء فكره ، وذكر بعض أصحاب أحمد أنه لا بأس به ، قال : وكان أحمد يفعل وحكى أيضا عن الحسن البصري ، قال الغزالي : تكره الزيادة في اللحية والنقص منها ، وهو أن يزيد في شعر العذارين من شعر الصديغين اذا خلق رأسه ، أو ينزل فيخلق بعض العذارين ، قال : وكذلك تنف جانبي النفقة<sup>(١)</sup> وغير ذلك فلا يغير شيئا ، وقال أحمد ابن حنبل : لا بأس بخلق ما تحت خلقه من لحيته ولا يقص ما زاد منها على قبضة اليد ، وروى نحوه عن ابن عمر وأبي هريرة وطاوس وما ذكرناه أولا هو الصحيح والله أعلم .

( فرع ) ذكر أبو طالب المكي في قوت القلوب ثم الغزالي في الاحياء في اللحية عشر خصال مكروهة ( احداها ) : خضابها بالسواد الا لغرض الجهاد ارباعا للعدو باظهار الشباب والقوة فلا بأس اذا كان بهذه النية : لا لهوى وشهوة ، هذا كلام الغزالي وسأفرد فرعا للخضاب بالسواد قريبا ان شاء الله تعالى ( الثانية ) : تبييضها بالكبريت أو غيره استعجالا للشيخوخة وانفهارا للعلو في السن لطلب الرياسة والتعظيم والمهابة والتكريم ولقبول حديثه وايهاما للقاء المشايخ ونحوه ( الثالثة ) : خضابها بحبرة أو صفرة تشبها

(١) العذاران جانبا للحية من شعر الخدين والمنق خفة الشيء والمنقفة الشعريرات الخفيفة بين السنة السفلى والدن ( ط ) .

بالصالحين ومتبعي السنة لا بنية اتباع السنة (الرابعة) : تنفها في أول طلوعها وتخفيفها بالموسى إثارا للمرودة واستصحابا للصبا وحسن الوجه ، وهذه الخصلة من أقبحها (الخامسة) : تنف الشيب ، وسيأتى بسطه ان شاء الله تعالى (السادسة) : تصفيفها وتعييتها طاقة فوق طاقة للترين والتصنع ليستحسنه النساء وغيرهن (السابعة) : الزيادة فيها والنقص منها كما سبق (الثامنة) : تركها شعثة منتفشة اظهارا للزهادة وقلة المبالاة بنفسه (التاسعة) : تسريحها تصنعا (العاشرة) : النظر اليها اعجابا وخيلاء غرة بالشباب وفخرا بالشيب وتطاولا عن الشباب ، وهاتان الخصلتان في التحقيق لا تعود الكراهة فيها الى معنى في اللحية ، بخلاف الخصال السابقة والله أعلم .

ومما يكره في اللحية عقدها ، ففى سنن أبى داود وغيره عن روى عن رضى الله عنه بأسناد جيد قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يا روى لعل الحياة ستطول بك فأخبر الناس أنه من عقد لحيته أو تقلد وترا أو استنجدى برجيع دابة أو عظم فان محمدا منه برىء » قال الخطابى : فى عقدها تفسيران (أحدهما) أنهم كانوا يعقدون لحاهم فى الحرب وذلك من زى المعجم (الثانى) معالجة الشعر لينعقد ويتجمد وذلك من فعل أهل التأنيث والتوضيع .

(فرع) يكره تنف الشيب لحديث عمرو بن شغيب عن أبيه عن جده عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تنتفوا الشيب فانه نور المسلم يوم انقيامة » حديث حسن رواه أبو داود والترمذى والنسائى وغيرهم بأسانيد حسنة قال الترمذى : حسن . هكذا قال أصحابنا يكره ، صرح به الغزالى كما سبق والبقوى وآخرون ، ولو قيل : يحرم للنهى الصريح الصحيح لم يبعد ، ولا فرق بين تنفه من اللحية والرأس .

(فرع) قال أصحابنا : يستحب ترجيل الشعر ودهنه غبا ، وقد سبق تفسير الغب وتسريح اللحية لحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من كان له شعر فليكرمه » رواه أبو داود بأسناد حسن . وعن عبد الله بن مغفل بالغين المعجبة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نهى عن الترجل الا غبا » حديث صحيح رواه



أبو داود والترمذى والنسائى بأسانيد صحيحة قال الترمذى : حديث حسن صحيح • وعن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن بعض أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال : « فإنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمشط أحدنا كل يوم » رواه النسائى بإسناد صحيح • وجهالة اسم الصحابى لا تضر لأنهم كلهم عدول •

( فرع ) يسن خضاب الشيب بصفرة أو حمرة اتفق عليه أصحابنا ، ومن صرح به الصيمرى والبغوى وآخرون للأحاديث الصحيحة المشهورة فى ذلك منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم » رواه البخارى ومسلم •

( فرع ) اتفقوا على ذم خضاب الرأس أو اللحية بالسواد • ثم قال الغزالى فى الاحياء والبغوى فى التهذيب وآخرون من الأصحاب : هو مكروه ، وظاهر عباراتهم أنه كراهة تنزيه ، والصحيح بل الصواب أنه حرام ، ومن صرح بتحريمه صاحب الحاوى فى باب الصلاة بالنجاسة ، قال : الا أن يكون فى الجهاد ، وقال فى آخر كتابه الأحكام السلطانية : يمنع المحتسب الناس من خضاب الشيب بالسواد الا المجاهد •

ودليل تحريمه حديث جابر رضى الله عنه قال : « أتى بأبى قحافة والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالثغامة بياضا » فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « غيروا هذا واجتنبوا السواد » رواه مسلم فى صحيحه • والثغامة بفتح التاء المثناة وتخفيف الغين المعجمة نبات له ثمر أبيض • وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يكون قوم يخضبون فى آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة » رواه أبو داود والنسائى وغيرهما ، ولا فرق فى المنع من الخضاب بالسواد بين الرجل والمرأة ، هذا مذهبنا وحكى عن اسحق ابن راهويه أنه رخص فيه للمرأة تزين به لزوجها والله أعلم •

( فرع ) أما خضاب اليدين والرجلين بالحناء فمستحب للمتزوجة من النساء ، للأحاديث المشهورة فيه وهو حرام على الرجال الا لحاجة التداوى

ونحوه • ومن الدلائل على تحريمه قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح : « نعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال » ويدل على الحديث الصحيح عن أنس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعر الرجل » رواه البخارى ومسلم ، وما ذاك الا للونه لا لريحه فان ريح الطيب للرجال محبوب والحناء في هذا كالزعفران • وفي كتاب الأدب من سنن أبى داود عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : « أتى بسخت قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال : ما بال هذا ؟ فقيل : يا رسول الله يتشبه بالنساء فأمر به فنقى الى النقيع فقالوا : يا رسول الله ألا نقتله ؟ فقال انى نهبت عن قتل المصلين » لكن اسناده فيه مجهول ، والنقيع بالنون ، وسنعيد هذا الحديث في أول كتاب الصلاة حيث ذكره المصنف ان شاء الله تعالى •

وقد أوضح الامام الحافظ أبو موسى الأصبهاني هذه المسألة وبسطها بالأدلة المتظاهرة في كتابه الاستغناء في معرفة استعمال الحناء ، وهو كتاب نفيس ، وسنعيد هذه المسألة مبسطة مع نظائرها في أول باب طهارة البدن ، ان شاء الله تعالى عند ذكر من جبر عظمه بعظم نجس فهناك ذكرها الشافعى في المختصر والأصحاب والله أعلم •

( فرع ) ومن هذا القليل ما روى يعلى بن مرة الصحابي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأى رجلا عليه خلوق فقال اذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تعد » رواه الترمذى والنسائى قال الترمذى : حديث حسن ، وفي النهى عن الخلوق للرجال أحاديث كثيرة وهو مباح للنساء •

( فرع ) يستحب فرق الشعر من الرأس لحديث ابن عباس رضى الله عنه : « كان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤوسهم ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به ، فسدل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناصيته ثم فرق بعده » رواه البخارى ومسلم •

( فرع ) يكره القرع وهو حلق بعض الرأس لحديث ابن عمر رضى الله عنهما في الصحيحين قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القرع » وقد ذكره المصنف في باب العقيدة وسيأتى هنا مبسوطا ان شاء الله تعالى •

( فرع ) أما حلق جنيح الرأس فقال الغزالي : لا بأس به لمن أراد التنظيف ولا بأس بتركه لمن أراد دهنه وترجيله . هذا كلام الغزالي . وكلام غيره من أصحابنا في معناه ، وقال أحمد بن حنبل رحمه الله : لا بأس بقصه بالمقراض ، وعنه في كراهة حلقه روايتان : والمختار أن لا كراهة فيه ولكن السنة تركه فلم يصح أن النبي صلى الله عليه وسلم حلقه الا في الحج والعمرة ، ولم يصح تصريح بالتهى عنه . ومن الدليل على جواز الحلق وأنه لا كراهة فيه حديث ابن عمر رضى الله عنهما قال : « رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيًا قد حلق بعض شعره وترك بعضه فنهاهم عن ذلك وقال : احلقوه كله أو اتركوه كله » رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم ، وعن عبد الله بن جعفر رضى الله عنهما : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أمهل آل جعفر ثلاثا ثم أتاهم فقال : لا تبكوا على أخى بعد اليوم ثم قال : ادعوا لى بنى أخى فجىء بنا كأننا أفرخ فقال : ادعوا لى الحلاق فأمره فحلق رؤوسنا » حديث صحيح رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخارى ومسلم .

( فرع ) يحرم وصل الشعر بشعر على الرجل والمرأة ، وكذلك الوشم للأحاديث الصحيحة فى لمن الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشمة الى آخرهن ، وسنوضح المسألة ان شاء الله تعالى فى باب طهارة البدن عند وصل العظم حيث ذكرها الأصحاب ، ونذكر هناك جملا من الفروع المتعلقة بها ان شاء الله تعالى .

### ( فرع ) له تعلق بما تقدم

يكراه لمن عرض عليه طيب أو ريحان رده لحديث أبى هريرة قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من عرض عليه طيب فلا يرد » رواه مسلم ، وعن أنس : « كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرد الطيب » رواه البخارى .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجب الختان لقوله تعالى : ( أن اتبع ملة إبراهيم <sup>(١)</sup> ) وروى « أن إبراهيم صلى الله عليه وسلم ختن نفسه بالقدوم » ولأنه لو لم يكن واجبا لما كشفت له العورة لأن كشف العورة محرم فلما كشفت له العورة دل على وجوبه ) •

( الشرح ) روى أبو هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اختن إبراهيم النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمانين سنة بالقدوم » رواه البخارى ومسلم ، وينكر على المصنف قوله : « روى » بصيغة التمرىض الموضوع للضعيف مع أنه فى الصحيحين وقد سبق له نظيره ونهنا عليه هناك • وقد سبق ايضا هذه القاعدة فى مقدمة الكتاب •

وفى القدوم روايتان التخفيف والتشديد ، والأكثران روى بالتشديد ، وعلى هذا هو اسم مكان بالشام ورواه جماعة بالتخفيف ، وقيل : انه قول أكثر أهل اللغة • واختلفوا على هذا فقليل : المراد به أيضا موضع بالشام ، وأنه يجوز فيه التشديد والتخفيف وقال الأكثرون : المراد به آلة النجار وهى مخففة لا غير وجمعها قدم ، قال أبو حاتم السجستاني : ويجمع أيضا على قدائم ، ولا يقال قدايم قال : وهى مؤنثة ، واتفقوا على فتح القاف فى الآلة والمكان والله أعلم •

فان قيل : لا دلالة فى الآية على وجوب الختان لأننا أمرنا بالتدين بدينه فما فعله معتقدا وجوبه فعلناه معتقدين وجوبه ، وما فعله ندبا فعلناه ندبا ، ولم يعلم أنه كان يعتقده واجبا • فالجواب أن الآية صريحة فى اتباعه فيما فعله ، وهذا يقتضى ايجاب كل فعل فعله الا ما قام دليل على أنه سنة فى حقنا كالتسواك ونحوه ، وقد نقل الخطابى أن خصال الفطرة كانت واجبة على إبراهيم صلى الله عليه وسلم •

وأما الاستدلال بكشف العورة فقد ذكره آخرون مع المصنف وقاله قبلهم أبو العباس بن سريج رحمه الله وأورد عليه كشفها للمداواة التى لا تجب ، والجواب أن كشفها لا يجوز لكل مداواة وانما يجوز فى موضع يقول أهل

(١) من الآية ١٢٢ من سورة النحل •

العرف : ان المصلحة في المداواة راجحة على المصلحة في المحافظة على المروءة وصيانة العورة كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في اول كتاب النكاح حيث ذكره المصنف والأصحاب .

فلو كان الختان سنة لما كشفت العورة المحرم كشفها له . واعتمد المصنف في كتابه في الخلاف والفزالي في الوسيط وجماعة قياسا فقالوا : الختان قطع عضو سليم ، فلو لم يجب لم يجز كقطع الأصبع ، فان قطعها اذا كانت سليمة لا يجوز الا اذا وجب بالقصاص والله أعلم .

( فرع ) الختان واجب على الرجال والنساء عندنا وبه قال كثيرون من السلف ، كذا حكاه الخطابي ، ومن أوجبه أحمد وقال مالك وأبو حنيفة : سنة في حق الجميع وحكاه الرافعي وجها لنا ، وحكى وجها ثالثا أنه يجب على الرجل وسنة في المرأة ، وهذان الوجهان شاذان ، والمذهب الصحيح المشهور الذي نص عليه الشافعي رحمه الله وقطع به الجمهور أنه واجب على الرجال والنساء ، ودليلنا ما سبق . فان احتج القائلون بأنه سنة بحديث : الفطرة عشرة ومنها الختان ، فجوابه قد سبق عند ذكرنا تفسير الفطرة والله أعلم .

( فرع ) قال أصحابنا : الواجب في ختان الرجل قطع الجلد التي تغطي الحشفة بحيث تنكشف الحشفة كلها ، فان قطع بعضها وجب قطع الباقي ثانيا ، صرح به امام الحرمين وغيره ، وحكى الرافعي عن ابن كج أنه قال : عندي أنه يكفي قطع شيء من القلفة وان قل بشرط أن يستوعب القطع تدوير رأسها ، وهذا الذي قاله ابن كج شاذ ضعيف ، والصحيح المشهور الذي قطع به الأصحاب في الطرق ما قدمناه أنه يجب قطع جميع ما يغطي الحشفة ، والواجب في المرأة قطع ما ينطلق عليه الاسم من الجلد التي كعرف الديك فوق مخرج البول ، وصرح بذلك أصحابنا واتفقوا عليه . قالوا : ويستحب أن يقتصر في المرأة على شيء يسير ولا يبالغ في القطع واستدلوا فيه بحديث عن أم عطية رضي الله عنها أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تنهكي فان ذلك أحطى للمرأة وأحب الى البعل » رواه أبو داود . ولكن قال : ليس هو بالقوى ، وتنهكي بفتح التاء والهاء أى لا تبالغي في القطع والله أعلم .

( فرع ) قَالَ أَصْحَابُنَا : وقت وجوب الختان بعد البلوغ ، لكن يستحب  
 للولي أن يختن الصغير في صغره لأنه أرفق به ، وقال صاحب الحاوي وصاحب  
 المستظهرى والبيان وغيرهم : يستحب أن يختن في اليوم السابع لخبر ورد  
 فيه إلا أن يكون ضعيفا لا يحتمله فيؤخره حتى يحتمله ، قال صاحب الحاوي  
 والمستظهرى ، وهل يحسب يوم الولادة من السبعة ؟ فيه وجهان ، قال  
 أبو على بن أبي هريرة : يحسب ، وقال الأكثرون : لا يحسب ، فيختن في  
 السابع بعد يوم الولادة ذكره صاحب المستظهرى في باب التعزير . قال  
 صاحب الحاوي : فإن ختنه قبل اليوم السابع كره . قال : وسواء في هذا  
 الغلام والجارية قال : فإن أخر عن السابع استحب ختانه في الأربعين ، فإن أخر  
 استحب في السنة السابعة .

واعلم أن هذا الذي ذكرناه من أنه يجوز ختانه في الصغر ولا يجب لكن  
 يستحب هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، وفي المسألة  
 وجه أنه يجب على الولي ختانه في الصغر لأنه من مصالحه فوجب . حكاه  
 صاحب البيان عن حكاية القاضي أبي الفتوح عن الصيدلاني وأبي سليمان  
 قال : وقال سائر أصحابنا : لا يجب .

ووجه ثالث أنه يحرم ختانه قبل عشر سنين ، لأن أمله فوق ألم الضرب  
 ولا يضرب على الصلاة إلا بعد عشر سنين . حكاه جماعة منهم القاضي حسين  
 في تعليقه ، وأشار إليه البغوي في أول كتاب الصلاة وليس بشيء ، وهو  
 كالمخالف للاجماع والله أعلم .

( فرع ) لو كان لرجل ذكران قال صاحب البيان : ان عرف الأصلي  
 منهما ختن وحده ، قال صاحب الابانة : يعرف الأصلي بالبول . وقال غيره :  
 بالعمل فإن كانا عاملين أو يبول منهما وكانا على منبت الذكر على السواء  
 وجب ختانهما وأما الخنثى المشكل فقال في البيان : قال القاضي أبو الفتوح :  
 يجب ختانه في فرجه جميعا لأن أحدهما واجب ولا يتوصل اليه إلا بختانهما  
 كما أن من تزوج بكرا لما لم يتمكن من وصوله الى الوطء المستحق الا بقطع  
 بكارتهما كان له ذلك بلا ضمان ، قال : فإن كان الخنثى صغيرا ختنه الرجال  
 والنساء اذا قلنا بالوجه الضعيف : ان الصغير يجب ختانه ، وان قلنا بالمذهب

انه لا يجب ختان الصغير لم يخن الخنثى الصغير حتى يبلغ فيجب . وحينئذ ان كان هو يحسن الختان ختن نفسه والا اشترى له جارية تخرجه فان لم توجد جارية تحسن ذلك ختنه الرجال والنساء للضرورة كالتطيب : هذا كلام صاحب البيان وقطع البغوى بأن لا يخن الخنثى المشكل لأن الجرح على الاشكال لا يجوز ، ذكره قبل كتاب الصداق بأسطر في فصلين ذكر فيهما أحكام الخنثى وهذا الذى ذكره البغوى هو الأظهر المختار والله أعلم .

( فرع ) قد ذكرنا أنه لا يجب الختان حتى يبلغ فاذا بلغ وجب على الفور .

قال صاحب الحاوى وامام الحرمين وغيرهما : فان كان الرجل ضعيف الخلقة بحيث لو ختن خيف عليه لم يجز أن يخن بل ينتظر حتى يصير بحيث يئلب على الظن سلامته ، قال صاحب الحاوى : لأنه لا تعبد فيما يفضى الى التلف .

( فرع ) لومات غير مختون فثلاثة أوجه : الصحيح الذى قطع به الجمهور لا يخن ، لأن ختانه كان تكليفا وقد زال بالموت ( والثانى ) : بختن الكبير والصغير ( والثالث ) : يخن الكبير دون الصغير ، حكاهما فى ابيان وهما شاذان ضعيفان ، وهذه المسألة موضعها كتاب الجنائز ، وهناك ذكرها الأصحاب وسنوضحها هناك ان شاء الله تعالى .

( فرع ) قال القاضى حسين والبغوى : يجب على السيد أن يخن عبده أو يخلى بينه وبين كسبه ليخن به نفسه ، قال القاضى : فان كان العبد زمنا فأجرة ختانه فى بيت المال ، وهذا الذى قاله فيه نظر وينبغى أن يجب على السيد كالنفقة .

( فرع ) - أجرة ختان الطفل فى ماله ، فان لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته والله أعلم .

( فرع ) قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه التبصرة فى الوسوسة: لو ولد مختونا بلا قلفة فلا ختان لا ايجابا ولا استحبابا ، فان كان من القلفة

التي تغطي الحشفة شيء موجود وجب قطعه كما لو ختن ختاناً غير كامل فانه يجب تكميله ثانياً حتى يبين جميع القلفة التي جرت العادة بازالتها في الختان.

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في وقت الختان

قد ذكرنا أن أصحابنا استحبه يوم السابع من ولادته ، قال ابن المنذر في كتاب الختان من كتابه الاشراف وهو عقب الأضحى وهي عقب كتاب الحج : روى عن أبي جعفر عن فاطمة أنها كانت تخرن ولدها يوم السابع . قال : وكره الحسن البصري ومالك الختان يوم سابعه لمخالفه اليهود ، قال مالك : عامة ما رأيت الختان يلدن اذا نثر الصبي <sup>(١)</sup> . قال أحمد بن حنبل : لم أسمع في ذلك شيئاً ، وقال الليث بن سعد : يخرن ما بين السبع الى العشر ، قال : وروى عن مكحول أو غيره أن ابراهيم الخليل صلى الله عليه وسلم ختن ابنه اسحق لسبعة أيام ، واسماعيل لسبع عشرة سنة ، قال ابن المنذر بعد حكايته هذا كله : ليس في باب الختان نهي يثبت ، ولا لوقته حد يرجع اليه ، ولا سنة تتبع ، والأشياء على الاباحة ولا يجوز حظر شيء منها الا بحجة ، ولا نعلم مع من منع أن يخرن الصبي لسبعة أيام حجة . هذا آخر كلام ابن المنذر .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

### نية الوضوء

( الطهارة ضربان : طهارة عن حدث ، وطهارة عن نجس . فأما الطهارة عن النجس فلا تقتقر الى النية لأنها من باب التروك . فلا تقتقر الى نية ، كترك الزنا والخمر واللواط والغصب والسرقة ) .

( الشرح ) قال أهل اللغة : النية القصد وعزم القلب ، وهي بتشديد الياء وهذه هي اللغة المشهورة ويقال بتخفيفها . قال الأزهري : هي مأخوذة

(١) نثر بالبناء للمجهول اذا نبتت أسنانه أو سقط نثره ، ويقال : نثر بتشديد النون (ط).



من قولك نويت بادة كذا أى عزمت بقلبي قصد . قال : ويقال للموضع الذى  
بتقصده نية بتشديد الياء ونية بتخفيفها ، وكذلك الطية والطيعة العزم والموضع  
قاله ابن الأعرابي : واتتويت موضع كذا أى قصدته للنجاسة . ويقال للبلد  
المنوى نوى أيضا ، ويقال نواك الله أى حفظك كان المعنى قصد الله بحفظه  
إياك . فالنية عزم القلب على عمل فرض أو غيره . هذا كلام الأزهري . وكذا  
ذكر غيره تشديد الياء وتخفيفها من النية .

وأما الوضوء فهو من الوضأة بالماء وهى النظافة والنضارة وفيه ثلاث  
لغات أشهرها أنه بضم الواو اسم للفعل وبفتحها اسم للماء الذى يتوضأ به :  
قال ابن الأبارى وغيره : وهذه اللغة هى قول الأكثرين من أهل اللغة والثانية  
بفتح الواو فهما وهى قول الخليل والأصمى وابن السكيت وغيرهم ، قال  
الأزهري : والضم لا يعرف ، والثالثة بالضم فهما وهى غريبة ضعيفة حكاهما  
صاحب مطالع الأنوار ، وهذه اللغات هى التى فى الطهور والطهور ، وقد  
سبقت فى أول كتاب الطهارة والله أعلم .

وأما قول المصنف : « الطهارة ضربان ، طهارة عن حدث وطهارة عن  
نجس » فمعناه أن الطهارة منحصرة فى هذين الضربين فبرد عليه تجديد  
الوضوء والأغسال المستونة فانها طهارة وليس فيها رفع حدث ولا ازالة  
نجس ، ويجب عنه بأن المراد بطهارة الحدث الطهارة بسبب الحدث أو على  
صورتها ، وينقسم الى رافعة للحدث وغير رافعة كتجديد الوضوء والأغسال  
المستونة والتيمم ، وقد سبق مثل هذه العبارة فى أول باب ما يفسد الماء من  
الاستعمال ، وذكر المصنف هناك ما يدل على ما ذكرته والله أعلم .

وقوله : كترك الزنا هو بالقصر والمد لفتان ، القصر أشهر وأفصح وبه  
جاء القرآن ( ولا تقربوا الزنا <sup>(١)</sup> ) وقوله : لأنها من باب التروك معناه أن  
المأمورية فى ازالة النجاسة ترك ما طرأ عليه مما لم يكن ، وليس المطلوب  
تحصيل شئ بخلاف الوضوء وشبهه فان المأمور به ايجاد فعل لم يكن  
فصارت ازالة النجاسة كترك الزنا واللواط ورد المغصوب فانها لا تقتصر الى  
نية . فان قيل : فالطهارة عن الحدث ترك أيضا فانها ترك للحدث .

(١) الآية ٢٢ من سورة الاسراء .

( فالجواب ) لا نسلم أنها ترك بل ايجاد للطهارة يدلل أن تجديد الوضوء والتيمم طهارة ولا ترفع حدثا ، وانما توجد الطهارة • فان قيل : الصوم ترك ويفتقر الى النية ، فالجواب أن الصوم كف مقصود لقمع الشهوة ومخاتنة الهوى فالتحق بالأفعال والله أعلم •

أما الحكم الذى ذكره وهو أن ازالة النجاسة لا تقتقر الى نية فهو المذهب الصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور ، ونقل صاحب الحاوى والبغوى فى شرح السنة اجماع المسلمين عليه ، وحكى الخراسانيون وصاحب الشامل وجها أنه يفتقر الى النية ، حكاه القاضى حسين وصاحب الشامل والتتمة عن ابن سريج وأبى سهل الصعلوكى ، وقيل : لا يصح عن ابن سريج • قال امام الحرمين : غلط من نسه الى ابن سريج ، وبين الامام سبب الغلط بما سنذكره فى باب ازالة النجاسة ان شاء الله تعالى والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأما الطهارة عن الحدث من الوضوء والغسل والتيمم فلا يصح شئ منها الا بالنية لقوله صلى الله عليه وسلم : « انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ولأنها عبادة محضة طريقها الأفعال فلم تصح من غير نية كالصلاة ) •

( الشرح ) هذا الحديث متفق على صحته ، رواه البخارى ومسلم فى صحيحيهما من رواية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وهو حديث عظيم ، أحد الأحاديث التى عليها مدار الاسلام بل هو أعظمها ، وهى أربعون حديثا • قد جمعتها فى جزء ، قال الشافعى رحمه الله : يدخل فى هذا الحديث ثلث العلم ، وقال أيضا : يدخل فى سبعين بابا من الفقه • وقال غيره نحو هذه العبارة • وكان السلف يستحبون أن يبدأ كل تصنيف بهذا الحديث لكونه منبها على تصحيح النية ، قال العلماء : والمراد بالحديث لا يكون العمل شرعا يتعلق به ثواب وعقاب الا بالنية ، رافضة ( انما ) للحصر ثبت المذكور وتنفى ما سواه ، قال الخطابى : وأفاد قوله صلى الله عليه وسلم : « وانما لكل امرئ ما نوى » فائدة لم تحصل بقوله : « انما الأعمال بالنيات » وهى أن تعيين العبادة المنوية شرط لصحتها والله أعلم •

وأما قول المصنف : ولأنها عبادة محضة . فالمحضة الخالصة التي ليس فيها شوب بشيء آخر ، واختلف العلماء في حد العبادة فقال الأكثرون العبادة الطاعة لله تعالى والطاعة موافقة الأمر ، وكذا نقل هذا عن المصنف . وذكر المصنف في كتابه في الحدود الكلامية والفقهية خلافا في العبادة فقال : العبادة والتعبد والنسك بمعنى وهو الخضوع والتذلل ، فحد العبادة ما تعبدنا به على وجه القربة والطاعة . قال : وقيل العبادة طاعة الله تعالى . وقيل ما كان قربة لله تعالى وامتنالا لأمره . قال وهذان الحدان فاسدان . لأنه قد يكون الشيء طاعة وليس بعبادة ولا قربة وهو النظر والاستدلال الى معرفة الله تعالى في ابتداء الأمر . وقال امام الحرمين في كتابه الأساليب في مسائل الخلاف هنا : العبادة التذلل والخضوع بالتقرب الى المعبود بفعل ما أمر . وقال المتولى في كتابه في الكلام : العبادة فعل يكلفه الله تعالى عباده مخالفا لما يميل اليه الطبع على سبيل الابتلاء ، وقال الماوردي في الحاوي : العبادة ما ورد التعبد به قربة لله تعالى . وقيل أقوال آخر وفيما ذكرناه كفاية .

وأما قول المصنف : ولأنها عبادة محضة ، فاحترز بالعبادة عن الأكل والنوم ونحوهما . وبالمحضة عن العدة ، وقوله : طريقا الأفعال : قال صاحب البيان والقلعي وغيرهما : هو احتراز من الأذان والخطبة وقيل : احتراز من ازالة النجاسة ، فان طريقها التروك .

( وأما حكم المسألة ) فهو أن النية شرط في صحة الوضوء والغسل والتيمم بلا خلاف عندنا .

( فرع ) قد ذكرنا أن النية شرط في صحة الوضوء والغسل والتيمم وهذا مذهبنا ، وبه قال الزهري وربيعة شيخ مالك ومالك والليث بن سعد وأحمد بن حنبل وأسحق وأبو ثور وأبو عبيد ودأود : قال صاحب الحاوي : وهو قول جمهور أهل الحجاز ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : ويروى عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه . وذهبت طائفة الى أنه يصح الوضوء والغسل والتيمم بلا نية ، حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي والحسن بن صالح ، وحكاه أصحابنا عنهما وعن زفر ، وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري : يصح الوضوء والغسل بلا نية ، ولا يصح التيمم الا بالنية ، وهي رواية عن الأوزاعي .

واحتج لهؤلاء بقول الله تعالى ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم <sup>(١)</sup> ) الآية وبقوله صلى الله عليه وسلم لأُم سلمة رضي الله عنها - « إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض عليك الماء فإذا أنت قد طهرت » وبأحاديث كثيرة في الأمر بالغسل من غير ذكر للنية ولو وجبت الذكرت ، ولأنها طهارة بمائع فلم تجب لها نية كإزالة النجاسة ولأنه شرط للصلاة لا على طريق البدل فلم يجب له نية كستر العورة . واحترزوا عن التيمم لأنه بدل ولأن الذميمة التي انقطع حيضها يحل لزوجها المسلم وطؤها بالاجماع إذا اغتسلت ، ولو وجبت النية لم تحل لأنها لم تصح منها واحتج أصحابنا بقول الله تعالى ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين <sup>(٢)</sup> ) والاخلاص عمل القلب وهو النية والأمر به يقتضى الوجوب ، قال الشيخ أبو حامد واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ) لأن معناه فاغسلوا وجوهكم للصلاة ، وهذا معنى النية ، ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات » لأن لفظة إنما للحصر ، وليس المراد صورة العمل فانها توجد بلا نية ، وإنما المراد أن حكم العمل لا يثبت الا بالنية . ودليل آخر وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « وإنما لكل امرئ ما نوى » وهذا لم ينو الوضوء فلا يكون له ومن القياس أقيسة أحدها قياس الشافعي رحمه الله وهو أنها طهارة من حدث تستباح بها الصلاة فلم تصح بلا نية كالتييمم ، وقولنا : « من حدث » احتراز من إزالة النجاسة وقولنا : « تستباح بها الصلاة » احتراز من غسل الذميمة من الحيض .

فان قالوا : التيمم لا يسمى طهارة ، فالجواب أنه ثبت في الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم : ( جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً ) وفي رواية في صحيح مسلم : ( وتريتها طهوراً ) وثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال : ( انصعيد الطيب وضوء المسلم ) وما كان وضوءاً كان طهوراً وحصلت به الطهارة .

فان قيل : التيمم فرع للوضوء ولا يجوز أن يؤخذ حكم الأصل من

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) الآية ٥ من سورة البينة .

الفرع . فالجواب أنه ليس فرعا له لأن الفرع ما كان مأخوذاً من الشيء ،  
والتييم ليس مأخوذاً من الوضوء بل بدل عنه ، فلا يمتنع أخذ حكم المبدل  
من حكم بدله ، ولأنه إذا افتقر التيمم الى النية مع انه خفيف اذ هو في بعض  
أعضاء الوضوء فالوضوء أولى .

فان قيل : التيمم يكون تارة بسبب الحدث وتارة بسبب الجنابة فوجبت  
فيه النية لتمييز ، فالجواب من وجهين ( أحدهما ) أن التمييز غير معتبر  
ولا مؤثر بدليل أنه لو كان جنبا فغلط وظن أنه محدث فتيمم عن الحدث أو  
كان محدثا فظن أنه جنب فتيمم للجنابة صح بالاجماع ( الثاني ) أن الوضوء  
أيضا يكون تارة عن البول وتارة عن النوم ، فان قالوا وان اختلفت أسبابه  
فالواجب شيء واحد ، قلنا : وكذا التيمم وان اختلفت أسبابه فالواجب مسح  
الوجه واليدين . فان قيل : التيمم بدل وشأن البدل أن يكون أضعف من  
المبدل فافتقر الى نية ككنايات الطلاق . فالجواب أن ما ذكروه منتقض  
بمسح الخف فانه بدل ولا يفتقر عندهم الى النية ، وانما افتقرت كناية الطلاق  
الى النية لأنها تحتمل الطلاق وغيره احتمالا واحدا والصريح ظاهر في الطلاق .

وأما الوضوء والتيمم فمستويان . بل التيمم أظهر في ارادة القرية ، لأنه  
لا يكون عادة بخلاف صورة الوضوء ، فاذا افتقر التيمم المختص بالعبادة  
الى النية فالوضوء المشترك بينها وبين العادة أولى . فان قيل : التيمم نص  
فيه على القصد وهو النية بخلاف الوضوء .

فالجواب أن المراد قصد الصعيد ، وذلك غير النية .

قياس آخر : عبادة ذات أركان فوجبت فيها النية كالصلاة فان قالوا :  
الوضوء ليس عبادة ، قلنا : لا نسمع هذا ، لأن العبادة الطاعة ، أو ما ورد  
التعبد به قرية الى الله تعالى ، وهذا موجود في الوضوء . وفي صحيح مسلم  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الطهور شرط الايمان » فكيف  
يكون شرط الايمان ولا يكون عبادة ؟ والأحاديث في فضل الوضوء وسقوط  
الخطايا به كثيرة مشهورة في الصحيح قد جمعتها في جامع السنة ، وكل هذا  
صرح بأن الوضوء عبادة . فان قالوا : المراد بالوضوء الذي يترتب عليه

هذا الفضل الوضوء الذى فيه نية ، ولا يلزم من ذلك أن ما لا نية فيه ليس بوضوء •

فالجواب أن الوضوء فى هذه الأحاديث هو المراد بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقبل الله صلاة بغير طهور » وذكر الأصحاب أقيسة كثيرة حذفها كراهة للإطالة •

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية والأحاديث فمن أوجه ( أحدها ) : جواب عن جميعها وهو أنها مطلقة مصرحة ببيان ما يجب غسله غير متعوضة للنية وقد ثبت وجوب النية بالآية والحديث والأقيسة المذكورات ( والثانى ) : جواب عن الآية أن دلالتها لمذهبنا ان لم تكن راجحة فمعارضة لدلائلهم ( الثالث ) : عن حديث أم سلمة أن السؤال عن نقض الصفائر فقط هل هو واجب أم لا ؟ • وليس فيه تعرض للنية • وقد عرف وجوب النية من قواعد الكتاب والسنة كما ذكرنا • وأما الجواب عن قياسهم على إزالة النجاسة أنها من باب التروك فلم تقتصر الى نية ، كترك الزنا وتقدم فى أول الباب تقريره والاعتراض عليه وجوابه • وأما الجواب عن قياسهم على ستر العورة فهو أن ستر العورة وان كان شرطاً إلا أنه ليس عبادة محضة ، بل المراد منه الصيانة عن العيون ، ولهذا يجب ستر عورة من ليس مكلفاً ولا من أهل الصلاة والعبادة كمجنون وصبي لا يميز فانه يجب على وليه ستر عورته •

وأما الجواب عن طهارة الذمية فهو أنها لا تصح طهارتها فى حق الله تعالى وليس لها أن تصلى بتلك الطهارة اذا أسلمت ، هذا نص الشافعى رحمه الله وهو المذهب الصحيح ، وانما يصح فى حق الزوج للوطء للضرورة اذ لو لم نقل به لتعذر الوطء ونكاح الكتائية ، والله أعلم •

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجب أن ينوى بقلبه لأن النية هى القصد ، تقول العرب : نواك الله بحفظه أى قصدك الله بحفظه ، فان تلفظ بلسانه وقصد بقلبه فهو أكد ) •

( الشرح ) النية الواجبة فى الوضوء هى النية بالقلب ولا يجب اللفظ باللسان معها ، ولا يجزىء وحده وان جمعها فهو أكد وأفضل ، هكذا قاله

لأصحاب واتفقوا عليه ، ولنا قول حكاه الخراسانيون أن نية الزكاة تجزئ باللفظ من غير قصد بالقلب وهو ضعيف ، ووجه مشهور ذكره المصنف وغيره أن نية الصلاة تجب بالقلب واللفظ معا وهو غلط وقد أشار الماوردي الى جريانه في الوضوء وهو أشد وأضعف ، والفرق بين الوضوء والزكاة على هذا القول الضعيف الذي ذكرناه أن الزكاة وإن كانت عبادة فهي شبيهة بأداء الديون بخلاف الوضوء ، والفرق بين الصلاة والوضوء في وجوب المنيعة في الصلاة على الوجه الضعيف دون الوضوء أن نية الوضوء أخف حكما ، ولهذا اختلف العلماء في وجوبها وأجمعوا على وجوب نية الصلاة ، واختلف أصحابنا في جواز تفريق نية الوضوء على الأعضاء والأصح جوازه واتفقوا على منع ذلك في الصلاة .

وأما قول المصنف : لأن النية هي القصد فصحيح كما سبق بيانه ، وقوله : تقول العرب : نواك الله بحفظه أى قصدك بحفظه ، هكذا عبارة شيخه القاضي أبى الطيب وابن الصباغ ، وكذا قاله قبلهم الأزهري كما قدمته عنه ، وعبارة الأزهري وإن لم تكن بلفظ عبارة المصنف فهي بمعناها .

وأنكر الشيخ أبو عمرو بن الصلاح على المصنف هذه العبارة والنقل عن العرب قال : لأن القصد مخصوص بالحادث لا يضاف الى الله تعالى ، وفي ثبوت ذلك عن العرب نظر ، لأن الذى فى صحاح الجوهري يقول نواك الله أى صحبتك فى سفرك وحفظك ثم ذكر كلام الأزهري ثم قال : وكان الذى فى المذهب تحريف من ناقلا . هذا كلام أبى عمرو ، وهذا الذى أنكره غير منكر بل صحيح ، وأبو عمرو ممن صححه واعتمده فانه فى القطعة التى شرحها من أول صحيح مسلم فى قول مسلم رحمه الله : ( وظننت حين سألتنى تجشم ذلك أن لو عزم لى عليه ) قال أبو عمرو : ( يقدم على هذا أن الأمر فى اضافة الأفعال الى الله تعالى واسع لا يتوقف فيه على توقيف كما يتوقف عليه فى أساء الله تعالى وصفاته ، ولذلك توسع الناس فى ذلك فى خطبهم وغيرها . قال : فاذا ثبت هذا فمراد مسلم : « لو أراد الله لى ذلك » على وجه الاستعارة لأن الارادة والقصد والعزم والنية متقاربة ، فيقام بعضها مقام بعض مجازا ، وقد ورد عن العرب أنها قالت : نواك الله بحفظه فقال فيه بعض الأئمة : معناه

قصده الله بحفظه . هذا كلام أبي عمرو وهو راد لكلامه هنا ، ومعلوم أن من أطلق « قصده الله بحفظه » لم يرد القصد الذي هو من صفة الحادث بل أراد الإرادة . وقد استعمل المصنف : « قصد » في حق الله تعالى فقال في فضل ترتيب الوضوء الدليل عليه قوله تعالى : « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم » الآية فأدخل المسح بين الغسل قبل على أنه قصد إيجاب الترتيب ، ومراده بالقصد الإرادة والله أعلم . ويقال عرب بضم العين واسكان الراء وغرب بفتحهما لغتان الثانية أشهر والعرب مؤنثة ، والله أعلم .

( فرع ) قال أصحابنا رحمهم الله : لو قال بلسانه : نويت التبرد ونوى بقلبه رفع الحدث أو بالعكس فلا اعتبار بما في القلب بلا خلاف ، ومثله ما قاله الشافعي والمصنف والأصحاب في الحج : لو نوى بقلبه حجا وجرى على نياته عمرة أو عكسه انعقد ما في قلبه دون لسانه ، والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والأفضل أن ينوى من أول الوضوء إلى أن يفرغ منه ليكون مستديما للنية ، فإن نوى غسل الوجه ، ثم عزيت نيته أجزاء أول فرض ، فإذا نوى عنده اشتملت النية على جميع الفروض ، وإن عزيت نيته عند المضضة قبل أن يغسل شيئا من وجهه ففيه وجهان ( أحدهما ) : يجوز له لأنه فعل راتب في انوضوء لم يتقدمه فرض ، فإذا عزيت النية عنده أجزاء كفصل الوجه ( والثاني ) لا يجزئه - وهو الأصح - لأنه عزيت نيته قبل الفرض ، فأشبهه إذا عزيت عند غسل الكف ، وما قاله الأول يبطل بغسل الكف ، فإنه فعل راتب في الوضوء لم يتقدمه فرض ، ثم إذا عزيت النية عنده لم يجزئه ) .

( الشرح ) في هذه القطعة مسائل ( أحداها ) الأفضل أن ينوى من أول الوضوء ويستديم احضار النية حتى يفرغ من الوضوء وهذا الاستحباب متفق عليه ، وأول الوضوء التسمية قال القاضي أبو الطيب والمتولي : يستحب استحباب نية الوضوء كما يستحب في الصلاة أن يستديم نيتها من إفتتاحها إلى التسليم منها ، وهذا الذي قالاه تصریح بالتسوية بين الصلاة والوضوء في استحباب النية فيهما إلى الفراغ منهما ، وإنما ذكرت هذا لأنى رأيت كثيرا نوههم أن ذلك لا يستحب في الصلاة لكون الجمهور لم يتعرضوا له ، وهذا



وهم فاسد • وذكر الشيخ أبو محمد الجويني في كتابه الوجيز الذي صنفه في العبادات أن الأكل أن ينوى مرتين ، مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه ، ونقل الروياني هذا عن القفال واستحسنه والله أعلم •

المسألة الثانية : اذا نوى عند ابتداء غسل الوجه ولم ينو قبله ولا بعده صح وضوءه بلا خلاف ، ولو غسل نصف وجهه بلا نية ثم توى مع غسل باقيه لم يصح ما غسله منه بلا نية بلا خلاف لخلو بعض الفرض عن النية فيعيد غسل ذلك النصف قبل شروعه في غسل اليدين •

وقول المصنف : ( نوى عند غسل الوجه ) يعني عند أوله صح الوضوء بنية عند غسل الوجه ، فهل يثاب على السنن السابقة للوجه التي لم تصادف نية وهي : التسمية ، والسواك وغسل الكفين ، والمضمضة ، والاستنشاق ؟ فيه طريقان ( أحدهما ) وبه قطع الجمهور : لا يثاب عليها ولا تحسب من طهارته لأنه عمل بلا نية فلم يصح كغيره ، ممن قطع بهذا القاضي حسين وإمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى والبغوي في كتابيه التهذيب وشرح السنة وصاحب العدة وآخرون • والطريق الثاني ذكره صاحب الحاوي أنه على الوجيين ( أحدهما ) : هذا ( والثاني ) : يثاب ويعتد به من طهارته لأنه من جملة طهارة منوية ، وذكر إمام الحرمين هذا احتمالاً لنفسه وخرجه ممن نوى صوم التطوع ضحوة فانه يحسب ثواب صومه من أول النهار على أصح الوجهين ، قال : والمحفوظ في الوضوء أن النية لا تعطف ، وفرقوا بينه وبين الصوم بفرقين ( أحدهما ) : أن الصوم خصلة واحدة فاذا صح بعضها صح كلها ، والوضوء أركان متغايرة ، فالانعطف فيها أبعد ( والثاني ) : أنه لا ارتباط لصحة الوضوء بالمضمضة فانه يصح بدونها بخلاف امساك بقية النهار والله أعلم •

المسألة الثالثة : اذا نوى عند غسل الكف أو المضمضة أو الاستنشاق وغزبت نيته قبل غسل شيء من الوجه ففيه ثلاثة أوجه مشهورة للخراسانيين ، وذكرها من العراقيين الماوردي وغيره ( أحدها ) : يجزيه ويصح وضوءه قاله أبو حفص بن الوكيل ( والثاني ) : لا يجزيه قاله أبو العباس بن سريج ( والثالث ) : ان غزبت عند الكف لا يجزيه وان غزبت عند المضمضة أو

الاستنشاق يجزيه ودليها ما ذكره المصنف . واتفق الجمهور على أن الأصح أنه لا يصح وضوءه وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات وشذ عنهم الفوراني فصح الصحة .

ولو نوى عند التسمية أو الاستنجاء ثم عزبت نيته قبل غسل الكف قطع الجمهور بأنه لا يجزيه . وحكى الفوراني وصاحبا العدة والبيان فيه وجها أنه يجزيه وليس بشيء .

وهذا الذي ذكرناه من الخلاف في المضضة والاستنشاق هو فيما إذا لم ينفسل معهما شيء من الوجه بأن تمضض من أنبوبة ابريق ونحوه ، وأما إذا انفصل معهما شيء من الوجه كبعض الشفة ونحوها كما هو الغالب ففيه طريقان قطع جمهور العراقيين بأنه يصح وضوءه ، من صرح به الشيخ أبو حامد وأصحابه الثلاثة القاضي أبو الطيب في تعليقه والماوردي والمحاملي في كتابيه المجموع والتجريد والبندنجي وابن الصباغ وغيرهم ، وحكى صاحب التتمة والعدة وغيرهما وجهين ( أحدهما ) : هذا ( والثاني ) : أنه كما لو لم يغسل شيئا من الوجه فيكون فيه الخلاف السابق . وقال صاحب البيان : ان غسل ذلك الجزء بنية الوجه أجزاء قطعاً ، والافيه الوجهان كما قال صاحب التتمة والعدة ، وانفرد البغوي فقال : الصحيح أنه لا يجزيه وان انفصل شيء من الوجه لأنه لم يغسله عن الوجه بدليل أنه لا يجزيه عن الوجه بل يجب غسله ثانياً ، وهذا قوى ولكن خالفه صاحب التتمة فقال : يجزيه غسل ذلك المغسول من الوجه ولا تجب اعادته إذا صححت النية وإن كان نوى به السنة قال : وهذا على طريقة من يقول : يتأدى الفرض بنية الغسل وعنده القاعدة فيها خلاف وتفصيل سنذكره ان شاء الله تعالى في باب سجود السهو حيث ذكرها المصنف والأصحاب ، وأشار الغزالي في البسيط الى نحو هذا الذي في التتمة والله أعلم .

( فرع ) قول المصنف : لأنه فعل راتب في الوضوء لم يتقدمه فرض .  
احتراز بقوله : ( فعل ) عن التسمية ، وبقوله : ( راتب في الوضوء ) من الاستنجاء . وبقوله : ( لم يتقدمه فرض ) من غسل الذراعين ، وقوله : ( نوى عند غسل الوجه ) يقال عند وعند وعند بكر العين وفتحها وضما

ثلاث لغات حكاهن ابن السكيت وغيره أشهرهن الكسر ، وبها جاء القرآن .  
وقوله : « عزبت » أى ذهبت وهو بفتح الزاى والمضارع يعزب بضم الزاى  
وكسرهما لغتان مشهورتان والمصدر عزوب والله أعلم .

( سرع ) وقت نية الغسل عند افاضة الماء على أول جزء من البدن  
ولا يضر عزوبها بعده ، ويستحب استحبابها الى الفراغ كالوضوء ، فان  
غسل بعض البدن بلا نية ثم نوى أجزاء ما غسل بعد النية ويجب اعادة  
ما غسله قبلها والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وصفة النية أن ينوى رفع الحدث أو الطهارة من الحدث ، وأيهما نوى  
أجزأه : لأنه نوى المقصود وهو رفع الحدث ) .

( الشرح ) المتوضئون ثلاثة أقسام : ماسح خف ، ومن به حدث  
دائم كالاستحاضة ، وغيرهما ، ويسمى صاحب طهارة الرفاهية . فأما صاحب  
طهارة الرفاهية فتجزيه نية رفع الحدث بلا خلاف ، وأما ماسح الخف فالمذهب  
الصحيح الذى قطع به الأصحاب أنه تجزيه نية رفع الحدث كغيره ، وحكى  
الرافعى وجها أنه لا تجزيه بل يلزمه نية استباحة الصلاة ، وهذا الوجه مع  
شدة ضعفه ينبغى أن يكون مفرعا على الوجه الضعيف أن مسح الخف  
لا يرفع الحدث عن الرجل وسنوضح ذلك فى باب ان شاء الله تعالى .

وأما المستحاضة ولس البول والمذى وغيرهم ممن به حدث دائم ففيهم  
ثلاثة أوجه الصحيح وبه قطع الجمهور لا تجزيهم نية رفع الحدث وحدها .  
وتجزئهم نية استباحة الصلاة لأنه لا يرتفع حدثهم مع جريانه ، وعلى هذا قال  
المتولّى وغيره : يستحب لهم الجمع بين نية الاستباحة ورفع الحدث .

والوجه الثانى : يجزيهم الاقتصار على نية رفع الحدث أو الاستباحة .  
حكاه الماوردى والرافعى لأن نية رفع الحدث تتضمن الاستباحة ( والثالث ) :  
يلزمهم الجمع بين النيتين وهو محكى عن أبى بكر الفارسى وأبى عبد الله  
الحضرى وأبى بكر القفال المروزى ليكون نية رفع الحدث عن الماضى ونية  
الاستباحة عن المقارن والمتجدد ، وضعف الأصحاب هذا الوجه أشد تضعيف

وهو حقيق بذلك . قال امام الحرمين : هذا الوجه غلط لاشك فيه فان نية الاستباحة كافية ، وكيف يرتفع الحدث مع جريانه ؟ واذا لم يرتفع فكيف تجب نيته ؟ ونقل المتولى الاتفاق على أنه لا يجب الجسع بينهما ، قال المتولى وغيره : ولأنه اذا أجزأت نية الاستباحة صاحب طهارة الرفاهية فالمستحاضة أولى .

( فرع ) ذكر الماوردي في صاحب طهارة الرفاهية أنه لو كان محدثا الحدث الأصغر كفاه نية رفع الحدث ، وان كان جنبا أو حائضا كفاه أيضا نية رفع الحدث مطلقا لأنها تنصرف الى حدثه ، فلو نوى الحدث الأكبر كان تأكيدا وهو أفضل ، وهكذا قطع امام الحرمين في باب غسل الجنابة وجماعات بأن الجنب تجزئه نية رفع الحدث مطلقا ، وحكى الغزالي وغيره فيه وجهها أنه لا يجزئه . ولو كان عليه حدثان أصغر وأكبر فاغتسل بنية رفع الحدث مطلقا . فان قلنا بالمذهب : ان الأصغر يدخل في الأكبر أجزأه وارتفع الحدثان والا فلا يجزئه عن واحد منهما لأنه لا مزية لأحدهما .

( فرع ) لو نوى المحدث غسل أعضائه الأربعة عن الجنابة غالطا فاننا أنه جنب صح وضوءه ان قلنا بالمذهب : ان غسل الرأس يجزئ عن مسحه ، والا فيحصل له غسل الوجه واليدين دون الرأس والرجلين بسبب الترتيب ، ولو غلط الجنب فظن أنه محدث فاغتسل بنية الحدث فقد ذكر المصنف في آخر باب الغسل أنه يجزئه في أعضاء الوضوء ، وقال به جماعات من الأصحاب ، وقال الخراسانيون : فيه وجهان بناء على أن الحدث هل يحل جميع البدن كالجنابة ؟ أم الأعضاء الأربعة خاصة ؟ وفيه وجهان سنذكرهما ان شاء الله تعالى . فان قلنا : نعم صح غسله لأنه نوى طهارة عامة مثل التي عليه ، وان قلنا : يختص حصل له الأعضاء الأربعة فقط ان قلنا : يجزئه غسل الرأس عن مسحه والا حصلت الأعضاء الثلاثة ، هذا اذا كان غالطا ، فلو تعمد ونوى رفع الحدث الأصغر لم يصح غسله على المذهب الصحيح المشهور . وحكى الرافعي فيه وجهها والله أعلم .

( فرع ) قولهم : نوى رفع الحدث معناه رفع حكم الحدث .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان نوى الطهارة المطلقة لم يجزئه لأن الطهارة قد تكون عن حدث وقد تكون عن نجس فلم تصح بنية مطلقة ) •

( الشرح ) هذا الذى جزم به المصنف هو المشهور الذى قطع به الجمهور ، وقد نص الشافعى رحمه الله فى البويطى على أنه يجزيه ، فقائل أصحابنا : هذا النص محمول على أنه أراد الطهارة عن الحدث ، فأما النية المطلقة فلا تكفيه ، وهذا التأويل مشهور فى كتب الأصحاب ونقله عن الأصحاب كلهم القاضى أبو الطيب فى تعليقه وصاحب العدة وغيرهما ، قال القاضى : وأخل البويطى بقوله عن الحدث ، وفى المسألة وجه أنه يجزيه نية الطهارة مطلقا كما هو ظاهر نصه وبه قطع صاحب الحاوى • وهذا الوجه قوى لأن نية الطهارة فى أعضاء الوضوء على الترتيب المخصوص لا تكون عن نجس ، وهذا الخلاف شبيه بالخلاف فى وجوب نية القرصية فى صلاة الفرض والله أعلم •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان نوى الطهارة للصلاة أو لأمر لا يستباح الا بطهارة كمس المصحف ونحوه أجزاءه لأنه لا يستباح مع الحدث ، فإذا نوى الطهارة لذلك تضمنت نيته رفع الحدث ) •

( الشرح ) هذا الذى ذكره نص عليه الشافعى رحمه الله واتفق عليه الأصحاب ، ثم اذا نوى الطهارة لشيء لا يستباح الا بالطهارة ارتفع حدثه واستباح الذى نواه وغيره ، وحكى الرافعى وجها أنه اذا نوى استباحة الصلاة لا يصح وضوءه لأن الصلاة ونحوها قد تستباح مع الحدث كالنسيب • وهذا شاذ بل غلط وخيال عجيب ، والصواب الذى قطع به الأصحاب فى كل الطرق صحة وضوئه ، وفى المصحف ثلاث لغات ضم الميم وكسرها وفتحها أفصحهن الضم ثم الكسر وقد أوضحتهم فى تهذيب الأسماء والله أعلم •

( نزع ) اذا نوت المفصلة عن الحيض استباحة وطء الزوج فثلاثة أوجه الأصح يصح غسلها وتستبيح الوطء والصلاة وغيرهما ، لأنها نوت

ما لا يستباح الا بطهارة ( والثاني ) : لا يصح ولا تستباح الوطء ولا نستباح غيره لأنها نوت ما ينقض الطهارة ( والثالث ) : تستباح به الوطء ولا تستباح غيره كإغتسال الذمية تحت مسلم لا تقطاع الحيض قال امام الحرمين : الأصح صحة غسلها لأنها نوت حل الوطء لا نفس الوطء ، وحل الوطء لا يوجب غسلا .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان نوى الطهارة لقراءة القرآن أو الجلوس في المسجد وغير ذلك ما يستحب له الطهارة ففيه وجهان ( أحدهما ) : أنه لا يجزئه لأنه يستباح من غير طهارة فأشبهه ما اذا توضأ للبس الثوب ( والثاني ) : يجزئه لأنه يستحب له أن لا يفعل ذلك وهو محدث فاذا نوى الطهارة بذلك تضمنت نيته رفع الحدث ) .

( الشرح ) هذان الوجهان مشهوران ودليلهما ما ذكره وأصحهما عند الأكثرين أنه لا يصح ، ممن صححه الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي والقاضي أبو الطيب في كتابه شرح الفروع والبغوى والرويانى في كتابه الكافى والرافعى وغيرهم ، وبه قطع البغوى في شرح السنة وجساعة من أصحاب المختصرات ، قال الشيخ أبو حامد : وهو قول عامة أصحابنا ، وصحح جماعة الصحة منهم ابن الحداد والقورانى والشيخ أبو محمد فى 'لفروق وولده امام الحرمين فى كتابه مختصر النهاية ، واتفق الأصحاب على أنه لو توضأ لما لا يستحب له الطهارة لا يرتفع حدثه .

قال أصحابنا : قراءة القرآن والجلوس فى المسجد والأذان والتدريس وزيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم والنسعى بين الصفا والمروة والوقوف بمرفات وقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ودراسة العلم الشرعى : ففى كل هذه الصور الوجهان ، ذكره الماوردي وغيره . قال الماوردي وغيره : ومما لا يستحب له الوضوء دخول السوق ، والسلام على الأمير ، ولبس الثوب ، والصيام ، وعقد البيع ، والنكاح ، والخروج الى السفر ، ولقاء انقاد ، قال القاضي حسين : وكذا زيارة الوالدين . قال البغوى : وكذا

عيادة المريض وزيارة الصديق والنوم والأكل . وهذا الذى قاله فى النوم غير مقبول بل يستحب الوضوء للنوم . من صرح به من أصحابنا المحاملى فى الثلباب ودليله الأحاديث الصحيحة منها حديث البراء بن عازب رضى الله عنهما قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الأيمن وقل : اللهم أسلمت نفسى إليك » الى آخر الحديث رواه البخارى ومسلم .

ولو نوى تجديد الوضوء أو نوى الجنب غسلا مسنونا ففى ارتفاع حدثه طريقان ، ( أحدهما ) : أنه على الوجهين فيما يستحب له الطهارة وبهذا قطع الماوردى ( والثانى ) وهو المذهب : النقط بأنه لا يرتفع حدثه وجنابته . لأن هذه الطهارة ليس استحبابها بسبب الحدث ، فلا يتضمن رفعه بخلاف الطهارة لقراءة القرآن وشبهها . ولو نوى الجنب الغسل لقراءة حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو المرور فى المسجد ففى ارتفاع جنابته انوجهان للذان فى المحدث ، قال المحاملى فى المجموع : وكذا لو نوى ناحدت الوضوء للعبور فى المسجد ففيه الوجهان .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان نوى بطهارته رفع الحدث والتبريد والتنظيف صح وضوءه على المنصوص فى البويطى ، لأنه نوى رفع الحدث وضم اليه ما لا ينافيه . ومن أصحابنا من قال : لا يصح وضوءه لأنه أشرك فى النية بين القربة وغيرها ) .

( الشرح ) هذا الذى نقله عن النص هو المذهب الصحيح ، صححه الأصحاب وقطع به جماعات ، منهم صاحب التلخيص والقفال والشيخ أبو حامد والماوردى والقوراني والمحاملى وامام الحرمين وابن الصباغ والبنغوى وغيرهم ، والوجه الآخر محكى عن ابن سريج وضعفوا تعليله بالتشريك وقالوا : ليس هذا تشريكا وانما صححنا وضوءه لأن التبريد حاصل سواء قصده أم لا ، فلم يجعل قصده تشريكا وتركه للاخلاص ، بل هو قصد للعبادة على حسب وقوعها : لأن من ضرورتها حصول التبريد . ولو اغتسل

نية رفع الجنابة والتبريد ففيه الخلاف الذي في البؤوء . والصحيح الصحة ذكره الرافي وغيره والله أعلم .

( فرع ) قال صاحب الشامل : لو أحرم بالصلاة بنية الصلاة والاشتغال بها عن غريم يطالبه صحت صلاته ، لأن اشتغاله عن الغريم لا يقتضي إتي قصد . ولهذه المسألة نظائر في الطواف بنية الطواف والاشتغال عن الغريم وغيرها وسنوضحها هناك إن شاء الله تعالى .

( فرع ) قال أصحابنا : لو أحرم بصلاة ينوي بها الفرض وتعيه المسجد صحت صلاته وحصل له الفرض والتحية جميعا ، لأن التحية يحصل بها الفرض فلا يضر ذكرها تصريحاً بمقتضى الحال ، واتفق أصحابنا على التصريح بحصول الفرض والتحية . وصرحوا بأنه لا خلاف في حصولهما جميعا ، ولم أر في ذلك خلافا بعد البحث الشديد سنين . وقال الرافعي وأبو عمرو بن الصلاح : لا بد من جريان خلاف فيه كمسألة التبريد ، وهذا انذى قالاه لم ينقله عن أحد ، والمنقول ما ذكرناه والفرق ظاهر فإن الذي اعتمده الأصحاب في تعليل البطلان في مسألة التبريد هو التشريك بين القربة وغيرها ، وهذا مفقود في مسألة التحية فإن الفرض والتحية قريتان أحدهما تحصل بلا قصد فلا يضر فيها القصد كما لو رفع الإمام صوته بالتكبير ليسع المأمومين ، فإن صلاته صحيحة بالاجماع ، وإن كان قد قصد أمرين لكنهما قريتان وهذا واضح لا يحتاج إلى زيادة بيان .

ولو نوى بفعله غسل الجنابة والجمعة حصلا جميعا هذا هو الصحيح وبه قطع المصنف في باب هيئة الجمعة والجمهور ، وحكى الخراسانيون وجها أنه لا يحصل واحد منهما ، قال إمام الحرمين : هذا الوجه حكاه أبو علي وهو بعيد ، قال : ولم أره لغيره ، وحكاه المتولي عن اختيار أبي سهل الصعلوكي ، وعلى هذا يفرق بينه وبين التحية بأنها لا تحصل ضمنا وعدمها بخلافها على الأصح ، وقال الرافعي : إذا نوى الجمعة والجنابة يبنى على أنه لو اقتصر على الجنابة هل تحصل الجمعة ؟ فيه قولان مشهوران ، إن قلنا : لا يحصل لم يصح الغسل كما لو نوى بصلاته الفرض والسنة : وإن قلنا : يحصل وهو الأصح فوجهان كمسألة التبريد والأصح الحصول .



## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان أحدث أحداً ونوى رفع حدث منها ففيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) : أنه يصح وضوءه لأن الأحداث تتداخل ، فإذا ارتفع واحد ارتفع الجميع ( والثاني ) : لا يصح لأنه لم ينو رفع جميع الأحداث ( والثالث ) : ان نوى رفع الحدث الأول صح ، وان نوى ما بعده لم يصح لأن الذي أوجب الطهارة هو الأول دون ما بعده والأول أصح ) •

( الشرح ) هذه المسألة فيها خمسة أوجه ذكر المصنف منها ثلاثة بأدلتها أصحها عند جمهور الأصحاب يصح وضوءه سواء نوى الأول أو غيره ، وسواء نوى رفع حدث ونفى غيره أو لم يتعرض لنفى غيره ( والثاني ) : لا يصح مطلقاً ( والثالث ) : ان نوى رفع الأول صح وضوءه والا فلا ( والرابع ) : ان نوى رفع الأخير صح وضوءه والا فلا ، لأن ما قبل الأخير اندرج فيه ، حكاه صاحب الشامل وجماعة من الخراسانيين ( والخامس ) : ان اقتصر على نية رفع أحد الأحداث صح وضوءه وان نفى رفع غيره فلا ، حكاه الماوردي والبعثي والغزالي وآخرون . ولو كان على امرأة غسل جنابة وحيض فنوت أحدهما صح غسلها وحصل جميعاً بلا خلاف ، والفرق أن هذه النية في الأحداث غير مشروعة ولا معتادة بخلاف نية الجنابة والحيض فيكون من نوى أحد الأحداث مخالفاً مقصراً . فجاء فيه الخلاف بخلاف الحائض والله أعلم •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان نوى أن يصلى به صلاة وأن لا يصلى غيرها ففيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) : لا يصح لأنه لم ينو كما أمر ( والثاني ) : يصح لأن نيته للصلاة تضمنت رفع الحدث ، ونيته أن لا يصلى غيرها لغو ( والثالث ) : أنه يصح لما نوى اعتباراً بنيته ) •

( الشرح ) هذه الأوجه مشهورة ودليها كما ذكر • وأصحها عند الأصحاب صحة الوضوء ويستبيح جميع الصلوات وغيرها مما يتوقف على طهارة ، من صححه القاضي أبو الطيب والمحاملي في المجموع والقراني

والشاشي والبغوي والرويانى وصاحب البيان والرافعى وغيرهم ، والقائل بأنه يصح لما نوى فقط هو ابن سريج ، وبالمعنى مطلقاً هو أبو على الطبرى ، وضعف الأصحاب قول ابن سريج . قال الأصحاب : ولو نوت المستحاضة ومن فى معناها ممن به حدث دائم بوضوئها صلاة فرض وأن لا تصلى به فرضاً آخر صح وضوءها بلا خلاف لأنه مقتضى طهارتها ، ولو نوت بوضوئها نافلة وأن لا تصلى غيرها أو نوت فريضة وأن لا تصلى غيرها من نفل وغيره ففى صحة وضوئها الأوجه الثلاثة والله أعلم . قال صاحب البيان : قال صاحب الفروع لو نوى أن يصلى بوضوئه صلاة وأن لا يصليها كان متناقضاً ولا يرتفع حديثه .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولو نوى نية صحيحة ثم غير النية فى بعض الأعضاء بأن نوى بغسل الرجل التبريد أو التنظيف ، ولم يحضر نية الوضوء لم يصح ما غسله بنية التبريد والتنظيف ، وإن حضرته نية الوضوء وأضاف إليها نية التبريد فعلى ما ذكرت من الخلاف ) .

( الشرح ) إذا نوى نية صحيحة ثم نوى بغسل الرجل مثلاً التبريد فله حالان كما ذكر المصنف ( أحدهما ) أن لا تحضره نية الوضوء فى حال غسل الرجل بل ينوى التبريد غافلاً عما سواه ففيه وجهان الصحيح منهما وبه قطع العراقيون لا يصح غسل الرجلين ( والثانى ) حكاه الخراسانيون وضعفوه أنه يصح لبقاء حكم النية الأولى ، فإذا قلنا بالصحيح فقال الجمهور : إن لم يطل الفصل ونوى رفع الحدث ثم غسل ما غسله بنية التبريد وإن طال ، فهل يبنى أم يستأنف الوضوء ؟ فيه القولان فى جواز تفريق الوضوء ، الصحيح جوازه فيبنى ، هذه طريقة الجمهور ، وقال القاضى حسين والبغوي والرافعى : إذا لم يطل الفصل هل يكفيه البناء أم يجب الاستئناف ؟ فيه وجهان بناء على الوجهين فى جواز تفريق النية على أعضاء الوضوء وسنذكرهما فى مسائل انفرع أن شاء الله تعالى ، إن قلنا : يجوز تفريقها وهو الأصح جاز البناء والا فلا . وصرح صاحب الحاوى بجواز البناء مع قولنا : لا يجوز تفريق النية .

( الحال الثاني ) أن يحضره نية الوضوء مع نية التبريد فيؤ كما لو نوى من أول الطهارة الوضوء والتبريد وفيه الوجهان المنصوص في البويطي صحة الوضوء ( والثاني ) : لا يصح ما غسله بنية التبريد فيكون حكمه ما ذكرناه في الحال الأول والله أعلم .

( فرع ) لهذه المسألة : لو غسل المتوضئ أعضائه الا رجليه فسقط في نهر فانفسلتا فان كان ذاكرة للنية صح وضوءه والا فالمذهب أنه لا يجزئه غسل الرجلين ، وفيه وجه أنه يجزئه ، هكذا ذكر المسألة البغوي والمتولي وقال القاضي حسين : الأصح صحة وضوئه اذا لم تكن له نية . والمختار ما قاله المتولي والبغوي والله أعلم .

( فرع ) في مسائل تتعلق بالباب :

( أحداها ) : اذا نوى المحدث الوضوء فقط ففى ارتفاع حدثه وجهان حكاهما الماوردي والرويانى أصحابهما ارتفاعه ( والثاني ) : لا ، لأن الوضوء قد يكون تجديدًا فلا يرفع حدثًا قال الرويانى : فلو نوى الجنب الغسل لم يجزئه لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوبًا ، قال امام الحرمين : الذى قطع به أئمة المذهب أنه اذا نوى بوضوئه أداء الوضوء أو فرض الوضوء صح وارتفع حدثه وقطع أيضا المتولى بأنه اذا نوى فرض الوضوء أو الجنب أو الحائض فرض الغسل أجزاءهم .

فان قيل : كيف يصح الوضوء بنية الفرضية قبل دخول وقت الصلاة ؟

فالجواب أن الوضوء يجب بمجرد الحدث الا أنه لا يتضييق وقته قبل ارادة الصلاة . وهذا على أحد الأوجه في موجب الوضوء ( والثاني ) : أنه القيام انى الصلاة ( والثالث ) : كلاهما . وجواب آخر أجاب به الرافعي وهو : أن المراد بالفرضية هنا فعل طهارة الحدث المشروطة في صحة الصلاة . وشرط الشيء يسمى فرضًا من حيث انه لا يصح الا به ، ولو كان المراد حقيقة الفرضية لما صح وضوء الصبي بهذه النية وهو صحيح بها .

( المسألة الثانية ) اذا فرق النية على أعضاء الوضوء فنوى عند غسل

الوجه رفع الحدث عن الوجه ، وعند غسل اليدين رفع الحدث عنهما وكذا عند الرأس والرجلين ففي صحة وضوءه وجهان مشهوران في كتب الخراسانيين ، وذكرهما من العراقيين الماوردي وابن الصباغ وغيرهما أصحابهما عند الأصحاب الصحة وبه قطع الشيخ أبو حامد ونقله الرافعي عن معظم الأصحاب لأنه يجوز تفريق أفعال الوضوء على الصحيح فكذا النية بخلاف الصلاة وغيرها مما لا يجوز فيه تفريق النية ، وخالف الغزالي !الأصحاب فقال : الأصح أنه لا يصح .

ثم جمهور الأصحاب أطلقوا المسألة في تفريق النية . وقال الرافعي المشهور أن الخلاف في مطلق التفريق قال وحكى عن بعض الأصحاب أن الخلاف فيما إذا نوى رفع الحدث عن العضو المفصول دون غيره ، قال الرافعي : ثم من الأصحاب من بنى تفريق نية الوضوء على تفريق أفعاله فقال ان جوزنا تفريق الأفعال فكذا النية والا فلا ، ومنهم من رتبته عليه فقال : ان منعنا تفريق الأفعال فالنية أولى والا فوجهان .

واشترق أن الوضوء وان فرق أفعاله عبادة واحدة يرتبط بعضها ببعض ، ولهذا لو أراد مس المصحف بوجهه المفصول قبل غسل باقى الأعضاء لا يجوز فلتسملها نية واحدة بخلاف الأفعال فانها لا تتأتى الا متفرقة والله أعلم .

( المسألة الثالثة ) : أهلية النية شرط لصحة الطهارة فلا يصح وضوء مجنوز وصبى لا يميز ، وأما الصبى المميز فيصح وضوءه وغسله كما سنوضحه ان شاء الله تعالى في المسألة السادسة . وأما الكافر الأصلي اذا تظاهر ثم أسلم ففيه أربعة أوجه الصحيح المنصوص لا يصح منه وضوء ولا غسل لأنه ليس من أهل النية ( والثانى ) : يصح غسله دون تيممه ووضوءه ، حكاه المصنف في باب الغسل وحكاه آخرون . وقال امام الحرمين : هذا الوجه هو قول أبى بكر الفارسي ، قال : وهو غلط صريح متروك عليه قال : وليس من رأى أن تحسب غلطات لرجال من متن المذهب . ( والوجه الثالث ) : يصح منه الغسل والوضوء دون التيمم حكاه صاحب الحاوى وغيره ( والرابع ) : يصح من كل كافر كل طهارة من غسل ووضوء وتيمم ، حكاه امام الحرمين وغيره وهو ضعيف جدا .

وأما المرتد فقال الرافعي : قطع الأصحاب بأنه لا يصح منه غسل ولا غيره ، ولو انقطع حيض مرتدة فاغتسلت ثم أسلمت لم يحل الوطء الا بغسل جديد بلا خلاف كذا قالوه ، وهذا الذي ادعاه الرافعي من الاتفاق ليس متفقاً عليه بل ذكر جماعة الخلاف في المرتد . فقال صاحب الحاوي في هذا الباب في صحة غسل المرتد وجهان . وقال امام الحرمين في باب الغسل : حكى المحاملي في كتاب القولين والوجهين وجهاً أنه يصح من كل كافر كل طهارة غسلًا كان أو وضوءاً أو تيساً . قال : وهذا في نهاية الضعف : فقوله : كل كافر يدخل فيه المرتد : هذا تفصيل مذهبنا . وقال أبو حنيفة : اذا توضع الكافر صح وضوءه فيصلى به اذا أسلم ووافقنا مالك وأحمد وداود والجمهور على أنه لا يصح وضوءه والله أعلم .

وأما الكتابية تحت المسلم فاذا انقطع حيضها أو نفاسها لم يحل له الوطء حتى تغتسل فاذا اغتسلت حل الوطء للضرورة . وهذا لا خلاف فيه فاذا أسلمت ، هل يلزمها إعادة ذلك الغسل ؟ فيه وجهان أصحهما عند الجمهور وجوبها ، ممن صححه الفوراني والمتولي وصاحب العدة والرويانى والرافعي وغيرهم : وصحح امام الحرمين عدم الوجوب قال : لأن الشافعي رحمه الله نص أن الكافر اذا لزمه كفارة فأداها ثم أسلم لا يلزمه الاعادة قال : ولعل ائفرق بينهما أن الكفارة تتعلق مصرفها بالآدمى فتشبه الديون بخلاف الغسل .

قال المتولى : ولا يحل للزوج الوطء الا اذا اغتسلت بنية استباحة الاستمتاع كما لو ظاهر كافر وأراد الاعتاق لا يجزيه الا بنية العتق عن الكفارة ، فاذا لم ينو لم يحل له الاستمتاع ، وحكى الرويانى وجهين ( أحدهما ) هذا ( والثانى ) يحل الوطء بغسلها بلا نية للضرورة قال : وهذا أقيس ، واذا اغتسلت ثم أسلمت هل لزوجها الوطء بهذا الغسل ؟ قال المتولى : هو على الوجهين في وجوب إعادة الغسل ان أوجبنها لم يحل الوطء حتى تغتسل والا فيحل وذكر الرويانى طريقين ( أحدهما ) هذا ( والثانى ) القطع بعدم الحل قال : وهو الأصح لزوال الضرورة . ولو امتنعت زوجته المسلمة من غسل الحيض فأوصل الماء الى يديها ففهرأ حل له وطؤها ، قطع به امام الحرمين وغيره ، قال امام الحرمين : وهل يلزمها إعادة

هذا الفصل لحق الله تعالى ؟ فيه الوجهان في الذممة قال : ويحتمل القطع بالوجوب لأنها تركت النية وهي من أهلها ، وجزم الغزالي بوجوب الاعادة ولم يصرح الامام باشتراط نية الزوج بغسله ايها الاستباحة . والظاهر أنه على الوجهين الآتين في غسله المجنونة .

وأما المجنونة اذا انقطع حيضها فلا يحل لزوجها وطؤها حتى يغسلها . فاذا غسلها حل الوطء لتعذر النية في حقها ، واذا غسلها الزوج هل يشترط لحل الوطء أن ينوي بغسله استباحة الوطء ؟ فيه وجهان حكاهما الروياني وفتنح المتولى باشتراط النية ، وقطع الماوردي بعدم الاشتراط ، قال : بخلاف غسل الميت فإنه يشترط فيه نية الغسل على أحد الوجهين لأن غسله تعبد . وغسل المجنونة لحق الزوج ، فاذا آفقت لزمها اعادة الغسل على المذهب الصحيح المشهور ، وذكر المتولى فيه وجهين كالذممة اذا أسلمت قال : وكذا الوجهان في حل وطئها للزوج بعد الافاقة والله أعلم .

( المسألة الرابعة ) : اذا تيقن الطهارة ثم شك في الحدث لم يلزمه الوضوء لكن يستحب له فلو توضأ احتياطاً ثم بان أنه كان محدثاً فهل يجزيه ذلك الوضوء ؟ فيه وجهان مشهوران عند الخراسانيين ، أحدهما لا يجزيه لأنه نوضاً متردداً في النية ، اذ ليس هو جازماً بالحدث ، والتردد في النية مانع من الصلحة في غير الضرورة ، وقولنا : في غير الضرورة احتراز ممن نسي صلاة من الخمس فإنه يصلى الخمس وهو متردد في النية ، ولكن يعفى عن ترده فإنه مضطر الى ذلك . والوجه الثاني : يجزيه لأنها طهارة مأمور بها صادفت الحدث فرفعته ، والمختار الأول وبه قطع البغوي في باب ما ينقض الوضوء كما لو شك هل عليه فائتة صلاة الظهر أم لا فقضاها على الشك ثم بان أنها كانت عليه . فإنه لا يجزيه قطعاً ، صرح به المتولى بخلاف ما لو كان محدثاً فشك هل توضأ أم لا فتوضأ شاكاً ثم بان أنه كان محدثاً فإنه يصح وضوءه بلا خلاف . لأن الأصل بقاء الحدث والطهارة واقعة بسبب الحدث وقد صادفته قال البغوي في هذه الصورة : فلو توضأ ونوى ان كان محدثاً فيفو عن فرض طهارته والا فهو تجديد : صح وضوءه عن الفرض ، حتى لو زال شكه وتيقن الحدث لا يجب اعادة الوضوء ، وبني بعض

الأصحاب هذين الوجهين على الوجهين في الوضوء لما يستحب له الطهارة فإن قيل : قولكم الأصح أنه لا يجزئيه وتجب الاعادة يمنع وقوع الوضوء مستحبا ويلزم منه أنه لا يستحب اذ لا فائدة فيه بل يحدث ثم يتوضأ وجوباً ولا سبيل الى القول بذلك .

فالجواب ما أجاب به الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله قال : لا نقول بأنه لا يرتفع حدثه على تقدير تحقق الحدث ، وانما نقول : لا يرتفع على تقدير انكشاف الحال ويكون وضوءه هذا رافعا للحدث ان كان موجودا في نفس الأمر ولم يظهر لنا للضرورة فاذا انكشف الحال زالت الضرورة فوجب الاعادة بنية جازمة قال : وهذا كما لو نسي صلاة من خمس فانه يصلى الخمس ويجزئ بنية لا يجزئ مثلها حال الانكشاف .

( قلت ) ولو نسي صلاة من الخمس فصلى الخمس ثم علم المنسية فلم أر فيه كلاما لأصحابنا ، ويحتمل أن يكون على الوجهين في هذه المسألة ، ويحتمل أن يقطع بأنه لا تجب الاعادة لأننا أوجبناها عليه وفعلها بنية الواجب ولا توجبها ثانيا ، بخلاف مسألة الوضوء فانه تبرع به فلا يسقط به الفرض ، وهذا الاحتمال أظهر والله أعلم .

( المسألة الخامسة ) : اذا توضأ ثلاثا كما هو السنة فترك لمعة عن وجهه في الغسلة الأولى ناسيا فانفصلت في الثانية أو الثالثة وهو يقصد بها التنفل فهل يسقط الفرض في تلك اللعة بهذا أم يجب اعادة غسلها ؟ فيه وجهان ، وكذا الجنب اذا ترك لمعة من بدنه في الغسلة الأولى ناسيا فانفصلت في الثانية ففيه الوجهان ، وكذا لو أغفل لمعة في وضوئه فانفصلت في تجديد الوضوء حيث يشرع التجديد ففي ارتفاع حدث اللعة الوجهان وهما مشهوران . قال القاضي أبو الطيب في كتابه شرح الفروع : الصحيح أنه لا يرتفع حدث اللعة في المسألتين ، وقال جبهور الخراساني : الأصح ارتفاع الحدث بالغسلة الثانية والثالثة والأصح : عدم الارتفاع في مسألة التجديد لأن الغسلات الثلاث طهارة واحدة . ومقتضى نيته الأولى أن تحصل الغسلة الثانية بعد كمال الأولى . فما لم تتم الأولى لا يقع عن الثانية . وتوهمه الغسل عن الثانية لا يمنع الوقوع عن الأولى كما لو ترك سجدة من الركعة

الأولى وسجد في الثانية فانه يتم بها الأولى وان كان يتوهم خلاف ذلك ،  
وأما التجديد فطهارة مستقلة مفردة بنية لم توجه الى رفع الحدث أصلا .

هذا كله اذا غسل اللمة معتقدا بها التنفل بالثانية أو الثالثة في الوضوء  
أو الغسل ، فأما لو نسي اللمة في وضوئه أو غسله ثم نسي أنه توشأ أو  
اغتسل فأعاد الوضوء بنية رفع الحدث والغسل بنية رفع الجنابة فانغسلت  
تلك اللمة ثم تذكر الحال فانه يسقط عنه الفرض ويرتفع حدثه وجنابته  
بلا خلاف ، لأن الفرض باق في اللمة وقد نوى الفرض في الطهارة الثانية .  
ومن صرح بهذا مع ظهوره جماعات منهم ابن الحداد في فروعه والقاضي  
أبو الطيب في شرح الفروع والقوراني والبغوي والمتولي والرويانى وآخرون  
ونقل القوراني الاتفاق عليه والله أعلم .

( المألة السادسة ) : نية الصبى المميز صحيحة وطهارته كاملة فلو تطهر  
ثم بلغ على تلك الطهارة جاز أن يصلى بها وكذا لو أولج ذكره في فرج أو  
لاف به انسان واغتسل الصبى ثم بلغ لا يلزمه اعادة الغسل بل وقع غسله  
صحيا مجزيا . والصبية اذا جومت كالصبى فلو لم يغتسلا حتى بلغا  
لزمهما الغسل بلا خلاف . وحكى المتولى عن المزنى أنه ذكر في المنثور أن  
طهارة الصبى ناقصة فيلزمه الاعادة اذا بلغ وهذا غريب ضعيف جدا  
والصحيح المشهور ما قدمته وصرح صاحب الحاوى بأنه يجزئ طهارته في  
الصبى ويصلى بها بعد البلوغ بلا خلاف في مذهب الشافعى . وأما اذا تيمم  
ثم بلغ فحقطع الماوردى بأنه يصلى به النفل ولا يصلى به الفرض وقال صاحب  
العدة والبغوى : لا يبطل تيممه على أصح الوجهين فيصلى به الفرض والنفل  
لأنه لو صلى بذلك التيمم صلاة الوقت ثم بلغ والوقت باق أجزأته : ذكره  
البغوى في باب الغسل . وقال الرويانى في باب التيمم قال أصحابنا العراقيون  
لا يصلى به الفرض وقال القفال : فيه وجهان والله أعلم .

( السابعة ) : هل يشترط الاضافة الى الله تعالى في نية الوضوء وسائر  
العبادات ؟ فيه وجهان حكاهما امام الحرمين والغزالي ومن تابعهما أصحابهما  
لا يشترط . لأن عبادة المسلم لا تكون الا لله تعالى ، ومقتضى كلاء الجمهور  
القطع بأننا لا نشترط والله أعلم .



( الثامنة ) : هل تجب النية على غاسل الميت وتشترب في صحة غسله ؟  
فيه وجهان مشهوران ذكرهما المصنف وأكثر الأصحاب في كتاب الجنائز  
وذكرهما جماعة هنا واختلف في الأصح منها وسنوضحه في الجنائز  
إن شاء الله تعالى .

( التاسعة ) : إذا كان على عضو من أعضاء المتوضئ أو المقتسل نجاسة  
حكومية فغسله مرة واحدة بنية رفع الحدث وإزالة النجاسة أو بنية رفع  
الحدث وحده حكم بطهارته عن النجاسة بلا خلاف . وهل يطهر عن الحدث  
والجنابة ؟ فيه وجهان حكاهما الماوردي والشاشي والرويانى وغيرهم  
أصحهما : يطهر : وبه قطع القاضى أبو الطيب والشيخ نصر المقدسى في كتابه  
الانتخاب وابن الصباغ ، لأن مقتضى الطهارتين واحد فكفاها غسلة واحدة  
كما لو كان عليها غسل جنابة وحيز . ( والثانى ) : لا يطهر وبه قطع القاضى  
حسين وصاحبه المتولى والبغوى وصححه الشاشي في كتابه المعتد والرافعى .  
والمختار الأول ، ذكر القاضى أبو الطيب والقاضى حسين والبغوى والشيخ  
نصر هذه المسألة في هذا الباب وذكرها صاحب الشامل في باب الاجتهاد في  
الأوامى والمتولى في المياه والماوردي والشاشي والرويانى في باب الغسل :  
ولو كان على يده عجين أو طين ونحوهما فغسلهما بنية رفع الحدث لا يجزئ ،  
وإذا جرى الماء الى موضع آخر لا يحسب عن الطهارة لأنه مستعمل ، ذكره  
القاضى حسين والله أعلم .

( العاشرة ) : إذا نوى رفع حدث البول ولم يكن حدثه البول بل النوم  
مثلا - فإن كان غالطا بأن ظن حدثه البول - صح وضوءه بلا خلاف . وقد  
أشار المزنى رحمه الله الى نقل الاجماع على هذا فانه قال في باب التيمم من  
مختصره : ولا نعلم أحدا منع صحة وضوء هذا الغالط . وذكر امام الحرمين  
هنا في باب النية أن المزنى نقل الاجماع على ذلك : قال الامام : وفيه عندي  
أدنى نظر : وإن كان معتسدا علما بأن حدثه النوم فنوى البول أو غيره  
فوجهان أحدهما : يصح ويلغى تعيينه الحدث وأصحهما لا يصح لأنه متلاعب  
بوى ما ليس عليه وترك ما هو عليه مع غسه . بخلاف الغالط فانه يعتقد أن  
نيته رافعة لحدثه مبيحة للصلاة وكأنه نوى استحابة الصلاة .

( فرع ) في وقوع الغلط في النية أذكر فيه ان شاء الله تعالى جملة مختصرة وهي مقررّة بأدلتها في مواضعها ، والمقصود جمعها في موضع ، وهذا أليق المواضع بها . قال أصحابنا : اذا غلط في نية الوضوء فنوى رفع حدث النوم وكان حدثه غيره صح بالاتفاق ، وان تعمد لم يصح على الأصح كما أوضحناه ، وكذا حكم الجنب ينوى رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام وعكسه ، والمرأة تنوى الجنابة وحدثها الحيض وعكسه فحكمه ما سبق .

ولو نوى التيمم استباحة الصلاة بسبب الحدث الأصغر وكان جنبا أو الجنابة فكان محدثا صح بالاتفاق اذا كان غالطا ، وسلم امام الحرمين أن احتماله السابق لا يجيء هنا ، قال أصحابنا : ولو غلط في الصلاة والصوم فتوى غير الذي عليه لم يجزه الا اذا نوى قضاء اليوم الأول من رمضان مثلا وكان عليه الثاني ففي اجزائه وجهان مشهوران ، وقد ذكرهما المصنف في آخر كتاب الصيام لكنه ذكرهما احتمالين وهما وجهان للأصحاب ولو نوى ليلة الثلاثاء صوم الغد وهو يعتقد يوم الاثنين أو نوى رمضان السنة التي هو فيها وهو يعتقدها سنة أربع فكانت سنة ثلاث صح صومه بلا خلاف لتعيينه الوقت بخلاف ما لو نوى صوم الاثنين ليلة الثلاثاء ولم ينو الغد أو نوى رمضان سنة ثلاث في سنة أربع فانه لا يصح لعدم التعيين .

ولو نوى في الصلاة قضاء ظهر يوم الاثنين وكان عليه ظهر الثلاثاء لم يجزه صرح به البغوي ولو كان يؤدى الظهر في وقتها معتقدا أنه يوم الاثنين فكان الثلاثاء صح ظهره صرح به البغوي . ولو غلط في الأذان وظن أنه يؤذن للظهر وكانت العصر فلا أعلم فيه نقلا وينبغي أن يصح ، لأن المقصود الاعلام بمن هو من أهله وقد حصل به ولو غلط في عدد الركعات فنوى الظهر ثلاث ركعات أو خمسا قال أصحابنا : لا يصح ظهره ، ولو صلى في الغيم بنية الأداء ظانا أن الوقت باق ، أو الأسير صام بالاجتهاد ونوى رمضان فبان بعد خروج الوقت أجزأهما ، نص عليه الشافعي والأصحاب .

ولو عين الامام من يصلى خلفه فنوى الصلاة بزيد فكان الذي خلفه عمرا سحت صلاتهما ، ولو نوى المأموم الصلاة خلف زيد فكان عمرا أو نوى الصلاة على الميت زيد فكان عمرا أو على امرأة فكان رجلا أو عكسه لم

تصح صلاته ، ولو قال : خلف هذا زيد أو على هذا الميت زيد فكان عمرا  
ففى صحة الصلاة وجهان ، ومثله فى البيع لو قال بعثك هذا القرس فكان  
بغلا أو عكسه ففى صحته وجهان الأصح فى مسألة الصلاة الصحة تعليلها  
للاشارة ، وفى مسألة البيع البطان تعليلها للعبارة غرض المالية ، ومثله فى النكاح  
لو قال : زوجتك هذه العربية فكانت عجيبة أو عكسه أو هذه المعجوز فكانت  
شابة أو عكسه أو البيضاء فكانت سوداء أو عكسه ، وكذا المخالفة فى جميع  
وجوه النسب والصفات بالعلو والنزول ، ففى صحة النكاح قولان مشهوران  
الأصح الصحة •

ولو أخرج دراهم بنية زكاة ماله الغائب فكان تألفا لا يجزيه عن الحاضر •  
ولو أطلق نية الزكاة أجزاء عن الحاضر ومثله فى الكفارة • ولو نوى كفارة  
الظهار فكان عليه كفارة قتل لم يجزئه ، ولو نوى الكفارة مطلقا أجزاء •

فهذه أمثلة يستضاء بها لنظائرها وستأتى مبسطة مع غيرها فى مظانها ان  
شاء الله تعالى والله أعلم •

( المسألة الحادية عشرة ) : اذا نوى قطع الطهارة بعد الفراغ منها فالمذهب  
الصحيح المشهور أنها لا تبطل كما لو نوى قطع الصلاة بعد السلام منها فانها  
لا تبطل بالاجماع • وممن جزم بهذا ابن الصباغ والجرجاني فى التحرير  
والرويانى وغيرهم ، وفيه وجه حكاة فى البيان عن الصيدلانى أن طهارته  
تبطل لأن حكمها باق بدليل أنه يصلى بها ، وإن نوى قطع الطهارة فى أثناءها  
فوجهان مشهوران حكاها صاحبها الشامل والبحر وآخرون أحدهما : تبطل  
كما لو قطع الصلاة فى أثناءها وأصحهما : لا يبطل ما مضى وبه قطع الفورانى  
والجرجانى كما لو عزبت نيته ونوى التبرد فى أثناء طهارته ، فإن النية تنقطع  
ولا يبطل ما مضى بخلاف الصلاة فانها متى انقطعت نيتها بطلت كلها ، فعلى  
هذا اذا أراد تمام الطهارة وجب تجديد النية بلا خلاف ، صرح به الفورانى  
والرويانى وصاحب البيان وآخرون ، فإن لم يتناول الفصل بنى ويحىء فيه  
الوجه السابق فى تفريق النية ، وإن طال فعلى قولى تفريق الوضوء •

أما اذا قطع نية الحج ونوى الخروج منه فى أثناءه فلا ينقطع ، ولا يخرج

بلا خلاف • ولو نوى فى أثناء الصلاة الخروج منها بطلت قطعاً • ولو نوى فى أثناء الصوم والاعتكاف الخروج منها ففى بطلانها وجهان وسنوضح كل ذلك فى مواضعه ان شاء الله تعالى والله أعلم •

### ( فرع ) فى مسائل غريبة ذكرها الرويانى فى البحر (١) •

قال : لو نوى أن يصلى بوضوئه صلاة لا يدركها به بأن نوى بوضوئه فى رجب صلاة العيد قال : قال والدى : قياس المذهب صحة وضوئه ويصلى به كل الصلوات لأنه نوى ما لا يباح الا بوضوء قال : قال جدى : ولو أجنبت بنت تسع سنين فنوت بغسلها رفع حدث الحيض صح على أصح الوجهين ، وهذا الذى حكاه محمول على ما اذا غلظت فان نوت متعمدة فالصحيح أنه لا يصح لو كانت ممن حاضت فهذه أولى •

وذكر الرويانى فى آخر باب التحرى فى الأوانى قال : لو أمر غيره بصب الماء عليه فى وضوئه وغسله فصب البعض ونوى المتطهر ، ثم صب الباقي فى حال كره المتطهر فيها الصب لبرودة الماء أو غيره ، الا أنه لم يأمره ولم ينهه فينبغى أن تصح الطهارة ، ولو نوى الطهارة وغسل البعض ثم صب عليه غيره بغير أنه وهو غافل لا يعلم به ونية الطهارة عازبة عنه — لم يصح ، لأن النية تناولت فعله لا فعل غيره •

( قلت ) فى هذا نظر ، قال : ولو أمر بصب الماء عليه فى كل وضوئه ثم نسي الأمر به فصبه عليه بعد ما غسل بعض أعضائه بنفسه صح ولا يضره النسيان ، ولو قام قاعدا فى أثناء وضوئه ثم اتبته فى مدة يسيرة ففى وجوب تجديد النية وجهان كما لو فرق تفريقا كثيرا •

ولو نوى بوضوئه قراءة القرآن ان كانت كافية فان لم تكن كافية : فالصلاة وقلنا لا تكفى نية القراءة فيحتمل أن يصح ، كما لو نوى زكاة ماله ! لغائب ان كان باقيا ، والا فمن الحاضر فيجزيه اذا كان باقيا • ولو نوى

(١) كتابه بحر المذهب منه نسخة مخطوطة فى دار الكتب والوثائق العربية كانت احد مراجعتنا فى تكملة هذا الكتاب ( ط ) •

بوضوئه الصلاة في مكان نجس ينبغي أن لا يصح . ولو نوى نية صحيحة  
وعسل بعض أعضائه ثم بطل الوضوء في أثناءه بحدث أو غيره هل له ثواب  
المفعول منه ؟ يحتمل أن يكون له ثوابه كالصلاة اذا بطلت في أثناءها .  
ويحتمل أن يقال : ان بطل بغير اختياره فله ثوابه والا فلا ، ومن أصحابنا  
من قال : لا ثواب له بحال لأنه يراد لغيره بخلاف الصلاة ، والله أعلم  
بالصواب ، وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصاة ، والحمد لله رب  
العالمين .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

### باب

### صفة الوضوء

( المستحب أن لا يستعين في وضوئه بغيره لما روى أن النبي صلى الله  
وسلم قال : « انا لا نستعين على الوضوء بأحد » فان استعان بغيره جاز لما  
روى أن أسامة والمغيرة والربيع بنت معوذ بن عفراء رضى الله عنهم صبوا على  
النبي صلى الله عليه وسلم الماء فتوضأ . وان أمر غيره حتى وضأ ونوى هو  
أجزأه ، لأن فعله غير مستحق في الطهارة ، ألا ترى أنه لو وقف تحت ميزاب  
فجرى الماء عليه ونوى الطهارة أجزأه ) .

( الشرح ) هذه القطعة تتضمن مسائل ( أحداها ) في بيان الأحاديث ،  
أما حديث أسامة رضى الله عنه فرواه البخارى ومسلم في صحيحهما عنه :  
« أنه صب على النبي صلى الله عليه وسلم في وضوئه في حجة الوداع بعد  
دفعه من عرفة بينها وبين المزدلفة » وأما حديث المغيرة « فصب عليه صلى الله  
عليه وسلم في وضوئه ذات ليلة في غزوة تبوك » رواه البخارى ومسلم .  
وأما حديث الربيع بنت معوذ فرواه ابن ماجه بإسناده عنها قالت : « أتيت  
النبي صلى الله عليه وسلم بميضأة فقال : اسكبي فسكبت فغسل وجهه وذراعه  
وأخذ الماء جديدا فمسح به رأسه وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا (١) » في إسناده

(١) في هذا الحديث ان المضممة والاستنشاق لا يجبان في الوضوء لان ظاهره البداة  
بغسل الوجه وهو مدعينا . اهـ اذرى .

عبد الله بن محمد بن عقيل واختلفوا في الاحتجاج به واحتج به الأكثرون وحسن الترمذي أحاديث من روايته فحديثه هذا حسن ، وعن حذيفة بن أبي حذيفة عن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال : « صبت على النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر في الوضوء » رواه البخاري في تاريخه في ترجمة حذيفة وأشار الى تضعيفه ولم يذكر حذيفة ساعا ، وأما حديث : « أنا لا نستعين على الوضوء بأحد » فباطل لا أصل له ، ويغنى عنه الأحاديث الصحيحة المشهورة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بغير استعانة » والله أعلم .

( المسألة الثانية ) في الأسماء : أما أسامة فهو أبو محمد ويقال أبو زيد ويقال أبو حارثة ويقال أبو يزيد أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن مولاه وجه وابن جبه ، أمه أم أيمن واسمها بركة حاضنة رسول الله صلى الله عليه وسلم توفي بالمدينة وقيل بوادي القرى سنة أربع وخمسين وقيل <sup>(١)</sup> سنة أربعين وتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهو ابن عشرين سنة ، وقيل : تسع عشرة وقيل : ثمان عشرة .

وأما المغيرة فهو أبو عيسى ويقال أبو عبد الله ، ويقال : أبو محمد المغيرة بن شعبة ، أسلم عام الخندق ، توفي واليا على الكوفة في الطاعون سنة خمسين ، وقيل : سنة إحدى وخمسين ، وهو المغيرة بضم الميم وكسرهما حكاهما ابن السكيت وغيره ، الضم أشهر .

وأما الربيع فبضم الراء وفتح الباء الموحدة وكسر الياء ومعوذ بضم الميم وفتح العين وكسر الواو المشددة ، وغفراء بفتح العين المهملة واسكان الفاء وبالد ، وهي الربيع بنت معوذ بن الحارث الأنصارية من المبايعات تحت الشجرة بيعة الرضوان .

( الثالثة ) قوله : « تحت مزاب » هو بيميم مكسورة ثم همزة وجميعه مأزيب ويجوز أن يقال ميزاب بياء ساكنة بدل الهمزة كما عرف في قائله ،

(١) اتفق كتاب السير على أن موته كان بعد مقتل عثمان سنة أربعين أو في آخر خلافة معاوية سنة ثمان أو تسع أو أربع وخمسين قال ابن عبد البر : وهو أصح أن شاء الله تعالى يعني أربعين وخمسين ( ط ) .

وأنكر ابن السكيت ترك الهز . ولعله أراد الإنكار على من يقول أصه .  
البناء : فأما إنكار النطق بالياء فغلط لا شك فيه ، وهذه قاعدة معروفة لأهل  
التصريف . قال ابن السكيت : ولا تقل مزاب يعنى بزاي ثم راء ، وأما  
مرزاب بتقديم الراء فهى لغة ذكرها ابن فارس وغيره ، قال الجوهري :  
وليست بالقصيدة .

( الرابعة ) فى الأحكام : فإن استعان بغيره فى احضار الماء لوضوئه  
فلا بأس به ولا يقال انه خلاف الأولى ، لأنه ثبت ذلك فى الصحيح عن النبى  
صلى الله عليه وسلم فى مواطن كثيرة ، وإن استعان بغيره فغسل له أعضاء  
صح وضوءه لكنه يكرهه إلا لعذر : وإن استعان به فى صب الماء عليه — فإن  
كان لعذر — فلا بأس والا فوجهان حكاهما المتولى وغيره ( أحدهما ) يكره  
( والثانى ) لا يكره لكنه خلاف الأولى وهذا أصح ، وبه قطع البغوى وغيره  
وهو مقتضى كلام المصنف والأكثرين .

قال أصحابنا : إذا استعان استحب أن يقف الصاب على يسار المتوضىء  
ونص على استحبابه الشافعى ، لأنه أمكن وأعون وأحسن فى الأدب ، قالوا :  
وإذا توضع من اناء ولم يصب عليه — فإن كان يغترف منه — استحب أن  
يجعله عن يمينه ، وإن كان يصب منه كالإبريق جعله عن يساره وأخذ الماء  
منه فى يمينه ، واستثنى أبو الفرج السرخسى فى الأمالى صورة فقال : إذا  
فرغ من غسل وجهه ويمينه حول الاناء الى يمينه وصب على يساره حتى  
يفرغ من وضوئه قال : لأن السنة فى غسل اليد أن يصب الماء على كفه  
فيفسلها ثم يغسل ساعده وذراعه ثم مرفقه ولم يذكر الجمهور هذا التحويل  
وما بعده .

( فرع ) قد ذكرنا أنه إذا وضأ غيره صح ، وسواء كان الموضىء  
ممن يصح وضوءه أم لا ، كمجنون وحائض وكافر وغيرهم ، لأن الاعتماد  
على نية المتوضىء لا على فعل الموضىء كمسألة الميزاب ، ولا نعلم فى هذه  
المسألة خلافا لأخذ من العلماء إلا ما حكاه صاحب الشامل عن داود الظاهرى  
أنه قال : لا يصح وضوءه إذا وضأ غيره ورد عليه بأن الاجماع منعقد على  
أن من وقع فى ماء أو وقف تحت ميزاب ونوى صح وضوءه وغسله .

( فرع ) قال الغزالي في البسيط : لو ألقى انسان في ماء مكرها فقال الشيخ أبو علي : أطلق الأصحاب صحة وضوءه اذا نوى رفع الحدث قال : ولكن لابد فيه من تفصيل فإذا نوى رفع الحدث وهو يريد المقام فيه ولو لحظة صح ، لأنه فعل يتصور قصده وان كان قد كره المقام وتحقق الاضطراب من كل وجه لم يصح وضوءه اذ لا تتحقق النية ، قال : ويسكن أن يقال : الفعل الواحد قد يكون مرادا من وجه مكروها من وجه غارتبطت النية به والله أعلم •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب أن يسمى الله تعالى على الوضوء لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهورا لجميع بدنه » فان نسي التسمية في أولها وذكرها في أثنائها أتى بها حتى لا يخلو الوضوء من اسم الله عز وجل ، وان تركها عمدا أجزأه لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ ولم يذكر اسم الله عليه كان طهورا لما مر عليه الماء » •

( الترح ) هذا الحديث الذي ذكره عن أبي هريرة رضي الله عنه هو حديث واحد فرقه فرقتين ، ولهذا قال في الثاني : ومن توضأ بواو العطف وهو حديث ضعيف عند أئمة الحديث ، وقد بين البيهقي وجوه ضعفه ، وصح عن أحمد بن حنبل فيما نقله الترمذي وغيره أنه قال : لا أعلم في التسمية حديثا ثابتا ، والحديث المذكور في الكتاب رواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما ، وروى أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » وكذا رواه الترمذي من رواية سعيد بن زيد ورواه ابن ماجه من رواية سعيد بن زيد وأبي سعيد الخدري •

قال الترمذي : وفي الباب عن عائشة وأبي هريرة وأبي سعيد وسهل بن سعد وأنس ، وأسانيد هذه الأحاديث كلها ضعيفة ، وذكر البيهقي هذه الأحاديث ثم قال : أصح ما في التسمية حديث أنس : « أن النبي صلى الله



عليه وسلم وضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال : « توضؤوا باسم الله قال : فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه والقوم يتوضؤون حتى توضؤوا من عند آخرهم وكانوا نحو سبعين رجلا » وإسناده جيد ، واحتج به البيهقي في كتابه معرفة السنن والآثار . وضعف الأحاديث الباقية . وأما قول الحاكم أبي عبد الله في المستدرک على الصحيحين في حديث أبي هريرة : أنه حديث صحيح ! إسناده ، فليس بصحيح لأنه انقلب عليه إسناده واشتباه ، كذا قاله الحفاظ ويمكن أن يحتج في المسألة بحديث : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أو بذكر الله » وقد سبق إيضاحه وبيان طريقه في أول الكتاب والله أعلم . ومعنى « كان طهورا لجميع بدنه أو لما مر عليه الماء » أى مظهرا من الذنوب الصغائر .

( وأما حكم المسألة ) : فالتسمية مستحبة في الوضوء وجميع العبادات وغيرها من الأفعال حتى عند الجماع كذا صرح به القاضي أبو الطيب وصاحبه ابن الصباغ والشيخ نصر وآخرون قال الشيخ نصر :

وكذا عند الخروج من بيته ، وعقد البخاري في ذلك بابا في صحيحه فقال : باب التسمية على كل حال وعند الوقاع . واحتج بحديث ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال : باسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا فغضى بينهما ولد لم يضره الشيطان » رواه البخاري ومسلم .

وإعلم أن أكمل التسمية أن يقول : بسم الله الرحمن الرحيم . فإن قال باسم الله فقط حصل فضيلة التسمية بلا خلاف ، صرح به الماوردي في كتابيه الحاوى والاقناع ، وإمام الحرمين وابن الصباغ والشيخ نصر في كتابه الانتخاب ، والغزالي في الوجيز ، والمتولى والرويانى والرافعى وغيرهم والله أعلم . وأما قول المصنف فإن نسي التسمية في أولها وذكر في أثنائها أتى بها فهكذا نص عليه الشافعى في الأم وبوب لها بابا قال فيه : ( فإن سها عنها سسى متى ذكر أن ذكر قبل أن يكمل الوضوء ) ونقله أبو حامد والماوردي وأبو على البندنجى وغيرهم عن نصه في القديم أيضا . وقول المصنف : ( وذكر في أثنائها ) إشارة الى ما صرح به الأصحاب أنه لو لم يسم حتى فرغ من

الطهارة لم يسم لقوات محلها ، ممن صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصبان والمتولي والرويانى وغيرهم ونص عليه الشافعى كما سبق •

وأما قوله : ( فان نسي التسمية أثنى بها ) فهو موافق لنص الشافعى كما سبق ، وكذا عبارة كثيرين وهو يوهم أنه لو ترك التسمية عمدا لم يأت بها في الأثناء ، وليس الحكم كذلك بل من تركها عمدا استحب أن يأتى بها في أثنائها كالناسى ، كذا صرح به المحاملى في المجموع والجرجاني في التحرير وغيرهما ويستحب اذا سمى في أثناء الطهارة أن يقول : باسم الله على أوله وآخره ، كما يستحب ذلك في الطعام للحديث الصحيح فيه والله أعلم •

وأما قوله : ( وذكر في أثنائها ) فالضمير فيه يعود الى الطهارة ، والأثناء نضاعيف الشيء وخلالها ، واحدها ثنى بكسر الثاء واسكان النون ذكره الجوهري وغيره •

( فرع ) المذهب الصحيح الذى قطع به المصنف والأكثر أن التسمية سنة من سنن الوضوء ، وذكر الخراسانيون في التسمية وغسل الكفين والسواك وجهين ( أحدهما ) أنها كلها من سنن الوضوء ( والثانى ) أنها سنن مستقلة عند الوضوء لا من سننه ، لأنها ليست مختصة به ، قال امام الحرمين : هذا وهم عندى فان هذه السنن من الوضوء ولا يمتنع أن يشرع اشئ فى مواضع ، وليس شرط كون الشئ من الشئ أن يكون من خصائصه ، فان السجود ركن فى الصلاة ومشروع فى غيرها لتلاوة وشكر . ومن قال غير هذا فهو غلط • وقال الشيخ أبو حامد : التسمية وغسل الكفين هيئة وليس بسنة ، اما السنة ما كان من وظائف الوضوء الراجعة معها ، قال الماوردي : هذه مخالفة فى العبارة والمعنى واحد •

( فرع ) قال الشيخ نصر المقدسى فى آخر صفة الوضوء من كتابيه التمهيد والانتخاب : يستحب أن يقول فى أول وضوئه بعد التسمية ( أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ) وهذا الذى ذكره غريب لا نعلمه لغيره ولا أصل له وان كان لا بأس به •

( فرع ) قد ذكرنا أن التسمية سنة وليست بواجبة . فلو تركها عمدا صح وضوءه ، هذا مذهبنا وبه قال مالك وأبو حنيفة وجهور العلماء . وهو أشهر الروايتين عن أحد ؛ وعنه رواية أنها واجبة . وحكى الترمذى وأصحابنا عن اسحاق بن راهويه أنها واجبة أن تركها عمدا بطلت طهارته وإن تركها سهواً أو معتقدا أنها غير واجبة لم تبطل طهارته . وقال المحاملى وغيره : وقال أهل الظاهر : هى واجبة بكل حال وعن أبى حنيفة رواية أنها ليست بمستحبة ، وعن مالك رواية أنها بدعة ورواية أنها مباحة لا فضيلة فى فعلها ولا تركها . واحتج من أوجبها بحديث : « لا وضوء لمن يسم الله » ولأنها عبادة يطلها الحدث فوجب فى أولها نطق بالصلاة . واحتج أصحابنا عليهم بقوله تعالى : ( إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا <sup>(١)</sup> ) وجوهكم ) وقوله صلى الله عليه وسلم : « توشأ كما أمرك الله » وأشبه ذلك من النصوص الواردة فى بيان الوضوء وليس فيها إيجاب للتسمية . واحتجوا أيضا بالحديث المذكور فى الكتاب وهو ضعيف كما سبق ، ولأنها عبادة لا يجب فى آخرها ذكر فلا يجب فى أولها كالطواف ، وفيه احتراز من الصلاة وكذا سجود التلاوة إذا قلنا بالأصح : انه يشترط السلام فيه .

والجواب عن الحديث من أوجه أحسنها أنه ضعيف كما سبق ( والثانى ) المراد لا وضوء كامل ( والثالث ) جواب ربيعة شيخ مالك والدارمى والنقضى حسين وجماعة آخرين حكاه عنهم الخطابى : المراد بالذكر النية .

والجواب عن قياسهم من وجهين ( أحدهما ) أنه ينتقض بالطواف ( والثانى ) نقله عليهم فنقول : عبادة يطلها الحدث فلم تجب التسمية فى أولها كالصلاة والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يفصل كفيه ثلاثا لأن عثمان وعلياً رضى الله عنهما <sup>(٢)</sup> وصا وضوء رسوا، الله صلى الله عليه وسلم : « فغسلا اليد ثلاثا » ) .

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٢) فى نسخة الركبى ( كرم الله وجههما ) ( ط ) .

( الشرح ) حديث عثمان رواه البخارى ومسلم ، وحديث على صحيح أيضا ، رواه أبو داود والنسائى وغيرهما بإسناد صحيح ، ورواه البخارى ومسلم من رواية عبد الله بن زيد أيضا ورواه أبو داود وغيره من رواية آخرين من الصحابة ، واتفق الأصحاب على أن غسل الكفين سنة فى أول الوضوء وهو سنة من سنن الوضوء ، وفيه وجه للخراسانيين أنه سنة مستقلة لا من سنن الوضوء وقد سبق بيانه .

( فرع ) ذكر هنا عثمان وعلياً ، فأما عثمان فهو أبو عمرو ، ويقال أبو عبد الله ويقال أبو ليلي عثمان بن عفان بن أبى العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف ، أسلم قديماً وهاجر الهجرتين ، ويقال له ذا النورين ، لأنه تزوج بابنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج رقية فماتت عنده ، ثم أم كلثوم فماتت أيضاً عنده رضى الله عنهما ، قتل يوم الجمعة لثمانى عشرة خلت من ذى الحجة سنة خمس وثلاثين وهو ابن تسعين سنة ، وقيل ثمان وثمانين وقيل ثنتين وثمانين وصلى عليه جبير بن مطعم ، ولى الخلافة ثنتي عشرة سنة .

وأما على فهو أبو الحسن على بن أبى طالب بن عبد المطلب واسم أبى طالب عبد مناف وأم على فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف وهى أول هاشمية ولدت هاشمياً ، أسلمت وهاجرت الى المدينة وتوفيت فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل فى قبرها .

قتل على رضى الله عنه ليلة الجمعة لثلاث عشرة خلت من رمضان سنة أربعين وهو ابن ثلاث وستين سنة ، وقيل أربع وخمس ، ولى الخلافة خمس سنين الا يسيراً . رضى الله عنهما ومناقبهما كثيرة مشهورة .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم ينظر — فإن لم يقم من النوم — فهو بالخيار ان شاء غمس يده ثم غسل وان شاء أفرغ الماء على يده ثم غسل ، فإن قام من النوم فاستحب أن لا يغمس يده حتى يغسلها لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا استيقظ

أحدهم من نومه فلا يغس يده في الاناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدرى أين باتت يده « فإن خائف وغس لم يفسد الماء لأن الأصل الطهارة فلا يزال اليقين بالشك »

( الشرح ) الحديث المذكور صحيح رواه البخارى ومسلم بلفظه الا قوله : « ثلاثاً » فإنه في مسلم دون البخارى وقوله صلى الله عليه وسلم : « فإنه لا يدرى أين باتت يده » سببه ما قاله الشافعى رحمه الله وغيره أن أهل الحجاز كانوا يقتصرون على الاستنجاء بالأحجار ، وبلادهم حارة ، فإذا نام أحدهم عرق فلا يأمن النائم أن تطوف يده على المحل النجس أو على برة أو قماة ونحو ذلك فتنجس •

( أما حكم المسألة ) : فقال أصحابنا إذا كان يتوضأ من قدح وشبهه ما يغمس اليد فيه وليس فيه قلتان قطر — فإن شك في نجاسة يده — كره أن يغمسها فيه حتى يغسلها ثلاثاً للحديث ، وسواء كان الشك في نجاستها للقيام من النوم أو لغيره ، هكذا عبارة أصحابنا ، وصرحوا بأن الحكم متعلق بالشك • قالوا : وانما ذكر النوم في الحديث مثالا ونبه صلى الله عليه وسلم على المقصود بذكر العلة في قوله صلى الله عليه وسلم « فإنه لا يدرى أين باتت يده » وأما تقييد المصنف للمسألة بما اذا قام من النوم فخلافاً لما قاله الأصحاب •

وان تيقن طهارة يده فوجهان الصحيح منهما أنه بالخيار ان شاء غسل ثم غس وان شاء غس ثم غسل ، لأن كراهة الغمس عند الشك انما كانت للخوف من النجاسة ، وقد تحققنا عدم النجاسة ، وبهذا الوجه قطع المصنف والشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب والبندنجى والمحاملى في كتبه الثلاثة وابن الصباغ والمتولى والبغوى والجرجاني وصاحب العدة والبيان وغيرهم • ( والثاني ) استحباب تقديم الغسل لأن أسباب النجاسة قد تخفى في حق معظم الناس فيتوهم الطهارة في موضع النجاسة وربما نسي النجاسة فضبط الباب نثلاً يتساهل الشاك ، وهذا الوجه هو المختار عند الماوردى وامام الحرمین وغلطا من قال خلافه والله أعلم •

( فرع ) أنكر على المصنف في هذا الفصل شيئان ( أحدهما ) تخصيص استحباب الغسل قبل الغمس بما إذا قام من نوم والصواب ضبطه بالشك في نجاسة اليد كما أوضحناه ( والثاني ) قوله : استحَبَّ أَنْ لَا يَغْسِلَ حَتَّى يَغْسِلَ • لَا يَلْزَمُ مِنْهُ كِرَاهَةُ الْغَمْسِ أَوَّلًا ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ يَكْرَهُ الْغَمْسَ قَبْلَ الْغُسْلِ لِلنَّهْيِ الصَّرِيحِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَكَذَا صَرَحَ بِالْكَرَاهَةِ الْمَصْنَفُ فِي التَّنْبِيهِ وَآخَرُونَ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْبُيُوطِيِّ فَقَالَ : ( فَإِنْ غَسَّ يَدَهُ قَبْلَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَ الْغُسْلِ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ أَسَاءَ ) هَذَا نَصُّهُ وَهَذِهِ أَوَّلُ مَسْأَلَةٍ فِي الْبُيُوطِيِّ ، وَفِي هَذَا النَّصِّ تَصْرِيحٌ بِالْكَرَاهَةِ حَتَّى يَغْسِلَ ثَلَاثًا وَأَنَّ الْفَسْلَيْنِ لَا تَنْفِي الْكَرَاهَةَ لَكِنْ تَخَفِّفُهَا ، وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ لِهَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ •

( فرع ) قد ذكرنا كراهة غمس اليد قبل الغسل متى شك في نجاسة اليد سواء قام من نوم الليل أو النهار أو شك في نجاستها بسبب آخر ، وهي كراهة تنزيه ، هذا مذهبنا وبه قال جمهور العلماء ، وعن أحمد روايتان ( أحدهما ) لا فرق بين نوم الليل ونوم النهار ( والثانية ) ان قام من نوم الليل كره كراهة تحريم ، وان قام من نوم النهار فكراهة تنزيه ، وبهذا قال داود ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم : « فَاِنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » وَالْمَيِّتُ يَكُونُ فِي اللَّيْلِ ، وَالنَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ ، وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا بِأَنَّ اللَّيْلَ ذَكَرَ لِأَنَّهُ الْغَالِبُ وَنَبِيَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْعَلَّةِ بِقَوْلِهِ : « لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ » وَأَمْرٌ بِذَلِكَ احتياطاً فلا يكون واجباً ولا تركه محرماً كغيره مما في معناه والله أعلم •

( فرع ) إذا غمس يده وهو شاك في نجاستها قبل غسلها كان مرتكباً كراهة التنزيه ولا ينجس الماء بل هو باق على طهارته ، ويجوز أن يتطهر به هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه أصحابنا عن الحسن البصري رحمه الله أنه قال : ينجس ان كان قام من نوم الليل ، وحكى هذا عن اسحاق بن راهويه ومحمد بن جرير وداود ، وهو ضعيف جداً ، لأن الأصل طهارة الماء واليد فلا ينجس بالشك ، وقواعد الشرع متظاهرة على

هذا . ولا يمكن أن يقال : الظاهر من اليد النجاسة ، وأما الحديث فمحمول على الاستحباب والله أعلم .

( فرع ) إذا شك في نجاسة اليد كره غمسها في المائعات كلها حتى يغسلها فإن غمس قبل الغسل لم تنجس ولم يحرم أكله .

( فرع ) قال أصحابنا : إذا كان الماء في اناء كبير أو صخرة بحيث لا يمكن صبه على اليد وليس معه اناء صغير يغترف به فطريقه أن يأخذ الماء بفمه ثم يغسل به كفيه أو يأخذه بطرف ثوبه التنظيف أو يستعين بغيره .

( فرع ) اعلم أن كل ما ذكرناه إنما هو في كراهة تقديم الغمس على الغسل ، وأما أصل غسل الكفين فسنة بلا خلاف ، اتفق أصحابنا على التصريح بذلك وتظاهرت عليه نصوص الشافعي ودلائله من الأحاديث الصحيحة المشهورة ، ومن نقل اتفاق طرق الأصحاب عليه أمام الحرمين في النهاية ثم في مختصره للنهاية ، وإنما ذكرت هذا الكلام لأن عبارة الغزالي في الوسيط توهم اثبات خلاف فيه وذلك غير مراد فيتناول كلامه والله أعلم .

( فرع ) في فوائد الحديث المذكور في الكتاب ( أحداها ) أن الماء القليل إذا وردت عليه نجاسة نجسته وإن لم يغيره ( الثانية ) الفرق بين كون الماء وارداً أو موروداً وقد سبق بيان هذا في المياه ( الثالثة ) أن الغسل سبعا مختص بنجاسة الكلب والخنزير وفرعهما ذكره الخطابي وفي الاستدلال بهذا نظر ( الرابعة ) استحباب غسل النجاسة ثلاثاً سواء كانت متحققة أو متوهمة ( الخامسة ) أن النجاسة المتوهمة يستحب فيها الغسل ولا يكفي الرش وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور ، وقال بعض أصحاب مالك : يكفي الرش وسوضح المسألة بدليلها في باب إزالة النجاسة إن شاء الله تعالى ( السادسة ) استحباب الاحتياط في العبادات وغيرها بحيث لا ينتهي إلى الوسوسة وقد أوضحنا الفرق بينهما في آخر باب الشك في نجاسة الماء ( السابعة ) استحباب استعمال لفظ الكنايات فيما يتحاشى من التصريح به لقوله صلى الله عليه وسلم : « لا يدرى أين بات يده » ولم يقل فلعل يده وقعت على دبره أو

ذكره ، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن والسنة كقوله تعالى : ( الرث الى <sup>(١)</sup> نسائكم ) وقوله تعالى ( <sup>(٢)</sup> وقد أفضى بعضكم الى بعض ) وقوله ( <sup>(٣)</sup> وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ) وهذا كله اذا علم أن السامع يفهم المقصود فهما جليا ، والا فلا بد من التصريح نقيا للبس والوقوع في خلاف المطلوب وعلى هذا يحمل ما جاء من ذلك مصرحا به والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يتمضمض ويستنشق والمضمضة أن يجعل الماء في فيه ويديره فيه ثم يتجه ، والاستنشاق أن يجعل الماء في أنفه ويمده بنفسه الى خياشيمه ثم يستتر لما روى عمرو بن عبسة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما منكم من أحد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستتر الا جرت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء » والمستحب أن يبالغ فيهما لقوله صلى الله عليه وسلم للقيظ بن صبرة « أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائما » ولا يستقصى في المبالغة . فيصير سموطا فان كان صائما لم يبالغ للخير ، وهل يجمع بينهما أو يفصل ؟ قال في الأم : يجمع لأن علي بن أبي طالب رضى الله عنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فتمضمض مع الاستنشاق بماء واحد » . وقال في البويطي : يفصل بينهما لما روى طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين المضمضة والاستنشاق » ولأن الفصل أبلغ في النظافة فكان أولى ، واختلف أصحابنا في كيفية الجمع والفصل فقال بعضهم على قوله في الأم : يغرف غرفة واحدة يتمضمض منها ثلاثا ويستنشق منها ثلاثا ويبدأ بالمضمضة ، وعلى رواية البويطي يغرف غرفة يتمضمض منها ثلاثا ثم يغرف غرفة أخرى يستنشق منها ثلاثا ، وقال بعضهم على قوله في الأم : يغرف غرفة يتمضمض منها ويستنشق ثم يغرف غرفة أخرى يتمضمض منها ويستنشق ثم يغرف ثلاثة يتمضمض منها ويستنشق

(١) من الآية ١٨٧ من البقرة .

(٢) من الآية ٢١ من النساء .

(٣) من الآية ٢٣٧ من البقرة .



فيجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق . وعلى رواية البويطي يأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق ، والأول أشبه بكلام الشافعي رحمه الله ، لأنه قال يعرف غرفة لفيه وأتفه ، والثاني أصح لأنه أمكن ، فإن ترك المضمضة والاستنشاق جاز لقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : « توضأ كما أمرك الله » وليس فيما أمر الله تعالى المضمضة والاستنشاق ، ولأنه عضو باطن دونه حائل معتاد فلا يجب غسله كالعين ) .

( الشرح ) هذا الفصل فيه جمل وبيانا بمسائل ( احداها ) في الأحاديث ، أما حديث عمرو بن عبسة فصحيح رواه مسلم في صحيحه في أواخر كتاب الصلاة قبيل صلاة الخوف ، ولفظه في مسلم : « ما منكم رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق فينثر الا خرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه » ، وأما حديث لقيط بن صبرة فصحيح رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة من رواية لقيط ، وهذا المذكور في المذهب لفظ رواية الترمذي ذكره في كتاب الصيام وقال : حديث حسن صحيح . وهو بعض حديث طويل ، وآخر الحديث في المذهب عند قوله : « الا أن يكون صائما » . وأما قوله : « ولا يستقصي في المبالغة » الى آخره فليس من الحديث بل هو من كلام المصنف ، وهو بالواو لا بالفاء ، وقوله : « يستقصي » بالياء المثناة تحت في أوله لا بالتاء المثناة فوق ، وانما ضبطته لأن القلمي وغيره غلطوا فيه فجعلوه بالفاء والتاء وجعلوه من الحديث ، وهذا خطأ فاحش . وأما حديث علي رضي الله عنه فصحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ، وأما حديث طلحة بن مصرف فرواه أبو داود في سننه بإسناد ليس بقوى فلا يحتج به ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : « توضأ كما أمرك الله » فحديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي : حديث حسن ، وهو بعض حديث طويل وأصله في الصحيحين ، وفيه فوائد كثيرة جمعت منها في شرح صحيح البخاري نحو أربعين فائدة والله أعلم .

( المسألة الثانية ) : في الأسماء : أما عمرو بن عبسة فبعين مهلهة ثم باء موحدة ثم سين مهلهة مفتوحات وليس فيه نون ، وهذا لا خلاف فيه بين أهل

العلم . وأما قول ابن البرزى فى ألقاظ المهذب : انه يقال غيبة بالنون فغلط صريح وتحريف قبيح كنيته عمرو أبو نجيج السلمى قدم على النبى صلى الله عليه وسلم مكة ثم المدينة وكان رابع أربعة فى الاسلام وهو أخو أبى ذر لأمه سكن حصص حتى توفى بها (١) . وأما لقيط بن صبرة فهو بفتح اللام وصبرة يفتح الصاد وكسر الباء وهو لقيط بن عامر بن صبرة العقيلي أبو رزين وقيل لقيط بن عامر غير لقيط بن صبرة ، قال ابن عبد البر وغيره : وهذا غلط بل هنا واحد وقد أوضحت حاله فى تهذيب الأسماء . وأما طلحة بن مصرف فهو بضم الميم وفتح الصاد المهملة وكسر الراء المشددة هذا هو الصواب المشهور فى كتب الحديث والنسب والأسماء ، وقال القلمى فى ألقاظ المهذب يروى بفتح الراء أيضا وهذا غريب ولا أظنه يصح . وأما جد طلحة فاسمه كعب بن عمرو ، وهذا هو المشهور الأصح . وقال امام الأئمة أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة وغيره : اسمه عمرو بن كعب وقيل : انه لا صحبة لجد طلحة ، ذكر هذا الخلاف فى صحبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين ، وكان طلحة من أفاضل التابعين وأئمتهم ، وكان أقرأ أهل الكوفة أو من أقرئهم رحمه الله .

( المسألة الثالثة ) فى اللغات والألقاظ : الخياشيم جمع خيشوم وهو أقصى الألف وقيل الخياشيم عظام رقاق فى أصل الألف بينه وبين الدماغ ، وقيل غير ذلك ، وأما الاستنثار بالهاء المثلثة فهو طرح الماء والأذى من الألف بعد الاستنشاق ، وهذا هو المشهور الذى عليه الجمهور من أهل الحديث واللغة والفقه ، وقال ابن قتيبة : هو الاستنشاق ، وكذا حكاه الأزهري فى تهذيب اللغة عن ابن الأعرابي والبراء والأول هو الصواب الذى تقتضيه الأحاديث . وقد أوضحتها فى تهذيب الأسماء واللغات وجمعت أقوال العلماء فيها ، ومن أحسنها رواية فى الصحيحين عن عبد الله بن زيد فى صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه تمضمض واستنشق واستنثر » .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « يقرب الوضوء » فهو بضم الياء وفتح القاف وكسر الراء المشددة أى يدينه والوضوء هنا بفتح الواو . وهو الماء

(١) وفى الجزء الثامن عشر مزيد تحقيق لنا وضبط من الله العون ( ط )

الذى يتوضأ به وقوله صلى الله عليه وسلم : « الا جرت » : كذا ضبطه في المذهب « جرت » بالجيم والراء المخففة وكذا وجد بخط ابن الزغرانى تنفيذ المصنف ، وفي صحيح مسلم « خرت » بالخاء المعجمة وتشديد الراء ومعناه سقط وذهبت . قال صاحب مطالع الأنوار : هو في مسلم بالخاء نجس الرواة الا ابن أبي جعفر فرواه بالجيم : والمراد بالخطايا الصفائر كما جاء في الحديث الصحيح « ما لم يغش الكبائر » .

وقوله في المذهب : « ويشتر » هو بكسر الراء المثناة قال أهل اللغة يقال نثر واتثر واستنثر وهو مشتق من النثرة وهى طرف الأتف وقيل الأتف كله وقوله صلى الله عليه وسلم : « أسبغ الوضوء » أى أكمله وقوله : « فيصير سعويا » هو بفتح السين وضمها فبالفتح اسم لما يستعط به وبالضم اسم للفعل ، والغرفة بفتح الغين وضمها لغتان بمعنى يستعملان في الفعل وفي المغروف ، وقيل بالضم للمغروف وبالفتح للفعل وقيل بالضم للمغروف اذا كان ملء الكف وبالفتح للمغروف مطلقا وقيل غير ذلك . ويحسن الضم في قوله : يأخذ غرفة وقوله : غرفات ، يجوز فيه لغات فتح الغين والراء وضمها وضم الغين مع اسكان الراء وفتحها ، وقوله : ( قال للأعرابي ) : هو بفتح الهزة وهو الذى يسكن البادية ، وقوله : لأنه عضو باطن ، فيه احتراز من الظاهر ، وقوله : ( دونه حائل ) احتراز من الثقب في محل الطهارة . وقوله : معتاد ، احتراز من لحية المرأة والله أعلم .

( المسألة الرابعة ) في الأحكام : فالمضضة والاستشاق سنتان . قال أصحابنا : كمال المضضة أن يجعل الماء في فيه ويديره فيه ثم يسجه : وأقلها أن يجعل الماء في فيه ولا يشترط المجر . وهل تشترط الإدارة ؟ فيه وجهان أصحابهما لا تشترط ، هذا مختصر ما قاله الأصحاب ، وأما تفصيله فقال المناوردي : المضضة ادخال الماء مقدم النهم والمبالغة فيها ادارته في جميع النهم . قال : والاستشاق ادخال الماء مقدم الأتف والمبالغة فيه ايصاله خيشومه . قال : والمبالغة سنة زائدة عليهما . وقال المحاملى في المجموع : المشروع فيها ايصال الماء الى النهم والأتف قال : والمبالغة فيهما سنة قال الشافعى : المبالغة في المضضة أن يأخذ الماء بشفتيه فيديره في فيه ثم يسجه ، وفي الاستشاق أن يأخذ الماء بأفقه ويجذبه بنفسه ثم ينثر ولا يزيد على ذلك .

وقال صاحب العدة : تمام المضضة أن يأخذ الماء في الفم ويحركه ثم يبعه ، وتمام الاستشاق أن يأخذ الماء بنفسه ويبلغ خياشيمه ولا يجاوز ذلك فيصير سعوطا ، وقال المتولى : المضضة ادخال الماء في الفم والاستشاق ادخاله الأنف ، قال : والمبالغة فيهما سنة ، فالمبالغة في المضضة أن يدخل الماء الفم ويديره على جميع جوانب فمه ويوصله طرف حلقه ويمره على أسنانه وإثاته ثم يبعه ، يفعل ذلك ثلاثا ، وفي الاستشاق يجعل الماء في أنفه ويأخذه بالنفس حتى يصل الخياشيم ثم يدخل أصابعه فيزيل ما في أنفه من أذى ثم يستتر كما يفعل المتخط ، يفعل ذلك ثلاثا . وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه في استدلاله على أن المضضة سنة :

( فان قيل : المضضة والاستشاق أن يجعل الماء في فيه ويبعه وأن يجذبه بنفسه في أنه ويرده ، قلنا : ليس كما ذكرتم ، بل المضضة إيصال الماء الى باطن الفم ، والاستشاق إيصاله الى باطن الأنف على أى حال كان ، والذي ذكرتموه إنما هو المبالغة في المضضة والاستشاق ، فلو ملا فمه ماء ثم مجه أو بلعه ولم يدره في فمه كان مضضة ) . هذا كلام القاضي وفيما ذكرناه قبله من كلام الأصحاب التصريح بأن أقل المضضة جعل الماء في الفم ، والادارة ليست بشرط لأصل المضضة بل هي مبالغة ، وخالف المحاملى في التجريد الجماعة فقال : قال الشافعى : المضضة أن يأخذ الماء في فمه ويديره ثم يبعه فان لم يدره فليس بمضضة ، وكذا نقله صاحب البيان عن الشيخ أبى حامد وهو صريح في اشتراط الادارة ، والمشهور الذى عليه الجمهور أنها ليست شرطا كما سبق .

( فرع ) المبالغة في المضضة والاستشاق سنة بلا خلاف ، وأما قول الشيخ أبى حامد وصاحبه القاضي أبى الطيب في تعليقهما : المبالغة في الاستشاق سنة فليس معناه أنها ليست سنة في المضضة لأنها ذكرنا في صفة المضضة استحباب المبالغة فيها قال أصحابنا : المبالغة في المضضة أن يبلغ الماء أقصى الحلق ويديره فيه ، وفي الاستشاق أن يوصله الخياشيم قال في التتة : ثم يدخل أصبعه فيه فينزل ما في الأنف من أذى فان كان صائما كره أن يبائع فيهما ، وقال الماوردى : يبائع الصائم في المضضة

ولا يبالغ في الاستنشاق لقوله صلى الله عليه وسلم : « وبالغ في الاستنشاق الا أن تكون صائماً » ولأنه يمكنه رد الماء في المضمضة بإطباق حلقه ولا يمكنه في الاستنشاق هذا كلام الماوردي ، وبعضه ظاهر نص الشافعي في الأم فإنه قال : وإن كان صائماً رفق بالاستنشاق لئلا يدخل الماء رأسه . هذا نصه ولكن الصحيح الذي عليه الجمهور كراهة المبالغة فيهما للصائم لأنه لا يؤمن سبق الماء ، قال أصحابنا : وإذا بالغ غير الصائم فلا يستقصى في المبالغة فيصير سعوفا ويخرج عن كونه استنشاقاً .

( فرع ) قال الشافعي في المختصر : يستحب أن يأخذ الماء للمضمضة بيده اليمنى واتفق الأصحاب على استحباب ذلك ودليله حديث عثمان في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه أخذ الماء للمضمضة بيمينه » رواه البخاري ومسلم .

( فرع ) السنة أن ينثر وهو أن يخرج بعد الاستنشاق ما في أنفه من ماء وأدى للحديث الصحيح الذي ذكرناه وفيه أحاديث كثيرة جمعها في جامع السنة ، قال أصحابنا : ويستشر بيده اليسرى للحديث الصحيح « كانت يده صلى الله عليه وسلم اليسرى لخلائه وما كان من أذى » وسنوضحه في باب الاستطابة إن شاء الله تعالى . وروى البيهقي بإسناده الصحيح عن عبي بن عبد الله بن عوف عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد غسل الكف : « فأدخل يده اليمنى في الأناء فملا فمه فتمضمض واستنشق وثر بيده اليسرى يفعل ذلك ثلاثاً » والله أعلم .

### فرع في كيفية المضمضة والاستنشاق

اتفق نص الشافعي والأصحاب على أن سنتهما تحصل بالجمع والفصل وعلى أي وجه أوصل الماء إلى العضوين ، واختلف نصه واختيار الأصحاب في الأفضل من الكيفيتين فنص في الأم ومختصر المزني أن الجمع أفضل . ونص في البويطي أن الفصل أفضل ، ونقله الترمذي عن الشافعي ، قال المصنف والأصحاب : القول بالجمع أكثر في كلام الشافعي وهو أيضاً أكثر في الأحاديث ، بل هو الموجود في الأحاديث الصحيحة ، منها حديث علي

رضي الله عنه الذي ذكره المصنف ، وقد قدمنا بيانه وأنه صحيح ومنها حديث عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم « فتنفض وضوءه واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثا » رواه البخاري ومسلم ، وفي رواية للبخاري « فمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات » وفي رواية لمسلم « فمضمض واستنشق واستنثر من ثلاث غرفات » وفي رواية « تمضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة » رواه البخاري . ومنها حديث ابن عباس في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم « فأخذ غرفة من ماء تمضمض بها واستنشق » رواه البخاري ، وعن ابن عباس أيضا « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ، وجمع بين المضمضة والاستنشاق » رواه الدارمي في مسنده بإسناد صحيح فهذه أحاديث صحاح في الجمع .

وأما الفصل فلم يثبت فيه حديث أصلا وانما جاء فيه حديث طلحة بن مصرف وهو ضعيف كما سبق .

هذا بيان الأحاديث ونصوص الشافعي ، وأما الأصحاب فجمهورهم حكوا في المسألة قولين كما حكاه المصنف ( أحدهما ) الجمع أفضل ( والثاني ) الفصل أفضل ، وحكى امام الحرمين ومن تابعه طريقا آخر وهو القطع بتفضيل الفصل ، وبه قطع המחمل في المقنع ، وتأولوا حديث عبد الله بن زيد ونصوص الشافعي على أن المراد بها بيان الجواز ، وهذا فاسد كما ساذكره ان شاء الله تعالى .

وأما الجمهور الذين حكوا قولين فاختلقوا في أصحهما فصيح المصنف والمحملى في المجوع والرويانى والرافعى وكثيرون الفصل ، وصحح البغوى والشيخ نصر المقدسى وغيرهما الجمع : هذا كلام الأصحاب والصحيح بل الصواب تفضيل الجمع للأحاديث الصحيحة المتظاهرة فيه كما سبق وليس لها معارض .

وأما حديث الفصل فالجواب عنه من أوجه ( أحدها ) أنه ضعيف كما سبق فلا يحتج به لو لم يعارضه شيء فكيف اذا عارضه أحاديث كثيرة صحاح

( الثاني ) أن المراد بالفصل أنه تمضض ثم مع ثم استنشق ولم يخلطهما .  
 قاله الشيخ أبو حامد والشيخ نصر ( والثالث ) أنه محمول على بيان الجواز  
 وهذا جواب صحيح لأن هذا كان مرة واحدة لأن لفظة في سنن أبي داود  
 قال : « دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ فرأيتة يفصل بين  
 المضمضة والاستنشاق » وهذا لا يقتضي أكثر من مرة فحملة على بيان  
 الجواز تأويل حسن . وأما ما تأوله الآخرون من حمل أحاديث الجمع  
 ونصوص الشافعي على بيان الجواز ففاسد ، لأن روايات الجمع كثيرة من  
 جهات عديدة وعن جماعة من الصحابة ، ورواية الفصل واحدة وهي ضعيفة .  
 وهذا لا يناسب بيان الجواز في الجمع ، فإن بيان الجواز يكون في مرة  
 وبحوها ويدوم على الأفضل ، والأمر هنا بالعكس ، فحصل أن الصحيح  
 تفضيل الجمع والله أعلم .

وفي كيفية الجمع وجهان أصحهما بثلاث غرفات ، يأخذ غرفة يتضمض  
 منها ثم يستنشق منها ثم يأخذ غرفة ثانية يفعل بها كذلك ، ثم تالفة كذلك .  
 ودليله حديث عبد الله بن زيد ، وهذا الوجه هو قول القاضي أبي حامد  
 واختيار أبي يعقوب الأيوبردي والقاضي أبي الطيب ، واتفق المصنفون على  
 نصحيته ، ممن صححه القاضي أبو الطيب والمتولي والبغوي والرويانى  
 والرافعى وغيرهم وقطع به الشيخ نصر وغيره .

والوجه الثانى يجمع بغرفة واحدة ، فعلى هذا في كفيته وجهان  
 ( أحدهما ) يخلط المضمضة بالاستنشاق فيمضض ثم يستنشق ثم  
 يمشض ثم يستنشق ثم يمشض ثم يستنشق ، وبهذا قطع البنديجى من  
 العراقيين تقريباً على قولنا بغرفة ( والثانى ) لا يخلط بل يتمضض ثلاثاً  
 متوالية ثم يستنشق ثلاثاً متوالية : وهذان الوجهان نقلهما امام الحرمين  
 فقال : قال العراقيون يخلط لأن اتحاد الغرفة يدل على أنها في حكم عضو  
 واحد ، وقطع أصحاب الفناء بترك الخلط . قال الامام : وهذا هو الصحيح  
 وكذا صححه الغزالى وآخرون وتصحيحه هو الظاهر . فإن القاضي حين :  
 لأن الأصل في الطهارة لا ينتقل الى عضو حتى يفرغ ما قبله .

وأما كيفية الفصل ففيها وجهان ( أحدهما ) بست غرفات يتمضض

بثلاث ثم يستنشق بثلاث ( والثاني ) بغرفتين يتضمن أحدهما ثلاثا ثم يستنشق بالثانية ثلاثا ، وهذا الثاني أصح ، صححه جماعة منهم الرافعي وقطع به البندنجي والبعوى على هذا القول . فحصل في المسألة خمسة أوجه ( الصحيح ) تفضيل الجمع بثلاث غرفات ( والثاني ) بغرفة بلا خلط ، ( والثالث ) بغرفة من الخلط ، ( والرابع ) الفصل بغرفتين ، ( والخامس ) بست غرفات ، وهو أضعفها والله أعلم .

( فرع ) اتفق أصحابنا على أن المضمضة مقدمة على الاستنشاق سواء جمع أو فصل بغرفة أو بغرفات ، وفي هذا التقديم وجهان حكاه الماوردي والشيخ أبو محمد الجويني وولده امام الحرمين وآخرون أصحابها أنه شرط فلا يحسب الاستنشاق الا بعد المضمضة لأنهما عضوان مختلفان : فاشترط فيهما الترتيب كالوجه واليد ، والثاني : أنه مستحب ويحصل الاستنشاق وان قدمه كتقديم اليسار على اليمين والله أعلم .

( المسألة الخامسة ) في مذاهب العلماء في المضمضة والاستنشاق وهي أربعة ( أحدها ) أنهما سنتان في الوضوء والغسل ، هذا مذهبنا وحكاه ابن المنذر عن الحسن البصري والزهرى والحكم وقتادة وربيعة ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك والأوزاعي والليث ورواية عن عطاء وأحمد . والمذهب الثاني : أنهما واجبتان في الوضوء والغسل وشرطان لصحتهما ، وهو مذهب ابن أبي ليلى وحماة وإسحق المشهور عن أحمد ورواية عن عطاء ( والثالث ) واجبتان في الغسل دون الوضوء وهو قول أبي حنيفة وأصحابه وسفيان الثوري ( والرابع ) الاستنشاق واجب في الوضوء والغسل دون المضمضة وهو مذهب أبي ثور وأبي عبيد وداود ورواية عن أحمد قال ابن المنذر : وبه أقول .

واحتج لمن أوجبهما فيهما بأشياء منها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلهما ، وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للطهارة المأمور بها . وعن عائشة مرفوعا : « المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه » وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « تمضضوا واستنشقوا » ولأنه عضو من الوجه ويجب غلته من النجس فوجب من الحدث كالخد .



واحتج لمن أوجبها في الغسل بحديث عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « تحت كل شعرة جنابة فاغسلوا الشعر وأنتقوا البشرة » قالوا : وفي الأنف شعر وفي الفم بشرة • وعن أبي هريرة أيضا عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه جعل المضضة والاستشاق نلثا للجنب فريضة » وعن علي رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسلها فعل بها كذا وكذا من النار قال علي : فمن لم عادت رأسى وكان يجز شعره » حديث حسن رواه أبو داود وغيره بإسناد حسن ، قالوا : ولأنهما عضوان يجب غسلهما من النجاسة فكذا من الجنابة كما في الأعضاء ، ولأن الفم والأنف في حكم ظاهر البدن من أوجه لأنه لا يشق إيصال الماء إليهما ، ولا يقتر بوضع الطعام فيهما ، ولا تصح انفصاله مع نجاسة عليهما ، قالوا : ولأن اللسان يلحقه حكم الجنابة ولهذا يحرم به القراءة •

واحتج لمن أوجب الاستشاق دون المضضة بحديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ في أنفه ماء ثم لينثر » رواه البخاري ومسلم وبقوله صلى الله عليه وسلم للقيط ، « وبالغ في الاستشاق إلا أن تكون صائما » وهو حديث صحيح كما سبق ، وبحديث سلة بن قيس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا توضأت فاتتر وإذا استجمرت فأوتر » رواه الترمذي وقال : حسن صحيح •

واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( فاغسلوا<sup>(١)</sup> وجوهكم ) وقوله تعالى : ( وإن<sup>(٢)</sup> كنتم جنبا فاطهروا ) والوجه عند العرب ما حصلت به المواجهة ، وقال صلى الله عليه وسلم لأبي ذر وقد سأله عن الجنابة تصيبه ولا يجد الماء : « الصعيد الطيب وضوء المسلم وإن لم يجد الماء عشر حجج فاذا وجد الماء فليمسه بشرته » حديث صحيح رواه أبو داود وآخرون بأسانيد صحيحة ، قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح ، وسنوضحه حيث ذكره المصنف في التيمم إن شاء الله تعالى •

قال أهل اللغة : البشرة ظاهر الجلد ، وأما باطنه فأدمه بفتح الهزة

والدائل ، واحتجوا بقوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي : « توضأ كما أمرك الله » وهو صحيح سبق بيانه . وموضع الدلالة أن الذي أمر الله تعالى به غسل الوجه وهو ما حصلت به المواجهة دون باطن الفم والأنت . وهذا الحديث من أحسن الأدلة ولهذا اقتصر المصنف عليه لأن هذا الأعرابي صلى ثلاث مرات فلم يحسنها فعلم النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ أنه لا يعرف الصلاة التي تفعل بحضرة الناس وتشاهد أعمالها فعله واجباتها وواجبات الوضوء فقال صلى الله عليه وسلم : « توضأ كما أمرك الله » ولم يذكر له سنن الصلاة والوضوء لئلا يكثر عليه فلا يضبطها ، فلو كانت المضضة والاستشاق واجبتين لعلمه إياهما ، فانه مما يخفى لا سيما في حق هذا الرجل الذي خفيت عليه الصلاة التي تشاهد ، فكيف الوضوء الذي يخفى ؟ .

واحتجوا من الأقيسة والمعاني بأشياء كثيرة جدا منها ما ذكره المصنف :  
عضو باطن دونه حائل معتاد فلم يجب غسله كداخل العين .

والجواب عن احتجاجهم بفعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه محمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه ولأن فيه غسل الكفين والتكرار وغيرها ما ليس بواجب بالاجماع ، والجواب عن حديث عائشة رضى الله عنها من وجهين ( أحدهما ) : أنه ضعيف وضعفه من وجهين أحدهما : لضعف الرواة والثاني : أنه مرسل ، ذكر ذلك الدارقطني وغيره ( والوجه الثاني ) لو صح حمل على كمال الوضوء . والجواب عن حديث أبي هريرة من هذين الوجهين لأنه من رواية عمرو بن الحصين عن ابن علاثة بضم العين المهمله وبلاد مخففة ثم ثاء مثناة قال الدارقطني وغيره : هما ضعيفان متروكان . وهذه العبارة أشد عبارات الجرح توهينا باتفاق أهل العلم بذلك ، قال الخطيب البغدادي : كان عمرو بن الحصين كذابا .

وأما قولهم : عضو من الوجه فلا نسله . وأما حديث : تحت كل شعرة جناية » الى آخره فضعيف رواه أبو داود والترمذي وغيرها وضعفوه كلهم لأنه من رواية الحارث بن وجيه وهو ضعيف منكر الحديث . وجواب ثان وهو حمله على الاستحباب جمعا بين الأدلة : وجواب ثالث للخطابي أن الشره عند أهل اللغة ظاهر الجلد كما سبق بيانه . وداخل الفم والأنت ليس

يسرد . وأما الشعر فمُرَاد به ما على البُرة . وأما حديث : « انضطه  
والاستنشاق ثلاثا فريضة » فضعيف ولو صح حمل على الاستحباب . فإن  
الثلاث لا تجب بالاجتماع . وأما حديث عن رضى الله عنه فمَحْمولٌ على الشعر  
الظاهر جمعا بين الأدلة ، ويدل عليه أيضا قوله : « عادت رأسى » .

وأما قولهم : عضوان يجب غسلهما عن النجاسة فكذا من الجنابة  
فمستقضى بداخل العين ، وأما قولهم داخل الفم والأنف في حكم ظاهر البدن  
بدليل عدم القطر ووجوب غسل نجاستهما . فجوابه أنه لا يزم من كونها  
في حكم الظاهر في هذين الأمرين أن يجب غسلها . فإن داخل العين كذلك  
بالاتفاق ، فإنه لا يفطر بوضع طعام فيها ولا يجب غسلها في الطهارة ويحكم  
بنجاستها بوقوع نجاسة فيها .

فإن قالوا : لا تنجس العين عند أبي حنيفة فإنه لا يوجب غسلها قال  
الشيخ أبو حامد : قلنا هذا غلط . فإن العين عنده تنجس وإن لا يجب  
غسلها عنده لكون النجاسة الواقعة فيها لا تبلغ قدر درهم ، وإذا لم بلغت  
النجاسة في العين وحواليها الدرهم وجب غسلها عنده . وأما قولهم يتعلق  
باللسان جنابة بدليل تحريم القراءة . فجوابه أنه لا يزم من نعلق حكم  
الحدث به أنه يجب غسله كما يحرم على المحدث من المصحف بظهره ولسانه  
ولا يجب غسلها . وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « فليجعل في أنفه ماء ثم  
ليشر » فمحمول على الاستحباب فإن التشر لا يجب بالاجتماع . وقوله صلى  
الله عليه وسلم : « وبالغ في الاستنشاق » محمول أيضا على التنبه فإن  
المبالغة لا تجب بالاتفاق والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يغسل العين . ومن أصحابنا من قال : يستحب غسلها ، لأن ابن  
عمر رضى الله عنهما كان يغسل عينه حتى عسى ، والأول أصح لأنه لم ينقل  
ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً ولا فعلاً . فدل على أنه ليس  
بسنون ، ولأن غسلها يؤدي إلى الضرر ) .

( الشرح ) هذا الأثر عن ابن عمر رضى الله عنهما صحيح رواه ما

في الموطأ عن نافع أن ابن عمر : ( كان اذا اغتسل من الجنابة يتوضأ فيغسل وجهه وينضح في عينيه ) هذا لفظه وكذا رواه البيهقي وغيره ، وليس في رواياتهم ( حتى عمى ) وفيها وينضح في عينيه بالثنية ، وفي المهذب عنه بالافراد .

وقول المصنف ( حتى عمى ) يحتمل أن يكون عماء بسبب غسل العين كما هو السابق الى الفهم وكما يدل عليه كلام أصحابنا ، ويحتمل كونه بسبب آخر ويكون معناه ما زال يغسلهما حتى حصل سبب عمى به فترك بعد ذلك غسلهما ، ففي تهذيب اللغة للأزهري قال ابن الأعرابي : القدح انسلاق العين من كثرة البكاء وكان عبد الله بن عمر قدعا .

( قلت ) القدح بفتح القاف والدال وبالعين المهملتين وقوله : « كان قدعا » بكسر الدال فظاهر هذا أنه عمى بالبكاء ، ويحتمل أنه بالأمرين والله أعلم .

( أما حكم المسألة ) فلا يجب غسل داخل العين بالاتفاق وفي استحبابه لوجهان اللذان ذكرهما المصنف أحدهما عند الجمهور : لا يستحب ، ومن صححه المصنف والماوردي والقاضي أبو الطيب والمتولي والشاشي والرافعي وآخرون ، ونقله الماوردي عن أصحابنا المتقدمين غير الشيخ أبي حامد . وصححت طائفة الاستحباب وقطع به الشيخ أبو حامد والبنديجي والنجاشي في المجموع والتجريد والبعوي وصاحب العدة ونقله البغوي عن نصه في الأم ، وليس نصه في الأم ظاهرا فيما نقله فانه قال في الأم : انما أكدت المضمة والاستنشاق دون غسل العينين للسنة ، ولأن الفم والأنف يتغيران وأن الماء يقطع من تغيرهما ، وليس كذلك العين . وذكر القاضي أبو الطيب أن بعض الأصحاب قال : يستحب ذلك لأن الشافعي نص عليه ، قال القاضي : ولم أر فيه نصا وانما قال الشافعي : أكدت المضمة والاستنشاق على غسل داخل العينين والله أعلم .

( فرع ) هذا الذي ذكرناه انما هو في غسل داخل العين ، أما ما في العينين فبغسلان بلا خلاف . فان كان عليهما قذى يمنع وصول الماء الى المحل

لواجب من الوجه وجب مسحه وغسل ما تحته والا فمسحهما مستحب .  
هكذا فصله الماوردي ، وأطلق الجمهور أن غسلهما مستحب ونقله الروياني  
عن الأصحاب فقال : قال أصحابنا يستحب مسح مآقيه بسبابتيه : وهذا  
الاطلاق محمول على تفصيل الماوردي . وعن أبي أمامة رضي الله عنه أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( كان يسح المآقين <sup>(١)</sup> في وضوئه ) رواه  
أبو داود بأسناد جيد ولم يضعفه ، وقد قال : انه اذا لم يضعف الحديث  
يكون حسنا أو صحيحا لكن في اسناده شهر <sup>(٢)</sup> بن حوشب وقد جرحه  
جماعة لكن وثقه الأكثرون وبنوا أن الجرح كان مستندا الى ما ليس بجرح  
والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يغسل وجهه وذلك فرض لقوله تعالى : ( فاغسلوا وجوهكم )  
والوجه ما بين منابت شعر الرأس الى الذقن ومنتهى اللحين طولاً ، ومن  
الأذن الى الأذن عرضاً ، والاعتبار بالمنابت المعتادة لا بمن تصلع الشعر عن  
ناصيته ولا بمن نزل الى جبهته . وفي موضع التحذيف وجهان ، قال أبو  
العباس : هو من الوجه لأنهم أنزلوه من الوجه ، وقال أبو اسحق : هو من  
الرأس لأن الله تعالى خلقه من الرأس فلا يصير وجهها بفعل الناس ) .

( الشرح ) غسل الوجه واجب في الوضوء بالكتاب والسنن المتظاهرة  
والاجماع ، وهذا الذي ذكره المصنف في حد الوجه هو الصواب الذي عليه  
الأصحاب ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأم ، وذكر المزن في المختصر في  
جلده كلاماً طويلاً مختلاً أنكره عليه الأصحاب ونقل امام الحرمين عن

(١) المآق مؤخر العين ورواية الحديث مدرج فيها : « الأذنان من الرأس » كما قال ذلك  
سليمان بن حرب شيخ أبي داود ونسباً الإدراج الى أبي أمامة ونحوه : « ذكر وسوء النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح المآقين وقال : الأذنان من  
الرأس » ( ط ) .

(٢) كان السب في تجريده استعماله على بيت المال وقد اخذ مرة خريطة فباعها :  
لقد باع شهر دينه بخريطة من يمس من القراء بعد يا شهر  
وقال أيوب بن أبي الحسين الندي : ما رأيت أحداً أقرأ لكتاب الله منه ، وقال البخاري :  
حسن الحديث مات سنة ١١١ ( ط ) .

الأصحاب في حده عبارة حسنة فقال : قال الأصحاب : حده طولاً ما بين منحدر تدوير الرأس أو من مبتدأ تسطيح الجبهة الى منتهى ما يقبل من الذقن ، ومن الأذن الى الأذن عرضاً . هذا كلام الامام .

قال أصحابنا : ولا يدخل وتدا الأذن في الوجه ولا خلاف فيه ، قال البغوى : الا أنه لا يمكن غسل جميع الوجه الا بغسلها ، والياض الذى بين الأذن والعذار من الوجه عندنا وهو داخل في الحد . وأما اذا نصلع الشعر عن ناصيته أى زال عن مقدم رأسه فلا يجب غسل ذلك الموضع بلا خلاف لأنه من الرأس ، ولو نزل الشعر عن المنابت المعتادة الى الجبهة نظر ان عمها وجب غسلها كلها بلا خلاف ، وان ستر بعضها فطريقان الصحيح منهما وبه قطع العراقيون وجوب غسل ذلك المستور ، ونقل القاضى حسين أن الشافعى نص عليه في الجامع الكبير ( والثانى ) وبه قال الخراسانيون : فيه وجهان أصحهما هذا ، والثانى : لا يجب لأنه في صورة الرأس .

وأما موضع التحذيف فسمى بذلك لأن الأشراف والنساء يعتادون ازالة الشعر عنه ليتسع الوجه قال الشيخ أبو حامد : هو الشعر الذى بين النزعة والعذار وهو المتصل بالصدغ ، وقال الشافى في المستظهرى : هو ما بين ابتداء العذار والنزعة داخلا في الجبين من جانبى الوجه يؤخذ عنه الشعر ، يفعلهُ الأشراف . وقال الغزالى في الوسيط : هو القدر الذى اذا وضع طرف الخيط على رأس الأذن والطرف الثانى على زاوية الجبين وقع في جانب الوجه .

وقال أبو الفرج عبد الرحمن السرخسى في أماليه : هو موضع الشعر الخفيف الذى ينزل منبته الى الجبين بين يباضين ، أحدهما : يياض النزعة . والثانى : يياض الصدغ ، وقيل في حده أقوال آخر .

وأما حكمه : ففيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وكلاهما منقول عن نص الشافعى . قال امام الحرمين في النهاية : قال الشافعى : موضع التحذيف من الوجه وأشار الشيخ أبو حامد الى نحو هذا ، وقال 'رويانى في البحر : قال القاضى أبو الطيب : قال أبو اسحق المروزى : نص

الشافعي في الاملاء أنه من الرأس : فهذان نصان ، واتفق الأصحاب في الطريقين على حكاية الخلاف وجهين مع أنها قولان كما ترى ، فكأنهما لم يثبتا عند واحد منهم وإن كان قد ثبت أحدهما عند بعضهم ، واختلفوا في أصح الوجهين فصحح الماوردي والبنديجي والغزالي في الوسيط والوجيز أنه من الوجه ، وبه قطع امام الحرمين ، ونقله الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة وصحح الجمهور كونه من الرأس : منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والمتولي والشافعي وصاحب البيان وآخرون ونقله الروياني والرافعي عن الجمهور ، وهو الموافق لنص الشافعي في حد الرأس والله أعلم .

( فرع . ) قول المصنف : الى الذقن ومنتهى اللحين ، جمع بينهما تأكيدا والا فأحدهما يعني عن الآخر ، والذقن بفتح الدال المعجمة والقاف وجمعه أذقان وهو مجمع اللحين ، واللحيان بفتح اللام وأحدهما لحي . هذه اللغة المشهورة وحكى صاحب مطالع الأنوار وغيره كسر اللام وهو غريب ضعيف ، وهما الفكأن وعليهما منابت الأسنان السفلى . والأذن بضم الذال ويجوز اسكانها تخفيفا ، وكذا كل ما كان على فعل بضم أوله وثانيه بجوز اسكان ثانيه كعنق وكتب ورسل ، وفي الشعر لغتان مشهورتان بفتح العين واسكانها والفتح أفصح ، وقوله : لأنهم أنزلوه من الوجه معناه نزلوه منزلة جزء من الوجه : والذين نزلوه هم الأشراف والنساء كما سبق والله أعلم .

( فرع ) ذكرنا أن البياض الذي بين الأذن والعدار من الوجه ، هذا مذهبا وحكاه أصحابنا عن أبي حنيفة ومحمد وأحمد وداود ، وعن مالك أنه ليس من الوجه وعن أبي يوسف يجب على الأمرد غسله دون التلطي ، وحكى الماوردي هذا التفصيل عن مالك ، ودليلنا أنه تحصل به المواجهة كالخد . واحتج الماوردي وغيره فيه بحديث علي رضي الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في غسل الوجه : « ضرب ببناء على وجهه ثم ألقم ابهاميه ما أقبل من أذنيه » رواه أبو داود والبيهقي وليس بقوة ، لأنه من رواية محمد بن اسحق صاحب المغازي وغو مدلس ونم يذكر ساعه فلا يحتج به كما عرف ، فلهذا لم أعتمد وإنما اعتدت المنى وذكرت الحديث تقوية ولأبين حاله والله أعلم .

## قَالَ المصنف رحمه الله تعالى

( فان كان ملتجيا نظرت - فان كانت لحيته خفيفة لا تستر البشرة - وجب غسل الشعر والبشرة للآية ، وان كانت كثيفة تستر البشرة وجب أفاضة الماء على الشعر ، لأن المواجهة تقع به ولا يجب غسل ما تحته لما روى ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم : « توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه » وبغرفة واحدة لا يصل الماء الى ما تحت الشعر مع كثافة اللحية . ولأنه باطن دونه حائل معتاد فهو كداخل الفم والأنف . والمستحب أن يخلل لحيته لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان يخلل لحيته » فان كان بعضها خفيفا وبعضها كثيفا غسل ما تحت الخفيف وأفاض الماء على الكثيف ) .

( الشرح ) في هذه القطعة مسائل ( احداها ) حديث ابن عباس رواه البخارى في صحيحه وقوله : وبغرفة واحدة لا يصل الماء مع كثافة اللحية : معناه أن لحيته الكريمة كانت كثيفة ، وهذا صحيح معروف . وأما قوله : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته » فصحيح رواه الترمذى من رواية عثمان بن عفان رضى الله عنه وقال : حسن صحيح ، وفي تحليل اللحية أحاديث كثيرة وينكر على المصنف قوله : روى بصيغة تمريض مع أنه حديث صحيح .

( الثانية ) اللحية بكسر اللام وجمعها لحي بضم اللام وكسرها وهو أفصح وهى الشعر النابت على الذقن ، قاله المتولى والغزالي فى البسيط وغيرهما . وهو ظاهر معروف ، لكن يحتاج الى بيان بسبب الكلام فى العارضين كما سنوضحه ان شاء الله تعالى ، وقد سبق أن البشرة ظاهر الجلد، والكثرة والكثيفة بمعنى ، وقوله لأنه باطن ، احتراز من اليد والرجل وقوله : دونه حائل ، احتراز من الثقب فى موضع الطهارة فانه يجب غسل داخله . وقوله : « معتاد » احتراز من اللحية الكثة لامرأة .

( الثالثة ) اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها بلا خلاف ولا يجب غسل باطنها ولا البشرة تحته ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور الذى نص عليه الشافعى رحمه الله وقطع به جمهور الأصحاب فى الطرق كلها وهو مذهب



مالك وأبي حنيفة وأحمد وجاهير النساء من الصحابة والتابعين وغيرهم ، وحكى الرافعي قولاً ووجهاً أنه يجب غسل البشرة وهو مذهب المزني وأبي ثور ، قال الشيخ أبو حامد : غلط بعض الأصحاب فظن المزني ذكر هذا عن مذهب الشافعي رحمه الله ، قال : وليس كذلك . وإنما حكى مذهب نفسه وانفرد هو وأبو ثور في هذه المسألة . ولم يتقدمها فيها أحد من السلف .

( قلت ) قد نقله الخطابي عن اسحق بن راهويه أيضاً وهو أكبر منها : واحتج لهم بحديث أنس المذكور في الفرع الثالث بعد هذه المسألة ، وقوله : فخلل لحيته وقال : « هكذا أمرني ربي » وبالقياس على غسل الجنابة وعلى الشارب والحاجب .

واحتج الأصحاب بما ذكره المصنف من حديث ابن عباس والقياس وأجابوا عن غسل الجنابة بأنها أغلظ ولهذا وجب غسل كل البدن ولم يجز مسح الخف بخلاف الوضوء ، ولأن الوضوء يتكرر فيشق غسل البشرة فيه مع الكثافة بخلاف الجنابة ، وأما الشارب والحاجب فكثافته نادرة ولا يشق إيصال الماء إليه بخلاف اللحية . وإن كانت اللحية خفيفة وجب غسل ظاهرها وباطنها والبشرة تحتها بلا خلاف عندنا . وإن كان بعضها خفيفاً وبعضها كثيفاً فلذلك بعض منها حكمه لو كان متمحضاً فللكثيف حكم اللحية الكثيفة وللخفيف حكم اللحية الخفيفة ، هذا هو المذهب الصحيح وبه قطع الأصحاب في الطرق .

وقال الماوردي : إن كان الكثيف متفرقا بين الخفيف لا يتاز ولا ينفرد عنه وجب إيصال الماء إلى جميع الشعر والبشرة وحكى الرافعي وجهاً أن للجميع حكم الخفيف مطلقاً ، وحكى الإمام أبو سهل الصعلاوكي نصاً عن الشافعي رحمه الله أن من كان جانباً لحيته خفيفين وبينهما كثيف وجب غسل البشرة كلها كالحاجب ، وهذا نص غريب جداً وقد ذكرته في طبقات الفتاه في ترجمة عمر القصاب والله أعلم .

( فرع ) في ضبط اللحية الكثيفة والخفيفة أوجه ( أحدها ) ما عده

الناس خفيفا فخفيف ، وما عدوه كثيفا فهو كثيف ، ذكره القاضى حسين فى تعليقه وهو غرب ( والثانى ) ما وصل الماء الى ما تحته بلا مشقة فهو خفيف ، وما لا فكثيف ، حكاه الخراسانيون ( والثالث ) وهو الصحيح وبه قطع العراقيون والبلغوى وآخرون وصححه الباقرن وهو ظاهر نص الشافعى أن ما ستر أنبشرة عن الناظر فى مجلس التخطب فهو كثيف وما لا فخفيف •

( فرع ) قد ذكرنا أن مذهبنا أنه يجب غسل اللحية الخفيفة والبشرة تحتها ، وبه قال مالك وأحمد وداود ، قال بعض أصحابنا : وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يجب غسل ما تحتها كداخل الفم ، وكما سونا بين الخفيف والكثيف فى الجنابة وأوجبنا غسل ما تحتها فكذا نسوى بينها فى انوضوء فلا نوجبها ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( فاغسلوا<sup>(١)</sup> وجوهكم ) وهذه البشرة من الوجه ويقع بها المواجهة ، ولأنه موضع ظاهر من الوجه فاشبه الخد ويخالف الكثيف فانه يشق اىصال الماء اليه بخلاف هدا .

والجواب عن داخل الفم أنه يحول دونه حائل أصلى فأسقط فرض الوضوء ، واللحية طارئة والطارىء اذا لم يستر الجميع لم يسقط الفرض كالخف المخرق ، والجواب عن غسل الجنابة أن المعتبر فى الموضعين المشقة وعدمها . فلما كانت الجنابة قليلة أوجبنا ما تحت الشعور كلها بعدم المشقة فكذا ما تحت الخفيف فى الوضوء بخلاف الكثيف والله أعلم •

( فرع ) قد ذكرنا أن التخليل سنة ، ولم يذكر الجمهور كيفيته . وقال السرخسى : يخللها بأصابعه من أسفلها قال : ولو أخذ للتخليل ماء آخر كان أحسن ، ويستدل لما ذكره من الكيفية بحديث أنس رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت عنقه فخلل بها لحيته وقال : هكذا أمرنى ربى » رواه أبو داود ولم يضعفه واسناده حسن أو صحيح والله أعلم •

(١) من الآية ٦ من المائدة .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف في الوضوء الا في خمسة مواضع : الحاجب والشارب والعنفقة والعدار واللحية الكثية للمرأة لأن الشعر في هذه المواضع يخف في العادة وان كثف لم يكن الا نادرا فلم يكن له حكم ) .

( الشرح ) قال أصحابنا : ثمانية من شعور الوجه يجب غسلها وغسل البشرة تحتها سواء خفت أو كثفت ، وهي الحاجب والشارب والعنفقة والعدار ولحية المرأة ولحية الخنثى وأهداب العين وشعر الخد ، فأما الخمسة الأولى فقد ذكرها المصنف والأصحاب ، وأما الأهداب فنص عليها الشافعي والأصحاب منهم الشيخ أبو حامد والماوردي والمحاملي وسليم الرازي والقاضي حسين والفوراني وإمام الحرمين وابن الصباغ والغزالي والبغوي والمتولي وخلائق لا يحصون ، وأما شعر الخد فصرح به البغوي وغيره ، وأما لحية الخنثى فصرح بها الدارمي والمتولي والبغوي والرافعي وآخرون ، وعلمه المتولي بأنه نادر وبأن الأصل في أحكام الخنثى العمل باليقين ، ويعمل بثالث وهو أن غسل البشرة كان واجبا قبل نبات اللحية وشككنا هل سقط ؟ والأصل بقاءه ، وهذا تفريع على المذهب أن لحية الخنثى لا تكون علامة لذكورته .

واعلم أنه ينكر على المصنف كونه لم يستثن الا الخمسة وأهمل الثلاثة الأخيرة . ويجب عنه بأنه رآها ظاهرة تفهم مما ذكره لأن الكثافة في الأهداب والخذ أندر منها في الخمسة ، ولحية الخنثى تعلم من كونه له حكم المرأة فيما فيه احتياط .

واعلم أن الشعور الثمانية يجب غسلها وغسل ما تحتها مع الكثافة بلا خلاف الا وجها حكاه الرافعي فيها كلها انها كاللحية والا وجها مشهورا عند الخراسانيين في العنفة وحدها أنها كاللحية ووجها أنها ان اتصلت باللحية فهي كاللحية ، وان انفصلت وجب غسل بشرتها مع الكثافة ، حكاه القاضي حسين والفوراني والمتولي وصاحب العدة والبيان ، فحصل في العنفقة ثلاثة أوجه صحيح وجوب غسل بشرتها مع الكثافة .

### ( فرع ) في تفسير هذه الشعور

أما الحاجب فمعروف سى حاجبا لمنعه العين من الأذى والحجب المنع .  
والشارب هو الشعر النابت على الشفة العليا ، ثم الجمهور قالوا : الشارب  
بالافراد وقال القاضي أبو الطيب : قال الشافعي في الأم : يجب ايصال الماء  
الى أصول الشعر في مواضع الحاجبين والشاربين والعدارين والمنقعة ، قال  
القاضي : قيل أراد الشافعي بالشاربين الشعر الذي على ظاهر الشفتين ،  
وقيل : أراد الشعر على الشفة العليا ، جعل ما يلي الشق الأيمن شاربا وما يلي  
الأيسر شاربا قال القاضي : هذا هو الصحيح وهذا الذي ذكره القاضي عن  
الأم ذكره الشافعي في موضع من الباب ، وقال في موضع من الباب :  
« شارب » بالافراد ، ومن ذكر الشاربين بالثنية ابن القاص في التلخيص  
والغزالي في كته .

وأما المنقعة فهي الشعر النابت على الشفة السفلى ، كذا قاله القاضي  
حسين وصاحب التتمة والبيان ، وأما العذار فالنابت على العظم النائي بقرب  
الأذن قاله الشيخ أبو حامد والأصحاب وذكر الأصحاب في وجوب غسل  
بشرة هذه الشعور علتين ( احدهما ) أن كثافتها نادرة كما ذكره المصنف  
( والثانية ) أن المسول يحيط بجوانبها فجعل لها حكم الجوانب ، وقد أشار  
الشافعي في الأم الى علتين ، والأولى أصحهما وقطع بها جراحة كما قطع بها  
المصنف .

( فرع ) أما شعر العارضين فهو ما تحت العذار ، كذا ضبطه  
المحامي وامام الحرمين وابن الصباغ والرافعي وغيرهم ، وفيه وجهان  
الصحيح الذي قطع به الجمهور أن له حكم اللحية فيفرق بين الخفيف  
والكثيف كما سبق ، ممن قطع به أبو علي البندنجي والفوراني وامام  
الحرمين وابن الصباغ والمتولي والبغوي وصاحب العدة والبيان والرافعي  
وآخرون ، ونص عليه الشافعي في الأم وصححه القاضي حسين ، وهو مفهوم  
من قول المصنف لا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف الا في خسة مواضع ،  
وليس هذا منها ، وشذ السرخسي فقال في الأمالي : ظاهر المذهب أن العارض

كالعذار فيجب غسل ما تحته مع انكثافة ، وهذا شاذ متروك لمخالفته انصر  
والدليل ؛ فان الكثافة فيه ليست بنادر فأنشبه اللحية .

( فرع ) الشعر الكثيف على اليد والرجل يجب غسله وغسل  
البشرة تحته بلا خلاف لدوره ، وكذا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف في  
غسل الجنابة بلا خلاف لعدم المشقة فيه لقلة وقوعه ؛ ولهذا احترز عنه  
المصنف بقوله : لا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف في الوضوء .

( فرع ) قول المصنف : وان كثف لم يكن الا نادرا فلم يكن له  
حكم . هذه العبارة مشهورة في استعمال العلماء ومعناها عندهم لم يكن  
لنادر حكم يخالف الغالب ، بل حكمه حكمه ، فمعناه هنا أن الكثافة لا تأثير  
لها فهي كالمعدومة .

( فرع ) قال القاضي حسين : لو نبتت للمرأة لحية استحب لها  
تنهها وحلقها لأنها مثلة في حقها بخلاف الرجل ، وهذا قد قدمته في آخر باب  
السواك والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان استرسلت اللحية خرجت <sup>(١)</sup> عن حد الوجه ففيها قولان (أحدهما)  
لا تجب افاضة الماء عليها لأنه شعر لا يلقى محل الفرض فلم يكن محلا  
للفرض كالذؤابة ( والثاني ) يجب لما روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم  
رأى رجلا غطى لحيته فقال : اكشف لحيتك فانها من الوجه » ولأنه شعر  
ظاهر ثابت على بشرة الوجه فأشبهه شعر الخد ) .

( الشرح ) هذا الحديث المذكور وجد في أكثر النسخ ولم يوجد في  
بعضها ، وكذا لم يقع في نسخة قيل : انها مقروءة على المصنف وهو منقول  
عن رواية ابن عمر قال الحافظ أبو بكر الحازمي : هذا الحديث ضعيف ،  
قال : ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا شيء . وقول المصنف :

(١) في نسخة الركني ( ونزلت )

« لأنه شعر ظاهر » احتراز من « من اللحية الكثية » وقوله : « عني بشره الوجه » احتراز من الناصية وقوله : « أسترسلت اللحية » أي امتدت وانبسطت ، والدؤابة بضم الدال وبعتها همزة .

( أما حكم المسألة ) : فقال أصحابنا إذا خرجت اللحية عن حد الوجه مولا أو عرضا أو خرج شعر العذار أو العارض أو السبان فهل يجب إفاضة الماء على الخارج ؟ فيه قولان مشهوران ، وهذه المسألة أول مسألة نقل المزي في المختصر فيها قولين الصحيح منهما عند الأصحاب الوجوب . وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات ( والثاني ) لا يجب لكن يستحب . والقولان جريان في الخارج عن حد الوجه طولا أو عرضا كما ذكرناه . سرح به أبو علي البنديجي في كتابه الجامع وآخرون .

ثم إن عبارة جمهور الأصحاب كعبارة المصنف يقولون : هل يجب إفاضة الماء على الخارج ؟ فيه قولان ، وعبارة صاحب الشامل وقليلين هل يجب غسل ظاهر الخارج ؟ فيه قولان . قال الرافعي : لفظ الإفاضة في اصطلاح المتقدمين إذا استعمل في الشعر كان لامرار الماء على الظاهر . ولفظ الغسل للامرار على الظاهر مع الإدخال في الباطن ، ولهذا اعترضوا على الزبيرى حين قال في هذه المسألة : يجب الغسل في قول والإفاضة في قول ، وقالوا : الغسل غير واجب قولاً واحداً ، وإنما القولان في الإفاضة .

ومقصود الأئمة بلفظ الإفاضة أن داخل المسترسل لا يجب غسله قولاً واحداً كالشعر النابت تحت الذقن ، وهذا كلام الرافعي وكذا قال المحاملي في كنيه لا خلاف أن غسل الشعر الخارج لا يجب ، وهل يجب إفاضة الماء عني ظاهره ؟ فيه القولان ، وقال جماعة منهم إمام الحرمين كلاماً مختصره أن النازل عن حد الوجه إن كان كثيفاً فالقولان في وجوب إفاضة الماء عني ظاهره . ولا يجب غسل باطنه بلا خلاف . وإن كان خفيفاً فالقولان في وجوب غيابه ظاهراً وباطناً ، وهذا هو الصواب ، وكلام الباقيين محسوف عليه . ومرادهم المسترسل الكثيف كما هو الغالب .

أما قول الغزالي في البسيط : إن الخارج عن الوجه هل يجب إفاضة الماء

سمى ظاهره خفيفاً لأن أو كثيفاً فـجاءت للأصحاب كتبهم فلا تعلم أحدا صرح بأنه يكتفى في الخفيف بالافاضة على ظاهره على فوب الوجوب ، وأما عكسه وهو وجوب غسل باطن الكثيف فقد أوجه الزيرى وغيره وهو ضعيف بل غلطه الأصحاب فيه .

( فرع ) وقد ذكرنا القولين في وجوب افاضة الماء على ظاهر شعور الوجه الخارجة عن حده والصحيح منهما عند الأصحاب الوجوب كما سبق وهو محكى عن مالك وأحمد ، وعدم الوجوب محكى عن أبى حنيفة وداود واختاره المزنى ، ودليل القولين ما ذكره المصنف .

وأجاب الأصحاب للقول الصحيح بما احتج به الآخر من القياس على الذؤابة بجواين ( أحدهما ) : أن الرأس اسم لما ترأس وعلا وليست الذؤابة كذلك ، والوجه ما حصلت به المواجهة وهى حاصلة بالمسترس ( والثانى ) : أنا سلكنا الاحتياط في الموضعين والله أعلم .

#### ( فرع ) في مسائل تتعلق بفصل الوجه

( احداها ) : قال صاحب الحاوى : صفة غسل الوجه المستحبة أن يأخذ الماء بينيه جميعاً لأنه أمكن وأصنع ، ويبدأ بأعلى وجهه ثم يحدره . لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا كان يفعل ، ولأن أعلى الوجه أشرف لكونه موضع السجود ، ولأنه أمكن فيجرى الماء بطبعه ثم يمر يديه بالماء على وجهه حتى يستوعب جميع ما يؤمر بإيصال الماء إليه ، فإن أوصل الماء على صفة أخرى أجزأه .

هذا كلام الماوردى ، وهذا الذى ذكره من أخذ الماء باليدين هو الصحيح الذى نص عليه في مختصر المزنى وقطع به الجمهور ، وقيل : يأخذه بيد ، وفيه وجه ثالث لظاهر السرخسى من متقدمى أصحابنا أنه يعرف بكفه اليمنى ويضع ظهرها على بطن كفه اليسرى ويصبه من أعلى جبهته ، وقد ثبت معنى هذه الأوجه الثلاثة في الحديث الصحيح ففى البخارى ومسلم عن عبد الله بن زيد فى صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ثم أدخل يده

فغسل وجهه ثلاثاً » هكذا رواه البخارى فى مواضع من صحيحه ومسلم : « يده » بالافراد وفى رواية للبخارى : ( ثم أدخل يديه فاغترف بهما فغسل وجهه ثلاثاً ) وكذا هو بالثنية فى سنن أبى داود وغيره من رواية على رضى الله عنه : لكن فى اسنادها ضعف . وفى البخارى عن ابن عباس قال : « ثم أخذ غرفة فجعل بها هكذا أضافها الى يده الأخرى فغسل بها وجهه ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ » فهذه الأحاديث دالة على أن جميع ذلك سنة ، لكن الأخذ بالكفين أفضل على المختار لما سبق والله أعلم .

( المسألة الثانية ) : قال أصحابنا صاحب التمهيد وآخرون : يجب على المتوضئ غسل جزء من رأسه ورقبته وما تحت ذقنه مع الوجه لأنه لا يمكن استيعاب الوجه الا بذلك كما يجب امساك جزء من الليل فى الصيام ليتوسع النهار ، وقد ذكر المصنف هذه المسألة عند ذكر القلتين .

( الثالثة ) : لو خرجت فى وجهه سلعة وخرجت عن حد الوجه وجب غاسها كلها على المذهب ، وبه قطع صاحب البحر والبيان لندوره . ولأنها كلها تعد من الوجه ، وذكر الجرجاني فى التحرير طريقين أحصهما هذا ( والثانى ) : أن الخارج عن حد الوجه فيه قولان كاللحية المسترسلة .

( الرابعة ) : لو قطع أنه أو شفته هل يلزمه غسل ما ظهر بالقطع فى الوضوء والغسل ؟ فيه وجهان أحدهما نعم كما لو كشط جلدة وجهه أو يده ( والثانى ) : لا ، لأنه كان يمكن غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان .

( الخامسة ) : قال الشافعى والأصحاب : يستحب غسل النزعتين مع الوجه لأن بعض العلماء جعلهما من الوجه ، فيستحب الخروج من الخلاف .

( السادسة ) : يجب غسل ما ظهر من حمرة الشفتين ذكره الدارمى .

( السابعة ) : لو كان له وجهان على رأسين وجب غسل الوجهين ذكره الدارمى قال : ويجزئه مسح أحد الرأسين قال : ويحتمل أن يجب مسح بعض كل رأس .



( الثامنة ) : ينبغي أن يفصل الصدغين وهل هما من الرأس أو الوجه ؟  
فيه ثلاثة أوجه سنوضحها في فصل مسح الرأس ، حيث ذكره المصنف  
إن شاء الله تعالى .

( التاسعة ) : لا يجب امرار اليد على الوجه ولا غيره من الأعضاء لا في  
الوضوء ولا في الغسل لكن يستحب ، هذا مذهبا ومذهب الجمهور ، وقال  
ماذك والمزني : يجب وسنوضح المسألة بدلائلها إن شاء الله تعالى في باب  
الغسل حيث ذكرها المصنف والأصحاب والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يفصل يديه وهو فرض لقوله تعالى : « وأيديكم الى المرافق »  
ويستحب أن يبدأ باليمنى ثم اليسرى ، لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن  
النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اذا توضأتم فابدأوا بيمينكم » فان بدأ  
باليسرى جاز لقوله تعالى : ( وأيديكم ) ولو وجب الترتيب فيهما لما  
جمع بينهما ) .

( الشرح ) أما حديث أبي هريرة هذا فحديث حسن رواه أبو داود  
والترمذي وغيرهما في كتاب اللباس من سننهما بإسناد جيد ولفظه في أكثر  
كتب الحديث : « اذا لبستم واذا توضأتم فابدأوا بيمينكم » وفي بعضها  
« بيمينكم » كما هو في المذهب وكلاهما صحيح « الأيمن » جمع أيمن  
والميامن جمع ميمنة ، وقول المصنف : يبدأ باليمنى ثم باليسرى هو من باب  
التأكيد ولا حاجة الى قوله : ثم باليسرى ، لأنه قد علم بقوله يفصل يديه  
ويبدأ باليمنى أن اليسرى بعدها ، وقد استعمل المصنف وغيره تظهير هذه  
العبارة في مواضع كثيرة ويقال فيها كلها ما ذكرناه هنا .

أما حكم المسألة : ففصل اليدين فرض بالكتاب والسنة والاجماع  
وتقديم اليمنى سنة بالاجماع وليس بواجب بالاجماع ، قال ابن المنذر :  
أجمعوا على أنه لا إعادة على من يبدأ بيساره وكذا نقل الاجماع فيه آخرون  
وحكى أصحابنا عن الشيعة أن تقديم اليسرى واجب : لكن الشيعة لا يعتقد  
بهم في الاجماع ، واحتج لهم بحديث أبي هريرة المذكور ولأصحابنا بما احتج

به المصنف وهو قوله تعالى : ( وأيديكم ) ولو وجب الترتيب لينه فقال : « غاسلوا وجوهكم وأيامنكم وشمائلكم » • كما رتب في الأعضاء الأربعة • وروى البيهقي وغيره عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن تقديم اليمن فدعا بإثاء فتوضأ وبدأ بالشمال ، وفي رواية : ما أبالي لو بدأت بالشمال • وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه رخص في تقديم الشمال ، وأما حديث أبي هريرة فمحمول على الاستحباب بدليل ما ذكرناه مع اجماع من يعتد به •

( فرع ) تقديم اليسار وإن كان مجزئاً فهو مكروه كراهة تنزيه نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في الأم ومنه نقلته والله أعلم •

( فرع ) قال أصحابنا وغيرهم من العلماء : يستحب تقديم اليمن في كل ما هو من باب التكريم كالوضوء والغسل ولبس الثوب والنعل والخف والسرائيل ودخول المسجد والسواك والاكتحال وتقليم الأظفار وقص الشارب وتف الأبط وحلق الرأس والسلام من الصلاة والخروج من الخلاء والأكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود والأخذ والعطاء وغير ذلك مما هو في معناه ، ويستحب تقديم اليسار في ضد ذلك كالامتخاط والاستنجاء ودخول الخلاء والخروج من المسجد وخلع الخف والسرائيل والثوب والنعل وفعل المستقذرات وأشباه ذلك •

ودليل هذه القاعدة أحاديث كثيرة في الصحيح ، منها حديث عائشة رضي الله عنها « قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعجبه التيمن في شأنه كله في طهوره وترجله وتنعله » رواه البخاري ومسلم ، وعن عائشة أيضاً قالت : « كانت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمنى لطهوره وطعامه ، وكانت اليسرى لخلائه ، وما كان من أذى » حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بإسناد صحيح ، وعن حفصة رضي الله عنها : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه ويجعل يساره لما سوى ذلك » رواه أبو داود وغيره بإسناد جيد • وعن أم عطية رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهن في غسل ابنته رضي الله عنها : « ابدأن بيمينها ومواضع الوضوء منها » رواه البخاري ومسلم •

وفي الباب حديث أبي هريرة المذكور في الكتاب : اذا لبستم واذا نوضتكم فابدأوا بأيامنكم » وثبت الابتداء في الوضوء باليمن من رواية عثمان وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم رضى الله عنهم ، وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا اتعل أحدكم فليبدأ باليمن واذا نزع يدا بالشمال لتكون اليمنى أولهما تتعل وآخرهما تنزع » رواه البخارى ومسلم وعن أنس رضى الله عنه أنه قال : « من السنة اذا دخلت المسجد أن تبدأ برجلك اليمنى واذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى » رواه الحاكم في المستدرک في أوائل باب صفة الصلاة وقال : هو حديث صحيح على شرط مسلم .

( فرع ) انما يستحب تقديم اليمنى في الوضوء في اليمين والرجلين وأما الكفان والخذان والأذنان فالسنة تطهيرهما معا فان كان أقطع قدم اليمنى والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجب ادخال المرفقين في الغسل لما روى جابر رضى الله عنه قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأ أمر الماء على مرفقيه » ) .

( الشرح ) هذا الحديث رواه البيهقي واسناده ضعيف ولفظه : « أدار الماء على مرفقيه » وهذا الذى ذكره المصنف من وجوب غسل المرفقين هو مذهبنا ومذهب العلماء كافة الا ما حكاه أصحابنا عن زفر وأبي بكر بن داود أنهما قالوا : لا يجب غسل المرفقين والكمعين ، واحتج أصحابنا بقول الله تعالى : ( وأيديكم الى المرافق ) فذكر ابن قتيبة والأزهري وآخرون من أهل اللغة والفقهاء في كيفية الاستدلال بالآية كلاما مختصره أن جماعة من أهل اللغة منهم أبو العباس ثعلب وآخرون قالوا : ( الى ) بمعنى مع ، وقال أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وآخرون : ( الى ) للغاية ، وهذا هو الأصح الأشهر فان كانت بمعنى مع فدخل المرفق ظاهر ، وانما لم يدخل العضد للاجماع .

وان كانت للغاية فالحد يدخل اذا كان التحديد شاملا للحد والمحدود

كقوائم : قطعت أصابعه من الخنصر الى المسبحة ، أو بعتك هذه الأشجار من هذه الى هذه ، فان الأصبعين والشجرتين داخلان في القطع والبيع بلاشك لشمول المفظ ، ويكون المراد بالتحديد في مثل هذا اخراج ما رواه الحد مع بقاء الحد داخلا ، فكذا هنا اسم اليد شامل من أطراف الأصابع الى الابط ، فقائدة التحديد بالمرافق مع بقاء المرفق .

ومما يستدل به حديث أبي هريرة رضى الله عنه « أنه توضأ فغسل يديه حتى أشرع في العضدين وغسل رجله حتى أشرع في الساقين ، ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ » رواه مسلم فثبت غسله صلى الله عليه وسلم المرفقين ، وفعله بيان للوضوء المأمور به ولم ينقل تركه ذلك والله أعلم .

والمرفق بكسر الميم وفتح الفاء وعكسه لغتان مشهورتان الأولى أفصحهما ، وهو مجتمع العظمين المتداخلين وهما طرفا عظم العضد وطرف عظم الذراع ، وهو الموضع الذي يتكئ عليه المتكئ إذا ألجم راحته رأسه واتكأ على ذراعه ، هذا معنى ما ذكره الأزهري في ضبط المرفق والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان طالت أطافيره وخرجت عن رءوس الأصابع ففيه طريقان قال أبو علي بن خيران يجب غسلها قولاً واحداً لأن ذلك نادر ، ومن أصحابنا من قال : فيه قولان كاللحية المسترسلة ) .

( الشرح ) هذان الطريقان مشهوران الصحيح منهما القطع بالوجوب حكاه القاضي أبو الطيب عن أبي علي بن أبي هريرة أيضاً وصححه الجرجاني والرويانى والشاشى وآخرون وقطع به البغوى وغيره ، وفرقوا بينه وبين اللحية بأن هذا نادر ، ولأنه لا مشقة في غسله ولأنه مقصر بترك تقليم الأظفار والنحية تخالفه في كل هذا فلو كان على طرف ظفره الخارج شمع وتحوه فان لم نوجب غسله صح وضوءه والا فلا ، والأظفار والأظفار جمع ظفر ، وتقدم بيانه في باب السواك واللحية المسترسلة بكسر السين الثانية ، وابن خيران تقدم بيان اسمه وحاله في باب الماء المستعمل والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان له أصبع زائدة أو كف زائدة لزمه غسلها لأنه في محل الفرض فإن كانت له يدان متساويتان على منكب أو مرفق لزمه غسلها لوقوع اسم اليد عليهما ، وان كانت احدهما تامة والأخرى ناقصة فالتامة هي الأصلية وينظر في الناقصة فإن خلقت على محل الفرض لزمه غسلها : كالأصبع الزائدة ، وان خلقت على العضد ولم تحاذ محل الفرض لم يلزمه غسلها ، وان حاذت بعض محل الفرض لزمه غسل ما حذى منها محل الفرض [ لأن أسم اليد يقع عليهما <sup>(١)</sup> ] ) .

( الشرح ) في الأصبع عشر لغات تقدمت في باب السواك ، والكف مؤنثة في اللغة المشهورة وحكى تذكيرها ، سميت كفا لأنه يكف بها عن سائر البدن ، وقيل : لأن بها يضم ويجمع ، والمنكب مجتمع ما بين العضد والكتف وجمعه مناكب ، والعضد بفتح العين وضم الضاد ويقال بإسكان الضاد مع فتح العين وضمها ثلاث لغات ، الأولى أفصح وأشهر .

أما حكم المسألة : فإذا كان له أصبع أو كف زائدة وجب غسلها بلا خلاف لما ذكره ، وان كان له يدان متساويتان في البطش والخلقة وجب غسلهما أيضا بلا خلاف لوقوع اسم اليد ، وان كانت احدهما تامة والأخرى ناقصة فالتامة هي الأصلية فيجب غسلها ، وأما الناقصة فإن خلقت في محل الفرض وجب غسلها أيضا بلا خلاف كالأصبع الزائدة . قال الرافعي وغيره : وسواء جاوز طولها الأصلية أم لا . قال : ومن الأمارات الميزة للزائدة أن تكون فاحشة القصر ، والأخرى معتدلة ، ومنها فقد البطش وضعفه ونقص الأصابع . وان خلقت الناقصة على العضد ولم يحاذ شيء منها محل الفرض ثم يجب غسلها بلا خلاف ، وان حاذته وجب غسل المحاذي على المذهب الصحيح الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأكثرون ، منهم الشيخ أبو حامد والمحاملي وإمام الحرمين والغزالي والبعوي وصاحب العدة وآخرون . ونقل إمام الحرمين عن العراقيين وغيرهم أنهم نقلوا ذلك عن نص الشافعي ثم قال : المسألة محتملة جدا ولكني لم أر فيها الا نقلهم النص ، هذا كلام الإمام .

(١) ما بين المتقنين من نسخة الركن ( ط ) .

ونقل جماعات في وجوب غسل المحاذي وجهين منهم الماوردي وابن الصباغ والمتولي والشاشي والرويانى وصاحب البيان وغيرهم قال الرافعى : قال كثيرون من المعتبرين : لا يجب ، لأنها ليست أصلا ولا نابتة في محل الفرض ، فتجعل تبعا ، وحملوا النص على ما اذا لصق شيء منها بمحل الفرض . قال امام الحرمين : ولو نبتت <sup>(١)</sup> سلعة في العضد وتدلّت الى الساعد لم يجب غسل شيء منها بلا خلاف اذا تدلّت ولم تلتصق والله أعلم .

( فرع ) قد ذكرنا أن من له يدان متساويتان يلزمه غسلهما ، ولو سرق هذا الشخص قطعت احدهما فقط ، هذا هو الصحيح الذى قطع به الجمهور ، ممن قطع به القاضى أبو الطيب والرويانى والشيخ نصر المقدسى في كتاب الانتخاب ، وذكروه في هذا الموضع وقطع به أيضا البغوى في كتاب السرة ونقله القاضى أبو الطيب والشيخ نصر عن نص الشافعى ، قال البغوى : تقطع احدهما ثم اذا سرق ثانيا قطعت الأخرى ، وأما قول الغزالى في كتاب السرة قال الأصحاب : تقطعهما جميعا فغير موافق عليه بل أنكروه عليه وردوه ، والصواب الاكتفاء بإحدهما ، وفرق القاضى أبو الطيب والأصحاب بينه وبين الوضوء بأن الوضوء عبادة مبنية على الاحتياط ، وأما الحد فمبنى على الدرع والاسقاط والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان تقلع جلد من الذراع وتدلّى منها لزمه غسله لأنه في محل الفرض وان تقلع من الذراع وبلغ التقلع الى العضد ثم تدلى لم يلزمه غسله لأنه صار من العضد ، وان تقلع من العضد وتدلّى منه لم يلزمه غسله ، لأنه [ جلد ] تدلى من غير محل الفرض ، وان تقلع من العضد وبلغ التقلع الى الذراع ثم تدلى [ منه ] لزمه غسله لأنه صار من الذراع ، وان تقلع من أحدهما والتحم بالآخر لزمه غسل ما حاذى منه محل الفرض لأنه بمنزلة الجلد الذى على الذراع الى العضد ، فان كان متجاфия عن ذراعه لزمه غسل ما تحته ) .

(١) السلة بالفتح الشجة وبالكسر الفدة الدائمة ، وعروض التجارة ( ط ) .

( الشرح ) هذه المسائل التي ذكرها واضحة وحاصلها أن الاعتبار في الجاء المتعلق بالمحل الذي انتهى التعلق اليه وتدلّى منه فيعتبر المنتهى ولا ينظر إلى الموضع الذي تعلق منه ، وهكذا ذكر هذه الصورة أصحابنا العراقيون والبخاري وأشار المحاملي في كتابه إلى أن الشافعي نص عليه في حرملة صرح البندنجي بأن الشافعي نص عليه في حرملة كما ذكره المصنف بحروفه ، ونقله إمام الحرمين عن العراقيين ، ثم قال : وهذا غلط بل الصواب أنه يعتبر بأصله فيجب غسل جلدة الساعد المتدلية من العضد ولا يجب غسل جلدة العضد المتدلية من الساعد إذا لم تلتصق به ، وبهذا قطع الماوردي وصححه المتولي واختار الأول . ثم حيث أوجبنا غسل المتقلعة وجب غسل ظاهرها وباطنها وغسل ما تعلقته عنه وظهر من محل الفرض ، وقوله : ( فإن بلغ التعلق إلى العضد ثم تدلى منه لم يلزم غسله ) يعني سواء حاذى محل الفرض أم لا ، بخلاف ما سبق في اليد المتدلية من العضد المحاذية لمحل الفرض ، فإنه يجب غسل المحاذي منها على الصحيح لأن اسم اليد يقع عليها بخلاف الجلدة . كذا فرق الشيخ أبو حامد وآخرون .

وقوله : « فإن كان متجافيا لزمه غسل ما تحته » كذا قاله الأصحاب واتفقوا عليه وفرقوا بينه وبين اللحية الكثيفة فإنه لا يجب غسل ما تحتها بأن هذا نادر فلا يسقط ما تحته كلحية المرأة ، قال البخاري : ولو التصقت جلدة العضد بالساعد واستتر ما تحتها من الساعد فغسلها ثم زالت الجلدة لزمه غسل ما ظهر من تحتها لأن الاقتصار على ظاهرها كان للضرورة وقد زالت بخلاف ما لو غسل لحيته ثم حلق لا يلزمه غسل ما كان تحتها لأن غسل باطنها كان ممكنا ، وإنما كان عليه غسل الظاهر وقد فعله والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وإن كان أقطع اليد ولم يبق من محل الفرض شيء فلا فرض عليه ، والمستحب أن يمس ما بقي من اليد ماء حتى لا يخلو العضو من الطهارة ) .

( الشرح ) قوله : يمس هو بضم الياء وكسر الميم ، وقوله : « لا فرض عليه » هذا متفق عليه وكذا اتفقوا على استحباب إمساك الماء

وروى محمد بن جرير في كتابه اختلاف الفقهاء نحوه عن ابن عباس ، ثم هذا الاستحباب ثابت من أى موضع قطعت فوق محل الفرض ، حتى لو قطعت من المنكب استحباب أن يمس موضع القطع ماء بلا خلاف ، نص عليه الشافعى رحمه الله في الأم ، وذكره الشيخ أبو حامد والبندنجى وآخرون . واختلف أصحابنا في تعليل أصل هذا الامساس فقال جماعة : حتى لا يخلو العضد من طهارة كما ذكره المصنف ، وقال الغزالي والبعوى وآخرون : يستحب ذلك إطالة للفترة أى التحجيل ، وقال القاضى أبو الطيب : نص الشافعى على استحبابه فقال أبو اسحق المروزى : لئلا يخلو العضو من طهارته وقال الأكثرون : استحبه لأنه موضع الحلية والتحجيل .

وأما قول المصنف : يمس ما بقى ماء فكذا عبارة الأكثرين والمراد بالامساس غسل باقى اليد ، هكذا صرح به الغزالي فى الوجيز والرويانى فى البحر وانراعى وغيرهم . فان قيل انما كان غسل ما فوق المرفق مستحبا تبعا للذراع وقد زال المتبوع فينبغى ألا يشرع التابع كمن فاته صلوات فى زمن الجنون والحيض فانه لا يقضى النوافل الراتبة التابعة للفرائض كما لا يقضى الفرائض .

فالجواب ما أجاب به الشيخ أبو محمد الجوينى وغيره أن سقوط القضاء عن المجنون رخصة مع امكانه ، فاذا سقط الأصل مع امكانه فالتابع أولى ، وأما سقوط غسل الذراع هنا فلتعذرهما ، والتعذر مختص بالذراع فبقى العضد على ما كان من الاستحباب ، وصار كالمحرم الذى لا شعر على رأسه يستحب امرار الموى على رأسه والله أعلم .

وقول المصنف : ( وان كان أقطع اليد ولم يبق من محل الفرض شيء فلا فرض عليه ) فيه احتراز مما اذا بقى من محل الفرض شيء فانه يجب غسله بلا خلاف لحديث أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « واذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » رواه البخارى ومسلم .



## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأن لم يقدر الأقطع على الوضوء ووجد من يوضئه بأجرة المثل ، لزمه كما يلزمه شراء الماء بثلث المثل ، فإن لم يجد صلى وأعاد كما لو لم يجد ماء ولا تراباً ) .

( الشرح ) إذا لم يقدر على الوضوء لزمه تحصيل من يوضئه إما متبرعا وإما بأجرة المثل إذا وجدها ، وهذا لا خلاف فيه فإن لم يجد الأجرة أو وجدها ولم يجد من يستأجره أو وجد فلم يقنع بأجرة المثل صلى على حسب حاله وأعاد ، كما يصلى ويعيد من لم يجد ماء ولا تراباً ، فالصلاة لحرمة الوقت والاعادة لاختلال الصلاة بسبب نادر . هذا إذا لم يقدر الأقطع على التيمم ، فإن قدر لزمه أن يتيمم ويصلى ويعيد لأنه عذر نادر ، هذا لذى ذكرناه من وجوب التيمم هو الصواب الذي نص عليه الشافعي وقطع به الأصحاب ، وشذ صاحب البيان فقال في باب التيمم : لا يلزمه التيمم بل يصلى بحاله وإن أمكنه التيمم ، وهذا شاذ منكر وسعيد المسألة إن شاء الله تعالى في باب التيمم واضحة مبسطة ، واتفق الأصحاب على أنه لو وجد من يوضئه متبرعا لزمه القبول إذ لا منة .

والشراء بمد ويقصر لغتان فإذا مد كتب بالالف وإذا قصر كتب بالياء والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وأن توضأ ثم قطعت يده لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع من الحدث وكذا لو مسح شعر رأسه ثم حلقه لم يلزمه مسح ما ظهر ، لأن ذلك ليس يبدل عما تحته فلم يلزمه بظهوره طهارة كما لو غسل يده ثم كشط جلده ، فإن أحدث بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر بالقطع لأنه صار ظاهرا ، وإن حصل في يده ثقب لزمه غسل باطنه لأنه صار ظاهرا ) .

( الشرح ) اتفق أصحابنا على أن من توضأ ثم قطعت يده من محل الفرض أو رجله أو حلق رأسه أو كشطت جلدة من وجهه أو يده لم يلزمه

غسل ما ظهر ولا مسحه ما دام على تلك الطهارة ، وهذا لا خلاف فيه عندنا ، ونقله ابن الصباغ عن نص الشافعي رحمه الله في البويطي ، وكذا رأيته أنا في البويطي وهو قول جمهور السلف وحكى عن مجاهد والحكم وحماد وعبد العزيز <sup>(١)</sup> من أصحاب مالك ومحمد بن جرير الطبري أنهم أوجبوا طهارة ذلك العضو . ووقع في النهاية والوسيط في هذه المسألة غلط فقلا : لا يلزمه غسل ذلك خلافا لابن خيران ، قال في النهاية : نقله العراقيون عن ابن خيران فيقتضي هذا أن يكون وجها في المذهب ، فإن أبا علي بن خيران من كبار أصحابنا أصحاب الوجوه ومتقدمهم في العصر والمرتبة ، ولكن هذا غلط وتصحيف ، وقد اتفق المتأخرون على أن هذا غلط وتصحيف ، وأن صوابه : ( خلافا لابن جرير ) بالجيم وهو امام مستقل لا يعد قوله وجها في مذهبا ، وقد نقله أصحابنا العراقيون والخراسانيون أجمعون ، والغزالي أيضا في البسيط عن ابن جرير والله أعلم .

وقوله : لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع من الحدث ، احتراز من النجس فإنه يجب غسل المقطع من النجاسة ان كانت ، فإن خاف من غسله فهي مسألة من على قرحه دم يخاف من غسله فيصلى بحاله ويلزمه الاعادة في الجديد ان كان دما كثيرا بحيث لا يعفى عنه . وقوله : لأن ذلك ليس يبدل عما تحته فيه اشارة الى الفرق بينه وبين الخف وقوله : ان أحدث بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر ، كذا قاله أصحابنا واتفقوا عليه وقد ذكر في فصل غسل الوجه في مسائل الفرع وجهين فيما لو تطهر ثم قطع أذنه أو شفته هل يلزمه غسل ما ظهر ؟ وقوله : وان حصل في يده ثقب لزمه غسل باطنه ، هذا متفق عليه . وبقال : ثقب وثقب بفتح الثاء وضما لغتان ذكرهما الفارابي في ديوان الأدب أشهرهما الفتح والله أعلم .

#### ( فرع ) في مسائل تتعلق بغسل اليد

( احداها ) قال أبو القاسم الصيمري وصاحبه الماوردى في الحاوى : يستحب أن يبدأ في غسل يديه من أطراف أصابعه فيجري الماء على يده ويدير كفه الأخرى عليها محريا للساء بها الى مرفقه ولا يكتفى بجريان الماء بطبعه

(١) هو عبد العزيز بن عبد الله الماجشون كان يرى القدر لم يرجع منه ( ط ) .

فإن صب عليه غيره بدأ بالصب من مرفقه الى أطراف الأصابع ويقف الصاب عن يساره •

( الثانية ) : قال أصحابنا : إذا كان في أصبعه خاتم فلم يصل الماء الى ما تحته وجب إيصال الماء الى ما تحته بتحريكه أو خلمه وإن تحقق وصوله استحب تحريكه وروى البيهقي فيه حديثاً أن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان إذا توضأ حرك خاتمه » لكنه ضعيف قال البيهقي : والاعتماد على الأثر فيه عن علي وغيره ، ثم روى عن علي وابن عمر رضي الله عنهم أنهما كانا إذا توضأ حركا الخاتم •

( الثالثة ) : يستحب ذلك اليدين وقد سبق بياناه في غسل الوجه ويستحب تخليل أصابعهما وسنوضحه في مسألة تخليل الرجلين إن شاء الله تعالى • ولو كان على يده شعر كثيف لزمه غسله مع البشرة تحته لندوره ، وقد سبق بياناه في فصل الوجه •

( الرابعة ) : إذا قطعت يده فله ثلاثة أحوال ذكرها الشافعي رحمه الله في الأم والأصحاب ( أحدها ) تقطع من تحت المرفق فيجب غسل باقي محل الفرض بلا خلاف ، ( والثاني ) يقطع فوق المرفق فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي كما سبق ( الثالث ) يقطع من نفس المرفق بأن يفصل الذراع ويبقى العظام ، فنقل الربيع في الأم أنه يجب غسل ما بقي من المرفق وهو العظام ، ونقل المزني في المختصر أنه لا يجب ، وحكى عن القديم أنه لا يجب • واختلف الأصحاب فيه على طريقتين ( أحدهما ) يجب غسله قولاً واحداً وبهذا قطع الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب وباقي العراقيين أو أكثرهم ، قالوا : وغلط المزني في النقل وكان صوابه أن يقول : قطع من فوق المرفق ، فأسقط لفظة فوق ( والطريق الثاني ) فيه قولان وهذا مشهور عند انخراسانيين ، وقطع به المتولي والغزالي في الوجيز ، أصح القولين وجوبه واختلفوا في أصل القولين فقل : هما مبنيان على أن غسل العظمين المحيطين بآبرة الذراع كان قبل القطع تبعاً للآبرة أم مقصوداً ؟ وفيه قولان ، فإن قلنا : تبعاً لم يجب والاوجب ، وقيل : مبنيان على أن حقيقة المرفق ماذا ؟

ففى قول هو ابرة الذراع الداخلة بين ذينك العظمين ، وفى قول هو الابرة مع العظمين ، فعلى الأول لا يجب ، وعلى الثانى يجب والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يمسح برأسه وهو فرض لقوله تعالى : ( وامسحوا برءوسكم ) والرأس ما اشتمل عليه منابت الشعر المعتاد والنزعتان منه ؛ لأنه فى منبت الناصية والصدغ من الرأس ، لأنه من منابت شعره ) .

( الشرح ) يقال : مسح برأسه ومسح رأسه والنزعتان بفتح النون والزاي هذه اللغة الفصيحة المشهورة ، وحكى لفة باسكان الزاي ، وقد بسطت الكلام فيهما فى تهذيب الأسماء واللغات . والنزعتان هما الموضعان المحيطان بالناصية فى جانبي الجبين اللذان ينحسر شعر الرأس عنهما فى بعض الناس ، وأما الناصية فهى الشعر بين النزعتين ذكره القاضى أبو الطيب فى تعليقه والشيخ نصر فى الانتخاب ، وحكاه عن أهل اللغة قال ابن فارس : هى قصاص الشعر وجمعها نواص ، ويقال للناصية : ناصاة بلغة طىء كما يقولون المجارية جارة ونحوه .

أما حكم المسألة : فمسح الرأس واجب بالكتاب والسنة والأجماع ، وقوله ( والرأس ما اشتمل عليه منابت الشعر المعتاد ) هكذا قاله أصحابنا ، وقوله : « والنزعتان منه » هذا مذهبنا نص عليه الشافعى واتفق عليه الأصحاب وبه قال جمهور العلماء ، وحكى الماوردى وغيره عن قوم من العلماء أنهم قالوا : النزعتان من الوجه لذهاب الشعر عنهما واتصالهما بالوجه ، ودليلنا أنهما داخلتان فى حد الرأس فكأننا منه وليس ذهاب الشعر مخرجا لهما عن حكم الرأس كما لو ذهب شعر ناصيته قال الماوردى : والتعرب مجمعة على أن النزعة من الرأس ، وذلك ظاهر فى شعرهم ، ونص التسامى فى الأم على استحباب غسل النزعتين مع الوجه ، ونقل النص عنه الشيخ أبو حامد والمحاملى وغيرهما قالوا : وإنما استحباب ذلك للخروج من خلاف من أوجب غسلها مع الوجه ، والله أعلم .

وأما الصدغ فهو بالصاد ويقال بالسين لغتان الصاد أشهر وهو المحاذى

لرأس الأذن نازلا الى أول العذار ، هكذا ضبطه صاحب البحر وآخرون .  
وقال الشيخ أبو حامد : هو المحاذي لرأس الأذن وموضع التحذيف قال :  
وربما تركه بعض الناس عند الحلق قال : وينبغي ألا يترك . واختلف  
أصحابنا فيه فقطع المصنف والأكثر أن الصدغ من الرأس ، من قطع  
بذلك الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحاملي وسليم الرازي في الكفاية  
والقاضي حسين وابن الصباغ والشيخ نصر والبغوي وآخرون ، وحكى  
الماوردي فيه ثلاثة أوجه ( أحدها ) من الرأس ( والثاني ) من الوجه  
( والثالث ) وهو قول أبي الفياض وجمهور البصريين أن ما استعلى على  
الأذنين منه فهو من الرأس ، وما انحدر عنهما فمن الوجه ، قال الروياني :  
هذا الثالث هو الصحيح وقال صاحب المنظهرى : هذا الثالث ظاهر الفساد .

وأكثر الشيخ أبو عمرو على الجمهور كونهم قطعوا بأنه من الرأس  
وقال : الذي رأيته منصوبا صريحا للشافعي في مختصر الربيع ومختصر  
البويطي أن الصدغ من الوجه . ثم ذكر كلام الماوردي والروياني ثم قال :  
والمذهب ما نقلته عن النص وكان من خالفه لم يطلع عليه الا السرخسي  
صاحب الأمالى فاطلع عليه وتأوله ، وقال : أراد بالصدغ العذار وهذا متروك  
عليه ، هذا كلام أبي عمرو .

وقد قال أبو العباس ابن سريج في كتابه الأقسام وابن القاص في  
التنخيص والقفال في شرح التلخيص : الصدغان من الوجه لكن ظاهر كلامهم  
أنهم أرادوا بالصدغ العذار . فإن ابن القاص قال : وإذا لم يصل الماء بشرة  
وجهه أجزاءه ان كان شعره كثيرا الا في أربعة مواضع : الحاجبين والشاربين  
والعنفة ومواضع الصدغين . هذا لفظ ابن القاص ولفظ القفال مثله ، وزاد  
القفال بيانا فقال في أحد تعليلي ذلك : لأن الوجه أحاط بالصدغين من وجهين  
لأن البياض الذي وراء الصدغ الى الأذن من الوجه ، وهذا تصريح بأن  
مرادهم بالصدغ العذار ، فهذا علل الأصحاب غسل العذار في أحد التعليين  
كما سبق .

وأما نص الشافعي في البويطي فمحتمل أنه أراد بالصدغ العذار كما قال  
السرخسي ، وكذا تأوله البندنجي فإن الشافعي قال : وإذا غسل الأرم

وجهه غسله كله ولحيته وصدغه الى أصول أذنيه ، واذا غسل الملتحي وجهه غسل ما أقبل من شعر اللحية الى وجهه وأمر الماء على الصدغ وما خلف الصدغ الى الأذن ، فإن ترك من هذا شيئا أعاد . هذا نصه بحروفه ومن مختصر الربيع والبويطى نقلته ، ونقل الرويانى فى البحر نصه فى البويطى بحروفه ثم قال : قال أصحابنا أراد بالصدغ هنا العذار ( قلت ) وهذا تأويل صحيح وهو ظاهر ، ولعل سبب هذا الخلاف الاختلاف فى تحقيق ضبط الصدغ وتحديدده والله أعلم .

وروى أبو داود بإسناد حسن عن الربيع بنت معوذ رضى الله عنها قالت : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فمسح رأسه ما أقبل منه وأدبر وصدعيه وأذنيه مرة واحدة ) .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والواجب منه أن يمسح ما يقع عليه اسم المسح وإن قل ، وقال أبو العباس ابن القاص : أقله ثلاث شعرات كما نقول فى الحلق فى الاحرام ، والمذهب أنه لا يتقدر لأن الله تعالى أمر بالمسح وذلك يقع على القليل والكثير ) .

( الشرح ) المشهور فى مذهبنا الذى تظاهرت عليه نصوص الشافعى وقطع به جمهور الأصحاب فى الطرق أن مسح الرأس لا يتقدر وجوبه بشيء ، بل يكفى فيه ما يمكن ، قال أصحابنا : حتى لو مسح بعض شعرة واحدة أجزاءه ، هكذا صرح به الأصحاب ونقله امام الحرمين عن الأئمة ، ويتصور المسح على بعض شعرة بأن يكون رأسه مطليا بحناء ونحوه بحيث لم يبق من الشعر ظاهرا الا شعرة فأمر يده عليها على رأسه المطلق ، وقال ابن القاص وأبو الحسن بن خيران فى كتابه اللطيف ( وهو غير أبى على بن خيران ) : أقله مسح ثلاث شعرات ، وحكاها الماوردى عن أصحابنا البصريين قال : وعندى أن أقله أن يمسح بأقل شيء من أصبعه على أقل شيء من رأسه لأنه أقل ما يقتصر عليه فى العرف وقال البغوى : ينبغى أن لا يجزى أقل من قدر الناصية ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يمسح أقل منها ، وحكى هذا عن

المزني ، وقول المصنف : ( كما نقول في الحلق في الاجرام ) يعنى الحلق الذي هو نسلك فانه لا يحصل الا بثلاث شعرات ، وكذا الحلق الذي هو حرام على المحرم لا تكمل الفدية فيه الا بثلاث شعرات ، ففاس جماعة على الحلق الأول ، وآخرون على الثاني ، وآخرون عليهما وكله صحيح ، والأول أجود والله أعلم .

( فرع ) في مذاهب العلماء في أقل ما يجزى من مسح الرأس

وقد ذكرنا أن المشهور من مذهبنا أنه ما يقع عليه الاسم وإن قل ، وحكاه ابن الصباغ عن ابن عمر رضي الله عنهما وحكاه أصحابنا عن الحسن البصري وسفيان الثوري وداود ، وعن أبي حنيفة ثلاث روايات أشهرها : ربع الرأس ، والثانية : قدر ثلاث أصابع بثلاث أصابع ، والثالثة : قدر الناصية ، وعن أبي يوسف : نصف الرأس ، وعن مالك وأحمد والمزني : جميع الرأس على المشهور عنهم . وقال محمد بن سلمة <sup>(١)</sup> من أصحاب مالك : إن ترك نحو ثلث الرأس جاز وهي رواية عن أحمد .

واحتج لمن أوجب الجميع بقوله تعالى : ( وامسحوا <sup>(٢)</sup> برءوسكم ) قالوا والباء للالصاق كقوله تعالى : ( وليطوفوا بالبيت العتيق <sup>(٣)</sup> ) ولأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح الجميع وقياسا على التيمم في قوله تعالى : ( فامسحوا بوجوهكم ) <sup>(٤)</sup> ويجب فيه الاستيعاب .

واحتج أصحابنا بأن المسح يقع على القليل والكثير ، وثبت في الصحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته ، فهذا يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع التقدير بالربع والثلث والنصف فإن الناصية دون الربع فتعين أن الواجب ما يقع عليه الاسم والذي اعتمده امام الحرمين في كتابه الأساليب في الخلاف أن المسح إذا أطلق فالمفهوم معه المسح من غير اشتراط للاستيعاب ، وانضم اليه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح الناصية وحدها . ولم يخص

(١) في الطبعتين السابقتين : محمد بن سلمة وهو خطأ (ظ) .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٣) الآية ٢٩ من سورة الحج .

(٤) الآية ٤٣ من النساء و ٦ المائدة .

أحد الناصية ومنع جواز قدرها من موضع آخر ، فدل على جواز منطلق المسح . وأما قولهم الباء للالصاق فقال أصحابنا : لأنسلم أنها هنا للالصاق بل هي للتبعيض ، ونقلوا ذلك عن بعض أهل العريية وقال جماعة منهم إذا دخلت الباء على فعل يتعدى بنفسه كانت للتبعيض كقوله (وامسحوا برءوسكم<sup>(١)</sup>) وأن لم يتعد فاللصاق كقوله تعالى : (وليطوفوا بالبيت) قال أصحابنا : وعلى هذا يحصل الجمع بين الآية والأحاديث ، فيكون النبي صلى الله عليه وسلم مسح كل الرأس في معظم الأوقات بيانا لفضيلته ، واقتصر على البعض في وقت بيانا للجواز وأما قياسهم على التيمم فجوابه من وجهين (أحدهما) أن السنة بينت أن المطلوب بالمسح في التيمم الاستيعاب وفي الرأس البعض (الثاني) فرق الشافعي في مختصر المزني بينهما فقال : مسح الرأس أصل ناعتبر فيه حكم لفظه ، والتيمم بدل عن غسل الوجه فاعتبر فيه حكم مبدله .

فإن قيل : هذا الفرق فاسد بالمسح على الخف فالجواب أن هذا التعليل يقتضى استيعاب الخف بالمسح لكن ترك ذلك لوجهين (أحدهما) الإجماع على أنه لا يجب (الثاني) أنه يفسد الخف مع أنه مبني على التخفيف ، ولهذا يجوز مع القدرة على غسل الرجل بخلاف التيمم والله أعلم .

وأما قول ابن القاص ومن وافقه : أنه يشترط مسح ثلاث شعرات كالحلق في الأحرام فأجاب أصحابنا بأن المطلوب في الحلق الشعر ، وتقدير الآية : محلقين شعر رءوسكم ، والشعر اما جمع كما يقوله أهل اللغة واما اسم جنس كما يقوله أهل النحو والتصريف وهو الصحيح ، وأقل الجمع ثلاث بخلاف المسح فإنه غير منوط بالشعر ، واسم المسح يقع على القليل ، وهذا الفرق مشهور ، ومن ذكره بسعناه امام الحرمين والمتولي واتفق الأصحاب على تضعيف قول ابن القاص قال امام الحرمين : هو غلط ، لأن الاستيعاب قد سقط وبطل التقدير فتعين الاكتفاء بما يقع عليه الاسم ، قال الزايعي : وهل يختص قول ابن القاص بما إذا مسح الشعر ؟ أم يجوز في مسح البشرة ويشترط مسح قدر ثلاث شعرات ؟ في كلام النقلة ما يشعر بالاحتمالين ، والأول أظهر والله أعلم .

(١) الآية ٦ من المائدة .



## قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن يمسح جميع الرأس فيأخذ الماء بكفيه ثم يرسله ثم يلصق طرف سبائته بطرف سبائته الأخرى ثم يضعهما على مقدم رأسه : يضع ابهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما الى قفاه ثم يردهما الى المكان الذي بدأ منه لما روى أن عبد الله بن زيد رضى الله عنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ( فمسح رأسه بيديه فأقبل بهما وادبر ، بدأ بمقدم رأسه ثم ذهب بهما الى قفاه ) ولأن منابت شعر الرأس مختلفة ففى ذهابه يستقبل الشعر من مؤخر رأسه فيقع المسح على ظاهر الشعر ، فإذا رد يديه حصل المسح على ما لم يمسح عليه فى ذهابه ) .

( الشرح ) حديث عبد الله بن زيد هذا رواه البخارى ومسلم بلفظه وفى الصحيحين زيادة بعد قوله : « ثم ذهب بهما الى قفاه ، ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذى بدأ منه » وقد أخل المصنف بهذه الزيادة ولا بد منها . لأن بها يتم الاستدلال لمجموع ما ذكره .

وعبد الله بن زيد هذا هو راوى حديث صلاة الاستسقاء وهو مذكور فى المذهب هناك وفى أول باب الشك فى الطلاق ، وهو عبد الله بن زيد بن عاصم الأنصارى المازنى المدنى ، وأمه أم عمارة الأنصارية ، شهد هو وأمه أحدا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقتل بالحرّة سنة ثلاث وستين وهو ابن سبعين سنة ، وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى الأوسى صاحب الأذان ، وهما مشتركان فى أن كل واحد منهما عبد الله بن زيد الأنصارى ، لكن يفترقان فى الجد والقبيلة وقد أوضحتها فى تهذيب الأسماء .

( أما حكم المسألة ) فاتفق الأصحاب على أنه يستحب مسح جميع الرأس لهذا الحديث وغيره وللخروج من خلاف العلماء ، وهذه الكيفية التى ذكرها المصنف متفق على استحبابها للحديث والمعنى الذى ذكره ، قال أصحابنا : والذهاب من مقدم الرأس الى مؤخره والرجوع الى مقدمه كلاهما يحسب مرة واحدة بخلاف السعى بين انصافا والمروة فانه يحسب الذهاب من الصفا الى المروة مرة ، والرجوع من المروة الى الصفا مرة ثانية على المذهب

الصحيح خلافا لأبي بكر الصيرفي وغيره والفرق ما أشار إليه المصنف وهو أن تسام المسحة الواحدة لا يحصل على جميع الشعر إلا بالذهاب والرجوع فانه في رجوعه يسح ما لم يسحه في ذهابه ، بخلاف السعي فإن قطع المسافة بتمامها يحصل في ذهابه .

قال أصحابنا : وانما يستحب الرد لمن له شعر منتشر ، أما من لا شعر له أو حلق شعره وطلع منه يسير فلا يستحب له الرد لأنه لا فائدة فيه ، ومن صرح بهذا القفال والصيدلاني وأمام الحرمين والغزالي والمتولي والبغوي وصاحب العدة وغيرهم ، وكذا لا يستحب الرد لمن له شعر كثير مضمفور ، قاله القفال وأمام الحرمين والرويانى وصاحب العدة وقال القفال والبغوي وغيرهما : لو رد في الصورة التي لا يستحب فيها الرد لم يحسب رده مرة ثانية ، لأن البلل صار مستعملا لحصول مسح جميع الرأس ، قال أمام الحرمين : ولو مسح طرف رأسه ثم طرفا آخر لم يكن ذلك من التكرار ، وانما هو محاولة للاستيعاب ، والاستيعاب سنة منفصلة عن التكرار ، ورد اليد من القفا الى الناصية من الاستيعاب والله أعلم .

( فرع ) قال الشافعي في مختصر المزني رحمهما الله : أحب أن يتحرى جميع رأسه وصدغيه ، هذا لفظه ، قال صاحب الحاوي وغيره : من جعل الصدغين من الرأس قال : قال الشافعي ذلك لاستيعاب الرأس ، ومن جعلهما من الوجه قال : قال الشافعي ذلك ليصير بالابتداء منهما محتاطا في استيفاء أجزاء الرأس ، فانه اذا لم يفعل هكذا ترك جزءا من أول الرأس لا يمر المنسح عليه والله أعلم .

( فرع ) اذا مسح جميع الرأس فوجهان مشهوران لأصحابنا في كتب الفقه وأصول الفقه ، أصحابهما : أن الفرض منه ما يقع عليه الاسم والباقي سنة .

والوجه الثاني : أن الجميع يقع فرضا ، فعلى هذا يكون حكمه حكم خصان كفارة اليمين ، فأى خصلة فعلها حكم بأنها الواجب ، ثم قال جماعة من أصحابنا : الوجهان فيمن مسح دفعة واحدة أما من مسح متعاقبا كما هو

الغالب فما سوى الأول سنة قطعاً ، والأكثر أن أطلقوا الوجهين ولم يفرقوا ،  
ولهذه المسألة نظائر ، منها إذا طول القيام في الصلاة أو الركوع أو السجود  
زيادة على قدر الواجب فهل الواجب الجميع ؟ أم القدر الذي لو اقتصر عليه  
أجزأه ؟ فيه الوجهان • ومثله لو أخرج بعيرا عن خسر من الإبل فهل  
الواجب منه الخمس أو الجميع ؟ فيه الوجهان ، وقد ذكر المصنف هذه  
المسألة في الزكاة ، ومثله لو نذر أن يهدي شاة أو يضحي بها فأهدى بدنة  
أو ضحى بها أجزأه ، وهل الواجب جميعها أو سبعا والباقي تطوع ؟ فيه  
الوجهان ، وقد ذكرها المصنف في باب النذر ، والأصح أن الواجب القدر  
المجزئ ، وتظهر فائدة الوجهين في مسألة مسح الرأس وإطالة الركوع  
والسجود في تكثير الثواب ، فإن ثواب الواجب أكثر من ثواب النفل ،  
وتظهر فائدتهما في الزكاة في الرجوع إذا عجل الزكاة ثم جرى ما يقتضي  
الرجوع فإنه يرجع في الواجب لا في النفل • وفائدتهما في النذر أنه يجوز  
الأكل من الهدى والأضحية المتطوع بهما لا الواجب على الصحيح ، فهذا  
مختصر هذه المسائل وسنوضحها في أبوابها إن شاء الله تعالى ، قال صاحب  
التتمة في باب صفة الصلاة في ( فصل القراءة ) : أصل هذا الخلاف في هذه  
المسائل القولان في الوقص<sup>(١)</sup> في الزكاة هل هو غفو أم يتعلق به الفرض ؟  
والله أعلم •

( فرع ) قول المصنف : ( طرف سبابة ) هي الأصبع التي تلي  
الابهام لأنه يشار بها عند السب ، ومقدم هو بفتح القاف والبدال المشددة  
فيهذه أفصح اللغات التي فيه ، وهن ست وهي جاريات في المؤخر ، والابهام  
بكسر الهمزة هي الأصبع العظمى وهي معرفة وهي مؤنثة ، قال ابن خروف  
في شرح الجبل : وتذكيرها لغة قليلة وجمعها أباهم على وزن أكابر ، وقال  
الجوهري : أباهيم بالياء ، والقفا مقصور والله أعلم •

(١) هو النصاب الذي لم يتم ( ط ) •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

« فان كان عليه شعر فمسح الشعر أجزاءه وان مسح البشرة أجزاءه لأن الجميع يسمى رأساً » .

( الشرح ) هذا الذى قطع به من التخيير بين مسح الشعر والبشرة هو الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور منهم القاضى حسين والقوراني وإمام الحرمين والغزالي في البسيط والمتولى والبغوي والشاشي في المتمد وآخرون ، قال صاحب البيان : هو قول أكثر أصحابنا ، وقال آخرون منهم الشيخ أبو حامد والبنديجي والمحاملي والجرجاني وصاحب العدة : ان كان على بعض رأسه شعر ولا شعر على بعضه تخير بين مسح الشعر والبشرة ، وان كان على رأسه شعر تعين مسحه ولا تجزئ البشرة لأن القريض لتقل الى الشعر فلم يجز المسح على البشرة تحته كما لو غسل بشرة اللحية الكثيفة وترك شعرها فإنه لا يجزئه ، كذا قطع به الأصحاب في الطريق ، وحكى السرخسي وجها أنه يجزئه في اللحية ، وليس بشيء .

وفرق المتولى وغيره بين مسح بشرة الرأس واللحية ، فان الواجب غسل الوجه وهو ما يحصل به المواجهة وهي تحصل بالشعر دون البشرة ، وأما الرأس فهو ما ترأس وعلا والبشرة عالية ولأن أهل اللسان والعرف يعدون ماسح بشرة الرأس ماسحا على الرأس فحصل في المسألتين أوجه أحدها : تجزئه البشرة في الموضعين والثاني : لا والثالث وهو المذهب : تجزئه في الرأس دون اللحية والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان له ذؤابة قد نزلت عن الرأس فمسح النازل منها عن الرأس لم يجزئه لأنه لا يقع عليه اسم الرأس ، وان كان له شعر مستمر من منبته ولم ينزل عن محل القرض فمسح أطرافه أجزاءه لأن اسم الرأس يتناوله ، ومن أصحابنا من قال : لا يجزئه لأنه مسح على شعر في غير منبته فهو كطرف الذؤابة وليس بشيء ) .

( الشرح ) الذؤابة بضم الذال وبعدها همزة وهى الشعر المصفور  
 نلى جهة القفا ، وجسها ذوائب واذا مسح على شعر نازل عن محل القرض  
 لم يجزئه ، نص عليه الشافعى رحمه الله فى الأم ، واتفق عليه الأصحاب ، وقد  
 ذكر المصنف دليله ، ولو عقص أطراف شعره المسترسل الخارج عن محل  
 القرض وشده فى وسط رأسه ومسحه لم يجزئه ، نص عليه فى الأم واتفقوا  
 عليه فإن قيل : ما الفرق بينه وبين التقصير فى الحج فانه يجوز من الشعر  
 اننازل عن محل القرض ؟ فالجواب ما أجاب به الشيخ أبو حامد فى آخر  
 مسألة اللحية المسترسلة وقاله غيره من أصحابنا أن القرض فى المسح متعلق  
 بالرأس ، والرأس ما ترأس وعلا ، وما نزل عن محل القرض لا يسمى رأسا .  
 والقرض فى الحلق والتقصير متعلق بالشعر بدليل أنه لو لم يكن على رأسه  
 شعر سقط عنه القرض بخلاف المسح ، واذا كان القرض متعلقا بالشعر فهو  
 -- وان طال -- يسمى شعر الرأس •

أما اذا مسح على شعر ممترسل خرج عن منبته ولم يخرج عن محل  
 القرض فوجهان ، الصحيح منهما باتفاق الأصحاب أنه يجزئه ، والثانى  
 لا يجزئه ، وهو ظاهر نصه فى الأم فانه قال : لو مسح بشئ من الشعر على  
 منابت الرأس قد أزيل عن منبته لم يجزئه ، لأنه شعر على غير منبته فهو  
 كالعمامة ، هذا نصه ، وتأوله الشيخ أبو حامد والمحاملى على ما اذا كان  
 الشعر مسترسلا خارجا عن محل القرض فعقصه فى وسط رأسه وهذا  
 تأويل ظاهر •

واعلم أن مسألة الوجهين فى شعر خرج عن منبته ولكن بحيث لو مد لم  
 يخرج عن محل القرض فان كان متجعدا بحيث لو مد موضع المسح اخرج  
 عن محل القرض فقال الجمهور : لا يجوز المسح عليه وجها واحدا ، ممن  
 قطع بذلك أبو محمد الجوينى فى الفروق وولده امام الحرمين والغزالى  
 والمتولى وجاعات وحكى القاضى حسين فيه وجها وهو شاذ ضعيف فانه  
 كمسألة المعقوص فى وسط الرأس والله أعلم •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان على رأسه عمامة ولم يرد نزعها مسح بناصيته والمستحب أن يتم المسح بالعمامة لما روى المغيرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بناصيته وعلى عمامته ، فان اقتصر على مسح العمامة لم يجزئه لأنها ليست برأس ، ولأنه عضو لا يلحق المشقة في اتصال الماء اليه فلا يجوز المسح على حائل منفصل عنه كالوجه واليد ) .

( الشرح ) حديث المغيرة رواه مسلم في صحيحه ، وتقدم بيان حال المغيرة في أول هذا الباب ، وقول المصنف : ( لأنه عضو لا يلحق المشقة في اتصال الماء اليه ) فيه احتراز من الجبيرة على كسر وقوله : ( حائل منفصل ) احتراز من مسح شعر الرأس ، والعضو بضم العين وكسرها لغتان .

( فأما حكم المسألة ) : فقال أصحابنا : اذا كان عليه عمامة ولم يرد نزعها لعذر ولغير عذر مسح الناصية كلها ويستحب أن يتم المسح على العمامة سواء لبسها على طهارة أو حدث ، ولو كان على رأسه قلنسوة ولم يرد نزعها فبني كالعمامة فيمسح بناصيته ، ويستحب أن يتم المسح عليها صرح به أبو العباس الجرجاني في التحرير ، وهكذا حكم ما على رأس المرأة ، وأما اذا اقتصر على مسح العمامة ولم يمسح شيئاً من رأسه فلا يجزيه بلا خلاف عندنا ، وهو مذهب أكثر العلماء كذا حكاه الخطابي والماوردي عن أكثر العلماء ، وحكاه ابن المنذر عن عروة بن الزبير والشعبي والنخعي والقاسم ومالك وأصحاب الرأي وحكاه غيره عن علي بن أبي طالب وابن عمر وجابر رضى الله عنهم وقالت طائفة : يجوز الاقتصار على العمامة قاله سفيان الثوري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور واسحق ومحمد بن جرير وداد ، قال ابن المنذر : ممن مسح على العمامة أبو بكر الصديق وبه قال عمر وأنس بن مالك وأبو أمامة ، وروى عن سعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء وعمر بن عبد العزيز ومكحول والحسن وقتادة والأوزاعي وأحمد واسحق وأبي ثور ، ثم شرط بعض هؤلاء لبسها على طهارة وشرط بعضهم كونها محكمة أي بعضها تحت الحنك ، ولم يشترط بعضهم شيئاً من ذلك .

واحتج لمن جوز ذلك بحديث بلال رضى الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين والخمار » رواه مسلم .

وعن عمرو بن أمية قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على عمامته وخفيه » رواه البخارى ، وعن ثوبان قال : « بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فأصابهم البرد فلما قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يمسحوا على العصائب والتساخين » رواه أبو داود بإسناد صحيح ، والعصائب العمام والتساخين بفتح التاء المثناة فوق وبالسین المهملة والخاء المعجمة وهى الخفاف وعن بلال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج فيقضى حاجته فآتيه بالماء فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه » رواه أبو داود بإسناد جيد ، والموق بضم الميم خف قصير ، قالوا ولأنه عضو سقط فرضه في التيمم فجاز المسح على حائل دونه كالرجل في الخف .

واحتج أصحابنا بقوله تعالى : ( وامسحوا برءوسكم ) والعمامة ليست برأس ولأنه عضو طهارته المسح فلم يجز المسح على حائل دونه كالوجه واليد في التيمم فانه مجمع عليه ولأنه عضو لا تلحق المشقة في إيصال الماء اليه غالباً فلم يجز المسح على حائل منفصل عنه كاليد في القفاز ، والوجه في البرقع والنقاب .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالأحاديث فهو ما أجاب به الخطابي والبيهقى وغيرهما من المحدثين وسائر أصحابنا في كتب الفقه أنه وقع فيها اختصار : والمراد مسح الناصية والعمامة ليكمل سنة الاستيعاب ، يدل على صحة هذا التأويل أنه صرح به في حديث المغيرة كما سبق بيانه ، وكذا جاء في حديث بلال أن النبي صلى الله عليه وسلم « مسح على الخفين وبناصيته وعلى السامة » قال البيهقى : اسناد هذه الرواية حسن ، وعن أنس قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده تحت السامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة » رواه أبو داود . والتطرية بكسر القاف نوع من البرود قال الخطابي : فيها حرمة فان قيل كيف يصح هذا التأويل وكيف يظن بالراوى حذف مثل هذا ؟ فالجواب أنه

ثبت بالقرآن وجوب مسح الرأس وجاءت الأحاديث الصحيحة بمسح الناصية مع العمامة ، وفي بعضها مسح العمامة ولم تذكر الناصية فكان محتملا لموافقة الأحاديث الباقية ، ومحتملا لمخالفتها ، فكان حملها على الاتفاق وموافقة انقرآن أولى ، قال أصحابنا : وانما حذف بعض الرواة ذكر الناصية لأن مسحها كان معلوما لأن مسح الرأس مقرر معلوم لهم وكان المهم بيان مسح العمامة ، قال الخطابي : والأصل أن الله تعالى فرض مسح الرأس والحديث محتمل للتأويل ، فلا يترك اليقين بالمحتمل ، قال هو وسائر الأصحاب : وقياس العمامة على الخف بعيد لأنه يشق نزعه بخلافها والله أعلم .

### ( فرع ) في مسائل تتعلق بمسح الرأس .

( احداها ) : المرأة كالرجل في صفة مسح الرأس على ماسبق . نص عليه الشافعي رحمه الله تعالى في البويطي وذكره الأصحاب ، ونقله البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب قال الشافعي في البويطي : وتدخل يدها تحت خمارها حتى يقع المسح على الشعر ، فلو وضعت يدها المبتلة على خمارها قال أصحابنا : ان لم يصل البلل الى الشعر لم يجزئها وان وصل فهي كالرجل اذا وضع يده المبتلة على رأسه ان أمرها عليه أجزاءه والا فوجهان الصحيح الاجزاء .

( الثانية ) : لو كان له رأسان كماه مسح أحدهما ، وفيه احتمال للدارمي وقد سبقت المسألة في فصل غسل الوجه .

( الثالثة ) قال أصحابنا : لا تتعين اليد لمسح الرأس فله المسح بأصابعه وبأصبع واحدة أو خشبة أو خرقة أو غيرها أو يمسحه له غيره ، قال الشيخ أبو حامد وغيره : أو يقف تحت المطر فيقع عليه وينوى المسح فيجزئه ، كل ذلك بلا خلاف ولو قطر الماء على رأسه ولم يبل أو وضع عليه يده المبتلة ولم يرها عليه أو غسل رأسه بدل مسحه أجزاءه على الصحيح . وبه قطع الأكثرون ، لأنه في معنى المسح . وفيه وجه أنه لا يجزيه لأنه لا يسى مسحاً حكاه المتولي والبنوي والرويانى والشاشي وغيرهم ، ونقل امام الحرمين الاتفاق على اجزاء الغسل قال : لأنه فوق المسح . فاجزاء المسح مبنى على اجزاء الغسل من طريق الأولى فاذا قلنا بالمذهب وهو اجزاء الغسل فقد نقل



امام الحرمين. والغزالي في البسيط اتفاق الأصحاب على أنه لا يستحب وهل يكره<sup>٩</sup> فيه وجهان ، قال امام الحرمين في النهاية : قال الأكثرون : وهو مكروه لأنه سرف كالفصلة الرابعة ، وبهذا قطع المحاملي في اللباب والجرجاني في التحرير . والوجه الثاني : لا يكره وهو قول القفال ولم يذكر امام الحرمين في الأساليب غيره وصححه الغزالي في الوجيز والرافعي . وأما غسل الخف بدل مسحه فمكروه بلا خلاف لأنه تعيب له بلا فائدة ومن نقل الاتفاق على كراهته امام الحرمين والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما لما روى المقدام<sup>(١)</sup> بن معاذ يكره « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما وأدخل أصبعيه في جحري أذنيه » ويكون ذلك بماء جديد غير الذي مسح به الرأس لما روى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأمسك مسبتيه بأذنيه » ولأنه عضو يتميز عن الرأس في الاسم والخلقة فلا يتبعه في الطهارة كسائر الأعضاء . وقال في الأم والبويطي : ويأخذ لصاخيه ماء جديدا غير الماء الذي مسح به ظاهر الأذن وباطنه ، لأن الصاخ في الأذن كالقلم والأنف في الوجه ، فكما أفرد القلم والأنف عن الوجه بالماء فكذلك الصاخ في الأذن فإن ترك مسح الأذن جاز ، لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للأعرابي : « توشأ كما أمرك الله » وليس فيما أمر الله تعالى مسح الأذنين ) .

( الشرح ) أما حديث المقدام فحسن رواه أبو داود والنسائي والبيهقي وغيرهم بمعناه بأسانيد حسنة وروى أبو داود والترمذي وغيرهما عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم : « مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما » قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وروى أبو داود وغيره مثله من رواية عثمان ، وفيه أحاديث كثيرة جمعتها في جامع السنة . وأما راوي الحديث فهو المقدام بكسر الميم وآخره ميم أخرى وكرب بفتح الكاف ، وكسر الراء ويجوز صرفه وترك صرفه وجهان مشهوران لأهل العربية

(١) النسخة المطبوعة من المذهب ( المقداد ) وهو خطأ ( ط ) .

وفيه وجه ثالث أن الباء مضومة بكل حال ، وأما ياء معدى فساكنة بكل حال ، والمقدام من مشهورى الصحابة رضى الله عنهم وهو كندى شامى . حصى يكنى أبا كريمة وقيل : أبا صالح ، وقيل : أبا يحيى ، وقيل أبا بشر ، والأول أشهر توفى سنة سبع وثمانين ابن احدى وتسعين سنة .

وأما الحديث الثانى وهو قوله : « روى أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح رأسه وأمسك مسبختيه بأذنيه » فهو موجود فى نسخ المذهب المشهورة وليس موجودا فى بعض النسخ المعتمدة وهو حديث ضعيف أو باطل لا يعرف ، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : وهنا نكتة خفيت على أهل العناية بالمذهب وهى أن مصنفه رجع عن الاستدلال بهذا الحديث وأسقطه عن المذهب فلم يقد ذلك بعد انتشار الكتاب ، قال : وجدت بخط بعض تلامذته فى هذه المسألة من تعليقه فى الخلاف فى الحاشية عند استدلاله بهذا الحديث قال الشيخ : ليس له أصل فى السنن فيجب أن تضربوا عليه وفى المذهب فأنى صنفته من عشر سنين وما عرفته . قال أبو عمرو بن الصلاح : وبلغنى أن هذا الحديث مضروب عليه فى أصل المصنف الذى هو بخطه . ويعنى عن هذا حديث عبد الله بن زيد أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذى أخذ لرأسه » حديث حسن رواه البيهقى وقال : اسناده صحيح وأما حديث الأعرابى فصحيح تقدم بيانه فى فصل المضضة والله أعلم .

وقوله : ( ججرى أذنيه ) هو بضم الجيم واسكان الحاء وهو الثق المعروف وفى رواية أبى داود وغيره صاخى أذنيه بدل ججرى وهو تفسير له والأذن بضم الذال ويجوز اسكانها كما سبق فى غسل الوجه مشتقة من الأذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع ، والصماخ بكسر الصاد ويقال الصماخ بالسين لغتان الصاد أفصح وأشهر ، وادعى ابن السكيت وابن قتيبة أنه لا يجوز بالسين . وقول المصنف : وقال فى الأم ، كذا وقع فى المذهب وقال بواو العطف وهو صحيح ، وقوله : ولأنه عضو تميز عن الرأس فى الاسم والخلقة ، احترز بالاسم عن الناصية وبالخلقة عن النزعتين والله أعلم .

( أما أحكام المسألة ) فمسح الأذنين سنة للأحاديث السابقة ، والسنة أن

يمسح ظاهرهما وباطنهما ، فظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه ، كذا قاله الصيمرى وآخرون وهو واضح . وأما كيفية المسح فقال امام الحرمين والغزالي وجماعات : يأخذ الماء بيديه ويدخل مسبحته في صماخى أذنيه ويديرهما على المعاطف ويمر الابهامين على ظهور الأذنين ، قال الشيخ أبو محمد الجوينى وغيره : ويلصق بعد ذلك كفيه المبلولتين بأذنيه طلبا للاستيعاب ، وقال الفورانى والمتولى وغيرهما : يمسح بالابهام ظاهر الأذن وبالمسبحة باطنها ويمر رأس الأصبع في معاطف الأذن ويدخل الخصر في صماخيه ، قال الفورانى : ويضع الابهام على ظاهر الأذن ويرها الى جهة العلو .

قال أصحابنا : ويمسح الأذنين معا ولا يقدم اليمنى فان كان أقطع اليد قدمها حكى الرويانى وجها أنه يستحب تقديم اليمنى وهو شاذ وغلط .

واعلم أن مسح الأذنين بعد مسح الرأس فلو قدمه عليه فظاهر كلام الأصحاب أنه لا يحصل له مسح الأذنين لأنه فعله قبل وقته . وذكر الرويانى في حصوله وجهين والصحيح المنع . ويشترط لمسح الأذنين ماء غير الماء الذى مسح به الرأس بلا خلاف بين أصحابنا وبه قال جمهور العلماء ، قال أصحابنا : ولا يشترط أن يكون أخذه للماء لهما أخذا جديدا ، بل لو أخذ الماء للرأس بأصابعه فمسح ببعضها وأمسك بعضها ثم مسح الأذنين بما أمسكه صح لأنه مسحها بغير ماء الرأس ، قال الشافعى في الأم والبويطى والأصحاب : وبأخذ للصماخين ماء غير ماء ظاهر الأذن وباطنه ، وقد ذكر المصنف دليله ويكون المأخوذ للصماخ ثلاثا كنسائر الأعضاء ، صرح به الماوردى في كتابه الاقتناع وهو واضح ، وحكى الماوردى في الحاوى وجها أنه يكفي مسح الصماخ ببقية ماء الأذن لكونه منها وحكاه الرافعى قولاً والله أعلم .

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في الأذنين

مذهبنا أنهما ليستا من الوجه ولا من الرأس بل عضوان مستقلان يسن مسحهما على الانفراد ولا يجب ، وبه قال جماعة من السلف حكوه عن ابن عمر والحسن وعطاء وأبى ثور . وقال الزهرى : هما من الوجه فيغسلان معه وقال الأكثرون : هما من الرأس وقال ابن المنذر : روينا عن ابن عباس

وابن عمر وأبى موسى وبه قال عطاء وابن المسيب والحسن وعمر بن عبد العزيز والنخعي وابن سيرين وسعيد بن جبير وقتادة ومالك والثوري وأبو حنيفة وأصحابه وأحمد . قال الترمذي : هو قول أكثر العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، وبه قال الثوري وابن المبارك وأحمد واسحق . واختلف هؤلاء هل يأخذ لهما ماء جديدا أم يمسحهما بماء الرأس ؟ . وقال الشعبي والحسن بن صالح : ما أقبل منهما فهو من الوجه يغسل معه ، وما أدبر فمن الرأس يمسح معه قال ابن المنذر : واختاره اسحق .

واحتج لمن قال : هما من الوجه بأن النبي صلى الله عليه وسلم : « كان يقول في سجوده : سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره » فأضاف السمع الى الوجه كما أضاف اليه البصر . واحتج من قال : هما من الرأس بقول الله تعالى : ( وأخذ برأس أخيه يجره اليه ) <sup>(١)</sup> وقيل : المراد به الأذن ، واحتجوا بحديث شهر بن حوشب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الأذنان من الرأس » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم وروى من رواية ابن عباس وابن عمر وأنس وعبد الله بن زيد وأبى هريرة وعائشة ، وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم : « مسح رأسه وقال بالوسطين من أصابعه في باطن أذنيه والابهامين من وراء أذنيه » .

واحتج للشعبي ومن وافقه بما روى عن علي رضي الله عنه : « أنه مسح رأسه ومؤخر أذنيه » ولأن الوجه ما حصلت به المواجهة وهي حاصلة بما أقبل . واحتج أصحابنا بأشياء أحسنها حديث عبد الله بن زيد : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أخذ لأذنيه ماء خلاف الذي أخذ لرأسه » <sup>(٢)</sup> وهو حديث صحيح كما سبق بيانه قريبا ، فهذا صريح في انهما ليستا من الرأس إذ لو كانتا منه لما أخذ لهما ماء جديدا كسائر أجزاء الرأس ، وهو صريح في أخذ ماء جديد فيحتج به أيضا على من قال : يمسحهما بماء الرأس ، وفيه رد على من قال : هما من الوجه ، فقد جمع هذا الحديث الصحيح

(١) الآية ٧ من سورة الأعراف .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم الانصاري المازني أما راوى حديث الأذن فهو عبد الله بن

زيد بن عبد ربه الانصاري الأوسي « ط » .

الدلالة للمذهب والرد على جميع المخالفين . واحتجوا على من قال هنا من الوجه بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسحهما ، ولم ينقل غسلهما مع كثرة رواة صفة الوضوء واختلاف صفاته : ولأن الاجماع منعقد على أن المتيمم لا يلزمه مسحهما ، قال القاضي أبو الطيب : ولأن الأصمى والمفضل ابن سمنة قالوا : الأذنان ليستا من الرأس وهما امامان من أجل أئمة اللغة والمرجع في اللغة الى نقل أهلها .

واحتجوا على من قال : هما من الرأس بأن الاجماع منعقد على أنه لا يجرى مسحهما عن مسح الرأس بخلاف أجزائه ، وبأنه لو قصر المحرم من شعرهما لم يجرئه عن تقصير الرأس بالاجماع ، ولأنه عضو يخالف الرأس خلقه وسما فلم يكن منه كالخذ ، وقولنا : « وسما » احتراز من النزعة قال القاضي أبو الطيب والماوردي : ولأن الاجماع منعقد على أن البياض الدائر حول الأذن ليس من الرأس مع قربها فالأذن أولى ، ولأنه لا يتعلق بالأذن شيء من أحكام الرأس سوى المسح ، فمن ادعى أن حكمها في المسح حكم الرأس فعليه البيان .

وأما الجواب عن احتجاج الزهري فمن وجهين ( أحدهما ) المراد بالوجه الجملة والذات كقوله تعالى : ( كل شيء هالك الا وجهه <sup>(١)</sup> ) الدليل على هذا أن السجود حاصل بأعضاء آخر ( الثاني ) أن الشيء يضاف الى ما يقاربه وان لم يكن منه .

والجواب عما احتج به القائلون بأنهما من الرأس من الآية أنه تأويل لآية على خلاف ظاهرها فلا يقبل ، والمفسرون مختلفون في ذلك ف قيل : المراد الرأس ، وقيل : الأذن ، وقيل : الذؤابة ، فكيف يحتج بها والحالة هذه ؟ والجواب عن الأحاديث أنها كلها ضعيفة متفق على ضعفها مشهور في كتب الحديث تضعيفها الا حديث ابن عباس فاسناده جيد ، ولكن ليس فيه دليل لما ادعوه لأنه ليس فيه أنه مسحهما بماء الرأس المستعمل في الرأس ، قال البيهقي قال أصحابنا : كأنه كان يعزل من كل يد أصبعين فاذا فرغ من مسح الرأس مسح بهما أذنيه .

(١) الآية ٨٨ من سورة القصص .

وأما الجواب عن احتجاج الشعبي بفعل على فسن أوجه ( أحدها ) أنها رواية ضعيفة لا تعرف ( والثاني ) ليس فيها دليل على الفرق بين مقدم الأذن ومؤخرها ( والثالث ) أن ذلك محمول على أنه استوعب الرأس فانمسح مؤخر الأذن معه ضمنا لا مقصودا لأن الاستيعاب لا يتأتى غالبا إلا بذلك ( الرابع ) لو صح ذلك عن علي وتعدر تأويله كان ما قدمناه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وما هو المشهور عن علي أولى والله أعلم .

( فرع ) أجبت الأمة على أن الأذنين تطهران ، واختلفوا في كيفية نظيرهما على المذاهب السابقة قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في كتابه اختلاف الفقهاء أجمعوا أن من ترك مسحهما فطهارته صحيحة ، وكذا نقل الاجماع غيره ، وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن اسحق بن راهويه أنه قال : من ترك مسحهما عمدا لم تصح طهارته وهو محجوج باجماع من قبله وبالحديث الذي ذكره المصنف والله أعلم .

وحكى القاضي أبو الطيب وغيره عن الشيعة أنهم قالوا : لا يستحب مسح الأذنين لأنه لا ذكر لهما في القرآن ، ولكن الشيعة لا يعتد بهم في الاجماع ، وان تبرعنا بالرد عليهم فدليلة الأحاديث الصحيحة الذي ذكرناها . ولا يلزم من كونه لم يذكر في القرآن أنه لا يكون سنة للأحاديث الصحيحة والله أعلم .

( فرع ) حكى صاحب الحاوى والمستظهرى عن أبى العباس بن سريج رحمه الله أنه كان يغسل أذنيه ثلاثا مع الوجه كما قال الزهرى . ويمسحهما مع الرأس كما قال الآخرون ، ويمسحهما على الاثني عشر كما قال الشافعى . قال صاحب الحاوى : ولم يكن ابن سريج يفعل ذلك واجبا بل احتياطا ليخرج من الخلاف . وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : لم يخرج ابن سريج بهذا من الخلاف بل زاد فيه ، فان الجمع بين الجميع لم يقل به أحد ، وهذا الاعتراض مردود لأن ابن سريج لا يوجب ذلك ، بل يفعله استحبابا واحتياطا كما سبق ، وذلك غير ممنوع بالاجماع بل محبوب . وكم من موضع مثل هذا اتفقوا على استحبابه للخروج من الخلاف وان كان لا يحصل ذلك إلا بفعل أشياء لا يقول بإيجابها كلها أحد .

وقد قدمنا قريبا أن الشافعي والأصحاب رحمهم الله قالوا : يستحب غسل  
النزعتين مع الوجه وهنا مما يسح عند الشافعي . اذ هما من الرأس :  
واستيعابه بالمسح مأمور به بالاجماع ، وانما استحبوا غسلهما للخروج من  
خلاف من قال : هما من الوجه ، ولم يقل أحد بوجوب غسلهما ومسحهما .  
ومع هذا استحبه الشافعي والأصحاب ، وظائر ذلك كثيرة مشهورة  
فالصواب استحسان فعل ابن سريج رحمه الله والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ثم يفصل رجله وهو فرض لما روى جابر رضى الله عنه قال : « أمرنا  
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأنا أن نغسل أرجلنا » ) .

( الشرح ) هذا الحديث رواه الدارقطني بإسناد ضعيف ، ويفسر عنه  
ما سنذكره من الأحاديث وغيرها أن شاء الله تعالى . وراوى هذا الحديث هو  
جابر بن عبد الله الأنصارى السلمى بفتح السين واللام المدنى أبو عبد الله  
وقيل : أبو عبد الرحمن ، وقيل : أبو محمد شهد مع النبي صلى الله عليه  
وسلم تسع عشرة غزوة ، توفى بالمدينة سنة ثلاث وسبعين وقيل : ثمان  
وسبعين وقيل : ثمان وستين ، والصحيح الأول . وتوفى وله أربع وتسعون  
سنة رضى الله عنه .

( أما حكم المسألة ) : فقد أجمع المسلمون على وجوب غسل الرجلين ولم  
يخالف في ذلك من يعتد به ، كذا ذكره الشيخ أبو حامد وغيره . وقالت  
الشيعة الواجب مسحهما ، وحكى أصحابنا عن محمد بن جرير أنه مخير بين  
غسلهما ومسحهما ، وحكاه الخطابي عن الجبائي المعتزلى وأوجب بعض أهل  
الظاهر الغسل والمسح جميعا واحتج القائلون بالمسح بقوله تعالى :  
( وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ) بالجزم على إحدى القراءتين في السبع .  
فعطف المسح على المسوح ، وجعل الأعضاء أربعة ، قسین مفسولين ثم  
مسوحين ، وعن أنس أنه بلغه أن الحجاج خطب فقال : أمر الله تعالى بغسل  
الوجه واليدين وغسل الرجلين ، فقال أنس : صدق الله وكذب الحجاج :  
( فامسحوا برءوسكم وأرجلكم ) قرأها جرا ، وعن ابن عباس أنها هــ

غسلتان ومسحتان ، وعنه أمر الله بالمسح وبأبى الناس الا الغسل وعن رفاعة في حديث المسىء صلاته قال له النبي صلى الله عليه وسلم « انها لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله تعالى ، فيغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ورجليه » وعن علي رضي الله عنه أنه توضأ فأخذ حفنة من ماء فرش على رجله اليمنى وفيها نعله ثم صنع باليسرى كذلك ، ولأنه عضو يسقط في التيمم فكان فرضه المسح كالرأس .

واحتج أصحابنا بالأحاديث الصحيحة المستفيضة في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم أنه غسل رجله منها حديث عثمان وحديث علي وحديث ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن زيد والربيع بنت معوذ وعمرو بن عبسة وغيرها من الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما ، وقد جمعتهما كلها في جامع السنة ، ومنها ما ثبت في الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « رأى جماعة توضؤوا وبقيت أعقابهم تلوح لم يسبغوا الماء فقال : ويل للأعقاب من النار » رواه البخاري ومسلم من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ، ورويا نحوه من رواية أبي هريرة . وفي هذا تصريح بأن استيعاب الرجلين بالغسل واجب ، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه « أن رجلا توضأ فترك موضع ظفر على قدميه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فأحسن وضوءك » رواه مسلم ، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله كيف الطهور ؟ فعدا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثا » وذكر الحديث الى أن قال : « ثم غسل رجله ثلاثا ثلاثا ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » هذا حديث صحيح رواه أبو داود وغيره بأسانيد صحيحة كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف قريبا ، وهذا من أحسن الأدلة في المسألة .

وعن عمرو بن عبسة في حديثه الطويل المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « ما منكم من أحد يقرب وضوءه فيمضض الا خرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه مع الماء ، الى أن قال : ثم يمسح رأسه الا خرت خطايا رأسه من أطراف شعره مع الماء ثم يغسل قدميه الى الكعبين الا خرت خطايا رجله من أنامله مع الماء » رواه مسلم هذا اللفظ وفي رواية قال عمرو بن



عبسة سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر من سبع مرار ، قال البيهقي : روي في الحديث الصحيح عن عمرو بن عبسة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الوضوء « ثم يغسل قدميه إلى الكعبين كما أمره الله تعالى » : قال البيهقي وفي هذا دلالة أن الله تعالى أمر بغسلهما .

وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من وجهه كل خطيئة » وذكر الحديث إلى أن قال : « فإذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء أو مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب » رواه مسلم . وعن لقيط بن صبرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « وخلل بين الأصابع » وهو حديث صحيح سبق بيانه في فصل المضمضة وسنعيده في تخليل الأصابع قريبا إن شاء الله تعالى ، وفيه دلالة للغسل ، والأحاديث في المسألة كثيرة جدا وفيما ذكرناه كفاية قال أصحابنا : ولأنهما عضوان محدودان فكان واجبهما الغسل كاليدين .

وأما الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ( وأرجلكم ) فقد قرئت بالنصب والجر فالنصب صريح في الغسل ، وتكون معطوفة على الوجه واليدين . وأما الجر فأجاب أصحابنا وغيرهم عنه بأجوبة أشهرها أن الجر عنى مجاورة الرؤوس مع أن الأرجل منصوبة وهذا مشهور في لغة العرب ، وفيه أشعار كثيرة مشهورة وفيه من ماثور كلامهم كثير ، من ذلك قولهم : ( هذا جحر ضب خرب ) بجحر خرب على جوار ضب وهو مرفوع صفة لجحر ، ومنه في القرآن ( انى أخاف عليكم عذاب يوم أليم <sup>(١)</sup> ) فجر أليما على جوار يوم وهو منصوب صفة لعذاب فان قيل : انما يصح الاتباع اذا لم يكن هناك واو ، فان كانت لم يصح والآية فيها واو قلنا : هذا غلط فان الاتباع مع الواو مشهور في أشعارهم ، من ذلك ما أنشدوه .

لم يبق الا بأسير غير منفلت وموثق في عقال الأسر مكبول

فخفض موثقا مجاورته منفلت وهو مرفوع معطوف على أسير .

(١) الآية ٢٦ من سورة هود .

فان قالوا : الاتباع انما يكون فيما لا لبس فيه . وهذا فيه لبس عندنا :  
لا لبس هنا لأنه حدد بالكعبين والمسح لا يكون الى الكعبين بالاتفاق .  
والجواب الثاني : أن قراءة الجر والنصب يتعادلان . والسنة يثبت  
ورجحت الغسل فتعين .

الثالث : ذكره جماعات من أصحابنا منهم الشيخ أبو حامد والدارمي  
والمواردي والقاضي أبو الطيب وآخرون . ونقله أبو حامد في باب المسح على  
الخف عن الأصحاب أن الجر محمول على مسح الخف ، والنصب على الغسل  
إذا لم يكن خف .

الرابع : أنه لو ثبت أن المراد بالآية المسح لحمل المسح على الغسل جمعا  
بين الأدلة والقراءتين لأن المسح يطلق على الغسل كذا نقله جماعات من أئمة  
اللغة ، منهم أبو زيد الأنصاري وابن قتيبة وآخرون ، وقال أبو علي الفارسي:  
العرب تسمى خفيف الغسل مسحا ، وروى البيهقي بإسناده عن الأعمش  
قال : كانوا يقرءونها وكانوا يغسلون .

وأما الجواب عن احتجاجهم بكلام أنس فسن أوجه أشهرها عنه  
أصحابنا : أن أنسا أنكر على الحجاج كون الآية تدل على تعيين الغسل .  
وكان يعتقد أن الغسل انما علم وجوبه من بيان السنة فهو موافق للحجاج في  
الغسل مخالف له في الدليل ( والثاني ) ذكره البيهقي وغيره أنه لم ينكر  
الغسل انما أنكر القراءة فكأنه لم يكن ( يرى ) قراءة النصب (١) وهذا  
غير مستنع ويؤيد هذا التأويل أن أنسا نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
ما دل على الغسل وكان أنس يغسل رجله ( الثالث ) : لو تعذر تأويل كلام  
أنس كان ما قدمناه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وفعل الصحابة  
وقولهم مقدما عليه .

وأما قول ابن عباس فجوابه من وجهين ، أحسنهما : أنه ليس بصحيح  
ولا معروف عنه وان كان قد رواه ابن جرير بإسناده في كتابه ( اختلاف  
العلماء ) الا أن إسناده ضعيف ، بل الصحيح الثابت عنه أنه كان يقرأ :

(١) بهامش نسخة الأندلس ما نعه كذا في الأصل ولعله ( بلفه ) له .

( وأرجلكم ) بالنصب ويتول : عطف على المغسول . هكذا رواه عنه الأئمة الحفاظ لإعلام منهم أبو عبيد القاسم بن سلام وجماعات القراء والبيهقي وغيره بأسانيدهم ، وثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس أنه توضأ فغسل رجله وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ . والجواب الثاني نحو الجواب السابق في كلام أئمة .

وأما حديث رفاعه فهو على لفظ الآية فيقال فيه ما قيل في الآية . وما حديث على فجوابه من أوجه أحسنها أنه ضعيف ضعفه البخاري وغيره من الحفاظ فلا يحتاج به لو لم يخالفه غيره ، فكيف وهو مخالف للسنن المتظاهرة والدلائل الظاهرة ( الثاني ) لو ثبت لكان الغسل مقدما عليه لأنه ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ( الثالث ) جواب البيهقي والأصحاب أنه محمول على أنه غسل الرجلين في النعلين فقد ثبت عن علي من أوجه كثيرة غسل الرجلين فوجب حمل الرواية المحتملة على الروايات الصحيحة الصريحة .

وأما قياسهم على الرأس فمنتقض برجل الجنب فانه يسقط فرضها في التيمم ولا يجزىء مسحها بالاتفاق والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجب ادخال الكعبين في الغسل لقوله تعالى : ( وأرجلكم اني الكعبين ) قال أهل التفسير : مع الكعبين ، والكعبان هما العظامان الناتان عند مفصل الساق والقدم ، والدليل عليه ما روى النعمان بن بشير رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه وقال : أقيموا صفوفكم ، فلقد رأيت الرجل منا يلصق كعبه بكعب صاحبه ومنكبه بمنكبه « فدل على أن الكعب ما قلناه ) .

( الشرح ) حديث النعمان حديث حسن رواه أبو داود والبيهقي وغيرهما بأسانيد جيدة ، وذكره البخاري في صحيحه تعليقا بصيغة جزء فقال في أبواب تسوية الصفوف . وقال النعمان بن بشير : ( رأيت الرجل منا يلصق كعبه بكعب صاحبه ) وقد قدمنا أن تعليقات البخاري إذا كانت بصيغة جزم كانت صحيحة وقوله وروى النعمان : « أن النبي صلى الله عليه

وسلم أقبل علينا » هو من باب تلوين الخطاب ، وفيه حذف تقديره : قال ان  
النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا : ولو أتى المصنف بلفظة ( قال ) كما هي  
في روايات الحديث لكان أحسن وقوله صلى الله عليه وسلم : « أقيسوا  
صفوفكم » معناه أتموها واعتدلوا واستووا فيها : وقوله : « يلصق كعبه  
بكعب صاحبه ومنكبه بمنكبه » اخبار عن شدة مبالغتهم في اقامة الصفوف  
وتسويتها . والمنكب بفتح الميم وكسر الكاف سبق بيانه في فصل غسل  
اليدين .

وقول المصنف : ( العظمان الناتان ) هو بالنون في أوله وبعد الألف تاء  
مثناة فوق ثم همزة ومعناه الناشزان المرتفعان . وقوله : ( مفصل الساق )  
هو بفتح الميم وكسر الصاد ، والساق مؤنثة غير مهموزة وفيها لغة قليلة  
بالهمز ، وقد قرئ بها في السبع في قوله تعالى : ( فكشفت عن ساقها <sup>(١)</sup> )  
وغيره .

وأما النعمان بن بشير راوى الحديث فكنيته أبو عبد الله وهو أنصاري  
خزرجي ، وهو أول مولود ولد للأنصار بعد قدوم النبي صلى الله عليه وسلم  
المدينة وهو وأبوه بشير صحابيان ، وأم النعمان عمرة بنت رواحة أخت  
عبد الله بن رواحة صحابية وولد النعمان سنة اثنتين من الهجرة وقتل بقرية  
من قرى حمص سنة أربع وستين وقيل : سنة ستين رضى الله عنه .

أما أحكام الفصل ففيه مسألتان ( احدهما ) أنه يجب ادخال الكعبين في  
الغسل وهذا لا خلاف فيه عندنا وبه قال الجمهور وخالف فيه زفر وابن  
داود ، وقد سبق بيان ذلك ودليله في غسل اليدين ، وقول المصنف قال أهل  
التفسير أى كثيرون منهم فانهم مختلفون كما سبق .

( المسألة الثانية ) : أن الكعبين هما العظمان الناتان عند مفصل الساق  
وانتقدم : وهذا مذهبنا وبه قال المفسرون وأهل الحديث وأهل اللغة  
والفقهاء ، وقالت الشيعة : هما الناتان في ظهر القدمين فعندهم أن في كل  
رجل كعبا واحدا ، وحكاها الخطابي في كتابه الزيادات في شرح ألفاظ مختصر  
المرنى عن أبى هريرة وأهل الكوفة ، وحكاها أصحابنا عن محمد بن الحسن .

(١) الآية ٤٤ من سورة النحر .

قال المحاملى : ولا يصح عنه ، وحكاه الرافعى وجها لنا وليس بشيء ، وليس لهؤلاء المخالفين حجة تذكر . ودليلنا عليهم الكتاب والسنة واللغة والاشتقاق .

أما الكتاب فقوله تعالى : ( وأرجلكم الى الكعبين ) قال أصحابنا : هذا يقتضى أن يكون في كل رجل كعبان ولا يجيء هذا الا على ما قلناه ، ولو كان كما قالوه لقال الى الكعب كما قال الى المرافق .

وأما السنة فمن عثمان رضى الله عنه في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فغسل رجله اليمنى الى الكعبين ثم اليسرى كذلك » رواه مسلم . وحديث النعمان المذكور في الكتاب وهو صحيح كما سبق وموضع الدلالة قوله : « يلصق كعبه بكعب صاحبه » وهذا لا يكون الا في الكعب الذى قلناه ، ونظائر هذا في الأحاديث كثيرة .

وأما الاشتقاق فهو أن الكعب مشتق من التكعب وهو التوهم الاستدارة ومنه سميت الكعبة ومنه كعب ثدى المرأة وهذه صفة الكعب الذى قلناه لا الذى قالوه ، وقال الخطابى : وقالت العرب : كعب أدرم وهو المندمج المتلىء ولا يوصف ظهر القدم بالدرم .

وأما نقل اللغة فقال الماوردى المحكى عن قريش ونزار كلها : مضر وريعة لا يختلف لسان جميعهم أن الكعب اسم للناتئ بين الساق والقدم ، قال : وهم أولى بأن يعتبر لسانهم في الأحكام من أهل اليمن لأن القرآن نزل بلغة فريش . وقال صاحب كتاب العين : الكعب ما أشرف فوق الرسغ ونقله أبو عبيد عن الأصمعي وهو قول أبي زيد النحوى الأنصارى والمفضل ابن سلسة وابن الأعرابى وهؤلاء أعلام أهل اللغة ، قال الواحدي : ولا يرجع على قول من قال : الكعب في ظهر القدم لأنه خارج عن اللغة والأخبار واجماع الناس فهذه أقوال أثبتة اللغة المصرحة بما قلنا ، قال الرويانى : فإن قيل للبهائم في كل رجل كعب فينبغى أن يقال كذا في الآدمى : قلنا : خلقة الآدمى تخالف البهائم لأن كعب البهية فوق ساقها وكعب الآدمى في أسفله فلا يلزم اتفاقهما والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب أن يبدأ باليمنى قبل اليسرى لما ذكرناه في اليد ، فإن كانت أصابعه منفرجة فالمستحب أن يخلل بينها لقوله صلى الله عليه وسلم للقيط بن صبرة : « وخلل بين الأصابع » وإن كانت ملتفة لا يصل الماء إليها إلا بالتخليل وجب التخليل لقوله صلى الله عليه وسلم : « خللوا بين أصابعكم لا يخلل الله بينها بالنار » ) •

( الشرح ) حديث لقيط صحيح سبق بيانه في المضمضة ، والحديث الآخر رواه الدارقطني من رواية عائشة رضی الله عنها بإسناد ضعيف ، وفي التخليل أحاديث منها حديث عثمان بن عفان رضی الله عنه أنه : « توضأ فخلل بين أصابع قدميه ثلاثا » قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت » رواه الدارقطني والبيهقي بإسناد جيد ، وعن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا قمت الى الصلاة فأسبغ الوضوء واجعل الماء بين أصابع يديك ورجليك » رواه أحمد بن حنبل والترمذي وقال : حديث حسن غريب • وهذا كلام الترمذي • وهذا الحديث من رواية صالح مولى التوأمة وقد ضعفه مالك فلعله اعتضد فصار حسنا كما قاله الترمذي •

وعن المستورد بن شداد قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل أصابع رجله بخنصره » رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي وهو حديث ضعيف فانه من رواية عبد الله بن لهيعة وهو ضعيف عند أهل الحديث •

( أما الأحكام ) : فهنا مسألتان ( أحدهما ) يستحب في غسل الرجلين تقديم اليمنى بل يكره تقديم اليسرى وقد سبق بيان هذا ودليله في فصل اليدين • وقول المصنف يبدأ باليمنى قبل اليسرى هو من باب التأكيد ولا حاجة الى قوله قبل اليسرى وقد سبق هذا في فصل غسل اليدين •

( المسألة الثانية ) في التخليل قال أصحابنا ان كانت أصابع رجله منفرجة استحسب التخليل ولا يجب وحديث لقيط محمول على الاستحباب أو على

ما اذا لم يصل الماء الى ما بينها الا بالتخليل ، وان كانت ملتفة وجب ايصال الماء الى ما بينها ، ولا يتعين في ايصاله التخليل بل بأى طريق أوصله حصل الواجب ، ويستحب مع ايصاله التخليل ، فالتخليل مستحب مطلقا وايصال الماء واجب وقول المصنف وشيخه القاضى أبو الطيب والقاضى حسين والماوردي والبغوى والمتولى وغيرهم ان كانت ملتفة وجب التخليل ، أرادوا به ايصال الماء لأنهم فرضوا المألة فيما اذا لم يصل الماء الا بالتخليل . وأما كيفية التخليل فقال الخراسانيون : يخلل بخنصر يده اليسرى ويكون من أسفل القدم مبتدئا بخنصر رجله اليمنى ويختم بخنصر اليسرى ، ممن ذكره هكذا القاضى حسين والغزالي والبغوى والمتولى وصاحب العدة وغيرهم . وقال القاضى أبو الطيب في تعليقه : يستحب أن يخلل بخنصر يده اليسرى من تحت الرجل .

وقال امام الحرمين : لست أرى لتعين اليد اليسرى أو اليسرى في ذلك أصلا الا النهى عن الاستنجاء باليمين وليس تخليل الأصابع مشابها له فلا حرج على المتوضىء في استعمال اليمين أو اليسار ، فان الأمر كذلك في غسل الرجلين وخلل الأصابع جزء منها ، ولم يثبت عندى في تعيين احدى اليدين شيء . وذكر الغزالي في البسيط أن مستند الأصحاب في تعيين اليسرى الاستنجاء ، ثم ذكر قول امام الحرمين ، وذكر الرافعى هذا المشهور عن الخراسانيين من استحباب خنصر اليسرى ونقله عن معظم الأئمة . ثم حكى عن أبى طاهر الزياىدى أنه قال : يخلل ما بين كل أصبعين من أصابع رجله بأصبع من أصابع يده ليكون بماء جديد ويترك الايهامين فلا يخلل بهما لما فيه من العسر .

فحصل من مجموع هذا أن التخليل من أسفل الرجل ويبدأ من خنصر اليمين وفي الأصبع التى يخلل بها أوجه الأشهر أنها خنصر اليسرى ( والثانى ) خنصر اليمنى ، قاله القاضى أبو الطيب ( الثالث ) قول أبى طاهر ( الرابع ) قول الامام أنه لا يتعين في استحباب ذلك يد وهو الراجح المختار هذا حكم تخليل أصابع الرجلين وأما أصابع اليدين فلم يتعرض له الجمهور وجاء فيه حديث ابن عباس الذى قدمناه ، ونقل الترمذى استحباب تخليلهما عن اسحاق بن راهويه ، قال الرافعى : سكت الجمهور عنه وقال ابن كج :

يستحب لحديث لقيط فان الأصابع تشملها وحديث ابن عباس ، قال : وعلى هذا يكون تخليلهما بالتشبيك بينهما والله أعلم .

### ( فرع ) في مسائل تتعلق بغسل الرجلين

( احداها ) اختلفوا في كيفية المستحبة في غسلها قال الشافعي رحمه الله في الأم : ينصب قدميه ثم يصب عليهما الماء يمينه أو يصب عليه غيره ، هذا نصه وكذا قال البغوي وغيره . قال البغوي : ويدلكهما ييساره ويجتهد في ذلك العقب لا سيما في الشتاء فان الماء يتجافى عنها ، وكذا أطلق المحاملي في اللباب وآخرون استحباب الابتداء بأصابع رجله وقال الصيمري وصاحبه الماوردي ان كان يصب على نفسه بدأ بأصابع رجله كما نص عليه وان كان غيره يصب عليه بدأ من كعبه إلى أصابعه . والمختار ما نص عليه وتابعه عليه الأكثر من استحباب الابتداء بالأصابع مطلقا .

( الثانية ) : اذا كان لرجله أصبع أو قدم زائدة أو انكشطت جلدها فحكمه ما سبق في اليد .

( الثالثة ) : اذا قطع بعض القدم وجب غسل الباقي فان قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويستحب غسل الباقي كما سبق في اليد .

( الرابعة ) : قال الدارمي : اذا لم يكن له كعبان قدر بقدرهما .

( الخامسة ) : قال الشافعي رضي الله عنه في الأم والأصحاب : ان كانت أصابعه ملتحة بعضها في بعض لا يلزمه شقها بل لا يجوز لكن يغسل ما ظهر قال أصحابنا : فان كان على رجله شقوق وجب ايصال الماء باطن تلك الشقوق ، وقد ذكر المصنف مثله في فصل غسل اليدين ، فان شك في وصول الماء الى باطنها أو باطن الأصابع لزمه الغسل ثانيا حتى يتحقق الوصول ، هذا اذا كان شكه في أثناء الوضوء ، فأما اذا شك بعد الفراغ فقيه خلاف نذكره ان شاء الله تعالى في آخر الباب في المسائل الزائدة .

قال أصحابنا : فلو أذاب في شقوق رجله شحما أو شمعا أو عجينا أو



خضبهما بخناء وبقي جرمه لزمه ازالة عينه لأنه يمنع وصول الماء الى البشرة .  
فلو بقي لون الحناء دون عينه لم يضره ويصح وضوءه ، ولو كان على  
أعضائه أثر دهن مائع فتوضاً وأمس بالماء البشرة وجري عليها ولم يثبت  
صح وضوءه ، لأن ثبوت الماء ليس بشرط ، صرح به المتولى وصاحب العدة  
والبحر وغيرهم .

( فرع ) لو تنفطت رجله ولم تنشق كفاه غسل ظاهرها ، فلو  
انثقت بعد وضوءه لم يلزمه غسل ما ظهر بالانشقاق كما سبق فيمن حلق  
شعره بعد الطهارة ، فان تطهر بعد ذلك لزمه غسل ما ظهر ، فان كان قد نادى  
الاتحام لم يلزمه شقه والله أعلم .

قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن يغسل فوق المرفقين وفوق الكعبين لقوله صلى الله عليه  
وسلم : « تأتي أمتي يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء » ، فمن استطاع  
أن يطيل غرته فليفعل » ) .

( الشرح ) هذا الحديث رواه البخارى ومسلم من رواية أبى هريرة  
وفى رواية لمسلم عن نعيم قال : « رأيت أبا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فأسبغ  
الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في العضد ثم غسل اليسرى حتى  
أشرع في العضد ، ثم مسح رأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ثم  
اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه  
وسلم يتوضأ » وقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتمم الغر المحجلون  
يوم القيامة من أسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيلة » هذا  
لنظ رواية مسلم وعن أبى حازم قال : « كنت خلف أبى هريرة رضى الله عنه وهو  
يتوضأ للصلاة فكان يسريده حتى تبلغ ابطينه فقلت يا أبا هريرة ما هذا الوضوء ؟  
فقال : سمعت خليلي صلى الله عليه وسلم يقول : تبلغ الحلية من المؤمن حيث  
يلبغ الوضوء » رواه مسلم بلفظه هنا ، ورواه البخارى بسعناه فى أواخر  
الكتاب فى كتاب اللباس فى أتلان الصور ، وفيه التصريح ببلوغ أبى هريرة  
رضى الله عنه بالماء ابطينه وعن نعيم « أنه رأى أبا هريرة رضى الله عنه يتوضأ  
فغسل وجهه ويديه حتى كاد يبلغ المنكبين ثم غسل رجله حتى رفع الى

الساقين ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ان أمتي يأتون يوم القيامة غرا محجلين من أثر الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل » رواه مسلم والغرة بياض في وجه الفرس ، والتججيل في يديه ورجليه ، ومعنى الحديث يأتون بيض الوجوه والأيدي والأرجل .

أما حكم المسألة فاتفق أصحابنا على استحباب غسل ما فوق المرفقين والكعبين ، ثم ان جماعة منهم أطلقوا استحباب ذلك ولم يجدوا غاية الاستحباب بحد كما أطلقه المصنف رحمه الله ، وقال جماعة : يستحب الى نصف الساق والعضد وقال القاضي حسين وآخرون : يبلغ به الابط والركبة ، وقال البغوي : نصف العضد فما فوقه ونصف الساق فما فوقه والله أعلم .

( فرع ) اختلفت عبارات الأصحاب في المراد بتطويل الغرة فظاهر كلام المصنف رحمه الله أنها في اليدين والرجلين ، وكذا قاله امام الحرمين رحمه الله في كتابه الأساليب في الخلاف في مسألة تكرار مسح الرأس . ثم في مسألة مسح الأذنين ، وصاحب العدة وغيرهما ، وقال الغزالي رحمه الله : اذا قطعت يده فوق المرفق استحباب امساح الماء ما بقى من عضده . فان تطويل الغرة مستحب ، وهذا مما أنكر على الغزالي لتصريحه بأن الغرة تكون في اليد ، ولا خلاف عند أهل اللغة وغيرهم في أن الغرة مختصة بالوجه . وقال القاضي حسين في تعليقه : اسباغ الوضوء سنة واطالة للغة . وهو أن يستوعب جميع الوجه بالغسلة حتى يغسل جزءا من رأسه ويفسل اليدين الى المنكبين ، والرجلين الى الركبتين . وقال المتولي : تطويل الغرة سنة ، وهو أن يغسل بعض مقدم رأسه مع الوجه وتطويل التججيل سنة : وهو أن يغسل بعض العضد مع المرفق وبعض الساق مع القدم .

وقال الرافعي رحمه الله : اختلف الأصحاب في ذلك ففرق بعضهم بين الغرة والتججيل فقالوا تطويل الغرة غسل مقدمات الرأس مع الوجه وكذا صفة : امنق ، وتطويل التججيل غسل بعض العضد والساق وغايته استيعاب العضد والساق ، قال : وفسر كثيرون تطويل الغرة بغسل شيء من العضد والساق ، وأعرضوا عما حوالى الوجه ، قال : والأول أولى وأوفق لظاهر

الحديث . وقال الرافعى فى موضع آخر عند استحباب غسل باقى العضد بعد القطع . ان قيل : كيف قال الغزالى يغسل الباقى لتطويل الغرة ، والغرة انما هى فى الوجه والذى فى اليد التحجيل ؟ قلنا : تطويل الغرة والتحجيل نوع واحد من السنن ، فيجوز أن يكون قوله لتطويل الغرة اشارة الى النوع ، على أن أكثرهم لا يفرقون بينهما ويطلقون تطويل الغرة فى اليد قال ورأيت بعضهم احتج عليه بقوله صلى الله عليه وسلم : « فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فيفعل » وانما يمكن الاطالة فى اليد لأن الوجه يجب استيعابه ، قال الرافعى : وهذا الاحتجاج ليس بشئ لأن الاطالة فى الوجه أن يغسل الى اللبة و صفحة العنق وهو مستحب نص عليه الأئمة ، هذا كلام الرافعى .

قلت : الصحيح أن الغرة غير التحجيل لقوله صلى الله عليه وسلم « فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله » فهذا صريح فى المغايرة بينهما ، ورواية الاقتصار على الغرة لا تخالف هذا لأن فى هذا زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة . ولأنه قد يطلق أحد القرينين ويكون الآخر مراداً كقوله تعالى : ( سرايل تقيمكم الحر<sup>(١)</sup> ) أى والبرد ، واذا ثبت تغايرهما فأحسن ما فيه ما قدمناه عن ائمتولى والرافعى ، ومرادهما غسل جزء يسير من الرأس وما يلاصق الوجه من صفحة العنق ، وهذا غير الجزء الواجب الذى لا يتم غسل الوجه الا به .

( هـ ر ع ) هذا الذى ذكرناه من استحباب غسل ما فوق المرفقين والكعبين هو مذهبنا لا خلاف فيه بين أصحابنا ، وهو مذهب أبى هريرة كما سبق . وقال أبو الحسن بن بطل المالكى فى شرح صحيح البخارى : هذا الذى قاله أبو هريرة لم يتابع عليه ، والمسلمون مجمعون على أن الوضوء لا يتعدى به ما حد الله ورسوله ولم يجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم قط مواضع الوضوء فيما بلغنا : وهذا الذى قاله ابن بطل من الانكار على أبى هريرة خطأ ، لأن أبى هريرة لم يفعله من تلقاء نفسه : بل أخبر أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك كما قدمناه عنه ، ولأن تفسير الراوى اذا لم يخالف الظاهر يجب قبوله على المذهب الصحيح لأهل الأصول وأما نقله الاجماع فلا يقبل مع خلاف أبى هريرة وأصحابنا : وأما كون أكثر

(١) الآية ٨١ من سورة النحل .

العلماء لم يذكروه ولم يقولوا به فلا يمنع كونه سنة بعد صحة الأحاديث فيه ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر : « فمن زاد على هذا فقد أساء » فالمراد زاد في العدد فغسل أكثر من ثلاث مرات ، كما سنوضحه قريباً ان شاء الله تعالى والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن يتوضأ ثلاثاً ثلاثاً لما روى أبي بن كعب رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة ثم قال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ، ثم توضأ مرتين مرتين وقال : من توضأ مرتين آتاه الله أجره مرتين ، ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال : هذا وضوئي ووضوء الأنبياء قبلي ، ووضوء خليلي إبراهيم صلى الله عليه وسلم » ) .

( الشرح ) حديث أبي هذا ضعيف رواه ابن ماجه في سننه هكذا من رواية أبي باسناد ضعيف ، ورواه ابن ماجه أيضا والبيهقي وغيرهما من رواية ابن عمر واسناده أيضا ضعيف ، قال الامام الحافظ أبو بكر الجازمي : قد روى هذا الحديث من أوجه عن غير واحد من الصحابة وكلها ضعيفة قال : وحديث ابن عمر في الباب نحو حديث أبي ، قال : وليس في حديثهما : ( ووضوء خليلي إبراهيم ) قلت : قوله ليس في حديثهما : ( ووضوء خليلي إبراهيم ) ليس بصحيح ، بل ذلك موجود في حديث ابن عمر رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ، كذلك رأيت في غيره . وذكر القاضي حسين في تعليقه في حديث أبي هذا خلافا لأصحابنا منهم من قال : فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوضوءات في مجالس ، لأنه لو كان في مجلس لصار غسل كل عضو ست مرات وذلك مكروه ، ومنهم من قال : كان في مجلس واحد للتعليم ، ويجوز مثل ذلك للتعليم ، ورجح صاحب البحر كونه في مجالس .

قلت : الظاهر أن هذا الخلاف لم ينقلوه عن رواية بل قالوه بالاجتهاد ، وظاهر رواية ابن ماجه وغيره أنه كان في مجلس واحد وهذا كالمتمين : لأن التعليم لا يكاد يحصل الا في مجلس ، وكيف كان فالحديث ضعيف لا يحتاج به كما قدمناه ، وإذا ثبت ضعفه تمين الاحتجاج بغيره ، وفي ذلك أحاديث

كثيرة صحيحة منها حديث عثمان رضى الله عنه أنه وصف وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : ( فتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ) رواه مسلم . وفي رواية البيهقي وغيره : ( أن عثمان رضى الله عنه توضأ ثلاثاً ثلاثاً ثم قال لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل رأيتم رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل عذا ؟ قالوا : نعم ) ومنها حديث على رضى الله عنه : ( أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً ) رواه أحمد بن حنبل رضى الله عنه والترمذي والنسائي قال الترمذي : هذا أحسن شيء في هذا الباب وأصح . وعن شقيق بن سلمة قال : ( رأيته عثمان وعلياً رضى الله عنهما يتوضآن ثلاثاً ثلاثاً ويقولان : هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم ) رواه ابن ماجه باسناد صحيح : ومنها حديث عمرو بن شعيب الذى ذكره المصنف بعد هذا وهو صحيح والله أعلم .

أما حكم المسألة فالتطهارة ثلاثاً ثلاثاً مستحبة في جميع أعضاء الوضوء بإجماع العلماء إلا الرأس ففيه خلاف للسلف سنفرده بفرع ان شاء الله تعالى ومذهبنا المشهور أن مسح الرأس يكون ثلاثاً كغيره ، وحكى بعض أصحابنا عن بعض العلماء أنه لا يستحب الثلاث ، وعن بعضهم أنه أوجب الثلاث وكلاهما غلط ولا يصح هذا عن أحد فان صح فهو مردود بالأحاديث الصحيحة والله أعلم .

( فرع ) أبى بن كعب الراوى هنا هو أبو المنذر ، ويقال أبو الطفيل ، أبى بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصارى الخزرجى النجارى بالنون شهد العقبة الثانية وبدرا وثبت في الصحيحين « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ عليه ( لم يكن الذين كفروا ) وقال : أمرنى الله أن أقرأ عليك » وفي حديث الترمذي « أقرؤكم أبى » وهو أحد كتاب النبي صلى الله عليه وسلم ، توفي في خلافة عمر وفيل عثمان ، وقد أوضحت ذلك في مناقبه في تهذيب الأسماء .

( نزع ) في تكرار مسح الرأس ، مذهبنا المشهور الذى نص عليه الدافعى رضى الله عنه في كتبه وقطع به جماهير الأصحاب أنه يستحب مسح

الرأس ثلاثا كما يستحب تطهير باقي الأعضاء ثلاثا ، وحكى أبو عيسى الترمذى فى كتابه عن الشافعى وأكثر العلماء رحمهم الله أن مسح الرأس مرة ، ولا أعلم أحدا من أصحابنا حكى هذا عن الشافعى رضى الله عنه لكن حكى أبو عبد الله الحناتى بالحاء المهملة ثم صاحب البيان والرافعى وغيرهما وجها لبعض أصحابنا أن السنة فى مسح الرأس مرة ، وحكاه الحناتى والرافعى فى مسح الأذنين أيضا ومال البغوى الى اختياره فى مسح الرأس ، وحكى بعض تلامذته أنه كان يعمل به وأشار أيضا الى ترجيحه البيهقى كما سأذكره عنه قريبا ان شاء الله تعالى •

ومذهب الشافعى وأصحابه رضى الله عنهم استحباب الثلاث وهو مذهب داود ورواية عن أحمد وحكاه ابن المنذر عن أنس بن مالك وسعيد بن جبير وعطاء وزاذان وميسرة رضى الله عنهم • وحكى ابن المنذر وأصحابنا عن ابن سيرين أنه قال : يمسح رأسه مرتين ، وقال أكثر العلماء انما يسن مسح واحدة هكذا حكاه عن أكثر العلماء الترمذى وآخرون ، قال ابن المنذر ومن قال به عبد الله بن عمر وطلحة بن مصرف والحكم وحامد والنخعى ومجاهد وسالم بن عبد الله والحسن البصرى وأصحاب الرأى وأحمد وأبو ثور رضى الله عنهم ، وحكاه غير ابن المنذر عن غيرهم أيضا وهو مذهب مالك وأبى حنيفة وأصحابهما وسفيان الثورى واسحاق بن راهويه واختاره ابن المنذر • فأما ابن سيرين فاحتج له بحديث الربيع بنت معوذ « أن النبى صلى الله عليه وسلم مسح برأسه مرتين » وعن عبد الله بن زيد مثله •

وأما القائلون بمسحة واحدة فاحتجوا بالأحاديث المشهورة فى الصحيحين وغيرهما من روايات جماعات من الصحابة فى صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه مسح رأسه مرة واحدة مع غسله ببقية الأعضاء ثلاثا ثلاثا » منها رواية عثمان وابن عباس وعبد الله بن زيد رضى الله عنهم ، وروى ذلك أيضا من رواية عبد الله بن أبى أوفى وسلمة بن الأكوع والربيع بنت معوذ وغيرهم ، وقد قال أبو داود فى سننه وغيره من الأئمة : الصحيح فى أحاديث عثمان وغيره مسح الرأس مرة ، وقد سلم لهم البيهقى هذا واعترف به ولم يجب عنه مع أنه المعروف بالاتصار لمذهب الشافعى رضى الله عنه •

قالوا : ولأنه مسح واجب فلم يسن تكراره كسح التيمم والخف ، ولأن تكراره يؤدي الى أن يصير المسح غسلا ، ولأن الناس أجمعوا قبل الشافعي رضي الله عنه على عدم التكرار فقلوه خارق للاجماع .

واحتج الشافعي والأصحاب رحمهم الله بأحاديث وأقيسة ( أحدها ) وهو الذي اعتمده الشافعي حديث عثمان رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثا ثلاثا » رواه مسلم ، ووجه الدلالة منه أن قوله توضأ يشمل المسح والغسل ، وقد منع البيهقي وغيره الدلالة من هذا لأنها رواية مطلقة وجاءت الروايات الثابتة في الصحيح المفسرة مصرحة بأن غسل الأعضاء ثلاثا ثلاثا ومسح الرأس مرة ، فصرحوا بالثلاث في غير الرأس . وقالوا في الرأس : « ومسح برأسه » ولم يذكروا عددا ثم قالوا بعده : ثم غسل رجله ثلاثا ثلاثا ، وجاء في روايات في الصحيح ثم غسل يديه ثلاثا ثم مسح برأسه مرة ثم غسل رجله ثلاثا ثلاثا ، فلم يبق فيه دلالة .

الحديث الثاني : عن عثمان رضي الله عنه « أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ هكذا » رواه أبو داود بإسناد حسن ، وقد ذكر أيضا الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله أنه حديث حسن ، وربما ارتفع من الحسن الى الصحة بشواهد وكثرة طريقة ، فان البيهقي وغيره رووه من طرق كثيرة غير طريق أبي داود .

الحديث الثالث : عن علي رضي الله عنه أنه توضأ فمسح رأسه ثلاثا ثم قال : « هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل » رواه البيهقي من طرق وقال : أكثر الرواة رووه عن علي رضي الله عنه دون ذكر التكرار ، قال : وأحسن ما روى عن علي رضي الله عنه فيه ما رواه عنه ابنه الحسن بن علي رضي الله عنهما فذكره بإسناده عنه وذكر مسح الرأس ثلاثا وقال : هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ، وإسناده حسن . وروى عن أبي رافع وابن أبي أوفى عن النبي صلى الله عليه وسلم « أنه مسح رأسه ثلاثا » واعتد الشيوخ أبو حامد الاسفرايني حديث أبي بن كعب السابق وقد سبق أنه ضعيف لا يحتج به .

وأما الأقيسة فقالوا أحد أعضاء الطهارة فسن تكراره كغيره ، وقالوا :  
ولأنه أراد أصل على أصل فسن تكراره كالوجه وفيه احتراز من التيمم  
ومسح الخف ، قال الشيخ أبو حامد : عادة أصحابنا الخراسانيين في هذا أنهم  
يقولون أصل في الطهارة المبعضة ، يحترزون عن غسل الجنابة فإنه لا يتبعض ،  
قال : وانما فعلوا هذا لأنهم لا يعرفون المذهب في غسل الجنابة والمذهب أنه  
يسن تكرار الغسل فيه .

وأما الجواب عما احتج به ابن سيرين من حديث الربيع فمن أوجه  
( أحدها ) أنه ضعيف رواه البيهقي وغيره من رواية عبد الله بن محمد بن  
عقيل وهو ضعيف عند أكثر أهل الحديث ( والثاني ) لو صح لكان حديث  
الثلاث مقديماً عليه لما فيه من زيادة ( الثالث ) أنه محمول على بيان الجواز  
وأحاديث الثلاث للاستحباب جمعاً بين الأحاديث . وأما حديث عبد الله بن  
زيد فرواه النسائي بإسناد صحيح والجواب عنه من الوجهين الآخرين وقد  
أشار البيهقي إلى منع الاحتجاج به من حيث أن سفيان بن عيينة انفرد عن  
رفقته فرواه مرتين والباقون روه مرة ، فعلى هذا يجب عنه بالأوجه الثلاثة .

وأما دليل القائلين بمسحة واحدة فأجاب أصحابنا عنها بأجوبة كثيرة من  
أحسنها أنه نقل عن رواها المسح ثلاثاً وواحدة كما سبق ، فوجب الجمع  
بينهما فيقال الواحدة لبيان الجواز والثتان لبيان الجواز وزيادة الفضيلة على  
الواحدة ، والثلاث للكمال والفضيلة . ويؤيد هذا أنه روى الوضوء على  
أوجه كثيرة فروى على هذه الأوجه المذكورة ، وروى غسل بعض الأعضاء  
مرة وبعضها مرتين وروى على غير ذلك ، وهذا يدل على التوسعة وأنه  
لا حرج كيف توضع على أحد هذه الأوجه ، ولم يقل أحد من العلماء يستحب  
غسل بعض الأعضاء ثلاثاً وبعضها مرتين مع أن حديثه هكذا في الصحيحين ،  
فعلم بذلك أن القصد بما سوى الثلاث بيان الجواز فإنه لو واطب صلى الله  
عليه وسلم على الثلاث لظن أنه واجب ، فبين في أوقات الجواز بدون ذلك  
وكرر بيانه في أوقات وعلى أوجه ليستقر معرفته ولاختلاف الحاضرين الذين  
لهم يحضروا الوقت الآخر .

فإن قيل : فإذا كان الثلاث أفضل فكيف تركه في أوقات ؟ فالجواب



ما قدمناه أنه قصد صلى الله عليه وسلم البيان وهو واجب عليه صلى الله عليه وسلم فتوابعه فيه أكثر وكان البيان بالفعل أكد وأقوى في النفوس وأوضح من القول . وأما قول أبي داود وغيره فجوابه من وجهين ( أحدهما ) أنه قال : « الأحاديث الصحاح » وهذا حديث حسن غير داخل في قوله ( والثاني ) أن عموم اطلاقه مخصوص بما ذكرناه من الأحاديث الحسان وغيرها .

وأما الجواب عن قياسهم على التيمم ومسح الخف فهو أنهما رخصة فناسب تخفيفهما والرأس أصل فالحاقه بباقي أعضاء الوضوء أولى . وأما قواهم : تكراره يؤدي إلى غسله ، فلا نسله لأن الفصل جريان الماء على العضو ، وهذا لا يحصل بتكرار المسح ثلاثا ، وقد أجمع العلماء على أن الجنب لو مسح بدنه بالماء وكرر ذلك لا ترتفع جنابته بل يشترط جرى الماء على الأعضاء . وأما قولهم : خرق الشافعي رضي الله عنه الإجماع فليس بصحيح فقد سبق به أنس بن مالك وعطاء وغيرهما كما قدمناه عن حكاية ابن المنذر ، وابن المنذر هو المرجوع إليه في نقل المذاهب باتفاق الفرق والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فإن اقتصر على مرة وأسبغ أجزاء لقوله صلى الله عليه وسلم : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به » ) .

( الشرح ) أجمع العلماء على أن الواجب مرة واحدة ، ومن نقل الإجماع فيه ابن جرير في كتابه اختلاف العلماء وآخرون وحكي الشيخ أبو حامد وغيره أن بعض الناس أوجب الثلاث ، وحكاه صاحب الإبادة عن ابن أبي ليلى ، وهذا مذهب باطل لا يصح عن أحد من العلماء ، ولو صح لكان مردودا بإجماع من قبله والأحاديث الصحيحة منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما توضحاً للنبي صلى الله عليه وسلم مرة مرة ، رواه البخاري وحديث عبد الله بن زيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل بعض أعضائه ثلاثا وبعضاً مرتين » رواه البخاري ومسلم وفي رواية للبخاري عن عبد الله بن

زيد . « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرتين مرتين » والأحاديث في هذا كثيرة مشهورة وهو مجمع عليه ولم يثبت عن أحد خلافة . وأما احتجاج المصنف بحديث : « هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به » فباطل لأنه حديث ضعيف سبق بيانه والاعتماد على ما ذكرته من الأحاديث الصحيحة والاجماع ، وقونه وأسبغ أى عمم الأعضاء واستوعبها ، ومنه درع سابغة وثوب سابغ والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( قال خالف بين الأعضاء ففعل بعضها مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا جاز لما روى عبد الله بن زيد : « أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ففعل وجهه ثلاثا ويديه مرتين » ) .

( الشرح ) هذا الحكم مجمع عليه وحديث عبد الله بن زيد هذا رواه البخارى ومسلم من طرق هكذا ، وفيه زيادة حسنة وهى أنه مسح رأسه مرة واحدة ، وهذه الزيادة لائقة هنا ليكون الحديث جامعاً لطهارة بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين وبعضها ثلاثا كما ذكره المصنف ، وعبد الله بن زيد تقدم بيانه فى مسح الرأس والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان زاد على الثلاث كره لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم « توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال : هكذا الوضوء فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم » ) .

( الشرح ) أما حديث عمرو بن شعيب هذا فصحيح رواه أحمد بن حنبل وأبو داود والنسائي وغيرهم بأسانيد صحيحة . وليس فى رواية أحد من هؤلاء قوله : ( أو نقص ) الا رواية أبى داود فانه ثابت فيها ، وليس فى رواياتهم تصريح بمسح الرأس ثلاثا ، وقد قدمت فى الفصول السابقة فى مقدمة الكتاب أن جيعور المحدثين صححوا الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأن المصنف قطع فى كتابه اللسع بأنه لا يحتج به لاحتسار

الارسال وبينت سبب الاختلاف فيه هناك واضحا . وأن الصحيح جوز  
الاحتجاج به .

واختلف أصحابنا في معنى : « أساء وظلم » ففيل : أساء في انقص وظلم  
في الزيادة فإن الظلم مجاوزة الحد ووضع الشيء في غير موضعه . وفيل  
عكسه لأن الظلم يستعمل بمعنى النقص كقوله تعالى : ( آتت أكلي ولم تنم  
منه شيئا <sup>(١)</sup> ) وقيل : أساء وظلم في النقص وأساء وظلم أيضا في الزيادة .  
واختاره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح لأنه ظاهر الكلام ويدل عليه رواية  
الأكثرين فمن زاد فقد أساء وظلم ونم يذكروا النقص .

( أما حكم المسألة ) فقال أصحابنا : إذا زاد على الثلاث كره كراهة تنزيه  
ولا يجرم . هكذا صرح به الأصحاب ، قال امام الحرمين : الفسلة الرابعة  
وان كانت مكروهة فليست معصية قال : ومعنى أساء ترك الأولى وتعدي  
حد السنة ، وظلم أى وضع الشيء في غير موضعه . وقال الشيخ أبو حامد  
في التعليق : قال الشافعي رضى الله عنه في الأم ( أحب ألا يتجاوز الثلاث فإن  
جاوزها لم يضره ) قال أبو حامد : وأراد بقوله : « لم يضره » أى لا يأتهم .  
قال : وأصحابنا يقولون : تحرم الزيادة قال : وليس ظاهر المذهب هذا والمراد  
بالإساءة في الحديث غير التحريم لأنه يستعمل أساء فيما لا أثم فيه . وذكر  
الرويانى في البحر وجه في تحريم الزيادة قال : وليس بشيء ، وقال الماوردى :  
الزيادة على الثلاث لا تسن وهل تكره ؟ فيه وجهان . قال أبو حامد  
الاسفراينى : لا تكره وقال سائر أصحابنا : تكره وهو الأصح . هذا كلام  
الماوردى .

وأما نص الشافعي رضى الله عنه في الأم فقال : لا أحب الزيادة على ثلاث  
فإن زاد لم أكرهه إن شاء الله . هذا لفظ الشافعي ومعنى لم أكرهه أى لم  
أحرمه ، فحصل ثلاثة أوجه ( أحدها ) تحرم الزيادة ( والثاني ) لا تحرم  
ولا تكره لكنها خلاف الأولى ( والثالث ) وهو الصحيح بل الصواب تكره  
كراهة تنزيه ، فهذا هو الموافق للأحاديث وبه قطع جماهير الأصحاب . وقد

(١) الآية ٢٣ من سورة الكهف .

أشار الامام أبو عبد الله البخارى فى صحيحه الى نقل الاجماع على ذلك فانه قال فى أول الكتاب فى كتاب الوضوء : ( يبين النبى صلى الله عليه وسلم أن فرض الوضوء مرة ، وتوضأ أيضاً مرتين وثلاثاً ولم يزد قال : وكره أهل العلم الاسراف فيه ، وأن يجاوز فعل النبى صلى الله عليه وسلم ) .

( فرع ) المشهور فى كتب الفقه وشروح الحديث وغيرها لأصحابنا وغيرهم أن قوله صلى الله عليه وسلم : ( فمن زاد أو نقص ) معناه زاد على الثلاث أو نقص منها ولم يذكر أصحابنا وغيرهم مع كثرة كتبهم وحكاياتهم والوجوه الغريبة والمذاهب المشهورة والمهجورة الراجعة والمرجوحة غير هذا المعنى ، وقال البيهقى فى كتابه السنن الكبير : ويحتمل أن المراد بالنقص نقص العضو يعنى لم يستوعبه . وهذا تأويل غريب ضعيف مردود ، ومقتضاه أن تكون الزيادة فى العضو - وهى غسل ما فوق المرفق والكعب - اساءة وظلماً ، ولا سبيل الى ذلك بل هو مستحب كما سبق ، والبيهقى ممن نص على استحبابه وعقد فيه باين ( أحدهما ) باب استحباب امرار الماء على العضد ( والثانى ) باب الاشراع فى الساق ، وذكر فيهما حديث أبى هريرة السابق والله أعلم . فان قيل : كيف يكون النقص عن الثلاث اساءة وظلماً ومكروها وقد ثبت أن النبى صلى الله عليه وسلم فعله كما سبق فى الأحاديث الصحيحة ، قلنا : ذلك الاقتصار كان لبيان الجواز فكان فى ذلك الحال أفضل لأن البيان واجب والله أعلم .

( فرع ) اذا زاد على الثلاث فقد ارتكب المكروه ولا يبطل وضوءه ، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة وحكى الدارمى فى الاستذكار عن قوم انه يبطل كما لو زاد فى الصلاة وهذا خطأ ظاهر .

( فرع ) اذا شك فلم يدر أغسل مرتين أم ثلاثاً فمقتضى كلام الجمهور أنه يبنى على حكم اليقين وأنها غسلتان فيأتى بثالثة ، وحكى امام الحرمين وجهين أحدهما : قول والده الشيخ أبى محمد الجوينى رحمه الله أن يقتصر على ما جرى ولا يأتى بأخرى لأنه متردد بين الرابعة وهى بدعة والثالثة وهى سنة ، وترك سنة أولى من اقتحام بدعة بخلاف المصلى يشك

في عدد الركعات فانه يأخذ بالأقل ليتيقن أداء الفرض . والشك هنا ليس في فرض .

والوجه الثاني : يغسل أخرى كالصلاة ، والبدعة انما هي تعدد غسلة رابعة بلا سبب ، مع أن الرابعة وان كانت مكروهة فليست معصية . هذا كلام امام الحرمين ، والصحيح أنه يأتي بأخرى والله أعلم .

( فرع ) قال الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق : لو توضأ فغسل الأعضاء مرة مرة ثم عاد فغسلها مرة مرة ثم عاد كذلك ثالثة لم يجز<sup>(١)</sup> قال : ولو فعل مثل ذلك في المضمضة والاستنشاق جاز قال : والفرق أن الوجه واليد متباعدان ينفصل حكم أحدهما عن الآخر فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل الى الآخر : وأما التيمم والأقف فكمضو فجاز تطهيرهما معا كاليدين والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجب أن يرتب الوضوء فيغسل وجهه ثم يديه ثم يمسح برأسه ثم يغسل رجليه ، وحكى أبو العباس بن القاص قولاً آخر أنه ان نسي الترتيب جاز والمشهور هو الأول والدليل عليه قوله تعالى ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق ) الآية فأدخل المسح بين ( الغسلين )<sup>(٢)</sup> وقطع حكم النظر عن النظر ، فدل على أنه قصد ايجاب الترتيب ، ولأنه<sup>(٣)</sup> عبادة يشتمل على أفعال متغايرة يرتبط بعضها ببعض فوجب فيها الترتيب كالصلاة والحج ) .

( الشرح ) هذا الذي نقله ابن القاص قول قديم كذا ذكره في كتابه التلخيص ، قال امام الحرمين : هذا القول ان صح فهو مرجوع عنه فلا يعد من المذهب قال أصحابنا : ان ترك الترتيب عمداً لم يصح وضوءه بلا خلاف

(١) معنى قوله : لم يجز أي يحصل له سنة التثليث ، لا أنه يحرم ، ولا أنه لا يصح وضوءه  
أدعى .  
(٢) في شوقي ( الفل ) ( ط ) .  
(٣) في نسخة الركني ( ولانها عبادة تشتمل ) ( ط ) .

وان نسيه فطريقان المشهور القطع ببطلان وضوءه ( والثاني ) على قولين  
الجديد بطلانه والقديم صحته وسنوضح دليلها في فرع في مذاهب العلماء  
ان شاء الله تعالى .

وقوله : ( ولأنه عبادة تشتمل على أفعال ) فيه احتراز من الخطبة فانها  
أقوال ولا يشترط ترتيب أركانها عند أصحابنا العراقيين . . وقوله :  
( متغايرة ) يعني فرضا وقللا . وفيه احتراز من الطواف وقيل قوله أفعال  
متغايرة كلاهما احتراز من الغسل ، والأول أصح ، وهو الذي ذكره الشيخ  
أبو حامد الاسفرايني وغيره . . وقوله : ( يرتبط بعضها ببعض ) معناه اذا  
غسل وجهه ويديه لا يستبيح شيئا مما حرم على المحدث حتى يتم وضوءه ،  
وفيه احتراز من الزكاة فان كل جزء من المخرج عبادة تحتاج الى نية عند  
الدفع ولا تقب صحة بعضها على بعض . . وأورد المصنف في تعليقه على هذه  
العلة ما اذا كان في بعض بدن الجنب جيرة فان طهارته تشتمل على أفعال  
متغايرة مسح وغسلا ، ولا يجب فيها الترتيب وأجاب عنه بأن الغسل هو  
الأصل وهو غير مشتمل على أفعال متغايرة . . وقوله : ( فدل على أنه قصد  
إيجاب الترتيب ) معنى قصد أراد فأطلق القصد على الإرادة وقد سبق  
إيضاح هذا وبسط الكلام فيه في باب نية الوضوء والله أعلم .

( فرع ) قد ذكر المصنف رحمه الله قولين في أن نسيان ترتيب  
الوضوء هل يكون عذرا ويصح الوضوء أم لا ؟ والأصح أنه ليس بعذر ،  
ومثله لو نسي الماء في رحله وصلى بالتيسم وكذا لو صلى أو صام أو توضأ  
بالاجتهاد فصادف قبل الوقت ، أو الاناء النجس ، أو تيقن الخطأ في القبلة ،  
أو صلى بنجاسة ناسيا أو جاهلا أو نسي القراءة في الصلاة أو رأوا سوادا  
فظنوه عدوا فصلوا صلاة شدة الخوف فبان شجرا ، أو دفع الزكاة الى من  
ظنه فقيرا فبان غنيا ، أو مرض وقال أهل الخبرة : انه معسوب فأحج عن  
نفسه فبرىء أو غلطوا في الوقوف بعرفة فوقفوا في اليوم الثامن . أو باعه  
حيوانا على أنه بغل فبان حمارا أو عكسه . ففي كل هذه المسائل خلاف .  
فالأصح أنه لا يعذر في شيء منها . والخلاف في بعضها أقوى منه في بعضها ،  
والخلاف في كلها قولان الا مسألة الوقوف والبيع فهو وجهان ، ومثله مسائل

من هذا النوع مختلف فيها لكن الأصح فيها أنه يصح ويعذر . منها : نوى الصلاة خلف زيد هذا فكان عمرا أو على هذا أليت زيد فكان عمرا . أو صلى على هذا الرجل فكان امرأة وعكسه أو باع مال مورثه وهو يظنه حيا فكان ميتا أو شرط في الزوج أو الزوجة نسبا أو وصفا فكان خلافه سواء كان أعلى من المشروط أم لا ، وأشباه هذا كثيرة ، وسنوضحها في مواضعها ان شاء الله تعالى ، ومقصودى بهذا الفرع وشبهه جمع النظائر والتنبيه على الضوابط وبالله التوفيق .

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في ترتيب الوضوء

قد ذكرنا أن مذهبنا أنه واجب وحكاه أصحابنا عن عثمان بن عفان وابن عباس ورواية عن علي بن أبي طالب رضى الله عنهم ، وبه قال قتادة وأبو ثور وأبو عبيد واسحاق بن راهويه وهو المشهور عن أحمد ، وقالت طائفة : لا يجب حكاه البغوى عن أكثر العلماء وحكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود رضى الله عنهما وبه قال سعيد بن المسيب والحسن وعطاء ومكحول والنخعى والزهرى وربيعة والأوزاعى وأبو حنيفة ومالك وأصحابهما والمزنى وداود واختاره ابن المنذر ، وقال صاحب البيان : واختاره أبو نصر البندنجى من أصحابنا ، واحتج لهم بآية الوضوء : والواو لا تقتضى ترتيبا فكيفما غسل المتوضىء أعضاءه كان ممثلا للأمر ، قالوا : روى ابن عباس رضى الله عنهما : ( أن النبى صلى الله عليه وسلم توشأ ففصل وجهه ثم يديه ثم رجليه ثم مسح رأسه ) ولأنها طهارة فلم يجب فيها ترتيب كالجنابة وكتقديم اليمين على الشمال والمرفق على الكعب ، ولأنه لو اغتسل المحدث دفعة واحدة ارتفع حدثه فدل على أن الترتيب لا يجب .

واحتج أصحابنا بالآية قالوا : وفيها دالتان ( أحدهما ) التى ذكرها المصنف وهى أن الله تعالى ذكر مسوحا بين مفسولات ، وعادة العرب اذا ذكرت أشياء متجانسة وغير متجانسة جعلت المتجانسة على نسق ثم عطف غيرها لا يخالفون ذلك الا لفائدة ، فلو لم يكن الترتيب واجبا لما قطع النظر عن نظيره . فان قيل فائدته استحباب الترتيب فالجواب من وجهين ( أحدهما )

أن الأمر للوجوب على المختار وهو مذهب جمهور الفقهاء ( والثاني ) أن الآية بيان للوضوء الواجب لا للمسنون فليس فيها شيء من سنن الوضوء .

( الدلالة الثانية ) أن مذهب العرب اذا ذكرت أشياء وعطفت بعضها على بعض تبتدىء الأقرب فالأقرب ، لا يخالف ذلك الا لمقصود ، فلما بدأ سبحانه بالوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دل على الأمر بالترتيب والا لقال فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برءوسكم واغسلوا أيديكم وأرجلكم ، وذكر أصحابنا من الآية دليلين آخرين ضعيفين لا فائدة في ذكرهما الا للتبسيه على ضعفهما لئلا يعول عليهما ( أحدهما ) أن الواو للترتيب ونقلوه عن الفراء وثعلب وزعم الماوردي أنه قول أكثر أصحابنا واستشهدوا عليه بأشياء وكلها ضعيفة الدلالة ، وكذلك القول بأن الواو للترتيب ضعيف . قال امام الحرمين في كتابه ( الأساليب ) : صار علماؤنا الى أن الواو للترتيب وتكلفوا نقل ذلك عن بعض أئمة المرية واستشهدوا بأمثلة فاسدة قال : والذي تقطع به أنها لا تقتضي ترتيبا ومن ادعاه فهو مكابر ، فلو اقتضت لما صح قولهم : تقاتل زيد وعمر . كما لا يصح تقاتل : زيد ثم عمرو . وهذا الذي قاله الامام هو الصواب المعروف لأهل المرية وغيرهم .

( الدليل الثاني ) نقله أصحابنا عن أبي على بن أبي هريرة ونقله امام الحرمين عن علماء أصحابنا أن الله تعالى قال : ( اذا قمتم الى الصلاة <sup>(١)</sup> فاغسلوا وجوهكم ) فعقب القيام بغسل الوجه بالقاء ، والقاء للترتيب بلا خلاف ، ومتى وجب تقديم الوجه تعين الترتيب اذ لا قائل بالترتيب في البعض ، وهذا استدلال باطل وكان قائله حصل له ذهول واشتباه فاخترعه وتويع عليه تقليدا . ووجه بطلانه أن القاء وان اقتضت الترتيب لكن المعطوف على ما دخلت عليه بالواو مع ما دخلت عليه كشيء واحد كما هو مقتضى الواو ، فمعنى الآية : اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا الأعضاء فأفادت القاء ترتيب غسل الأعضاء على القيام الى الصلاة لا ترتيب بعضها على بعض ، وهذا مما يعلم بالبديهة ولا شك أن السيد لو قال لعبده اذا دخلت السوق فاشتر خبزا وتمرا لم يلزمه تقديم الخبز بل كيف اشتراها كان ممثلا بشرط

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .



كون الشراء بعد دخول السوق كما أنه هنا يفصل الأعضاء بعد القيام الى الصلاة .

واحتج الأصحاب من السنة بالأحاديث الصحيحة المستفيضة عن جماعات من الصحابة في صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم وكلهم وصفوه مرتبة مع كثرتهم وكثرة المواطن التي رأوه فيها وكثرة اختلافهم في صفاته في مرة ومرتين وثلاث وغير ذلك ، ولم يثبت فيه مع اختلاف أنواعه صفة غير مرتبة وفعله صلى الله عليه وسلم بيان للوضوء المأمور به . ولو جاز ترك الترتيب لتركه في بعض الأحوال لبيان الجواز كما ترك التكرار في أوقات .

واحتجوا بحديث فيه ذكر الترتيب صريحا بحرف ثم لكنه ضعيف غير معروف <sup>(١)</sup> واحتجوا من القياس بما ذكره المصنف رحمه الله : عبادة تشتمل على أفعال متغايرة الخ ولأنه عبادة تشتمل على أفعال يبطئها الحدث فوجب ترتيبها كالصلاة ، وفيه احتراز من الفصل فإن قالوا : الوضوء ليس عبادة فقد سبق تقرير كونه عبادة في أول باب نية الوضوء .

وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية فهو أنها دليل لنا كما سبق . وعن حديث ابن عباس رضي الله عنهما أنه ضعيف لا يعرف ، وعن قياسهم على غسل الجنابة أن جميع بدن الجنب شيء واحد فلم يجب ترتيبه كالوجه بخلاف أعضاء الوضوء فإنها متغايرة متفصلة . والدليل على أن بدن الجنب شيء واحد أنه لو جرى الماء من موضع منه الى غيره أجزأه كالعضو الواحد في الوضوء ، بخلاف الوضوء فإنه لو انتقل من الوجه الى اليد لم يجزه . وأما الجواب عن تقديم اليمين فمن وجهين ( أحدهما ) أن الله تعالى رتب الأعضاء الأربعة وأطلق الأيدي والأرجل ولو وجب ترتيبهما لقال : وأيمانكم ( والثاني ) أن اليمين كعضو لا انطلاق اسم اليد عليهما فلم يجب فيهما ترتيب كالخدين بخلاف الأعضاء الأربعة . وأما الجواب عن قولهم المحدث اذا انغمس ارتفع حدثه ، فهو أن من أصحابنا من قال : يرتفع ومن أصحابنا من

(١) احتج البيهقي للترتيب بالمحدث الصحيح ابدارا بما بدا له به . واذا وجب البداءة بالوجه تعين الترتيب كما سبق ، وهذا توجيه حسن فإن الخير وان خرج على سبب خامس فإن الصحيح أن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذي .

منع كما سنوضح المسألة قريبا ان شاء الله تعالى ، فان منعنا فذاك ، والا  
فانترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، ولأن الغسل يرفع الحدث الأكبر فالأصغر  
أولى .

وذكر امام الحرمين في ( الأساليب ) الأدلة من الطرفين ثم قال الوضوء  
يغلب فيه التعبد والاتباع لأننا اذا أوجبنا الترتيب في الصلاة للاتباع مع أنا  
نعلم أن المقصود منها الخشوع والابتهاج الى الله تعالى فلم ينقل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ولا أحد من أصحابه تنكيس الوضوء ولا التخيير فيه  
ولا التنبيه على جوازه ، ولم يؤثر عن فعل علماء المسلمين وعامتهم الا الترتيب  
كما لم ينقل في أركان الصلاة الا الترتيب وطريقهما الاتباع ، واستثنى منه  
تقديم اليمين بالاجماع والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان غسل أربعة أنفُس أعضاءه الأربعة دفعة واحدة لم يجزئه الا غسل  
الوجه لأنه لم يرتب ) .

( اشرح ) هذا الذي جزم به هو المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور ،  
وفيه وجه أنه يصح وضوءه حكاه القاضى حسين والمتولى والشاشى ، كما لو  
استأجر المعسوب رجلين ليحجا عنه حجة الاسلام وحجة نذر في سنة واحدة  
فحجا فيها فانه يحصل له الحجتان على الصحيح المنصوص . وفيه وجه مخرج  
من الوضوء . والفرق على المذهب أن الواجب في الوضوء الترتيب ولم  
يحصل . وفي الحج ألا يقدم على حجة الاسلام غيرها ولم يقدم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان اغتسل وهو محدث من غير ترتيب ونوى الفسل <sup>(١)</sup> ففيه وجهان  
( أحدهما ) أنه يجزئه لأنه اذا جاز ذلك عن الحدث الأعلى فلأن يجوز عن  
الحدث الأدنى أولى ( والثاني ) : لا يجزئه وهو الأصح لأنه يسقط ترتيبا  
واجبا بفعل ما ليس بواجب ) .

(١) نسخة الركنى ( ونوى الوضوء ) ( ط ) .

( الشرح ) اذا غسل المحدث جميع بدنه بنية الغسل كما ذكره المصنف وغيره أو بنية الطهارة كما ذكره القاضى أبو الطيب وصاحبه ابن الصباغ . أو بنية رفع الحدث كما ذكره امام الحرمين وآخرون فله ثلاثة أحوال ( أحدها ) أن يغسل بدنه منكسا لا على ترتيب الوضوء فهل يجزيه ؟ فيه وجهان المذكوران فى الكتاب بدليلهما أصحهما باتفاق الأصحاب لا يجزيه ( الحاشية الثانية ) أن ينغمس فى الماء ويمكث زمانا يتأتى فيه الترتيب فى الأعضاء الأربعة فيجزيه على المذهب الصحيح وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه حكاه الرافعى ( الثالث ) أن ينغمس ولا يمكث فوجهان مشهوران أصحهما عند المحققين والأكثرين الصحة ، ويقدر الترتيب فى لحظات لطيفة والخلاف فى الصور الثلاث فيما سوى الوجه ، وأما الوجه فيجزيه فى جميعها بلا خلاف اذا قارنته النية .

وقال الرافعى : هذا الخلاف اذا نوى رفع الحدث ، فان نوى رفع الجنابة فان قلنا : لا يجزيه لو نوى رفع الحدث فهنا أولى والا فوجهان الأصح يجزيه لأن النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ، ثم قال القاضى حين والمتولى والبغوى وآخرون : هذا الخلاف فى صحة طهارته مبنى على أن الحدث يحل جميع البدن وانما يرفع بغسل الأعضاء الأربعة تخفيفا أم يختص حلوه بالأعضاء الأربعة ؟ وفيه وجهان ان قلنا : يحل الجميع صحت طهارته لأنه أتى بالأصل والا فلا ، وسأوضح هذين الوجهين ان شاء الله تعالى فى آخر الباب فى المسائل الزائدة . وقال صاحب المستظهرى : هذا البناء فاسد ، والله أعلم .

#### ( فرع ) فى مسائل تتعلق بالترتيب

احداها : اذا توضأ منكسا فبدأ برجليه ثم رأسه ثم يديه ثم وجهه لم يحصل له الا الوجه ان قارنته النية . فان توضأ منكسا ثانيا وثالثا ورابعا ثم وضوء ، ولو توضأ ونسى أحد أعضائه ولم يعرفه استأنف الوضوء لاحتمال أنه الوجه ، ولو ترك موضعا من وجهه غسل ذلك الموضع وأعاد ما بعد الوجه ، فان لم يعرف موضعه استأنف الجميع .

الثانية : قال الماوردى والشاشى وغيرهما : فى الترتيب فى الأعضاء المسنونة وهى غسل الكفين ثم المضضة ثم الاستنشاق وجهان ( أحدهما ) أنه منون

كتقديم اليمين ، فلو قدم المضمضة على الكفين أو الاستنشاق على المضمضة حصل على ذلك ، وأصحها أنه شرط فلا يحصل له ما قدمه كما يشترط الترتيب في أركان صلاة النفل وفي تجديد الوضوء مع أنه سنة .

فالحاصل أن أعضاء الوضوء ثلاثة أقسام : قسم يجب ترتيبه وهو الأعضاء الأربعة الواجبة ، وقسم لا يجب وهو اليمين على الشمال ، وقسم فيه وجهان وهو المسنون والأصح فيه الاشتراط .

الثالثة : قال القاضي أبو الطيب في تعليقه في أثناء مسألة الترتيب قول الله تعالى ( فآمنوا بالله ورسوله <sup>(١)</sup> ) قال : لو آمن برسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يؤمن بالله تعالى لم يصح إيمانه .

الرابعة : ذكر الأصحاب مسألة التلخيص وفروع ابن الحداد وبسطوها ، وصورتها : جنب غسل بدنه كله إلا رجليه ثم أحدث قالوا : يتعلق حكم الحدث بوجهه ويديه ورأسه دون رجليه فيلزمه تطهير الأعضاء الثلاثة مرتباً فيغسل وجهه ثم يديه ثم مسح رأسه ، وهو بالخيار في الرجلين أن شاء غسلهما قبل الأعضاء الثلاثة وأن شاء بعدها وأن شاء بينها ، لأنه لما أحدث لم يتعلق حكم الحدث بالرجلين لبقاء الجنابة فيهما ، وإنما أثر في الأعضاء الثلاثة لطهارتها ، قال صاحب التلخيص والقاضي أبو الطيب وأبو العباس الجرجاني في كتابه المعاينة وآخرون : لا ظهير لهذه المسألة .

قال الأصحاب : ولو غسل الجنب جميع بدنه إلا أعضاء الوضوء فقط ثم أحدث لم يجب ترتيب الأعضاء بل يغسلها كيف شاء لما ذكرناه . ولو غسل أعضاء الوضوء فقط ثم أحدث وجب ترتيبها . هذا الذي ذكرناه هو المذهب الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، منهم القاضي أبو الطيب وابن الصباغ والبقوي وجاعات ونقله إمام الحرمين عن الأصحاب وقال هو المذهب . وفيه وجه ذكره الشيخ أبو محمد في الفروق وولده إمام الحرمين والمتولى أنه يجب الترتيب في الصورة الأولى وغيرها . ووجه ثالث : أنه

(١) الآية ٨ من سورة المنافقون .

يسقط الترتيب في جميع الأعضاء في الصورة الأولى أيضا حكاه صاحب انبيان في باب صفة الغسل ، والمذهب الأول .

هذا كله تفريع على المذهب أنه اذا اجتمع حدث وجنابة اندرج الحدث في الجنابة ، فأما اذا قلنا لا يندرج وأنه يجب غسل أعضاء الوضوء مرتين عن الحدثين فإنه يجب هنا في الصورة الأولى غسل الرجلين مرتين مرة عن الحدث فيكون بعد الأعضاء الثلاثة ومرة عن الجنابة يفعلها متى شاء ، وان قلنا بالوجه الثالث أنه لا يندرج الترتيب ويندرج ما سواه وأنه يجب غسل أعضاء الوضوء مرة واحدة لكن مرتبة وجب هنا غسل الرجلين مرة واحدة بعد الأعضاء الثلاثة ، هكذا ذكره القاضي حسين والبعوى وهو ظاهر ، ولكن هذان الوجهان ضعيفان والتفريع على المذهب وهو الاندراج .

قال امام الحرمين : فان قيل الأصغر يندرج تحت الأكبر اذا كانا باقيين بكاملهما فأما اذا بقى من الجنابة غسل الرجلين ثم طرأ الحدث فالوضوء الآن أكمل مما بقى من الغسل قلنا من هذا خرج الشيخ أبو محمد للوجه الذي قاله أنه يجب الترتيب فيؤخر غسل الرجلين ولكن الذي ذكره الأصحاب هو المذهب المعتد به ، وحكم الجنابة على الجملة أغلب وهو بأن يستبع أولى . قال : فلو نسي حكم الجنابة في رجله ونوى رفع الحدث قال الشيخ أبو على : ترتفع الجنابة عن رجله على المذهب لأن أعيان الأحداث لا أثر لها فلا يضر الغلط فيها ، وحكى وجها أن الجنابة لا ترتفع فيهما لأنها أغلظ من الحدث : قال الامام : هذا ضعيف مزيف ، ولو غسل كل البدن الا يديه ثم أحدث فلا ترتيب في يديه على المذهب كما سبق فله غسلها متى شاء ، ويجب الترتيب في الوجه والرأس والرجلين ، وكذا الحكم في ترك الوجه أو الرأس أو ترك عضوين أو ثلاثة والله أعلم .

قال أصحابنا : هذه المسألة تلقى في المعاينة على أوجه فيقال : وضوء لم يجب فيه غسل القدمين مع وجودهما مكشوفتين بلا علة فيهما وهذه صورته كما سبق على المذهب ، ويقال محدث اقتضى حدثه طهارة بعض أعضاء الوضوء دون بعض مع سلامتها ، قال صاحب التلخيص : ويقال وضوء سقط فيه الترتيب فإنه يبدأ برجليه ، لكن نقل صاحب العدة عن الأصحاب أنهم غلطوه

وقالوا . ليس هذا وضوءا بلا ترتيب بل لم يجب فيه غسل الرجلين ، وانكار الاصحاب انكار صحيح والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويوالى بين أعضائه فان فرق تفريقا يسيرا لم يضر ، لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، وان كان <sup>(١)</sup> تفريقا كثيرا وهو بقدر ما يحف الماء على العضو في زمان معتدل ففيه قولان : قال في القديم : لا يجزيه لأنها عبادة يبطلها الحدث فأبطلها التفريق كالصلاة ، وقال في الجديد : يجزيه لأنها عبادة لا يبطلها التفريق القليل فلا يبطلها التفريق الكثير كتفرقة الزكاة ، فإذا قلنا : انه يجوز فهل يلزمه استئناف النية ؟ فيه وجهان ( أحدهما ) يلزمه لأنها انقطعت بطول الزمان ( والثاني ) لا يستأنف لأنه لم يقطع حكم النية فلم يلزمه الاستئناف ) .

( الشرح ) قوله : ( عبادة يبطلها الحدث ) فيه احتراز من الحج والزكاة ، وقوله : ( عبادة لا يبطلها التفريق القليل ) احتراز من الصلاة فإنه يبطلها التفريق اليسير كما يبطلها الكثير ، قال القاضي أبو الطيب في تعليقه : تفريق الصلاة هو الخروج منها ، وقال امام الحرمين : ذكر الأئمة أن الموالاة شرط في الصلاة ولا يبين ذلك الا في تطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين قصدا ، فتفريق الصلاة هو تطويل ركن قصير . قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : التفريق يبطل للصلاة هو أن يسلم ناسيا وعليه ركعة مثلا ويذكر بعد طول الفصل فتبطل صلاته بلا خلاف ، ولا سبب لبطلانها الا التفريق بين أجزاء الصلاة لأنه بعد السلام غير مصل ، وانما لم يبطل اذا لم يطل الفصل لأنه وان لم يكن من الصلاة فهو في محل العفو كما عفى عن الفعل القليل وان لم يكن من الصلاة . ويقال : زمان وزمن لفتان مشهورتان . وفول المصنف رحمه الله : لا يبطلها التفريق القليل انى آخره ينتقض بالأذان فإنه يبطله التفريق الفاحش دون القليل .

أما حكم المسألة : فالتفريق اليسير بين أعضاء الوضوء لا يضر باجماع المسلمين . نقل الاجماع فيه الشيخ أبو حامد والمحاملى وغيرها . وأما

(١) نسخة الركبى ( وان فرق تفريقا ) ( ط ) .

التفريق الكثير ففيه قولان مشهوران الصحيح منهما باتفاق الأصحاب أنه لا يضرب ، وهو نصه في الجديد ودليلهما ما ذكره المصنف رحمه الله . ثم قال العراقيون : القولان جاريان سواء فرق بعذر أم بغيره . وقال جمهور الخراسانيين القولان في تفريق بلا عذر ، أما التفريق بعذر فلا يضرب قولاً واحداً ، وهذه الطريقة هي الصحيحة عند القوراني وإمام الحرمين والسرخسي والغزالي في البسيط . وقطع به القاضي حسين والبغوي والمتولي وآخرون قال الرافعي : هي قول أكثر الأصحاب . وحكى عن نص الشافعي ما يدل عليه قال المسعودي : ولأن الشافعي جوز في القديم تفريق الصلوة بالمعذر إذا سبقه الحدث فيتوضأ ويبني فالتطهارة أولى . ثم من الأعذار أن يفرغ مأواه فيذهب لتحصيل غيره أو خاف من شيء فهرب ونحو ذلك . وهل النسيان عذر ؟ فيه وجهان مشهوران ، قال الرافعي : أصحهما نعم : قال إمام الحرمين والغزالي في البسيط : ولا خلاف أنه لو نسي فطول الأركان القصيرة في الصلوة لم تبطل صلاته قال : والفرق أنه مصل في جميع حالاته وتارك الوضوء ليس مشغلاً بعبادة .

وفي ضبط التفريق الكثير والقليل أربعة أوجه . الصحيح الذي قطع به المصنف والجمهور أنه إذا مضى بين العضوين زمن يجف فيه العضو المعمول مع اعتدال الزمان وحال الشخص فهو تفريق كثير . والا فقليل ، ولا اعتبار بتأخر الجفاف بسبب شدة البرد ولا بتسارعه لشدة الحر ، ولا بحال المبرود والمحموم . ويعتبر التفريق من آخر الفعل المأتي به من أفعال الوضوء حتى لو غسل وجهه ويديه ثم اشتغل لحظة ثم مسح رأسه بعد جفاف الوجه وقبل جفاف اليد فتفريق قليل ، وإذا غسل ثلاثاً ثلاثاً فالاعتبار من الغسلة الأخيرة . هكذا صرح بمعنى هذه الجملة الشيخ أبو حامد والبندنجي والمحامي والرويانى والرافعي وآخرون .

وأهل المصنف اعتبار اعتدال حال الشخص ولا بد منه كما صرح به الأصحاب ، ومتى كان في غير حال الاعتدال قدر بحال الاعتدال وكذا في التيمم يقدر لو كان ماء . ( والوجه الثاني ) التفريق الكثير هو الضويل المتفاحش حكاه صاحب البيان ، وحكاه الشيخ أبو حامد عن حنيفة شيخه

أبى القاسم الداركي عن نص الشافعي في الاملاء ، قال أبو حامد : ولم أره في الاملاء ولا حكاه غيره من أصحابنا • ( والوجه الثالث ) يؤخذ التفريق الكثير والقليل من العادة • ( والرابع ) أن الكثير قدر يمكن فيه تمام الطهارة حكاها الرافعي ، هذا حكم تفريق الوضوء ، وأما الغسل والتيمم ففيهما ثلاثة طرق ( أحدها ) أنهما كالوضوء على ما سبق من الخلاف والتفصيل وبهذا قطع جمهور الأصحاب في الطرق كلها ( والثاني ) لا يضر تفريقهما قطعا ( والثالث ) الغسل كالوضوء وأما التيمم فيبطل قطعا وحكاه الماوردي عن جمهور الأصحاب وقال صاحب المستظهرى : هذا ليس بشيء بل الصواب أنهما كالوضوء والله أعلم •

وإذا جوزنا التفريق الكثير فإن كانت النية الأولى مستصحية فبنى على وضوئه وهو ذاكر لها أجزأه ، وإن كانت قد عزبت فهل يجب تجديد النية ؟ فيه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما وهما مشهوران ، اختلف في أصحهما فصحح الفوراني والبعوى الوجوب ، وقطع به الشيخ أبو حامد وصحح الأكثرون عدم الوجوب منهم أبو على البندنجي وابن الصباغ والغزالي والرويانى والشيخ نصر المقدسى والشاشي وصاحب العدة والرافعي وآخرون قال القاضى حسين : إذا قلنا يجب تجديد النية فجدها وبنى فمضى صحة وضوئه وجهان بناء على تفريق النية على الأعضاء وفيه وجهان سبقا في آخر باب نية الوضوء ولم يذكر الجمهور هذا البناء • أما إذا فرق تفريقا سيرا وبنى فلا يجب تجديد النية بلا خلاف ، قال الشيخ أبو محمد في الفروق : إذا فرق تفريقا كثيرا لعذر جاز البناء بلا نية قطعا وفرق بينه وبين عدم العذر على أحد الوجهين بأن المتفرق بالعذر له حكم المجموع والتفريق بلا عذر كالتوهمين للنية والله أعلم •

### ( فرع ) في مذاهب العلماء في تفريق الوضوء

قد ذكرنا أن التفريق اليسير لا يضر بالاجماع ، وأما الكثير فالصحيح في مذهبنا أنه لا يضر وبه قال عمر بن الخطاب وابنه وسعيد بن المسيب وعطاء وطاوس والحسن البصرى والنخعي وسفيان الثوري وأحمد في رواية داود وابن المنذر وقالت طائفة : يضر التفريق وتجب الموالاة • حكاها ابن المنذر عن



قتادة وربيعة والأوزاعي والليث وأحمد قال : واختلف فيه عن مالك رضى الله عنه . وحكى الشيخ أبو حامد عن مالك والليث : ان فرق بعذر جاز والا فلا .

واحتج من أوجب الموالة بما رواه أبو داود والبيهقي عن خالد بن معدان عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم : « أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلى وفي ظهر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يميد الوضوء والصلاة » وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه « أن رجلاً توضأ فترك موضع ظهره على قدمه فأبصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ارجع فأحسن وضوءك ، فرجع ثم صلى » رواه مسلم وعن عمر أيضاً موقوفاً عليه أنه قال لمن فعل ذلك : أعد وضوءك ، وفي رواية : اغسل ما تركت .

واحتج لمن يوجب الموالة بأن الله تعالى أمر بفصل الأعضاء ولم يوجب موالاته ، وبالأثر الصحيح الذى رواه مالك عن نافع « أن ابن عمر توضأ فى السوق ففصل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى الى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى » قال البيهقي : هذا صحيح عن ابن عمر مشهور بهذا اللفظ وهذا دليل حسن فان ابن عمر فعله بحضرة حاضرى الجنازة ولم ينكر عليه .

والجواب عن حديث خالد أنه ضعيف الاسناد . وحديث عمر لا دلالة له فيه . والأثر عن عمر روايتان احدهما للاستحباب والأخرى للجواز والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب لمن فرغ من الوضوء أن يقول : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، لما روى عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن وضوءه ثم قال : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، صادقا <sup>(١)</sup> من

(١) نسخة الرجبى ( خالما بقل سادقا ) ( ط ) .

قلبه فتح الله له ثمانية أبواب من الجنة يدخلها من أى باب شاء » ويستحب أيضاً أن يقول سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، لما روى أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ وقال : سبحانه اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا أنت أستغفرك وأتوب إليك ، كتب في رق ثم طبع بطابع فلم يفتح الى يوم القيامة » .

( الشرح ) حديث عمر رضى الله عنه رواه مسلم وأصحاب السنن ، لكن في المذهب تفسيرات فيه فلفظه في مسلم : « ما منكم من أحد يتوضأ فيبلغ أو يسبغ الوضوء ثم يقول : أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله الا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء » وفي رواية لمسلم أيضا قال : « من توضأ فقال أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » وفي رواية أبي داود : ثم يقول حين بفرغ من وضوئه ، وفي رواية الترمذى بعد قوله : ورسوله « اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين » ورواية الترمذى كاللفظ الذى ذكره المصنف الا قوله : « صادقا من قلبه » فانه ليس موجودا في هذه الكتب ولكنه شرط لا شك فيه . قال الحافظ أبو بكر الحازمى : هذه اللفظة غير محفوظة من طريق الثقات ، ورويت الزيادة التى زادها الترمذى من رواية جماعة من الصحابة غير عمر ، وروى أنس عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « من توضأ فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فتحت له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل » رواه أحمد بن حنبل وابن ماجه بإسناد ضعيف .

وأما حديث أبى سعيد الذى ذكره المصنف فرواه النسائى في كتابه ( عمل اليوم والميلة ) بإسناد غريب ضعيف ، ورواه مرفوعا وموقوفا على أبى سعيد ، وكلاهما ضعيف الاسناد . وفي سنن الدارقطنى عن ابن عمر عن النبى صلى الله عليه وسلم : « من توضأ ثم قال : أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله ، قبل أن يتكلم غفر له ما بين الوضوءين » وإسناده ضعيف .

وأما أبو سعيد الخدرى فبضم الخاء المعجمة واسكان الدال المهملة  
منسوب الى بنى خدره بطن من الأنصار رضى الله عنهم ، واسم أبى سعيد  
سعد بن مالك بن سنان ، وكان أبوه مالك صحابيا استشهد يوم أحد ، توفي  
أبو سعيد بالمدينة سنة أربع وستين وقيل أربع وسبعين وهو ابن أربع  
وسبعين (١) .

وقوله : كتب في رق هو بفتح الراء ، والطابع بفتح الباء ، وكسرهما لفتان  
فصيحتان وهو الخاتم ، ومعنى « طبع » ختم وقوله : فلم يفتح الى يوم  
القيامة معناه لا يتطرق اليه ابطال واحباط .

( أما حكم المسألة ) : فاتفق أصحابنا وغيرهم على استحباب هذا الذكر  
عقيب الوضوء ولا يؤخره عن الفراغ لرواية أبى داود التى ذكرناها وغيرها  
قال أبو العباس الجرجاني فى كتابه التحرير والبلغة والرويانى فى الحلية  
وصاحب البيان وغيرهم : يستحب أن يقول هذا الذكر مستقبل القبلة قال  
الشيخ نصر المقدسى : ويقول معه « صلى الله على محمد وعلى آل محمد »  
والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب لمن توطأ أن لا ينفذ يده لقوله صلى الله عليه وسلم : « اذا  
توطأتم فلا تنفضوا أيديكم » ) .

( الشرح ) هذا الحديث ضعيف لا يعرف ، وثبت فى الصحيحين ضده  
عن ميمونة رضى الله عنها قالت : « ناولت النبى صلى الله عليه وسلم بعد  
اغتساله ثوبا فلم يأخذه وانطلق وهو ينفذ يديه » هذا لفظ رواية البخارى  
وفى رواية مسلم آتيته بالنديل فلم يمسسه وجعل يقول بالماء هكذا يعنى  
ينفضه ، وفى رواية للبخارى « فجعل ينفذ الماء يده » .

واختلف أصحابنا فى النفض على أوجه ( أحدها ) أن المستحب ترك

(١) فى هذا نظر لانه قال : مرت يوم أحد على النبى (ص) وأنا ابن ثلاث عشرة سنة .. الخ

النفض ولا يقال النفض مكروه ، قاله أبو علي الطبري في الافصاح ، والمصنف هنا وفي التنبيه ، والغزالي والجرجاني وآخرون ( والثاني ) أنه مكروه وبه قطع القاضي أبو الطيب والماوردي والرافعي وغيرهم ( والثالث ) مباح يستوى فعله وتركه ، وهذا هو الصحيح وقد أشار اليه صاحب الشامل وغيره لحديث ميمونة ، ولم يذكر جماعات من أصحابنا نفض اليد ، وأظنهم رأوه مباحاً فتركوه ، فمن لم يذكره الشيخ أبو حامد والمحاملي وأمام الحرمين والبعقوي والشيخ نصر وغيرهم ودليل الاباحة حديث ميمونة ولم يثبت في النهي شيء والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويستحب أن لا ينشف أعضاءه من بلل الوضوء لما روت ميمونة رضي الله عنها قالت : « أدنيت لرسول الله صلى الله عليه وسلم غسلًا من الجنابة فأنيته بالمنديل فردّه » ولأنه أثر عبادة فكان تركه أولى . فان تنشف جاز لما روى قيس بن سعد رضي الله عنهما قال : « أتانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعتنا له غسلًا فاغتسل ثم أتينا به بملحفة ورسية فالتحف بها فكأنني أنظر الى أثر العورس على عكته » ) .

( الشرح ) أما حديث ميمونة رضي الله عنها فمفتق على صحته رواه البخاري ومسلم بمعناه وقد تقدم قريباً ، وحديث قيس رواه أبو داود في كتاب الأدب من سننه والنسائي في كتابه عمل اليوم والليلة وابن ماجه في كتاب الطهارة وكتاب اللباس والبيهقي في الفسل وغيرهم واسناده مختلف فهو ضعيف . وروى في التنشيف أحاديث ضعيفة منها حديث معاذ رضي الله عنه : « رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه » رواه الترمذي وقال غريب واسناده ضعيف . وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم خرقة يتنشف بها بعد الوضوء » رواه الترمذي وقال : ليس اسناده بالقائم ، وعن سلمان الفارسي رضي الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فقلب جبة صوف كانت عليه فمسح بها وجهه » رواه ابن ماجه باسناد ضعيف قال الترمذي : ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب شيء .

وقول ميمونة : أدنيت أى قربت ، وقولها : غسلا هو بضم الغين أى ما يغتسل به ، ولقطة الغسل مثلثة فهي بكسر الغين اسم لما يغسل به الرأس من سدر وخطمي ونحوهما ، وبفتحها مصدر وهو اسم للفعل بمعنى الاغتسال وبضمها مشترك بين الفعل والماء ، فحصل فى الفعل لغتان : الفتح والضم . وقد زعم جماعة ممن صنف فى ألفاظ الفقه أن الفعل لا يقال الا بالفتح وغلطوا الفقهاء فى قولهم باب غسل الجنابة والجمعة ونحوه بالضم ، وهذا الانكار غلط بل هما لغتان كما ذكرنا . والملحفة والمنديل بكسر ميمهما فالملحفة مشتقة من الالتحاف وهو الاشتمال ، والمنديل من الندل وهو بفتح نون واسكان الدال وهو الوسخ لأنه يندل به ، وقال ابن فارس : لعله من اندل وهو النقل ، وقوله : « ورسية » هكذا هو فى المذهب بواو مفتوحة ثم راء ساكنة ثم سين مكسورة ثم ياء مشددة وكذا وجد بخط المصنف وكذا هو فى رواية البيهقى ، والمشهور فى كتب اللغة ملحفة وريسة بكسر الراء وبعدها ياء ساكنة ثم سين مفتوحة ثم هاء ومعناه مصبوغة بالورس وهو ثمر أصفر لشجر يكون باليمن يصبغ به وهو معروف . وقوله على « عكنه » هو بضم العين وفتح الكاف جمع عكنه قال الأزهرى قال الليث وغيره : العكن الأطواء فى بطن المرأة من السمن ، وتعكن الشيء اذا ركم بمضه على بعض .

وقد رأيت لبعض مصنفى ألفاظ المذهب انكارا على المصنف ، قال قوله : « فكأننى أظفر الى أثر الورس على عكنه » زيادة ليست فى الحديث وهذا الانكار غلط منه ، بل هذه اللفظة موجودة فى الحديث مصرح بها فى رواية النسائي والبيهقى .

وأما ميمونة راوية الحديث فهي أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث الهلانية كان اسمها برة فسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة ، والميمون المبارك من اليمن وهو البركة وهى خالة ابن عباس رضى الله عنهما توفيت سنة إحدى وخمسين وقيل غير ذلك ، وقد بسطت أحوالها فى تهذيب الأسماء . وأما قيس فهو أبو عبد الله وقيل أبو عبد الملك وقيل أبو الفضل قيس بن سعد بن عبادة بن دليم بضم الدال المهمله وفتح اللام الأنصارى وكان قيس

وآباءؤ الثلاثة يضرب بهم المثل في الكرم ، وقيس وسعد صحبايان توفى قيس بالمدينة سنة ستين رضى الله عنه •

أما حكم التشيف ففيه طرق متباعدة للأصحاب يجمعها خمسة أوجه الصحيح منها أنه لا يكره لكن المستحب تركه ، وهذا قطع جمهور العراقيين والقاضى حسين في تعليقه والبعوى وآخرون ، وحكاها امام الحرمين عن الأئمة ورجحه الرافعى وغيره من المتأخرين المطلعين ( والثانى ) يكره التشيف حكاها المتولى وغيره ( الثالث ) أنه مباح يستوى فعله وتركه ، قاله أبو على الطبرى في الافصاح والقاضى أبو الطيب في تعليقه ( والرابع ) يستحب التشيف لما فيه من السلامة من غبار نجس وغيره ، وحكاها الفورانى والنزائى والرويانى والرافعى ( والخامس ) ان كان فى الصيف كره التشيف وان كان فى الشتاء فلا لعذر البرد حكاها الرافعى ، قال المحاملى وغيره : وليس للشافعى نص فى المسألة قال أصحابنا : وسواء التشيف فى الوضوء والغسل • هذا كله اذا لم تكن حاجة الى التشيف لخوف برد أو التصاق بنجاسة ونحو ذلك ، فان كان فلا كراهة قطعا ولا يقال انه خلاف المستحب قال الماوردى : فان كان معه من يحمل الثوب الذى يتشيف به وقف عن يمين المتطهر والله أعلم •

#### ( فرع ) فى مذاهب السلف فى التشيف

قد ذكرنا أن الصحيح فى مذهبنا أنه يستحب تركه ولا يقال التشيف مكروه ، وحكى ابن المنذر اباحة التشيف عن عثمان بن عفان والحسن بن على. وأنس بن مالك وبشير بن أبى مسعود والحسن البصرى وابن سيرين وعلقمة والأسود ومسروق والضحاك ومالك والثورى وأصحاب الرأى وأحمد واسحاق • وحكى كراهته عن جابر بن عبد الله وعبد الرحمن بن أبى ليلى وسعيد بن المسيب والنخعى ومجاهد وأبى العالية وعن ابن عباس كراهته فى الوضوء دون الغسل ، قال ابن المنذر : كل ذلك مباح ، ونقل المحاملى الاجماع على أنه لا يحرم وانما الخلاف فى الكراهة والله أعلم •

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( والفرض مما ذكرناه ستة أشياء : النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين ومسح بعض الرأس ، وغسل الرجلين ، والترتيب . وأضاف إليه في القديم الموالاة فجعله سبعة ، وسننه اثنتا عشرة : التسمية ، وغسل الكفين . والمضمضة ، والاستنشاق ، وتخليل اللحية الكثة ، ومسح جميع الرأس ، ومسح الأذنين ، وإدخال الماء في صماخيه ، وتخليل أصابع الرجلين . وتطويل الغرة ، والابتداء بالميا من ، والتكرار . وزاد أبو العباس بن القاص : مسح العنق بعد مسح الأذنين ، فجعلها ثلاث عشرة ، وزاد غيره أن يدعو على وضوئه فيقول عند غسل الوجه : اللهم بيض وجهي يوم تسود الوجوه ، وعلى غسل اليد : اللهم أعطني كتابي يميني ولا تعطني بشمالتي ، وعلى مسح الرأس : اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وعلى مسح الأذن : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعلى غسل الرجلين : اللهم ثبت قدمي على الصراط . فجعله أربع عشرة ) .

( الشرح ) أما واجبات الوضوء فهي على ما ذكره ، ويجب مع غسل الوجه غسل جزء مما يجاوره ليتحقق غسل الوجه بكماله كما سبق بيانه في فصل غسل الوجه ، وهو داخل في قول المصنف والأصحاب ( غسل الوجه ) لأن مرادهم الغسل الجزئي ولا يجزئ إلا بذلك ، قال الماوردي : وجعل بعض أصحابنا الماء الطهور فرضا آخر ، وهذا الوجه غلط والصواب أن الماء ليس من فروض الوضوء إنما هو شرط لصحته كما ذكره المحاملي وغيره كما نذكره قريبا إن شاء الله تعالى .

وأما قوله في السنن : منها التسمية وغسل الكفين فهذا هو المذهب ، وقد قدمنا في أول الباب وجها أنهما ستان مستقلتان لا من سنن الوضوء ، وقوله : ( وتطويل الغرة ) أراد به غسل ما فوق المرفقين والكعبين وفيه الكلام السابق ، وقوله : ( الابتداء بالميا من ) يعني في اليدين والرجلين دون الأذنين والكفين فانها تطهر دفعة واحدة كما سبق ، وقوله : ( والتكرار ) يعني في المسوح والمغسول كما سبق . وقوله : ( وزاد أبو العباس بن القاص مسح العنق ) . هذا قد ذكره ابن القاص في كتابه المفتاح واختلفت عبارات

الأصحاب فيه أشد اختلاف ، وقد رأيت أن أذكره بألفاظهم مختصرا ثم ألخصه وأبين الصواب منه لكثرة الحاجة اليه قال القاضي أبو الطيب : مسح العنق لم يذكره الشافعي رضي الله عنه ولا قاله أحد من أصحابنا ولا وردت به سنة ثابتة وقال الماوردي في كتابه الاقتاع : ليس هو سنة ، وقال القاضي حسين : هو سنة وقيل وجهان ، فإن قلنا : سنة ، مسحه بالماء الذي مسح به الأذنين ولا يمسح بماء جديد ، وقال المتولي : هو مستحب لا سنة يمسح ببقية ماء الرأس أو الأذن ولا يفرد بماء . وقال البغوي : يستحب مسحه تبعا للرأس أو الأذن ، قال القوراني : يستحب بماء جديد ، وقال الغزالي : هو سنة وقال امام الحرمين . كان شيخى يحكى فيه وجهين أحدهما أنه سنة . والثاني : أدب ، وقال الامام : ولست أرى لهذا التردد حاصلا . وقال الرافعي : هل يمسحه بماء جديد أم يباقي بلل الرأس والأذن ؟ بناء بعضهم على أنه سنة أم أدب ؟ فيه وجهان ، ان قلنا : سنة فبجديد والا فبالباقي . والسنة والأدب يشتركان في الندية لكن السنة تتأكد ، قال : واختار الرويانى مسحه بماء جديد وميل الأكثرين الى مسحه بالباقي .

هذا مختصر ما قالوه وحاصله أربعة أوجه ( أحدها ) يسن مسحه بماء جديد ( والثاني ) يستحب ولا يقال مسنون ( والثالث ) يستحب ببقية ماء الرأس والأذن ( والرابع ) لا يسن ولا يستحب ، وهذا الرابع هو الصواب ولهذا لم يذكره الشافعي رضي الله عنه ولا أصحابنا المتقدمون كما قدمناه عن القاضي أبي الطيب ولم يذكره أيضا أكثر المصنفين ، وانما ذكره هؤلاء المذكورون متابعة لابن القاص ولم يثبت فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبت في صحيح مسلم وغيره عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة » وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم : « من أحدث في ديننا ما ليس فيه فهو رد » وفي رواية لمسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » . وأما الحديث المروي عن طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده : « أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح رأسه حتى يبلغ القذال وما يليه من مقدم العنق فهو حديث ضعيف بالاتفاق ، رواه أحمد بن حنبل والبيهقي من رواية ليث بن أبي سليم وهو ضعيف .



وأما قول الغزالي : ان مسح الرقبة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم :  
« مسح الرقبة أمان من الغل » فغلط لأن هذا موضوع ليس من كلام النبي  
صلى الله عليه وسلم وعجب قوله : لقوله ، بصيغة الجزم والله أعلم .

وأما الدعاء المذكور فلا أصل له ، وذكره كثيرون من الأصحاب ولم  
يذكره المتقدمون وزاد فيه الماوردي فقال : يقول عند المضضة : اللهم  
اسقني من حوض نبيك كأسا لا أضلأ بعده أبدا ، وعند الاستنشاق : اللهم  
لا تحرمني رائحة نعيمك وجنانك ، قال : ويقول عند الرأس : اللهم أظلي  
تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك ، وقوله : ( ثبت قدمي على الصراط ) هو  
بتشديد الياء على التثنية والصراط بالصاد والسين ، وبإشمام الزاي ثلاث  
لغات وقراءات والله أعلم .

( فرع ) قد ذكر المصنف أن سنن الوضوء اثنتا عشرة ، وكذا  
ذكرها بعضهم ، وزاد بعضهم زيادات واختلفوا في تلك الزيادات . وأنا ألخص  
جميع ذلك وأضبطه ضبطا واضحا مختصرا ان شاء الله تعالى ، وأحذف أدلة  
ما أذكره من الزيادة ليقرّب ضبطها ويسهل حفظها فأقول :

سنن الوضوء ومستحباته منها : استقبال القبلة ، وأن يجلس في مكان  
لا يرجع رشاش الماء اليه وأن يجعل الاناء عن يساره فان كان واسعا يفترف  
منه فمن يمينه ، وأن ينوي من أول الطهارة ، وأن يستصحب النية الى آخرها ،  
وأن يجمع بين نية القلب ولفظ اللسان وأن لا يستعين في وضوئه لغير عذر ،  
وأن لا يتكلم فيه لغير حاجة ، والتسمية ، وغسل الكفين ، والمضضة ،  
والاستنشاق ، والمبالغة فيهما لغير الصائم ، والجمع بينهما بثلاث غرف على  
الأصح ، والسواك على الأصح ، والاستنثار بعد الاستنشاق ، وأن يبدأ في  
الوجه بأعلاه ، وفي اليد والرجل بالأصابع ، ويختم بالمرفق والكعب ، ويبدأ  
في الرأس بمقدمه ، وأن لا يلطم وجهه بالماء وأن يتعهد الماقين بالسبابتين .  
وأن يدلّك الأعضاء ، ويحرك الخاتم ، ويتعهد ما يحتاج فيه الى الاحتياط  
كالعقب ، وأن يخلل اللحية والعارض الكشيفين وإطالة الغرة وإطالة التحجيل ،  
ومسح كل الرأس ، ومسح الأذنين ، ومسح الصاخين ، وغسل النزعتين مع  
أبوجه ، وكذا موضع التحذيف والصدع اذا قلنا هما من الرأس للخروج من

الخلاف وتخليل الأصابع والابتداء باليد والرجل اليمنى ، وتكرار الغسل والمسح ثلاثا ثلاثا ، وأن لا يسرف في صب الماء ، وأن لا يزيد على ثلاث ، وأن لا ينقص عنها ، وأن لا ينقص ماء الوضوء عن مد ، والموالة على القول الصحيح الجديد ، وأن يقول عقب الفراغ : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له الى آخر الذكر السابق وأن لا ينشف أعضائه ، وكذا لا ينفض يده على ما فيه من الخلاف السابق . وقد نقل القاضي عياض في شرح صحيح مسلم أن العلماء كرهوا الكلام في الوضوء والغسل ، وهذا الذي نقله من الكراهة محمول على ترك الأولى ، والا فلم يثبت فيه نهى فلا يسمى مكروها الا بمعنى ترك الأولى .

( فرع ) قال المحاملى في الباب : الوضوء يشتمل على فرض وسنة وتقل وأدب وكراهة وشرط فالفرض ستة وفي القديم سبعة كما سبق ، والسنة خمسة عشر وذكر نحو بعض ما سبق ، والنفل التطهر مرتين مرتين ، والأدب شجرة : استقبال القبلة ، والعلو على مكان لا يترشش اليه الماء ، وأن يجعل الاثاء عن يساره والواسع على يمينه ، ويفرف بها ، وأن لا يستعين الا عن ضرورة ، وأن يبدأ بأعلى الوجه ، وبالكفين ، ومقدم الرأس وأصابع الرجلين . وأن لا ينفض يديه ، ولا ينشف أعضائه . والكراهة ثلاثة : الاسراف في الماء ولو كان بشط البحر ، والزيادة على ثلاث ، وغسل الرأس بدل مسحه . والشرط واحد وهو الماء المطلق ، هذا كلامه ومعظمه حسن . وقوله : غسل الرأس مكروه هو أحد الوجهين وقد سبق أن الأصح عدم الكراهة والله أعلم .

#### ( فرع ) في مسائل زائدة تتعلق بالباب

( احداها ) في موجب الوضوء ثلاثة أوجه حكاه المتولى والشاشي في المعتمد وغيرهما ( أحدها ) وجود الحدث فلولا لم يجب ( والثاني ) القيام الى الصلاة فانه لا يتعين الوضوء قبله ( والثالث ) وهو الصحيح عند المتولى وغيره يجب بالحدث والقيام الى الصلاة جسيما والأوجه جارية في موجب غسل الجنابة هل هو انزال المنى والجماع أم القيام الى الصلاة أم كلاهما ؟ فاذا

قلنا : يجب بوجود الحدث فهو وجوب موسع الى القيام الى الصلاة ولا يأتى بالتأخير عن الحدث بالاجماع .

قال الشيخ أبو محمد الجوينى فى كتابه الفروق فى باب التيمم : أجمع العلماء أنه اذا أجنب أو أحدث لا يجب عليه الغسل ولا الوضوء حتى يدخل وقت الصلاة بالفعل أو الزمان ، ومعنى الفعل أن يريد قضاء فائتة . وهذا الذى قاله ليس مخالفا لما سبق لأن مراده لا يكلف بالفعل والله أعلم .

( المسألة الثانية ) أجمع العلماء على جواز الوضوء قبل دخول وقت الصلاة نقل الاجماع فيه ابن المنذر فى كتابه الاجماع وآخرون ، وهذا فى غير المستحاضة ومن فى معناها فانه لا يصح وضوءها الا بعد دخول الوقت والله أعلم .

( الثالثة ) أجمعوا أن الجنابة تحل جميع البدن ، وأما الحدث الأصغر ففيه وجهان لأصحابنا مشهوران للخراسانيين وحكماهما الشاشى فى جماعة من العراقيين ( أحدهما ) يحل جميع البدن كالجنابة وليس بعض البدن أولى من بعض ، ولأن المحدث ممنوع من مس المصحف بظهره وسائر بدنه ولولا الحدث فيه لم يمنع ، فعلى هذا انما اكتفى بغسل الأعضاء الأربعة تخفيفا لتكراره بخلاف الجنابة ( والثانى ) لا يحل جميع البدن بل يختص بالأعضاء الأربعة لأن وجوب الغسل مختص بها وانما لم يجز مس المصحف بغيرها لأن شرط الماس أن يكون متطهرا ولا يكون شئ من بدنه محدثا ولا يكفيه طهارة محل المس وحده ، ولهذا لو غسل وجهه ويديه لم يجز مسه يديه مع قولنا بالمذهب الصحيح ان الحدث يرتفع عن العضو بمجرد غسله ، ولا يتوقف على فراغ الوضوء وفيه خلاف سنذكره ان شاء الله تعالى . واختلفوا فى الأصح من هذين الوجهين فقال الشاشى : الأصح أنه يعم البدن وقال البغوى وغيره . الأصح اختصاصه بالأعضاء الأربعة ، وهذا الذى صححه البغوى هو الأرجح والله أعلم .

( الرابعة ) المرأة كالرجل فى الوضوء الا فى اللحية الكثة كما سبق .

( الخامسة ) يشترط فى غسل الأعضاء جريان الماء عليها فان أمسه الماء

ولم يجر لم تصح طهارته اتفق عليه الأصحاب ونص عليه الشافعي رحمه الله في الأم في باب قدر الماء الذي يتوضأ به وقد أشار اليه المصنف في باب الآنية في قوله : إذا توضأ من اثناء الفضة - لأن الوضوء هو جريان الماء على الأعضاء ، ودليله أنه لا يسمى غسلاً ما لم يجر ، ولو غس عضوه في الماء كغاه لأنه يسمى غسلاً .

( السادسة ) ماء الوضوء والغسل غير مقدر لكن يستحب أن لا ينقص في الوضوء عن مد ولا في الغسل عن صاع ، والاسراف مكروه بالاتفاق وسيأتي هذا كله مبسوطاً حيث ذكره المصنف في باب الغسل ان شاء الله تعالى .

( السابعة ) اذا كان على بعض أعضائه شمع أو عجين أو حناء وأشباه ذلك فمنع وصول الماء الى شيء من العضو لم تصح طهارته سواء أكثر ذلك أم قل ، ولو بقي على اليد وغيرها أثر الحناء ولونه دون عينه أو أثر دهن مائع بحيث يمس الماء بشرة العضو ويجرى عليها لكن لا يثبت صحت طهارته ، وقد تقدم هذا في فصل غسل الرجل . ولو كان تحت أظفاره وسخ يمنع وصول الماء الى البشرة لم يصح وضوءه على الأصح وقد سبق بيانه في باب السواك .

( الثامنة ) يستحب امرار اليد على أعضاء الطهارة في الوضوء والغسل ولا يجب ، وقد تقدم بيانه في فصل غسل الوجه .

( التاسعة ) اذا شرع المتوضيء في غسل الأعضاء ارتفع الحدث عن كل عضو بمجرد غسله ولا يتوقف ارتفاعه عن ذلك العضو على غسل بقية الأعضاء . هذا هو المذهب الصحيح المشهور ، وبه قطع الجمهور وقد صرح به المصنف في آخر باب ما يوجب الغسل ، وقال امام الحرمين : يتوقف فاذا غسل وجهه ويديه ومسح رأسه لم يرتفع الحدث عن شيء منها حتى يغسل رجليه . واحتج بأنه لا يجوز مسح المصحف بيده فلولا بقاء الحدث عليها لجاز وحجة الجمهور أن غسل الأعضاء موجب لازالة الحدث فلا فرق بين كلها أو بعضها والجواب عن مسألة مسح المصحف أن شرط الماس أن يكون كاملاً الطهارة ولا يكون عليه حدث : ولهذا اتفقوا على أنه لا يجوز للمسح مسه

بصدره ، وإن قلنا : الحدث يختص بأعضاء الوضوء كما سبق إيضاحه في المسألة الثالثة .

( العاشرة ) إذا شرع في الوضوء فشك في أثنائه في غسل بعض الأعضاء بنى على اليقين وهو أنه لم يفعله ، وهذا لا خلاف فيه لأن الأصل عدم غسله ولو شك بعد الفراغ من الطهارة في غسل بعض الأعضاء فهل هو كالشك في أثناءه فيلزمه غسله وما بعده أم لا يلزمه شيء كما لو شك في ترك ركن من الصلاة بعد السلام ؟ فيه وجهان حكاهما جماعة منهم المتولي في آخر باب الاحداث وصاحب العدة والرويانى هنا وآخرون ورجح صاحب العدة والرويانى وجوب غسله وهو احتمال لصاحب الشامل قالوا : لأن الطهارة تراد لغيرها فلم تتصل بالمقصود بخلاف الصلاة قال صاحب الشامل : وقطع الشيخ أبو حامد بأنه لا شيء عليه كالصلاة فقليل له : هذا يؤدى الى الدخول في الصلاة بطهارة مشكوك فيها فقال غذا غير مستمع كما لو شك هل أحدث أم لا ؟ وهذا الذى قاله أبو حامد هو الأظهر المختار . واحتج الرويانى لما رجحه بالقياس على المسافر اذا صلى الظهر وفرغ منها ثم شك في فرض منها وأراد أن يجمع اليها العصر لم يجز لأن شرط صحة العصر في وقت الظهر أن يتقدم العلم بصحة الظهر ، قال : ومثله لو خطب للجمعة ثم شك في ترك فرض من الخطبة لم تجز صلاة الجمعة حتى يتيقن اتمام الخطبة . وهذا الذى قاله فى المثالين فيه نظر وسنعود اليه ان شاء الله تعالى فى موضعه والله اعلم .

( الحادية عشرة ) اذا توضأ وصلى الظهر ثم توضأ وصلى العصر تم يقن مسح الرأس فى احدى الطهارتين ولا يعرف عينها فقيه تفصيل وكلام طويل وفروع كثيرة سبق بيانها فى آخر باب الشك فى نجاسة الماء .

( الثانية عشرة ) يستحب لمن توضأ أن يصلى عقبه ركعتين فى أى وقت كان وفى أوقات النهى عن النوافل التى لا سبب لها لأن هذا سبب وهو الوضوء وذكر كثيرون من أصحابنا هذه المسألة فى باب الأوقات التى تكره فيها النافلة وذكرها فى هذا الباب صاحب البحر وغيره . ودليل المسألة أحاديث كثيرة فى الصحيح منها حديث أبى هريرة رضى الله عنه : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لبلال رضى الله عنه : حدثنى بأرجى عمل عملته

في الاسلام فاني سمعت دق نعليك بين يدي في الجنة ؟ فقال : ما عمدت عملا أرجى عندي من أني لم أظهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي » رواه البخاري في صحيحه واحتج به على فضل الصلاة بعد الوضوء وكذا احتج به أصحابنا وهو ظاهر في ذلك وعن عثمان رضى الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ثم قال : من توضأ نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما غفر له ما تقدم من ذنبه » رواه مسلم في صحيحه •

( الثالثة عشرة ) اتفق أصحابنا على استحباب تجديد الوضوء وهو أن يكون على وضوء ثم يتوضأ من غير أن يحدث ومتى يستحب ؟ فيه خمسة أوجه أصحها ان صلى بالوضوء الأول فرضا أو نفلا وبه قطع البغوي ( والثاني ) ان صلى فرضا استحباب والا فلا وبه قطع القوراني ( والثالث ) يستحب ان كان فعل بالوضوء الأول ما يقصد له الوضوء والا فلا ، ذكره الشاشي في كتابيه المعتمد والمستظهرى في باب الماء المستعمل واختاره • ( والرابع ) ان صلى بالأول أو سجد لتلاوة أو شكر أو قرأ القرآن في المصحف استحباب والا فلا ، وبه قطع الشيخ أبو محمد الجويني في أول كتابه الفروق ( والخامس ) يستحب التجديد ولو لم يفعل بالوضوء الأول شيئا أصلا حكاه امام الحرمين قال وهذا انما يصح اذا تخلل بين الوضوء والتجديد زمن يقع بشأه تفريق ، فاما اذا وصله بالوضوء فهو في حكم غسلة رابعة ، وهذا الوجه غريب جدا ، وقد قطع القاضي أبو الطيب في كتابه شرح الفروع والبغوي والمتولى والرويانى وآخرون بأنه يكره التجديد اذا لم يؤد بالأول شيئا قال المتولى والرويانى : وكذا لو توضأ وقرأ القرآن في المصحف يكره التجديد • قالوا : ولو سجد لتلاوة أو شكر لم يستحب التجديد ولا يكره والله أعلم •

أما الغسل فلا يستحب تجديده على المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور ، وفيه وجه أنه يستحب حكاه امام الحرمين وغيره •

أما التيمم فالمشهور أنه لا يستحب تجديده وفي وجه ضعيف يستحب وصورته في الجريح والمريض ونحوهما ممن يصح تيممه مع وجود الماء ، ويتصور في غيرهما اذا لم نوجب الطلب ثانيا اذا بقى في مكانه الذى صلى فيه

وستأتى المسألة مبسطة في التيمم ان شاء الله تعالى ؛ فإن قلنا بتجديد التيمم  
فختصم للنافلة بعد الفريضة وكذا للفريضة بعد النافلة اذا قدم النافلة .  
واحتج الأصحاب لأصل استحباب التجديد بما روى عن ابن عمر رضي الله  
عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من توضأ على نهر  
كتب الله له عشر حسنات » رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والبيهقي  
وغيرهم ولكنه ضعيف متفق على ضعفه ، ومن ضعفه الترمذي والبيهقي .

واحتج البيهقي بحديث أنس قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يتوضأ عند كل صلاة ، وكان أحداً يكفيه الوضوء ما لم يحدث » رواه  
البخاري ، لكن لا دلالة فيه للتجديد لاحتمال أنه كان يتوضأ عن حدث ،  
وهذا الاحتمال مقاوم لاحتمال التجديد فلا يرجح التجديد الا بمرجح آخر .

( الرابعة عشر ) اذا توضأ الصحيح وهو غير المستحاضة ومن في معناها  
ممن به حدث دائم فله أن يصلى بالوضوء الواحد ما شاء من الفرائض  
والنوافل ما لم يحدث . هذا مذهب مالك وأبي حنيفة والثوري  
وأحمد وجماهير العلماء ، وحكى أبو جعفر الطحاوي وأبو الحسن بن بطل  
في شرح صحيح البخاري عن طائفة من العلماء أنه يجب الوضوء لكل صلاة  
وان كان متظهاً ، وحكى الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم  
الظاهري في كتابه كتاب ( الإجماع <sup>(١)</sup> ) هذا المذهب عن عمرو بن عبيد  
قال : وروينا عن ابراهيم يعني النخعي أنه لا يصلى بوضوء واحد أكثر من  
خمس صلوات ، وحكى الطحاوي عن قوم أنه يجوز جمع صلوات بوضوء  
للمسافر دون الحاضر .

واحتج من أوجه لكل صلاة وان كان ظاهراً بقوله تعالى : ( اذا قمتم <sup>(٢)</sup>  
الى الصلاة فاعسلوا وجوهكم ) الآية ، ودليلنا حديث بريدة رضي الله عنه :  
« أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات بوضوء واحد يوم فتح مكة  
ومسح على خفيه وقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لقد صنعت اليوم  
شيئاً لم تكن تصنعه فقال : عمدا صنعته يا عمر » رواه مسلم .

(١) اسم الكتاب ( مراتب الإجماع ) ( ط ) .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

وعن سويد بن النعمان رضى الله عنه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر ثم أكل سويقاً ثم صلى المغرب ولم يتوضأ » رواه البخارى فى مواضع من صحيحه . وعن عمرو بن عامر عن أنس قال : « كان النبى صلى الله عليه وسلم يتوضأ عند كل صلاة قلت : كيف كنتم تصنعون ؟ قال : يجزى أحدنا الوضوء ما لم يحدث » رواه البخارى . وعن جابر بن عبد الله قال : « ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى امرأة من الأنصار ومعه أصحابه فقدمت له شاة مصلية فأكل وأكلنا ثم حانت الظهر فتوضأ وصلى ثم رجع الى فضل طعامه فأكل ، ثم حانت العصر فصلى ولم يتوضأ » رواه الطحاوى بإسناد صحيح على شرط مسلم . وفى الصحيحين أحاديث كثيرة من هذا كحديث الجمع بين الصلاتين بعرفة وبمزدلفة ، وفى سائر الأسفار ، والجمع بين الصلوات الفائتات يوم الخندق وغير ذلك .

وأما الآية الكريمة فمعناها إذا قمتم الى الصلاة محدثين . وإنما لم يذكر محدثين لأنه الغالب ، وبين النبى صلى الله عليه وسلم ذلك بفعله فى مواضع كثيرة وبتقريره أصحابه على ذلك والله أعلم .

أما المستحاضة وسلس البول والمذى وغيرها من به حدث دائم فاذا توضأ أحدهم استباح فريضة واحدة وما شاء من النوافل ، ولا يباح له غير فريضة كما سيأتى ايضاحه فى كتاب الحيض ان شاء الله تعالى حيث ذكره المصنف . وهل يرتفع حدثه بالوضوء ؟ فيه طريقتان ، المذهب لا يرتفع ، وبه قطع الجمهور . وقال القفال : فيه قولان . قال امام الحرمين والشاشى وغيرهما : هذا الذى قاله القفال غلط وكيف يرتفع الحدث مع جريانه دائماً ؟ ذكروا المسألة فى باب مسح الخف وسنبه عليها هناك ان شاء الله تعالى والله أعلم .

( الخامسة عشرة ) اذا أحدث أحداثاً متفقة أو مختلفة كفاه وضوء واحد بالاجماع وكذا لو أجنب مرات بجساع امرأة واحدة أو نسوة أو احتلام أو بالمجموع كفاه غسل بالاجماع . وسواء كان الجساع مباحاً أو زناً . ومن نقل الاجماع فيه أبو محمد بن حزم والله أعلم .



(السادسة عشرة) يستحب المحافظة على الدوام على الطهارة وعلى المبيت على طهارة وفيهما أحاديث مشهورة ، وقد ذكر المحاملي في اللباب أنواع الوضوء المستون فجعلها عشرة وزاد فيها غيره فبلغ مجموعها خمسة وعشرين نوعاً منها تجديد الوضوء ، والوضوء في الغسل والوضوء عند النوم والوضوء للجنب عند الأكل أو الشرب ، والوضوء من حمل الميت وعند الغضب وعند الغيبة وعند قراءة القرآن وعند قراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وروايته ودراسة العلم وعند الأذان وإقامة الصلاة وللخطبة في غير الجمعة وكذا للجمعة إذا لم نوجب فيها الطهارة ولزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم وللوقوف بعرفات وللسمي بين الصفا والمروة والوضوء من القصد والحجامة والقيء وأكل لحم الجوزور للخروج من خلاف العلماء في وجوبه . وكذا يندب الوضوء لكل نوم أو لمس أو مس اختلف في النقص به وقلنا لا ينقض وكذا في مس الرجل والمرأة الخشي ومسه أحد فرجيه ونحو ذلك . ورأيت في فتاوى ابن الصباغ أنه يستحب لمن قص شاربه انوضوء ولعله أراد الخروج من خلاف من أوجب طهارة ما ظهر بالقطع فيعيد الوضوء للترتيب والموالات والله أعلم .

(السابعة عشرة) قال البغوي قال القاضي حسين : لو نذر ان يتوضأ انعقد نذره وعليه تجديد الوضوء بعد أن يصلي بالأول صلاة ، فان توضأ وهو محدث لم يجزئه عن نذره لأنه واجب شرعاً ، وان جدد الوضوء قبل أن يصلي بالأول لم يخرج عن نذره . قال : ومن أصحابنا من قال : لا يلزم الوضوء بالنذر لأنه غير مقصود في نفسه قال : ولو نذر التيمم لا ينعقد قطعاً لأنه لا يجدد ، هذا كلام البغوي وقد جزم المتولي في باب النذر بانعقاد نذر الوضوء وحكي وجهها في انعقاد نذر التيمم ، وهو مبني على الخلاف الذي قدمته في تجديد التيمم ، فالمذهب انعقاد نذر الوضوء وعدم انعقاد نذر التيمم . قال المتولي : ولو نذر الوضوء لكل صلاة لزمه ، وإذا توضأ لها عن حدث لم يلزمه الوضوء لها ثانياً ، بل يكفي الوضوء الواحد لو اجبى الشرع والنذر والله أعلم .

(الثامنة عشرة) قال الشافعي رحمه الله في آخر هذا الباب بعد أن ذكر

فرائض الوضوء وسننه : وذلك أكمل الوضوء ان شاء الله تعالى . فاعترض عليه في هذا الاستثناء فأجاب الشيخ أبو حامد في تعليقه والبندنجي وغيرهما من أصحابنا بأن الشافعي لم يذكر استحباب غسل العينين في هذا الكتاب وصح أن ابن عمر كان يفعله فاستثنى لاختلافه بذلك خوفاً أن يكون ذلك من تمام الوضوء وهذا الجواب الذي ذكره وإن كان فيه بعض الحسن فالأجود غيره ، وهو أنه خشي أن يكون فيه سنة صحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلم بزيادة فيه على ما ذكره أو بإبطال ما أثبتته ولم تبلغه فاحتاط بالاستثناء ولأنه أثبت أشياء لم يثبتها بعض العلماء وحذف أشياء أثبتها بعضهم فالاستثناء حسن لهذا مع أنه مستحب في كل المواقف والله أعلم وقال الشافعي في المختصر : وليست الأذان من الرأس فتغسلان قال أبو سليمان الخطابي وغيره قال بعض الناس أو أكثرهم : هذا لحن لأنه جواب النفي بالقاء فصوابه فتغسلان بحذف النون قال الخطابي : وقوله فتغسلان بالنون صحيح عند عامة النحويين على اضممار المبتدأ ، قال الله تعالى : « ولا يؤذن لهم فيعتذرون »<sup>(١)</sup> أي فهم يعتذرون وقال الشافعي في المختصر : ولو غسل وجهه مرة وذراعيه مرة مرة ومسح بعض رأسه ما لم يخرج عن منابت شعر رأسه أجزأه ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته ، قال الشافعي : والنزعتان من الرأس وغسل رجله مرة مرة عاماً بكل مرة أجزأه ، واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة هذا لفظه فاعترض عليه لادخال حديث مسح الناصية وذكر النزعتين بين أعضاء الوضوء .

والجواب عنه أن هذا كلام اعترض بين الجمل المعطوف بعضها على بعض دعت الحاجة الى ذكره ، وهو أنه أراد الاحتجاج للاقتصار على بعض الرأس عند ذكره الاقتصار فكان الاحتجاج له مهما فمجله وذكر النزعتين لبيان أنهما من الرأس الذي تكلم فيه وحكم بأن بعضه يكفي ، فكأنه يقول : ان اقتصر على بعض الرأس ولو بعض النزعة منه جاز ، فلما كان ما ذكره مهما اعترض به بين الجمل ، وقد جاء مثل هذا في القرآن العزيز في مواضع منها قوله

(١) الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

تعالى : « فسبحان الله حين تسنون وحين تصبحون - وله الحمد في السموات والأرض - وعشيا (١) » اعترض قوله تعالى : ( وله الحمد في السموات والأرض ) ومثله قوله تعالى : « وانه لقسم لو تعلمون - عظيم » اعترض ( لو تعلمون ) ومثله قوله تعالى : « قالت رب انى وضعتها آتئى - والله أعلم بما وضعت - وليس الذكر كالأئى وانى سميتها مريم » اعترض قوله تعالى : ( والله أعلم بما وضعت ) على قراءة من قرأ وضعت بفتح العين واسكان التاء وظائره كثيرة . وما جاء منه في شعر العرب قول امرئ القيس .

ألا هل أتاها - والحوادث جمة - بأن امرئ القيس بن تملك يقر (٢)  
فاعترض قوله : والحوادث جمة ، وقول الآخر :

ألم يأتيك - والأنباء تنمى - بما لاقت لبون بنى زياد  
فاعترض ( والأنباء تنمى ) وقول الآخر :

اليك - أبيت اللعن - كان كلالها الى الماجد القرم الجواد الحمد  
فاعترض أبيت اللعن ، وفي هذه الأبيات شواهد لمسائل كثيرة من النحو واللغة ، والله أعلم .

( التاسعة عشرة ) أنكر على صاحب الوسيط مسائل وألفاظ قد ذكرناها في مواضعها من هذا الباب ونهنا على صوابها . منها قوله في غسل الكفين : فان تيقن طهارة اليد ففى بقاء الاستحباب وجهان ، ومنها قوله : اذا حلق شعره لا يلزمه طهارة موضعه خلافا لابن خيران وصوابه ( ابن جرير ) ومنها قوله : ( تطويل الغرة ) وقوله : لقوله صلى الله عليه وسلم « مسح الرقبة أمان من الغل » وغير ذلك مما نهنا عليه في موضعه والله أعلم وله الحمد والنعمة وبه التوفيق والعصمة .

(١) الايتان ١٧ ، ١٨ من سورة الروم .

(٢) هذا البيت لم تجده في ديوانه ولا في قصيدته التي توجه بعدها الى تيمر مستنجدا على بنى اسد :

سما لك شوق بعد ما كان انصرأ وحت سلمي بخر ظبي فرعرا

## قال المصنف رحمه الله تعالى باب المسح على الخفين

( يجوز المسح على الخفين في الوضوء لما روى المغيرة بن شعبة رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين فقلت : يا رسول الله نسيت ؟ فقال : بل أنت نسيت ، بهذا أمرني ربي » ولأن الحاجة تدعو إلى لبسه وتلحق المشقة في نزعه فجاز المسح عليه كالجبائر ) •

( الشرح ) في هذه القطعة مسائل ( أحداها ) حديث المغيرة صحيح رواه أبو داود في سننه بهذا اللفظ ورواه البخاري ومسلم في صحيحهما أن أنبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وهذا هو المقصود : قال العلماء : وقوله صلى الله عليه وسلم للمغيرة : بل أنت نسيت ليس معناه الإخبار بنسيانه وإنما هو للمقابلة كما يقول الرجل للرجل : فعلت كذا ولم يكن فعله فيقول : بل أنت فعلته مبالغة في براءته منه كأنه يقول : لم أفعل ذلك كما أنك لم تفعله • وقيل في معناه غير هذا ، والمغيرة بضم الميم وكسرهما سبق بيانه في أول باب صفة الوضوء •

( الثانية ) قوله : « يجوز المسح على الخف في الوضوء » فيه احتراز من الجنابة والحيض والنفاس وسائر الأغسال الواجبة والمسنونة ومن إزالته النجاسة ، وسنوضحها كلها إن شاء الله تعالى • وقوله : « لأن الحاجة تدعو إلى لبسه فجاز المسح عليه كالجبيرة » هكذا قاله أصحابنا وأرادوا الزام طائفة خالفت في مسح الخف ووافقت في الجبيرة ، فالجبيرة مجمع عليها •

( الثالثة ) مذهبنا ومذهب العلماء كافة جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر وقالت الشيعة والخوارج : لا يجوز ، وحكاه القاضي أبو الطيب عن أبي بكر بن داود وحكى المحاملي في المجموع وغيره من أصحابنا عن مالك ست روايات ( أحداها ) لا يجوز المسح ( الثانية ) يجوز ولكنه يكره ( الثالثة ) يجوز أبدا وهي الأشهر عنه والأرجح عند أصحابه ( الرابعة ) يجوز مؤقتا ( الخامسة ) يجوز للمسافر دون الحاضر ( السادسة ) عكسه • وكل هذا الخلاف باطل مردود وقد نقل ابن المنذر في كتاب الإجماع إجماع

العلماء على جواز المسح على الخف ، ويدل عليه الأحاديث الصحيحة المستفيضة في مسح النبي صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر . وأمره بذلك وترخيصه فيه واتفاق الصحابة فمن بعدهم عليه . قال الحافظ أبو بكر البيهقي : روي جواز المسح على الخنثين عن عمر وعلى وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة بن اليمان وأبي أيوب الأنصاري وأبي موسى الأشعري وعمار بن ياسر وجابر بن عبد الله وعمر بن العاص وأنس بن مالك وسهل بن سعد وأبي مسعود الأنصاري والمنيرة بن شعبة وأنبراء بن عازب وأبي سعيد الخدري وجابر بن سمرة وأبي أمامة الباهلي وعبد الله بن الحارث بن جزء وأبي زيد الأنصاري رضي الله عنه .

( قلت ) ورواه خلائق من الصحابة غير هؤلاء الذين ذكرهم البيهقي وأحاديثهم معروفة في كتب السنن وغيرها . قال الترمذي : وفي الباب عن عمر وسلمان وبريدة وعمرو بن أمية ويعلى بن مرة وعبادة بن الصامت وأسامة بن شريك وأسامة بن زيد وصفوان بن عسال وأبي هريرة وعوف بن مالك وابن عمر وأبي بكر بن خزيمة بن ثابت . قال أبو بكر بن المنذر : روي عن الحسن البصري قال : حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسح على الخفين » قال : وروينا عن ابن المبارك قال : ليس في المسح على الخفين اختلاف هو جائز ، وقال جماعات من السلف نحو هذا . وثبت في الصحيحين من رواية المنيرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين في غزوة تبوك وهي من آخر أيامه صلى الله عليه وسلم » وقد اتفق العلماء على أن آية الوضوء المذكورة في المائدة نزلت قبل غزوة تبوك بمدة . وثبت في الصحيحين عن جرير البجلي رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح على الخفين » زاد أبو داود في روايته قالوا لجرير : إنما كان هذا قبل نزول المائدة فقال جرير : وما أسلمت إلا بعد نزول المائدة وكان اسلام جرير متأخرا جدا (١) وروينا في سنن البيهقي عن إبراهيم بن أدهم

(١) كان اسلامه في العاشرة من الهجرة رضي الله عنه عن الأزد . وقال جرير : أسلمت قبل موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعين يوما قال الشاعر .  
لولا جرير ملك بجيلة نعم الفتى وبست القبيلة

رحمه الله قال : ماسمعت في المسح على الخفين حديثا أحسن من حديث جرير .

وأما الأمر بالغسل في الآية فمحمول على غير لابس الخف ببيان السنة ، وليس للمخالفين شبهة فيها . روح وأما ما روى عن علي وابن عباس وعائشة من كراهة المسح فليس بثابت بل ثبت في صحيح مسلم وغيره عن علي رضي الله عنه أنه روى المسح على الخف عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولو ثبت عن ابن عباس وعائشة ذلك لحمل على أن ذلك قبل بلوغهما جواز المسح عن النبي صلى الله عليه وسلم فلما بلغا رجعا ، وقد روى البيهقي معنى هذا عن ابن عباس . وعلى الجملة المسألة غنية عن الاطناب في بسط أدلتها بكثرة . والله أعلم .

وأما جواز المسح في الحضر ففيه أحاديث كثيرة في الصحيح منها حديث حذيفة قال : « كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانهى الى سبابة قوم فبال قائما فتوضأ فمسح على خفيه » رواه مسلم ، وفي رواية البيهقي : « سبابة قوم بالمدينة » وعن علي رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل مسح الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر ، ويوما وليلة للمقيم » رواه مسلم ، ومنها حديث خزيمة بن ثابت وعوف بن مالك وهما صحبان سياني يانها قريبا في مسألة التوقيت ان شاء الله تعالى والله أعلم .

( المسألة الرابعة ) قال أصحابنا : مسح الخفين وان كان جائزا فغسل الرجل أفضل منه بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة ، ولا شك في جوازه ، وقد صرح جمهور الأصحاب بهذا في باب صلاة المسافر في مسألة تفضيل القصر على الاتمام وفي غيرها ، وقد أشار المصنف الى هذا بقوله : يجوز المسح ولم يقل يسن أو يستحب ، ودليل تفضيل غسل الرجل أنه الذي واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم في معظم الأوقات ، ولأن غسل الرجل هو الأصل فكان أفضل كالوضوء مع التيمم في موضع جواز التيمم ، وهو اذا وجد في السفر ماء يباع بأكثر من ثمن المثل فله التيمم ، فلو اشتراه وتوضأ كان أفضل ، صرح به البغوي وغيره ، هذا مذهبا وبه قال أبو حنيفة ومالك . وروى ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وابنه رضي الله عنهما تفضيل غسل الرجل أيضا ورواه البيهقي عن أبي أيوب الأنصاري أيضا .

وقال الشعبي والحكم وحماة : المسح أفضل وهو أصح الروايتين عن أحمد ، والرواية الأخرى عنه أنهما سواء وهو اختيار ابن المنذر ، واحتج لمن فضل المسح بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث المغيرة المذكور في الكتاب : ( بهذا أمرني ربي ) وبحديث صفوان الذي ذكره المصنف بعد هذا : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا ننزع خفافنا » الحديث ، والأمر إذا لم يكن للوجوب كان ندبا . ودليلنا ما سبق ، والمراد بالأمر في الحديثين أمر اباحة وترخيص بدليل ما ذكرناه ويؤيده أن في رواية من حديث صفوان : « أرخص لنا أن لا ننزع خفافنا » رواه النسائي ، وفي حديث المغيرة تأويل آخر أي أمرني ببيانه والله أعلم .

( الخامسة ) أجمع العلماء على أنه لا يجوز المسح على القفازين في اليدين والبرقع في الوجه ، وأما العمامة فمذهبنا أنه لا يجوز المسح عليها وحدها وفيها خلاف للعلماء سبق بيانه بدلائله في فصل مسح الرأس والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يجوز ذلك في غسل الجنابة لما روى صفوان بن عسال المرادي رضى الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سفرا أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم ثم تحدث بعد ذلك وضوءا » ولأن غسل الجنابة يندرج فلا تدعو الحاجة فيه الى المسح على الخف فلم يجز ) .

( الشرح ) أما حديث صفوان فصحيح رواه الشافعي رحمه الله في مسنده وفي الأم والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم بأسانيد صحيحة : قال الترمذي : هو حديث حسن صحيح إلا أنه ليس في رواية هؤلاء قوله : « ثم تحدث بعد ذلك وضوءا » وهي زيادة باطلة لا تعرف ، وقوله : « إلا من جنابة » هكذا هو أيضا في كتب الحديث المشهورة « إلا » وهي إلا التي للاستثناء ، وقال الروياني صاحب البحر في باب ما ينقض الوضوء : روى أيضا ( لا ) من جنابة بحرف لا التي للنفي ، وكلاهما صحيح المعنى لكن المشهور ( إلا ) .

وقوله : « لكن من غائط أو بول أو نوم » كذا وقع في المذهب بحرف أو والمشهور في كتب الحديث والفقه لكن من غائط وبول ونوم بالواو ، وفي رواية للنسائي « أرخص لنا أن لا ننزع خفافنا » بدل قوله « يأمرنا » وقوله : لكن من غائط الى آخره ، قال أهل العربية : لفظة لكن للاستدراك تعطف في النفي مفردا على مفرد وتثبت للثاني ما تفته عن الأول ، تقول ما قام زيد لكن عمرو ، فان دخلت على مثبت احتيج بعدها الى جملة ، تقول قام زيد لكن عمرو لم يقم ، فقله ( لا ننزعها الا من جنابة لكن من غائط وبول ونوم ) معناه أرخص لنا في المسح مع هذه الثلاثة ولم تؤمر بنزعها الا في حال الجنابة ، وفيه محذوف تقديره : لكن لا ننزع من غائط وبول ونوم ، لأن تقدير الأول أمرنا بنزعها من الجنابة . وفائدة هذا الاستدراك بيان الأحوال التي يجوز فيها المسح ونبه بالغائط والبول والنوم على ما في معناها من باقى أنواع الحدث الأصغر وهي زوال العقل بجنون وغيره ولس النساء ومس فرج آدمي ، ونبه بالجنابة على ما في معناها من الحدث الأكبر فيدخل فيه الحيض والنفس ، وقد يؤخذ من ذكر الأحوال الثلاثة أنه لا يجوز المسح على الخف ، عن النجاسة والله أعلم .

وعمال والد صفوان هو بعين ثم سين مشددة مهملتين ، وصفوان هذا من كبار الصحابة رضى الله عنهم غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة ، سكن الكوفة ، وقوله : « مسافرين أو سفرا » شك من الراوى هل قال : مسافرين أو قال سفرا ، وهما بمعنى واحد ، ولكن لما شك الراوى أيهما قال ، احتاط فتردد ولم يجزم بأحدهما وهكذا صوابه سفرا براء منونه ويكتب بعدها ألف ولا يجوز غير هذا بلا خلاف ، وربما غلط فيه فقيل سفرى بالياء وهذا خطأ فاحش وتصحيف قبيح . قال الخطابي وغيره : قوله سفرا جمع سافر كما يقال راكب وركب وصاحب وصحب وقيل : انه لم ينطق بواحد الذي هو سافر بل قدروه ، وقيل نطق به والله أعلم .

وفي هذا الحديث فوائد ( احداها ) جواز مسح الخف ( الثانية ) أنه مؤقت ( الثالثة ) أن وقته للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وجاء في رواية البيهقي وغيره في هذا الحديث وللقيم يوم وليلة ( الرابعة ) أنه لا يجوز المسح في



غسل الجنابة وما في معناه من الأغسال الواجبة والمسنونة (الخامسة) جوازه في جميع أنواع الحدث الأصغر (السادسة) أن الغائط والبول والنوم ينقض الوضوء وهو محمول على نوم غير مسكن مقعده (السابعة) أنه يؤمر بالنزع للجنابة في أثناء المدة حتى لو غسل الرجل في الخف ثم أحدث وأراد المسح لم يجز ، وفيه غير ذلك من الفوائد ، وهو حديث طويل ، وقد يقتضون على رواية هذا القدر الذي ذكره المصنف منه والله أعلم .

(أما حكم مسألة الكتاب) فهو أنه لا يجزىء المسح على الخف في غسل الجنابة ، نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب وغيرهم ولا أعلم فيه خلافا لأحد من العلماء ، وكذا لا يجزىء مسح الخف في غسل الحيض والنفس والولادة ولا في الأغسال المسنونة كغسل الجبة والعيد وأغسال الحج وغيرها نص عليه الشافعي واتفق عليه الأصحاب .

قال أصحابنا : ولو دميت رجله في الخف فوجب غسلها لا يجزىء المسح على الخف بدلا عن غسلها ، وهذا لا خلاف فيه وكل هذا مستنبط من حديث صفوان كما سبق ، قال أصحابنا : وإذا لزمه غسل جنابة أو حيض ونفاس فصب الماء في الخف فانفسلت الرجلان ارتفعت الجنابة عنهما وصحت صلاته ؛ ولكن لو أحدث لم يجز له المسح حتى ينزع الخف فيلبسه طاهرا ، وكذا بعد انقضاء المدة لو غسل الرجل في الخف صح وضوءه ولكن لا يجوز المسح بعده حتى ينزعه ، وكل هذا لا خلاف فيه ولو دميت رجله في الخف فغسلها فيه جاز المسح بعده ولا يشترط نزع ، ذكره البغوي والرافعي وغيرهما وأطلق الشافعي في الأم والقاضي أبو الطيب والدارمي والمتولي والرويانى وغيرهم وجوب النزع إذا أصاب الرجل نجاسة ، ولعل مرادهم إذا لم يمكن الغسل في الخف ، والفرق بين الجنابة والنجاسة أن الشرع أمر بنزع الخف للجنابة في حديث صفوان ، ولم يأمر به للنجاسة والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

(وهل هو مؤقت أم لا ، فيه قولان قال في القديم : غير مؤقت لما روى أبي بن عتبة رضي الله عنه قال : « قلت يا رسول الله أمسح على الخف ؟ قال : نعم ، قلت : يوما ؟ قال : ويومين ، قلت : وثلاثة ؟ قال : نعم وما شئت »

وروى : « وما بدا لك » وروى : « حتى بلغ سبعا قال : نعم وما بدا لك »  
ولأنه مسح بالماء فلم يتوقت كالمسح على الجبائر ، ورجع عنه قبل أن يخرج  
الى مصر ، وقال : يمسح المقيم يوما وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن لما  
روى على رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمسافر أن يمسح  
ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة » ولأن الحاجة لا تدعو الى أكثر من  
ذلك (١) فلم تجز الزيادة عليه .

( الشرح ) أما حديث على فصحيح رواه مسلم وأما حديث أبي بن  
عمارة فرواه أبو داود ، والدارقطني والبيهقي وغيرهم من أهل السنن واتفقوا  
على أنه ضعيف مضطرب لا يحتج به ، وعمارة بكسر العين وضمها وجهان  
مشهوران ، من ذكرهما من أئمة هذا الفن أبو عمر بن عبد البر في كتابه  
الاستيعاب والبيهقي في السنن ومن المتأخرين الحافظ عبد الغنى المقدسى  
وآخرون ، واتفقوا على أن الكسر أفصح وأشهر ، ولم يذكر ابن ماكولا  
وآخرون غير الكسر ، رواه البيهقي عن أبي عبيد القاسم بن سلام وخالفهم  
ابن عبد البر فقال الضم هو قول الأكثرين ، قالوا : وليس في الأسماء عمارة  
بكسر العين غيره ، وقد بسطت بيانه في تهذيب الأسماء .

وقوله : « وما بدا لك » هو بألف ساكنة قال أهل اللغة يقال : بدا له في  
هذا الأمر بداء بالمد أى حدث له رأى لم يكن ، ويقال : رجل نه بدوات  
والبداء محال على الله تعالى بخلاف النسخ . وأما قوله : لأنه مسح بالماء فلم  
يتوقت ، فاحتراز من التيمم ، وقوله كالمسح على الجبائر ، معناه أنه لا يتوقت  
قولا واحدا وبهذا قطع العراقيون وفيه خلاف ضعيف ذكره الخراسانيون  
سنوضحه في باب التيمم ان شاء الله تعالى .

( أما حكم المسألة ) فاتفق أصحابنا على أن المذهب الصحيح توقيت  
المسح ، وأن القديم في ترك التوقيت ضعيف واه جدا ، ولم يذكره كثيرون  
من الأصحاب فعلى القديم لا يتوقت المسح بالأيام ، لكن لو أجنب وجب  
النزع ، كذا نقله ابن القاص في التلخيص عن القديم ونقله أيضا القفال في

(١) في نسخة الركني ( من يوم وليلة ) ( ط ) :

شرحه وصاحبها الشامل والبحر ولا تفريع على هذا القديم ، وانما تتفرع  
 المسائل في هذا الباب وغيره على أن المسح مؤقت فعلى هذا للمسافر ثلاثة  
 أيام بلياليهن وللمقيم يوم وليلة بلا خلاف . قال أصحابنا : وله أن يصلى في  
 مدة المسح ما شاء من الصلوات فرائض الوقت والقضاء والنذر والتطوع  
 بلا خلاف ، قال أصحابنا : فأكثر ما يسكن المقيم أن يصلى بالمسح من فرائض  
 الوقت سبع صلوات اذا جمع الصلاتين في المطر . فان لم يحدث في نصف  
 اليوم الأول في أول الوقت ويصلى ، ثم في اليوم الثاني والثالث والرابع  
 مسح وصلى في أول الوقت ، هذا مذهبنا .

وحكي ابن المنذر عن الشعبي وأبي ثور ، وإسحاق وسليمان بن داود  
 أنه لا يصلى بالمسح الا خمس صلوات ان كان مقيما وان كان مسافرا فخص  
 عشرة وحكاها أصحابنا عن داود ، وهذا مذهب باطل والأحاديث الصحيحة في  
 التوقيت بالزمان تردده والله أعلم .

( فرع ) المراد بالمسافر الذي يسمح ثلاثة أيام ولياليهن المسافر  
 سفرا طويلا ، وهو السفر الذي تقصر فيه الصلاة وهو ثمانية وأربعون ميلا  
 بالهاشمي ، وقدره بالمراحل مرحلتان قاصدتان كما سيأتي بيانه واضحا في  
 باب صلاة المسافر ان شاء الله تعالى ، وهذا الذي ذكرناه من أن المسح ثلاثة  
 أيام لا يكون الا في سفر تقصر فيه الصلاة متفق عليه ، فمن الأصحاب من  
 بينه هنا ، ومنهم من بينه في باب التيمم ومنهم من بينه في باب استقبال القبلة  
 عند ذكرهم التنفل على الراحلة في السفر وجمهورهم بينوه في باب صلاة  
 المسافر ، وخالفهم المصنف فلم يبينه في موضع من هذه المذكورات ، وبينه  
 في ثلاثة مواضع غيرها من المذهب . ( أحدها ) مسألة نقل الزكاة في باب  
 قسم الصدقات ( والثاني ) في سفر أحد الأبوين بالولد في باب الحضانة  
 ( والثالث ) في مسألة تغريب الزاني ، فبين في هذه المواضع الثلاثة أن مسح  
 الخف ثلاثة أيام انما يجوز في سفر طويل ، قال أصحابنا : الرخص المتعلقة  
 بالسفر ثمان : ثلاثة تختص بالطويل وهي القصر والفطر في رمضان ومسح  
 الخف ثلاثة أيام ، وتنتان تجوزان في الطويل والقصر وهما ترك الجعة وأكل  
 الميتة . وثلاث في اختصاصها بالطويل قولان وهي الجمع بين الصلاتين

واسقاط الفرض بالتيسر وجواز التنفل على الراحة والأصح اختصاص الجعج  
بالسفر الطويل دون الآخرين ، وسيأتى إيضاح كل ذلك في مواضعه ان شاء  
الله تعالى ، ويأتى قريباً بيان صحة قول الأصحاب أكل الميتة من رخص السفر  
قال الشيخ أبو حامد في تعليقه في باب استقبال القبلة : « السفر القصير  
الذى يبيح التنفل على الراحة والتيسر وغيرهما هو مثل أن يخرج الى ضيعة  
له مسيرة ميل أو نحوه » هذا لفظه وكذا قال غيره .

### ( فرع ) في مذاهب السلف في توقيت مسح الخف

قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا والذي عليه العمل والتفريع أنه مؤقت  
للمسافر ثلاثة أيام بلياليها وللمقيم يوم وليلة ، وبهذا قال أبو حنيفة وأحمد  
وأصحابهما وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ، قال أبو  
عيسى الترمذى : التوقيت ثلاثة للمسافر ويوما وليلة للمقيم هو قول عامة  
العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وقال الخطابي : التوقيت قول  
عامة الفقهاء ، قال ابن المنذر : ومن قال بالتوقيت عمر وعلى وابن مسعود  
وابن عباس وأبو زيد الأنصارى وشرح وعطاء والثورى وأصحاب الراى  
وأحمد واسحق وحكاه أصحابنا أيضا عن الحسن بن صالح والأوزاعى وأبى  
ثور . وقالت طائفة : لا توقيت ويمسح ما شاء . حكاه أصحابنا عن أبى  
سلمة بن عبد الرحمن والشعبى وربيعة والليث وأكثر أصحاب مالك وهو  
المشهور عن مالك ، وفي رواية عنه أنه مؤقت ، وفي رواية مؤقت للحاضر دون  
المسافر ، قال ابن المنذر : وقال سعيد بن جبير : يمسح من غدوه الى الليل .

واحتج من قال لا توقيت بما ذكره المصنف من حديث أبى بن عمارة  
والقياس على الجيرة وبحديث ابراهيم النخعى عن أبى عبد الله الجدلى عن  
خزيمة بن ثابت قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثا ولو استزدناه  
لزدنا ، يعنى المسح على الخفين للمسافر ، وبحديث أنس بن مالك أن النبى  
صلى الله عليه وسلم قال : « اذا توضأ أحدكم ولبس خفيه فليصل فيهما  
ولي مسح عليهما ثم لا يخلعهما ان شاء الا من جنابة » وبحديث عقبة بن عامر  
قال : « خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة فدخلت على عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه فقال : متى أولجت خفيك في رجليك ؟ قلت : يوم الجمعة قال

فيل نزعهما ؟ قلت : لا قال : أصبت السنة » وفي رواية قال : « لستهما يوم الجمعة واليوم يوم الجمعة ثمان قال : أصبت السنة » رواه البيهقي وغيره وعن ابن عمر أنه كان لا يوقت في الخفين وقتا .

وأحتج أصحابنا والجمهور بأحاديث كثيرة صحيحة في التوقيت منها حديث على المذكور في الكتاب رواه مسلم وبحديث صفوان بن عسال السابق وهو صحيح كما بيناه ، وبحديث أبي بكر : « أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة » وهو حديث حسن قال البيهقي قال الترمذي قال البخاري : هو حديث حسن . وبحديث خزيمة بن ثابت قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين : للمسافر ثلاث وللمقيم يوم » حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي وغيرهما قال الترمذي : حديث حسن صحيح . وبحديث عوف بن مالك الأشجعي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر في غزوة تبوك بالمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر وللمقيم يوم وليلة » قال البيهقي : قال الترمذي : قال البخاري : ( هذا الحديث حسن ) والأحاديث في التوقيت كثيرة .

وأما الجواب عن احتجاج الأولين بحديث أبي بن عماره فهو أنه ضعيف بالاتفاق كما سبق بيانه ولو صح لكان محمولا على جواز المسح أبدا بشرط مراعاة التوقيت ، لأنه إنما سأل عن جواز المسح لا عن توقيته فيكون كقولنا صلى الله عليه وسلم « الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين » فإن معناه أن له التيمم مرة بعد أخرى وإن بلغت مدة عدم الماء عشر سنين ، وليس معناه أن مسحة واحدة تكفيه عشر سنين ، فكذا هنا .

وانجواب عن حديث خزيمة أنه ضعيف بالاتفاق ، وضعفه من وجهين ( أحدهما ) أنه مضطرب ( والثاني ) أنه منقطع قال شعبة : لم يسمع إبراهيم من أبي عبد الله الجدلي قال البخاري : ولا يعرف للجدلي سماع من خزيمة قال البيهقي : قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : لا يصح . ولو صح لم تكن فيه دلالة لأنه ظن أن لو استزاده لزاده .

والأحكام لا تثبت بهذا . وأما حديث أنس فضعيف رواه البيهقي وأشار الى تضعيفه ، وأما الرواية عن عمر فرواها البيهقي ثم قال : قد رويناه عن عمر التوقيت فاما أن يكون رجع اليه حين بلغه التوقيت عن النبي صلى الله عليه وسلم واما أن يكون قوله الموافق للسنة الصحيحة المشهورة أولى ، المروي عن ابن عمر يجاب عنه بهذين الجوابين والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان كان السفر معصية لم يجز أن يمسح أكثر من يوم وليلة لأن ما زاد يستفيدة بالسفر وهو <sup>(١)</sup> معصية فلا يجوز أن يستفاد بها رخصة ) .

( الشرح ) . اذا كان سفره معصية كقطع الطريق وإباق العبد ونحوها لم يجز أن يمسح ثلاثة أيام بلا خلاف لما ذكره المصنف ، وهل يجوز يوما وليلة أم لا يستباح شيئا أصلا ؟ فيه وجهان حكاهما الشيخ أبو حامد في باب صلاة المسافر والماوردي والشيخ نصر المقدسي والشاشي هنا وحكاهما البندنجي والغزالي وآخرون في باب صلاة المسافر أصحهما : يجوز ، وبه قطع جمهور المصنفين كما أشار اليه المصنف ، لأن ذلك جائز بلا سفر ، والثاني : لا يجوز تغليظا عليه كما لا يجوز له أكل الميتة بلا خلاف ، فإن أراد الأكل والمسح فليتب وحكى الماوردي هذين الوجهين في العاصي بسفره وفي الحاضر المقيم على معصية ، قال : وبالجواز قال ابن سريج وبالمنع قال أبو سعيد الاصطخري ، وهذا الوجه في المقيم غريب والمشهور القطع بالجواز ، ونقل البندنجي والرافعي الوجهين أيضا في العاصي بالأقامة كعبد أمره سيده بالسفر فأقام ، ويقال رخصة ورخصة باسكان الخاء وضمها وجهان مشهوران في كتب اللغة والله أعلم .

( فرع ) قال ابن القاص وسائر أصحابنا : لا يستباح من سفره معصية شيئا من رخص السفر ، من القصر والقطر والمسح ثلاثا والجمع والتنفل على الراحلة وترك الجمعة وأكل الميتة الا التيمم اذا عدم الماء فيه

(١) في نسخة الركني : ( والسفر معصية ) ( ط ) .

ثلاثة أوجه ، الصحيح أنه يلزمه التيمم وتجب إعادة الصلاة ، فوجوب التيمم  
لحرمة الوقت والاعادة لتقصيره بترك التوبة ( والثاني ) يجوز التيمم  
ولا تجب الاعادة ( والثالث ) يحرم التيمم ويأثم بترك الصلاة اتم تارك لها مع  
امكان الظهارة لأنه قادر على استباحة التيمم بالتوبة من معصيته . قال ابن  
القاص والقتال وغيرهما : ولو وجد العاصي بسفره ماء فاحتاج اليه للعطش  
لم يجز له التيمم بلا خلاف ، قالوا : وكذا من به قروح يخاف من استعمال  
الماء الهلاك وهو عاص بسفره لا يجوز له التيمم لأنه قادر على التوبة وواجد  
للماء ، قال القفال في شرح التلخيص : فان قيل : كيف حرمت أكل الميتة على  
العاصي بسفره مع أنه يباح للحاضر في حال الضرورة وكذا لو كان به فروح  
في الحضر جاز التيمم ؟ .

فالجواب أن أكل الميتة وان كان مباحا في الحضر عند الضرورة لكن بسفره  
سبب لهذه الضرورة وهو معصية فحرمت عليه الميتة في الضرورة كما لو  
سافر لقطع الطريق فجرح لم يجز له التيمم لذلك الجرح مع أن الجرح  
الحاضر يجوز له التيمم . فان قيل : تحريم الميتة واستعمال الجريح الماء يؤدي  
الى الهلاك فجوابه ما سبق أنه قادر على استباحته بالتوبة ، هذا كلام القفال  
وقال الشيخ أبو حامد في باب استقبال القبلة من تعليقه قال بعض أصحابنا :  
جواز أكل الميتة لا يختص بالسفر لأن للمقيم أكلها عند الضرورة ، قال أبو  
حامد : وهذا غلط لأن الميتة التي تحل في السفر بسبب السفر غير التي تحل  
في الحضر ، ولهذا لا تحل الميتة لعاص بسفره ، وتحل للمقيم على معصيته  
عند الضرورة ، هذا كلام أبي حامد ، وفي المسألة تفريع وكلام سنوضحه في  
باب صلاة المسافر ان شاء الله تعالى .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويعتبر ابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخف لأنها عبادة مؤقتة  
فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة ) .

( الشرح ) مذهبا أن ابتداء المدة من أول حدث بعد اللبس فلو  
أحدث ولم يمسح حتى مضى من بعد الحدث يوم وليلة أو ثلاثة ان كان

مسافرا انقضت المدة ولم يجز المسح بعد ذلك حتى يستأنف لبسا على صهارة  
وما ثم يحدث لا تحسب المدة ، فلو بقي بعد اللبس يوما على طهارة اللبس  
ثم أحدث استباح بعد الحدث يوما وليلة ان كان حاضرا ، وثلاثة أيام ولياليها  
ان كان مسافرا ، هذا مذهبا ومذهب أبي خنيفة وأصحابه وسفيان الثوري  
وجمهور العلماء ، وهو أصح الروايتين عن أحمد وداود وقال الأوزاعي وأبو  
ثور : ابتداء المدة من حين يمسه بعد الحدث وهو رواية عن أحمد وداود  
وهو المختار الراجح دليلا واختاره ابن المنذر ، وحكى نحوه عن عمر بن  
الخطاب رضى الله عنه ، وحكى الماوردي والشاشي عن الحسن البصري أن  
ابتداءها من اللبس . واحتج القائلون من حين المسح بقوله صلى الله عليه  
وسلم : « يمسح المسافر ثلاثة أيام » وهي أحاديث صحاح كما سبق ، وهذا  
تصريح بأنه يمسح ثلاثة ، ولا يكون ذلك الا اذا كانت المدة من المسح ولأن  
الشافعي رضى الله عنه قال : اذا أحدث في الحضر ومسح في السفر أتم مسح  
مسافر فعلق الحكم بالمسح .

واحتج أصحابنا برواية رواها الحافظ القاسم بن زكريا المطرزي في  
حديث صفوان من أن الحدث الى الحدث وهي زيادة غريبة ليست ثابتة .  
وبالقياس الذي ذكره المصنف . وأجابوا عن الأحاديث بأن معناها أنه يجوز  
المسح ثلاثة أيام ونحن نقول به اذا مسح عقب الحدث فان آخر فهو مفوت  
على نفسه .

وأما قولهم اذا أحدث في الحضر ومسح في السفر أتم مسح مسافر .  
فجوابه أن الاعتبار في المدة بجواز الفعل ومن الحدث جاز الفعل . والاعتبار  
في العبادة بالتلبس بها وقد وجد ذلك في مسألة المسافر في السفر والدليل على  
هذا أن من دخل وقت الصلاة وهو حاضر ثم سافر في الوقت فله القصر .  
ومن دخل الصلاة في الحضر ثم سارت به السفينة يتم فدخل وقت المسح  
كدخول وقت الصلاة وابتداء المسح كابتداء الصلاة . واحتج بعض أصحابنا  
بأنه انما يحتاج الى الترخص بالمسح من حين يحدث ، وهذا فاسد فانه يحتاج  
بجرد اللبس لتجديد الوضوء والله أعلم .

واعلم أنه اذا لبسه ثم أراد تجديد الوضوء قبل أن يحدث جاز له المسح



فلا تحسب عليه المدة حتى يحدث والله أعلم • وأما قول المصنف : عبادة مؤقتة قليل احتراز عن الوضوء والغسل وقيل : ليس باحتراز بل تقريب للفرع من الأصل ، وقيل : انه ينتقض بالزكاة فانه يجوز تعجيلها وليس بمنتقض بها ، لأنه قال : من حين جواز فعلها لا من حين وجوبه •

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان لبس الخف في الحضر وأحدث ومسح ثم سافر أتم مسح مقيم • لأنه بدأ بالعبادة في الحضر فلزمه حكم الحضر كما لو أحرم بالصلاة في الحضر ثم سافر ، وان أحدث في الحضر ثم سافر ومسح في السفر قبل خروج وقت الصلاة أتم مسح مسافر من حين أحدث في الحضر ، لأنه بدأ بالعبادة في السفر فثبت له رخصة السفر ، وان سافر بعد خروج وقت الصلاة ثم مسح فقيه وجهان ، قال أبو اسحق : يتم مسح مقيم لأن خروج وقت الصلاة عنه في الحضر بمنزلة دخوله في الصلاة في وجوب الاتمام فكذا في المسح • وقال أبو علي بن أبي هريرة : يتم مسح مسافر لأنه تلبس بالمسح وهو مسافر فهو كما لو سافر قبل خروج الوقت ، ويخالف الصلاة لأنها <sup>(١)</sup> تفوت وتقضى : فإذا فاتت في الحضر ثبتت في الذمة صلاة الحضر فلزمه قضاءها والمسح لا يفوت ولا يثبت في الذمة فصار كالصلاة قبل فوات الوقت ) •

( الشرح ) في هذه القطعة أربع مسائل ( احداها ) لبس الخف في الحضر وسافر قبل الحدث فيمسح مسح مسافر بالاجماع ( الثانية ) لبس وأحدث في الحضر ثم سافر قبل خروج وقت الصلاة فيمسح مسح مسافر أيضا عندنا وعند جميع العلماء الا ما حكاه أصحابنا عن المزني أنه مسح مقيم : قال القاضي أبو الطيب : كذا حكاه الداركي عن المزني وهو غلط ، بل مذهب المزني كمذهبنا مسح مسافر ، فان قيل : قد تلبس بالمدة في الحضر ، قلنا : الحضر انما يؤثر في العبادة وهي المسح لا في المدة •

( الثالثة ) أحدث في الحضر ثم سافر بعد خروج الوقت . يمسح مسح

(١) في نسخة الركني ( لان الصلاة تفوت وتقضى ) ( ط ) •

مسافر أم مقيم ؟ فيه الوجان اللذان ذكرهما المصنف بدليلهما الصحيح مسح مسافر صححه جميع المصنفين وقاله مع ابن أبي هريرة جمهور المتقدمين .

(الرابعة) أحدث ومسح في الحضر ثم سافر قبل تمام يوم وليلة فمذهبنا أنه يتم يوما وليلة من حين أحدث وبه قال مالك وإسحق وأحمد وداود في رواية عنهما . وقال أبو حنيفة والثوري يتم مسح مسافر وهي رواية عن أحمد وداود .

واحتج الأصحاب بما ذكره المصنف وهو أنها عبادة اجتمع فيها الحضر والسفر فتغلب حكم الحضر كما لو أحرم بالصلاة في سفينة في البلد فسارت وفارقت البلد وهو في الصلاة فانه يتمها صلاة حضر باجماع المسلمين وهذا القياس اعتمده أصحابنا . وفيه سؤال ظاهر ، فيقال : كيف صورة مسألة الصلاة فانه ان أحرم بنية القصر لم تنعقد صلاته ، وهذا متفق عليه عندنا صرح به أصحابنا الا امام الحرمين فانه ذكر فيه في باب صلاة المسافر احتمالين ، والمذهب البطلان وان أحرم بالظهر مطلقا أو بنية الاتمام فالاتمام واجب لكن ليس سببه اجتماع الحضر والسفر ، بل سببه فقد شرط القصر وهو نية القصر عند الاحرام بالصلاة ، وهذا سؤال حسن .

والجواب أن صورته أن يحرم بالصلاة مطلقا وتحصل به الدلالة من وجهين (أحدهما) أن الحكم وهو اتمام الصلاة معطل بعلمتين (أحدهما) اجتماع الحضر والسفر (والثانية) فقد نية القصر . (والوجه الثاني) أن مراد الأصحاب الزام أبي حنيفة رضي الله عنه فانه وافقنا على وجوب الاتمام في هذه المسألة ومذهبه أن القصر عزية لا يحتاج الى نية فليس نوجب الاتمام عنده سبب الا اجتماع الحضر والسفر ، فأوجب الاتمام تغليبا للحضر فينبغي أن يكون المسح مسح مقيم تغليبا للحضر والله أعلم .

( فرع ) اذا مسح أحد خفيه في الحضر ثم سافر ومسح الآخر في السفر فهل يمسح مسح مقيم أم مسافر ؟ فيه وجهان (أحدهما) مسح مسافر ، وبه قطع القاضي حسين والبعوى والرافعي قال القاضي : وضابط ذلك أنه متى سافر قبل كمال الطهارة مسح مسح مسافر لأنه لم يتم مسح

في الحضر فكأنه لم يأت شيء منه ( والوجه الثاني ) مسح مقيم وبه قطع المنولي وصححه الشافعي وهو الصحيح أو الصواب لأنه تلبس بالعبادة في الحضر واجتمع فيها الحضر والسفر ، فغلب حكم الحضر ، وهذه العلة التي اعتمدها الأصحاب في أصل المسألة كما سبق والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان <sup>(١)</sup> مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم ، وقال المزني : ان مسح يوما وليلة يمسح ثلث يومين وليتين وهو ثلثا يوم وليلة ، لأنه لو مسح ثم أقام في الحال مسح ثلث ما بقي وهو يوم وليلة ، فإذا بقي له يومان وليتان وجب أن يمسح ثلثهما ووجه المذهب أنه عبادة تتغير بالسفر والحضر . فإذا اجتمع فيها السفر والحضر غلب حكم الحضر ولم يقسط عليهما كالصلاة ) .

( الشرح ) مذهب الشافعي رحمه الله الذي لا خلاف فيه بين أصحابه أنه اذا مسح في السفر ثم أقام أتم مسح مقيم ، فان كان قد مضى بعد الحدث دون يوم وليلة تمهما وان كان مضى يوم وليلة وأكثر في السفر انقضت المدة بمجرد قدومه وحكم انقضاء المدة معروف ، قال أصحابنا : فان كان مسح في سفر أكثر من يوم وليلة ثم قدم فصلواته في السفر كلها صحيحة بلا خلاف وانما يحكم بانقضاء المدة بالقدوم . قالوا : ولو قدم في أثناء الصلاة في سفينة بعد مضى يوم وليلة في السفر بطلت صلاته بمجرد القدوم بلا خلاف لأن انقضاء المدة في أثناء الصلاة يبطلها فانه يوجب غسل القدمين أو كمال الوضوء ، قال الشافعي رضي الله عنه في الأم والأصحاب : ولو نوى المسافر الإقامة وهو في أثناء الصلاة بعد مضى يوم وليلة بطلت صلاته ، وان كان قبل مضيتها لم تبطل ، ودليل أصل المسألة هو ما ذكره المصنف وهو اجتماع الحضر والسفر ، هذا عمدة الأصحاب في المسألة .

وأما مذهب المزني فذكره المصنف وشيخه القاضي أبو الطيب وجباعة ولم يذكره الأكثرون . قال صاحب الشامل : ذكره المزني في مسائله المعبرة على الشافعي . قال القاضي أبو الطيب والمحاملي : قال أبو العباس بن سريج في

(١) في نسخة الركني ( وان احدث في السفر ومسح لم اقام ) ( ط ) .

التوسط بين الشافعي والمزني : ان كان المزني يذهب الى أن القياس هذا ولكن ترك للاجماع أو غيره فليس بيننا وبينه كبير خلاف ، وان كان يذهب الى أنه يحكم بهذا فهو خلاف الاجماع . وهذا الذي قاله ابن سريج تصريح بانعقاد الاجماع على خلاف قول المزني فيكون دليلا آخر عليه ، ثم ضابط مذهب المزني أنه يسمح ثلث ما بقي من المدة والله أعلم .

ويقال : بقي بكسر القاف وبقي بفتحها فالتح لفة ضيء والكسر هو الأفضح الأشهر وهو لفة سائر العرب وبه جاء القرآن قال الله تعالى : ( وذروا ما بقي من الربا <sup>(١)</sup> ) . وقول المصنف : ( يغلب حكم الحضر ولا يقسط عليهما كالصلاة ) يعني لمن صلى في سفينة في السفر فدخلت دار الاقامة وقد صلى ركعة فانه يلزمه الاتمام بالاجماع ولا يوزع ، فيقال : يتبها ثلاث ركعات ، ونقض ابن الصباغ على المزني أيضا بمن مسح نصف يوم في الحضر ثم سافر فانه يبني على الأقل ولا يقسط . وقوله : ولو مسح ثم أقام لا فرق فيه من أن يصير مقيما بوصوله دار اقامته أو يقيم في أثناء سفره في بلد بنية اقامة أربعة أيام غير يومى الدخول والخروج فأما ان نوى في أثناء سفره اقامة دون أربعة أيام فانه يتم مدة مسافر لأن رخص السفر باقية والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان شك هل مسح في الحضر أو السفر ؟ بنى الأمر على أنه مسح في الحضر ، لأن الأصل غسل الرجل والمسح رخصة بشرط فاذا لم يتيقن شرط الرخصة رجع الى أصل الفرض وهو الغسل وان شك هل أحدث في وقت الظهر أو في وقت العصر ؟ بنى الأمر على أنه أحدث في وقت الظهر لأن الأصل غسل الرجلين فلا يجوز المسح الا فيما تيقنه ) .

( الشرح ) هاتان المسألتان نص عليهما الشافعي رضي الله عنه في الأم هكذا ، واتفق الأصحاب عليهما ونقل الاتفاق عليهما امام الحرمين وحكى الماوردي والرويانى عن المزني أنه قال : تكون المدة من العصر لأن الأصل بقاء مدة المسح واحتج الأصحاب بما احتج به المصنف وهو أن الأصل غسل

(١) الآية ٢٧٨ من سورة البقرة .

الرجل ، ثم ضابط المذهب أنه متى شك في ابتداء المدة أو انقضائها بنى على ما يوجب غسل الرجلين لأنه أصل متيقن فلا يترك بالشك . قال الشافعي رضي الله عنه في الأم والأصحاب : فإن حصل له هذا الشك ثم تذكر أنه مسح في السفر أو أنه لم تنقض المدة فله أن يصلي بذلك اللبس ويستبيح المسح الى تمام المدة التي تذكرها قالوا : فإن كان صلى في حال الشك لزمه إعادة ما صلى في حال الشك ، لأنه صلى وهو يعتقد أنه يلزمه الطهارة فلزمه الإعادة كما لو تيقن الحدث وشك في الطهارة وصلى على شكه ثم تيقن أنه كان متطهراً فإنه يلزمه الإعادة بلا خلاف لأنه صلى شاكاً من غير أصل يبنى عليه ، وكما لو صلى شاكاً في دخول الوقت بغير اجتهد فوافقه يلزمه الإعادة .

وهذا الذي ذكرناه من وجوب إعادة ما صلى في حال شكه في بقاء مدة المسح متفق عليه قال أصحابنا ولا يجوز له أن يسمح في مدة الشك بل ينزع الخف ويستأنف المدة فلو مسح مع الشك ثم تذكر أن المدة لم تنقض لم يصح ذلك المسح بل يلزمه إعادته وفي وجوب استئناف الوضوء قولاً تفريق الوضوء ، هكذا قطع به القفال في شرحه التلخيص ، وصاحبه القاضي حسين في تعليقه ، وصاحبه البغوي وآخرون ، وحكاه الشاشي في المعتمد وانستظهرى عن شيخه الشيخ أبي اسحق مصنف الكتاب وخالفهم صاحب الشامل فقال : مسحه في حال شكه صحيح لأن الطهارة تصح مع الشك في سببها كما لو شك في الحدث فتوضأ ينوي رفع الحدث ثم تيقن أنه كان محدثاً فإنه يجزيه طهارته .

وهذا الذي قاله صاحب الشامل ضعيف أو فاسد لأن العبادة وهي المسح وجدت في الشك فلم تصح كمسألة الصلاة السابقة وغيرها مما سبق وكما لو شك في القبلة فصلّى بلا اجتهد فوافق القبلة فإنه يلزمه الإعادة بلا خلاف . وأما مسألة الحدث التي احتج بها فإن أراد أنه تيقن الطهارة وشك في الحدث فالأصح أنه إذا بان الحال وتيقن أنه كان محدثاً لا يصح وضوءه بل يلزمه إعادته كما سبق بيانه في باب نية الوضوء ، وإن أراد أنه تيقن الحدث وشك في الطهارة فتوضأ مع شكه فإنه يجزيه فليست نظير مسألة المسح : لأنه يجب عليه الوضوء وقد فعل ما وجب عليه بخلاف مسألة المسح . وأبطل الشاشي

قول صاحب الشامل بنحو ما ذكرته قال : واستشهاده غير صحيح وهو في غير موضعه ، لأنه اذا شك في الحدث فهو مأمور بالطهارة اما استحسانا ان كان يتيقن الطهارة وشك في الحدث ، واما ايجابا ان كان عكسه . فاذا كان مأمورا بالطهارة ثم بان الحدث فقد تيقن وجود ما تطهر بسببه بخلاف مسح الخف ، فانه ممنوع منه في حال شكه والله أعلم .

( فرع ) فيما يفعل من العبادات في حال الشك من غير أصل يرد اليه ولا يكون مأمورا به فلا يجزيه وان وافق الصواب . فمن ذلك اذا شك في دخول وقت الصلاة فصلى بلا اجتهاد فوافق الوقت لا يجزيه وكذا لو شك الأسير ونحوه في دخول شهر رمضان فصام بلا اجتهاد فوافق رمضان ، أو شك انسان في القبلة فصلى بلا اجتهاد فوافق القبلة ، أو شك المتيمم في دخول وقت الصلاة فتيمم لها بلا اجتهاد أو طلب الماء شاكا في دخول الوقت بلا اجتهاد فوافقه أو تيقن الحدث وشك في الطهارة فصلى شاكا فبان أنه كان متطهرا ، أو شك ليلة الثلاثين من شعبان هل هو من رمضان فصام بلا دليل شرعي فوافق رمضان . ففي كل هذه المسائل لا يجزيه ما فعله بلا خلاف ، ومثله لو وجبت عليه كفارة مرتبة فنوى الصوم من الليل قبل أن يطلب الرقبة ثم طلبها فلم يجدها لا يجزيه صومه الا أن يجدد النية في الليل بعد العدم . وستأتى هذه المسائل مع نظائرها في مواطنها ان شاء الله تعالى مبسطة .

ولو اشتبه ماء ان طاهر ونجس فتوضأ بأحدهما بلا اجتهاد وقلنا بالمذهب : انه يجب الاجتهاد فبان أنه الطاهر لم يجزه على الأصح ، وقد سبق بيانه في باب الشك في نجاسة الماء فهذه أمثلة يستدل بها على نظائرها وسنوضحها مع نظائرها في مواطنها ان شاء الله تعالى .

وأما غير العبادات فمنه ما لا يصح في حال الشك كما في العبادات ومنه ما يصح ومنه مختلف فيه ، فمن الأول ما اذا أخبر رجل بولود له فقال : ان كان بنتا فقد زوجتكها أو قال : ان كانت بنتى طلقها زوجها أو مات وانقضت عدتها فقد زوجتكها أو كان تحته أربعة نسوة فقال له رجل : ان كانت احدهن ماتت فقد زوجتك بنتى فبان الأمر كما قدر لم يصح النكاح على

المذهب وبه قطع الجمهور وقيل فيه وجهان . ومن الثاني ما اذا رأى امرأة وشك هل هي زوجته أم أجنبية ؟ فقال : أنت طالق أو أنت حرة تخذ الطلاق ولعلتق بلا خلاف ومن الثالث اذا باع مال مورثه ظانا حياته فبان ميتا أو باع مالا يظنه لأجنبي فبان أن وكيله كان اشتراه له أو بان أن مالكه وكله في بيعه ولم يعلم ففي صحته وجهان ، وقيل قولان أصحهما الصحة ولكل واحد من هذه الأقسام ظواهر سنذكرها واضحة بفروعها في مواضعها ان شاء الله تعالى والله أعلم .

( فرع ) ذكر صاحب التلخيص والقفال وآخرون من الأصحاب في هذا الموضع مسائل تتعلق بمسألة الشك في المسح وهي أن الأصل ينزك بالشك في مسائل معدودة ، وقد قدمت أنا المسائل التي ذكروها مع الكلام عليها وضمنت اليها ظواهرها في آخر باب الشك في نجاسة الماء وبالله التوفيق .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان لبس خفيه وأحدث ومسح وصلى الظهر والعصر والمغرب والعشاء ثم شك هل كان مسح قبل الظهر أو بعده ؟ بنى الأمر في الصلاة أنه صلاحا قبل المسح فتلزمه الاعادة لأن الأصل بقاءها في ذمته وبنى الأمر في المدة أنها من الزوال ليرجع الى الأصل وهو غسل الرجلين ) .

( الشرح ) هذه المسألة معدودة في مشكلات المذهب مشهورة بالاشكال ، واشكالها من وجهين ( أحدهما ) أنه قال : مسح وصلى الظهر فجعله مصليا للظهر وانه شك هل صلاحا بوضوء أم لا ؟ وأوجب اعادتها ، وقد علم من طريقته وطريقة سائر العراقيين والصحيح عند الخراسانيين أن الشك بعد فراغ الصلاة لا يوجب الاعادة ، وقد صرح به المصنف في باب سجود السهو .

( الاشكال الثاني ) أنه قال : ثم شك هل كان مسح قبل الظهر أو بعده ؟ فجعل الشك في نفس المسح ووقته وربط به حكم المدة وقد تقرر أن مدة المسح تعتبر من الحدث لا من المسح . فأجاب صاحب البيان في كتابه

مشكلات المذهب عن الاشكال الأول فقال : ليست هذه المسألة على نفاذها  
رأه تيقن أنه صلى الظهر وشك في الطهارة لها فإن من شك هل صلى بطهارة  
أم لا لم يلزمه الاعادة كما لو شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ قال : بل صورتها  
أنه تيقن أنه صلى العصر والمغرب والعشاء بطهارة وشك هل كان حدثه قبل  
الظهر وتوضأ لها وصلّاها أم كان حدثه بعدها ولم يصلّها فيلزمه أن يصلي  
الظهر وأن يبنى المدة على أنها من الزوال : هذا كلام صاحب البيان .

وقال أبو الحسن الزبيدي بفتح الزاي : صورة المسألة أنه لبس خفيه  
في الحضر وأحدث في الحضر قبل استواء الشمس مثلاً وصلى الظهر في وقتها  
في الحضر ثم سافر بعد فراغه منها ودخل وقت العصر وهو في السفر فصلى  
العصر والمغرب والعشاء ثم شك هل كان مسحه بعد الظهر في وقت العصر  
فله مدة المسافرين وعليه قضاء الظهر . وإن كان مسحه قبل الظهر فله مدة  
مقيم وليس عليه قضاء الظهر . فنقول له : يلزمك الأخذ بالأشد وهو أنك  
صليتها بغير مسح فيجب قضاؤها لأن الأصل بقاؤها في ذمتك ، والأصل  
أيضاً عدم المسح فالأصلان متفقان على وجوب قضاؤها . وأما المدة فيبنى على  
أنها قبل الظهر ليرجع إلى الأصل وهو غسل الرجل فوق الحدث عنده قبل  
الاستواء معلوم متيقن والظهر صلاها في الحضر ييقن هذا كلام الزبيدي .

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح : الجواب عن الاشكال الأول أن ذلك  
مخرج على قول حكاة الخراسانيون أن حصول مثل هذا الشك بعد الصلاة  
يوجب اعادتها ، والجواب عن الثاني أن صورة المسألة أن يقرن الحدث  
والمسح فكأنه قال : لبس ثم أحدث ومسح جميعاً ثم قال بعد ذلك : ثم شك  
هل كان مسحه قبل الظهر أو بعدها ؟ ومعناه هل كان حدثه ومسحه  
المقترنين <sup>(١)</sup> فاجتزى بذكر أحدهما اقتصاراً ؟ هذا كلام أبي عمرو . فأما  
ما قاله صاحب البيان فيخلاف كلام المصنف وأما ما قاله الزبيدي فمحتمل أن  
يكون مراد المصنف ، وأما ما قاله أبو عمرو فالجواب الثاني حسن وأما الأول  
فضعيف أو باطل لوجهين ( أحدهما ) كيف يصح حمل كلام المصنف على

١١. المقترنين منصوب على أنه خبر كان ( ط ١ ) .



فول عريب ضعيف في طريقة الخراسانيين وهو وسائر العراقيين مصرحون بخلافه ؟ وكذا كثيرون والأكثر من الخراسانيين . ( والثاني ) أن هذا الحكم الذي التزمه أن الشك في الطهارة بعد فراغ الصلاة لا يوجب إعادة الصلاة في ركعة ليس بقبول ، بل من شك في الطهارة بعد الفراغ من الصلاة يلزمه إعادة الصلاة بخلاف الشك في أركانها كركعة وسجدة فانه لا يلزمه شيء على المذهب ، والذي ذكره الأصحاب أنه لا يلزمه انما هو في الشك في أركانها هكذا صرحوا به .

والفرق بين الأركان والطهارة من وجهين ( أحدهما ) أن الشك في الأركان يكثر فحصى عنه نفيا للخرج بخلاف الشك في الطهارة ( والثاني ) أن الشك في السجدة وشبهها حصل بعد تيقن انعقاد الصلاة والأصل استمرارها على الصحة بخلاف الشك في الطهارة ، فانه شك هل دخل في الصلاة أم لا ؟ والأصل عدم الدخول ، فقد صرح الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقيهما والمحاملي وآخرون في باب المياه وآخرون في آخر صفة الوضوء والقاضي أبو الطيب في شرح فروع ابن الحذاد وسائر الأصحاب بمعنى ما قلته ، فقالوا : اذا توضأ المحدث ثم جدد الوضوء ، ثم صلى صلاة واحدة ثم تيقن أنه نسي مسح رأسه من أحد الوضوءين لزمه إعادة الصلاة ، لجواز أن يكون ترك المسح من الطهارة الأولى ، ولم يقولوا : انه شك بعد الصلاة . ولهذا فظاهر لا تحصى والله أعلم .

واعلم أن الشيخ أبا حامد الاسفرايني قال في تعليقه في آخر باب الاجازة على الحج والوصية به وهو في آخر كتاب الحج : قال الشافعي رضي الله عنه في الاملاء : ولو اعتنر أو حج فلما فرغ من الطواف شك هل طاف متطهرا أم لا ؟ أحببت أن يعيد الطواف ولا يلزمه ذلك ، قال أبو حامد وهذا صحيح ، وانما قلنا لا يعيد الطواف لأنه لما فرغ منه حكنا بصحته في انظار ولا يؤثر فيه الشك الطاريء بعد الحكم بصحته في الظاهر بخلاف من شك في أثناء العبادة هل هو متطهر أم لا ؟ فانها لا يجزيه لأنه لم يحكم له بأدائها في الظاهر ، قال : وهكذا الحكم في الصلاة اذا فرغ منها ثم شك هل صلى بطهارة أم لا ؟ أو هل قرأ فيها أم لا ؟ أو هل ترك منها سجدة أم لا ؟

لما ذكرناه من أنه قد حكم له بصحتها بعد خروجه منها في الظاهر فلا يؤثر فيها الشك بعدها . قال أبو حامد : وهذه المسألة حسنة . هذا كلام أبي حامد ونقله . وهكذا نقل المسألة في الباب المذكور من كتاب الحج عن الاملاء القاضي أبو الطيب في كتابيه التعليق والمجرد والمعامل في كتابيه المجموع والتجريد وغيرهم ولم يذكروا فيها خلافاً فحصل في المسألة خلاف في أن الشك في الطهارة بعد الفراغ من الصلاة هل يوجب اعادةها أم لا ؟

واعلم أن المسألة التي ذكرها المصنف نص عليها الشافعي رضي الله عنه في الأم والأصحاب على غير ما ذكره المصنف فقالوا : اذا شك هل أدى بالمسح ثلاث صلوات أم أربعاً ؟ أخذ في وقت المسح بالأكثر وفي أداء الصلاة بالأقل احتياطاً للأمريين مثاله : لبس خفيه وتيقن أنه أحدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك هل تقدم حدثه ومسحه في أول وقت الظهر وصلى به الظهر أم تأخر حدثه ومسحه الى أول وقت العصر ولم يصل الظهر ؟ فيأخذ في الصلاة باحتمال التأخر وأنه لم يصلها فيجب قضاؤها لأن الأصل بقاؤها عليه ويأخذ في المدة باحتمال التقدم فيجعلها من الزوال . لأن الأصل غسل الرجل فيعمل بالأصل والاحتياط في الطرفين والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ويجوز المسح على كل خف صحيح يمكن متابعة المشي عليه سواء كان من الجلود أو اللبود أو الخرق أو غيرها ، فأما الخف المخرق ففيه قولان قال في التلخيص : ان كان الخرق لا يمنع متابعة المشي عليه جاز المسح عليه لأنه خف يمكن متابعة المشي عليه فأشبهه الصحيح ، وقال في الجديد : ان ظهر من الرجل شيء لم يجز المسح عليه لأن ما انكشف حكمه الفسل والجمع بينهما لا يجوز ، فغلب حكم الفسل كما لو انكشف احدى الرجلين واستترت الأخرى ) .

( الشرح ) اتفق أصحابنا على أنه لا يشترط في الخف جنس الجلود ، بل يجوز المسح على الجلود واللبود والخرق المطبقة والخشب وغيرها بشرط أن يكون صحيحاً يمكن متابعة المشي عليه ، لأن سبب الإباحة الحاجة وهي موجودة في كل ذلك وهو ظير الاستجاء بالأحجار . واتفق الأصحاب

ونصوص الشافعي رضي الله عنه على أنه يشترط في الخف كونه قويا يسكن متابعة المشي عليه قالوا : ومعنى ذلك أن المشي يسكن عليه في مواضع النزول وعند الحط والترحال وفي الحوائج التي يتردد فيها في المنزل وفي المقيم نحو ذلك كما جرت عادة لابس الخفاف ، ولا يشترط امكان متابعة المشي فراسخ ، هكذا صرح به أصحابنا .

وأما المخرق ففيه أربع صور ( احداها ) أن يكون الخرق فوق الكعب فلا يضر ويجوز المسح عليه بلا خلاف نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الأم والمختصر وغيرهما واتفق عليه الأصحاب ( الثانية ) يكون الخرق في محل الفرض وهو فاحش لا يمكن متابعة المشي عليه فلا يجوز المسح بلا خلاف ( الثالث ) يكون في محل الفرض ولكنه يسير جدا بحيث لا يظهر منه شيء من محل الفرض قال أصحابنا : وذلك كمواضع الخرز فيجوز المسح بلا خلاف قال القاضي حسين وغيره : ما بقي من مواضع الخرز لا يضر وإن نفذ منه الماء ( الرابعة ) يكون في محل الفرض يظهر منه شيء من الرجل ويمكن متابعة المشي عليه ففيه القولان المذكوران في الكتاب وهما مشهوران أصحابهما ، أنه لا يجوز وهو نصه في الجديد وسواء حدث الخرق بعد اللبس أو كان قبله وسواء كان في مقدم الخف أو مؤخره أو وسطه . وأما قول الشافعي رضي الله عنه في المختصر : وإن تخرق من مقدم الخف شيء ، فليس مراده التقييد بالمقدم بل ذكره لكونه الغالب . كذا أجاب الماوردي عنه . وقال الشيخ أبو حامد والقاضي حسين والرويانى : أراد موضع القدم ولم يرد المقدم الذي هو ضد المؤخر وأما قول المصنف : كما لو انكشفت إحدى الرجلين واستترت الأخرى فقياس صحيح وفيه تنبيه على مسألة مهمة من أصول الباب وهي أنه لو لبس خفا في رجل دون الأخرى ومسح عليه وغسل الأخرى لم يجز بلا خلاف ونوضحها مقصودة بتفريعها في المسائل الزائدة في آخر الباب إن شاء الله تعالى والله أعلم .

( فرع ) في مذاهب العلماء في الخف المخرق خرقا في محل الفرض يمكن متابعة المشي عليه . قد ذكرنا أن الصحيح الجديد في مذهب أنه لا يجوز

المسح عليه وبه قال معمر بن راشد وأحمد بن حنبل وحكى ابن المنذر عن سفيان الثوري واسحق ويزيد بن هرون وأبي ثور جواز المسح على جميع الخفاف وعن الأوزاعي أن ظهرت طائفة من رجله مسح على خفيه وعلى ما ظهر من رجله ، وعن مالك رضى الله عنه أن كان الخرق يسيرا مسح وأن كان كثيرا لم يجز المسح . وعن أبي حنيفة وأصحابه : أن كان الخرق قدر ثلاثة أصابع لم يجز المسح وأن كان دونه جاز ، وعن الحسن البصري . أن ظهر الأكثر من أصابعه لم يجز قال ابن المنذر وبقول الثوري أقول اظاهر اباحة رسول الله صلى الله عليه وسلم المسح على الخفين قولاً عاماً يدخل فيه جميع الخفاف .

واحتج القائلون بالجواز على اختلاف مذاهبهم بما احتج به ابن المنذر وبأن جواز المسح رخصة وتدعو الحاجة الى المخرق وبأنه لا تخلو الخفاف عن الخرق غالباً وقد يتعذر خرقه لاسيما في السفر فعفى عنه للحاجة ، وبأنه خف يحرم على المحرم لبسه وتجب به التقية ، فجاز المسح عليه كالصحيح .

واحتج أصحابنا بأشياء كثيرة أحسنها ما ذكره المصنف . وأجابوا عن استدلالهم بإطلاق اباحة المسح أنه محمول على المعهود وهو الخف الصحيح . وعن الثاني أن المخروق لا يلبس غالباً ، فلا تدعو اليه الحاجة ، وعن قولهم : يحرم على المحرم لبسه وتجب به التقية بأن ايجاب التقية منوط بالترفع وهو حاصل بالمخرق ، والمسح منوط بالستر ولا يحصل بالمخرق ، ولهذا لو لبس الخف في إحدى الرجلين لا يجوز المسح ، ولو لبسه محرم وجبت التقية والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فإن تخرقت الظهارة — فإن كانت البطانة صفيقة — جاز المسح عليه . وإن كانت تشف لم يجز لأنه كالملكشوف ) .

( الشرح ) الظهارة والبطانة بكسر أولهما ، وقوله تشف بفتح التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء ، ومعناه رقيقة ، والصفيقة النقية المتينة قال الساقعي رضى الله عنه : إذا تخرقت الظهارة وبقيت البطانة جاز المسح

عليها . هذا نصه . قال جسيور الأصحاب مرادة وإذا كانت البطانة صعبة  
يسكن متابعة المشى عليها فإن كانت رفيعة لا يسكن متابعة المشى عليها لم يجوز .  
هكذا قطع به المصنف والأصحاب في الطرق ، حكى الروياني والرافعي  
رحمهما الله وجها غريبا ضعيفا أنه يجوز وإن كانت البطانة رقيقة كما لو كان  
الحف طاقا واحدا فتشقق ظاهره وله ينفذ يجوز المسح بخلاف اللقافة لأنها  
مفردة .

قال الروياني : قال الشافعي : وكل شيء ألصق بالخف فهو منه قال  
الرافعي : وعلى ما ذكرناه في تخرق الظهارة دون البطانة يقاس ما إذا تخرق  
من الظهارة موضع ومن البطانة موضع لا يحاذيه ، وقطع الغزالي في هذه  
الصورة بالجواز ، قال القاضي أبو الطيب : ولو تخرق الخف وبخته جورب  
يستر محل الفرض لم يجوز المسح بخلاف البطانة لأن الجورب منفصل عن  
الخف والبطانة متصلة به ، ولهذا يتبع البطانة الخف في البيع ولا يتبعه  
الجورب والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وإن لبس خفا له شرح في موضع القدم فإن كان مشدودا بحيث لا يظهر  
شيء من الرجل واللقافة إذا مشى فيه جاز المسح عليه ) .

( الشرح ) الشرح بفتح الشين والراء وبالجميم وهي تعري قال  
أصحابنا : إذا لبس خفا له شرح وهو المشقوق في مقدمه نظر — إن كان الشق  
فوق محل الفرض — لم يضر ، لأن ذلك الموضع لو لم يكن مستورا جاز  
المسح وإن كان الشق في محل الفرض فإن كان لا يرى منه شيء من الرجل  
إذا مشى جاز المسح عليه وإن كانت ترى — فإن لم يشده — لم يجوز المسح  
وإن شده جاز المسح عليه بشرط أن لا يبقى شيء من الرجل أو اللقافة بين  
في حال المشى .

هكذا ذكر هذا التفصيل الشافعي رضي الله عنه في الإلهام وأصحابنا  
العراقيون ونقلوه عن نصه وقطعوا به وكذا نفع به جسيور الخراساني  
وحكى إمام الحرمين عن والده أبي محمد أنه حكى وجها لا يجوز مسح شيء

الخف المشرح المشدود مطلقا كما لو لف على رجله قطعة جلد وشدها فان :  
والصحيح القطع بالجواز لأن الستر حاصل . قال أصحابنا : فاذا لبسه  
وشده ثم فتح الشرج بطل المسح في الحال وان لم يظهر شيء من الرجل ، لأنه  
اذا مشى فيه ظهرت الرجل ، فبمجرد الفتح خرج عن كونه يمكن متابعة المشى  
عليه مع الستر ، وهذا متفق عليه عند أصحابنا والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان لبس جوربا جاز المسح عليه بشرطين ( أحدهما ) أن يكون صفيقا  
لا يشف ( والثاني ) أن يكون منعلا ، فان اختل أحد الشرطين لم يجز  
المسح عليه ) .

( الشرح ) هذه المسألة مشهورة وفيها كلام مضطرب للأصحاب ونص  
الشافعي رضي الله عنه عليها في الأم كما قاله المصنف ، وهو أنه يجوز المسح  
على الجورب بشرط أن يكون صفيقا منعلا ، وهكذا قطع به جماعة منهم الشيخ  
أبو حامد والمحاملي وابن الصباغ والمتولى وغيرهم ، ونقل المزي أن لا يسح  
على الجوربين الا أن يكونا مجلدي القدمين ، وقال القاضي أبو الطيب :  
لا يجوز المسح على الجورب الا أن يكون ساترا لمحل الفرض ويمكن متابعة  
المشي عليه .

قال : وما نقله المزي من قوله الا أن يكونا مجلدي القدمين ليس بشرط  
وانما ذكره الشافعي رضي الله عنه لأن الغالب أن الجورب لا يمكن متابعة  
المشي عليه الا اذا كان مجلد القدمين ، هذا كلام القاضي أبي الطيب وذكر  
جباعات من المحققين مثله . ونقل صاحب الحاوي والبحر وغيرهما وجها انه  
لا يجوز المسح وان كان صفيقا يمكن متابعة المشى عليه حتى يكون مجلد  
القدمين . والصحيح بل الصواب ما ذكره القاضي أبو الطيب والتفصيل  
وجباعات من المحققين أنه ان أمكن متابعة المشى عليه جاز كيف كان والا فلا ،  
وهكذا نقله الثوراني في الابانة عن الأصحاب أجمعين فقال : قال أصحابنا :  
ان أمكن متابعة المشى على الجوربين جاز المسح والا فلا ، وانجورب بفتح  
الجيم والله أعلم .

## ( فرع ) في مذاهب العلماء في الجورب

قد ذكرنا أن الصحيح من مذهبنا أن الجورب ان كان صفيقا يمكن متابعة المشي عليه جاز المسح عليه والا فلا . وحكى ابن المنذر اباحة المسح على الجورب عن تسعة من الصحابة على وابن مسعود وابن عمر وأنس وعمار بن ياسر وبلال والبراء وأبى أمامة وسهل بن سعد ، وعن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن وسعيد بن جبير والنخعي والأعمش والثوري والحسن بن صالح وابن المبارك وزفر وأحمد واسحق وأبى ثور وأبى يوسف ومحمد . قال : وكره ذلك مجاهد وعمر بن دينار والحسن بن مسلم ومالك والأوزاعي : وحكى أصحابنا عن عمر وعلى رضى الله عنهما جواز المسح على الجورب وان كان رقيقا وحكوه عن أبى يوسف ومحمد واسحق وداود . وعن أبى حنيفة المنع مطلقا وغنه أنه رجع الى الاباحة ، واحتج من منعه مطلقا بأنه لا يسمى خفا فلم يجز المسح عليه كالنعل .

واحتج أصحابنا بأنه ملبوس يمكن متابعة المشي عليه ساترا لمحل الترض فأشبهه الخف ، ولا بأس بكونه من جلد أو غيره بخلاف النعل فإنه لا يستر محل الترض ، واحتج من أباحه وان كان رقيقا بحديث المغيرة رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على جوربيه ونعليه » وعن أبى موسى مثله مرفوعا . واحتج أصحابنا بأنه لا يمكن متابعة المشي عليه فلم يجز كالخرقة .

والجواب عن حديث المغيرة من أوجه ( أحدها ) أنه ضعيف ضعفه الحفاظ ، وقد ضعفه البيهقي ونقل تضعيفه عن سفيان الثوري وعبد الرحمن ابن مهدي وأحمد بن حنبل وعلى بن المديني ويحيى بن معين ومسلم بن الحجاج وهؤلاء هم أعلام أئمة الحديث . وان كان الترمذي قال : حديث حسن فهوؤلاء مقدمون عليه بل كل واحد من هؤلاء لو انفرد قدم على الترمذي باتفاق أهل المعرفة . ( الثانى ) لو صح لحصل على الذى يمكن متابعة المشي عليه جمعا بين الأداة وليس فى اللفظ عموم يتعلق به ( الثالث ) حكاه البيهقي رحمه الله عن الأسناذ أبى الوليد النيسابورى أنه حملة على أنه مسح على جوربين متعلين لا أنه جورب مفرد ونعل مفردة : فكأنه قال :

مسح جوربيه المتعلين . وروى البيهقي عن أنس بن مالك رضى الله عنه ما يدل على ذلك . والجواب عن حديث أبى موسى من الأوجه الثلاثة فإن في بعض رواته ضعفا ، وفيه أيضا إرسال ، قال أبو داود في سننه : هذا الحديث ليس بالمتصل ولا بالقوى والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان لبس خفا لا يمكن متابعة المشى عليه اما لرقته أو ثقله لم يجوز المسح عليه ، لأن الذى تدعو الحاجة اليه ما يمكن متابعة المشى عليه وما سواه لا تدعو الحاجة اليه فلم تتعلق به الرخصة ) .

( الشرح ) أما بما لا يمكن متابعة المشى عليه لرقته فلا يجوز المسح عليه بلا خلاف لما ذكره ، وأما ما لا يمكن متابعة المشى عليه لثقله كخف الحديد الثقيل فالصحيح المشهور الذى قطع به الجمهور في الطرق أنه لا يجوز المسح عليه لما ذكره المصنف . ومن قطع به الشيوخ أبو حامد ونحاشي وابن الصباغ والبغوى وخلائق ونقله الرويانى في البحر عن الأصحاب . قال الرافعى : وهو مقتضى قول الأصحاب تصريحاً وتلويحاً وقطعاً امام الحرمين والغزالي بالجواز وان عسر المشى فيه . لأن ذلك لضعف اللابس لا المنبوس ولا نظر الى أحوال الملايسين والاعتماد على ما قاله الجمهور . واتفق الأصحاب على أن خف الحديد الذى لا يمكن متابعة المشى عليه يجوز المسح عليه ويمكن أن يحمل كلام امام الحرمين والغزالي على ما يمكن متابعة المشى عليه مع عسر ومشقة ، وكلام الغزالي صالح لهذا التأويل . وفي كلام الامام بعد منه ، ولكنه يحتمل ، فعلى هذا لا يبقى خلاف والله أعلم .

### ( فرع ) في مسائل تتعلق بما سبق

( احداها ) قال أصحابنا : لا يشترط اتفاق جنس الخفين بل لو كان أحدهما جلداً والآخر لبداً وشبه ذلك جاز . ولذا لو كان أحدهما من جلد والآخر من خشب - وأكثر ما يقع هذا فيسن قطع بعض احدى رجليه - جاز .

( الثانية ) لو اتخذ خفا واسعا لا يثبت في الرجل اذا مشى فيه أو ضيقا جدا بحيث لا يمكن المشى فيه فوجهان حكاهما جماعات منهم اتقضى حسين



أصحها لا يجوز مسح عليها ، وبه قطع البغوى وصححه الراعى وغيره .  
ونقته فى الضيق الشاى عن جهور الأصحاب لأنه لا حاجة إليه والثانى  
يجوز لأنه صالح فى نفسه بدليل أنه يصلح لغيره . فأما الضيق الذى يتسع  
بالمشى فيجوز المسح عليه بلا خلاف صرح به البغوى وغيره .

( الثالثة ) لو لبس خفا واسع الرأس يرى منه القدم ولكن محل الفرض  
مستور من أسفل ومن الجوانب فوجهان : الصحيح جواز المسح وبه قطع  
الجمهور ، منهم القاضى حسين وامام الحرمين والغزالي فى البسيط والمتولى  
والبغوى وآخرون لأنه سائر محل الفرض والثانى : لا يجوز وبه قطع  
البنديجى وصاحب الحاوى والعدة والشيخ نصر المقدسى فى تهذيبه كما لو  
انكشفت عورته من جبهه والمذهب الأول .

قال أصحابنا : لو صلى فى قميص واسع الجيب ترى عورته من جبهه لم  
تصح صلاته ، ولو كان ضيق الجيب ولكن وقف على طرف سطح بحيث  
ترى عورته من تحت ذيله صحت صلاته . قالوا أفيجب فى الخف الست من  
أسفل ومن الجوانب دون الأعلى ؟ وفى العورة من فوق ومن الجوانب دون  
الأسفل ؟ قال القاضى حسين وآخرون : والفرق بينهما أن القميص يلبس من  
أعلى ويتخذ ليستر أعلى البدن . والخف يلبس من أسفل ويتخذ ليستر أسفل  
الرجل فأخذ به قالوا : فالمسألتان مختلفتان صورة متفتتان معنى ، وشذ  
الشاى فقال فى المعتمد : لا تصح صلاة من صلى على طرف سطح نرى من  
تحت عورته ، لأنه لا يعد سترا ووافق على مسألة الخف وفرق بأن المعتمد  
ستر محل الفرض والله أعلم .

( الرابعة ) اذا لبس خف زجاج يمكن متابعة المشى عليه جاز المسح عليه ،  
وان كان ترى تحت البشرة بخلاف ما لو ستر عورته بزجاج فإنه لا يصح اذا  
وصف لون البشرة ، لأن المقصود سترها عن الأعين ولم يحصل ، والمتميز فى  
الخف عر القدرة على غسل الرجل بسبب السائر . وذلك موجود . هكذا  
قطع به أصحابنا فى الطريقين : ومن صرح به التتال والصيدلانى والقاضى  
حسين وامام الحرمين والغزالي فى البسيط والمتولى والبغوى وصاحب البيان  
وآخرون ، وأما قول الرويانى فى البحر قال التتال : يجوز . فغير مقبول منه

بل قطع الجمهور بل الجميع بالجواز ، ولا نعلم أجداً صرح بمنعه . وقد نقل  
القاضي حسين جوازه عن الأصحاب مطلقاً .

( الخامسة ) اذا لبس خفا من خشب — فان كان يسكن متابعة المشى عليه  
بغير عصا — جاز المسح عليه ، وان لم يسكنه الا بعصا — فان كان ذلك لعنة  
في رجله كفروح ونحوها — جاز المسح لأنه يجوز المسح للزمن والمقعد . وان  
كان امتناع المشى لحدة في رأس الخف لم يجز المسح عليه ، هكذا ذكر هذا  
التفصيل القاضي حسين وصاحبه المتولى والبغوى .

( السادسة ) لو لف على رجله قطعة آدم واستوثق شده بالرباط وكان  
قويا يسكن متابعة المشى عليه لم يجز المسح عليه لأنه لا يسمى خفا ولا هو في  
معناه ولأنه لا يثبت عند التردد غالباً هكذا ذكره الشيخ أبو محمد وولده  
امام الحرمين ومن تابعهما .

( السابعة ) قال أصحابنا : يجوز المسح على خفين قطعاً من فوق الكعبين  
ولا يشترط ارتفاعهما عليه بلا خلاف عندنا ونقل أبو الفتح سليم الرازي في  
كتابه رءوس المسائل أن بعض الناس قال : لا يجوز حتى يكونا فوق الكعبين  
بثلاث أصابع وهذا تحكم لا أصل له .

( الثامنة ) هل يشترط كون الخف صفيقا يمنع نفوذ الماء ؟ فيه وجهان  
حكاهما امام الحرمين وغيره ( أحدهما ) يشترط فان كان منسوجا بحيث لو  
صب عليه الماء نفذ لم يجز المسح وبهذا قطع الماوردي والقوراني والمتولى  
قال ارافعي : وهو ظاهر المذهب لأن الذي يقع عليه المسح ينبغي أن يكون  
حائلاً بين الماء والقدم ( والثاني ) لا يشترط بل يجوز المسح وان نفذ الماء ،  
واختاره امام الحرمين والغزالي لموجود الستر ، قال الامام : ولأن عشاءنا  
نصوا على أنه لو اتقبت ظهارة الخف من موضع آخر لا يحاذيه وكان بحيث  
لا يظهر من القدمين شيء ولكن لو صب الماء في ثقب الظهارة يجري الى ثقب  
البطانة ووصل الى القدم جاز المسح : فاذن لا أثر لنفوذ الماء مع أن الماء في  
المسح لا ينفذ والغسل ليس مأموراً به هذا كلام الامام والمذهب الأول  
والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وفي الجرموقين وهو الخف الذى يلبس فوق الخف وهما صحيحان قولان قال فى القديم والاملاء : يجوز المسح عليه لأنه خف صحيح يمكن متابعة المشى عليه فأشبهه المنفرد ، وقال فى الجديد : لا يجوز لأن الحاجة لا تدعو الى لبسه فى الغالب ، وانما تدعو الحاجة اليه فى النادر فلا تتعلق به رخصة عامة كالجيرة فان قلنا بقوله الجديد فأدخل يده فى ساق الجرموق ومسح على الخف ففيه وجهان . قال الشيخ أبو حامد الاسفراينى رحمه الله : لا يجوز ، وقال شيخنا القاضى أبو الطيب الطبرى رحمه الله : يجوز لأنه مسح على ما يجوز المسح عليه فأشبهه إذا نزع الجرموق ثم مسح عليه ، فاذا قلنا : يجوز المسح على الجرموق فلم يمسح وأدخل يده الى الخف ومسح عليه ففيه وجهان ( أحدهما ) لا يجوز لأنه يجوز المسح على أظفار . فاذا أدخل يده ومسح على الباطن لم يجز كما لو كان فى رجله خف منفرد فأدخل يده الى باطنه ومسح الجلد الذى يلى الرجل ( والثانى ) يجوز لأن كل واحد منهما محل المسح فجاز المسح على ما شاء منهما ) .

( الشرح ) الجرموق بضم الجيم والميم وهو أعجى معرب . وقوله : وهو الخف . ولم يقل وهما أراد الجرموق الفرد . وليس الجرموق فى الأصل مطلق الخف فوق الخف . بل هو شيء يشبه الخف فيه اتساع يلبس فوق الخف فى البلاد الباردة ، والفقهاء يطلقون أنه الخف فوق الخف لأن الحكم يتعلق بخف فوق خف سواء كان فيه اتساع أو لم يكن . وقوله : ( فلا يتعلق به رخصة عامة كالجيرة ) فيه إشارة الى أنه يتعلق به رخصة خاصة حتى يجوز المسح عليه قولاً واحداً فى بعض البلاد الباردة لشدة البرد . كما يتعلق بالجيرة رخصة خاصة فى حق الكسير ، وقد نقل الشيخ أبو عمرو عن والده الجزم بذلك قال : فلا أدري أخذه من اشعار كلام المصنف به أم رآه منقولا غيره من الأصحاب قال : ولم أجد لما ذكره أصلا فى كتب الأصحاب . بل وجدت ما يشعر بخلافه ، والحاقة على هذا القول بالقزازين أنى من الحاقة بالجيرة التى هى من باب الضرورات ، فاذا لم يجز المسح على القزازين فى

شدة البرد في المواضع الباردة فكذلك الجرموق الذي لا يعسر ادخال اليد تحته  
ومسح الخف .

قال : وانا قال المصنف رحمه الله تعالى ( رخصة عامة ) ليتم الفياس على  
الجيرة فانه لو قال : ( فلا يتعلق به رخصة كالجيرة ) لم يستقم ، فان نجيرة  
تتعلق بها رخصة وهي الخاصة في حق الكسير ، فاذا ثبت له انتفاء الرخصة  
العامة ثبت محل النزاع . هذا كلام الشيخ أبي عمرو . وحاصله أنه اختار  
أن قوله « رخصة عامة » ليس للاحتراز من تعلق رخصة خاصة به بل هو  
تقريب الشبه من الجيرة المقيس عليها ، وأن القولين في جواز المسح على  
الجرموق يجريان في شدة البرد وغيرها . وهذا هو الذي يقتضيه كلام  
الأصحاب ، والأصح من القولين عند الأصحاب أنه لا يجوز المسح على  
الجرموق ووافقهم عليه القاضي أبو الطيب في تعليقه وخالفهم في كتابه شرح  
فروق ابن الحداد فصحح الجواز وهو اختيار المزني .

وشرط مسألة القولين أن يكون الخفان والجرموقان صحيحين يجوز  
المسح على كل واحد لو انفرد كما قاله المصنف ، فأما ان كان الأعلى صحيحا  
والأسفل مخرقا فيجوز المسح على الأعلى قولاً واحداً ، لأن الأسفل في حكم  
اللقافة ، هكذا قطع به الأصحاب في كل الطرق وصرحوا بأنه لا خلاف فيه ،  
وشذ الدارمي فحكى فيه طريقين المنصوص منهما هذا . والثاني : أنه على  
القولين ، وليس بشيء ، وان كان الأعلى مخرقا والأسفل صحيحا لم يجوز  
المسح على الأعلى ويجوز على الأسفل قولاً واحداً ، ويكون الأعلى في معنى  
خرقة لمها فوق الخف . فلو مسح على الأعلى في هذه الصورة فوصل البلل  
الى الأسفل فان قصد مسح الأسفل أجزاءه ، وان قصد مسح الأعلى لم يجزئه .  
وان قصد مسح أجزاءه على المذهب . وفيه وجه حكاه الرافعي . وان لم يقصد  
واحداً منهما بل قصد أصل المسح فوجهان قال الرافعي : أصحاب الجواز .  
لأنه قصد اسقاط فرض الرجل بالمسح وقد وصل الماء اليه وانه أعلم .

واذا جوزنا المسح على الجرموقين فلبس فوقهما ثانيا وثالثا جاز مسح  
على الأعلى ، صرح به أبو العباس بن القاص في التلخيص والدارمي والبخاري  
والرويان وغيرهم . قال البخاري : فان كانت كلهما مخرقة الا الأعلى جاز

المسح عليه بلا خلاف وكان ما تحته كاللقافة ، وإذا قلنا : لا يجوز المسح على الجرموق فأدخل يده تحته ومسح الأسفل ففى جوازه الوجهان اللذان ذكرهما المصنف وهما مشهوران الصحيح منهما الجواز ، كما لو أدخل يده تحت العمامة ومسح الرأس ، وكما لو أدخل الماء في الخف وغسل الرجل ، ممن صححه صاحبا الحاوى والتنسبة والرويانى وقطع به امام الحرمين والغزالي والبغوى ، قال صاحب الحاوى : وهو قول جمهور أصحابنا وقض المحاملى بالوجه الآخر . ثم ظاهر كلام المصنف والأصحاب أن الوجه القائل لا يجوز المسح هو قول الشيخ أبى حامد : تخريج له وليس الأمر كذلك ، بل قد نقله أبو حامد في تعليقه عن الأصحاب لا يجزئيه المسح على الأسفل . وتسك الشيخ أبو حامد بظاهر نص الشافعى رضى الله عنه في الأم فإنه قال : لو لبس الجرموقين طرحهما ومسح على الخفين ، قال فظاهره : أنه لو أدخل يده ومسح على الخف لا يجوز ، قال : والفرق بينه ما إذا أدخل يده تحت العمامة فمسح الرأس أن مسح الرأس أصل فقوى أمره . وهذا بدل فضعه ، فلم يجز المسح عليه مع استتاره .

قال القاضى أبو الطيب في تعليقه : هذا الذى قاله أبو حامد ليس بصحيح لأن الشافعى رضى الله عنه قال ذلك لكون الغالب أن الماسح لا يتمكن من مسح الأسفل الا بطرح الأعلى ، كما قال اذا انقضت مدة المسح نزع الخفين . وانما قال ذلك لأن الغالب أنه لا يتمكن من غسل الرجلين الا بنزع الخفين . والا فقد اتفقنا على أنه لو غسل رجله في الخف جاز وان لم يزعها . قال الرويانى : هذا الذى قاله أبو الطيب هو الصحيح الذى لا يحل أن يقال غيره . قال : والفرق الذى ذكره أبو حامد لا معنى له فحصل أن الصحيح جواز المسح على الأسفل ، وإذا قلنا بجواز المسح على الجرموقين فأدخل يده ومسح الأسفل فقد ذكر المصنف في جوازه وجهين وهما مشهوران أحدهما الجواز صححه ابن الصباغ والرويانى وآخرون لأن كل واحد محل للمسح فأشبهه شعر الرأس وبشرته .

( فرع ) في مسائل تتعلق بمسح الجرموقين

( احداها ) اذا قلنا يجوز المسح على الجرموقين فينبغى أن يلبس الخفين والجرموقين جميعا على ضاربة غسل الرجلين ، فان لبس الخفين على ضاربة لم

لبس الجرموقين على حدث لم يجز المسح عليهما على المذهب ، وبه قطع العراقيون وصححه الخراسانيون لأنه لبس ما يمسح عليه على حدث ، وفيه وجه ضعيف للخراسانيين أنه يجوز كما لو لبس الخف على طهارة ثم أحدث ثم رفع فيه رقعة . وإن لبس الخف على طهارة ثم أحدث ومسح عليه ثم لبس الجرموق على طهارة المسح ففى جواز المسح عليه وجهان مشهوران وقد ذكرهما المصنف بعد هذا ( أحدهما ) يجوز المسح لأنه لبسهما على طهارة ( والثاني ) لا ، لأنها طهارة ناقصة هكذا علله الأكثرون .

قال المحاملي وغيره : الوجهان مبنيان على الخلاف في المسح على الخف هل يرفع الحدث عن الرجل ؟ قال الروياني : الأصح منع المسح وهو قول المداركي وقال غيره : الأصح الجواز وهو قول الشيخ أبي حامد ، وسقتضى كلام الرافعي وغيره ترجيحه وهو الأظهر المختار ، لأنه لبس على طهارة ، وقولهم انها طهارة ناقصة غير مقبول ، قال الرافعي قال الشيخ أبو علي : اذا جوزنا المسح هنا فابتداء المدة من حين أحدث بعد لبس الخف لا من حين أحدث بعد لبس الجرموق . قال وفي جواز المسح على الأسفل الخلاف فيما اذا لبسها على طهارة قال : ولو لبس الأسفل على حدث ثم غسل الرجل فيه ثم لبس الجرموق على هذه الطهارة لم يجز المسح على الأسفل ، وفي جواز على الأعلى وجهان أصحهما المنع .

( المسألة الثانية ) اذا جوزنا المسح على الجرموق فقد ذكر أبو العباس بن سريج فيه ثلاثة معان أصحها أن الجرموق بدل عن الخف ، والخف بدل عن الرجل ( والثاني ) أن الأسفل كلقافة والأعلى هو الخف ( والثالث ) أنهما كخف واحد فالأعلى طهارة والأسفل بطانة . وفرع الأصحاب على هذه المعاني مسائل كثيرة منها لو لبسها معا فأراد الاقتصار على مسح الأسفل جاز على المعنى الأول دون الآخرين ، وقد سبقت المسألة ، ومنها لو تخرق الأعلى من الرجلين جبيعا أو خلعه منهما بعد مسحه وبقي الأسفل بحاله - فان قلنا بالمعنى الأول - لم يجب نزع الأسفل بل يجب مسحه وهل يكفيه مسحه أم يجب استئناف الوضوء ؟ فيه القولان في نازع الخفين . وإن قلنا بالمعنى الثالث

فلا شيء عليه ، وإن قلنا بالثاني وجب نزع الأسفل أيضا وغسل القدمين وفي وجوب استئناف الوضوء القولان .

فحصل من الخلاف في المسألة خمسة أقوال ( أحدها ) لا يجب شيء ( وأصحها ) يجب مسح الأسفل فقط ( والثالث ) يجب مسح مع استئناف الوضوء ( والرابع ) يجب نزع الخفين وغسل الرجلين ( والخامس ) يجب ذلك مع استئناف الوضوء ، وقد ذكر المصنف المسألة في آخر الباب .

ومنها لو تخرق الأعلى من إحدى الرجلين أو نزعها فإن قلنا بالمعنى الثالث فلا شيء عليه ، وإن قلنا بالثاني وجب نزع الأسفل أيضا من هذه الرجل ووجب نزعها من الرجل الأخرى وغسل القدمين : وفي استئناف الوضوء القولان . وإن قلنا بالمعنى الأول فهل يلزمه نزع الأعلى من الرجل الأخرى ؟ فيه وجهان ، أصحهما نعم كمن نزع إحدى الخفين فإذا نزع عاد القولان في أنه يكفي مسح الأسفل أم يجب استئناف الوضوء ؟ ( والثاني ) لا يلزمه نزع الثاني وفي واجبه القولان ( أحدهما ) مسح الأسفل الذي نزع أعلاه ( والثاني ) استئناف الوضوء ومسح هذا الأسفل والأعلى من الرجل الأخرى .

ومنها لو تخرق الأسفل منها لم يضر على المعاني كلها ، فلو تخرق من أحدهما - فإن قلنا بالمعنى الثاني أو الثالث - فلا شيء عليه . وإن قلنا بالأول وجب نزع واحد من الرجل الأخرى لثلاث يجتمع بين البذل والمبدل : ذكره البغوي وغيره ، ثم إذا نزع ففقد واجبه القولان ( أحدهما ) مسح الخف الذي نزع جرموقه ( والثاني ) استئناف الوضوء والمسح عليه وعلى الأعلى الذي تخرق الأسفل تحته . ومنها لو تخرق الأسفل والأعلى من الرجلين أو من أحدهما وجب نزع الجميع على المعاني كلها ، لكن إذا قلنا بالمعنى الثالث وكان الخرقان في موضعين غير متحاذيين لم يضره كما سبق بيانه في مسألة اشتراط كون الخف مانعا نفوذ الماء . ومنها لو تخرق الأعلى من رجل والأسفل من أخرى - فإن قلنا بالثالث - فلا شيء عليه . وإن قلنا بالأول نزع الأعلى المتخرق وأعاد مسح ما تحته ، وهل يكفي ذلك أم يجب استئناف الوضوء ماسحا عليه وعلى الأعلى من الرجل الأخرى ؟ فيه القولان .

هذا كله تفريع على جواز مسح الجرموقين ، أما اذا منعاه فتمخرق الأسفلان فان كان عند التمخرق على طهارة لبسه الأسفل مسح الأعلى لأنه صار أصلاً لخروج الأسفل عن صلاحيته للمسح . وان كان محدثاً لم يجز مسح الأعلى كاللبس على حدث ، وان كان على طهارة مسح فوجهاً كما سبق في تفريع القديم : ولو لبس جرموقاً في رجل واقتصر على الخف في الرجل الأخرى فعلى الجديد لا يجوز مسح الجرموق وعلى القديم يبنى على المعاي الثلاثة ان قلنا بالأول لم يجز كما لا يجوز المسح في خف وغسل الرجل الأخرى ، وان قلنا بالثالث جاز ، وكذا ان قلنا بالثاني على أصح الوجهين والله أعلم .

( المسألة الثالثة ) اذا احتاج الى وضع جبيرة على رجله فوضعها ثم لبس فوقها الخف ، ففى جواز المسح عليه وجهان ( أحدهما ) : يجوز وبه قطع الشيخ أبو محمد الجوينى في الفروق لأنه خف صحيح ، والجبيرة كنفافة وحكى هذا عن أبى حنيفة رضى الله عنه وأصحهما : لا يجوز لأنه ملبوس فوق مسوح فأشبهه العمامة ، ومن صحح المنع صاحباً العدة والبياد ونقل الرويانى عن العراقيين أنه كالجرموق فوق الخف .

( الرابعة ) قال البغوى : ولو لبس خفا ذا طاقين غير ملتصقين فمسح على الطاق الأعلى فهو كمسح الجرموق . وان مسح الأسفل فكسح الخف تحت الجرموق . قال : وعندى أنه يجوز المسح على الأعلى ولا يجوز على الأسفل لأن الجميع خف واحد فمسح الأسفل كمسح باطن الخف .

( الخامسة ) فى مذاهب العلماء فى الجرموقين : قد سبق أن مذهبنا الجديد أظهر منع المسح على الجرموقين وهو رواية عن مالك رضى الله عنه . وقال سفيان الثورى وأبو حنيفة والحن بن صالح وأحمد وداود والمزنى وجمهور العلماء : يجوز قال الشيخ أبو حامد : هو قول العلماء كافة ، وقال المزنى فى مختصره : لا أعلم بين العلماء فى جوازه خلافاً . واحتج المجوزون من الحديث بحديث بلال رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم كان يمسح على عمامته وموقيه . وأجاب أصحابنا عنه بأن الموق هو الخف لا الجرموق ، وهذا هو الصحيح المعروف فى كتب أهل الحديث وغيره .



وهذا متعين لأوجه : أحدها : أنه اسسه عند أهل اللسان والثاني : أنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم كان له جرموقان مع أنهم نقلوا جميع آلاته صلى الله عليه وسلم والثالث : أن الحجاز لا يحتاج فيه إلى الجرموقين فيبعد لبسه والله أعلم .

( فرع ) ذكر المصنف في هذه المسألة الشيخ أبا حامد الاسفرايني والقاضي أبا الطيب الطبري وهما أجل مصنفي العراقيين ، وقد بسطت أحوالهما بعض البسط في تهذيب الأسماء وفي كتاب الطبقات ، وأنبه هنا على رموز من ذلك . فأما أبو حامد فهو أحمد بن محمد بن أحمد شيخ الأصحاب . وعليه وعلى تعليقه معول جمهور الأصحاب ، انتهت إليه رئاسة بغداد وإمامتها . وكان أواحد أهل عصره ، قال الخطيب أبو بكر البغدادي الحافظ : كان يحضر درسه سبعمائة متفقه ، قال غيره : أفنى وهو ابن سبع عشرة سنة . وقد تأول بعضهم حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها » فكان في المائة الأولى عمر بن عبد العزيز ، والثانية الشافعي ، والثالثة ابن سريج ، والرابعة الشيخ أبو حامد هذا رحمه الله ، توفي في شوال سنة ست وأربعمائة رحمه الله تعالى .

وأما القاضي أبو الطيب فهو طاهر بن عبد الله بن طاهر بن عمر الطبري من طبرستان الإمام الجامع للفنون المعمر ، بدأ بالاشتغال بالعلم وله أربع عشرة سنة فلم يخل بدرسه يوما واحدا إلى أن مات وهو ابن مائة سنة وستين ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وتوفي عصر السبت ودفن يوم الأحد العشرين من شهر ربيع الأول سنة خسين وأربعمائة ، وله مصنفات كثيرة نفيسة في فنون العلم ومن أحسنها تعليقه في المذهب ، ولم ير لأصحابا أحسن منه في أسلوبه وله المجرى في المذهب وهو كثير القوائد ، وشرح فروع ابن الحداد وما أكثر فوائده ، وله في الأصول والخلاف وفي ذم الغنى وفي أنواع كتب كثيرة . وكان يروى الحديث الكثير بالروايات العالية ، ويقول الشعر الحسن رحمه الله .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان لبس خفا مغصوبا فيه وجهان قال ابن القاص : لا يجوز المسح عليه لأن لبسه معصية فلم يتعلق به رخصة ، وقال سائر أصحابنا : يجوز لأن المعصية لا تختص باللبس فلم تمنع صحة العبادة كالصلاة في الدار المغصوبة ) .

( الشرح ) هذا الخلاف مشهور في المذهب ، وعبارة الأصحاب كعبارة المصنف يقولون : قال ابن القاص : لا يجوز ، وقال سائر أصحابنا : يجوز والصحيح عند جماهير الأصحاب صحة المسح ، وبه قطع البندنجي وغيره كالصلاة في دار مغصوبة ، والذبح بسكين مغصوب ، والوضوء والتيمم بماء وتراب مغصوبين ، فإن ذلك كله صحيح وإن عصى بالفعل ، وقد سبق في باب الآنية بيان هذا مع غيره وأشار ابن الصباغ والغزالي وغيرهما إلى ترجيح منع الصحة لأن المسح إنما جاز لمشقة النزاع وهذا عاص بترك النزاع واستدامة اللبس ، فينبغي أن لا يعذر ، ولأنه يعصى باللبس أكثر من الامساك ولأن تجويزه يؤدي إلى اتلافه بالمسح بخلاف الصلاة في الدار المغصوبة فإن الصلاة فيها والجلوس سواء قال الروياني : هذا غلط لأنه إذا توضأ بالماء فقد أتلقه ولم يمنع ذلك الصحة .

( قلت ) للآخرين أن يفرقوا بأن المسح رخصة فلا تستفاد بالمعصية بخلاف الوضوء فيقاس على التيمم بتراب مغصوب حيث لا يجب كالتييمم لناقلة فانه رخصة والله أعلم . وأما قول المصنف : قال ابن القاص : لا يجوز وقال سائر أصحابنا : يجوز فمعناه قال ابن القاص : لا يصح ولا يستباح به شيئا ، وقال سائر أصحابنا يصح ويستباح به الصلاة وغيرها فأراد بالجواز الصحة والا فالفعل حرام بلا شك والله أعلم .

( فرع ) لو لبس خف ذهب أو فضة فهو حرام بلا خلاف . وهل يصح المسح عليه ؟ فيه الوجهان اللذان في المغصوب ، كذا صرح به الماوردي والمتولي والرويانى وآخرون ونقله الرويانى عن الأصحاب وقطع النغوى بالمنع ، ويسكن الفرق بأن تحريم الذهب والفضة لمعنى في نفس الخف فصار

كالذى لا يسكن متابعة المشى عليه بخلاف المنصوب ولو لبس الرجل خفا من حرير صفيق يمكن متابعة المشى عليه فينبغى أن يكون كالذهب والله أعلم .

( فرع ) قال الشافعى رضى الله عنه فى الأم والأصحاب رحمهم الله . لا يصح المسح على خف من جلد كلب أو خنزير أو جلد ميتة لم يدبغ وهذا لا خلاف فيه . وكذا لا يصح المسح على خف أصابته نجاسة الا بعد غسله لأنه لا يمكن الصلاة فيه ، وفائدة المسح وان لم تنحصر فى الصلاة - فالمقصود الأصلي هو الصلاة وما عداها من مس المصحف وغيره كتعب لها ، ولأن الخف بدل عن الرجل ولو كانت نجسة لم تطهر عن الحدث مع بقاء النجاسة عليها فكيف مسح على البذل وهو نجس العين ؟ . قال الشيخ أبو الفتح نصر المقدسى : وكذا لا يجوز المسح على خف خرز بشعر الخنزير ولا الصلاة فيه وان غسله سبعا احداهن بالتراب ، لأن الماء والتراب لا يصل الى مواضع الخرز المتنجسة ، وهذا الذى ذكره أبو الفتح هو المشهور ، قالوا : فاذا غسله سبعا احداهن بالتراب طهر ظاهره دون باطنه وقال النقال فى شرح التلخيص : سألت الشيخ أبا زيد عن الصلاة فى الخف المخروز بالهلب<sup>(١)</sup> يعنى شعر الخنزير فقال : الأمر اذا ضاق اتسع . قال النقال : ومراده أن بالناس الى الخرز به حاجة فتجوز الصلاة فيه للضرورة والله أعلم .

وقد قال الرافعى فى آخر كتاب الأطعمة : اذا تنجس الخف بخرزه بشعر الخنزير فغسل سبعا احداهن بالتراب طهر ظاهره دون باطنه ، وهو موضع الخرز ، قال : وقيل كان الشيخ أبو زيد يصلى فى الخف النوافل دون الفرائض فراجع النقال فيه فقال : الأمر اذا ضاق اتسع . أشار الى كثرة النوافل ، هذا كلام الرافعى . وقوله أشار الى كثرة النوافل لا يوافق عليه بل الظاهر أنه أشار الى أن هذا القدر مما تعم به البلوى ويتعذر أو يشق الاحتراز منه فعنى عنه مطلقا . وانما كان لا يصلى فيه القريضة احتياطا لها

(١) الهلب بالضم الشعر كله أو ما غلظ منه أو ذنب الفرس أو شعر الخنزير الذى يحرر

به ( ط ) .

والا فيقتضى قوله المنو فيهما : ولا فرق بين الإنرض والنفل في اجتناب النجاسة : وما يدل على صحة ما تأولته ما قدمته عن نقل القفال في شرحه التخييص والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( ولا يجوز المسح الا أن يلبس الخف على طهارة كاملة فان غسل احدى الرجلين فأدخلها الخف ثم غسل الأخرى فأدخلها الخف لم يجز المسح عليه حتى يخلع ما لبسه قبل كمال الطهارة ثم يعيده الى رجله ، والدليل عليه ما روى أبو بكره رضى الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوما وليلة اذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما » ) .

( الشرح ) أما حديث أبي بكره فحديث حسن تقدم بيانه في مسألة التوقيت واسم أبي بكره تقيع بضم النون وفتح الفاء وهو تقيع بن الحارث كنى بأبي بكره لأنه تدلى ببكره من حصن الطائف الى النبي صلى الله عليه وسلم توفي بالبصرة سنة احدى وخسين وقيل اثنتين وخمسين رضى الله عنه .

وقوله : ولا يجوز المسح الا أن يلبس الخف على طهارة كاملة : احترز بكاملة عما اذا غسل احدى الرجلين ولبس خفها ثم غسل الأخرى وبسها فانه قد يسمى لبسا على طهارة مجازا ، فأراد تقي هذا المجاز والتوهم ، ولو حذف كلمة لصح كلامه لأن حقيقة الطهارة لا تكون الا بالفراغ ، ويقال لبس الخف والثوب وغيرهما بكسر الباء يلبسه بفتحها .

أما حكم المسألة : فلا يصح المسح عندنا الا أن يلبسه على طهارة كاملة . فلو غسل أعضاء وضوئه الا رجليه ثم لبس الخف أو لبسه قبل غسل شيء ثم أكمل الوضوء وغسل رجليه في الخف صحت طهارته ، لكن لا يجوز المسح اذا أحدث : فطريقه أن يخلع الخفين ثم يلبسهما ولو غسل احدى رجليه ثم لبس خفها ثم غسل الأخرى ولبس خفها اشترط نزع الأول ثم لبسه على الطهارة . قال أصحابنا : ولا يشترط نزع الثاني : وحكى الروياني وغيره وجها عن ابن سريج أنه يشترط لأن كل واحد من الخفين مرتبط بالآخر .

ولهذا لو نزع أحدهما وجب نزع الآخر ، وهذا انوجه شاذ ليس بشيء لأن المطلوب لبسهما على طهارة كاملة . وقد وجد ، والترتيب في اللبس ليس بشرط بالاجماع .

( فرع ) في مذاهب العلماء في اشتراط الطهارة الكاملة في لبس الخف قد ذكرنا أن مذهبنا أنه شرط . وبه قال مالك وأحمد في أصح الروايتين واسحق . وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري ويحيى بن آدم وانزلي ودود رضي الله عنهم : يجوز لبسهما على حدث ثم يكمل الطهارة ، فإذا أحدث بعد ذلك جاز المسح . واختاره ابن المنذر فيما إذا غسل إحدى رجليه ثم لبس خفيها قبل غسل الأخرى . واحتج هؤلاء بأنه أحدث بعد لبس وطهارة كاملة . ولأن استدامة اللبس كالابتداء ، ولهذا لو حلف لا يلبس وهو لابس فاستدام جنت ، فإذا لبس على حدث ثم تطهر فاستدامته اللبس على طهارة كالابتداء . قالوا : ولأن عندكم لو نزع ثم لبس استباح المسح ولا فاتده في النزع ثم اللبس .

واحتج أصحابنا بحديث أبي بكرة رضي الله عنه الذي ذكره انصاف رحمه الله ، وعن المغيرة رضي الله عنه قال : صبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في وضوئه ثم أهويت لأنزع خفيه فقال : دعهما فاني أدخلتهما طاهرتين فمسح عليهما . رواه البخاري ومسلم ، وعن صفوان بن عسال رضي الله عنه قال : « أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر » رواه البيهقي باسناد جيد . وعن ابن عمر رضي الله عنهما « سألت عمر رضي الله عنه أيتوضأ أحدا ورجلاه في الخفين ؟ قال نعم : إذا أدخلهما وهما طاهرتان ، رواه البيهقي باسناد صحيح .

فان قالوا دلالة هذه الأحاديث بالمفهوم ولا نقول به . قلنا هو عندنا حجة وذلك مقرر في موضعه وجواب آخر وهو أن المسح رخصة واتفقوا على اشتراط الطهارة له ، واختلفوا في وقتها وجاءت هذه الأحاديث مبينة لجواز المسح لمن لبس على طهارة كاملة فلا يجوز غيره الا بدليل صريح . فان قالوا : إذا لبس خفا بعد غسل رجليه ثم الآخر كذلك فقد لبس على طهارة . قلنا :

ليس كذلك فان حقيقة الطهارة لا تكون الا بغسل الرجلين فلبس الخف الأول كان سابقا على كمال الطهارة . وسلك امام الحرمين في الأساليب طريقة حسنة فقال : تقدم الطهارة الكاملة على المسح شرط بالاتفاق والطهارة تراد بغيرها .

فان تخيل متخيل أن الطهارة شرط للمسح كان محالاً لأن المسح يتقدمه الحدث وهو ناقض للطهارة فاستحال تقديرها شرطا فيه مع تخلل الحدث ، فوضح أن الطهارة شرط في اللبس وكل ما شرطت الطهارة فيه شرط تقديمها بكما لها على ابتدائه . ثم اشتراط الطهارة في اللبس غير معقول المعنى لأن اللبس في نفسه ليس قرينة . واذا أحدث بطلت طهارته ولا تنقطع الطهارة في جواز المسح وهذا خارج عن مأخذ المعنى . والمسح رخصة مستثناة فتثبت حيث يتحققه ، واذا تردد فيه تعين الرجوع الى الأصل وهو غسل الرجل وليس مع المخالفين نص وقد ثبتت الرخصة في محل الاجماع .

وأما الجواب عن دليلهم الأول فهو أن السنة دلت على اشراط اللبس على طهارة ولم يحصل ذلك ، وعن الثاني أن الاستدانة انما تكون كالابتداء اذا كان الابتداء صحيحا وليس كذلك هنا . وعن الثالث أن الشرع ورد باشتراط اللبس على طهارة والنزع ثم اللبس محصلان لذلك فلم يكن عبثا بل طاعه ولهذا نظائر كثيرة منها أن المحرم لو اصطاد صيدا وبقي في يده حتى حل من احرامه يلزمه ارساله ، ثم له اصطياؤه بمجرد ارساله ، ولا يقال لا فائدة في ارساله ثم أخذه والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( فان لبس خفين على طهارة ثم أحدث ثم لبس الجرموقين لم يجز المسح عليه قولا واحدا لأنه لبس على حدث ، وان مسح الخفين ثم لبس الجرموقين ثم أحدث - وقلنا : انه يجوز المسح على الجرموق - ففيه وجهان ( أحدهما ) لا يجوز المسح عليه لأن المسح على الخف لم يزل الحدث عن الرجل ، فكأنه لبس على حدث ( والثاني ) يجوز لأن مسح الخف قام مقام غسل الرجلين ) .

( الشرح ) هاتان المسألتان تقدم شرحهما واضحا في فرع مسائل الجرموق والأصح من الوجهين المذكورين الجواز كما سبق ، وقوله في

انصورة الأولى لم يجز المسح فولا واحدا يعنى سواء قلنا يجوز المسح على  
الجرموق أم لا . وهذا الذى قاله من الاتفاق على طريقة العراقيين . وفيه  
وجه سبق بيانه ، وقوله : لأن المسح لم يزل الحدث عن الرجل . هذا اختياره  
وفى المسألة وجهان مشهوران سنذكرهما واضحين ان شاء الله تعالى والله اعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان تظهر ولبس خفيه فأحدث قبل أن تبلغ الرجل الى قدم انخف لم  
يجز المسح نص عليه في الأم لأن الرجل حصلت في مقرها وهو محدث فصار  
كما لو بدأ باللبس وهو محدث ) .

( الشرح ) هذا الذى ذكره هو المذهب وبه قطع الجمهور . وفيه وجه  
أنه يجوز المسح حكاه الرافعى وغيره ، وهو مخرج من نص الشافعى أن من  
أخرج رجله من قدم الخف الى الساق ثم ردها لا يبطل مسحه . ويجعل حكمه  
حكم لا لبس لم ينزع ، وسيأتى الفرق بينهما في آخر الباب حيث فرق المصنف  
ان شاء الله تعالى ، قال البغوى : ولو أدخل رجله في ساق الخف قبل أنفسل  
ثم غسلها في الساق ثم أدخلها موضع القدم جاز المسح وهذا واضح فان  
ادخالها الساق ليس بلبس ويجبى فيه وجه الرافعى وغيره والله اعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( واذا توضأت المستحاضة ولبست الخفين ثم أحدثت حدثا غير حدث  
الاستحاضة ومسحت على الخف جاز لها أن تصلى بالمسح فريضة واحدة  
وما شئت من النوافل ، وان تيسم المحدث ولبس الخف ثم وجد الماء لم يجز  
له المسح على الخف لأن التيمم طهارة ضرورة فاذا زالت الضرورة بطلت من  
أصلها فيصير كما لو لبس الخف على حدث : وقال أبو العباس بن سريج :  
يصلى بالمسح فريضة واحدة وما شاء من النوافل كالاستحاضة ) .

( الشرح ) هذه المسألة مشهورة في كتب الأصحاب . وفي صورتها  
في المذهب بعض الخفاء ، فصورتها عند الأصحاب أن توضأ المستحاضة بعد  
دخول وقت فريضة ، وتلبس الخفين على تلك الطهارة ثم تحدث بغير حدث

الاستحاضة كبول ونوم ونس قبل أن تصلى تلك الفريضة . فإذا نوضت جاز لها المسح في حق هذه الفريضة وتصلى بالمسح هذه الفريضة وما ناءت من النوافل ، فإن أحدثت مرة أخرى فلها المسح لاستباحة النوافل ولا يجوز لفريضة أخرى ، ولو نوضت ولبست الخف وصلت فريضة الوقت تم أحدثت لم يجوز أن تسح في حق فريضة أصلا ، لا فائتة ولا مؤداة ، ولكن لها أن تسح لما شئت من النوافل .

واحتج الأصحاب لكونها لا تسح لغير فريضة ونوافل بأن طهارتها في الحكم مقصورة على استباحة فريضة ونوافل . وهي محدثة بالنسبة الى ما زاد على ذلك فكأنها لبست على حدث بل لبست على حدث حقيقة فإن طهارتها لا ترفع الحدث على المذهب . هذا الذي ذكرناه هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور في الطرق ونقله أبو بكر الفارسي عن نص الشافعي رضى الله عنه . وفي المسألة وجهان آخران ( أحدهما ) لا يجوز لها المسح أصلا لا لفريضة ولا نافلة حكاه صاحب التلخيص والدارمي وجماعة من انخراسانيين وصححه البغوي وبه قطع الجرجاني في التحرير لأنها محدثة وإنما جوزت لها الصلاة مع الحدث الدائم للضرورة ولا ضرورة اني مسح الخف بل هي رخصة بشرط لبسه على طهارة كاملة ولم توجد ( والوجه الآخر ) انها تسبيح المسح ثلاثة أيام وليالهن في السفر ويوما وليلة في الحضر ولكنها تجدد الطهارة ماسحة لكل فريضة حكاه الرافعي وغيره عن تعليق الشيخ أبي حامد واحتمال لامام الحرمين ، واعترف بأن المنقول عن الأصحاب خلافه ونقل المتولي وغيره اتفاق الأصحاب على أنها لا تزيد على فريضة .

ومذهب زفر وأحمد رضى الله عنهما أنها تسح ثلاثة أيام سراً ويوما وليلة حضراً ودليل المذهب ما قدمناه . وأما قول الغزالي في الوسيط لا تزيد على فريضة بالاجماع فليس كما قال . وهو محمول على أنه لم يباين مذهب زفر وأحمد وقول الشيخ أبي حامد . وقال القفال : في جواز مسحها لفريضة فولان بناء على أن طهارتها هل ترفع الحدث ؟ وفيه قولان ، قال امام الحرمين : تخريجه على رفع الحدث غير صحيح فكيف يرتفع حدثها مع جريانه دائماً وكذا قال الشافعي في المعتد والمستظهرى هذا البناء فاسد ، ولا يجوز أن



يقال يرتفع حدثها مع دوامه واتصاله فان ذلك محال وسنوضح الخلاف في ارتفاع حدثها بالطهارة في آخر باب الحيض في مسائل طهارتها ان شاء الله تعالى والله أعلم .

هذا كله اذا أحدثت غير حدث الاستحاضة ، أما حدث الاستحاضة فلا يضر ولا تحتاج بسببه الى استئناف طهارة الا اذا أخرت الدخول في الصلاة بعد الطهارة وحدثها يجرى وقتنا بالمذهب : انه ينقض طهارتها ويجب استئنافها حينئذ يكون حدث الاستحاضة كغيره على ما سبق . هذا كله اذا لم ينقطع دمها ، أما اذا انقطع دمها قبل أن تمسح وشفيت فلا يجوز لها المسح بل يجب الخلع واستئناف الطهارة هكذا قطع به الجمهور وصرحوا بأنه لا خلاف فيه ، وحكى البغوى وجها شاذا أن انقطاع دمها كحدث طارئ فلها المسح ، وهذا خلاف المذهب والدليل لأن طهارتها لضرورة وقد زالت الطهارة والضرورة فصارت لابتسة على حدث بلا ضرورة والله أعلم .

وحكم سلس البول والمذى ومن به حدث دائم وجرح سائل حكم المستحاضة على ما سبق وكذا الوضوء المضوم اليه التيمم لجرح أو كسر له حكم المستحاضة ، واذا شفى الجرح لزمه النزاع كالمستحاضة صرح به الصيدلانى وامام الحرمين وغيرهما ، وأما التيمم الذى محض التيمم ولبس الخف على طهارة التيمم فان كان تيممه لا باعواز الماء بل بسبب آخر فحكمه حكم المستحاضة لأنه لا يتأثر بوجود الماء لكنه ضعيف فى نفسه فصار كالمستحاضة ، هكذا صرح به جماعة منهم الرافعى وان كان التيمم لفقد الماء وهى مسألة الكتاب فقال الجمهور : لا يجوز المسح بل اذا وجد الماء وجب الوضوء وغسل الرجلين ، ونقله المتولى عن نص الشافعى رضى الله عنه ، وقال ابن سريج : هو كالمستحاضة فتستبيح فريضة ونوافل كما سبق ، والمذهب الفرق لأن طهارته لا تستمر عند رؤية الماء فنظيره من المستحاضة أن ينقطع دمها والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( والمستحب أن يمسح أعلا الخف وأسفله فيغمس يديه فى الماء ثم يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى

الى ساقه واليسرى الى أطراف أصابعه لما روى المغيرة بن شعبه رضى الله عنه  
 قال : « وضأت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فمسح أعلى  
 الخف وأسفله » وهل يمسح على عقب الخف ؟ فيه طريقان ، من أصحابنا من  
 قال يمسح عليه قولا واحدا لأنه خارج من الخف يلاقى محل الفرض فهو  
 كغيره ، ومنهم من قال : فيه قولان ( أحدهما ) يمسح عليه وهو الأصح لما  
 ذكرناه ( والثاني ) لا يمسح لأنه صقيل وبه قوام الخف فاذا تكرر المسح  
 عليه بلى وخلق وأضر به وإن اقتصر على مسح القليل من أعلاه أجراه لأن  
 الخبر ورد بالمسح ، وهذا يقع عليه اسم المسح ، وإن اقتصر على مسح ذلك  
 من أسفله ففيه وجهان قال أبو اسحق يجزيه لأنه خارج من الخف يحاذي  
 محل الفرض فهو كأعلاه ، وقال أبو العباس بن سريج : لا يجزئه وهو  
 المنصوص في البويطى وهو ظاهر ما نقله المزنى ) •

( الشرح ) في هذا الفصل مسائل ( احداها ) حديث المغيرة رواه  
 أبو داود والترمذى وابن ماجه وغيرهم وضعفه أهل الحديث ممن نص على  
 ضعفه البخارى وأبو زرعة الرازى والترمذى وآخرون ، وضعفه أيضا الشافعى  
 رضى الله عنه في كتابه القديم ، وإنما اعتمد الشافعى رضى الله عنه في هذا على  
 الأثر عن ابن عمر رواه البيهقى وغيره ، وروى الترمذى بإسناده عن  
 عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه عن عروة بن الزبير عن المغيرة رضى الله  
 عنه قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين على  
 ظاهرهما » قال الترمذى هذا حديث حسن • فان قيل : كيف حكم الترمذى  
 بأنه حديث حسن وقد جرح جماعة من الأئمة ابن أبى الزناد ؟ يجوابه من  
 وجهين ( أحدهما ) أنه لم يثبت عنده سبب الجرح فلم يعتد به كما احتج  
 البخارى ومسلم وغيرهما بجماعة سبق جرحهم حين لم يثبت جرحهم مبين  
 السبب ( والثاني ) أنه اعتضد بطريق أو طرق أخرى أقوى وصار حسنا  
 كما هو معروف عند أهل العلم بهذا الفن والله أعلم •

( الثانية ) المغيرة بضم الميم وكسرهما لغتان تقدمتا مع بيان حاله في أول  
 صفة الوضوء ، وعقب الرجل يفتح العين وكسر القاف ، هذا هو الأصل  
 ويجوز اسكان القاف مع فتح العين وكسرهما وقد سبق التنبيه على هذه

القاعدة ، والساق مؤنثة غير مهموزة وفيها لغة قليلة بالهمز سبق بيانها في غسل الرجلين ، وتبوك بفتح التاء بلدة معروفة وهي غير مصروفة ويقال غزوة وغزاة لغتان مشهورتان ، وكانت غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة وهي من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم بنفسه . وقوله لأنه خارج من الخف ، فيه احتراز من باطنه الذي يلاقى بشرة الرجل ، وقوله يلاقى محل الفرض ، احتراز من ساق الخف ، وقوله لأنه صقيل ، يعنى أملتس رقيقا ، وقوله وبه قوام الخف ، هو بكسر القاف وفتحها لغتان مشهورتان الكسر أفصح أى بقاؤه ، وقوله وخلق هذا بفتح الخاء وبضم اللام وفتحها وكسرها ثلاث لغات وأخلق أيضا لغة رابعة . وقوله وأضر به ، يقال ضربه وأضر به يضربه ويضر به ، فإذا حذفت الباء كان ثلاثيا وإذا ثبتت كان رباعيا والله أعلم .

( الثالثة ) فى أحكام الفصل : اتفق أصحابنا على أنه يستحب مسح أعلى الخف ، وأسفله ونص عليه الشافعى رضى الله عنه قالوا وكيفيته كما ذكر المصنف رحمه الله لكونه أمكن وأسهل ، ولأن اليد اليسرى لمباشرة الأقدام والأذى ، واليمنى لغير ذلك فكانت اليسرى أليق بأسفله ، واليمنى بأعلاه ، وأما العقب فنص فى البويطى على استحباب مسحه كذا رأيته فيه وكذا نقله الأصحاب عنه ، ونقل الشيخ أبو حامد استحبابه عن نصه فى الجامع الكبير ، ونقله القاضى أبو حامد والماوردى وغيرهما عن نصه فى مختصر الطهارة الصغير ، ونقله المحاملى عن ظاهر نصه فى القديم . وظاهر نصه فى مختصر المزنى أنه لا يمسح فانه قال : يضع كفه اليسرى تحت عقب الخف وكفه اليمنى على أطراف أصابعه ثم يمر اليمنى انى ساقه واليسرى الى أطراف الأصابع ، والأصحاب طريقان كما ذكر المصنف ( أحدهما ) فى استحبابه قولان ومنهم من يقول وجهان ، ودليلهما ما ذكره المصنف ( والثانى ) وهو المذهب وبه جزم كثيرون القطع باستحبابه كما نص عليه فى هذه الكتب المذكورة وتأول نصه فى مختصر المزنى على أن المراد وضع أصابعه تحت عقبه وراحته على عقبه ، ونقل الماوردى عدم استحبابه عن ابن سريج والله أعلم .

وأما الواجب من المسح فان اقتصر على مسح جزء من أعلاه أجزاء بلا خلاف ، وان اقتصر على مسح أسفله أو بعض أسفله فنص الشافعى رضى

الله عنه في البويطي ومختصر المزني أنه لا يجزئ ويوجب إعادة ما صلى به ، ونقله الشيخ أبو محمد الجويني في الفروق عن نصه في الجامع الكبير ، وفي رواية موسى بن أبي الجارود ونقله الروياني وصاحب العدة عن نصه في الاملاء ، وللأصحاب ثلاث طرق حكاهما صاحب الحاشي وأمام الحرمين وغيرهما ( أحدها ) لا يجزئ مسح أسفله بلا خلاف ، وهذه طريقة أبي العباس بن سريج وجهه الأصبهان وهي المذهب ، قال المحاملي وابن الصباغ : قال ابن سريج : لا يجزئ ذلك بإجماع العلماء .

( والطريق الثاني ) يجزئ قولاً واحداً وهو قول أبي اسحق المروزي ، وزعم أنه مذهب الشافعي رضي الله عنه قال : غلط المزني في نقه ذلك في المختصر عن الشافعي ولا يعرف هذا للشافعي ، وإنما استنبطه المزني وغلط في استنباطه ، وتناول المتولي وغيره نصه في مختصر المزني على أنه أراد بالباطن داخل الخف وهو ما يمس بشرة الرجل .

( والطريق الثالث ) في اجزائه قولان حكاه الماوردي عن أبي علي بن أبي هريرة . وحكاه الروياني عن القفال ورجحه الرافعي واتفق القائلون بهذا الطريق على أن الصحيح من القولين أنه لا يجزئ ، والصواب الطريق الأول وهو القطع بعدم الاجزاء فهذا هو المعتمد نقلاً ودليلاً . أما النقل فهو الذي نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الكتب التي ذكرناها ولم يثبت عنه خلافه ، وأما دعوى أبي اسحاق أن المزني غلط فغلطه أصحابنا فيها قالوا : والمزني لم يستنبط ما نقله بل نقله عن الشافعي سماعاً وحفظاً ، قال الشيخ أبو محمد : قال المزني في الجامع الكبير : حفظي عن الشافعي رضي الله عنه أنه قال إن مسح الباطن وترك الظاهر لا يجوز .

ثم إن المزني لم ينفرد بذلك بل وافقه البويطي وابن أبي الجارود ونصه في الاملاء كما قدمناه . وأما الدليل فلأنه ثبت الاقتصار على الأعلى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يثبت الاقتصار على الأسفل ، والمعتمد في الرخص الاتباع فلا يجوز غير ما ثبت التوقيف فيه وعن علي رضي الله عنه : « لو كان الدين بالرأي كان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه » رواه أبو داود والبيهقي من

طرق . قال الشيخ أبو محمد : لجويني وصاحب الحاوي وغيرهما : معنى كلام على رضى الله عنه : لكان مسح الأسفل أولى لكونه يلاقي النجاسات والوقذار لكن الرأي متروك بالنص . قال أصحابنا ولأنه موضع لا يرى غالباً فلم يجز الاقتصار عليه كالباطن الذى يلى بشرة الرجل ، قانوا : وأما مسحه مع الأعلى استحباباً فعلى طريق التبع للأعلى لاتصاله به بخلاف الباطن .

قال أصحابنا : ولأن القول بجوازه خارق للاجماع فكان باطلاً . ونقل الشيخ أبو حامد والمحاملى وابن الصباغ والرويانى وغيرهم عن ابن سريج أنه قال : أجمع المسلمون أنه لا يجزىء الاقتصار على الأسفل وقال القاضى أبو الطيب فى تعليقه : قال أصحابنا : خالف أبو اسحق اجماع الفقهاء قبله فى هذه المسألة فلم يعتد بقوله والله أعلم .

( فرع ) لو مسح فوق كعبه من الخف أو مسح باطنه انذى يلى بشرة الرجل لم يجزئه بالاتفاق ، ولو اقتصر على مسح حرف الخف قال البغوى : هو كآسفله ، ولو اقتصر على مسح عقبه ففيه طرق ( أحداها ) أنه كآسفله نقله البغوى ( والثانى ) ان قلنا يجزىء الأسفل فالعقب أولى والا فوجهان لأن العقب أقرب الى الأعلى ، ذكره القاضى حسين ( والثالث ) ان قلنا لا يجزىء الأسفل فالعقب أولى والا فوجهان وهو ضعيف ( والرابع ) قاله الماوردى والرويانى ان قلنا مسح العقب سنة أجزاء والا فوجهان أحدهما : لا يجزىء كالساق والثانى : يجزىء لأنه فى محل الفرض ( والخامس ) قال الشاشى ان قلنا مسحه ليس بسنة لم يجزىء والا فوجهان كآسفله ( والسادس ) الجزم بأجزائه حكاه الرويانى قال الرافعى : أظهر عند الأكثرين أنه لا يجزىء ، وهذا هو المذهب المعتمد .

( فرع ) قال أصحابنا : يجزىء المسح باليد وبأصبع وبخشب أو خرقه أو غيرها ، ولا يستحب تكرار المسح بخلاف الرأس لأن المسح هنا بدل فاشبه التيمم ، هذا هو المذهب الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور : بل نقل امام الحرمين والغزالى وغيرهما أن التكرار مكروه ، وحكى الرافعى عن ابن كج وجهاً أنه يسن التكرار ، واختاره ابن المنذر وحكى ابن المنذر عن ابن

عبر وابن عباس وعطاء رضى الله عنهم الاقتصار على مسحة واحدة ، وهذا هو المعتمد ولم يثبت في التكرار شيء فلا يصار اليه .

( فرع ) لو غسل الخف بدل مسحه فالصحيح عند الأصحاب جوازه ، وفيه وجه كما سبق في الرأس فعلى الصحيح هو مكروه وتقدم في كراهة غسل الرأس وجهان ، وسبق بيان الفرق ، قال القاضى حسين : لو غسل الخف بدل مسحه أو وضع يده المبتلة عليه ولم يبرها عليه أو قطر الماء عليه ولم يسل أجزأه عند الأصحاب ، وعند القفال لا يجزئه كما ذكرناه في الرأس ، هذا مذهبنا وحكى ابن المنذر فيما اذا غسل الخف أو أصابه المطر ونوى : أنه يجزئه عن الحسن بن صالح وأصحاب الرأي وسفيان الثوري واسحق وعن مالك وأحمد رضى الله عنهما لا يجزئه واختاره ابن المنذر .

( فرع ) قال امام الحرمين والغزالي : قصد استيعاب الخف ليس بسنة بل السنة مسح أعلاه وأسفله لأنه لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مسح الأعلى والأسفل ، وأطلق جمهور الأصحاب استيعاب الخف بالمسح<sup>(١)</sup> ممن أطلق هذه العبارة القاضى حسين والفوراني والمتولى والجرجاني في كتابه البلغة وصاحب العدة وغيرهم .

( فرع ) لو كان أسفل الخف نجسا بنجاسة يعفى عنها لا يمسح أعلى أسفله بل يقتصر على مسح أعلاه وعقبه وما لا نجاسة عليه ، صرح به امام الحرمين والغزالي في البسيط والوجيز والمتولى والرويانى وآخرون ، قال الرويانى : لأنه لو مسح زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اليد وأسفل الخف والله أعلم .

( فرع ) في مذاهب العلماء في استيعاب مسح أسفل الخف وفي الواجب من أعلاه .

(١) قال في الروضة . وليس استيعابه بجميعه منه على أصح الوجهين اهـ الاخرى .

قد ذكرنا أن مذهبنا استحباب مسح أسفله وأن الواجب أقل جزء من أعلاه ، فأما استحباب الأسفل فحكاه ابن المنذر عن سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وعمر بن عبد العزيز ومكحول والزهرى ومالك وابن المبارك واسحق . وحكى ابن المنذر عن الحسن وعروة بن الزبير وعطاء والشعبي والتخمي والأوزاعي والثوري وأصحاب الرأي وأحمد رضى الله عنهم أنه لا يستحب مسح الأسفل واختاره ابن المنذر ، واحتجوا بحديث على رضى الله عنه : لو كان الدين بالرأى ، وقد سبق بيانه وبحديث المغيرة أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح ظاهر الخف ، رواه الترمذى وقال حديث حسن وقد سبق بيانه والاعتراض عليه وجوابه فى أول هذه المسألة ، ولأنه ليس محلا للفرض فلا يسن كالساق ولأنه قد يكون على أسفله نجاسة .

واحتج أصحابنا بحديث المغيرة الذى ذكره المصنف رحمه الله وبأثر ابن عمر رضى الله عنهما الذى قدمناه لكن حديث المغيرة ضعيف كما سبق ، ولأنه بارز من الخف يحاذى محل الفرض فسن مسحه كأعلاه ، ولأنه مسح على حائل منفصل فتعلق بكل ما يحاذى محل الفرض كالجيرة ، ولأنه ممسوح فسن استيعابه كالرأس ، ولأنه طهارة فاستوى أسفل القدم وأعلاه كالنضوء .

وأما حديث على رضى الله عنه فاجابوا عنه بأن معناه لو كان الدين بالرأى لكان ينبغي لمن أراد الاقتصار على أقل ما يجزى أن يقتصر على أسفله ، ولكنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتصر على أعلاه ولم يقتصر على أسفله ، فليس فيه نفي استحباب الاستيعاب ، وهذا كما صح أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته ولم يلزم منه نفي استحباب استيعاب الرأس ، وإنما المقصود منه بيان أن الاستيعاب ليس بواجب ، وهكذا الجواب عن حديث المغيرة ، وأما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين (أحدهما) أنه ليس بمحاذا للفرض فلم يسن مسحه كاندؤابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فإنه محاذ محل الفرض فهو كشعر الرأس الذى لم ينزل عن محل الفرض ( الثانى ) أن هذا منتقض بمسح العمامة مع الناصية وبمسح الأذن وأما قولهم قد يكون على أسفله نجاسة فجوابه أنه اذا كانت نجاسة لم يمسح أسفله عدنا كما سبق والله أعلم .

وأما الاختصار على أقل جزء من أعلاه فوافقنا عليه الثوري وأبو نور وداود وقال أبو حنيفة رضى الله عنه : يجب مسح قدر ثلاث أصابع ، وقال أحد رضى الله عنه : يجب مسح أكثر ظاهره وعن مالك مسح جميعه الا مواضع الغضون ، واحتجوا بما روى عن على رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على خفيه خطوطا بالأصابع » وعن الحسن البصري قال : من السنة أن يمسح على انخفين خطوطا بالأصابع ، قال أصحاب أبي حنيفة رضى الله عنهم : وأقل الأصابع ثلاث ، ولأنه مسح في الطهارة فلم يكفه فيه مطلق الاسم كما لو بل شعرة ووضعها على الخف ، ولأن من مسح بأصبع لا يسمى مسحاً ولأن المسح ورد مطلقاً فوجب الرجوع الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم ولأنه مسح في طهارة فلم يكف مطلق الاسم كمسح وجه التيمم .

واحتج أصحابنا بأن المسح ورد مطلقاً ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في تقدير واجبه شيء فتعين الاكتفاء بما ينطلق عليه الاسم ، فان قالوا : لم ينقل الاختصار على مطلق الاسم . قلنا : لا يفتقر ذلك الى نقل لأنه مستفاد من إطلاق إباحة المسح فانه يتناول القليل والكثير ولا يعدل عنه الا بدليل . فان قالوا : لا يسمى ذلك مسحاً ، قلنا هذا خلاف اللغة فلا خلاف في صحة إطلاق الاسم عندهم .

وأما الجواب عن دلائلهم فكلها تحكم لا أصل لشيء منها ، وأما حديث على رضى الله عنه فجوابه من أوجه ( أحسنها ) أنه ضعيف فلا يحتاج به ( والثاني ) لو صح حمل على النذب جمعا بين الأدلة ( الثالث ) أنه قال : مسح بأصابعه ولا يقولون بظاهره ، فان تأولوه فليس تأويلهم أولى من تأويلنا ، وأما قول الحسن فجوابه من وجهين ( أحدهما ) أنه ليس بحجة فان قول التابعي : « من السنة كذا » لا يكون مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم بل هو موقوف هذا هو الصحيح المشهور قال القاضى أبو الطيب : وقال بعض أصحابنا : هو مرفوع مرسل وقد سبق بيان هذا في مقدمة الكتاب ( والثاني ) : لو كان حجة لحمل على النذب ، وأما قولهم : لو مسح شعره فجوابه ان سعى ذلك مسحاً قلنا بجوازه والا فلا يرد علينا ، وقولهم لا يسمى



المسح بالأصبع مسحاً لا نسلمه وقولهم يجب الرجوع الى فعل النبي صلى الله عليه وسلم جوابه أنه لم يثبت التقدير الذي قالوه ، وقياسهم على التيمم جوابه أنه لا يصح الحاق ذا بذاك لأننا أجمعنا على الاستيعاب هناك دون هنا فتعين ما ينطلق عليه الاسم والله أعلم .

### قال المصنف رحمه الله تعالى

( اذا مسح على الخف ثم خلعه أو انقضت مدة المسح وهو على طهارة المسح قال في الجديد : يغسل قدميه ، وقال في القديم : يستأف الوضوء ، واختلف أصحابنا في القولين فقال أبو اسحق : هي مبنية على القولين في تفرق الوضوء ، فإن قلنا يجوز التفرق كفاد غسل القدمين ، وإن قلنا لا يجوز لزمه استئناف الوضوء ، وقال سائر أصحابنا : القولان أصل في نفسه ( أحدهما ) يكفي غسل القدمين لأن المسح قائم مقام غسل القدمين ، فإذا بطل المسح عاد الى ما قام المسح مقامه كالتيمم إذا رأى الماء ( والثاني ) يلزمه استئناف الوضوء لأن ما أبطل بعض الوضوء أبطل جميعه كالحديث ) .

( الشرح ) قوله : قال أبو اسحق « هي مبنية » هكذا هو في النسخ أي المسألة وللشافعي رضي الله عنه في هذه المسألة نصوص مختلفة . قال المزني في مختصره : قال الشافعي رضي الله عنه : وإن نزع خفيه بعد مسحهما غسل قدميه ، قال : وفي القديم وكتاب ابن أبي ليلى يتوضأ ، هذا نقل المزني وقال في البويطي : من مسح خفيه ثم نزعهما فأحب الى أن يتدبىء الوضوء ، فإن لم يفعل وغسل رجليه فقط وهو على طهارة المسح أجزاء ذلك ، وسواء غسلهما بقرب نزعهما أو بعده ما لم ينتقص وضوءه ، هذا نص في البويطي .

وقال في الأم في باب ما ينقض المسح : إذا أخرج إحدى قدميه أو هما من الخف بعد مسحه فقد انتقض المسح وعليه أن يتوضأ ، وقال في الأم أيضاً في باب وقت المسح على الخفين : لو مسح في السفر يوماً وليلة ثم نوى الإقامة أو قدم بلده نزع خفيه واستأف الوضوء ، لا يجزئه غير ذلك ، قال : ولو كان المسافر قد استكمل يوماً وليلة ثم دخل في صلاة فنوى الإقامة قبل اكمال الصلاة فسدت صلاته وكان عليه أن يستقبل وضوءاً ثم يصلي تلك

الصلاة . ثم قال بعده بأسطر : واذا شك المقيم هل استكمل يوما وليلة أم لا ، نزع خفيه واستأف الوضوء ، وقال في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى رضى الله عنهما من كتب الأم أيضا اذا صلى وقد مسح خفيه ثم نزعهما أحببت أن لا يصلى حتى يستأف الوضوء ، فان لم يزد على غسل رجله جاز . فهذه نصوص الشافعى ومن هذه الكتب نقننها . ونقل الأسحاب والمزنى عن القديم أنه يجب الاستئاف ونقل ابن الصباغ والرويانى وغيرهما أن الشافعى نص فى حرمة أنه يكفيه غسل القدمين . وخالههم البنديجى وصاحب العدة فنقلا وجوب الاستئاف عن القديم والأم والاملاء وحرمة ، ونقلا جواز الاقتصار على القدمين عن البويطى وكتاب ابن أبي ليلى ، هذه نصوص الشافعى .

واتفق الأصحاب على أن فى المسألة قولين ( أحدهما ) وجوب الاستئاف ( والثانى ) يكفى غسل القدمين . ثم اختلفوا فى أصلهما على ست طرق ( أحدهما ) أن أصلهما تفريق الوضوء ان جوزناه كفى غسل انفدين والا وجب الاستئاف ، وهذا الطريق قول ابن سريج وأبى اسحق المروزى وأبى على بن أبى هريرة وحكاه الشيخ أبو حامد والبنديجى عن أبى العباس وأبى اسحق وحكاه الماوردى عن أبى على بن أبى هريرة وجمهور البغداديين . والطريق الثانى والقولان أصل بنفسه غير مبنى على شيء ، وهذا الطريق نقله المصنف وغيره من الجمهور ( والثالث ) هما مبيان على قولين للشافعى فى أن طهارة بعض الأعضاء اذا اتقضت هل ينتقض الباقي ؟ ان قلنا ينتقض وجب استئاف الوضوء والا كفى القدمان ، حكاه القاضى أبو الطب فى تعليقه والماوردى . قال الماوردى : هو قول أصحابنا البصريين ( والرابع ) هما مبيان على أن المسح على الخف هل يرفع الحدث عن الرجل ؟ ان قلنا : نعم وجب الاستئاف لأن الحدث عاد الى الرجل فيعود الى الجميع وان قلنا لا يرفع كفى القدمان وهذا الطريق مشهور فى طريقتى العراقيين والحراسنيين . ( والخامس ) أنهما مرتبان ومبيان على تفريق الوضوء على غير ما سبق . فان جوزنا التفريق كفى القدمان والا فقولان ( والسادس ) عكسه ان منعنا التفريق وجب الاستئاف والا فقولان ، حكى هذين الطريقين الدارمى فى الاستذكار .

واختلف المصنفون في أرجح هذه الطرق فقال الشيخ أبو حامد : الصحيح الطريق الأول وهو البناء على تفريق الوضوء ، وقال الخراسانيون . هذا الطريق غلط صريح ، ممن صرح بذلك شيخهم القفال وأصحابه الثلاثة انشيخ أبو محمد والقاضي حسين والفوراني والمتولي والبغوي وآخرون ، قال امام الحرمين : هذا الطريق غلط عند المحققين واحتجوا في تعليقه بأشياء (أحداها) أن التفريق لا يضر في الجديد بلا خلاف وقد نص على القولين في الجديد كما سبق ( والثاني ) أن التفريق بعذر لا يضر وانقضاء المدة عذر . ( الثالث ) أن القولين جاريان مع قرب الزمان حتى لو توشأ ومسح الخف ثم خلعه قبل جفاف الأعضاء جرى القولان ، ولا خلاف أن مثل هذا التفريق لا يضر ، وهذا الثالث هو الذي اعتمده امام الحرمين والمتولي والبغوي .

وفرق الشيخ أبو محمد الجويني بين التفريق هنا وهناك بأن مسح الخف اذا نزع بطلت طهارة القدمين والطهارة اذا بطل بعضها بطلت كلها فلهذا جرى القولان مع قرب الزمان ، وأما من فرق الوضوء تفريقا يسيرا فمهم يعمل شيء مما فعل فلهذا جاز له البناء بلا خلاف . وأجاب الشيخ أبو حامد عن الاعتراض الأول بأن الشافعي انما نص في كتاب ابن أبي ليلى من الجديد على استصحاب الاستئناف لا على وجوبه ، وهذا الجواب فاسد لأن الاستئناف منصوص عليه في غير كتاب ابن أبي ليلى من الكتب الجديدة كالأم وغيره مما سبق . وأما الاعتراض الثاني وهو أن التفريق بعذر لا يضر ، فلا يسلمه العراقيون كما سبق في بابه ، وأما الثالث وهو جريان القولين وان نزع على الفور فلا يسلمه صاحب هذه الطريقة وقال القفال وسائر الخراسانيين والمحاملي من العراقيين أصبح الطرق البناء على رفع الحدث والأصح أن المسح يرفع الحدث عن الرجل ، وضعف البندنجي وابن الصباغ وصاحبه الشاشي وغيرهم البناء على رفع الحدث وقالوا : الأصح أنهما أصل بنفسه ، واختار الدارمي الطريق السادس ، فهذه طرق الأصحاب واختلفهم في أرجحها والأصح أنهما أصل في نفسه .

وأما أصح القولين فاختلفوا فيه فصحح جماعة وجوب الاستئناف منهم الشيخ أبو حامد والقاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي في كتابه وسليم

الرازي في كتابه رءوس المسائل وصاحب العدة والشيخ نصر في كتابيه الانتخاب والتهذيب وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات كالمقنع للمحاملي والكفاية لسليم الرازي والكافي للشيخ نصر ، وصحح جماعة الاكتفاء بالقدمين منهم القاضي حسين والمصنف في التبيين والرويانى والبغوى والجرجاني في كتابيه التحرير والبلغة والشاشي في كتابيه والرافعي في كتابيه وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات منهم الماوردي في كتابه الاقتناع والنزالي في الخلاصة ، وهذا هو الأصح المختار ، فعلى هذا يستحب استئناف الوضوء كما نص عليه في كتاب ابن أبي ليلى وغيره ليخرج من الخلاف .

ثم اذا قلنا يكفيه غسل القدمين فغسلهما عقب النزاع أجزاء ، فان آخر غسلهما حتى طال الزمان ففيه قولان تفريق الوضوء ، صرح به المتولي وساحب العدة والرويانى وغيرهم وهو واضح ، ويجيء حينئذ الخلاف في التفريق بعذر هل يؤثر أم لا ؟ والله أعلم .

هذا كله اذا خلع الخفين وهو على طهارة المسح ، فان كان على طهارة الغسل بأن كان غسل رجله في الخف، فطهارته كاملة ولا يلزمه شيء بلا خلاف بل يصلى بطهارته ما أراد وله أن يستأنف لبس الخفين بهذه الطهارة والله أعلم . وأما قول المصنف : ( قال في الجديد يغسل قدميه . وقال في القديم : يستأنف ) فظاهره أنه ليس في الجديد الاستئناف وليس كذلك بل في الجديد قولان كما سبق ، وقوله : واختلف أصحابنا في ذلك فقال أبو اسحق : هي مبنية على تفريق الوضوء وقال سائر أصحابنا القولان أصل في نفسه ، هذا مما ينكر على المصنف لأن قوله سائر أصحابنا معناه باقيهم غير أبي اسحق فهو نصريح بأن أبا اسحق انفرد واتفق الباقيون على خلافه ، وليس الأمر كذلك بل قد قال بمثل قول أبي اسحق بن سريج وأبو علي بن أبي هريرة والبغداديون كما سبق بيانه ، ولا يعذر المصنف في مثل هذا لأنه مشهور موجود في تعليق الشيخ أبي حامد والماوردي وهو كثير النقل منها والله أعلم .

( فرع ) اذا ظهرت الرجل وانقضت المدة وهو في صلاة بطلت صلاته بلا خلاف ، نص عليه الشافعي كما سبق في نصه في الأم واتفق عليه

الأصحاب قالوا : ولا يجيء فيه القول القديم في سبق الحدث أنه يتوضأ ويبنى لأن هذا مقصر بمضايقة المدة وترك تعهد الخف بخلاف من سبقه الحدث ودليل بطلان صلاته أن طهارته في رجله ووجب غسلها بلا خلاف : وفي الباقي القولان •

( فرع ) إذا لم يبق من مدة المسح قدر يسع صلاة ركعتين فافتتح صلاة ركعتين فهل يصح الافتتاح ثم تبطل الصلاة عند انقضاء المدة ؟ أم لا تصح أصلاً ؟ ففيه وجهان حكاهما الرويانى في البحر قال : وفاتدتها لو اقتدى به غيره ثم فارقه عند انقضاء المدة هل يصح اقتداؤه ؟ فيه الوجهان • ( قلت ) : وفائدة أخرى وهو أنه لو أحرم بركعتين نافلة ثم أراد أن يقتصر على ركعة ويسلم ان قلنا انعقدت جاز والا فلا ، والأصحح الانعقاد لأنه على طهارة في الحال فكيف يمتنع انعقاد صلاته والله أعلم •

( فرع ) في مذاهب العلماء فيمن خلع خفيه أو انقضت مدته وهو على طهارة المسح •

قد ذكرنا أن في مذهبنا قولين أحصهما يكفيه غسل القدمين ( والثاني ) يجب استئناف الوضوء وللعلماء أربعة مذاهب ( أحدها ) يكفيه غسل القدمين وبه قال عطاء وعلقمة والأسود وحكى عن النخعي وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والثوري وأبي ثور والمزني ورواية عن أحمد رضى الله عنهم ( والثاني ) يلزمه استئناف الوضوء وبه قال مكحول والنخعي والنزهري وابن أبي ليلى والأوزاعي والحسن بن صالح وإسحاق وهو أصح الروايين عن أحمد رضى الله عنه ( الثالث ) أن غسل رجله عقب النزاع كفاه وإن أخر حتى طال الفصل استأنف الوضوء وبه قال مالك والليث ( الرابع ) لا شيء عليه لا غسل القدمين ولا غيره بل طهارته صحيحة يصلى بها ما لم يحدث كما لو لم يخلع ، وهذا المذهب حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري وقائدة وسليمان ابن حرب واختاره ابن المنذر وهو المختار الأقوى ، وحكاه أصحابنا عن داود إلا أنه قال : يلزمه نزعهما ولا يجوز أن يصلى فيهما • وهذه المذاهب تعرف أدلتها ما ذكره المصنف رحمه الله وجرى في خلال الشرح إلا مذهب الحسن

فاحتج له بأن طهارته صحيحة فلا يبطل بلا حدث كالوضوء ، وأما نزع الخف فلا يؤثر في الطهارة بعد صحتها كما لو مسح رأسه ثم حلقه ، وقال أصحابنا : الأصل غسل الرجل والمسح بدن فاذا زال وجب الرجوع الى الأصل والله أعلم .

( فرع ) اذا نزع أحد خفيه فهو كنزعهما وهذا مذهبنا ومذهب جمهور العلماء منهم مالك والثوري وأبو حنيفة والأوزاعي وابن المبارك وأحمد رضي الله عنهم ، وحكى ابن المنذر عن الزهري وأبي ثور أنها قالا : يغسل التي نزع خفيها ويمسح على خف الأخرى : دليلنا أنها كمضو واحد وهذا لا يجب الترتيب فيهما فصار ظهور أحدهما كظهورهما والله أعلم .

#### قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان مسح على خفيه ثم أخرج الرجلين من قدم الخف اثنى الساق لم يبطل المسح على المنصوص لأنه لم يظهر الرجل من الخف وقال القاضى أبو حامد في جامعه : يبطل وهو اختيار شيخنا القاضى أبى الطيب - رحمه الله - لأن استباحة المسح تتعلق باستقرار القدم في الخف ، ولهذا لو بدأ باللبس فأحدث قبل أن تبلغ الرجل قدم الخف ثم أقرها لم يجزه <sup>(١)</sup> ) .

( الشرح ) نص الشافعى رحمه الله في الأم على أن من بدأ باللبس فأحدث قبل بلوغ الرجل قدم الخف لم يصح لبسه ولا يستبيح المسح . ونص أن لا لبس الخفين لو نزع الرجلين أو احدهما من قدم الخف ولم يخرجها من الساق ثم ردها لم يبطل مسحه ، وبص على هذه الثانية أيضا في القديم هكذا .

فأما المسألة الأولى فالمذهب ما نص عليه وبه قطع الأصحاب في كل طريق الا وجهها شاذا قدمناه حيث ذكر المصنف المسألة في فصل اللبس عسى طهارة ، وأما الثانية ففيها اختلاف كثير مشهور ، الأصح أيضا ما نص عليه في الأم والقديم أنه لا يبطل مسحه وبه قطع المحاملى في كتابيه وأبو محمد في

(١) في نسخة الركبى ( لم يجز المسح عليه ) ( ط ) .

الفرق والنزالي في البسيط ، ورجحه البغوي وآخرون وحكاه الماوردي وسليم عن شيخهما أبي حامد ، وقال القاضي أبو الطيب في تعليقه وسليم الرازي في رءوس المسائل والدارمي في الاستذكار والشاشي وغيرهم في المسألة قولان : الجديد يبطل مسحه ، والقديم لا يبطل . قال أبو الطيب وغلط بعضهم فقال : لا يبطل قولاً واحداً ، قال والصحيح أنه يبطل وحكاه الماوردي عن البصريين من أصحابنا وصححه صاحب العدة وغيره .

وسلك امام الحرمين طريقة ثم يذكرها الجمهور فقال : كان شيخني ينقل عن نص الشافعي أن لا يس الخف لو نزع رجلا من مفرها وأنها من مفرها الى الساق فهو نازع وان بقي منها شيء في مفر القدم وهو محل فرض الغسل فليس نازعا فاذا رد القدم فاللبس مستدام ولا يضر ما جرى ، قال الامام ولم أر في الطرق ما يخالف هذا وهذا الذي قاله غريب . وفرق الأصحاب بين هذه المسألة والتي قبلها بفرقين ( أحدهما ) فرق جمع وهو أنا عملنا بالأصل في المسألتين واستدمننا ما كانت الرجل عليه ، قالوا : وتظيره من حلف لا يدخل دارا ولا يخرج منها لا يحث الا بانفصال جميعه دخولا أو خروجا ( ثانياً ) أن الاستدانة أقوى من الابتداء كما تقول الاحرام والعدة ينبتان ابتداء النكاح دون دوامه .

قال أصحابنا : ولو زلزل الرجل في الخف ولم يخرجها عن القدم لم يبطل مسحه بلا خلاف ، ولو خرج من أعلا الخف شيء من محل الفرض بطل المسح بلا خلاف : قال صاحب البيان : ولو كان الخف طويلا خارجا عن العادة فأخرج رجله الى موضع لو كان الخف معتادا لبان شيء من محل الفرض بطل مسحه يعني بلا خلاف ، وحكى القاضي أبو الطيب وأصحابنا ابطال المسح في المسألة الثانية عن مالك وأبي حنيفة والثوري وأحمد واسحق رضي الله عنهم ، وعن الأوزاعي لا يبطل ، وذكر المصنف دليل الجميع وتقدم ذكر القاضي أبي حامد في باب ما يفسد الماء من النجاسة وتقدم ذكر القاضي أبي الطيب في هذا الباب والله أعلم .

## قال المصنف رحمه الله تعالى

( وان مسح الجرموق فوق الخف وقلنا : يجوز المسح عليه ثم نزع الجرموق في أثناء المدة ففيه ثلاث طرق ( احدها ) أن الجرموق كالخف المنفرد ، فاذا نزع كان على قولين ( أحدهما ) يستأنف الوضوء فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويمسح على الخفين ( والثاني ) لا يستأنف الوضوء فعلى هذا يكفي المسح على الخفين ( والطريق الثاني ) أن نزع الجرموق لا يؤثر لأن الجرموق مع الخف تحته بمنزلة الظهارة مع البطانة ولو نفلت الظهارة بعد المسح لم يؤثر في طهارته ( الطريق الثالث ) أن الجرموق فوق الخف كالخف فوق اللقافة ، فعلى هذا اذا نزع الجرموق نزع الخف كما ينزع اللقافة ، وهل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل القدمين ؟ فيه قولان ) •

( الشرح ) هذه الطريقة مشهورة في المذهب لكن بعض الأصحاب سميها طرقا ، وبعضهم سميها أوجها . وهذه طريقة الجمهور وهذه الأوجه ذكرها ابن سريج واتفق الخراسانيون على نقلها عنه ونقلها عنه من العراقيين الحاملي في المجموع وابن الصباغ وآخرون ، وقد تقدم بيانها مع شرح ما يتعلق بها موضحا في مسائل مسح الجرموقين ، وأورد القاضي أبو الطيب على الطريق الأول فقال : هذا باطل بن يجب استئناف الوضوء بلا خلاف لأن جواز المسح على الجرموق انما هو على القديم وفي القديم لا يجوز تفريق الوضوء ، فأجاب عنه صاحب الشامل بأنه لا يمتنع أن يرجع عن وجوب استئناف الطهارة بنزع الخفين ولا يرجع عن مسح الجرموق فيصح أن يخرج فيه القولان • قلت : هذا الجواب ضعيف ولكن يجاب بجوابين جسيمين أجودهما أن جواز مسح الجرموق ليس مختصا بالقديم بل هو مخصوص عليه في الاملاء كما ذكره المصنف وجميع الأصحاب ، والاملاء من الكنب الجنيذ التي يجوز فيها تفريق الوضوء • والثاني : أن ذلك متصور على القديم أيضا فيما اذا نزع الجرموق غفب المسح والله أعلم •

( فرع ) في مسائل تتعلق بالباب

احداها قال أصحابنا يجوز مسح الخف لمن لا يحتاج الى مشي كزمن وامرأة تلازم بيتها وملازم للركوب وغيره •



( الثانية ) قال أصحابنا : سليم الرجلين لو لبس خفا في احدهما لا يصح مسحه ، وقد صرح المصنف بهذا في مسألة الخف المخرق فلو لم يكن له الا رجل واحدة جاز المسح على خفها بلا خلاف ، ولو بقيت من محل الترضى في الرجل الأخرى بقية لم يصح المسح حتى يسترها بما يجوز المسح عليه ثم يمسح عليهما جميعا ، فلو كانت احدى رجليه علية بحيث لا يجب غسلها فلبس الخف في الصحيحة قطع الدارمي بصحة المسح وقطع صاحب البيان بمنعه وهو الأصح لأنه يجب التيمم عن الرجل العلية فهي كالصحيحة .

( الثالثة ) مسح الخف هل يرفع الحدث عن الرجل ؟ فيه خلاف مشهور حكاه القاضي أبو الطيب في تعليقه والمحاملي والرويانى وآخرون قولين ، وحكاه : جماعة من الخراسانيين وجهين ، وقال امام الحرمين وآخرون هما قولان مستنبطان من معانى كلام الشافعى رضى الله عنه ، ويؤيد كونهما قولين أنهم بنوا مسألة من نزع الخفين هل يستأنف ؟ أم يكفيه غسل القدمين على أن المسح يرفع الحدث أم لا ؟ ولولا أنهما قولان لم يصح البناء اذ كيف بنى قولان على وجهين ؟ .

ثم اتفق الجمهور على أن الأصح أنه يرفع الحدث . وخالفهم الجرجاني فقال في التحرير : والأصح أنه لا يرفع ، وحجة من قال بهذا أنه طهارة تبطل بظهور الأصل فلم ترفع الحدث كالتييمم ، ولأنه مسح قائم مقام الغسل فلم يرفع كالتييمم وفيه احتراز من مسح الرأس فانه ليس بيدل ، وحجة الأصح في أنه يرفع الحدث أنه مسح بالماء فرفع كمسح الرأس ولأنه يجوز أن يصل على به فرائض ، ولو كان لا يرفع لما جمع به فرائض كالتييمم وطهارة المستحاضة والله أعلم .

( الرابعة ) اذا لبس الخف وهو يدافع الحدث لم يكره وبه قال ابراهيم النخعي ونقل عنه أنه كان اذا أراد أن يبول وهو على طهارة لبس خفيه ثم بال وقال أحمد بن حنبل رضى الله عنه يكره كما تكره الصلاة في هذه الحال ودليل عدم الكراهة أن اباحة المسح على الخف مطلقة ولم يثبت نهى ، ويخالف الصلاة فان مدافعة الحدث فيها يذهب الخشوع الذى هو مقصود الصلاة وليس كذلك لبس الخف . قال امام الحرمين : لو كان على طهارة

وأرهمه حدث ووجد من الماء ما يكفيه لوجهه ويديه ورأسه دون رجليه ووجد خضا يمكنه لبسه ومسحه فيل يلزمه ذلك ؟ فيه احتمالان أظهرهما لا يلزمه ، وقد عبر الغزالي في الوسيط عن هذين الاحتمالين بالتردد فقد يتوهم منه وجهان وستأتى المسألة في باب التيمم مبسوطة حيث ذكرها ان شاء الله تعالى .

( انخامسة ) أنكر على الغزالي رحمه الله قوله مسح الخف يبيح الصلاة الى احدى غايتين مضى يوم وليلة حضرا وثلاثة سفرا وترك غايتين أخريين وهما اذا وجب عليه غسل جنابة وحيض ونحوهما أو دميت رجله ولم يمكن غسلها في الخف ، وقد سبق ذلك مبينا ، وأنكر عليه وعلى المزني أشياء سبق مفرقة في مواضعها من الباب والله أعلم وله الحمد والمنة .

---

( تم الجزء الأول ويليهِ الجزء الثاني وأوله )

باب الأحداث التي تنقض الوضوء

## فهارس الجزء الأول من المجموع

أولاً : الآيات القرآنية

ثانياً : الأحاديث والأخبار والآثار

ثالثاً : الأشعار الاستشهادية

رابعاً : الأعلام

خامساً : الأحكام



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اولا - الآيات القرآنية

الآية	الصفحة
آتت أكلها ولم تظلم منه شيئا	٤٦٧
إذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم	٣٥٦-٣٨٧-٤٠١
	٤٠٥-٤١٠-٤٧٢
	٤٩٥
اذ هم طائفتان منكم أن تفشلا	٢٣٣
الرفث الى نساكم	٣٩٢
أن اتبع ملة ابراهيم	٤٤٨
ان اكرمكم عند الله اتقاكم	٥٥
ان الدين عند الله الاسلام	١٤
ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما انما ياكلون في بطونهم نارا	٤٠٣
ان الذين يكتُمون ما أنزلنا	٥٧
ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء	٣٢١
ان الله يمسك السموات والأرض أن تزولا	٢٣٣
انا هديناه السبيل	١١٨
ان ربك لبالمرصاد	٤٦
ان ربهم بهم يومئذ لخبير	٣٣٢
ان ربي قريب مجيب	١٢٢
انما المشركون نجس	٣٢٠
انما يخشى الله من عباده العلماء	٤٠-٤٣
انى أخاف عليكم عذاب يوم اليم	٤٤٩
ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون	٥
حرمت عليكم الميتة	٢٧١-٢٩٢

الآية	الصفحة
سبحانه وتعالى عما يشركون .. .. .	٣٢١
سرايل تقيكم الحر .. .. .	٤٥٩
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق .. .. .	٤٦٩
فامسحوا بوجوهكم .. .. .	٤٣١
فآمنوا بالله ورسوله .. .. .	٤٧٦
فان تولوا فقل حسبى الله .. .. .	١٢٢
فانى قريب اجيب دعوة الداع .. .. .	١٢٢
فبجحان الله حين تمسون وحين تصبحون .. .. .	٤٩٩
فطرة الله التى فطر الناس عليها .. .. .	٢٣٨
فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وآتوهم .. .. .	٢٣٨
فلا تزكوا انفسكم هو أعلم بمن اتقى .. .. .	٥٥
فلم تجدوا ماء فتيمموا .. .. .	١٣٨-٢٣٢
فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او	
يصيبهم عذاب اليم .. .. .	
قالت رب انى وضعتها انثى والله أعلم بما وضعت	
وليس الذكر كالانثى وانى سميتها مريم .. .. .	٤٩٩
قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون .. .. .	٤٠-٤٣
كل شئ هالك الا وجهه .. .. .	٤٤٠
كلوا من ثمره اذا اثمر وآتوا حقه .. .. .	٢٠٤-٢٣٨
لتقراه على الناس على مكث .. .. .	٢٢١
لم يكن الذين كفروا .. .. .	٤٦١
ليس كمثله شئ .. .. .	٥٠
مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها .. .. .	١٦٦
من كان يريد حرث الآخرة نزد له فى حرثه ومن كان	
يريد حرث الدنيا تؤته منها وما له فى الآخرة من	
نصيب .. .. .	٤٦
من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد	
ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموما مدحورا .. .. .	٤٦
هل تحس منهم من أحد .. .. .	٢٨٩

الآية	الصفحة
واخذ براس اخيه يجره اليه .. .. . ٤٤٤	
واخفض جناحك للمؤمنين .. .. . ٥٨٦ ٤٧	
واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس .. .. . ٥٧	
ولا تكتمونه .. .. . ٤٥٣، ٤٥١	
وارجلكم الى الكعبين .. .. .	
والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد .. .. .	
احتملوا بهتاناً واثماً مبيناً .. .. . ٤٧	
والعصر ان الانسان لفي خسر .. .. . ٣٠	
وامسحوا برؤوسكم .. .. . ٤٤٣، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٩	
وامسحوا برؤوسكم وارجلكم .. .. . ٤٤٧	
وانزلنا من السماء ماء طهوراً .. .. . ٢٠٥، ١٤٣، ١٣٠	
وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن .. .. . ٣٩٢	
وان كنتم جنباً فاطهروا .. .. . ٤٠١	
وانه لقسم لو تعلمون عظيم .. .. . ٤٩٩	
وايديكم الى المرافق .. .. . ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩	
وبعولتهن احق بردهن .. .. . ٨٩	
وذروا ما بقى من الربا .. .. . ٥١٦	
ورفعنا لك ذكرك .. .. . ١٢٠	
وسقاهم ربهم شراباً طهوراً .. .. . ١٣٠	
وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى .. .. .	
رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة .. .. . ٢٩٣	
وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم .. .. . ٣٢٠	
وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح .. .. .	
ابن الله .. .. . ٣٢١	
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل .. .. . ١٢٢	
وقد افضى بعضكم الى بعض .. .. . ٣٩٢	
ولا تقربوا الزنا .. .. . ٣٥٣	
وكشفت عن ساقها .. .. . ٤٥٢	
ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله .. .. . ١٢١	
ولكن يريد ليطبركم .. .. . ١٥١	

الآية	الصفحة
وليطوفوا بالبيت العتيق .. .. .	٤٣٢، ٤٣١
وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء	٣٦ ٤٦٦ ٣٥٦٦
وما جعل عليكم في الدين من حرج .. .. .	٢٢٢
وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون ما اريد منهم من	
رزق وما اريد ان يطعمون .. .. .	١٥
ومن اصوافها واوبارها واشعارها اثاثا ومتاعا الى حين	٢٩١-٢٩٢
ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يلوكه	
الموت فقد وقع اجره على الله .. .. .	٣٦
ومن يعظم حرمات الله فهو خير له عند ربه .. .. .	٤٧
ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب .. .. .	٤٧
وهديناه التجدين .. .. .	١١٨
وهذا ملح اجاج .. .. .	١٣١
وهو معكم .. .. .	١٢٢
ووجد من دونهم امراةين تزدودان .. .. .	٢٣٣
وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به .. .. .	١٢٥-١٣٠-١٤٣
يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين .. .. .	٢٨
يا ايها الذين آمنوا اتقوا انفسكم واهليكم نارا .. .. .	٥١
يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات	٤٠
يمحق الله الربا .. .. .	٥٧
يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فاما الذين اسودت	٨٢



## ثانياً - الأحاديث والأخبار والآثار

الصفحة	الخبر
٢٨٤	اتانا رسول الله ( ص ) فوضعنا له غسلا فاغتسل ثم اتيناها بملحفة ورسية فالتحف بها فكانى انظر الى اثر الورس على العنكة .. .. .
٢٧٢-٢٧٠	اتانا كتاب رسول الله ( ص ) قبل موته بشهر الا تنتفعوا من الميتة باهاب ولا عصب .. .. .
١٤١	اتانى داعى الجن فذهبت معه فقرات عليهم القرآن ..
٣٤٥	اتى بأبى قحافة والد أبى بكر الصديق رضى الله عنهما يوم فتح مكة ورأسه ولحيته كالشغامة يياضا فقال رسول الله ( ص ) غيروا هذا واجتنبوا السواد .. .. .
٣٤٦	اتى بمحنث قد خضب يديه ورجليه بالحناء فقال ما بال هذا فقيل يا رسول الله يتشبه بالنساء فأمر به فنفى الى النقيع فقالوا يا رسول الله الا تقتله فقال انى نهيت عن قتل المصلين .. .. .
٣٨١	اتيت النبى ( ص ) بميضأة فقال اسكبي فسكت فغسل وجهه وذراعه وأخذ ماء جديدا فمسح به رأسه وغسل رجليه ثلاثا ثلاثا .. .. .
١١٤	اتى عبد الله فى رجل تزوج امرأة وفيه فقال معقل بن سنان قضى رسول الله ( ص ) فى بروع بنت واشق بمثل ما قضيت ففرح بذلك .. .. .
٧٢-٧٣	أخذ لأذنيه ماء خلاف الذى أخذه لرأسه .. .. . أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله ( ص ) فيسال أحدهم عن المسألة فيردها هذا الى هذا وهذا الى هذا حتى ترجع الى الأول .. .. .
٣٦٧	إذا أتيت مضجعك فتوضأ وضوءك للصلاة ثم اضطجع على شقك الايمن وقل اللهم أسلمت نفسى اليك ..
٧٣	إذا اغفل العالم ( لا أدري ) أصيبت مقاتله .. .. .
٣٨٩-١٩٠-١٦٨	إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده فى الإناء حتى يغسلها فانه لا يدري أين باتت يده .. .. .
٣٩١-٣٩٠	

الصفحة

الخبر

- إذا اتعمل أحدكم فليبدأ باليمنى وإذا نزع بدا بالشمال  
٤١٩ .. .. لتكون اليمنى أولهما تنعل وآخرهما تنزع
- إذا توضأ أحدكم وليس خفيه فليصل قيهما وليمسح  
٥٠٨ .. .. عليهما ثم لا يخلعهما ان شاء الا من جنابة
- إذا توضأ العبد المسلم أو المؤمن فغسل وجهه خرج من  
٤٤٩ .. .. وجهه كل خطيئة .. ..
- إذا توضأت فانتشر وإذا استجمرت فأوتر .. ..  
٤٠١ .. ..
- إذا توضأت فابدأوا بيمينكم .. ..  
٤١٧ .. ..
- إذا توضأت فلا تنفضوا أيديكم .. ..  
٤٨٣ .. ..
- إذا جاء أحدكم المجد فليظفر فان رأى في نعليه قدرا أو  
١٤٢ .. .. اذى فليمسحه وليصل قيهما .. ..
- إذا جاء الموت طالب العلم وهو على هذه الحالة مات وهو  
٤٤ .. .. شهيد .. ..
- إذا ديع الإهاب فقد طهر .. ..  
٢٧٣-٢٦٨-٢٦٧ .. ..  
٢٨٠-٢٧٥
- إذا دخل الرجل بيته فذكر الله تعالى عند دخوله وعند  
طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء وإذا دخل  
ولم يذكر الله تعالى قال الشيطان أدركتم المبيت والعشاء  
٢٢٢
- إذا صمت فاستاكوا بالعداء ولا تذاكوا بالعشى فانه ليس  
من صائم تيس شفتاه بالعشى الا كانتا نورا بين عيني  
يوم القيامة .. ..  
٢٢٣ .. ..
- إذا قمت الى الصلاة فأصبغ الوضوء واجعل الماء بين  
٤٥٤ .. .. أصابع يديك ورجليك .. ..
- إذا كان الماء قلتين فانه لا يحمل الخبث .. ..  
١٦٥-١٦٣-١٦٢ .. ..  
١٨٩-١٨٨
- إذا كان الماء قلتين لم ينجس .. ..  
١٦٥-١٦٣-١٦٢ .. ..  
٢٢٥-١٩٢-١٨٤
- إذا كان جنح الليل وامسيتم فكفوا صبيانكم فان الشيطان  
ينتشر حينئذ فاذا ذهب ساعة من الليل فخلوهم واغلقوا  
الباب واذكروا اسم الله فان الشيطان لا يفتح بابا مغلقا  
وأذكروا قربكم واذكروا اسم الله وخمروا آنيتم واذكروا  
اسم الله ولو ان تعرضوا عليها شيئا واطفئوا مصابيحكم  
٣٢٢

الصفحة	الخبر
٤١٩-٤١٧	إذا لبستم وإذا توضأتم فابدأوا بيمينكم .. ..
٤٣-٤١	إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له .. ..
٤٣	إذا مررتم برياض الجنة فارتعوا قالوا : يا رسول الله وما رياض الجنة ؟ قال خلق الذكر فان الله سيارات من الملائكة يطلبون خلق الذكر فإذا اتوا عليهم حفوا بهم ..
١٤٢	إذا وطئ أحدكم بنطه الأذى فان التراب له طهور ..
١٧٠-١٦٨-١٤٣	إذا ولغ الكلب في أناء أحدكم فليغسله سبعاً .. ..
٢٧١	أراد النبي ( ص ) أن يتوضأ من سقاء فقبل له أنه ميتة فقال دباغه يذهب بخبثه أو نجسه أو رجسه .. ..
٣٢٩	أربع من سنن المرسلين : الحياء والتعطر والسواك والنكاح
٣٣٩	أربعين يوماً وقتها لنا .. ..
٥٠١	أسلمت قبل موت النبي ( ص ) بأربعين يوماً .. ..
٣٠٦-٣٠٤-٣٠٣	الذي يشرب في آنية الفضة إنما يجرجر في جوفه نار جهنم
٤٨٢	اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .. ..
٣٣٦	اللهم اغفر لعبد القيس أسلموا طالعين غير مكرهين إذ قعد قوم لم يسلموا الا حراباً موتورين .. ..
٦٩	اللهم بارك لأمتي في بكورها .. ..
٤٤٨	أمر الله بالمسح وبأبى الناس الا الفسل .. ..
٢٧١	أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبفت .. ..
٢٧٣	أمر رسول الله ( ص ) أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبفت
٤٤٧	أمرنا رسول الله ( ص ) إذا توضأنا أن نفسل أرجلنا .. ..
٥٠٣	أمرنا رسول الله ( ص ) أن لا ننزع خفافنا .. ..
٥٤١	أمرنا رسول الله ( ص ) أن نمسح على الخفين إذا نحن أدخلناهما على طهر .. ..
٣٢١	أمرنا رسول الله ( ص ) بتفطية الاناء وإيكاء السقاء .. ..
٤٦١-٥٦	أمرني الله أن اقرأ عليك .. ..
٢٨٨	أن أبا طيبة الحاجم حجه ( ص ) وشرب دمه ولم ينكر عليه أنا بمكة منذ سبعين سنة لم أر أحداً لا صفيراً ولا كبيراً يعرف حديث الزنجي الذي يقولونه وما سمعت أحداً يقول نزلت زمزم .. ..

الصفحة

الأحاديث

- ٤٤٨ .. .. ان ابراهيم ( ص ) ختن نفسه بالقدوم
- ان ابن عمر تواضاً في السوق ففعل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دعى الى جنازة فدخل المسجد ثم مسح على خفيه بعد ما جف وضوءه وصلى
- ٤٨١ .. .. ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يغسل عينه حتى عمى
- ٤٠٣ .. .. ان أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة
- ٥٠ .. .. انا سيد ولد آدم
- ١١٩ .. .. انا لا نستعين على الوضوء بأحد
- ٣٨٢-٣٨١ .. .. ان الدنيا حلوة خضرة وان الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فان أول فتنة
- ٦٦ .. .. بنى اسرائيل كانت في النساء
- ٥٨ .. .. ان اللباب يقع عليه نؤذيني
- ان الشيطان يبلغ من الانسان مبلغ الدم واني خشيت ان يقدف في قلوبكما شيئا
- ٥٥ .. .. ان الله أوحى الى ان تواضعوا
- ٥٨ .. .. ان الله عز وجل يحب العالم المتواضع ويبغض العالم الجبار ومن تواضع لله تعالى ورثه الحكمة
- ٥٩ .. .. ان الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلمي الناس الخير
- ٤١ .. .. ان الله يبعث لهذه الأمة على رأس مائة سنة من يجلد لها دينها
- ٥٣٧ .. .. ان الماء ظهور لا يتجسه شيء
- ١٣٧-١٢٨-١٢٧ .. .. ان الناس نزلوا مع رسول الله ( ص ) على الحجر ارض نمود فاستقوا من آبارها وعجنوا به العجين فأمرهم رسول الله ( ص ) أن يهريقوا ما استقوا ويطلقوا الأبل العجين وأمرهم أن يستقوا من البئر التي كانت تردّها
- النساقة
- ١٣٨-١٣٧ .. .. ان النبي ( ص ) أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة اذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما
- ٥٤٠ .. .. ان النبي ( ص ) أقبل علينا بوجهه وقال أقيموا صفوفكم فلقد رايت الرجل منا يلقى كعبه بكعب صاحبه ومنكبه بمنكبه
- {٥٢-٥١} .. ..

الصفحة

الأحاديث

- ان النبي ( ص ) امهل آل جعفر ثلاثا ثم اتاهم فقال لا تبكوا  
على اخي بعد اليوم ثم قال ادعوا لى بنى اخى فجاء بنا  
كانا افرخ فقال ادعوا لى الحلاق فأمره فحلق رءوسنا ٣٤٧
- ان النبي ( ص ) توضأ ثلاثا ثلاثا .. .. ٤٦١-٤٦٢
- ان النبي ( ص ) توضأ فغسل وجهه ثلاثا ويديه مرتين ٤٦٦
- ان النبي ( ص ) توضأ فغسل وجهه ثم يديه ثم رجليه ثم  
مسح رأسه .. .. ٤٧١
- ان النبي ( ص ) توضأ فمسح بनावيته وعلى عمامته .. ٤٣٨
- ان النبي ( ص ) توضأ مرة مرة ثم قال هذا وضوء لا يقبل  
الله الصلاة الا به ثم توضأ مرتين مرتين وقال من توضأ  
مرتين آتاه الله اجره مرتين ثم توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا  
وضوئى ووضوء الانبياء قبلى ووضوء خليله ابراهيم (ص) ٤٦٠
- ان النبي ( ص ) توضأ مرة مرة وجمع بين المضمضة  
والاستنشاق .. .. ٣٩٨
- ان النبي ( ص ) توضأ مرتين مرتين .. .. ٤٦٦
- ان النبي ( ص ) توضأ من بئر بضاعة .. .. ١٢٧-١٢٨
- ان النبي ( ص ) جعل مسح الخفين ثلاثة ايام ولياليهن  
للمسافر ويوما وليلة للمقيم .. .. ٥٠٢-٥٠٦
- ان النبي ( ص ) رأى رجلا غطى لحيته فقال اكشف لحيتك  
فانها من الوجه .. .. ٤١٣
- ان النبي ( ص ) رأى رجلا يصلى وفي ظهر قدمه لمعة قدر  
الدرهم لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء والصلاة ٤٨١
- ان النبي ( ص ) سئل عن المسح على الخفين فقال :  
للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة .. ٥٠٩
- ان النبي ( ص ) صلى الصلوات بوضوء واحد يوم فتح مكة  
ومسح على خفيه وقال له عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
لقد صنعت اليوم شيئا لم تكن تصنعه فقال عمدا  
صنعتة يا عمر .. .. ٤٩٥
- ان النبي ( ص ) صلى وهو حامل أمامة رضى الله عنها وهى  
طفلة .. .. ٢٦٢
- ان النبي ( ص ) غسل بعض أعضائه ثلاثا وبعضها مرتين ٤٦٥

الصفحة

الاحاديث

- ان النبي ( ص ) قال في شاة ميمونة هلا اخدوا اهابها  
فدبغوه فانتفعوا به قالوا يا رسول الله انها ميتة قال  
انما حرم اكلها .. .. . ٢٧٠-٢٧٥-٢٨١  
٢٨٣-٢٨٤-٢٩١  
٢٩٢.
- ان النبي ( ص ) قال لعائشة وقد سخنت ماء بالشمس  
يا حمراء لا تفعلي هذا فانه يورث البرص .. .. ١٣٣  
ان النبي ( ص ) قال للاعرابي توحا كما امرك الله .. .. ٤٤١
- ان النبي ( ص ) قال من ترك موضع شعرة من الجنابة لم  
يفسلها فعل بها كذا وكذا من النار قال علي : فمن ثم  
عاديت راسي وكان يجز شعره .. .. ٤٠١  
ان النبي ( ص ) قبل هدايا الكفار .. .. ٢٣٠  
ان النبي ( ص ) كان يمسح على عمامته وموقيه .. .. ٥٣٦  
ان النبي ( ص ) مسح براسه مرتين .. .. ٤٦٢  
ان النبي ( ص ) مسح براسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما  
وادخل اصبعيه في مجرى اذنيه .. .. ٤٤١  
ان النبي ( ص ) مسح بناصيته .. .. ٥٥١  
ان النبي ( ص ) مسح راسه وامسك مسبحته باذنيه .. ٤٤٢-٤٤١  
ان النبي ( ص ) مسح على الخفين فقلت يا رسول الله  
نسيت فقال بل انت نسيت بهذا امرني ربي .. .. ٥٠٠
- ان النبي ( ص ) مسح على الخفين في غزوة تبوك وهي من  
آخر ايامه ( ص ) .. .. ٥٠١  
ان النبي ( ص ) مسح على جوربيه ونعليه .. .. ٥٢٧  
ان النبي ( ص ) مسح على خفيه خطوطا بالاصابع .. ٥٥٢  
ان النبي ( ص ) نهى ان يتزعفر الرجل .. .. ٣٤٦
- ان النبي ( ص ) وضع يده في الاناء الذي فيه الماء ثم قال  
توضؤوا باسم الله قال فرايت الماء ينبع من بين اصابعه  
والقوم يتوضؤون حتى توضؤوا من عند آخرهم وكانوا  
نحو سبعين رجلا .. .. ٢٨٥  
ان اليهود والنصارى لا يصبغون فخالقوهم .. .. ٢٤٥

الصفحة

الخبر

- ان امتى ياتون يوم القيامة غرا محجلين من اثر الوضوء  
 {٥٨-٤٥٧} .. .. فمن استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل
- ان امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي ( ص ) لاتنهي  
 ٢٤٩ .. .. فان ذلك احظى للمرأة واحب الى البعل
- انا نجاور اهل الكتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير  
 ويشربون في آيتهم الخمر فقال رسول الله ( ص ) ان  
 وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا غيرها  
 ٢١٨ .. .. فارضوها بالماء وكلوا واشربوا
- انتقاص الماء الاستنجاء .. ..  
 ٢٣٧ .. .. انتم القر المحجلون يوم القيامة من اسباغ الوضوء فمن  
 استطاع منكم فليطيل غرته وتحجيلة .. ..  
 {٥٧} .. .. انتوضا بما افضلتم الحمر ؟ قال نعم وبما افضلتم السباع
- ٢٢٦ .. .. ان جزورا نحررت على عهد ابي بكر الصديق رضى الله عنه  
 فجاء رجل بعناق فقال اعطوني بهذه العناق فقال ابو بكر  
 رضى الله عنه لا يصلح هذا .. ..  
 ١٠١-١٠٠ .. ..
- ان رجلا اتى النبي ( ص ) فقال يا رسول الله كيف الطهور  
 فدعا بماء في اناء ففصل كفيه ثلاثا .. ..  
 ١٤٨ .. ..
- ان رجلا توضا فترك موضع ظفر على قدميه فابصره النبي  
 ( ص ) فقال ارجع فاحسن وضوءك .. ..  
 {٤٨-٤٨١} .. ..
- ان رجلا من المشركين كان اذا شاء ان يفصد الى رجل من  
 المسلمين قصد له فقتله وان رجلا من المسلمين قصد  
 غفلته .. ..  
 ١٣٥ .. ..
- ان رسول الله ( ص ) اكل مع الصبي طبيخا .. ..  
 ٢٦٢ .. ..
- ان رسول الله ( ص ) امر في غزوة تبوك بالمسح على الخفين  
 ثلاثة ايام ولياليهن للمسافر والمقيم يوم وليلة .. ..  
 ٥٠٩ .. ..
- ان رسول الله ( ص ) توضا فقلب جبة صوف كانت عليه  
 فمسح بها وجهه .. ..  
 ٤٨٤ .. ..
- ان رسول الله ( ص ) صلى العصر ثم اكل سويقا ثم صلى  
 المغرب ولم يتوضا .. ..  
 ٤٩٦ .. ..
- ان رسول الله ( ص ) قرأ « لم يكن الذين كفروا » على ابي بن  
 كعب رضى الله عنه وقال امرنى الله ان اقرأ عليك .. ..  
 ٥٦-٤٦١ .. ..

- ان رسول الله ( ص ) كان اذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله  
تحت حنكه فخلل بها لحيته وقال : هكذا أمرني ربي .. ٤١٠
- ان رسول الله ( ص ) كان يتوضأ بغير استعانة .. ٣٨٢
- ان رسول الله ( ص ) كان يجعل يمينه لظعامه وشرابه  
وثيابه ويجعل يساره لما سوى ذلك .. ٤١٨
- ان رسول الله ( ص ) كان يمسح على الخفين .. ٥٠١
- ان رسول الله ( ص ) نهى عن جلود السباع .. ٢٧٣-٢٩٤
- ان صفة زوج النبي ( ص ) أخبرته أنها جاءت رسول الله  
( ص ) تزوره في اعتكافه في المسجد في العشر الأواخر من  
رمضان فتحدثت عنده ساعة ثم قامت تتقلب فقام النبي  
( ص ) معها يقلبها حتى اذا بلغت باب المسجد عند باب  
ام سلمة اذ مر رجلان من الانتصار فسلما على رسول الله  
( ص ) فقال لهما النبي ( ص ) على رسلكما انما هي  
صفة بنت حبي فقالا سبحان الله يا رسول الله وكبر  
عليهما فقال النبي ( ص ) ان الشيطان يبلغ من الانسان  
مبلغ الدم واني خشيت أن يقذف في قلوبكما شيئا .. ٥٥
- ان عالم قريش يملأ طباق الارض علما .. ٢٨
- ان عثمان رضى الله عنه توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال لاصحاب  
رسول الله ( ص ) هل رأيتم رسول الله ( ص ) فعل هذا ؟  
قالوا : نعم .. ٤٦١
- ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اعطى كل رجل ممن هذه  
صفته مائة دينار في السنة .. ٨٠
- ان عرفة بن اسعد اصيب انفه يوم الكلاب فاتخذ انفا  
من ورق فأتى عليه فأمره النبي ( ص ) أن يتخذ انفا من  
ذهب .. ٣١٠-٣١١
- ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه خرج في ركب فيه عمرو بن  
العاص حتى وردوا حوضا فقال عمرو بن العاص  
يا صاحب الحوض هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر  
ابن الخطاب يا صاحب الحوض لا تخبره فانما ترد على  
السباع وترد علينا .. ٢٢٦
- ان في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله ولا  
فسدت فسد الجسد كله الا وهي القلب .. ٦٥



الخير	الصفحة
ان قدح النبي ( ص ) انكر فاتخذ مكان الشفة سلسلة	
من فضة .. .. .	٢١٢
ان كان جامدا فالفوها وما حولها .. .. .	١٦٩
انكح اختي بنت ابي سفيان .. .. .	٨٥
انكن صواحب يوسف .. .. .	٦٦
انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .. .. .	٣٥٦-٣٥٤
انما حرم اكلها .. .. .	٢٨١-٢٧٥-٢٧٠
	٢٩١-٢٨٤-٢٨٣
	٢٩٢
انما حرم الله اكلها .. .. .	٣٥٤
انما هما غسلتان ومسحتان .. .. .	٤٤٨ : ٤٤٧
انما يعطى الرجل على قدر نيته .. .. .	٣٧
انما يكفيك ان تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم	
تفيض عليك الماء فاذا أنت قد طهرت .. .. .	٣٥٦
ان مثل ما بعثنى الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب	
ارضا فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ	
والعشب الكثير وكان منها أجادب أمسكت الماء فنفع الله	
بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا وأصاب طائفة	
منها أخرى انما هي قيعان لا تمسك الماء ولا تنبت كلأ	
فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثنى الله به	
فعلم وعلم ومثل من لا يرفع بذلك رأسا ولم يقبل هدى	
الله الذي أرسلت به .. .. .	٤٠
ان نبي الله ( ص ) في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة	
قالت ما عندي الا في قرية لي ميتة قال اليس قد دبغتها ؟	
قالت : بلى قال فان دبغها ذكاتها .. .. .	٢٧١
انه اخذ الماء للمضمضة يمينه .. .. .	٣٩٧
انها لا تتم صلاة احدكم حتى يسبغ الوضوء كما امره الله	
تعالى فيفسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ورجليه .. .. .	٤٤٨
انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم او الطوافات	٢٢٤-٢٢٣-١٦٨
انها نهت ان تضرب الاقداح بالفضة .. .. .	١٣٢
انه بلغه ان الحجاج خطب فقال امر الله تعالى بفسل الوجه	

- واليدنين وغسل الرجلين فقال انسى صدق الله وكذب  
الحجاج ( فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم ) قراها جرا ٤٤٧
- انه جمل المضمضة والاستنشاق ثلاثا للجنب فريضة .. ٤٠١
- انه تمضمض واستنشق واستنثر .. .. ٣٩٤
- انه توضأ فأخذ حفنة من ماء فرش على رجله اليمنى  
وفيها نعله ثم صنع باليسرى كذلك .. ٤٤٨
- انه توضأ ففعل رجله وقال هكذا رأيت رسول الله ( ص )  
يتوضأ .. .. ٤٥١
- انه توضأ ففعل يديه حتى اشرع في العضدين وغسل  
رجليه حتى اشرع في الساقين ثم قال هكذا رأيت  
رسول الله ( ص ) يتوضأ .. ٤٢٠
- انه توضأ فمسح رأسه ثلاثا وقال رأيت رسول الله ( ص )  
توضأ هكذا .. ٤٦٣
- ان هذين حرام على ذكور امتى حل لاثانها .. ٣١١-٣١٠
- انه رأى ابا هريرة رضى الله عنه يتوضأ ففعل وجهه  
ويديه حتى يبلغ المنكبين ثم غسل رجله حتى رفع الى  
الساقين ثم قال سمعت رسول الله ( ص ) يقول ان امتى  
ياتون يوم القيامة غرا محجلين من اثر الوضوء فمن  
استطاع منكم ان يطيل غرته فليفعل .. ٥٨-٥٧
- انه رأى رسول الله ( ص ) يمسح رأسه حتى يبلغ القذال  
وما يليه من مقدم العنق .. ٤٨٨
- انه سئل عن توبة القاتل فقال ( لا توبة له ) وسأله آخر  
فقال : ( له توبة ) ثم قال اما الاول فرأيت في عينة ارادة  
القتل فممنعته واما الثانى فجاء مستكينا قد قتل فلم  
اقتطه .. ٨٦
- انه شكى اليه الرجل يخيل اليه الشئ في الصلاة فقال  
( ص ) لا يتصرف حتى يسمع صوتا او يجد ريحا .. ٢٥٧
- انه صب على النبي ( ص ) في وضوئه في حجة الوداع بعد  
دفعه من عرفة بينها وبين المزدلفة .. ٢٨١
- انه كان لا يوقت في الخفين وقتا .. ٥٠٩
- انه كان يكره الاغتسال بالماء الشمس وقال انه يورث  
البرص .. ١٣٣

الصفحة

الخبر

- ٣٤٠ .. .. . انهكوا الشوارب .. .. .
- ٤٦٣ .. .. . انه مسح رأسه ثلاثة .. .. .
- ٤٦٢ .. .. . انه مسح رأسه مرة واحدة مع غسلة بقية الأعضاء ثلاثا ثلاثا
- ٤٤٤ .. .. . انه مسح رأسه ومؤخر أذنيه .. .. .
- ٢٠٥ .. .. . انهم قالوا فيمن نسي مسح رأسه فوجد في لحيته بللا يكفيه مسحه بذلك البلل .. .. .
- انهم كانوا مع رسول الله ( ص ) في سفر فعطشوا فارسل من يطلب الماء فجاءوا بامرأة مشركة على بعير بين مزادتين من ماء فدعا النبي ( ص ) باناء فأفرغ فيه منهما ثم قال فيه ما شاء الله ثم أعاده في المزادتين ونودي في الناس : اسقوا واستقوا فشربوا حتى رووا ولم يدعوا اناء ولا سقاء الا ملأوه وأعطى رجلا أصابته جنابة اناء من ذلك الماء وقال : أفرغه عليك ثم أمسك عن المزادتين وكانهما أشد امتلاء مما كانتا ثم أسلمت المرأة بعد ذلك هي وقومها .. .. .
- ٣١٨ .. .. . انه يورث البرص .. .. .
- ١٣٣ .. .. . ان وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء واكلوا واشربوا .. .. .
- ٣١٨ .. .. . انى نهيت عن قتل المصلين .. .. .
- ٣٤٦ .. .. . اياها ابغ دبح فقد طهر .. .. .
- ٢٦٧-٢٦٩-٢٧٠ .. .. .
- ٢٧٣ .. .. .
- ٢٣ .. .. . الائمة من قريش .. .. .
- ٤٤٤ .. .. . الاذان من الراس .. .. .
- ٢٠٧ .. .. . فاخذ الماء جديدا فمسح رأسه مقدمه ومؤخره .. .. .
- فاذا غسل رجله خرجت كل خطيئة مشتها رجلاه مع الماء او مع آخر قطر الماء حتى يخرج نقيا من الذنوب .. .. .
- ٤٤٩ .. .. . فان الشيطان لا يمل سقاء ولا يكشف اناء .. .. .
- ٢٢٢ .. .. . فان دباغها ذكاتها .. .. .
- ٢٧١ .. .. . فانهم يبعثون يوم القيامة واوداجهم تفجر دما اللون لون الدم والريح ريح المسك .. .. .
- ٣٣٠ .. .. . فوالله لان يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم ٤٠-٤٣

الصفحة

الخبر

- ٢٢٩ ... .. لا مرتهم بالسواك عند كل صلاة أو مع كل صلاة
- ٤٤ ... .. لأن اعلم بابا من العلم في أمر ونهى أحب الى من سبعين
- ٢٩٤ ... .. غزوة في سبيل الله
- ... .. لأن الصحابة في زمن عمر رضى الله عنهم قسموا القرى
- ... .. المغنومة من الفرس وهى ذبائح المجوس
- ... .. لأن النبی ( ص ) تناول ابا طلحة رضى الله عنه شعره فقسمه
- ٢٨٥ ... .. بين الناس
- ٤٢٤ ... .. واذا امرتكم بشئ فاتوا منه ما استطعتم
- ٢٨٨ ... .. وان امرأة شريت بوله ( ص ) فلم ينكر عليها
- ٢٥٦-٢٥٤ ... .. وانما لكل امرئ ما نوى
- ... .. باب من العلم نتعلمه أحب الينا من ألف ركعة تطوع وياب
- ... .. من العلم نعلمه عمل به أو لم يعمل أحب الينا من مائة
- ٤٤ ... .. ركعة تطوعا
- ... .. بعث رسول الله ( ص ) سرية فاصابهم البرد فلما قدموا
- ... .. على رسول الله ( ص ) امرهم ان يمسحوا على العصاب
- ٤٣٩ ... .. والتاخين
- ٥٠٠ ... .. بل انت نيت بهذا امرنى ربي
- ... .. بنى الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله واقام الصلاة
- ١٢٤ ... .. وايتاء الزكاة والحج وصوم رمضان
- ٥٠٣-٥٠٠ ... .. بهذا امرنى ربي
- ٤١٨ ... .. ابدان بميانها ومواضع الوضوء منها
- ٤٧٣ ... .. ابدلوا بما بدا الله به
- ٥٧ ... .. ليبلغ الشاهد منكم الغائب
- ٤٠٣-٤٠١ ... .. وبالق في الاستنشق الا ان تكون صائما
- ١٣٧ ... .. تحت البحر نار وتحت النار بحر حتى عد سبعة وسبعة
- ٤٠٢-٤٠١ ... .. تحت كل شعرة جنازة فاغسلوا الشعر واتقوا البشرة
- ٢٥٦-١٥١ ... .. وتربتها طهور
- ... .. ثبت انه ( ص ) قال في الفارة تموت في السمن « ان كان
- ١٦٦ ... .. جامدا فالتقوها وما حولها »
- ... .. ثم اخذ غرفة فجعل بها هكذا اضافها الى يده الاخرى

الصفحة

الخبر

- فغسل بها وجهه ثم قال ( هكذا رأيت رسول الله ( ص ) يتوضأ ) .. .. . ٤١٦
- ثم ادخل يديه فاغترف بهما فغسل وجهه ثلاثا .. .. . ٤١٥-٤١٦
- خمر اناءك واذكر اسم الله ولو تعرض عليه شيئا ٢٢١
- ثم ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدا منه .. .. . ٤٣٣
- ثمرة طيبة وماء طهور .. .. . ١٤١
- ثم غسل رجليه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم .. .. .
- ثم يغسل قدميه الى الكعبين كما امره الله تعالى .. .. . ٤٤٩
- جزوا الشوارب .. .. . ٣٤٠
- يجزى من السواك الاصابع .. .. . ٣٣٥
- جعلت لى الارض مسجدا وطهورا .. .. . ١٣٠-١٥١-٣٥٦
- جعل لنا رسول الله ( ص ) ثلاثا ولو استزدناه لزدنا ٥٠٨
- فجعل ينفض الماء بيده .. .. . ٤٨٣
- فليجعل فى انفه ماء ثم لينثر .. .. . ٤٠٣
- مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة .. .. . ٤٣
- حتى بلغ سبعا قال : وما بدا لك .. .. . ٥٠٦
- حرم لبوس الحرير والذهب على ذكور امتى واحل لائاتهم ٣١٠
- خلق الذكر فان لله سيارات من الملائكة يطلبون خلق الذكر فاذا اتوا عليهم خفوا بهم .. .. . ٤٣
- احفوا الشارب واعفوا اللحى .. .. . ٣٤٠
- احلقوه كله او اتركوه كله .. .. . ٣٤٧
- وحقن الدماء فى اهابها .. .. . ٢٧٤
- خرجت من الشام الى المدينة يوم الجمعة فدخلت على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال : متى اولجت خفيك فى رجليك قلت يوم الجمعة قال : فهل نزعتهما ؟ قلت لا قال اصبت السنة .. .. . ٥٠٨-٥٠٩
- خرج رسول الله ( ص ) فاذا فى المسجد مجلسان مجلس يتفقون ومجلس يدعون الله ويسألونه فقال كلا

الصفحة

الخبر

٤٣	المجلسين الى الخير اما هؤلاء افضل ، بالتعليم ارسلت
٤٥٤	ثم قعد معهم .. .. .
٦٥	خللوا بين اصابعكم لا يخلل الله بينها بالنار
٤٤٨	خيركم بعد المتين خفيف الحاز وهو الذي لا اهل له ولا ولد
٣٣١	اختتن ابراهيم النبي ( ص ) وهو ابن ثمانين سنة بالقادوم
٣٣١-٣٢٩	لخلف فم الصائم حين يخلف اطيب عند الله من ريح المسك
٤٤٩-٤٥٤	لخلف فم الصائم اطيب عند الله من ريح المسك
٣٠٢-٣٠١-٢٧٣	وخلل بين الاصابع .. .. .
٢٢٣	دباغ الاديب ذكاته .. .. .
٢٢٣	دخل ابو قتادة فسكب له وضوءا فجاءت هرة لتشرب منه
٢٢٣	فاصفي لها الاناء حتى شربت قالت كبشة : قرأني انظر
٢٢٣	اليه فقال اتمجبين يا ابنة اخي ؟ قلت : نعم قال : ان
٢٢٣	رسول الله ( ص ) قال انها ليست بنجس انما هي من
٢٢٣	الطوافين عليكم او الطوافات .. .. .
٢٢٣	دخلت على النبي ( ص ) وهو يتوضأ فرايته يفصل بين
٢٢٣	المضمضة والاستنشاق .. .. .
٢٢٣	دع ما يريك الى ما لا يزييك .. .. .
٢٢٥	دعها حتى ياتيها ربها .. .. .
٥٤١	دعها فاني ادخلتهما طاهرتين فمسح عليهما .. .. .
٤١٩	ادار الماء على مرفقيه .. .. .
٤٧	ادخله الله النار .. .. .
٤٨٤	ادنيت لرسول الله ( ص ) غسلا من الجنابة فاتيته بالتدليل
٢٢٧	قرده .. .. .
٢٢٧	الدواب والسباع والكلاب .. .. .
٤١	الدنيا ملعونة ملعون ما فيها الا ذكر الله وما والاه وعالمها
٢٩٧	ومتعلما .. .. .
٢٩٧	فادخل يده اليمنى في الاناء فعلا فمه فتمضمض واستنشق
٢٩٧	ونثر بيده اليسرى يفصل ذلك ثلاثا .. .. .
٢٩٧	ذكر وضوء النبي ( ص ) قال كان رسول الله ( ص ) يمسح
٢٩٧	المأقين وقال الاذان من الراس .. .. .
٢٩٧	ذلت طالبا فمززت مطلوبيا .. .. .

- ذهب رسول الله ( ص ) الى امرأة من الأنصار ومعه أصحابه  
فقدت له شاة مصلية فاكل واكلنا ثم حانت الظهر  
فتوضأ وصلى ثم رجع الى فضل طعامه فاكل ثم حانت  
العصر فصلى ولم يتوضأ .. .. . {٩٦  
الذهب فاغسله ثم اغسله ثم لا تعد .. .. . {٢٤٦  
مذاكرة العلم ساعة خير من قيام ليلة .. .. . {٤٤  
رايت ابا هريرة يتوضأ فغسل وجهه فاسبغ الوضوء ثم  
غسل يده اليمنى حتى اشرع في العضد ثم غسل  
اليمنى حتى اشرع في العضد ثم مسح رأسه ثم غسل  
رجله اليمنى حتى اشرع في الساق ثم اليسرى حتى  
اشرع في الساق ثم قال هكذا رايت رسول الله ( ص )  
يتوضأ .. .. . {٥٧  
رايت الرجل منا يلصق كعبه بكعب صاحبه .. .. . {٥٣-٥١  
رايت النبي ( ص ) اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه .. .. . {٨٤  
رايت خمسة من اصحاب رسول الله ( ص ) يقصون  
شواربهم ابو امامة الباهلي وعبد الله بن بسر وعقبة بن  
عبد السلمي والحجاج بن عامر الشمالي والمقدام بن  
معديكرب وكانوا يقصون شواربهم مع طرف الشفة  
٣٤٠-٣٤١  
رايت رسول الله ( ص ) توضأ ثم قال ( من توضأ نحو  
وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث نفسه فيهما غفر  
له ما تقدم من ذنبه ) .. .. . {٩٤  
رايت رسول الله ( ص ) توضأ فخلل اصابع رجله فخنصره .. .. . {٥٤  
رايت رسول الله ( ص ) فعل كما فعلت .. .. . {٥٤  
رايت رسول الله ( ص ) مسح على الخفين والخمار .. .. . {٣٩  
رايت رسول الله ( ص ) يتوضأ فمسح رأسه ما اقبل منه  
وادبر وصدغيه واذنيه مرة واحدة .. .. . {٣٠  
رايت رسول الله ( ص ) يتوضأ وعليه عمامة قطرية فادخل  
يده تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقض العمامة .. .. . {٣٩  
رايت رسول الله ( ص ) يفصل بين المضمضة والاستنشاق .. .. . {٣٨٢  
رايت رسول الله ( ص ) يمسح على الخفين على ظاهرها .. .. . {٥٤٦-٥٠١  
رايت رسول الله ( ص ) يمسح على عمامته وخفيه .. .. . {٣٩

الصفحة

الخبر

- رايت عثمان وعلياً رضي الله عنهما يتوضآن ثلاثاً ثلاثاً  
ويقولان هكذا كان وضوء رسول الله ( ص ) .. .. ٤٦١
- رايت قدح النبي ( ص ) عند أنس بن مالك فكان قد انصدع  
فلسله بفضة .. .. ٣١٣
- راى جماعة توضأوا وبقيت اعقابهم تلوح لم يمسها الماء  
فقال ويل للأعقاب من النار .. .. ٤٤٨
- راى رجلاً عليه خلوق فقال اذهب فاغسله ثم اغسله ولا تتمد  
راى رسول الله ( ص ) صبياً قد خلق بعض شعره وترك  
بعضه فنهاهم عن ذلك وقال احلقوه كله أو اتركوه كله  
رفعت الى سدرة المنتهى فاذا ورقها مثل آذان الفيلة واذا  
نبحها مثل قلال هجر .. .. ١٦٥
- روى عن على وابن عمر رضي الله عنهم انهما كانا اذا توضأ  
حركا الخاتم .. .. ٤٢٧
- روى غسل بعض الأعضاء مرة وبعضها مرتين .. .. ٤٦٤
- أرجع فأحسن وضوءك .. .. ٤٤٨-٤٨١
- أرخص لنا أن لا تنزع خفافنا .. .. ٥٠٣-٥٠٤
- قليرقه ثم ليفسله سبع مرات .. .. ٥٠٣-٥٠٤
- سألت ابن مسعود هل شهد أحد منكم مع رسول الله (ص)  
ليلة الجن قال لا ولكننا كنا مع رسول الله ( ص ) ذات  
ليلة ففقدها فالتمسناه في الأودية والشعاب فقلنا  
استطير أو اغتيل فبئنا بشر ليلة بات بها قوم فلما  
أصبحنا اذا هو جاء من قبل حراء فقلنا يا رسول الله  
فقدناك فطلبناك فلم نجدك فبئنا بشر ليلة بات بها قوم  
فقال : اتانى داعي الجن فذهبت معه فقرات عليهم القرآن  
قال فانطلق بنا فأرانا آثارهم وآثار نيرانهم .. .. ١٤١
- سألت عمر رضي الله عنه أتوضأ احدا ورجلاه في الخفين؟  
قال نعم اذا أدخلهما وهما طاهرتان .. .. ٥٤١
- سألت قيم بربضاعة عن عمقها قال : أكثر ما يكون الماء فيها  
الى العانة قلت : فاذا نقص ؟ قال دون العورة .. .. ١٣١
- سال سائل رسول الله ( ص ) فقال يا رسول الله انا نركب  
البحر وتحمل معنا القليل من الماء فان توضأتا به عطشنا



الصفحة

الخبر

- افتتوا بماء البحر ؟ فقال رسول الله ( ص ) هو الطهور  
 ١٢٧ .. .. . ماؤه الحل ميتة ..  
 سمعت رسول الله (ص) يقول له انه يستقي لك من بئر بضاعة  
 ١٢٨ .. .. . وهي بئر يلقى فيها لحوم الكلاب ..  
 سمعت رسول الله ( ص ) يقول : ان اول الناس يقضى يوم  
 القيامة عليه رجل استشهد فأتى به فعرفه نعمه فعرفها  
 قال : فما عملت فيها ؟ قال : قاتلت فيك حتى استشهدت  
 قال كذبت ولكنك قاتلت لي قال جرىء فقد قيل ثم أمر  
 به فسحب على وجهه حتى ألقي في النار ورجل تعلم  
 العلم وعلمة وقرأ القرآن فأتى به فعرفه نعمه فعرفها  
 قال : فما عملت فيها ؟ قال : تعلمت العلم وعلمته  
 وقرأت منك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت لي قال عالم  
 وقرأت القرآن لي قال قارئء فقد قيل ثم أمر به فسحب  
 ٤٦ .. .. . على وجهه حتى ألقي في النار ..  
 سمعت رسول الله (ص) يقول انما الأعمال بالنيات وانما لكل  
 امرئ ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله  
 فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها  
 ٣٦ .. .. . او امرأة ينكحها فهجرته الى ما هاجر اليه ..  
 سمعت رسول الله (ص) يقول من عرض عليه طيب فلا يردده  
 ٣٤٧ .. .. . اسبخ الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق  
 الا ان تكون صائما .. .. .  
 ٣٩٥-٣٩٣-٣٩٢ .. .. .  
 ٣٩٧ .. .. .  
 استاكوا عرضا وادهنوا غبا واكتطوا وترا .. .. . ٣٣٣  
 استاكوا لا تدخلوا على قلحا .. .. . ٣٢٤  
 استاكوا وتنظفوا واوتروا فان الله عز وجل وتر يحب الوتر ٣٣٣  
 السواك مطهرة للغم مرضاة للرب .. .. . ٣٢٨-٣٢٦-٣٢٤  
 السواك مطهرة للغم .. .. . ٣٢٥  
 مسافرين او سفرا .. .. . ٥٠٤  
 للمسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللمقيم يوم وليلة .. .. . ٥٠٦  
 شرار الناس شرار العلماء .. .. . ٤٧  
 شر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة .. .. . ٤٨٨

الصفحة	الخبر
٦٣	المتشيع بما لم يعط كلابس ثوبى زور
٤٧	اشد الناس عذابا يوم القيامة عالم لا ينتفع به
٢٤٦	يتشبه بالنساء
٢٨٢	صبيت على النبي ( ص ) فى الحضر والسفر فى الوضوء
	صبيت على رسول الله ( ص ) فى وضوئه ثم أهويت لانزع
٥٤١	خفيه فقال دعمهما فاني ادخلتهما طاهرتين فمسح عليهما
٢٣٩	صبرا آل ياسر فان موعدكم الجنة
٢٨١	صبوا على النبي ( ص ) الماء فتوضأ
٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦	سلاة بسواك خير من سبعين صلاة بغير سواك
	الصعيد الطيب وضوء المسلم وان لم يجد الماء عشر
٤٠١-٤٠	سنتين فاذا وجد الماء فليمسح بشرته
٥٠٩-٣٥٦	الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر سنتين
٢٨١	فصب عليه ( ص ) فى وضوئه ذات ليلة فى غزوة تبوك
٤٠٧	ضرب الماء على وجهه ثم القم ابهاميه ما ابتل من اذنيه
٤٩	طلب العلم فريضة على كل مسلم
١٤٤-١٢٠	طهور اناء احدهم اذا ولغ فيه الكلب ان يفسله سبعا
٢٥٧	الطهور شطر الايمان
٢٧٦-٢٧٧-٢٨٠	يطهرها الماء والقرظ
١٤٢	يطهره ما بعده
	عبد الله بن زيد رضى الله عنه وصف وضوء رسول الله (ص)
	فمسح بيديه فاقبل بهما وادبر بدا مقدمة راسه ثم
٤٢٣	ذهب بهما الى قفاه
٤٨٣	عرضت يوم أحد على النبي (ص) وانا ابن ثلاث عشرة سنة
	عشر من الفطرة قض الشارب واعطاء اللحية والسواك
	واستنشاق الماء وقص الاظافر وغسل البراجم وتنشف
	الابط وحلق العانة وانتقاص الماء قال مصعب بن شيبة
٢٣٨-٢٣٧	أحد رواته ونسيت العاشرة الا ان تكون المضمضة
٥١	علموهم ما ينجون به من النار
٥٥	على رسلكما انما هي صفة بنت حبي
٤٩٥	عمدا صنعته يا عمر

- اعطيت امتي في شهر رمضان خمسا قال واما الثانية فانهم  
 ٢٣١ يمسون واخلوف افواههم اطيب عند الله من ريح المسك
- ٤٤ العالم اعظم اجرا من الصائم القائم الفازي في سبيل الله  
 تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية وطلبه عبادة ومذاكرته  
 تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه من لا يعلمه صدقة  
 ٤١ وبذله لاهله قسرية .. .. .
- تعلموا العلم وتعلموا مع العلم السكينة والوقار وتواضعوا  
 ٥٩ لمن تعلمون منه .. .. .
- ٣٢ تعلموا قبل الظانين .. .. .  
 تعلمون ان رسول الله ( ص ) نهى عن ركوب جلود الثور ؟  
 ٢٩٤ قالوا : نعم .. .. .
- ٣٤٣-٣٤٢ واعفوا للحي .. .. .
- ٣٢١ غطوا الاناء واوكوا السقاء .. .. .  
 اغتسل فتظر لمعة في بدنه لم يصبها الماء فاخذ شعرا من  
 ٢٠٥ بدنه عليه ماء فامره على ذلك الموضع .. .. .
- ٣٨٧ ففسل اليد ثلاثا .. .. .
- ٤٥٣ ففسل رجله اليمنى الى الكعبين ثم اليسرى كذلك .. .. .
- ٢٢٧ يفسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا ومن ولوغ الهرة مرة  
 ٤١-٤٣ فضل العالم على العابد كفضلي على ادناكم .. .. .
- ٤١-٤٣ فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد .. .. .
- ٤٣ فقيه واحد افضل عند الله من الف عابد .. .. .
- ٣١٨ افرغه عليك .. .. .
- ٤٣ افضل العبادة الفقه .. .. .  
 الفطرة عشرة المضمضة والاستنشاق والسواك وقص  
 الشارب وتقليم الاظافر وغسل البراجم ونف الابط  
 ٣٣٧ والانتضاح بالماء والختان والاستحدا .. .. .
- ٦٩ تفقهوا قبل ان تسودوا .. .. .
- ٣٢٨ لغرضت عليهم السواك مع الوضوء .. .. .
- ٣٣٢ قال ابن عمر يستاك اول النهار وآخره .. .. .
- قال رسول الله ( ص ) في المسح على الخفين للمسافر ثلاث  
 ٥٠٩ وللمقيم يوم .. .. .

- قال رسول الله ( ص ) لبلال رضى الله عنه حدثنى بارجى  
عمل عملته فى الاسلام فانى سمعت دق نعليك بين يدي  
فى الجنة فقال ما عملت عملا ارضى عندى من انى لم  
اتطهر طهورا فى ساعة من ليل او نهار الا صليت بذلك  
الطهور ما كتب لى ان اصلى .. .. . ٤٩٣-٤٩٤
- قالت كان رسول الله ( ص ) يعجبه التيمن فى شأنه كله فى  
طهوره وترجله وتنعله .. .. . ٤١٨
- قالوا لجبرير انما كان هذا قبل نزول المائدة فقال جبرير  
وما اسلمت الا بعد نزول المائدة .. .. . ٥٠١
- قدم النبى ( ص ) الى المدينة وهم يجيئون اسنمة الابل  
ويقطعون البات الغنم فقال ما يقطع من البهيمة وهى  
حية فهو مبيته .. .. . ٢٩٧
- قدموا قريشا وتعلموا من قريش .. .. . ٢٩
- قلت يا رسول الله امسح على الخف ؟ قال نعم قلت يوما  
قال ويومين قلت وثلاثة قال نعم وما شئت .. .. . ٥٠٥
- قلت يا رسول الله انا بارض قوم اهل كتاب افناكل فى  
آيتهم فقال ان وجدتم غيرها فلا تاكلوا فيها وان لم  
تجدوا فاغسلوها واكلوا فيها .. .. . ١٣٨
- قوله ( ص ) لاسماء بنت ابى بكر الصديق رضى الله عنهما  
فى دم الحيض يصيب الثوب « حثيه ثم اقرصيه ثم  
اغسله بالماء » .. .. . ١٣٨
- اقرؤكم ابى .. .. . ٤٦١
- اقيموا صفوفكم .. .. . ٤٥١-٤٥٢
- تقاتلون بين يدي الساعة قوما نعالهم الشعر وفى رواية  
يلبسون الشعر ويمشون فى الشعر. وجوههم كالمجان  
المطرقة حمر الوجوه صفار الاعين ذلف الانوف .. .. . ٢٩٥
- وقد رايت رسول الله ( ص ) يتوضأ بفضلها .. .. . ٢٢٤
- يقرب الوضوء .. .. . ٣٩٤
- كان ابن عمر لا يشرب فى قلدح فيه حلقة فضة ولا ضبة فضة  
كان آخر قول ابراهيم ( ص ) حين القى فى النار حسبى الله  
ونعم الوكيل .. .. . ١٢٣

- كان اذا اغتسل من الجنابة يتوضأ فيغسل وجهه وينضح  
في عينيه .. .. . ٤٠٤
- كان اذا توضأ حرك خاتمه .. .. . ٤٢٧
- كان اذا دخل بيته بدأ بالسواك .. .. . ٣٢٨
- كان الماء قلتين بقلال هجر لم يحمل خبثا .. .. . ١٧١
- كان النبي ( ص ) اذا توضأ امر الماء على مرفقيه .. .. . ٤١٩
- كان النبي ( ص ) لا يرد الطيب .. .. . ٣٤٧
- كان للنبي (ص) مكحلة يكتحل منها كل ليلة في كل عين ثلاثة ٣٢٤
- كان النبي ( ص ) يتوضأ عند كل صلاة قلت كيف كنتم  
تصنعون قال يجزى احدنا الوضوء ما لم يحدث .. ٤٩٦
- كان النبي ( ص ) يأخذ أو يقص من شاربه وكان ابراهيم  
خليل الرحمن يقطعه .. .. . ٣٤٠
- كان اهل الكتاب يسدلون اشعارهم وكان المشركون يفرقون  
رءوسهم وكان رسول الله ( ص ) يحب موافقة اهل  
الكتاب فيما لم يؤمر به فسدل رسول الله ( ص )  
ناصيته ثم فرق بعده .. .. . ٣٤٦
- كانت قبعة سيف رسول الله ( ص ) من فضة .. .. . ٣١٣
- كانت لرسول الله ( ص ) خرقة يتنشف بها بعد الوضوء ٤٨٤
- كانت يد رسول الله ( ص ) اليمنى لظهوره وطعامه وكانت  
اليسرى لخلائه وما كان من اذى .. .. . ٤١٨
- كانت يده ( ص ) اليسرى لخلائه وما كان من اذى .. ٣٩٧
- كان رسول الله (ص) اذا قام من النوم يثوص فاه بالسواك ٣٢٥-٣٢٤
- كان رسول الله ( ص ) يأمرنا اذا كنا مسافرين أو سفرا  
أن لا نزرع خفافنا ثلاثة ايام ولياليهن الا من جنابة لكن  
من غائط أو بول أو نوم ثم عدت بعد ذلك وضوءا .. ٥٠٣
- كان رسول الله ( ص ) يتوضأ عند كل صلاة وكان احدنا  
يكفيه الوضوء ما لم يحدث .. .. . ٤٩٥
- كان رسول الله ( ص ) يخرج فيقضي حاجته فأتيه بالماء  
فيتوضأ ويمسح على عمامته وموقيه .. .. . ١٣٩
- كان رسول الله ( ص ) يكنى اصحابه اكراما لهم تسنية  
لامسورهم .. .. . ٥٩

- ٢٨٥ .. .. كان طهورا لجميع بدنه أو لما مر عليه الماء .. ..  
 كان في السنة ليلة يترك فيها وباء لا يمر باناء ليس عليه  
 ٣٢٢ غطاء أو سقاء ليس عليه وكاء إلا نزل فيه من ذلك الرباء  
 كان نبي الله ( ص ) يستاك فيعطيني السواك لأغسله فأبدا  
 ٣٣٦ به فاستاك ثم أغسله فأدفعه إليه .. ..  
 كان نعل سيف رسول الله ( ص ) من فضة وقيعة سيفه  
 ٣١٢ فضة وما بين ذلك حلق فضة .. ..  
 ٣٤٣ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها .. ..  
 ٣٣٦ كان يحب التيامن في تطهره وترجله وشأنه كله .. ..  
 ٤٠٨ كان يخلل لحيته .. ..  
 كان يقول في سجوده سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه  
 ٤٤٤ وبصره .. ..  
 ٤٠٥ كان يمسح المأقين في وضوئه .. ..  
 ١٣٧ كرها الوضوء به .. ..  
 كفى بالعلم شرفا أن يدعيه من لا يحسنه ويفرح إذا نسب  
 إليه وكفى بالجهل ذما أن يتبرأ منه من هو فيه ٤١  
 كلا المجلسين إلى الخير أما هؤلاء أفضل ، بالتعليم أرسلت  
 ٤٣ ثم قعد معهم .. ..  
 ١١٧ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع  
 ٨١ كل أمر ذي بال لا يبدأ بالحمد لله فهو أجزم .. ..  
 ١١٧ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع .. ..  
 ٣٨٥ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله أو يذكر الله .. ..  
 ١١٧ كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم .. ..  
 ٥١ كلكم راع ومسئول عن رعيته .. ..  
 كما استقدر النبي ( ص ) الضب وتركه فقلل احرام هو ؟  
 ٢٠٦ قال لا ولكنني أعافه .. ..  
 كنا نأتي أبا سعيد الخدري رضي الله عنه فيقول مرحبا  
 لوصية رسول الله ( ص ) أن النبي ( ص ) قال ( أن  
 الناس لكم تبع وإن رجلا يأتوكم من أقطار الأرض  
 يتفقون في الدين فإذا أتوكم فاستوصوا بهم خيرا ) ٥٣  
 ٩٩ كنا نجامع فنكسل ولا نفتسل .. ..

- كنت خلف أبى هريرة رضى الله عنه وهو يتوضأ للصلاة  
فكان يمر يده حتى تبلغ إبطيه يا أبا هريرة ما هذا  
الوضوء فقال سمعت خليلي ( ص ) يقول تبلغ الحلية  
من المؤمن حيث يبلغ الوضوء .. .. ٥٧
- كنت في الوفد الذين أتوا رسول الله ( ص ) من عبد القيس  
فرودنا الأراك نستاك به فقلنا يا رسول الله عندنا الجريد  
ولكن تقبل كرامتك وعطيتك فقال اللهم اغفر لعبد  
القيس أسلموا طائعين غير مكرهين اذ قعد قوم لم  
يسلموا الا حرا با موتورين .. .. ٣٣٦
- كنت في الوفد يعنى وفد عبد القيس الذين وفدوا على  
رسول الله ( ص ) فأمر لنا بآراك فقال استاكوا بهذا  
كنت مع رسول الله ( ص ) فانتهى الى سباطة قوم فبال  
قائما فتوضأ فمسح على خفيه .. .. ٥٠٢
- أكثرت عليكم في السواك .. .. ٣٢٥
- أكرم الناس على جليسى الذى يتخطى الناس حتى يطس  
الى لو استطعت الا يقع الذباب على وجهه لفعلت .. ٥٨
- أكشف لحيتك فانها من الوجه .. .. ٤١٣
- لكل شيء عماد وعماد هذا الدين الفقه وما عبد الله بأفضل  
من فقه الدين .. .. ٤١
- يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل  
الحمائم لا يريحون رائحة الجنة .. .. ٣٤٥
- لا أحله لغتسل وهو لشارب حل ويل .. .. ١٣٧
- لا بأس بجلد الميتة اذا دبغ ولا بشعرها اذا غسل .. ٢٩٢-٢٩١
- لا تأكلوا الربا .. .. ٣٠٦
- لا تبكوا على أخى بعد اليوم .. .. ٣٤٧
- لا تتركوا النار في بيوتكم حين تنامون .. .. ٣٢٣
- لا ترسلوا فواشيكم وصبيانكم اذا غابت الشمس حتى  
تذهب فحمة العشاء .. .. ٣٢٣
- لا تسأل الإمارة فانك ان اعطيتها من مسألة وكلت اليها  
وان اعطيتها من غير مسألة اعنت عليها .. ٧٣
- لا تشربوا في آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها  
فانها لهم في الدنيا ولكم في الآخرة .. .. ٣٠٤-٣٠٣-٣٠٢

الصفحة	الخبر
١١٩	لا تفضلوا بين الأنبياء .. .. .
١١٩	لا تفضلوني على يونس .. .. .
٣٤٤	لا تنتفوا الشيب فانه نور المسلم يوم القيامة .. .. .
٣٤٩	لا تنهكي فان ذلك احظى للمرأة واحب الى البعل .. .. .
٤٠ - ٤٢	لا حد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها
٨٩	لا تكاح الا بولي .. .. .
٣٨٤	لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه .. .. .
٣٨٧	لا وضوء لمن لم يسم الله ؟؟ .. .. .
٣٠٦	لا ولكنى اعافه .. .. .
٢٠٤	لا يبول احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه .. .. .
١٦٦-١٦٦-١٦٦	لا يبول احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه .. .. .
٢٠٤-٢٠٣	لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ولا يغتسل فيه من جابة .. .. .
	لا يزال الرجل عالما ما تعلم فاذا ترك العلم وظن انه قد استغنى واكتفى بما عنده فهو اجهل ما يكون .. .. .
٥٦	لا يزال هذا الامر في قریش .. .. .
٢٣	لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب .. .. .
٢٠٦	لا يغتسل احدكم في الماء الدائم وهو جنب فقيل لابی هريرة .. .. .
٢٠٤	كيف يفعل ؟ قال يتناوله تناولا .. .. .
٦٨	لا استطاع العلم براحة الجسد .. .. .
٣٥٨	لا يقبل الله صلاة بغير طهور .. .. .
٢٥٧-٢٢٠	لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا .. .. .
٥٨	لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه .. .. .
	لبستهما يوم الجمعة واليوم يوم الجمعة ثمان قال أصبت السنة .. .. .
٥٠٩	لعن الله المشبهين بالنساء من الرجال .. .. .
٣٤٦	لم اكن ليلة الجن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ووددت اني كنت معه .. .. .
١٤١	لن يشبع مؤمن من خير حتى يكون منتهاه الجنة .. .. .
٤١	لو أخذتم اهابها .. .. .
٢٨٠-٢٧٧-٢٧٦	



- لو ان احدكم اذا اتى اهله قال : باسم الله اللهم جنبنا  
الشيطان وجنب الشيطان ما رزقنا فقضى بينهما ولد  
لم يضره الشيطان ٢٨٥ .. .. .
- لو كان الدين بالراى كان اسفل الخف اولى بالمسح من  
اعلاه وقد رايت رسول الله (ص) يمسح على ظاهر خفيه ٥٤٨
- لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل صلاة ٢٢٧-٢٢٥
- لولا ان اشق على امتى لامرتهم بالسواك عند كل وضوء ٢٢٨
- لينوا لمن تعلمون ولين تعلمون منه ٥٩ .. .. .
- ليس في الماء والقرظ ما يطهره ٢٧٦ .. .. .
- فلا تخفروا الله في ذمته ٤٨ .. .. .
- ما ازداد عبد علما فازداد في الدنيا رغبة الا ازداد من الله  
بعدا ٤٧ .. .. .
- ماتت شاة لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة تعنى  
الشاة فقال رسول الله (ص) فهلا اخذتم مسكها فقالت  
ناخذ مسك شاة قد ماتت ٢٧١ .. .. .
- ماتت لنا شاة فدبفنا مسكها ثم مازلنا ننبذ فيه حتى  
صار شاة ٢٧٥-٢٧١ .. .. .
- ما تركت بعدى فتنة هي اضر على الرجال من النساء ٦٦ .. .. .
- ما كان لاحدنا الا ثوب واحد تحيض فيه فاذا اصابه شيء  
من دم قالت بريقها فمصته بظفرها ١٤٢ .. .. .
- ما لم يفس الكبائر ٢٩٥ .. .. .
- ما منكم من احد يتوضا فيبلغ او يسبح الوضوء ثم يقول  
اشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله  
الا فتحت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من ايها شاء ٤٨٢
- ما منكم من احد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ثم يستنشق  
ويستنثر الا جرت خطايا فيه وخبائسه مع الماء ٣٩٢-٣٩٢
- ما منكم من احد يقرب وضوءه فيتمضمض الا خرت خطايا  
وجهه وفيه وخبائسه مع الماء الى ان قال ثم يمسح  
رأسه الا خرت خطايا رأسه من اطراف شعره مع الماء ثم  
يفسل قدميه الى الكعبين الا خرت خطايا رجليه من  
انامله مع الماء ٤٤٨ .. .. .

الصفحة

الخبر

- ما منهم من يحدث بحديث الا ود ان اخاه كفاه اياه  
ولا يستغنى عن شيء الا ود ان اخاه كفاه الفتيا .. ٧٣
- ما نحن لولا كلمات الفقهاء .. .. ٤٤
- ما نقصت صدقة من مال وما زاد الله عبدا بعفو الا عزا  
وما تواضع احد لله الا رفعه الله .. .. ٥٨
- مرضت فأتاني رسول الله ( ص ) وأبو بكر رضى الله عنه  
يعوداننى فوجدانى قد أغشى على فتوضأ النبى ( ص )  
ثم صب وضوءه على فافقت .. .. ٢٥٣
- مر على النبى ( ص ) رجال يجرون شاة لهم مثل الحمار  
فقال ( ص ) لو أخذتم اهابها قالوا انها ميتة فقال  
رسول الله ( ص ) يطهرها الماء والقرظ .. .. ٢٧٦-٢٧٧-٢٨٠
- مسح الرأس ثلاثة هكذا رايت رسول الله ( ص ) توضأ .. ٤٥٩
- مسح الرقبة امان من الفل .. .. ٤٨٩-٤٩٩
- مسح رأسه ببلل لحيته .. .. ٢٠٥
- مسح رأسه وقال بالوسطيين من اصابعه فى باطن اذنيه  
والابهامين من وراء اذنيه .. .. ٤٤٤
- مسح على الخفين وبناصيته وعلى العمامة .. .. ٤٣٩
- مع كل صلاة .. .. ٣٢٥
- من احدث فى ديننا ما ليس فيه فهو رد .. .. ٤٨٨
- من اذى فقيها فقد اذى رسول الله ( ص ) ومن اذى رسول  
الله ( ص ) فقد اذى الله عز وجل .. .. ٤٨
- من افتى عن كل ما يسأل فهو مجنون .. .. ٧٣
- من السنة اذا دخلت المسجد ان تبدأ برجلك اليمنى واذا  
خرجت ان تبدأ برجلك اليسرى .. .. ٤١٩
- من السنة قص الشارب ونتف الابط وتقليم الاظافر ..  
من ترك موضع شعرة من الجنابة لم يغسلها فعل بها  
كذا وكذا من النار .. .. ٤٠١
- من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله عز وجل لا يتعلمه  
الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم  
القيامة يعنى ريحها .. .. ٤٧
- من تعلم علما ينتفع به فى الآخرة يريد به عرضا من الدنيا  
لم يرح رائحة الجنة .. ..

الصفحة

الخبر

- من توضاً ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده  
 ورسوله قبل أن يتكلم غفر له ما بين الوضوءين ٤٨٢ ..
- من توضاً على طهر كتب الله له عشر حسنات ٤٩٥ .. ..
- من توضاً فأحسن الوضوء ثم قال ثلاث مرات : أشهد أن  
 لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده  
 ورسوله فتحت له ثمانية أبواب الجنة من أيها شاء دخل ٤٨٢
- من توضاً فأحسن وضوءه ثم قال : أشهد أن لا اله الا الله  
 وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله صادقا من  
 قلبه فتح الله له ثمانية أبواب من الجنة يدخلها من أي  
 باب شاء ٤٨٢-٤٨١ .. .. .
- من توضاً فقال : أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك  
 له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ٤٨٢ .. ..
- من توضاً فليجعل في أنفه ماء ثم لينثره ٤٠١ .. ..
- من توضاً مرتين آتاه الله أجره مرتين ٤٦٠ .. ..
- من توضاً نحو وضوئي هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث  
 نفسه فيهما غفر له ما تقدم من ذنبه ٤٩٤ .. ..
- من توضاً وذكر اسم الله تعالى عليه كان ظهور لجميع بدنه  
 من توضاً وقال : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله  
 الا أنت استغفرك وأتوب اليك كتب في رقبته ثم طبع  
 بطابع فلم يفتح الى يوم القيامة ٤٨٢ .. ..
- من توضاً ولم يذكر اسم الله عليه كان ظهورا لما مر عليه الماء  
 من حق العالم عليك أن تسلم على القوم عامة وتخصه  
 بالتحية وأن تجلس امامه ولا تشير عنده بينك  
 ولا تعمدن بعينك غيره ولا تقولن : قال فلان خلاف قوله  
 ولا تفتابن عنده احدا ولا تسار في مجلسه ولا تأخذ  
 بثوبه ولا تلح عليه اذا كسل ولا تشبع من طول صحبته  
 فانما هو كالنحلة ينتظر متى يسقط عليك منها شيء ٦٧
- من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع ٤٠ ..
- من دعا الى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه  
 لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا ومن دعا الى الضلالة  
 كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه لا ينقص ذلك من  
 آثامهم ٤٠-٤٣ .. .. .

الصفحة	الخبر
٥٦	من رق وجهه رق علمه
٨٦	من سب أصحابي فاقتلوه
	من سلك طريقا يتنقى فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها لطالب العلم رضاء وان العالم ليستغفر له من في السموات ومن في الأرض حتى الحيتان في الماء وفضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب وان للعلماء ورثة الانبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن اخذه اخذ بحظ وانور به
٤١-٤٣	من شرب في اثناء من ذهب او فضة فانما يجرجر في بطنه نارا من جهنم
٢٠٤	من صلى الصبح فهو في ذمة الله فلا يطلبنكم الله بشيء من ذمته
٤٨	من صلى في كل يوم اثنتي عشرة ركعة سوى الفريضة بنى الله له بيتا في الجنة
٤٧	من طلب الحديث لغير الله مكر به
	من طلب العلم ليسارى به السفهاء ويكاثر به العلماء او يصرف به وجوه الناس اليه فليتبوا مقعده من النار
٤٧	من عادى لي وليا فقد اذنته بالحرب
٤٧	من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد
٤٨٨	من قال يعني اذا خرج من بيته باسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله يقال له كفيت ووقيت وتنحى عنه الشيطان
٣٢٣	من قتل عبده قتلناه
٨٦	من كان له شعر فليكرمه
٣٤٤	من لم يأخذ من شارب فليس منا
٣٤٠	من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة
٣٢١	من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين
٤٠-٤٣	الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير طعمه او ريحه
١٦٠-١٦٧-١٧٥	
٢٠٤-٢١١	
٤٠٣	المضمضة والاستنشاق ثلاثا فريضة

الصفحة

الاحاديث

- المضمضة والاستنشاق من الوضوء الذي لابد منه .. ٤٠٠
- امشط بمشط عاج .. .. . ٢٩٢
- تمضمض واستنشق ثلاث مرات من غرفة واحدة .. ٢٩٨
- تمضمضوا واستنشقوا .. .. . ٤٠٠
- فمسح راسه بفضل ماء في يده .. .. . ٢٠٥
- فتمضمض مع الاستنشاق بماء واحد .. .. . ٢٩٢
- فتمضمض واستنشق من كف واحدة فعل ذلك ثلاثا .. ٢٩٨
- فتمضمض واستنشق واستنثر ثلاثا بثلاث غرفات .. ٢٩٨
- فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل .. .. . ٤٥٩
- فمن زاد على هذا فقد أساء .. .. . ٤٦٠
- ومسح برأسه .. .. . ٤٦٣
- ومسح برأسه بماء غير فضل يديه وغسل رجليه .. ٢٠٧
- يمسح المسافر ثلاثة أيام .. .. . ٥١٢
- ناولت النبي ( ص ) بعد اغتساله ثوبا فلم يأخذه وانطلق وهو ينفض يديه .. .. . ٤٨٣
- نعم النساء نساء الانصار لم يمنعن الحياء أن يتفقهن في الدين .. .. . ٥٦
- نعم وبما افضلت السباع .. .. . ٢٢٦
- نهانا رسول الله ( ص ) أن يمشط أحدنا كل يوم .. ٢٤٥
- نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة .. .. . ٢٠٦
- نهى رسول الله ( ص ) عن القزع .. .. . ٢٤٦
- نهى عن بيع اللحم بالحيوان .. .. . ١٠٠
- نهى عن الترجل الا غبا .. .. . ٢٤٤
- نهينا عن التكلف .. .. . ٦٣
- الناس تبع لقريش في الخير والشر .. .. . ٢٣
- النبيذ وضوء من لم يجد الماء .. .. . ١٤٠
- النهى عن الحدد فوق ثلاثة أيام .. .. . ٨٥
- انشدك الله هل تعلم ان رسول الله ( ص ) نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها ؟ قال نعم .. .. . ٢٩١

الاحاديث	الصفحة
هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به .. .. .	٤٦٥-٤٦٦
هذا وضوئى ووضوء الانبياء قبلى ووضوء خليلى ابراهيم	٤٦٠
هكذا امرنى ربه .. .. .	٤٠٩-٤١٠
هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم	٢٨٨
هكذا اخذوا اهابها فادفعوه فانتفعوا به .. .. .	٢٧٥-٢٧٠
هل فى اداوتك ماء ؟ قال لا الا نبذ تمر قال ثمرة طيبة وماء	
طهور وتوضأ به .. .. .	١٤٠
هو الطهور ماؤه الحل ميتته .. .. .	١٢٧-١٣٠-١٣٧
٨٣	
فهلا اخذتم مسكها .. .. .	٢٧١
والذى نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله	
من ريح المسك يوم القيامة .. .. .	٣٣١
وصف وضوء رسول الله ( ص ) فتوضأ ثلاثا ثلاثا .. .. .	٤٦١
وضوء النبى ( ص ) من بثر بضاعة .. .. .	١٦٣
وقت لنا فى قص الشارب وتقليم الاظافر ونتف الابط وحلق	
العانة ان لا نترك اكثر من أربعين ليلة .. .. .	٣٣٩
توضأ النبى ( ص ) فمسح راسه بفضل ماء كان فى يده .. .. .	٢٠٧
توضأ النبى ( ص ) مرة مرة .. .. .	٤٦٥
توضأ النبى ( ص ) من مزادة مشركة .. .. .	٣١٨
توضأ ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء فمن زاد على هذا او	
نقص فقد اساء وظلم .. .. .	٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨
وتوضأ عمر بالحميم من بيت نصرانية والحميم الماء الحار	٣١٩
توضأ عمر من جر نصرانى .. .. .	٣١٩
توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رايت رسول الله	
( ص ) فعل كما فعلت .. .. .	٥٤٤
توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه .. .. .	٤٠٨
توضأ كما امرك الله .. .. .	٣٨٧-٣٩٣-٤٠٢
توضئوا بكلم الله .. .. .	٢٨٥
وضأت رسول الله ( ص ) فى غزوة تبوك فمسح اعلى الخف	
واسفله .. .. .	٥٤٦

- ٤٤٨ .. .. . ويل للأعقاب من النار .. .. .
- ٤٤٢ .. يتوضأ فأخذ لأذنيه ماء خلاف الماء الذي أخذ لراسه ..
- يا أيها الناس من علم شيئاً فليقل به ومن لم يعلم فليقل  
الله أعلم فان من العلم أن يقول عالم يعلم الله أعلم قال  
الله تعالى لنبيه ( ص ) قل ما أسألكم عليه من أجر  
وما أنا من المتكلفين .. .. . ٦٣
- ٢٩٢ يا ثوبان اشتر لفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج  
يا حملة العلم اعملوا به فانما العلم من عمل بما علم ووافق  
علمه عمله وسيكون اقوام يحملون العلم لا يجاوز تراقيهم  
يخالف عملهم علمهم ويخالف سريرتهم علانيتهم يجلسون  
حلقاً يباهى بعضهم بعضاً حتى أن الرجل ليفضب على  
جليبه أن يجلس الى غيره ويدعه أولئك لا تصعد  
أعمالهم في مجالسهم تلك الى الله تعالى .. .. . ٤٧
- ١٣٣ يا حمراء لا تفعلوا هذا فانه يورث البرص .. .. .
- يا رسول الله اتوضأ من بئر بضاعة وهي بئر يلقى فيها  
الحيض ولحم الكلاب والنتن فقال رسول الله ( ص )  
ان الماء طهور لا ينجسه شيء .. .. . ١٢٧-١٢٨-١٢٧
- يا رسول الله انى امرأة اطيل ذيلى فاجره على المكان القدر  
فقال ( ص ) يطهره ما بعده .. .. . ١٤٢
- يا رويفع لمل الحياة ستطول بك واخبر الناس انه من عقد  
لحيته أو تقلد وترا أو استنجدى برجيع دابة أو عظم  
فان محمداً منه برىء .. .. . ٣٤٤
- يسير الفقه خير من كثير العبادة .. .. . ٤٣

## ثالثاً - الأشعار الاستشهادية

٢٥

اضحت بفضل أبى اسحق ناطقة  
صحائف شهدت بالعلم والورع  
بها الماتى كسلك العقد كامة  
واللفظ كالدر سهل جد معتنع  
راى العلوم وكانت قبل شاردة  
فخازها الألمى التدب فى اللمع  
لا زال علمك ممدوداً برادقه  
على الشريعة متصوراً على البدع  
أبو الخطاب

٤٩٩

ألا هل اتاه والحوادث جمة  
بأن امرئ القيس بن تملك يبقرا  
امرؤ القيس

٤٥

العلم زين وتشريف لصاحبه  
فاطلب هديت فنون العلم والآداب  
لا خير فيمن له أصل بلا أدب  
حتى يكون على مازانه حديبا  
كم من كريم أخى عى وطمطممة  
فدم لدى القوم معروف إذا انتسبا  
فى بيت مكرمة أبأؤه نجب  
كانوا الرءوس فأسمى بعدهم ذنباً  
وخامل مقرف الأباء ذى أدب  
نال المعالى بالآداب والرتب  
أسمى عزيزاً عظيم الشأن مشتهراً  
فى خده صعر قد ظل محتجبا  
العلم كنز وذخر لا نفاذ له  
نعم القرين إذا ما صاحب صحبا  
قد يجمع المرء ما لا ثم يحرمه  
عما قليل فيلقى الذل والحربا  
وجامع العلم مضبوط به أبدا  
ولا يحاذر منه الفتوت والسلبا  
يا جامع العلم نعم الذخر تجمعه  
لا تعدلن به درا ولا ذهباً

أبو الأسود الدؤلى



٤٩٩ ألم يأتيك والآنبياء تنمى  
بما لاقت لبون بنى زياد  
شاعر

٤٩٩-١١٩ إليك - أبيت اللعن كان كلالها  
الى الماجد القرم الجواد الحمد  
شاعر

٢٥ ن شئت شرع رسول الله مجتهدا  
تفتى وتعلم حقا كل ما شرعا  
فاقصده هديت أبا اسحق مفتنما  
وادرس تصانيفه ثم احفظ اللما  
الحسن القيروانى

٤٥ تعلم فليس المرء يولد عالما  
وليس أخو علم كمن هو جاهل  
وان كبير القوم لا علم عنده  
صغير اذا التفت عليه المحافل

١٣٢ تلونت ألوانا على كثرة  
وخالط عذبا من اخائك مالح  
محمد بن حازم

٢٥ سقيا لمن صنف التنبيه مختصرا  
الفاظه الفخر واستقصى معانيه  
ان الامام أبا اسحق صنفه  
له والدين لا للكبر والتب  
رأى علوما عن الأنعام شاردة  
فحازها ابن على كلها فيه  
بقيت للشرع ابراهيم منتصرا  
تذود عنه أعاديته وتحببه  
ابن السمعاني

٤٩٩ سمالك شوق بعد ما كان اقصرا  
وحلت سليمى بطن قلبى فعرعرا  
امرؤ القيس

١١١

صبرا جميلا ما اسرع الفرجا  
من صديق الله في الامور نجبا  
من خشي الله لم ينسله اذى  
ومن رجا الله كان حيث رجا  
الربيع

٤٦

صدر المجالس حيث حل لبيها  
فكنى اللبيب وانت صدر المجلس  
شاعر

٤٦

عاب التفقه قوم لا عقول لهم  
وما عليه اذا عابوه من ضرر  
ماضر شمس الضحى والشمس طالعة  
ان لا يري ضوءها من ليس ذا بصر  
شاعر

١٣٠

عذاب الثنايا ريقهن طهور  
جرير

٤٥

علم العلم من اتاك لعلم  
واغتنم ما حيت منه الدعاء  
وليكن عندك الغنى اذا ما  
طلب العلم والفقر سواء  
شاعر

٢٧٤

فشكت بالرمح الاصم اهابه  
عنتره

١٢٠

لاهم ان المسء يحـ  
سمى رحله فامنع رجالك  
وانصر على آل الصليـ  
ب وعابديه اليوم آلك  
عبد المطلب

٢٧٤

لا يدخران من الايفام باقية  
حتى تكاد تفرى عنهما الاهب  
ذو الرمة

- ٤٠٥ لقد باع شهر دينه بخريطة  
فمن يامن القراء بمدك يا شهر  
شاعر
- ١٥٧ لم تر عيناى وتسمع اذنى  
احسن نظما من كتاب المزنى  
منصور الفقيه
- ٤٤٩ لم يبق الا اسير غير منفلت  
وموثق فى عقال الاسر مكبول  
شاعر
- ٥٠١ لولا جرير هلك بجيله  
نعم الفتى وبئت القبيله  
شاعر
- ٤٦ ما الفخر الا لاهل العلم انهموا  
على الهدى لمن استهدى ادلاء  
وقدر كل امرىء ما كان يحسنه  
والجاهلون لاهل العلم اعداء  
شاعر
- ٢٢٥ والله لو كنت بهذا خالسا  
ما كنت عبدا اكل الابارصا  
شاعر
- ١٣٢ ولو تفلت فى البحر والبحر مالح  
لاصبح ماء البحر من ربقها عذبا  
عمر بن ابي ربيعة
- ٢٨ وليس يصح فى الازهان شىء  
اذا احتاج النهار الى دليل

## رابعاً - الأعلام

٦٥	الأجرى = أبو بكر
٢٤	آدم
٣٦	أصف بن علي أصغر فيضى
٤٦٠ ، ٤٤٨ ، ٣٥٢ ، ٣٤٠	إبراهيم أبو الأنبياء عليهم السلام
٦٥	إبراهيم الأجرى
٥٠١ ، ٦٥	إبراهيم بن أدهم
٢٢٥	إبراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة
٢٨٦	أبو إبراهيم = اسماعيل بن يحيى المزنى
١٧٢ ، ١٧١	إبراهيم البليدى
	إبراهيم بن جابر = أبو اسحاق
	إبراهيم بن خالد = أبو ثور
	إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازى = أبو اسحاق الشيرازى
٢٢٥ ، ١٣٣	إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى
٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٦ ، ٥٠٥	أبي بن عمارة
٤٦٣ ، ٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٥٦	أبي بن كعب
١٩٥	أحمد بن أحمد = أبو العباس بن القاص
٣٣ ، ١٠	أحمد تيمور باشا
١٠٥ ، ١٠٠ ، ٧٣ ، ٦٧ ، ٤٤ ، ٣٠ ، ٢٧ ، ٢٥	أحمد بن حنبل
١١٥ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٥ ، ١٨٨ ، ٢٠٢	
٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٤ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٩١ ، ٣٠١ ، ٣٠٧	
٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢	
٣٥٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤٣١ ، ٤٣٨	
٤٤٤ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨	
٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠	
٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩	
	أحمد بن اسحاق الاصطخرى = أبو سعيد الحسن بن أحمد
	أحمد بن الحسن = ( أبو بكر الفارسي )
١٥٨	أحمد بن صالح
١٩٧	أحمد بن عامر بن بشر = أبو حامد المروذى القاضى
	أحمد بن علي بن محمد أبو الفتح ابن برهان = ابن برهان
	أحمد بن علي بن محمد الوكيل = ( أبو الفتح )

- ٢٢ أبو أحمد بن علي بن ثابت البغدادي  
٢٦ أحمد محمد شاکر ( القاضي )  
الأذوى ٢٧ ، ٢٨ ، ٧٩ ، ٧٦ ، ٨٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٨٦ ، ٢٢٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٥٠١ ، ٥٥٠ .  
الأزهري = أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي ١٢٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ٢٢٠ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٠٤ ، ٢٢٦ ، ٢٣٠ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٨٥ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ .  
الاستراباذي = أبو نعيم عبد الملك بن محمد بن هدى ٢٩  
أبو أسامة = زيد بن حارثة ١٦٤  
أسامة بن زيد = زيد بن حارثة ٦٦ ، ١٦٤ ، ٢٨١ ، ٣٨٢ ، ٥٠١  
أسامة بن شريك ٥٠١  
أبو إسحاق = إبراهيم بن جابر ٧٥ ، ١٠٢ ، ٢٥٥  
أبو إسحاق الأسفراييني الأستاذ ١٥٧  
إسحاق بن خزيمة  
إسحاق بن راهويه = إسحاق بن إبراهيم الخنظلي ١٠٧ ، ١٤٢ ، ١٦٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ، ٢٧٠ ، ٣٢٠ ، ٣٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٤١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩ .  
أبو إسحاق الزجاج ١١٨ ، ٢٠٤  
أبو إسحاق الشيرازي ٤ ، ٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٣٥ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠١ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢١١ ، ٢٥٧ ، ٤٠٥ ، ٥٤٦ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ .  
إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ٢٣٢  
إسحاق بن عبد بن أبي فروة ٤٤  
الاسفراييني = أبو إسحاق  
الاسفراييني = أبو حامد  
إسماء بنت أبي بكر ١٣٥ ، ١٣٨  
إسماعيل ابن علي ١٦٥  
أبو الأسود اللؤلؤ ٤٥  
الأسود بن يزيد النخعي = الأسود ٥٥٧ ، ٤٨٦  
الاشعث = أبو داود سليمان  
الأصبهاني الإمام الحافظ أبو موسى ٢٤٦ ، ٢٢٦  
الاصطخري = أبو سعيد الحسن بن أحمد ٣٥٣ ، ٥٢٣ ، ٤٤٥  
الاصمعي

٤٥٢ ، ٤٠٤ ، ٣٩٤ ، ٣٥٢

ابن الاعرابي

١٩٧

الاعشي

٥٢٧ ، ٤٥٠

الاعمش = سليمان بن مهران

ابو امامة الباهلي ٤١ ، ٢٠٥ ، ٣٤٠ ، ٤٠٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٨ ، ٣٤٠ ،

٤٤٤ ، ٥٠١ ، ٥٢٧

امام الحرمين = عبد الملك الجويني ابو المعالي امام الحرمين ( الامام )

٢٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢١ ،

١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦١ ، ١٦٨ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،

١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ،

١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٠٦ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ،

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، ١٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ،

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ،

٢٨٦ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ،

٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٦١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٨ ،

٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ،

٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٧ ،

٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ،

٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٥ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ،

٥٣٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥ ، ٥٥٩

٤٩٩

امرو القيس

٣٨٢

ام ايمن

١٤٤ ، ١٤٢

ام ولد لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف

انس بن مالك ٤١ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ،

٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٩ ، ٤٣٨ ،

٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ،

٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨

٣٥٢ ، ١٧٣

ابن الانباري

٢٨٦ ، ٢١٢ ، ٢١١ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ١١٣

الانماطي = ابو القاسم

الاوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ،

٢٧٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٣٢ ، ٣٥٥ ، ٤٣٨ ، ٤٧١ ، ٥٥١ ، ٥٥٧ ،

٥٥٨ ، ٥٥٩

٤٦٣

ابن ابي اوفى = عبد الله

١٠٧

ايوب = ابن ابي تميمه السخيتاني

٤٠٥

ايوب بن ابي الحسين الندي

ابو ايوب الأنصاري  
 البخاري ( أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن الخيرة بن بردية  
 الجعفي ) ١٧ ، ٢٣ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٣ ،  
 ٦٥ ، ٦٦ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ،  
 ١٢٩ ، ١٣٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ،  
 ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ،  
 ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٧ ،  
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٥ ،  
 ٣٥٤ ، ٣٦٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ،  
 ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،  
 ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ،  
 ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٤ ، ٥٤٦

البراء بن عازب ٣٦٧ ، ٥٠١ ، ٥٢٧

البرقاني = أبو بكر البرقاني  
 ابن برهان = أحمد بن علي بن محمد أبو الفتح ٧٥  
 بريدة = بن الحبيب ٥٠١ ، ٤٩٥  
 البزار = عبد الواحد بن الحسين ٢٣  
 بشر بن أبي مسعود ٤٨٦  
 البطليوسي = أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد ١١٩  
 البغدادي = الخطيب البغدادي ( أبو بكر ) ٤٢ ، ٤٧ ، ٦٥ ، ٦٩ ، ٧١ ،  
 ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٤ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ،  
 ١١٩ ، ١٧٣ ، ٥٣٧

البغوي = الحسين بن مسعود  
 أبو بكر الأجرى = الأجرى ٦٥  
 أبو بكر الاسماعيلي ٩٩  
 أبو بكر الأصم ١٢٩ ، ١٣٩  
 أبو بكر الصديق ( رض ) ٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ٣٤٥ ، ٤٣٨  
 أبو بكر البرقاني ٢٣  
 أبو بكر الحازمي محمد بن موسى ( صاحب المؤلف والمختلف ) ( والتاسخ  
 والنسوخ ) ٤١٣ ، ٤٦٠ ، ٤٨٢

أبو بكر بن داود ٥٠٠ ، ٤١٩  
 أبو بكر الصوفي ٩٧ ، ٤٣٤  
 أبو بكر بن عبد الرحمن ١٠١  
 أبو بكر بن العربي ( القاضي ) ٢٢٤  
 أبو بكر الفارسي = أحمد بن الحسن ٢٦٣ ، ٢٧٢ ، ٥٤٤

٢٦٣ . أبو بكر القفال المروزي  
٢٤ أبو بكر بن محمد بن عبد الباقي  
٥٠١ أبو بكر بن النذر = ابن المنذر  
٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٠٩ ، ٥٠١ أبو بكر (رض)  
٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٠١ ، ٤٩٣ ، ٤٣٩ بلال بن رباح (رض)  
١١٤ البلخي أبو يحيى  
البندنجي = محمد بن حمد بن خلف خنفس (أبو بكر) (صاحب الذخيرة)  
١٣٢ ، ١٤٧ ، ١٥٤ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٩٣ ، ٢١٠ ، ٢٢٨ ،  
٢٣١ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢  
البويطي = أبو يعقوب يوسف بن يحيى ١٨ ، ٢٩ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ،  
١٠٦ ، ١١١ ، ١٢٥ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٨٧ ، ٢٨٦ ،  
٣٦٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٥٤٦ ،  
٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤

٣٣ البيضاوي = أبو الفرج بن البيضاوي  
البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (أبو بكر) ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ١٠٠ ،  
١٠٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،  
١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ،  
٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٩٣ ، ٣٠١ ، ٣١٣ ، ٣١٩ ، ٣٢٤ ،  
٣٢٥ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤١٨ ،  
٤١٩ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ،  
٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٧٣ ، ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ،  
٥٠٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٦ ، ٥١٠ ، ٥١٧ ، ٥٢٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨  
الترمذي = محمد عيسى ١٧ ، ٢٣ ، ٤١ ، ٥٣ ، ٦٨ ، ٨٣ ، ٨٦ ،  
١٠٤ ، ١٢٧ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٥٨ ، ١٦٢ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ،  
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٣٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ،  
٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٣ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٩٣ ، ٣٩٧ ،  
٤٠٢ ، ٤٠٨ ، ٤٨٤ ، ٤٦٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥٢٧ ، ٥٤٦ ،  
٥٥١

ثابت البغدادي = علي بن ثابت البغدادي  
٤٧٢ ثعلب  
٣٢٠ ، ٣١٩ ، ٣١٨ ، ٣١٧ أبو ثعلبة الخشني (رض)  
١١٤ ثعلبة بن عبد ربه  
٤٣٩ ، ٢٩٢ ثوبان (رض)  
أبو ثور = إبراهيم بن خالد ٢٥ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٦٤ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ،  
٢٣٤ ، ٢٤٩ ، ٢٥١ ، ٢٣٢ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ، ٤٠٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٦٢ ،  
٤٧١ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨



الثوري سفيان بن سعيد أبو عبد الله = سفيان

- ١٦٣ جابر بن زيد = أبو الشعثاء  
٥٠١ جابر بن سمرة (رض)  
٤١٩ ، ٢٤٥ ، ٣٣١ ، ٣٢١ ، ٢٢٥ ، ٢٠٢ (رض) جابر بن عبد الله (رض)  
٥٠١ ، ٤٩٦ ، ٤٨٦ ، ٤٣٨  
١٥٦ ، ١٠٦ ابن أبي الجارود  
٤٤٧ الجبائي = أبو علي  
٢٨٨ جبر بن مطعم (رض)  
٢١٢ ، ٢١٢ ، ٢١٠ الجرجاني القاضي أبو العباس أحمد بن محمد  
٢٨٩ ، ٢٨٦ ، ٣٧٩ ، ٣١٩ ، ٣١٢ ، ٣٠٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٨٧ ، ٢٤٨  
٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٣٦ ، ٤٧٦ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦  
١٧٤ ، ١٧١ ، ١٧٠ ، ١٦٥ (عبد الملك بن عبد العزيز)  
٣١٨ ، ١٧٥  
٥٠١ جرير بن عبد الله البجلي (رض)  
٤٩٩ ابن جرير  
٣٥٢ ، ٢٩٠ أبو جعفر = محمد بن أحمد بن نصر  
٢٩٥ ابن أبي جعفر  
١٧٣ أبو جعفر المنصور  
١٢٢ ، ٨٥ أبو جعفر النحاس  
١١ - ٨ الجبلاني على  
١١ ، ٨ جندب بن عبد الله البجلي (رض)  
٢٨ الجنيد أبو القاسم بن محمد  
٤ ابن جني  
٢٠٥ الجواليقي = موهوب بن أحمد (أبو منصور)  
٢٣ الجوزي أبو الحسن  
٢٤٩ ، ٢٠٩ ، ١٢٨ ، ١٢٢ ، ١١٩ ، ٧١ ، ٢٦٧ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣٥٩ ، ٣٨٣ ، ٤٣٥  
الجويني (الشيخ أبو محمد) عبد الله بن يوسف ٩٢ ، ٩٧ ، ١١٥ ، ١٣٢ ، ١٨٤ ، ١٤٩ ، ١٩٢ ، ٢٢٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ، ٣١٧ ، ٣٣١ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٤٠٠ ، ٤٢٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٥٣٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥  
٢٩٥ الجيزي = الربيع بن سليمان  
٢٠٧ ، ١٠٢ أبو حاتم الرازي وابن أبي حاتم  
٢٤٨ أبو حاتم السجستاني  
٨٠ أبو حاتم القزويني

٦٠٩

١ - ٣٩ المجموع ج ١

- ٢٨ انصار بن اسد المحاسبي  
٤٠٢ الحارث بن وجيه  
٢٨٢ حارثة بن شراحيل  
٤٥٧ ابو حازم  
الحازمي = ابو بكر  
ابن حاطب = يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب  
الحاكم عبد الله بن البيع النيسابوري ١٠٥ ، ١٤٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،  
٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٨٥ ، ٤١٩  
٢٨٩ الترمذي ابو جعفر  
ابو حامد الاسفراييني (الشيخ ابو حامد) ٧٤ ، ١٠٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،  
١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،  
١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ،  
٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٤ ،  
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ،  
٣٨٩ ، ٣٩٩ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ،  
٤٢٤ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ،  
٥١٠ ، ٥١١ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ،  
٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩  
ابو حامد المروذي (القاضي ابو حامد) ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٥٥٨  
ابن حبان ٨٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٢٣  
حبيب بن ابي ثابت ٣٧  
حبيب بن زيد ١١٤  
ام حبيبة (رض) ٨٥  
الحجاج بن ارطاة ٣٢٩  
الحجاج بن عامر الثمالي ٢٤١  
الحجاج بن يوسف ٤٥٠  
ابن الحداد ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٤٧٦ ، ٥٣٢  
حذيفة المرعشي ٣٧  
حذيفة بن ابي حذيفة ٢٨٢  
حذيفة بن اليمان (رض) ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٢٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٢  
حرمة بن يحيى التجيني ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ١٠١ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،  
١٨٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٣ ، ٤٢٣  
ابن حريث ١٤١  
ابن حزم ابو محمد علي صاحب داود ٥ ، ١٠٧ ، ٢٦٩ ، ٢٩١  
الحسن البصري ٢٦ ، ٤٤ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ١٢٩ ، ١٦٣ ، ٢٠١ ، ٢٢٥ ،  
٦١٠

٢٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٩٠ ، ٤٠٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٧ ، ٥٨٦

٤٩٥ ابو الحسن بن بطل المالكى

٤٣٠ ابو الحسن بن خيران

٥٢٠ ابو الحسن الزبيدى

٢٣١ الحسن بن سفيان

٥٥٧ ، ٥٥٠ ، ٥٣٦ ، ٥٢٧ ، ٥٠٨ ، ٤٤٤ ، ٢٥٥ الحسن بن صالح

٤ ابو الحسن العطار

٤٨٦ ، ٤٦٣ ، ٢٣٥ الحسن بن على

٨٢ ابو الحسن القابى

٢١٥ ، ٩٣ ابو الحسين الكيا الهراسى الطبرى

٢٩٥ ، ٢٧ ، ٢٥ الحسين بن محمد الزعفرانى

٢٣٠ ابو الحسن الماسرجسى

حسين بن محمد ( القاضى حين ) ٩٢ ، ٩٣ ، ١٠٩ ، ١١١ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٢٣٧ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٤٣ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٧ ، ٣٨٧ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٥٥ ، ٤٥٨ ، ٤٦٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٧ ، ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٦

الحسين بن مسعود ( البغوى ) ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣١٦ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ، ٣٥١ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٥٥ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٧ ، ٥٠٢ ، ٥٠٥ ، ٥١٤ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٣ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦

٥٢٧ الحسين بن مسلم

١١٣ ابو الحسين

٧٣ ابو حصين

٤١٨ حفصة ام المؤمنين ( رض )

٢٣١	ابو حفص بن الصفار
٣٦١	ابو حفص بن الوكيل
٥٠٣ ، ٤٦٢ ، ٤٢٦ ، ٤٠٠ ، ٢٠٦	الحكم بن عمرو
٥٠٣ ، ٤٦٢ ، ٤٢٦	حماد بن زيد
٢٦	حمدان بن سفيان
٣٤٥	حميد بن عبد الرحمن
٢٩٣	حميد الشامي
٢٢٣	حميدة بنت عبد ربه بن رفاعه
٢٠٧ ، ١٢٩ ، ١٠٧ ، ٣٣ ، ٣٠ ، ٢٤	الحميدى
١٠٥ ، ٩٣ ، ٨٦ ، ٨٣ ، ٧٣ ، ٦٥ ، ٤٧	ابو حنيفة = النعمان بن ثابت
١١٠ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٥٣ ، ١٦٢	
١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣	
٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥	
٢٤٠ ، ٢٥٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٩٠ ، ٢٩١	
٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٥ ، ٣٧٣ ، ٣٨٧	
٤٠٣ ، ٤٠٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٤٣١ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٨٦	
٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٤١ ، ٥٥٠ ، ٥٥١	
٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩	
٨٢	ابو حيان التوحيدى
٤٨١	خالد بن معدان
٣٣٣	خباب بن الارت
٤٣٥	ابن خروف
٣٩٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٤ ، ١٦٤ ، ١٠٦	ابن خزيمة
٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٥٠٢ ، ٥٠١	خزيمة بن ثابت
٢٦٣ ، ٢١٨ ، ٢١٧	الخضرى ( ابو عبد الله )
٣٥	ابو الخطاب
	الخطابي = ابو سليمان احمد بن محمد بن ابراهيم بن الخطاب الخطابي
٣٧ ، ١١١ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٧٢ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٦٧	
٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣١ ، ٣٣٨ ، ٣٤٤ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠	
٣٥٤ ، ٣٩١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣	
٥٠٤ ، ٥٠٨	
	الخطيب البغدادي = البغدادي
٣١٩	خلاد بن اسلم
١٠٥ ، ٨١ ، ٧٥ ، ٧١ ، ٦٥ ، ٣٥ ، ٣٣	ابن خلکان

- ٢٣٦ خليفة الدولابي  
 ٢٧٢ ، ٢٦٨ ، ٦٨ ، ٦٧ الخليل بن أحمد ( أبو عبد الله )  
 ٢٣٣ ، ٣٣٢ الخوارزمي  
 ٢٢٥ ابن أبي خيثمة  
 ٤٦٩ ، ٤٢٦ ، ٤٢٠ ، ٢١٢ ، ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، ١١٣ ابن خيران ( أبو علي )  
 ٢٣٦ أبو خيرة العبدي الصباحي  
 الدارقطني الحافظ صاحب السنن أبو الحسن بن عمر ٢٠٨ : ١٠٧  
 ٥٠٦ ، ٤٨٢ ، ٤٥٤ ، ٤٤٧ ، ٤٠٢ ، ٣٨٤ ، ٣٢٩ ، ٢٩٣ ، ٢٨٨ ، ٢٧٦  
 الداركي = أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز  
 ٥١٣ ، ٤٨٠ ، ٣١٤ ، ٢٨٥ ، ١٠٥ الداركي  
 ١٠٥ الداركي عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ( الوالد )  
 الدارمي = محمد بن عبد الواحد أبو الفرج صاحب الاستدكار ١٢٦ ،  
 ١٥١ ، ١٩٤ ، ٢٢٢ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٢ ، ٤١١ ، ٤٤٠ ، ٤٥٠ ،  
 ٥٥٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٤ ، ٥٤٤ ، ٥٣٢ ، ٥٠٥ ، ٤٦٨ ، ٤٥٦  
 الدارمي صاحب المسند = أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن ٤٧ ،  
 ٣٩٨ ، ٢٢٣  
 ١٣١ ، ١٢٩ ابن داود  
 ٢٢٥ داود بن الحصين  
 داود بن علي الظاهري ٢٣ ، ٩٢ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٢٦٩ ، ٣٠٥ ،  
 ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٠٠ ، ٣٩٠ ، ٣٨٣ ، ٣٥٥ ، ٣٢٧ ، ٣٠٦ ،  
 ٤٣٨ ، ٤٣١ ، ٤٢٨ ، ٤١٠ ، ٤٠٧ ، ٥١٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦ ، ٥٤١ ، ٥٥٢  
 أبو داود صاحب السنن سليمان بن الأشعث السجستاني ١٧ ، ٨٢ ،  
 ١١٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ،  
 ١٦٨ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ،  
 ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ،  
 ٣٣٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ،  
 ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤٣٠ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٥١ ،  
 ٤٥٢ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٩٥ ،  
 ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨  
 ٢٣ أبو داود الطيالسي  
 ٤٤٠ ، ٤١١ أبو الدرداء ( رض )  
 ١٧٩ دريد ( مستر )  
 ٢٩٥ الدميري  
 ٤٠١ ، ١٦٥ ، ١٤٠ ، ٤٤٠ أبو ذر ( رض )

- ٢٧٤ ذو الرمة  
٢٨٨ ذو النورين = عثمان بن عفان (رض)  
٦٥ الذهبي الحافظ  
الرازي = سليم بن ايوب (ابو الفتح) ٢٦ ، ١٨٠ ، ٧٩ ، ٢٧٨ ، ٤١١ ، ٥٥٩ ، ٤٢٩  
ابو رافع = مولى رسول الله =  
٣٦٥ ، ١٧٣ ، ١٥٢  
الرافعي = عبد الكريم  
ابن ابي رباح = عطاء  
الربيع بن سليمان الجيزي ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣٨٧ ، ٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،  
الربيع بن سليمان المرادي ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٦٧ ، ١١١ ،  
١١٣ ، ١١٤ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٨٦ ، ٢٠٩ ، ٢٢٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٦ ، ٣٨٧ ،  
٤٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ،  
ربيعة ابن ابي عبد الرحمن ٧٤ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ، ٤٥٣ ، ٤٧١ ، ٤٨١ ،  
٥٠٨  
ربيعة بن نزار  
الربيع بنت معوذ (رض) ٢٠٧ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٤٣٠ ، ٤٦٢ ، ٤٦٨ ،  
٣٨٨ رقية بنت النبي صلى الله عليه وسلم  
الركبي ابن بطال ٦ ، ٩ ، ١١ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ،  
٢٠٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٨ ، ٣٨٧ ، ٤١٣ ، ٤٢١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٤٧٤ ، ٤٧٨ ،  
٤٨١ ، ٥٠٦ ، ٥١٠ ، ٥١٣ ، ٥١٥ ، ٥٥٨ ،  
١٢٠ الرهاوي  
ابن رواحة = عبد الله (رض)  
الرويانى اسماعيل احمد بن محمد (صاحب البحر) ١٣ ، ١٤٦ ،  
١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ،  
٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٧ ،  
٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ،  
٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٥ ، ٣٦١ ،  
٣٦٦ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٩٨ ،  
٣٩٩ ، ٤٠٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ،  
٤٤٠ ، ٤٤٣ ، ٤٥٣ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ،  
٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ،  
٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ،  
٣٤٤ رويغ  
٣٨ رويم بن احمد بن يزيد البغدادي

- الزبيدي ( شارح القاموس ) ٧١ ، ١١٩  
 الزبير بن بكار ٢٢٣  
 الزبيرى ( الزبير بن أحمد بن سليمان أبو عبد الله ) ٢٤٨ ، ١١٤  
 أبو زرعة الرازى ١٠٠ ، ٢٩٠ ، ٥٤٦  
 الزعفرانى الجسين بن محمد ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٩٥  
 زفر ( صاحب أبى حنيفة ) ٤١٩ ، ٥٢٧  
 ابن أبى الزناد ( عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان ) ٥٤٦  
 الزنجى مسلم بن خالد ٢٤ ، ٢٧  
 الزهرى ( محمد بن مسلم بن شهاب ) ٥٥ ، ٧١ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٠٥ ، ٤٧١  
 الزهرى النجار ٩  
 أبو زيد مولى ابن حريث ١٤١  
 زيد بن حارثة = أبو أسامة ٦٦ ، ١٦٤ ، ٢٨٢ ، ٥٠١  
 أبو زيد الأتصارى ١٧٣ ، ٣١٠ ، ٤٥٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٨  
 أبو زيد المروزى ١٠٧  
 أبو زيد النحوى ٤٥٣  
 زيد بن أرقم ٢٤٠  
 زيد بن أسلم ١٠٠  
 الساجى المؤتمن بن أحمد بن على ( أبو نصر ) ٢٨ ، ٣٠  
 سالم بن عبد الله ٤٦٢  
 السجستانى = أبو داود سليمان بن الأشعث  
 السبكى ( على بن عبد الكافى ) ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١١  
 سحنون ٦٣  
 السرخسى صاحب التعليقات والاملاء عبد الرحمن بن أحمد بن محمد  
 الأستاذ أبو الفرج بن الزاز ٥ ، ٣٨٣ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤١٢ ، ٤١٥ ، ٤٢٩  
 السرى ٣٧  
 ابن سريج أبو العباس ٣٤ ، ٩٢ ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ،  
 ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٢٩ ،  
 ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٣٥٤ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ،  
 ٤٠٥ ، ٤٢٩ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٥١٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٠ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ،  
 ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠  
 أبو سعد السمعانى ٣٤ ، ٣٥ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ١٢٧ ، ١٧٣

- ٢١٦ أبو سعد بن أبي عمرو  
٤٨٣ سعد بن مالك (رض)  
٢٥٩ أبو سعد الهروي  
٥٥١ ، ٥٠١ ، ٤٨٦ سعد بن أبي وقاص (رض)  
٥٢٧ ، ٥٠٨ ، ٤٦٢ ، ٤٤٤ ، ١٦٣ ، ١٦٢ ، ٥٦ سعيد بن جبير  
٢٦٩ سعيد بن حزم  
١٤٢ ، ١٢٨ ، ١٢٧ ، ٦٦ ، ٥٩ ، ٥٣ ، ٤١ (رض) أبو سعيد الخدري  
١٤٤ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٧٩ ، ٣٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٥٠١ سعيد بن زيد (رض)  
٣٨٤ سعيد بن المسيب  
٤٤٠ ، ٢٢٥ ، ١٣٧ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠١ ، ١٠٠  
٤٤٤ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٥٢٧  
٢٠١ ، ١٦٣ ، ١٢٩ ، ٨٠ ، ٧١ ، ٦٥ ، ٤٤ ، ٣٧ سفيان الثوري  
٣٥٥ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٦٢ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٤ ، ٥٢٤  
٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥٥٠ ، ٥٤١ ، ٥٣٦ ، ٥٢٧  
٣١٦ ، ١٦٧ ، ١٤٠ ، ١٢٩ ، ١٢٠ ، ١٠٦ ، ٧٣ ، ٤٤ سفيان بن عيينة  
٤٦٤  
١٠ سقاف بن علي الكاف  
٣٥٦ ، ٣٠٦ ، ٤٢٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٦٣ ، ٣٥٧ ، ٣٣٨ ابن السكيت  
٣٥٨  
٥٠١ ، ٤٨٤ سلمان الفارسي (رض)  
٣٠٥ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩١ ، ١٤٤ ، ١٤٢ ، ٥٥ أم سلمة (رض)  
٤٦٢ ، ١١٤ سلمة بن الأكوع (رض)  
٥٠٨ سلمة بن عبد الرحمن  
٤٠١ سلمة بن قيس  
٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ سلمة بن المحبق  
٣٣٧ سلمة بن محمد بن عمار  
٥٥٧ ، ٤٠٥ سليمان بن الأشعث = أبو داود  
٥٠٧ سليمان بن حرب  
٥٠٧ أبو سليمان حمد بن الخطاب الخطابي = الخطابي  
٢٣٣ سليمان بن داود  
٢٩٤ سليمان بن مرد  
٨٦ سمية بن حنبل (رض)  
٣٣٩ سمية (رض)



السجى أبو على الحسين بن شعيب بن محمد ٧٦ ، ٩٥ ، ١١٥ ، ١٤٨ ،  
١٤٩ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣٦٨ ، ٣٨٤ ، ٥٢٤

أبو سهل بن سعد  
سهل التستري بن عبد الله  
سويد بن النعمان  
سودة بنت زمعة (رضى)  
سيبويه  
٤٠٩ ، ٣٦٨ ، ١٥٩ ، ٤٠  
٤٤ ، ٣٨  
٤٩٦  
٢٧٥ ، ٢٧١  
١٥٨ ، ١٢١

ابن سيرين (محمد بن سيرين) ١٣٧ ، ٢٢٥ ، ٣٣٢ ، ٣٤٢ ، ٤٤٤ ،  
٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٨٦

بن شاذان  
الشاشي (محمد بن علي بن حامد أبو بكر) ١٠٨ ، ١١٥ ، ١٥٩ ، ١٨١ ،  
٢١٢ ، ٢٣١ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٧٧ ، ٣٧٠ ، ٤٠٤ ،  
٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٩١ ،  
٤٩٤ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥٢٩ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦

الشافعي (رضى) محمد بن ادريس ٤ ، ٥ ، ٩ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٠ ،  
٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ،  
٥١ ، ٥٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٥ ،  
٩٧ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ،  
١١١ ، ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،  
١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ،  
١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ١٩١ ،  
١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢١ ،  
٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٩ ،  
٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،  
٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٢٩٩ ،  
٣٠٠ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٤٠ ،  
٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٦٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ،  
٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ،  
٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ،  
٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، ٤٧٩ ،  
٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٧ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥١٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ،  
٥١٧ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ،  
٥٣٣ ، ٥٣٧ ، ٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩

- ٣٤٠ شرح جليل بن مسلم الخولاني  
٥٠٨ شريح  
١٤٠ ، ٦٧ شريك بن عبد الله النخعي  
٥٠٧ ، ٥٠٣ ، ٤٤٤ ، ٤٣٨ ، ٢٠١ ، ٧٣ الشعبي عامر بن شراحيل  
٥٥١ ، ٥٠٨
- ٤٦١ ، ٢٣٤ ، ١١٣ شقيق بن سلمة الاسدي  
٣٢٩ ابو الشمال  
٤٤٤ شهر بن حوشب  
٣٣٣ ، ٨٣ الشيباني = محمد بن الحسن  
٣٣٣ ، ٨٣ ابن ابي شيبة  
١٤ شيخ الكاف  
صاحب التتمة = المتولي  
٢٢٧ ابو صالح  
١٨٠ ، ١٤٧ ، ١٢٨ ، ١٠٩ ، ١٣ ، ١١ ابن الصباغ ( صاحب الشامل )  
٢٤٩ ، ٢٤٦ ، ٢٤٥ ، ٢٤٣ ، ٢٤١ ، ٢٣١ ، ٢٢٩ ، ٢١٧ ، ١٨٥ ، ١٨٤  
٥٠٩ ، ٥٠٥ ، ٥٠٤ ، ٥٠٣ ، ٥٠١ ، ٣٨٢ صفوان بن عسال المرادي  
٥١٢
- ٥٥ صفية بنت حيي ( وضي )  
٨١ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٨ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥ ، ٧٤ ابن الصلاح ابو عمرو  
١١١ ، ١١٠ ، ١٠٦ ، ١٠٥ ، ٩٥ ، ٩٤ ، ٩٢ ، ٩١ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٥  
٣٣١ ، ٣١٣ ، ٢٩٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٠ ، ١٨٥ ، ١٧٢ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٣٥  
٥٢٠ ، ٤٧٨ ، ٤٦٧ ، ٤٤٦ ، ٤٤٢ ، ٣٧٥ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٢  
٣٠٩ ، ٢٨٩ ، ٢٧٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣١ ، ١٨١ ، ١٧٨ ، ١٣٤ الصيدلاني  
٣٥٠
- ٨٤ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٧٢ الصيمري صاحب الكفاية  
٣٣٧ ، ١٨٠ ، ١٧٥ ، ١١٣ ، ٩٦ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٩ ، ٨٨ ، ٨٧ ، ٨٦ ، ٨٥  
٤٥٦ ، ٤٤٣ ، ٤٢٦ ، ٢٤٥
- ٤٨٦ الضحاك  
٤٥٥ ابن طاهر الزيايدي  
٤٨٠ ، ٢٢٥ طاوس بن كيسان  
٣٤٣ ابو طالب المكي  
٣٣٦ ، ٣٣٣ ، ٣٢٩ ، ٣١٣ الطبراني ( سليمان بن احمد ابو القاسم )  
٤٤٦ ، ٣٧٠ ، ٣١٤ ، ٢٧٨ الطبري ( الحسين بن علي صاحب العدة )  
٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٦٥ ، ٤٥٠



- ٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٢٠٢  
 ٢٤٧  
 ٥٠١  
 ٧٨  
 ٤٦٢  
 ٤٥٢  
 ١٧٠  
 عبد الله بن زيد الأنصاري (رض) ١١٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٩٤  
 ٧١  
 عبد الله بن سعد  
 عبد الله بن عباس (رض) ٤١ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٥ ، ٢٠٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٨٥ ، ٣٩٨ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤٢٤ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٢ ، ٤٦٥ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥٥٠  
 ٢٧٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٠  
 عبد الله بن عكيم  
 عبد الله بن عمر بن الخطاب (رض) ٤٣ ، ٥١ ، ١٠٧ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٥ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٧٠ ، ٢٩٣ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٢٣ ، ٣٣٢ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٤٠٤ ، ٤١٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٦٢ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ٥٠١ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٠١ ، ٥١٠ ، ٥٢٧ ، ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥١  
 ١٦٥ ، ١٦٢ ، ١٣٧ ، ١٠٧ ، ١٠٦  
 عبد الله بن عمرو بن العاص (رض)  
 ٢٢٤  
 عبد الله بن أبي قتادة  
 ٤٥٤  
 عبد الله بن لهيعة  
 ٥٥٨ ، ٥٥١ ، ٥٢٧ ، ٤٤٤ ، ٢٧٠  
 عبد الله بن المبارك  
 عبد الله بن محمد بن يزيد  
 ٤٦٤  
 عبد الله بن محمد عقيل  
 عبد الله بن مسعود (رض) ٤٠ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ١١٣ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ ، ٢٧٠ ، ٢١٨ ، ٤٧١ ، ٥٠١ ، ٥٠٨ ، ٥٢٧  
 ١٥٧  
 عبد الله المصري  
 ٣٤٤  
 عبد الله بن مغفل (رض)

- عبد الرحمن بن حاطب ٢٢٦  
عبد الرحمن بن شيخ الكاف ١٠  
عبد الرحمن بن صخر = أبو هريرة (رض) ٤٣  
عبد الرحمن بن عوف (رض) ١٠  
عبد الرحمن قراءة  
عبد الرحمن بن أبي ليلى ٤٨٦  
عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ٢٠٣ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢١٩ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٦٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٥٢٦ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥  
عبد الرحمن بن مهدي ٥٢٧ ، ٣٦ ، ٢٥  
العبدري (نسبة إلى عبد ربه) ١٤٠ ، ٢٨٣ ، ٢١٢ ، ٢٢٧  
عبد الفنى بن سعيد المصري ١٠٧  
عبد القادر الرهاوي ١١٧  
عبد المطلب بن عبد مناف ٢٣ ، ١١٩  
عبد الملك بن عبد العزيز (ابن جريج) = ابن جريج  
عبد الملك بن محمد الجويني (أبو محمد) = إمام الحرمين  
عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ١٦٤  
أبو عبيد (القاسم بن سلام) ١٨٠ ، ٣٣٧ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٧١ ، ٥٠٦  
أبو عبيدة بن حربويه ١٧١  
أبو العتاهية الشاعر ٧١  
أبو علي السنجي = السنجي  
أبو عثمان ٢٨  
عثمان بن عفان (رض) ٢٢٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٤١ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٧١ ، ٤٨٦ ، ٤٩٤  
أبو عثمان الصابوني ٢٣١ ، ٢٨  
العجلي ٦٧  
ابن العربي (القاضي أبو بكر المالكي) ٢٣١  
عرفجة بن أسعد ٢١١ ، ٢١٠  
العركي ١٢٧  
عروة بن الزبير ٥٥١ ، ١٠١ ، ٣٢٢ ، ٤٣٨  
عز الدين بن عبد السلام ٨٨  
ابن عساكر ٤٨



- ٤٥٢  
عمرۃ بنت رواحة (رض)
- عمر بن الخطاب (رض) ٢٦ ، ٥٦ ، ٦٣ ، ٦٩ ، ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٧ ، ١٣٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٠ ، ٢٩٤ ، ٣١٧ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٣٢ ، ٣٤١ ، ٣٥٤ ، ٤٠٣ ، ٤٢٨ ، ٤٤٨ ، ٤٦١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٩٥ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٨ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٧ ، ٥٤١
- ١٣٢  
عمر بن أبي ربيعة
- ١٧٣  
أبو عمر الزاهد
- ٤٣١  
عمر بن سلمة
- ٣٨٢ ، ٣٣١ ، ٢٧٢ ، ١٣٧ ، ١١٤ ، ١٠٠ ، ٩٠ ، ٣٩٤ ، ٥٠٩
- ٥٥١ ، ٥٣٧ ، ٤٣٨ ، ١٩١ ، ١١٥ ، ٩٢  
عمر بن عبد العزيز
- ٥٢٧ ، ٥٠١ ، ٤٣٩  
عمرو بن أمية
- ٤٠٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣  
عمرو بن حصين
- ٢٩٣  
عمرو بن دينار
- ٣٩٤ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣  
عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمر
- ٤٤٨ ، ٤٦٦
- أبو عمرو بن الصلاح = ابن صلاح
- ٥٠١ ، ٤٤٨ ، ٢٢٦ ، ٤٣  
عمرو بن العاص (رض)
- ٤٩٦  
عمرو بن عامر
- ٤٤٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٢  
عمرو بن عبسة
- ٤٩٥  
عمرو بن عبيد
- ٤٩٤  
عمرو بن كعب
- ٢٧٤  
عنبرة
- ٣٠٤ ، ١١٧  
أبو عوانة
- ٥٠٩  
عوف بن مالك الأشجعي
- ٢٠٣ ، ٢٠١  
عيسى بن أبان
- ٥٨  
عياض بن حمار
- ٤٩٠  
عياض القاصي
- الفزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد) ١٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٧٩ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٣٤ ، ١٣٩ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٦٣ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٥ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥٧ ، ٢٨٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٩ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٤ ، ٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦

٤٢٢ ، ٤٢١ ، ٤١٤ ، ٤١١ ، ٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٦ ، ٣٩١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٤  
 ، ٤٨٤ ، ٤٨٠ ، ٤٧٩ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٥ ، ٤٤٩ ، ٤٤٣ ، ٤٤١ ، ٤٣٦  
 ، ٥٤٩ ، ٥٤٤ ، ٥٣٨ ، ٥٣٣ ، ٥٣٠ ، ٥٢٩ ، ٥٢٨ ، ٤٨٩ ، ٤٨٨ ، ٤٨٦  
 ٥٥٩ ، ٥٥٠ .

٤٨٥ ، ٤٢٨ ، ٣١٩ ، ١٢٨ ابن فارس

١٢ ، ٩ فاروق منصور

٣٨٨ ، ٣٥٢ ، ٢٩٣ فاطمة بنت اسد

٧٥ ابو الفتح

٤٧٢ ، ٣٩٤ الفراء

١٤٠ ابو فزارة

٥٩ الفضيل بن عياض

الفوراني = عبد الرحمن بن محمد بن احمد بن فوران الفوراني

٤٢١ ، ١٨٠ ابو الفيض البصري

٣٥٠ ، ٣١٢ الفوراني صاحب العدة

ابو القاسم الجنيد بن محمد = الجنيد

٣٠٥ ابو القاسم الحريري

ابو القاسم الداركي = الداركي

٥١٢ القاسم بن زكريا الطرزي

ابو القاسم بن كج ١١٣ ، ١٧٣ ، ١٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٤٩ ، ٤٥٥ ، ٤٥٩

٤٣٨ ، ٢٢٥ ، ١٠٨ القاسم بن محمد بن ابي بكر

ابن القاص = ابو العباس

٥٥٧ ، ٤٨١ ، ٤٧١ ، ٤٤٤ ، ٤٠٠ ، ٢٧١ ، ٥١ قتادة

٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣ ، ١٦٨ ابو قتادة

١٦٣ ، ١٣١ قتيبة بن سعيد

٤٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤١٩ ، ٣٩٤ ابن قتيبة

٣٤٥ ابو قحافة (رض)

٥ ابن قدامة

٣٣١ القدوري

٢٨ ، ٣٧ ، ٣٥ القشيري

٢٦٨ ، ٢٨٥ ، ١٩٤ ابن القطان

القفال ٩٣ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٥ ، ١٥٤ ، ١٦١ ، ١٧٠ ، ١٧٨ ، ١٨١ ،

١٨٢ ، ٢٢١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٣٦٧ ، ٣٧٦ ،

٤٤١ ، ٤٩٦ ، ٥٠٦ ، ٥١٩ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٤٤ ، ٥٤٨ ، ٥٥٥



٢٩٢ ، ٣٥٥ ، ٣٣.	القلمى
٣٥	القيروانى *
٤٨٦ ، ٤٨٤	قيس بن سعد
٢٢٢	كبشة بنت كعب بن مالك
٢٥	ابن كج = ابو القاسم
١١٧ ، ٤٧	الكرابيسى
٢٥	كعب بن مالك
٣٠٣ ، ١١٩ ، ١١٥	الكرابيسى
٤	الكسانى
٤٢	الكمال بن احمد
٤٤٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٣	كميل بن زياد النخعى
٤٨٥ ، ٤٨١ ، ٤٠٠ ، ٣٥٥ ، ٣٥٢ ، ٣٢٢ ، ٢٩١	لقيط بن صبرة
٥٥٧ ، ٥٠٨	الليث بن سعد
٤٨٨ ، ٢٢٧	الليث بن ابي سليم
٣٢٦	الليث بن المغفر
٤٠٠ ، ٢٢٥ ، ١٦٣ ، ١٣٩ ، ٧٢	ابن ابي ليلي ( محمد بن عبد الرحمن )
٤٢٦ ، ٢٣٥ ، ٢٣٤	ابن الماجشون
١٦٢ ، ١٦٠ ، ١٤٢ ، ١٤٠ ، ١١٧ ، ٨٣ ، ٤٣	ابن ماجه القزوينى
٤٨٤ ، ٤٨٢ ، ٤٦١ ، ٤٦٠ ، ٤٥٤ ، ٤٤٤ ، ٣٨١ ، ٣٣٧ ، ٢٢٤ ، ٢٢٣	
٥٤٦ ، ٥٠٣ ، ٤٩٥	
١١٤	المازنى
١٤٢ ، ١٤٠ ، ١١٥ ، ١٠٠ ، ٩٣ ، ٧٤ ، ٧٣ ، ٦٥ ، ٤٥ ، ٢٤	مالك بن انس
٢٣٤ ، ٢٢٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٨٣ ، ١٨٢ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، ١٥٣	
٢٤٩ ، ٢٤١ ، ٢٣٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٧ ، ٢٠١ ، ٢٩١ ، ٢٨١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٠	
٤٣٨ ، ٤٣١ ، ٤١٥ ، ٤١٠ ، ٤٠٩ ، ٤٠٣ ، ٣٩١ ، ٣٨٧ ، ٣٧٣ ، ٣٥٥	
٤٤٤ ، ٤٧١ ، ٤٨١ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥١٤ ، ٥٢٤ ، ٥٢٧ ، ٥٣٦	
٥٥٩ ، ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥١ ، ٥٥٠	
١٣	الماوردى على بن محمد بن حبيب ( ابو الحسن ) صاحب الحاوى
١٤٨ ، ١٣٤ ، ١٣٣ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ، ١٠٠ ، ٩٧ ، ٨٩ ، ٨٥ ، ٧٤ ، ٧٢ ، ٢٩	
١٧٧ ، ١٧٥ ، ١٧٢ ، ١٧١ ، ١٥٩ ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤ ، ١٥٣ ، ١٥١	
٢٢٢ ، ٢١٤ ، ٢١١ ، ٢١٠ ، ٢٠٣ ، ١٩٢ ، ١٩١ ، ١٨٤ ، ١٨٣ ، ١٨٠	
٢٧٠ ، ٢٦٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٢ ، ٢٣٩ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠ ، ٢٢٩ ، ٢٢٥	
٢٩٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٧٧	

٢٢٧ ، ٢٢٠ ، ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣٠٩ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٠ ، ٢٩٩ ، ٢٩٨  
 ، ٣٥٩ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٠ ، ٣٤٥ ، ٣٣٩ ، ٣٣٨ ، ٣٣٤ ، ٣٢٨  
 ، ٣٧١ ، ٣٧٠ ، ٣٦٩ ، ٣٦٧ ، ٣٦٦ ، ٣٦٥ ، ٣٦٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦١  
 ، ٤٠٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٦ ، ٣٩٥ ، ٣٨٥ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٢  
 ، ٤٤٦ ، ٤٤٥ ، ٤٤٣ ، ٤٣٨ ، ٤٣٤ ، ٤١٥ ، ٤١١ ، ٤٠٩ ، ٤٠٧ ، ٤٠٥  
 ، ٤٨٧ ، ٤٨٦ ، ٤٨٤ ، ٤٨٠ ، ٤٧٥ ، ٤٧٢ ، ٤٧٦ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٣ ، ٤٥٠  
 ، ٥٥٩ ، ٥٥٦ ، ٥٥٤ ، ٥٤٩ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٣٨ ، ٥١٠ ، ٤٩٣ ، ٤٨٩ ، ٤٨٨

ابن المبارك = عبد الله

المبرد = أبو العباس

المتولى أبو سعيد صاحب التنمة ١٢٤ ، ١٥٢ ، ١٥٩ ، ١٧٣ ، ١٧٤  
 ، ١٨٤ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٩  
 ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٣ ، ٢٦٨  
 ، ٢٨١ ، ٣٠٩ ، ٣١٦ ، ٣٢٠ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦  
 ، ٣٧٧ ، ٣٨٣ ، ٣٨٩ ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٤ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤١١ ، ٤١٢  
 ، ٤١٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤٣  
 ، ٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٩ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠  
 ، ٤٩٤ ، ٤٩٧ ، ٥٠٥ ، ٥١٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥  
 ، ٥٤٨ ، ٥٥٠ ، ٥٥٥

مجاهد ( ابن جبر ) ٥١ ، ١٢٠ ، ١٣٧ ، ٣٣٢ ، ٤٢٦ ، ٤٦٢ ، ٥٢٧  
 المحاملى أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم المحاملى صاحب المجموع  
 والمقنع واللباب والمجرد ١٤٧ ، ١٥٨ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨١ ، ١٨٤  
 ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٢٢٩  
 ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٧٨ ، ٣٠٨  
 ، ٤٠٩ ، ٣١٤ ، ٣٣٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٧٣ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٤٠٤ ، ٤١١  
 ، ٤١٢ ، ٤١٤ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦  
 ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٧ ، ٥٠٠ ، ٥١٥ ، ٥٢١ ، ٥٢٢  
 ، ٥٢٦ ، ٥٢٨ ، ٥٣٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠

محمد بن ابراهيم ( أبو بكر بن المنذر التيسابورى ) = ابن المنذر

محمد بن اسحاق ١٦٤ ، ٣٢٥ ، ٤٠٧  
 محمد بن جرير الطبرى ٣٩٠ ، ٤٢٤ ، ٤٣٨  
 محمد بن جعفر بن الزبير ١٦٤  
 محمد بن حازم ١٣٢  
 محمد بن الحسن الشيبانى ٢٥ ، ٢٧ ، ٨٣ ، ١٤٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٤٠٧ ، ٥٢٧

٩٢	محمد بن داود
٢٢٤	محمد بن سلمة
٦٧	محمد بن سليم العبدى
١٦٤	محمد بن عباد
٣٣١	أبو محمد بن عبد السلام
٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٧٣	أبو محمد بن عجلان
١٨١ ، ٧٤ ، ٧٢	محمد بن المنكدر
٦٥	محمد نصيف
٢٨٤	محمود بن حسن
٦	محمود الدينارى
٣	مختار ابراهيم الهايج
١٠ ، ٦	المراضى ( محمد مصطفى )
٢٠٣ ، ١٩٧ ، ١٨٥ ، ١١٣ ، ٨٣ ، ٨٢	المروذى ( القاضى أبو حامد )
٢٨٩	
١٠٢ ، ٩٧ ، ٩٢ ، ٨٢ ، ٧٨ ، ٢٩	المروذى ( أبو اسحاق المروذى )
٢٥٠ ، ٢٤٥ ، ٢٤٤ ، ١٩٧ ، ١٧٧ ، ١٧٣ ، ١٧٠ ، ١١٥ ، ١١٢ ، ١٠٥	
٥٥٤ ، ٥٤٨ ، ٤٩٨ ، ٤٢٤ ، ٤٠٦ ، ٣٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٥١	
٤٢٩	مريم
٠٨٢ ، ٧٦ ، ٢٩ ، ٢٥ ، ١٨ ، ١٧ ، ١٣	الزنى ( اسماعيل بن يحيى )
١٥٤ ، ١٤٥ ، ١٣٣ ، ١٣١ ، ١٢٠ ، ١١٨ ، ١١٧ ، ١١٥ ، ١١١ ، ٩٢	
٢٣٤ ، ٢٢٩ ، ٢٠٩ ، ١٩٧ ، ١٨٦ ، ١٨٥ ، ١٧١ ، ١٥٨ ، ١٥٧ ، ١٥٦	
٤٠٥ ، ٣٩٧ ، ٣٧٧ ، ٣٧٦ ، ٣٣٠ ، ٣٢٩ ، ٣٠٨ ، ٢٩١ ، ٢٨٦ ، ٢٤٢	
٥١٥ ، ٥١٣ ، ٤٧١ ، ٤٥٢ ، ٤٣٤ ، ٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤٠٩	
٥٥٧ ، ٥٥٤ ، ٥٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، ٥٤١ ، ٥٣٦ ، ٥٣٢ ، ٥٢٦ ، ٥١٦	
٤٥٤	المستورد بن شداد ( رض )
٤٨٦	مسروق بن الأجدع
٥٠١	أبو مسعود البدرى ( رض )
٤٧٩	المسعودى
٤١	أبو مسلم الخولانى
٥٦ ، ٥١ ، ٤٦ ، ٤١ ، ٤٠ ، ٢٣ ، ١٧	مسلم بن الحجاج القشبرى
١٣٩ ، ١٣٨ ، ١٣٧ ، ١٣٠ ، ١٢٤ ، ١٢٠ ، ١٠٣ ، ٦٨ ، ٦٦ ، ٦٥ ، ٥٨	
٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ١٩٠ ، ١٦٨ ، ١٦٥ ، ١٦٣ ، ١٥٨ ، ١٥١ ، ١٤١ ، ١٤٠	

٢٠٧ ، ٢٢٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ،  
 ٢٩٤ ، ٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ،  
 ٣٢٥ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٧ ، ٣٧٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧ ،  
 ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤١٥ ،  
 ٤١٦ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٣ ،  
 ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ،  
 ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٦ ، ٥٠٩ ، ٥٢٧ ، ٥٤١ ،  
 ٥٤٦

١٠ مصطفی عبد الرازق  
 ٢٤ مصعب بن عبد الله الزبیری  
 ٤٥٣ مضمر  
 ٨٠ أبو مظفر السمعانی  
 ٤٨٤ ، ٤١ معاذ بن جبل (رض)  
 ٣١٨ ، ١١٥ ، ١١٤ ، ٤٠ معاوية بن ابي سفيان (رض)  
 ١١٤ معقل بن يسار (رض)  
 ٦٥ المعلمی الیمانی  
 ٥٢٤ ممر بن راشد  
 ٦٧ ابن معین  
 ٥٢٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٤٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨١ الخيرة بن شعبة (رض)  
 ٥٤١ ، ٥٤٦ ، ٥٥١  
 ٤٤٥ الفضل بن سلمة  
 ٣٣٦ مقاتل بن همام  
 ١١٣ ، ٣٥ القتدر بأمر الله  
 ١١٣ القتدي بأمر الله  
 ٤٤١ ، ٢٩٤ المقدام بن معد يكرب (رض)  
 ١٨٩ ، ١٨٥ ، ١٨٠ ، ١٥٤ المقدسي  
 ٥٥٧ ، ٥٥١ ، ٤٣٨ ، ٢٠٥ ، ١٧٤ ، ٨٤ ، ٤٤ مكحول  
 ١٧٤ المكي أبو الوليد  
 ٣٢٩ ، ٢٩٤ أبو المبيع  
 ٣٢٩ ابن منده  
 ١٤٢ ، ١٣٩ ، ١١٦ ، ١١٥ ، ١٩ ابن المنذر (أبو بكر النيسابوري)  
 ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٣٢٢ ، ٣٥٢ ، ٣٥٥ ، ٤٠٠ ،  
 ٤٢٨ ، ٤٤٣ ، ٤٤٦ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩١ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ،  
 ٥٥٨ ، ٥٥٧ ، ٥٢٧ ، ٥٢٤ ، ٥٠٨ ، ٥٠٦

- ٧٥ أبو منصور البغدادي  
١٧٥ المنصور ( الامام )  
ابن المنكر = محمد بن المنكر  
٥٤٨ موسى بن أبي الجارود  
أبو موسى ( عبد الله بن قيس الأشعري ) ( رض ) ٤٠ ، ٢٢٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٤٤٤ ، ٥٠١ ، ٥٢٧  
٤٦٢ ميسرة  
٤٨٤ ميمونة ( رض )  
١٩٤ ابن ميمون  
٤٨١ ، ١٠٧ نافع مولى ابن عمر  
٣٩٤ ، ١٢٠ ابن أبي نجيج السلمى  
النجوى ٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٣٣٢ ، ٤٣٨ ، ٤٦٢ ، ٤٧١ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٥ ، ٥٠٨ ، ٥٢٧ ، ٥٥١ ، ٥٥٧  
٤٥٣ نزان  
النسائي عبد الرحمن بن شعيب - ١٧ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣ ، ٢٣٥ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٣ ، ٤٤١ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٨٢ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤  
٣٣٠ ، ٢٧٢ ، ٢٦٧ النضر بن شميل  
٤٥٣ ، ٤٥٢ النعمان بن بشير ( رض )  
٤٥٧ نعيم  
٣٢٩ أبو نعيم  
النوى محبى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف شارح المذهب ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٩ ، ١٣ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٦٦ ، ٨١ ، ١١٤  
٣٤ هارون بن الجراح  
٥٣ هارون المبدى  
١٠٥ الهراسى  
أبو هريرة ( عبد الرحمن بن صخر ) ( رض ) ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ١٠٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٨ ، ١٧٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٨٥ ، ٣٨٤ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٤ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٢ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٨ ، ٤٩٣ ، ٥٠١ ، ٥٣٧  
٢٨١ ابن أبي هريرة ( أبو على )

٧٣	الهيثم بن جميل
٥٩	الهيثمى الحافظ صاحب مجمع الزوائد
٤٥٣ ، ٣٠٥ ، ١١٨	الواحدى
٣١٣ ، ٢٠٧ ، ١٦٤ ، ١٦٣	الواقدى
١١٤	وحشى ( رض )
٣٤	ابو الوفاء بن عقيل
١٦٤	الوليد بن كثير
٥٢٧	ابو الوليد النيسابورى
٤٢	وهب بن منبه
٥٤١	يحيى بن آدم
١٦٣	يحيى بن سعيد القطان
٤٠٠	يحيى بن سعيد الانصارى
٢٢٦	يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
٥٢٧ ، ٣١٨ ، ٢٢٦ ، ١٦٥ ، ١٠٢	يحيى بن معين
١٨١ ، ٦٨ ، ٤٤	يحيى بن أبى كثير
٣٨٢	ابو يزيد أسامة بن زيد
٥٢٤	يزيد بن هارون
٣٩٩	يعقوب الأبيوردى
٢٧	ابو يعقوب السوسى
٥٠١ ، ٢٤٦	يعلى بن مرة
٢٧١	ابو يعلى الموصلى
٦٦	يوسف عليه السلام
٢٨٥ ، ٢٨٤	يوسف بن أحمد بن كج
٢٨	يوسف بن حسين
٢٩٢	يوسف بن السفر
٥٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٠٧ ، ٢٧٠ ، ٢٠٣	ابو يوسف صاحب أبى حنيفة
١٥٦	يوسف بن يحيى
٣٠٤	يونس
٣٤١ ، ١٠٢ ، ٣١	يونس بن عبد الأعلى الصدق
	أصحاب الكتب
	صاحب التهذيب = البغوى
	صاحب المحكم هو ابن سيده
	المستظهرى فى الامامة وشرائط الخلافة لأبى يوسف الاسفراينى

## خامساً - الأحكام

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٣	هذا الكتاب وتكملته . تقرير مجمع البحوث الإسلامية لمحكمة القاهرة الدائرة ٢٩ تجارى	١٧	أذكر فيه ان شاء الله جملا من علومه الزاهرات
٤	ثانيا : التعريف بالامام النووى	١٧	وابين من الأحاديث صحيحها وحسنها وضعيفها
٥	ثالثا : التعريف بكتاب المجموع	١٧	واذا كان الحديث الضعيف هو الذى احتج به المصنف
٧	وبيان قيمته العلمية والتاريخية ضخامة العمل وعظيم الجهد لمحققه ومكمله	١٧	وابين فيه ما وقع فى الكتاب من الفاظ اللغات
٨	ما كتب بمنبر الاسلام حول كتاب المجموع	١٨	واما الاحكام فهو مقصود الكتاب
٨	المقال الثانى للأستاذ على الجبلاطى	١٨	واعلم ان كتب المذهب فيها اختلاف شديد بين الأصحاب
٨	المقال الثالث للأستاذ الشيخ على رفاعى بالاعتصام	١٨	تحذير من الافتراء بالكتب واتبع فتاوى الأصحاب ومتفرقات كلامهم
٩	المقال الرابع ما كتبه الأستاذ فاروق منصور بجريدة الاخبار	١٨	وحيث أقول الذى عليه الجمهور كذا أو الذى عليه المعظم أو قال الجمهور أو المعظم أو الأكثرون
١٠	مقدمة المحقق وصاحب التكملة	١٩	وأذكر فى هذا الكتاب مذاهب السلف بادلها
١١	بعض ما كتبه المستشار على الجبلاطى	١٩	واعلم ان اختلافهم فى الفروع رحمة وأكثر ما أذكره من مذاهب العلماء من كتاب الإشراف
١٢	بعض ما كتبه الصحفى فاروق منصور	١٩	واذا مرت باسم أحد من أصحابنا أصحاب الوجوه أو غيرهم أشرت الى بيان اسمه وكنيته ونسبه والمقصود بذلك التنبيه على جلالاته
١٣	منهج المحقق وصاحب التكملة	٢٠	واذا كانت المسألة أو الحديث أو الاسم أو اللفظة أو نحو ذلك له موضعان
١٤	مقارنا بمنهج الامامين النووى والسبكي	٢٠	وأقدم فى أول الكتاب ابوابا وفصولا تكون لصاحبه قواعد وأصولا
١٥	مقدمة الامام النووى	٢١	واعلم ان هذا الكتاب وان سميت شرح المذهب فهو شرح للمذهب كله بل لمذاهب العلماء كافة
١٦	كتابا المذهب والوسيط		
١٦	فأما الوسيط فقد جمعت فى شرحه جملا		
١٦	وأما المذهب فاستخرت الله الكريم فى جمع كتاب فى شرحه سميت (بالمجموع)		

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
( فصل ) وفي الاخلاص والصدق واحضار النبوة	٣٦	( فصل ) في نسب رسول الله صلى الله عليه وسلم	٢٢
حدث انما الأعمال بالنيات واقوال الشافعي انه يدخل في سبعين بابا من الفقه	٣٦	( باب ) في نسب الشافعي رحمه الله وطرف من اموره واحواله	٢٣
وهذه احرف من كلام العارفين في الاخلاص والصدق	٣٧	( فصل ) في مولد الشافعي رضي الله عنه ووفاته ونبذ من اموره وحالاته	٢٤
الاخلاص نسيان رؤية الخلق بدوام النظر الى الخالق	٣٧	ثم رحيل الشافعي من مكة الى المدينة	٢٥
العمل لاجل الناس شرك	٣٨	واشتهرت جلالة الشافعي في العراق	٢٥
الصادق يدور مع الحق حيث دار	٣٨	وصنف في العراق كتابه القديم ويسمى كتاب الحجة ويرويه عنه أربعة	٢٥
باب في فضيلة الاشتغال بالعلم وتصنيفه	٤٠	ثم خرج الى مصر سنة ١٩٩	٢٦
فاما الآيات القرآنية	٤٠	فصل في تلخيص جملة من حال الشافعي	٢٦
واما الأحاديث النبوية	٤٠	وهو الامام الحجة في لغة العرب ونحوهم	٢٦
واما الآثار عن السلف	٤١	تصدر في عصر الائمة للفتيا بأمر شيخه	٢٧
قال الشافعي : طلب العلم افضل من صلاة النافلة	٤٢	ومن ذلك شدة نصره للسنة	٢٨
باب في ترجيح الاشتغال بالعلم الكلام على الصلاة والصيام وغيرهما	٤٣	الأحاديث الواردة في مناقب قريش	٢٩
الآيات القرآنية	٤٣	واما كتب أصحابه المخرجة على اصوله	٢٩
ومن الأحاديث النبوية	٤٣	( فصل ) في نوادر من حكم الشافعي	٣٠
ومن اقوال الصحابة كلام ابي الدرداء	٤٤	( فصل ) قد اشترت في هذه الفصول الى طرف من حال الشافعي	٣٢
وابى هريرة وابى ذر	٤٤	( فصل ) في احوال الشيخ ابي اسحاق مصنف الكتاب	٣٣
وعن الحسن والزهرى والشافعي لامام الحرمين كتاب اسمه غياث الأمم	٤٥	وكان رحمه الله ذا نصيب وافر من مراقبة الله تعالى	٣٣
فصل فيما انشدوه في فضل العلم	٤٥	وانشد ابن السمعاني وغيره للرئيس ابي الخطاب	٣٤
فصل فيمن اراد بفعله غير الله	٤٦	ولابى الخطاب ايضا ( شعر )	٣٥
فصل في النهي الأكيد والوعيد الشديد لمن يؤذى او ينتقص الفقهاء	٤٧	ولابى الحسن القيروانى ( شعر )	٣٥
باب في اقسام العلم الشرعي	٤٩	وقد رايت ان اقدم في اول الكتاب فصولا	٣٥
( فرع ) اختلفوا في آيات الصفات	٤٩		
طريقة السلف في الصفات	٥٠		
ولا يلزم الانسان تعلم كيفية الوضوء والصلاة الا بعد وجوبه	٥٠		
( فرع ) اما البيع والنكاح وشبههما	٥٠		



رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٥٠	( فرع ) يلزمه معرفة ما يحل وما يحرم	٦٤	ومن أهم ما يؤمر به ألا يتأذى ممن يقرأ عليه
٥٠	( فرع ) قال الشافعى والأصحاب على الإباء والأمهات تعليم الصغار	٦٥	باب آداب المتعلم
٥١	( فرع ) أما علم القلب وهو معرفة أمراضه	٦٧	ومن آداب المتعلم أن يتحرى ومن آدابه الحلم والأناة
٥١	( القسم الثانى ) فرض الكفاية	٦٩	ويعتنى بتصحيح درسه على الشيخ
٥٢	ولو اشتغل بالفقه ونحوه وظهّرت نجابته	٧٠	وبعد حفظ القرآن يحفظ من كل فن
٥٢	( القسم الثالث ) النفل وهو كالتبحر	٧٠	وينبغى أن يرشد رفيقته
٥٢	( فصل ) قد ذكرنا أقسام العلم الشرعى	٧٠	فإذا فعل وتكاملت أهليته اشتغل بالتصنيف وجد فى التأليف
٥٣	( فصل ) تعليم الطالبين وإفتاء المستفتين فرض كفاية	٧١	( فصل ) فى آداب يشترك فيها العالم والمتعلم
٥٤	باب آداب العلم	٧٢	باب آداب الفتوى والمفتى والمستفتى
٥٥	إذا فعل فعلا صحيحا وظاهره حرام أو مكروه	٧٢	باب فى فصول مهمة تتعلق بالمهذب ويدخل كثير منها وأكثرها فى غيره أيضا
٥٦	( فصل ) ومن آدابه فى درسه وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف ما لم يتأهل له	٧٣	( فصل ) ينبغى للامام أن يتصف بأحوال المفتين
٥٦	ومن آدابه وآداب تعليمه ويجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى	٧٤	( فصل ) وينبغى أن يكون ظاهر الورع
٥٨	ويجب أن يرغب فى العلم وينبغى ألا يتعظم على المتعلمين	٧٥	( فصل ) المفتون قسمان : مستغل وغيره
٥٩	وينبغى أن يتفقداهم ويسأل عن غائب منهم	٧٦	ينهى الشافعى والمزنى عن تقليدهما ( الحالة الثالثة ) ألا يبلغ رتبة أصحاب الوجوه
٦١	وبين له جلا من أسماء المشهورين وبين ما ينضبط من قواعد التصريف	٧٧	( الحالة الرابعة ) أن يقوم بحفظ المذهب
٦٢	وينبغى أن يصون يديه عن العبث وإذا سأل سائل عن أعجوبة فلا يسخر منه	٧٨	( فصل ) أصناف المفتين وهى خمسة
٦٣	وينبغى للعالم أن يورث أصحابه لا أدرى	٧٩	( فصل ) فى أحكام المفتين - فيه مسائل
٦٤	فصل وينبغى للمعلم أن يطرح على أصحابه ما يراه	٧٩	الإفتاء فرض كفاية الثانية : إذا أفتى ثم رجع عنه الثالثة : يحرم التساهل فى الفتوى

رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام
٨٠	( الرابعة ) لا يفتى عند تغير خلقه	٨٧	الرقاع بحضرته قدم الاستنبق فالاستنبق
٨٠	( الخامسة ) أن يتبرع بالفتوى الا أن يأخذ رزقا من بيت المال	٨٧	( الرابعة عشرة ) اذا سئل عن ميراث
٨٠	( السادسة ) لا يعنى في الايمان الا لأجل بلده	٨٧	( الخامسة عشرة ) اذا رأى رقعة الاستفتاء وفيها خط غيره
٨٠	( السابعة ) لا يعتمد في الفتوى الا على كتب موثوق بصحتها	٨٨	( السادسة عشرة ) اذا لم يفهم المفتى السؤال أصلا
٨١	لا يجوز لفت شافعي أن يكتفى بمصنف أو مصنفين	٨٩	( السابعة عشرة ) ليس بمنكر أن يذكر المفتى في فتواه الحجة اذا كانت نصا واضحا
٨١	( الثامنة ) اذا أفتى في حادثة ثم حدثت مثلها	٨٩	( السابعة عشرة ) ليس بمنكر أن يتخير اذا استفتى
٨٢	( فصل ) في آداب الفتوى - فيه مسائل	٩١	( التاسعة عشرة ) واذا سأل فقيه مسألة من تفسير القرآن العزيز
٨٢	( الثانية ) ليس له أن يكتب الجواب على ما علمه	٩١	( فصل ) في آداب المستفتى وصفته واحكامه وفيه مسائل
٨٢	( الثالثة ) اذا كان المستفتى بعيد الفهم	٩١	( احداها ) في صفة المستفتى
٨٢	( الرابعة ) ليتأمل الرقعة تأملا شافيا	٩١	( الثانية ) يجب عليه قطع البحث الذي يعرف به
٨٢	( الخامسة ) يستحب أن يقرأها على حاضريه	٩٢	( الثالثة ) هل يجوز أن يتخير أو يقلد أى مذهب شاء
٨٢	( السادسة ) يكتب بخط واضح وسط	٩٤	( الرابعة ) اذا اختلف عليه فتوى مفتين
٨٢	( السابعة ) يكتب في الناحية اليسرى من الورقة	٩٤	( الخامسة ) قال الخطيب البغدادي: اذا لم يكن في موضعه الا مفت واحد فأفتاه
٨٥	يكراه قول ( اطال الله بقاءك )	٩٥	( السادسة ) اذا استفتى فأفتى فتكررت الحادثة هل يلزمه الاستفتاء مرة أخرى ؟
٨٥	( الثامنة ) يختصر الجواب بحيث تفهمه العامة	٩٥	( السابعة ) له الاستفتاء بنفسه أو بواسطة
٨٥	( التاسعة ) اذا سئل عن قال ( أنا أصدق من محمد بن عبد الله أو الصلاة لعب )	٩٥	( الثامنة ) ينبغى للمستفتى التادب مع المفتى
٨٥	( العاشرة ) ينبغى اذا ضاق موضع الجواب	٩٦	( التاسعة ) ينبغى أن يكون كاتب الرقعة ممن يحسن السؤال
٨٥	أم حبيبة لها في صحيح مسلم ثلاثة أحاديث	٩٦	( العاشرة ) اذا لم يجد صاحب الرقعة مفتيا
٨٦	( الحادية عشرة ) اذا رأى المفتى المصلحة أن يفتى العامي بالتفليظ		
٨٦	( الثالثة عشرة ) اذا أجمعت		

رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام
١٧	( باب ) في فصول مهمة تتعلق بالمذهب	١١٠	هذا كله في قديم لم يعضده حديث صحيح
٩٨	( فصل ) الحديث ثلاثة اقسام	١١٠	( فرع ) ليس للمفتى ولا للعامل المنتسب
٩٨	واما العلة فمعنى خفى في الحديث	١١٢	( فصل ) حيث اطلق في المذهب ابا العباس
٩٨	واما الحديث الحسن فقسمان	١١٣	وحيث اطلق في المذهب عبد الله
٩٩	( فصل ) اذا قال الصحابي : امرنا بكذا أو نهينا	١١٤	وفيه من الصحابة معقل اثنان
٩٩	اذا قال التابعي : امرنا بكذا	١١٤	ليس في المذهب ابو يحيى غير البلخي
٩٩	اذا قال الصحابي : كنا نفعل كذا	١١٥	وفيه ابو يحيى يروي عن علي
١٠٠	( فصل ) الحديث المرسل لا يحتج به عندنا	١١٥	النووي ينوه بوفاته قبل اتميامه
١٠١	قال الشافعي : وارسل ابن المسيب عندنا حسن	١١٥	( فرعا ) ادركتني الوفاة او غيرها من القاطعات قبل وصولها )
١٠٢	الكلام على مرسل الصحابي	١١٥	المزني وابو ثور وابن المنذر ائمة مجتهدون
١٠٣	( فرع ) وقد استعمل المصنف احاديث مرسله	١١٥	صرح في المذهب بان الثلاثة من اصحاب الوجوه
١٠٤	اذا كان الحديث ضعيفا لا يقال فيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم	١١٦	( فرع ) ان استغرب من لا انس له بالمذهب
١٠٤	قال الشافعي ( رض ) اذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقولوا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم	١١٦	اعلم ان صاحب المذهب اكثر من ذكر ابي ثور
١٠٥	وليس معناه ان من رأى حديثا صحيحا قال : هذا مذهب الشافعي	١١٧	مقدمة صاحب المذهب
١٠٦	اختلف المحدثون واصحاب الاصول في جواز اختصار الحديث	١١٧	واعترضوا على المزني ( رح ) بانه لم يبدأ بالحمد
١٠٦	قد أكثر المصنفون من الاحتجاج برواية عمرو بن شعيب	١١٧	وأجيب بأجوبة احدها
١٠٧	( فصل ) في بيان القولين والوجهين والطريقين	١١٧	الجواب الثاني يحتمل ان الحديث لم يبلغه
١٠٨	وقد استعمل المصنف الوجهين في موضع القولين	١١٨	الجواب الثالث الذي اقتضاه الحديث
١٠٨	( مسألة ) كل مسألة فيها قولان للشافعي	١١٨	الجواب الرابع لفظة الحمد ليست متعينة
١٠٩	وأما حصرة المسائل التي يفتى فيها على القديم	١١٩	التفضيل في النبوة والنهي عنه
		١٢٠	من هم آل النبي صلى الله عليه وسلم
		١٢٠	هذا كتاب مهذب اذكر فيه
		١٢١	اما الكريم في اسماء الله تعالى
		١٢٢	وتول الانسان : وحسبى الله
		١٢٣	كتاب الطهارة

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
أوجه قصداليه وقصد له وقصده	١٣٦	باب ما يجوز به من المياء وما لا يجوز	١٣٢
فان تطهر منه صحت طهارته	١٣٦	واما الطيارة في اصطلاح الفقهاء	١٣٣
واما زمزم فمذهب الجمهور كعدهينا	١٣٧	واما المياء فجمع ماء	١٣٤
واما المتغير بالكل فتقل ابن المنذر الاتفاق	١٣٧	قال المصنف يجوز رفع الحدث وازالة النجس بالماء المطلق	١٣٤
ثبت في الصحيحين ان الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بئر ناقة صالح وآبار المسخ والعذاب	١٣٧	واختلفوا في المستعمل هل هو مطلق أم لا	١٣٥
وما سوى الماء المطلق من المائعات	١٣٨	وذوب الثلج ذائبه وهو مصدر (فرع) قال أصحابنا : اذا استعمل الثلج والبرد	١٣٥
واما الاصم فلا يعتد بخلافه	١٣٩	( فرع ) استدلو لجواز الطهارة بماء الثلج	١٣٦
( فرع ) اما التبييض فلا يجوز الطهارة به عندنا	١٣٩	وما تبع من الأرض ماء البحار ينكر على المصنف قوله روى بصيغة التمرىض	١٣٧
واحج لمن جوز برواية شريك عن ابي نزار	١٤٠	( فرع ) في فوائد الحديث الاول	١٣٨
ومن القياس كل شيء لا يجوز التطهر به حضرا	١٤٠	( فرع ) الطهور عندنا هو المطهر	١٣٩
تضعف حديث التبييض وبطلان الاحتجاج به	١٤١	حديث بئر بضاعة لا يخالف حديث القلتين	١٣٠
قد ذكرنا ان ازالة النجاسة لا تجوز عندنا الا بالماء	١٤٢	واعلم ان حديث بئر بضاعة عام مخصوص خص منه المتغير	١٣١
وذكروا احاديث لا دلالة فيها	١٤٣	( فرع ) ماء الأبار والآبار	١٣١
واما الجواب عن ادلتهم فحديث عائشة	١٤٣	والجواب ان هذا الاعتراض جهالة من قائله	١٣١
واما حديث ام سلمة فالجواب عنه	١٤٤	ولا يكره من ذلك الا ما قصد الى تسميته	١٣٢
واما حديث ابي سعيد فلنا في المسألة قولان	١٤٤	حديث يا حمراء لا تفعل هذا ضعيف باتفاق المحدثين	١٣٣
وقياسهم على الطيب مردود من وجهين	١٤٤	واما الاصحاب فمجموع ما ذكروا فيه سعة أوجه	١٣٣
واما قولهم : الدن يطهر بالخل فغير صحيح	١٤٥	وحيث أثبتنا الكراهة نهى كراهة تنزيه	١٣٥
وما عدا الماء من ماء ورد أو شجر أو عرق	١٤٥	( روى ) عبارة جيدة تعبيرا عن حديث ضعيف	١٣٥
اذا أغلى مانعا فارتفع من غليانه	١٤٦	قوله ( قصد الى ) صحيح وزعم بعض القائلين انه لا يقال قصد الى كذا	١٣٥
فان كمل الماء المطلق بمائع	١٤٦	حديث ان رجلا من المشركين يجمع	١٣٥
اعلم ان المسألة الاولى معدودة في مشكلات المذهب	١٤٧		

رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام
١٤٧	ثم حيث حكمنا بقله المائع	١٦٦	واحتج اصحابنا من جهة الاعتبار والاستدلال
١٤٨	ثم ان عبارة المصنف في حكاية قول ابي على ناقصة	١٦٦	والجواب عما احتجوا بحديث لا يبولن احكم في الماء الدائم
١٤٨	ثم المراد بقولهم لا يكفيه اى الواجب	١٦٧	قال اصحابنا : اعتبروا حدا واعتبرنا حدا
١٤٩	اذا قلنا بالأصح في المائع المخالط	١٦٩	نقل اصحابنا عن داود مذهبا عجبا
١٥٠	باب ما يفسد الماء من الطاهرات	١٧٠	والقلتان خمسمائة رطل
١٥٠	وان تغير أحد اوصافه من طعم او لون او رائحة	١٧١	وتال الشافعى في جميع كتبه خمس قرب
١٥١	وان طرح فيه تراب قصدا لم يؤثر	١٧٢	قال الخطابى : قلل هجر مشهورة الصنعة معروفة المقدار
١٥١	والطحلب اذا اخذ ودق	١٧٣	وفى بغداد اربع لغات
١٥٢	وحكى المتسولى والرويانى عن الشافعى انه لا يسلب الا تغير الأوصاف الثلاثة	١٧٥	اول من صنف الكتب ابن جريج
١٥٣	انما لم تجز الطهارة بماء الباقلا	١٧٥	اما غير الماء من المائعات وغيرها
١٥٣	قال امام الحرمين ان اعترض متكلف حلف لا يشرب ماء فشرط متغيرا بزعفران ونحوه	١٧٧	وان كانت النجاسة مما لا يدركه الطرف
١٥٤	وان وقع فيه ما لا يختلط به	١٧٧	وعادة الاصحاب يضمنون الى هذا المسألة مسألة الثوب
١٥٥	وان وقع فيه قليل كافور فتغيرت به رائحته فوجهان	١٧٧	واختلف المصنفون في الاصح من هذه الطرق
١٥٦	هذا اول موضع ذكر فيه البويطى	١٧٨	وان كانت النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة
١٥٧	وقال الشافعى للبويطى: ستموت فى حديدك فكان كما تفرس	١٧٨	حديث الذباب وما قيل فيه
١٥٧	من تتبع المختصر حق تتبعه لا يخفى عليه شيء من مسائل الفقه	١٧٩	كلام المحقق ورد على من انكره
١٥٨	مسائل تتعلق بالباب ( احداها )	١٧٩	طهارة اجسام الحيوانات
١٥٨	اذا وقع فى الماء قطران ( الثانية ) الماء الذى ينمقد ان بدا منه	١٨٠	اذا مات ما لا نفس له سائله فيما دون القلتين
١٥٩	لو وقع فى الماء تمر او ملح	١٨١	اذا كثر وغير الماء فهل ينجسه
١٥٩	الماء المتغير بورق الشجر	١٨٣	ما يعيش فى البحر مما له نفس سائلة
١٦٠	باب ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسده	١٨٣	الادى الذى لا نجاسة عليه اذا مات فيما دون القلتين هل ينجسه
١٦١	لو وقعت جيفة فى ماء كثير	١٨٣	اذا اراد تطهير الماء النجس نظرا
١٦٢	وان لم يتغير نظرت	١٨٤	اذا زال تغير الماء النجس
١٦٢	اذا وقع فى الماء الراكد نجاسة	١٨٤	وان طرح فيه تراب او حصى فزال
١٦٤	وقد سلم ابو جعفر الطحاوى امام اصحاب ابي حنيفة	١٨٥	اذا تغير طعم الماء او لونه او ريحه
		١٨٧	اذا زالت نجاسة الماء طهر الماء والتراب

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
السادسة : لو غمس كوز ممتلىء ماء نجسا	٢٠٠	وان كانت نجاسته بالقلة	١٨٧
السابعة : ماء البئر كغيره في قبول النجاسة	٢٠٠	المسألة الثانية اذا كوثر بالماء	١٨٨
باب ما يفسد الماء من الاستعمال وما لا يفسده	٢٠٢	الكلام على بلوغ الماء القلتين	١٨٨
المستعمل طاهر عندنا بلا خلاف وليس بمطهر	٢٠٣	واذا اراد الطهارة بالماء الذي وقعت فيه نجاسة وحكم بطهارته	١٩٠
واحتجوا بالقياس على المستعمل في ازالة النجاسة	٢٠٦	وان كان اكثر من قلتين والنجاسة جامدة	١٩٠
من وجد من الماء بعض ما يكفيه هل يستعمله ثم يتيمم للباقي ؟	٢٠٦	اما المسألة الاولى وهي الحكم بالطهارة	١٩١
حديث مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه بفضل ماء يده	٢٠٧	واما المسألة الثانية وهي اكثر من قلتين	١٩١
الأنماطى أخذ الفقه عن المزنى	٢٠٩	اذا شرطنا التباعد لابد من رعاية التناسب في الأبعاد	١٩١
فان جمع المستعمل حتى صار قلتين	٢٠٩	اذا أوجبنا التباعد هل يكون الماء المجتنب نجسا	١٩٢
واما المستعمل في التجسس فينظر فيه	٢١١	وان أخذ النجاسة مع شيء من الماء	١٩٣
غسالة النجاسة ان انفصلت متغيرة	٢١٢	فان قطر من الدلو الى الماء الباقي قطرة	١٩٣
فالجديد حكم الفسالة حكم المحل بعد الفسل	٢١٢	واما المسألة الرابعة وهي اذا وقع في قلتين	١٩٤
أولا : المستعمل في طهارة الحدث في المرة الاولى يحكم بأنه مستعمل	٢١٣	ذكر المصنف ابا اسحق وابن القاص	١٩٤
الثانية : الحنفى اذا توضأ بماء هل يصير مستعملا ؟	٢١٤	وان كان الماء جاريا وفيه نجاسة جارية	١٩٥
الثالثة : لو غسل المتوضىء رأسه بدل مسحه فوجهان مشهوران	٢١٤	واذا كانت الجرية التى فيها النجاسة دون القلتين	١٩٦
الرابعة : لو غمس المستيقظ من النوم يده في الاناء	٢١٤	لو كانت جرية نجسة لمورها على نجاسة	١٩٧
الخامسة : لو تقاطر من اعضاء المتطهر قطرات في الاناء	٢١٥	النجاسة لا تنعطف الى ما يصب عليها الماء	١٩٧
السادسة : اذا جرى الماء من عضوه المتطهر الى عضوه الآخر	٢١٥	الماء المتراد له حكم الراكد	١٩٩
السابعة : اذا غمس المتوضىء يده في اناء فيه دون القلتين	٢١٥	الثانية : انقضت فارة في مائع أو ماء قليل	١٩٩
الثامنة : اذا نزل جنب في ماء واغتسل ان كان قلتين	٢١٦	الثالثة : لو وقف ماء كثير على مستو وانبسط في عمق شبر	١٩٩
وان كان دون قلتين	٢١٧	الرابعة : لو كانت ساقية تجري من نهر الى نهر	٢٠٠
		الخامسة : لو توضأ من بئر ثم اخرج منها دجاجة ميتة	٢٠٠

الاحكام	الصفحة	رقم	الصفحة	الاحكام
قال ثقة : ولغ الكلب في هذا الاناء في وقت بعينه	٢٣٣	٢١٧	ولو كان النfmس فيه متوضئا فهو كالجنب	
ادخل كلب راسه في اناء واخرجه	٢٣٣	٢١٨	ولو نزل جنبان فيما دون القلتين	
وان اشتبه عليه ماءان طاهر ونجس	٢٣٣	٢١٨	التاسعة : اذا كان تحت المسلم كتابية	
احتج لاحد والمزني بأنه اذا اجتهد	٢٣٤	٢١٩	العاشرة : اذا كان على بعض اعضاء المتوضيء او المفتسل نجاسة	
وأما الجواب عن الحديث فهو أن الرية زالت بغلبة الظن	٢٣٥	٢١٩	باب الشك في نجاسة الماء والتحرى فيه	
أما كيفية الاجتهاد هو ان ينظر الى الاناءين	٢٣٧	٢١٩	اذا تيقن طهارة الماء وشك في نجاسته	
فان انقلب أحدهما قبل الاجتهاد ففيه وجهان	٢٣٨	٢٢٠	مراتب الأدلة بين القطع والظن والشك	
وان اجتهد فيهما ولم يغلب على ظنه شيء أراقهما	٢٣٨	٢٢١	فان وجدته متغيرا ولم يعلم بأى شيء تغير	
اذا اجتهد فلم يظهر له شيء فليرقهما أو يخطهما ثم يتيمم	٢٣٩	٢٢٢	وان رأى هرة اكلت نجاسة ثم وردت	
فأما اذا تيمم وصلى قبل الاقامة وان غلب على ظنه طهارة أحا	٢٣٩	٢٢٣	كبشة بنت كعب كانت تحت أبى قتادة	
توضأ به		٢٢٤	حديث (أنهن من الطوافين ) يتأول على وجهين	
فان تيقن ان الذى توضأ به نجسا	٢٤٠	٢٢٤	سؤر الحيوان مهموز وهو ما بقى في الإباء	
وأعلم أنهم يطلقون العلم واليه ويريدون بهما الظن الظاهر وينقض الحكم المجتهد فيه اذا بان خلاف النص	٢٤٠	٢٢٥	مذهبنا ان سؤر الهرة طاهر غير مكروه	
وان لم يتيقن ولكن تغير اجتهدا	٢٤١	٢٢٥	الحيوان اربعة اقسام مأكول وسباع وسباع طير وبغل وحمار	
اذا غلب على ظنه		٢٢٧	قوله ( من ولوغ الهرة مرة ) ليس من كلام النبى صلى الله عليه وسلم	
هذه المسألة لها مقدمة لم يذكرها المصنف	٢٤١	٢٢٨	وان ورد على ماء فأخبره وجعل بنجاسته	
لا يجب عليه الاجتهاد بل له ان يصلى باجتهاده الأول	٢٤١	٢٢٩	لو أخبره بنجاسته عدلان	
واتفق جمهور المصنفين في الطريقتين وظاهر كلام الغزالي هو ما قاله صاحب الشامل	٢٤٢	٢٢٩	اذا أجده مقبول الخبر بالنجاسة	
ولا يجب قضاء الصلاة الاولى	٢٤٣	٢٢٩	يقبل قول الكافر والفساق في الأذن بدخول الدار	
لو أراد من جرى له تغير الاجتهاد	٢٤٤	٢٣٠	وان كان معه اناءان فأخبره رجل ان الكلب ولغ	
وان اشتبه عليه ماءان ومعه ثالث	٢٤٤	٢٣٠	اذا أخبره ثقة بولوغه في ذا وثقة بولوغه في ذا	
واجاب الأصحاب عن تمسك من منع الاجتهاد	٢٤٥			

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٢٥٧	( الخامسة ) اذا اشتبه في الماين فتوضاً بغير اجتهاد	٢٤٦	يتخرج على هذا القول مسائل
٢٥٧	نيه صلى الله عليه وسلم على ان اليقين لا يترك بالشك	٢٤٦	وان اشتبه عليه ماء مطلق وماء مستعمل
٢٥٩	ما يتردد في نجاسته وطهارته ثلاثة اقسام	٢٤٧	وان اشتبه عليه ماء مطلق وماء ورد
٢٥٣	( احدها ) ما يغلب على الظن طهارته	٢٤٧	وان اشتبه عليه طعام طاهر وطعام نجس
٢٥٣	( الثاني ) ما استوى في نجاسته وطهارته التقديران	٢٤٨	وان اشتبه الماء الطاهر بالماء النجس
٢٥٩	( الثالث ) ما يغلب على الظن نجاسته فقيه قولان	٢٤٨	الأعمى يجتهد في اوقات الصلاة ولا يجتهد في القبلة
٢٦٠	للشيخ ابي محمد كتاب التبصرة في الوسيوسة	٢٤٩	وان اشتبه ذلك على رجلين فادى اجتهاد احدهما
٢٦٠	قال في التبصرة : نبغ قوم يفعلون افواههم اذا اكلوا خبزاً	٢٤٩	وان كثرت الاواني وكثر المجتهدون
٢٦١	قال الشيخ ابو محمد في التبصرة: لو اصاب ثوبه او غيره شيء	٢٥٠	وصورة الكتاب ان يكون هناك ثلاثة اواني
٢٦١	سئل الشيخ ابن الصلاح في فتاويه عن خرج اشتهر عن الكفار وضع شحم الخنزير فيه	٢٥٠	يصح لكل واحد التي ام فيها فقط
٢٦١	وسئل عن الاوراق التي تعمل وتبسط على الحيطان	٢٥٠	تصح لكل واحد التي ام فيها ويصح الاقتداء الاول
٢٦١	في طين الشوارع الذي يغلب على الظن نجاسته	٢٥١	لو اشتبهت اوان والطاهر واحد
٢٦٢	ماء الميزاب الذي يظن نجاسته	٢٥١	ولو كانت الآنية خمسة فان كان الطاهر واحداً
٢٦٢	نص الشافعي على طهارة ثياب الصبيان	٢٥٣	واما الطهارة فهي مبنية على تفريق الوضوء
٢٦٢	هذا كله فيما اصله الطهارة وشك في عروض النجاسة	٢٥٤	والحاصل في الفتوى من هذا الخلاف
٢٦٣	احداها : اذا شك ماسح الخف في انقضاء المدة	٢٥٥	اقتدى شافعي بحنفي وعكسه
٢٦٤	الثانية : شك هل مسح في الحضر أم السفر	٢٥٥	ولو صلى الحنفي على خلاف مذهبه مما يصححه الشافعي
٢٦٤	الثالثة : اذا احرم المسافر بنية القصر	٢٥٦	لو كانت له غنم فاختلطت بغنم غيره
٢٦٤	الرابعة : بال حيوان في ماء كثير فوجده متغيراً	٢٥٦	اذا اختلطت زوجته بنساء لم يجز له وطء واحدة بالاجتهاد
٢٦٤	الخامسة : المستحاضة المتحيرة يلزمها الغسل	٢٥٦	اذا اختلطت ميتة بمذكيات بلد
		٢٥٦	لو اختلطت شاته وحمامه بشاة غيره وحمامه فله اخذ واحدة بالاجتهاد
		٢٥٧	( الرابعة ) لو كان له دنان احدهما دبس والاخر خل



رقم صفحة	الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام
٢	السادسة : من اصابته نجاسة في بدنه او ثوبه وجهل موضعها	١٢٩	لا يفتر الدباغ الى فعل فاعل
٣	السابعة : شك مسافر اوصل بلده أم لا	٢٧٩	لو أخذ جلد ميتة لغمره فدبغه طهر
٣٠	الثامنة : شك هل نوى الاقامة أم لا	٢٧٩	وهل يفتر الى غسله بالماء بعد الدباغ ؟
٣٠	التاسعة : المستحاضة وسلس البول اذا توضأ ثم شك هل انقطع حدثه أم لا	٢٨٠	وأما استعمال الماء في أثناء الدباغ
٣٠	العاشرة : تيمم ثم رأى شيئاً لا يدري أكراب هو أم ماء	٢٨١	الأجزاء التي يشربها الجلد من الادوية
٣٠	الحادية عشرة : رمى صيداً فجرحه ثم غاب	٢٨١	واذا طهر الجلد بالدباغ جاز الانتفاع به
٣٠	استثنى صاحب التلخيص مسائل مما يترك فيها اليقين بالشك	٢٨١	وجازت الصلاة عليه وفيه
٢٦	باب الآنية	٢٨١	والقديم : لا يطهر باطناً فيستعمل في يابس لا رطب ويصلى عليه لا فيه
٢٦	كل الجلود النجسة بعد الموت تطهر بالدباغ الا الكلب والخنزير والكلب والخنزير وفرع أحدهما لا يطهر بالدباغ	٢٨٢	اعلم أن القول القديم ليس بلازم ان يكون كمدبغ مائل
٢٦	فروع في مذاهب العلماء في جلود الميتة هي سبعة مذاهب	٢٨٢	استعمال جلد الميتة قبل الدباغ جائز في اليابس دون الرطب
٢٧	الاهاب الجلد قبل دباغه	٢٨٢	قال الماوردي : يجوز هبته قبل الدباغ ولا يجوز رهنه
٢٧	واما الجواب عن قياسهم على اللحم	٢٨٣	رهل يجوز بيعه ؟ فيه قولان
٢٧	واما الأوزاعي ومن وافقه	٢٨٣	وهل يجوز اكله ؟ ننظر - فان كان من حيوان يؤكل
٢٧	النهى عن افتراض جلود السباع	٢٨٥	ابن كج قتله للصوص في ليلة السابع والعشرين من رمضان سنة ٤٠٥ بالدينور
٢٧	واما قياسهم على الكلب فجوابه أنه نجس في حياته	٢٨٥	كل حيوان نجس بالموت نجس شعره وصوفه على المنصوص
٢٧	وذكر امام الحرمين في النهاية مذاهب السلف بنحو ما سبق	٢٨٥	وروى عن الشافعي بأنه رجع عن تنجيس شعر الأدمى
٢٧	واما الشافعي فإنه نظر الى ما أمر به الشرع من استعمال الأشياء	٢٨٥	مناولة النبي صلى الله عليه وسلم شعره فقسمه بين الناس تبركا
٢٧	ويجوز الدباغ بكل ما ينشف فضول الجلد	٢٨٦	وحكى ابن سريج عن الأنماضي عن المزني عن الشافعي أنه رجع عن تنجيس الشعر مطلقاً
٢٧	والقرظ ورق شجر السلم	٢٨٦	ثم ان الخلاف في شعر ميتة الأدمى مفرع على نجاسة ميتة الأدمى
٢٧	واعلم انه ليس للشب ولا للشث	٢٨٧	وكل موضع قلنا انه نجس عفى عن الشجرة او الشعرتين
٢٧	ذكر في حديث الدباغ	٢٨٧	وقوله كالشجرة والشعرتين ليس تحديد بل كالمثال للتيسر
٢٧	واعلم ان الدباغ لا يختص بالشب والقرظ		
٢٧	لو دبغه بعين نجاسة كزرق الحمام		

رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام
٢٨٨	المذهب الصحيح بطهارة شعر رسول الله صلى الله عليه وسلم ودليله الحديث وعظم مرتبته صلى الله عليه وسلم.	٢٩٥	والقندس وهو ثلب البحر
٢٨٩	قدمنا في شعر ميتة غير الآدمي خلافا للمذهب الصحيح نجاسته	٢٩٥	نقل التورى عن ابن الصلاح وتقلنا العبارة نفسها عن ابن الصلاح من طريق الدمري فظهر تبان ينظر لا ذكر للربيع بن سليمان الجيزى في المذهب الا هنا
٢٨٩	لأنه جزء متصل بالحيوان اتصال خلقه	٢٩٥	إذا باع الجلد المدبوغ بشعره فقال: بعثك الجلد دون الشعر فالبيع صحيح
٢٩٠	أبو جعفر الترمذى يقول بطهارة شعر ودم النبي صلى الله عليه وسلم	٢٩٦	روى عن ابن سليمان أبو داود والنسائى والطحاوى
٢٩٠	اختار المصنف جواز القياس على المختلف فيه	٢٩٦	وان جز الشعر من الحيوانات فهو طاهر بنص القرآن
٢٩٠	عاش أبو طلحة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم يسرد الصوم أربعين سنة	٢٩٧	لو قطع جناح طائر مأكول في حياته ما أبين من حى فهو ميتة للحديث إذا قلنا: الشعر ينجس بالموت
٢٩٠	رؤيا أبي جعفر الترمذى وتحوله عن مذهب أبي حنيفة	٢٩٧	فراى شعرا لم يد
٢٩١	ترمذ مدينة قديمة على نهر بلخ ( جيحون )	٢٩٨	وأما العظم والسن والظفر والظلف ففيه طريقان
٢٩١	مذاهب العلماء في شعر الميتة وعظمها وعصبها	٢٩٨	العاج المتخذ من عظم الفيل نجس عندنا لا يجوز استعماله في شيء رطب
٢٩٢	قوله تعالى ( ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا )	٢٩٩	ويجوز الاستصباح بزيت نجس الاناء المعوج بالعاج والوضوء منه
٢٩٢	وأما الجواب عن حديث أم سلمة واحتج أصحابنا بقوله تعالى ( وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم الخ )	٢٩٩	يجوز إيقاد عظام الميتة غير الآدمى تحت التناثر وفى القدر
٢٩٣	والجواب عن حديث ثوبان بالوجهين السابقين	٢٩٩	واللبن فى ضرع الشاة الميتة نجس وفى لبن المرأة الميتة الذى فى ثديها خلاف
٢٩٤	فان دبغ جلد الميتة وعليه شعر	٣٠٠	البيضة الخارجة من الميتة
٢٩٤	قال فى الأم لا يطهر وقال الربيع الجيزى عنه يطهر لأنه ثابت على جلد طاهر	٣٠١	إذا ذكى الحيوان المأكول طهر جلده وشعره وصفه ووبره بالدباغ
٢٩٤	ويدل لعدم الطهارة حديث أبى الميخ	٣٠٢	اتخذ حوضا من جلد نجس فجعل فيه قلتين من الماء فالماء طاهر والحوض نجس
٢٩٥	إذا قلنا بالأصح ان الشعر لا يطهر بالدباغ	٣٠٢	ويكره استعمال آنية الذهب والفضة كراهة تحرير فى الجديد
٢٩٥	لا تصح الصلاة فى جلود الثعالب وغيرها	٣٠٣	اليمن قتله المسلمون خطأ فى أحد المذهب الصحيح المشهور حرمة استعمال آنية الذهب والفضة
		٣٠٥	استعمال آنية الذهب والفضة

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٣٠٥	السرف والخيلاء لا يوجبان التحريم	٣١٦	لو شرب بكفيه وفي أصبعه خاتم لم يكره
٣٠٦	يستوى في التحريم الرجال والنساء	٣١٦	لو اتخذ ذهباً من ذهب وطلاء بنحاس
٣٠٦	ويستوى في التحريم الأكل والشرب	٣١٧	ويجوز استعمال الذهب حال الضرورة
٣٠٧	والموضوء والغسل والبول والآنثى بالملقعة	٣١٧	مذاهب العلماء في المضيق بنفضه
٣٠٧	والمكحلة من الفضة القطع بالتحريم للسرف	٣١٧	ويكره استعمال أواني المتركين وثيابهم لحديث أبي ثعلبة الخنسي
٣٠٧	والحيلة في استعماله أن يصب في يده	٣١٩	قال الشافعي : وأنا لسراويلاتهم وما يلي أسافلهم أشد كراهة
٣٠٧	ولو توضأ أو اغتسل صح وضوءه وغسله	٣٢٠	والمراد الأنية التي يطبخون فيها لحم الخنزير
٣٠٧	ولو أكل عصى بالفعل ولا يكون المأكول أو المشروب حراماً	٣٢٠	ومذهبنا الحكم بطهارة أواني الكفار وثيابهم
٣٠٨	هل يجوز ادخار الأنان من غير استعمال ؟	٣٢١	ويستحب تغطية الأنان وإيكاء السقاء
٣٠٨	هل يجوز استعمال الأنان من الجواهر النفيسة كالياقوت والزمرد ؟	٣٢٣	وأول من كنى بابي هزيمة عبد الرحمن بن صخر
٣٠٩	وأما البلور فالحقه الشيخ أبو محمد بالزجاج وأحقه الصيقلاني بالجواهر	٣٢٣	ويستحب التسمية عند دخول بيته وبیت غيره والسلام إذا دخله
٣٠٩	بيع آنية الذهب والفضة صحيح	٣٢٤	باب السواك
٣١٠	الجارية المفنية وزيادة ثمنها بالفناء	٣٢٤	في هذه القطعة جمل :
٣١٠	إذا خلل رجل أسنانه أو شعره أو اكتحل بميل فضة فحرام	٣٢٤	أحداها : حديث عائشة ( السواك مطهرة للنجس )
٣١٠	وأما المضيق بالذهب فحرام	٣٢٥	وأما حديث عائشة الصلاة بسواك فضعيف من طريقه كلها
٣١٠	وينكر على المصنف قوله روى في حديث حسن	٣٢٥	ويقضى عن هذا الحديث ( لولا أن أشق )
٣١٠	اتخاذ عرقعة بن أسعد أنفا من ورق	٣٢٥	وأما حديث استاكوا ولا تدخلوا على قلحاً فضعيف قال البيهقي :
٣١١	يوم الكلاب من أيام الجاهلية	٣٢٦	مختلف في أسناده
٣١٢	والمضيق بالفضة فيه خلاف	٣٢٦	الثانية : في لفاته : السواك والمساك وميم الفم مخففه
٣١٣	القبعة وهي التي تكون على رأس قائم السيف	٣٢٧	الثالثة : العباس عم النبي صلى الله عليه وسلم أسن من النبي صلى الله عليه وسلم يستين
٣١٤	التضييب لزينة السيف والتضييب للحاجة	٣٢٧	الرابعة : السواك سنة ليس بواجب إلا للصائم بعد الزوال
٣١٦	فروع تتعلق بالفصلين السابقين في الأواني	٣٢٨	الأحوال التي يتأكد فيها الاستحباب خمسة

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٣٢٨	إذا أراد صلاة ذات تسليمات	٣٤٠	وأما قص الشارب فمتفق على أنه
٣٢٩	حديث أربع من سنن المرسلين في	٣٤٠	يمنع وصول الماء
	استناده الحجاج بن أطاة وأبو		وأما قص الشارب فمتفق على أنه
	الشمال		سنة
٣٣٠	واختلف في تسمية الشهيد شهيدا	٣٤١	قال : ينبغي أن يضرب من أخفى
٣٣١	قرع يتعلق بقوله صلى الله عليه		شاربه
	وسلم ( لخوف فم الصائم أطيب	٣٤١	ونتف الابط سنة متفق عليها
	عند الله من ربح المسك )	٣٤٢	وحلق العانة هل يجب على الزوجة
٣٣٢	مذاهب العلماء في السواك للصائم		إذا أمرها زوجها
٣٣٣	حديث استاكوا عرضا وادهنوا	٣٤٢	والنتف والازالة بالنسوة والقص
	غيا الخ لا أصل له		جائر مع ترك الأفضل
٣٣٤	طريقة أمرار السواك على الأسنان	٣٤٢	حكم القص من اللحية
٣٣٥	والمستحب ألا يستاك بعود رطب	٣٤٢	الطول المفرط قد يشوه الخلقة
	ولا يابس	٣٤٣	حديث كان يأخذ من لحيته من
٣٣٥	وأما حديث أنس يجزى من		عرضها وطولها ضعيف لا يحتج به
	السواك الأصابع فضعه البيهقي	٣٤٣	وأما الأخذ من الحاجبين إذا طالا
	وغیره	٣٤٣	عشر خصال مكروهة في اللحية :
٣٣٦	يستحب أن يكون بعود أراك	٣٤٣	أحداها : خضابها بالسواد
٣٣٦	( فرع ) في مسائل تتعلق بالسواك	٣٤٣	الثانية : تبييضها بالكبريت
٣٣٧	ويستحب أن يقلم الأظافر ويقتصر	٣٤٣	الثالثة : خضابها بحمرة أو صفرة
	الشارب ويفضل البراجم وينتف		لا بنية اتباع السنة
	الابط	٣٤٤	الرابعة : نتفها في أول طلوعها
٣٣٧	في هذه القطعة جمل :		وتحفيقها بالموسى إثارا للمرودة
٣٣٧	أحداها : حديث عمار : الفطرة	٣٤٤	الخامسة : نتف الشيب
	عشرة رواه أحمد وأبو داود وابن	٣٤٤	السادسة : تصفيفها وتعبيتها
	ماجه باستناد ضعيف منقطع حيث		طاقات
	لم يسمع سلمة عمارا	٣٤٤	السابعة : الزيادة فيها والنقص
٣٣٧	الثانية : اللغات : الظفر والبراجم	٣٤٤	الثامنة : تركها شعثة
	والأشاجع والرواجب	٣٤٤	التاسعة : تريحها تصنعا
٣٣٨	قد يقرن المختلفان كقوله تعالى	٣٤٤	العاشرة : النظر إليها أعجابا
	( كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا		وخيلاء
	حقه ) والأكل مباح والإيتاء واجب	٣٤٤	ويكره عقد اللحية لعديث روي
	وكقوله تعالى ( فكاتبوهم الآية )	٣٤٤	ويستحب ترجيل الشعر ودهنه
	فالكاتب سنة والإيتاء واجب		غبا
٣٣٩	المسألة الثالثة : تقليم الأظفار	٣٤٥	يسن خضاب الشيب بصفرة أو
	سنة بالاجماع		حمرة
٣٣٩	حديث وقت لنا صلى الله عليه	٣٤٥	اتفقوا على ذم الخضاب بالسواد
	وسلم قص الشارب وتقليم الأظفار	٣٤٥	ورخص اسحاق للمرأة في السواد
	( أربعين يوما ) ضعيف الاستناد		تنزين لزوجها

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٣٤٥	ويستحب خضاب اليدين والرجلين للمرأة المتزوجة ويحرم على الرجال الا للتداوى	٣٥١	لو ولد مختونا فلا ختان لا ايجابا ولا استحبابا
٣٤٦	نقى الرجل المتشبه بالنساء الى النقيج	٣٥٢	مذاهب العلماء في وقت الختان
٣٤٦	الخلق مباح للنساء وفي نهى الرجال عنه احاديث كثيرة	٣٥٢	باب نية الوضوء
٣٤٦	يستحب فرق الشعر من الرأس	٣٥٢	وأما الوضوء فهو من الوضوء
٣٤٦	يكراه القزع وهو حلق بعض الرأس	٣٥٢	الطهارة ضربان طهارة عن حدث وطهارة عن خبث
٣٤٧	أما حلق جميع الرأس فلا بأس به	٤٥٤	ولا يصح شيء من الطهارة الأ بالنية
٣٤٧	ويحرم وصل الشعر على الرجل والمرأة وكذلك الوشم	٣٥٥	العبادة والتعبد والتسك بمعنى
٣٤٧	يكراه لمن عرض عليه طيب او ريحان رده	٣٥٥	والنية شرط في صحة الوضوء والفصل والتيمم
٣٤٨	ويجب الختان لانه لو لم يجب لم تكشف له العمرة	٣٥٦	واحتم القائلون بصحة الطهارة بغير نية بقوله تعالى الآية
٣٤٨	لا دلالة في الآية على وجوب الختان	٣٥٦	واحتم اصحابنا بقوله تعالى الآية
٣٤٨	وأما الاستدلال بكشف العمرة وورد عليها الكشف بالمداواة التي لا تجب	٣٥٦	ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم
٣٤٩	والختان واجب على الرجال والنساء	٣٥٨	وأما الجواب عن احتجاجهم بالآية
٣٤٩	وقال مالك وابو حنيفة سنة في حق الجميع	٣٥٨	والاحاديث فمن أوجه
٣٤٩	ينبغي قطع جلدة الحشفة	٣٥٨	وأما الجواب عن طهارة الدم
٣٤٩	حديث ( لا تنهكي فان ذلك احظي للمرأة واجب عند العمل ) ليس بالقوى	٣٥٨	فلا تصح في حق الله تعالى وته للوطء للضرورة
٣٥٠	وقت الوجوب بعد البلوغ ولكن يستحب للولى ختان الصغير في صغره	٣٥٩	والنية الواجبة هي النية بالقلب
٣٥٠	ويكره ختانه قبل اليوم السابع	٣٦٠	الكلام في اضافة الاعمال الى الله تعالى كالنية
٣٥٠	لو كان لرجل ذكران ان عرف الأصل منهما ختن وحده	٣٦٠	لو قال بلسانه نويت التبرد ونوى بقلبه رفع الحدث او بالعكس
٣٥١	لو كان ضعيف الخلقة وخيف عليه الختان لم يجز أن يختن	٣٦٠	والأفضل أن ينوى من أول الوضوء الى أن يفرغ منه
٣٥١	لو مات الرجل غير مختون فتلاثة أوجه	٣٦٠	في هذه القطعة مسائل :
٣٥١	أجرة ختان الطفل في ماله	٣٦١	احداها : الأفضل أن ينوى من أول الوضوء
		٣٦١	الثانية : اذا لم ينو قبل غسل الوجه ولا بعده ونوى عند ابتداء غسله
		٣٦١	الثالثة : اذا نوى عند غسل الكف او المضمضة او الإستنشاق وعزبت نيته
		٣٦٢	ولو نوى عند التسمية او الاستنجاء ثم عزبت نيته
		٣٦٣	وعزبت أى ذهبت وفيها لغتان
		٣٦٣	الموضئون ثلاثة اقسام

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
واما الكتابية تحت المسلم فلا يحل وطؤها بالانقطاع بل يجب الغسل ولا يحل للزوج الوطء الا اذا اغتسلت بنية استحابة الاستمتاع	٣٧٣	واما المستحاضة ومن به حدث دائم	٣٦٣
الرابعة : اذا تيقن الطهارة ثم شك في الحدث	٣٧٤	ذكر الماوردي في طهارة الرفاهية	٣٦٤
الخامسة : اذا توشأ ثلاثا ثم ترك لعة	٣٧٥	لو نوى المحدث غسل اعضاءه الاربعة عن الجنابة غالطا	٣٦٤
السادسة : نية الصبي المميز صحيحة	٣٧٦	وان نوى الطهارة المطلقة	٣٦٥
السابعة : هل يشترط الاضافة الى الله تعالى	٣٧٦	وحكى الرافعي وجها انه اذا نوى استحابة الصلاة لا يصح وضوءه	٣٦٥
الثامنة : هل تجب النية على غاسل الميت	٣٧٧	اذا نوت المقتسلة عن الحيض استحابة الوطء فثلاثة أوجه	٣٦٥
التاسعة : اذا كان على عضو من أعضاء المتوضيء أو المقتسل نجاسة العاشرة : اذا نوى رفع حدث البول ولم يكن حدثه البول بل النوم مثلا	٣٧٧	وان نوى الطهارة لقراءة القرآن	٣٦٦
( فرع ) في وقوع الغلط في النية	٣٧٨	قراءة القرآن والجلوس في المسجد والسمي والوقوف بعرفة والحديث والعلم	٣٦٦
لو نوى التيمم استحابة الصلاة بالحدث الأصغر وكان جنبا	٣٧٨	لو نوى تجديد الوضوء أو غسلا مسنونا ففي ارتفاع حدثه طريقان	٣٦٧
لو نوى الصلاة قضاء ظهر الاثنين وكان عليه الثلاثاء	٣٧٨	وان نوى بطهارته رفع الحدث والتبرد	٣٦٧
لو عين الامام الصلاة يزيد فكان خلفه عمرا	٣٧٨	لو اُحرم بالصلاة بنية الصلاة	٣٦٨
لو اخرج الزكاة بنية ماله الغائب فكان قالفا	٣٧٩	ولو نوى بفعله غسل الجنابة والجمعة	٣٦٨
الحادية عشرة : اذا نوى قطع الطهارة	٣٧٩	وان احدث احداثا ونوى رفع حدث منها	٣٦٩
اما اذا قطع نية الحج ونوى الخروج منه	٣٧٩	وان نوى ان يصلى صلاة ولا يصلى غيرها	٣٦٩
مسائل غريبة ذكرها في البحر	٣٨٠	ولو نوى نية صحيحة ثم غير النية فحلالان	٣٧٠
لو نوى ان يصلى بوضوئه صلاة لا يدركها	٣٨٠	احدهما : الا تحضره نية الوضوء	٣٧٠
ولو نوى بوضوئه قراءة القرآن ان كانت كافية والا فالصلاة	٣٨٠	اثنائي : ان يحضره نية الوضوء مع نية التبرد	٣٧١
باب صفة الوضوء	٣٨١	لو غسل المتوضيء اعضاءه الا رجليه	٣٧١
مسائل احداها : في بيان الاحاديث	٣٨١	مسائل احداها : اذا نوى المحدث الوضوء فقط	٣٧١
حديث الربيع بنت معوذ حسن	٣٨١	الثانية : اذا فرق النية على الاعضاء	٣٧١
		الثالثة : اهلية النية شرط بصحة الطهارة	٣٧٢
		واما المرتد فقال الرافعي لا يصح غسله	٣٧٣

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
الثانية : في الاسماء : عمرو بن عيسى	٣٩٣	الثانية : في الاسماء اما اسامة واما المغيرة فهو ابو عيسى	٣٨٢
رابع اربعة في الاستلام	٣٩٤	واما الربيع فبضم الراء وفتح الباء وكسر الباء ومعوذ بضم الميم وفتح العين	٣٨٢
الثالثة : في اللغات والالفاظ	٣٩٤	الثالثة : المنزاب وجمعه مازيب وترك النطق بالهمزة خطا	٣٨٣
الرابعة : فالمضمضة والاستنشاق	٣٩٥	الرابعة : في الاحكام . ان استعان بغيره في احضار وضوئه فلا بأس	٣٨٣
سنتان	٣٩٦	اذا وضاه غيره ولو مجنون وحائض وكافر	٣٨٣
المبالغة في المضمضة والاستنشاق سنة	٣٩٦	لو القى انسان في ماء مكرها	٣٨٤
السنة ان ينتثر	٣٩٧	ويستحب ان يسمى الله تعالى على الوضوء	٣٨٤
حديث الفصل بين المضمضة والاستنشاق ضعيف	٣٩٩	حديث من توضأ وذكر اسم الله عليه كان ظهورا لجميع بدنه ضعيف	٣٨٤
اتفق اصحابنا على تقديم المضمضة على الاستنشاق	٤٠٠	التسمية مستحبة في الوضوء وجميع العبادات وغيرها من الأفعال	٣٨٥
الخامسة : مذاهب العلماء فيها	٤٠٠	واعلم ان اكمل التسمية ان يقول المذهب الصحيح الذي قطع به المصنف	٣٨٥
المضمضة والاستنشاق في الفصل فريضة	٤٠١	ولو ترك التسمية عمدا صح وضوءه	٣٨٧
قال اهل اللغة : البثرة ظاهر الجلد	٤٠١	اتفق الاصحاب على أن غسل الكفين سنة	٣٨٨
حديث عائشة المضمضة والاستنشاق ضعيف وضعفه	٤٠٢	ترجمة عثمان وعلى رضي الله عنهما	٣٨٨
وجهين	٤٠٢	اذا كان يتوضأ من قدح وشبهه وان تيقن طهارة يده فوجهان	٣٨٩
حديث تحت كل شعرة جناح ضعفه كلهم لانه من رواية الحارث ابن وجيه	٤٠٢	أنكر على المصنف شيان	٣٩٠
حديث المضمضة والاستنشاق ثلاثا ضعيف	٤٠٣	١ - تخصيص استحباب الفسل قبل الفمس	٣٩٠
ولا تفسل العين ومن اصحابنا من قال : يستحب غسلها	٤٠٣	٢ - استحباب الا يفمس حتى يفسل اذا غمس يده وهو شاك في نجاستها	٣٩٠
ثم يفسل وجهه وذلك فرض للآية ولا يدخل وتدا الاذن في الوجه	٤٠٥	اذا شك في نجاسة اليد كره غمسها	٣٩١
واما موضع التحذيف وشو الشعر بين النزعة والعدار داخل في الجبين	٤٠٦	اذا كان الماء يتعدر صبه على اليد	٣٩١
البياض الذي بين الاذن والعدار من الوجه	٤٠٧	الفرق بين كون الماء واردا او مورودا	٣٩١
فان كان ملتحيا وفيها مسائل	٤٠٨	ثم يتمضمض ويستنشق	٣٩٢
اللحية يكسر اللام وجمعها لحي بضم اللام وكسرهما	٤٠٨	هذا الفصل في جل وبيانها مسائل	٣٩٣
اللحية الكثيفة يجب غسل ظاهرها ضبط اللحية الكثيفة وانحقيفة	٤٠٩	احداها : الاحاديث والكلام عليها	٣٩٣
النخيل سنة وكيفية	٤١٠		

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٤٢٠	وان طالت أظافيره وخرجت عن رءوس الأصابع	٤١١	ولا يجب غسل ما تحت الشعر الكثيف
٤٢١	وان كان له أصبع زائدة أو كف زائدة	٤١٢	أما الحاجب فمعروف سمي حاجبا لنعة العين من الأذى والحجب المنع
٤٢٢	من كانت له يدان متساويتان فسرقت قطعت أحدهما	٤١٢	وأما العنققة فهي الشعر النابت على الشفة السفلى
٤٢٢	وان تقلع جلد من الذراع وتدلى منها	٤١٢	أما شعر العارضين فهو ما تحت العذار
٤٢٣	وان كان أقطع اليد ولم يبق من محل الفرض شيء	٤١٣	الشعر الكثيف على اليد والرجل
٤٢٤	ان سقوط القضاء عن المجنون رخصة مع إمكانه	٤١٣	لو نبتت للمرأة لحية استحب لها تفها
٤٢٥	وان لم يقدر الإقطع على الوضوء ووجد من يوضئه	٤١٣	وان استرسلت اللحية خرجت عن حد الوجه
٤٢٥	واذا لم يقدر على الوضوء لزمه تحصيل من يوضئه	٤١٤	إذا خرجت اللحية عن حد الوجه طولا
٤٢٥	وان توضأ ثم قطعت يده لم يلزمه غسل ما ظهر بالقطع	٤١٤	ومقصود الأئمة بلفظ الإفاضة مسائل تتعلق بغسل الوجه
٤٢٦	مسائل أحداها : يستحب ان يبدأ من أطراف أصابعه	٤١٥	أحداها : صفة الغسل الوجه المستحبة ان يأخذ الماء بيديه
٤٢٧	الثانية : اذا كان في أصبعه خاتم فلم يصل الماء الى ما تحته وجب إيصال الماء	٤١٦	الثانية : يجب على المتوضئ غسل جزء من رأسه ورقبته
٤٢٧	الثالثة : يستحب ذلك اليدين الرابعة : اذا قطعت يده فله ثلاثة أحوال ذكرها في الأم	٤١٦	الثالثة : لو خرجت في وجهه سلعة الرابعة : لو قطع أنفه أو شفته هل يلزمه ما ظهر بالقطع
٤٢٨	يقال : مسح برأسه ومسح رأسه وأما الصدغ فهو المحاذي لرأس الأذن	٤١٦	الخامسة : قال الشافعي والأصحاب يستحب غسل النزعتين مع الوجه
٤٣٠	والواجب منه مسح ما يقع عليه اسم المسح	٤١٦	السادسة : يجب غسل ما ظهر من حمرة الشفتين
٤٣١	مذاهب العلماء في أقل ما يجزى من مسح الرأس	٤١٧	الثامنة : ينبغي أن يغسل الصدغين
٤٣٢	وأما قول ابن القاص يشترط مسح ثلاث شعرات	٤١٧	التاسعة : لا يجب إمرار اليد على الوجه
٤٣٣	والاستحب مسح جميع الرأس عبد الله بن زيد المازني أمه أم عماره الأنصارية	٤١٧	غسل اليدين فرض بالكتاب والسنة
٤٣٤	قال الشافعي : أحب أن يتحرى جميع رأسه وصدغيه	٤١٨	تقديم اليسار وان كان مجزنا فمكروه كراهة تنزيه
		٤١٩	حديث ( كان صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أمر الماء على مرفقيه ) ضعيف



الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
صلى الله عليه وسلم اذا توضأنا		اذا مسح جميع الراس فوجهان مشهوران	٤٣٤
ان تغسل ارجلنا		( فرع ) قول المصنف : طرف	٤٣٥
غسل الرجلين فرض بالاجماع	٤٤٧	سبأته هي الاصبع	
مذهب الجبائي وابن جرير التخيير	٤٤٧	التخيير بين مسح الشعر والبشرة	٤٣٦
بين الغسل والمسح		هو الصحيح	
حديث ويل للأعقاب من النار يدل على الوجوب	٤٤٨	وان كانت له ذؤابة قد نزلت عن الراس	٤٣٦
بحث مستفيض حول المسح والغسل	٤٤٩	الذؤابة هي الشعر المظفور الى جهة القفا	٤٣٧
انس موافق للحجاج في الغسل	٤٥٠	واعلم ان الوجهين في شعر خرج عن منبته	٤٣٧
مخالف له في الدليل		اذا كان عليه عمامة ولم يرد نزعها	٤٣٨
حديث النعمان رآيت الرجل منا يلصق كعبه بكعب صاحبه	٤٥١	واما الجواب عن احتجاجهم بالأحاديث	٤٣٩
والكعبان هما العظمان الناثان عند مفصل الساق	٤٥٢	مسائل أحداها : المرأة كالرجل في صفة مسح الراس	٤٤٠
أما الكتاب فقوله تعالى (وارجلكم ألى الكعبين )	٤٥٣	الثانية : لو كان له راسان كفاه مسح أحدهما	٤٤٠
واما السنة فمن عثمان في وضوءه صلى الله عليه وسلم	٤٥٣	الثالثة : اليد لا تعين لمسح الراس	٤٤٠
ويستحب أن يبدأ باليمنى لما ذكرناه في اليد	٤٥٤	فله المسح بأصابعه	
ويستحب التخليل بين الأصابع	٤٥٤	ثم يمسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما	٤٤١
مسائل تتعلق بغسل الرجلين أحداها :	٤٥٦	حديث ( مسح رأسه وامسك مسبحته بأذنيه ) ضعيف ومصنفه رجع عن الاستدلال به	٤٤٢
اختلفوا في كيفية المستحبة في غسلها	٤٥٦	واعلم أن مسح الأذنين بعد مسح الراس	٤٤٣
الثانية : اذا كان لرجله أصبع أو قدم زائدة	٤٥٦	مذهبنا أنهما ليستا من الوجه ولا من الراس	٤٤٣
الثالثة : اذا قطع بعض القدم	٤٥٦	واحتج لمن قال : هما من الوجه	٤٤٤
الرابعة : اذا لم يكن له كعبان	٤٥٦	بأنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده ( سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره )	
الخامسة : ان كانت أصابعه ملتصقة	٤٥٦	واحتج للشعبي ومن واقعه	٤٤٤
والمستحب ان يغسل فوق المرفقين	٤٥٧	واحتجوا لمن قال : هما من الراس	٤٤٥
اختلف في المراد بتطويل الفرة	٤٥٨	أجمعت الأمة على أن الأذنين تطهران	٤٤٥
الصحيح ان الفرة غير التحجيل	٤٥٩	كان أبو العباس بن سريج يغسل أذنيه	٤٤٦
حديث أبي بن كعب وفيه هذا وضوء الأنبياء قبل وضوء خليلي ابراهيم ضعيف	٤٦٠	حديث جابر أمرنا رسول الله	٤٤٦
الطهارة ثلاثا ثلاثا مستحبة في جميع الأعضاء	٤٦١		

الاحكام	رسم الصفحة	الاحكام	رسم الصفحة
إذا اجتمع حدث وجنابة اندرج الحدث في الجنابة	٤٧٧	مسح الرأس ثلاثا والأحاديث الواردة بواحدة	٤٦٢
من المعاياة : وضوء لم يجب فيه غسل القدمين مع وجودهما مكشوفتين بلا علة فيهما	٤٧٧	أحاديث المسح للرأس ثلاثا دليل القائلين بمسحة واحدة	٤٦٣
ويؤلى بين أعضائه والتفريق اليسر لا يضر	٤٧٨	أجمع العلماء على أن الواجب مرة واحدة	٤٦٥
وفي ضبط التفريق الكثير والقليل أربعة أوجه	٤٧٩	فان خالف بين الأعضاء الزيادة مكروهة كراهة تنزيه	٤٦٦
مذاهب العلماء في تفريق الوضوء واحتج لمن لم يوجب الموالاة بان الله تعالى أمر بفصل	٤٨٠	حديث فمن زاد أو نقص إذا شك فلم يدر مرتين أم ثلاثا	٤٦٨
والمستحب لمن فرغ من الوضوء قوله : أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله	٤٨١	لم يجر أن يتوضأ ثلاث مرات مرة	٤٦٩
حديث من توضأ وقال : سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا اله الا انت الخ غريب ضعيف	٤٨٢	ويجب ان يرتب الوضوء هل نسيان الترتيب يعد عذرا	٤٦٩
وحديث ابن عمر ضعيف ايضا	٤٨٢	ولو نسي الماء في رحله وصلى بالتيمم صور من العبادات والمعاملات الأصح لا عذر	٤٧٠
حديث اذا توضأت فلا تنفضوا أيديكم	٤٨٣	مذاهب العلماء في ترتيب الوضوء الدلالة الأولى : ان الله ذكر ممسوحا بين مفسولات	٤٧١
ثبت نقض يديه صلى الله عليه وسلم عقب الوضوء	٤٨٣	الدلالة الثانية : ان العرب اذا ذكرت أشياء وعطفت بعضها على بعض	٤٧٢
ويستحب ألا ينشف أعضائه من بلل	٤٨٤	وذكر امام الحرمين في الأساليب الأدلة من الطرفين	٤٧٤
حديث تنشيف النبي صلى الله عليه وسلم بملحفة ضعيف	٤٨٤	فان غسل أربعة أنفس أعضاء الأربعة دفعة واحدة	٤٧٤
اما التنشيف ففيه طرق متباعدة للأصحاب يجمعها خمسة أوجه	٤٨٥	وان اغتسل وهو محدث من غير ترتيب	٤٧٤
مذاهب السلف في التنشيف وفرائض الوضوء ستة : النية وغسل الوجه	٤٨٦	مسائل تتعلق بالترتيب أحداها :	٤٧٥
اما السنن فمنها التسمية وغسل الكفين	٤٨٧	إذا توضأ منكأ فبدأ برجليه ثم رأسه	٤٧٥
ليث بن ابي سليم ضعيف	٤٨٨	الثانية : في الترتيب في الأعضاء المستنونة	٤٧٥
« مسح الرقبة أمان من الفل » كلام موضوع ليس بحديث .	٤٨٩	الثالثة : استدلال ابي الطيب بقوله تعالى ( فآمنوا بالله ورسوله )	٤٧٦
قال المحاملى في الباب : الوضوء يشتمل على فرض وسنة	٤٩٠	ولو غسل الجنب جميع بدنه الا أعضاء الوضوء ثم أحدث	٤٧٦
مسائل زائدة تتعلق بالباب	٤٩٠	ولو غسل أعضاء الوضوء ثم أحدث	٤٧٦

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٤٩١	يبدأ وجوب الغسل والوضوء بدخول وقت الصلاة	٤٩٨	والجواب عنه ان هذا كلام اعترض
٤٩١	الثانية : يجوز الوضوء قبل دخول الوقت .	٤٩٩	التاسعة عشرة : انكر على صاحب الوسيط مسائل وأنفاظ .
٤٩١	الثالثة : الجنابة تحل جميع البدن	٥٠٠	بجب المسح على الخفين في هذه القطعة مسائل
٤٩١	الرابعة : المرأة كالرجل في الوضوء	٥٠٠	احداها : حديث المغيرة صحيح ، وليس المقصود باخباره صلى الله عليه وسلم بل أنت نسبت بنسيانه
٤٩١	الخامسة : يشترط في غسل الأعضاء جريان الماء عليها .	٥٠٠	الثانية : يجوز المسح على الخف في الوضوء لا الغسل
٤٩٢	السادسة : ماء الوضوء والغسل غير مقدر	٥٠٠	الثالثة : جواز المسح عليها في الحضر والسفر خلافا للشعبة والخوارج
٤٩٢	السابعة : اذا كان على بعض أعضائه جمع .	٥٠٢	الرابعة : مسح الخفين وان كان جائزا فالغسل افضل
٤٩٢	الثامنة : يستحب أمرار اليد على أعضاء الطهارة .	٥٠٣	الخامسة : لا يجوز المسح على القفازين والبرقع
٤٩٢	التاسعة : اذا شرع في غسل الأعضاء .	٥٠٣	المسح على الخفين في السفر ثلاث لحديث صفوان بن عسال
٤٩٣	العاشرة : اذا شرع في الوضوء فشك في أثنائه .	٥٠٤	صفوان بن عسال غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم اثنتي عشرة غزوة
٤٩٣	الحادية عشر : يتقن مسح الرأس في وضوءين لفرضين ولا يعرف عينها .	٥٠٤	لا يجزى المسح على الخف في غسل الجنابة
٤٩٣	الثانية عشرة : يستحب لمن توضأ صلاة ركعتين .	٥٠٥	وقت المسح على الخف في الحضر القديم في ترك التوقيت ضعيف
٤٩٤	الثالثة عشرة : يستحب تجديد الوضوء ولا يستحب تجديد الغسل	٥٠٦	واه جدا
٤٩٥	الرابعة عشرة : اذا توضأ الصحيح فله أن يصلي بالوضوء الواحد ما شاء .	٥٠٧	المسافر المراد به المسافر سفرا طويلا
٤٩٦	الخامسة عشرة : اذا حدث احداثا متفقة او مختلفة كفاه وضوء واحد .	٥٠٨	مذاهب العلماء في توقيت مسح الخف
٤٩٧	السادسة عشرة : يستحب المحافظة على الدوام على الطهارة	٥٠٩	والجواب عن حديث ابن ابي عمارة انه ضعيف
٤٩٧	السابعة عشرة : لو نذر الوضوء اتعقد نذره .	٥٠٩	حديث خزيمه مضطرب ومنقطع
٤٩٨	الثامنة عشرة : اعترضوا على الشافعي قوله أكمل الوضوء ان شاء الله تعالى .	٥١٠	وان كان السفر معصية لم يجز أن يمسح أكثر من يوم وليلة
		٥١١	ويعتبر ابتداء المدة من حين يحدث بعد لبس الخف

الاحكام	رقم الصفحة	الاحكام	رقم الصفحة
واما المخرق ففيه اربع صور	٥٢٣	الاعتبار في المدة بجواز الفعل	٥١٢
مذاهب العلماء في الخف المخرق	٥٢٣	والاعتبار في العبادة بالتلبس بها	
محل الفرض		وان لبس الخف في الحضر وحدث	٥١٣
فان تخرقت الظهارة فان كانت	٥٢٤	ومسح	
البطانة صفيقة		في هذه القطعة مسائل احداها :	٥١٣
وان لبس خفا له شرح في موضع	٥٢٥	لبس الخف في الحضر وسافر قبل	٥١٣
القدم		الحدث	
مذاهب العلماء في الجورب	٥٢٧	الثانية : لبس الخف وحدث في	٥١٣
واحتمل اصحابنا بانه ملبوس يمكن	٥٢٧	الحضر ثم سافر قبل خروج	
متابعة المتي عليه سائرا لمحل		الوقت	
الفرض		الثالثة : احدث ثم سافر بعد	٥١٣
وان لبس خفا لا يمكن متتابعة	٥٢٨	خروج الوقت	
المتي عليه		الرابعة : احدث ومسح في الحضر	٥١٤
مسائل احداها : لا يشترط اتفاق	٥٢٨	ثم سافر	
جنس الخفين		اذا مسح احد خفيه في الحضر ثم	٥١٤
الثانية لو اتخذ خفا واسعا	٥٢٨	سافر	
لا يثبت في الرجل		وان مسح في السفر ثم اقام اتم	٥١٥
الثالثة : لو لبس خفا واسع	٥٢٩	مسح مقيم	
الراس يرى منه القدم		وان شك هل مسح في الحضر او	٥١٦
الرابعة : اذا لبس خف زجاج	٥٢٩	السفر	
يمكن متابعة المتي عليه		يجب اعادة ما صلى في حالة شكه	٥١٧
الخامسة : اذا لبس خفا من	٥٣٠	فيما يفعل من العبادات في حال	٥١٨
خشب		الشك	
السادسة : لو لف على رجله قطعة	٥٣٠	واما في غير العبادات فمنه ما يصح	٥١٨
ادم واستوثق شده بالرباط		ومنه ما لا يصح	
السابعة : يجوز المسح على خفين	٥٣٠	وان لبس خفيه وحدث ومسح	٥١٩
قطعا من فوق الكعبين		فأشكالها من وجهين	
الثامنة : هل يشترط كون الخف	٥٣٠	الأول : انه قال : مسح وصلى	٥١٩
صفيقا يمنع نفوذ الماء		الظهر	
وفي الجرموقين وهو الخف الذي	٥٣١	الأشكال الثاني : انه قال : ثم شك	٥١٩
فوق الخف		هل كان مسحه قبل الظهر او	
اذا جوزنا المسح على الجرموقين	٥٣٢	بعدها	
فلبس فوقهما جرموقين		صورة المسألة : لبس خفيه في	٥٢٠
مسائل تتعلق بمسح الجرموقين	٥٣٣	الحضر وحدث في الحضر	
الثانية : الجرموق بدل عن	٥٣٤	وقال الشيخ ابو عمرو : الجواب	٥٢٠
الخف والخف بدل عن الرجل		عن الاشكال الأول	
لو تخرق الاسفل منبعا لم يضر	٥٣٥	والفرق بين الأركان والظاهرة من	٥٢١
الثالثة : اذا احتاج الى وضغ	٥٣٦	وجهين	
جبرة على رجله		ويجوز المسح على كل خف صحيح	٥٢٢
		يمكن متابعة المتي عليه	

الصفحة	رقم	الأحكام	الصفحة	رقم
٥٣٦	٥٣٦	الرابعة : ولو لبس خفا ذا طاقين غير ملتصقين	٥٥٠	لو غسل الخف بدل مسحه فالصحيح جوازه
٥٣٦	٥٣٦	الخامسة : مذاهب العلماء في الجرّوفين	٥٥٠	قال الامام والفزالي : قصد الاستيعاب ليس بسنة بل السنة مسح اعلاه واسفله
٥٣٧	٥٣٧	المجددون لامر الدين على راس كل مائة عام	٥٥١	واما حديث على ( لو كان الدين يؤخذ بالرأى الحديث ) فان معناه الخ
٥٣٨	٥٣٨	وان لبس خفا مفصوبا ففيه وجهان	٥٥١	واحتج اصحابنا بأن المسح ورد مطلقا
٥٣٨	٥٣٨	لو لبس خف ذهب أو فضة	٥٥٣	اذا مسح على الخف ثم خضعه او انقضت مدة المسح وهو على طهارة
٥٣٩	٥٣٩	لا يصح المسح على خف جلد كلب أو خنزير أو جلد ميتة	٥٥٣	قال الشافعي : وان نزع خفيه بعد مسحها غسل قدميه
٥٤٠	٥٤٠	ولا يجوز المسح الا أن يلبس الخف على طهارة كاملة	٥٥٣	اذا اخرج احدى قدميه او هما من الخف بعد مسحه فقد انتقض المسح
٥٤١	٥٤١	مذاهب العلماء في اشتراط الطهارة	٥٥٤	اذا شك المقيم هل استكمل يوما وليلة ام نزع خفيه واستأنف الوضوء
٥٤٢	٥٤٢	فان تخيل متخيل ان الطهارة شرط للمسح	٥٥٤	وقال في كتاب اختلاف ابى حنيفة وابن ابى ليلى
٥٤٢	٥٤٢	فان لبس خفين على طهارة ثم احدث	٥٥٥	وقال الشيخ ابو محمد : الطهارة اذا بطل بعضها بطلت كلها
٥٤٣	٥٤٣	وان تطهر ولبس خفيه وحدث	٥٥٦	وصحح جماعة الاكتفاء بفصل القدمين والبناء
٥٤٣	٥٤٣	واذا توضأت المستحاضة ولبست الخفين ثم احدثت حدثا	٥٥٦	اذا ظهرت الرجل وانقضت المدة وهو في صلاة بطلت صلاته بلا خلاف
٥٤٤	٥٤٤	طهارتها في الحكم مقصورة على استحاضة فريضة ونوافل	٥٥٧	اذا لم يبق من مدة المسح قدر يسع صلاة ركعتين
٥٤٥	٥٤٥	اما حدث الاستحاضة فلا يضر	٥٥٧	مذاهب العلماء فيمن خلع خفيه او انقضت مدته وهو على طهارة المسح
٥٤٥	٥٤٥	وحكم سلس البول والمذى ومن به حدث دائم	٥٥٨	اذا نزع احدى خفيه فهو كنزعهما وان مسح على خفيه ثم اخرج الرجلين من قدم الخف الى الساق لم يبطل المسح
٥٤٦	٥٤٦	ومسح اعلا الخف فيه مسائل		
٥٤٦	٥٤٦	احداها : حديث المغيرة ضعفه البخاري		
٥٤٦	٥٤٦	الثانية : المغيرة بضم الميم وعقب الرجل بكسر القاف والساق مؤنثة الخ		
٥٤٧	٥٤٧	الثالثة : في احكام الفصل اتفق اصحابنا على انه يستحب مسح اعلى الخف واسفله		
٥٤٧	٥٤٧	واما الواجب من المسح فان اقتصر على جزء من اعلاه اجزاء		
٥٤٩	٥٤٩	لو مسح فوق كعبه من الخف او مسح باطنه		
٥٤٩	٥٤٩	يجزىء المسح باليد وباصبع وبخشب		

رقم الصفحة	الأحكام	رقم الصفحة	الأحكام
٥٥٩	وسلك امام الحرمين طريقة لم يذكرها الجمهور	٥٦١	الثالثة : مسح الخف هل يرفع الحدث عن الرجل ؟
٥٦٠	وان مسح الجرموق فوق الخف وقتلنا : يجوز المسح عليه	٥٦١	الرابعة : اذا لبس الخف وهو يدافع الحدث لم يكره
٥٦٠	( فرع ) في مسائل تتعلق بالباب	٥٦٢	الخامسة : انكر على الغزالي قوله : مسح الخف يبيح الصلاة
٥٦٠	احداها : قال اصحابنا : يجوز مسح الخف لمن لا يحتاج الى شيء	٥٦٥	فهرس الايات القرآنية
٥٦١	الثانية : سليم الرجلين لو لبس خفا في احدهما لا يصح مسحه	٥٦٨	فهرس الاحاديث والآثار والاعبار
		٥٩٩	فهرس الأشعار الاستشهادية
		٦٠٣	فهرس الاعلام
		٦٣٠	فهرس الأحكام

## الصواب والخطا

السطر	الصفحة	الصواب	الخطا
١٧	١١٣	احمد بن اسحاق	احمد اسحاق
٢٩	١١٤	زيد بن عاصم	زيد ابن عاصم
٣١	١١٤	اشترك	اشترط
٣٣	١١٤	اتى عبد الله	ابى عبد الله
٣٤	١١٤	بروع بنت واشق	تزوج بنت واشق
٢٦	١٢٩	ابن داود	ابن داوود
٨	١٤٧	وبماذا	وعادا
٤	١٥٤	يحث	بحث
١٩	٢٥٧	قلت	قلت
٥	٢٩٩	ينجس	بنجس
١٣	٣١١	ثانيه	ثانية
٨	٣٢٣	لا ينصرف	لا ينصرف
٢٤	٣٣٣	الصواب لا داعي له	هامش ( كذا بالأصل )
١٨	٣٤٠	وان قصة	وان قصة
٢٧	٣٤١	النير	النذر
١٤	٣٧٢	ولا توجبها	ولا توجبها
٨	٣٨٧	لا وضوء لمن لم يسم	لا وضوء لمن يسم
٢٤	٣٨١	ماء	ماء
٢٦	٤٠٥	يامن القراء	يامن من القراء
٢٦	٤٠٥	بعدك يا شهر	بعد يا شهر
٧	٤٦٦	غان خالف	قال خالف
١١	٤٨١	واحتج لمن لم يوجب	واحتج لمن يوجب
١١	٤٩٥	الرابعة عشرة	الرابعة عشر
٢٥	٥٤٨	لو كان	لو . كان

رقم الايداع ٣٠٩١ / ١٩٨٠  
٩٧٧ - ٧٠١١ - ٣٤ - ٢

مطابع المختار الاسلامي  
دار السلام  
القاهرة









